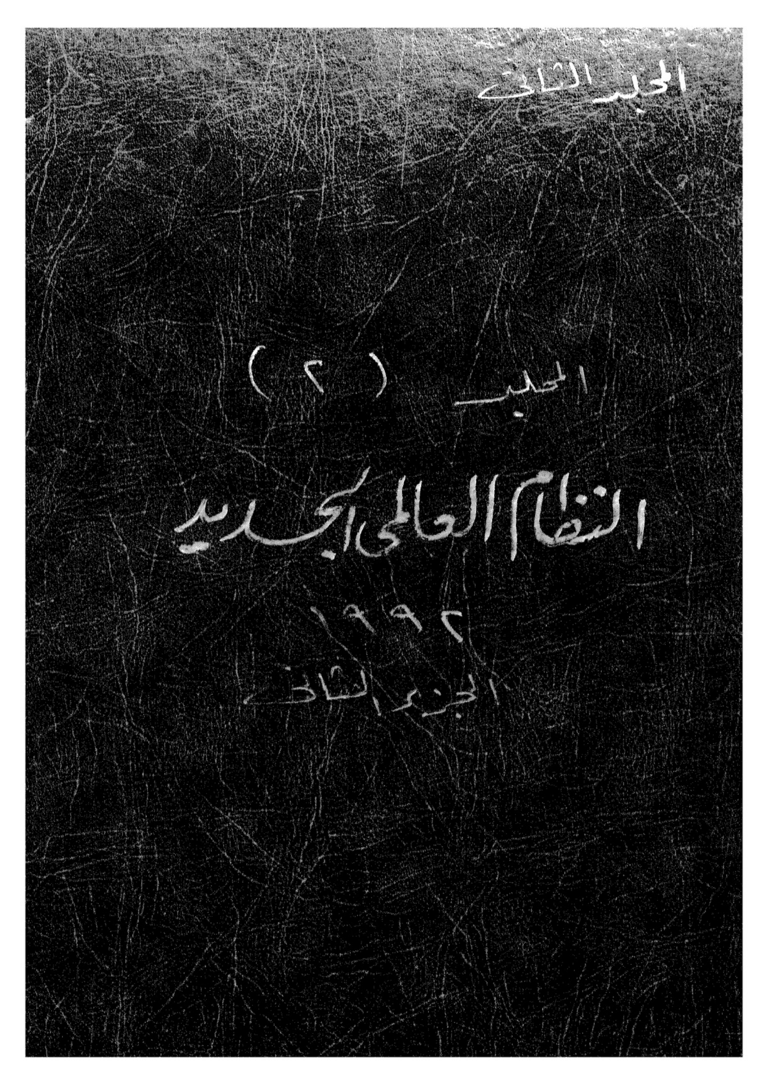

المجلد الثاني
المجلد (٢)
النظام العالمي الجديد
١٩٩٢
الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد الثانى

النظام العالمى الجديد

١٩٩٢

الجزء الثانى

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٢ -المجلد الثانى

المجلد : ٢ -المجلد الثانى

المجلد :   ٢ -المجلد الثانى

المجلد :　٢ -المجلد الثانى

المجلد : ٢ -المجلد الثانى

المجلد : ٢ -المجلد الثانى

المجلد : ٢ -المجلد الثانى

المجلد : ٢ -المجلد الثانى

المجلد : ٢ -المجلد الثانى

نهاية الفـــهـــرس

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

اسامة الباز يتوقع

تراجع الولايات المتحدة الى المرتبة الثانية فى النظام العالمى الجديد

□ القاهرة ـ نور الهدى زكى:

فى ندوة بدار الهيئة المصرية العامة للكتاب تحدث الدكتور أسامة الباز الوكيل الاول لوزارة الخارجية المصرية ومدير مكتب الرئيس المصرى للشئون السياسية عن النظام العالمي الجديد، واسهام دول العالم الثالث فى صياغة هذا النظام وعن حاجاتنا نحن أبناء الوطن العربي للتفاعل مع هذا النظام.

حدد الدكتور اسامة الباز ملامح النظام الدولى الجديد الذى مازال فى طور التكوين، وقال ان هناك فكرة سائدة مؤداها أن الولايات المتحدة الامريكية اصبح لديها من مصادر القوة ما يتيح لها ان تتحكم فى العالم كله، وان النظام العالمى الجديد نظام احادى القطبية واضاف ان هذه الفكرة تنم عن رؤية مسطحة ومبسطة للنظام العالمى الجديد، فهذا النظام متعدد الاقطاب وليس صحيحا ان الولايات المتحدة هى القطب الاول والاوحد.

واكد د. اسامة الباز ان اوروبا الموحدة لديها من عناصر القوة والقدرة ما يجعلها تتفوق على الولايات المتحدة وسوف تكون المانيا هى القاطرة التى تقود القارة الاوروبية أما الولايات المتحدة وكندا فسوف تأتيان فى المرتبة الثانية وتليهما اليابان ودول شرق وجنوب شرق آسيا «النمور الاسيوية».

وأكد د. اسامة الباز ان عوامل الضعف الاقتصادى التى ادت الى تعثر الاتحاد السوفييتي سوف تؤدى الى تعثر الولايات المتحدة واشار الى ان حجم الدين الخارجى للولايات المتحدة يبلغ ثلاثة تريليون دولار (ثلاثة الاف مليار) وهو دين ليس فقط لالمانيا وانما لدول صغيرة مثل تايوان وكوريا وسنغافورة.

واضاف قائلا: ان من اهم ملامح هذا النظام العالمى الجديد ان اهمية القوة العسكرية فى تشكيل عناصر قوة الدولة سوف تقل وسوف تأتى القوة الاقتصادية فى المقدمة يليها النفوذ السياسى، فالقوة العسكرية. وحول اسهام دول العالم الثالث فى تشكيل هذا النظام قال د. أسامة الباز ان دول العالم الثالث لم تسهم الا بقدر ضئيل فى تشكيل ملامح النظام.

وقال د. اسامة الباز ان الوطن العربي اصبح الان فى حاجة لاعادة تقييم الفكرة القومية واعادة تقييم دور الحركات الاسلامية وكذلك لابد من التوصل لتعريف بديل لدور الاسلام فى حياتنا المعاصرة ومن ثم فإن دور المثقفين ينبغى ان يتزايد كلما زادت هذه التحديات وان المثقفين يقع على عاتقهم ايضا صياغة رؤية للمستقبل.

وقد اعرب الدكتور ممدوح البلتاجى رئيس الهيئة المصرية العامة للاستعلامات عن اختلافه مع د. اسامة الباز فيما يتعلق بان النظام الدولى الجديد ليس احادى القطبية، واكد ان فترة انفراد قطب واحد بقيادة العالم سوف تستمر واعرب عن اختلافه مع د. اسامة الباز ايضا فيما يتعلق بدور القوة العسكرية وتراجع هذا الدور واكد ان القوة العسكرية مازالت اساسية، وقال انه مادام لا يوجد سلام فى منطقتنا العربية فإنه يتعين علينا ان نمتلك القوة العسكرية الرادعة وان اسرائيل مازالت تشكل خطرا على العالم العربي.

وتساءل الشاعر احمد عبد المعطى حجازى عن مستقبل اسرائيل فى ضوء رؤية د. اسامة الباز للنظام العالمى الجديد ورد د. أسامة الباز قائلا ان اسرائيل سوف تقل قيمتها النسبية كعنصر من عناصر القوة فى ظل انتهاء الحرب الباردة بعد ان كانت تعتبر عاملا كبيرا فى المواجهة بين الشرق والغرب.



المصدر : .... السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : .... ابريل ١٩٩٦

ظاهرة الفوضى والعنف المسلح فى النظام الدولى الجديد

أحمد ابراهيم محمود

حفلت ادبيات العلاقات الدولية فى العالم الغربى خلال الأونة الأخيرة بالعديد من الافتراضات حول امكانية نبذ الفوضى والعنف المسلح والتخلى عن اللجوء الى الحرب فى العلاقات الدولية ، كما شاعت فى نفس هذا السياق فروض أخرى حول انتقال النظام الدولى من عصر المواجهة الى عصر التعاون ليس فقط بين الشرق والغرب ، ولكن ايضا بين الشمال والجنوب

ومن الغريب انه على الرغم من احتدام الجدل فى الاوساط الصحفية وشبه الاكاديمية والاكاديمية حول ما اذا كانت التطورات الحادثة فى البيئة الدولية سوف تؤدى الى اقامة نظام دولى جديد أم الاقتصار فقط على أحداث تعديلات بنائية فى المنظومة الدولية ، فإن احدا لم يتعرض على ما يبدو لدرجة المصداقية التى تستحوذ عليها الدعوة الى نبذ العنف السلح فى العلاقات الدولية . وفى افضل الاحوال ، ذهبت بعض الاعمال التى تناولت هذه الاشكالية الى القول بان الدعوة الى حظر العنف كانت بمثابة واحدة من المبادىء التى جرى استخدامها من جانب الدول الكبرى فى الغرب التى تستظل بالنظام الدولى الجديد بغية ايجاد ضوابط تحول دون انتشار عدوى الفوضى المصاحبة لانهيار الكتلة الشرقية الى الغرب[١] . وفى الواقع ، فإن هذه الاشكالية تستلزم معالجة تفصيلية متأنية ، على اعتبار انها تشتمل على العديد من الجوانب التنظيرية ، والتى ترتبط فى جوهرها بطبيعة المجتمع الدولى ذاته ، كما تتداخل فى هذه الاشكالية العديد من قضايا العلاقات الدولية والقانون الدولى ومبادىء الحرب .

وبصورة اكثر تحديدا ، فإن نبذ العنف المسلح يكتسب مصداقيته فقط فى تلك الحالة التى يتجه فيها نحو معالجة جذور الفوضى فى المجتمع الدولى ، وهى الجذور التى ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا السيادة والتعاون فى العلاقات الدولية ، ولا تحقق هذه المعالجة اهدافها سوى حينما تحظى بدرجة معقولة من القبول والرضا من جانب الاطراف المعنية كبيرها وصغيرها . ولكل هذه الاسباب ، يصبح من الضرورى معالجة هذه الاشكالية بصورة منطقية ، اى تبدأ بتناول الارتباطات والتداخلات البنائية للظاهرة ، والمتعلقة فى الاساس بموقع ظاهرة الفوضى فى المنظومة الدولية والجماعة الدولية ، وصولا إلى تقييم مصداقية الجهود الراهنة لتحقيق هذه الدعوة .

اولا : جذور الفوضى والعنف المسلح

من الناحية المبدئية ، ينطوى مفهوم الفوضى على دلالات تنظيمية بحتة . فقد نشأ هذا المفهوم لتوصيف وتشخيص حالة السيولة التى تميز العلاقات فيما بين الدول . وكانت نقطة البداية الرئيسية فى هذا التحليل تنطلق من التسليم بأن العلاقات بين الدول تمارس فى محيط بيئة تختلف كثيرا عن محيط بيئة العلاقات داخل المجتمع الوطنى . ففى المجتمع الوطنى . توجد قواعد سياسية أكثر رسوخا وارتباطات وولاء تاريخى اكثر دعما وعمقا وسلطة سياسة تحتكر استعمال القوة . اما على المستوى الدولى ، فإن التقاليد السياسية والارتباطات والـولاءات تتسم بالتعارض والتغير لارتباطها بـالمصالـح والايديولوجيات ، علاوة على الافتقار الى سلطة تحتكر استعمال القوة فى مواجهة جميع الدول . وعلى هذا الاساس ، تميزت الجماعة الدولية بتعدد السلطات التى تمتلك القوة ، وبالتالى التى تقرر استعمالها . ولهذا السبب مثلا ، يذهب العديد من فقهاء القانون الدولى الى القول بعدم وجود (مجتمع دولى) ، وانما هناك (جماعة دولية) ، حيث ان المجتمع يتسم بوجود سلطة سياسية واحدة تجعل من التعدد وحدة ، اى مجتمعا ، فى حين ان اصطلاح الجماعة يعنى عدم وجود هذه السلطة السياسية الواحدة ، وبالتالى انفساح الطريق أمام تعدد المجتمعات[٢] . ويعنى هذا التحليل ، ان مفهوم (الفوضى) فى النظام الدولى يستخدم هنا للدلالة على الافتقار الى التقاليد والارتباطات والسلطة الواحدة التى تحتكر استخدام قوة القهر المادى فى المستويات فوق القومية . ويترتب على هذا الوضع بطبيعة الحال ، ان تظهر المنافسة والمنازعات المستمرة بين الدول ، وبالتالى استعمال القوة والعنف المسلح فى حالات الصراع بين الدول .

ويقودنا ذلك منطقيا الى القول بأن ظاهرة الفوضى كانت تجد التعبير الموضوعى لها فى الاشكال المختلفة للصراع المسلح بين الدول (الحرب) . ذلك ان الحرب كانت دائما عبارة عن أداة لخدمة مصالح جماعة سياسية معينة فى تفاعلاتها الصراعية مع الجماعات الاخرى . وتتخذ الحرب وفقا لهذه الصيغة صفة أساسة تتمثل فى كونها شكلا منهجيا ومنظما يتعلق بالجماعات التى تقوم بها والصور التى تديرها بها[٣] . وقد اتخذت هذه الاشكالية صورتها الاكثر تكاملا على يدى كارل فون كلاوزفيتز ، والذى يعزا اليه الفضل فى وضع الحرب فى اطارها المنطقى والتاريخى من حيث انها عبارة عن امتداد للسياسة ، وتتحدد فى كل حالة خاصة . وبالتالى ، فإن الحرب

مستمرة افتراضيا فى السياسة ، فهى تؤلف اذن احد العناصر ، وقد تكون الوسيلة الاخيرة فى بعض الاحيان[٤]

ان حالة الفوضى ، على هذا النحو ، ظلت تعكس نفسها من الناحية التطبيقية فى صورة صراع مسلح عبر احداث تباينات حادة فى تأويل معنى السيادة والمصلحة القومية فيما بين الدول المكونة للجماعة الدولية .

وكانت هذه التباينات تتعزز بفعل حالات التغير التى تطرأ على المعطيات المادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية القائمة فى الساحة الدولية . ذلك انه حينما يحدث هذا التغير تختل بالضرورة حالة التوازن القائمة ، بما يفضى فى النهاية الى وقوع الحرب .

وقد ارتبطت قوة الاندفاع فى طريق الحرب فى جميع الاحوال بعدد من المتغيرات مثل القوة العسكرية المتاحة لدى أطراف النزاع والقدرة على توظيف هذه القوة بفاعلية فى المسرح المحتمل للقتال ، والتوقعات الخاصة بالكيفية التى سوف تتصرف بها الدول الاخرى فى حالة اندلاع الحرب ، والتوقعات الخاصة بحالة الانقسام او الوحدة الداخليين فى الدولة او لدى الخصم ، والمعرفة او الجهل بحقائق والام الحرب ، والقومية والايديولوجية السائدة ، وحالة الاقتصاد القومى لدى الخصوم ، وانماط الشخصية وخبرات اولئك الذين يتخذون قرار الحرب على الجانبين[٥] .

وفى ضوء هذا التوصيف ، ركزت المناهج والافكار المطروحة حول معالجة ظاهرة الفوضى والصراع المسلح فى العلاقات الدولية ، على مجموعة من البدائل الموجهة نحو بنية الظاهرة ذاتها . وتركز هذه البدائل جميعها على ضرورة معالجة الصراعات والمنازعات التى تعتبر حلقة وسيطة فى الظاهرة المذكورة ، فهى نتاج لظاهرة الفوضى ، كما انها تولد العنف المسلح فى نفس الوقت . وقد تراوحت البدائل المطروحة ما بين الشمول والتجزؤ ، سواء فى اهدافها او اساليبها . فمن حيث الاهداف ، تتعدد التيارات الفكرية المعنية بإيجاد حلول حاسمة لظاهرة الصراع ، الا ان هناك تيارين رئيسيين فى هذا المجال . ويركز احد هذه التيارات على مقترب شمولى ومركب لمعالجة الصراعات يقوم على مواجهة الاسباب العميقة لها وتصفية جذورها ، بما يفتح الباب أمام احلال السلام بجانبيه السلبى والايجابى ، اى انهاء الحرب ، وكذلك فتح الباب امام تحقيق التنمية والعدالة فى العلاقات الدولية ، ويطلق على هذا التيار (حل الصراع) . اما التيار الاخر ، فهو يركز على منع الحرب عن طريق التوصل الى ترتيبات عملية فى اطار الوضع القائم للنظام الدولى ، ويطلق على هذا التيار (تسوية الصراع) . وبطبيعة الحال ، تختلف الاساليب وفقا لاختلاف الاهداف . فالمقترب الشمولى لمعالجة الصراعات يركز على ضرورة تغيير بنية النظام الدولى ذاته . وتطرح فى هذا السياق رؤية كلاسيكية لتحقيق التغيير المذكور تركز على تشكيل (الحكومة العالمية) والتى تنطلق الدعوة اليها من القول بإستحالة حل الصراعات من طريق الاكتفاء بوضع قيود على التطلعات القومية نحو المزيد من القوة والنفوذ ، وانما لابد من خلق مجتمع او أسرة دولية تصبح اساسا تقوم عليه الحكومة العالمية ، ويتطلب ذلك بدوره تلطيف الصراعات وتقليلها ، بما يقلل اللجوء الى الحرب ، بما يؤدى تلقائيا الى زيادة الوزن النسبى للتفاعلات التعاونيه عن التفاعلات الصراعية فى العلاقات الدولية وكان ابرز الداعين الى هذه الفكرة هانز مورجنثاو وبرتراندراسل[٦] ، واللذان رأيا فى الامم المتحدة قاعدة مناسبة يمكن تطويرها مستقبلا كحكومة عالمية تتمتع بسيادة مستقلة فوق سيادة الدول الاعضاء .

اما التيار الداعى الى (تسوية الصراع) ، فهو يركز على نزع السلام ودفع الاطراف المتنازعة بوسائل شتى من الاغراء والاجبار نحو الجلوس معا على طاولة التفاوض لحل صراعاتها ، اى انها تتحرك عموما فى اطار الحفاظ على الوضع الدولى القائم .

ثانيا : معالجة الفوضى فى النظام الدولى الجديد

تشير النظرة التحليلية المقارنة الى النمط الامريكى فى التعامل مع مصادر الصراع الدولى ، الى تغليب رؤية احادية تهدف الى (تسوية) الصراعات القائمة بما يخدم المصالح الامريكية والغربية عموما ، بل وتعمد هذه الرؤية نحو العمل على ضمان استقرار وصمود هذه التسويات عن طريق ممارسة الضغط من خلال أدوات اقتصادية وسياسية وعسكرية عديدة ، دون الاهتمام بمعالجة الاسباب العميقة والجذرية للصراعات القائمة .

وواقع الامر ، ان هذا النمط الامريكى يرتكز بالدرجة الاولى على الافادة من جملة الظروف والمعطيات السائدة فى البيئة الدولية عقب انهيار الكتلة السوفيتى ، والتى ترتب عليها حدوث تحولات هيكلية فى النظام الدولى من نظام يقوم على القطبية الثنائية الى نظام قطب واحد هو النظام الراسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحدة . وقد أدت هذه التحولات الى اختفاء الاتحاد السوفيتى كقوة عالمية فى مقابل ازدياد الوزن النسبى للولايات المتحدة على الساحة الدولية كقوة عالمية وحيدة تمتلك السبق والتفوق فى كافة المجالات السياسة والاقتصادية والعسكرية والمذهبية .

وبطبيعة الحال ، فإن الادوات والاليات التى تستخدمها الولايات المتحدة فى فرض تصورها لكيفية معالجة الفوضى والصراع المسلح فى العلاقات الدولية تنبع فى الاساس من نفس الادوات والاليات التى تمكنت عن طريقها من تحقيق التفوق فى السباق العالمى ضد الاتحاد السوفيتى ، اى الادوات التكنولوجية والاقتصادية تحديدا . فقد نجحت الولايات المتحدة فى تحقيق موقع الزيادة فى الثورة الصناعية الثالثة فى كافة المجالات العسكرية والقطاعات المدينة فى الاقتصاد ، علاوة على ازدياد قدرة المعسكر الغربى على تحقيق التطور والتعاون الاقتصادى داخله عن طريق تكثيف الاعتماد المتبادل ، الامر الذى مكنه من امتلاك قدرة هائلة على التحكم فى حركة الاقتصاد العالمى ، لاسيما من خلال سياسات الاقراض والمعونة .

ففى المجال التكنولوجى ـ العسكرى على وجه التحديد ، تركز السياسة الامريكية على فكرة ان خفض التسلح يمثل الاداة الرئيسية لاحلال السلام فى العالم . ذلك ان التخلص من هذا المظهر ـ الذى يعتبر مظهرا نموذجيا من مظاهر الصراع من اجل القوة على المسرح الدولى ـ يعنى الخلاص من الاثار والنتائج التى يمكن ان يفضى اليها والمتمثلة فى الحرب والفوضى الدولية . ويقوم هذا المنهج فى مضمونه على فكرة مبسطة مؤداها ان الصراعات الدولية تنشب بفعل ارتفاع معدلات التسلح ، ويترتب على هذا الافتراض نتيجة منطقية تتمثل فى ان نزع التسلح سوف يقلل فرص اندلاع الصراع المسلح . وقد وجهت هذه الفكرة جميع مبادرات وجهود خفض التسلح الامريكية ، ومنها مثلا مبادرة بوش لنزع السلاح فى الشرق الاوسط[٧] . وتعتمد الولايات المتحدة على الاليات المكتسبة من ريادتها فى مجال الثورة الصناعية الثالثة فى فرض برامج ضبط

التسلح ، سواء بصورة منفردة او من خلال التعاون مع القوى الكبرى الاخرى فى المعسكر الغربى . وتركز البرامج المذكورة ليس فقط على الحد من حركة تدفق الاسلحة والمعدات الى دول العالم الثالث عموما ، والى مناطق النزاع خصوصا ، ولكن ايضا على اجبار تلك الدول على التخلص من نوعيات وكميات معينة من الاسلحة والمعدات العاملة لديها فى الخدمة الفعلية ، وكذلك خفض قدرة تلك الدول على انتاج الاسلحة والمعدات ، لاسيما تلك الاسلحة التى توفر قدرة هجومية مؤثرة للدولة التى تنتجها .

وفى نفس هذا السياق ، عمدت الولايات المتحدة نحو استخدام سياسات الاقراض والمعونة كاداة فاعلة من أدوات سياستها الخارجية ، سواء بصورة منفردة أو من خلال مؤسسات الاقراض والتمويل الدولية او من خلال التنسيق مع دول المنظومة الراسمالية العالمية . وتمتلك تلك الدول قدرات اقتصادية وتكنولوجية هائلة تمكنها من السيطرة على النظام الدولى ، ويتيح لها قدرة ضخمة على المنح والعقاب فى علاقاتها الدولية مع الدول والمجموعات الدولية الاخرى .

وتستخدم الولايات المتحد الادوات السابقة فى دفع الدول المتصارعة فى اقليم العالم الثالث نحو قبول الدخول فى اعمال تسوية النزاعات الصراعات القائمة ، ولا تستهدف هذه التسوية معالجة أسباب الصراع بقدر ما تستهدف اعادة ترتيب الاوضاع فى اقليم العالم الثالث بما يخدم مصالح الولايات التحدة وحلفائها واصدقائها ، عن طريق التوصل الى اتفاق بين أطراف مؤهلة للالتزام به ويتمتع بقدر من الاستقرار ، ويشتمل على التزام هذه الاطراف بمنع الحروب فيما بينها . وتعتبر تسوية النزاع العربى ـ الاسرائيلى مثالا صارخا على هذا المنهج الامريكى ، حيث عملت الولايات التحدة على دفع الاطراف المعينة دفعا نحو الجلوس على مائدة التفاوض ، دون ممارسة الضغط الفعال على الجانب الاسرائيلى ، بل وفى ظل تحيز أمريكى ضمنى لصالح اسرائيل .

ثالثا : مستقبل الفوضى والعنف المسلح :

يتضح من التحليل السابق ان المنهج الامريكى للتعامل مع مظاهر الفوضى والعنف المسلح فى النظام الدولى يتسم بالسطحية وعدم الشمول ، وتمثل هذه السطحية بدورها نتاجا موضوعيا للعديد من جوانب القصور الثانوية التى تميز هذا المنهج . فمن ناحية ، يتبعد هذا المنهج الى حد كبير عن معالجة الجذور الحقيقية للفوضى والصراع على المستويين المؤسسى والبنائى ، وانما ركز بدلا من ذلك على الابقاء على ظاهرة الفوضى ، ولكن عند مستويات لا تلحق ضررا بمصالح الولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها ، بل ويبدو فى الكثير من الاحيان ان للولايات المتحدة مصلحة اكيدة فى استمرار مظاهر معينة للفوضى والصراع فى النظام الدولى . ويتضح هذا التشخيص الى حد كبير من خلال النقاط الثلاث التالية :ـ

اولا : ان المنهج الأمريكى القائم على تحقيق معالجة الفوضى والصراع عن طريق نزع السلاح يتسم بدرجة فادحة من الخلط الفكرى ، لاسيما وان العديد من الادبيات الرائدة فى حقل العلاقات الدولية قد اوضحت منذ فترات مبكرة قصور هذه الفكرة . ويمكننا ان نؤكد فى هذا الصدد بصورة اكثر تحديدا ان الاعتقاد بان نزع السلاح يمكن ان يؤدى الى الاقلال من فرص اندلاع الصراع المسلح ينطوى على اخطاء نظرية وتطبيقية فى أن واحد . فمن الناحية النظرية ، يتعارض هذا الاعتقاد مع حقيقة ان الحرب لا تنشب فى الكثير من الحالات لمجرد ارتفاع معدلات التسلح اولان الشعوب اصبحت تمتلك المزيد من الاسلحة والمعدات ، وانما تتجه الدول والشعوب نحو امتلاك الاسلحة والمعدات فى الاغلب حينما تبدو الحرب امرا لا مناص منه . ومن ثم فانه حتى لو فرضت برامج لخفض التسلح على تلك الدول ، فانها سوف تحارب حتى ولو بالايدى ، كما انها سوف تعمد الى تطوير استراتيجيات وتكتيكات تتلائم مع مستويات ونوعيات التسلح المتاحة لديها ، وليس بالضرورة ان تتخذ المواجهات العسكرية التى تدخلها شكل الحروب النظامية ، وانما يمكن ان تتخذ مثلا شكل الحروب الثورية وحروب العصابات ، كما يمكن لتلك الدول ان تعمل على تطوير وابتكار اسلحة جديدة . ويعنى ذلك ، ان تخفيض وتقليل كميات الاسلحة والمعدات الموجودة فعلا أو المحتمل توافرها مستقبلا لا يمكن ان يمنع الحرب . حقا ، ان الحرب سوف تتأثر بموازين التسلح القائمة ، الا انها سوف تستمر فى سياق دورات متواصلة من التصعيد والتهدئة ما لم تعالج جذورها العميقة .

أما من الناحية التطبيقية ، فان برامج خفض التسلح من جانب الادارة الامريكية ، لاسيما فيما يتعلق باقاليم العالم الثالث ، تتسم الى حد كبير بالتحيز الصارخ وبعدم الشمول . ذلك انها تنطلق من ارضيه تفترض الخير المطلق فى الولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها ، ومن ثم فهى لا تمثل مصدرا لتهديد الاستقرار العالمى والاقليمى ، فى حين انها تفترض فى ذات الوقت الشر المطلق فى الاعداء والخصوم . ولذلك يلاحظ مثلا فى البرامج الامريكية لضبط التسلح انها تكاد تكون مفصلة تفصيلا كاملا لخدمة مصالح الولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها . ويشير مجمل ما سبق ، الى ان الافكار المطروحة لخفض التسلح لا يمكنها ان تؤدى الى خفض احتمالات نشوب الحرب فى النظام الدولى ، بل ولا يبدو أن واضعيها انفسهم يسعون الى تحقيق هذا الهدف ، وانما يبدوان المستهدف هو إعادة تعديل التوازنات العسكرية القائمة فى اقاليم العالم الثالث المختلفة بما يخدم المصالح الغربية عموما ، وبما يضمن تكييف الاوضاع فى النظام الدولى للحيلولة دون بروز اية تحديات لحقبة الهيمنة الراسمالية الراهنة .

ثانيا : ان مناهج تسوية الصراعات القائمة فى النظام الدولى لا يمكن أن يترتب عليها بحال من الاحوال الوصول الى معالجة مستقرة وفاعلة ونافذة لهذه الصراعات . فعلى الرغم من ان الولايات المتحدة حرصت فى جهود تسوية الصراع فى الشرق الاوسط وجنوب شرق اسيا وجنوب افريقيا .. وجميع مناطق الصراع عموما ، على شمول دبلوماسية التسوية لقوى محلية ما متورطة فى الصراع لضمان التزامهم بالناتج النهائى لها ، وبالرغم من انها تعمل على الوصول الى ايجاد الية فاعلة لتطبيق الاتفاق الذى تتضمنه التسوية ، الا ان التحليل المقارن لمسار جهود التسوية المذكورة يشير الى افتقارها الى عناصر الجدارة الموضوعية واحتمالية الاستقرار ، وهى عناصر يمكن ان يترتب على فقدانها منطقيا الافتقار الى القبول والرضا لاتفاقات التسوية النهائية من جانب الاطراف الاساسية فى هذه الصراعات . فمن حيث المشاركة لم تشتمل العديد من جهود التسوية على بعض الاطراف الاساسية فى الصراع ، ويترتب على هذا الوضع تلقائيا عدم مراعاة التسوية للمصالح المادية والرمزية لمختلف الاطراف المعنية والافتقار الى ضمانات استقرار التسوية . وكذلك الحال من حيث الجدارة الموضوعية ، اذ يلاحظ ان جهود التسوية المذكورة لا تغطى فى الكثير من الاحيان الموضوعات الرئيسية مثار النزاع ، كما تتصف هذه الجهود بالتركيز على موضوعات ذات اهمية نسبية ضئيلة فى سياق العملية التفاوضية ، ومن شان ذلك الوضع ان يؤدى الى العجز عن وصول التسوية الى ارساء مصالح مشتركة بين الاطراف المتصارعة . وبالاضافة الى ما سبق ، يمكن القول ان النقائص المذكورة لابد ان تؤدى الى صعوبة استقرار التسويات المجراة ، نظرا لعجزها عن النفاذ بدون انتهاكات جسيمة[٨] . ويؤكد هذا التحليل على عدم جدية المسعى الأمريكى فى الوصول الى

تسويات عادلة لهذه الصراعات ، وتنطبق هذه النتيجة بصورة بارزة على حالة تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

ثالثا : ان النظام الدولي سوف يشهد خلال المرحلة المقبلة العديد من المصادر الجديدة للفوضى والصراع بين الدول ، سواء بين الشمال والجنوب ، او فيما بين دول الجنوب بعضها البعض . وواقع الامر ، ان هذه المصادر المتجددة للفوضى لابد ان تنبع بالدرجة الأولى من ثورة الاحباطات المتوقعة في العالم الثالث ، والتي يفترض انها سوف تفوق بعدة مراحل الثورة المماثلة التي يعيشها العالم الثالث منذ اوائل السبعينات . فالتحولات البنائية الراهنة التي شهدها النظام الدولي سوف تعيد توزيع القوى العالمية والتوازن الدولي بناء على موقف كل دولة او تكتل من الدول من الثورة الصناعية الثالثة . وبالتالي ، سوف يتضاءل بشدة النصيب النسبي للعالم الثالث من مقومات القوة العالمية ، وسوف يكون التهميش المتزايد من نصيب العالم الثالث في النظام الدولي الجديد ، باستثناء عدد قليل جدا من دول العالم الثالث سوف يتم تصعيدها الى مصاف العالم الراسمالي .

والخلاصة ان جملة التحولات والتغيرات الراهنة في النظام الدولي لا يمكن ان تفضي الى القضاء على ظاهرة الفوضى والعنف المسلح في العلاقات الدولية ، ليس فقط لأن دول العالم الغربي تبتعد عمداً عن معالجة الجذور الحقيقية المسببة لهذه الظاهرة ، ولكن ايضا لأن التحولات المذكورة تحمل في طياتها المزيد من المصادر المولدة للفوضى والصراع . ومن شأن مجمل هذه المعطيات ان تتعزز حالة الفوضى والعنف المسلح باعتبارها حالة ذهنية تسيطر على عقول الافراد والشعوب في الحالات التي تتفاقم فيها الانتهاكات الموجهة نحو حقوق وحريات هؤلاء الافراد والشعوب ، وكذلك في الحالات التي تنعدم فيها الوسائل السلمية التي يمكن من خلالها معالجة كافة هذه الانتهاكات . وفي ظل ها الوضع ، يدير الغرب عموما ، والولايات المتحدة خصوصا ، علاقاته مع دول الجنوب بصورة تدفع حتما نحو تزايد التعبيرات السلوكية الفوضوية من جانب العالم الثالث ، على ان المسئولية تقع بالدرجة الأولى في هذه الحالة على الغرب باعتباره المتسبب عمدا في هذه الحالة . ومن ثم ، يبدو من المؤكد ان الغرب مازال متيقنا من ان تقدمه وثرائه ما هو الا الناتج الموضوعي لتخلف الجنوب وفقره ، ولا يمكن ان تتعزز هذه الحالة وتستقر سوى في بيئة دولية مشبعة بكافة مظاهر الفوضى والعنف المسلح □ .

الهوامش :

(١) حول هذا الراى انظر مثلا : محمد سيد احمد « حول اشكالية النظام الدولي الجديد » ، السياسة الدولية ، ابريل ١٩٩١ ، ص ص ٢٤ ـ ٢٨ .

(٢) حول هذا التحليل انظر مثلا : د . ابراهيم احمد شلبي ، مبادىء القانون الدولي العام (القاهرة : مكتبة الاداب ، ١٩٨٨) ص ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

(٣) غاستون بوتول ، هذه هي الحرب ، ترجمة مروان القنواتي (بيروت ، باريس : منشورات عديدات ، ١٩٨١) ، ص ص ٣٩ ـ ٤٢ .

(٤) فرنان شنيدر ، تاريخ الفنون العسكرية ، ترجمة فريد انطونيوس (بيروت ، باريس : منشورات عديدات ، ١٩٨٢) ، ص ٥٩ .

(5) Geoffrey Bainey, The causes of War, Third Edition (London The Macmillan Press Ltd, 1988) , P.223

(٦) هانزمورجنثاو ، السياسة بين الامم : الصراع من اجل السلطان والسلام ، تعريب وتعليق خيري حماد (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، بدون تاريخ) . وكذلك : برتراند راسل ، امال جديدة في عالم متغير ، ترجمة عبدالكريم احمد (القاهرة : وزارة الثقافة والارشاد القومي ، بدون تاريخ) .

(7) John Boarman and Neal Sandler, « Bush Initiative To Stem Arms Flow " Jane,s Defense Weekly, 8 June 1991,P.945 .

(٨) للاستزادة حول هذا الموضوع انظر : د . محمد السيد سعيد ، « تحليل مقارن لتجارب التسوية الاقليمية » ، السياسة الدولية ، العدد ٩٥ ، يناير ١٩٨٩ ، ص ص ٧١ ـ ٨٧ .

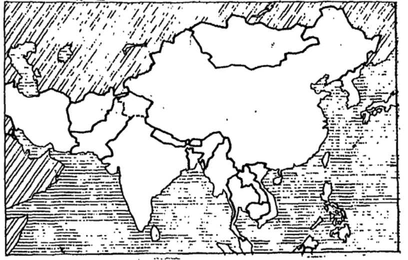


المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحـــولات السياســـية فى آسـيا والنظـــام العـــالمى الجديد



السفير/ احمد طه محمد

شهدت الساحة الدولية احداثا جوهرية وتحولات وتغيرات رئيسية فى العالم ، واثرت هذه الاحداث والتغيرات فى مسارات العلاقات الدولية ، وكانت لها ولا تزال انعكاساتها على ما يجرى فى مختلف مناطق العالم ، من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية ، ومن نزاعات وصراعات قائمة فى مختلف القارات ، خاصة القارة الاسيوية ، التى تعتبر مسرحا للصراع الدولى وللحرب الباردة ومرتعا خصبا للحروب الاهلية والنزاعات الاقليمية .

وتضمنت الاحداث والتغيرات الرئيسية فى العالم ، التحولات التى حدثت فى منطقة شرق اوروبا ، وانتهاءالحرب الباردة ، الذى ادى الى حدوث الانفراج والتقارب فى العلاقات السوفيتية الامريكية ، والى اتفاقات هامة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى (القديم) ، ترتب عليها فى آسيا انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان ، وفى افريقيا انسحاب القوات الكوبية من انجولا ، كما تضمنت انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى (القديم) ، الذى انتهى معه الصراع الايدلوجى الذى كان سائدا بين الشرق والغرب ، وكذلك الاحداث العرقية فى يوغوسلافيا .

وفى الوقت الذى تضمنت فيه التحولات الرئيسية انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى (القديم) الذى انتهى معه الصراع الايدلوجى الذى كان سائدا بين الشرق والغرب ، وبرزت فيه الأحداث العرقية وحركات التفكك فى يوغوسلافيا ، تدعم التحول نحو التجمع الاقتصادى الاقليمى ، كما حدث فى اوروبا فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، وفى امريكا الشمالية بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك (مع احتمالات الترابط مع امريكا اللاتينية) ، وبرزت على الساحة العالمية اليابان كقوة اقتصادية كبيرة ومؤثرة .

ومع التحولات والتغيرات انهار النظام الشمولى الكبير فى العالم ، والذى كان مطبقا فى الاتحاد السوفيتى (القديم) ، وبرزت الاتجاهات الديمقراطية التى كانت مكبوتة ، والاتجاهات التحريرية للاقتصاديات المعاصرة ، فضلا عن التوجهات الجديدة للتعامل مع منطلقات المصالح بدلا من توازن القوى ، وللتعامل مع المشكلات بالاساليب السلمية ، مع صياغات جديدة للعلاقات الدولية فى إطار نظام عالمى جديد ، من المبتغى ان يتم فيه استيعاب أبعاد التحولات الجديدة ، والدروس المستفادة مما تم ، ووضع الاسس السلمية لعالم ، يسوده الامن والسلم والتحرر والتنمية والاستقرار .

وقد ارتبطت التحولات والتغيرات فى الوقت نفسه ، ببروز اهمية تدعيم الدور الذى تقوم به الامم المتحدة فى حفظ الامن والسلم الدوليين ، وتهيئة الفرصة والمناخ المناسب لتحقيق إمكانيات افضل للتفاهم والتعاون الدولى ، لحل المشكلات والنزاعات التى استمرت على مدار حقبات طويلة من الزمن ، وذلك فى إطار الاولويات التى يتضمنها الدور المبتغى للمنظمة الدولية فى ظل النظام العالمى الجديد ، والتى تشمل التركيز على تسوية المنازعات الاقليمية ، وانهاء الحروب الاهلية ، والمساهمة فى حل المشكلات الأمنية والاجتماعية ، فضلا عن دعم الديمقراطية وحقوق الانسان ، والقضاء على الفقر وتشجيع التنمية والتقدم الاقتصادى .

واذا كانت الأحداث والتغيرات العالمية قد انعكست على القارة الاسيوية ، فإن متابعة ما يجرى فى هذه القارة بالذات من تطورات وتحولات يعتبر من الاهمية بمكان ، خاصة وأن هذه التطورات تتلاحق يوما بعد يوم ، وتشكل امتحانا للمسارات الجديدة المبتغاة فى إطار النظام العالمى الجديد ، وذلك لكثير من الاعتبارات .

من هذه الاعتبارات أن القارة الأسيوية تزخر بمواقع الاضطراب ، والمشكلات المعقدة والنزاعات العرقية والطائفية والحروب الاهلية التى طال عليها الأمد ، وتتوافر فيها اتجاهات التوحيد مع اتجاهات الانفصال والتفكك ، وتعرضت القارة للصراع الدولى ، وكذلك لصراع المصالح ، وتتباين فيها أنظمة الحكم ما بين الشمولية والديمقراطية ، كما انها تضم اليابان ـ العملاق الاقتصادى العالمى ـ كما تضم الصين كقوة عظمى ، وقوى أخرى متنافسة ومختلفة التوجهات .

اسيا والأمن الدولى :

والملاحظ أن التغيرات الدولية الجديدة التى صاحبت تفكك الاتحاد السوفيتى (القديم) مع بقاء التفوق العسكرى الأمريكى ، قد أبرزت للولايات المتحدة دورا احتكاريا للأمن الدولى ، وفى أسيا عوضت الولايات المتحدة انسحابها العسكرى من الفلبين ، بالتسهيلات العسكرية التى قدمتها لها سنغافورة ، وركزت الولايات المتحدة فى الوقت نفسه فى توجهاتها الاستراتيجية الجديدة على تطوير الدور الأمنى لليابان فى الباسيفيك ، واصبحت اليابان فى الوضع الجديد تدرك بان أمنها ليس مهددا كما كان فى السابق ، وإن كان احتياجها للولايات المتحدة يظل قائما ، خاصة لكى تتمكن من استعادة الجزر التى سبق استيلاء الروس عليها ، هذا فى الوقت الذى تتخوف فيه الدول الاسيوية من حصول اليابان على دور فى الامن الدولى .

واذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد اتاحت لها التغيرات الجديدة فرصة احتكار النفوذ فى الامن الدولى ، فإن النفوذ فى المجال الاقتصادى قد أصبح لليابان ، وقد يحل توازن القوى الاقتصادية مكان توازن القوى العسكرية ، وهكذا تبرز كقوة اقتصادية الولايات المتحدة فى امريكا الشمالية ، والمانيا فى قارة اوروبا ، واليابان فى قارة آسيا ، غير أن كلا من القوة الالمانية والقوة اليابانية بارزتين اقتصاديا ، منزوعتين السلاح عسكريا ، وهو ما يقوى بروز الدور الاحتكارى للولايات المتحدة فى مجال الأمن الدولى .

وقد تردد أن الولايات المتحدة الامريكية ـ فى إطار استراتيجيتها العسكرية الجديدة ـ اصبحت تركز على احتمالات حدوث حروب اقليمية ، تشكل مصادر تهديد تتطلب احتفاظ الولايات المتحدة بقوة عسكرية مستعدة للتحرك فى اى وقت ، لمختلف اشكال التدخل العسكرى متى طلب منها ذلك ، ومواقع هذه الاحتمالات جميعها تقع فى القارة الاسيوية ، وتضم العراق وايران وتركيا ، وهى المواقع التى تتطلب متابعة دقيقة باعتبارها مراكز للصراعات العسكرية المحتملة .

المشكلة الكورية :

وشهدت الفترة الاخيرة تطورات هامة بالنسبة للمشكلة الكورية ، حيث أعلن فى ديسمبر ١٩٩١ ، أن الكوريتين الشمالية والجنوبية توصلتا الى اتفاق تاريخى للمصالحة وعدم الاعتداء ، وذلك بعد أربعة عقود من الحرب الباردة ، ويعتبر هذا الاتفاق أول اتفاق رئيسى بين الشمال والجنوب الراسمالى منذ تقسيم شبه الجزيرة الكورية عام ١٩٤٥ ، والمعروف ان الاتحاد السوفيتى (القديم) أيد كوريا الشمالية عندما غزت كوريا الجنوبية فى عام ١٩٥٠ ، مما ادى الى اندلاع الحرب الكورية التى استمرت ثلاثة اعوام ، وظل الاتحاد السوفيتى من اقوى حلفاء كوريا الشمالية المورد الرئيسى لاسلحتها حتى انهيار الاتحاد .

وفى ٢ يناير ١٩٩١ ، وقعت كوريا الشمالية فى فيينا اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة النووية ، يتيح للوكالة تفتيش جميع منشآتها النووية ، ويقضى الاتفاق بالتزام كوريا الشمالية بإخضاع كل المنشآت النووية المستخدمة للاغراض السلمية لرقابة الوكالة الدولية ، والابلاغ عن الاستخدامات العسكرية للطاقة النووية ، مع التزام بمنع انتشار الاسلحة النووية .

وكانت العقبة التى اعترضت سابقا إبرام هذه الاتفاق ، الشروط السياسية التى وضعتها كوريا الشمالية ، خاصة بالنسبة لسحب الأسلحة النووية الأمريكية من كوريا الجنوبية ثم امكن إبرام الاتفاق بعد سحب الترسانة النووية الأمريكية ، والاعلان المشترك من الكوريتين فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ ، والخاص بإزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة ، والاتفاق على إجراء عمليات تفتيش متبادلة .

وكانت الكوريتان قد اتفقتا فى السابق ، على أن تكون



عمليات التفتيش النووى المتبادلة بينهما منفصلة عن التفتيش الالزامى الذى تقوم به الوكالة الدولية للطاقة النووية التابعة للامم المتحدة ، وتردد أن كوريا الشمالية ترفض طلب كوريا الجنوبية إجراء تفتيش مبكر لمنشآت نووية سرية ، يشتبه فى أنها تستخدم لتطوير الاسلحة النووية ، وهو ما قد يوحى بأن كوريا الشمالية تقترب من التمكن من إنتاج هذه الاسلحة وجاء ذلك فى الوقت الذى تجرى فيه الاتصالات بين الكوريتين من أجل جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من السلاح النووى ، وفى الوقت الذى وقعت فيه كوريا الشمالية اتفاق الضمانات النووية مع الوكالة الدولية للطاقة النووية الذى يتضمن السماح بإجراء عمليات إلزامية للتفتيش ، كما وقعت الكوريتان اتفاقية للمصالحة وازالة الأسلحة النووية حسبما سبق .

وعلى الرغم من توقيع كوريا الشمالية للاتفاق مع الوكالة الدولية ، الا أن لديها مخاوف من تطوير البرامج النووية اليابانية ، ومن حيازة اليابان كميات كبيرة من المواد النووية التى قد تفوق ما تحتاج إليه الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وهى تصر على الازالة الكاملة لكل الأسلحة النووية الامريكية من شبه القارة الكورية ، وتحويلها الى منطقة خالية من السلاح النووى ، وعلى الرغم من القلق على وجه العموم فى القارة الاسيوية من ازدياد القوة الاقتصادية اليابانية ، فإن اليابان تتابع هى الاخرى بقلق التطورات الخاصة بالكوريتين وذلك أنهما إذا توحدتا ، فسوف تكون كوريا الموحدة دولة قوية بالقرب منها ، تجمع بين القوة العسكرية التى تضمها كوريا الشمالية ، والقوة الاقتصادية لكوريا الجنوبية .

والملاحظ من الناحية الأخرى ، تواجه كوريا الشمالية مشكلات اقتصادية ، بعد انتهاء وتفكك الاتحاد السوفيتى (السابق) ، الذى كان حليفها الوثيق ، وانهيار النظم الشيوعية فى شرق اوروبا ، حيث فقدت بذلك الموارد الرئيسية لها من المعونات ، كما أن الصين وهى الصديقة الحميمة لكوريا الشمالية ، اصبحت تصر على أن يكون التعامل معها بالعملة الصعبة وبالاسعار العالمية ، وفى الوقت الذى يتردد أن كوريا الشمالية اصبحت تصر على أن يكون التعامل معها بالعملة الصعبة وبالأسعار العالمية ، فى الوقت الذى يتردد أن كوريا الشمالية اصبحت تعانى من تفاقم نقص الكهرباء والمواد الخام اللازمة لتشغيل المصانع ، وهبطت صادرات النفط السوفيتية إليها ما يقرب من النصف (من ٨٠٠ الف طن فى ١٩٨٧ الى ٤١٠ آلاف طن فى ١٩٩٠) ، كما يعانى اقتصاد كوريا الشمالية من المعدات والتكنولوجيا القديمة ، والنفقات العسكرية الباهظة والتخطيط المركزى الذى يعطى الاولوية للاعتبارات السياسية .

وإزاء ذلك ، تحاول كوريا الشمالية إقامة منطقة تجارة حرة على نهر (تومن) تتركز حول ميناءى (ناجين وأونجى) ، وترى فيها الوسيلة الوحيدة لاحياء اقتصادها وتتكلف ثلاثة مليارات من الدولارات لانشاء الخطوط الحديدية للقطارات السريعة ومصانع وطرق برية وتسهيلات بحرية ومنشآت تجارية ، وذلك خلال فترة تتراوح بين سبع واثنى عشر عاما ، ومن المفترض أن تأتى معظم الأموال اللازمة لتمويل المشروع من اليابان ، ولكن الموقف اليابانى اتسم بالفتور فى هذا الشأن ، كما أن المساعدة من اليابان غير ممكنة لعدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين من جهة ، كما أن كوريا الشمالية مدينة لليابان بمئات الملايين من الدولارات من جهة أخرى ، وتعتبر كوريا الشمالية اقل البلدان الاسيوية اجتذابا للاستثمارات اليابانية ، بسبب سجلها الحافل فى مجال إيفاد الديون والنظم المتشددة ، هذا فضلا عن أن حجم التبادل التجارى بين البلدين صغير جدا ، ولا تتوافر فى كوريا الشمالية استثمارات يابانية ، عدا مشروعات قليلة لبعض الكوريين المقيمين فى اليابان .

أما بالنسبة لكوريا الجنوبية ، فإن اليابان تعتبر ثانى اكبر شريك تجارى معها ، بعد الولايات المتحدة ، ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين كوريا الجنوبية واليابان فى عام ١٩٦٥ ، بلغ حجم العجز التجارى حوالى ٦٦ مليون دولار لصالح اليابان ، وفى عام ١٩٩١ بلغ هذا العجز ٩,٦ مليار دولار ، فى مقابل ٤,٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ ، أى بزيادة مائة فى المائة ، وهو الوضع الذى تعمل كوريا الجنوبية على وضع حد له ، فى الاتصالات الجارية مع اليابان .

التجمعات الاقتصادية الاسيوية :

وقد أدى انتهاء الحرب الباردة وقيام التجمعات الاقتصادية الاقليمية القوية ، كالسوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية ، الى قلق دول (آسيان) بالنسبة لمستقبل الاستثمارات الأجنبية ومصير الأسواق العالمية لمنتجاتها ، الأمر الذى حدا بهذه الدول الى الاقتناع بأهمية الاستجابة للمتغيرات التى يشهدها عالم اليوم ، خاصة لما برز من اتجاه فى العالم نحو التعاون الاقتصادى الوثيق الذى يزيد من فرص النمو الاقتصادى عن طريق خفض التعريفات الجمركية ، واعتبرت دول (آسيان) أن التجمعات الاقتصادية الاقليمية هى تجارب اقتصادية ذات مغزى كبير ومثال يتعين أن تحتذى به القارة الاسيوية ، مع ضرورة توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية بين دول الهند الصينية ، الأمر الذى يتيح امامها الفرصة للانضمام الى النظام السائد فى المنطقة ، ومن ثم للانضمام الى النظام العالمى الجديد .

والمعروف أن دول (آسيان) قد شهدت خلال العشر السنوات السابقة أحد أسرع معدلات النمو فى العالم ، وتشكل مجموعة هذه الدول سوقا تضم ٣٢٠ مليون

نسمة ، مع طاقة إنتاجية تقدر بـ ٣٣٠ بليون دولار كل عام ، وادت الاستثمارات الاجنبية في القطاع الصناعي ، التي اجتذبتها الأيدي العاملة الرخيصة وتشريعات الاقتصاد الحر المعتمد في دول المنطقة ، الى نمو هذه الدول بسرعة هائلة خلال حقبة الثمانينات ، خاصة لغناها بالمناجم والغابات الاستوائية الزراعية .

والملاحظ على الرغم مما حققته دول (آسيان) والنمو السريع لاقتصادها ، توافر فوارق كبيرة بين الأغنياء والفقراء ، واستغلال واسع النطاق للنساء والأطفال في اماكن العمل ، ويتردد أن بعض هذه الدول حديث العهد بالنظام الديمقراطي ، كما أن الملاحظ ان حجم التبادل فيما بينها ضعيف بالمقارنة بحجم التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي (حوالى ٢٤,٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ لحجم التجارة فيما بينها ، مقابل ٢٦٨ مليار دولار لحجم التجارة مع سائر دول العالم) .

وفي ٩ يناير ١٩٩٢ ، وقع زعماء رابطة جنوب شرقي آسيا (اسيان) على (إعلان سنغافورة) الذي تقرر فيه إقامة منطقة تجارة حرة بين اعضاء الرابطة الستة ، ولدعم العلاقات السياسية والاقتصادية بينهم ، مع فتح الابواب أمام جميع دول جنوب شرقي آسيا للانضمام الى معاهدة الوئام والتعاون التي أبرمت عام ١٩٧٦ ، كخطوة أولى نحو الانضمام الى رابطة (آسيان) ، ويهدف الاعلان الى إقامة منطقة تجارة حرة في غضون خمسة عشر عاما بين دول المنطقة (بروناي - اندونيسيا - ماليزيا - الفلبين - سنغافورة - تايلاند) ، وذلك ردا على التكتلات الدولية التي أخذت تبرز في الآونة الأخيرة ، وتتضمن المنطقة وضع اطار لخفض التعريفة الجمركية بين دول الرابطة تتراوح بين إلغاء هذه التعريفة تماما وخمسة في المائة بحلول عام ٢٠٠٨ ، كما تضمن الاعلان تشكيل مجلس على المستوى الوزاري بين دول المنطقة للاشراف والتنسيق واعادة النظر في تطبيق تخفيض التعريفة الجمركية كخطوة أولى نحو إقامة منطقة التجارة الحرة ودعم علاقات أوثق بين دول الهند الصينية .

وقد طالب الاعلان بتدعيم دور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام في المنطقة وتشجيع الحوار حول قضايا الأمن ، عن طريق عقد اجتماعات سنوية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين للرابطة ، خاصة اليابان والولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وكندا واستراليا ونيوزيلاندا وكوريا الجنوبية ، وعقد قمة كل ثلاث سنوات للرابطة ، ومؤتمرات غير رسمية إذا استدعت الضرورة ذلك ، وايدت دول الرابطة مبدأ التجارة الحرة والانفتاح ، وهو المبدأ الذي تقوم عليه الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) ، كما أبرزت تعزيز التعاون في مجال الحفاظ على البيئة ، مثل التلوث عبر الحدود ، والكوارث الطبيعية وحرائق الغابات ، وتكثيف الجهود الرامية الى مكافحة مرض الايدز ، وانتشار المخدرات .

ايران والجمهوريات الاسلامية :

وفي الوقت نفسه جرى تحرك على الجانب الاسيوي الآخر لاقامة تحالف سياسي واقتصادي في جنوب غربي آسيا ، وكان ذلك هدف القمة الاولى التي استضافتها ايران في فبراير الماضي ، وتضم تركيا وباكستان والجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفيتية (السابق) ، والذي اعتبرته ايران خطوة أولى نحو (إقامة تحالف سياسي واقتصادي في جنوب غربي آسيا قد يتحول الى قوة عظمى ، وقد سبق ان انشئت منظمة التعاون الاقتصادي منذ سبعة وعشرين عاما ، وشكلت إيران وتركيا وباكستان الدول الثلاث المؤسسة لها وتتوقع هذه الدول ان يقوى هذا التجمع بانضمام الجمهوريات الاسلامية الجديدة .

وتضمن البيان الصادر عن القمة اهمية الاقتصاد في صنع السياسة العالمية ، والتأكيد على أن امن وسلام المنطقة أهم شروط التنمية المقرر القيام بها ، والدعوة لضرورة التوصل لتسوية دائمة للمشكلة الفلسطينية ، وعن المشكلة الافغانية ايد الجهود الدولية من أجل التوصل لتسوية سياسية مقبولة للشعب الافغاني ، وعن مشكلة كشمير أكد ضرورة مراعاة حقوق الانسان وتسوية النزاع طبقا لمبدأ حق تقرير المصير كما تردد أن افغانستان طلبت الانضمام لمنظمة التعاون الاقتصادي ، وان ذلك يمكن ان يتم عقب التوصل للتسوية السياسية للحرب الأهلية هناك .

ويتردد من الناحية الاخرى ان هناك تنافسا بين ايران وتركيا على الجمهوريات الاسلامية الجديدة ، وأكد الرئيس التركي ان هذه المنافسة اخذت شكلا مبالغا فيه ، وانها تنحصر في الجانب الاقتصادي ، وان الدولتين لهما وجهات نظر مختلفة يتعين تفهمها من قبل الطرفين ، واعرب عن أمله في استمرار منظمة التعاون الاقتصادي باعتبارها بنية اقتصادية بين الاعضاء الستة .

وقد حاولت ايران ان تنفي انها تريد تصدير الاصولية الى الجمهوريات الاسلامية الجديدة وان رغبتها في اقامة الروابط مع هذه الجمهوريات ترجع الى قربها الجغرافي منها والى وجود علاقاتها تاريخية وروابط ثقافية وارادة سياسية مشتركة ، كما انها راغبة في اقامة علاقات اقتصادية معها وتحقيق الاستقرار والامن على الحدود الايرانية ، كذلك تبرز ايران انها وسعت علاقاتها مع الجمهوريات غير الاسلامية في الاتحاد السوفيتي (القديم) في الوقت نفسه وبنفس السرعة التي فعلت بها ذلك مع الجمهوريات الاسلامية ، وقد عقدت صفقات قيمتها مليار دولار مع اوكرانيا في مجال النفط والغاز .

وجاء ذلك النفي ، نتيجة ماتردد من ان ايران تخطط لتصدير (الثورة) الى الجمهوريات الجديدة وايد ذلك الطابع الاسلامي الذي اعطاه الايرانيون للقمة التي انعقدت في طهران والتي انضمت خلالها الجمهوريات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩٢

الاسلامية الجديدة الى ايران وتركيا وباكستان فى عضوية منظمة التعاون الاقتصادى ، ويبدو من النفى ان قادة ايران قد رأوا ان الدعاية المباشرة لن تكسبهم اصدقاء فى اسيا الوسطى ، كما تردد فى الوقت نفسه اتفاق ايران مع اربع من دول الجمهوريات الاسلامية الجديدة على اقامة منظمة للتعاون بين الدول المطلة على بحر قزوين ، وان هذه المنظمة سوف يوضع الميثاق الخاص بها ، ولا صلة لها بمنظمة التعاون الاقتصادى بعد انضمام الجمهوريات الاسلامية اليها ، وقد يكون ذلك محاولة من ايران لابعاد تركيا ، كما تسعى ايران لان تكون طهران مقراً للمنظمة الجديدة .

وكبديل عن تصدير الثورة والاصولية من النظام الايرانى الى الجمهوريات الاسلامية ، تتجه ايران لتحويل محور تركيز سياستها على التقدم الاقتصادية بمساعدة الاستثمارات والتكنولوجيا الغربية ، وقد عرضت ايران على هذه الجمهوريات خطوطا جديدة للنقل والمواصلات ، خاصة للبدان غير المطلة على البحار الواقعة شرقى بحر قزوين ، وقد لاتتوافر لها اسواق للسلع الاستهلاكية التى يصعب تصريفها فى مكان اخر ، ورغم ما ابرزته ايران من ان الاحتياجات الرئيسية فى الجمهوريات الجديدة هى الاستثمار والتكنولوجيا المتقدمة والمهارات ، الا ان المتردد ان رجال الاعمال الايرانيين قد لايتمكنون من مجاراة المشروعات والائتمانات التى يعرضها نظراؤهم الاتراك .

غير ان المعروف ان الجمهوريات الاسلامية الجديدة ليست مجالا مهيئا للمد الاصولى ، حيث ان سكانها من اهل السنة ، وليسوا من الشيعة ، كما انها بلاد علمانية الى حد كبير ، وهناك اذربيجان التى تعتبر الجمهورية الوحيدة التى تسكنها اغلبية شيعية كبيرة ، ورغم ذلك تميل الى تركيا اكثر مما تميل الى ايران ، ويقال بان ايران تخشى من تحول ولاء الاقلية الاذرية والاقلية التركمانية ، وانها ترفض هذا التخوف بعدما اصبح بامكانهما التطلع الى دولتين قوميتين عبر الحدود ، وبالقول بان الايرانيين يثقون فى الاذريين الايرانيين الذين يتولى الكثيرون منهم مناصب رئيسية فى الحكومة ، يضاف الى ذلك ان الجمهوريات الاسلامية على وجه العموم تعتبر الاقلية فيها اقلية شيعية ، وهى على مذهب (الشيعة الاسماعيلية)ـ التى تختلف عن الشيعة السائدة فى ايران والتى تركز على مذهب (الاثنى عشرية) ، كما ان تركيا من الناحية الاخرى ترى ان غالبية سكان الجمهوريات الجديدة ترتبط بها ، باعتبار انهم ينحدرون من اصول تركيه .

تحولات الصين ومنغوليا :

ولاشك ان الاهتمام قد اتجه الى الصين فى القارة الاسيوية ، عقب انهيار الاتحاد السوفيتى (السابق) للتعرف على مدى تأثر النظام الصينى بالاحداث والتحولات السوفيتية ، وقد يظهر هذا الاهتمام بصورة واضحة فى البيان ، حيث زار وزير خارجيتها الصين فى اوائل يناير ١٩٩١ ، لاجراء مباحثات حول ممارسات الصين بالنسبة لحقوق الانسان ، وحول صادراتها من الاسلحة التقليدية ، مع مطالبة للصين بالالتزام بتوجيهات الامم المتحدة بشان انتقال هذه الاسلحة ، واثناء هذه الزيارة اعلن رئيس الوزراء الصينى ان انهيار الاتحاد السوفيتى لايؤثر على الصين ، بل انه سيزيدها تمسكا بالشيوعية وسيجعل الشعب الصينى اكثر ثقة فى بناء الشيوعية ذات الخصائص الصينية .

ويعتبر التحول الذى حدث فى منغوليا ، انعكاسا للتحولات الديمقراطية التى وقعت فى الاتحاد السوفيتى (السابق) ، حيث كانت منغوليا تطبق النظام الشيوعى السوفيتى ، وقد نتج عن انهيار الوضع الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى (السابق) ازمة مالية فى منغوليا ، نتيجة اعتمادها الكلى عليه فى الحصول على النفط الذى توقف امداداته اليها منذ نهاية عام ١٩٩٠ .

ويتضمن التحول اقرار منغوليا لدستور جديد ينبذ الشيوعية ، ويضمن اقامة الديمقراطية فى البلاد ، وكان الزعماء الشيوعيين فى منغوليا قد قرروا فى عام ١٩٩٠ ـ ازاء التحولات فى الاتحاد السوفيتى (السابق) ـ التخلى عن مبدأ احتكار السلطة وسمحوا باجراء انتخابات حرة ، أدت الى تشكيل معارضة ديمقراطية فى البرلمان ، وقد تقرر ان يبدأ العمل بالدستور الجديد اعتبارا من ١٢ فبراير ١٩٩٢، وهو ينص على حريات التعبير والدين والحقوق الاساسية الاخرى للانسان ، وينهى عهدا سادت فيه الشيوعية قرابة سبعين عاما ، حيث الغى كل الاشارات الى الماركسية اللينينية والتخطيط المركزى للاقتصاد ، وهما المبدان اللذان اعتمدت عليهما منغوليا طوال هذه الفترة ، تطبيقا لنمط الحكم الشيوعى الذى ساد الاتحاد السوفيتى (القديم) .

وبصرف النظر عن التحولات الديمقراطية فى منغوليا ، فان الاوساط العالمية والاسيوية لاشك تتابع باهتمام التطورات الخاصة بقضية الديمقراطية وحقوق الانسان فى قارة اسيا ، وقد جاء ان منظمة العفو الدولية ، ابرزت فى تقريرها العام ١٩٩٠ انتهاكات مثيرة للقلق لحقوق الانسان فى القارة ، وان هذه الانتهاكات شملت التعذيب والاعتقالات التعسفية والاعدامات بدون محاكمة عادلة ، واختفا الاف من المعارضين السياسيين ، وذكرت المنظمة ان لديها الادلة على ارتكاب قوات الامن فى بعض الدول لحوادث اغتصاب واسعة النطاق ، فضلا عن الاعتقال لفترات طويلة بدون محاكمة او حتى اتهام ، وتدهور الظروف داخل السجون ، واشارت المنظمة الى ان الانتهاكات سجلت فى الصين ، والهند وباكستان ، وبورما ، واندونيسيا ، ولاوس ، وماليزيا ، وغينيا الجديدة ، والفلبين وكوريا الجنوبية ، وتايلاند ، وذكرت



ان سريلانكا شهدت اعدام الالاف بعد محاكمتهم امام هيئات غير قضائية ، وانهم قد اختفوا حيث تتمتع قوات الشرطة هناك بسلطة التخلص من جثث الضحايا سرا .

ولاشك ان النظام العالمي الجديد يستهدف تشجيع التحولات حول الديمقراطية وتدعيم حقوق الانسان ، في القارة الاسيوية وغيرها من المواقع كما يستهدف في الوقت نفسه حل المشكلات المعقدة والنزاعات الاقليمية والعرقية وانهاء الحروب الاهلية ، ومساندة الدور الايجابي للامم المتحدة في حفظ وبناء الامن والسلم الدوليين ، الامر الذي يتطلب متابعة التطور نحو وضع حد لهذه المشكلات والنزاعات والحروب ، خاصة في اطار المناخ الجديد للعلاقات الدولية ، الذي هيأته نهاية الصراع بين الشرق والغرب والتحولات السياسية في عالم اليوم .

المشكلة الكمبودية :

وتعتبر كمبوديا من ابرز المواقع الرئيسية في منطقة جنوب شرق القارة ، التي تعرضت للصراع بين الشرق والغرب ، وللنزاع الدامي الذي اندلعت فيه حروب اهلية طويلة ، منذ الاستعمار الفرنسي الذي سيطر عليها منذ القرن التاسع عشر ، واستمر حتى حصل على الاستقلال كل من كمبوديا وفيتنام ولاوس .

وكانت فرنسا قبل مغادرتها لكمبوديا ، قد نصبت الامير ، (نورودوم نوك) ملكا على البلاد ، وقاومت حكمه بالسلاح جماعة (الخمير الحمر) ، وفصائل حركة التحرير الشعبية ، حتى تمت الاحاطة بهذا الحكم في عام ١٩٧٠ ، في الانقلاب الذي قام به الجنرال (لون نول) الذي دعمته الولايات المتحدة آنذاك اثناء حرب فيتنام ، كما اقامت على ارض كمبوديا قواعد عسكرية امريكية .

لكن المعارضة اشتدت ضد حكم (لون نول) ادت الحرب الاهلية الى تشريد مايزيد على مليونين من اهالي كمبوديا الى مناطق الحدود الشمالية ، ثم تمكنت جماعة الخمير الحمر مع حزب سيهانوك من تشكيل جبهة مشتركة لقوات الثوار ، دعمتها الصين ، وتمكنت من اسقاط حكم (لون نول) ، حيث اقتحمت قوات الخمير الحمر العاصمة (بنوم بنه) في عام ١٩٧٥ وسيطرت على البلاد ، حتى تمكنت قوات فيتنام من غزو كمبوديا في عام ١٩٧٩ ، حيث اقامت حكومة جديدة موالية لها راسها (هينغ سامرين) ، وشردت الخمير الحمر في مناطق الحدود مع الصين وتايلاند..

وقد مهد الطريق لانهاء الحرب الاهلية ، انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا في عام ١٩٨٩ ، مع تحسن علاقات فيتنام من كل من الصين والولايات المتحدة ، فضلا عن بروز التحالف الثلاثي بين سيهانوك والخمير الحمر وجبهة التحرير الوطنية الشعبية للخمير ، وتم التوصل في مؤتمر باريس للسلام الى توقيع اتفاق في ٢٣ اكتوبر عام ١٩٩٠ ، للتسوية السلمية بين حكومة بنوم بنه) وائتلاف الثوار الثلاثي ، وعاد الى العاصمة في ١٤ نوفمبر ١٩٩١ ، الامير سيهانوك ، الحاكم السابق للبلاد ، والرئيس الحالي للمجلس الوطني الاعلى ، بعد ثلاثة عشر عام ، قضاها في المنفى .

ويقضي اتفاق السلام ، بان يمثل المجلس الوطني الاعلى سيادة كمبوديا في الفترة الانتقالية ، التي تقوم خلالها الامم المتحدة بدور اشرافي واداري واسع ، ينتهي باجراء انتخابات حرة ، تتم خلال ثمانية عشر شهرا ، وهي المدة المحددة لمهمة الامم المتحدة في تنظيم هذه الانتخابات والاشراف عليها .

والواقع ان مهمة الامم المتحدة تعتبر مهمة هامة وضخمة في كمبوديا ، وتأتي في اطار دور المنظمة الدولية في صنع السلام ، وفي اطار النظام الدولي الجديد ، والمعروف ان الامم المتحدة ، تتولى في هذه المهمة مسئوليات واعمال ادارية واشرافية ، تضم في اطاها السياسي تنظيم الانتخابات الكمبودية ، وفي اطارها العسكري تتولى تجريد مقاتلي اطراف الحرب الاهلية من السلاح وتجميعه في اماكن محددة ، وضمان حدود البلاد من التدخل الخارجي ، وتنظيف مناطق القتال من مئات الالوف من الالغام ، كما ان على الامم المتحدة بموجب التسوية اعادة ٣٥٠ الف من اللاجئين ، ويتطلب تمويل عمليات اعادة التوطين للاجئين ١٠٨ ملايين دولار .

وجاء بالانباء ، ان الامم المتحدة قد اقترحت ان ترسل الى كمبوديا قوات يقدر عددها بـ ١٥٩٠٠ جندي ، منهم ١٠٢٠٠ من جنود المشاة لحراسة المناطق الريفية مع تشكيل وحدة مهندسين ، قوامها ٢٠٠٠ رجل ، وكتيبة إمداد وتموين ، وفريق طبي ، وتضم هذ القوات حوالي ١٥٠ مدنيا ، وقد يتم البدء بإرسال خمسة الاف رجل ، والواضح أن هذه العملية تشكل اكبر عملية لحفظ السلام منذ ارسال القوات الى الكونغو في الستينات ، كما تعتبر من اهم العمليات التي خططت لها الامم المتحدة .

وقد ادى توقيع اتفاق السلام في كمبوديا الى تطبيع العلاقات بين فيتنام والصين ، وهي علاقات اتسمت بالقطيعة والعداء على مدار عشرين عاما ، وتهيئة الفرصة لمناخ مناسب للتعاون بين الدولتين في المجالات التجارية والاقتصادية كما ادى الاتفاق الى تحول جديد في علاقات فيتنام والولايات المتحدة الامريكية ، الا ان الاخيرة رفضت رفع الحظر التجاري الذي فرضته على فيتنام منذ عام ١٩٧٥ ، قبل الحصول على معلومات وافية عن حوالي الفين من العسكريين الامريكيين ، الذين اعتبروا في عداد المفقودين خلال الحرب الفيتنامية ، وترى الولايات المتحدة ان فيتنام مازالت تحتجزهم كاسرى حرب ، وهو ماتنفيه السلطات في فيتنام .

والملاحظ عقب توقيع اتفاق السلام في كمبوديا ، قيام دول عدة بالسعي لتوسيع علاقاتها التجارية في فيتنام ،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩٢

وتعتبر اليابان نفسها اكبر شريك تجارى لفيتنام ، على الرغم من انعدام المساعدات اليابانية لها ، وضعف حجم الاستثمارات اليابانية فيها ، وترغب اليابان فى ان يكون لها دور كبير فى اعادة بناء فيتنام وكمبوديا ، كما ان رجال الاعمال فيها يرغبون فى استثمار الموارد الطبيعية الفيتنامية التى تضم النفط والفحم ، فضلا عن الافادة من الايدى العاملة الرخيصة .

وكانت اليابان قد قطعت مساعداتها لفيتنام عام ١٩٧٨ ، على اثر الغزو الفيتنامى لكمبوديا ، وتتجه لمعاودة تقديم مساعداتها ، وان كانت ترى البدء بحسم مسالة تسديد الديون المترتبة على فيتنام قبل استئناف المساعدات ، وتشمل هذه الديون القروض التى سبق لليابان تقديمها لفيتنام بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٨ ، والمساعدات اليابانية لحكومة فيتنام الجنوبية السابقة والتى وافقت هانوى على تحمل مسئوليتها ، وهى تقدر بنحو ١٢٤ مليون دولار ، والمعروف ان شطرى فيتنام (الشمالية والجنوبية) توحدا عام ١٩٧٥ ، وتوقفت فيتنام عن خدمة الدين بعد تجميد اليابان لمساعداتها .

وبالنسبة للصين ، فقد طبعت العلاقات بينها وبين فيتنام منذ نوفمبر ١٩٩١ ، وقام وزير خارجية الصين بزيارة هانوى فى فبراير ١٩٩٢ ، وهى الزيارة التى تعتبر الاولى على هذا المستوى ، منذ شنت الصين الحرب الحدودية على فيتنام فى عام ١٩٧٩ ، على اثر الاطاحة بحكم (الخمير الحمر) فى كمبوديا على يد القوات الفيتنامية ، وفى هذه الزيارة تم التاكيد من جانب الصين وفيتنام لى المساعدة لضمان تنفيذ خطة الامم المتحدة للسلام فى كمبوديا ، كما وقع اتفاق للتعاون الاقتصادى بين فيتنام والصين ، واتفاق اخر لالغاء تاشيرات الدخول للدبلوماسيين والمسافرين فى مهمات رسمية على الدولتين ، اما بالنسبة للنزاع الخاص بجزر (سبراتلى وباراسيل) الواقعة فى بحر جنوب الصين ، فقد اتفق على عقد اجتماع للخبراء للبحث فيه فى العام القادم .

المشكلة الافغانية :

ويعتبر النزاع الافغانى من ابرز النزاعات القائمة فى القارة الاسيوية ، واندلعت بسببه الحرب الاهلية المستمرة فى افغانستان من ثلاثة عشر عاما ، وقد شهدت الاعوام الخمسة الماضية عدة محاولات ومبادرات من الامم المتحدة لحل هذه النزاع ، الا ان الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى (سابقا) ادى الى فشلها ، كما رفض الرئيس (نجيب الله) الاستقالة تلبية لمطالب المجاهدين ، الامر الذى حال دون تحقيق التقدم فى المساعى الجارية لحل المشكلة الافغانية .

غير ان التطورات السياسية الدولية الاخيرة الخاصة بانهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الصراع بين الشرق والغرب ، قد ادى الى تغير الموقف ، حيث اصبحت روسيا والولايات المتحدة تؤيدان بقوة المبادرة الجديدة من الامم المتحدة ، خاصة وقد اتفق الجانبان على وقف اية شحنات من الاسلحة الى اطراف النزاع فى افغانستان .

والمفهوم ان الاتحاد السوفيتى (سابقا) ، قد فشل على مدار اثنى عشر عاما فى حسم الصراع الافغانى بالطريق العسكرى لصالحه او لصالح حكومة كابول التى يراسها (نجيب الله) ، كما قام الاتحاد السوفيتى بمباحثات مباشرة مع بعض زعماء المجاهدين الافغان لدراسة سبل التسوية الشاملة والدائمة للمشكلة الافغانية ، بعد ان كان يرفض التعامل مع المجاهدين ، وكان تطورا هاما ما اعلنه الاتحاد السوفيتى من عدم معارضة اقامة حكومة جديدة فى كابول بزعامة المجاهدين الافغان .

وهكذا تاتى مبادرة الامم المتحدة ، لتؤكد فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، التزام المنظمة الدولية بالسعى بكل قوة للتوصل الى تسوية سلمية للمشكلة الافغانية ، والعمل على عقد اجتماع لكافة اطراف النزاع تمهيدا لاجراء انتخابات حرة ونزيهة لاختيار حكومة ديمقراطية وانهاء ازمة الصراعات الجارية فى البلاد ، وابرز البيان الذى اصدره الدكتور/ بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة فى ٢٧ يناير ١٩٩٢ ، المعاناة الرهيبة للشعب الأفغانى ، والتى اسفرت عن مقتل اكثر من مليون شخص واصابة اكثر من مليونين بالعجز ، فضلا عن وجود اكثر من خمسة ملايين من اللاجئين ، واضطرار مليونين اخرين للنزوح من ديارهم ، نتيجة الدمار الشامل الذى اصاب البلاد .

وتتضمن خطة الأمم المتحدة ان تختار اطراف النزاع جمعية شعبية تتشكل من ٣٠٠ من اعضاء والمتوقع ان تكون اغلبية الاعضاء من الموالين لاحزاب المقاومة الخمسة عشر التى تقاتل ضد نظام (نجيب الله) ، كما تتضمن الخطة تشكيل حكومة انتقالية تستثنى من عضويتها الشخصيات التى تثير الخلافات او الإعتراضات القوية ، وتهدف الخطة الى اقصاء جميع اعضاء الحكومة الافغانية والقادة المعروفين فى حركة المجاهدين ، واتاحة الفرصة امام السياسيين من الصف الثانى ، وتتحدد الفترة الانتقالية مابين ١٨ و ٢٤ شهرا ، كما تتضمن الخطة اراء انتخابات عامة يسمح فيها لجميع الاطراف بترشيح من تشاء فيها ، مع اشراف الحكومة المؤقتة على جراء هذه الانتخابات ، تحت رعاية الامم المتحدة .

ويرتبط بالخطة ان تعلن الحكومة المؤقتة عضوا عاما ، وان تفتح مراكز الحدود وتقيم مراكز لتسهيل عودة مايزيد على خمسة ملايين لاجىء افغانى الى البلاد من كل من الباكستان وايران ، كما تتولى ازالة مايزيد على ستة ملايين من الالغام التى لاتزال مدفونة فى الاراضى الافغانية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩٢

ومن المقرر ان تبدأ خطة الامم المتحدة لتحقيق التسوية السلمية في افغانستان ، ان يتم التشاور مع كافة الاطراف في افغانستان ، فضلا عن المشاورات مع باكستان وايران ، ويقوم بهذه المشاورات (بينون شيفان) المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة ، بعد ان ساندت المبادرة جميع القوى الاقليمية ، بما فيها الباكستان ، كما وضعت الامم المتحدة ـ رغبة منها في انجاح المبادرة ، برنامجا لعمليات الاعمار الهائلة في افغانستان وانعاش اقتصادها ، يتطلب استثمار مايربو على الفي مليون دولار .

وقد صرح وسيط الامم المتحدة لحل المشكلة الافغانية في ٨ فبراير ١٩٩٢ ، في اجتماعه مع زعماء المجاهدين الافغان في باكستان ، بان على المجاهدين ان يقوموا بانفسهم بتحديد كيفية حل النزاع ، وجاء هذا التصريح لتبديد الانطباع السائد لدى المجاهدين ، بان الامم المتحدة تحاول فرض خطة السلام ، واوضح ان الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة يرغب فقط في تشجيع ومساعدة الافغان في سعيهم الى إيجاد حل سلمي للنزاع ، وان الامم المتحدة لم تسع في اى وقت الى فرض حل على الشعب الافغانى وانها لن تسعى الى ذلك في المستقبل .

وقدم وسيط الامم المتحدة اقتراحا وضعه الامين العام في ٢٧ يناير ، دعا فيه الى عقد اجتماع يضم جميع الافغان للتوصل الى تشكيل حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة قبل اجراء الانتخابات العامة ، مع دعوة ١٥٠ شخصية افغانية للمشاركة في هذا الاجتماع المتوقع عقده في ابريل ١٩٩٢ ، في بلد محايد ، وتمثل فيه جميع فصائل المجتمع الافغانى ، وقد تشكل هذه الشخصيات لجنة مكلفة بصياغة تفصيلات المرحلة الانتقالية وبنيتها ، وقد يكون المشاركون من الصف الثانى في تنظيمات المجاهدين والقادة والمسئولين الدينيين والمثقفين والافغان الذين يعيشون في الخارج والداخل .

ومن ناحية باكستان ، فقد وافقت على خطة الامم المتحدة التى تقضي باقامة حوار بين الاطراف الافغانية المتحاربة ، لتشكيل حكومة بديلة عن حكومة كابول ، وترى الباكستان ان المجاهدين لابد لهم من التفاوض مع عدد من الاطراف داخل كابول ، وهكذا صعدت باكستان الضغوط على قادة المجاهدين الافغان لدفعهم الى قبول الحل السلمي للقضية الافغانية ، ودعتهم الى الدخول في مفاوضات مع كابول حسب خطة الامم المتحدة لانهاء الحرب الاهلية المستمرة هناك ، واقدمت باكستان مؤخرا على مصادرة الاف الشاحنات المحملة بالاسلحة التابعة للاتحاد الاسلامى الذى يقوده (الشيخ عبد رب الرسول سياف) ، وذلك بعدما كانت قد سمحت باستيرادها من الخارج وادخالها الى باكستان دون جمارك لنقل الاسلحة والمقاتلين الى داخل افغانستان ، وذلك في اطار سالقررته حكومة باكستان من قطع كافة امدادات الاسلحة الى المجاهدين الافغان بعد ما اعلنت تاييدها لخطة التسوية السلمية التى قدمتها الامانة العامة للامم المتحدة .

والمعروف أن باكستان كانت تشكل القناة التى تمر عبرها المساعدات العسكرية للمجاهدين الافغان من الولايات المتحدة الامريكية ، والتى كان اغلبها لصالح (الحزب الاسلامى الذى يعتبر اقوى تنظيمات المجاهدين ، كما كان متوقعا ان يقيم حكما مواليا لباكستان ، غير أن انهيار النظام الشيوعى وتفكك الاتحاد السوفيتى (السابق) ، الذى كان السند الرئيسى لحكومة كابول ، دفعا باكستان الى اعادة النظر في سياستها .

والواضح أن باكستان اخذت تبتعد عن المجاهدين الذين يقاتلون من اجل اقامة حكم اسلامى اصولى في افغانستان ، وقد تعتبر بعض اوساط المجاهدين التبدل في موقف باكستان خيانة لهم ، وقد يكون هدف باكستان بالاضافة الى انهاء الحرب الاهلية ، تعزيز امكانيات التجارة مع اسيا الوسطى ، حيث بدأت بحثها من أجل إقامة العلاقات التجارية مع جمهوريات اوزبكستان ، وطاجكستان ، وكازاخستان ، وقيرغيزستان ، وتركمانستان ، وهى الجمهوريات الاسلامية الجديدة التى لا تقبل قيام نظام أصولى في كابول ، كما لن ترضى بتعزيز علاقاتها مع الدول التى تساعد على قيام مثل هذا النظام .

اما بالنسبة لايران ، فقد ترى ان الجهود الحالية التى يبذلها الامين العام للامم المتحدة لن تؤدى إلى اقامة حكومة اسلامية في افغانستان ، وان مبادرة الامم المتحدة انما تنتزع المبادرة من ايدى المجاهدين ، وتخلق مشكلات افغانية داخلية .

افغانستان ومشكلة المخدرات :

والملاحظ ان هناك علاقة بين اهتمام الامم المتحدة بالتوصل إلى تسوية المشكلة الافغانية ، في إطار تركيز المنظمة الدولية على اوليات النظام العالمى الجديد ، ومن ابرزها تسوية المنازعات الاقليمية ، وبين اهتمامها في الوقت نفسه بالمشكلات الاجتماعية على المستوى العالمى ، ومن ابرزها قضية مكافحة المخدرات .

فقد اعلنت الامم المتحدة في تقريرها في ١٩ يناير ١٩٩٢ ، ان افغانستان اصبحت الدولة الاولى في العالم في انتاج الافيون (بدلا من بورما) ، وان المتوقع زيادة حجم انتاجها البالغ الفى طن في العام بنسبة ٥٠ ٪ في العام الجديد ، لم يتم التوصل إلى تسوية للمشكلة الافغانية ، خاصة وأن حقولا جديدة تنضم الى زراعة الافيون كل عام في افغانستان ، ومن الصعب على حكومة كابول السيطرة على الموقف ، بسبب تمركز الزراعات في المناطق التى يسيطر عليها المجاهدون ، وان كان العامل الاساسى في ازدهار زراعة الافيون في افغانستان يرتبط ....

بالوضع الاقتصادى السائد هناك ، حيث يبلغ دخل المواطن فى العام سبعين دولارا لا تكفى لاطعامه بالخبز والشاى ، فى الوقت الذى يباع الكيلو جرام الافيون فى السوق بمبلغ ٧٥٠٠ دولار .

والمتردد أن جماعات المجاهدين الافغان السبع ، تتولى بنفسها الاشراف على زراعه وتصنيع وتصدير الافيون ، وان بعض ضباط الجيش الافغانى التابع لكابول ، قد انشاؤا صندوق حرب ، يتم تمويله عن طريق تهريب الافيون ، كما تردد ان تصنيع الافيون وتحويله الى هيروين يتم فى الباكستان وان الاخيرة هى والولايات المتحدة قد اغمضتا عينيهما عن تورط المجاهدين فى هذا الموضوع اثناء الصراع مع السوفيت ، بل شجعتا المجاهدين عليه كوسيلة لتمويل حربهم ضد النظام الشيوعى فى كابول .

كذلك ابرز التقرير ان زراعات الافيون التى تزدهر وتنتشر فى المقاطعات الخاضعة لسيطرة المجاهدين الافغان ، قد امتدت من هذه المناطق الى بعض اقاليم الجمهوريات الاسلامية التى كانت تتبع الاتحاد السوفيتى (السابق) ، كما يقال بان اللجوء لزراعة الافيون فى هذه الجمهوريات اصبح منتشرا ، كوسيلة للحصول على مصدر للعملات الصعبه التى تحتاجها ، للنقص الكبير فى الموارد المتاحة لها .

بورما وبنجلاديش :

ويبرز كذلك فى القارة الاسيوية ، النزاع الذى تصاعد ، خاصة فى الفترة الاخيرة ، بين بورما (ميانمار) وبنجلاديش ، مع تزايد التوتر على الحدود بين هاتين الدولتين حيث جاءت الانباء بحشد بورما ٥٥ الفا من قواتها على الحدود ، حسب التقديرات البنغالية ، كما رددت قيام بورما بتشغيل مطار عسكرى قديم ، وانشاء خمسة مواقع لهبوط طائرات الهليكوبتر ، فضلا عن بناء التحصينات وحفر الخنادق .

وفى الوقت نفسه استمر تدفق اللاجئين المسلمين عبر الحدود الى بنجلاديش ، هربا مما يصفونه بانه حملة ابادة تنفذها سلطات بورما ، وكان حوالى ٧٦ الف شخص قد فروا من ولاية (اركان) الى جنوب شرق بنجلاديش ، وادعوا ان القوات البورمية تقوم بتدبير القرى ، وسوق الرجال إلى معسكرات الاشغال الشاقة ، واغتصاب النساء فى حمله لطرد جميع المسلمين ، وتناقلت وكالات الانباء روايات الاضطهاد التى يتعرض لها المسلمون اللاجئون الى بنجلاديش ، والذين عدوا انهم لن يعودوا الا بضمانات دولية وتحت المراقبة المباشرة للامم المتحدة .

وجاء فى الانباء ان الامم المتحدة قدمت مساعدات طارئة للاجئين البورميين المسلمين الذين فروا من بورما الى بنجلاديش ، وجاءت هذه المساعدات التى تقدر بما يربو على مائه الف دولار ، تجاوبا مع طلب بنجلاديش لاغاثه هؤلاء اللاجئين ، كما قامت بعثه من المفوضية العليا لشئون اللاجئين بالامم المتحدة الى (كوكسربازار) والساحل الجنوبى لبنجلاديش للاطلاع على أوضاع اللاجئين الذين توزعوا على المخيمات التى اقامتها السلطات البنجلاديشية .

والمواجهة كما هو ظاهر بين دولتين تعتبران من افقر الدول فى العالم ، ولاشك انها تشكل مشكلات لبنجلاديش ، حيث ان القوات المسلحة البورمية يبلغ عددها ٢٣٠ الف جندى ، وسبق أن امتحنت فى حملات عسكرية لقمع اعمال التمرد فى عدة مناطق خلال العقود الماضية ، ويبلغ عدد قوات بنجلاديش ١٠٣ الاف جندى ، وان تتمتع بتفوق جوى وبحرى ، ولديها خطوط امداد اقصر مما لدى بورما .

وفى تحليل للأسباب التى دفعت بورما الى حشد وتعزيز قواتها على الحدود مع بنجلاديش ، يرى البعض فى احد التحليلات ان نظام بورما ، وهو نظام عسكرى قام بقمع الحركة المطالبة بالديمقراطية فى البلاد فى عام ١٩٨٨ ، ويحاول فى التحرك الجديد مع بنجلاديش ابعاد الراى العام بالبلاد عن الوضع الداخلى ، بافتعال أن هناك تهديدا خارجيا ، فضلا عن اثارة مشاعر البورميين ضد الاقلية المسلمة .

وفى تحليل اخر ، أن التحرك انما يرتبط بالحرب الطويلة بين الحكومة والاقليات العرقية على طول الحدود مع بنجلاديش وتايلاند والصين ، وأن الهدف الرئيسى من هذا التحرك هو احتواء الحركة الانفصالية للمسلمين فى ولاية (اراكان) ، وهو ما اعلنه النظام العسكرى البورمى ، لتبرير تقويته لمواقع قواته على الحدود التى تمتد لمسافة ٢٨٠ كيلو مترا .

والمعروف ان بورما يدين اغلب سكانها بالديانه البوذية ، وهم تهتم بنجلاديش بانها تقدم الدعم والمساندة للاقلية الاسلامية فى اراضيها ، وذلك عن طريق اللاجئين البورميين المسلمين الذين يقيمون فى جنوب بنجلاديش ، كما كثفت بورما من عمليات اضطهاد المسلمين فى ولاية (اراكان) الغربية ، وهى الولايه الوحيدة فى بورما ذات الاغلبية الاسلامية ، واعلنت بنجلاديش أن الاف العمال المسلمين الذين استخدمتهم بورما عن طريق السخرة لمد طريق وتشييد ثلاثة منها ، ممرات بالقرب من الحدود ، سوف يستخدمون كدروع بشرية فى حاله قيام بورما بعدوان على بنجلاديش ، ومحاولة الاخيرة الرد على هذا الاعتداء .

وفى تحليل ثالث لتحرك بورما ، الذى تضمن نشر فرق انتحارية على الحدود مع بنجلاديش ، فى الوقت الذى تصاعد فيه التوتر ، عقب حدوث اشتباك بين قوات الامن فى بورما والمتمردين المسلمين ، أن الهدف منه هو



المصدر : .... السياسة الدولية

التاريخ : .... ابريل ١٩٩٥

توجيه تحذير لبنجلاديش من دعم الانفصاليين المسلمين ، وكانت بورما قد اتهمت بنجلاديش بتوفير المأوى لرجال حرب العصابات المسلمين الذين يسعون لتحقيق الحكم الذاتى فى اقليم (اراكان) الواقع فى غرب بورما ، وغالبيته من المسلمين .

التاميل فى سريلانكا

وتشهد الساحة الاسيوية كذلك الصراع العرقى بين (التاميل) والشعب السنهالى فى سريلانكا ، وهو الصراع الذى ادى الى الاشتباكات بين الجماعات المتناحرة ، التى وقع الالاف ضحايا لها ، كما ادى فى الوقت نفسه الى تدهور العلاقات بين سريلانكا والهند ، والواضح ان هذا الصراع يعتبر من الصراعات الصعبه والمعقدة ، التى تتطلب الوقت والجهد الكبير من اجل وضع حد لها .

وفى مطلع الثمانينات ، بدأ (التاميل) قتالهم من اجل الاستقلال ، وادت الحرب الاهلية بين الحكومة والتاميل الى تفجر حرب اهلية اخرى بين صفوف الغالبية السنهالية ، حيث رفعت (جبهة التحرير الشعبية) ذات العقائد اليسارية والقومية المتطرفة السلاح ضد الحكومة متهمة اياها بالخضوع للضغوط الهندية من اجل السماح للتاميل بالاستقلال .

وكانت محصله هاتين الحربين الاهليتين قتل حوالى ١٧ الف شخص ، واعتبار ما يربو على ٦٠ الفا اخرين فى عداد المفقودين ، فضلا عن تشريد ما يزيد على مليون من السكان من مواطنهم ، حيث يقيمون حاليا فى مخيمات اللاجئين ، ذلك منذ بدأ ثوار الاقلية التاميلية كفاحهم المسلح عام ١٩٨٣ ، لاقامه وطن مستقل تخلصا مما يصفونه بحملات التميز والمضايقة التى تقوم بها الغالبية السنهالية ضدهم - والتى تشكل ٧٥ ٪ من سكان البلاد ، والمعروف أن جبهة (نمور تحرير تاميل ايلام) تحارب من أجل اقامة وطن مستقل للاقلية التاميلية شمال وشرق البلاد .

والمعروف ان سيريلانكا التى يسكنها حوالى ١٦,٥ مليون نسمة ، غالبية سكانها يدينون بالبوذية وهم حوالى ٧٠ ٪ من السكان ، فى حين ينتمى حوالى ١٨ ٪ الى القومية التاميلية التى تدين بالهندوسية ، وهذه الاقلية تطالب بالاستقلال فى المناطق التى تسكنهاشمال وشرق البلاد ، وكانت حتى وقت قريب تحصل على التاييد المادى والمعنوى من ولاية (تاميل نادو) الكبيرة الواقعة جنوب الهند ، والتى ينتمى سكانها للقومية التاميلية ، كما ان هناك اقلية مسلمة صغيرة تسكن المناطق الشرقية من سريلانكا ويعتبرها ثوار التاميل مواليه لسلطات العاصمة ، ويشنون عليها الهجمات بهدف تهجيرها من المناطق التى يعتبرونها مواطنهم الاصلية .

وانهارت الهدنه الطويلة بين الحكومة والتاميل ، عندما شن ثوار جبهة (نمور تاميل ايلام) الهجمات الكبيرة على قوات الجيش والامن فى مناطقهم ، وأدى القتال المستمر إلى طرد الثوار من المناطق الشرقية ، ويتركز ثوار الجبهة فى قلب مناطق التاميل فى شبه جزيرة (جافنا) فى الطرف الشمالى من سريلانكا ، بعد هزائم حاقت بهم ، كما توقفت الامدادات بينهم وبين ولاية (تاميل نادو) جنوب الهند ، منذاغتيال راجيف غاندى رئيس وزراء الهند الراحل فى مايو ١٩٩٠ ، ورغم نفى التاميل اتهام الهند لهم بهذا الاغتيال ، الا ان الهند قامت بحملات واسعة النطاق فى ولاية تاميل نادو) ضد انصار الانفصال السريلانكيين .

ولاشك ان اية خطط لتحقيق السلام والتسوية التى يمكن أن تحظى برضاء الاطراف ، يحيط بها التعقيد ، وعلى الرغم من أن جبهة (نمور تحرير تاميل ايلام) اهتمت بمشروع يقضى بتمكين التاميل من السيطرة على الاقليمين الشرقى والشمالى ، الا ان اوساط الغالبية السنهالية عارضته معتبرة انه يصل الى حد التسليم باستقلال التاميل ، وهناك اتجاه اخر يرى ان توافق الحكومة اولا على مبدأ التنازل عن بعض السلطات للادارة التاميلية المحلية المقترحة ، ثم يتم اتفاق على اسس حماية الاقلية السنهالية والمسلمة فى الاقليم الشرقى بيدان ذلك يتطلب اقناع متطرفى الاغلبية السنهالية ، فضلا عن تفادى ثورة العسكر ، كما ان تحسن العلاقات بين الهند وسريلانكا من شأنه إتاحة فرصة لتعاون الدولتين من أجل حل المشكلة الطائفية القائمة .

الهند وباكستان

والمعروف ان القلاقل قائمة فى علاقات الجوار بين بعض البلدان فى القارة ، وترجع بعض التحليلات ذلك بالنسبة للهند وباكستان ، الى اقتناع كل دولة بأن الاخرى تعمل على اثارة العنف والاضطراب فى اقليم الاخرى ، وتتصاعد فى الفترة الاخيرة التطورات الخاصة بكشمير ، والواضح أن هناك ضرورة لتكثيف الجهود من أجل تحقيق التسوية على المستوى الثنائى بين الدولتين ، وسوف يتضح من متابعه التطورات والتحولات التى تجرى على الساحة الدولية ، مدى الفرصة التى تهيؤها هذه التطورات لتوفير المناخ الدولى الملائم للحوار الايجابى من أجل تحقيق التسوية .

والمعروف أن الهند كانت قد استحوذت على ما يقرب من ثلثى امارة كشمير الاصلية بعد الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٤٧ ، وتقسيم شبه القارة الهندية بينها وبين باكستان ، وخاضت الهند والباكستان حربين من اصل ثلاث حروب بسبب كشمير ، التى تعتبر الولاية الهندية الوحيدة ذات الغالبية المسلمة ، وتنشيط التنظيمات الانفصالية عن الهند ، وتعتبر جبهه تحرير



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ابريل ١٩٩٢

جامو وكشمير اقدم واكبر المنظمات التى تعمل لتحقيق هذا الانفصال ، ويطلقون على الجزء الخاضع لباكستان (كشمير الحرة) ، ويشهد الجزء الواقع فى الهند انتفاضة استقلالية دامية ، وكان المطلب الرئيسى فى كشمير الانضمام الى الباكستان ، الا ان جبهة تحرير جامو وكشمير) قد غيرت موقفها فى الشهور الماضية ،ودعت لاقامة دولة كشمير المستقلة على اراضى الامارة الاصلية .

وقد ادت الانتفاضة الحالية فى كشمير الى مقتل سته الاف شخص على الاقل ، وتتهم الهند الباكستان بدعم الحركة الانفصاليه المسلمة ، بتقديم السلاح والتدريب ، فى حين تنفى باكستان ذلك ، مؤكدة ان دعمها يقتصر على الجانب المعنوى والسياسى ، ويعتبر باكستان ان ما يقوم به معارضو حكم الهند نضالا من الكشميريين للتعبير الحر عن حقهم فى تقرير المصير.

وهناك فى الوقت نفسه السيخ الانفصاليون ، الذين يطالبون باقامة دولة مستقلة لطائفه السيخة فى ولاية البنجاب المتاخمة للباكستان ، وخلال عام ١٩٩٠ اسفر العنف السياسى فى البنجاب عن مقتل حوالى ستة الاف معظمهم من السيخ ، وصعدت الاحزاب السته التى تشكل غالبية السيخ فى البنجاب حربها ضد الحكومة فى نيودلهى منذ فرضت الحكومة الحكم المباشر على الولاية عام ١٩٨٧ ، وعينت حاكما من قبلها هناك ، وتقف الاحزاب الستة بالمرصاد امام اية محاولة لتمكين ايه حكومة محلية بناء على الانتخابات من تولى السلطة فعليا ، والمعلوم أن الحكومة المركزية فى نيودلهى ترغب فى اجراء الانتخابات المحلية لاختيار اعضاء البرلمان و ١٣ عضوا يمثلون الولاية فى البرلمان الهندى .

ومع تزايد الصراع فى هذه المناطق ، تردد ان الهند سوف تبنى سورا من الاسلاك الشائكه على طول حدودها مع باكستان ، على مراحل بعد توفير الاعتمادات اللازمة ، كجزء من اجراءات مكافحة الانفصاليين من السيخ وكشمير الذين يعبرون الحدود من الباكستان .

خليج تايوان :

ومن مظاهر انعكاسات التغيرات والتحولات الدولية الجديدة على الاوضاع فى مناطق القارة الاسيوية ، ما يبرزه البعض بالنسبة لتوفير المناخ الملائم امام تايوان للخروج من عزلتها الدبلوماسية ، والذى تحقق انعكاسا لانهيار الشيوعية فى اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى (القديم) ، حيث اتاح ذلك الفرصة لتايوان لتوسيع علاقاتها الدولية ، خاصة وانها كانت الدولة العدوة اللدودة للشيوعية .

وتعتبر مقاطعة (رن ليجون) فى تايوان من المواقع الساخنة التى تشهد صراعات مسلحة يومية يسقط فيها عشرات الضحايا فى كل يوم ، بين حراس الحدود والالاف من سكان قرى الصيادين فى خليج تايوان ، التى يسكنها الاف من الاسر التايوانية التى واصلت ممارسة حرفة الصيد فى مياه هذا الخليج لقرون عديدة .

والمتردد ان حراس الحدود الصينية يعملون على انهاء الوجود التايوانى فى خليج تايوان بالقضاء على صناعة صيد الاسماك هناك ، وانه رغم محاولات تايوان ايجاد سبل التفاهم مع هؤلاء الحراس والتعايش مع العملاق الصينى ، الا ان الجهود المبذولة فى هذا المجال لانهاء الصراعات المسلمة شبه اليومية تكلل بالنجاح وعلى الرغم من ذلك ، فالملاحظ ازدهار التجارة بالطريق غير المباشر بين تايوان والصين منذ عام ١٩٩٠ ، حيث استثمرت الشركات التايوانيه اموالا طائلة (تراوحت بين ٧٥٠ مليون دولار وبلونين ودولار) ، وذلك عقب اعلان تايوان الرغبة فى انهاء الصراعات المسلمة وانهاء الحرب الباردة مع الصين وابراز النوايا الطيبة تجاه التعايش السلمى معها ، مع السماح لاول مرة بتبادل رجال الصحافة وممثلى الصليب الاحمر الدولى للقرى الواقعة على الحدود فى خليج تايوان .

والظاهر ان كل ذلك لم يسفر من الناحية العملية سوى عن زيادة حدة التوتر ، التى لوحظ ازديادها ، خاصة بعد التطورات العالمية الاخيرة التى شهدت انهيار الاتحاد السوفيتى ، والتى تزايدت معها مخاوف الصين ومحاولاتها لحماية حدودها واقاليمها من انعكاس موجات التحرر واحداث الانهيار السوفيتى عليها ، ولسد الثغرات التى يتوقع نفاذ المخاطر منها اليها عبر تايوان ، ويجرى ذلك فى الوقت الذى تبرر فيه الحملات الصينية لرفض وادانة هذه المتغيرات على الساحة الدولية وعدم الاعتراف باستقلال تايوان وتشوية صورة زعاماتها السياسية التى تصفها الصين بالخيانه

والملاحظ فى الوقت نفسه بالنسبة للصين ان وسائل الاعلام فى بكين قد رددت فى ١٥ يناير ١٩٩٢ ، ان زعيم الحزب الشيوعى الصينى (جيانج زيمين) القى خطابا فى مؤتمر وطنى مخصص لشئون الاقليات ، نظمه مجلس الدولة واللجنة المركزية للحزب الشيوعى ، اكد فيه مواصلة الحكومة للسياسة المتشددة ازاء (الانفصاليين) ، وقال بان كل القوميات فى الصين ستبقى متحدة ، وتعمل يدا واحدة لتحديث البلاد ، وان الصين وهى البلد المتعدد القوميات وذو التاريخ العريق ، سوف تتصدى للتعصب من القوميات الكبيرة والشعور القومى المحلى ، وان البلاد يجب ان تقاوم بحزم وان تكافح ضد حفنه من الانفصاليين

ولا شك ان التغيرات والتحولات الجارية خارج الصين ، خاصة تفكك الاتحاد السوفيتى (القديم) لها انعكاساتها على اوضاع الاقليات فى الصين ، كما يخشون هناك من انتشار الافكار الاصولية المسلمة ومن الشعور القومى عبر الحدود ، من الجمهوريات الاسيوية السوفيتية (سابقا) .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٢

الدكتور أسامة الباز يحدد :

ماهو النظام الدولى الجديد ؟

• أوربا الموحدة القوة الأولى .. وأمريكا تتراجع إلى المرتبة الثانية واليابان والنمور الآسيوية القوة الثالثة

• هادية الشربينى

● هل المجتمع الدولى يعايش بالفعل حاليا ما يعرف بالنظام الدولى الجديد .. أم مازلنا نعيش المرحلة الانتقالية التى يتشكل فيها ابعاد وملامح هذا النظام ؟ وما هى التصورات المطروحة لابعاد وملامح النظام الدولى الجديد ؟ وهل نمو الشعور القومى فى بعض المجتمعات بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية يعنى تزايد اهميتها فى مناطق اخرى أم لا ؟ وكيف تبدو اهمية الإنتماء الدينى فى هذه المرحلة ؟

كل هذه التساؤلات أجاب عليها الدكتور اسامة الباز وكيل اول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية فى الندوة التى اقامتها هيئة الكتاب برئاسة الدكتور سمير سرحان مساء الأحد الماضى ، وحضرها الدكتور فاروق حسنى وزير الثقافة



المصدر : آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٢

في بداية حديثه اكد الدكتور اسامة الباز على ان النظام الدولى الجديد لم يتبلور ، ولم تتحدد معالمه النهائية حتى الآن ، فمازال النظام الدولى يعيش مرحلة انتقالية من التغيير .. اى هو في مرحلة المخاض ، وذلك لان الانتقال من نظام إلى نظام لا يمكن ان يحدث بين يوم وليلة وفجاة وإنما لابد ان يحدث ذلك بالتدريج .

وتساءل الدكتور اسامة الباز عن اسباب هذا التغيير الحادث من حولنا والذى سمح بتشكيل ابعاد وملامح جديدة سوف تؤدى إلى قيام نظام دولى جديد ؟ .. فقال : « ان الحياة لا تقف عند نمط معين او حالة معينة ، فالحياة في حالة حركة مستمرة ، فبعد الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء فرضت اوضاع معينة على دول المحور ، وكانت اهم ملامح التوازن في ذلك الوقت تتركز في النواحي العسكرية ، حيث تم إنشاء حلف الأطلنطي الذى يضم الولايات المتحدة وحلفاءها من دول اوروبا الغربية ، وكرد فعل لذلك قام حلف وارسو الذى ضم الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية .

ومنذ ذلك الوقت عرف العالم الحرب الباردة وسباق التسلح الرهيب بين القوتين العظميين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في ظل نظام القطبية الثنائية . وسار العالم إلى سباق تسلح رهيب تستنزف فيه كافة الموارد . واصبحت هناك مخاوف كبيرة عن مستقبل هذا السباق الرهيب والذى يتضمن اسلحة نووية وبرامج متقدمة مثل حرب النجوم وغيرها .

وبالتالى - والكلام للدكتور الباز - كان لا يمكن الاستمرار في هذا السباق إلى مالا نهاية . حيث ان الاتحاد السوفيتي وجد عند نقطة معينة عدم مقدرته على تطوير نظم الإنتاج والنقل وغيرها ، وهنا قاد جورباتشوف والمجموعة التى معه عملية التغيير الذى تطرق إلى العلاقة بين الشرق والغرب والنظام العالمى . حيث عملوا على تقليل الصراع بينهم وبين الولايات المتحدة حتى يتم تغيير وتطوير الإنتاج في الاتحاد السوفيتي . وقد يكون معدل التغيير السريع هو الذى ساعد على تفكك الاتحاد السوفيتي

اهمية العامل الاقتصادى

وركز الدكتور اسامة الباز على توضيح اهمية العامل الاقتصادى في المرحلة الراهنة قائلا : في الحضارات القديمة كان ضعف القوة العسكرية هو الذى يؤدى إلى ضعفها سياسيا . ولكن الجديد الآن ان الاتحاد السوفيتي رغم ما يملكه من قوة عسكرية ضخمة فإن ضعف قوته الاقتصادية كان العامل الرئيسي وراء تفككه وانهياره .

ومن هنا بدا الحديث عما يسمى بإعادة تشكيل النظام الدولى .. ومما ساعد ايضا على تقبل هذه التغيرات الجديدة خوف المجتمع الدولى ، ولا سيما دول العالم الثالث التى عانت من ويلات الحربين العالميتين الاولى والثانية ، من قيام حرب عالمية ثالثة ذات صبغة نووية بما يعنى تدمير العالم باجمعه .

ويشير الدكتور اسامة الباز إلى ان دول العالم الثالث التى كان لها دور في النظام السابق وانشات حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ ، فإن دول العالم الثالث دورها بسيط ومحدود ، وهى تراقب باهتمام ما سيتبلور عنه النظام الجديد .

وبالتاكيد على اهمية العامل الاقتصادى اشار مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية إلى ان تصوره لشكل النظام الدولى الجديد - الذى لم يتبلور بعد - كالآتى :

● اولا : ان النظام الدولى الجديد لن يكون احادى القطب وسوف ينتقل من نظام ثنائى إلى نظام متعدد الاقطاب .. ويمكن ان نشير إلى :

١ - القوة الاولى في النظام الدولى الجديد هى اوروبا الموحدة ، لان ما لديها من الموارد والقوة والقدرة يمكنها من التفوق على الولايات المتحدة في غضون ثلاث او اربع سنوات ، فاوروبا بما تمتلكه من قوة اقتصادية وسكان وزخم ثقافى وموقع جغرافى وعلاقات متشعبة ومتداخلة مع كافة مناطق العالم وذلك بالإضافة إلى وجود المانيا الموحدة في نطاق اوروبا يدعم من مركز اوروبا فالمانيا هى القاطرة التى تدفع باوروبا إلى مزيد من التقدم .

٢ - الولايات المتحدة مع كندا سوف تشكل القوة الثانية في العالم ، وتراجع الولايات المتحدة يرجع إلى ما تعانى منه من ضعف اقتصادى نتيجة مشكلة العجز المستمر في ميزان المدفوعات والميزان التجارى ، وتزايد الدين الخارجى لاول مرة في تاريخها ليس فقط لالمانيا



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٢

ولكن لتايوان وكوريا اللتين تدينان الولايات المتحدة الآن . فالدين الامريكي بلغ حجمه ٣ آلاف مليار دولار . ومهما كانت الإنتاجية الامريكية ضخمة إلا انها لن تستطيع التخلص من هذه الديون بصفة سريعة مما يضعفها اقتصاديا . هذا بالإضافة إلى مشاكل البطالة ومشاكل التجانس السكاني وغيرها .

٣ ـ القوة الثالثة سوف تتركز في اليابان والنمور الآسيوية الخمس .

٤ ـ القوة الرابعة تتمثل في روسيا الاتحادية لأن روسيا لديها قوة بشرية وموارد طبيعية وهناك نهضة صناعية بها وخاصة في مجال صناعة السلاح والفضاء وبالتالي تستطيع خلال السنوات القادمة اللحاق بالركب لتصبح قوة رابعة .

وكذلك فإن الصين سوف تصبح في غضون ٢٠ عاما مؤهلة لتأخذ دورها في نطاق القوى العظمى بما لديها من قوة بشرية وصناعية . حيث أن اليابان سوف تقدم على مساعدتها بعد تردد لأن من مصلحة اليابان أن يكون هناك جدار آسيوي ضخم يساندها .

● ثانيا : أن قياس قوة الدول أصبح على أساس ترتيب جديد تتصدرها القوة الاقتصادية ثم القوة السياسية ثم القوة الثقافية والحضارية وتأتي القوة العسكرية في المرتبة الرابعة بعد أن كانت في المرتبة الأولى خلال العهود الماضية .

العامل القومي والدين

وتطرق الدكتور أسامة الباز إلى الحديث عن موقع الشعور القومي والديني في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم الآن قائلا : لقد تنبأ أحد علماء السياسة في الولايات المتحدة منذ سنوات بأن التنافس والفصل بين النظرية الرأسمالية وما يتفرع عنها . والنظرية الماركسية وما يتفرع عنها سوف يتلاشى تماما . حيث تسود قيمة جديدة في العالم هي قيمة العلم والتكنولوجيا . لأن الإنسان سيرى أن حل كل مشاكله مرتبط بالعلم وليس بمشكلة الاقتصاد الحر أو الاقتصاد الموجه . وأن الاتجاه الجديد هو العلم والتكنولوجيا وسوف تنحسر أهمية القومية والدين .

ويضيف الدكتور أسامة الباز معلقا على ذلك : إلا أن أحداث الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا والتي شهدت التغيير الجذري لم يحدث أن اضعفت القومية أو الدين بل على العكس تظهر كل من العاملين بقوة على السطح . ويمكن القول هنا أن هناك نهضة للشعور القومي بمعنى الانتماء لأمة معينة وشعورا دينيا بمعنى الانتماء لعقيدة معينة وخاصة العقائد السماوية التي نمت خلال الفترة الماضية .

ويقول مدير مكتب الرئيس مبارك للشئون السياسية : ولكن من رأيي أن هذه الظاهرة ليس بالضرورة حدوثها في مناطق أخرى من العالم . فمنطقة مثل الشرق الأوسط لم تشهد إحياء للمد القومي . بل أن البعد القومي في المنطقة العربية ضعف في العقود الأخيرة بعد أن كان متوهجا في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات والتي كانت تنعكس من خلال الحركة الناصرية وحزب البعث وحركة القوميين العرب الذين تزاوجوا جميعهم مع المفاهيم الاشتراكية فأصبح هناك اتجاه قومي تقدمي يساري أي أن الشعور القومي كان في حالة مد .

ولكن الذي تصاعد في منطقة الشرق الأوسط هو المد الديني . وقد يرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية ولكن يرجع أيضا إلى ضعف الأطروحات الأخرى التي كانت تنافس الاتجاه الديني مثل القومية واليسارية .

مطلوب إعادة التقييم

وانتقل الدكتور أسامة الباز من هذه النقاط للحديث عن أهمية وجود عملية لإعادة تقييم الحركة القومية في الوطن العربي والتيار الديني أيضا مشيرا إلى أن التيار الديني ليس كيانا واحدا في منطقة الشرق الأوسط بل له روافد كثيرة . فالمد الديني في شمال افريقيا يختلف عما هو لدينا في مصر في الماضي والآن . كما أن هناك تيارات متعددة في الحركة الواحدة .. وهنا أكد الدكتور الباز على أهمية دراسة كافة الظواهر والأطروحات المطروحة على الساحة العربية سواء الدينية أو الظواهر القومية وغيرها حتى يمكن صياغة مفهوم ورؤية جديدين لمستقبل تطوير حياة المجتمع العربي ككل ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين .

وقال الدكتور الباز : لابد من تصاعد دور المثقفين لرصد هذه الظواهر وتحليلها وصياغة مفاهيم جديدة تتعايش مع الواقع الجديد .. ولذلك فإن الرئيس مبارك يهتم بعملية إحياء البعث الثقافي النافذ للمستقبل . ولاسيما وأن أهم



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٢

عناصر قوة مصر هى القوة الثقافية وقدرتها على ان تشع ثقافيا خارج حدودها . فمصر كانت دائما منارا للفكر حتى منذ ايام الفراعنة والحفاظ على هذا الدور لا يكون إلا من خلال الحفاظ على حرية الفكر واحترام الرأى والرأى الآخر وتفاعل جميع الآراء لتزايد الدور الثقافى .

الاعتماد المتبادل

واثار الأستاذ لطفى الخولى الكاتب الصحفى الكبير الحديث حول موضوع الاعتماد المتبادل وكذلك التأثير المتبادل بين كافة الدول مع ظهور قيم جديدة مثل حقوق الانسان ومشاكل البيئة وغيرها وما مدى تأثير ذلك على مصر والعالم العربى ؟

وقال الدكتور اسامة الباز : لقد ظهر خلال العشر سنوات الماضية نغمة جديدة تتركز حول الاعتماد المتبادل والتأثير المتبادل بين كافة الدول . فليس هناك دولة تستطيع العيش منعزلة عن نطاق المجتمع الدولى ككل . ففكرة التداخل بين الدول كان السبب الرئيسى من ورائها هى الثورة الهائلة فى الاتصالات والإعلام حيث ظهرت مقولة ان العالم « قرية كبيرة » . ونستطيع القول بأن عملية التداخل فى المصالح جزء منها ايجابى يحقق نهضة وينشع من منطقة لاخرى مثل نقل التكنولوجيا والأفكار الثقافية وادوات الانتاج . وفى بعض الاحيان لا نستطيع الحكم عليه بأنه ايجابى بنفس هذه الدرجة . فهناك قيم ثالثة مثل الاهتمام بالحريات وحقوق الانسان . ولكن عندما تبدأ الدول الغربية فى الحديث عن ربط المساعدات للدول النامية بمدى التزام هذه الدول بالتطبيق الديمقراطى الغربى . فإن ذلك الربط يعنى تدخلا فى الشئون الداخلية لهذه الدول بفرض قيم معينة عليها ولكن ما مدى صلاحية هذه القيم لهذه الدول . وهل هذا يعد ظاهرة سلبية أم ايجابية ؟ . ومن هنا كان النداء الذى وجهه الرئيس محمد حسنى مبارك فى مايو ١٩٩٠ بأهمية عقد مؤتمر دولى للمبدعين من مختلف انحاء العالم وقد تمت بالفعل بعض الخطوات المحددة فى هذا الشأن ونأمل ان تنعقد فى اواخر هذا العام اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر ككل وذلك لكى يشاركوا من خلال مناقشاتهم وافكارهم فى بلورة وصياغة ضمير ووجدان النظام العالمى الجديد



نافذة

العالم يبحث عن طريق

سقط النظام العالمي بقوانينه التي تحكمت في الحرب الباردة ، والتي اعتمدت على توازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وعلى نظريات الردع الشامل والردع المتدرج وسيناريوهات الحربين ونصف والحرب ونصف أو الحروب النووية والحروب التقليدية .

والمعنى الواضح لانتهاء الحرب الباردة هو هزيمة الاتحاد السوفيتي كدولة وسقوط الشيوعية كعقيدة ، ولكنه لايعنى انتصار الرأسمالية . وماتم حدث خطير ولاشك مثل غيره من الأحداث العالمية الكبيرة التي مضت وولت . والنتيجة الطبيعية لمثل هذه الأحداث ان العالم يجد نفسه أمام حالة شك وعدم وضوح ولا يعرف بالضبط طريقه الذى عليه أن يأخذه وسط الظروف المتغيرة ، وفي ظل عمليات هدم كبيرة يقابلها عجز في البناء على الانقاض المتناثرة .

وقد اعتمد الصراع في الحرب الباردة على المهارة في استخدام القوة في حالة الثبات اى الردع ، وعلينا أن نعرف ان المبارزة في الردع أو معارك الردع المتبادل بين أسلحة الاختراق وأسلحة الاعتراض هي التي أطلقت الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب الساخنة في عام ١٩٤٥ وهي التي انهتها دون حرب ساخنة في أواخر الثمانينيات ، اى ان الردع نجح في اطلاق حرب كما نجح في إنهائها في نفس الوقت وهنا يثبت ما نردده دائما بأن للقوة نفس التأثير سواء استخدمت في حالة الثبات أي الردع أو في حالة الحركة أي القتال .

وتكونت رأس الحربة للقوات المستخدمة في الحرب الباردة من العلماء والمهندسين وهم يطوعون أسرار الكون لانتاج اشد الأسلحة تدميرا وتأثيرا ، وهم يعرفون تماما أنها لن تستخدم في القتال لان استخدامها يمحو البشرية والحضارة فكأنهم بذلك كانوا يريدون المحافظة على السلام عن طريق القوة ، ولذلك فيمكننا أن نطلق على هؤلاء العلماء كتائب السلام بالرغم من انهم كانوا ينتجون أسلحة الموت ويكفيهم فخرا أن جهودهم انهت حربا باردة استمرت اكثر من اربعين عاما دون حرب عالمية ساخنة كما حدث دائما في تاريخ البشرية .

واذا كانت القوة على هذا القدر الكبير من الخطورة في اقامة النظام الدولى فعلينا أن نضع الدور الذى يمكنها ان تلعبه بعد انتهاء الحرب الباردة في مقدمة العوامل التي ستشكل النظام العالمي المنتظر ، فما هو التغيير الذى حدث في دور القوة في ممارسة الدبلوماسية ؟ ومادور القوة كأحد وسائل الصراع في التناقضات الدولية والاقليمية ؟ آخذين في الاعتبار ان القتال باستخدام القوة هو مجرد أحد الوسائل المتاحة للصراع ومن يرد أن يعرف شكل العالم المنتظر فعليه أولا ان يجيب عن هذه الاسئلة ليس فقط بنظرة عالمية ولكن أولا بنظرة اقليمية .

أمين هويدى

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاجر الدولي الجديد

بقلم
رضا محمد لاري



المصدر : الشرق الاوسط (التدبة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٢

يقوم نظام الفتونة، في الحارات، على اساس من القواعد، التي تحرم بشكل قاطع، المواجهة والصدام المباشر، بين الرجلين القويين، لان نتائج ذلك الصراع يقضي بشكل كلي ونهائي، على القوى المنهزم.

ولجا كل الاقوياء، حفاظا على مكانتهم واستمرارها، الى استقطاب الانصار من الرجال، الذين يكلفون بالمواجهة المباشرة، نيابة عن هؤلاء الاقوياء الذين يستخدمونهم حتى لا تؤدي الهزيمة الى القضاء المبرم على الخصم، وحتى لا يكتسب الانتصار، المبالغة في قوة القوي المنتصر.

هذا المنطق، الذي حكم الاقوياء، في العلاقات الاجتماعية، قد امتد ليحكم العلاقات الدولية، في مراحلها المختلفة، قبل انشطار العالم، الى معسكرين ايدولوجيين.

وزادت الصورة وضوحا، بعد ذلك الانشطار الايدولوجي للعالم، قبل نهاية الحرب العالمية الاولى، في ٨ نوفمبر ١٩١٧م، بقيام الثورة البلشفية، التي ادت الى قيام الكيان الدولي الكبير «الاتحاد السوفيتي».

وقدمت الحرب العالمية الثانية، الدليل على صحة عدم المواجهة بين الاقوياء، عندما لجات الدولة النازية الالمانية، من مواطن قوتها «فتونتها»، الى مواجهة غيرها من الاقوياء، فجاءت الهزيمة قضاء مبرما عليها.

هذه التجربة بنتائجها، قد حكمت العلاقة، بين المعسكرين الراسمالي والشيوعي، طوال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية، في سنة ١٩٤٥، حتى سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي، في سنة ١٩٩١م، مما قضى بشكل قاطع وعملي، على كل احتمال للمواجهة المباشرة، بين العملاقين في واشنطون وموسكو.

لم تقف العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد السوفيتي، عند حدود الحرب الباردة، وانما امتدت للتنفيس عن التوتر، الذي تفرضه تلك الحرب الباردة، بالحروب الاقليمية، التي كان يقوم بها الطرفان، بواسطة الاتباع، الذين يكلفون بالقتال، نيابة عنهما.

غير ان تلك الحروب الاقليمية، قد جرت الطرفين العملاقين، الى التورط فيها، ولكن لوحظ ان تورط احد الطرفين، في الحرب الاقليمية، قد قابله اسراع الطرف الآخر بالهروب من ميدان القتال، في تلك الحرب، لتجنب المواجهة المباشرة مع نده في القوة المتفوقة.

ابرز الامثلة على ذلك الحربان - حرب فيتنام، وحرب افغانستان، ففي الوقت الذي تورطت فيه الولايات المتحدة الامريكية، في حرب فيتنام، وجدنا الاتحاد السوفيتي، يهرب من تلك الحرب، ويدعم الفايتكونج، لمواجهة القوة الامريكية الرهيبة فوق ارض بلادهم، وكذلك عندما تورط الاتحاد السوفيتي، في حرب افغانستان، وجدنا الولايات المتحدة الامريكية، تهرب من تلك الحرب، وتدعم الثوار الاسلاميين، لمواجهة القوة السوفيتية الرهيبة، فوق ارض بلادهم.

هزيمة الولايات المتحدة الامريكية، على يد الفايتكونج، في الحرب الفيتنامية، لم يقض عليها بشكل مبرم، لان المواجهة لم تكن مع القوة القادرة على تسليمها، بشكل كلي ونهائي. وكذلك هزيمة الاتحاد السوفيتي في الحرب الافغانية، لم يقض عليه بشكل مبرم، لان المواجهة لم تكن مع القوة القادرة على تحطيمه، بشكل كلي ونهائي.

هذا التوازن الدولي، الذي يقوم على اساس انشطار العالم ايدولوجيا، قد رفع من مكانة الدول المختلفة، في داخل العالم الثالث، بفعل الحاجة الماسة لهم، في لعبة توازن القوى، التي تحرم الصدام المسلح المباشر، بين العملاقين الذين يتزعمان المعسكرين، الغربي والشرقي، وتبيح في نفس الوقت، الصدام المباشر بين المعسكرين، بواسطة تلك الدول المرتبطة بهما، خارج اطار حدودهما الاقليمية.

وبدات دول العالم الثالث، تفقد مكانتها الدولية، التي اكتسبتها في ظل الصراع الدولي الايدولوجي، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بفقدانها للأدوار المطلوبة منها، من قبل المعسكرين، بغياب الاتحاد السوفيتي، من على المسرح الدولي، وبانفراد الولايات المتحدة الامريكية، بالسلطة الدولية، فوق نفس المسرح الدولي.

والحقيقة ان انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفككه في عام ١٩٩١م، قد اعاد الاوضاع الدولية، الى ما كانت عليه، اثناء الحرب العالمية الاولى، في سنة ١٩١٧م، قبل قيام الثورة البلشفية، ليكتسب الواقع الدولي الجديد، نفس السمات، التي كانت



سائدة آنذاك، والتي ادت الى تلك الحرب العالمية الاولى، المعبرة عن صراع المصالح الاقتصادية، والبعيدة عن المعطيات الفكرية الايدولوجية.

نرفض التحفظ الذي يرفعه بعض المفكرين على هذا الواقع الدولي الجديد، والذي يقرر بان وجود الصين الشعبية، بمعطياتها الفكرية الايدولوجية، المعارضة للفلسفة الراسمالية، تفرض استمرار الانشطار الايدولوجي للعالم.

ويقوم هذا الرفض، على اساس ان الصين الشعبية بقدراتها الاقتصادية والعسكرية المتاحة، عاجزة عن تشكيل تحد فعال، ضد السيطرة الراسمالية، على العالم.

والسيطرة الراسمالية على العالم، تحول التناقض الذي كان قائما بين المعسكرين: الراسمالي والشيوعي، الى تناقض داخل المعسكر الراسمالي الواحد، بين الدول القوية فيه، وبكل ما في ذلك من خطورة، على الدول الضعيفة، عن طريق الضغط عليها، ومحاولة تخضيعها بوسائل متعددة، لخدمة مصالح غيرها من الاقوياء، حتى وان جاء ذلك على حسابها، بدفعها الى التضحية بمصالحها الحيوية.

تتساوى في هذه التضحية، الدول الضعيفة، بغض النظر عن انتماءاتها السابقة، اثناء سيادة انشطار العالم ايدولوجيا، لان دوافع الحركة الدولية الراسمالية الحالية، هي فرض السيطرة الاقتصادية، والتنافس على مصادر هذه القوة، بين الاقوياء، تماما كما كان الوضع عليه، قبل قيام الاتحاد السوفيتي، في سنة ١٩١٧م، حيث كانت القوة الدولية الرئيسية، في تلك المرحلة لبريطانيا، وفرنسا، والمانيا، التي كانت تتصارع على اقتسام العالم.

ولقد فضحت الثورة البلشفية في سنة ١٩١٧م، اثناء الحرب العالمية الاولى، اهداف تلك الحرب، بالاعلان عن النزعات التوسعية والرغبة في اقتسام العالم باعلانها لاتفاقية سايكس بيكو، الرامية الى اقتسام املاك رجل اوربا المريض - الدولة العلية العثمانية - بين فرنسا، وبريطانيا، وروسيا القيصرية، في اعقاب الحرب العالمية الاولى.

وافتضاح اهداف النزعات الاستعمارية، بانهيار روسيا القيصرية، دون ان يتمكن الاتحاد السوفيتي، في تلك المرحلة المبكرة من قيامه اعطاء الحماية للدول، المستهدف اخضاعها للاستعمار البريطاني والفرنسي الذي لبس ثوب الانتداب، على كثير من اراضي الدولة العلية العثمانية، قد فرض اليوم تكرار هذه الفضيحة مرة اخرى، بانهيار الاتحاد السوفيتي، وعودة نفس الدول الاستعمارية الى اهدافها التوسعية السابقة، الرامية الى فرض سيطرتها عن طريق ممارسة نشاط دولي جديد، يتلاءم مع معطيات العصر، الذي يحقق التفوق لها، على حساب غيرها، من الدول الضعيفة او المستضعفة، في داخل وخارج اطار العالم الثالث.

ازدياد نشاط هذه الحركة الدولية، من قبل الاقوياء ضد الضعفاء، قد ساعد الضمان السوفيتي السلبي، بعد غياب تاثيره بالكامل، على العلاقات الدولية.

وياتي هذا الضمان السوفيتي السلبي، نتيجة انحسار هامش المناورة والحركة، الذي كان متاحا لدول العالم الثالث، نتيجة التناقض الذي كان قائما بين المعسكرين، والذي كان يتيح لها الانحياز لاحد المعسكرين، فتنجح في تحقيق بعض اهدافها، عن طريق استثمار ذلك التناقض، لخدمة مصالحها.

هذا الهامش في المناورة، الذي فقدته دول العالم الثالث، بانهيار الاتحاد



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٢

السوفيتي، قد شل حركتها الدولية، باحتكار الارضية الدولية، من قبل الراسمالية، بحيث اصبح من المتعذر عليها، الانتقال من معسكر الى اخر، لخدمة مصالحها، كما فعلت كوبا، ومصر، واثيوبيا، بعد ازماتها المتتابعة، مع الولايات المتحدة الامريكية، التي ادت الى ارتمائها في احضان الاتحاد السوفيتي.

واتضحت معالم هذه الحركة الدولية، في ظل التناقض الايدولوجي، بالادوار التي اخذت تمارسها دول من العالم الثالث، عن طريق رفع فلسفة عدم الانحياز، والحياد الايجابي، الذي كان يستهدف الاستفادة الكلية، من المعسكرين الراسمالي الشيوعي، من خلال اتخاذ مواقف متوازنة منهما.

غياب كل هذه الادوار لدول العالم الثالث، في ظل المناخ الدولي الراهن، قد ادى الى تضاؤل اهميتها، نتيجة لضعفها الاقتصادي، الذي جعل منها دولا غير قادرة على الحركة، فوق المسرح الدولي الجديد، الا من خلال ادوار مساعدة «كومبارس»، للابطال الراسماليين.

وتفاوت القدرة في الامكانيات الاقتصادية، بين دول العالم الثالث، قد فرض هذه المرة، انشطارا في داخل هذه المجموعة، من الدول، للتعبير عن امتلاكها للثروة، او عدم امتلاكها لها.

وهذا الانشطار في داخل العالم الثالث، قد ساعد الدول الراسمالية الراغبة في احتكار الزعامة الدولية، ان تتوجه بالعناية الى المناطق، التي تتميز بالاهمية الاقتصادية الاكبر، والمردود المالي الاسرع، مثل الشرق الاوسط، واوربا الشرقية، وجمهوريات الكومنولث الجديدة، وتتنافس في ما بينها، للسيطرة عليها، باساليب حضارية وغير حضارية، تتفق مع معطيات العصر، حتى تضمن لنفسها، التفوق على غيرها من الدول الراسمالية الاخرى المنافسة لها على الزعامة الدولية.

الكيل بمكيالين في تعاملها، مع مجموعة دولية واحدة، على اساس غناها وفقرها يفقد هذه الدول الراسمالية الكبرى مقومات الزعامة الدولية، التي تسعى اليها ويكسبها مقومات التاجر، الذي يستهدف الربح، من عمليات البيع والشراء.

ادراك دول العالم الثالث لطبيعة ادوار التاجر، الذي تمارسه الدول الراسمالية الكبرى اليوم، يعطيها من جديد القدرة على الحركة الدولية من مواطن المساومة على مصالحها التي تحقق مزيدا من الربح لذلك التاجر، بعد ان تضمن لنفسها، مواطن تتلامس فيها مصالحها، مع مصالحه، في العلاقات الدولية.

العمل على تلامس المصالح لدول العالم الثالث مع مصالح الدول الراسمالية الكبرى - التاجر الدولي اليوم - تحتاج الى استثمار الخلاف الدائر بين اوربا والولايات المتحدة الامريكية، حول منع انفراد واشنطون بالسلطة الدولية.

والتوجه من قبل دول العالم الثالث نحو اوربا لدعم موقفها، ضد الولايات المتحدة الامريكية، يتطلب اتحاد هذه المجموعة الدولية، غنيها وفقيرها، لتمثل كتلة دولية، تتكامل فيما بينها، سياسيا واستراتيجيا، بعيدا عن القدرة الاقتصادية وعدمها، على اساس ان مصيرها، سيحمي بالموقف الموحد المشترك، من اغنيائها وفقرائها، وليس بغنى بعضها، لان فقدان هذا الغنى، الذي يضفي عليها الاهمية اليوم، سيدخلها في اطار الدول الفقيرة المهملة.

وطبيعة المرحلة القادمة، التي ستبلور المعالم الرئيسية للوضع الدولي خلال السنوات القليلة القادمة، لا تحتمل التذبذب في المواقف والتعامل، طالما انها ترتكز على المصالح الاقتصادية، وما تحققه من نفع لكل الاطراف، وانما تتطلب توفير عنصر الثبات، والديمومة للمجموعات الدولية المختلفة، لتحصل كل منها على حصتها، من النفع، تحت المظلة القانونية، التي تحقق العدالة الكفيلة، بتوفير الامن الدولي.

هذا الامن الدولي، في ظل الحركة الاقتصادية الحرة، وتحت المظلة القانونية، وما تفرضه من عدالة في التعامل، يجعل من كتلة دول العالم الثالث، بامكانياتها المادية، وادوارها الاستراتيجية، يتكامل مع اوربا، ليشكلا معا القوة الدولية، المنافسة للولايات المتحدة الامريكية حتى لا تنفرد بالسلطة، والتسلط على العالم.

حركة التاريخ البشري، بسوابقه المدونة والمروية، تثبت عبر كل الازمنة المعاصرة والقديمة، ان الحياة لا تستقيم الا بالتوازن بين العديد من القوى، لاستمرار الجنس البشري على الارض.

كل اخلال بذلك، يفقد الحياة رونقها، ومعطياتها الانسانية، تحت المظلة الحضارية، التي نعتز بها باليوم.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٢

قطب واحد.. أم عدة أقطاب؟

إذا كان مصطلح عالم القطب الواحد قد دخل لغة الأدب السياسى منذ عام أو عامين وأصبح من المسلم به عند المعلق أو المحلل أننا نعيش فعلا فى دنيا تتزعمها الولايات المتحدة أقوى قوة عسكرية واقتصادية فيها.. ويترتب على هذا التزعم القدرة على التحكم فى سير الأحداث والتطورات فى كل ارجائها ولعب الدور الرئيسى فى تشكيل خريطتها.

على أن حقيقة الأمر أن هناك معارضة لهذه الفكرة وسط أوساط سياسية عديدة تلعب دورا مؤثرا فى أقطارها.. وترى انه ليس صحيحا أننا نعيش فى عالم القطب الواحد.. إذ لا يوجد فى تقديرهم قطب واحد له القدرة الأولى فى التأثير والتحكم فى تطورات العالم.. وإنما يعيش العالم أو بالأحرى يتجه إلى عالم تعدد الأقطاب.

فهم يرون أن شكل العالم لم يتحدد بعد.. إن الوضع فيه أشبه بالجنين فى رحم أمه لم تتحدد ملامحه بعد فى شهوره الأولى.. ولكنهم يرون أنه يسير فى طريق التحديد.. ولكن فى اتجاه أن تكون فيه عدة دول تلعب دور القطب.. ثم سيتبلور الأمر إلى تفوق واحد من تلك الأقطاب ويصبح القطب الأول.. أى الأكثر تأثيرا وفعالية وليس أحادى التأثير.

ويرشحون لهذا أوروبا الموحدة.. وليس الولايات المتحدة ويقدمون الحجج التالية لتأكيد وجهة نظرهم:

— إن القوة الاقتصادية هى العامل الأساسى الآن: والولايات المتحدة ضعيفة اقتصاديا عن أوروبا الموحدة إذ تبلغ ديونها الخارجية أكثر من ثلاثة تريليونات من الدولارات الكثير منها لنمور آسيا من دول صغيرة مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة.

- إن القوة العسكرية ولو أن الولايات المتحدة أقوى دولة فى ذلك المجال.. لم يعد لها الدور الأساسى فى عالم اليوم بعد انهيار الاتحاد السوفييتى وتلاشيه.

- إن لدى الولايات المتحدة مشاكل غاية فى التعقيد تهدد بتفجرات عنيفة وعلى رأسها مشكلة التناقض العرقى بين البيض والملونين والسود.. ثم مشكلة انتشار المخدرات بطريقة لا مثيل لها فى أى مكان.

- إن أوروبا الموحدة ستكون أقوى كتلة اقتصادية عالمية وتضم مئات الملايين من شعوب أكثر حضارة وتقدما... ولها علاقات تاريخية بكل أرجاء العالم فقد انبثقت الحضارة الغربية منذ أيام الكولونيالية الأولى من أوروبا.

وعلى ذلك فإن خريطة العالم فى تقديرهم تضم الأقطاب التالية:

- أوروبا الموحدة القطب الأول
- الولايات المتحدة دول اسيوية القطب الثالث

عبد الستار الطويلة

روسيا الاتحادية «بعد ١٠ سنوات» القطب الرابع

- ثم الصين بعد عشرين عاما القطب الخامس.

وبالطبع إن مثل هذا التشخيص للوضع العالمى تتبعه سياسة معينة ومختلفة فى كثير من الاتجاهات مع التصور السائد حاليا وهو عالم القطب الواحد.. والقطب هو الولايات المتحدة.

وواقع الأمر أن النظرة المخالفة لما هو سائد لا تتفق مع الحقيقة والواقع.. لماذا؟

إذا رجعنا إلى الوضع العالمى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لوجدنا أنه كان عالم القطبين.. الولايات المتحدة.. والاتحاد السوفييتى.

وكل من القطبين كان يتزعم معسكرا كاملا تتوافر له قدرات اقتصادية وعسكرية وأيديولوجية.

وكما حدث أن أحد القطبين قد اختفى وتلاشى.. وهو الاتحاد السوفييتى هو والمعسكر الذى كان يتزعمه.

وبقى المعسكر الآخر.. وعلى رأسه الولايات المتحدة التى لم يصبها أى وهن أو ضعف.

إذن واقع الأمر أن وجود قطب واحد.. هو امتداد ونتيجة طبيعية لتغير جذرى حدث فى تسارع فجائى شديد فى الأوضاع العالمية. هو ظاهرة لم تخلق.. أو فى حاجة إلى تبلور.. بل هى موجودة ولم يحدث أن تبلورت بأى حال من الأحوال أية قوة أو قوى أخرى بحيث يمكن وصفها بأنها القطب الأول الذى يتزعم المعسكر الرأسمالى الذى كان له الانتصار والتفوق على المعسكر الاشتراكى الذى تفكك وانتهى.

فلا أوروبا الموحدة أصبحت موحدة.. ولا هى تفوقت على الولايات المتحدة فى شىء.. بل مازالت تلعب دور التابع للسياسة الأمريكية فى إطار التنظيم الأساسى الذى يضمها بالولايات المتحدة وكندا مع تزعم لها أى أمريكا.. وهو حلف الأطلنطى الذى يبدو فى حالة انعقاد مستمر منذ بداية الانهيار السوفييتى لمواجهة الوضع العالمى الجديد..

وليس صحيحا أن الوضع العالمى فى مرحلة جنينية للتبلور.. إن هذا يصدق لو كان الوهن قد أصاب الاتحاد السوفييتى عام ١٩٩٠ أو ١٩٩١ فقط.

لكن حقيقة الأمور أن الوهن والضعف قد بدأ ينخر فى جسد الاتحاد السوفييتى منذ زمان طويل وقد كان إعلان البيروسترويكا هو بداية انهياره وتلاشيه عام ١٩٨٥.

فمن بعدها بدأ التراجع السوفييتى عن مكانته كقطب ند



للقطب الرأسمالى الاخر «الولايات المتحدة».. وبدأ جورباتشوف يتبع سياسة المهادنة والتسليم للولايات المتحدة واتباع سياستها.. بعد أن طرح شعار عالم واحد ضد الفناء وتلوث البيئة.. بدلا من معسكر ضد معسكر.. وبدأ يفرط حتى فى القوة العسكرية للاتحاد السوفيتى.. ويتبع المنهج الأمريكى فى حل مشاكل العالم وتوج هذا الموقف بالمساندة الكاملة للولايات المتحدة فى كيفية حل أزمة الخليج.

وورثت دول الكومنولث الجديد هذه التبعية بل وطورتها إلى حد طلب روسيا الاتحادية الالتحاق بحلف الاطلنطى.. ثم هى تقتفى أثر السياسة الامريكية حاليا فى الأزمة الليبية ـ الغربية.

وليس صحيحا أن القوة العسكرية بدأت تفقد قيمتها فى العالم.. بالعكس إن لها أهمية كما عكست ذلك تقارير البنتاجون التى اذيعت فى الصحف الأمريكية وعرضنا لها فى مقالين على هذه الصفحات.

إن القوة العسكرية الامريكية المتفوقة موجودة بالذات لمنع تغيير الوضع العالمى الحالى.. وهى وجود الولايات المتحدة كالقطب الأول فيه.. ليس لأنها ستستخدمها مثلا فى حرب ضد أوروبا الموحدة أو اليابان فى الوقت الحالى.. وإنما لأنها القوة الاكثر سهولة فى الاستخدام ضد أى تمرد من دول العالم الثالث على التخطيط الغربى المشترك الذى يحافظ على مصالح الغرب عموما، وهى مصالح كانت موجودة وستظل رغم احتمال نشوء تناقضات فيما بين الدول الغربية بل وتنامى هذه التناقضات ولا تنسى اليابان وألمانيا مثلا انه بفضل المظلة العسكرية الامريكية أمكن لكل منهما أن تحقق نموا اقتصاديا هائلا بسبب توفير النفقات المالية الضخمة:

ـ صحيح أن الولايات المتحدة تعانى ضعفا اقتصاديا ومثقلة بالديون.. ومع ذلك فإن الاقتصاد الأمريكى يتفوق بسيطرته حتى الان على رأس مال معظم شركات الاحتكار الدولية والمتعددة الجنسيات.. ثم إنه يتميز بالسيطرة على مناطق نفوذ ضخمة فى العالم وعلى قارة بأسرها هى قارة جنوب أمريكا.

ونظرا للتشابك بين رأس المال العالمى.. فإن هذه الشبكة الضخمة لابد أن تحافظ على الاقتصاد الأمريكى من الانهيار.. وهذا هو سر تدخل البنوك المركزية فى أوروبا واليابان لانقاذ الدولار إذا ما أوشك على الهبوط بطريقة جدية.

ـ وتتميز الولايات المتحدة عن أوروبا الموحدة أو غير الموحدة واليابان والنمور السبع.. إلخ أنها هى المسيطر الاول على مصدر الطاقة فى العالم.. ومركزه الرئيسى هو الشرق الأوسط.. وما السعى لضرب ليبيا إلا من أجل استكمال تلك السيطرة بالوصول إلى منابع البترول فيها. والطاقة هى القوة المحركة للصناعة فى أوروبا واليابان.

وقد كان واحد من دوافع صدام حسين لغزو الكويت هو مشاركة الولايات المتحدة فى هذه السيطرة ومساومتها لتحقيق أحلامه التوسعية فى المنطقة.

ولا يوجد ما يدل على أن هيمنة الولايات المتحدة البترولية فى طريقها إلى الضعف أو التلاشى فى المستقبل القريب.

ـ وتتميز الولايات المتحدة بانتشار قواعدها العسكرية فى كل مكان.. وفى منطقتنا تنفرد بأن لها دولة حليفة قوية هى إسرائيل وليس هناك أى دليل على قرب انسلاخ هذا الحليف من ذلك التحالف، رغم أى اتجاهات للتواصل الإسرائيلى مع دول كبرى أخرى.

ان تولى اوروبا الموحدة دور القطب الاول فى العالم.. هو احتمال موجود.. فى المستقبل ولكن لا يمثل الوضع القائم الان ولسنوات مقبلة لا يمكن فى الحقيقة تحديد مداها.

انما الذى يحدث الان.. ان الولايات المتحدة هى التى نظمت وقادت الحلف الدولى لطرد العراق من الكويت.. وهى التى تقوده حاليا لتصفية اى تمرد عراقى.

وهى التى تقود الحلف الدولى ضد ليبيا، ويبلغ تاثيرها حد سلخ بلدين كالصين والهند عن مواقفهما الكلاسيكية فى مثل تلك المشاكل وهى التى تضع الاسس لحل كل المشاكل الاقليمية وهى التى تملك اجبار اسرائيل على المرونة بل هى التى أجبرتها على مجرد الجلوس على مائدة المفاوضات مع العرب.

وهى الدولة القادرة على تقديم معونات اقتصادية وعسكرية ضخمة لدول عديدة فى العالم رغم متاعبها الاقتصادية.. ولا تستطيع اوروبا الموحدة تقديم كل تلك المليارات.

هى اذن القطب الواحد الذى ينفرد بالقرار الحاسم فى هذا العالم، وهو وضع تواجهه قوى مناهضة عديدة.. اولها الشعوب التى ترى نفسها فى وضع يهدد مصالحها اذا ما حدث تناقض فى المصالح.. ثم نفس الدول الكبرى الاخرى فى المستقبل.

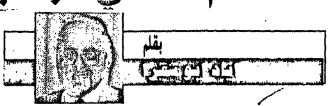
ولهذا كان الوضع العالمى الحالى. ليس وضعا دائما، ولكنه وضع موجود.. ولابد من الاعتراف به.. ووضع خطط العمل السياسى على اساس.. من تحديد للعدو، وللصديق.. وللمحايدين، وكيفية المحافظة على الحقوق والاستقلال مع المحافظة على المصالح المختلفة لكل الاطراف.



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٢

أنماط للتمثيل السياسي ضمن النظام العالمي الجديد



ما يزال السؤال الذي يشغل المشتغلين بالصحافة السياسية هو هل ما نعيشه هذه الايام هو النظام العالمي الجديد ذاته ام انه بواكير ومقدمات هذا النظام؟

السؤال يبدو اكاديميا، لاننا سواء كنا في الطريق نحو نظام عالمي جديد او اننا دخلناه فعلا وبتنا نتصرف ونتسيس في رحابه، فالحقيقة تظل واحدة.

وربما كانت وجهة نظر المتشائمين صحيحة ازاء جانب مهم من جوانب هذا النظام، وهو انه حتى الآن لا يقوم على توافق ايجابي شامل يحل محل منطق المعسكرات والتكتلات الردعية، بل نراه قائما ـ حتى الآن على الاقل ـ بشكل هرمي تنتظم فيه القوى والنفوذ من القمة الواحدة، تنازلياً عبر قوى وطنية وهيئات دولية تلعب دور الوسيط، نحو القاعدة العريضة.

هذه الاحادية في مصدر القرار والتراتبية في التنظيم، تثير عدة قضايا غاية في الاهمية، بينها: المشاركة الديمقراطية في صياغة القرار السياسي في الدول الفاعلة ضمن النظام الجديد، ومفهوم الشرعية الدولية، والاطر التي يمكن قيامها وتنميتها في ظله، وآليات التعامل والتكامل والتنافس بين القوى المتفاوتة الموارد في شريحة ما تحت القمة... والقمة نفسها، وتحديد العلاقة السياسية بين الثراء والتقدم التقني ضمن نظام عالمي يخلو من المنافسة على التفوق العسكري.

غير اننا اذا ما حاولنا تناول هذه القضايا بتساؤل تجريبي عملي فإننا سنخرج على الارجح بعلامات استفهام اكبر واكثر عدداً. وربما كان على صواب اولئك الذين وجدوا بضع ايجابيات في صراع «المعسكرين» والنزعة الى الحفاظ على تماسك الجبهات الداخلية ـ باعتبارها ضرورة حيوية للردع. او لعلها ولدت اليوم حاجة للنظر الى مقومات التضامن الوطني الداخلي بنظرة اكثر عقلانية واقل عاطفية، في ظل تراجع الخطر الخارجي، مما يسمح بتبلور مفهوم مختلف للحكم والتمثيل السياسي.

بعيداً عن الكلام المجرد المطول، لناخذ مثلاً قضية المشاركة الديمقراطية في صياغة القرار، طالما اننا نعيش وسط عاصفة من الانتخابات تجتاح دولا عدة هذه الايام كالوباء. ولنتمعن في الطروحات والقضايا المثارة، ثم في نسبة المساهمة الجماهيرية في العملية الانتخابية، والمصداقية الحزبية، واخيراً الكيانات او التنظيمات الاطرية التي تتم فيها العمليات.

في الولايات المتحدة، كمثال اول، تجرى قريبا عدة معارك انتخابية. لكن الضوء لا يسلط الا على واحدة منها هي انتخابات الرئاسة لأن النظام السياسي الامريكي نظام رئاسي. ولأن الرئيس هو راس السلطات التنفيذية، ولديه من السلطات ما يبرر هذا الاهتمام.

وبما ان الحزب الجمهوري، حزب الرئيسين الحالي والسابق، هو الحزب الذي يطمئن له راس المال فهو الحزب الذي يحق له ادعاء تحقيق الانتصار في «الحرب الباردة»، الحزب الذي انتصرت افكاره في الصراع الذي طغى على السياسة العالمية طوال القرن الحالي. ولكن خارج نطاق «الصراع الأيديولوجي» الصرف، هناك صراع معيشي.

هناك مصالح على الارض.

مصالح داخلية تهم المواطن العادي الذي ردد لسنين وسنين كالببغاء، ما كان يسمعه ويقراه، والاصح... يسمع ويقرأ ما يحب سماعه وقراءته.

هذا المواطن صوت مجددا بعد دورة رئاسية واحدة من حكم رونالد ريجان لأغلبية ديمقراطية في مجلس الشيوخ، مع العلم ان الاغلبية الديمقراطية في مجلس النواب صمدت في وجه مد الريجانية في عز قوته.

وبما أن عضو الكونجرس ينتخب على مستوى الدائرة المدينية او القضاء لمدة عامين، وعضوي مجلس الشيوخ عن كل ولاية ينتخبان على مستوى الولاية لمدة ٦ سنوات، اما رئيس الجمهورية فينتخب على مستوى البلاد مرة كل ٤ سنوات. فالحدود الجغرافية والمصلحية للتمثيل السياسي هي اذن عامل مؤثر في التصويت لرئيس جمهوري وكونجرس ديمقراطي. ولكن الصورة تزداد تشوشاً لدى التدقيق في شكل الآلية الانتخابية وظاهرة «مجموعات الضغط»، واساليب الحملات الدعائية المتطورة التي تعتمد فيها ارقى الاساليب التقنية والعلمية، وتستخدم فيها مؤثرات ومؤشرات، بات الانسان العادي يجد نفسه في مواجهتها وحيداً ضعيفا لا حول له ولا طول...

انها ديمقراطية فعلاً...، لكنها ديمقراطية الجماعة القوية المنظمة التي تجمعها المصلحة، لا صوت «الانسان الصغير» حسب التعريف الامريكي.

وهذا هو التبرير المزدوج لظاهرة الاقتراع التنوعي SPLIT TICKET-ING (اي لرئيس جمهورية من حزب وعضو كونجرس او حاكم ولاية من الحزب المنافس، وللظاهرة الاهم والأخطر التي هي ظاهرة الإحجام عن التصويت او التسجيل في قوائم المقترعين، التي يضعف تفشيها المفهوم الحقيقي للديمقراطية.

في الشريحة الادنى من القمة (ونعني بالقمة... الولايات المتحدة)، هناك تفاوت واختلافات عظيمة، بعضها تشكل وتنظم تدريجيا على امتداد التاريخ، كما هي حال بريطانيا، وبعضها الآخر فرضته محطات متاخرة زمنياً بعض الشيء، كما هي حال فرنسا والمانيا واليابان والصين... واخيراً روسيا الجديدة اللاشيوعية.

بريطانيا لم تخسر منذ حرب المائة سنة عام ١٤٥٣ وحرب الاستقلال الامريكية اي حرب قارية او عالمية. وقد اسهمت «الماجنا كارتا» (الشرعة العظيمة) التي حددت قسطا مهما من صلاحيات اهل السلطة، والتجربة الثورية الكرومويلية، كما اسهم التطور الاقطاعي والتوسعي الوطني ثم الامبراطوري ـ على امتداد العالم ـ في بناء الهوية السياسية والجغرافية والقانونية. وظلت التقاليد



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٢

والسوابق حتى الآن اساسا صلبا اثبت نجاحه في الأمجاد التي حققها العهدان الاليزابيتي الاول والفيكتوري للبلاد.

غير أن نهاية عهد الاستعمار وتضاؤل اهمية لحمة «الكومنولث» وتخلف بريطانيا في سباق التكنولوجيا والاقتصاد بعدما كانت مهد الثورة الصناعية وبنك العالم، اخذت تطرح على النخبة السياسية في البلاد الاسئلة والبدائل التي تتلاءم مع تراجع حدود الامبراطورية.

واليوم مع تفاوت معدلات النمو الاقتصادي اقليميا، وعقم معالجة الشأن الاثني (ايرلندا ـ اسكوتلندا)، والخلاف الحاد حول النظام التمثيلي والانتخابي، والخلاف الحاد الآخر حول الدورين الاوروبي والعالمي لبريطانيا، فإن معركة الانتخابات الحالية قد تكون «بوابة» تاريخية يدخل منها تصور جديد لدور البلاد ضمن النظام العالمي الجديد.

شخصيتا المانيا وفرنسا تختلفان عن شخصية بريطانيا في كثير من النواحي ليس اقلها انهما في قلب القارة الاوروبية وليستا جزيرة معزولة عنها. وبدون شك كان لهذا الاتصال الارضي باجزاء اخرى من القارة دور مهم في بناء الطموحات القومية والنوازع الوحدوية التوسعية التي بلغت الذروة مع نابليون وهتلر.

اليوم تحاول الدولتان معاً بناء كيان اوروبي يجسد «التوسع» الايجابي نحو اوروبا واحدة، مبني على التفاهم القومي لا القهر، وتحت رايات فكر سياسي منفتح يحترم حقوق الانسان، والخصوصيات الاقليمية واللامركزية الادارية، بينما تتصاعد في داخل كل منهما اصوات التعصب القومي والعداء للاقليات، التي وجدت في نظاميهما واحة تهربان اليها من العوز والأجحاف.

التمثيل الديمقراطي بخير في الدولتين من حيث تقنية المشاركة الانتخابية، لكن هناك مشكلة حيال مصداقية النخبة السياسية في فرنسا، والتوفيق بين الطموح لبناء القوى الكبرى وخطر العنصرية الذي تفرزه الطموحات القومية الكبيرة في المانيا.

الصين وروسيا ايضا حالتان استثنائيتان بكل معنى الكلمة. فالاولى دولة ضخمة بشريا لم تتعرف مطلقا على الفكر السياسي الاوروبي قبل استيرادها الماركسية اللينينية. وما لبثت هذه الأيديولوجية ان تحولت الى مدرسة سياسية شبه مختلفة، عليها بصمات المجتمع الزراعي الاصفر غير المسيحي وغير الاوروبي.

ولئن كانت الصين اليوم تسير بخطوات متثاقلة نحو الانفتاح على التمثيل السياسي «الديمقراطي» بعيداً عن «الجماهيرية» الماوية، فإن حتى هذا الانفتاح لن يؤدي، على الارجح، الى مثال منسجم مع الفكر السياسي الغربي، حتى بعد سقوط القيادة الشيوعية الحالية. وقد اثبتت احداث «تيان آن مين» ان ما ينطبق على بولندا وروسيا والمجر لا ينطبق بالضرورة على الصين.

اما روسيا، التي تقاسمت مع الصين التجربة الماركسية اللينينية، فتبرهن اليوم فشل فرض حرية التمثيل السياسي من فوق، لا فهماً لمضمونه بل هرباً من نظام مناقض له. والرومانسية التي يطرحها بحنين فارغ بعض الليبراليين الروس اليوم في غير محلها. والتصورات الطموحة لنظام ديمقراطي بالمقاييس الغربية المتعارف عليها في روسيا بالذات ـ وبدرجة اقل في دول البلقان ـ هي برأي مراقبين غربيين توق تفاؤلي اكثر منها ارصاداً وتوقعات محسوبة.

وحتى اليابان، المثال الآسيوي الآخر، الذي استعار من الغرب ديمقراطيته الانتخابية بعد عصر «الانفتاح الميجي» ثم عهد العسكر فالهزيمة النووية، مثلما استعارت الصين من الغرب الماركسية ـ اللينينية، طبّعت ما استوردته تبعا لبيئتها ومجتمعها.

وهي وان اعتمدت تقسيمات ادارية منظمة ونظاما حزبيا انتخابيا غربي الملامح، فإن الممارسة السياسية داخل الكتل وجماعات الضغط والحزب الديمقراطي الحر ـ الذي هو مؤسسة السلطة في دولة الرخاء اليابانية ـ تسير تبعاً للمفاهيم والمقاييس المحلية والوطنية والتقليدية، في تزاوج غريب مع الروبوت والكومبيوتر، وبموازاة معادلة دقيقة تفهم تماما الموقع السياسي والاستراتيجي للبلاد في حوض المحيط الهادئ والشرق الاقصى... وازاء الولايات المتحدة.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باكس اميركانا والنظام الدولي الجديد

هل تنجح واشنطن في ادارة عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة؟

عبدالسلام سيد احمد*

■ في اوقات ماضية، منذ حرب السويس حتى حرب فيتنام، وعلى نطاق العالم الثالث، من حوض الكاريبي الى جزر الهند الشرقية، كان مقياس الوطنية يتحدد بدرجة العداء لاميركا. اما الآن في التسعينات، فاصبح الولاء لاميركا مقياس «العقل» وجواز المرور للقبول من الاسرة الدولية. واصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم التي يسعى الجميع لكسب رضائها والتودد اليها. اسهم في هذا الوضع طبعاً انهيار القوة العظمى الاخرى، الاتحاد السوفياتي، وبروز وضع دولي جديد لعل من ابرز مؤشراته حرب الخليج الاخيرة، ومفاوضات السلام لحل ازمة «الشرق الاوسط» التي تجري برعاية واشنطن.

لقد بشر الرئيس الاميركي جورج بوش قبل حرب الخليج وبعدها بـ «النظام العالمي الجديد»، ولم يعرف بعد ما المقصود - من وجهة النظر الاميركية - باطروحة «النظام الجديد»، ولذا ذهب المراقبون والسياسيون مذاهب شتى في تفسير هذه الاطروحة. ولكن بغض النظر عن هذه الاختلافات، ربما اتفق الجميع - بمن في ذلك الادارة الاميركية على ان النظام العالمي الجديد يعني في حدوده الدنيا على الاقل - اسدال الستار على النظام القديم بحربه الباردة ونزاعاته الاقليمية ومؤسساته الدولية/الاقليمية الشائخة. ويمكن ترجمة هذا الاتجاه الى برنامج عمل واقعي يكاد يحظى بقبول الجميع، ويتمثل في:

- تسوية النزاعات الاقليمية المزمنة.
- نزع شامل لاسلحة الدمار او/ وتطويق انتشارها.
- بعث روح جديدة في منظمة الامم المتحدة.
- دعم التحولات الديموقراطية وتشجيعها التي تتم في غير مكان من العالم.

الى ذلك توقع الجميع ان تسعى الولايات المتحدة - بحكم ثقلها الراهن - الى تطبيق برنامج الحد الادنى هذا، ليس فقط لخروجها منتصرة من الحرب الباردة، او لانها صاحبة اطروحة النظام الجديد، ولكن لعدم وجود من ينازعها قيادة العالم، لا من خصوم الامس الذين انتهى امرهم ولا من الحلفاء الاستراتيجيين (حلف الاطلسي) او الاقتصاديين (مجموعة السبع الكبار) اذ بدا الكل مشغولاً بقضاياه المباشرة: اوروبا تجمعها وتفرقها قضايا الوحدة الاقتصادية والسياسية، المانيا لا تزال تحاول استيعاب قسمها الشرقي، فرنسا شبه غائبة عن المسرح الدولي، اليابان تبحث عن دور سياسي جديد ولكن تلم بها تعقيدات تطاول سياستها الداخلية واقصى ما تصبو اليه ان تصبح قوة اسيوية عظمى، وكندا من سيذكرها!

اذن، سلم الجميع القياد للولايات المتحدة واستكانوا لسيادة «الحقبة الاميركية» او «الباكس اميركانا» لما تبقى من هذا القرن. فماذا فعلت اميركا بعد عامين، او يزيد، على سقوط «الكتلة الشرقية» وعام على حرب الخليج؟

لقد احرز شيء من التقدم في تسوية بعض النزاعات الاقليمية مثل ناميبيا، انغولا، جنوب افريقيا، واخيراً السلفادور. وبدات مفاوضات سلام الشرق الاوسط، وعقدت الامم المتحدة جلسة تاريخية لنزع السلاح في نهاية كانون الثاني (يناير) الماضي، وبدأ الحديث عن تدعيم المنظمة الدولية لتصبح اداة حقيقية للشرعية الدولية، وانهار العديد من الديكتاتوريات وانظمة الحزب الواحد في افريقيا واميركا اللاتينية... الخ.

بالمقابل يمكن تسجيل العديد من الاخفاقات: مفاوضات الشرق الاوسط تسير من جولة متعثرة الى اخرى متعثرة، نار الحروب الاهلية والمجاعات لا تزال مشتعلة في القرن الافريقي ومواقع اخرى مثل تشاد والسودان، نزاعات اثنية وحدودية تتفجر فيما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي وتنذر بشر مستطير، ولا يزال البلقان ملتهباً فيما تتعثر جهود التسوية في افغانستان وكمبوديا، وهناك مخاطر انتشار ترسانة الاتحاد السوفياتي (سابقاً) العسكرية وقواه النووية، الكتلة الشرقية التي حطمت الستار الحديد وخرجت الى العالم «الحر» وسط تهليل حاشد ووعود باحلام الرفاه والديموقراطية تركت لتواجه مصيرها الغامض بنفسها. وفي السياق اياه تضاءل اهتمام الولايات المتحدة والعالم الاول بافريقيا التي خسرت موقعها الاستراتيجي مع نهاية الحرب الباردة ولم يعد احد بحاجة الى موادها الخام التقليدية، ولم تظهر اي ملامح لـ «نظام جديد» لا في مفاوضات «الغات» حول التجارة الدولية، ولا في «وصفات» صندوق النقد الدولي القاسية التي اتسع استخدامها لتشمل مجموعة الدول العائدة الى حظيرة الراسمالية بعد ان نزعت عنها رداء «الاشتراكية».

الدور المنتظر

هذا عن الصورة العامة، فماذا عن الدور الاميركي المنتظر؟ تجدر الاشارة اولاً الى ان ما ذكر

من انجازات على صعيد تسوية بعض النزاعات الاقليمية لم يتم بقرار اميركي منفرد، وانما نتيجة لتفاهم مع الادارة السابقة للدولة العظمى السابقة (غورباتشوف)، وضعت خطوطه للمرة الاولى في قمة ريكيافيك خريف ١٩٨٦، وعليه انسحبت القوات السوفياتية من افغانستان، والفيتنامية من كمبوديا، والكوبية من انغولا، كما تخلت موسكو عن دعمها لحلفائها السابقين من دول شرق اوروبا الى نيكاراغوا واثيوبيا. وهكذا تمت التسويات المشار اليها انفاً بفضل تراجع الاتحاد السوفياتي عما كان يعرف بمناطق نفوذه.

جاءت حرب الخليج - كما هو معلوم - لتؤكد على مكانة الولايات المتحدة الكونية، حيث سجلت نصراً ديبلوماسياً، اولاً، ثم اعقبته باخر عسكري، ومن ثم تقدمت بمشروع مفاوضات الشرق الاوسط، الامر الذي اعطى انطباعاً، للوهلة الاولى، بان الولايات المتحدة على استعداد لتقديم تنازل في احدى مناطق نفوذها التقليدية ولم تدعم تطورات الاحداث اللاحقة وسير المفاوضات نفسها هذا الراي.

المراقبون بعد حرب الخليج وزوال الاتحاد السوفياتي اعتقدوا ان واشنطن لم تعد بحاجة الى اسرائيل كحليف استراتيجي في منطقة الشرق الاوسط، واذا ما احتاجت الاخيرة الى اميركا وجب ان تسعى لكسب رضائها ولكن حدث العكس تماماً: لقد رسم مشهد المفاوضات بالصورة التي ترضي اسرائيل ابتداء من الغاء فكرة المؤتمر الدولي والاستعاضة عنها بمؤتمر اقليمي، الى تهميش دور الامم المتحدة، ونقض قرار المنظمة الدولية القاضي باعتبار الصهيونية فكرة عنصرية، ثم ابعاد منظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا لم تثر اسرائيل احتجاجاً الا واجيب طلبها، اما العرب فعليهم القبول والا فهم وشانهم (وغير بعيد عن الاذهان توبيخ الخارجية الاميركية للوفد الفلسطيني ووصفه بانه مشغول بالاعلام اكثر من انشغاله بالمفاوضات!) وحتى حين ضاقت ادارة بوش بـ «التعنت» الاسرائيلي وحاولت الضغط على تل ابيب في موضوع ضمانات القروض كان عليها ان تواجه الكونغرس بغالبيته الديموقراطية، وهناك دائماً ورقة «الاصوات اليهودية» التي تثار عشية كل انتخابات اميركية.

باستثناء حوار الشرق الاوسط - على علاته - ظلت اميركا بمثابة الحاضر الغائب من معظم القضايا والازمات قطرية كانت ام اقليمية، حاضرة في ذهن معظم الاطراف المعنية وخلفية الحدث، وغائبة من الناحية العملية. ولم تسجل واشنطن اخيراً حضوراً ملموساً لا في جنوب افريقيا الذي اكتفت تجاهه برفع الحظر الاقتصادي عن نظام بريتوريا، او القرن الافريقي الذي غسلت منه يديها بعد سقوط نظام منغيستو في اديس ابابا، كما لم تسجل الولايات المتحدة حضوراً قوياً في شرق اوروبا لدعم تحولاتها الراهنة، بل تركت النزاع اليوغوسلافي للمجموعة الاوروبية لتبرز عجز الاخيرة واستمرار حاجتها للمظلة الاميركية. ولماذا لم تتدخل الولايات المتحدة لاعادة الاب اريستيد رئيس هايتي المنتخب الذي اطاحه انقلاب عسكري؟ الم تغزو بنما في الماضي القريب لاعتقال ديكتاتورها نورييغا!

طبعاً للادارة الاميركية حساباتها السياسية في اتخاذ هذا الموقف او ذاك وفق ما تمليه عليها توازناتها الخاصة ونظرتها للعالم. وبديهي ان العالم لا يمكن ان يتغير بين يوم وليلة وهذا ينطبق على الادارة الاميركية نفسها. لقد قيل من قبل ان غورباتشوف الذي اوصله الحزب الشيوعي للسلطة غير صالح لادارة نظام ديموقراطي تعددي يسير وفق اسس الاقتصاد الحر وفعلاً ذهب الرجل. فهل ستصلح اميركا التي اصبحت قوة منفردة على ادارة نظام عالمي جديد يبنى على انقاض عالم الحرب الباردة.

---

* باحث في معهد الشرق الاوسط، جامعة كمبردج.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٢

لا احد يريد الوحدة الوطنية
كما يريدها اللبنانيون

اميركا تواجه عصر تفكيك العالم واعادة تركيبه من جديد!

قيام ثلاثة تكتلات مهمة
محورها ثلاثة بحار

يُكثر الاميركيون في هذه الايام من الحديث عن الديمقراطية. وهذا طبيعي بعد انتصارهم على النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وفي دول اوروبا الوسطى، كما انه طبيعي من دولة مكوّنة من شعوب مختلفة ومؤمنة في غالبيتها بالمذهب البروتستانتي القائم على الضمير الفردي للمواطن وكون هذا الضمير هو صلته بالخالق.

ولكن قادة الولايات المتحدة من بوش الى بيكر الى سواهما يعرفون جيدا ان هناك دولا كثيرة وبخاصة في الشرق لا تعتمد النظام الديمقراطي لنفور الحكام منه فحسب، بل لأن التجارب دلت على عجزه في كثير من الحالات عن تأمين الاستقرار الذي تحتاجه الامم الساعية الى التطور.

ومما لا شك فيه ـ مثلا ـ انه في البلاد العربية نجد ان الحكومات الوحيدة التي استطاعت ان تدوم طويلاً في السلطة، وتحقق صوراً من الاستقرار هي الحكومات التي يديرها ملك وارث او حاكم فرد. اما الحكومات التي لا تقوم على عرش او رجل قوي فان عمرها محدود وباعها في تحقيق الامن والاستقرار قصيرة.

وهذا الامر تعرفه واشنطن في البلاد العربية وغيرها، غير انها تصر على دعوتها الديمقراطية لانها تؤثر ان ترضي شعبها وان تطرب الاذن الغربية بصورة خاصة وتتمسك بالورقة الديمقراطية ضد كل من تريد منه تحقيق مطالبها ولا يفعل.

والسذج دون غيرهم يعتقدون ان اميركا تراهن على اقامة نظام دولي جديد يقول انشودة الديمقراطية وحدها.

وربما انطلاقاً من هذا الوهم ذهب البعض الى القول بأن اميركا غير جادة في بناء ما تسميه النظام الجديد، وان الامر لا يزيد عن ان يكون مجموعة من الكلمات البراقة.

ولكن هل هذا صحيح؟

هل بدأ النظام الدولي الجديد في العمل؟ ام هو لا يزال حلماً من الاحلام رآه الرئيس جورج بوش ذات ليلة عندما انهار امامه الجبار السوفياتي الذي كان يشاركه حكم العالم؟

من دلائل وجود النظام الدولي الجديد هذه المهمات التي يقوم بها من آن لآخر وزير الخارجية الاميركية والاسبق سايروس فانس، فهو بالامس في

٤٠٨



يوغوسلافيا برسم الحدود بين ارثوذكس الصرب وكاثوليك الكروات والمسلمين البوشناق، وهو اليوم في منطقة الالتحام بين الارمن والاذربيجانيين، وهو غداً في مكان ما من العالم لم يتحدد بعد ولكنه حتماً في طريقه الى ان يتحدد عندما ستقوم مشكلة من المشكلات الدولية الجديدة الناشئة عن الانفجارات المرافقة للتغيرات السياسية العنيفة في خريطة العالم.

فكأن الرئيس بوش اخترع منصباً جديداً في ادارته هو منصب وزير متخصص باطفاء الحرائق العسكرية المشتعلة او المرشحة للاشتعال في اطراف العالم وبالاخص في البلدان الاشتراكية السابقة.

ذلك ان منصب وزير الخارجية جيمس بيكر لم يعد يكفي، اذ نشأت ضرورة لأن يكون الى جانبه، وهو المولج بالعلاقات بين اميركا ودول العالم شخص آخر مكلف بمعالجة المشكلات الطارئة في هذا العالم وتوضع تحت تصرفه حيثما يذهب امكانات عسكرية وسياسية ومالية يستخدمها في تنفيذ نوع الحلول التي تريدها واشنطن.

وقد عرفت الدول الاوروبية في الماضي منصب وزير المستعمرات او وزير ما وراء البحار او وزير دول الكومونولث، ولكن مثل هذا المنصب اختفى اوكاد في الامبراطوريات القديمة كفرنسا وانكلترا، ليظهر الآن ما يذكر به في الولايات المتحدة ذات المسؤولية والقدرة على الحسم في كل مشاكل العالم.

ويكفي ان يتابع المراقب مهمات سايروس فانس وتحركاته ومناطق عمله والامكانات الموضوعة تحت يده ليدرك هذا المراقب كم تعتبر واشنطن نفسها مسؤولة مباشرة عن ادارة شؤون العالم، لا في الخطوط العامة والكليات فحسب، بل في التفاصيل وتفاصيل التفاصيل كذلك.

ومن يدري فقد تفرض الايام والتطورات على الولايات المتحدة ان لا تكتفي بسايروس فانس او غيره للقيام بمثل هذه المهمات المستجدة، بل تعمد الى الاكثار من الشخصيات والرجال المتخصصين بادارة هذه المهمات وسواها، بما يشبه انشاء جهاز كامل من كبار المسؤولين لمعالجة كل طارىء وغير محسوب من تحولات هذا العالم، وربما اصبح هذا الجهاز اقوى في مواجهة المشاكل من كل مسؤول محلي وطني في بلده نفسه.

انه العالم الاميركي يتضخم باستمرار، بارادته وغير ارادته، ويبرر ما دعا اليه يوماً بشكل كاريكاتوري احد ساسة فرنسا من اصحاب الخيال الواسع حين قال: انه ما دام الرئيس الاميركي هو صاحب تأثير في حياة كل مواطن في اي دولة كانت، فلماذا يكون حق انتخابه محصورا بالاميركيين دون سواهم؟ وهلا يكون من المشروع ان يكون لكل مواطن في العالم حق المساهمة في صنع الرئيس الذي يصنع مستقبله في اوروبا وآسيا وافريقيا نفسها؟

لكن ما يخيف البشرية ويخيف اميركا ذاتها هو هذا المسلسل من التفتيت السريع الذي يصيب الخرائط والبنى السياسية والاجتماعية في معظم بلدان العالم. فكل دين وكل مذهب وكل قوم وكل عنصر بالغاً ما بلغ من الصغر يريد دولة له ووطناً، وكأن الحدود السياسية لم تنشأ الا لتضم المتجانسين في كل شيء — لا في اللغة او الثقافة وحدهما، ولا في ارادة الحياة المشتركة، ولا في المصالح، ولا في اي شيء بعينه مما كان يظن انه كاف لتبرير قيام دولة ووطن!

والاتجاه الدولي السائد اليوم هو الانفتاح على هذه النزعات التقسيمية وتكريسها وايصالها الى ما تريد من اقامة دويلات مستقلة. والموقف الاميركي



في هذا الموضوع هو تحكيم الواقعية والتسليم بالارادات المتعددة لمختلف التيارات، شرط ان يكون ذلك باسلوب سلمي.

غير ان التجارب تدل على ان هذه النزعات التقسيمية لا تزيد عن ان تكون مووايل يعنّ لفئات ان تغنيها لفترة من الزمن، حتى اذا تحولت الى حقائق او شبه حقائق رغبت عنها وكرهتها ومالت الى الوحدات السابقة.

والدليل ما جرى مثلاً في لبنان حيث ساد في وقت من الاوقات الفكر التقسيمي ـ ونشأت التنظيرات الفدرالية والكونفدرالية ورسمت خرائط الدويلات ـ وظن اغلب المراقبين الخارجيين ان اللبنانيين وصلوا الى ما لا عودة عنه، ولكن سرعان ما تبين ان الظاهرة التقسيمية قشرة سطحية، فلا احد يريد الوحدة الوطنية والوطن الواحد كما يريدها اللبنانيون!

بل ان الاكراد في العراق الذين مات منهم ويموت كل عام عشرات الالوف بدعوى الانفصال، فاجأوا الناس اكثر من مرة بانهم ساعة حلول ظرف الوفاق لا يتأخرون عنه ويفضلونه على اي خيار آخر!

لهذا تقوى اليوم في اوساط العاملين لوحدة اوروبا خاصة الفكرة التي تقول بضرورة التريث في تأييد المطالب التقسيمية والانفصالية وعدم الاندفاع في تكريس اي واقع تجزيئي جديد.

فاذا قالت اوكرانيا الآن انها لا تريد ان تعقد اتفاقات مع روسيا لان روسيا غير مستقرة سياسياً، فليس معنى ذلك ان موقفها سيستمر هكذا الى الابد، وانما هي عنجهية «وطنية» تعبر عن نفسها بصلف ثم تعود فتهدأ وينفتح المجال من جديد للعلاقات الواقعية الطبيعية.

ويتحدث هؤلاء عن تكتلات مهمة نشأت في ثلاث مناطق من العالم محورها ثلاثة بحار: البحر الابيض المتوسط، البحر الاسود، وبحر البلطيق..

ومهمة هذه التكتلات هي تحقيق السلام بين اعضائها وتأسيس حياة اقتصادية وسياسية مشتركة والتنسيق بين غنيها وفقيرها منتجها ومستهلكها على اساس التكامل والتعاضد.

ففي البحر المتوسط سوف ينشغل التكتل المتوسطي بازالة الصراع العربي ـ الاسرائيلي والفلسطيني الاسرائيلي ـ وبتوضيح الحقوق والواجبات بين شمال البحر الاوروبي وجنوبه الافريقي بحيث تسود علاقاتهما روح الثقة والعدالة وطمأنينة الواحد للآخر والتسامح العنصري والديني، وكذلك تسوية الخلاف التركي اليوناني في قبرص والتعاون في مختلف المجالات.

اما في ما يتعلق بالبحر الاسود فهناك حوار بين اثنتي عشرة دولة مجاورة على ضفافه منها تركيا والدول والشعوب التي كانت سوفياتية او شيوعية التي تعاني مشاكل عدة يدفع بعضها الى التذابح كما بين الارمن والاذربيجانيين. ومنطقة البحر الاسود مأهولة بالعداوات التاريخية العنصرية والدينية التي طبعت تاريخها وتطبع حاضرها، والتي اذا عولجت معالجة ناجحة وتحولت الى



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٢

علاقات طبيعية ذهب قسم كبير من آلام البشرية.

وفي بحر البلطيق - اخيرا لا آخرا - مهمات لشعوب ناهضة كالمانيا والدانمرك وشعوب مستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفياتي كليتوانيا واستونيا ولاتفيا ومناطق غنية بالمعادن والمواد الخام. وهذه الدول وغيرها من جاراتها من احوج الدول الى تنظيم العلاقات بينها، واذا حصل ذلك استطاعت ان تصبح اوروبية بالمعنى الحضاري والانتاجي الصحيح.

وباختصار فان مجموعة الدول الاوروبية المشمولة بمجلس اوروبا وبالبرلمان الاوروبي والتي تعمل تحت شعار وحدة اوروبا لا تستطيع ان تحقق راحتها وسلامتها وتبني مشروعها الحضاري العظيم الذي وضعه لها روبر شومان واديناور وجان مونيه وسواهم الا اذا حلت مئات من القضايا المستعصية في اطار التكتلات الثلاثة القريبة الانتظام في المتوسط والاسود والبلطيق. وبدون هذه المساعي الدائرة الآن لايجاد تعاون على شواطيء هذه البحار لا طمأنينة للمشروع الأوروبي الاصلي... ويقال ان الولايات المتحدة قالت صراحة لرئيس الحكومة التركية سليمان ديميرل ان الاهتمام بالجمهوريات الاسلامية الخارجة من الاتحاد السوفياتي القديم اجدى له ولتركيا والعالم من انشغاله بعضوية تركيا في اوروبا والسوق المشتركة، وفي رأي الرئيس الاميركي جورج بوش ان تركيا تستطيع ان تلعب على هذا الصعيد دورا مرموقا بينما دورها الاوروبي بالمعنى الضيق سيظل محدوداً.

ويتذكر الاتراك بهذه المناسبة الكلمة الشهيرة التي قالتها الكاتبة التركية المعروفة خالدة اديب لمؤسس تركيا كانت اول دولة في الشرق فجعلها مصطفى كمال آخر دولة في الغرب!

وها ان الايام تعيد تركيا الى دورها الشرقي وتبعدها شيئاً ما عن دورها الاوروبي.

وكل ذلك في العصر الذي تسميه واشنطن عصر النظام الدولي الجديد وهو عصر تتصدى الولايات المتحدة لقيادتها بجراءة وطموح لم يحلم بها امبراطور في التاريخ. انه عصر تفكيك العالم واعادة تركيبه من جديد، عصر الهدم والبناء، عصر الواقعية القصوى والمثالية القصوى، عصر الغرب المتجسد في واحد هو الولايات المتحدة والشرق المتحول الى ذرات لا عدّ لها من الشعوب المتباعدة، عصر انتصار النوع على العدد واكتشاف الاثنين حاجة الواحد الى الآخر.

على ان كل شيء في المستقبل يتوقف على مقدرة اميركا على تحقيق معجزة لم يستطع احد ان يحققها، وقد آمن الانبياء من قديم باستحالتها، وهي ان تملك العالم دون ان تخسر نفسك؟



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢

الاستراتيجية الاميركية والنظام العالمي الجديد

زها بسطامي *

■ اتضحت في الأيام الأخيرة معالم معركة خفية تدور في الاوساط السياسية الاميركية في شأن مستقبل الاستراتيجية التي ستنتهجها الولايات المتحدة، وقد يكون تراجع الولايات المتحدة عن تصعيد المواجهة مع العراق في شأن تدمير المنشآت العسكرية العراقية مؤشراً، ولو موقتاً، على ان الكفة الراجحة في هذه المعركة حتى الآن تظل لدعاة الاعتماد على نظام امن جماعي دولي مشترك، لا نظام تلعب فيه الولايات المتحدة وحدها دور القوة العسكرية المتحركة. ولا شك ان تراجع العراق بدوره عن تصعيد المواجهة مع الولايات المتحدة، اسهم، ولو موقتاً، في تاجيل تحرك عسكري اميركي جديد في المنطقة. وقد يكون هذا التاجيل موقتاً لأن العوامل التي تحض على تجدد هجوم اميركي على العراق تتجاوز مسالة استجابة العراق لقرارات تدمير منشآته العسكرية، كما تتجاوز الخلافات الفلسفية الاميركية في شأن استراتيجية المستقبل، وقد تتركز في الاشهر القادمة على قضية اضيق بكثير وهي الانتخابات الاميركية ومدى حاجة الرئيس جورج بوش الى انجاز عسكري جديد يعيد لشعبيته بعض التوهج.

وكما ان مسالة الهجوم الاميركي على العراق ستعتمد في الأشهر القادمة على تقلب حملة الانتخابات الاميركية، كذلك اعتمدت على تقلبات تلك الحملة ردود الفعل السياسية على محاولة وزارة الدفاع الاميركية هذا الشهر تبني استراتيجية جديدة شاملة ستحكم مستقبل التخطيط العسكري الاميركي في السنوات الخمس القادمة، وهي السنوات الاهم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لانها ستحدد شكل العلاقات العالمية لاجيال قادمة. ودعت وزارة الدفاع في تلك الخطة الى سياسة تنفرد فيها الولايات المتحدة بدور القوة العسكرية الضاربة في العالم، وتتخلى عن اي ادعاء بتبني نظام امن جماعي دولي مشترك مع الحلفاء.

تسربت تلك الخطة السرية الى صحيفة «نيويورك تايمز» التي نشرتها على صفحتها الاولى، ومعها تعليق المصدر الذي سرب اليها الخطة ومفاده ان قرارات على هذه الدرجة من الاهمية لا يجوز ان تتخذ من دون علم الجمهور في نظام ديموقراطي. وكما كان متوقعاً اثار التقرير ضجة كبرى ادت الى تراجع الحكومة الاميركية عن خطة كانت على وشك تبنيها سياسة رسمية، وبدات من ثم تصفها بانها مجرد اقتراحات يتم تداولها في المستويات المتوسطة من وزارة الدفاع، وانها مجرد واحدة من عدة خطط محتملة. ولا شك، بعد ذلك كله، في ان الخطة وضعت على اعلى المستويات وانها موضع تاييد المؤسستين العسكرية والسياسية في الولايات المتحدة. لكن تبنيها رسمياً على الأقل سيتاجل حتى بعد الانتخابات الاميركية، وعندها سيتم تبنيها، مع بعض التعديلات الطفيفة، اذا احتفظ بوش بمنصب الرئاسة واذا استطاع اقناع المعترضين على هذه الخطة بانها افضل ضمان للمصالح الاميركية.

اهم ما في هذه الخطة انها تهدف الى تاكيد استئثار الولايات المتحدة بموقع ودور القوة العظمى الوحيدة في العالم، ومهمتها منع اي قوة عظمى اخرى او تكتل مجموعة دول اخرى من الظهور لمنافستها على هذا الموقع، وبما ان الخطة تتعلق بالاستراتيجية العسكرية لا السياسية او الاقتصادية، فان المقصود بها ان تحتفظ الولايات المتحدة بقوة ضاربة كافية لاثبات وحماية هذا الموقع، وخطط عملية للتحرك العسكري للقضاء على اي وضع جديد يخل بهذا الدور. وان كان الجزء في الخطة الذي نال القسط الاكبر من الاهتمام هو ان معظم الاقتراحات العملية المفصلة التي اشتملت عليها يمس الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي تحديداً، وينص على التدخل في اي لحظة لمنع قوة اقليمية مثل العراق من الظهور ومن ثم تحدي الولايات المتحدة، الا ان جوهر الخطة موجه نحو منع قيام قوة عسكرية مهمة ومنافسة في اوروبا، او المنطقة السوفياتية سابقاً، او اليابان، او الصين، او حتى الهند. لكن التفاصيل العملية لم تشر لذلك تحسباً من الآثار السياسية لموقف صريح تجاه من يفترض انهم حلفاء الولايات المتحدة. ولا نقلل هنا من اهمية الخطط العملية التي تضمها هذه الخطة، واي مشروع استراتيجي اميركي قد يحل محلها، للتدخل المستمر في مناطق انتاج النفط لمنع ظهور قوة قد تهدد سريان النفط الى الغرب، الا ان الانتقادات الاميركية لهذا المشروع العسكري لم تتناول احتمال التدخل في الشرق الأوسط، والذي لا يوجد عليه مبدئياً اعتراض مهم من اي جهة سياسية اميركية ذات وزن، بل تركز الاعتراض على الفلسفة العميقة الكامنة في الخطة، ومفادها ضرورة التدخل المستمر في بقاع العالم للحفاظ على دور فريد للولايات المتحدة، وعلى تكاليف الخطة.

تكلف الخطة، ان تم تبنيها، ١,٢ الف بليون دولار، وهو مبلغ مخيف حتى من دون ازمة اقتصادية اميركية، ومن دون عجز سنوي في موازنة الحكومة الاميركية يبلغ هذا العام ٤٠٠ بليون دولار. وكانت حرب الخليج قد افادت المؤسسة العسكرية الاميركية موقتاً في اثبات اهمية الانفاق المستمر على القوات المسلحة بعد ان كانت الاصوات قد بدات ترتفع، اثر انهيار الاتحاد السوفياتي، مطالبة بضرورة تقليص المؤسسة العسكرية كلها. لكن هذه الاصوات بدات تتعالى من جديد تحفزها حملة الانتخابات والازمة الاقتصادية، واضطرت الادارة الى الاستجابة واقتراح تخفيضات معينة في مجموع النفقات العسكرية، بينما كانت تعمل سراً على اعداد هذه الخطة لتبرير الحفاظ على مؤسسة عسكرية واسعة لا تتناسب وطلبات معارضي الادارة ادخال تخفيضات اكبر بكثير من التي اقترحتها ادارة بوش.

يقول معارضو الخطة إنها، الى جانب كلفتها الخيالية، تتناقض كلياً مع الفلسفة التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في اعقاب الحرب العالمية الثانية والتي قامت على مفهوم الامن الجماعي، اي التعاون مع الحلفاء وتقاسم النفقات معهم. ويفضل هؤلاء تبني سياسة تعتمد على تثبيت توازن القوى في العالم بالتعاون مع الحلفاء اليوم، وعدم التحرك عسكرياً في المستقبل ما لم يكن ثمة خطر يتهدد مصالح الولايات المتحدة مباشرة. كما يرى هؤلاء ان من الافضل للولايات المتحدة السعي الى التفوق الاقتصادي والسياسي في مجموعة الحلفاء، بدلاً من صب الاهتمام على العصا العسكرية التي تملكها واشنطن وتستطيع التلويح بها متى شاءت. كما يرى هؤلاء المعارضون ان من الاجدى للولايات المتحدة الاعتماد على الامم المتحدة كوسيلة لاحتواء النزاعات وتطبيق مبدا الامن الجماعي، اي التحرك العسكري بالتنسيق مع الحلفاء في مجلس الامن وتحت راية الامم المتحدة، بدلاً من التحرك باستقلال عن الحلفاء، وربما ضدهم



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 5 ابريل 1992

ايضاً، وتحت راية اميركية خالصة.

كذلك يقول معارضو الخطة ان هدفها الواضح هو التاهب لاستخدام القوة العسكرية الاميركية ضد احد الحلفاء اذا اصبح «قوة عظمى» تنافس الولايات المتحدة، والمقصود طبعاً اوروبا الموحدة او اليابان. ويضيفون ان من الغباء للولايات المتحدة ان تتوقع استمرار هؤلاء الحلفاء في تمويل العجز المالي الاميركي بينما الولايات المتحدة ترسم الخطط لاستخدام هذه الاموال نفسها لضرب الحلفاء، في المستقبل. كما ان مجرد اعلان الولايات المتحدة عزمها على الاستئثار اطلاقاً بموقع الهيمنة في العالم سيثير استياء القوى المهمة الاخرى وغريزتها للدفاع عن النفس ويشجعها على تطوير قدراتها ثم منافسة الولايات المتحدة، وهذه النتيجة نفسها التي تهدف الاستراتيجية الاميركية الى تجنبها. ولن تملك الولايات المتحدة قدرة على منافسة هذه التكتلات الجديدة في النفقات المالية.

ولعل اخطر ما واجهته الادارة الاميركية في مشروعها هذا كان الاعتراضات من داخل الحزب الجمهوري الحاكم نفسه، وذلك استجابة لعنصرين، الاول نمو الاستياء الشعبي من النفقات العسكرية وما يبدو انه تركيز جورج بوش على السياسة الخارجية على حساب المصالح المحلية، وقد استغل باتريك بوكانان، منافس بوش على منصب الرئاسة من داخل الحزب الجمهوري، هذه المشاعر عندما هاجم مشروع وزارة الدفاع، ووصفه بانه مدخل لتحول الولايات المتحدة الى شرطي العالم في مناطق نائية من غير ضرورة ولا مصلحة ملموسة. والعنصر الثاني هو استياء بعض كبار وجوه الحزب الجمهوري من بوش شخصياً وما يبدو انه تخبط في الشؤون الداخلية والخارجية، وافتقاره الى رؤية سياسية واضحة. وتمثل هذا في مذكرة وزعها الرئيس السابق ريتشارد نيكسون، الذي لا يزال يتمتع بوزن كبير في اوساط الحزب والسياسة الخارجية تحديداً، على خاصة خبراء السياسة الخارجية وانتقد فيها بقوة ما وصفه بتخاذل بوش عن التحرك لدعم النظام الجديد في مناطق الاتحاد السوفياتي سابقاً، ووصف التغير الجاري هناك بانه فرصة تاريخية لا تجوز اضاعتها ودعا الى دعم انظمة ديموقراطية بصب المساعدات الخارجية على روسيا وجاراتها، تلافياً لتحولها الى الديكتاتورية تحت وطاة الازمة الاقتصادية مما سيكلف الولايات المتحدة في المستقبل اضعاف قيمة هذه المساعدات من اجل التاهب عسكرياً لمواجهة تلك الانظمة.

ولقيت المذكرة، التي تسربت بدورها الى الصحافة، صدى واسعاً وادت الى اعلان بوش عزمه على زيادة المساعدات للجمهوريات الناشئة، خصوصاً روسيا، وتراجعه عن خطة وزارة الدفاع للانفاق العسكري.

لكن الملفت للنظر بعد ذلك كله ان هذا الخلاف على الاستراتيجية العسكرية الاميركية مجرد خلاف على التفاصيل، اذ يوجد في الحقيقة اتفاق ضمني عميق في صفوف المؤسسة السياسية الاميركية على المبدأ الاساسي، وهو ان الوضع القائم في العالم اليوم هو الوضع الذي ترضاه الولايات المتحدة في صورة عامة وان مهمتها حمايته وعدم السماح بتغييره، اما الخلاف فهو على تنكب الولايات المتحدة دور حمايته بمفردها، او بالتنسيق مع حلفائها. ونعني بالوضع القائم في العالم سيطرة اقلية من البشر، بيضاء السحنة، غربية الحضارة، على موارد العالم وامواله وصناعته وتطوره التكنولوجي وطابعه السياسي وتوزيع الثروة فيه، وكل تغيير في هذا الوضع سيكون تغييراً في ميزان القوى العالمي لغير صالح الاقلية المهيمنة، وهذا موقف محافظ متصلب ينفي امكان التغيير وينصب على حماية مصالح المنتفعين من هذا النظام، ويوزع الادوار السياسية في العالم على المستفيدين منه ومن يرضى بالنظام في اطاره العام مقابل مصالح اقليمية معينة.

لقد اصبحت القناعة بهذا النظام وقوته منتشرة في العالم الى درجة اصبح التنافس بين دول العالم الصغيرة ينصب على كسب ود الاقلية المسيطرة بالتطوع بلعب دور السعاة المحليين لها، ولعل اكثر الامثلة اثارة للاحتقار كان تصريح اخير من الرئيس الافغاني الشيوعي نجيب الله يعرض فيه خدماته على الولايات المتحدة، مقابل مساعدات مالية طبعاً ولقاء تاييد واشنطن لاستمراره في الحكم، مقابل تطوعه بمواجهة المد الاسلامي في جمهوريات آسيا الوسطى، لأن هذا التيار، بكلماته، خطر مشترك عليه وعلى المصالح الغربية معاً.

---

* أستاذة في مركز دراسات الشرق الاوسط في جامعة هارفارد.

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



«الانـدبنـدنـت»

الأزمة التركية . الالمانية والنظام الدولي الجديد

انتهت الازمة الحكومية الالمانية الناتجة عن استخدام الاتراك لاسلحة المانية في ضرب الثوار الاكراد باستقالة وزير الدفاع الالماني. وقد تبادل الطرفان، وهما عضوان في «الناتو»، الاتهامات حيث اعلن على اثرها وزير الدفاع الاميركي ديك تشيني نيته في زيارة المانيا لتهدئة الامور بينهما، وحسب تصريح لدبلوماسيين أتراك. وجاء في تحليل لصحيفة «الاندبندنت» قولها:

جيرهارد ستولتنبرغ وزير الدفاع الالماني الذي قدم استقالته أخيراً هو ضحية الخلاف القديم بين بون وأنقرة. وقد وصف الرئيس التركي تورغوت أوزال السلوك الالماني بانه يتمشى مع سلوك المانيا الهتلرية، وذلك عندما أدانت المانيا الاسبوع الماضي العمل العسكري التركي ضد الاكراد، والذي استخدمت فيه عربات مدرعة المانية شرقية. وفي مواجهة الهجوم العنيف الذي واجهته الحكومة الالمانية من الرأي العام الداخلي، قرر هيلموت كول وقف جميع امدادات السلاح لتركيا.

لقد كان الكشف عن بيع ١٥ دبابة «ليوبارد» لتركيا في العام الماضي، بعد فرض قرار حظر ناتج عن سوء معاملة تركيا للاقلية الكردية على اراضيها، كان له أسوأ الأثر على وضع ستولتنبرغ. هذا الصدام يحدث بين دولتين، زاد وزنها السياسي بالنظر الى وضعها الجغرافي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة: فالمانيا قد توحدت وتركيا أمامها مجال مفتوح للاتصال الثقافي والاقتصادي مع الجمهوريات السوفياتية السابقة في وسط آسيا وهي اسلامية وبعضها يتحدث التركية.

لقد كانت لتركيا أهميتها دائما بالنسبة لحلف شمال الاطلسي، فمساحتها الكبيرة وحدودها المشتركة مع الاتحاد السوفياتي السابق وجيشها الكبير والقواعد الامريكية الموجودة فيها ساهمت جميعا في جعلها الرادع الغربي بشكل عام. أما الآن فان تقلص أهمية «الناتو» وانهيار الشيوعية وغياب العدو الرئيسي، كلها امور يبدو انها قد أدت الى اضعاف الوضع التركي. في الوقت نفسه جاءت اضافة دول أوروبا الشرقية مثل بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا الى قائمة الراغبين في الانضمام الى عضوية المجموعة الاوروبية لتقضي فعليا على آمال تركيا في الانضمام اليها. فهل يمكن ان تتبنى دولة اسلامية تشريعات قائمة على مبادىء مسيحية؟ وهل يمكن ان تكون حقوق الانسان في تركيا مقبولة من المجموعة الاوروبية؟

وماذا يمكن ان يكون تأثير عداوتها مع اليونان داخل المجموعة؟ انها بعض الشكوك التي راودت اعضاء المجموعة دائماً.

ولكن في مقابل ضعف الموقف الاوروبي بانتهاء الحرب الباردة، نجد ان حرب الخليج قد أكدت الطبيعة الاستراتيجية لموقع تركيا في مواجهة العراق، كما ان انهيار القوة السوفياتية في جمهوريات التركستان الاسلامية الخمس قد ترك فراغا تحاول تركيا شغله.

أما المنافس الثقافي والاقتصادي الرئيسي لتركيا في المنطقة فهو ايران. ومع ذلك فان تركيا لديها روابط تاريخية، ثقافية ولغوية، واقتصاد متطور نسبيا وعلاقات مفتوحة مع الغرب تمهد لها الطريق، في حين ان ايران تقوم باحياء ديني صارم. وبالنسبة للغرب تعتبر تركيا هي الاختيار الافضل في دعم نفوذها في هذه الجمهوريات، فهي أولا وأخيرا دولة علمانية، في حين ان النفوذ الاكبر في ايران ما زال للائمة الاصوليين.

والملاحظ ان تركيا قد بدأت التحدي فعليا ففتحت، سفاراتها في جميع جمهوريات وسط آسيا، وتقوم ببث ارسال تلفزيوني باللغة التركية يصل الى هذه الدول عبر القمر الصناعي. وتحاول تركيا اقناعهم بالتحول الى استخدام الابجدية الرومانية، بدلا من «السيريلية» (الابجدية السلافية المستخدمة في هذه الدول)، في حين تدافع ايران عن نمطها العربي في الكتابة.

إنه من الصعب تحديد مدى الطموحات التركية في الشرق، كذلك يصعب تحديد مدى الخطر الذي قد تمثله، اذا ما تطور نفوذها في البلقان. فهل يجب على المجموعة الاوروبية التقدم بخطى اكبر لتحتفظ بتركيا ضمن المعسكر الغربي؟

مما لا شك فيه انه من المهم ان تجد دولة كبيرة كتركيا لنفسها دورا يرضيها كقوة أوروبية واقليمية.



المصدر : الاهـــرام المسائى

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو عالم جديد

للمرة الثالثة خلال قرن واحد من الزمان، تشهد الانسانية مولد نظام عالمى جديد.

كانت الأولى غداة انتهاء الحرب العظمى عام ١٩١٨م، وكانت اهم معالم التغيير فى خريطة العالم واوضاعه حينذاك: اختفاء دولة الخلافة العثمانية التى كانت تمثل الرابطة العالمية للاسلام السياسى، وخروج تركيا التى كانت قاعدة الخلافة عن المنظومة الاسلامية، وتأسيس الدولة التركية العلمانية، وتوزيع باقى اجزاء العالم الاسلامى على الدول الاوربية المنتصرة وهى: بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا.

حتى اذا وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥م، كان العالم قد تغير مرة اخرى، فاصبح غير الذى كان عليه قبل اشتعالها.

وكانت ابرز معالم التغيير: ان اكدت الولايات المتحدة الامريكية انهاء عزلتها القارية، وتهيأت لها اسباب وراثة الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية طوعا وكرها. وبرز الاتحاد السوفيتى كقوة عالمية ثانية، وتقاسم العملاقان - على مدى نصف قرن - عالمنا الثالث، فاستبق الطامعون والمخدوعون الى موائد الكبار، يلتقطون فتاتهم ويرددون شعاراتهم.

وسرعان ما استطاعت القوة ان تغلف مقولاتها وشهاداتها فى اثواب عقائدية، فانتحلت الولايات المتحدة الامريكية باسم الغرب صفة اليمين بدعوى الدفاع عن الحرية، وتعالى صوت اليسار السوفيتى مبشرا بما اسماه حقوق الطبقة العاملة ووحدتها، وانشدت معه جوقة التابعين لحن الشيوعية.

كان حرص القطبين العالميين واضحا وقاطعا فى أن يظل المسرح الدولى خالصا لهما. وتنامى بينهما ايقاع الحركة الحتمية بين كل قطبين متنافرين، فهما يتجاذبان فى صراع، كما يتصارعان فى تجاذب،

بقلم المستشار:

الدمرداش العقالى

وتساقطت الشعوب المغلوبة بين فكى العملاقين، واتخذ هذا السقوط صفة الاستقطاب للضحايا،

بحيث ترغم الدولة الضحية او تستدرج الى الدخول فى فلك هذا القطب او ذاك؛ واسفر التوافق بين الدولتين العملاقتين عن لاءات ثلاث: -

- لابقاء لدولة خارج الاستقطاب
- ولا مجال لقطب منافس ثالث
- ولاتسامح مع فكر مخالف للفكر

المعتمد عند اى من القطبين: فاما الحرية على الطريقة الامريكية او الشيوعية.

ورغم تعدد المحاولات للخروج من دائرة هذه اللاءات الثلاث، فقد كانت فى جملتها محاولات هامشية جزئية، تستهدف اثبات الوجود - مجرد اثبات الوجود لحاكم هنا او حاكم هناك. فعلها تيتو فى التمرد على الهيمنة السوفيتية، ثم تصاعدت المحاولة فى مؤتمر باندونج لتسفر عن مولد حركة عدم الانحياز على ايدى بناتها: تيتو ونهرو وعبد الناصر. ثم وجدت المحاولة صداها عند المعسكر الغربى فى تمرد ديجول على الهيمنة الامريكية. غير ان سائر هذه المحاولات ظلت حبيسة الرغبة فى الاحتفاظ بقدر من الاستقلال خارج دائرة الاستقطاب، دون تطاول الى محاولة خلق قطب دولى ثالث، وبدا للعملاقين انه من المفيد لهما ظهور تجمع دولى تحت مسمى عدم الانحياز، مادام هذا التجمع لايستطيع ان يشكل قطبا ثالثا باعتباره يفتقر الى نظرية عقائدية متميزة. اذ ان التميز الفكرى العقائدى هو وحده الذى يمكنه ان يهب لتجمع بشرى ما روح القطب المتميز. ولم يكن من العسير على اى من الكتلتين ان تدركا معا او على تفاوت، اين يكمن الخطر الذى يتهدد احتكارهما للزعامة العالمية، فقد كان المستشرقون قد ذرعوا ما يدعونه العالم القديم (آسيا وافريقيا) شبرا شبرا، واستنبطوا عقائد سكانه فكرا فكرا، وتأكد لهم من البحث والتحليل والاستقراء أن الشرق الاسلامى هو من حيث الجغرافيا قلب العالم، ومن

حيث التاريخ موطن حضاراته المتميزة ذات العمق العقائدى الراسخ والشامل، ومن ثم فالشرق الاسلامى مستقبليا هو الكيان القادر عند استكمال اسباب الصحة والمناعة، ان يقطب للانسانية القطب العالمى الثالث.

والان وقد اشهرت النظرية الشيوعية افلاسها بانهيار الاتحاد السوفيتى من الداخل، وانكشاف الساحة العالمية عن واقع عالمى جديد ذى قطب واحد، تقف على قمته الولايات المتحدة الامريكية،

فان المدهش واللافت للنظر ان القطب المهزوم - والذى تتمثل بقاياه فى روسيا الاتحادية، والقطب المنتصر بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، اصبحا بين عشية وضحاها فى معسكر واحد. ولكن ضد من؟



المصدر : الاهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٢



نظـــام أم فوضـــى ؟

من المخاوف التى يمكن ان يثيرها النظام الدولى الجديد ظهور تكتلات تاخذ على نفسها مهمة الحكم على سائر الدول بانتظامها او عدم انتظامها على المنهج الذى تراه . وبمعنى اخر فان الاقرار بوجود نظام دولى جديد سيستتبع بالضرورة ابتداع نسق خاص عن السلوك والممارسة لاصحاب الهيمنة فى هذا النظام يجرى تطبيقه على سائر الدول ، فمن حكم عليه هؤلاء بالخروج عن هذا النظام تعرض للمطاردة والعقاب .

موطن الخطر هنا ان قواعد هذا النظام لم توضع بصورة رسمية وبمشاركة الدول الحرة فى عالم اليوم ، او عالم ما بعد انهيار الشيوعية . فهو ليس وليد تخطيط دولى كذلك الذى اسفر عن نشاة الامم المتحدة فى اعقاب الحرب العالمية الثانية وتوليها حكم النظام الدولى ، ولكنه وليد تحرك منفرد من جانب الولايات المتحدة رات فيه بحكم تزعمها للمعسكر الغربى انها صاحبة الحق الاوحد فى التركة بعد انتصارها بغير رصاص او حرب فى معركة المعسكرين . ومن ثم فانها بحكم هذا الموقع الفريد تستطيع ان تضم اليه او تحجب عنه من تشاء ، طبقا لمدى اقترابه او ابتعاده عن مقاييسها الخاصة واهمها سيادة المجتمع الراسمالى الليبرالى الديمقراطى .

وفى غيبة القواعد العامة التى يشارك فيها المجتمع الدولى ككل لتكون منهج العمل للنظام الدولى الجديد ، فمن المتوقع ان تحدث مواجهات ومصادمات بين « الدولة الاولى » ، وما رضيت عنه من الدول التى تاخذ بسياستها او تؤيدها ، وبين الدول الاخرى التى لم تسمح ظروفها بعد لسبب او لآخر بالتحول المطلوب لتكون مؤهلة لعضوية النظام الجديد .

ويكون الانقسام بين دول النظام وغيرها حادا اكثر اذا ما لجات الطائفة الاولى ، كما نرى فعلا الى محاولة املاء سياستها او شروطها على الاصح على الدول الاخرى من خلال واجهة التنظيم الدولى القائم وهو الامم المتحدة . فباسم المجتمع الدولى تحاول دول الصفوة او صفوة الدول التى انضمت بحكم تركيبتها الى النظام الجديد ان تنتزع لنفسها حقوقا فى الممارسة الدولية هى فى الواقع اغراضها الخاصة . وبذلك يكون النظام والتنظيم اى طائفة الدول التى تتزعمها امريكا ، والامم المتحدة معا ، فى خدمة اهداف مصلحية محددة ـ « من لم يسلم بها او وقف ضدها او حتى تعثر فى محاولة تحقيقها ، فقد اصبح فى حكم هذه الدول خارجا على القانون » ـ يستحق الضغط وربما الانتقام ، هكذا دون تحديد لطبيعة هذا القانون او حدوده .

لابد من عقد مؤتمر دولى تشارك فيه المجموعة الدولية لوضع « ميثاق » للنظام الدولى الجديد ، يكون وسيلة الحكم الصحيح على الدول المنضمة اليه او الخارجة عنه ، مع استبعاد الامم المتحدة ليظل لها اعتبارها كهيئة تحكيم دولية فى مسائل الحرب والسلام .

أحمد عادل



المصدر : صوت الكويت
التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

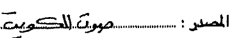
الحوار القومي المطلوب

يبدو أن الشرق الأوسط يرقد على مرجل يغلي، وخريطته السياسية والاجتماعية سوف تشهد قدراً من التغيير، فالنافذة الواسعة التي فتحها ما اسميناه النظام الدولي الجديد سوف تذكي من هذا الغليان الذي يختبىء تحت السطح. فالشرق الاوسط يضم داخله عدداً من الاقليات والقوميات التي لم تنصهر داخل مجتمعاته، بالاضافة الى تعاظم تيار التطرف الديني الذي يبتعد كثيراً عن سماحة الدين الاسلامي، ويغفل جانبا مهما من تراث الحضارة الاسلامية وهو قدرة الدين الاسلامي في نسج نسيج ثقافي يضم هذه الاقليات والقوميات ويستوعبها ويمنحها طبائعه وملامحه ويتيح لها التفاعل داخل المجتمع العربي. فالذين اذكوا نيران الفتنة الطائفية هم غلاة المتطرفين الذين رفعوا شعارات ان الدولة هي وريث الذمي واهل الكتاب، وهم الذين طالبوا باستبعاد طوائف بعينها من الجيش والمناصب العليا في الشرطة والادارات الحساسة وهم بذلك الذين رسخوا لفكرة ان الولاء للطائفة وليس للوطن. وعلى الرغم من جهود الدولة المركزية في التصدي لهذه الافكار وعدم تبنيها الا ان خميرة الغليان كامنة داخل الشرق الأوسط، ومن هنا فان تحركات بعض الطوائف داخل الشرق الأوسط، ومطالبة بعضها بدويلات صغيرة ليست منفصلة عن الازمة الثقافية والاجتماعية داخل الشرق الأوسط، فحالات القبط في صعيد مصر والأرمن في لبنان والاكراد في شمال العراق، وكفاح الأرمن السري الطويل والممتد، كل هذه الحركات وغيرها هي ظواهر لعدد اكبر واكثر مما يبدو على السطح ونحن في الوطن العربي نتأخر كثيراً في فهم اشارات التغير في النظام الدولي واحيانا كثيرة نخطىء في تحليل مدلولها.

فالنظام الدولي الذي وافق على استقلال جمهوريات يوغسلافيا التي تستند دعاويها في الاستقلال على اسباب عرقية وقومية ودينية هو النظام نفسه الذي نتعامل معه، وهو النظام الذي يشهد دعوات داخل اوروبا الغربية نفسها لفصل واستقلال الاقاليم الغنية عن الاقاليم الفقيرة في ذات الدول. ولا يمكن لنا ان نتجاوز مرحلة الخطر الا باعتماد فكرة المساواة بين المواطنين، وهي فكرة ترتبط باعلاء وترسيخ ما يسمى بالحقوق المدنية للمواطنين، وهي حالة اجتماعية قانونية سياسية تبلور الصياغة المثلى للعقد الاجتماعي بين المواطن العربي والسلطة، بحيث يصبح المواطن العربي هو صاحب حق الاختيار والمحاسبة والمراقبة وأن الوظيفة العامة هي تكليف عام لاداء المسؤولية وليست سلطة مطلقة او تفويضا، وهذه الافكار التي استقرت داخل مجتمعات العالم الحر، هي جوهر بقاء المجتمعات وتطورها. ولم تصل اليها المجتمعات الأوروبية الا عبر صراع طويل خاضته القوى الاجتماعية السياسية لتقليم اظافر السلطة وانتزاع حقوق الجموع المدنية، ولكن ما يصلح للعصور الوسطى وبدايات التاريخ الحديث ليس صالحاً بالضرورة لمطلع القرن الحادي والعشرين وتبقى فضيلة الحوار هي المدخل الوحيد والمتاح للشرق الأوسط لكي يطفىء نار المرجل الذي يغلي، المطلوب حوار قومي واسع تشترك فيه كل القوى والتيارات والطوائف والاقليات حوار يبدأ اليوم لا غداً، لأن الغد يحمل الكارثة.

محمود عبد الوهاب



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

«هيرالدتريبيون»

التعاون من أجل مرحلة أوروبية جديدة

يتعرض النظام العالمي لتغييرات كثيرة اهمها وضع دول الاتحاد السوفياتي السابق واتجاهاتها المستقبلية التي لم تتضح بعد، وعلى المستوى نفسه من الاهمية، الوحدة الاوروبية التي بدأت تتبلور فعلاً، وان كانت تتعرض حالياً لبعض التحديات من مصدرين: اولهما دول الاتحاد السوفياتي السابق، وثانيهما موقف منظمة دول حلف شمال الاطلسي «الناتو». حول هذا الموضوع كتب ورنر ويدنفلد، مسؤول التعاون الألماني - الأميركي بوزارة الخارجية الألمانية في الـ «هيرالدتريبيون» يقول:

بدأت اوروبا تتحرك نحو النظام العالمي الجديد الذي اثر على نسيج العلاقات في القارة بأكملها.

لقد انتهت مرحلة تاريخية ليبدأ عصر جديد في السياسة العالمية، بتجمعاته وصراعاته ومخاطره الجديدة، وبمطالب سياسية وثقافية للعالم الأوروبي لم تتحقق بعد.

ويلاحظ التناقض بين مزيد من الاندماج في الغرب مقابل مزيد من التفكك في الشرق، فهناك حالة من التكامل العالمي، يصحبها في الوقت نفسه تفتت دول شرق أوروبا.

على صعيد آخر، تتجه الصناعة مثل السياسة العالمية الى عملية تدويل، وذلك في ضوء الادراك لطبيعة المشاكل القائمة وانماط صناعة القرار. في الوقت نفسه تحظى المناطق الاقليمية في اوروبا بمزيد من الاهتمام.

اما عن الوحدة الأوروبية ومفاهيم الأمة والاقليم، فإنها جميعاً ستترك آثارها على التوجهات السياسية لشعوب أوروبا.

ان المشاكل الأوروبية والتحديات العالمية التي تواجهها تجتمع معا لتضع قدرة أوروبا على العمل الموحد موضع الاختبار. وهنا يجب ان تقدم السياسة الاوروبية مساعدات على مستويين: فمن الضروري القيام بعملية ايضاح تحليلية للخريطة السياسية المعقدة لأوروبا، والتي يصعب فهمها، ثانياً يجب ايجاد اجابات عن كيفية العمل في السياسة الأوروبية.

ان الوضع الحالي في اوروبا يتطلب استراتيجيات تجعل المستقبل اكثر وضوحاً. وفي حين تتحرك القارة نحو نظام جديد يتشكل حول الجماعة الأوروبية اساساً يلاحظ ان دول الاتحاد السوفياتي السابق هي اكبر تهديد لنجاح عملية التحول هذه.

فالتدهور الاقتصادي واضح تماماً في رابطة الدول المستقلة، وازمة الموارد هي احد اعراض عدم كفاية الانتاج وضعف البنية التحتية، اما نسيج المؤسسات القديمة فما زال قوياً والأساس الذي تقوم عليه تجربة الديمقراطية واقتصاد السوق أضعف منها في بقية دول شرق اوروبا.

اما عن الصراعات العرقية بداخل الكومنولث الجديد، فهي عديدة وخطيرة مما يجعل حصرها مستحيلاً. اما المشكلة الكامنة حتى الآن والتي تعتبر بالغة الخطورة، فهي وجود عدد كبير من الاقليات الروسية خارج حدود روسيا، فلا توجد دولة اخرى في اوروبا يعيش هذا العدد الكبير من مواطنيها خارج حدودها، وفي الوقت نفسه لا يلقون قبولاً في الدول التي لجاوا اليها.

على جانب آخر، نجد ان قطاعاً كبيراً من القوات المسلحة اصبح عاطلاً عن العمل، بالاضافة الى انه ليس له وطن. إذ انه مع تفتت صورة العدو القديم وانقسام الاتحاد السوفياتي الى مجموعة دول تصبح اسلحة الجيش الأحمر موضع صراع بين الدول المستقلة التي تسعى لتكوين قواتها الخاصة، بالرغم من عدم وجود فكرة محددة حول مصدر التهديد الذي يواجهها.

والسؤال المطروح هنا هو: ماذا يمكن ان يقدم كومنولث الدول المستقلة لبقية أعضاء الاتحاد السوفياتي السابق، فالملاحظ ان قدر التعاون المتفق عليه حتى الآن ضعيف والموضوع الوحيد الذي يبدو انه تم تنظيمه بفعالية هو السيطرة على الاسلحة النووية. ولكن تبقى مشكلة تخصيص قوات وانظمة تسلح لكل دولة دون حل.

اما على الصعيد الاقتصادي والمالي، فلا مجال لأي اتفاق ما دام الاقتصاد الروسي هو المهيمن، وهو بدوره يخضع للسياسة الاصلاحية الفردية التي يتبعها يلتسين.



المصدر : ....صوت الكويت........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١٢ ابريل ١٩٩٢........

لقد كان العامل المشترك الاقوى بين مجموعة الدول التي شاركت في الكومنولث سنة ١٩٩١، هو محاولتهم تفتيت الدولة المركزية. ويتحقيق هذا الهدف سيصبح من السهل تفتت الكومنولث هو الآخر الذي يعاني حالياً من صراع روسيا واوكرانيا على مسالة الاسلحة السوفياتية.

ويترتب على ما سبق ضعف فرصة انضمام دول الاتحاد السابقة الى الجماعة الاوروبية على المدى المتوسط، واذا حدث فسيكون لدول معينة مثل أوكرانيا وروسيا البيضاء.

ولكن تبرز هنا نقطة مهمة أخرى، وهي ان موسكو تحكم مستقبل الدول السوفياتية السابقة، فالقيادة السوفياتية تستطيع تحديد دورها في المستقبل بثلاثة خيارات:

الخيار الاول، كقوة عظمى، وهي في هذه الحالة ستتأثر بمجموعة من المصالح المتعلقة بجيرانها في اوروبا وتبحث عن دور خاص خارج النظام الاوروبي.

وبالتالي سترفض روسيا التسوية الاوروبية لمشكلة الاقليات باعتبارها تقع في اطار الشؤون الداخلية، وعندئذ سيظل فتح الابواب لمؤسسات الاصلاح محدوداً جداً. وبالنسبة للوضع الراهن في روسيا ستكون محاولتها لتحقيق دور عالمي مدعماً بقدرتها النووية الموروثة.

اما الخيار الثاني، فهو كدولة اوروبية، وهنا ستقبل روسيا فكرة اداء دور مثل بقية جيرانها في اوروبا للوضع الجديد في القارة الممتدة من المحيط الاطلنطي الى المحيط الهادي ومركزها المجموعة الاوروبية الحالية.

وفي مثل هذه الحالة سيصبح لدى الكومنولث فرصة جيدة للتنمية، بالرغم من التناقضات الداخلية.

وهنا، على روسيا الاوروبية الديمقراطية ان تكون على استعداد للتعاون من اجل تخفيض اسلحتها النووية الى ادنى حد، بالاضافة الى قبول التسوية الاوروبية للصراعات العرقية والاجتماعية والسياسية في اوروبا.

اما الخيار الثالث، فهو ان تلعب روسيا دور الجسر بين اوروبا وآسيا، فأمامها فرصة لكسب موضع متميز في العالم بمحاولة التوسط بين مصالح اوروبا وآسيا الاسلامية وشرق آسيا.

وأياً كان الاختيار الروسي من بين الاختيارات الثلاثة السابقة، فانه سيكون مهماً وحيوياً بالنسبة لاوروبا.

ويحتاج الأمر الآن لمساعدات عاجلة متكاملة وطويلة المدى من الغرب لدول الكومنولث ووسط وشرق اوروبا.

فالمشكلة الأساسية حتى الآن هي عدم القدرة على التحكم في ما تقوم به المساعدات لهذه الدول، وبالتالي عدم التاكد من فعاليتها.

والتحكم هنا يجب ان يكون مقبولاً من الطرفين وهذا لا يتحقق الا من خلال منظمة اوروبية تقوم بعمليات الاصلاح والبناء وتكون على اتصال بمنظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي التي تم تاسيسها سنة ١٩٤٨.

ان مثل هذه المنظمة ستجعل الدول الغربية اكثر اطمئناناً حول فعالية ما ستقدمه من مساعدات وعدم سيطرة دولة واحدة على الامور، كما انها ستقوم بتنظيم شروط التعاون الدولي وتطبيق الاجراءات الاقتصادية المناسبة وتقديم المساعدات الفنية وخاصة في مجال حماية البيئة وتطوير الانظمة الأمنية للطاقة النووية.

كذلك تستطيع هذه المنظمة تقديم مساعدات على مستوى مشروعات البنية التحتية، من اتصالات ومواصلات ومصارف والتنسيق من خلالها مع المشروعات الاوروبية.

ان مثل هذه الخطة يعتبر اقتراحاً باقامة «اوروبا تعاونية» تكون فيها التحديات والمخاطر جزءاً من مرحلة انتقالية الى نظام جديد، فمرحلة عدم الاستقرار التي تعيشها اوروبا حالياً تجعل من قضية الأمن القضية المركزية، وهي ببساطة ذات شقين اساسيين:

إما ان يظل «الناتو» اداة الغرب للدفاع، وعندئذ يجب تطوير مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي، ليصبح نظاماً أمنياً جماعياً فعالاً، وإما ان يتطور الناتو ذاته ليصبح نظاماً أطلنطياً اوروبياً يقوم بضمان الأمن الجماعي.



المصدر : المصنع العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٢

في ندوة حول النظام العالمي الجديد

د. اسامة الباز يرسم السيناريو:

المانيا تقود «قاطرة» اوروبا وامريكا تتراجع

القاهرة ـ كرم جبر:

■ كان موضوع الندوة هو «النظام العالمي الجديد واثره على منطقتنا العربية».. لكن سرعان ما تشعب النقاش ليشمل الاسرار الغامضة لانهيار الاتحاد السوفياتي، الذي ركع تحت اقدام الغرب سياسيا واقتصاديا، وهو في اوج قوته العسكرية.

وفي ظل هذا النظام العالمي الذي يحمل لقب «جديد» هل ستظل الولايات المتحدة صاحبة الهيمنة والسطوة... ام انها بدات بالفعل رحلة الصعود الى الهاوية.

واخيرا.. كيف تستوعب منطقتنا العربية ما يحدث بالقرب منها.. وما موقعها على خريطة النظام الذي يمر الآن بمرحلة مخاض؟

رسم الدكتور اسامة الباز المستشار السياسي للرئيس المصري سيناريو النظام الجديد واثره على منطقتنا العربية، في ندوة عقدت بالقاهرة مؤخرا... ولكن سرعان ما تحولت الى مناظرة شارك فيها الدكتور ممدوح البلتاجي رئيس هيئة الاستعلامات، والمفكر القومي لطفي الخولي والكاتب رجاء النقاش والشاعر احمد عبد المعطي حجازي.

مرحلة المخاض

بدا الدكتور الباز من مدخل مهم، هو ان النظام العالمي الجديد ما زال في مرحلة المخاض ولم يولد بعد... ويخطيء من يتصور ان هذا النظام تحتكره دولة واحدة هي الولايات المتحدة... وان لديها من مصادر القوة ما يمكنها من التحكم في العالم فتقول للشيء «كن فيكون».

الاستسلام لهذا الوهم المخدر، يجعل الناس يصلون الى نتيجة غير صحيحة، هي ان الولايات المتحدة تملك كل شيء، بعدما انتقل العالم من نظام القطبين الى القطب الواحد...

هذه الفكرة من اساسها خطا... لانه لا يمكن ان تنشا ظاهرة اجتماعية فجاة، دون مقدمات.

لماذا حدث التغيير؟

اولا: لانها سنة الحياة، التي لا تقف عند نمط معين، ولا تظل في حالة سكون، بل في حركة مستمرة.

ثانيا: لسقوط احد فرسي السباق في الحلبة ولم يستطع استكمال ما بداه حتى النهاية واعني بذلك الاتحاد السوفياتي.

فبعد الحرب العالمية الثانية، فرض الحلفاء المنتصرون في الحرب على العالم نظاما معينا يقوم على مبدا التوازن العسكري، فانشاؤا حلف الاطلنطي، وبعده بعامين حلف وارسو... وحدث استقطاب لدول العالم بين الدولتين اللتين اختلفتا بعد ان كسبتا الحرب.

بدا كل طرف ينظر للاخر على انه عدو، وانطلقت كل نظم التسليح في العالم من فكرة الاستقطاب والمنافسة بين العملاقين.. وانعكس ذلك على شكل الصراع، حتى في مجال الاسلحة النووية.. ولو استمر هذا الصراع الرهيب لحدث ما يلي:

● استنزاف كل موارد العالم في سباق التسلح، لانه تطور ليس له نهاية.. حتى حرب النجوم كانت مجرد محطة في السباق المخيف.. وكل نظام له نظام مضاد.. ولنا ان نتصور ان ٧٠٪ من كل العلماء السوفيات كانوا يعملون في مجال الصناعات الحربية. هذا ما قاله غورباتشوف لمبارك في اخر زيارة قام بها الرئيس المصري لموسكو قبل انهيار الاتحاد السوفياتي.

● اكتشف العملاقان عقم سباق التسلح، ومحدودية الاجراءات التي اتخذاها للحد منه، واقتصرت كل الاتفاقات الخاصة بالحد من انتشار الاسلحة على اشياء ثانوية.

٤٣٠

ثم رسم الدكتور اسامة الباز سيناريو النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي على النحو التالي:

اولا: لن يكون النظام العالمي الجديد احادي القطب، تسود فيه الولايات المتحدة العالم بعد زوال القطب الثاني.. لكن سيتحول من نظام ثنائي القطبين الى نظام متعدد الاقطاب.

ثانيا: لن تكون الولايات المتحدة هي القطب الاول لكنها ستتراجع الى المرتبة الثانية.. وتحتل مكانها المانيا واوروبا الموحدة.. فالولايات المتحدة الاوروبية اكثر سكانا وانتاجا وزخما ثقافيا وفكريا من الولايات المتحدة الامريكية.

فالملاحظ ان المانيا واليابان اللتين خسرتا الحرب عام ١٩٤٥، كسبتاها الان.. وتحقق لهما كل ما ارادتا تحقيقه قبل الحرب.

...ماضية كانت «امريكا تدين ...ما الان فقد اصبحت مدينة لدول النمو في اسيا.. ووصل حجم الدين الى ٣ تريليون دولار، وهو رقم فلكي لا يستطيع الانتاج الامريكي ان يتخلص من شبحه مهما كان حجمه كبيرا.

ومن امراض الشيخوخة الاخرى التي بدات تنخر عظام الولايات المتحدة تزايد معدلات البطالة والفقر، وانحلال التجانس السكاني.. وبدات تطفو على السطح مشاكل كثيرة للفئات الثلاث التي تكون نسيج المجتمع الامريكي «البيض والزنوج وذوي الاصل الاسباني».. وزحف طاعون المخدرات لينتشر بشكل مدمر بين قطاعات عريضة من المجتمع الامريكي خصوصا الشباب.

لقد بدات بالفعل اشارات «الغزل» تنتقل من الولايات المتحدة الى المانيا المرشحة الاولى

دول تعتمد على استثمارات واموال وتكنولوجيا يابانية.. اما القوة الرابعة في العالم فستكون روسيا التي استحوذت على نصيب الاسد في ميراث الاتحاد السوفياتي بما في ذلك القوة النووية.. وبعد ذلك تاتي الصين التي تقوم باكبر عملية تغيير في تاريخها في هدوء تام، واستخدمت اسلوبا تدريجيا وليس مفاجئا.

وستشهد السنوات المقبلة تعاونـ... صينيا، وستقدم اليابان الدعم والمساعـ... للصين، بهدف بناء حائط اسيوي قوي جد... للتصدي لاي هجوم من الخارج، ويسهل هذه المهمة الجذور الثقافية العريقة الممتدة بين البلدين، فالثقافة اليابانية اصلها صيني.

وكما انهكت الولايات المتحدة الاتحاد السوفياتي في سباق التسلح والتكنولوجيا.. ستشرب الكاس نفسها في سباقها مع المانيا واليابان، اللتين ادخرتا كل الجهود والنفقات، ولم تكن لها نفقات تذكر في مجال الدفاع... وبنتا بلادهما بسرعة صاروخية.. ولن يستطيع الامريكان اللحاق بهما في اي مكان.. لدرجة ان الحكومة اليابانية تنشر اعلانات تطلب فيها من اليابانيين شراء سلع وبضائع امريكية، فيقوم اليابانيون بشراء الشركات الامريكية (!!).

القوة العسكرية

انتقل الدكتور الباز بعد ذلك الى تحديد موقع القوة العسكرية في سلم الاولويات بالنسبة للعمالقة الخمسة الذين سيشكلون النظام العالمي الجديد.. مؤكدا ان القوة العسكرية ستتراجع الى المرتبة الاخيرة، وستحتل مكانها قوة الدولة الاقتصادية فالسياسية ثم الثقافية والحضارية، واخيرا العسكرية.. لن تتلاشى، ولكن لن يكون لها الاهمية نفسها كما كانت عليه في ظل نظام العملاقين.

ويبقى بعد ذلك المسائل المتعلقة بالقومية والدين، بعدما اكد البعض ان التقدم العلمي والتكنولوجي سيترتب عليه زوالهما... وتنبا عدد كبير من الفلاسفة في الولايات المتحدة باختفاء الراسمالية والشيوعية تماما من النظام الحالي، وظهور قيم جديدة تسود العالم وهي «العلم والتكنولوجيا» السيد الجديد للعالم.

فقد فرض التخلف العلمي على الاتحاد السوفياتي تغيير اطروحاته السياسية، وادى في النهاية الى تصفية الدولة.. لكن في شرق اوروبا يحدث العكس وحدث صعود لهما «القومية

والدين.. وكذلك تشهد منطقة الشرق الاوسط بعث المد الديني وضعف المد القومي.

هذه الظاهرة سوف تستمر في المنطقة لعدة سنوات، ويجب ان ندرسها بموضوعية وهدوء.. ولا بد - ايضا - من تنمية الافكار المعتدلة الاخرى، التي تقدم اطروحات حول دور الاسلام في حياتنا المعاصرة، وتصورهم حول كيفية تعامل المسلمين مع غير العالم الاسلامي.. ثم فكرة التناقض الشديد بين الاصالة والمعاصرة.

وواجب المثقفين العرب هو ادارة دفة النقاش حول هذه المسائل المهمة، حتى لا تعمى عن استكشاف بعض الجوانب.. ولا بد ان يكون للمثقفين دور يتفاعل ويتزايد لصياغة رؤية للمستقبل ومعرفة اكثر الدول في المنطقة المهيأة لذلك.

مناظرة ساخنة

■ قال الشاعر احمد عبد المعطي حجازي: لقد بدا واضحا من كلام الدكتور الباز ان المصلحة الاقتصادية هي التي ستحكم المستقبل، وسيتعاظم دور الثقافات والحضارات في بناء شكل المستقبل.. اما بالنسبة لحركة البعث الديني فهي تتلاشى في كل انحاء العالم وتتعاظم في منطقة الشرق الاوسط.

السؤال: ما موقف اسرائيل الدولة الدينية من ذلك.. هل تتلاشى مثلما يحدث في العالم باعتبارها دولة شتات تتبع الغرب.. ام تتعاظم باعتبارها دولة شرق اوسطية الموقع.

ثم.. هل تغير اسرائيل تحالفها الاستراتيجي لتنفض يدها من حليفها القديم الولايات المتحدة وتصافح اوروبا الصاعدة؟ واخيرا هل يتراجع الشعور القومي في الدول العربية ام يتغير.. بمعنى هل يتلاشى الشعور القومي الاكبر ويظهر شعور قومي اصغر.. مصري او سعودي او سوري مثلا؟

قال الدكتور الباز معقبا: حركة البعث الديني ليست قاصرة على الدول العربية فقط، وانما هي موجودة - ايضا - في العالم المسيحي ولكن صراعاتها لم تظهر بشكل واضح مع التيارات العلمانية.. حتى داخل اسرائيل توجد حركة اصولية سلفية تنادي بالرجوع الى الماضي.

وبالنسبة لاسرائيل، فمن المؤكد ان اهميتها النسبية ستقل لكثير من دول العالم، كركيزة استراتيجية ونقطة قوة يعتمد عليها الغرب في المنطقة.. وسيتغير تبعا لذلك ارتباط اسرائيل بهذه القوى.. ولكن اتجاهات السياسات الاسرائيلية تتسم بالمرونة، وقد بدات بالفعل في توجيه اهتمام اكبر باليابان ثم الصين.. على اساس عدم وضع كل «البيض» في سلة الغرب.. ولكن قدرتها على المناورة ستكون اقل، بعد اختفاء الصراع التقليدي بين المعسكرين الشرقي والغربي.

■ وقال المفكر السياسي لطفي الخولي: نريد ان نعرف راي الدكتور الباز في مبدأ الاعتماد المتبادل بين المجتمعات والدول والجماعات، على اساس ان العنصر البشري اصبح متداخلا في كل الامور الاخرى.. والذي يحدث الان ان المجتمع الدولي اصبح يتدخل في قضايا كانت تعتبر من الامور الداخلية للدول مثل حقوق الانسان والديمقراطية والعلاقة الجدلية بين الحرية والنظام السياسي باعتبارها قيما مطلقة داخل اي نظام.

فكيف ينعكس ذلك علينا في الوطن العربي.. وهل تصبح حقوق الانسان العربي جزءاً من منظومة حقوق الانسان وفق النظام العالمي الجديد؟

قال د. الباز: لا ينكر احد ان تدخل المجتمع الدولي لفرض قيم جديدة مثل حقوق الانسان له جانب ايجابي.. ولكن المشكلة ان جذور وحدود هذه القيم مختلفة حتى عند الاوروبيين.. فبعض الدول تسمح باهدار هذه القيم بينما تتمسك بها دول اخرى، ومجموعة ثالثة تنظر اليها بمعايير مختلفة.

فهناك قيم عالمية مثل حقوق الانسان تربط امريكا ودول اوروبا بينها وبين المساعدات الاقتصادية للدول النامية.. ولكن لا يعني ذلك اباحة التعدد الحزبي وافساح المجال لحريات معينة او اتاحة ضمانات للمعارضة.

■ ثم تحدث الكاتب رجاء النقاش عن موقع الثقافة في النظام العالمي الجديد.. واشار الى وجود حلقة مفقودة في مصر بين اهتمام الدولة والرئيس بالثقافة وبين الواقع الثقافي في مصر.. وضرب امثلة على ذلك بموقف الدولة السلبي من بعض الامور مثل تشويه اللغة العربية باسماء شوارع ومحلات اجنبية.. ثم المصاعب الكبيرة التي تواجه الناشرين وحركة توزيع الكتاب والثقافة، وقضايا النشر والمصادرة بصفة عامة.

رد الدكتور الباز بان ذلك لا يقع على عاتق الدولة وحدها، انما يتحمل المسؤولية معها المثقفون انفسهم، الذي يجب عليهم ان يفسحوا صدورهم للآراء الاخرى التي تختلف معهم، وكذلك تتحمل المسؤولية اجهزة اخرى عديدة.

■ واخيرا تحدث الدكتور ممدوح البلتاجي رئيس هيئة الاستعلامات مؤكدا انه يتفق مع الدكتور الباز في ان النظام العالمي الجديد سيكون متعدد الاقطاب في المستقبل.. لكنه يختلف معه في تصوره للنظام العالمي في الوقت الراهن، وهو نظام قطب واحد، تسيطر عليه الولايات المتحدة وتتحكم في اصدار قرارات دولية مؤثرة.

وهذه المرحلة احادية القطب التي قد تطول او تقصر، تلعب فيها القوة العسكرية دورا رئيسيا.. اما الاقطاب الاخرى فلن تنتزع مكانتها الا اذا توحدت ارادتها السياسية.■■



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٢

النظام الجديد في وجهه الفكري:

موت الديالكتيك وكل ذلك الموروث... فهل انتهى التاريخ حقا؟

محمد الاسعد *

■ لا احد يدري، كما يقال، كيف ستكون صيغة هذا التعبير: النظام الدولي الجديد. وان كان هنالك تاكيد على حتمية بروزه بعد انتهاء نظام القطبين الدوليين. ولكن يبدو ان هنالك شخصاً واحداً، او فريقاً متخصصاً بالفلسفة والسياسة بالاحرى، يعرف ما هو هذا النظام الجديد بالضبط: انه الفردوس الارضي وقد حل على الارض اخيراً. انه فرانسيس فوكوياما الذي اكد وهو يراقب مع فريقه تفكك الكتلة الاشتراكية ان نهاية التاريخ قد حلت، ليس بمعنى انه لن تكون احداث، بل بمعنى ان دلالة «التاريخ» كصراع ايديولوجي وديني بين الحضارات انتهت، وان احساس الكائن الانساني بانه كائن ذو تاريخ متواصل ينعكس تلقائياً على عالمه اليومي الراهن قد انتهى ايضا. ولماذا؟ لأن الرابح في السباق الماضي، في سباق التاريخ الذي انتهى هو الليبيرالية والاسواق.

لو كان هذا الوصف يتعلق بفائز تاريخي، شانه في ذلك شان كل الفائزين الذين مضوا لما استرعى الانتباه بهذه الحدة، ولو كان وصفاً متخيلاً بلا سباق لما كان له ان يثير هذه الضجة الدولية، الا انه اكتسب منذ اعلانه في مقال صيف ١٩٨٩، وحتى تكريسه في ١٩٩٢ في كتاب، دوياً غير عادي. والسبب كما نراه هو انه يعيد الى الذاكرة اسطورةً من اقرب الاساطير الى النفس البشرية من جهة، وانه يتوافق فعلاً مع حالة انهيار شملت نصف العالم من جهة اخرى.

اما الاسطورة فهي الاسطورة الالفيّة التي تتحدث منذ اقدم العصور عن حلول العصر السعيد، بعد كارثة او من دون كارثة: اسطورة عرفها انسان حضارات وديان الانهار بوصفها حنيناً الى فردوس مفقود، ثم بدأت تُعرفها عصور ما بعد الميلاد بوصفها انفجاراً لهذه الذاكرة المقدسة في المستقبل، وتحققاً للبدء الاول، وكان الكون يعاد تكوينه من جديد هذه المرة، فيملأ المخلص الذي يضع ظهوره حداً للتاريخ الارض عدلاً بعد ان ملئت جوراً، ومثل هذه الاسطورة عرفتها كل الشعوب تقريباً بما فيها شعوب اميركا القديمة (الازتك والمايا).

على ان فوكوياما وفريقه الذي ظهر كذراع روحية وفكرية للريغانية في الثمانينات، ولا يستبعد ان يكون وراء فكرة صراع قوى الخير والشر وحلول نهاية التاريخ التي شاعت في خطابات الرئيس الاميركي ريغان، لم يتطرق الى هذه الاسطورة في كتابه، ولكنه تطرق الى نسخة منقحة ومعقلنة عنها: الى نسخة نهاية التاريخ الهيغلية. ذلك التاريخ الذي يتطور كروح او كعقل او كوعي، ويتجسد باشكال ناقصة الى ان يتجسد مكتملاً في ذاته كمطلق. وكان هيغل يرى في الدولة البروسية نهاية التطور الفعال هذا... بعد ان اخضع ديالكتيكه لهذه النزوة العابرة.

فوكوياما في ضوء موت ماركس يستخرج جثة هيغل بتعبير الناقد الانكليزي بن بقلوت ويقول ان ديالكتيكه سينتهي هنا: حيث قادت كل انماط الوعي وسلالم القيم الى ايمان عالمي بمبدأ الليبيرالية الذي لن يكون بحاجة الى تقدم اضافي! هذه هي الاسطورة الجميلة التي يستعيدها فوكوياما عبر هيغل. اما الجانب الاخر الذي جعل هذه الاستفادة تبدو مهمة فهو انها ترافقت مع احداث هي من صميم التاريخ، انها انهيار النمط الاشتراكي. وهي احداث ملموسة لا يستطيع حس ان ينكرها، وهي الرغبة العارمة التي تجتاح البشرية من فلاديفستوك وهانوي الى زنجبار وبوينس ايرس للحصول على نصيب في السوق الحرة والليبيرالية كما يقول فوكوياما.

ولكن اذا كان كل هذا قد حدث، وهو صحيح، ولا نعني الاسطورة، فما الذي يجعل الليبيرالية ونظام السوق اشد خلوداً من كل النهايات التي تم افتراضها للتاريخ في مناسبات عدة؟!

على هذا يجيب فوكوياما ان هذه النهاية للتاريخ لا تعني ان الناس لن يقتلوا بعضهم بعضاً، وانهم لن يؤلفوا سمفونيات او لن يكتشفوا حقائق جديدة عن الكون... كل هذا سيستمر، ولكن ما سيحدث للمرة الاولى والاخيرة هو نوع من التوازن ذو طابع عالمي، لأن الليبيرالية - وهنا التاكيد المشكوك فيه - ستختفي منها تناقضات الاشكال الاجتماعية التاريخية. ان هذه الليبيرالية تمتلك صمامات امان متكاملة وعناصر استقرار وتوازن. وحتى مع وجود الرغبة الانسانية في اعماق الفرد بأن يحظى بالاعتراف بتفوقه على الآخر، وهذا تناقض كامن، فان الليبيرالية وجدت طرقاً للتسامي بهذه النزعة المشتقة من مفهوم افلاطون للثيموس (Thymos) بان حولت التنافس العدائي الى فعاليات ومخاطرات غير مؤذية، مثل المضاربة في سوق الاسهم والتزلج والقفز في الفضاء وسباقات الماراثون! وكل هذه موجودة بالمناسبة كما يقول فوكوياما في ولاية

كاليفورنيا الاميركية التي بدات تعيش عصر ما بعد التاريخ!

ليس صدفة بالطبع ان تكون كاليفورنيا معقل ريغان والجمهوريين عموماً هي مثال النظام العالمي الجديد، والنموذج الذي يقدم ميكانزمات حل كل الاختلالات الكامنة في الانسان والمجتمع، لأن خلاصة ما ياتي به فوكوياما هي تعميم، كما يبدو، لحالة ولاية على صعيد العالم كله.

على ان الطريف في كتاب «نهاية التاريخ والانسان الاخير» ليس ترجمة المفردات الاسطورية الى مفردات معاصرة: الكارثة الكونية الى انهيار الاشتراكية، والمخلص الى الليبيرالية، والفردوس الارضي الى الاسواق فقط بل هنالك طرافة اضافية. فنحن نعرف ان ماركس هو الذي قلب ديالكتيك هيغل ليجعل من انتصار الطبقة العمالية العالمية نهاية للتاريخ وليس اكتمال العقل الكلي، وما نجده لدى فوكوياما انه لم يقلب ماركس بل عارضه كما يعارض الشعراء قصائد بعضهم البعض، فاستبدل التكنوقراط بالطبقة العمالية العالمية. وفي ظل هذه القبيلة العالمية من التكنوقراطيين ستكون هنالك سوق عالمية يمنح حق دخولها للجميع، وستقوم على

> ما الذي يجعل الليبيرالية ونظام السوق
> اشد خلوداً من كل النهايات
> التي تم افتراضها للتاريخ في مناسبات عدة؟
> اليس صدفة ان تكون كاليفورنيا مثال النظام الجديد!

خدمتها تقنية معلومات فذة تنهي كل عبوديات الماضي، وسينتشر التعليم وستبرز عجائب العلم.

فكر فوكوياما في هذا ونشره صيف العام ١٩٨٩، اي في وقت كان يبدو معه ان التاريخ يسير الى جانب فريقه المقرب من الادارة الاميركية، وفي وقت بدا ان الحاجة الى اعلان ايديولوجية ما اصبحت ملحة. ولا نشك في ان هذا الشعور الذي راقب فيه هذا الفريق من مثقفي الاسواق غياب الاتحاد السوفياتي، منحه حيوية اضافية نقلته من الوقائع الى الخيال من دون ان يشعر انه تجاوز المنظور التاريخي الى المنظور الخيالي.

ولنعد الى قرن مضى، وليس الى عصور الاسطورة، حيث كانت ايديولوجية «التقدم» هي فكرة الساعة، وذروة نهائية، للتطور البشري سواء كان العقل ام اللاعقل، وهو عقل دائماً بالتاكيد. ففي ستينات القرن التاسع عشر دخل هذه العقيدة الجديدة - عقيدة التقدم - محامون وعلماء ومعلمون، وتخلف عنها الرهبان والفلاحون وفرسان العصور الوسطى، وساد الاعتقاد بان هؤلاء المتخلفين سيلتحقون بالقافلة ويخرجون من التاريخ الى ما بعده بفضل فتوحات التقدم ومستعمراته. كانت فكرة التقدم، كما هي فكرة السوق الآن، هي القوة الفصل. وخرج يومذاك من يتحدث عن وصول التاريخ الى نهايته المفترضة. الا ان قلة اخترقت هذا النشيد واخرجت السنتها خلسة او علناً امام الحضور والمنشدين، وكانت تمتلك الحق في ذلك. ففكرة «التقدم» انتجت حربين عالميتين وانظمة يحكمها معتوهون كما هي الانظمة التي تتوالد الآن مثل نبات الفطر على اسس اثنية وقومية ودينية، وينساق الى مباركتها اكثر من مفكر وفيلسوف باسم الليبيرالية.

ولماذا يجب ان تكون الليبيرالية والسوق تحديداً نهاية للتاريخ وبداية للعصر الالفي السعيد؟ هل لأن نهاية الحرب الباردة وغياب الاتحاد السوفياتي يترافقان مع نهايات الالف الثاني؟ لا بالطبع ... هذا ما لا يقوله فوكوياما ولكنه يستوحيه حين يتحدث عن عالم يخلو من متناقضات المجتمعات التاريخية، عالم لا يتداول فيه الناس الايام، ولا تدول فيه دول ولا تنهض دول، اي عالم يختفي فيه الديالكتيك الشهير.

وعندما ننظر حولنا الى هذا الانفجار العالمي الهائل الذي يثبت ان التاريخ ما زال قائماً على الاقل بالنسبة لنصف الكرة الشمالي، والذي يثبت ان ما قبل التاريخ ما زال ماثلاً في النصف الجنوبي، والذي يثبت ايضاً ان حالة كاليفورنيا تظل حالة معزولة، لا نستطيع ان نكتشف حالة التوازن التي يعنيها تعبير «نهاية التاريخ»، بل ان دورة جديدة من التاريخ نفسه تبدأ بظهور القوى المتعددة: اوروبا واليابان والولايات المتحدة، واقاليم ما قبل التاريخ التي تندفع للدخول فيه بصخب وضجيج يحملان دلالتهما التي لا تخفى.

ان اجتماع القول بنهاية التاريخ والقول بالنظام الجديد في وقت واحد تقريباً ليشير الى تقريب رياضي لارقام وكميات وشعوب هي اقرب الى عشرة او مئة او الف، او شطبها من الحساب ان اقتضى الامر تسهيلاً للوصول الى النتائج المريحة. مع ان الاطلالة الكئيبة للقرن الحادي والعشرين - انبعاث الصراعات القومية والعرقية والدينية الاوروبية وتكاثر البطالة في صفوف الدول وليس الشعوب - تؤكد ان اجراء الحسابات على طريقة فوكوياما ان هي الا احدى النزعات الايديولوجية، اي نزعات التاريخ نفسه وليس نهايته.

---

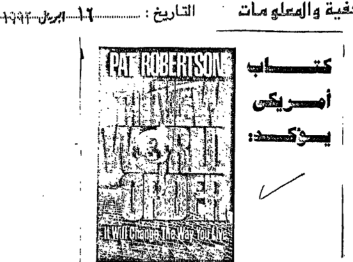
* كاتب فلسطيني.



المصدر : الاهرام اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٢

كتاب أمريكي يؤكد:



النظام العالمي الجديد.. قديم!!

هتلر أول الداعين له.. وكارتر اخرهم

•• في الفترة الأخيرة تحولت مقولة «النظام العالمي الجديد» إلى مادة خصبة تلهب حماس المفكرين والكتاب في كل مكان، وتحتل «مانشيتات» العديد من الصحف والمجلات العالمية، وتتناولها شبكات التليفزيون العالمية بالعرض والتحليل.. بل وتتردد على لسان الكثير من الناس حتى العامة منهم.

مؤخرا ظهر بالأسواق الأمريكية كتاب بعنوان «النظام العالمي الجديد يغير طريقة حياتك» حاول مؤلفه بات روبرتسون أن يحلل هذه المقولة ويبحث في أصلها والأسباب التي دعت إلى الرغبة الملحة في إحلال النظام الجديد بدلا من الأنظمة السياسية الموجودة حاليا.

في البداية يشير المؤلف إلى أن الفترة القصيرة بين عامي ٨٩ و١٩٩٢ من اخطر الفترات التي شهدت تحولات سياسية واجتماعية ذات أهمية قصوى ساعدت في ظهور الرغبة الملحة في التغيير ومهدت الطريق أمام ولادة هذا النظام الجديد.

الرغبة في إعادة تشكيل

العالم تخفي دوافع شريرة



□ إعداد-إلهامي شوقي:

شهد عام ١٩٨٩ انهيار النظام الشيوعي في دول أوروبا الشرقية، وبداية تغيرات في السياسة السوفييتية على المستوى الدولي في حين شهد صيف عام ١٩٩٠ غزو العراق للكويت كحدث اخر يعلن عن بزوغ «النظام الجديد»، وكان الإجماع الدولي ضد صدام حسين بالإدانة والرغبة في ردعه ينبيء باننا بصدد التحرك إيجابيا نحو إقامة هذا النظام من الغالبية العظمى من دول العالم.. وبحلول عام ١٩٩١ انهار النظام الشيوعي في وطنه الأم «الاتحاد السوفييتي».. ولم تعد هناك عقبات أمام تحول هذا النظام إلى أمر واقع سيغير طريقة حياتنا إن اجلا او عاجلا.

رغبة قديمة

ويشير المؤلف إلى مجموعة من الادلة التي تؤكد أقواله، فيضيف: في أحد البرامج التليفزيونية ذات الشعبية العريضة طرح البرنامج سؤالا على عدد كبير من مشاهير وساسة الولايات المتحدة حول أكثر الأسئلة إلحاحا لديهم فجاءت كالتالي:

لماذا هناك عناء في العالم؟ لماذا يوجد شر في العالم؟ ومتى وهل سيعود السلام إلى العالم يوما ما، وهل سيأتي الوقت الذي يحب فيه الإنسان أخاه الإنسان؟ وكان آخر الأسئلة وأقلها أهمية هو «ما الذي تخبئه السنون لي ولأسرتي؟».. وهذه الأسئلة تدل على الرغبة العامة في البحث عن نظام جديد يكون أكثر عدالة وملاءمة لظروف الإنسان.

ويؤكد بات أن بحث البشرية عن هذا النظام العادل الذي يحقق حاجته ليس بالأمر الجديد بل هي رغبة قديمة قدم العالم ذاته، إلا أنه يركز على أن هذه الفكرة قد نضجت على وجه خاص منذ بداية القرن الثامن عشر.. فيشير إلى أن هذه الفكرة قد راودت عددا غير محدود من رجال المال، والسياسة، والفكر، والفلسفة، ولم ينجح أي منهم في تحقيقها.. فكارل ماركس تعرض إليها عندما توقع أن تعم الماركسية أرجاء الأرض وتتوحد طبقة «البروليتاريا».

وفي أحد مقالاته المنشورة في جريدة «النيويورك تايمز» عام ١٩٦٨، نقلا عن إحدى الندوات التي أقامتها جمعية دولية دعا روكفيلر - وهو أحد رجال البنوك البارزين - إلى أن التحضير لولادة نظام عالمي جديد، وحتى أودلف هتلر فقد أعلن أن القومية الاشتراكية سوف تستخدم ثورتها لكي تشيد نظاما عالميا جديدا.

أما جيمي كارتر الرئيس الاسبق للولايات المتحدة فقد دعا عام ١٩٧٦ إلى وجوب إعادة توزيع ميزان القوى السياسية على السياسة العالمية الجديدة.

دافع شرير

ويستمر بات في تأكيد وجود هذه الرغبة بالإجماع ويقول إنها انتشرت في الولايات المتحدة - مرورا بالبيت الأبيض إلى الحكومة الأمريكية ووزارة الخارجية إلى اللجنة الثلاثية ووصولا إلى أوساط رجال المال والمشاهير - رغبة عامة بضرورة تهيئة الجو للنظام العالمي الجديد عن طريق العمل على تفتيت النزاعات القومية، وسيادة الدول، لتحل محلها حكومة عالمية، وقوى مشكلة من بوليس عالمي، ومحاكم عالمية ونظام بنكي ونقدي موحد على أن تتولى نخبة من الصفوة مسئولية هذا النظام الجديد.

وفي رأى البعض أنه لا سبيل لتحقيق ذلك إلا بإعادة توزيع الثروات، ويرى الذين يتبنون أفكارا عنصرية أنه لتحقيق ذلك يتعين البحث عن وسيلة لإفناء من ١ إلى ٣ مليارات من البشر في العالم الثالث وقبل نهاية هذا العقد.

أما بروك شيسولم رئيس المنظمة الدولية للصحة فقد قدم عدة نتائج وصل إليها لتحقيق هذا الهدف قائلا لكي يمكن ترتيب حكومة عالمية فمن الضروري إزالة عدة أفكار من عقل الإنسان من بينها ذاتية القومية، وولاؤه للتقاليد الأسرية ولوطنه، ويتساءل المؤلف عن إمكانية تقبل المواطن الأمريكي لهذه الفكرة وما يستتبعها من زوال كل المزايا التي يتمتع بها.. فهذا يعني أن يتخلى الأمريكي عن جنسيته لتحل محلها الجنسية العالمية التي يحملها الجميع، وهل سيقبل أن يتساوى الجميع وهل سيحل ولاءه للنظام العالمي محل ولائه للولايات المتحدة، ويجيب بات على هذا السؤال بالنفي.. ويضيف أنه على العكس فإن الامريكيين يرغبون في تخلي الأمم المتحدة عن اصدار قرارات لإدانة الدول، وهو ما يعني أن الأمريكي يحترم السيادة الخاصة فكيف يمكن قبول فكرة النظام العالمي، والزج به في حرب تكون باختيارها.

وهل سيؤدي ذلك إلى عهد جديد من السلام أو أنه سيكون بداية لعصر جديد من الديكتاتورية.

ويؤكد بات أن هناك سببا خفيا وراء اصرار كل هؤلاء على تحقيق هدف تشكيل بنية جديدة، وهذا السبب لا يمكن أن يكون طمعا في تحقيق المزيد من المكاسب، أو الاستئثار بثروات العالم أو الهيمنة عليه، فكل ما يستطيع أن يؤكده أنه دافع شرير.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

مخاوف مصرية من نزوح الآلاف بعد فرض العقوبات على ليبيا

□ القاهرة - من احمد سامي:

■ عند نقطة الحدود بين مصر وليبيا كان الوضع هادئاً امس، كما الحال منذ صدور قرار مجلس الامن بفرض العقوبات على ليبيا. لكن الهدوء لم يحل دون استعداد السلطات المصرية لمواجهة الموقف في منفذ السلوم البري اذ سارعت الجهات المعنية الى اتخاذ اجراءات عاجلة.

وقال رجال الجمارك في المنفذ البري لـ «الحياة» ان الوضع بالنسبة الى العائدين شبه عادي والحركة مستمرة بين البلدين والبضائع تأتي وتذهب الى ليبيا، لكن مخاوفهم بدأت بالظهور مع الاحتمالات المتوقعة لعودة عشرات الآلاف من ليبيا خلال الاسابيع المقبلة، مع بدء تطبيق الاجراءات التي قررتها الامم المتحدة وتشمل حظراً على الرحلات الجوية.

وقال هؤلاء: «بالتأكيد ان الهدوء الذي نحن فيه الآن سيتغير في الايام المقبلة، ويصبح وقتنا من ذهب فلا طعم للنوم وكل ما يهمنا ان نفتش القادمين خوفاً من عمليات تهريب لأشياء ثمينة تحدث في حالات الفرار».

وستواجه الجمارك عمليات الفرار الجماعي بزيادة عدد العاملين من المراقبين في الدورية الواحدة ليصل الى ٢٠ شخصاً بدلاً من ستة اشخاص، وقد يزاد العدد اذا تطلب الامر ذلك.

ويبدي رجال الشرطة في ميناء السلوم الذي يبعد نحو ٥٠٠ كيلومتر غرب القاهرة ويقع على هضبة ترتفع نحو كيلومتر عن سطح البحر مخاوفهم من حالات النزوح الجماعي الى مصر مع بدء تطبيق قرارات الامم المتحدة على ليبيا خصوصاً أن العمالة المصرية الموجودة حالياً في الجماهيرية الليبية تزيد على مليون معظمهم من اصحاب المهن الحرة والمزارعين الذين استوطنوا في الواحات الجنوبية من طرابلس. ويخشى ان تشكل حالات النزوح خطراً كبيراً على الموقف الامني في مصر بما يؤدي الى ارتفاع معدل الجريمة في مختلف المحافظات، وذلك بعدما فقد المصريون كل شيء في العراق اثر غزوه الكويت وما ترتب عليه من نتائج سلبية وتدمير. وقال مسؤول امني: «ان منفذ السلوم بدأ بتجهيز مواقع قريبة منه من بينها مطارات لاستخدامها في نقل القادمين من ليبيا الى مطار القاهرة ثم الى محافظاتهم مباشرة، وهناك استعدادات قصوى تبذل لمواجهة اي ظروف تطرأ على الوضع الحالي في ليبيا وللخاوف من الآثار السلبية المترتبة على الحظر الجوي والعسكري، لئلا يتكرر ما حدث للفارين من العراق اذ قضى المئات منهم على الحدود مع الاردن».

وأضاف المسؤول الامني: «ان هناك خطة لزيادة عدد القوات الموجودة في المنفذ البري سواء من شرطة الجوازات او أمن الموانئ والمرور والسياحة لمواجهة الموقف للاسراع في انهاء اجراءات دخول العائدين من ليبيا، في الوقت الذي اتخذت شرطة مرسى مطروح اجراءاتها بوضع ضباط المرور على اهبة الاستعداد على طول الطريق من السلوم حتى مطروح. وتمركزت سيارات اسعاف عدة في مواقع معينة لمواجهة اي حوادث او اعطال تحدث فجأة.

وذكر مصدر امني في منفذ السلوم لـ «الحياة» ان حركة التنقل بين البلدين عادت الى وضعها الطبيعي بعد اجازة عيد الفطر الذي شهد نشاطاً ملحوظاً للقادمين من ليبيا من الراغبين في قضاء العيد داخل مصر. وعادت شاحنات البضائع تعبر المنفذ ليلاً نهاراً ويتراوح عددها بين ٢٠ و٣٠ شاحنة كبيرة تحمل البضائع المسموح بدخولها وخروجها من المنفذ، ومعظم الذين جاؤوا عبر الحدود مع ليبيا تربطهم صلة النسب بأسر مصرية خصوصاً في منطقة وسط الدلتا، وغربها. وسجلت حركة المرور عبور مواطنين من جنسيات أخرى معظمها عربية (سورية وسودانية وتونسية).



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

متطلبات قانونية للنظام الدولى الجديد

د. عبد الله الأشعل★

يتطلع العالم كله بأمل وتفاؤل إلى قيام الامم المتحدة بدور فعال فى صيانة النظام والأمن الدوليين وإقامة عالم ترفرف عليه رايات العدل والقانون والسلام والديمقراطية والاحترام التام لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ولعلنا نذكر الدور الحاسم للولايات المتحدة فى إنشاء الامم المتحدة وتصورها لعالم ما بعد الحرب وفق أحكام ميثاقها ليقى العالم من ويلات الحروب وشرور العدوان، وقد عكس الميثاق المدرسة القانونية الأمريكية التى كان لها الفضل فى إعلاء كلمة القانون والقضاء فى ضبط العلاقات الدولية جنبا إلى جنب مع الحزم الواجب فى تطبيق نظام الامن الجماعى الذى يطمئن أعضاء المجتمع الدولى إلى فعاليته وعدله. وإذا كانت الدول الاعضاء فى المجلس قد أوكلت إليها مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين، فإن على الدول الدائمة العضوية وبالاخص الولايات المتحدة مسئولية متميزة فى هذا الشأن. ولست أقصد بهذه السطور أن اتخذ موقفا إزاء أطراف الازمة الليبية الغربية الاخذة بالتصاعد ولكننى ازعم أننى منحاز للتحليل القانونى المجرد الذى يهدف إلى التمسك بالتطبيق الصحيح لاحكام ميثاق الامم المتحدة، لان سلامة هذا التطبيق إذا اقترنت بالعزم على التنفيذ سوف تؤدى إلى إقامة ذلك العالم الذى نحلم به والقائم على العدل والقانون. وسوف نناقش فى هذه العجالة ثلاث نقاط أولى من غيرها بالاهتمام فى اللحظة الراهنة وهى الرقابة على دستورية القرارات التي يتخذها مجلس الأمن وموقف الاعضاء فى الامم المتحدة إزاء مسالة عدم الدستورية، واخيرا العلاقات الصحيحة بين الامم المتحدة والجامعة العربية بوصفها منظمة إقليمية.

أولا ـ الرقابة على قرارات مجلس الأمن:

خلال مناقشات الوفود المشتركة فى مؤتمرات إنشاء الأمم المتحدة وإعداد الميثاق كان هناك اتجاه إلى إعطاء مجلس الأمن سلطة مطلقة فى الفصل والتقدير والتنفيذ بحيث تكون السلطة العليا فى تقرير وتكييف المواقف الدولية وتقديم الحلول التي يراها مناسبة لهذه المواقف بما فى ذلك إجراءات القمع بصورها المختلفة.

والحق أن العلاقة بين المجلس ومحكمة العدل الدولية فى هذا الجزء الخطير من مهمة الامم المتحدة كانت موضع جدل واسع بين الوفود حيث اتجهت الدول الكبيرة إلى دعم مجلس الأمن بينما اتجهت الدول الصغيرة إلى تعزيز دور المحكمة ولكن الدول الصغيرة على وجه الإجمال شعرت باطمئنان إلى الضمانات القانونية التى احيطت بها سلطات المجلس.

وعلى أية حال فقد اختلفت صورة المجلس والمحكمة لدى دول العالم الثالث خلال سنوات الحرب الباردة. وأذنت نهاية هذه الحروب بآمال واسعة نحو الجهازين بل الامم المتحدة بكاملها، ولذلك لا نظن أن المحكمة تستطيع وفق النظام القائم أن تعقب على قرارات المجلس. ولكننا نطالب الآن بأن يتم تعديل الميثاق بحيث يسمح للمحكمة بمهمة المراقبة القضائية على قراراته ويكون بوسعها أن تقرر أن تصرفات المجلس من قبيل أعمال الإدارة قياسا على ما هو معمول به فى النظم الوطنية، وأن هذه الأعمال لا تتمتع بحصانة التعقب القضائى، على أن تظل أهداف الأمم المتحدة ومبادئها هى مقياس الدستورية لقرارات المجلس.

ودونما دخول فى جدل لا محل له هنا فإننا نرى أن قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ الصادر فى ٢١ يناير ١٩٩٢ يتطلب إعمالا جديا للنظر فى مدى تطابقه مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها، ولا أظن أن من بين هذه الاهداف تبنى وجهة نظر أحد الأطراف والتمسك بمطلبه إزاء الطرف الاخر ثم مطالبة ذلك الاخير بتنفيذ هذا المطلب خصوصا إذا علمنا أن مسألة التسليم فى هذه القضية تخضع لأوضاع قانونية تخرج بطبيعتها عن نطاق اختصاص المجلس، ثم يكون عدم تنفيذ ذلك الطرف لهذا المطلب مخالفة تستوجب تطبيق الجزاءات عليه باعتبار المخالفة أمرا يهدد الأمن والسلم الدوليين.

ونلاحظ أن القرار رقم ٧٤٨ الصادر عن مجلس الامن فى ٣١ مارس ١٩٩٢ تضمن عددا من الجزاءات غير العسكرية من ذلك النوع الوارد فى الفصل السابع من الميثاق استنادا إلى أن عدم تنفيذ القرار ٧٣١ يشكل حسبما جاء صراحة فى ديباجة القرار «تهديدا للسلم والأمن الدوليين»، وما دام موضوع القرار السابق لا ينسجم مع سلطات المجلس وأهداف الميثاق، فالقول إن عدم تنفيذه يعد تهديدا للسلم والأمن الدوليين يؤكد أهمية مراجعة هذه المسألة لتنسجم مع الميثاق.

● أولا: ولا أظن ان هناك تماثلا فى المنطق القانونى بين القرار ٦٦٠ الصادر ضد العراق فى ١٩٩٠/٨/٢ الذى أعقبته إجراءات متتالية هدفها الضغط على العراق للخروج طواعية من الكويت، وبين القرار ٧٣١ الذى يوشك القرار ٧٤٨ أن يكون بداية قد تصل إلى نهاية تشبه ما وصل إليه مسلسل الاحداث فى الخليج عند القرار ٦٧٨ ثم ٦٨٧.

● ثانيا ـ قضية عدم الدستورية:

إذا كانت الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة تلتزم باحترام قرارات المجلس خصوصا تلك المتعلقة بالجزاءات الواجبة لحماية الامن الجماعي فإن من حق هذه الدول أن تتاكد من دستورية قرارات المجلس ومن أنها قد صدرت مطابقة لاحكام المادة ٢٤ التي بموجبها أوكل الأعضاء إلى المجلس سلطات واسعة ولكنها اشترطت أن تمارس هذه السلطات فى حدود مبادىء الامم المتحدة وأهدافها، ولا يجوز الالتفات طويلا إلى الحجة القائلة بان المجلس هو سيد قراراته لسبب بسيط وهو ان المجلس يمارس سلطاته نيابة عن أعضاء المنظمة جميعا، فإذا تمسك أعضاء المجلس بالسلطة السيادية له على نحو يتناقض مع موقف بقية أعضاء الأمم المتحدة «١٦٠ عضوا خارج المجلس» لكان فى ذلك إخلال من المجلس بالوكالة الممنوحة له مما يعطى بقية الاعضاء الحق فى استنتاج الاثار القانونية التى يرونها مناسبة. ولعلنا نلاحظ أن القرار ٧٤٨ قد صدر بأغلبية عشرة أعضاء وامتناع خمسة عن التصويت من بينهم الصين الشعبية وهى دولة دائمة العضوية فى المجلس.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٢

وإذا كان ذلك لا يخالف حرفية الميثاق فإننا نزعم أن مثل هذه القرارات الخطيرة وهي تماثل الاحكام الكبرى في القانون الجنائي يجب أن تتمتع بدرجة عالية من التوافق بين أعضاء المجلس، بل إن نتيجة التصويت تظهر أن الدول الافريقية والاسيوية والعربية لم تنضم إلى ما طالب به القرار ولاشك لدينا في أن الامتناع عن التصويت وإن كان من الناحية القانونية يقف دون المعارضة للقرار، إلا أنه ولاسباب سياسية واضحة يمكن أن يفسر بأنه على أحسن الفروض يعكس تفضيل هذه الدول لمنطق اقل حدة من ذلك الذي توخاه قرار المجلس.

● ثالثا — العلاقة بين الأمم المتحدة والجامعة العربية:

من المعلوم أن الجامعة العربية منظمة إقليمية في مفهوم الفصل الثامن من الميثاق وهي ذراع المجلس ونائبه في قضايا الامن والسلم الدوليين. فإذا كانت الجامعة قد عبرت صراحة عن عدم ارتياحها لموقف المجلس فإن ذلك يخلق تناقضا بين المجلس والجامعة ويؤدي إلى نتائج معارضة لما تصوره واضعو الميثاق للعلاقة بين المنظمة العالمية والمنظمات الإقليمية. كما أن هناك نتيجة عملية لموقف الجامعة وهي أن تنفيذ الجزاءات الواردة في قرار المجلس في المنطقة العربية سيواجه بالتناقض بين التزام الدول العربية بقرارات المجلس والتزامهم بموقف منظمتهم الإقليمية، ولمثل هذا التناقض أثر قانوني فعال يتعلق بتحديد أولوية الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس أم بميثاق الجامعة وقراراتها.

إننا نطالب بكل الإخلاص بأن تراعى أحكام الميثاق بكل دقة وإذا كانت هذه الأحكام غير كافية لتحقيق الأهداف، فالأفضل أن يتم السعي إلى تعديلها بدلا من القفز عليها أو انتهاكها، وما زلنا نأمل بأن الضمير القانوني الذي وجه النظام الدولي من داخل الولايات المتحدة قادر على أن يضع الأمور في نصابها ويحفظ للميثاق هيبته وللمنظمة العالمية دورها الجديد في النظام الدولي المرتقب. ولعل التمسك بما نطالب به يقضي على التناقض بين وظائف مجلس الامن ومحكمة العدل الدولية، ويحفظ للمحكمة حرية تطبيق القانون دون خوف من المصادرة بتصرفات مسبقة على هذه الحرية.



المصدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

■ من ضـــرورات

■ القــرن القــادم

إما أن تقوى أمريكا اقتصاديا أو تقوى اليابان عسكريا

■ طوكيو ■

محمد عبد اللاه

اليابان قوة عظمى بدون جيش قوى . والولايات المتحدة قوة عظمى بدون اقتصاد قوى .

هذه المعادلة هي الأساس الحقيقي للنفور المتبادل الذى بدأ يظهر بين الولايات المتحدة واليابان في العامين الأخيرين والذى ادى إلى نوع من التصدع في العلاقات بين البلدين .

ومن المؤكد ان الولايات المتحدة تحاول الاستفادة من وضعها كقوة عظمى صاحبة جيش قوى في مواجهة اليابان . والمؤكد ايضا ان اليابان اصبحت تحاول الاستفادة من وضعها كقوة عظمى صاحبة اقتصاد قوى في مواجهة الولايات المتحدة .

وقد ادت تطورات السنوات القليلة الماضية على الساحة العالمية الى ظهور النفور القوى المتبادل بين البلدين .فانهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط الشيوعية في . اوروباالشرقية جعل اليابان القوية اقتصاديا تظهر وكانها قطب عالمي ، بل جعلها تظهر وكانها تسعى إلى ملء الفراغ الذى تركه انهيار الاتحاد السوفيتي وذلك بالوسائل الاقتصادية دون الوسائل الحربية .

وهكذا بدات تظهر لدى الامريكيين حساسية زائدة كلما سمعوا المسئولين اليابانيين ينتقدون الولايات المتحدة ، خاصة إذا كانت الانتقادات تتناول نقطة الضعف الامريكية الحالية وهي الاقتصاد وهكذا ايضا بدات تظهر لدى اليابانيين رغبة زائدة في إثبات ذاتهم الاقتصادية ، حتى لو كان ذلك على حساب الولايات المتحدة .

وبهذه الصورة يميل اليابانيون الى توقع المزيد من المعارك الكلامية والتجارية والاقتصادية والتكنولوجية مع الولايات المتحدة خلال السنوات القادمة بل بدات تظهر لدى الطرفين مخاوف عميقة متبادلة تمتد جذورها الى سنوات الحرب العالمية الثانية .

ومن الامثلة القريبة البالغة الدلالة على الوضع الجديد للعلاقات الامريكية اليابانية ما انطلقت به الالسنة اليابانية والأمريكية خلال الخلاف بين طوكيو وواشنطن على تجارة السيارات بين البلدين ومن ذلك قول يوشيو سكورواتش رئيس مجلس النواب الياباني : إن ميل ميزان هذه التجارة الى صالح اليابان يعود الى ان قوة العمل الأمريكية مصابة بالكسل وان ثلث هذه القوة العاملة من الأميين ، ومضى رئيس مجلس النواب اليابانى قائلا إن تدهور الاقتصاد الامريكي جعل الولايات المتحدة مقاولا من الباطن لليابان .

وفي مواجهة هذه التعليقات قال السناتور الأمريكي ايرنست هولينجز مخاطبا عددا من العمال في ولاية كارولينا الجنوبية التي يمثلها في مجلس الشيوخ : « يجب ان تنشروا سحابة كعيش الغراب وان تكتبوا عليها صنع في الولايات المتحدة بواسطة العمال الكسالى الاميين وتم اختباره في اليابان » وكان هولينجز يتحدث بصورةواضحة تماما عن القنبلتين الذريتين اللتين القتهما الولايات المتحدة على هيروشيما ونجازاكي في اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية .

وقد ثارت ثائرة اليابانيين على هذه التصريحات ، خصوصا ان الكثيرين منهم يعتبرون ان القصف الذرى للمدينتين اليابانيتين لم يكن له ما يبرره لان اليابان كانت توشك على الاستسلام بعد انهيار النظامين الرئيسيين المتحالفين معها وهما النظام النازى في المانيا والنظام الفاشى في إيطاليا وعندما تحدث مسئول في الحكومة اليابانية عن هذه التصريحات اراد ان يحقق هدفين في وقت واحد هما تجنب تصعيد الخلاف وتقريع السناتور هولينجز ... فقد قال المتحدث الياباني إن هذه التصريحات ليست جديرة بالرد عليها رسميا وقال نائب اشتراكي ياباني : « لماذا يحاولون إيقاظ هذه الفتنة » .

وقد قوبلت تصريحات هولينجز ببعض الاحتجاج في الولايات المتحدة ولكن السناتور هولينجز قال إنه كان يلقى نكتة وإنه كان يدافع عن العمال الامريكيين وإنه لن يعتذر .

فما هي إذن حالة كل من الاقتصاد الامريكي والاقتصاد الياباني التي تؤدى الى هذا الخلاف المدوى ؟

يتمتع الاقتصاد الياباني بميزة هائلة في مواجهة الاقتصاد الامريكي بل في مواجهة اى اقتصاد آخر ... وهذه الميزة هي التفوق التكنولوجي ويبلغ الفائض لصالح اليابان في الميزان التجارى مع الولايات المتحدة ٤٥ مليار دولار سنويا .

وفي الوقت الذى اتسع فيه نطاق اقتصاد السوق الحرة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والشيوعية صارت المنافسة هائلة على اسواق واسعة إلى ابعد حد ، والمنافسة فيها لصالح الاقتصاد صاحب الفوائض المالية والتكنولوجيا الاعلى والسلعة الاجود . وهذه الميزات موجودة لدى اليابان وليست موجودة لدى الولايات المتحدة .

ويتراوح الفائض المالى الياباني سنويا بين ٦٠ و ٨٠ مليار دولار وبالتالى تتوغل الاستثمارات اليابانية وتنتشر في مختلف مناطق العالم بما في ذلك الولايات المتحدة واوروبا الغربية ومن الارقام ذات الدلالة ان ثلثى العاملين في البيت الابيض يستخدمون على سبيل المثال سيارات غير أمريكية وكثير منها سيارات يابانية .



أما الاقتصاد الامريكي فانه يعاني منذ بداية الثمانينات من عجز هائل في الميزانية العامة وعجز هائل في الميزان التجارى ويبلغ عجز الميزانية طوال هذه الفترة ٢٠٠ مليار دولار سنويا ومن المتوقع ان يبلغ رقما قياسيا هذا العام وهو ٣٦٠ مليار دولار .

وبهذه الصورة يكون إجمالى الدين الداخلى على حكومة الولايات المتحدة ٢٨٠٠ مليار دولار بينما تبلغ الديون الخارجية المستحقة على الولايات المتحدة ٥٢٧ مليار دولار .

إذن فالولايات المتحدة تعيش ازمة اقتصادية متكاملة الابعاد تسببت فيها سياسات الرئيس الامريكي السابق رونالد ريجان الذى خفض الضرائب على الدخل بصورة هائلة وزاد معدل الفائدة على الايداعات الدولارية على امل جذب اكبر قدر من الاستثمارات من الخارج لتنشيط الاقتصاد .

وقد ادت هذه الأزمة الاقتصادية إلى تعرض الاقتصاد الامريكي الى ضربات موجعة تمثلت في انخفاض معدل الادخار على المستوى القومي وتصاعد البطالة وانخفاض في معدلات الانشاءات الصناعية وانخفاض القدرة على المنافسة الدولية وانخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات .

ولم يكن كيتشى ميازاوا رئيس وزراء اليابان - فيما يعتقد الكثيرون - يقصد إهانة الامريكيين . عندما قال مؤخرا ان العمل لم يعد قيمة لدى الأمريكيين والاقرب الى الصواب ان ميازاوا كان يريد ان يقول إن التحولات الاقتصادية التى ادخلها ريجان واعتذر عنها في نهاية حكمه جعلت الأمريكيين يسعون الى منافذ الربح المالى اكثر مما يسعون الى زيادة الانتاج وتجويده عن طريق العمل . ومع ذلك التقطت الصحف الأمريكية كلمات ميازاوا وجعلت منها عناوين عريضة في صفحاتها الاولى مما تسبب في فتح النار الامريكية عليه وعلى اليابان لاسابيع عديدة .

وفي مناخ مثل هذا تكثر الوشايات والشائعات ، ويصل الامر الى حد تعرض اليابانيين لاعمال انتقامية تشمل القتل في الولايات المتحدة في اكثر من حالة .

ومن الامثلة على الوشايات والشائعات القول بوجود مؤامرة يابانية لتدمير الاقتصاد الامريكي . وهناك جماعات وجماعات في امريكا تقول إن اليابانيين الذين تسللوا اثناء الحرب العالمية الثانية الى ميناء بيرل هاربر بطائراتهم ودمروا جانبا كبيرا من الاسطول الامريكى يتسللون الآن إلى الاقتصاد الامريكي ليتحقق هدف كبير هو النصر على امريكا من طريق آخر . ويقول هؤلاء ان الولايات المتحدة تتعرض لهجوم اقتصادى ياباني متعدد المحاور خاصة من خلال القوة المالية المتصاعدة للبنوك اليابانية .

وخلاصة القول ان الهجوم على اليابان - كما يقول استاذ جامعي امريكي زائر في اليابان - هو ناتج خوف عميق من حالة الغموض المحيطة بمستقبل الاقتصاد الامريكي والمجتمع الامريكى ، وبالتالى مستقبل الولايات المتحدة . وربما يكون الخوف ناتجا في الاساس عن ان اليابانيين يقدسون العمل الشاق وان هذه القيمة انتقلت الى الدول المجاورة لليابان بينما يتجه الامريكيون منذ سنوات بعيدة الى اللهو والمتعة والترحال مما يعني اعطاء العمل وقتا اقل وجهدا اقل .

وماذا يقول اليابانيون في كل ذلك ؟

ليس هناك نسبة يعتد بها من اليابانيين تناصب الولايات المتحدة العداء .. والعكس هو الصحيح فاغلبية اليابانيين يقدرون المساعدات الفنية والتكنولوجية التى قدمتها الولايات المتحدة لليابان في الخمسينات ويعتقد اغلبية اليابانيين ان تولى الولايات المتحدة عبء الدفاع عن اليابان خلال الحرب الباردة كان من العوامل الرئيسية في المعجزة الاقتصادية اليابانية .

وفي نفس الوقت يقول المسئولون اليابانيون إن بقاء امريكا قوية اقتصاديا امر مهم لليابان لانها اكبر شريك تجارى لليابان فنسبة ٣٥ ٪ من المنتجات اليابانية المصدرة الى الخارج تذهب الى السوق الامريكية . ويقولون إن انهيار امريكا اقتصاديا سيلحق ضررا بالغا باليابان على المدى القصير والطويل .

ويقول نائب ياباني : اذا انهارت امريكا اقتصاديا سيكون من الضرورى أن تصبح اليابان قوة عسكرية في القرن القادم .

ويقول اليابانيون ايضا إن سعيهم الى تاكيد ذاتهم دوليا ليس فيه عيب بل ضرورى لان اليابان تحتاج عالما مستقرا وإن لها الحق في تحديد الطريقة التى يمكن ان يستقر بها العالم وليس من الضرورى ان يتفق التقدير اليابانى مع التقدير الامريكي .

ويشيرون إلى ان الولايات المتحدة غضبت على سبيل المثال عندما رفضت اليابان ان تكون واحدة من الدول التي تقدمت الى الجمعية العامة للامم المتحدة بمشروع قرار الغاء مساواة الصهيونية بالعنصرية .

واليابان تستحق - كما يقولون - تمثيلا اوسع في القرار الدولى فهى على سبيل المثال تدفع اكثر من ١٢ ٪ من ميزانية الامم المتحدة السنوية بينما تدفع بريطانيا ٥ ٪ والصين ٠,٥ ٪ . ومع ذلك مازال ميثاق الامم المتحدة يشير في احد بنوده الى اليابان والمانيا باعتبارهما الدولتين المعاديتين .

وبهذه الصورة مضى الوقت الذى كانت فيه معاهدة الدفاع الامريكية - اليابانية اساسا لحسن العلاقات بين البلدين ومضى ايضا الوقت الذى كان ممكنا خلاله تصحيح اى مشكلة في علاقات البلدين عن طريق تنازلات مالية من جانب أحد طرفي العلاقة . انبلدان الآن في مرحلة الحليفين المتنافسين أو الحليفين اللدودين □



المصدر : الشرق الاوسط (المدنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٢

المتمرد الوحيد على النظام العالمي الجديد

لم يعد هناك مكان في العالم يتردد النظام الدولي الجديد عن فرض هيبته فيه.

حتى في قلب اوروبا الشرقية، صار حسم الصراع الداخلي بين بوريس يلتسين ومؤتمر نواب شعبه من اختصاص من يقدم لروسيا الإعانات المالية، وصار الكلام الفصل في الحرب اليوغوسلافية لمؤسسة المجتمع الدولي، هيئة الامم المتحدة، وذلك بعدما تحولت يوغوسلافيا خلال بضعة اشهر من دولة الى عدة دول.

طبعاً حكاية «الإرهاب» حكاية طويلة. والمجتمع الدولي عرفها وحدد معانيها ومواصفاتها، حتى قبل قيام النظام العالمي الجديد. بل لقد استخدم الارهاب في بعض الحالات حجة دامغة لإحراج المعسكر الشرقي إبان الحرب الباردة ومن ثم ادانته.

وحتى بعض الدول الطموحة للعب دور اقليمي اكبر مما تسمح لها به قواعد اللعبة، متسلحة بطرح سياسي ديني، اخذت تتواضع في طروحاتها وتعتدل في خطابها لكي تلحق بركب النظام العالمي الجديد قبل فوات الاوان، وعن طريق الانتخابات البرلمانية التي حلت محل احتلال السفارات وتصدير الثورة.

وحدها اسرائيل ما تزال «كبيرة» على قواعد اللعبة في العالم كله. ووحدها الدولة التي تشعر بانها في مامن من استحقاقات التعايش وهي التي تسيّر كل التطورات السياسية من حولها وفق احلامها.

لا ليس جديداً ان تتهم اسرائيل الولايات المتحدة بـ «التامر على مصالحها الحيوية» عندما تطالبها واشنطن بوقف بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة. وليس جديداً الاتهام بتهديد واشنطن الاقتصاد الاسرائيلي عبر رفضها منح ضمانات القروض. ولا هو بجديد، ولا هو بصحيح، اطلاقاً، الاتهام الاسرائيلي الممجوج بمغازلة واشنطن العرب وتقديم التنازلات لهم ودفعهم دفعاً نحو مائدة المفاوضات.

لا ليس ثمة ما هو جديد في كل هذه الاتهامات. اما الجديد الوحيد فهو السكوت الامريكي الطويل، في عهد ما عادت فيه واشنطن تسكت على احد او تخفف ضغطها عن احد، لكن بعض خطوات واشنطن توحي بان السكوت ترافقه اجراءات لتحجيم المبالغات الاسرائيلية.

«الشرق الأوسط»



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٢

النظـــام الـدولى الجديـد (المنـاقشـة مستمـرة)

الثمن الدامى للتحول

نشرنا امس رايين حول مضمون النظام الدولى الجديد البازغ، وهل يقوم على القوة القاهرة أم ان هناك مكانا لتواعد القانون ضمن اسسه. ويقدم مصطفى الحسينى اليوم رايا يختلف مع القول بان هذا النظام يتحقق سلميا.

الاعتقاد السائد، بل والذى يجرى الترويج له بنشاط، وبقدرة فائقة على الاقناع، ان «النظام الدولى الجديد» الذى يجرى بناؤه، يتحقق «سلميا» دون ثمن من الدماء او من الدمار، وقد بلغ هذا الترويج حد ان الرئيس الأمريكي الاسبق ريتشارد نيكسون، وضع كتابا كاملا ويبدو مقتنعا، عنوانه «نصر دون حرب».

وما اراد نيكسون ان يقوله فى هذا الكتاب هو أن الولايات المتحدة والتحالف الغربى، بما تقوم عليه هذه المنظومة من حرية اقتصادية وديمقراطية سياسية، قد «انتصرت دون حرب» على الاتحاد السوفييتى والتحالف الشرقى، بما تقوم عليه هذه المنظومة من مركزية اقتصادية وشمولية سياسية.

ويبدو الانتقال «السلمى» من نظام دولى إلى اخر ميزة تاريخية كبرى، لاتوضحها الا المقارنة مع الكلفة الدموية لما سبقه من نظم دولية.

فالنظام الدولى الاول فى العصر الحديث تكلف نهرا من الدماء تدفق منذ بداية الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩، ولم يحقنه حقنا كاملا انعقاد مؤتمر فيينا الذى اقام ذلك النظام واقره فى ١٨١٥.

ومابين التارخين تدفقت الدماء وحل الدمار على مستويين:

مستوى الصراع البريطانى ـ الفرنسي، وكان ميدانه الرئيسى اراضى الدولة العثمانية، وكانت علامته البارزة الحملة الفرنسية على مصر. والدور البريطانى فى هزيمتها بقيادة الادميرال ويلسون، والمحاولة الفاشلة للحلول محلها بقيادة الادميرال فريزر.

والمستوى الثانى هو سلسلة الحروب الاوروبية التى عرفت باسم الحروب النابليونية والتى شملت مساحة القارة العتيدة كلها تقريبا، إلى ان تحطمت القوة النابليونية على أبواب موسكو فى ١٨١٤.

والنظام الدولى الثانى كانت كلفته هى الحرب العالمية الأولى، والثورة الروسية، ومن قبلها الحرب الروسية ـ اليابانية، ومن بعدهما ما انفجر فى تلافيف الثورة البلشفية من حرب اهلية، وما انفجر حولها من حروب التدخل.

اما النظام الدولى الثالث، الذى نشهد الان نهايته، فقد كانت كلفته الباهظة هى الحرب العالمية الثانية، وماسبقها من مناوشات كبيرة بين قطبى النظام الدولى السابق، بريطانيا وفرنسا، ثم بينهما وبين القوى الدولية «الناشئة» فى الغزو الايطالى للحبشة، و«الاختراقات» الالمانية فى وسط اوروبا، و«الاختراق» اليابانى إلى منشوريا، والحرب الاهلية الصينية المديدة مثل كل شىء فى تاريخ الصين.

وما أعقب الحرب العالمية الثانية مباشرة من انفجارات، ابرزها الثمن الدامى لتقسيم الهند، والحرب الكورية.

وقد تكون المقارنة الجديرة بالاستعادة فى شان هذا النظام الدولى الجديد الذى يقال لنا انه يبنى سليما، هى مقارنته مع النظام الدولى الاول، وهذه مقارنة على مستوى اخر، خلاف مستوى الدماء والدمار.

فقد تاسس ذلك النظام الدولى

مصطفى الحسينى



الاول، على «استعادة العالم» الذى سعت الثورة الفرنسية للقضاء عليه، وبدا انها نجحت، انما لزمن قصير.

و«استعادة العالم» هى التعبير الذى صكه هنرى كيسنجر فى رسالته لنيل درجته العلمية من جامعة هارفارد، ليلخص فيه استراتيجية مترنيخ صاحب مؤتمر فيينا، وهى الاستراتيجية التى استهدفت نفى ماسعت الثورة الفرنسية الى اقراره وإلغاء مابدا انها حققته منه: ان تحل «الدولة القومية» محل «امبراطورية السلالة» و«العائلات الحاكمة».

ومنذ ان صك كيسنجر عبارة «استعادة العالم» وصفا لاستراتيجية مترنيخ، سيطرت عليه العبارة وماتتضمنه من فكرة، فاعتبرها ايضا «كبسولة» تحوى الاستراتيجية الامريكية، فسعى الى تحقيقها منذ ان انتقل من الاكاديمية إلى الحلبة السياسية مع بداية عهد نيسكون، محمولا على المحفة التى حملت الرفات السياسى لنيكسون روكفلر الذى كان كيسنجر يدير حملته الانتخابية.

ومنذ ذلك الحين، اعتبر كيسنجر ان موضوع الاستراتيجية الامريكية وهدفها هو استعادة العالم الذى سعت الثورة الروسية فى ١٩١٧، وخصوصا بعد ١٩٤٥، إلى القضاء عليه، وبدا انها حققت شوطا غير قليل على طريقه، ولوقت طويل، وإلى حد يوحى بان ماتحقق قد استقر.

وكان كيسنجر اعتبر نفسه التجسيد الحى لمثله الاعلى: مترنيخ.

ويبدو الان كيسنجر ان «استعادة العالم» القديم قد تحققت، ويقال لنا انها تحققت دون حرب.

فهل هذا صحيح؟

قد يغض «المؤرخ الموضوعى» النظر عن الدماء التى سالت على اراضى الاتحاد السوفييتى السابق فى المنازعات القومية، ومن باب اولى عن دماء الطلاب التى سالت فى بكين، فهذه، ورغم فداحة الدم البشرى، تعتبر ثمنا طفيفا لنظام دولى جديد، وقد يكون لنظر «المؤرخ الموضوعى»، ان ينبهنا إلى أن ماسال من دماء فى المنازعات القومية بين الجمهوريات السوفييتية السابقة وداخلها، لايلغى ان تلك الثورة الكبرى فى القوة العظمى السابقة تتحقق سلميا، بالقياس النسبى إلى ماعرفه التاريخ من ثورات.

لكن نظرة «المؤرخ الموضوعى» هذه لاتستطيع ان تقنع احدا، بسهولة او بصعوبة، بغض النظر عن الدماء التى تسيل مع تفتت الاتحاد اليوغوسلافى، ولا عن دماء الاف القتلى فى الصومال، ولا عن الدماء والدمار فى حرب الخليج، وماقد نراه، ولايتمنى احد ان يراه بشان ليبيا فى يوم قد يكون قريبا.

ولقد تثبت التطورات اللاحقة، ان ماسال حتى الان من دماء، وماحل حتى الان من دمار فى سبيل «النظام الدولى الجديد» ليس سوى مقدم الثمن العاجل لهذا «النظام الدولى الجديد».

فالشاهد ان منبع بعض صنابير الدمار التى بدات تتدفق ثمنا للنظام الدولى الجديد، هى نتيجة مباشرة لانهيار مبدا «حصانة ما استقر بعد الحرب العالمية الثانية من حدود».

فقد كان هذا المبدا ركنا اساسيا من النظام الدولى السابق، الذى يتراجع الان، فقد استقر قطباه، ووافقهم الاخرون، على هذا المبدا، انطلاقا من تخوف كل من القطبين، بان المساس بالحدود الدولية المستقرة فى اى موقع قد يفيد القطب الاخر، ووافقهم الاخرون، لادراكهم ان مصير محاولات تغيير الحدود مرهون بارادة القطبين، اللذين كانا يتدخلان دائما فى هذا النوع من المنازعات، عن طريق الدعم بالسلاح او بالقوات فى مجرى الصراع، وباسم الشرعية الدولية لاغلاق ملفاتها.

وبنهاية الحرب الباردة، وبنجاح الولايات المتحدة والتحالف الغربى فى «استعادة العالم» الذى كان قائما قبل الثورة الروسية، تراجع الحرص القديم على حصانة الحدود، وقد يفتح هذا ابواب الجحيم.

فهل نستطيع ان نصدق انه «نصر دون حرب»؟

بل ومن قبل ان تبدو بشائر النظام الدولى الجديد او نذره، يجوز ان يسال «المؤرخ الموضوعى» ان اراد ان تصدق موضوعيته: هل كانت الحرب الباردة، التى انتهت الى «النصر دون حرب» هل كانت باردة فعلا؟

فيما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية (الساخنة) ونهاية الحرب الباردة، شهد العالم ٣٠ حربا وصفت بانها «اقليمية وصغيرة»، لم تكن اصابع اقطاب النظام القديم بعيدة عنها، وان نجحت غالبا الا تحترق فيها هذه الاصابع، ربما فيما عدا الكبريين من هذه الحروب ـ فيتنام وافغانستان.

وفى هذه الحروب العديدة والمديدة سالت دماء ملايين الناس، ولم يقف الدمار عند حد ثروات الامم وارزاق شعوبها، بل امتد الى الطبيعة ذاتها.

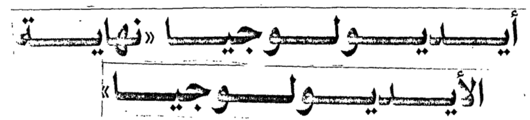
وكان هذا كله ضمن الصراع فى سبيل «استعادة العالم» القديم.

وهى الاستعادة التى تسمى الان «النظام الدولى الجديد».



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٢١ ابريل ١٩٩٢



أيديولوجيا «نهاية الأيديولوجيا»

ف ظروف شديدة التميز والغرابة فرضت مقولة «النظام العالمى الجديد» نفسها، وسارت الاحداث بسرعة مذهلة، وبصورة جعلت أمريكا تكاد تنفرد بتشكيل ملامحه، وبدرجة قد لا تكون ف صالحها أو صالحه. إن الاحادية القطبية التى تحاول فرض نفسها على ملامح واليات هذا النظام ستؤدى إلى اغترابه السريع عن غالبية البشر واغترابهم عنه، لانهم يودون العيش ف عالم الاسرة البشرية الواحدة، لا عالم القطب المهيمن الواحد.

حقيقة ان بيننا من يتوقع ان يكون هذا القطب عادلا، لكن العيب ليس فقط ف من هو القطب، ولكن ف فكرة «المستبد العادل» نفسها، التى أثبتت فشلها في كل بلد وسيكون تطبيقها أدعى لفشل أكبر عندما يكون المستبد «كوكبيا» يمارس تصوراته الخاصة عن «العدل» على البشرية كلها. ولأن للقوة سحرها، فلن يعدم الأمر ان تجد، ف كل ركن من أركانه المعمورة، «نخبة» من الدراويش والمريدين والمستفيدين، الذين يؤيدون حرفيا كل تصورات وتوجهات القطب الواحد، ليس فقط بالنسبة للملامح الكلية للنظام العالمى الجديد، ولكن الأمر يتعدى ذلك، ليصل إلى «حزمة» الافكار والتصورات التى يراها هذا القطب صالحة لحل مشكلات مختلف الأمم والشعوب. لذلك فإننى أعتقد اننا أمام ما يمكن اعتباره ايديولوجيا جديدة، رغم انها على أنقاض ما اعتبر انه «نهاية الايديولوجيا»، وهذا هو التناقض الخطير الذى ساحاول توضيحه ف السطور التالية.

ليس هنالك من الاحداث ما اكد ضرورة العمل بسرعة على التوصل إلى نظام عالمى جديد مثل انتحار الكتلة الشرقية، وتفكك وحداتها الاخذ ف التزايد بشكل ملحوظ. ومهما كانت قائمة الأسباب، التى تورد لتفسير هذا الحدث العجيب فلابد وأن تتصدرها حقيقة الجمود الايديولوجى، الذى تسبب ف اعاقة حركة الاتحاد السوفييتى وتابعيه، بأطروحاته التى تغافلت الواقع والمتغيرات، وهكذا تحول الكيان الاشتراكى إلى ديناصور ايديولوجى ضيق الافق محدود القدرة على التكيف والتصدى لمشكلات الداخل من ناحية، وللمحاولات الخارجية الناجحة للاختراق والخلخلة من ناحية اخرى. وأخيرا دفع هذا الكيان دفعا، واندفع اندفاعا نحو الانتحار غير ماسوف عليه، وقيل إنها «نهاية الايديولوجيا». والواقع ان النهاية هنا تعنى الايديولوجيا السياسية، ذلك ان طرح فكرة نهاية الايديولوجيا فلسفيا حدث منذ مدة طويلة، بينما أجل التماسك الظاهرى للكتلة الشرقية، الذى قام على اكتساب قدرات الدمار بدرجة أكبر من قدرات الاعمار، النهاية السياسية. وبهذه النهاية، أعلن بشكل يراه البعض مبالغا فيه الانتصار «النهائى» لليبرالية الغربية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والفكرية، ووجدنا من يقول بنهاية التاريخ... تاريخ الصراع الذى جرى ف عالم ثنائى القطبية.

د. أحمد شوقى ★

ايديولوجيا جديدة

ولكن ما الذى يجعلنا، رغم ضجيج الحديث عن النهايات التى لحقت بالتاريخ والايديولوجيات، نتحدث عن ايديولوجيا فاعلة جديدة؟ وما أوجه السلب أو الايجاب ف ظهور هذه الايديولوجيا، ف هذه المرحلة الكوكبية التى دخلها عالم اليوم؟ وما تأثير ذلك علينا؟ يخيل لى أن هذه الأسئلة الثلاثة، بقصد أو بدون قصد، قد رتبت تصاعديا من حيث صعوبتها وتعقدها. فالاصرار الامريكى المعلن على أحقية استمرار الأحادية القطبية بالنسبة للقوة العسكرية، وعلى فرض مصالح الولايات المتحدة على مختلف القوى والتكتلات الاقتصادية، يؤكد ان شعار «أمريكا أولا»، الذى ظهر ف الشارع الامريكى كتعبير عن الرغبة ف الالتفات إلي الداخل لا ينفصل عن الرغبة ف تعميمه على الخارج. هذا الشعار قد صار يمثل المبدأ الجامع المانع، الذى يمتلك ناصية الحقيقة المطلقة ف تشكيل النظام العالمى الجديد، وهو محصلة سنوات طويلة من جمع «كل أوراق



اللعبة» الخاصة بمختلف مشكلات العالم بين يدى صانعى القرار فى أمريكا.

ننتقل إلى الحديث عن أوجه السلب أو الايجاب فى هذه الايديولوجيا، التى تنوى أن تنفرد باللعب على انقاض كل «الايديولوجيات المنهارة». أولا، أنا لا أجد فى بند الايجابيات ما يمكن ان يذكر، اللهم إلا إذا تسبب قصر النظر السياسى فى اعتبار ان بعض المواقف «المبدئية» المتوافقة بشدة مع المصالح الكوكبية لامريكا، يمكن ان تعد من الايجابيات. أما عن بند السلبيات، فحدث ولا حرج!!! إن حربا باردة جديدة، ذات أساس اقتصادى مستند على مخطط معلن للانفراد بالهيمنة العسكرية، تكاد تخلف الحرب الباردة السابقة، التى جرت فى عالم ثنائى القطبية، ولم تجن البشرية أية ثمار جيدة من انتهائها.

ولنذكر مثالا واحدا، يتلخص فى المقارنة بين موقف القطب الأكبر فى محادثات «الجات» من ناحية، وفى محادثاته الخاصة مع اليابان من ناحية أخرى. ففى الأولى يتباكى على اليات السوق ويتشدد فى المطالبة برفع الدعم، وفى الثانية يضغط «بالقوة» على اليابانيين لشراء منتجات أمريكية، ينتجون أفضل منها، ويرون أنهم أحرار فى عدم شرائها. ولا تقتصر قائمة السلبيات على الحرب الباردة الجديدة بابعادها الاقتصادية، بل يتعداها إلي كثير من القضايا السياسية المهمة، التى تشهد قدرا متزايدا من «الامركة».

خذ على سبيل المثال التعامل مع مفاهيم كانت مستقرة كالسيادة وحق التدخل، و«التفتيش فى الدفاتر القديمة» لتصفية الجيوب المناوئة، وتوجيه القرارات بشكل سافر. والامثلة كثيرة ومتباينة ومعقدة، بل وقد يراها البعض خلافية إلى حد ما، كما ان من بينها ما قد يعد قديما بسبب تدافع الأحداث وتسارعها، لكنه يؤكد ان البدايات تسبق مرحلة انتهاء الحرب الباردة. لذلك أسمحوا لى ان أضع عينة من هذه الأمثلة بين قوسين!!! (غزو جرينادا - اختطاف نورييجا - الافصاح عن سماع أصوات تصدع النظام الكوبى - التاكيد على أحقية أمريكا فى إعطاء شهادة حسن سير وسلوك لكل نظم الحكم، بالنسبة للمسائل الخاصة بالديمقراطية وحقوق الانسان، مع نسيان انها كانت اكبر من يهدرهما فى الداخل والخارج حتى الستينات - العمل على استصدار قرار إلغاء صفة العنصرية بالنسبة للصهيونية - دفع انجلترا وفرنسا للمشاركة فى عقاب ليبيا عن حادثة لوكربى، واستصدار قرار دولى فريد فى هذا الشان - عدم المساواة فى التعامل مع التسليح النووى لاسرائيل والعرب - التناقض فيما يوصف بأنه «معركة ضمانات القروض» بين أمريكا واسرائيل، حيث «تتشدد» أمريكا فى طلب وقف بناء المستوطنات، رغم علم الجميع ان القرض أصلا مخصص لهذا الهدف إن عاجلا أو اجلا، وهو هدف غير مشروع من وجهة النظر العربية، لأنه يهدر الامل فى اية تسوية أقل ظلما، ولا أقول أكثر عدلا، حيث أخشى ان أقول إن العدل لم يعد واردا فى المرحلة الحالية على الاقل)!!!

شمال .. وجنوب

تقودنا الامثلة السابقة إلى تاثير الايديولوجيا الجديدة علينا، فقد تطرق بعضها إلى المرحلة الحالية للصراع العربى - الاسرائيلى، لكن الأمر يتعدى ذلك إلي التصور العام عن تاثير «النظام العالمى الجديد» على الجنوب، باعتبارها جزءا منه. والحقيقة ان البحث فى تاريخ ظهور الجنوب لا يحتاج إلى تنظير كبير. فقد أدت «استراتيجية أوراق اللعبة»، التى تعد اخر فصول «لعبة الامم» إلى انهيار تجربة «أو تجارب» العالم الثالث، وكان ذلك بداية للتفاعل المتسلسل الذى أدى إلى تصدع وانهيار ايديولوجيا العالم الثانى، الذى كان يستند سياسيا واقتصاديا إلى وجود العالم الثالث، الذى مارست دوله الاستفادة المتاحة من التناقض بين العالمين الممثلين لقطبى «الشرق والغرب» فى النظام العالمى الافل. وهكذا تحول الأمر إلي ثنائية جديدة نسبيا، هى الشمال الذى يضم الدول المتقدمة، تلك التى تمتلك امكانات التقدم، وإن كانت تحتاج بدرجات مختلفة إلى توازن وإعادة حسابات تسبق الانطلاق، وجنوب يضم الدول الأقل تقدما بدرجاتها المختلفة أيضا والحقيقة ان النظام العالمى الجديد، إ. ما تمسك «بدوجما» أمريكا أولا، سيضر كثيرا بامال التنمية فى دول الجنوب، التى يجب ان يراعى هذا النظام ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدرجة كافية. ويجب ان نعترف، أن بعض أبناء هذه الدول الجنوبية أكثر تمسكا بـ «الدوجما» المذكورة من أهلها، حيث ينادون ليل نهار بالتسعير الباهظ لخدمات التعليم والصحة. ورفع كل اشكال الدعم، والتخصيصية المبالغ فيها... إلي اخر ما وصفته فى بداية المقال «بحزمة» الافكار والتصورات، التى تقدم كوصفة جاهزة لمشكلات مختلف المجتمعات الجنوبية. ولا عجب ان ترتبط الوصفة المذكورة دائما بحل مشكلة الديون واستمرار المساعدات والمعونات، فقد كان هذا كله من أهم أوراق اللعبة. ومع ذلك يجب ان يظل الامل موجودا، انطلاقا من حقيقة ان التحليل السابق لما الت إليه الأوضاع المشكلة للملامح الحالية للنظام العالمى الجديد، لا يعتمد كما قد يتصور الكثيرون من نظرية المؤامرة. فاغلب أوراق اللعبة كانت مكشوفة، وإن كانت الوثائق التاريخية التى تظهر بعد انقضاء فترات السماح تؤكد عناصر المؤامرة أيضا. إن تحليلنا ينطلق من الاعتراف بـ «نظرية الغفلة» بجانب المؤامرة!!! إن هذا الاعتراف يجعل من الممكن ان يبدأ الدور الايجابى للجنوب بالتخلص من الغفلة، والبدء فيما أسميه بالتكيف المشرف، الذى يمكن من الدخول فى حوار افضل بين الشمال والجنوب لتشكيل نظام أكثر ملاءمة للجميع. وإذا كان موضوع التكيف المشرف يستحق معالجة مستقلة، فلابد ان نذكر هنا ان للشمال دورا أساسيا فى الأمل المذكور. لقد قلت حاجته إلى المؤامرة بعد الانتصار، ولكن عليه ان يدرك ان



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٢

الانتصار – أي انتصار – مرحلى بطبيعته، وان الانتصار المستقر هو انتصار البشرية كلها على كل مشكلاتها. وان بدا مثل هذا الانتصار «طوباويا»، فإن ما لا يدرك كله لا يترك جله، خصوصا وقد امتلك الانسان من مقومات التقدم العلمى والتكنولوجى، ومن الخبرات السياسية والاقتصادية، ما يمكنه من تحقيق الكثير على هذا الطريق. وأخيرا، على القطب المهيمن ان يدرك ان كل «دوجما» معرضة للانهيار. فالبعض يرى ان «الديناصور التكنولوجى» غير منيع، بل هو معرض للانهيار مثل «الديناصور الايديولوجى»، ولو بصورة مختلفة، ولكن هنالك بعض العوامل التى تجعله يبدو متماسكا بالاضافة إلي القوة العسكرية «الامبراطوريات الاقتصادية للشركات عابرة القوميات – تجارة السلاح – المافيا واللوبى الصهيونى – السيادة الاعلامية الهائلة» إن الجنوب مطالب باقناع الامريكيين بـ «خروج فيتنامى» سريع من نشوة «النصر بلا حرب»، التى تحققت بانتحار القطب المناوىء.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

أوروبا الغربية الحائرة!

بقلم: جورج عين ملك *

البحث عن تحديد مفاهيم النظام العالمي الجديد تطال اوروبا الغربية هذه الأيام اكثر ما تطال اي مكان آخر على الكرة الأرضية. ذلك ان المناطق ذات الوضوح المحدد في انظمتها والمؤسسة على أرضيات طالها الثبات لعقود طويلة، تبقى في التحولات السياسية الدولية الكبرى اكثر المناطق تأثراً بهذه التحولات. ان دراسة متأنية للنتائج الأولية للانتخابات الفرنسية البلدية، وكذلك دراسة معطيات التوقعات بالنسبة للوضع الانتخابي البريطاني، تشير الى ان خللاً ما قد وقع فعلاً في آلية مفاهيم الجمهور في كل من فرنسا وبريطانيا تجاه انعكاسات التطورات العالمية والدولية الجديدة، بحيث وصلت «الجبهة الوطنية» المتطرفة الاتجاهات الى تحصيل ١٤ في المئة من أصوات الناخبين الذين مارسوا حق الاقتراع، في حين غاب قسم كبير من الجمهور الفرنسي عن ممارسة دوره في العملية الانتخابية، وبالنسبة لدول ذات مؤسسات ثابتة وعميقة الجذور كالمؤسسات الفرنسية والايطالية والبريطانية، فإن ابتعاد قسم كبير من الجمهور عن العملية الانتخابية لا يمكن تركه دون تمحيص، تماماً كبروز تجاح من نوع ما للعناصر المماثلة لتشكيلة «الجبهة الوطنية» الفرنسية المتطرفة، أو لعلها الأكثر تطرفاً في التاريخ الفرنسي المعاصر، لأنه يشير الى عدم قناعة هذا القسم من الجمهور بالموجود الحالي، في حين يتخذ القسم الثاني من الممارسين لحقوقهم، مواقف «متطرفة» كالتي تدعو اليها «الجبهة الوطنية» على الصعيدين الداخلي والخارجي الفرنسي، ليس عن قناعة ثابتة في الغالب، بل لمجرد البحث عن حلول جديدة قد لا تكون هي الحلول الأكثر متطلبة لمجتمع كالمجتمع الفرنسي بكل معطيات وقناعات وواجبات هذا المجتمع في إطاره المحلي والاوروبي، ومن ثم العالمي، ولنتذكر في هذا المجال زيارة جان ماري لوبان الى بغداد واجتماعه مع صدام حسين وتأييده له، ولغزو الكويت وموقفه من «التحالف» العالمي العامل لتحرير الكويت. ان التخوف الذي يبعثه في عملية التحليل المعلوماتي لحدث من هذا النوع تؤكد في المقابل، ان الاهتزاز الحاصل على الساحة العالمية قد وصل الى مركز العالم القديم: الى اوروبا الغربية التي كانت ولا تزال موقعاً مهماً من مواقع تحديد الهيكلية السياسية والجيوسياسية للعالم المعاصر وخصوصاً في المرحلة الراهنة التي تفترض ان تقوم اوروبا بدور من نوع خاص يستطيع إضفاء طابع متميز لما يمكن دعوته بالنظام العالمي الجديد، دور يساعد في تحقيق توازن في العلاقات الدولية، أو على الأقل يؤهل العالم المعاصر لظروف متوازنة قادمة. غير ان مجريات عملية التحول وانعكاسها في اوروبا لم تشر حتى الآن ولسوء الحظ، الى ما يماثل هذا الافتراض، لا من جهة القوى الجديدة التي تماثل «الجبهة الوطنية» في فرنسا، ولا من جهة القيادات السياسية الأوروبية الحالية التي لا تزال غالبية أركانها تعيش في مرحلة الثمانينات أو ما قبلها وبآليات تفكير تلك المرحلة الى حد كبير، على عكس ما هو مفترض من قوة سياسية - اقتصادية ناهضة هي الأكبر عددياً: سكانياً واقتصادياً ولمدة عقد

٤٣/١



من الزمن على اقل تقدير، حتى ولو استمر الوضع على ما هو عليه الآن من غموض وخلل في شكل ومحتوى القوى السياسية - الاجتماعية الموجودة على الساحة. ان الخطر الحقيقي الذي يمكن ان يشكله استمرار هذا الوضع على حالته الراهنة في اوروبا وخصوصاً في اشطر الغربي منها، هو حالة الفراغ والتسطح التي ستنعكس بدورها على الساحة الدولية، بحيث يغيب شكل التنافس الحيوي المفترض لعملية التطوير والتحفيز المترافق والمرافق لقيام هذا النظام العالمي الجديد، وبحيث لا تبقى أمام حالة التغير المنتظرة إلا ابعاد ذات اتجاه شبه منفرد، قد تعجز الولايات المتحدة الأميركية عن ترسيمه بما يفترض أن يناسب بقية الأطراف والقوى في العالم، أو قد يدفع ذلك بعض القوى الأميركية للوقوع في خطأ التفرد الاحادي الجانب او في المغريات التي تحيط بهذا التفرد الأمر الذي يزيد من احتمالات الوقوع في الخطأ او التخبط او تنامي المزيد من النزعات الخطرة ليس في امركا وحدها بل في ما يفترض مناطق حليفة لها في اوروبا الغربية على وجه المصوص. اما على صعيد بقية العالم فإن الانعكاسات ستكون أكثر حدة وان ظهرت بشكل اكثر بطئاً في الوقت الراهن على الأقل، لكن ردات الفعل التالية يمكن أن تعيد العالم الى حالة من الخلل قد تعجز معطيات نظرية الاحتمالات الرياضية المنطقية عن تصوره أو تخيل مفرداته وتأثيراته التالية. ان أوروبا الغربية مقبلة في الشهور القليلة التالية نحو عصر يفترض انه يحمل الجديد لها سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، وبالتالي فإن التحولات الجيو - سياسية التي يحملها هذا العصر الجديد، وأن كانت نتاج ما يزيد عن ربع قرن من الزمن السابق للنظام العالمي الجديد الباحث عن مفرداته، إلا أنها ستظهر، بل يجب أن تظهر، وكانها من معالم هذا النظام، غير أن موازين القوى واشكال هذه القوى ولا سيما تلك المتطرفة منها، سواء في فرنسا أو في ايطاليا او في المانيا حيث النازية الجديدة تحاول البروز الى السطح بسرعة تفرق قوتها الحقيقية، لا تبشر بالآمال المفترضة الملقاة على عاتق اوروبا هذه بل تشير الى كثير من الخلل والى كثير من الفوضى والتسطح غير المنضبط، وهو ما يشير حتى الآن على الأقل الى مخاطر حقيقية ان لم يسارع الى ضبطها بآليات جديدة. اما الدور المتجدد المفترض لحالة التوازن الدولي فلا يزال حالة هيولية تبحث عن المناخ المناسب والظروف التي قد تفرضه بالصدمة أو بالطفرة.

• صحافي سوري



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

الشرق الأوسط والمهام الجديدة لحلف الأطلنطي:

عالم تنفرد فيه أمريكا بالقوة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يعترف أكثر من سياسي أمريكي بالخوف من مشروع البيت الاوروبي المشترك الذي يسمح لأوروبا بأن تكون قوة عظمى لها سياسة مستقلة عن السياسة الأمريكية. قال دين راسك وزير خارجية أمريكا الأسبق في تصريح له نشرته مجلة «مديترانيه» في عام ١٩٩٠ أنه كان يخشى دائما ان تتوحد المانيا، لأنها لو فعلت ذلك سيكون الطريق ممهدا امامها لتجاهل الولايات المتحدة والدعوة إلى سياسة مستقلة عنها. وتساءل «راسك» ماذا نفعل في أمريكا إذا ما واجهتنا هذه المشكلة ووجدنا المانيا الموحدة تنطلق في سياسة منفردة حسب مزاجها ومصالحها الخاصة. إن هذا لو حدث - هكذا يقول - سوف يهدد حلف الأطلنطي «الناتو»!

هذا الكلام الواضح يعكس مخاوف أمريكية حقيقية، من ان يفلت زمام القيادة منها في أوروبا فتجد أمريكا نفسها معزولة غير قادرة على دعم وحماية مصالحها كما تبغى وتريد في العالم بأسره. وتؤمن السياسة الأمريكية - بحق - ان السيطرة على أوروبا هي مفتاح السيطرة على العالم. وكان المسرح الأوروبي هو الحد الفاصل بين السلم أو الحرب النووية، واحتفظ خبراء البنتاجون بالأولوية المطلقة للمسرح الأوروبي ودعمه وتحصينه ضد أي خطر قادم من الشرق الشيوعي. وكان جنرالات البنتاجون يستعدون لخوض حربين في وقت واحد بشرط أن تكون أولوية الاستعداد للحرب في أوروبا.

وبعد هزيمة فيتنام ارتضوا بالاستعداد للدخول في حرب كبيرة وحرب اقليمية صغيرة، أو حرب ونصف حرب. في وقت واحد. وكانت الحرب الكبيرة في حساباتهم، هي الحرب التي تقع ضد السوفييت في أوروبا. لان التخلي عن أوروبا يساوي في نظرهم التخلي عن القوة السياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الدولي.

اديناور كان خائفا من وحدة المانيا!

وأعلن رجال البنتاجون بعد انتهاء الحرب الباردة، ان القوات العسكرية الأمريكية الموجودة في قواعد حلف الأطلنطي في أوروبا ستظل موجودة. ولن تتخلى أمريكا عن وجودها العسكري في أوروبا رغم ان أخطار الحرب واحتمالات الهجوم من الشرق أصبحت شبه معدومة. وكان رأي هنري كيسنجر الذي أعلنه في أكثر من مناسبة، سواء في تصريحات أو مقالات كتبها، انه ليس من الحكمة ان تسمح الولايات المتحدة بظهور مشروع البيت الأوروبي المشترك إلى النور، لانه مشروع قائم على الانفصال عن أمريكا. وقد دعا إليه شارل ديجول أملا في استقلال أوروبا عن الهيمنة الأمريكية. ورحب المستشار الالماني «اديناور» بمشروع ديجول. ومن الغريب ان ساسة أمريكا شجعوا تصريحات اديناور وهو يطالب بوحدة أوروبا والتي كانت تعني في نفس الوقت وحدة المانيا. وكان ترحيب أمريكا بوحدة أوروبا مجرد مشاكسة للسوفييت. فيعترف «دين راسك» انه لم يتوقع ان تتوحد المانيا في حياته، بل قال إن المستشار الالماني «اديناور» كان يوافق على مشروع ديجول وهو في قرارة نفسه لا يرغب في توحيد المانيا، لان الأوضاع السياسية والاقتصادية كانت تؤكد له ان المانيا الاتحادية «الغربية» سوف تعاني أزمات ضخمة، سياسية واجتماعية فضلا عن ازمة اقتصادية حادة ولو تحققت الوحدة الالمانيا التي يدعو لها. وهذه المخاوف هي التي تعاني منها المانيا الان بعد ان توحدت المانيا بالفعل، فاضرابات العمال تتصاعد وتتفاقم طلبا للمزيد من الاجور في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة

فتحي غانم

إلى خفض نفقات ضرورية في الميزانية، لمواجهة تخلف يعاني منه الجانب الشرقي من المانيا، ويثير اضطرابات اجتماعية واقتصادية ونفسية، وموجات من الجريمة والعنف تدعو إلى القلق.

الجدار ليس أبديا!

كان الحديث عن وحدة المانيا، ووحدة أوروبا، مجرد حديث دعاية في نظر أمريكا، تستخدمه في الدعاية ضد السوفييت في الحرب الباردة المشتعلة بينهما. وكان الاعتقاد السائد في البيت الأبيض والبنتاجون أن مشروع استقلال أوروبا وتوحيدها في بيت أوروبي مشترك يمتد من الاورال شرقا إلى الأطلنطي غربا، هو كلام للدعاية لا يصمد للواقع. فأوروبا الغربية مضطرة للخضوع واعلان الولاء لزعامة أمريكا. وأوروبا الشرقية مضطرة للخضوع وإعلان الولاء للسوفييت. ولم يتصور أحد ان جورباتشوف قادر على ان يدفع الأمور بهذه السرعة التي تجاوزت كل التوقعات. خاصة بعد ان زار المانيا الاتحادية يسبقه شعار «البيت الاوروبي المشترك» وإعلانه عن سور برلين الشهير «إن هذا الجدار ليس أبديا» فأعطى بصورة عملية الاشارة لتتحرك القوى المستعدة لهدم جدار برلين دون خوف من تدخل سوفييتي، ودون خوف من اندلاع حرب في أوروبا تهدد بكل تأكيد - إذا نشبت - السلام العالمي.. وهكذا وجدت السياسة الامريكية ان احتمالات قيام البيت الاوربي المشترك ماثلة على الابواب، وكان من الضروري أن تتحرك بسرعة. وكانت أهم خطوة تقدم عليها هي تأكيد ودعم هيمنتها على مجموعة الدول الاوروبية الأعضاء في حلف الأطلنطي، وضمان قيادتها في سياسة موحدة. ليس بالنسبة للدفاع عن أوروبا فقط، بل بالنسبة للقضايا الملحة في الشرق الاوسط والخليج وجنوب غرب اسيا. وهذا هو ما أعلنه رئيس الأركان الأمريكي الجنرال «باول» في محاضرته التي القاها في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في بداية الشهر الحالي في لندن.

فلسطين والنفط

انه لا يريد خلافا في السياسات الخاصة بالشرق الأوسط - على سبيل المثال - بين أوروبا وأمريكا. ولقد كان هذا الخلاف مسموحا به من قبل فكان في استطاعة أوروبا ان تتبنى سياسات خاصة في القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي غير سياسة واشنطن. تعترف أوروبا - مثلا - بمنظمة تحرير فلسطين، ويقابل ساستها زعماء فلسطين، بينما الولايات المتحدة ترفض الاعتراف بالمنظمة. وكان من حق أوروبا ان تختلف مع أمريكا - مثلا - إذا ما قررت ضرب ليبيا في غارة جوية، تنطلق فيها القاذفات الأمريكية الضخمة من قواعدها في انجلترا. كانت أسبانيا ترفض مساعدة القاذفات. وكانت فرنسا تعترض على الغارة. لان أوروبا وحلف الأطلنطي، لا يريدون التورط، أو ليس من اختصاصهم الارتباط بسياسة موحدة في الشرق الأوسط. الان. سوف يتغير الموقف. وستكون السياسة موحدة. والكلمة النهائية دائما لواشنطن. ولعل هذا هو ما نلمسه بالفعل في موقف انجلترا وفرنسا مع أمريكا في الازمة مع ليبيا. أصبح الالتزام بتوحيد السياسة، أهم من الاختلاف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

وقبول تعدد وجهات النظر - ولن تستطيع دول غرب أوروبا ان تقوم بدور ايجابي مستقل له فاعلية بالاضافة إلي دور أمريكا. لان أوروبا سوف ترتبط من خلال المهام الجديدة لحلف الاطلنطي بالقيادة الامريكية. وسوف يشمل ذلك، أسواق النفط، والعلاقات الاقتصادية والمالية. كما انه سوف يشمل بطبيعة الحال اى سياسة للأمن.

الضعيف يدعم القوى!

والمهام الجديدة لحلف الأطلنطي تطبق قاعدة استراتيجية متفق عليها في تنظيم العلاقة بين القوى المختلفة. وهي قاعدة ان «الضعيف مسئول عن دعم القوى والعكس غير صحيح»! بمعنى ان دول أوروبا أضعف من الولايات المتحدة. ولا تملك ترسانة نووية ولا تسيطر على امكانيات حرب في البر والبحر والجو مثل ما تملكه الولايات المتحدة. لذلك تكون مهمة دول أوروبا أن تحتشد لدعم قوة أمريكا وتقديم كل التسهيلات والخدمات لها. وبالتالى تستطيع أمريكا بمحصلة القوى التى تمنحها الولاء والدعم. ان تضفى حمايتها على الدول الأضعف منها. أما ان تدافع الولايات المتحدة عن كل دولة ضعيفة على حدة فهذا استنزاف وتبديد لقواها وبالتالى يجعلها غير قادرة على حماية الجميع.

ولقد كانت هذه القاعدة مطبقة فى حلف الاطلنطى وحلف وارسو على السواء. فكانت الدول التابعة لحلف وارسو واثقة من حماية الاتحاد السوفييتي لها بصفته القوة الأعظم، ضد أى اعتداء من دول حلف الأطلنطي. ولم يحدث أبدا ان وقع اعتداء بين دولتين تنتمي كل واحدة منهما إلى حلف مضاد. لم يحدث اعتداء من دولة فى حلف وارسو على دولة فى حلف الأطلنطي، ولم يحدث العكس أيضا.

وكان من بين المبادىء الاستراتيجية عند القادة العسكريين فى اسرائيل الامتناع عن القيام بأى عمل عسكرى ينجم عنه توريط حلف الاطلنطى ضد حلف وارسو. ومن ناحية أخرى نلاحظ ان الدول داخل الحلف الواحد كانت تتصارع وتحارب بعضها بعضا دون أن تتدخل الدولة الاقوى والحلف لنصرة أو حماية إحداها ضد الأخرى. لم تتدخل الولايات المتحدة عسكريا لحماية قبرص من غزو تركى ولم تستطع أن تحسم حتى اليوم الخلافات بين تركيا واليونان مع انهما حليفان فى حلف الاطلنطى. أما حلف وارسو فقد تعرضت فيه الدول الاعضاء لهجمات من الاتحاد السوفييتي الذى اكتسح بدباباته المجر وتشيكوسلوفاكيا ولم يتدخل حلف الاطلنطى للدفاع عنهما!

سرطان السلطة

زعامة الحلف تتطلب الولاء وحشد القوى التى تدعم قوة القيادة. وهذا هو ما سوف تستمر الولايات المتحدة فى الحرص عليه وعدم التفريط فيه. وعلى دول أوروبا الاعضاء فى الحلف أن تضع فى حساباتها انها وقد تخلصت من أخطار هجوم عليها من حلف وارسو. فليس معنى هذا أنه من السهل عليها ان تستقل عن القيادة الامريكية سياسيا وعسكريا. فهى لن تكون امنة تماما إذا ما عارضت القيادة الامريكية للحلف. وعليها ان تراجع كلمات الرئيس الامريكى بوش ولهجته الفاترة الناعمة الخالية من الانفعال وهو يقرر أن الولايات المتحدة هى القوة الاعظم الوحيدة فى العالم.

وسوف تسعى أمريكا لان تفرض ما يسمى بالسلام العالمى الامريكي، وقد سبق وحاول الرومان فرض السلام العالمي الروماني، وحاول العباسيون فرض السلام العربي الاسلامى العالمى. أيام كان هارون الرشيد يتأمل السحاب فى السماء فيقول أينما يمطر سوف أحصل على ثماره أو خراجه. والاحساس بالتفرد بالقوة غالبا ما يتحول إلى مرض، هو سرطان السلطة. وكان الاغريق يطلقون عليه أسم «هوبريز» ولو استشرى هذا المرض فسوف تعانى منه شعوب العالم ومن بينها الشعب الأمريكى نفسه. وسوف يعاني العالم من فترة أضطرابات وقلاقل. لأن انفراد أمريكا بالقوة سوف يستفز المشاعر ويثير التحديات. والعنف لا يولد إلا مزيدا من العنف. وسوف تحاول أوروبا - فى زمن لا نستطيع تحديده الان - ان تستقل عن أمريكا وان تكون لها كلمتها فى السياسة العالمية كند مستقل للسياسة الأمريكية.

وإذا كانت دول الحلف تتردد فى معارضة أمريكا الان، إلا ان الالتزام بمعاهدة حلف الأطلنطى «الناتو» يتم الان بتجديد سنوى، وكانت دول الحلف قد التزمت بمدة التحالف لعشرين عاما ابتداء من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٩. ثم بدأ التجديد السنوى، والظاهرة الجديرة بالانتباه، ان دول الحلف لم تجرؤ حتى الان على الموافقة بتجديد الحلف لعشر سنوات أو عشرين عاما. لانهم يخشون فتح باب المنافسة فى المجالس النيابية الاوروبية حول اهمية أو ضرورة استمرار التحالف مع الولايات المتحدة وقبولها قائدا وزعيما لاوروبا والعالم لعدة سنوات قادمة. فالأزمة الأوروبية الامريكية قادمة وهى مسالة وقت.

الخيال يملأ الفراغ!

وفى الشرق الاقصى يصدق التصور الذى قاله منذ خمسة أعوام رئيس الوزراء اليابانى «ناكاسونى» عندما قال إنه يعارض التصورات الاسيوية والمقترحات الاوروبية الخاصة بالأمن، لأن الشرق الاقصى مازالت أوضاعه غير واضحة وإذا كانت خريطة أوروبا واضحة بأدق التفاصيل وكل شيء محدد ومعلن حتى لم يبق شيء للخيال - هكذا يقول! - إلا ان الصورة فى اليابان والصين مازالت بها مساحات فارغة لم تتحدد بعد، ومازال للخيال ولتصورات الساسة دور تلعبه.

أما بالنسبة للشرق الاوسط والصراع العربى الاسرائيلى وقضايا النفط وأسواق المال والامن. فالأمر يحتاج أيضا إلى تصورات ذاتية تعتمد على الخيال العربى والعقل العربى والإرادة العربية، لأن الفراغ السياسى والأمنى، يعنى بالضرورة دعوة للهيمنة الامريكية. وهناك أصوات تستهين بقوة أمريكا وتراهن على عوامل الضعف التى ظهرت بالفعل فى المجتمع الأمريكي. ولكن هذه العوامل مازالت بعيدة عن التأثير فى قوة أمريكا لفترة قد تطول لعدة أجيال قادمة. ولا يصح التورط فى تقديرات مبالغ فيها عن نتائج الضعف الذى يسرى بالفعل فى المجتمع الامريكى.

ولعل أهم شيء نواجه به دوامات السياسة العالمية، هو ان نتمسك بعقائدنا وقيمنا بعد ان نعقد بينها وبين العقل وحرية الفكر مصالحة ان اوانها. وإذا ما تعاملنا برؤية عقلانية سوف نجد ان عقائدنا تدعونا إلى التعامل مع الشعوب والتعارف عليها. وان تكون المعاملة بالقسط أى بالعدل. فلا نواجه الكراهية العنصرية بكراهية مضادة، ولا نواجه غرور السلطة الذى هو مرض بكبرياء أو غرور مصطنع. ولا نواجه الحماقات بمثلها. نحرر عقولنا ونصمد للتحديات ولا نستسلم لطغيان. ونحتفظ بالأمل والخيال والحكمة لتكون لنا كلمتنا وتصوراتنا التى نملأ بها أى فراغ سياسى فى عالمنا العربى والاسلامي. نفتح النوافذ لافكار البناء ولا نتورط فى معارك الهدم والعنف، ونراهن على بناء الغد!



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٢

رأى

العصر الأمريكى !

كنت اتصور ان استخدامى تعبير (العصر الامريكى) - فى مؤلفى عن كارثة الخليج - هو اول وصف للهيمنة الأمريكية العالمية لأكثر من قرن . غير ان التقرير الاستراتيجى الذى سربته الحكومة الامريكية عمدا قصدت به افهام العالم اجمع بأن القرن الواحد والعشرين هو جزء من العصر الامريكى بلا منازعة ، وان الزعامة الامريكية العالمية لن تسمح لأية دولة او قوة منافسة بأن تشكك او تناقش او تعرقل الخطط الامريكية . ولهذا السبب لا يكون من الجائز أن نصف الموقف الامريكى العدائى للدول الاسلامية والعربية بانه مجرد موقف شاذ او بانه حركة صليبية تؤججها الثارات التعصبية المترسبة فى أعماق الروح الغربية نتيجة الصدامات المسلحة بين الاسلام واوروبا المسيحية . فعلى الرغم مما يكتسى به هذا الموقف من غطاء دينى ، إلا أنه فى الحقيقة وفى جوهره صادر عن السلطة العالمية الحاكمة ، بعنصريها العسكرى والمالى .

فالمؤسسة المالية تهيمن على اقتصاديات العالم وتحمى هذه الهيمنة بقوة العسكر وعنفهم .. والمؤسسة المالية لا تعبد إلها سوى المال وسطوته وربحه ، والمؤسسة العسكرية هى الأخرى لا تعتبر إلا سوى القوة والقهر ! فكيف يكون هناك اى ولاء لدين سماوى ، والعبودية الكاملة لوثن المال او القوة ؟! ان ما تروج له الامبريالية العالمية من دعاية مكثفة لا يخفى ان الحضارة الامريكية تنحو نحو طغيان القوتين العسكرية والمالية ! وما اتعس العالم والحضارة اذا هيمنت عليهما هاتان القوتان الشريرتان ! اما القوة العسكرية (اذا لم تخصص للدفاع) فإن احترافها للقتل والدمار يؤدى حتما إلى ان يكون معظم نشاطها للهدم والتخريب ! وليس طغيان القوة المالية اقل شرا ، ذلك ان ما تتميز به هذه القوة (اذا هيمنت على قوة عظمى) هو نهمها الشديد للارباح الهائلة ، ولن تحقق هذه الارباح الا باعتصار وحشى لشعوب العالم الثالث ، من خلال صراع رهيب بين الدول العظمى والعظيمة من خلال الشركات المتعددة الجنسية والعابرة للقارات ! ومالا تستطيع هذه الشركات تحقيقه سلما ، فإن القوة العسكرية الطاغية (من خلال مخابرات متسيدة) تحقق الانقلابات المحلية او بالحروب الصغيرة والمحدودة !

وما من شك فى ان حضارة يسودها عنف العسكر وجشع المال حضارة معادية للانسان . وليس من الانصاف ان تتهم الحضارة الأمريكية وحدها بهذا الاتجاه . فالحضارة الأوروبية ذاتها لم تقم الا على هذا الاساس .. مع فارق جوهرى هو ان ما نهبته من مستعمراتها المقهورة ، وفر للصفوة الاوروبية إمكانيات الابداع العلمى والثقافى بل والانسانى .. اما الحضارة الامريكية فان دورها البارز هو الهدم وليس البناء ، وما تقوم به الصفوة الامريكية من محاولات للعدول عن سياسة الفتح والغزو والاستعمار يصفه نيكسون بانه خيانة عظمى (من جانب هؤلاء المفكرين والمثقفين) لمبدأ الرسالة التى نذرت أمريكا نفسها لها ، والتى توجب حرص حكامها على التمسك بزعامة العالم . ولايبالى نيكسون ان يؤدى ذلك الى تخريب الأمم الضعيفة او الهيمنة على القوى العظيمة . او هدم الامبراطوريات المنافسة !!

د. محمد عصفور



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٢

يا جواسيس العالم.. اتحدوا!

بقلم: عادل حمودة *

آخر غرائب النظام الدولي الجديد.. ذلك المؤتمر الذي عقده اخيرا - في العاصمة البلغارية «صوفيا» - ممثلو ٢١ جهاز مخابرات في اوروبا واميركا الشمالية.. فهي المرة الأولى التي يجتمع فيها كبار الجواسيس علنا لا سرا.. والمرة الأولى التي يناقشون جدول اعمال معروفا مسبقا.. والمرة الأولى التي يقفون في صفوف متتالية - مثل التلاميذ في نهاية العام الدراسي - ليلتقط الصحافيون لهم صورة تذكارية.

لقد تعود هؤلاء الجواسيس - منذ نهاية الحرب العالمية إلى نهاية الحرب الباردة - على حياتهم وأعمالهم الخفية.. ولم يكن ليلتقوا إلا لقاءات محدودة، خاطفة.. في منطقة ما في سور برلين، قبل هدمه.. ليتبادلوا اسرى عمليات المخابرات المتبادلة.. وكانت اللقاءات مثيرة دائما.. متوترة غالبا.. مما اغرى السينما العالمية بتمثيلها كثيرا على الشاشة البيضاء.. وحسب ما ذكره «كريستوفر أندرو» و«أوليغ غورديسكي» في كتابهما: «الاستخبارات السوفياتية في العالم: ١٧ - ١٩٩٠) فإنه خلال ٤٥ سنة - هي عمر الحرب الباردة - تبادل الشرق والغرب اكثر من ٢٢ الف جاسوس، سقطوا وكشفوا اثناء قيامهم بعمليات سرية.. وخلال تلك الفترة انفقت أجهزة المخابرات في اوروبا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حوالي ٥٢ مليار دولار سنويا.

ولكن.. ذلك كله اصبح تاريخاً.. وانقلب هؤلاء الجواسيس من أعداء إلى أصدقاء.. ومن رجال غامضين إلى رجال اعمال.. انهم يلتقون الآن معاً.. أمام الكاميرات والميكروفونات، ليقولوا لكل البشر الذين يعيشون في ظل النظام الدولي الجديد: إننا اصبحنا جهاز مخابرات واحدا.. انتهت حروبنا الأهلية.. اهدافنا مشتركة.. السيطرة على الدنيا.. وتأييد كل من يتجاوز الحد المرسوم له.

وعلى ذلك كان جدول أعمال مؤتمرهم الأول من نوعه يتضمن مناقشة الأوضاع في ١٢ بؤرة توتر ساخنة في العالم.. منها الشرق الأوسط.. وكان يتضمن ايضا «مكافحة الأخطار الجديدة التي تهدد شعوبهم مثل عمليات الإرهاب، وتهريب المخدرات، وتجارة المواد الأولية التي يمكن استخدامها في تصنيع اسلحة الدمار الشامل».. وذلك حسب ما نشرته مجلة «اكسبريس» الفرنسية.

لكن.. قبل مناقشة هذه البنود في جدول الأعمال، كان لابد من حسم مشكلة خطيرة.. مشكلة «الملفات القديمة».. وهي مشكلة مئات الألوف من الجواسيس الذين كانوا يتعارضون مع النظم الشيوعية قبل سقوطها.. هل يكشف هؤلاء.. هل يحاكم منهم من ارتكب جريمة ما.. أم «عفا الله عما سلف»؟

إنها.. المشكلة نفسها التي عانى النازيون منها بعد سقوط هتلر.. فكيف يمكن التصرف فيها هذه المرة؟.. كيف يمكن تصفية حسابات الماضي؟

ثم.. هناك مشكلة مشابهة ولكن على مستوى اخطر.. هل يمكن محاسبة رجال المخابرات الذين ارتكبوا في ما مضى عمليات اغتيال او حاولوا القيام بها؟.. ان رقم هذه العمليات يصل إلى ٤٩٥ محاولة الاغتيال رؤساء، ووزراء، وعلماء.. ومنها محاولة اغتيال البابا بولس الثاني التي دبرتها - باعتراف رئيسها الحالي - المخابرات البلغارية.

والاتجاه الذي ساد هو ان الله حليم ستار.. وما فات قد مات.. وهو اتجاه يتبناه رئيس وكالة المخابرات المركزية (الأميركية) الجديد «روبرت غيتس».. ولكن.. بشرط ان تقدم اجهزة المخابرات في الدول التي كانت شيوعية كل الملفات القديمة التي عندها إلى الولايات المتحده.. لتضع من تضمهم هذه الملفات تحت الاختبار، او تحت المراقبة.. وقد وافقت دول كثيرة على ذلك، مما يعني ان هذا التنظيم الدولي الجديد لأجهزة المخابرات سيكون تحت السيطرة الأميركية.. وربما يضاف إليه تنظيم المخابرات الدولي الآخر.. الذي يقترح بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة إنشاءه، لخدمة أعمال المنظمة الدولية.

والذي نسي هؤلاء الجواسيس الكبار أن يناقشوه هو: من اين يعيش زملاؤهم الذين سرحتهم أجهزة المخابرات الشيوعية.. إن عدد هؤلاء - صدق او لا تصدق - حوالي مليون جاسوس.. وهم محترفون.. لا يجيدون صنعة اخرى.. ويمكن تجنيدهم في المنظمات الارهابية.. ويمكن ان يكشفوا ما عندهم من اسرار وفضائح.. والمقصود.. ان هذا العالم الخفي من الصعب ترويض رجاله.. ومن الصعب إخضاع إلا الضعفاء فيه.. وفي النهاية لا نملك نحن سوى الفرجة.. خاصة أن العرض مستمر.

* صحافي مصري

٤٤٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٢

مقال الاسبوع

القاهرة وبيروت تستعيدان اطلالتهما المشرقة

الخوف ان يكون النظام الدولي الجديد مجرد شعار سياسي فضفاض!

الرياض تبقى صاحبة الدور المؤثر والتوقيت الدقيق



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٢

عواصم عربية تنطفيء وعواصم عربية تعود الى دائرة الضوء. ففي الوقت الذي عملت السياسة الدولية على اطفاء الوهج السياسي وغير السياسي لمدينة كبغداد ثم لمدينة اخرى هي طرابلس الغرب من خلال الحملات العسكرية والحصار الدبلوماسي والاقتصادي المحدق بهما، استطاعت مدن عربية اخرى ان تستعيد بعد طول احتجاب اطلالة مشرقة كانت الظروف قد افقدتها اياها، وفي طليعتها القاهرة الخارجة من التعتيم المفروض عليها منذ اختلافها مع الدول العربية حول اتفاقية كمب ديفيد، وبيروت الخارجة من آتون الحرب الاهلية. فقد كانت هاتان العاصمتان العربيتان، المتألقتان تقليدياً في سماء المنطقة ضحيتين لرياح قاسية عصفت مدة طويلة من الزمن بأي دور اقليمي تعودتا ان تقوما به.

ولا ينطبق هذا التنقل شبه المفاجيء للضوء الذي شهدته هذه العواصم على عواصم محظوظة احتفظت على مر الايام بتألقها السياسي كالرياض التي بقيت في موقع الدولة صاحبة الدور المؤثر في المنطقة والممسكة ببوصلة التوقيت الدقيق لمواقفها من التغييرات وآخرها مجموعة الاجراءات الداخلية التي اتخذها الملك فهد على صعيد تنظيم هيكلية الحكم وفقاً للشورى واللامركزية وعلى صعيد ترفيه المواطن السعودي بالغاء الرسوم على بعض الخدمات وتخفيف الاسعار الى النصف في بعضها الآخر.

ومثل الرياض دمشق التي لم يخفت ضوؤها لا في القضية اللبنانية ولا في القضية الفلسطينية. اذ تستمر في ان تكون الرقم الصعب في المعادلة الدولية لهاتين القضيتين. وقد اطلق الرئيس السوري حافظ الاسد لمناسبة تجديد ولايته عددا من السجناء السياسيين كان من السعة بحيث اعطى الانطباع ان سوريا تسير بثقة في رحاب الانفتاح الليبرالي المطلوب والمتفق على ايقاع مسيرة العالم ككل.

ومثل الرياض ودمشق عمان التي تدل الدلائل على براعة عاهلها الحريص على البقاء رجلاً لكل الفصول، والرباط التي استفاد فيها الملك الحسن الثاني من مشهد التناقض بين هدوء دولته المغربية المترامية وقلق الجزائر البائسة الظروف رغم وفرة امكاناتها.

وكانت بيروت قد شغلت مؤخراً الراي العام العربي والدولي بإستضافتها مؤتمر وزراء خارجية دول الطوق العربي المحيط باسرائيل. فقبل انعقاد هذا المؤتمر لم يكن هناك اعتقاد عند القريب ولا عند البعيد بأن هناك شيئاً في السياسة اسمه دول الطوق وهي كلمة حلقت مدة في الاجواء في عصر الرئيس المصري جمال عبد الناصر وثورة العمل الفدائي الفلسطيني في لبنان. ثم دخلت الكلمة وما وراءها من معان ومن وراءها من قوى في عالم النسيان المطبق. الى ان استطاعت الدبلوماسية اللبنانية بمعاونة الظروف والاصدقاء والاشقاء في اعادة الكلمة المنسية الى التداول. وكان قصر بسترس المتحول حتى امس القريب الى ركام دارس من الاثاث والاوراق والاسرار المستباحة، المكان المختار واللائق بعد ورشة اعماره لانعقاد مؤتمر وزراء خارجية بهذا المستوى من الاهمية.

وقد علق مشارك عربي في المؤتمر قائلاً انه بعد النزول ضيفاً في فندق البريستول الانيق، العريق والتداول في غرف قصر بسترس التاريخي اعتقدنا ان لبنان لا يزال يعيش في عصره الذهبي. واضاف قائلاً: ان كون الفندق في المنطقة الغربية من بيروت وقصر بسترس في المنطقة الشرقية منها كان الرمز

٤٤٦



الجميل لاتفاق المسلمين والمسيحيين اللبنانيين على سياسة لبنان الواحد المسالم والتواق الى دور في حجم طموحه وموقعه المعنوي التاريخي. وكان الاجمل من كل ذلك ان يخرج عرب الطوق من هذه الاجتماعات المكثفة بموقف موحد. فيتفق فاروق الشرع وزير خارجية الرئيس الاسد، وفاروق القدومي وزير خارجية ياسر عرفات، وكامل ابو جابر وزير خارجية الملك حسين، وفارس بويز وزير خارجية الرئيس الياس الهراوي على المشاركة في جولة المفاوضات الثنائية المقبلة وعلى المكان البديل لواشنطن كمقر لهذه المفاوضات.

فالرؤساء العرب المذكورون لم يكونوا في نظر الناس حتى المؤتمر اللبناني الا رموز سياسات متناقضة. فجاءت المناسبة تسلكهم في عقد عربي واحد وثيق الرباط.

وكان معظم وزراء الخارجية اللبنانيين المتعاقبين منذ الاستقلال من المنتمين الى مدرسة الحذر المفرط والتخوف من الادوار الفاقعة وحتى اللامعة، فالنظرية السائدة تقليدياً بينهم ان الدبلوماسية عمل تقني ووزير الخارجية تكنوقراطي او كالتكنوقراطي، وانه لما كان كل بلد محكوماً بأن يمارس سياسة قدرته وحجمه فان وزير الخارجية اللبناني ينبغي ان يكون من رجال الظل. وبهذا كان ينصح على العموم الرؤساء والخبراء، ولكن بعض من تولوا وزارة الخارجية اللبنانية كحميد فرنجية وشارل مالك لم يكونوا من هذه المدرسة وكانوا يعتقدون ان وزير الخارجية رجل سياسي وانه في وزارة الخارجية اللبنانية يتم صنع المصير اللبناني والتوافق اللبناني، فمن الطبيعي ان تكون له الادوار السياسية والمواقف المعلنة والمعروفة والمضاءة سياسياً واعلامياً.

وقد اعترض حميد فرنجية النائب على نوع السياسة التي سلكها وزير الخارجية شارل مالك في عهد الرئيس كميل شمعون. فكان وطنياً شمولياً بينما كان الوزير عقائدياً ملتزماً. وجواباً على كلام لمالك في مجلس النواب ابرز فيه صواب سياسته من الوجهة العقائدية الملتزمة قال حميد فرنجية منتقداً: «ان المهم هو الوفاق اللبناني - اللبناني وخطأ يجمع اللبنانيين خير من صواب يفرقهم». فبرز في هذه المساجلة الفارق الكبير بين نظرة الفيلسوف ونظرة السياسي.

ويحمد وزير الخارجية اللبناني فارس بويز الله الف مرة على انه سياسي ما دامت السياسة هي التي ستوفق بين اللبنانيين وتوفق بينهم وبين العرب كما حصل في مفاوضات لقاء دول الطوق في بيروت.

ولو لم يكن هو من مدرسة المفهوم السياسي لمنصبه والبحث عن عوامل الجمع بين اللبنانيين حتى لو كانت اخطاء لما كان مكملاً ارث ابيه السياسي قد اختار طريق النيابة.

وليس مؤتمر وزراء الخارجية هو الدليل الوحيد على الدور اللبناني المستعاد فاختيار وزراء النقل العرب لبيروت مقراً لاجتماعهم المقبل في منتصف ايار (مايو) هو مظهر آخر من مظاهر الحقيقة نفسها.

والمتوقع ان يشهد المؤتمر العربي للنقل حضوراً دولياً مكثفاً ولا بد ان يستفيد لبنان من انعقاده على ارضه في تعزيز صلاته وعلاقاته التي يحتاج اليها من اجل بناء بنيته التحتية المضروبة بفعل الحرب الطويلة التي عاناها.

وقد كان لبنان يفخر بتقدمه في موضوع المواصلات والنقل حتى ان ذلك كان من ابرز معالمه قبل الحرب. وكل الذين تركوا لبنان من رجال الاعمال يقولون انهم لم يجدوا عند سواه ما كانوا يجدون فيه من تسهيلات النقل



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٢

والاتصال. ولذلك فان هناك توقاً خصوصاً في اوساط العمل والتجارة للاسراع في اعادة بيروت الى وضعها القديم كباريس ناطقة بالعربية حسبما يصفها مسؤول خليجي في باب الاشارة الى ضرورتها بالنسبة الى محيطها العربي، وكونه لا بديل عنها.

ولا شك ايضا انه من مظاهر الاطلالة الجديدة التي تعيشها بيروت حصول بعض المؤتمرات الفكرية والثقافية البارزة فيها. ففي منتصف نيسان (ابريل) انعقد فيها المؤتمر القومي العربي الثالث الذي دعت اليه امانتها واختار له بيروت مكاناً. وهذا المؤتمر الذي سبق ان انعقد مرة في تونس ومرة في عمان استطاع ان يؤكد نفسه كظاهرة مهمة من ظواهر التعامل الفكري والشعبي الجدي مع الحال التي تمر بها الامة العربية. فما هو القديم من الارث الذي يجب الاحتفاظ به وما هو الجديد الذي لا بد من ابتداعه ليضع العرب قدمهم، على الطريق الصحيح بعد ان تاهت الارض من تحتهم؟

وكان الحضور مميزا ومكثفاً في هذا المؤتمر من المثقفين وقادة الرأي العرب، كما كان مميزا ومكثفا ايضا في لقاء ثقافي سابق دعا اليه مركز دراسات الوحدة العربية وكان موضوعه «المجتمع المدني في الوطن العربي».

وتشكل عودة مثل هذه النشاطات الثقافية الى لبنان ملمحاً بارزاً من ملامح شخصيته الاصلية كمركز تلاق بين التيارات والحضارات المختلفة وعندما تتكامل هذه التظاهرات الفكرية العربية مع انفتاح لبنان الحر على العالم كله الغربي والشرقي يكون لبنان قد بلغ العافية.

الا ان العودة الاكثر وقعاً في الحياة السياسية العربية هي عودة القاهرة الى شيء من دورها السابق. فقد استطاعت سياسة الرئيس حسني مبارك ان تخرج مصر من عزلتها وكان من عناوين هذا النجاح رجوع الجامعة العربية الى بلد المنشأ وانتخاب عصمت عبد المجيد اميناً عاماً لها خليفة شرعياً لعبد الرحمن عزام وعبد الخالق حسونة ومحمود رياض من الامناء العامين المصريين الذين تعاقبوا قبل التونسي الشاذلي القليبي على هذا المنصب الحساس.

وساعد الرئيس حسني مبارك على نجاحه في هذه السياسة كون احترام التقليد والتراث قوياً في مصر. فمن المظاهر التي تقفز في وجه اي عربي يزور مقرا رسميا في مصر مشهد صور الرؤساء الثلاثة جمال عبد الناصر وانور السادات وحسني مبارك متجاورين على جدران المكاتب مما لا يحصل في غير مصر من البلدان العربية اللهم الا الملكية منها حيث احترام الخلف للسلف من صميم تقاليد الحكم.

والقاهرة لم تتوقف في الحقيقة عن استقبال عظماء العالم لكن استقبالها للرئيس حافظ الاسد وللرئيس الليبي معمر القذافي كانا في حينهما مؤشر اصرار مصري على دور عربي توفيقي يعيد للعرب مكانهم في العالم. وقد حرص العمل المصري التوفيقي على عدم استبعاد احد فالاتصال المصري بقي مستمراً حتى مع العراق من منطلق انقاذ ما يمكن انقاذه والحفاظ على الحد الادنى من التنسيق بين العواصم العربية.

وطبعاً فالموضوع الاساسي كان وما يزال موضوع السلام بين العرب واسرائيل ومصر اول من سار فيه، فهي اذاً صاحبة تجربة مفيدة للعرب كلهم. والملاحظ ان مصر مصرة على عدم التراخي امام اسرائيل في الاكثار من التنازلات وكان اعتراض امين عام الجامعة العربية عصمت عبد المجيد على

٤٤٨



المصدر : الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ ايلول ١٩٩٢

تصريح امين عام الامم المتحدة بطرس غالي حول قوله بعدم الزامية القرار ٢٤٢ مظهراً من مظاهر التصور المصري والعربي الرسمي لكيفية التعامل في هذه القضية.

فمصر مع سبقها العرب الآخرين على طريق السلام لا تعتبر نفسها منفكة عن الصف العربي ولا مناقضة لموقفه كما يشعر هذا الصف بنفسه بحاجة الى مصر التي تؤهلها امكاناتها وظروفها لان تكون ناسجة الخيوط بين الاطراف العربية بعضها مع بعض وبين العرب والعالم.

وتقول بعض الروايات ان مصر على سبيل المثال لم تكن متحمسة لمضي لبنان في اتفاق ١٧ ايار (مايو) مع اسرائيل وان موفديها بطرس غالي واسامة الباز الى الرئيس اللبناني آنذاك امين الجميل عبرا له عن شكوكه نفسها بالنيات الاسرائيلية.

اما اساس ما نراه اليوم من انتعاش الادوار العربية الساعية الى ابقاء خيوط بين عواصم العرب فهو التخوف من ان تصبح اسرائيل محتكرة للنوافذ الدولية على المنطقة في مقابل انشغال العرب بخلافاتهم...

ذلك ان من الحقائق الواضحة كثافة المخاطبة العالمية لاسرائيل من منطلق اعتبارها الحجر الاساس في البناء المستقبلي المطلوب لمنطقة الشرق الاوسط. فما من دولة في العالم ابتداء باميركا وانتهاء باصغر دولة افريقية الا وهي تنشيء في هذه المرحلة من اسباب التواصل مع اسرائيل ما لم يكن لها في السابق.

ولعل هذه النظرة الدولية الى اسرائيل كقاعدة لبناء المنطقة هي التي تجعلها ثابتة لا تتزحزح عن مقولة الاتفاق مسبقاً على كل المشاريع والمكاسب والضمانات التي تريدها قبل الشروع بأي انسحاب من اي بقعة من الاراضي العربية المحتلة.

وهذه النقطة التي تقف عندها اسرائيل اخّرت حتى الآن تقدم مسيرة السلام. والكثيرون يعتقدون ان السلام كان قد قام قبل اليوم لو ان اسرائيل، شعرت باستعداد الدول ولا سيما الولايات المتحدة للتعامل معها كدولة عادية من دول المنطقة لا كالدولة الاساس في بناء المنطقة لانها كانت في تلك الحالة ستضطر للاخذ بالاولويات الزمنية المنطقية التي يقترحها العرب لمسار خطوات السلام.

على ان التفاؤل المبالغ فيه بعودة التماسك العربي على النحو الذي عرفه العرب في الماضي هو بالتأكيد امر غير واقعي. فهناك اختلاف واسع بين اجتهادات الحكام العرب في كيفية التعامل مع النظام الدولي الجديد الذي تدعو الولايات المتحدة الى التكيف معه دون تحديد ما هو وما هي مقوماته وما هي اهدافه، فحتى الآن يسود غموض شديد حول ما هو المقصود بهذا النظام وكيفية الانتماء المطلوب اليه.

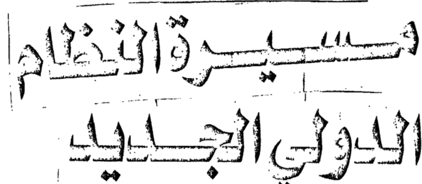
والغموض ليس مقتصراً على العين العربية بل هو شامل لمناطق عديدة في العالم. فكل الامم والشعوب التي تتعرض حالياً لزلازل التغيير السريع في انظمتها وحدودها وحكامها وقوانينها مستعدة للسير بلا تحفظ مع الولايات المتحدة الاميركية ولكنها لا تخفي قلقها من غموض التصور الاميركي لمستقبل العالم وتخشى ان يكون القول بالنظام الدولي الجديد مجرد شعار سياسي فضفاض لا يختلف عن كلمة العالم الحر المستخدمة في السابق والتي كانت تعني اشياء متناقضة سرها الدائم عند مرجع وحيد هو الولايات المتحدة الاميركية.



المصدر : الشرق الأوسط (المدينة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

مرحلة أمن وسلام أم هيمنة من نوع آخر



عرض: خديجة بنيس

«النظام الدولي الجديد» عبارة تتداولها الالسن والاقلام باستمرار وتتضارب الآراء بحدة حول مفاهيمها، فهناك من يرى انها تعني نشأة عالم يحتوي على كل مقومات الامن والسلام، وهنالك من يرى انها تعني انهيار الكتلة الشرقية وفتح الباب على مصراعيه امام الهيمنة الغربية، وهناك من يرى انها الفرصة السانحة للمجتمع الدولي لوضع نسق يضمن حياة افضل لأجيال المستقبل.

ومعلوم انه كلما انجلى غمام الحرب عن سماء البشر سارع الناس الى البحث عن السبل الكفيلة لتفادي وقوع الكارثة من جديد. فبعد الحرب العالمية الاولى تاسست عصبة الامم، الا ان سلطاتها كانت جد محدودة بل ان هياكلها كانت تحمل في طياتها بذور حرب ابشع واشنع. وفعلا، دارت رحى الحرب العالمية الثانية مسجلة بذلك النهاية الفعلية لعصبة الامم، وما ان انتهت حتى سارعت الدول الكبرى الى تاسيس منظمة الامم المتحدة باهداف سامية ترمي الى التعايش السلمي بين الكتلتين الشرقية والغربية.

وما ان اقبلت الستينات حتى بدا شبح الحرب يلوح في الافق من جديد، فطبع ذلك العقد بالحرب الباردة بين القوتين العظميين ومن يدور في فلكهما. الا ان المذاق المر للحرب العالمية الثانية كان دائما يذكر المسؤولين بمغبة ما قد يكون في حالة اندلاع حرب معلنة. وجاءت السبعينات بعقلية جديدة، عقلية الانفراج، وتزامن ذلك مع تطور فكرة عدم الانحياز بشكل جلي، خصوصا بعد مؤتمر القمة للدول الاعضاء الذي عقد بالجزائر في سبتمبر (ايلول) ١٩٧٣ حيث وجه المؤتمرون نداء الى بناء صرح نظام اقتصادي دولي جديد.

الانفتاح الجديد

ويعتبر بعض الملاحظين ان هذه الخطوة ساهمت بشكل فعال في الحث على التفكير في ايجاد نظام دولي جديد على الصعيد السياسي. الا ان الهوة كانت جد متسعة بين ايديولوجيتي الشرق والغرب، وكلما حاول المجتمع الدولي تبني مشروع بناء، تقدم به احد الجانبين، هدد الطرف الآخر باستخدام حق الاعتراض، فتجمدت كل اليات تطوير النظام الدولي، واستمر الوضع كذلك الى ان جاء ميخائيل جورباتشوف الى كرسي الزعامة في ما كان معروفا من قبل بالاتحاد السوفياتي، فدعا هو والرئيس الامريكي ريجان ومن بعده بوش ورئيسة الوزراء البريطانية آنذاك مارجريت ثاتشر، الى سياسة الانفتاح والى توحد دول العالم ازاء الاخطار التي تهدد البشرية كلها بصرف النظر عن اختلاف انظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد شهد العالم مثالا لذلك التضامن الذي يتجاوز الحدود التي تفرضها الايديولوجية بعد حادثة تشرنوبيل حين ارسل المفاعل النووي السوفياتي سحابة نووية لم تنج من آثارها بعض المناطق في اوروبا الغربية (اذ ان ضررا الحق ببعض المناطق في سكتلندة). فبات من الضروري قيام العالم قومة رجل واحد لمواجهة ذلك الخطر الذي لم تستطع الحدود الجغرافية ولا الجمارك ولا وسائل الدفاع القومية على الحد من آثاره، ولم يتوقف المشكل الا بعد ان وضع الناس اليد في اليد تاركين جنبا الخلافات السياسية والايديولوجية. وما هي الا اشهر معدودة حتى اصبح العالم يرى عن كثب، ولاول مرة، الوجه الحقيقي للاتحاد السوفياتي الذي اخذت مشاكله تزداد حدة يوما بعد يوم، فتداعت اركانه ومعها اركان الانظمة التي كانت قائمة في المعسكر الشرقي. فاتقدت نار القومية وظهرت الى الوجود دول كانت قد اختفت واخرى لم توجد من قبل ككيان قائم بنفسه اصبحت حاليا تتمتع بكامل حقوقها كعضو في منظمة الامم المتحدة. فتعالت الاصوات من جديد مطالبة بالبحث عن نظام دولي جديد، وهذا بالضبط هو الموضوع الذي تناوله بالدرس احمد شرف في كتابه «مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج» الذي صدر اخيرا عن دار الثقافة الجديدة للنشر. وبعد مقدمة شائقة عن المراحل التي مر بها المجتمع الدولي عبر القرن العشرين، وصل الكاتب الى اواخر الثمانينات وبداية التسعينات، اي الى انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الشرقية واندلاع حرب الخليج ونهايتها.

وفي راي الكاتب، فان حرب الخليج «كشفت جوهر احداث اوروبا الشرقية وشرحتها»، وكثيرون هم الذين اعتقدوا ان نهاية الانظمة الشيوعية وضعت الحجر الاساس لبناء صرح نظام دولي جديد بمفاهيم جديدة قوامها التعاون الدولي والتآلف في مواجهة الاخطار المحدقة ببني البشر. الا ان حرب الخليج اوجدت تفسيرا آخر في عقول الكثيرين ايضا وهو انها اكدت أنهيار نموذج اجتماعي امام

اخر. الا ان الكاتب لا يتفق مع هذه النظرية. فحياة البشر، يقول المؤلف، حياة نابضة بكل معاني الصراع والتناقض، ولا يمكنها ان تدور حول قطب واحد، خاصة اذا كان ذلك القطب قائما على القوة العسكرية وحدها، او حتى على القوتين العسكرية والاقتصادية، في عصر يتنامى فيه الوعي الانساني بالحرية والمساواة. ولإعطاء فكرة عن كيفية ظهور نظام دولي جديد، فقد استشهد الكاتب بما حصل بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت نهايتها فعلا ظهور نظام عالمي جديد كانت مقوماته بروز النظام الاشتراكي كحقيقة دولية تستند الى تشكيلة اقتصادية واجتماعية متناقضة مع ما هو معمول به في الدول الراسمالية. وبالرغم من ان النظام الاشتراكي ظهر في الاتحاد السوفياتي غداة الثورة البلشفية عام ١٩١٧، فإنه لم ينتشر كنظام خارج الاتحاد السوفياتي الا بعد الحرب العالمية الثانية، وذكر الكاتب بقولة ستالين الشهيرة في هذا الصدد «انها (الدولة الاشتراكية) مجرد جزيرة من الاشتراكية في بحر متلاطم من الراسمالية»، فكان الصراع اذاً قائما بين الدول الراسمالية التي كانت كل منها على حدة تحاول مد نفوذها الاستعماري وتمديده كما وكيفا. ولكن، بعد انتهاء الحرب وبداية عهد الاستقلال بالنسبة للمستعمرات، اصبحت الاشتراكية تتحكم في ٣٥ في المائة من مجموع سكان العالم، مقابل ١٦ في المائة تعمل بالنظام الراسمالي اما باقي السكان فهم ابناء العالم الثالث الذين كانوا رازحين تحت نير الاستعمار.

الحرب الباردة

وبطبيعة الحال فقد ادت هذه الحقيقة الى ظهور نظام دولي جديد قائم على الصراع الايديولوجي بين نظامين سياسيين واجتماعيين واقتصاديين مختلفين، يحاول كل منهما جلب اكبر عدد من الشعوب تحت جناحه، وجاء اختراع السلاح النووي ليضفي صبغة اخرى على هذا النظام، فجن جنون الساسة ودخل الجميع في سباق محموم حول التسلح، دفع بدوره الى ظهور الحرب الباردة. وسرعان ما دفع التسارع نحو التسلح النووي الى ايجاد ثورة تكنولوجية كبرى، فتطورت وسائل الاتصال والمواصلات، وقربت المسافات واصبح العالم اصغر بكثير مما كان عليه، اذ اصبح التنقل بين اقطاره يقاس بالساعات لا بالاشهر والسنوات. وهذا بدوره أوجد نوعا جديدا من الوعي. فقد اصبح المسؤولون واعين كل الوعي بضرورة التعايش السلمي بل ضرورة التعاون الفعلي. فكثرت التنظيمات والتشريعات الدولية وتنامى دور منظمة الامم المتحدة كمنبر لحل المشاكل سلميا، ومحاولة القوى العظمى التوصل الى نتائج ايجابية دون اللجوء الى مواجهات.

بيد ان ذلك النظام الذي كان قائما الى غاية الثمانينات لم يلبث ان ظهرت فيه علامات التآكل وبدأت المشاكل تتقاذفه من جراء الازمات والحروب الاقليمية ومواقف النظام الدولي من قضايا حقوق الانسان والارهاب .. الخ. فبات السؤال المطروح هو : هل يمر العالم بنظام دولي مريض يلزم ايجاد العلاج اللازم له، أم انه يعيش في عالم تتصدع اركان نظامه وبالتالي يجب تغييره والبحث عن بديل؟ يجيب الكاتب على هذا السؤال بقوله ان التغيرات، والسرعة التي حدثت بها تلك التغيرات جعلت النسق القديمة امرا تجاوزته الاحداث ، فاصبح من الضروري بالتالي البحث عن بديل مع اخذ ما كان بعين الاعتبار لكون التاريخ بنفسه مسار احداث مرتبطة بعضها ببعض.

الثورة التكنولوجية

ومضى الكاتب قائلا ان مقومات النظام العالمي الجديد تجد جذورها في الثورة العلمية والتكنولوجية التي تعرفها الساحة الدولية منذ بداية السبعينات فدفعت بعجلة الاتصال والمواصلات قدما وطورت مفاهيم واساليب الانتاج على جميع الاصعدة، وفي النمو غير المتكافئ بين الدول والمجتمعات وفي الازمة العارمة التي تمسك بكل النظم الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، ويرى بأن اي بناء للنظام الدولي المنشود لا يتعامل مع كل هذه المعطيات وغيرها سيظل ناقصا ومهددا بالانفجار، سواء على المستوى الفكري او القيمي او التنظيمي.

مستقبل الامم المتحدة

وكثيرا ما نسمع في ايامنا هذه الحديث عن الدور الطلائعي للامم المتحدة (وخصوصا مجلس الامن الدولي) في اطار النظام العالمي الجديد. الا ان الكاتب يرى بأن المنظمة الدولية اصبحت تنهج بمنهج الاوامرية التي تؤمن بالامتثال ... والا ... ويذكر بأن منظمة الامم المتحدة لم توفق فعلا في معالجة المشاكل التي اسست من اجلها غداة الحرب العالمية الثانية، ناهيك من مواجهة المشاكل التي تستجد في العالم حاليا. وبالتالي فانه ينصح بالتمسك بالامم المتحدة كصيغة تنظيمية دولية تمثل حدا ادنى يمكن ان يعالج بعض الاوضاع، الا انه من الواجب ادخال اصلاحات عليها حتى تستجيب للبنى التحتية الاجتماعية والسياسية والانسانية والاقتصادية للعالم الراهن. والى جانب ما سلف، فقد قام الكاتب بصياغة تصور يعكس رؤية ابناء العالم الثالث للنظام العالمي الجديد المنشود.

ويمكن القول أن الكاتب ابدى الى حد بعيد تأثراً بالنسق الاشتراكي، والحديث هنا لا يعني الاشتراكية كما عاشتها شعوب الاتحاد السوفياتي سابقا والدول الشرقية، وانما النسق الاشتراكي المثالي الذي يرمي الى انتهاج سياسة تقريب الهوة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بين ابناء العالم، والضرب على يد كل من يحاول فرض هيمنته على شعوب الارض أياً كان مصدره ومهما كان اتجاهه السياسي او الاقتصادي او العقائدي.

وقد أفلح الكاتب في تسليط الاضواء على عدد هائل من المواضيع والنظريات الى درجة تجعل من كتابه مرجعا علميا (رغم انه لا يخلو من مواقف شخصية في بعض الاحيان) لكل من يرغب في فهم اعمق للمرحلة التي تمر بها حاليا والتي تشهد ميلاد ما قد يصبح نظاما دوليا جديدا.

مسيرة النظام الدولي الجديد
قبل وبعد حرب الخليج
بقلم احمد شرف
الناشر : دار الثقافة الجديدة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

السلام الديمقراطى

«السلام الديمقراطي».. تعبير أمريكي جديد يحل محل «السلام الأمريكي» كسمة من سمات النظام «الدولي» الذى يجتاز الان مرحلة حاسمة من مراحل تشكيله.. نحو الاستقرار والسيادة، ويضم بريطانيا وفرنسا فضلا عن الولايات المتحدة لتكون «شراكة» تفرض نفسها على العالم من خلال الأمم المتحدة.

ولقد انتصرت الديمقراطية خلال الحرب العالمية الثانية على الأنظمة الديكتاتورية لدول المحور.. التى اختفت عام ١٩٤٥. وقادت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى العالم.. كما تنبأ منذ قرن ونصف روتوكفيل، وظلت بريطانيا تلعب دور الشريك للولايات المتحدة.. بينما استقل ديجول بسياسة فرنسا الأوروبية.

وسقط الستار الحديدى ليفصل بين القوتين العظميين وبين شطرى ألمانيا.. كما يفصل بين الرأسمالية والشيوعية، وان اختلفت نقطة البدء لكلتا القوتين العظميين.. كما كانت دائما مختلفة.

فبينما بدأت الولايات المتحدة من موقع السيادة الكاملة فأمدت أوروبا الغربية بحاجتها من الأمن والغذاء.. كان على الاتحاد السوفييتى أن يعيد بناء أقاليمه الغربية وشرق أوروبا.. ويساعد العالم الثالث المتطلع إلى الحرية والاستقلال. وبعد كل ذلك كان عليه ان يشارك الولايات المتحدة السيطرة على الطاقة النووية.

ولقد استنفدت الحرب الباردة موارد القوتين بدرجة مختلفة فوجد الاتحاد السوفييتي ضرورة الاصلاح الجذرى لنظامه وكان ذلك يتطلب منه التخلى عن النظام الشيوعى ليتجنب الركود الاقتصادي، بينما اصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة.. بعد ان كانت أكبر دولة دائنة عقب الحرب.. وقال يومها المسئولون ان الاتحاد السوفييتى قد خسر الحرب ولكن أمريكا لم تكسبها.

وأصبح عام ١٩٨٩.. هو عام «الديمقراطية التى قاتلت أول معاركها فى ميدان السلام.. للسيطرة على الحياة فى الصين الشعبية.. وهزمت. ولكنها فى شرق أوروبا استطاعت اكتساح جبهة عريضة امتدت من حائط برلين فى الشمال عبر حزام أوروبا الشرقية حتى بوخارست فى الجنوب، والتي أطاحت بنظام تشاوشيسكو. وفى العام التالى وخلال قمة واشنطن، أعلن الزعيمان ريجان وجورباتشوف انتهاء الحرب الباردة. وسلم الاتحاد السوفييتى القيادة الايديولوجية للغرب.. وبدأ عهد الديمقراطية المنتصرة والولايات المتحدة القائد. وظهرت نظرية جديدة حول «نهاية التاريخ».. صاغها اليابانى الأصل فوكوياما. وقد أقر فيها الانتصار النهائى للديمقراطية الليبرالية، كما أكد فيها على أن لا قوة جديدة – لا تستمد قوتها من روح الديمقراطية – سيمكنها الصعود مرة أخرى. لقد انتصرت الديمقراطية.. نظرا لقوتها وليس بسبب ضعف الاخرين.. بسبب مشروعيتها الجماهيرية، أيديولوجيتها الجذابة.. تفوقها الاقتصادى والاجتماعى. وبذلك دخلت الولايات المتحدة عهد «السلام الديمقراطي».

ولكن من ناحية أخرى.. ظهرت نظرية ثانية معارضة لها.. تفترض اننا لا نشهد نهاية التاريخ.. واننا لا نشهد عالمية الديمقراطية الليبرالية الغربية فنحن عند نهاية مرحلة منه.. وبداية مرحلة ثانية. وان انتصارها ليس نهائيا، فلن تستطيع ان تملأ الفراغ الحادث من الانهيار السوفييتي، ولن تستطيع وحدها ان تحل التناقضات الأساسية للحياة الانسانية. وعلى هذا .. أصبح هناك التساؤل.. إلى متى تمتد هذه «اللحظة الديمقراطية؟».. وهل هى لحظة سريعة عابرة؟ ويرد البعض من المفكرين بانها قد تستمر حتى نهاية القرن الحالى.. فهناك أسباب تدعو للقلق حول أمن الديمقراطية تتصدرها تلك الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى تأخذ بناصية الديمقراطية.

وفضلا عن ذلك، فهناك القيود المفروضة على الامكانيات الامريكية. ومع ذلك يرفض الأمريكيون ان يديروا ظهورهم «لمسئولياتهم الدولية»، ويقبلوا اليوم تلك العزلة التي اختاروها عقب نهاية الحرب العظمى دون ان تغريهم الهيمنة العالمية التى أصبحت فى متناول ايديهم.. رغم ان العالم اليوم يفتقد الوضوح ويسوده الغموض والفوضى.. ويصعب فيه التكهن بسير الأمور ويطالعنا دائما بالمفاجآت.

ففى الماضى لم تكن الولايات المتحدة تختار حلفاءها وأصدقاءها على أساس درجة الديمقراطية المحققة فى بلادهم، ولكن على أساس من يقف ليقاتل معها «امبراطورية الشر».. كما سماها رونالد ريجان. ومن ثم كان العديد من الاصدقاء ديكتاتوريين، لا يهتمون بالديمقراطية واقتصاد السوق.وربما اختلف الأمر الان، فالولايات المتحدة غالبا ما تقدم القيم الديمقراطية فى بحثها المضنى عن الحلفاء. ولقد حدد جيمس بيكر الديمقراطية فقال انها الانتخابات الحرة.. وهى أسلوب حياة.. وعقائد، ومؤسسات.. وحماية للمعارضة وقوانين لفرض الحقوق والنظام، ومن ثم تجاهد الولايات المتحدة بحثا عن القوى التى ستملأ الفراغ الناشىء عن هزيمة الشيوعية.. هل هى القومية او الماركسية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حافظ إسماعيل*

الجديدة.. هل تكون اليابان وشرق اسيا.. أم الاسلام؟

كان العالم الثالث – خلال نصف القرن الماضي، أقرب إلى التطبيق الاشتراكي لحل مشاكله الناشئة عن السيطرة الاستعمارية. ففي رغبته تضييق الفجوة التي تفصله عن العالم المتقدم، كان يميل إلى سيطرة الدولة على الاقتصاد وتوجيهه.. بدلا من متابعة الخبرة الراسمالية التي لم تكن تتوافر ظروف نجاحها في المستعمرات.

وعلى ذلك استطاع تجنب المنافسة.. وضمن استقلال الموارد. ومن أجل خلق مجتمع صناعي.. ضحى بالزراعة، الأمر الذي أدى إلى تصعيد أعبائه المالية وديونه.. وسارع بسقوطه. وخلال المناقشة التي جرت بين الرئيسين ريجان وجورباتشوف حول قضايا العالم الثالث، قدر ريجان ان الازمة ترجع إلى افتقار دول هذا العالم إلى الحرية.. وتطبيق الديمقراطية. أما جورباتشوف، فقد عارض القول بأن متاعب العالم الثالث ترجع إلى سوء الاحوال السياسية للدول المتخلفة وأرجع الأسباب إلى ضعف التنمية الاقتصادية والقروض الأجنبية.

ولعلنا قبل الحكم على صحة أيهما، نستطيع ان نقدر الظروف السائدة في شرق اسيا.. حيث التقدم الاقتصادي الباهر مقترن بتخلق ديمقراطي واضح، ثم في شرق أوروبا التي حازت الحرية والديمقراطية وفقدت انجازاتها الاقتصادية. فبينما تطلب دول شرق أوروبا اليوم حاجاتها لاشباع الرغبات اليومية الضرورية للحياة، فإن شرق أسيا يطالب بالحرية. وفي الصين الشعبية.. فكل من لم يبلغ الاربعين من عمره يبحث عن الحرية السياسية.

وهنا لا يمكن إلا ان نتفق مع الاثنين.. فنحن في حاجة إلى الحرية الديمقراطية.. على نفس المستوى مع الحرية الاقتصادية. وهنا نذكر لعبدالناصر رؤيته.. في مطلع حكمه.. اننا نواجه ثورتين.. سياسية واجتماعية.

ومن الصعب ان نتصور امكان التقدم السريع على مستوى الجبهتين السياسية والاقتصادية في نفس الوقت، مع انهما وجها عملة واحدة. فالمشاركة السياسية والحماية الاجتماعية والتطور الاقتصادي كلها مطلوبة.

ومع ذلك فلعلنا نعطي الأسبقية للتطور الاقتصادي، فهذا التطور يعكس الحاجات اليومية للشعوب، بينما يمكننا أن نؤجل الحرية السياسية. فالدول المتخلفة تشكو من الفقر.. والجهل – بينما توجد بها الخامات – ويسود حياتها الجوع والارهاب والمخدرات والهجرة غير المشروعة. ولكن ذلك لا يعني تأجيل بناء المؤسسات وسيادة حقوق الانسان في المجتمعات. وينقلنا ذلك بالضرورة للنظر فيما حولنا.. وقياس قدرة العالم الغربي على الحركة على الطريق الديمقراطي.. الذي سار عليه خلال القرنين الماضيين.

ولاشك ان الديمقراطية هي النتاج المنطقي للتطور الاقتصادي والاجتماعي والتقدم المحقق في ظروف الحرية من السيطرة الأجنبية التي نظمت حياة مستعمراتها لتناسب حاجاتها هي. ولقد خضع العالم العربي للسيطرة الأجنبية قرابة خمسة قرون وبعض أقاليمه اليوم لا تكاد تحتفل بالعيد الفضي لاستقلالها. ومازالت أهمية الشرق الاوسط تواجهنا باستمرار وجود القوى الخارجية فيه.

وفي العهد الحديث.. واجهت دول الشرق الأوسط الحروب والصراع ضد القوى الأجنبية. فظلت بريطانيا في المنطقة لحماية اسرائيل، ثم قاتلت هي وفرنسا مصر عام ١٩٥٦، لانها أرادت ان تسيطر على مواردها.

واليوم تطلب اسرائيل ان تعم الديمقراطية أولا في العالم العربي، وأن هذا سيؤدى إلى السلام بالضرورة. ويذكرنا ذلك بما قيل لنا حول فائدة وجود اسرائيل «الديمقراطية» في قلب عالمنا – نتعلم منها ما لم نتعلمه من المستعمرين. فالدول الديمقراطية لا تقاتل بعضها البعض.

والديمقراطية قيمة غالية، لا يمكن ان تنشأ في مجتمع بصدور قانون لها.. أو قرار بها. فقد نتطلع إلى ديمقراطية أمريكية أو بريطانية، ولكنها لا يمكن ان تتحقق بين عشية وضحاها. وهنا نحذر القوى الغربية بأن الديمقراطية التي ستتحقق في بلادنا لن تكون بالضرورة شبيهة بديمقراطية أمريكا أو أوروبا، فليس كل ما يصلح في الغرب يصلح لنا. فبلادنا تختلف جغرافيا وتاريخيا في تقاليدها وثقافتها، في مصالحها وتطلعاتها، كما اننا سنحتاج للمؤسسات والحوار للتوفيق بين مصالح مختلف عناصر المجتمع.

ولكننا نقول في النهاية.. ان الديمقراطية بما تتضمن من قيم هي أمر حتمي، املين ان تتعامل القوى الكبرى معنا على أساس ما تعنيه هذه العبارة..

«السلام الديمقراطي».

☆ سفير مصري سابق

ومستشار الامن القومي في السبعينات

لعبة الموت

ان اللعبة التى تلعبها امريكا الان بعد ان خلا لها ملعب السياسة الدولية باختفاء وزوال الخصم العنيد والمنافس القوى - الاتحاد السوفييتى - تثير العجب والتعجب . فهل هى « لعبة الموت » ، او كما يقول المثل الشعبى « حلاوة الروح » ؟

وبداية نقول ان التاريخ ملىء باخبار وحكايات الدول التى كانت عظمى والامبراطوريات التى كانت كبرى ثم انهارت لسبب او آخر . يعنى ان دوام الحال من المحال . ولقد درج العالم على مشاهدة الصراع بين القوتين العظميين اللتين كانتا تسيطران على مقادير الامور الكونية لسنوات وسنوات . هذا الصراع الذى اتخذ اشكالا متعددة ما بين حرب باردة او ساخنة وسباق تكنولوجى وعلمى ومؤامرات وجاسوسية وتكتلات واحلاف - وخلال هذا الصراع كانت امريكا حريصة على وضع الخطط للقضاء على كل بادرة لقيام قوة عسكرية او سياسية اخرى فى الساحة الدولية . وهكذا استانست الاسد البريطانى العجوز بعد انهيار الامبراطورية البريطانية العظمى . ثم ساندت العراق فى حربه مع إيران وامدته بالمساعدة العسكرية للقضاء على هذه الدولة التى كانت اشبه بمارد يوشك ان يخرج من قمقمه ثم استدارت امريكا لتقضى على العراق نفسه بتدبير تلك المسيرة الدولية التى لم يشهد لها التاريخ مثيلا لنسف قوته الحربية وتحجيم سلاحه الذى كان قد وصل إلى حد التصنيع النووى . وطبعا لا ننسى مساندتها وبكل قوة للوجود الاسرائيلى فى قلب الامة العربية والشرق الاوسط لتضمن بقاء هذه المنطقة فى حالة عدم استقرار وتخلخل . وهى ايضا - اى امريكا العظمى - لم تكف عن خلع زعماء وزرع عملاء وخطف رؤساء وتاليب شعوب ضد حكوماتها وقمع ثورات وتطلعات قومية .

ثم فلجاها القدر بهدية على صينية من ذهب انتحر المنافس العنيد واختفى نهائيا من الساحة .

وبدا العالم ينظر إلى امريكا على انها القطب الاوحد والسيد الاعظم المتربع على عرش السياسة الدولية . وبدات الادارة الامريكية تمارس هذا الدور وترسم الخطوط لنظام عالمى جديد « وللعلم فان احدا حتى الان لا يعرف من بنود هذا النظام الا بندا واحدا وهو ان امريكا هى المهيمن الوحيد على اقدار العالم الان » فهل هى كذلك فعلا ؟ وإلى متى سوف يستمر هذا الوضع ؟ لو نظرنا إلى داخل هذه الدولة التى اصبحت عظمى فاننا سوف نلاحظ مثلا اختفاء اخبار برامج الفضاء الامريكى وابحاثه من صواريخ ومكوكات وسفن ورواد .

كذلك اختفاء اخبار اصلاح التعليم وتحديثه . وسوف نلاحظ ايضا اوضاعا متردية تسود المجتمع مثل تزايد البطالة ومعدلات التضخم والكساد الاقتصادى وتقهقر الصناعات الامريكية امام الغزو اليابانى وانتشار المخدرات والادمان وارتفاع نسبة الجريمة وهذه كلها معاول تهدم اى مجتمع مهما بلغت عظمته . ثم بدا هذا النهج الغريب الذى تنتهجه امريكا تجاه العالم الخارجى خاصة بعض الدول العربية وتلك التى كانت لها علاقة بالاتحاد السوفييتى على نحو يشير إلى انها تريد تصيد الاخطاء لهذه الدول والانظمة لمعاقبتها والانتقام منها .

ومثال ذلك ما حدث مع ليبيا وسوريا وإيران ثم اتهام المملكة العربية السعودية بانها خالفت القواعد وباعت اسلحة امريكية الصنع إلى سوريا وبنجلاديش . ولاشك ان هذه الممارسات العدائية قد بدات تثير السخط ضد امريكا والكراهية لسياستها التى تقوم على القهر والاستبداد والاستناد إلى القوة . وهذا ليس من مصلحة دولة تريد ان تكون لها مكانة متميزة فى العالم . فهل بدات امريكا تحفر قبرها بيديها ؟

عبد الفتاح نصير



المصدر : الرياض



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٢



النظام الدولي: نظام جديد أم مرحلة جديدة؟ (١)

شهد العالم في السنتين الاخيرتين عددا من التطورات السياسية الهامة والتي اثارت عددا من التساؤلات الممزوجة بالترقب والأمل والخوف في اذهان الكثيرين في هذا الجزء من العالم وفي الأجزاء الاخرى منه، فانتهاء الحرب الباردة وانهيار الامبراطورية السوفياتية وأزمة الاحتلال العراقي للكويت وما تلاها من حرب لتحريرها، كل هذه التطورات وغيرها شغلت حيزا كبيرا من تفكير المتابعين لتطور السياسة الدولية.

وكان من الطبيعي ان تكثر التساؤلات عن كنه وشكل النظام الدولي في منطقتنا لأن هذه المنطقة شهدت منذ انتهاء الحرب الباردة اهتماما دوليا كبيرا سببته سياسات انتهجتها بعض القيادات العربية، فالمجتمع الدولي ممثلا بأهم الدول فيه وعبر الامم المتحدة استطاع التعامل مع الغزو العراقي للكويت بطريقة فعالة كانت نتيجتها تحرير الكويت.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....الوسط..........

التاريخ : ....٨ أبريل ١٩٩١..........

وكثر الجدل والنقاش حول النظام الدولي وبرزت آراء وافكار تنادي ببزوغ شمس نظام دولي جديد يحل محل النظام الدولي القديم وازدادت التساؤلات عن كنه وماهية هذا النظام الدولي الجديد الذي سيخرج من انقاض النظام الدولي القديم، وقبل ان ندخل في نقاش حول هل نحن وسط عملية انتقال من نظام قديم الى نظام جديد يجب ان نلقي نظرة على النظام الدولي، فالنظام الدولي الذي عرفه العالم يعود في جذوره الى صلح ويتسفاليا والذي عقد عام ١٦٤٨م والذي أكد أن الدول تتمتع بالسيادة وانها متساوية. ومع ظهور الدولة الحديثة بدأت الدول في التفاعل مع بعضها البعض، ولأن الدولة الحديثة ظهرت اول ما ظهرت في اوروبا غلب الطابع الاوروبي على النظام الدولي والعلاقات الدولية، وتاريخيا تكون النظام الدولي من قوى كبرى او عظمى وقوى صغرى، وكانت القوى الكبرى هي الدول التي تشارك فيما بينها في ادارة الشئون الدولية بينما لم تطمع القوى الصغرى في مثل ذلك الدور وقنعت بدورها المحدود، فقبل الحرب العالمية الاولى كان هناك عدد من القوى الكبرى والتي كانت في الغالب اوروبية نقلت تنافسها من القارة الاوروبية الى القارات الاخرى من العالم خلال الحقبة الاستعمارية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الاولى كان لكل من بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان نفوذ كبير في النظام الدولي.

وتميزت تلك الفترة بين الحربين بأن الفارق بين القدرات القومية لتلك الدول وبين القدرات القومية للدول الاخرى الاعضاء في النظام الدولي لم يكن كبيرا. ولكن في اعقاب الحرب العالمية الثانية شهد النظام الدولي تغيرات كبيرة وبدلا من وجود عدد من القوى الكبرى برزت قوتان كبريان هما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي. وتحول النظام العالمي من نظام يتميز بتعدد الاقطاب او القوى الكبرى فيه الى نظام تميز بثنائية الاقطاب او القوى الكبرى فيه. وكان الفارق بين قدرات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المجالات السياسية العسكرية والاقتصادية وبين القوى الاخرى كبيرا لدرجة اوجبت تسميتهما بالقوتين العظميين.

ومثل القوى الكبرى التي هيمنت على النظام الدولي في مراحل سابقة كان للقوتين العظميين مصالح واهتمامات متعددة خارج حدودها ومثل ما سبقتها من قوى كبرى اهتمت كل من القوتين العظميين بنشاطات الاخرى وسعت للحد من محاولاتها لزيادة نفوذها داخل النظام الدولي. وكان بروز هاتين القوتين العظميين واللتين امتلكتا السلاح النووي، اول خطوة في نزع الصبغة الاوروبية عنه، فرغم مشاركة القوى الاوروبية فيه الا انها لم تعد تحتل مركز الصدارة فيه كما ان استقلال عدد كبير من الاقاليم المستعمرة ودخولها النظام الدولي ساهم في اخفاء الصبغة العالمية على النظام الدولي والذي تحول تدريجيا من نظام اوروبي الى نظام عالمي. وساهمت عوامل مختلفة مثل الاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية وبروز عدد من المنظمات الاقليمية والعالمية في ذلك وفي ادخال الدول حديثة الاستقلال في عضوية النظام الدولي. وكما كانت الدولة الاوروبية القومية الحديثة هي نواة النظام الدولي الذي برز في اعقاب صلح ويتسفاليا، مازالت الدولة القومية هي الوحدة الاساسية في النظام الدولي منذ تأسيسه وحتى الآن. فالنظام الدولي في النهاية هو مجموع مكوناته والتي هي الدول المتفاوتة في الأهمية والقوة والنفوذ.

ونعود الى التساؤل الذي طرحناه في البداية حول هل نحن في وسط عملية انتقال من نظام دولي قديم الى نظام دولي جديد او هل انتقلنا فعلا من نظام قديم الى نظام جديد؟ وهنا نجد انه من الصعب القول اننا في خضم عملية الانتقال من نظام قديم الى نظام جديد او اننا انتقلنا فعلا من نظام قديم الى نظام جديد خلال السنتين الماضيتين. فرغم الحماس الذي يدفع البعض الى النظر الى التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية على انها شكلتاو تشكل عملية تغير جذري في النظام الدولي فاننا في الواقع نعيش في نفس النظام الدولي الذي عشنا فيه لسنوات طويلة ورغم كل ما حدث فيه من تغيرات الا اننا لم نتركه الى نظام جديد وكل ما حدث هو اننا انتقلنا من مرحلة من مراحل هذا النظام الدولي الى مرحلة اخرى مزالت طور التكوين والتشكيل. فكما انتقل النظام الدولي من مرحلة الى اخرى خلال القرون الماضية فانه يشهد الآن انتقالا من مرحلة تميزت بخصائص معينة الى مرحلة اخرى برزت خصائصها وسيبرز البعض الآخر منها فيما بعد. وكما انتقل النظام الدولي من مراحله الاولى الى مرحلة ما بين الحربين العالميتين والتي شهدت سيطرة القوى الاوروبية عليه الى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي شهدت ظهور القوتين العظميين اللتين كانت احدهما امريكية والاخرى الاتحاد السوفياتي - اوروبية - اسيوية.

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية انفردت القوتان العظميان بادارة النظام الدولي نتيجة لاستقطابهما لعدد كبير من الدول الاعضاء فيه خلال فترة الصراع العقائدي والسياسي بينهما والتي امتدت لاربعة عقود ونصف العقد تقريبا. وكان لذلك الصراع اثره الكبير على السياسة الدولية ولم يقتصر ذلك الصراع على الساحة الاوروبية، مسرح التنافس الاول بينهما في اعقاب الحرب العالمية الثانية، بل ان سياسات التوسع الحقيقي او الموهوم وسياسات الاحتواء ومحاولات اجتذاب هذه وتلك من الدول للانضمام الى احد المعسكرين كان لها تأثير على ما تبقى من الدول الاعضاء في النظام الدولي. وكانت اولى بدايات الصراع هي الحروب الصغيرة في اليونان وأذربيجان وبعدها اندفعت القوتان العظميان في صراعهما لتتدخلا في النزاعات الاقليمية التي اكتسبت اهمية في ظل التنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي، وكانت مشاركة القوتين العظميين في الحروب الاقليمية واضحة وان لم تكن بصورة مباشرة ضد بعضهما البعض، وبدات تتزايد الحروب وتشمل اكثر من منطقة من العالم وشملت كوريا وفيتنام وكمبوديا والشرق الاوسط والقرن



المصدر : الرياض

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٢

الافريقي وغرب افريقيا وافغانستان وامريكا الوسطى. وسعى عدد من الدول الحديثة الاستقلال الى محاولة الاستفادة من الصراع بين القوتين العظميين لاجتذاب احداهما الى صفها في نزاعها مع دولة مجاورة، وكان دخول احدى القوتين العظميين الى جانب دولة ما في نزاعها مع دولة اخرى يعني وقوف الدولة العظمى الاخرى الى جانب الدولة الاخرى تلقائيا. وظهرت حركة عدم الانحياز والتي لم يكن فيها في الواقع من عدم الانحياز الا مسماها ففي وقت شهد ذلك الصراع الحاد بين القوتين العظميين كان من المستحيل الالتزام بعدم الانحياز الى احداهما من قبل اي من دول العالم.

ورغم بروز اليابان والمانيا الغربية كقوتين اقتصاديتين بعد اعادة بناء اقتصادياتهما الا انه لم يسمح لهما باستعادة القوة العسكرية التي امتلكتاها قبل واثناء الحرب العالمية الثانية لذا فانهما لم تتمكنا من منافسة الولايات المتحدة في المجالين السياسي والعسكري. اما القوتان العظميان السابقتان فرنسا وبريطانيا فانهما كانتا قانعتين بالدور الذي حصلتا عليه بعد الحرب العالمية الثانية ولم تسعيا الى منافسة الولايات المتحدة على الزعامة الغربية رغم طموحات الرئيس الفرنسي الاسبق شارل ديجول. واستمرت الولايات المتحدة الامريكية زعيمة للمعسكر الغربي او العالم الحر او الديمقراطيات الغربية بينما استمر الاتحاد السوفياتي في زعامته للمعسكر الشرقي او المنظومة الاشتراكية رغم خلافه مع الصين الشعبية والبانيا ويوغوسلافيا ورومانيا. ومرت العلاقات بين القوتين العظميين بمراحل مختلفة بدات بتحالفهما ضد المانيا النازية وايطاليا الفاشية واليابان خلال الحرب العالمية الثانية ثم بدات مرحلة الاحتواء الامريكية للتوسع السوفياتي المتوقع وتلتها الحرب الباردة التي كادت ان تتحول الى حرب حقيقية خلال ازمة الصواريخ السوفياتية في كوبا في اكتوبر ١٩٦٢م وكانت تلك الازمة انذارا بمخاطر الحرب الشاملة وتلتها محاولات للتفاهم بين القوتين العظميين ودشنت بدايات مرحلة الوفاق التي شهدت اوجها في السبعينات الميلادية من هذا القرن خلال فترة حكم الرئيسين الامريكيين نيكسون وفورد والرئيس السوفياتي بريجنيف. وجاءت الازمات الاقتصادية المتتابعة في الاتحاد السوفياتي لتزيد من مصاعب النظام الشيوعي فيه ورغم المحاولات المتأخرة لانقاذ ذلك النظام الا انه أطلقت عليه رصاصة الرحمة خلال محاولة الانقلاب الفاشلة في الاتحاد السوفياتي في الصيف الماضي والتي سعى زعماؤها الى ايقاف محاولات الرئيس غورباتشوف لاصلاح مايمكن اصلاحه وكانت النتيجة هي تفكك الامبراطورية السوفياتية واعلان استقلال الجمهوريات الخمس عشرة وزوال القوة العظمى التي عرفت باسم الاتحاد السوفياتي وزوال المعسكر الشيوعي الذي شارك الولايات المتحدة والمعسكر الغربي ادارة النظام الدولي. وفي نفس الوقت الذي بدات فيه الامبراطورية الشيوعية السوفياتية في التفكك ثم الانهيار شهدت القارة الاوروبية جهدا منظما لتحقيق شكل من اشكال الوحدة الاوروبية المتدرجة والتي تهدف الى انشاء الدولة الاوروبية الواحدة. ومع بدء انهيار المعسكر الشرقي استطاعت الولايات المتحدة الوصول الى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي لتخفيف حدة التوتر في مناطق كثيرة من العالم فتم الوصول الى اتفاق حول القضية الافغانية والاوضاع في نيكاراجوا وتم اعلان استقلال ناميبيا وايقاف الحرب الاهلية في كمبوديا وانجولا. ومما لاشك فيه انه كان للضعف السوفياتي الواضح دور في الوصول الى تلك التسويات. فالاتحاد السوفياتي مع بداية غورباتشوف ودع مرحلة التوسع ودخل مرحلة الانكماش بعد ان ادرك قادته حجم التكاليف الاقتصادية الباهظة التي ترتبت وستترتب على اتباع سياسة خارجية نشطة ومنافسة الولايات المتحدة في مناطق العالم المختلفة.

وتدريجيا بدات الولايات المتحدة في جني ثمار انتصارها في حربها الباردة مع الاتحاد السوفياتي واصبحت هي القوة العظمى الوحيدة في العالم رغم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها. واثبتت الولايات المتحدة انفرادها بدور الدولة الاقوى في المجتمع الدولي خلال الازمة التي نجمت عن الاحتلال العراقي للكويت عندما تمكنت من ادارة الازمة والتآلف الذي قام بتحرير الكويت. وهنا قامت الولايات المتحدة ودول التآلف باللجوء الى الامم المتحدة مما ادى الى قيام المنظمة الدولية بدور هام في الازمة وهو دور لم تقم بمثله منذ الحرب الكورية، كما ان الولايات المتحدة تقوم حاليا بقيادة التحرك الدولي للتحقيق في تفجير الطائرة الامريكية فوق لوكربي وتفجير الطائرة الفرنسية في تشاد. وهنا نقف لنتساءل هل ستستمر الولايات المتحدة في دور القوة العظمى في المرحلة الجديدة من مراحل تطور النظام الدولي وماذا سيكون دور القوى الاخرى في العالم مثل اوروبا الموحدة والصين واليابان وماذا سيكون دور الامم المتحدة واخيرا ماهو دورنا كعرب ومسلمين في هذه المرحلة الجديدة؟..

والاجابة على هذه التساؤلات ستتضح مع بدء تبلور المرحلة الجديدة من النظام الدولي وسنسعى لمحاولة الاجابة عليها في مقال قادم باذن الله.



المصدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٢

الأمم المتحدة والنظام الدولى الجديد

اثار قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ الصادر فى حق ليبيا موجة من القلق والاستنكار فى انحاء العالم العربى ، وذلك لما تضمنه من جزاءات توقع للمرة الثانية على دولة عربية ، خاصة وانه لم ينسب الى ليبيا القيام بعدوان مسلح على دولة اخرى او الاخلال بالسلام الدولى على نحو ما ارتكبه العراق من قبل ، وقد بلغ الاستنكار حد التساؤل عما اذا كانت ثمة ازدواجية تطبق فى ظل ما اصبح يعرف بالنظام الدولى الجديد ؟

والواقع ان متابعة تاريخ الأمم المتحدة منذ انشائها تشير بوضوح الى ان العلاقات بين الدولتين العظميين وماكان يعتريها من التوتر او الوفاق وماتستطيع اى منهما الحصول عليه من اصوات التاييد فى الجمعية العامة او مجلس الأمن او غيرهما من فروع الأمم المتحدة ، كان لها اثرها الحاسم فى عمل المنظمة الدولية .

فخلال عامين من انشاء الامم المتحدة حيث ساد الوفاق بينهما ادى هذا التعاون الى نجاح هذه المنظمة فى ممارسة اعمالها ، وبعد ذلك بدات الحرب الباردة ومعها تعدد استخدام الاتحاد السوفيتى لحق الاعتراض (الفيتو) فى مجلس الامن ، الامر الذى ادى بالولايات المتحدة الى نقل مركز الثقل الى الجمعية العامة التى كانت تتمتع فيها باغلبية الاصوات ،

وهو القرار الذى يعطى الجمعية العامة حق اصدار قرارات متعلقة بالسلام والأمن الدولى فى حالة عجز مجلس الأمن) وظل الاتحاد السوفيتى على تمسكه باختصاصات مجلس الأمن ، وان كان لم يمانع فى الاستفادة من قرار الجمعية العامة المشار اليه ـ عندما توافقت مصالحه مع المصالح الأمريكية ـ واستصدار قرار ارسال قوات طوارىء الامم المتحدة الى مصر عقب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، وذلك لتفادى استخدام بريطانيا وفرنسا لحق الفيتو فى مجلس الامن .

واذا كانت المصالح الامريكية والسوفيتية قد توافقت عام ١٩٥٦ على ضرورة انسحاب قوات العدوان الثلاثى على مصر ، فقد سبق ان توافقت كذلك على اصدار قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ حيث مارست الولايات المتحدة نفوذها للحصول على الأصوات اللازمة لتبنى القرار خدمة لمصالح الصهيونية العالمية من اجل انشاء الدولة اليهودية ، فى حين ايد الاتحاد السوفيتى القرار لانهاء السيطرة البريطانية وبهدف استمالة اليهود .

اما القرار ٢٤٢ ، فقد صدر عام ١٩٦٧ فى الفترة التى تزايد فيها نفوذ دول العالم الثالث ـ بعد ان شهدت الستينات استقلال عدد كبير من هذه الدول ، وازدياد نشاط مجموعة عدم الانحياز ـ وتمكن هذه الدول بتاييد الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية من السيطرة على الاغلبية اللازمة لاستصدار قرارات الجمعية العامة التى تخدم مصالحها ولا ترضى الولايات المتحدة مثل القرار رقم ١٥١٤ (١٩٦٢) بمنح الاستقلال للبلاد والشعوب الواقعة تحت الاستعمار ، والقرارات الاخرى المناهضة للاستغلال والتفرقة العنصرية . وقد ادت اجواء الحرب الباردة والاستقطاب الى تعثر الجهود فى الجمعية العامة ومجلس الامن



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٢

بقلم : طاهر شاش

نتيجة تصلب موقف الولايات المتحدة وحليفاتها الى العجز عن اتخاذ قرارات اكثر حزما من القرار ٢٤٢ الذى ربط بين الانسحاب الاسرائيلى وبين التزامات مقابلة من جانب الدول العربية .

ومع تزايد نفوذ دول العالم الثالث فى الجمعية العامة تمكنت من استصدار قرار بفصل جنوب افريقيا ، وقرار ادانة الصهيونية كاحد اشكال العنصرية ، ودعى ياسر عرفات لالقاء خطاب امام الجمعية ، كما قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب . وترددت شكوى الولايات المتحدة مما اسمته بالاغلبية العددية ، وتزايد استخدامها لحق الفيتو فى مجلس الامن ، وخاصة خلال الاعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٥ التى شهدت مايعرف بالحرب الباردة الثانية والتى كان من نتائجها ازدياد سخط الولايات المتحدة على المنظمة الدولية والعمل خارجها ، مع تخفيض مساهماتها فى ميزانيتها وتجميد عضويتها فى اليونيسكو ووقف عضويتها فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ولاشك ان مرحلة جديدة من الوفاق قد بدأت بتولى جورباتشوف السلطة عام ١٩٨٥ ، وادت الى تنشيط دور الأمم المتحدة فى التصدى لمشاكل افغانستان والحرب العراقية الايرانية وناميبيا وكمبوديا . ويمثل تعاون الدولتين العظميين فى استصدار القرارات اللازمة لتحرير الكويت قمة نجاح النظام الدولى الجديد فى استخدام آليات مجلس الامن ، وخاصة الفصل السابع من الميثاق .

والفصل السابع من الميثاق هو الذى يتضمن التوصيات والتدابير التى يقررها مجلس الأمن فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان وهذه التدابير اما انها لاتصل الى حد استخدام القوة العسكرية مثل وقف وسائل المواصلات والاتصالات وقطع العلاقات الدبلوماسية (مادة ٤١) او تتضمن استخدام القوة المسلحة (مادة ٤٢) ويقرر المجلس نفسه ما اذا كان قد وقع تهديد للسلام او اخلال به او عدوان والتدبير الذى يراه (مادة ٣٩) ، وقد ادت ظروف الحرب الباردة الى شل تنفيذ الفصل السابع فى معظم حالات العدوان بسبب سلاح الفيتو الذى يتمتع به الاعضاء الدائمون . كما ان المجلس دأب على عدم الاشارة الى الفصل السابع (او السادس) - فى قراراته . وهو الامر الذى سبب الخلاف حول القرار ٢٤٢ وما اذا كان يستند الى الفصل السابع بما يعنيه ذلك من امكان اصدار جزاءات لتنفيذه ، او الفصل السادس الخاص بحل المنازعات حلا سلميا عن طريق المفاوضات او غيرها من الوسائل السلمية . ومن الواضح انه صدر تطبيقاً للفصل الاخير لانه يترك التوصل الى التسوية لاتفاق الأطراف . وان كان هذا لايمنع من اصدار قرارات لاحقة على اساس الفصل السابع اذا توافرت الشروط والظروف لتوقيع جزاءات .

وتضمن البيان الذى اصدره مجلس الأمن على مستوى القمة فى ٣١ يناير ١٩٩٢ اتفاق الاعضاء على دعم وتقوية اجهزة الأمم المتحدة . والذى يهمنا فى هذا الصدد هو ماتضمنه البيان من اعتبار اعمال الارهاب الدولى وانتشار اسلحة الدمار الشامل من المسائل التى تهدد السلام والامن الدوليين ، اى اعتبار ثبوتها فى حق اية دولة سببا لتطبيق جزاءات الفصل السابع من الميثاق .

وهذا هو ما استند اليه مجلس الأمن فعلا فى القرار ٧٤٨ الصادر فى مواجهة ليبيا ، حيث نص فى ديباجته على ان عدم اظهار ليبيا - باعمال محددة - التخلى عن الارهاب وعدم استجابتها للقرار ٧٣١ الذى طالبها من قبل بالتعاون الكامل فى تحديد المسئولية عن الاعمال الارهابية التى ارتكبت ضد الطائرتين الامريكية والفرنسية ، واعتبر ذلك تهديدا للسلام والامن الدوليين ووقع عليها الجزاءات بناء على ذلك ، واشار فى الديباجة ايضا الى ماتضمنه بيان القمة لمجلس الامن .

فى ضوء ماتقدم ، يمكننا استخلاص مايلى :

اولا : ان الأمم المتحدة مرشحة لان تلعب دورا هاما وفعالا فى فى النظام الدولى الجديد .

ثانيا - اصبح واضحا ان انتهاء الحرب الباردة اضعف من احتمالات استخدام حق الاعتراض (الفيتو) فى مجلس الامن ، وان النية تتجه الى اعمال الياته سواء فى الفصل السادس او الفصل السابع بما يتضمنه من توقيع الجزاءات وما ينص عليه - بشأن الأمن الجماعى ، وزيادة الاستفادة من قوات الأمم المتحدة .

ثالثا - اصبح مجلس الأمن - اذا اراد - اكثر قدرة على تحديد الحالات التى تنطوى على تهديد للسلام والأمن الدوليين والتوسع فيها وتوقيع الجزاءات على الدولة التى ترتكب اعمالا تنطبق عليها .

رابعا - ان القرار ٧٤٨ المطبق فى حق ليبيا يتجاوز موضوع تسليم المتهمين ، حيث يستند الى بيان قمة المجلس الذى يعتبر الارهاب الدولى مهددا للسلام والأمن الدوليين .

خامسا - لايستند القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ على الفصل السابع من الميثاق ، إذ انهما يكتفيان بالنص على اسس تسوية النزاع العربى الاسرائيلى ويرسمان وسائل سلمية للتوصل اليها بالاتفاق بين الاطراف ، وهذا لايمنع من استصدار قرارات على اساس الفصل السابع اذا توافرت الشروط واتفقت الدول دائمة العضوية على ذلك . ولاتزال الولايات المتحدة تعتقد انه من الافضل ان تتم عملية السلام فى الشرق الأوسط بعيدا عن الأمم المتحدة ، وان تجرى محاولات تنفيذ القرار ٢٤٢ من خلال المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف . □



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٢



ثقب فى النظام العالمى الجديد

...دأت صراعات الكبار فاندفع الصغار

...مرون عالمهم بالحروب الأهلية والنزاعات العرقية

...جلت الولايات المتحدة بالاعلان عن قيام نظام عالمى ... ولعل العجلة فى التبشير بهذا النظام جاءت ...جة مباشرة لعدة عوامل ، جعلت من الضرورى ان ... الولايات المتحدة الفرصة كى تتولى قيادة العالم ...يد .

...كانت اهم وابرز اسباب حرب الخليج لقد خاضت الولايات المتحدة هذه الحرب ، خارج اراضيها بتمويل عربى ودولى ، وكانت خسائرها لاتزيد على مائة وثلاثين قتيلا ، سقط اغلبهم بنيران «بنادق صديقة » ، وبانفجار صاروخ عراقى فوق معسكر للقوات الأمريكية فى الظهران .

وايضا كان انهيار المعسكر الشيوعى المفاجىء وسقوط الامبراطورية السوفيتية من بين هذه العوامل والاسباب .

ثم كان اختفاء الفيتو السوفيتى ، والصينى فى مجلس الامن وتضاؤل معارضة حرب الخليج ، بل وتاييد الدول لانسحاب العراق من الكويت مؤشرا على ان فجر النظام العالمى الجديد بدا يبزغ فى سماء كانت من قبل ملبدة بغيوم الحرب الباردة .

حتى كهنة وقادة التفوق العسكرى الامريكى المتطرفون فوجئوا بهذا النصر الساحق الذى لم يكونوا يتخيلونه فى يوم من الايام . لقد كانوا يتوقعون حدوث خلافات بين دول العالم الاشتراكى والاتحاد السوفيتى ـ الدولة الام ـ وكانوا يتوقعون اضطرابات تهز جدران الكرملين ، ولكن افضل سيناريو كانوا يتوقعونه لم يكن من الممكن ان يصل الى حد تخيل انهيار المعسكر الاشتراكى وحلف وارسو ، والدولة الشيوعية فى ضربة واحدة .

ولعل ريتشارد تشينى وزير الدفاع الامريكى كان صادقا مع نفسه ـ وهو المدنى الوحيد فى البنتاجون الذى يدير عجلة اخطر آلة عسكرية فى العالم ـ وهو يتباهى بانه كان يجلس فى اخر اجتماع فى بروكسل لوزراء دفاع حلف الاطلنطى ، وعن يمينه وعن يساره وامامه وزراء دفاع روسيا وكازاخستان وروسيا البيضاء ، وغيرهم من قادة دول الكومنولث يؤكدون اهمية تعاونهم مع الولايات المتحدة بل استعداد هؤلاء القادة للتحالف معها .

انه نصر يدعو الى فقدان التوازن .. وفوز يسكر العسكريين والسياسيين ويدفعهم للدعوة الى قيام عالم جديد تقوده امريكا بعد ان خلت الساحة من عدو بارز قوى يستطيع ان يتحدى البنتاجون ، او يهدد امن الولايات المتحدة .

كانت القيادة السياسية والعسكرية والايديولوجية التى يسيطر عليها الكرملين تملك التحكم فى الصندوق الاسود الذى تنطلق منه ٣٠ الف راس صاروخ نووى هدفها الولايات المتحدة ، ودول اوروبا الغربية ، وكانت موسكو تسيطر على كل جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، ودول المعسكر الاشتراكى من اوروبا الى آسيا . حتى كوبا فى الكاريبى .

تحقيق من واشنطن

يكتبه :

حمدى فؤاد

ومع سقوط جورباتشوف ، انتهت الامبراطورية وزالت سيطرة موسكو على هذا العالم المترامى الذى يضم المئات من الجنسيات والكيانات والاراضى ، والبحار والمحيطات ، ولم يسقط التحالف الشيوعى فى الدول الاشتراكية فقط بل فى الدول التى كانت موسكو تؤيدها وكذلك فى الاحزاب الشيوعية التى كانت تتلقى توجيهات من الحزب الشيوعى السوفيتى .

وفجاة انهار كل شىء بصورة لم يكن يتوقعها قادة الولايات المتحدة . غير ان الانهيار ادى الى تفجر صراعات كانت تختفى تحت مظلة سوفيتية : عسكرية ، وايديولوجية ، ونووية .. وخرج الجميع من الظلام الى النور ، وادى الضوء المبهر الى تفجير صراعات قديمة ، وخلافات اصبحت تهدد اغلب دول العالم ، بل هددت الدول الاوروبية والاسيوية التى كانت متحالفة مع امريكا نفسها .

افغانستان كان يسيطر عليها الجيش السوفيتى ، ويحكمها الرئيس الشيوعى الافغانى نجيب الله ، بينما كانت امريكا وعدد من الدول الاسلامية تدعم المجاهدين وبنفس السرعة المذهلة وبعد استقالة نجيب الله ، عجزت امريكا عن ان تسيطر على حركة الثوار الافغان ، وتركت موسكو الساحة خالية ومفتوحة لمطامع وخلافات المجاهدين ، وهكذا اطلت باكستان وايران ، وحتى تركيا براسها تطالب بنصيبها فى الوليمة التى لاتريد امريكا ان تشارك فيها .

وتفجرت حروب اهلية فى يوجوسلافيا ، وانهار نظام منجستو فى اليوبيا ، وسقط حكم سياد برى فى الصومال ، وقتل سافيمبى انصاره من حركة يونيتا فى انجولا ، واشتدت المواجهة العسكرية بين الارمن ، والاذربيجانيين فى اقليم ناجورنو ـ كاراباخ . واستمرت الحرب الاهلية فى الصومال ، وهرعت ايران الى التدخل فى افغانستان وفى الجمهوريات الاسلامية التى تتكلم الفارسية فى دول الكومنولث ، ونشطت طهران للحصول على قدرات نووية وعسكرية وشنت تركيا هجومها على اكرادها بينما تدافع امريكا عن اكراد العراق .

ولم تخل ساحة المعسكر الراسمالى من المشاكل التى اثرت على علاقات امريكا باليابان ، وبعد ان توحدت المانيا اصبح المستشار الالمانى هيلموت سياسيا اوروبيا له دوره وكلمته فى مشاكل قارته بعيدا ـ قدر الامكان ـ عن الاستراتيجية الامريكية ورؤيتها للتطورات فى القارة الاوروبية وحاولت فرنسا ان تقوم بدورها التقليدى ، واسفرت الانتخابات فى المانيا وفرنسا وايطاليا عن مفاجات جاءت نتيجة لسقوط الشيوعية وزيادة الهجرة الافريقية والعربية الى هذه الدول ، وظهرت اتجاهات فاشية ونازية فى ايطاليا والمانيا ، وحتى فرنسا فقد حزبها الاشتراكى سيطرته على الناخب الفرنسى ، وظهرت نزاعات عرقية كانت مختبئة .

وفى امريكا اللاتينية تفجرت صراعات ليس لها اى طابع ايديولوجى ، حيث وقعت محاولة انقلاب فى الارجنتين ، وفى فنزويلا ، وطرد العسكريون رئيس الجمهورية فى هايتى ، وقام الرئيس البرتو فوجيمورى بانقلاب صامت فى بيرو بدعوى مواجهة اليساريين المتطرفين وهم فريق من الشبان الذين يؤمنون بعقيدة ماركسية لها طابعها اللينينى ولكنهم فى حقيقة الامر يرفضون النظام القائم الآن فى بيرو ويهددون عاصمتها ليما .

حتى الولايات المتحدة نفسها ، لم تخل من تطورات هامة وجديدة لم تكن معروفة من قبل ، بالدعوة فى المعركة الانتخابية للعزلة السياسية ، وتجاهل ادعاء انها تستطيع السيطرة على مقدرات العالم وقيادته ، وخاض الرئيس بوش معركته مهددا بان الانعزالية تعنى ضياع كل ماحققته امريكا من نصر وفوز فى معركة استمرت خمسين عاما اوشكت ان تنتهى الآن ، وظهر مرشحون جدد يتكلمون فى الاقتصاد والاجهاض ، وضمانات العلاج . بينما نادى باتريك بوكانين المنافس للرئيس بوش بالاهتمام بامريكا اولا ، وانتقده بوش لانه يركب سيارة مرسيدس المانية وهبطت مبيعات السيارات الاجنبية ، اليابانية ، والالمانية وزاد الاقبال على الانتاج الامريكى حتى بوكانين نفسه اخفى سيارته المرسيدس ، وظهر

٤١١



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٢

بليونير اسمه روس بيرو لايتكلم في السياسة الخارجية لأن الاقتصاد الامريكي يحتاج الى حلول عاجلة وبالتالى لايجب الانشغال بمشاكل العالم الخارجى بل يكفى ان تشارك امريكا في دعم الأمم المتحدة ، وتشكيل قوات دولية لحفظ السلام .

وفوجيء تشيني وكولن باول رئيس الأركان بدعوة من الكونجرس لخفض الانفاق العسكرى ، وكانت ميزانية البنتاجون تدعو لاعتماد اكثر من تريليون ونصف تريليون دولار للتسليح خلال السنوات الخمس القادمة ، وقال معارضو هذا الانفاق ان «مكاسب السلام» يجب ان تساعد المواطن الأمريكي على حل مشاكل الاقتصاد العاجلة وتوفير العمالة اللازمة والسيطرة على البطالة بل تغيير نظام التعليم الذى اصبح هزيلا امام التعليم الياباني ..

ان امريكا لاترحب ببروز اليابان والمانيا وفرنسا كقوى سياسية واقتصادية صاعدة في اوروبا واسيا ، بينما تنتقد دول امريكا اللاتينية الولايات المتحدة لأنها تنادى بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان في الوقت الذى ينفق فيه قادة امريكا اللاتينية ملايين الدولارات لشراء القصور والسيارات الفاخرة ، ويتجاهلون ازمة الفقر والبطالة والمرض التى تهدد شعوب هذه الدول .

وتشكو دول افريقيا من تقسيم العالم الى ثلاثة عوالم : عالم راسمالى شمالى ابيض ، وعالم اوروبى صناعى متقدم ، وعالم افريقى اسيوى لاتينى متخلف ، وقد كانت دول الجنوب تنادى بسياسة عدم الانحياز للتعريف بهويتها اما الآن فقد اهتز عالم عدم الانحياز بعد ان اصبح العالم كله منحازا لأمريكا .. ولم تحاول امريكا ان تنحاز الى هذه الدول بل تجاهلت مطالبها واغرقت اسواقها بسلع وصناعات ومنتجات تفسد البيئة ، ويتردد الرئيس بوش في الذهاب الى مؤتمر البيئة في ريودى جانيرو في يونيو القادم خوفا من حملة النقد التى ستتعرض لها الولايات المتحدة في مؤتمر البيئة .

وفي واشنطن التقى ممثلو الدول اثناء اجتماعات البنك الدولى وصندوق النقد ، وترددت في قاعات الاجتماع صيحة المطالبة بخفض اعباء الديون ، وخطر الاهتمام بدول الاتحاد السوفيتى السابق وشرق اوروبا وتجاهل عالم الدول النامية .

وتعرضت ليبيا لعقاب صارم بعد ان هزم التحالف الدولى العراق ، ونجح في تحرير الكويت وسكتت اوروبا وامريكا عن انتهاكات حقوق الانسان في الأراضى المحتلة ، بينما كان مجلس الأمن اداة طيعة في ايدى امريكا والتحالف الغربى في توقيع العقوبات على العراق وليبيا .

سكتت المدافع وهدات الحرب الباردة .. ولكن السلام الذى كان من المفروض ان يكون اولى ثمار نهاية الحرب لم يتحقق .. وتفجرت صراعات اقليمية في اغلب قارات العالم وعندما انتهت الحرب بين الكبار ، بدات في عالم الصغار .. انتظارا لمعرفة ما سيسفر عنه هذا النظام العالمى الجديد .

ولعل النظام العالمى الجديد سيكون بمثابة انتظار «جودو» الذى لن يصل ، هذا اذا كان اصلا موجودا على قيد الحياة !؟



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٢

سقطت الأقنعة عن وجه النظام العالمى الجديد

بقلم حسين فهمى

فى عقد الثمانينات شهد العالم اخطر المتغيرات التى شهدها عصرنا . فقد انتهت الحرب الباردة التى امسكت بخناق العالم اربعين عاما من الصراع بين الشرق والغرب فقد احتدمت خلالها معارك سياسية واقتصادية وايديولوجية بين القوتين الاعظم . امريكا وما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى وفى منتصف الثمانينات حل الوفاق والتفاهم والتعاون بين القوتين الاعظم محل الحرب الباردة .

وفى منتصف الثمانينات تفتت الاتحاد السوفيتى السابق ، واصبحت الولايات المتحدة القوة الاعظم الوحيدة فى العالم ! واعلنت امريكا ما اسمته بالنظام العالمى الجديد . ووصفته بانه يقوم على السلام والشرعية الدولية وحل المشكلات الدولية فالاقليمية بالتفاوض والوسائل السلمية الاخرى فى اطار مبادىء القانون الدولى وميثاق الامم المتحدة .

ولقد اختلف الساسة والكتاب والمعلقوون حول حقيقة هذا النظام العالمى الجديد . البعض يرى ان هذا النظام الذى اعتلت امريكا قمته يستهدف نشر وتوسيع الهيمنة الامريكية على العالم ، وانه سيعتمد على القوة وليس على الشرعية الدولية ومبادىء الامم المتحدة !

والبعض الاخر الذى خدعته الولايات المتحدة بربط النظام العالمى الجديد بالسلام والشرعية الدولية .

وقد توالت الاحداث بعد ذلك لتدلل على ان النظام العالمى الجديد صناعة امريكية ، وانه يعتمد على القوة فى حل المشكلات الدولية وليس على الشرعية الدولية وميثاق الامم المتحدة فمن ناحية اعلن « تشينى » وزير الدفاع الامريكى بان امريكا تسيطر على مجموعة من القواعد العسكرية الامريكية فى اهم المناطق الاستراتيجية فى العالم مؤكدا تمسك بلاده بهذه القواعد لضرورتها فى الدفاع عن السلام والنظام العالمى الجديد والتدخل فى النزاعات الاقليمية .

ومن ناحية اخرى فقد قرر حلف الاطلنطى الذى تتزعمه امريكا ان يمد نشاطه وانتشار قواته ، واصبح هذا الحلف ، الذى انشىء اصلا للدفاع عن منطقة شمال الاطلنطى يملك حق التدخل العسكرى خارج منطقة الحلف .. وفى مختلف انحاء العالم كما حدث فى حرب الخليج .

ومن ناحية ثالثة اعلنت « واشنطون » انها لن تسمح بقيام قوة عالمية جديدة منافسة لها ولابقيام قوة كبيرة للمناطق الاقليمية معلنة بذلك انها وحلفاءها يمتلكون القوة الكافية لاحتكار القوة !

ومن ناحية رابعة فقد اعلنت امريكا مرارا وتكرارا انها مصممة على الحفاظ على قوتها العسكرية الهائلة واسلحتها النووية ، وصواريخها الاستراتجية ونفقاتها العسكرية التى تبلغ الوف المليارات وذلك بالرغم من تفكك الاتحاد السوفيتى الذى كان العدو الاول الذى تريد امريكا القضاء عليه وعلى نظامه !

ومن ناحية خامسة عملت امريكا وحلفاؤها على السيطرة على مجلس الامن بحيث يستخدم الحلف لصالحهم فى التدخل العسكرى والحصار الاقتصادى وبحيث يتم استخدام القوة الامريكية العسكرية والضغط السياسى والمعنوى والعسكرى والاقتصادى على الدول لقرار من مجلس الامن وتحت راية الشرعية الدولية والنظام العالمى الجديد !

وقد اتاح الغزو العراقى للكويت الفرصة لتطبيق هذه السياسة فقد تدخلت امريكا وحلفاؤها بشن الحرب ، وفرض الحصار الاقتصادى وتحطيم الجيش العراقى . مستندين إلى قرارات مجلس الامن وتأييد عشرات الدول التى تعارض الغزو العراقى . ولم تكتف امريكا بانزال الهزيمة العسكرية بالعراق فقد انهالت باحدث طائراتها واسلحتها الجهنمية على ارض العراق فهدمت المدن والمصانع والمدارس والمؤسسات المدنية ومحطات المياه ومراكز الانتاج والخدمات وطرق المواصلات والمستشفيات ونسفت البناء التحتى وتركت العراق خرابا وفرضت على شعبه الحصار الاقتصادى وشنت عليه حرب التجويع وحددت استيراد اغذية الاطفال والدواء كما حددت انتاجه البترولى .

واذا كان العالم قد صفق لانزال الهزيمة بجيش العراق لغزوه للكويت فقد عارضت كل الدول هذه العقوبات البشعة غير الانسانية التى انزلت بالشعب العراقى ، كذلك لم يكن الهدف هو تحطيم القوة العسكرية للعراق فحسب ، بل كان الهدف ايضا ارهاب وانذار دول العالم الثالث كله، وتهديدها بافظع العقوبات اذا لم تقبل التبعية للولايات المتحدة !

واذا كانت امريكا فقد فعلت ما فعلت بالعراق ، فإنها لن تكف عن البحث عن فرص جديدة لاستعراض عضلاتها وتهديد وارهاب الدول وتطبيق نظامها العالمى الجديد وكانت ليبيا هى الهدف التالى بعد العراق بسبب تمسكها بحقوقها الوطنية والدولية ورفضها الخضوع للهيمنة الامريكية . وكانت ليبيا قد تعرضت فى السنوات الاخيرة لاكثر من عدوان امريكى ، كان اخرها ان قصفت بالصواريخ منزل القذافى فى « بنى غازى » و« طرابلس » فى محاولة مكشوفة وشروع واضح فى قتله ، ولكنها استمرت فى التربص بليبيا والبحث عن مبررات لضربها . او انزال العقوبات بها !

وفاجأت امريكا العالم كله بالتحرش بليبيا ، واتهمت ومعها فرنسا وبريطانيا ، النظام الليبى بتفجير طائرة امريكية فوق مدينة « لوكربى » باسكتلندا فى عام ١٩٨٨ .. كما

٤٦٦



المصدر : الأخبـــــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ... مايو ١٩٩٢

اتهمتها فرنسا بتفجير طائرة فرنسية فوق النيجر عام ١٩٨٨ وطالبت امريكا وبريطانيا بتسليم شخصين ليبيين تتهمانهما بتفجير الطائرة الامريكية كما طلبت فرنسا بتسليم اربعة ليبيين اتهمتهم بتفجير طائراتها فوق النيجر واتهمت امريكا ليبيا كذلك بنشر الارهاب وتدريب الارهابيين فى مراكز خاصة فوق اراضيها !

وبذلك واجهت ليبيا هذه التهم الظالمة التى لم يقم عليها دليل واحد او وثيقة واحدة تؤيد هذه التهمة .

وفى التحرش بليبيا استندت امريكا مرة اخرى الى مجلس الامن الذى تسيطر عليه لاخفاء الشرعية الدولية على المطالبة بتسليم الليبيين اللذين تتهمهما الى امريكا او اسكتلندا لمحاكمتهما امام محاكمهما !

والمعروف ان التاريخ لم يشهد حاله واحدة سلمت فيها دولة من الدول احد مواطنيها لمحاكمة خارج بلاده ! والمعروف كذلك انه لايوجد اتفاق على تسليم المجرمين ، يوضح ان المتهمين الليبين مدانان ، بين امريكا وبريطانيا وفرنسا وبين ليبيا . كذلك تحظر القوانين الليبية تسليم احد من مواطنيها لمحاكمته خارج ليبيا . ولذلك كان طبيعيا ان تتمسك ليبيا لقانونها الداخلى والقانون الدولى فرفضت تسليم الشخصين المطلوبين ! كما اعلنت ليبيا ادانتها للارهاب ودعت الى ندب فريق دولى للتفتيش عما ادعته امريكا من وجود مراكز للتدريب على الارهاب على اراضيها .

نعم .. رفضت ليبيا التخلى عن سيادتها وحقوقها الوطنية والدولية الثابتة .. ولذلك رغم ضراوة الحملة الاعلامية التى شنتها امريكا على ليبيا . ولم تكتف ليبيا بذلك بل قدمت عدة عروض لحل الازمة ولكن امريكا رفضت كل ذلك مستنده الى قرار مجلس الامن بتسلم الشخصين وليس هذا فحسب فقد ترجمت تهديداتها الى عقوبات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية ضد ليبيا مستنده فى ذلك الى قرار من مجلس الامن رغم عدم اختصاصه فى النزاعات القضائية أو القانونية بين الدول !

وتجىء كل هذه الاجراءات والتهديدات الامريكية فى ظل تشدقها بالسلام والشرعية الدولية والنظام العالمى الجديد . وحل المشكلات الدولية بالوسائل السلمية فى ظل هذا النظام !

تلك هى حقيقة النظام العالمى الجديد المزعوم الذى اعلنه « بوش » فهو نظام يعتمد على القوة ويستهدف دعم النفوذ الامريكى والتبعية لامريكا فى جميع انحاء العالم .

ويثير هذا النظام العالمى الجديد الذى لايختلف فى جوهره عن النظام الاستعمارى القديم . يثير سؤالا هاما هو : لماذا تتمسك امريكا بترسانتها العسكرية العملاقة بعد تفتت الاتحاد السوفيتى الذى كانت توجه اليه هذه الترسانة ؟! ولقد اجاب « بوش » ورجال ادارته على هذا السؤال بان امريكا تحافظ على ترسانتها ، وتتمسك بقواعدها لتتمكن من التدخل باسلحتها الاستراتيجية والتقليدية فى نزاعات العالم الثالث ضد اى دولة ترفض الخضوع للهيمنة الامريكية ! وهذا ماتفعله مع ليبيا فحق عليها انزال العقوبات بها .. ومن ناحية اخرى فان البحر الابيض يخضع لهيمنة الاسطول السادس الامريكى . ولكن نقطة الضعف فى هذه الهيمنة هى ليبيا المتمسكة باستقلالها وحقوقها الوطنية والدولية ومياهها الاقليمية .. ذلك ان الشواطىء الليبية على البحر الابيض تبلغ ثلاثة الاف كيلو متر وتخرج عن نطاق الهيمنة الامريكية .

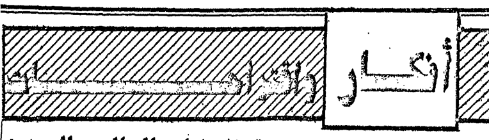
ويجسد كل ذلك حقيقة النظام العالمى الجديد الذى يستهدف السيطرة والتهديد واستخدام القوة !

وهكذا مزقت امريكا الاقنعة التى تخفى وجهها وراء النظام العالمى الجديد كالسلام واحترام القانون الدولى وحل المشكلات بالتفاوض .. نعم لقد نزقت امريكا الاقنعة وظهر وجهها الحقيقى ونظامها العالمى الجديد المزعوم وهو الوجه الذى لايعتمد على غير القوة والضغط العسكرى والسياسى والارهابى والتدخل فى الشئون الداخلية للدول !



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ مايو 1992



ركائز عملية .. وضرورية للنظام العالمى الجديد

النظام الدولى الجديد ماهو الا مصطلح سياسى مازال يبحث له عن تفسير !!.. فقد فسره البعض أنه النظام الذى تنفرد فيه الولايات المتحدة الامريكية بالهيمنة الوحدوية على العالم مع عدم السماح لغيرها من الاقطاب العالمية فى اوروبا الغربية او اسيا او المناطق التى كانت تشكل الاتحاد السوفييتى السابق من الوقوف او التربع معها على القمة ..



رشاد ابراهيم محجوب

كما فسره البعض الاخر انه النظام التى تنافس وتتصارع داخله القوى الدولية العظمى بتجمعاتها الاقتصادية لكسب وغزو الاسواق التجارية والعمل على ايجاد دور مؤثر وفعال لها مع الولايات المتحدة لسد الثغرات الامنية التى خلفها خروج الاتحاد السوفييتى السابق من دائـــرة الصراع العالمى حتى لاتستأثر امريكا وحدها بمقدرات شعوب العالم عودة للحرب البـاردة وعـدم استقــرار التـــوازن الاستراتيجى العالمى .

من هذين التفسيرين نجد ان هذه الصفة التنافسية تختص بها دول الشمال الاكثر ديمقراطية والتى تتمتع باقتصاد قوى وافر متميز متفوق وتكنولوجيا عالية حديثة متطورة وتسودها العدالة الاجتماعيـة والمساواة بين جميع مواطنيها وتخص بالتركيز الاقطاب الاقتصادية الدوليـة الثلاثة الاكثر تفوقا وشموخا وهى : اليابان ومعها الفهود الخمسة الاسيوية ـ أوروبا شرقا وغربا ـ أمريكا ومعها كندا والمكسيك والتى تمتلك جميع مقومات وامكانات النجاح خاصة بعد انتصارها الكاسح الساحق فى حرب الخليج وسيطرتها الكاملة على اكبر احتياطى من البترول العالمى ـ عماد الاقتصاد العالمى ـ وبما لديها من أسلحة ومعدات وصواريخ بالغة التطور مما اكسبها ثقلا سياسيا مؤثرا على باقى الاقطاب الاخرى علاوة على الضغوط التى تمارسها صوب القوى الدولية العظمى بتجمعاتها الاقتصادية لغلق الابواب امامها فى منافستها ومشاركتها فى قيادة العالم ... بينما تبدى هذه الاقطاب مقاومة حادة لمواجهة هذا الاتجاه .. اذ تصر الجماعة الاوروبية على الاحتفاظ بمركزها المتميز فى التجارة العالمية بمجرد اكتمال السوق الاوروبية عام ١٩٩٣ كما تحاول المانيا السيطرة والاستئثار باسواق الجناح الشرقى من أوروبا بينما تتفادى اليابان اشعال حرب تجارية ضد امريكا قد تفقدهما الاسواق التجارية العالمية امام الجماعة الاوروبية .. كما لم يظهر حتى الان اى دور لدول العالم الثالث حتى بالنسبة للتجمع العربى الذى يملك جميع المقومات والامكانات التى تمكنه من الوقوف أو حتى الصمود امام هذه الاقطاب العالمية ...

ومن ثم فانه لايمكن اعتبار الولايات المتحدة هى القوة الوحدوية فى العالم مالم تتخلص من أزماتها الاقتصادية الحادة ونفس الشىء بالنسبة للاقطاب العالمية الاخرى مالم تستكمل قدراتها العسكرية .. ويمكن ان نعتبر الحالة التى يمر بها العالم حاليا ماهى الا مجموعة من المصالح العالمية المترابطة التى لم تكتمل أو تتضح معالمها بعد !!

لهذا فلن يبنى النظام الدولى الجديد الا اذا كان هناك اتفاق كامل بين الولايات المتحدة الامريكية والقوى الدولية العظمى بتجمعاتها الاقتصادية على الخطة الاستراتيجية الموحدة الشامل التى تربط وتنسق بين الاهداف السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية .. الخ دون المساس بمصالح ومقدرات الدول النامية وان تقوم الدول والتجمعات الاقليمية فى دول العالم الثالث باصلاح جميع أوجه الخلل فى هياكلها وكياناتها بشموليتها فى مقابل أن تقوم هذه القوى العظمى فى معاونتها وانتشالها من جميع ازماتها المعقدة المستعصية وذلك من خلال دعم دور منظمة الامم المتحدة الجديد بكافة الامكانات والوسائل لزيادة فاعليتها وقدراتها فى حل جميع المشاكل الاقليمية والدولية وصولا لتحقيق الشرعية الدولية والسلام العالمى .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢

خطيئة العداء للنظام الدولي الجديد

بقلم: محمود التهامي*

لي وجهة نظر في، ما يتعلق بترتيب الموقف العربي والتضامن بين الدول والشعوب العربية في مواجهة ما سمي بالعدوان على مقدرات الأمة العربية وما تتعرض له من امتهان وإذلال.. إلى آخر تلك العبارات المدبجة التي تظهر عادة عندما يتعرض طرف عربي لأزمة ما مع قوة دولية . وأعتقد أن ما لا يمكن إدراكه في وقت اللازمة لا يمكن إدراكه في وقت الأزمة . وتفسير ذلك بلغة بسيطة خالية من التعقيد أن الأمة العربية وهي مجموع الدول العربية لا تتنادى إلا إذا احس احد الأطراف أنه في مأزق حقيقي لن يستطيع الخروج منه بمفرده فيسعى إلى توريط المجموع من أجل دعم قضيته.

ولست أدري كيف يورط البعض نفسه في مأزق يدخله بإرادته ويصنعه بنفسه ويتوقع أن ينقذه التضامن العربي «المؤقت» بوقت حدوث الأزمة.. وليس معقولا بالطبع أن يطلب طرف متورط من المجموع أن يضحي بمصالحه ويدفع ثمن مغامرة يرتكبها آخرون دون استشارة أحد. ولست اقصد من ذلك التخلي عن فكرة التضامن والعمل الجماعي فذلك مطلب تاريخي يفيد المجموع أكثر مما يفيد الفرد ولكن بشرط أن تتحقق العوامل المؤدية لنجاحه وفي مقدمتها احترام الاتفاقات والالتزام بها وعدم اللجوء إلى التصرفات المنفردة التي تضع الجماعة العربية القومية في مأزق الاختيار المرير بين المصالح القومية والمصالح القطرية .

ومما يلفت النظر ان التعامل مع المجتمع الدولي من جانب الجماعة العربية غير الرسمية كالمثقفين والمفكرين ومن في حكمهم لا يزال يعتمد فكرة تقسيم المجتمع الدولي إلى معسكر الأعداء ومعسكر الأصدقاء .. العداوة المطلقة ، والصداقة التقليدية المطلقة أيضا، وارى ان ذلك لم يعد مناسبا للعصر الذي نعيشه بل اصبح مكلفا بل باهظ التكلفة بسبب مشكلات لا حصر لها للجماعة الرسمية التي يقع على عاتقها عبء إدارة الأمور والعلاقات وتهيئة المناخ لحل المشكلات المعقدة، ولا شك أن ذلك العبء جسيم وثقيل في حالة تعبئة الرأي العام بأفكار خيالية غير واقعية .

ومن الأفكار الخطرة التي يجري الترويج لها فكرة أن النظام الدولي الجديد يستهدف الجماعة العربية، وإن النظام العالمي في مجمله يكن روح العداء للعرب، وبالطبع تستمد تلك الأفكار مادتها من فكرة عداء اميركا للعرب التي جرى الترويج لها خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل ودعمها الثابت لها .

وخطورة فكرة عداء النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية ويتعاظم فيه دور الأمم المتحدة تكمن في أنها بمفهوم المخالفة تدفع العرب إلى عداء ذلك النظام ومقاومته فضلا عن حرمانها فرصة المشاركة الإيجابية الفعالة فيه.

وإذا سلمنا بأن عملية انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل بشكل مطلق خلال العقود الثلاثة الماضية اسفرت عن شعور بالمرارة لدى المثقفين العرب، فإن الاستمرار في موقف بدات عناصره تتفكك بحكم عوامل الزمن واختلاف زوايا المصالح ينتج عنه فقدان ميزة التصرف السليم في الوقت الصحيح. فلا معنى لاستمرار فكرة العداء في الوقت الذي بدات فيه الولايات المتحدة تتخذ مواقف أكثر ملاءمة واعتدالا.



ولعل من المفيد أن أشير إلى التحولات ذات التأثير والوزن الاستراتيجي المحدود التي طرات على سياسة الولايات المتحدة بالنسبة لقضية الشرق الأوسط.. فحينما شعرت بأن العقبة التي تقف أمامها لكي تمارس سياسة متوازنة معتدلة بالنسبة للعرب وخاصة في أعقاب حرب الخليج ، هي معارضة إسرائيل لأي تقارب عربي اميركي دفعت الإدارة الأميركية بل وضغطت بشدة لكي تبدأ المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف بين العرب وإسرائيل، وهذه المفاوضات وإن كانت تتلكأ وتتعرض لمناورات خبيثة فإنها ولابد سوف تسفر في النهاية عن تسوية عادلة .. ولا يمكن للتسوية أن تكون شاملة وعادلة بغير ضغوط المجتمع الدولي والقوة الدولية المؤثرة والمنظمة الدولية للأمم المتحدة بدورها النشيط المتنامي على الساحة الدولية .

لقد عارضت الولايات المتحدة فكرة المستوطنات ولم تعترف بسيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة، وأوقفت ضمانات القروض، ودخلت في مجابهة عريضة مع اللوبي الصهيوني رغم مخاطر وقت الانتخابات الرئاسية التي يتطلع «بوش» إلى تجديد رئاسته خلالها مرة أخرى.

ولست ادري كيف يمكن تحقيق ضغوط دولية مكثفة تقنع إسرائيل بضرورة قبول التسوية العادلة إذا تفشى عداء العرب للنظام الدولي الجديد وللقوى الرئيسة المؤثرة فيه.. واي فكرة خبيثة تلك التي تدفع إلى دق إسفين خطير في العلاقات العربية الدولية يجعل العالم العربي منعدم التأثير في الهيئة الدولية.

إن الإنصاف يقتضي أن ننظر إلى الأمور نظرة واقعية تتخلى عن الموروثات التي ارتبطت بزمنها وظروفها الخاصة ، وليس معقولا ان تستمر المنطقة العربية في تصنيف العالم إلى عالم اصدقاء وعالم اعداء بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الصراع الأيديولوجي.

إن العالم اليوم مقبل على ترتيب يقوم على المصالح والمنافع وهناك علاقات متعددة يجري تصحيحها خاصة بعد انهيار إمبراطورية الاتحاد السوفياتي ، هناك اتجاه لدعم الشرعية الدولية التي نحن - كعرب - في اشد الحاجة إلى التمسك بظلالها .. وليس امامنا إلا إعلاء شأن تلك الشرعية والإحتفاظ بمقعد متقدم فيها، او الانزلاق إلى هاوية الإرهاب والتطرف وعواقبها الوخيمة .

---

* رئيس تحرير مجلة «روزاليوسف» المصرية



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

أزمة النظام العالمي الأحادي القطبية

ان ثورة الزنوج التي شهدتها لوس انجلوس هذا الاسبوع ، هي للنظام الامريكي بمقام انقلاب اغسطس ١٩٩١ الفاشل للنظام السوفيتي !

لقد ساد الاعتقاد بان انهيار النظام السوفيتي هو انهيار لاحد قطبي النظام العالمي الثنائي القطبية ، وبالتالي فهو انتصار حاسم للقطب الآخر .. ولكن يثبت الان ان تماسك النظام الغربي انما حكمه في الأساس التحدي السوفيتي .. وان هذا التماسك دون هذا التحدي هش ، ومعرض لاضطرابات من انواع عدة ، بعضها يكاد يكون التنبؤ به سلفا متعذرا تماما ..

بقلم :
محمد سيد أحمد

لقد صدرت من واشنطن في الآونة الاخيرة وثائق متعددة طالبت باتخاذ اجراءات يجرى بها تكريس « حق » امريكا في زعامة عالم الغد .. صدرت وثيقة من وزارة الدفاع الأمريكية « للتوزيع الداخلي المحدود » ، ولكن نشرت « نيويورك تايمز » نصها يوم ٨ مارس الماضي ..

وصدرت قبلها وثيقة - « للتوزيع المحدود » ، ايضا - كشفت « هيرالد تريبيون » محتوياتها في ١٨ فبراير الماضي .. والوثيقتان - وقد خاطبتا صناع القرار الامريكي ، ولم يكن مقررا ان يطلع عليهما غيرهم - لايكتنفهما غموض في الافصاح عن نوايا واشنطن في الهيمنة على العالم ، وفي اتخاذ خطوات « وقائية » ضد اية قوة منافسة تناهض خضوع العالم للقطب الامريكي وحده وتتطلع الى جعل عالم الغد عالما متعدد الاقطاب .. سواء كانت هذه القوة المنافسة روسيا .. او اوروبا .. او اليابان !!

وقد نفت الخارجية الامريكية ان هاتين الوثيقتين تعبران عن سياسة امريكا « الرسمية » .. قالت عنهما انهما مجرد « افكار » ابدتها اطراف في الادارة الامريكية .. ولكن المطعن في اهلية امريكا للنهوض بدورها الزعامي انما ياتي الان من موقع آخر .. لا من موقع انها تستهدف ، بسياساتها ، ان تنفرد بزعامة العالم استراتيجيا .. ولكن من موقع انها كشفت عن عدم اهليتها لهذه الزعامة اخلاقيا !.. فلقد اظهرت عجزها عن احتواء الفتنة الطائفية داخل المجتمع الامريكي ذاته .. كيف تدعى انها تملك ان تكون قدوة لغيرها ؟ !

ان ابرز انتصارات الرئيس الامريكي بوش هي تلك التي حققها في الخارج ، وبالذات عند تصديه لأزمة الخليج .. ولكن معركة انتخابات الرئاسة الامريكية اظهرت ان الانتصارات الخارجية عديمة القيمة ما لم تسندها انجازات في الداخل . وقد اهمل بوش الداخل .. وترتب على هذا الاهمال ان تفاقمت المشاكل الاقتصادية حتى بلغت حدا خطيرا .. ثم جاءت ثورة الزنوج في لوس انجلوس لتكشف عن صورة اخطر شانا لاهمال الداخل ، هي بلوغ المشاكل الاجتماعية ، بل والعنصرية ، حد الثورة العارمة .. لقد اثبتت هذه الأحداث انه يتعذر تشييد « نظام عالمي » على يد مجتمع عجز عن حل مشاكله الداخلية اولا .. وان « الديمقراطية » تفقد مصداقيتها اذا ماتعارضت مع « العدالة الاجتماعية » .. بل وان يصل بها الأمر الى حد افراز التفرقة العنصرية !!

ومنذ ان بدات معركة الانتخابات الأمريكية ، وتعرضت سياسات الرئيس الامريكي بوش لانتقادات منافسين يزاحمونه على كرسي الرئاسة ، برزت للمقدمة اوجه الخلل في « المعادلة الأمريكية » .. برزت اوجه الخلل في الاقتصاد وقد تهدده الكساد ، ولاحقته آثار سياسة اقتصادية تحملت ادارة ريجان - قبل ادارة بوش » - مسئولية ابتداعها . ولكن بوش لم يعارضها ، بل ترك عيوبها تستشرى ، بينما شغل نفسه بالقضايا الكونية .

ان النظرية التي شاعت اثر انهيار العالم الشيوعي هي ان آليات « الديمقراطية الليبرالية » - وحدها - كفيلة بضمان الاستقرار ، وهي صمام الامن ضد كل صور الاضطراب ، وانها آلية تحمل في طياتها ما يضمن تصحيح الاخطاء اولا باول ، وانها بالتالي تغنى عن ضرورة الالتفات الى قضايا « العدالة الاجتماعية » . ذلك ان اعمال

الديمقراطية ينطوى على حل تلقائي لها !.. وقد بلغ الأمرحد ان هناك من ابتدعوا نظريات تمجد حلول عصر انتصار « الديمقراطية الليبرالية » عالميا ، وتصف هذا الانتصار بانه « نهاية التاريخ »، بمعنى ان المجتمعات البشرية قد اكتشفت الصيغة الكفيلة بضمان استقرارها ، وانه لاحاجة بعد ذلك الى مزيد من البحث حول الاساسيات. فلقد تم العثور على « تصور » للمجتمع البشرى قد اثبت تفوقه على كل « تصور » اخر ، وان المطلوب فقط بعد ذلك هو استمرار اتقان اساليب التطبيق ..

وبينما تزدهر هذه النظريات ، تاتى احداث لوس انجلوس لتدحض هذه الافتراضات كلها ، ولتقول ان قضية « العدالة الاجتماعية » لاغنى عنها،وان انهيار الشيوعية ليس مبررا لغض النظر عن ضمانات للعدالة ، والا ينظر لها على انها قد توافرت لمجرد ان الديمقراطية قائمة ، خاصة عندما تكتسب اللاعدالة ابعاداً عنصرية ماساوية .. وبالذات عندما تصبح للاعدالة هذه الابعاد فى المجتمع الذى يعتبر نفسه عنوان « الديمقراطية الليبرالية »، والنموذج الذى ينبغى الاسترشاد به !

لقد طرحت احداث لوس انجلوس بالحاح سؤالا جوهريا هو كيف ينبغى فهم « النظام العالمى الاحادى القطبية » بعد سقوط « نظام القطبية الثنائية ».. فهل اصبحنا بصدد « قطب واحد » يتمثل فى « دولة كبرى » بعينها ، وفى هيمنة مصالح هذه الدولة على كل اعتبار اخر ، ام اصبحنا بصدد « منظومة قيم واحدة » على الصعيد العالمى كله ، وان « منظومة القيم » المنشودة ليست قيم الغرب وحدها ، وليست قيم « الديمقراطية » وحدها ، بل لابد من تكييف « الديمقراطية » حتى لاتتعارض مع متطلبات « العدالة الاجتماعية »، بل وان تتوافر لها سبل تطبيقها عمليا ، وان تكفل لها الضمانات ؟ !

ان المطروح ليس انتصار كتلة دولية على اخرى ، ولا انتصار القيم التى اشهرتها كتلة دولية فى وجه اخرى ، بل ازاحة التصارع بين الكتل بوصفه قد حجب الرؤية الصحيحة الى المشاكل الحقيقية التى تنال من المجتمع الدولى كله ، وضمان ان تكتسب هذه المشاكل الاولوية فى اهتمامات « النظام العالمى ».. وهذا « نظام عالمى » لاتملك دولة بعينها فيه عتبة انطلاق هى بالضرورة افضل من عتبات انطلاق غيرها ..

ذلك ان هذا « النظام » لن يستقيم ، بل ولن يقوم اصلا ، اذا ما اريد كعتبة انطلاق له القدرة على اشهار القوة قبل القدرة على ازالة اسباب الغبن والاحباط والظلم الاجتماعى .

قيادة العالم .. والنظام الدولى الجديد



جميل مطر

انقضى عام منذ اعلن الرئيس الامريكى قيام نظام دولى جديد وترشيح بلاده قطبا اوحد لقيادة هذا النظام ، إنقضى العام ولم يبزغ النظام الجديد ولم يولد القائد الاوحد ، فى خلال العام سقطت افتراضات ، وحدثت امور كثيرة . هدات حـدة الانبـهـار ، وزالـت غشاوات ، وتعددت الحرائق الدولية ، واشتد الكساد ، وزاد العنف ، وانتعشت قـوميات وانتفضت عقائد .

قبل عام او اكثر قليلا ، اشتهت وانتظرت اطراف قليلة العدد والحيلة ان يبزغ وبسرعة نظام دولى جديد ، لا يهم شكله او مضمونه ، المهم ان يبزغ ليحل الاستقرار ، ويعرف كل طرف ما له وما عليه . اطراف اخرى اكثر عددا تمنت لو تاخر البزوغ ، من هذه الاطراف من اراد ان يحقق من خلال السيولة ما لم يحققه فى ظل النظام القديم ، وما لن يحققه فى ظل نظام يبزغ قبل اوانه ، ومنها من تصور ان تاخير البزوغ يتيح لـه تكوين مسوغات تؤهله لمكانة افضل ، ومنها من اعتقد ـ ومازال يعتقد ـ ان بزوغ نظام دولى جديد قبل اوانه قد يتسبب فى كارثة ـ بل كوارث ـ لا عهد للتاريخ الحديث بمثلها

المتوجسون شرا يعتقدون ان الدولة الاعظم التى رشحت نفسها منذ عام لصياغة ثم قيادة نظام دولى جديد مازالت غير مؤهلة بالقدر الكافى لاى من الـوظيفتين . هؤلاء يخشون عواقب حماقة القوة . فالقوة اذا تفردت ثم تحكمت فقدت الحكمة وتنكـرت للعـدالـة وجنحت الى الحماقة . ولكن هناك من يعتقد ان السفينة التى حملت امل أمريكا فى القيادة تواجه رياحا لا تشتهيها ، فقد استجدت ظروف موضوعية لم تدخلها الولايات المتحدة فى حساباتها حين رشحت نفسها لصياغة وقيادة نظام دولى جديد ، ولم تدخل هذه الظروف فى حسابات الآخرين الذين دعموا هذا الترشيح واشتهوا نظاما دوليا جديدا يقوم على الفور .

استنـدت الـولايـات المتحـدة ومساندوها عند الترشيح الى عناصر كثيرة ، اهمها اربعة ، واولها : ان امرا واقعا جديدا قد فرض نفسه ، وهو ان الولايات المتحدة خرجت من الحرب الباردة ومن محاربة العراق القطب الاعظم الوحيد ، وهى تريد ـ حكومة وشعبا ـ تاكيد وتقنين هذا الامر الواقع ، ثانيها : ان العقيدة الرأسمالية انتصرت وخرجت من صراعها مع الشيوعيـة متفوقـة ومتماسكة ومهيمنة ، ثالث العناصر : ان العالم تقلصت تقسيماته من ثلاثة اقسام الى قسمين ، فقد توحد الغرب والشرق فى قسم ، وتوحد الجنوب فى قسم ، الشمال متوحد فى تحالفاته وقوته . متقارب الثقافات ، قادر على النمو السريع والمتجانس . والجنوب متوحد فى فقره وتخلفه وان تعددت ثقافاته ومصادر صراعاته ، رابع العناصر . التى استندوا اليها عند الترشيح فى الثقة فى ان الحب والود والاستقرار والسلام سيسود عالم ما بعد الحرب الباردة .

ومضى عام ، وخلال العام تغير مضمون كل عنصر من العناصر الاربعـة ، وضعفت حجته ، ففى الولايات المتحدة اى العنصر الاول كان الافتراض ان ترشيح امريكا قطبا اعظم منفردا سيحظى تلقائيا وحتما بتاييد شامل ومطلق من الرأى العام الامريكى ، ويتضح الآن انه كان افتراضا غير سليم ، الافتراض فى اساس لا يستند الى سوابق تاريخية كافية ، بل على العكس يتناقض مع معظمها ، ففى كل مرة انتصرت الولايات المتحدة وخرجت من حربها مؤهلة لمنصب القطب الاكثر نفوذا وقوة ، نشطت المشاعر الانعزالية فى الرأى العام الامريكى ، سادت هذه المشاعر طيلة القرن التاسع عشر ، وفرضت نفسها بعد الحرب العالمية الاولى حين خرجت الولايات المتحدة الاقوى عسكريـا ، ونشطت بعد الحرب العالمية الثانية حين كانت الولايات المتحدة الاقوى سياسة واقتصادا وعلوما ، وكانت الاقوى عسكريا .

فى المرتين السابقتين ، نشط التيار الانعزالى رغم الانتعاش الاقتصادى والتفوق المطلق على بقية الدول العظمى والكبرى منفردة ومجتمعة ، وينشط الآن مرة ثالثة ولكن فى ظل ظـروف اقتصـاديـة واجتمـاعيـة وسياسية غير طيبة ، وينشط فى مواجهة عدد من قوى النفوذ ذات المصالح الذاتية . هذه القوى تتجمع فى « مربع المجمعات » ، اضلاع هذا المـربـع فى المجمـع الصنـاعى العسكـرى ، والمجمع الالكتـرونى العسكرى ، والمجمع المخابراتى ، اما الضلع الرابع فى هذا المربع فهو المجمع الاكاديمى الاستراتيجى الذى يضم اعدادا هائلة من المنظرين وعلماء الاستراتيجية ومراكز البحوث ولكها تدور فى افلاك المجمعات الثلاثة الاخرى .

هذه المجمعات الاربعة إكتسبت خلال نصف قرن خبرات عظيمة فى التعامل مع خصم عملاق . وفجاة إنهار الخصم ، ولم يظهر بعد عدو آخر بنفس الضخامة ، فتحولت الى

محاولات صنع اعداء من درجات مختلفة . وناورت وتناور للايحاء بامكان صناعة عدو عملاق فى وقت قريب ، وبسبب هذه التحولات والمناورات بدأت تفقد مصداقيتها وتفقد نفوذا واهمية لدى الراى العام الامريكى ، وخلفت الانطباع بانها اجهزة مهددة بالبطالة ، وتخشى التغيير والتاقلم ، وتسعى لاعادة تشكيل العالم على صورتها وبما يناسب تخصصاتها وخبراتها . وتبتز المجتمع الامريكى بل والعالم باسره لتستمر تحصل على مخصصاتها وتضمن استمرار بقائها .

وفى العنصر الثانى ـ اى فى العقيدة او الايديولوجية ـ انتهت الحرب الباردة الى اقتناع عام بانتصار واضح وقاطع للراسمالية ، وكان الافتراض انه حين تنهزم الشيوعية ، فلن يكون فى العالم دولة تجرؤ على التعدى على حق الولايات المتحدة فى الزعامة الراسمالية ، وفى توجيه الاقتصاد العالمى ، وفى احتكار التعريف بالراسمالية وتفسيرها وتطبيقها ، كان الافتراض ايضا انه اذا انهزمت الشيوعية فقد انهزمت معها كل العقائد والايديولوجيات ، وخلت الساحة للراسمالية تصول فيها وتسود دون نقيض او منافس .

المؤكد ان الشيوعية انهزمت ، والمؤكد ان الراسمالية انتصرت ، ولكن المؤكد كذلك وفى نفس الوقت ان انهزام الشيوعية وانتصار الراسمالية بعثا الروح او اعادا الوعى الى ايديولوجيات وعقائد اخرى ، واثارا التناقضات الداخلية فى الراسمالية واطلقا مردتها من قماقمهم . لقد تبين من احداث العام الفائت ان الشعوب المنفرطة من الاتحاد السوفيتى لم تقبل ان تعيش بغير عقيدة او تنتقل من نقيض الى نقيض قبل ان تبحث داخل هوياتها وانتماءاتها وتاريخها عن بديل اخر . بعضها يستقر الآن على قومية تجمع شمل ابنائه وتستعيد له شخصيته وتميزه عن جيرانه وتضع ملامح مصيره ومستقبله ، بعض آخر ـ مع عدد من شعوب اخرى خارج الاتحاد السوفيتى ـ استنفر عقيدته الدينية ، او عناصر منها ، بامل ان يكتسب بها ومنها منعة وتميزا وثقة بالنفس . او يحمى بها من واقع ومستقبل لم يشارك فى صنعهما ، او ليرتاح فى ظلهامن نكد زمان ظالم وظروف وهيمنة لا ترحم .

من ناحية اخرى اشتعلت جبهات متعددة فيما يشبه الحروب الباردة بين القمم الراسمالية ، هناك معركة شرسة يتواجه فيها الاقتصاد الراسمالى الامريكى والاقتصاد الراسمالى اليابانى ، وفى معركة مؤهلة لشراسة اعنف لأنه يوجد فى طرفيها من يلقى فى اتونها بعنصرية مقيته شديدة الالتهاب ، وهناك معركة كانت كامنة وصارت اقل كمونا ، تشتبك فيها الراسمالية الامريكية مع الراسمالية الاوروبية المتنامية القوة واستجدت معركة يقل الحديث عنها ولكن لا تقل خطورة ، انها المعركة الدائرة فى القارة الامريكية ذاتها بين الراسمالية الكندية والراسمالية الامريكية رغم الاتفاق بينهما على انشاء منطقة حرة تضمهما والمكسيك التى ستقام فيها المصانع ذات التكنولوجيا المنخفضة ، وتنقل اليها المصانع البالية او العالية التلويث .

هذه المعارك وغيرها تعكس واقعا جديدا افرزته هزيمة الشيوعية وانتصار الراسمالية ، لقد اختفى الهدف المشترك الذى وحده الصفوف الراسمالية لمدة خمسين عاما وتستر على نقائصها ، ولم تختف العقائد والايديولوجبات الاخرى ،

وفى العنصر الثالث ، اى فى انقسام العالم الى شمال وجنوب كان الافتراض انه بعد انهيار الشيوعية وانفراط حلف وارسو ثم اقتراب اعضائه واحدا بعد الآخر من حلف الاطلسى واعتناق الجميع للمبادىء الراسمالية ، ان يكتمل ويتضح انقسام العالم الى قسمين ، شمال وجنوب ، ومع الوقت سيتاكد الشمال شمالا ويتاكد الجنوب جنوبا ، وعندئذ لن يلتقيا ، واذا التقيا فسيكون الالتقاء على نمط الالتقاء فى التقسيم الاستعمارى ، حين كان الشرق شرقا والغرب غربا ولم يلتقيا الا من خلال التبعية والاستعمار .

وقد لا يكون كل هذا الافتراض خاطئا ، ولكن اتضح خلال العام المنصرم ان حجم التداخل بين الشمال والجنوب اكبر بكثير من حجم التداخل الذى حدث عندما كان الشرق شرقا والغرب غربا ، ففى الشمال جيوب « بصفات جنوبية » تزداد تميزا ووضوحا يوما بعد يوم ، وفى الجنوب جيوب « بصفات شمالية » تعصى على فهم الشماليين واحيانا على ارادتهم ، ففى الشمال تتمدد حاليا عقائد متنامية ومتعاظمة موطنها الاصلى هو الجنوب ، وفيه بؤر فقر وتخلف وياس لا تقل سوءا عن دوائر الفقر والتخلف والياس المتناثرة فى الجنوب ، وفيه احباطات فى الممارسات الديمقراطية والراسمالية اشد ايلاما من إحباطات الجنوب .

وفى الجنوب ، تعددت التجارب الراسمالية الناجحة ، وبعضها اخترق الحرب الباردة الراسمالية الدائرة بين دول الشمال ويساهم فيها بكل ما اوتى من اساليب تلك الحرب ، وفى الجنوب محاولات ـ بعض منها نجح ـ لكسر احتكار الشمال للسلاح النووى وبقية اسلحة الدمار الشامل ، وفى كل الجنوب ـ كما فى بعض الشمال ـ شكوك هائله فى « شرعية » الشرعية الدولية ، وشكوك فى المعايير الامريكية المزدوجة فى تعريف الديمقراطية والتعددية وفى تطبيق مبادىء الراسمالية واقتصاد السوق وفى ممارسة مبدا حرية التجارة الدولية وفى مشروعات الامن الاقليمى والامن الدولى وفى تطبيق مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية .



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٢

وفى الاستقرار الدولى - اى فى العنصر الرابع - كان الافتراض ان انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتى - المتهم الرئيسى فى قضايا اشعال الفتن فى العالم وإعاقة تسوية المنازعات الاقليمية بالطرق السلمية - سيؤدى الى الاستقرار الدولى وشيوع السلام فى مختلف اقاليم العالم ، وهو ما لم يحدث ، بل هناك من يعتقد ان العكس يحدث ، فعدد المذابح بين اعراق وقوميات وقبائل ودول تجاوز بكثير ما كان سائدا خلال الحرب الباردة وخلال عصر الصراع بين الراسمالية والشيوعية .

هناك اضطرابات وحروب اقلية واشتباكات بين دول فى البلقان ، وفى عدد من الجمهوريات والاقاليم المنفرطة من الاتحاد السوفيتى وبين بعضها ، وفى شمال غربى الصين ، وجنوبها الغربى ، وفى كشمير وفى الصومال ، وفى السودان ، وفى جيبوتى ، وفى تيمور الشرقية ، وعلى الحدود بين تايلاند وبورما ، وبين بورما وبنجلاديش والحرب الافغانية مازالت مشتعلة رغم الانسحاب السوفيتى ، بل امست حربا عنقودية واستحقت افغانستان صفة بلاد الألف حرب . واستمرت ازمات التوتر والثورات فى امريكا الوسطى واجزاء من امريكا اللاتينية ، وهناك مشكلات اقليمية لم تسو ، وكان يقال ان الحرب الباردة مسئولة عن عدم تسويتها . وانتهت الحرب الباردة ، ولكن ظل الصراع العربى الاسرائيلى محتدما كالعهد به دائما ، وظلت قضية قبرص عصية على الحل ، وقد تنفجر اذا امتدت اليها نيران البلقان ، وظهرت بؤر توتر لم تكن موجودة ، او كانت موجودة ولكن كامنة ، هناك فى آسيا بؤرة توتر طرفاها الاساسيان ايران وتركيا ، وتهدد - ان انفجرت - قلب القارة الاسيوية برمته ، وربما تخومها ايضا ، وتجدد بؤرة توتر تركية مع بعض العرب ، ومع معظم الأكراد ومع ارمينيا ومع بلغاريا ومع حكام الصرب ، فى العراق وبينه وبين جاراته - بؤر مشتعلة او متوترة وفى ليبيا بؤرة تتشكل وتهدد ما حولها .

هذه الاطلالة السريعة على خريطة الصراعات والتوترات العالمية الراهنة تدل على ان العالم يبتعد عن الاستقرار الذى وعد به منظرو ومبتدعو ما يسمى بالنظام الدولى الجديد الذى يفترض ان الولايات المتحدة تقوده وتهيمن عليه منفردة .

- - - - - - - -



«هيرالد تريبيون»

ما هو الشرق الذي يريده الغرب الآن؟

في مقال لفلورا لويس في الطبعة الدولية لصحيفة هيرالد تريبيون عن ضرورة الرؤيا الواضحة للنظام الدولي المطلوب قالت الكاتبة:

هناك خلاف بين المخططين الغربيين حول كيفية اتمام المساعدة الاقتصادية لجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. وتهدد هذه الخلافات بترك الفرصة لتصاعد التوترات بين هذه الجمهوريات من جهة وبين الدول الغربية نفسها من جهة اخرى وتنصب الخلافات على الرؤى الاستراتيجية والفلسفية اساسا.

فهناك بين الدول الغربية من يهتم وقبل كل شيء آخر باقامة حاجز دائم امام الامبريالية الروسية بتقوية الجمهوريات الاخرى او لوضع الاسس اللازمة لصورة جديدة من صور العلاقات الخارجية ليكسر الشوكة الروسية ويأمن شرورها ومطامعها. ولهذه الحجج التي تطلق الآن مقابل معروف خلال الاربعينات كان يسود ضد المانيا النازية.

لكن هذه الاستراتيجيات تمت مواجهتها بسياسة الحرب الباردة التي سادت لعقود حينما اكتشف الغرب ضرورة بناء المانيا الغربية ثم بدعوة الدبلوماسي الفرنسي جين مونيه ومؤيديه الى خلق شكل جديد لاوروبا المتكاملة.

لكن الرئيس الاميركي جورج بوش ومساعديه - ورغم حرصهم على التعامل مع موسكو - يوجهون الدول الغربية في ما يبدو للاهتمام الاكبر بالجمهوريات الاخرى وخاصة اوكرانيا مما يشجع بدرجة كبيرة حدة النزعات القومية فيها وتحديها للجمهورية الروسية وتصديها لقيادة الكومنولث الجديد.

واذا اتفقنا على ضرورة الاعتراف الدبلوماسي الكامل بهذه الجمهوريات المستقلة ومساعدتها، علينا ان نحدد الى اي مدى يكون ذلك. وفي اقتراح من الدبلوماسي الفرنسي جورج بيرثوين فانه من غير المعقول اطلاقا ان توجه المساعدات لهذه الجمهوريات دون استراتيجية طويلة الامد وفي غياب برنامج واضح المعالم محدد الاهداف تتفق عليه كل الاطراف ويتم تنفيذه باشراف لجنة مؤهلة وعالية المستوى. ويجب ان تأخذ اللجنة بالاعتبار ان التنافس والشكوك بين الجمهوريات المستقلة. قد يعصف بالرابطة الوليدة ويهدد كل الجهود التي يبذلها الغرب في بناء علاقة جديدة ومثمرة مع الشرق. وتعتمد رؤية الدبلوماسي الفرنسي على تغيير المستقبل ان كنا عاجزين عن تغيير الماضي.

ولذلك فان اجتماع لشبونة في الثالث والعشرين من مايو (ايار) سيكون ذا اهمية خاصة بحضور ممثلي كل الجمهوريات المستقلة في الكومنولث بالاضافة الى ممثلي الدول التي حضرت قمة واشنطن. لكن السؤال الاكبر الذي ينتظر الاجابة حتى بعد كل هذه اللقاءات هو ماذا يكون مستقبل الجمهوريات الجديدة التي ولدت من رحم الاتحاد السوفياتي القديم؟ هل ستترك لرحمة الخوف من السيطرة الروسية؟ ام للاحتماء بها؟ ام هناك سبيل آخر في المفاضلة التجارية او معاملة خاصة من المعونات الاقتصادية او الدعم السياسي بوجه من الوجوه؟

على كل فالافضل هو وضع برنامج اقتصادي واستراتيجي بسرعة للقضاء على مشاعر الحقد والارتياب السائدة بين الجمهوريات وتوفير الجو الملائم لبناء علاقات جديدة ومثمرة بين الشرق والغرب عموماً.. فالشرق الذي يتمناه الغرب وينتظره يمكن تشكيله الآن!!



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٢

الإرهاب والعنف والشرعية في نظام عالمي جديد

السفير : بهى الدين الرشيدى★

عندما تحدث الزعيم السوفييتى السابق جورباتشوف عن عالم جديد، كان على رأس شعاراته المتداولة «عالم بلا عنف». ولم يكن ذلك غريبا بالنسبة لافكاره التى تدور حول ترابط بين القوى العالمية يجمعها توازن المصالح بدلاً من توازن القوى والوفاق بدلاً من المواجهة، والتعاون والاعتماد المتبادل بدلا من الردع النووى والصراعات الإقليمية.

ولكن ماكل مايتمنى المرء يدركه.. فقد انتهى الوفاق الدولى بشكله المرغوب هذا وقام نوع اخر من التوافق الدولى «المؤقت» على أساس من التوازنات التقليدية للقوى، اى على أساس التسليم للقوة الدولية المؤثرة فى هذه المرحلة وهى الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كانت بداية الوفاق الدولى الذى برز وساد خلال النصف الثانى من الثمانينات قد صاحبها تيار ملحوظ يتجه للسلام والتهدئة للتسويات الإقليمية والدولية فإن بداية التسعينات تسير فى اتجاه مخالف. وقد حققت الحقبة الاخيرة من عقد الثمانينات اتفاقات نزع الصواريخ وتخفيض الترسانات النووية ثم الأسلحة التقليدية مما تكرس فى اتفاقية التعاون والامن الاوروبى «نوفمبر ١٩٩٠» وهى الأولى من نوعها بين دول العالم الصناعى المتقدم.

كما بدا واضحا اتجاه القوى العظمى إلى تصفية الحروب الإقليمية الساخنة كما حدث فى ناميبيا وانجولا وفى تشاد والصحراء الغربية، او فى نيكاراجوا والسلفادور او فى كمبوتشيا او اخيراً فى افغانستان.

لكن كان من الملحوظ ايضا انه فى الوقت الذى تهدأ فيه هذه البراكين فى تلك البقاع نجد زلازل وهزات جديدة تثور فى أماكن أخرى متفرقة. وإذا كانت القوى الدولية العظمى قد توصلت إلى وقف الحرب الباردة وذلك النوع من الصراعات فلا يعنى هذا بطبيعة الحال انه قد تم التوصل إلى حل جذرى للصراعات والتناقضات القائمة بين تلك القوى العظمى من ناحية وبين دول وشعوب العالم الثالث المسمى بالنامى من ناحية أخرى.

تناقضات ممتدة

وبالإضافة لذلك فالخريطة السياسية للعالم مازالت تعبر عن صور مختلفة متباينة لمخلفات الاستعمار والسيطرة السياسية والاقتصادية واخرى لاندماجات قومية مفروضة او لحدود إقليمية مصطنعة.

وفى هذا المناخ المشبع بالصراعات الدولية والإقليمية والعرقية تتصاعد حركات العنف وتيارات الإرهاب كى تطول قارات العالم القديمة والجديدة. فى مصر تثور مواجهات متفرقة تنتقل من اسيوط والمنيا وبنى سويف والفيوم بصعيد مصر ثم إلى القاهرة وضواحيها فى إمبابة. وفى جنوب افريقيا رغم برنامج تصفية التفرقة العنصرية تثور صراعات لا تقتصر على المواجهة بين السود والبيض بل تتعدى ذلك إلى مواجهة بين قوى السود الممثلة فى حزب المؤتمر الوطنى وقبائل الزولو. وهناك أمثلة عديدة للصراعات الطائفية والقومية الكامنة والمتجددة فى البوسنة والهرسك ولبنان واذربيجان وفى بورما وبنجلاديش وبين موريتانيا والسنغال.. وفى المناطق الكردية ليس بالعراق فحسب بل فى تركيا ايضا. هذا بالإضافة إلى الصدامات التى نتابعها منذ منتصف هذا القرن على ارض فلسطين العربية، والتى تتطور الان إلى مواجهات عنيفة لها طابع خاص فى القدس والمستوطنات رغم مايجرى من مباحثات للسلام.

ثم جاءت الايام الاخيرة بالاحداث المفاجئة للعنف والإرهاب على اراضى الدولة العظمى الأولى التى تتطلع لقيادة العالم دون منازع. وقد ابرزت تلك الاحداث انه ليس صحيحا مايتردد عن النسيج القومى المتماسك الذى يجمع بين البيض والسود فى الولايات المتحدة. وفى نظرى أن وضع السود هناك هش رغم كافة المسميات الديمقراطية والحقوق القانونية المقررة لهم. فهم يعانون من تمييز ليس فقط على أساس فارق اللون او الجنس بل على أساس الفوارق الاقتصادية الضخمة. ووصول أعداد محدودة منهم إلى مناصب كبيرة كرئيس اركان القوات المسلحة او كالنائب العام او العمدة لبعض المدن إلخ.. فذلك لاينفى أن هذه الطائفة فى مجملها تعيش فى ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة. وإذا كانت الولايات المتحدة تفخر انها لم تخسر فى حرب الخليج بطولها سوى مايقارب ١٣٠ عسكرياً. بعضهم قتل بطريق الخطأ فلعله مما يثير الاهتمام انها خسرت خلال أيام وحتى كتابة هذه السطور مايزيد على ٥٧ قتيلاً فى الأحداث الأخيرة للعنف الأسود فضلاً عن الاف من المصابين.

ولاشك ان مدلول هذه الأحداث الفكرى والسياسى والاجتماعى كان أبعد من ذلك بكثير سواء على مستوى الرأى العام الأمريكى ام الدولى. وبالنسبة للأزمة التى تهمنا نحن العرب والمثارة مع ليبيا الان فقد أصبح العالم كله يتناقل ماترردده الدوائر الليبية وغيرها عن اهتزاز مصداقية القضاء الأمريكى بل ومصداقية ماتردده واشنطن عن الشرعية الدولية. وقد عبر عن ذلك عدد من كبار الشخصيات الامريكية مثل بيل كلينتون المرشح الديمقراطى للرئاسة الذى هاجم سياسة بوش الاجتماعية وكان طبيعيا اتهامه باستغلال القضية للحملة الانتخابية. اما زميله جيرى براون فقد كان أكثر وضوحاً عندما قرر اتفاقه فى الرأى مع راعى الحقوق المدنية جيسى جاكسون فى ان الدعوة للسلام فى لوس انجلوس يجب أن يسبقها تطبيق العدل كى يمكن أن يطلب من المواطنين التزام الهدوء.

اما الرئيس الفرنسى ميتران الحليف القريب لواشنطن فقد اعرب صراحة عن انتقاداته لسياسات بوش الاجتماعية ووصفها بانها محافظة معلقاً بقوله : إن الذين تساء معاملتهم اجتماعيا تساء معاملتهم عنصريا ايضا. كما استغل الفرصة كما يقرر انه يمكن اعتبار فرنسا اعلى الدول فى مستوى الحماية الاجتماعية. هذا مع ملاحظة أن السود يكونون حوالى ٣٠ مليون امريكى، كما أن هناك ماقد يقارب ذلك من الأقليات الأخرى من امريكا اللاتينية «١٧,٥ مليون» ومن آسيا «٧ ملايين» وغيرها من شعوب العالم الثالث.

ماتقدم يقودنا إلى عدة حقائق فى مقدمتها ان اعمال العنف والإرهاب بوجه عام إنما تاتى نتيجة لتحركات قوى دولية بالتدخل المباشر او غير المباشر او لصراعات قوى داخلية لتناقضات اقتصادية أو قومية او ما ماثلها طائفية او عرقية.

بين الإرهاب .. والمقاومة

هناك أبعاد أخرى للموضوع لها اهميتها تتعلق بالتفريق بين اعمال الإرهاب والعنف الأهوج وبين



أعمال المقاومة الوطنية، حتى لو كانت مسلحة او اتخذت شكل العمليات الفدائية طالما لم توجه إلى أشخاص أبرياء لا علاقة لهم بالنزاع.

وهنا نصل إلى بيت القصيد الذى ننشده كعرب حيث أصبح من الواضح التركيز سياسياً وإعلامياً على مناهضة الإرهاب الدولى وذلك شيء نتفق عليه. لكن المشكل ان ذلك يتم دون تتبع مصدر العلة، ونحن كعرب أصبحنا نلمس كيف تطبق الشرعية الدولية علينا بمعيار يختلف تماماً عن تطبيقها او مجرد التنويه عنها إزاء قوى عدوانية أخرى على رأسها إسرائيل.

وهكذا نرى السجل الطويل للإرهاب الإسرائيلى وقد كان اخره اغتيال الزعيم الشيعى عباس موسوى مع زوجته وابنه جهاراً نهاراً وهو فى موكبه. وقد سبقت ذلك عمليات طويلة متتابعة فى فلسطين العربية، وبيروت وأجواء سيناء «الطائرة الليبية» ومصنع أبو زعبل ومدرسة بحر البقر ومطار عنتيبى والعمليات الجوية والبحرية فى تونس واغتيال د. المشد فى باريس وغيره من الفلسطينيين والعرب فى العواصم الاوروبية إلخ..

هذا السجل الطويل لاينتهى ولم يجد مساءلة من الامم المتحدة.

نعود إلى اخر عملية لإسرائيل باغتيالها موسوى نجد انها تعترف بها ببساطة. فإذا سئلت عن ذلك كان مبررها انه كان ضالعاً فى عمليات سابقة موجهة لإسرائيل. وذلك يستدعى التصدى لهذه المزاعم من جانبين: أولهما أن الوجود الإسرائيلى بجنوب لبنان غير شرعى وفقاً لكافة الاحكام القانونية والدولية.

ثانياً لايجوز للدولة كمؤسسة أن تتورط فى أعمال الإرهاب وذلك مايسمى بإرهاب الدولة «الذى يدافع البعض عن شرعيته»، ولاعبرة فى ذلك أن يكون ردا على إرهاب سابق أو أن يكون إجراءً وقائياً. فالعالم ارتضى القانون والشرعية المتمثلة فى احكام القانون الدولى وميثاق الامم المتحدة وغيرها من المواثيق والاتفاقات الجماعية الملزمة. وذلك هو الفارق بين الأوضاع الدولية عبر القرون الماضية حيث لم تكن الحرب أو اللجوء للقوة شيئا محرما بموجب القانون الدولى بل كان الحق فى إعلان الحرب مشروعاً باعتباره احد مظاهر سيادة الدولة. أما الان وبعد توقيع ميثاق الامم المتحدة فالدول الأعضاء كبيرها وصغيرها عليها التزام بعدم اللجوء لاستخدام القوة بل عليها أن تستخدم كافة الوسائل والأساليب القانونية المنصوص عليها من وساطة وتحكيم ومن عرض على محكمة العدل الدولية او الشكوى إلى مجلس الأمن. والاهم هو توظيف ذلك كى يمتد لينطبق بالذات على التطورات الاخيرة المتعلقة بالقضايا العربية بدءاً من مواجهة المواقف الإسرائيلية وانتهاءً بالأزمة الليبية الغربية.

فى النهاية نقول إننا ضد الإرهاب والعنف الاهوج ومع الشرعية الدولية ولكن الاهم هو أن توضع القواعد والأسس السليمة المتينة لإقامة النظام العالمى الجديد على أساس من القانون والعدل والمساواة للجميع. وبعبارة أوضح فسيادة القانون يجب أن تسبقها سيادة العدل كى تتوافر للقانون شرعيته وفعالياته واستقراره واحترامه من الجميع.

★ سفير مصرى سابق.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٢

قراءة معاصرة لخارطة العالم الجديد

بقلم الدكتور :
فؤاد عبد السلام الفارسى

فى مقال سابق لى بعنوان « خواطر حول النظام العالمى الجديد » تعرضت لموضوع كان يشغل الكثير من اهتمام الراى العام فى ذلك الوقت ، بل ولعله مازال كذلك حتى الان . واذكر اننى كنت قد ناقشت بغير قليل من التفصيل الاسباب التى دعت الى الاهتمام بقيام نظام عالمى جديد ، مع محاولة لفهم مضمون هذا النظام ومغزاه والتعرف على بعض ملامحه وآثاره المتوقعة . ولقد برز من خلال الحديث عدد من النقاط التى يمكن ان الخصها هنا (كمقدمة ضرورية ومفيدة) . وذلك على النحو التالى :ـ

١ ـ ان كلمة « النظام » بحد ذاتها تعنى فى مضمونها اللغوى مجموعة المبادىء والترتيبات التى يقوم عليها اى عمل بشكل نمطى وبانتظام وترتيب وتواتر . وعليه يكون المقصود بتعبير « النظام العالمى » هو نوع وشكل العلاقات القائمة بين الدول ، والضوابط التى تحكم اساليب التعامل فيما بينها . وبغض النظر عن احكام القوانين والتشريعات والمواثيق والمعاهدات . الخ ، فقد جرى العرف على ان العامل الحاسم فى تحديد اطر هذه الضوابط بالنسبة لكل دولة على حدة ، هو حجمها ومكانتها على خارطة القوى والمصالح وقدرتها على التاثير فى مجريات الاحداث الدولية .

٢ ـ تاسيسا على ماتقدم يمكن القول بان هناك نظاما عالميا جرى العمل به فعلا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد ان حددت معطياته حقائق تلك الحرب ونتائجها التى كان من ابرزها : ظهور القوى العظمى (روسيا وامريكا) وقيام هيئة الامم المتحدة بمنظماتها المتعددة ، وكذا اندلاع معارك الحرب الباردة وبدء تصفية الاستعمار التقليدى القديم .

٣ ـ ادى صراع القوى العظمى (من خلال الحرب الباردة) واحتدام عمليات الاستقطاب الدولى الى تضخم هائل فى قواهما العسكرية مصحوبا بتضخم مماثل فى مسئولياتهما الدولية ، ولكن ذلك كان يتم فى الواقع على حساب قواهما الاقتصادية التى كانت تتاكل بتناسب عكسى مستمر ادى فى نهاية الامر الى مارايناه من تفكك جمهوريات الاتحاد السوفيتى وسقوط النظرية الشيوعية ذاتها كاسلوب للحياة او اساس صالح لنظام حكم سياسى أو اقتصادى او اجتماعى . وذلك فى الوقت الذى استطاعت بعض الدول غير المحملة بتبعات عسكرية باهظة ان تغتنم الفرصة وتعمل على تقوية بنياتها الاقتصادية وان تنجح فى تحقيق هذا الهدف الى الحد الذى وضعها موضع المنافس الخطير لكلا القوتين العظميين فى هذا المجال .

٤ ـ ولان العامل الاقتصادى كان السبب الرئيسى والمباشر فيما حل بالنظام الشيوعى ومن خلاله بالنظام العالمى السابق الذى قام اساسا على موازين القوى العسكرية ، فمن البديهى ان يكون العامل الاقتصادى ايضا هو مناط اهتمام النظام العالمى الجديد ومركز الثقل فى موازين القوى المستقبلية .

وفى هذا الاطار حاولنا ان نتعرف على بعض الدول او التجمعات الدولية المرشحة لزعامة النظام الجديد او على الاقل التواجد فى دائرة المنافسة على هذه الزعامة فى المستقبل المنظور . وذكرنا منها على سبيل المثال : اليابان والمانيا والمجموعة الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية (بعد تخلصها كليا او جزئيا من اعبائها العسكرية التى كانت تفرضها صراعات الحرب الباردة ، ووجود الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو والعجز المزمن والهائل فى موازين مدفوعاتها .

٥ ـ ولايفوتنى ان اشير هنا الى ان انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط النظرية الشيوعية ، كان بمثابة خط النهاية للنظام العالمى القديم ، فى الوقت الذى تمثل المعالجة الدولية للعدوان العراقى على الكويت نقطة البداية الفعلية للنظام العالمى الجديد .

وكما سبق وان ذكرت فى المقال المشار إلية من انه قد يكون مفيدا ان نعود الى مناقشة هذا الموضوع من وقت لآخر ، لكى نلقى مزيدا من الضوء على بقية جوانبه حتى تصبح الصورة اكثر وضوحا والاستعداد للتعامل الايجابى معه اكثر فاعلية . لذلك فسوف نواصل حديثنا اليوم باستعراض لاوضاع عدد من الدول الاسيوية التى ينتظر ان تلعب دورا فى التاثير على مجريات الاحداث بشكل او باخر من خلال النظام العالمى الجديد ، خاصة وان هذه الدول تنتمى الى نفس المنطقة التى ننتمى اليها ، بل وتحيط بنا مباشرة .

ولنبدا هنا بالهند ، التى نعرف انها ثانى اكبر دولة فى العالم من حيث عدد السكان بعد الصين الشعبية ، ولكن الهند تتميز عن الصين بانها

كانت دائما ومازالت ، تتلقى الدعم العسكرى والاقتصادى وحتى السياسى ، من احدى القوتين العظميين (الاتحاد السوفيتى) فى الوقت الذى كانت الصين تتخذ مواقف شبه عدائية من كلا القوتين . اما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فقد سارعت الهند الى تغيير اتجاه سياساتها بمقدار ١٨٠ درجة . حيث اصبحت تتلقى الان الدعم والمساندة نفسها من الولايات المتحدة ، ولكن بالطبع لاسباب اخرى يمكن ان نذكر منها على سبيل المثال

١ - ان الصين الشعبية مازالت تمثل قلعة الشيوعية الاخيرة . ومن ثم فان من مصلحة الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة ان تبقى الهند قوية فى مواجهتها .

٢ - تمتلك الهند ثالث اكبر اسطول بحرى حربى فى العالم ، كما ان موقعها الجغرافى هام ومؤثر .

٣ - الهند بحجمها الدولى وقوتها العسكرية وموقعها الاستراتيجى الهام هذا يمكن ان تشكل عامل استقرار وتوازن فى المنطقة

٤ - ان الهند نفسها لديها الطموح فى ان تلعب دورا مهما ومؤشرا فى السياسة الدولية ، اما اذا لم يكن ذلك ممكنا فعلى الاقل فى الساحة الاقليمية ، والاسيوية منها بوجه خاص .

اما بالنسبة للصين الشيوعية ، فهى ولاشك قوة عسكرية كبيرة تمتلك الاسلحة النووية والصواريخ بعيدة المدى والمتوسطة والقصيرة ، وكذا الاقمار الصناعية ، والاهم من ذلك انها تصنع هذه الاسلحة بنفسها ولا تحتاج الى استيرادها ، بل وتقوم بتصدير جزء كبير منها . غير انها على المستوى الاقتصادى تعتبر ذات وزن محدود . او حتى متواضع اذا ماقورنت بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى وبما يتناسب مع حجمها السكانى الذى يزيد عن الالف مليون نسمة .

ومع ان الصين الشعبية دولة شيوعية عريقة وان النظام الشيوعى قد احدث فى هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كل تاثيراته السلبية التي احدثها فى بقية الدول الاخرى التي كانت تتبع نفس النظام . الا انها استطاعت ان تصمد بعد انهيار الانظمة المشابهة فى اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى ، وذلك لعدة اسباب اهمها اختلاف التركيبة البشرية للدولة فى الصين منها فى الاتحاد السوفيتى الذى كان يتكون من نحو مائة شعب وقومية مختلفة العرق واللغة والتراث .

وفى محاولة من جانب القيادة الصينية لتجنب المصير الذى انتهى اليه الاتحاد السوفيتى والنظام الشيوعى ليواكب العصر ، وذلك عن طريق التزاوج بينه وبين النظام الراسمالى ، غير ان هذه الافكار لم تتبلور بعد ومن ثم تنتقل الى مرحلة التنفيذ . لذلك فان النظام الشيوعى الصينى مرشح للبقاء فترة اخرى من الزمن (مالم تحدث امور غير قياسية) . وسوف تظل الصين تلعب دورا مهما فى احداث المنطقة .

وفيما يتعلق بايران ، فان وزنها الاقتصادى القائم على ثروتها البترولية بالدرجة الاولى ، يعتبر فى الواقع اهم كثيرا من وزنها العسكرى ، غير ان النظام الايرانى مازال يعطى اهتماما كبيرا ويعمل بداب واصرار واضح على تدعيم قواه العسكرية ومن دلائل ذلك ماتقوم به ايران حاليا من مناورات فى مياه الخليج تشترك فيها (حسب ماعلنته وكالة الانباء الايرانية) ٤٥ مدمرة وقاذفة صواريخ الى جانب ١٥٠ زورقا حربيا وعدد من طائرات الهليوكوبتر والطائرات المقاتلة بالاضافة الى عدد من الوية مشاة البحرية والقوات الخاصة والغواصات التابعة للحرس الثورى والسفن المضادة للغواصات ، وسوف تستمر هذه المناورات (حسب نفس المصدر) احد عشر يوما وتشمل عشرة الاف ميل مربع من مياه الخليج

وهذا الاهتمام المتعاظم من جانب ايران بتدعيم قواها العسكرية فى الوقت الذى لا يوجد مايهددها امنيا سواء من جانب الاتحاد السوفيتى او من جانب العراق ، امر كان من الطبيعى ان يثير القلق دوليا واقليميا . خاصة وانه من المعروف ان النظام الايرانى بزعامة الخمينى تبنى منذ قيامه فى عام ١٩٧٩ نظرية تصدير الثورة ومحاولة تغيير انظمة الحكم فى الدول المجاورة ، غير ان النظام الايرانى بدا بعد انتهاء حربه مع العراق ووفاة زعيمه الخمينى ، يتجه نحو تغيير هذه السياسات مقتربا شيئا فشيئا من الشرعية الدولية . ولكن الراى العام العالمى ، والسياسى منه بوجه خاص ، انقسم حول فهم وتفسير هذا التغيير على النحو التالى :-

فهناك مثلا فريق يرى ان التغيير الذى طرا على السياسة الخارجية الايرانية هو تغيير حقيقى استراتيجى استلزمته الظروف والاوضاع الدولية الحالية ، وساعد على تحقيقه واقعية القيادة الحالية والخبرة التى اكتسبها النظام خلال الفترة الماضية التى حفلت بالمتاعب والاحباطات ، وهناك فريق اخر يرى ان التغيير تكتيكى مرحلى بينما يرى فريق ثالث (وهو غالبا من اولئك الذى يعتمدون فى تحليلهم للاحداث على الاستقراء التاريخى والقياس) فانه يرى ان التغيير فى السياسة الايرانية هو مجرد تغيير تجميلى (COSMETIC) اى تغيير ظاهرى فقط يخفى الاهداف والنوايا الحقيقية الراسخة فى اذهان الزعامة الايرانية منذ بداية الثورة

ويامل المراقبون هنا ان يفوز اصحاب الراى الاول ، لانه ادعى الى اشاعة الارتياح وتدعيم فرص السلام فى عالم انهكته الحروب والصراعات العبثية احقابا طويلة واصبح يتطلع الى فترة من الهدوء والاستقرار يلتقط فيها الانفاس ويعيد خلالها ترتيب اوضاعه ليعالج مشاكله الاكثر الحاحا مثل تحسين سبل الحياة الكريمة للشعوب والتصدى لقضايا التنمية وتدبر مصادر جديدة للماء والغذاء ومواجهة الامراض الخطيرة والاوبئة .. ولكن يظل الامل املا حتى ياتى الواقع فيؤيده او ينفيه . وان غدا لناظره قريب .



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٢

واذا انتقلنا بعد ذلك الى تركيا ، فسوف نجد امامنا دولة ذات وضع اقتصادى وعسكرى متوازن ، كما انها (فى ظل قيادتها الحالية) تنتهج سياسات خارجية معدلة تنحو نحو التعاون الدولى والمحافظة على الامن والاستقرار ، وتمتاز تركيا بوضع جغرافى ممتاز يقع عند ملتقى قارتى اسيا واوروبا ويتلاخم سوريا والعراق وايران وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق واليونان

واذا كان الموقع الجغرافى لتركيا مهما الى هذا الحد ، فان وزنها السياسى وعلاقاتها الدولية قد تكون اكثر اهمية ، ذلك ان لتركيا ارتباطات تاريخية قديمة وعميقة الجذور مع العالم العربى والاسلامى ، كما ان لها من جانب اخر روابط سياسية وعسكرية وحضارية وثيقة مع العالم الغربى ، اما جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية فمع انه ليس لتركيا معها حدود مشتركة ، الاان لها معها روابط عرقية يكفى للدلالة على عمقها وقوتها ان معظم تلك الجمهوريات تتحدث اللغة التركية او احدى مشتقاتها وهى روابط تسعى تركيا حاليا الى تطويرها لكى تصبح روابط سياسية واقتصادية متينة ايضا .

ومثالا على ذلك نلاحظ هذه الجولة التى يقوم بها حاليا رئيس الوزراء التركى فى انحاء تلك الجمهوريات والتى يصحبه فيها وفد يضم نحو ٢٠٠ عضو يشمل جميع التخصصات ويهدف الى بحث سبل تدعيم العلاقات وفتح السفارات والقنصليات وتقديم المعونات .. الخ وجدير بالذكر ان هذا الدور التركى يلقى دعما امريكيا كاملا باعتبار انه فى حالة نجاح تركيا فى هذا المسعى فسوف نوفر بذلك جسرا يربطها بتلك الجمهوريات ويشكل فى نفس الوقت حاجزا امام التيارات المتشددة الاتية من الجنوب او حتى التى يمكن ان تنشا فى نفس تلك الجمهوريات مستقبلا .

واخيرا ناتى الى جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية ، (كازاخستان - اوزبكستان - طاجاكستان - اذربيجان - قيرغيزستان - ثم تركمانستان) والتى تبلغ مساحتها مجتمعة ستة ملايين كيلو متر مربع تمثل ١٨ بالمائة من المساحة الاجمالية للاتحاد السوفيتى السابق ، كما يبلغ عدد سكانها نحو ٥٠ مليون نسمة يشكلون ٢٠ بالمائة من مجموع سكان نفس الاتحاد المشار اليه . وتضم هذه الجمهوريات جانبا كبيرا من الاسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية ، وبها ايضا اهم مكامن اليورانيوم ، وخاصة كازاخستان .

ومع ان الاوضاع الجغرافية والسياسية والاقتصادية والتاريخية والثقافية ، الخ تجبر هذه الجمهوريات على الانضمام الى دول الكومنولث الروسى وتدفعها دفعا للاحتفاظ بعلاقات خاصة او حتى اتحادية مع روسيا ، الا ان محاولات استقطاب هذه الجمهوريات لم تنقطع ومازالت تجرى على قدم وساق من جانب العديد من الدول المجاورة وغير المجاورة ، وسواء بعد استقلالها او حتى قبل الاستقلال ، ومن هنا كان استنتاجى فى المقال السابق والذى مازلت عند رايى بشانه ، ان تلك الجمهوريات سوف تشهد فترة انتقال غير قصيرة مليئة بكل الاحتمالات واهم معالمها صراعات الاحتواء والاستقطاب وعدم الاستقرار ، وذلك قبل ان تهدا الامور هناك وتستقر الاوضاع وتستطيع تلك الجمهوريات ان تتحكم فى تحديد مسارها بنفسها تبعا لمصالحها وبكامل ارادتها الحرة .

، ومما تقدم ، قد نستطيع تكوين صورة تقريبية لاوضاع منطقتنا فى المستقبل القريب من خلال النظام العالمى الجديد ، واستخلاص بعض الدروس المستفادة والعبر التى تعيننا على رسم صورة لاوضاعنا نحن المسلمين فى هذا النظام ، انطلاقا من حقيقة اصبحت واضحة ولا تحتمل التشكيك ، وهى ان الاسلام والعالم الاسلامى اصبحا (بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار حلف وارسو واختفاء القوة العظمى الثانية ، هدفا مفضلا للعديد من القوى الدولية التى قد تحرك بعضها احقاد صليبية وتحرك البعض ايد صهيونية ، ولكن ينبغى ان نكون فى نفس الوقت على وعى تام بان هذه الدوافع كلها ليست كافية للنيل منا لو لم تدعمها وتقويها اخطاء فادحة يرتكبها بعض الذين ينتسبون الى الاسلام والمسلمين زورا وبهتانا .



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٢

خيار التكيف وخيار الصدام

الازمات التي تصاحب قيام النظام الدولي الجديد ليست مفاجئة. فانتقال العالم من قاموس الى آخر ليس سهلاً، ودائماً كان هناك من يتعلق بالقاموس القديم ويصر على انه لا يزال صالحاً لقراءة الحاضر وتفسير الماضي واستشراف المستقبل.

منذ منتصف الثمانينات بدا واضحاً ان العالم يتجه نحو تغيير ما، اذ لم يكن سراً ان الاتحاد السوفياتي خسر سباق التسلح وان الهوة التكنولوجية بينه وبين الغرب ازدادت اتساعاً. وعندما تولى ميخائيل جورباتشوف زعامة الكرملين في منتصف العقد الماضي صدرت تباعاً جملة اشارات تفيد بان الاتحاد السوفياتي راغب على الاقل في انفراج اكثر جدية من ذلك الذي ابرم في مطلع السبعينات. لكن العامين الاخيرين من العقد حملا تسارعاً غير عادي في الاحداث وجاءت السنة الاولى من التسعينات لتكمل الانقلاب في الصورة.

قد تكون هذه التغييرات فاجأت كثيرين. لكنها حصلت وباتت جزءاً من الواقع الجديد، ولا بد بالتالي من التمعن فيها والبحث عن ظروف التعايش معها والتفاعل. ليس المقصود بالنظام الجديد صيغة تصلح لكل مكان بل مجموعة قيم اساسية ترتكز على استبعاد الحرب واللجوء الى القوة وتعزيز التعاون ومد الجسور والالتفات الى المصالح الحيوية. اوروبا نفسها التي كانت مسرحاً لهذه التغييرات الكبرى شعرت بان الاحداث سبقتها. لكنها تبذل اليوم محاولة حثيثة للانضواء في الوضع الجديد والمشاركة في ادارته عبر اقرار اتفاقات ماستريخت التي ستؤدي الى قيام لاعب اوروبي ذي ثقل اقتصادي وبشري وسياسي.

لا شك ان قدرة اوروبا على التكيف كبيرة. لكن بعض دول العالم الثالث التي تحاول التعلق بمفردات القاموس القديم لن تجني غير الصدام مع النظام الجديد وهو صدام معروف النتائج.

«الشرق الأوسط»



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

هلوسة سياسية

احدث تصور لما يسمي بالنظام الدولى الجديد هو ذلك الذى طرحه ميخائيل جورباتشوف ـ زعيم ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى ـ خلال زيارته الحالية للولايات المتحدة الامريكية لجمع التبرعات لمركز الابحاث والدراسات الذى يحمل اسمه فى موسكو ..

فزعيم الكرملين السابق ، يتصور قيام حكومه عالميه ذات نظام ديمقراطى .. توزيع عادل للثروات بين الشمال والجنوب .. سيادة العدالة والقانون فى العلاقات الدولية .. تعاون اجهزة المخابرات فى مختلف الدول للقضاء على الارهاب .. نهاية سباق التسلح .. توحيد الجهود لحماية البيئة .. قيام الامم المتحدة بدور محايد وفعال فى تسوية النزاعات الاقليمية .. قوات دفاع عالمية تمارس مهامها فى اطار من التفاهم والتكامل بدلا من الصدام والمواجهة .. شن حرب عالمية ضد الجريمة والمخدرات والايدز ايضا !!

والواقع انه لايوجد وصف مهذب لمثل هذا التصور سوى انه نوع من « الهلوسة السياسية » لسبب بسيط هو انه يتجاهل كل الاعتبارات التاريخية والواقعية والعملية والانسانية للحياة على كوكب الارض .. كما انه يغض النظر عمدا عن اسس العلاقات فى عالم الامس واليوم وغدا ايضا ومن اهمها تلك النزعة للهيمنة والاستغلال والاحتكار وتضارب مصالح الدول والبشر لدرجة تتحول معها اطروحات الزعيم السوفييتى السابق الى مجرد عودة لاطروحات قديمة مثل الافلاطونية والمدن الفاضلة التى تصنع فيها حدوة الحصان من الذهب

ولا يمكن ان توصف افكار جورباتشوف هذه بانها بيرسترويكا دولية او جلاسنوست عالمية لان موقع الرجل الذى اتاح له تنفيذ خطته داخل الاتحاد السوفيتى قد تغير من زعيم لاحدى القوتين الاعظم فى العالم الى مجرد رئيس لمؤسسة ابحاث ودراسات يتم تمويلها من تبرعات الغرب وبالتالى لم يعد بوسعه تنفيذ اى خطة اخرى حتى ولو كانت واقعية

ولايبقى فى النهاية من تصورات جورباتشوف سوى تساؤل ساذج عن مرحلة التصوف السياسى التى يبدو ان الرجل يمر بها الان واهداف فلسفته الجديدة ـ القديمة ـ وهل هى مجرد نوع من الترف الفكرى ام محاولة اخرى لخدمة النظام الدولى الجديد بملامحه الحقيقية وواقعه المرير .

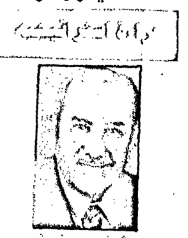
حسين عبدالواحد



المصدر : الاهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢



لواء دكتور : كمال عبد الحميد

أمريكا تستعد لمواجهة « عدو » المستقبل

● تجتاز الولايات المتحدة حاليا مرحلة قاسية من « الابتلاء » بعقدة العظيمة المطلقة ، والانعزاز « بالزعامة الدولية » الى حد الاحساس العميق ... بالغرور الذى قد يكون سببا فى هلاكها كنتيجة حتمية من سنن الحياة على مستوى الامم والشعوب والحكام والافراد .

● وقد تكون مقدمة الهلاك ... بان « تشبطح » فى سلوكياتها ومعاملاتها سواء بداخل مجتمعها او فى التعامل مع اصدقائها والتعالى على حلفائها ..

● وقد تستهويها نزعة الرئاسة فتغرقها متعة الترف « القيادى » للسيطرة التى قد تعميها عن العدل والاعتدال فتتعسر الى حد الكساح المفاجىء كما حدث للاتحاد السوفيتي بالأمس القريب الذى كان يفوقها فى المساحة والموارد والقوة العسكرية وفى كثير من وظاهرة القدرة الاستراتيجية وشاءت حكمة الله أن يضرب للعالم مثلا فى اختفاء وتفكك القوة السوفيتية باسرع وأسهل واغرب صورة . وان يكون فى ذلك عظة وعبرة لن يعتبر .

● وبذلك زال « العدو » الاول والاكبر الذى تصورته الولايات المتحدة واستمر يهددها لحوالى نصف قرن ايديولوجيا وعسكريا وأمنيا واعلاميا واقتصاديا ... وبزوالة انتهت كل الاخطار التى كانت تتوقعها الولايات المتحدة ... ولكن مع زوال الخطر ومع انتهاء الحرب الباردة ومع انفراد « امريكا » بالزعامة ... ظهرت اخيرا حقيقة القلق الذى تشعر به القيادات « الامريكية » والذى اشار بعض قادتها الى اسبابه وأبعاده ؟ ؟

● فقد تحدث وزير الدفاع الامريكى « ريتشارد تشينى » مؤخرا عن الاطار الذى سيتحكم فى تخطيط « الاستراتيجية الجديدة لبلاده » بانه مرتبط بتحديد « العدو » المنتظر الذى تتوقعة الولايات المتحدة بعد اختفاء وحل الاتحاد السوفيتى . ولقد أصبح هذا الموضوع مثيرا للقلق الشديد لعدم التحديد الدقيق للعدو « المنتظر » الامر الذى اصبح يفرض واقعا حتميا على السياسية الامريكية بالابعاد الاتية :

* اولا . ان تكون الولايات المتحدة مستعدة دائما للعمل الفورى الرادع فى اى مكان ... وفى اى وقت لدرء الخطر قبل وقوعة او للقضاء السريع عليه قبل انتشاره .

* ثانيا : لضمان سرعة وكفاءة الردع لابد ان يتم تجهيز واعداد القوات الاميركية باحدث واقوى الاسلحة والعقاد لتتمكن من التعامل الايجابى بصورة فعالة وهذا يقتضى تجديد كل التسليح للقوات الامريكية .

* ثالثا : وأن تتواجد تلك القوات فى المناطق الاكثر تعرضا للتوتر او الانفجار . وخاصة بالعالم الثالث وعلى الاخص فى المناطق الاستراتيجية الهامة ... (ولعله يقصد البحر المتوسط والشرق الاوسط وجنوب وشرق اسيا)

وبذلك يتسنى للقوات الموزعة على تلك المناطق ان تنشر وتتدخل بسرعة لاحتواء الازمات وتصفيتها كما حدث فى التعامل مع ازمة الخليج ! !

منطق متكرر ... بعد ازمة « الخليج »

● كان ذلك موجزا تحليليا لتصريح وزير الدفاع الامريكى « تشينى » الذى تضمن « قلق امريكا من مشكلة عدم معرفتها للعدو المنتظر بعد غياب الاتحاد السوفيتى وهو الأمر الذى يتحدد على اساسه تخطيط استراتيجية المستقبل لبلاده » .

● وحتى نوضح ماتتصوره بالنسبة للنوايا الامريكية ... لابد من ربط هذا الموضوع بأزمة الخليج وماأفرزته من الحقائق والمضاعفات « السريعة » والدروس المستفادة بعد مرور عام عليها .

فقد حققت الولايات المتحدة « اعظم » الانجازات والاستثمارات من معالجتها للازمة من خلال الحقائق الاتية ...

أمريكا والانجازات المكتسبة من أزمة الخليج

(١) تصعيد الازمة الى المستوى الدولى ... لاستثمار الشرعية الدولية فى تغطية دوافع « التحرك الدولى ... والتدخل المسلح » ... بالتواجد الذاتى .

(٢) توزيع نفقات الحملة العسكرية والاعلامية على عناصر التحالف الدولى وعلى الاصدقاء ممن لم يشتركوا فى العمل العسكرى ... كاليابان والمانيا .

(٣) كانت الحملة فرصة تطبيقية لاختبار أسلحة برامج « حرب النجوم » الذى تحملته امريكى لكى تحدد وتصنف كفاءة تلك الاسلحة فى أول فرصة متاحة لها حتى تحسم تعديل هذا البرنامج بما تظهره نتائج المعركة .

(٤) التخلص الابدى من اثار الانكسار الأمريكى فى مستنقعات فيتنام واظهار الواقع « القوى » الحالى للقدرة الامريكية وهى تقود الخليج سياسيا واعلاميا وتكنولوجيا وعسكريا .

(٥) استثمار ظاهرة ذلك التفوق لفرض واقع الانفراد بالارادة والقوة وحجب الاتحاد السوفيتى عن المشاركة الجادة بما افسح المجال للزعامة الأمريكية للتحرك علانية فى الساحة الدولية

(٦) عدم حسم المعركة الا بقدر ابعاد القوات العراقية عن الكويت لتبقى مخاوف اخرى من احتمالات تجدد الخطر فى المستقبل بما يعنى ضرورة اتقائه بالتواجد « المتحالف » بالمنطقة نستر النوايا الامريكية من جهة ولتاكيد استمرار « التعاون » لضمان امن الخليج مع ضمان استقرار استراتيجية البترول .

(٧) واعلان حسن النوايا بالاستعداد لمساعدة القوى الخليجية التى شهدت لاول مرة صورة للحرب بما يوجب استعدادها والتدريب مع القوات التى حملت العبء الأكبر



من الاستعراض القتالى باعظم كثافة فى تاريخ الحروب ... الأمر الذى يستوجب استمرار « التواجد » لبعض القوات من امريكا وغيرها (بريطانيا وفرنسا) لاجراء مناورات مشتركة (لخدمة) القوات الخليجية كضرورة وقائية ودفاعية .

مبررات « تصعيد التفوق والانتشار الأمريكى

(٨) عرض الاسلحة التى استخدمت فى خلال الازمة للبيع باعتبارها بضاعة حاضرة وهذا افضل من التعاقد المؤجل على شراء اسلحة يتأخر شحنها ووصولها بما يكلف اكثر مما تتكلفه صفقات السلاح الموجود فعلا بالخليج حتى تيسر سرعة تجهيز وتجديد القوات الخليجية بالاضافة الى أى تعاقدات جديدة (وقد تحقق ذلك بوضوح وبسرعة) .

(٩) قد اعلن « تشينى » وزير الدفاع الامريكى فى مارس سنة ١٩٩١ فى زيارته السريعة للخليج بعد انتهاء « عاصفة الصحراء » وقال يومئذ ان القوات الامريكية سيبدأ برنامج عودة معظمها بعد ان انتهى القتال وستبقى بعض القوات لفترة محدودة وسيتم حفظ وتخزين بعض الاسلحة بالمنطقة لتكون جاهزة لاى استعمال مفاجىء فى المستقبل او لاستخدامها فى التدريب المشترك مع القوات الخليجية او لعرضها للبيع « خارج منطقة الخليج

● وهذا يعنى اتجاه امريكا للتخلص من سلاحها « الحالى » استعدادا للتجديد برامج تسليح قواتها كما اشار تشينى فى تصريحه الاخير وهو يتحدث عن مشكلة بلاده التى تؤرقها بعدم معرفتها « هوية » العدو المنتظر .

لماذا التجاهل لاعداء الجبهة الداخلية ؟

والان .. وبعد ان « برر » وزير الدفاع الامريكى تشدده فى عدم تخفيض ميزانية الدفاع بسبب « حتمية » الاستعداد الموسع والمتجدد للانتشار حول العالم لمواجهة « العدو المجهول الهوية » وبكل قدرة علمية وتكنولوجية ومع كل جديد من العتاد والسلاح ضمانا لحماية السلام وتامينا للاستقرار .

وبعد كل هذه المقدمات الهادفة للوزير نحاول ان نكشف مانتصوره من تحليل تبريراته مع تجاهله عن تحديد اقرب واقوى الاعداء (وليس عدوا واحدا) . الذين يهددون المجتمع الامريكى كله من داخله فهم كثرة فى كافة قطاعات المجتمع .. وهم اشد ضراوة من مجموعة الاعداء الذين هدموا الاتحاد السوفيتى باسرع واقوى صورة .

ونعنى باعداء الجبهة الداخلية اولئك الذين يعملون لتدمير الانسان والعقل والقلب الامريكى من خلال الساحات الاتية :

اولا : من خلال البطالة المتزايدة وبسبب انكماش الانتاج الحربى وتقلص نشاط المؤسسات الصناعية الاستراتيجية خلال العامين الاخيرين بما اقتضى الدعوة الى تجديد تسليح القوات الامريكية بعد التخلص من عتادها الحالى وسيكون التصدى للبطالة عن طريق التوسع فى الانتاج الحربى المتجدد بالشركات المتخصصة والمعاونة كشركات انتاج السيارات والمعدات الهندسية والطائرات والالكترونيات الخ ..

● ثانيا : وتعتبر المخدرات العدو الثانى الذى يهدد حاضر ومستقبل الشعب الامريكى من بين المنتجين والمهربين والموزعين وما يتطلبه التصدى لهم من حملات ونفقات تفوق كثيرا ما انفقته الدولة على حرب الخليج بالاضافة الى ما تنفقه على علاج المدمنين كقوة بشرية عاجزة عن العمل مما يقلل حجم وكفاءة القدرة الاستراتيجية القومية .

● ثالثا : ويعتبر وباء الايدز من اشد الاعداء الذين يهددون امن المجتمع وهو خطر يكلف الدولة اضعاف الحملات العسكرية التى خاضتها او قد تخوضها ومازالت الولايات المتحدة اكثر المجتمعات كثافة فى عدد المصابين والحاملين للوباء .

● رابعا : بالنسبة لانتشار الجريمة فهى مرتبطة عضويا مع المخدرات والبطالة ومرض الايدز وقد تعددت وتطورت الجرائم بعد ان اصبحت مصدر عيش لقطاعات متعددة من المجتمع .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

● خامسا : وظهرت خطورة التخريب الاقتصادى والاعلامى والابتزاز السياسى وافتعال الازمات داخل وخارج المجتمع بما يؤدى الى مخاطر قومية لا حدود لها بل والى مخاطر دولية وخاصة اذا ارتبطت بلعبة « التجسس » العلمى والسياسى والاقتصادى والمعنوى مع ظهور اخطار تلوث البيئة .

● سادسا : ما اشار اليه الرئيس بوش منذ ايام بندائه للثورة على التعليم من اجل اعادة تخطيطه لمعالجة كل علل المجتمع وبذلك اصبح الاعتراف بفشل استراتيجية التعليم كاساس لكل مظاهر السلبية والقصور فى الاداء بكافة القطاعات القومية للمجتمع بعد ان ظهرت اسرار التفوق المذهل لليابان والمانيا فى الانتاج المتعدد الجبهات وفى التكنولوجيا والفضاء والخدمات بسبب التفوق فى ديناميكية واستراتيجية التعليم وبناء الانسان .

الأيادى الخفية وتطوير الارهاب الدولى

وهناك الكثير من « عينات » اعداء الجبهة الداخلية الذين يعملون بقدرة جبارة بالتعاون مع حلفائهم من اصحاب « القدرة الخفية » فى العالم ممن يعنيهم استمرار القلق والانحلال والخوف والعجز فى كافة المجتمعات حتى تنهار ذاتيا من داخلها وبذلك تبقى الساحة الدولية مفتوحة مباحة للارهاب الدولى .

وبكل اسف فان القوى الدولية المتقدمة تحاول حصر دائرة الاتهام بالنسبة لقضايا الارهاب لتكون فى حدود ونطاق العالم الثالث وعلى الاخص فى المجال الاسلامى الذى يتضمن المناطق الحرجة التى اشار اليها جغرافيا وزير الدفاع الامريكى وهو يحدد اسباب التبرير للوجود الامريكى حاليا ومستقبلا حول العالم لدرء وردع اى تهديدات للسلام العالمى والتى يتكرر ذكرها (اى تلك المناطق) وبصورة منتظمة لتاكيد واقعها المفهوم كما تراه عيون تلك القوى وهى المناطق الساخنة حاليا بقضاياها المعلقة كالجزائر وليبيا والبلقان وكل البحر المتوسط والشرق الاوسط والخليج والقرن الافريقى وجنوب السودان وجنوب اسيا وشرقها فى بورما واندونيسيا

والكوارث الطبيعية من جنود الله

وما اكثرها فى امريكا من جفاف فى الوسط الغربى الى السيول والاعاصير المنتظمة فى صيف كل عام بالجنوب الشرقى الى حرائق الغابات ذات الاهمية الاستراتيجية الى الزلازل المتجدد الى اعمال الابتزاز والتخريب والارهاب الاقتصادى والعلمى الى افتعال الازمات بالداخل والخارج الى كنوز الفضائح الموسمية فى اى حملات انتخابية على اى مستوى بما يفضح الانسان والضمير والعقل الامريكى - رغم زخرف المجتمع فى عيون فقراء العالم .

من هذا كله نرى تعدد ساحات الخطر التى تهدد فعلا الوجود الامريكى كله فى الوقت الذى تقوم فيه التكتلات المنافسة له كالاتحاد الاوروبى وما قد يقوم فى الشرق الاقصى .. وغيرها وخاصة اذا انطلقت الصحوة العربية - الاسلامية .

ولاندرى لماذا وكيف تجاهل قادة امريكا ومنهم وزير دفاعها عن الاشارة الى مصادر الخطر الحقيقى الذى يهدد الدولة العظمى من داخلها ولماذا التلميح والتصريح بحصر الخطر فى المجال الاسلامى من بين دول العالم النامى رغم انه يرى العملاق الاوروبى يستعد لاختطاف الزعامة . فهل من سبب فى استمرار الاصرار على تجاهل القوى الخفية التى تعمل لتخريب العالم وفى مقدمتها امريكا .



المصدر : الاهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

[illegible]



المصدر : الأهـــــالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

تقييم النظام الدولى الجديد فى لجنة العلاقات الخارجية

خالد محيى الدين — محمد عبداللاه — منى مكرم عبيد

احتلت قضية النظام العالمى الجديد ، واهتزاز الثقة فى دور الامم المتحدة ، صدارة المناقشات فى لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب .

اشار خالد محيى الدين الى تكرار استخدام اسلوب القوة وفرض الحصار على الدول العربية فقط ، وقال أن هذا الاسلوب سيفقد الأمم المتحدة موضوعيتها وحيادها ، مما سيؤثر على دورها فى ظل مايسمى بالنظام الدولى الجديد ، ممايعد خسارة كبيرة لدول العالم الثالث الأكثر احتياجا لدور الأمم المتحدة فى هذه المرحلة .

وطرح د . محمد عبداللاه ـ رئيس اللجنة ـ عدة اسئلة حول كيفية تحويل الأمم المتحدة الى منظمة قادرة على حماية مصالح الشعوب ، وكيفية المحافظة على دورها ، وكيف يستطيع العالم الثالث أن يشعر بتحقيق المنظمة الدولية لاهدافه ومطالبه فى ظل التوازن السياسى والعسكرى السائد الآن ؟

وطالبت منى مكرم عبيد بالبحث عن وسائل جديدة لاحداث اتزان بين دول العالم الثالث التى تشكل اغلبية المنظمة الدولية ، وبين الولايات المتحدة التى تمثل القطب المهيمن .

واشارت د . حورية مجاهد ـ وطنى الى التمييز والتفرقة فى قرارات الامم المتحدة حول مفاهيم العدوان والارهاب ، وترجع ذلك الى تاثير الدول الكبرى فى استخدام الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

وتحدد د . حورية الدور المطلوب للأمم المتحدة فى المرحلة المقبلة ، بتقريب وجهات النظر بين الدول المختلفة ، وترفض فكرة مواجهتها للقطب الواحد المهيمن .

وقال السفير رضا شحاته مدير ادارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية ، ان تطوير دور المنظمة العالمية ، احد اهتمامات الدبلوماسية المصرية ، وهناك اوراق عمل اعدتها الوزارة ، ويتم التشاور فيها مع الدول الصديقة . وحول زيادة فاعلية المنظمة ، يرى ضرورة تعديل اولويات المنظمة .

واضافة موضوعات جديدة لاهتماماتها ، وتقديم معالجات مختلفة من الدول النامية لها ، مثل قضايا التنمية والبيئة ، حقوق الانسان والممارسات الديمقراطية ، مفهوم السيادة الوطنية الذى يختلف فى المرحلة الحالية ، عن المراحل السابقة ، وعلاقته بقضايا الارهاب . وحول نظام الأمن الجماعى يشير رضا شحاته الى الاشتراطات المطلوبة ، لزيادة فاعلية مجلس الأمن ، ومن اهمها توازنات القوى الجديدة ، القدرات العسكرية والنفوذ السياسى ، القدرة على التأثير فى مجريات قضايا العالم والاقليمية .

٤٨٦



البحث في معطيات وضع عالمي جديد (١ من ٣)

التاريخ لم يعرف امراً لا صلة له بما سبقه

علي الدين هلال *

■ اصبح موضوع النظام الدولي الجديد من المواضيع السياسية التي تتناولها الصحف والمجلات، والتي يختلف المثقفون واصحاب الراي في شانه على صفحاتها. هناك من يتحدث عن هذا النظام الدولي الجديد كانه حقيقة واقعة، وهناك من ينكر وجود هذا النظام اصلا، واصبح الامر يحتاج الى وقفة تحليلية نتمكن من خلالها من التمييز بين الاشياء المختلطة او المتشابهة.

لكي تكون هذه الوقفة جادة ينبغي ان نميز بين الوصف والتحليل من ناحية، وبين التقييم واصدار الاحكام من ناحية اخرى. فحكمنا على تطور ما بانه غير عادل او غير ايجابي لا ينبغي وجوده ولا يذكر الآثار المترتبة عليه بما فيها تلك التي تتصل بنا. المهم ان نتفهم ما يحيط بنا من تطورات. والشرط الآخر لجدية هذه الوقفة هو ادراك اننا ازاء ظواهر جديدة ومتغيرة ومتطورة ومن ثم يجوز الخلاف حولها، ومن الضروري ان تتحدد الاجتهادات في خصوصها. وانه من المهم ان يستمر الحوار حول هذه المواضيع وصولاً الى فهم اعمق لها.

هذا الموضوع مثل هاجسا فكريا وثقافيا لي على الاقل من خمسة عشر عاما، فمنذ نهاية حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وبروز دور النفط كعامل سياسي واقتصادي، وبدء اتضاح حجم الازمة الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي وبالذات في مجال الزراعة، وتصاعد الدور الياباني في مجال التصنيع والتطوير التكنولوجي، واستمرار العملية التكاملية في اوروبا... هذه التطورات - وغيرها - اوجدت عندي الشعور باننا على ابواب مرحلة جديدة من التطور العالمي.

منذ ذلك الوقت عبرت عن هذا الهاجس او الهم بصور عدة. قمت بالاعداد لعدد خاص من مجلة «السياسة الدولية» (القاهرية) في عام ١٩٨٢ عن مستقبل الوطن العربي. وكتبت سلسلة من الدراسات في مجلة «الدوحة» الشهرية (قطر) بعنوان «حتى لا يفاجئنا المستقبل» خلال عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤. ثم شاركت في مجهود بحثي شامل لدراسة «استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي شارك فيه عشرات من الباحثين العرب في اطار مركز دراسات الوحدة العربية. وكان ثمرة مشاركتي اعداد كتاب بعنوان «العرب والعالم» صدر عام ١٩٨٩. ثم شاركت في مناقشات وحوارات متصلة عربية ودولية حول الموضوع.

الموضوع اذن هاجس مستمر ومتجدد لشعوري باننا، ونحن ندخل الحقبة الاخيرة من القرن العشرين، ونقف على ابواب قرن جديد، وعلى عتبات الالفية الثالثة من التاريخ الميلادي، ننتقل تدريجا من حال الى حال، واننا على مشارف مرحلة جديدة لها اصولها وقواعدها التي ينبغي ان ندرسها ونتدبرها. وعندما يقال مثلا تعبير النظام الدولي (واحيانا العالمي) الجديد فان ذلك يطرح عدداً من التساؤلات عما هو هذا النظام؟ ما هي مكوناته وعناصره واطرافه؟ وما هي القوى الدافعة فيه؟ هل تم تكونه فعلا ام انه في مرحلة التبلور والتشكل؟ وما هي احتمالات تطوره في المستقبل؟

على انه من الضروري - بادئ ذي بدء - ان نتوقف امام الكلمات الثلاثة التي يتكون

> «النظام العالمي الجديد لن يكون شيئاً مغايراً تماما لما سبقه، بل ستكون هناك عناصر استمرار لبعض الجوانب، وسيكون تعديل لجوانب اخرى، وادخال لعناصر جديدة، وكنتيجة للتفاعل بين تلك العمليات الثلاث، تبرز صورة جديدة للعالم.»

منها التعبير وهي: النظام، الدولي او العالمي، الجديد.

اما بالنسبة الى المفهوم الاول من التعبير وهو النظام، فانه يشير الى مجموعة متسقة ومنتظمة من التفاعلات، واي نظام يتضمن مجموعة من الفاعليات تقوم بادوار معينة، ويترتب عليها نمط معين من التفاعلات. وهذا يتم في اطار بيئة لها معطيات وظروف معينة. ونتيجة العلاقة بين الفاعليات وانشطتها وتفاعلاتها مع البيئة يتسم نظام ما بدرجة او باخرى من الاستقرار او عدم الاستقرار.

ولا يوجد نظام ثابت او جامد وانما هو، بحكم التعريف، يتضمن قدراً من التوتر بين اطرافه من ناحية، وبينهم وبين بيئتهم من ناحية اخرى. والنظام يتحول عندما تحدث تغيرات جوهرية في الفاعلية الاساسية، او في نمط تفاعلاتهم، او في البيئة التي يتحرك فيها النظام.

والمراقب للوضع الدولي الراهن لا بد ان يلاحظ ان هناك تغيرات مهمة وعميقة على كل عناصر هذا الوضع. من حيث الاطراف انهار احد الطرفين الرئيسيين للنظام الدولي الذي عرفه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهو الاتحاد السوفياتي. وبرزت اطراف جديدة تمتلك قدرات اقتصادية عملاقة كاليابان واوروبا الموحدة، معنى هذا ان النظام الذي استقر معبراً عن توازنات مرحلة ما بعد الحرب، والتي شكل فيها المنتصرون القوى ذات الغلبة لم يعد معبرا عن التوازنات الجديدة. المهزومون في الحرب الثانية هم القوى الصاعدة في نهاية القرن.

اما البيئة التي يتحرك فيها النظام فهي تتغير ايضا بوتيرة متسارعة تحت تاثير النوتة التكنولوجية التي تجتاح العالم وتغير ملامحه وتزيد من درجة ترابطه، وتعيد تعريف كثير من المفاهيم التي تعودنا عليها. مجالات جديدة مثل المعلوماتية، والكيمياء الحيوية والهندسة الوراثية، والاتصال عن بعد تفتح الباب لآفاق جديدة. وبعبارة اخرى، فان الاساس المادي للعلاقات الدولية يتغير، وعناصر القوة ومصادرها تتغير وتتطور. فعلى سبيل المثال اليس من الجدير بالبحث ان دولة كاليابان فقيرة في كل مصادر المواد الخام تتصدر الموجة التكنولوجية الراهنة، وان دولة مفعمة بالموارد مثل الاتحاد السوفياتي تنهار اقتصاديا على النحو الذي حدث. ان ذلك يدل على ان العنصر الحاسم ليس وجود الموارد ولكن جدارة التنظيم الاقتصادي - الاجتماعي.

· المفهوم الثاني من تعبير النظام الدولي الجديد هو تعبير الدولي او العالمي احيانا.



المصدر : الحيـــــاة (اللبنانية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

والكلمتان ليستا مترادفتين. فصفة «الدولي» هي من «دولة»، وعندما نتحدث عن العلاقات الدولية، فاننا نشير الى العلاقات بين دول ذات سيادة لكل منها سياستها الخارجية. وتعبير «العالمي» من الناحية الاخرى مشتق من «العالم»، ومن المشاكل التي تواجه العالم، او بعض مناطقه. فمثلا مشكلة تهريب المخدرات او تلوث البيئة لم تعد مشكلة تتعلق بدولة معينة، ولا تمكن مواجهتها من خلال دولة واحدة او حتى مجموعة من الدول. المشكلة اصبحت ذات طابع «عالمي» يشترك في احداثها عدد كبير من الافراد والمؤسسات في انحاء شتى من العالم. فالمخدرات مثلا تزرع في بعض الدول وكثيرا بمعرفة حكومات هذه الدول ورعايتها، ثم يتم نقلها من مكان لآخر حتى تصل الى اسواقها، ثم تتم محاولة «تنظيف» النقود المتعلقة بها في بعض البنوك التي تتعاون مع تجارة المخدرات. بهذا المعنى تمثل تجارة المخدرات «نظاماً فرعياً» في تفاعلات العالم، فيه سياسة وفيه اقتصاد وفيه عصابات وارهاب.

والشيء نفسه يمكن ان يقال عن تلوث الهواء او تلوث البحار والمحيطات. والعلاقة بين «الدولي» و«العالمي» ليست علاقة تناقض بل انهما وجهان لحقيقة واحدة. «الدولي» هو اقتراب من زاوية الدولة ومصالحها واحتياجاتها، و«العالمي» هو اقتراب من منظور كوني يتعلق بمصالح اكثر من دولة.

واخيرا فان المفهوم الثالث - والاخير - من تعبير النظام الدولي الجديد، هو الجديد. ومن الضروري ان نتعامل مع صفة «الجديد» على نحو دقيق. فالتاريخ الانساني لم يعرف قط امرا جديدا لا يمت بالصلة بما سبقه، فحتى الثورات الكبرى في التاريخ والاديان عكست البيئات التي ظهرت فيها. فالجديد يرتبط عموماً بالقديم ويتفاعل معه، وسنة الحياة هي الاستمرار. ولا يوجد «جديد» مختلف نوعيا وكيفيا في كل جوانبه عن القديم، ذلك ان هناك حدودا للقدرة البشرية على التكيف مع «الجديد».

معنى ذلك ان النظام العالمي الجديد لن يكون شيئاً مغايراً تماما لما سبقه، بل ستكون هناك عناصر استمرار لبعض الجوانب، وتعديل لجوانب اخرى، وادخال لعناصر جديدة، وكنتيجة للتفاعل بين تلك العمليات الثلاث، الاستمرار والتعديل والتجديد، تبرز صورة جديدة للعالم.

---

* استاذ في كلية الاقتصاد في جامعة القاهرة ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية فيها.

٤٨٨



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

البحث في معطيات وضع عالمي جديد (٢ من ٢)

جذور التغيير في النظام الدولي

علي الدين هلال *

■ عند الحديث عن النظام الدولي الجديد ينبغي التمييز بين المفهوم العلمي لهذا التعبير والدلالات السياسية او الاعلامية له. ذاع هذا التعبير عندما استخدمه الرئيس بوش في خطابه الذي اعلن فيه انتهاء العمليات العسكرية في حرب الخليج الثانية، فتصور الكثيرون ان هذا التعبير من اختراع الرئيس الاميركي، او ان هذا النظام الدولي الجديد هو نتيجة لحرب الخليج. وهذا غير صحيح تماما، فلا التعبير من اختراع بوش، ولا هو نتيجة لحرب الخليج.

الصحيح ان الدعوة لاقامة نظام عالمي جديد هي دعوة تبنتها الدول النامية خلال حقبة السبعينات. ولعلنا نتذكر ان الجزائر دعت لانعقاد دورة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة لبحث موضوع النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ولعلنا نتذكر الدعوة الى اقامة نظام اعلامي عالمي جديد. ومن الناحية الاكاديمية فان الفكرة معروفة في الجامعات ومراكز البحوث، ومن وقت بعيد تحدث ريمون ارون عن المجتمع ما بعد الصناعي.

والصحيح ايضا ان حرب الخليج لم تكن السبب في ايجاد هذا النظام، بل كانت المناسبة التي استخدمتها الديبلوماسية الاميركية لتدشين هذا المفهوم وترويجه اعلاميا ودعائيا.

والموقف الذي نعتقده ان هذا النظام العالمي الجديد لم يتبلور نتيجة حدث او واقعة بعينها، وانما تمتد جذوره لسنوات طويلة، كما ان هذا النظام لم يتبلور بعد تماما، ولم تظهر نتائجه كلها بعد، فلا هو ظهر فجاة كما يتصور البعض، ولا هو اكتمل تشكيله بعد.

هذا النظام العالمي الجديد لا يزال في مرحلة التبلور والتكون. فنحن في مرحلة انتقالية، مرحلة سيولة دولية، ومرحلة انتقال من وضع الى وضع، مرحلة يختلط فيها القديم بالجديد. وهذه المرحلة تكون فيها بالضرورة عناصر «غموض» وبؤر توتر وعدم استقرار، وربما قدر من الفوضى والاضطراب. لان القواعد القديمة للتعامل لم تعد قائمة او مناسبة، والقواعد الجديدة لم تستقر بعد او لم يالفها الناس.

المهم ادراك ان هذه التحولات ليست مفاجئة او من صنع حدث كبير او زعيم. انها تحولات تتراكم وتتكاثر منذ اعوام طويلة مضت. فالذين يتحدثون مثلا عن الوحدة الاوروبية عليهم تذكر انها بدات باتفاقية روما عام ١٩٥٨، بل كانت بذرتها الاولى منظمة الحديد والصلب في نهاية الاربعينات، وعليهم تذكر دعوة الرئيس الفرنسي شارل ديغول الى وحدة اوروبا من الاطلسي الى الاورال.

وازمة الاتحاد السوفياتي لم تظهر مع غورباتشوف بل كانت هناك تظاهرات في المانيا الشرقية وبولندا عام ١٩٥٥، وانتفاضة الشعب المجري تحت رئاسة ايمري ناجي عام ١٩٥٦، وكانت محاولة الاصلاح التي قادها خروشوف، وكانت المواجهة في براغ عام ١٩٦٨.

واذا كانت هذه التطورات لم تبدا فجاة او بين يوم وليلة فهي ايضا لم تطرح كل اثارها بعد، ولم تفصح عن كل نتائجها. كذلك من غير الصحيح اعتبار ان هذه التحولات سياسية وحسب، بل ان هناك جوانب اقتصادية وتكنولوجية. وليس من المبالغة القول ان التحولات السياسية هي في الحقيقة حاصل ونتاج التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

فماذا نرى في عالم اليوم؟

نرى اولا ثورة علمية وتكنولوجية تجتاح العالم في مجالات التكنولوجيا الحيوية واحلال المواد، وفي مجالات الحاسب الآلي والاتصالات، وفي مجالات الفضاء والتحكم عن بعد، وهذه الثورة تحدث بوتيرة متسارعة وتؤدي الى عالمية جديدة تحت نتاج كثافة الاتصالات وسرعتها وسهولتها.

ونرى ثانيا مزيدا من الاعتماد الاقتصادي المتبادل تحت تاثير تدويل الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية وانهيار حاجز المسافات، والانتقال السريع للثروات الموجودة الآن في شكل سندات واسهم وودائع عبر البنوك والبورصات. ونرى تزايد التمييز بين الحدود السياسية للدول والحدود الاقتصادية لمجالات النشاط، فلم تعد الدولة هي محور النشاط الاقتصادي من وجهة نظر المستثمر الخاص. يرتبط بذلك مزيد من التكامل الصناعي الافقي، والتاكيد على دور القطاع الخاص، والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة والاسواق الكبيرة.

ونرى ثالثا مجموعة من التطورات السياسية التي يمكن وصفها بسقوط الشمولية السياسية والانساق الفكرية المغلقة التي ارتبطت بها وازدياد الاتجاه نحو احترام حقوق الانسان، والتطور الديموقراطي والاخذ بنظام تعدد الاحزاب. ولا يعني هذا قط الانتصار النهائي لايديولوجية ما، كما يقترح فوكوياما، او نهاية التاريخ بمعنى نهاية الصراع بين الافكار حول معنى الحياة الفاضلة على الارض وكيفية تحقيقها. بالعكس تماما ان جوهر الفكرة الليبرالية السياسية هو التعدد وهو استمرار البحث عن الحياة الفاضلة، وجوهرها ان باب التغيير يظل مفتوحا دوما، وانه لا توجد صورة نهائية او مطلقة للمجتمع الفاضل.

ونرى رابعا انتهاء الحرب الباردة باختفاء الاتحاد السوفياتي والاتجاه الى وضع يكون فيه للولايات المتحدة دور متميز وقائد. وانتهاء الحرب الباردة لا يعني انتهاء الصراعات السياسية، لكنه يعني تحولا كميا وكيفيا في مفهوم الصراع الدولي. ففي ظل الحرب الباردة كان هناك صراع مركزي بين دولتين وكتلتين وحلفين وايديولوجيتين مساحته الكرة الارضية، ومجالاته الاقتصاد والسياسة والاستراتيجية والدعاية. هو صراع شامل وكلي. هذا الصراع هو الذي انتهى باختفاء احد اطرافه وتسليمه بالهزيمة. لكن الصراعات ذات الاساس الاقتصادي او الديني او القومي بين الشعوب او القوميات ستستمر.

المعضلة التي تطرحها هذه الاوضاع هي كيفية تنظيم الحياة الدولية في ظل قوة واحدة كبيرة، وهي معضلة لتلك القوة وللاخرين ايضا. من وجهة نظر تلك القوة فإنها تواجه مشكلة: من هو العدو؟ فان قوة كبيرة تكتسب تضامنها الداخلي وشرعيتها الخارجية من وجود عدو، فما هي الحال عندما يختفي العدو؟ وماذا تكون اسباب تفسير وتبرير شرعية هذه القوة؟ ومن وجهة نظر الدول الاخرى فان وجود قوة واحدة كبيرة يطرح مشاكل في التعامل وفي تحديد مجالات حرية الحركة والمناورة.

الوجود المنفرد لقوة واحدة قد يغرها بالاستبداد والطيش وهو ما سماه وليم فولبرايت مرة «حماقة القوة». كما انه قد يجعلها اقل مراعاة لحساسيات الاطراف الاخرى مما يؤلب عليها الاخرين ويدفعهم الى التعاون والتحالف في مواجهتها. في الوقت نفسه فان ظهور قوى اخرى ليس مسالة تتعلق بالرغبات والامنيات ولكن بطبيعة التوازن الدولي.

والوضع الدولي الراهن يشهد مجموعة من المفارقات المتعلقة بالتوازن على قمة العالم، الولايات المتحدة بالتاكيد هي القوة القائدة عسكريا واستراتيجيا وتفوق الآخرين بمسافة، والجمهورية الروسية هي قوة عسكرية كبيرة على رغم كل الانهيار السياسي والاقتصادي الذي اصابها. من الناحية الاخرى فإن اليابان والمانيا تمثلان قوتين اقتصاديتين عملاقتين ولكن من دون اسنان عسكرية. وهكذا فان العالم يشهد تمايزا بين القوى العسكرية الكبرى والقوى الاقتصادية الكبرى، والارجح ان ذلك سيستمر لفترة.

ونحن في الدول العربية تعودنا لمدة طويلة على أن نعيش في عالم ثنائي القطبية، ومصالحنا على الارجح هي في هذا الاتجاه. لكن هناك فارقا بين ما نريده وبين ما يحدث على ارض الواقع، وحتى مع قبول الراي بان اليابان ودول اوروبا سوف تصبح اقطابا دولية، فإن السؤال يثور عن الوقت اللازم لتحقق ذلك.

كثيرون يرغبون في ان يفتحوا عيونهم ليجدوا عالما متعدد الاقطاب، يسمح لهم بحرية حركة اكبر، وبقدرة على المناورة، لكن يبقى السؤال: الى ان يحدث ذلك كيف نتعامل مع العالمَ الذي نعيش فيه؟

كيف نتعامل معه بما يضمن حقوقنا الاساسية ومصالحنا الحيوية؟ هذا هو السؤال.

---

* استاذ في كلية الاقتصاد في جامعة القاهرة ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية فيها.



عدم الانحياز والنظام الدولى الجديد

د . مصطفى علوى

يمثل عام ١٩٩٢ بداية العقد الرابع من عمر حركة عدم الانحياز التى نشأت رسميا فى بلجراد عاصمة يوجسلافيا عام ١٩٦١ لتنضوى تحت لوائها الغالبية العظمى من دول العالم الثالث . ولقد مرت حركة عدم الانحياز فى تطورها بمراحل متعاقبة بدأت بمرحلة التاسيس فى الستينيات ثم انتقلت الى مرحلة الاهتمام بقضايا الاقتصاد والتنمية فى السبعينيات ثم انتهت فى المرحلة الراهنة الى محاولة اعادة تاكيد الهوية وتجديد التوجه والاولويات .

وفى المرحلة التاسيسية الاولى : انشغلت حركة عدم الانحياز بقضايا تصفية الاستعمار ومكافحة الامبريالية والتميز العنصرى وتحقيق الاستقلال السياسى والتحرر الوطنى ولقد حققت الحركة نجاحا ملحوظا فى هذا المضمار. فلقد كانت اهداف تلك المرحلة ذات جاذبية وبريق وحظيت تلك الاهداف بمشروعية قانونية واخلاقية لانزاع بشانها فى حركة النظام الدولى الناتج عن الحرب العالمية الثانية . ففى ذلك النظام انهارت امبراطوريات استعمارية كبرى كانت تنتمى الى فترة ماقبل الحرب الثانية والى نظام تلك الفترة الذى كان قد اخذ فى التحلل والانهيار بنهاية الحرب ولقد كان لتلك الايام - وبخاصة فى اواخر الخمسينيات والنصف الاول من الستينيات رونقا خاصا - استمدته من الحماسة الوطنية والنقاء الثورى الذى ميز حركة بلاد العالم الثالث حديثة الاستقلال بقيادة « زعاماتها التاريخية والوطنية ».

وعند منتصف الستينيات بدات حركة عدم الانحياز تعانى من حالة الانكسار التى اصابت بعضا من البلاد التى لعبت دورا محوريا فى حركة العالم الثالث مثل اندونيسيا وغانا ومصر.

التحديات التى يفرضها النظام الدولى الجديد :

واذا كانت حركة عدم الانحياز قد استطاعت ان تسهم على نحو ملحوظ فى تحقيق اهداف تصفية الاستعمار ومكافحة الامبريالية والتميز العنصرى ودعم حركات التحرر الوطنى فان انجاز الحركة وسجلها فى مجال تحقيق اهدافها الاخرى كان ادنى كثيرا . فشعار النظام الاقتصادى العالمى الجديد قد خبا لمعانه وبريقه واخذ يدخل دائرة النسيان ولقد سقط هذا الشعار لاول مرة من مداولات الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها العادية علم ١٩٩٠ وجاءت وثائق تلك الدورة خالية من ذلك الشعار وشربت وفود غربية لدى المنظمة العالمية نخب هذه المناسبة . وجاء سقوط الشعار والنداء مدويا بعد ان فقد انصاره السابقين الاقوياء فى الكتلة السوفيتية السابقة فما عاد هناك اتحاد سوفيتى ولا عاد ثمة معسكر اشتراكى بل ان الاتحاد السوفيتى السابق - ومن بعده دول رابطة الكومنولث المستقلة التى ورثته - اخذت تطلب انضمامها الى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير وهما المؤسستان اللتان كانتا تعتبران من قبل اذرعا للولايات المتحدة وسياستها الساعية الى فرض هيمنة الراسمالية العالمية على العالم باسره ولقد استجابت تلك الدول للشروط التى فرضت عليها لتسهيل انضمامها الى البنك والصندوق ومنها مايتعلق بتغيير نظامها الاقتصادى الداخلى ومايتعلق بنفقاتها الدفاعية وسياستها العسكرية . واضحت دول الكومنولث وفى مقدمتها روسيا - فى حاجة الى دعم مالى مباشر ضخم من مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى التى اشترطت انضمام دول الكومنولث اولا الى الصندوق حتى تعطى لتلك الاخيرة عدة مليارات من الدولارات كمساعدات اقتصادية عاجلة وملحة .

واخذت البلاد غير المنحازة تعانى اكثر فاكثر من تبعات المشكلات الاقتصادية الداخلية الحادة وانهيار نماذج ونظريات وخطط التنمية التى اتبعتها . وكذلك فان البيئة الدولية الجديدة والمتحولة اضحت تفرز مشكلات وتفرض تحديات وقيود اكثر حدة على افاق التنمية فى تلك البلاد ولم يعد امام بعض بلاد عدم الانحياز سوى ان تجرب وصفات الصندوق والبنك وان تدلف الى الطريق الصعب للتحرير الاقتصادى والانتقال الى نظام السوق الحرة والياتها بما يعنيه ذلك من مزيد النفوذ والتاثير للصندوق والبنك وهما تجسيد للمؤسسات « الاوليجاركية » الدولية التى تكرس نفوذ القلة من الدول الكبرى والقوية فى عالم اليوم . وفى هذا السياق اصبحت قمة الدول السبع الصناعية الكبرى تشبه اجتماعات « لمجلس ادارة العالم » ولم يعد ذلك المجلس يقتصر على الاهتمام بقضايا العمل الاقتصادى بل تجاوزها الى قضايا العمل السياسى والاستراتيجى . وفى نفس الاتجاه تكرس مزيدا من النفوذ لمجلس الامن الدولى التابع للامم المتحدة على حساب الجمعية العامة . اى ان الجهاز النخبوى المعبر عن الدول الاقوى فى العالم اكتسب مزيدا . من الفاعلية والتاثير والنفوذ بينما اتجه الجهاز الشعبى المجسد لارادة الغالبية من الدول الصغرى الى وضع ينخفض فيه تاثيره فى وضع القرار السياسى الدولى .

وهكذا اصبح شعار دمقرطة العلاقات الدولية اكثر بعدا عن التحقق فى ظل تحول هيكل النظام الدولى فى مرحلة تطوره الانتقالية الراهنة الى القطبية الاحادية وانتهاء نمط القطبية الثنائية فلاشك ان قيادة النظام الدولى الجديد - وفقا للخط الجديد لتوزيع القوة والنفوذ بعد زوال الاتحاد السوفيتى السابق - اضحت فى يد قطب عالمى واحد . واغلب الظن ان ذلك الوضع سوف يستمر - على الاقل على المستوى الاستراتيجى - حتى نهاية القرن الحالى سواء فهمنا القطب العالمى الاوحد على انه الولايات المتحدة او فهمناه على انه ذلك الائتلاف او التحالف السياسى - الاستراتيجى الذى يجمعها مع غيرها من مراكز القوة فى العالم الراسمالى الصناعى المتقدم المتمثل فى اوروبا الغربية واليابان فليس من شك فى ان هامش حرية الحركة اضحى اقل كثيرا امام البلاد غير المنحازة وان قدرة هذه البلاد على الفعل المؤثر المستقل عن التكتلات الدولية الكبرى فى العالم المتقدم اصبحت عند حدها الادنى .

ومن ناحية اخرى فان اتجاه الدول الصناعية فى الشمال المتقدم او المصنعة حديثا فى الجنوب الى اقامة تكتلات اقتصادية دولية كبرى لايكون لدول عدم الانحياز مكان فيها من شانه ان يضع حركة التجارة والاقتصاد وجهود التنمية داخل تلك البلاد غير المنحازة فى وضع صعب فالمتوقع ان يؤدى توحيد السوق الاوروبية وتحويلها الى سوق داخلية واحدة عند نهاية العام الحالى ، وكذلك تكوين التكتل الاقتصادى الباسفيكى بين اليابان والنمور الاسيوية ثم التكتل الاقتصادى الامريكى الذى يجمع الولايات المتحدة كندا والمكسيك المتوقع ان يؤدى كل ذلك الى زيادة حجم اسواق تلك التكتلات زيادة ضخمة لاتمكن الدول غير المنحازة من التعامل معها او النفاذ اليها ببضائعها . واذا كان من المحتمل ان ينشأ تنافس بين هذه التكتلات الاقتصادية الضخمة فى المستقبل فان اطرافها تمتلك مؤسسات واليات للتنسيق تستطيع ترشيد ذلك - التنافس وجعله تنافسا محكوما وربما فى اطار تعاونى ومن اهم هذه المؤسسات والاليات قمة الدول السبع الصناعية الكبرى الصندوق والبنك والوكالة والدولية للطاقة والشركات عابرة القارات .

ان مشاركة النمور الاسيوية فى تلك التكتلات سيعنى اضعاف الجنوب المتخلف نتيجة ربطه ودمجه بالشمال الصناعى المتقدم وحرمان الجنوب من جهود تلك النمور ومن الافادة بتقدمها .

غير ان التحديات التى تفرضها التطورات الدولية الجديدة لاتقتصر على تلك التحديات الاقتصادية والتكنولوجية بل تمتد لتشمل تحديات فى المجال السياسى الاستراتيجى فانهيار الاتحاد السوفيتى السابق وحلف وارسو ادى الى ظهور



المصدر : الاهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٥

نظرية استراتيجية جديدة فى الغرب تقول : ان المصادر الجديدة للتحدى والتهديد التى يواجهها العالم الغربى وحضارته وامنه تنطلق من الجنوب وتتمثل فى مصادر عدم الاستقرار التى تعانى منها دوله واهم تلك المصادر واخطرها الفقر والحرمان الاقتصادى والاصولية الاسلامية ومشاكل المخدرات والبيئة والانظمة السياسية غير المستقرة والسياسات الخارجية غير القابلة للتنبؤ لتلك البلاد ولقد تجسد هذا التفكير فى انشاء قوات تدخل سريع جديدة قوامها ستون الف جندى تابعة لحلف شمال الاطلنطى وتحديد نطاق عملها خارج القارة الاوروبية فى منطقة البحر المتوسط والشرق الاوسط.

ومن ناحية اخرى فان تطور النظام الدولى قد قاد الى اثنين من اخطر التحديات المحتملة على بلاد العالم الثالث وهما عملية التحول الديمقراطى من ناحية وعملية التفتت القومى من ناحية اخرى وبالنسبة للتحول الديمقراطى فان فشل البلاد غير المنحازة فى الاستجابة لمتطلباته سوف يفرض عليها مزيدا من العزلة عن حركة النظام الدولى الجديد . اما التحدى الاخطر فهو اطلاق مارد التفتت القومى والخلافات العرقية والدينية من القمقم ومايحدث فى يوجوسلافيا التى كانت احدى الدول الرائدة واحدى القوى الدولية الاهم فى حسابات عالم عدم الانحياز ليس سوى مثال .. ان احتمال انتقال تلك العدوى الى بلاد اخرى كثيرة مؤهلة لذلك فى العالم الثالث من شانه ان يصيب حركة عدم الانحياز فى مقتل .ولننظر الى مايحدث فى الصومال والفانستان والعراق وجيبوتى ومايمكن ان يحدث فى كشمير واثر ذلك المحتمل على تفتت حركة عدم الانحياز ذاتها .

ويضاف الى ذلك ان انخفاض اهمية الايديولوجيات العالمية او العابرة للقوميات لمصلحة الايديولوجيات الضيقة المحدودة الافق القائمة على اساس عرقى او طائفى تجزيئى او لمصلحة الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية كل ذلك من شانه ان يزيد من فرص اضعاف حركة عدم الانحياز .

غير ان بعض نواتج النظام الدولى الجديد ليست تحديات ولامخاطر بل هى فرص ينبغى توظيفها واستثمارها من جانب حركة عدم الانحياز لصالحها ولمصالح دولها . ومن ذلك ان من بين اهم العمليات الدولية التى اقترنت بالتطور فى النظام الجديد تلك العملية الخاصة بنزع السلاح وخفض التسلح والرقابة عليه وما احوج الحركة الى بناء اليات محددة شجاعة فى هذا المجال لخدمة اغراض التنمية داخل بلادها . كذلك يمكن للحركة ان تستفيد من المناخ الايجابى الناتج عن تعزيز عمليات التسوية السلمية للمنازعات الدولية وبناء السلام وصنعه وحفظه ويمكن للحركة ايضا ان تسهم فى ترسيخ ذلك المناخ وذلك بمناقشة عقلانية براجماتية لسبل تسوية المنازعات التى تقع بين دول اعضاء فى الحركة .

واخيرا فان الاصلاح الاقتصادى والسياسى الحقيقى فى الداخل ينبغى ان يكون مدخلا هاما للتوازم مع تحولات النظام العالمى الجديد وطريق الاصلاح هو التعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية ومزيد من العدل الاقتصادى والاجتماعى فالدول التى لاتعرف الديمقراطية من داخلها لايمكنها ان تنادى بديمقراطية العرقيات الدولية والدول التى تعانى من ظلم اجتماعى ـ اقتصادى بين من الداخل لايمكنها رفع لافتة بناء نظام اقتصادى عالمى جديد اكثر عدلا .

كاتب المقال : استاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٢

ليس إلا



بقلم: محمود السعدني

الآن.. إطمأن الضمير العام واستقر النظام العالمي الجديد بعد ان أصدرت محكمة ألمانية في شتوتغارت على جوزيف شامبرغ، وهو عجوز ألماني في الثمانين من عمره، قيل إنه كان ضابطاً برتبة ميجور في جيش هتلر كما كان مسؤولاً في معسكر اعتقال نازي، وتهمته انه قام بقتل العشرات من النزلاء من بينهم بعض الأطفال الذين لم يتجاوزوا الخامسة من اعمارهم، أما من الذي قال؟ فهم اليهود الذين كانوا سجناء في المعتقل. وهل حضر الشهود الى المحكمة وادلوا بأقوالهم في مواجهة المتهم؟ لا.. لم يحضر احد، لأن الشهود انتقلوا الى العالم الآخر، ولكن المحكمة الألمانية العادلة اكتفت بأقوال الموتى وكما ادلوا بها عقب الحرب العالمية الأخيرة مباشرة. طيب.. واين عثروا على الرجل العجوز؟ عثروا عليه في الارجنتين حيث فر اليها بعد دخول الروس الى برلين. ولم تستمع المحكمة الى الدفع الذي قدمه المحامي بأن شهادة الموتى لا تكفي لادانة الرجل، كما لم تستمع المحكمة الى راي اللجنة الطبية التي قررت أن حالة الرجل الصحية لا تسمح بمحاكمته ولا تسمح بسجنه. المهم ان المحكمة أصدرت حكمها، والمهم أيضاً ان المتهم ذهب الى السجن في سيارة الاسعاف، ولكن المحاكمة والحملة الاعلامية التي صاحبتها تؤكد ان الالمان يخضعون حتى الآن لابتزاز اسرائيل. واسرائيل تريد ان تبقى مزاعمها حول تعذيب اليهود في معسكرات الاعتقال ساخنة على الدوام، وكلما هدأت النار أسرع اليهود الى النفخ فيها لكي يستمر سيل الدولارات ينهمر عليهم وفيضان المساعدات يتدفق بين ايديهم، ولكي يحجبوا عن العالم مسلسل تعذيب الفلسطينيين في الأرض المحتلة، او على الأقل لكي يبرروه. ان ما جرى في محاكم شتوتغارت هو تمثيلية من النوع الكوميدي يصلح لبطولتها يونس شلبي ووحيد سيف، تمثيلية محاكمة رجل في الثمانين من عمره حكموا عليه بالسجن «مدى الحياة» لجريمة ارتكبها منذ نصف قرن، أما الشهود فكانوا من سكان مقابر اليهود في وارسو وفي تل أبيب.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢



العالم يهتز تحت أقدام اليابانيين

● عصر الانتاج الضخم والمجتمعات الكبيرة يتحطم امام طوفان ثورة صناعية ثالثة تعتمد على اعلى المهارات ووفرة المعلومات

دراسة خاصة يكتبها :
الفين توفلر

الفيت توفلر مفكر امريكى متخصص فى المستقبليات له ثلاثة كتب مهمة فى هذا المجال هى « تحول القوة » و « الموجة الثالثة » و « صدمة المستقبل » . ويعد حاليا لاصدار دراسة علمية جادة بعنوان « مخاطر العنف فى النظام العالمى الجديد »

وقد تعاقد معه الاهرام على نشر دراسة بالغة الاهمية يغوص فيها فى اعماق فكر وسياسة وصناعة واقتصاد ، تجتاح العالم الان ، وتهز كافة المسلمات التى سادت فى الفترة الماضية . وفيما يلى هذه الدراسة :



لقد حملت السنة اللهب التى امتدت من لوس انجلوس الى ولاية اتلانتا مؤخرا دروسا غير ملحوظة لأوروبا بما يجرى بها من تصاعد الروح القومية ونزعات عرقية وحركات حليقى الرؤوس المتطرفة ، بالاضافة الى اليابان وغيرها من المجتمعات التى تتمتع بالهدوء الاجتماعى حاليا .

فاليوم وبالرغم من مرور جيل كامل على الاضطرابات العرقية التى اشعلت المدن الامريكية فى نهاية الستينات فان الجميع يردد نفس التفسيرات التى سادت فى ذلك الوقت لتفسير الموجة الاخيرة من عمليات السلب والنهب واشعال الحرائق .

فالرئيس جورج بوش يطلق النداءات التقليدية للحفاظ على النظام والقانون فى حين يردد خصومه السياسيون نفس الانتقادات التقليدية بشأن الفقر والبطالة والعنصرية .

وبالطبع فان جميع هذه العناصر فاعلة فى مثل هذه الاحداث الا انها تشكل فصلا بسيطا فى رواية اكبر فالانتفاضة الاخيرة اكبر من ان تكون مجرد احتجاج على وحشية رجال شرطة او ان تكون عرضا لامراض قديمة .

هذه الاحداث تعكس نوعا جديداً من العنصرية وشكلا جديداً من الصعب رصده للبطالة . لهما ابعاد تتخطى حدود الولايات المتحدة .

هذه العنصرية والبطالة الجديدتان افرزهما نظام جديد لتكوين الثروة يجتاح بشكل سريع جميع الدول المتقدمة ذات الوفرة الأمر الذى يدمر الشكل التقليدى للمجتمعات الصناعية .

لقد كان اكتشاف الزراعة منذ الاف السنين سببا فى اطلاق الموجة الأولى من التحول الاجتماعى فى التاريخ فى حين كانت الثورة الصناعية دافعا لانطلاق الموجة الثانية والان فان الموجة الثالثة من التغير التكنولوجى الاجتماعى تجتاح جميع الدول المتقدمة تكنولوجيا وفى مقدمتها الولايات المتحدة وخاصة ولاية كاليفورنيا .

ومن المعروف ان الثورة الصناعية تسببت فى ظهور المجتمعات الضخمة حيث ظهر بالتالى الانتاج الضخم مصحوبا بالتوزيع على نطاق واسع والاستهلاك الكبير والتعليم لقطاعات واسعة من البشر والأحزاب السياسية الكبيرة ووسائل الاتصال والترفيه الجماعية والخدمات الاجتماعية لقطاعات كبيرة من المواطنين . كان المبدأ الذى يحكم هذه التحولات هو التجانس .

أما الموجة الحالية من التغيرات فانها تحطم المجتمعات الصناعية الضخمة فى حين يسود مبدأ جديد وهو عـــدم التجانس والتعددية . وبناء على ذلك فان الانتاج الضخم التقليدى فى الولايات المتحدة واليابان واوروبا يتراجع امام انتاج اقل ضخامة يعتمد على منتجات مصنعة بمواصفات مخصوصة ومطلوبة تحديدا ومتنوعة تصنع فى مصانع تدار باجهزة الكمبيوتر .

فى الوقت نفسه فان الاسواق الكبيرة يتم تقسيمها حاليا الى اسواق صغيرة ذات مواصفات محددة يتم وضعها فى قوائم بواسطة الكمبيوتر . ايضا فان الاستهلاك يجرى عليه مايجرى على الانتاج .

ايضا فان هذا التفتيت يجرى على وسائل الاعلام . ففى الولايات المتحدة بدلا مما كان شائعا فى الماضى من وجود ثلاث شبكات تليفزيونية عملاقة فان ٦٠ ٪ من المنازل فى امريكا تستقبل بثا من ٣٠ قناة تليفزيونية مختلفة . وقد تم تصميم اجهزة التليفزيون الحديثة حاليا فى امريكا لكى تستقبل ارسال اكثر من ١٠٠ قناة تليفزيونية .

لقد كانت وحدة المجتمع خلال الموجة الثانية من الثورة الصناعية هى العائلة العاملة المكونة من الاب العامل والأم ربة المنزل وطفلين تحت الثامنة عشرة واليوم فان ٥ ٪ فقط من المجتمع الامريكى تنطبق عليها هذه المواصفات فى حين تقل هذه النسبة اكثر فى كاليفورنيا . واليوم فان المجتمع يتضمن انواعا عديدة من العلاقات الاسرية تبدأ بأسرة تضم الأم فقط او سلسلة من الزيجات ... او مايطلق عليه بعائلات الساندويتش التى يقوم خلالها زوجان برعاية ابنائهما وابائهما فى نفس الوقت .

الا انه فى المجتمعات الأمريكية الفقيرة ، فان العائلات التى لاتضم سوى امهات فقط وأطفال غير شرعيين هو القاعدة الشائعة .

ان العائلة الأمريكية لم تمت وانما تعرضت لعملية تفتيت متسارعة مثلها فى ذلك مثل عمليات التفتيت فى الانتاج والاستهلاك والاتصال .

عملية التفتيت هذه التى تضرب العديد من الدول لها تأثيرات مباشرة على العلاقات بين الاجناس ايضا .

فى خلال عصر الموجة الثانية من التطور كانت المجتمعات الصناعية فى حاجة للقوى العاملة بشكل ضخم . ففى بداية حركة التصنيع كانت الولايات المتحدة ـ على العكس من اوروبا ـ تعانى من نقص مزمن فى القوة العاملة وخاصة مع هجرة العمال نحو الغرب .

وقد نجحت الطبقات الصناعية فى حل هذه المشكلة باح

لمصادر الطاقة وابتكار التكنولوجيا للتغلب على نقص العمالة . وعلى الصعيد السياسى فقد تم تطبيق سياسة فتح باب الهجرة لتصل الى امريكا امواج كبيرة من المهاجرين من جميع انحاء العالم .

ولكى يتم زيادة كفاءة العمالة كان من الضرورى توفير قدر من التجانس الجماعى للعمال الأمر الذى ادى لظهور مفهوم البوتقة التى تنصهر فيها العمالة المهاجرة .

ذلك المفهوم الذى كان يقضى بالتخلص من الثقافات القديمة والتحلى بأخرى جديدة وهى الثقافة والهوية الامريكية .

ولكن بالرغم من تلاشى العديد من الثقافات والديانات المختلفة الا ان الامريكيين قاوموا دائما اختلاط الاجناس القوقازية مع غيرها من الاجناس فى المجتمع الأمريكى .

على سبيل المثال فان الأمريكيين من اصول افريقية كان عليهم ان يقاتلوا ويكافحوا للدخول فى المجتمع والاندماج فى الاقتصاد على اساس من المساواة مع الاخرين الا انهم لم ينجحوا فى ذلك بشكل كامل حتى الان .

هؤلاء الامريكيون من اصول افريقية ظلوا لاجيال يمثلون الاحتياطى الأخير فى القوة العاملة الذين كان يرجع لهم للاستعانة بهم عندما تعجز قنوات العمل الاخرى مثلما كان الحال فى الحرب العالمية الثانية .

وقد اسفر هذا الوضع عن استمرار الصراع بين الاغلبية البيضاء والاقلية السوداء حيث استمر الاثنان فى التنافس على العمل والدخل .

كانت هذه هى الصورة الخلفية للنظام الصناعى-القديم فى امريكا كما كان نفس الوضع هذا موجودا فى دول اوروبا مثل فرنسا والمانيا التى دعت الاتراك ومواطنى شمال افريقيا لشغل الأعمال الدنيا خلال سنوات النمو الاقتصادى فى الستينات والسبعينات .

طبق السلطة فى لوس انجلوس

وبحلول الموجة الثالثة فى التغيرات تغيرت حاجيات الاقتصاديات المتقدمة .

فى الولايات المتحدة ـ وخاصة فى لوس انجلوس حيث وقعت الاضطرابات الاخيرة ـ تم استبدال مبدأ بوتقة انصهار الاجناس بمبدأ اخر وهو مايعرف بمفهوم « طبق السلطة » ذلك المفهوم الذى يسمح للجماعات الدينية والعرقية بالاحتفاظ بهويتها الثقافية فى حين تطالب بالعدالة والكرامة والفرص الاقتصادية المتساوية فى نفس الوقت .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

هذه الموجة الثالثة التي حلت محل مفهوم البوتقة اسرعت وكلفت عملية تفتيت المجتمع واثرت بالسب على العلاقات بين الجماعات العرقية . وفي الولايات المتحدة افرز هذا الوضع عن تقسيمات عرقية متعددة ومعقدة لدرجة وصلت الى توتر العلاقات ليس فقط بين الاغلبية والاقلية وانما بين الاقليات بعضها البعض مثلما هو حادث بين الكوريين والسود في لوس انجلوس او بين الكوبيين ومواطني هايتي في ميامي .

وجميع هذه الصراعات الاجتماعية يتم تصعيدها بسبب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد حاليا والتي تم تجاهلها في فترة ماقبل الاضطرابات الاخيرة .

ببساطة فان اقتصاديات الموجة الثالثة لاتوفر العمل الثابت لامثال رودني كينج ـ الذي تعرض لضرب رجال الشرطة في لوس انجلوس ـ ولا لامثال الجماعات العنصرية من حالقي الرؤوس الذين يضربون السود والاسيويين في كاليفورنيا والاتراك ومواطني شمال افريقيا في اوروبا .

وعلى النقيض من مرحلة الموجة الثانية فان الموجة الثالثة تغلق ابواب اقتصادها امام العمالة غير الماهرة التي تعتمد على التكرار فقط .

في ٢٨ ابريل عام ١٩٩٢ قبل ٢٤ ساعة من اندلاع الاضطرابات الاخيرة في لوس انجلوس التي اسفرت عن مصرع ٤٧ وتدمير ماقيمته نصف مليار دولار نشرت صحيفة لوس انجلوس تايمز قائمة باكبر ... ١٠٠ شركة في كاليفورنيا حيث اختفت منها اغلب صناعات مرحلة الموجة الثانية .

لم تتضمن القائمة شركة صناعة سيارات او صلب او اطارات سيارات او غزل ونسيج او اسمنت واحدة وقد جاءت شركات صناعة الادوية ومستلزمات الكمبيوتر والتامين الصحي والاستثمار وتوظيف الاموال والاستشارات والخدمات المصرفية والدوائر المطبوعة والطائرات ومحطات الاذاعة والتليفزيون ومستلزمات الجراحة والغاز والبترول والاتصالات والافلام في مقدمة القائمة .

وقد اعطت هذه القائمة صورة مثالية لاقتصاد يتحول بسرعة شديدة من مرحلة الموجة الثانية التي تعتمد على العمالة غير الماهرة للدخول في مرحلة الموجة الثالثة ذات العمالة عالية المهارة .

هذه الشركات الجديدة هي بمثابة الاسس للموجة الثالثة من الاقتصاد التي تجتاح بسرعة الان امريكا واوروبا واليابان انه اقتصاد يعتمد على موارد اساسية هي القدرات العالية وامكانية الابداع والمهارات المكتسبة وغير المكتسبة والعلوم التحويلية وبعض مظاهر السلطة انه اقتصاد يعتمد على الاتصال الفوري واللحظي من خلال التليفون والفاكس والكمبيوتر وبنية اساسية اليكترونية عمادها الكمبيوتر وقاعدة المعلومات ومواقف ومهارات دائمة التغير والتطور .

واقتصاد الموجة الثالثة ـ كنظام جديد يخلق الثروة ـ لن يتراجع كما ان الاسلوب التقليدي للموجة الثانية لن يعود مرة ثانية ولن تعود الاعمال التي كان يوفرها من قبل .

ولانهم فشلوا في الاستعداد لاقتصاديات الموجة الثالثة ـ كما تنبا الكثيرون منذ الستينات ـ فان السياسيين يلجاون الان للديماجوجية حيث يطالبون بالمزيد من اجراءات الحماية الاقتصادية . وكان ذلك سيعيد عمال صناعة السيارات الى عصر ماقبل دخول الانسان الالي الى مجال هذه الصناعة .

ايضا فان هؤلاء السياسيين يرفعون رايات شعارات السوق الحرة وكان تحقيق ذلك كفيل بحل المشكلة

السياسيون مازالوا اسرى المرحلة الثانية

ويبدو ان السياسيين لايدركون ـ او غير مستعدين للاعتراف بان جميع اساليب الموجة الثانية للتغلب عن البطالة اصبحت لاقيمة لها .

ففي الاقتصاد القديم الذي يعتمد على القوة البدنية والانتاج الضخم فان السياسيين يمكنهم بتطبيق اجراءات نقدية مالية او مستوحاة من تعليمات ونظريات عالم الاقتصاد كينز ، ان يعيدوا مليون عامل عاطل الى اعمالهم اذا افترضنا ان المليون هو الرقم الكلي للعاطلين .

وعلى العكس من ذلك فاليوم وفي اقتصاديات الموجة الثالثة فانه يمكن خلق خمسة ملايين فرصة عمل الا ان المليون عاطل في النظام القديم لن يستطيعوا ان يشغلوا مليونا من هذه الفرص لافتقارهم المهارات اللازمة ، والاكثر من ذلك والذي يزيد الامر صعوبة هو ان تلك الحاجيات متغيرة باستمرار الامر الذي يجعل العمال فائقي المهارة يواجهون خطر البطالة ، اذا لم يطوروا مهاراتهم باستمرار . والدليل على ذلك المهندسون الذين تم الاستغناء عنهم في صناعات الاسلحة في كاليفورنيا .

ان موجة التغيير الثالثة تطرح حقيقة هي ان البطالة تحولت من كونها مسالة كمية الى مسالة كيفية ونوعية الامر الذي يجعلها هيكلية وصعبة الرصد والعلاج بالاساليب المقترحة من جانب اقتصاديين وسياسيين مازالوا يعيشون اسرى اسلوب تفكير المرحلة الثانية .

وهذا الامر هو الذي يجعل احداث لوس انجلوس قابلة للتكرار في اماكن اخرى مرات ومرات حتى يعترف السياسيون بان مرحلة التغير الثالثة جاءت ولن تذهب انها تجتاح الاقتصاديات وهياكل المجتمع .

واخيرا فان ذلك هو السبب في عدم امكانية وجود حلول الان حتى تطيح الموجة الثالثة بمدارس الموجة الثانية واحلال مؤسسات جديدة لاتشبه مصانع الامس التي اصيبت بالصدا .

ان الازمة ليست مجرد فرص الاختيار بين بوش وكلينتون او بينهما وبين روس بيرو .

انها ليست مجرد غضبة في الشوارع والتي تمزق البلاد . انها ازمة فشل القيادة السياسية في استيعاب المستقبل الذي يحلق في وجه امريكا والدول المتقدمة ، حيث تغيب البصيرة ويموت الناس وتحترق المدن .

٤٩٧

دائرة الضوء

إلا أنا..!

قلبى مع «النظام الدولى الجديد» الان!

لقد قضت محكمة اكسفورد الانجليزية بمثول الطيارين الامريكيين المتهمين بقتل ٩ بريطانيين خطأ أثناء حرب الخليج أمام المحاكم البريطانية، وذلك لتبين مسئوليتهم فى هذا الحادث، بعد أن شهد ضابط بريطانى ببرج المراقبة أن وجه الطيارين الأمريكيين إلى مكان الدبابات العراقية، وليس المواقع البريطانية، وبعد أن ترددت أيضا أنباء تفيد بأن خطأ الطيارين الأمريكيين كان سببه تناول المخدرات.

لم يعد الأمر مجرد طلب دبلوماسى أو رجاء من أسر البريطانيين القتلى، ولكنه تحول الآن مع قرار محكمة اكسفورد إلى طلب قضائى.

وكل الشواهد تشير إلى أن الحكومة الامريكية لن توافق على هذا الطلب.

فهى رفضت من قبل السماح للطيارين بالادلاء بالشهادة أمام المحكمة البريطانية، أو حتى عبر الاقمار الصناعية.

وامتنع البيت الابيض الامريكي عن الرد على المكالمات التليفونية لعائلات الضحايا الذين حاولوا اقناع الرئيس بوش بشهادة الطيارين أمام المحكمة البريطانية.

بل إن واشنطن رفضت أصلا مجرد الافصاح عن هوية الطيارين.

وأكد المسئولون الامريكيون أن الخطأ وارد فى الحرب، وأن ما يحدث فى ساحات القتال لا يحل فى قاعات المحاكم.

ليس فى نية واشنطن — إذن — تنفيذ طلب محكمة اكسفورد فهل ستلجأ الحكومة البريطانية إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار منه ضد أمريكا، كما فعلت هى من قبل مع الامريكيين والفرنسيين بصدد أزمة لوكيربى؟

أغلب الظن أن هذا لن يحدث، ليس لصعوبة استصدار مثل هذا القرار بسبب الفيتو الامريكى، وإنما لأن الحكومة البريطانية لا ترغب فى ذلك أصلا.

ولن تثمر أيضا ضغوط أهالى البريطانيين التسعة القتلى فى إقناع الحكومة البريطانية بالتحرك لإجبار واشنطن للامتثال للقضاء البريطانى، لأن الحكومة البريطانية لا تضمر شرا بالرئيس الامريكى بوش، ولا ترغب فى إزاحته عن مقعد الرئاسة فى أمريكا، أو تتحمس لإجراء تغييرات فى النظام السياسى الأمريكى!

هنا.. سوف يقع «النظام الدولى الجديد» فى مشكلة جديدة!

سوف تتصاعد الاتهامات ضده بانه غير عادل وغير منصف، ويكيل باكثر من مكيال فى الموضوعات والقضايا المتشابهة!

وستتكرر التساؤلات: لماذا لا تنفذ أمريكا على نفسها ما تطالب بتنفيذه على غيرها؟.. أم انها تستثنى نفسها من تعاليم هذا النظام.

وطوبى لضحايا النظام الدولى الجديد!

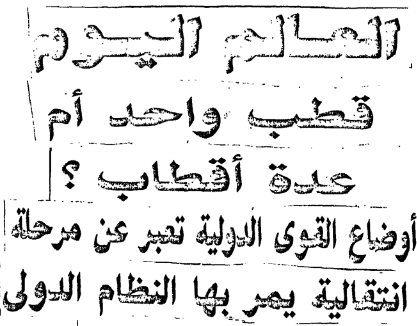
عبد القادر شهيب



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٤



العالم اليوم قطب واحد أم عدة أقطاب ؟

أوضاع القوى الدولية تعبر عن مرحلة انتقالية يمر بها النظام الدولى

في ظل التطورات العالمية المتلاحقة والتى تشير الى تحولات مختلفة يشهدها النظام الدولى كان ابرزها تفكك الاتحاد السوفييتى وانهيار النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، وبزوغ قوة كل من المانيا واليابان اقتصاديا ، فان السؤال الذى اصبح يفرض نفسه : ما هى طبيعة النظام الدولى الحالى ؟ وهل اصبح احادى القطبية بزعامة الولايات المتحدة ام متعددا؟. وما هو تاثير ذلك على طبيعة العلاقات السائدة بين وحداته المختلفة ؟

بعد البيروسترويكا وما واكبها من تدويل سريع لحرب الخليج والادانة شبه الجماعية للعراق تصور البعض ان كل صيرورات التاريخ والواقع باتت تمهد لرؤية موحدة ونظام عالمى جديد غير متعدد وهو ما اصطلح على تسميته بـ (العالمية) Globalization وهو مفهوم يبشر بحضارة كونية واحدة نابذين بذلك مفهوم Enternationalism الذى وان كان يقر بسمات دولية وحضارية مشتركة الا انه يؤكد على درب من دروب الخصوصية والتعدد ولكن بعد ما بدا تفكك الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى مسدلا ستار النهاية على الصراع الايديولوجى بين الشرق والغرب ونوع من الاقرار بظهور توازن جديد يتاسس على التعددية ـ تعددية الاقطاب والمراكز الراسمالية ـ وهو توازن يرتكز اقطابه على العامل الاقتصادى والتفوق التكنولوجى اكثر من ارتكازهم على العامل العسكرى الا ان الاقرار بتعدد الاقطاب والمراكز فى هذا التوازن الجديد لا ينفى ـ قدر ما يؤكد ـ ان سير الاحداث العالمية فى السنوات الاخيرة وعلى راسها حرب الخليج قد اتى بالكثير من الشواهد على جدارة الولايات المتحدة دون غيرها من الحلفاء او الفرقاء الراسماليين بتصدر هذا النظام الجديد ضالعة ولو بشكل مؤقت بدور لا يجوز لغيرها كدركى دولى من طراز فريد يدرك تمام الادراك ان كل محاولة لاعادة النظر فى هذا الوضع ستحد من قدرته على الهيمنة وبسط النفوذ ومن هنا يمكن فهم اسلوب التدخل المباشر كواحد من اهم الاساليب التى تبوات موقعا خاصا فى الاستراتيجية الامريكية فى الآونة الاخيرة خصوصا اذا ما تعلق الامر بمنطقة ذات وضع حيوى بالنسبة للمصالح الامريكية وهى منطقة الشرق الاوسط وفى القلب منها منطقة الخليج فبعد ١٥ سنة من الآن ستكون الولايات المتحدة على غرار بريطانيا ، قد استنفذت اخر احتياطياتها الطبيعية فى حين ان ٨٥ ٪ من احتياطى الطاقة فى تلك الفترة سيكون موجودا فى العالم العربى وهو ما ياتى متوافقا مع ما سبق ان رصدته الاستراتيجية الامريكية فعلى اثر حرب ١٩٧٣ بدا البعض فى اوساط البنتاجون وفى اروقة البيت الابيض فى طرح ضرورة اعتماد القوة لغزو حقول النفط خاصة مع تصاعد حدة الازمة الاقتصادية التى ارجعت مسبباتها الى الاعتماد المفرط على النفط المستورد من الخارج (حوالى ٤٠ ٪) وصلت الى نحو ٥٠ ٪ مع اواخر الثمانينات وبدات المصادر العسكرية الامريكية تتحدث بوضوح ـ حسب دراسة د / بيتر تيزجر



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٢

حول خطط التدخل العسكرى فى منابع النفط - عن أنه (اذا تعاظم اعتمادنا على النفط الخارجي او تدهورت سيطرتنا فى السياسة الدولية فان البديل قد يكون ارسال حملة عسكرية الى الشرق الاوسط تجعل فيتنام تبدو بالمقارنة كنزهة » .

كذلك اعتماد امكانية استعمال قنبلة النيوترون « كجزء رئيسى فى تسليح قوات التدخل السريع المعدة للعمل فى الشرق الاوسط ومناطق استخراج النفط نظرا لما توفره من مرونة كبيرة فى صد الهجمات المحتملة عليها دون الحاجة الى تدمير المنشآت والآبار الحيوية القائمة على مسارح القتال وبالقرب منها » .

ومن هنا فان التحكم الامريكى فى منطقة الشرق الاوسط والعالم العربى - الموقع الاستراتيجي والنفط - لم يعد شرطا للحفاظ على حيوية الاقتصاد العالمي فقط بل وفى الاساس شرطا للهيمنة عليه الا ان الاستحواذ على الفائض المالى الضخم من المداخيل النفطية - والتى يستثمر الجزء الاكبر منها فى الولايات المتحدة - قد ادى لنتيجة عكسية تماما فقد قلص من المجهودات الصناعية للمجتمع الامريكى الذى بات يعتمد شكلا من اشكال (الاقتصاد الريعى) - اقتصاد المضاربات والخبطات فى البورصة والاوراق المالية - مما سمح لاطراف اخرى فى المركز الراسمالى يتجاوز الولايات المتحدة فى كثير من الميادين . لكن اى محاولة لرصد وتحديد مثل هذه الاطراف ستكون محكومة بقصر النظر وعدم الشمول ان لم تكن محكومة بالطوباوية إذا لم تستطع قبل كل هذا التوصل لاجابة واضحة ومقنعة للسؤال التالى : -

ترى ما هى معايير القوة السياسية وعوامل الحسم فى عالم اليوم ؟ !

وبادىء ذى بدء لنا ان نتخيل حجم الاختلاف بين النتائج الراهنة للغزو العراقى للكويت وبين النتائج المتوقعة فى حالة اكتفاء الحلفاء الغربيين باستخدام قوتهم الاقتصادية والتكنولوجية بديلا عن القوة العسكرية لردع العراق ولنا ان نتخيل - لو نحينا جانبا الدور الحيوى للعسكرية الامريكية - حجم الردع الذى ستكفله القوة الاقتصادية والتكنولوجية للمواطن اليابانى فى حالة غزو متخيل من دولة فقيرة ونامية كالصين .

ومن هنا فاذا كان قد قدر للقوة الاقتصادية - خاصة فى ظل درجة التطور الحالى للقوى المنتجة - ان تكون عامل حفز وضمان لوجود واستمرار الثقل السياسى على الساحتين الاقليمية والدولية الا انها ستظل - ابدا - دون موقع الصدارة منه والذى سيظل - ما بقى الصراع - حكرا ابديا على القوة العسكرية مؤكدين ايضا على صحة صيغة « كلاوزفيتش » « ان الحرب هى مجرد استمرار للسياسة بوسائل اخرى » (العنف بالذات) على اعتبار ان « كل حرب استمرار لسياسة الدول المعنية ذات المصلحة - ومختلف الطبقات داخلها - فى وقت معين » .

وعليه يمكننا الاستعاضة عن مفهوم (ميزان القوى) الامريكى بمفهوم اخر هو ما اصطلح على تسميته (العلاقة التبادلية بين القوى) « Correlation of Forces » على اعتبار ان العلاقة التبادلية بين القوى على الساحة العالمية لا يمكن ولا يجب خفضها الى العلاقة التبادلية بين القدرات العسكرية للدول والتى هى فى التحليل النهائى « الحساب الكلى للقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والعلمية التكنولوجية » .

ومن هنا فمن التسرع التوصل لاستنتاجات عامة على اساس بعض الوقائع المنفردة او المرحلية مثل اعتبار تساقط الانظمة الشيوعية فى اوروبا الشرقية وعلى راسها الاتحاد السوفييتى كمؤشر للتفوق المطلق للقوى الراسمالية وايذانا ببدء نظام احادى القطبية تقوده الولايات المتحدة او اعتبار التقدم الاقتصادى والتكنولوجي اليابانى والالمانى كبرهان على عكس ذلك .

ان المجموع العام للاحداث فى اطارها الديناميكى هو الذى يشكل الاساس للقيام باستنتاجات دقيقة حول العلاقات التبادلية بين القوى فى العالم وحول الاتجاهات التى تتحكم فى تغيرها .

ومن هنا فاذا كان قد قدر للعامل العسكرى ان يكون فى موقع الصدارة من عوامل ايجاد وابراز الثقل السياسى والدولى فهو ما تترتب عليه عدة ملحوظات نحسبها على قدر عالٍ من الاهمية والطرافة فى ذات الوقت : -

اولا : ان دور دولتين كاليابان والمانيا الموحدة - وهما اقوى القوى الاقتصادية المرشحة لان تلعب دورا قياديا على الساحتين الاقليمية والدولية سيظل دورا قاصرا طالما ظل مبتورا ومرتهنا - خصوصا فى لحظات الحسم - بدور قوى دولية اخرى قد تفتقر لنفس درجة الغنى الاقتصادى والتطور التكنولوجى دون ان تفتقر للاداة الحربية الجاهزة كاهم ادوات حسم الصراعات والنزاعات الدولية الى اليوم .

ثانيا : على النقيض من ذلك فان دورا كبيرا سيظل حكرا لمدد ليست بالقصيرة على دول وان كان يتازم موقفها الاقتصادى

على سعيد

يوما بعد يوم الا انها ترتكن لإرث حربى وترسانة عسكرية (تقليدية ونووية) ضخمة ، قوية وقادرة ومن هنا فان دولا كالصين وفرنسا والمملكة المتحدة ستظل اطول يدا واكثر ثقلا عند حسم اى صراعات دولية من دولتين كاليابان والمانيا تفتقران الى نفس هذه القدرة على الاختيار بين الاساليب والبدائل المختلفة المطروحة لحل الصراعات والازمات الدولية وهو ما اثبتته حرب الخليج ومشكلتى كمبوديا وجزر فوكلاند .

ثالثا : سيظل الاتحاد الروسى يحظى بقدر كبير من المكانة السياسية السابقة لسلفه السوفييتى كابن شرعى لبيروسترويكا (جورباتشوف) ووريث لـ ٨٦ ٪ من قدراته العسكرية والبشرية والتكنولوجية علاوة على مقعده الدائم فى مجلس الامن وبوصفه لا يزال القوة الوحيدة فى العالم القادرة - حتى الان - على تدمير ثلث الولايات المتحدة الامريكية بضربة نووية واحدة .

رابعا : ان الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة - وحتى اشعار آخر - التى ينبع موقفها السياسى من درجة عالية من التوازن بين جناحى الهيمنة - الاقتصادى والعسكرى - فهى على درجة كبيرة من التفوق التقنى يوازى - ان لم يكن يفوق - باقى الحلفاء او الفرقاء الراسماليين فاذا كان الدخل القومى الاجمالى لاوروبا كلها هو ٤٢٣٤ مليار دولار عام ١٩٨٧ فان الدخل القومى لامريكا هو ٤٤٦٣ مليارا فى نفس السنة وفى نفس الوقت الذى تنفرد فيه بترسانة عسكرية (تقليدية ونووية) غير مسبوقة وقواعد عسكرية يقدر عددها بحوالى ١٤٠٠ قاعدة فى ٣٦ بلدا - حسب شهادة سايروس ايتون - وهى قواعد تغطى معظم ارجاء المعمورة .

غير ان التوزيع الحالى لمصدرى القوة الرئيسيين فى عالم اليوم - الاقتصادى والعسكرى - توزيع انى ولحظى وقابل للتعديل والتغيير ليس فقط صعودا وهبوطا بل وايضا وجودا وعدما اذ انه يسمح ببزوغ قوى جديدة غير منظورة كما يسمح ايضا بتفتيت قوى قائمة بالفعل غير ان فهمنا لهذا التعديل والتغيير يظل مرتهنا بفهم ظاهرتين اصبحتا تشكلان جزءا كبيرا من وجدان عالم اليوم وهما :

اولا : التوجه الدينى والنزعة الاصولية .

- تجىء الاصولية كرغبة فى احياء عظمة الماضى من خلال اعادة تشكيل الرصيد التاريخى والماضى العقائدى بحيث يتوافق مع حاجات ومتطلبات العصور الحديثة بديلا عن الانطلاق ابتداء من

معطيات معاصرة وهى الاصولية التى قد تمتزج - فى بعض الاحيان - بتاكيد معنى الشخصية الوطنية والقومية كائنا متميزا فى مواجهة الاخر وهى النزعة التى امتدت لتشمل كافة المجتمعات والمناطق فها هى صحوة الاصولية الاسلامية فى الشرق الاوسط تاتى مواكبة لصحوة الاصولية المسيحية الكاثوليكية منذ البابا يوحنا الثالث والعشرين وحتى البابا يوحنا بول الثانى فى اوروبا الغربية وصحوة الاصولية المسيحية البروتستانتية فى الولايات المتحدة الامريكية (منذ كارتر مرورا بريجان وحتى بوش) متواكبة ايضا مع صحوة الارثوذكسية فى اوروبا الشرقية والبوذية وغيرها فى اسيا وهى الصحوة التى تتمثل اهم اثارها السياسية فى :

١ - استخدامها من قبل الامبريالية العالمية فى التصدى للحركات الاجتماعية والشعبية اينما وجدت بدعوى مقاومة الخطر الشيوعى ثم التحول الى ضربها والهجوم عليها حالما تمتزج باى محاولة لتاكيد الشخصية والمشروع القومى المعادى للمصالح الامبريالية كما فى ايران (الخومينية) وكما بالنسبة للاهوت التحرير فى امريكا اللاتينية .

٢ - موقعها كرصيد استراتيجى لحركات قومية مسئولة عن تغييرات جيو - استراتيجية ودورها كعامل حفز فى صعود او هبوط قوى اقليمية ودولية ذات وزن .

ثانيا : التاجج الحالى للنزعة القومية .

فقد نشات هذه الافكار فى اوروبا فى اوائل القرن التاسع عشر فى الوقت الذى كانت فيه معظم الدول مؤسسة على امم عديدة فقبل ذلك الوقت كان مفهوم الدولة مرتبطا بمفهوم (الملك) متجسدا فى صيحة لويس الرابع عشر (الدولة .. انا) منفصلا عن مفهوم (الامة) .

لقد جاءت الفكرة القومية معتمدة على مبدا (الحق الطبيعى) المنبثق من الحياة الاجتماعية والمؤسس على (ان مصدر جميع السلطات هو الامة) وهى التى تكون (عضوية اجتماعية طبيعية) ذات كيان معنوى خاص فيحق لها ان تؤسس دولة خاصة بها وان تستقل فى ادارة شئونها دون ان تخضع لمشيئة امة اخرى .

ويأتى التاجج الحالى للنزعة القومية مبنيا على مظهرين متقابلين اولهما ذو طابع تفتيتى وفيه تشهد الساحة الدولية انهيارا لدول ظلت لعقود طويلة تستعصم بالايديولوجيا كهوية بديلة عن الهوية القومية والعرقية (كما كان فى الاتحاد السوفييتى - وكما فى يوغوسلافيا واثيوبيا الآن وكما فى البانيا وتشيكوسلوفاكيا غدا) وهو المظهر الذى يتوافق لاقصى حد مع توجهات الاستراتيجية الامريكية .

ثانيهما ذو طابع توحيدى وهو ما يتجلى فى البعث الحالى (الثانى) لروح القومية الالمانية خصوصا بعد سقوط برلين واندماج الالمانيتين وهو ما يمثل الاساس المادى الذى قد ينبنى عليه اى تهديد مستقبلى للمصالح الامريكية ليس فقط فى اوروبا بل وايضا فى آسيا حيث تقود اليابان مع النمور الاربعة عملية البعث الحالى لروح ما يسمى المارد الأصفر .

ومن هنا وجب التاكيد على الطابع المرحلى والانتقالى لاوضاع القوى الدولية المتصارعة فى حلبة التوازن الدولى الجديد الذى بات يبشر ببزوغ شمس اطراف جديدة من اطراف المركز الراسمالى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

النظام العالمي وعملية «السلام»

ان من يريد دراسة «النظام العالمي الجديد» سيجد ان نواته هي النظام الذى انشىء بعد الحرب العالمية الاولى وكانت قاعدته عصبة الامم «في جنيف» التي انهارت قبيل الحرب العالمية الثانية لكن «الحلفاء» سارعوا الى انشاء نظام عالمي آخر عقب انتصارهم في الحرب العالمية الثانية ـ وكان محوره منظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تفرعت عنها او اقيمت لنفس الغرض الذى انشئت لاجله عصبة الامم المتحدة وهو «السلام».

ان السلام كان الهدف الذى انشئت من اجله تلك المنظمات واقيم على اساسه «النظام العالمي» واللافتة التي رفعت شعارا لجميع المنظمات الدولية الجديدة كان دائما تلك الكلمة البراقة وهي «السلام» لكن السلام في نظرهم له معنى غير الذى نعرفه.

ولكي نعرف ما يقصدون بهذه الكلمة يجب ان نرجع الى التاريخ الروماني ـ حينما كانت «الامبراطورية الرومانية» تهيمن على العالم وكانت تهدد جميع الاقطار التي تجاورها وتحاربها حتى تخضع لما تسميه «السلام الروماني» ـ ويقصد به الشروط التي تضعها روما لكي تتعامل مع غيرها وتتعايش معه ـ وهي شروط تتوقف على امرين : اولهما مصالحها الجوهرية وثانيهما قوتها العسكرية التي تتولى حماية تلك «المصالح».

هذه العبارات كلها مازالت تتردد حاليا على لسان قادة الدول الكبرى التي تهيمن على «النظام العالمي الجديد» ومعنى ذلك انه لا جديد تحت الشمس كما يقولون.

اننا نعارض ذلك وننتقده ونشهر بما فيه من خروج على مبادىء العدالة والمساواة الانسانية وغير ذلك من شعارات مثالية ـ لكن يجب ان نبحث عن الطرق التي نستطيع بها ان نؤثر في «مصالح» الطامعين ومصادر «قوتهم» لان خططهم مازالت خاضعة لهذين الاعتبارين.

كان هذا النوع من «السلام» موضوع دروس في القانون الدولي «مع التعمق» القاها علينا اكبر اساتذة كلية الحقوق في جامعة باريس عقب الحرب العالمية الثانية وهو الأستاذ «باديفان».

كان هذا الاستاذ عائدا من مهمة كلفته بها الحكومة الفرنسية ليكون قاضيا في محكمة «نورمبرج» التي قدم لها زعماء النازى لمعاقبتهم على ما سمي آنذاك «جرائم الحرب» وكان يتباهى بهذا الشرف الذى حظى به ولا يفوته ان يذكرنا به كلما اتيحت له الفرصة في دروسه التي القاها علينا في دبلوم الدراسات العليا في القانون العام بقسم الدكتوراه في العام الدراسي ٤٦ ـ ١٩٤٧.

كان في دروسه يبين ان محاكمات نورمبرج هي احدى خطوات النظام العالمي الناشىء بعد الحرب العالمية الثانية والذى تمثل منظمة الأمم المتحدة قاعدته ومحوره ـ ولكنه لم يكن يخفي ان «الحلفاء» المنتصرين في تلك الحرب هم الذين انشأوه. للمحافظة على «السلم» الذى حددوا هم شروطه وفرضوها على المغلوبين وعلى غيرهم من الدول الاخرى التي لا تتمتع بقوة او فاعلية في المجال الدولي. فالسلام كشعار لهذا النظام مازال هو السلام على الطريقة «الرومانية» المعروفة في التاريخ.

كان في هذه الدروس يبين لنا ان القانون الدولي العام دخل مرحلة تاريخية جديدة بوجود منظمات دولية قادرة على فرض احترامه على الدول «الاخرى» التي لم تكن تلتزم قبل ذلك الا بما تريد هي الالتزام به وتقبله بارادتها. معنى ذلك ان ما يسمى مبدأ سيادة الدولة في طريقه الى الزوال ـ بل وكذلك ما يسمى بمبدأ المساواة بين الدول في السيادة ـ وما يتبع ذلك من مراجعة نظرية اعمال السيادة سواء في القوانين الداخلية او الدولية ـ ويضيف الى ذلك نظريته الخاصة في انكار الشخصية المعنوية للدولة او وجودها واعتبارها كائنا مستقلا متميزا عن الحكومة.

كان من حسن حظي انني عثرت على كتاب السنهوري فور وصولي الى باريس لدراسة الدكتوراه في عام ١٩٤٦ اى بعد عشرين عاما من نشر رسالته عن «الخلافة وتطورها لتصبح عصبة امم شرقية» ـ وعشت سنوات في ظروف مشابهة لتلك التي واجهها السنهوري في شبابه.

وفي الوقت الذى كنت فيه اراجع دروس هذا الاستاذ كنت ابحث في نظرية الخلافة كما صورها السنهوري في رسالته فوجدت ان جميع الآراء والاتجاهات الحديثة لتطوير «القانون الدولي» التي عرضها الاستاذ الفرنسي لها نظير في الفقه الاسلامي المتعلق بالنظم السياسية والادارية الذى عرضه السنهوري تحت اسم «فقه الخلافة» وعلينا ان نتناول هذه الموضوعات لنعرف موقف الفقه الاسلامي منها ونقارنه بما وصل اليه الفقه الاوروبي في العصر الحاضر وايهما ستكون له السيادة في المستقبل.

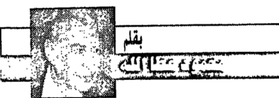
د. توفيق الشاوى



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

لائحة العقوبات في ميثاق العالم الجديد



بقلم

رغم ان المقاطعة الدولية المفروضة على صربيا والتي يتسع نطاقها يوما بعد يوم بسبب اعتداءاتها على البوسنة والهرسك ليست اول مقاطعة دولية تفرض على دولة منذ نهاية الحرب الباردة وبداية خطوات تنفيذ النظام العالمي الجديد فإن ظروف فرضها تتسم بطبيعة خاصة وابعاد مختلفة عن طبيعة وابعاد قرارات المقاطعة التي سبق وان فرضت على العراق عقب احتلاله الكويت وعلى ليبيا عقب مطالبتها بتسليم المتهمين في حادث «لوكربي».

والاختلاف يتمثل بداية في ان صربيا دولة اوروبية تمخضت عن تفكك الاتحاد اليوغوسلافي، وكونها اوروبية يؤكد عالمية القواعد الأساسية التي بني عليها النظام الجديد والتي من الواضح، وطبقا للتجربة الصربية، انها ستطبق دون تفرقة او تمييز.

اما الاختلاف الثاني فيتمثل في احد ابرز الاسباب التي دعت المجتمع الدولي الى اتخاذ موقف عقابي موحد ضد صربيا وهو رفضها استقلال جمهورية البوسنة والهرسك التي يمثل المسلمون غالبية سكانها، واعتداءاتها على ارض هذه الجمهورية والمذابح التي اقترفتها قواتها ضد سكانها المسلمين.

وثمة اختلاف ثالث وهو انه وللمرة الاولى منذ بدء تطبيق النظام العالمي الجديد يتقرر تشكيل قوة دولية تابعة للامم المتحدة وترسل القوة الى هناك وتحاول تحت علم المنظمة الدولية حفظ الأمن والتوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار، ورغم فشل هذه القوة حتى الآن في تحقيق المهمة التي شكلت من اجلها فإن قرار تشكيلها في حد ذاته يعد رمزا للدور الجديد للمنظمة الدولية في اقرار النظام العالمي.

ولعل في هذه الاختلافات الثلاثة، اذا اضيفت الى الاختلافات الاخرى في طبيعة قضايا العراق وليبيا ثم صربيا، ما يبلور تصورا عاما للقواعد التي بدأت ترسى لتحقيق النظام العالمي الجديد مما يمكن ان يشكل ما يشبه ميثاقا او دستورا يتضمن بنودا محددة للتعامل مع أي دولة تخرج عن الاجماع او تمارس ما يعتبر تهديدا للسلام او تشكل خطرا قد يؤدي لاندلاع حرب او سفك دماء.

ومن خلال تجارب التاريخ القريب في ظل التطورات الاخيرة التي تمخضت على امتداد الاعوام الثلاثة الماضية عن شكل عام لبنود العقوبات الدولية التي يمكن فرضها يتضح ان الحظر الاقتصادي يشكل الخطوة الاولى في القائمة الطويلة التي دائما ما تطرح للبحث ثم التصويت في مجلس الامن الدولي.

واية نظرة سريعة على تطورات المواجهة الدولية مع العراق بعد غزوه للكويت تشير الى ان خطوات هذه المواجهة لم تكن في البداية واضحة المعالم ولا محددة التفاصيل. بل كانت، باعتبارها اول تجربة في ما بعد انتهاء الحرب الباردة وبداية التفكير في النظام العالمي الجديد، حقل تجارب درست فيه كل خطوة قبل اتخاذها وبحث فيه كل اجراء قبل طرحه بل تباعدت توقيتات تنفيذ الخطوات والاجراءات طبقا للمهلة التي توفرت للدراسة والبحث.

ولذلك خرج العالم بعد تجربة ازمة الخليج بتصور عام لما يمكن ان يتخذ من خطوات واجراءات على ان يتلوه تصور خاص بعد دراسة التجربة ونتائجها والبحث في تعديل بعض الجوانب وتنقيح البعض الآخر.

ثم جاءت قضية الأزمة الليبية ـ الغربية كتجربة ثانية مختلفة كل الاختلاف ولها خصائص اخرى وطبيعة منفردة لتستخدم كحقل للدراسة والبحث والتعديل. ولكن ووسط كل هذه الاختلافات استخدمت مع ليبيا بعض الاجراءات التي سبق الاتفاق على شكلها وقواعدها. فإلى جانب الحظر الاقتصادي والعسكري اضيف بند تخفيف حجم البعثات الدبلوماسية بسحب بعض اعضائها او طرد البعض الآخر.

وفي تجربة صربيا تطلب الموقف اكثر من مجرد الحظر او اعلان الاعتراف بجمهورية البوسنة والهرسك وسحب السفراء من بلجراد، وهو ما يجري دراسته الآن على مستوى العالم كله وبضغط واضح ومكثف من دول العالم الاسلامي.

المهم في كل هذه التجارب ان ثمة اجماعا دوليا على الخطوط الاساسية لمواجهة الاخطار المحدقة بالسلام وللتعامل مع بؤر التفجر في العالم ولتحقيق النظام العالمي الجديد.

والمتصور ان هذه الخطوط الاساسية ليست نابعة من فراغ، فميثاق الامم المتحدة لا يخلو من فصول وبنود واجراءات وخطوات وعقوبات ولكن ظروف الصراع الدولي في ظل الحرب الباردة كانت تحول دون الرجوع الى



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

هذا الميثاق والى تطبيق ما هو وارد فيه، مع بعض التعديل والتنقيح اذا لزم الأمر بالاضافة الى ان هذه الظروف ذاتها حرمت الامم المتحدة من دورها الذي انشئت من اجله وتقاعس دورها الى حد الانعدام احيانا. ومن هنا فإن اعتماد النظام العالمي الجديد على الامم المتحدة، وخاصة مجلس الامن، كحكم دولي وكأداة عالمية للحساب والعقاب يعيد لميثاق المنظمة الدولية الكثير من فاعليته التي يمكن اثراؤها ودعمها بمحصلة التجارب التي خاضتها الارادة الدولية في مواجهة الاخطار التي هددت السلام.

وانطلاقا من هذه الرؤية التي شملت بداية ان النظام العالمي الجديد لا يعرف التفرقة والتمييز ولا يتقاعس عن مواجهة اي خطر يتعرض له شعب - اي شعب - وأنه مستعد لخوض هذه المواجهة بقوة عسكرية ترفع علم المنظمة الدولية، فإن هذا النظام ذاته مطالب، الآن، بأن ينطلق للتعامل مع قضية انتهكت فيها حقوق شعب شرد وطرد من ارضه ويعاني حاليا من ممارسات غير انسانية ويسقط من بين ابنائه كل يوم اكثر من شهيد.

حقيقة ان ثمة جهداً دولياً لحل القضية الفلسطينية بدأ منذ مؤتمر مدريد وهو مستمر حتى الآن لوضع اسس انهاء النزاع العربي - الاسرائيلي، ولكن بينما تتواصل المفاوضات «الثنائية» و«المتعددة الاطراف» في اكثر من عاصمة عالمية تمارس اسرائيل عمليات قمع ارهابية ضد الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة لا يمكن فصلها عن اهداف النظام العالمي الجديد التي بدأت معالمها تتضح.

وربما يبرر التقاعس عن التعامل بحسم وحزم مع اسرائيل بالانشغال في قضايا اخرى لكن الواقع الحالي يؤكد ان ما يجري في الارض المحتلة لا يقل دموية وانسانية عما يجري على الحدود بين صربيا وبين جمهورية البوسنة والهرسك او داخل حدود هذه الجمهورية الاسلامية



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل تنسحب الولايات المتحدة من العالم؟

واشنطن تخشى تكلفة دور القوة العظمى الوحيدة ولم تحسم خياراتها بعد حول النظام الدولي الجديد

علي ابراهيم يكتب من لندن عن الاتجاه داخل امريكا للعزلة والتفرغ للمشاكل الداخلية، والعصبية الامريكية في مواجهة الاوروبيين واليابانيين، ويرى أن تخلي واشنطن عن هدف منع ظهور قوى عظمى جديدة منافسة لها، كما عكسته وثيقة اولويات البنتاجون الاستراتيجية الاخيرة يعكس قلقا امريكيا من اعباء وتكلفة الدور.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في حديثه لشبكات التليفزيون الغربية قبل ايام حول احداث يوغوسلافيا قال جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي بعصبية مخاطبا الاوروبيين «اننا سنبقى في اوروبا طالما استمر ترحيبكم بنا، وسنقول لكم وداعا اذا لم ترغبوا في وجودنا». ومصدر العصبية الامريكية هو المحاولات الاوروبية اعتبار ما يحدث من حرب اهلية في يوغوسلافيا شأناً داخلياً اوروبياً تنبغي معالجته في اطار البيت الاوروبي.

وقبل يومين عدل البنتاجون الامريكي اهدافه في خطته الاستراتيجية بعد الحرب الباردة عن وثيقة اصلية سربت الى الصحافة الامريكية في فبراير (شباط) الماضي. وفي الوثيقة الاولى كان هدف البنتاجون هو منع ظهور قوة جديدة عظمى تنافس الولايات المتحدة التي برزت كقوة عظمى وحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ولكن في الوثيقة الجديدة التي نشرتها الصحافة الامريكية هذا الاسبوع تنازل البنتاجون عن محاولة منع ظهور قوى عظمى منافسة جديدة مثل اوروبا الموحدة واليابان او قوى جديدة محتملة مثل الهند، وأصبحت الاولوية بالنسبة للبنتاجون للاعوام ١٩٩٤ـ ١٩٩٩ هي المحافظة على النظام الذي ادى الى التعاون الدائم منذ الحرب العالمية الثانية بين ما تسميه الوثيقة «القوى الديمقراطية الرئيسية في العالم».

ويترافق ذلك مع اشارات من داخل المجتمع الامريكي بازدياد قوة الاتجاه الذي يفضل العزلة عن مشاكل العالم، ورفض لعب دور البوليس الدولي الوحيد.

فهل يعني ذلك ان الولايات المتحدة تخلت عن فورة الحماس التي انتابتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وقيادتها التحالف الدولي في حرب الخليج في تشكيل نظام دولي جديد تلعب فيه دور القوة العظمى الوحيدة؟

هذه الاشارات القلقة من جانب القوة العظمى الوحيدة في اللحظة الحالية لا تعكس فقط صعوبة المرحلة الانتقالية لما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وانما الاهم انه لا يوجد احد لديه تصور محدد عن هذا النظام الدولي الجديد الذي يتحدث عنه الجميع ليل نهار، ولا حتى الولايات المتحدة، التي لم تحسم بعد خياراتها واهدافها في العالم الجديد، وهذا ما توضحه الوثيقة المعدلة للاولويات الاستراتيجية للبنتاجون الامريكي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بينما يعتقد آخرون اكثر جرأة أن الاشارات من داخل المجتمع الامريكي تدعو للاعتقاد بان الولايات المتحدة يمكن ان تنسحب من ارتباطاتها الدولية، في حين ان الاحتكاكات الاوروبية مع الولايات المتحدة اثارت عصبية بالغة لدى الاولى دفعتها الى التلويح بالانسحاب التام من التزامها بالامن الاوروبي.

ومن المبالغة القول ان الولايات المتحدة يمكن ان تفكر في الانسحاب من العالم، فمهما كان اتساعها وحجم ثرواتها فان لها مصالح حيوية لا تستطيع التفريط فيها على امتداد الكرة الارضية، والاكثر واقعية هو اعتبار تهديداتها بالانسحاب من قبيل المناورات في مواجهة قوى اخرى متحفزة تشعر ان نموها وتحولها الى قوى كبرى لا يمكن ان يتم سوى على حساب الدور الامريكي كقوة عظمى وحيدة.

ومن المهم في هذا الصدد التأكيد على ان لعبة الامم المقبلة اقتصادية بالدرجة الاولى، وستحدد درجة القوة الاقتصادية حجم النفوذ والدور لكل لاعب رئيسي في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهذا بالتحديد ما يقلق الولايات المتحدة.

فواشنطن تواجه مشاكل اقتصادية هيكلية ابرزها عجز الميزانية المزمن الذي وصل الى ٤٠٠ مليار دولار، فضلا عن العجز في الميزان التجاري وانخفاض القدرة التنافسية للسلع الامريكية في الخارج في مواجهة اليابان واوروبا والنمور الآسيوية الجديدة.

وكشفت احداث لوس انجلوس الاخيرة حجم المشاكل الموجودة داخل المجتمع الامريكي نفسه على صعيد البطالة وضرورة الانفاق على تطوير مناطق الفقر في المدن الكبرى، وتحسين التعليم.

ومن المفارقات البارزة ان الرئيس الامريكي جورج بوش الذي وصل الى شعبية لم يصلها رئيس امريكي من قبل في اعقاب حرب الخليج الى الدرجة التي لم يكن فيها احد من المحللين يتصور ان هناك من يستطيع ان ينافسه في الانتخابات الرئاسية المقبلة، لم يستمتع بذلك سوى اشهر معدودة، واصبحت نجاحاته الدولية نقمة عليه إذ ازدادت الحملة الداخلية التي سنها الديمقراطيون عليه بانه مشغول بالامور الدولية ويهمل الركود الاقتصادي الذي يخنق المجتمع الامريكي.

وأدى هذا الى تغيير سياسة الحملة الانتخابية للرئيس بوش، الذي تعمد اظهار تركيزه على المسائل الداخلية، وتخصيص خطبة الاتحاد الاخيرة للحديث عن ان الولايات المتحدة كما انتصرت في حرب الخليج ستنتصر في معركة الاقتصاد، ولن تسمح لمنافسين بتجاوزها في هذا المجال، في الوقت الذي يركز فيه الديمقراطيون



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

في حملتهم على انهم القوة التي تفهم احتياجات المجتمع الامريكي، وتستطيع ان تقوده في مجال اصلاح الاقتصاد.

ومن السهل ادراك ان التركيز في الحملة الانتخابية من جانب الادارة الحالية يأتي لأهداف تتعلق باصوات الناخبين الذين يشعرون ان دور القوة العظمى لا يساوي شيئا اذا لم تكن فرص العمل متوفرة لهم في الداخل.

ولكن من الخطأ تصور ان هذا الجدل الداخلي الامريكي دوافعه الانتخابات الرئاسية فقط، فحتى بين الاستراتيجيين الذين يفكرون بعقول باردة هناك تردد في لعب دور القوة العظمى الوحيدة في العالم او ما اطلق عليه البعض تفكها «حكومة العالم».

ومصدر التردد ان الدور له اعباء ثقيلة مثل تكلفة الاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة في الخارج، وتوفير التمويل الخارجي الى مناطق النفوذ، وهناك شعور داخلي عميق في الولايات المتحدة ان منافسيها الاقتصاديين الرئيسيين: المانيا التي تعد القوة المحركة لاوروبا الموحدة واليابان، استفادتا خلال فترة الحرب الباردة من اضطلاع الولايات المتحدة بعبء الامن الاوروبي وامن طوكيو في التقدم اقتصاديا بدون نفقات دفاعية مرهقة الى درجة اصبحتا فيها تهددان الولايات المتحدة اقتصاديا.

وتريد الولايات المتحدة من اوروبا واليابان ان تقوما باقتسام اعباء ادارة هذا النظام الدولي الجديد اذا ارادتا ان تلعبا دور القوة العظمى.

ولكن مشكلة الولايات المتحدة انها هي نفسها واقعة في تناقض فهي (عين في النار واخرى في الجنة) فهي تريد من اوروبا واليابان ان تتقاسما معها اعباء صياغة عالم ما بعد الحرب الباردة، ولكن في الوقت ذاته تحت مظلتها هي، وهذا ما يؤدي الى احتكاكات بينها وبين القوتين الاخريين اللتين من الصعب ان تقبلا ذلك.

وظهر ذلك في عدة مناسبات منها قيادة حملة المساعدات الى روسيا ودول الكومنولث المستقلة (الاتحاد السوفياتي سابقا) وانتقادات واشنطن لاوروبا الغربية بانها تتباطأ في تقديم المساعدات وبالحجم الكافي، في حين تشعر اوروبا انها هي التي تقدم التمويل السائل، خاصة المانيا في حين تسرق الولايات المتحدة بمظهرية بريق النفوذ امام روسيا ودول الكومنولث. كما ظهر ذلك في احداث يوغوسلافيا التي قادت فيها الولايات المتحدة اتجاها لدور فاعل للامم المتحدة، وتعمدت اظهار اوروبا بمظهر العاجز عن حل مشاكلها وحدها، في حين حاول الاوروبيون، ولكن بتردد ان يحصروا المسألة داخل البيت الاوروبي.

ومع اليابان ظهرت الاحتكاكات علانية وبشكل قاس في مجال العلاقات الاقتصادية، وتبادل مسؤولون يابانيون ورؤساء شركات امريكية عبارات قاسية، وهناك حملة قوية داخل الولايات المتحدة ضد المنتجات اليابانية وتلويح بإجراءات رسمية ضدها اذا لم تفتح طوكيو سوقها للمنتجات الامريكية.

ويبقى السؤال ماذا تريد الولايات المتحدة بالضبط؟ على الارجح ان واشنطن تراجع ولو مؤقتا فكرتها في أن تكون القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، لانها شعرت ان عبء الدور قد يؤدي الى مشاكل حادة داخلية لها، وهي تضع في اعتبارها ان جزءاً كبيراً من اسباب انهيار الاتحاد السوفياتي هو التكلفة العالية لسباق التسلح مع الولايات المتحدة كقوة عظمى منافسة له، ولم يستطع اقتصاده ان يتحمل هذه التكلفة.

وفي الوقت ذاته فإن محاولات منع اوروبا واليابان من البروز لن تكون ناجحة، ومن الافضل التنسيق معهما بدلا من الاحتكاكات المستمرة.

وفي كل الاحوال فإنه من الصعب تصور ان اتجاه العزلة، او الانسحاب من العالم يمكن ان ينجح لأن هناك مصالح حيوية في الخارج اقربها الى الذهن النفط.

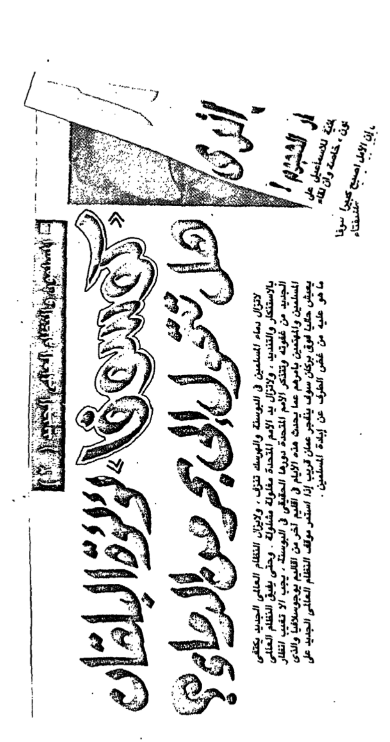
٥٠٧



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ......الاهرام المسائي......

التاريخ : ......٢٨ مايو ١٩٩٢......



المسلمون والنظام العالمي الجديد (٢)

«كوسوفا» لؤلؤة البلقان هل تتحول إلى بحر من الدماء؟

لاتزال دماء المسلمين في البوسنة والهرسك تنزف ، ولايزال النظام العالمي الجديد يكتفي بالاستنكار والتنديد ، ولاتزال يد الأمم المتحدة مغلولة مشلولة . وحتى يفيق النظام العالمي الجديد من غفوته وتتذكر الأمم المتحدة دورها الحقيقي في البوسنة ، يجب الا تغيب انظار المسلمين والمهتمين بامرهم عما يحدث هذه الأيام في اقليم آخر من اقاليم يوجوسلافيا والذى يعيش حاليا فوق بركان سوف ينفجر عمان قريب إذا استمر موقف النظام العالمي الجديد على ما هو عليه من غض الطرف عن إبادة المسلمين .

٥٠١



المصدر : الاهرام المسائي

التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسماعيل ابراهيم

فرغم الرفض العربي القاطع لاجراء انتخابات نيابية ورئاسية لمقاطعة كوسوفا التى اعلنت فى سبتمبر الماضى وعبر استفتاء عام رغبتها فى الاستقلال عن يوجوسلافيا وإعلان «جمهورية كوسوفا»، فقد تدفق الشعب الألبانى فى كوسوفا يوم ٢٤ مايو الحالى على صناديق الاقتراع فى رد حاسم على التهديدات الصربية، وصوتت اقدم دولة اسلامية اوروبية فى هذه الانتخابات وبشكل ساحق لصالح الاستقلال والانضمام إلى الامم المتحدة، فقد صوت ٩٠ فى المائة من الناخبين للاستقلال الفورى عن الفيدرالية اليوجوسلافية المنهارة.

وإزاء هذه الرغبة الشعبية التى اعلنت بطريق ديمقراطى وفى انتخابات شهد بنزاهتها اكثر من مراقب اوروبى، حذر قادة الصرب وخصوصا سلوبودان ميلوسيفيتش - هتلر الجديد - رئيس جمهورية صربيا التى تحتل اقليم كوسوفا، بانهم سيحولون كوسوفا إلى «بحر من الدماء» إذا ما مضت نحو الاستقلال، وهذا التصريح ينذر بالخطر الملحق إلذى يتهدد هذا الاقليم المضطهد الذى عانى طويلا من المذابح والتنكيل الصربى

وكانت مقاطعة كوسوفا تتمتع بالحكم الذاتى حتى عام ١٩٨٩، عندما تحرك الصرب من جانب واحد والغوا الحكم الذاتى وفرضوا القانون الصربى على المقاطعة وحلوا البرلمان الكوسوفى، وتعرض اهل البلاد المسلمين منذ ذلك التاريخ إلى معاملة قاسية وغير إنسانية، كما عملت الحكومة الصربية جاهدة لتغيير التوازن الديموغرافى للمقاطعة بترحيل اعداد كبيرة من المسلمين من مدنهم وقراهم، واستخدام الاغراءات المادية لاجتذاب الصرب واقناعهم بالانتقال للعيش فى اماكن المسلمين.

وتتعدد مظاهر انتهاك حقوق الانسان من جانب الصرب فى كوسوفا التى يعيش فيها اكثر من ٢ مليون مسلم، فى مجال العمل شردت الحكومة الصربية ١٠٠ الف عامل البانى وفصلتهم بدعوى انهم تركوا وظائفهم طواعية، وفرضت مديرين من الصرب على المؤسسات والمصانع الألبانية للسيطرة على الاقتصاد داخل الاقليم.

وفى مجال العقيدة لا يستطيع المسلمون الألبان فى مدن كوسوفا القيام بشعائرهم خوفا من اضطهاد الأقلية الصربية الدائمة الاعتداء عليهم.

وفى مجال الحقوق السياسية تقيل السلطات الصربية زعماء الألبان المنتخبين وتعين بدلا منهم بعض الموالين لهم.

وفى مجال التعليم اغلقت الحكومة الصربية كل المدارس فى المقاطعة امام الطلاب الألبانيين، كما اعتمدت اساليب المسخ الثقافى ونسف الهوية الثقافية الألبانية ذات الطابع الاسلامى لحساب الثقافة الصربية حيث اوقفوا الصحف الألبانية والبرامج الألبانية فى الاذاعة والتليفزيون وجعلوا اللغة الألبانية لغة ثانية وفرضوا لغتهم كلغة اولى للبلاد ولم يبق للشعب الألبانى اية وسيلة إعلامية تعبر عنه.

وفى مجال حرية الانتقال والسفر لا يمكن للألبانى ان يحصل على تاشيرة سفر لاية دولة خارج يوجوسلافيا، وفى مجال الحرية الشخصية يعيش الألبان تحت سيف الاعتقال والتنكيل.

ويقود هذه المعاملة القاسية الرئيس الصربى سلوبودان ميلو سيفيتش الذى داب على استعداء الرأى العام فى الجمهوريات اليوجوسلافية وخاصة من الصرب ضد المسلمين فقد اعلن فى اكثر من مناسبة انه لابد من القضاء على المسلمين وان على مسلمى كوسوفا ان يتركوها إلى البانيا.

والمسلمون الألبان فى كوسوفا لا تتوافر لديهم الاسلحة ويواجهون القوات الصربية التى تدعمها مختلف الاسلحة والتى يساندها ايضا الجيش الاتحادى، سوف يتفاقم الوضع بين الطرفين خاصة بعد انسحاب الجيش الاتحادى من البوسنة والهرسك، وقد بدات بالفعل هذه القوت - كما تقول مصادر إسلامية فى كوسوفا. فى التوجه الى المقاطعة لارهاب اهلهاوتدميرهم وتحويل مقاطعتهم إلى بحر للدماء إذا ما اصروا على الاستقلال.

وقد تمت قبل ذلك اكثر من مبادرة للتخفيف من حدة المواجهة، منها المبادرة التى قدمتها المجموعة الأوروبية لاعادة العمل بالحكم الذاتى فى كوسوفا، كما كان الوضع عليه قبل عام ١٩٨٩. إلا ان هاجس إعادة صربيا الكبرى كدولة قوية فى اوروبا الذى يسيطر على الدموى ميلوسيفيتش جعلته يرفض حتى مجرد النظر إلى اى من هذه المقترحات. مع ان الوجود الاسلامى فى كوسوفا التى تعتبر لؤلؤة البلقان يعود إلى سبعة قرون ويمثل المسلمين ٩٥٪ من السكان.

إن الحشود الصربية التى تتوافد على كوسوفا، وما تشهده البلاد من رغبة شعبية عارمة فى الاستقلال بعد هذا التاريخ الطويل من الظلم والاضطهاد الصربى الوحشى، إذا لم تلتفت إليه انظار العالم، سوف تتحول هذه المنطقة إلى بقعة حرب اخرى تسيل فيها دماء المسلمين، فالمذبحة قادمة بلا محالة مادام الصربيون على هذا الصلف وهذه الدموية التى تحكم تصرفاتهم، ومادامو يمتلكون تلك الترسانة القوية من اسلحة الدمار التى يوجهونها إلى المسلمين، ومادام المجتمع الدولى غير قادر على وضع حد لهذا العدوان الصربى على الشعوب المسالمة فى يوجوسلافيا التى اعلنت عن رغبتها فى الاستقلال وحقها فى الحياة .. المذبحة قادمة ربما اليوم او غدا أو بعد غد.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٢

من ثقب الباب

سئل احد الزعماء عن الفارق بين النظام العالمى الجديد والنظام العالمى القديم فقال :

– كان مجلس الامن يصوت فى النظام القديم بطرق ثلاثة . الموافقة أو المعارضة أو الامتناع عن التصويت . والآن أصبح اعضاء مجلس الأمن يقولون :

– موافقون . أو موافقون سيدى الرئيس . أو موافقون سيدى الرئيس وشكراً !

واصبح الجميع الآن ، موافقون ومتفقون ، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وانزواء الصين ، وتحالف الثلاثى امريكا وفرنسا وبريطانيا اصبحت الجمعية العمومية اضعف من مجلس الأمن ، واصبح مجلس الأمن «مجلس ادارة» للعالم الجديد ، تترأسه أمريكا .

ويقولون أن ذلك يعنى نهاية التاريخ . أو يقولون أن الزعامة انعقدت لامريكا ، وانتهى الأمر . فقد اصبحت امريكا تحتكر السلاح وتحتكر السلام وتحتكر الحرب أيضاً !

ولكن المروجين لفكرة النظام العالمى الجديد لم يفكروا فى مغزى ماحدث تماماً . وهو يحتاج إلى تحليل . لأن كلا النظامين المتنافسين ، الشيوعى والرأسمالى اتاه التحدى من الداخل . لأن نصف قرن من الحرب الباردة ، وحائط برلين ، والستار الحديدى ، وآلاف البلايين التى انفقت على حرب النجوم ، عبوراً بالصواريخ عابرة القارات والقنابل النووية لم تهزم النظام الشيوعى ، انما جاءه التحدى من الداخل .

وكان اختلال الاتزان بين النفقات العسكرية والانفاق الاقتصادى هو مفتاح الازمة الحقيقية التى ظهرت فى تشرنوبل ، ثم جاءت كارثة جورباتشوف لتأتى على النظام الشيوعى . ولم تكد تمضى شهور على هذا الحدث الكبير حتى جاء مايؤكد أيضاً فى الجانب الآخر أن التحدى للنظام الامريكى لم يجئه لامن الصواريخ عابرة القارات ، ولا من العداء الايدلوجى ، ولا من الاحزاب الشيوعية فى الخارج ، بل ظهر التحدى من داخل امريكا . وهذا هو مغزى عاصفة لوس انجيلوس التى كشفت عن التناقضات الاجتماعية والعنصرية أيضاً .

ومغزى هذا «النظام العالمى الجديد» أن الأمور الداخلية ، والاصلاحات الحقيقية ، هو المحك الحقيقى لبقاء النظم واستمرارها واستقرارها .

ومدرسة الفرار إلى الامام أو الفرار إلى الخارج فشلت فى اخفاء حقيقة ازمة النظم ، لأن عالماً جديداً يظهر من تحت الانقاض هو عالم حقوق الانسان ، وحق كل انسان فى العدل والحرية معاً . وكثير من النظم يتصور أن القوة العسكرية وحدها هى الضمان الوحيد مع ان القوة العسكرية لابد أن تصحبها القدرة الاقتصادية . ومالم يحدث التوازن بين الداخل والخارج ، فلابد أن يحدث الاختلال ويبدأ الانحلال . وهذا على الاقل مغزى ماحدث فى الاتحاد السوفيتى ومغزى تلك الاحداث التى حدثت فى لوس انجيلوس . لانها تشير أن التحدى الحقيقى يأتى من الداخل . وقد يأتى من الداخل فقط .

كامل زهيرى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٢

العالم الجديد.. والنموذج الأمريكى

د.أحمد شوقى *

يسيء البعض فهم الخطاب المناهض لهيمنة النموذج الأمريكى، فيما يسمى بالنظام العالمى الجديد حيث يتصورون فى ذلك عداء لأمريكا الدولة أو لأمريكا الأمة لكن الأمر ليس كذلك بالمرة بل على العكس نظن أن هذه المناهضة هى فى نهاية الأمر لصالح أمريكا الدولة والأمة بكل ما تحتويه من «موزاييك» بشرى لاهث وراء هذا النموذج المراوغ ووراء شعارات الحلم الأمريكى والمجتمع العظيم، ان من حق «البوتقة» الامريكية ان تجمع كل عناصرها حول هذا النموذج ، الذى يعتقد الكثيرون فى طوباويته، ولا ينكر أحد صعوبة أن تبلغه قطاعات مجتمعة عريضة أو أن تتوافر الفرص المتكافئة لذلك، لكن الذى ليس من حق أمريكا هو أن تبيع هذا النموذج للاخرين، باسم النظام العالمى الجديد، ان مناهضة هذا الاتجاه وتخفيف غلوائه سيعملان على ترشيد «قواعد اللعبة» فيما بعد الحرب الباردة، حتى لا تقوم على انقاضها أكثر من حرب باردة جديدة بين الشمال والشمال من ناحية وبين الشمال والجنوب من ناحية أخرى، ان هذا الترشيد فى صالح الجميع فليس صحيحا ان انتصار الليبرالية الغربية ان صح انها انتصرت بشكل نهائى يعنى حق أمريكا فى الانفراد بإدارة شئون العالم، وليس صحيحا أن الجنوب الذى يمثل أكثر من ثلاثة ارباع سكان العالم، يمكن أن يهمش إلى الابد او ان يلغى حصاد تاريخ وثقافات البشر بجرة قلم المكتب البيضاوى أو البنتاجون، ليعلن أن هذا القرن كان امريكيا وان القرن الذى يليه يجب أن يكون كذلك.

وبعد أن ثبت اقدام الاتحاد السوفييتى على الانتحار هو وكتلته المنهارة بعد سنوات من محاولة فرض وتسويق نموذج مستحيل اخر (الحلم الشيوعى) ومجتمع تنعدم فيه الحكومات والطبقات سال لعاب واشنطن من هذا «النصر بلا حرب» وظهرت مرة أخرى الكتابات التى تصف القرن العشرين بكونه القرن الأمريكى الاول، مستندة فى ذلك إلى البروز الأمريكى الواضح منذ الحرب العالمية الثانية بالذات. وفى الرد على ذلك يحضرنى ما كتبه الاستاذ أحمد بهاء الدين شفاه الله، فى واحدة من يومياته حيث ذكر ان روسيا قد وضعت بصماتها على القرن العشرين كله بالثورة البلشفية فى بداياته والبريسترويكا فى نهاياته، ولا يجب أن ننسى هنا حركات التحرر الوطنى التى اعادت تشكيل الخريطة السياسية للعالم، ولذلك فإن الانتصار الامريكى واللحظة احادية القطبية التى عاشها العالم بعده والتى لا نعتقد انها قابلة للاستمرار طويلا، ما هى إلا محصلة رد فعل امريكا والغرب للمتغيرات المهمة التى حدثت خارج حدودهما، والواقع أن هذه قصة طويلة تمتد من محاولات الرأسمالية أن تجدد نفسها حتى جهود التحديث التكنولوجى بعد «صدمة سبوتنيك» التى كشفت تفوق الاتحاد السوفييتى فى ابحاث الفضاء وبالتالى فنحن نرى رغم مشهد النهاية الذى يوحى بانتصار أمريكا قبل أن يسدل الستار بسنوات قد تحمل الكثير أن احداث القرن الحالى قد صاغتها البشرية كلها وان النتيجة الحالية نجمت عن جمود العالم الثانى (الكتلة الاشتراكية) وتفاعل المؤامرة والغفلة فى العالم الثالث (افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية)، كما اننا نرى ان السنوات الاخيرة المتبقية من هذا القرن ستكون حاسمة فى تحديد حسابه الختامى فكل عام قد صار يحمل من الاحداث ما كانت تنوء به حقبة كاملة من قبل، ومن يدرى ما سيحمله كل «عام – حقبة» من الاعوام المتبقية من متغيرات؟ بل إن الاصح من ذلك أن نتساءل: ما الذى يجب أن نفعله، فى زمن يصنع فيه الإنسان مستقبله دون أن يقعد ساكنا فى انتظاره حتى يكون هذا الحساب الختامى بشريا وليس أمريكيا فقط؟

وإذا كان الامل يدفعنا إلى أن يعمل البشر جميعا بما فى ذلك أصحاب الحس الانسانى السليم فى أمريكا نفسها على تجنب القطبية الاحادية وهيمنة النموذج الاوحد عند نهايات القرن العشرين، فإن الامل اكبر بالنسبة للقرن الحادى والعشرين، ولعل من يعد العدة ليجعله قرنا أمريكيا ثانيا أن يراجع نفسه فى هذا الامر، ويمكن أن يبدأ المراجعة باستعادة شريط احداث لوس انجلوس ٩٢، وأحداث كثيرة سبقتها وأحداث كثيرة ستلحق بها ان لم يقم بهذه المراجعة، عليه أن يقوم بذلك قبل أن «يعلمنا» ألف باء نموذجه الامريكى بما يحمله من مفردات الليبرالية والشرعية والعدالة والديمقراطية، وعليه بعد ذلك ان يقبل دعوتنا أن نشارك جميعا فى صنع القرن القادم على شكل «باقة من النماذج الممكنة» النابعة من تاريخ وجغرافيا (زمان ومكان) وثقافات البشر جميعا واضعين التسامح والاحترام والاعتماد المتبادلين كاهم قواعد اللعبة الجديدة فى بناء النظام الذى يستحق أن يكون جديدا وسعيدا، واخيرا اود ان يكون هذا الاقتراح مؤكدا ما بدأت به مقالى من عدم الانطلاق من أى مشاعر عداء تجاه أمريكا إنما هى مشاعر رفض لما نراه خاطئا دون أن نقلل من دورها البارز فى انجازات الثورة العلمية التكنولوجية المنوط بها حل الكثير من مشاكل البشر فهل يمكن ونحن نحتفل مع الامريكيين بالذكرى المئوية الخامسة لاكتشاف امريكا أن ندعو لذلك فعليها أن تغير من تفكيرها وتتذكر أن «تفاعلات العناصر» فى بوتقتها تنذر بالانفجار ولا يكفى فى مواجهة ذلك أن تحذر حكومتها المتشائمين من أن التركيز على هذه المخاطر المتوقعة قد يحولها إلى «توقع» لانها قد صارت «توقعا» فعلا!!

* استاذ الوراثة جامعة الزقازيق



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

على هامش «قمة الأرض»

زعماء عالميون سابقون يناقشون النظام الدولي الجديد

كيرتيارو (المكسيك) ـ ر: ناقش زعماء عالميون سابقون في الاجتماع السنوي العاشر لمجلس يضم زعماء ورؤساء حكومات سابقين في اكثر من ٣٠ دولة الطريقة التي يجب ان يدار بها كوكب الارض في القرن المقبل. فيما ركز عدد منهم على الحاجة الى السيطرة على النمو السكاني وحماية البيئة وخفض مبيعات الاسلحة.

وقد صرح اوسكار ارياس رئيس كوستاريكا السابق، الحاصل على جائزة «نوبل» للسلام، بأن اجتماع «قمة الارض» الذي سيعقد في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل هذا الاسبوع سيصيب اولئك الذين يرغبون بحدوث تحول رئيسي في اسلوب المعاملة الدولية للبيئة بخيبة امل. اذ قال في مؤتمر صحافي «بسبب الآمال والتوقعات الضخمة قد نخرج مصابين بخيبة امل كبيرة لاننا لن نحقق كل ما نصبو اليه. وشعوري هو ان الدول الصناعية غير مستعدة لتقديم التمويل اللازم لانقاذ الكوكب».

بين الزعماء العالميين الاخرين الذين حضروا الاجتماع الرئيس الامريكي السابق جيرالد فورد وروبرت ماكنامارا وزير الدفاع الامريكي ورئيس البنك الدولي سابقا، وهيلوت شميت مستشار المانيا السابق الذي يرأس المجلس والرئيس المكسيكي السابق ميجيل دي لا مدريد والرئيس البرازيلي السابق هوسيه سارني.

ومع ان مناقشات المجلس غير رسمية فقد ذكر متحدثون ان الزعماء السابقين شددوا على تحديد الشروط المسبقة لأي شكل من اشكال النظام العالمي الجديد. ومن بين هذه الشروط الحد من النمو السكاني ووقف التدهور البيئي وتضييق الهوة بين العالمين الغني والفقير.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

أساطير وأوهام وأضاليل

مصطفى الحسينى

لو أننا دققنا فى قراءة الأنباء، يوما بعد يوم لوجدنا أن ما قيل وما يقال عن «نظام دولى جديد» يتكشف عن مجموعة أو منظورة من الأساطير والأوهام، بل من التضليل المتعمد بغرض اخضاع الضعفاء، وحتى يستطيع الاقوياء استضعافهم والذين لا يدركون مواضع قوتهم، والذين لا يعرفون كيف يذودون عن ما هو لهم.

وكان فى مقدمة ما روج من أساطير أن هذا النظام الدولى الجديد يقوم على اسقاط الايديولوجيات، أو إخراجها من العلاقات الدولية، وصورت الايديولوجيات على أنها قيد شرير على عقل الانسان وإدراكه وقدراته وملكاته على الابداع. فإذا هذا يتكشف عن خدعة هدفها أن تسود ايديولوجية واحدة، تسمى نفسها تسميات متنوعة، فهى «الحرية الاقتصادية»، وهى «الديمقراطية البرلمانية»، وهى «التعددية»، وهى «حقوق الإنسان».

أما ما نقرؤه، أو لا نقرؤه، فى كلمات الأنباء أو بين سطورها، فهو انكار حرية الاختيار إلا ما يختاره الأقوياء للضعفاء، فالدول الفقيرة لا تستطيع حتى أن تتاجر فى أسواق العالم ما لم يأخذ اقتصادها بالمشروع الخاص، لأن منتجاتها وسلعها ستكون متهمة عندئذ بأنها تتضمن «دعما خفيا»، فضلا عن أن هذه الدول لا تستطيع أن تحصل على معونات، أو قروض، أو حتى تعيد جدولة ما عليها من ديون ما لم تأخذ بكل ما يختار لها الدائنون، بل إن هذا لا ينطبق على الفقراء وحدهم، إنما أصبح ينطبق على كل من يطمح إلى أى مستوى من تنمية الاقتصاد أو دخول عصر الصناعة، فمنتجات دول «الأوبك» من البتروكيماويات لا تستطيع الدخول إلى أسواق الدول الصناعية، لأنها موبوءة بذلك «الدعم الخفى» المزعوم، والذين يحظرون عليها الدخول هم من يرددون كل صباح «نشيد حرية التجارة»، بل إن سعر النفط ذاته دخل إلى دائرة اختصاص مجلس الأمن الدولى، فهو عن طريق حظر تصدير النفط، أو التهديد بتطبيق الحظر، على هذه الدولة أو تلك، يخلق المناخ أو المزاج الذى يحدد الأسعار، ودون التوقف عن ترديد نغمة أن «الأسعار تتحدد بالعلاقة بين العرض والطلب».

وكان فى مقدمة ما روج من أساطير، أن هذا «النظام الدولى الجديد» يأتي ليملأ الأرض عدلا بعد أن امتلأت ظلما وجورا، فهو يقوم على «توازن المصالح» بدلا من «توازن القوى» وهى قاعدة أقرب إلى الحق وأدنى إلى العدل، وإن كانت لا ترقى إلى قيمة أن «الحق أولى بالرعاية»، أى أنه فوق القوة وفوق المصلحة على حد سواء.

وإذا بنا نرى «توازن القوى» هو القاعدة وهو المعيار، فبعد أن انهار الاتحاد السوفييتي، نجد روسيا تعامل باحترام، وأن كلا من أوكرانيا وكازاخستان وبيلوروسيا تعامل بقدر من الاحترام أيضا. فهذه مازالت دولا نووية، تملك فيما بينها ما يقدر بـ ٢٧ ألف رأس حربيه نوويه، وأنه فى توزيع الاحترام على الورثة النوويين للاتحاد السوفييتى السابق تنال روسيا القسط الأوفر، لأنها تملك القسم الأكبر من طاقة التدمير النووى، ولأن ما لدى الآخرين مآله إليها، إنما جمهوريات سوفييتية سابقة مثل أوزبكستان أو طاجكستان أو جورجيا، فتبدو وكأنها ليست فى «العير ولا فى النفير» رغم أن أيا منها أكبر مساحة وأكثر سكانا من بيلوروسيا على الأقل.

بل وفى مثال أوضح، سنجد الولايات المتحدة تعلن عن استراتيجية جديدة لها حتى نهاية القرن، وفيها تعلن نفسها قوة كبرى وحيدة، وتحذر غيرها من الطامحين أن يتحدوا هذا المركز الذى تدعيه.

وما أن أعلنت ذلك، حتى جمجمت ألمانيا، ودمدمت فرنسا، وهمهمت اليابان فإذا بهذه «القوة الكبرى الوحيدة» تتراجع، وتنشر استراتيجية أخرى تتخلى فيها عن الكثير من الدعاوى والإدعاءات، وتستبدلها بالدعوة إلى توسيع التحالفات. لأن الجمجمة والدمدمة والهمهمة صدرت عن أقوياء، أو من يملكون إمكانية مؤكدة للقوى.

بل وفى أمثلة أدنى، نجد الولايات المتحدة ـ التي قالت عن نفسها إنها «القوة الكبرى الوحيدة» والتي نصبت نفسها شرطى العالم وراعيه، والتى أعلنت أن «نظامها الدولى الجديدة سيبقى معها قرنا من الزمان» تقبل التفاوض الثنائى مع كوريا الشمالية، وتقبل ـ مقدما ـ تنازلات متبادلة ومتساوية، التفتيش الدولى على موقع فى كوريا الشمالية تزعم المعلومات الاستخبارية الامريكية أنه يجرى فيه إنتاج البلوتونيوم اللازم لصناعة الأسلحة النووية، مقابل فتح القاعدة العسكرية الامريكية الرئيسية فى كوريا الجنوبية أمام «مفتشين» من كوريا الشمالية! ونسمع وزير خارجية باكستان، يعلن، وعلى أرض الولايات المتحدة، إن بلاده قد أصبحت قادرة على إنتاج السلاح النووى، وأن لديها من المكونات ما يمكن تجميعه فيصبح هو «القنبلة». فلا تتجاوز العقوبات الامريكية وقف مبيعات السلاح الامريكية الحكومية إلى باكستان، أما المبيعات غير الحكومية، فمازالت الموافقات الحكومية عليها تصدر، بل إن واشنطن تقترح مباحثات خماسية لبحث الوضع النووى فى شبه القارة الهندية.

ولماذا؟ لأن كلا من كوريا وباكستان أصبح لديهما ما يساومان به، أصبح لديهما مركز قوة نسبى يحد من القوة الأمريكية المطلقة.

وغاب الحديث عن «توازن المصالح»

وكان بين ما روج من أساطير هذا «النظام الدولى الجديد» أنه سيكفل «حل المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية»، فإذا ما تحرك منها نحو الحل قليل، وهو عموما ما كان مهيأ للحل، انجولا، نيكاراجوا، السلفادور، أفغانستان، جنوب أفريقيا.

أما ماعدا ذلك مما كان ناشبا، فإن ما يجرى باتجاه حله، إنما يجرى على قاعدة من «توازن القوى» والمثال البارز والأدنى إلينا هو نزاع الشرق الأوسط. فشروط التفاوض الجارى لا تخرج عن «توازن القوى» قيد انملة.

إنما الأكثر دلالة، والأنكى أن المنازعات الإقليمية آخذة فى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

التزايد، وأمامنا يوغوسلافيا، والصومال، بل إن أفغانستان تخرج من حرب أهلية ليتهددها خطر حرب أهلية أخرى، ونزاع أذربيجان مع أرمينيا يتزايد عدد أطرافه، فتركيا تكاد تطرح نفسها طرفا فى النزاع حتى تمنع استقواء الأرمن، فهم فى رؤيتها إن كسبوا الجولة ضد أذربيجان فلن يوقفهم شىء عن طلب ما لهم لدى تركيا وإيران تتوسط فى النزاع ذاته، استرضاء للقومية الأذرية الممتدة فى شمالها، واحتواء لها. وفى يوغوسلافيا، تدفع ألمانيا باتجاه التعجيل بإعادة «بلقنة البلقان» انطلاقا من يوغوسلافيا، ويبدو أن الذاكرة الألمانية التاريخية مازالت تحمل ذكريات العداء مع الصرب، وربما لأنها تريد البلقان منطقة رخوة مهيأة لتحقيق أحلام «رايخ» رابع.

وأقرب إلينا وأدنى، نشطت المشكلة الكردية وتشعبت، وأصبح صوت أكراد تركيا هو الأعلى وغدت مطالبهم هى الأكثر جذرية أو الأشد تطرفا، فهم يطالبون بدولة كردية مستقلة، بينما يستبقى أكراد العراق مطلبهم التقليدى والتاريخى، حكم ذاتى كردى ضمن عراق ديمقراطى، وإذا كنا لا نسمع لأكراد إيران صوتا ولا تعرف لهم مطلبا معلنا، فإن القلق الإيرانى من الانتخابات التى جرت فى كردستان العراق، قلق بليغ.

وأقرب إلينا وأدنى أيضا، أصبحت الحرب الأهلية فى السودان ثلاثية الأطراف، وأصبح التفاوت بين المواقف عسيرا على التفاوض، فالحكم فى الخرطوم يعرض صيغة فيدرالية، إنما تبدو فيدراليته بلا جامع، فما توحى به تصريحات الحكم فى الخرطوم هو أنهم يتصورون الفيدرالية «بيوتا متجاورة» مع أن أصلها أنها «بيوت متداخلة» وجماعة «الناصر» أو «لام أكول» تتحدث صراحة عن الانفصال، وهو مطلب يفتح فى أفريقيا عموما، وفى حوض النيل بالذات أبوابا على عواصف عاتية، بينما الحركة الشعبية لتحرير السودان التى يقودها جون قرنق تدعو إلى «سودانى علمانى ديمقراطى عقدوى».

أى أنه بالإجمال، أصبح حل أى من هذه المنازعات الإقليمية جميعا أعقد وأعصى، وبدلا من أصابع القوتين الكبيرتين ـ المعسكرين فى السابق، أصبحت الأصابع متعددة منها المرئى وغير المرئى، منها الإقليمى، ومنها ما وراء الإقليمى.

ويحدث هذا الذى يحدث فى غمار الحديث عن نظام دولى جديد، لأنه لا يوجد نظام دولى جديد، إنما توجد هزات وانهيارات فى نظام قديم، ويوجد مسعى لاستعادة نظام دولى أقدم، فيه شىء من نظام ما قبل الحرب العالمية الأولى، وفيه شىء من نظام ساد لفترة قصيرة بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كانت الولايات المتحدة تستأثر ـ دون غيرها من الدول المتقدمة ـ باقتصاد لم تدمره تلك الحرب، وبالقنبلة النووية.

فاستأثرت بالنظام الدولى، واحتكرت الأمم المتحدة.

ويبدو أنها كانت أو مازالت تظن أن تلك الأيام يمكن أن تعود.

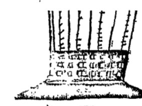
٨١٤



المصدر : الحرس

التاريخ : يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



أطروحة النظام العالمي الجديد بين الاستبداد والمشاركة

بقلم : الدكتور محمد السيد سعيد

لا تزال فكرة النظام العالمي الجديد التي يكثر الحديث عنها تملك من الأسئلة أكثر مما تملك من الإجابات وفي هذا الإطار يطرح كاتب هذا المقال من الأسئلة والملاحظات ما هو جدير بتأمل القارئ .

تلاحقت العواصف على الساحة السياسية الدولية منذ تولى ميخائيل جورباتشوف زعامة الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٥ . ففي البداية أحدث جورباتشوف تحولاً حاسماً في العلاقات الدولية من تفاعلات الحرب الباردة إلى تفاعلات الوفاق ، وتركزت جهوده في البداية على التعاون مع الولايات المتحدة لضبط سباق التسلح النووي وتخفيض مستويات التسلح النووي والتقليدي لدى الدولتين العظميين .

ثم عرج جورباتشوف بعد ذلك إلى محاولة إخماد بؤر التوتر الإقليمي التي أقلقت استقرار العلاقات بين الشرق والغرب عمومًا .

ولم تكن عملية تسوية الصراعات الإقليمية قد قطعت شوطًا بعيدًا عندما اندلعت ثورات أوربا الشرقية في النصف الثاني من عام ١٩٨٩ .

وبنجاح هذه الثورات بفضل المساعدة النشطة من جانب جورباتشوف انتقلت تلك المنطقة من دائرة النفوذ السوفييتي إلى دائرة النفوذ الغربي . وفي سياق ذلك كله ، كانت القوى السياسية والاجتماعية والقومية الكبرى داخل الاتحاد السوفييتي نفسه تدفع في اتجاه الارتباط التابع بالغرب ، خاصة الولايات المتحدة عبر إسقاط الاشتراكية والتحول لنظام اقتصاد السوق من ناحية، وتحقيق الاستقلال القومي بتشكيل دول مستقلة من ناحية أخرى .

ولم تستطع الدولة السوفييتية مقاومة هذه الضغوط ، الأمر الذي أدى إلى سقوطها ، ونهاية الاشتراكية كتحد عالمي قوي للرأسمالية .

لقد ترتب على هذه العواصف تغيرات كبرى في علاقات القوة في الساحة الدولية والتعاظم السريع للضغوط الغربية من أجل ترتيبات عالمية جديدة ، ليس على صعيد العلاقات بين الدول فحسب ، بل وعلى صعيد السياسات والأوضاع الداخلية في عشرات من الدول الصغيرة والضعيفة أيضًا .

غير أن السؤال الذي يبرز مباشرة هو : هل تعني تلك الترتيبات العالمية الجديدة نظامًا دوليًا جديدًا ؟

وإلى أي حد نستطيع أن نستبشر في العالم العربي والعالم الثالث بأطروحة النظام العالمي الجديد .

أصل المصطلح

المناداة بإنشاء نظام عالمي جديد قد صدرت أساسًا من بين صفوف العالم الثالث ، وانطلقت هذه المناداة في البداية من خطاب حركة عدم الانحياز ، ثم تطورت في مجال محدد هو المجال الاقتصادي بالمطالبة بإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد ، وهو الذي صدر به إعلان شهير للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ ، ولم يترجم هذا الإعلان في الواقع العملي إلا من خلال تنازلات قانونية صرف أمام صادرات الدول النامية لأسواق الدول الصناعية المتقدمة ، وهي التنازلات المعروفة باسم « النظام المعمم للتفضيلات » .

إن التطبيق غير الأمين لهذه التنازلات منذ عام ١٩٨٩ لم يفض إلى تحسين وضع الدول النامية في التجارة الدولية . وباستثناء حفنة من الدول الصناعية الجديدة ، اطرد تراجع نصيب الدول النامية عمومًا من التجارة الدولية ، وتآكلت مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي القائم بسرعة شديدة ، بل وتنهار اقتصاديات عشرات من الدول النامية ، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء ، وفي جنوب آسيا ، مما يضاعف المعاناة الناشئة عن البؤس والفاقه فيها .

الاقتصاد والسياسة

وربما يعود السر وراء تدهور مكانة العالم الثالث في النظام الاقتصادي الدولي القائم إلى استحالة تعزيز فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه بدون تصحيح علاقات القوة السياسية وإقامة العلاقات السياسية الدولية على أسس مبدئية وأخلاقية جديدة . ولهذا فإن الحلم الحقيقي يتمثل في بناء نظام سياسي - لا اقتصادي فحسب - عالمي جديد يقوم على فكرة توازن المصالح والمستويات المشتركة للإنسانية والحق في المشاركة الجماعية في إدارة هذا النظام ومؤسساته الفاعلة . وقد عكفت مجموعات من الشخصيات العامة والمتخصصة في مجالات شتى على الدعوة لإنشاء نظام عالمي جديد New World order كعنوان لحركة عالمية كان الأمل أن تواصل التوسع والنمو عبر الحدود القومية بحيث يمكنها في النهاية التأثير على مجريات السياسة الدولية في اتجاه هذا الحلم الكبير .

النظام والأخلاق

وعلى النقيض من هذا الأمل ، فإن الحديث من جانب الرسميين ووسائل الاتصال والإعلام الجماهيري في الدول الغربية الكبرى عن نشأة نظام عالمي جديد جاء ليقطع الطريق على تلك المبادئ الأخلاقية والسياسية الجديدة حقًا . وفيما يبدو فإن هناك نية لدى الولايات المتحدة على وجه الخصوص في الإفادة من علاقات القوة الدولية الجديدة التي تسمح لها بالهيمنة على الساحة الدولية لإنشاء نظام عالمي جديد ، ليس بتطبيق مبادئ أخلاقية وقانونية أرقى ، بل بفرض مبادئ سياسية أدنى مما هو قائم بالفعل في الساحة الدولية .

فإذا شئنا أن نلخص الملامح الرئيسية لمشروع الولايات المتحدة لإنشاء نظام عالمي جديد يمكننا أن نشير للقواعد الرئيسية التالية :

ملامح المشروع الجديد

أولاً : فرض الانتقال المباشر إلى اقتصاد السوق على العالم أجمع . وينطلق هذا المبدأ من اعتقاد الولايات المتحدة أن الاقتصاد الرأسمالي هو الاقتصاد الوحيد المشروع في العالم . ويتناقض هذا الاعتقاد مع الحاجة إلى التعددية في النظم الاقتصادية والاجتماعية وضرورة توافقها مع الحاجات والظروف النوعية والثقافات القومية في كل بلد أو منطقة من مناطق العالم الكبرى . والواقع أن الإطار العام لعملية الانتقال هذه تتم بإشراف مباشر من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى عبر شروط المعونة الاقتصادية ومفاوضات إعادة جدولة الديون المتراكمة على العالم الثالث ، هذا إضافة إلى الإشراف غير المباشر عبر ما يسمى برامج التكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات الاقتصادية الدولية ، خاصة صندوق النقد الدولي . وهي مؤسسات خاضعة للهيمنة الأمريكية والغربية . وتتجه برامج التكيف الهيكلي إلى نقل أعباء التحول إلى اقتصاد السوق إلى أكتاف المواطنين خاصة الفقراء منهم، وتشمل إزالة المعونات الخاصة بتثبيت أسعار

خاصة ويسطع هنا تناقض فادح بين إقدام الولايات المتحدة على تكثيف الضغوط على دول معينة بهدف فرض التحول إلى الديمقراطية من ناحية ورعايتها لنظم تسلطية ومساعدتها على قهر النضال الديمقراطي الشعبي ، خاصة إذا كان مسلحًا في طائفة أخرى من الدول من ناحية أخرى . ويظهر هذا التناقض على نحو بالغ الشذوذ في انفراد الولايات المتحدة بالتصويت لصالح نظم تسلطية لدى مناقشة سجلها في مجال حقوق الإنسان في لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة .

دور الأمم المتحدة

ثالثا : إعادة هيكلة الإطار المؤسسي والتنظيمي للعلاقات الدولية لتركيز السلطة فيها في عدد محدود من الدول وإعادة هيكلة مجالات نشاطها وأهليتها الفعلية بما يتناسب مع السياسات والأهداف الأمريكية بصورة أساسية ، والغربية بصورة ثانوية . وفي هذا السياق تبرز عملية إعادة هيكلة فعلية لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها . والملامح الأساسية لهذه العملية هي تهميش دور الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية والأمانة العامة للمنظمة الدولية في مقابل إبراز دور مجلس الأمن، وكذا تهميش دور المنظمات الدولية ، بما فيها الأمم المتحدة ، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مقابل التركيز على دورها في مجال الأمن الدولي .

وفي إطار عملية إعادة تركيز السلطة داخل هياكل المنظمات الدولية ، وعلى رأسها الأمم المتحدة تظهر نزعة قوية لتعليق دور هذه المنظمات على طبيعة مواقفها المحتملة حيال القضايا الدولية بحيث يتم تغييب هذا الدور تمامًا في مواقف إقليمية أو قضايا دولية بعينها وتوسيع هذا الدور في مواقف أو قضايا أخرى . وهنا لابد من الإشارة إلى التغييب المريب لدور الأمم المتحدة في مجال التسوية السلمية لعدد من الصراعات الدولية ، وبصفة أخص الصراع العربي الإسرائيلي . وفي هذا السياق نفسه ، يبرز كذلك اتجاه لتوسيع أدوار أجهزة معينة داخل المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة بما يتجاوز أو يتناقض أحيانًا مع المواثيق التأسيسية لهذه المنظمات . وربما تكون حالة قرار مجلس الأمن الخاص

السلع الأساسية ، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض الإنفاق الحكومي والسيولة النقدية عبر رفع الأسعار وتقييد الائتمان المصرفي وتخفيض أسعار صرف العملات المحلية .. إلخ . وعادة ما تزداد المعاناة الاجتماعية بسبب الإصرار على تسريع عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق . وتطبيق وصفة جاهزة للسياسات الاقتصادية على جميع الدول دون مراعاة كافية لظروفها الخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

والأمر المهم الذي يكمن وراء الغرض المتجانس للانتقال الجماعي إلى اقتصاد السوق ، في العالم الثالث بصورة خاصة ، هو رفض الولايات المتحدة والغرب عمومًا والمنظمات الاقتصادية الدولية الاعتراف بمشروعية أي سياسات بديلة أو تعددية لهذا الاقتصاد، حتى لو كان هذا الغرض تعسفيا وعنيفًا .

الديمقراطية ومشكلة التلاعب

ثانيًا : إطلاق شعار الديمقراطية والليبرالية السياسية من النمط الغربي كعلامة على نمط السياسات المرغوب فيها من جانب الغرب مع فرض التحول إليه بصورة انتقائية تبعًا للمصالح والرؤى الغربية والأمريكية



المصدر : ......الأهرام......

التاريخ : ......١٩٩٢......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بإجبار ليبيا على التعاون مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بخصوص التحقيقات التي تجريها هذه الدول حول أعمال إرهاب دولي معينة بما ينطوي على إجبارها لتسليم مواطنين ليبيين اتهمتها السلطات الأمريكية والبريطانية بالإرهاب الدولي نموذجًا لهذا التجاوز الذي لفت نظر عدد كبير من فقهاء القانون الدولي .

ضبط التسلح

رابعًا : التقييد الانتقائي للعنف في العلاقات الدولية بتفويض الولايات المتحدة بالرقابة المباشرة وغير المباشرة على التجارة الدولية للسلاح . وتبرز في هذا السياق مبادرة الرئيس الأمريكي بوش المعلنة في يونيو عام ١٩٩١ لضبط صادرات السلاح العالمية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل .. وقد تمت صياغة هذه المبادرة بحيث لا تمثل في الواقع مدخلا للسلام العالمي من خلال حجب تدفق الأسلحة على مناطق التوتر في العالم بصورة متكاملة ومتوازنة . ويبدو أن هذه البادرة قد أصبحت مدخلاً لتكوين كارتل عالمي لتجارة السلاح بين الدول الثماني عشرة المصدرة للسلاح وفي قلبها الدول الخمس المصدرة الأكبر للسلاح في العالم ، بحيث يتصرف هذا الكارتل بصورة تضمن تدفق السلاح على دول معينة بحكم ولائها الاستراتيجي للغرب وحجبه عن دول أخرى بحكم مجرد الشك في عمق ولائها الاستراتيجي للغرب عمومًا والولايات المتحدة على وجه الخصوص . وتصدق تلك السياسة على نحو أكبر فيما يتصل بمنطقة الشرق الأوسط حيث يتناقض التعاون الاستراتيجي والتسليحي النشط بين الولايات المتحدة وإسرائيل مع الرقابة الحديدية المفروضة من جانب الولايات المتحدة على تسليح الدول العربية المؤثرة على التوازن العسكري العربي الإسرائيلي ، وتجريد هذه الدول ـ على خط المواجهة المحتملة مع إسرائيل ـ من الأسلحة المتقدمة تدريجيا .

خامسًا : تقييد سيادة الدول القومية فيما يتعلق بمجالات معينة من شئونها الداخلية . وتبرز هنا الأفكار التي راجت في سياق عقد قمة مجلس الأمن بنهاية شهر يناير عام ١٩٩٢ بصدد وضع أسس ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ، وتركزت تلك الأفكار على تقييد سيادة الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأقليات . ولاشك أن جانبًا من تلك الأفكار يلتقي مع التطورات الحديثة في القانون الدولي التي تسعى لوضع نوع من الضمانات والحصانات والحماية الدولية لحقوق الإنسان ، بما في ذلك حقوق الأقليات ، غير أن هذا الالتقاء كان يمكن بلورته عبر تكوين مؤسسات ووضع صياغات تقوم على الإجماع العالمي ومشاركة جميع الدول . ويتناقض ذلك مع احتكار مجلس الأمن لنفسه أهلية وضع أنظمة دولية جديدة ذات طابع سياسي لا تتفق مع ميثاق المنظمة الدولية بالضرورة ، فهذه المهمة هي بالتأكيد في نطاق الأهلية القانونية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولا ينبغي أن تحتكر من جانب مجلس الأمن أو أي طائفة أخرى من الدول ، وبالتالي فإن هذا الاحتكار يفتح الباب أمام تلاعب جسيم بالمبادئ القانونية الدولية .

القانون الدولي : الوحدة والازدواجية

ومن الملاحظ أن بعض هذه السمات أو الاتجاهات الجديدة للمشروع الأمريكي والغربي لتكوين نظام عالمي جديد يمكن أن تصلح أسسًا معقولة لإجماع عالمي . ولاشك أن هناك قدرًا كبيرًا من التراضي العالمي حول الضرورة الحاسمة للانتقال إلى الديمقراطية السياسية . وهناك كذلك قدر كبير من التراضي حول طائفة من السياسات الخاصة بإحياء وإنعاش المبادرات الاقتصادية الخاصة كأحد محاور التطور التنموي على صعيد العالم ككل ، كما أن هناك حاجة عميقة للحد من العنف في العلاقات الدولية ، وحل الصراعات الداخلية والإقليمية بصورة سلمية .

فإذا كانت بعض الاتجاهات السابقة تصلح كمرتكزات لإجماع عالمي حقًا ، فلماذا لا تتم بلورتها في صياغات والتزامات قانونية محددة عبر مشاركة تفاوضية من جميع دول العالم من خلال منابر مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ؟، الواقع أن ذلك بالتحديد هو ما تستبعده السياسة الأمريكية ، والغربية عمومًا . ويبدو أن الرابطة المنهجية الوحيدة بين هذه الاتجاهات كلها هي السعي لتقنين الأمر الواقع ، أي إحالة النموذج السياسي والاقتصادي الغربي ، والمواقف والسياسات



المصدر : الغد
التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العالمية للولايات المتحدة تحديدًا إلى « سنة » كونية لا يسمح لأي دولة أو جماعة من الناس بالخروج عليها ، أي باختصار إلى « نظام عالمي » .

والواقع أن النتيجة الجوهرية لهذا المسعى هي جعل القانون الدولي رهنًا بالسياسة الأمريكية ، وبالتالي إفقاد القانون الدولي أهم خصائص القانون ، أي وحدة وتجانس وتحديد القاعدة القانونية بمعنى قابليتها للتطبيق بصورة واحدة على المواقف الواحدة أو المتشابهة مهما تكررت أو تعددت أماكن وقوعها ، فالولايات المتحدة تطبق قاعدة قانونية ما عندما تشاء ، وبوضع القانون تحت يدها دون حاجة لتكييف قانوني محايد عبر محكمة أو جهة قضائية دولية . وهذا هو بالفعل الموقف الأمريكي من تطبيق القانون الدولي . ويتفق مع الأمر نفسه أن تحجب الولايات المتحدة القاعدة القانونية الدولية نفسها عن التطبيق عندما تشاء أيضًا .

وهذا هو ما نعانيه بالضبط في العالم العربي ، إذ لا تتردد الولايات المتحدة في معاقبة أي طرف عربي متهم بالعدوان أو الإرهاب بغض النظر عن ثبوت التهمة ، وتترك الحبل على الغارب لإسرائيل لتمارس العدوان والإرهاب كيفما شاءت دون عقوبة ، حتى لو كانت التهمة ثابتة ومؤكدة بإجماع العالم كله .

الحق في المشاركة : نظام بديل

وهكذا يبدو أن المشروع الأمريكي يتلخص ببساطة في إنشاء نظام دولي جديد له طبيعة وخصائص الاستبداد . ولاشك أن خطورة هذا المشروع في اللحظة الراهنة هي أنه يتفق مع واقع علاقات القوة على الصعيد العالمي ، خاصة بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفييتي ، فهل هناك من سبيل أمام مشروع بديل لإنشاء نظام عالمي جديد يقوم على وحدة وحيدة التطبيق لقانون دولي يعكس آمال الإنسانية كلها في التقدم والتنمية والسلام ؟

الواقع أنه لاسبيل لإنشاء مثل هذا النظام الذي يقوم بالضرورة على المشاركة إلا بإنهاء أوضاع الاستبداد على الصعيد العالمي . وفي هذا السياق هناك مدرسة تجمع بين عدد كبير من فقهاء السياسة تبشرنا بحتمية انتهاء الاستبداد الأمريكي بالشئون الدولية . ووفقًا لهذه المدرسة ، فإنه بفضل الصعوبات الاقتصادية الأمريكية والمشكلات والمنافسات التجارية ، تتجه المنظومة الدولية إلى التبلور حول أقطاب ثلاثة وهي الولايات المتحدة ، والجماعة الأوربية وعلى رأسها ألمانيا ، واليابان . فإذا كانت واحدية القطبية قد حلت محل القطبية الثنائية ، فإنها تنتهي بدورها لصالح منظومة متعددة الأقطاب ، ولكن النقد الرئيسي الذي يجب توجيهه إلى هذه المدرسة هو أن العالم الثالث سوف يستمر مستبعدًا في كل الأحوال ، ولا يبدو من مناص إذا رغبنا في المشاركة وفي تحقيق العدالة في المنظومة الدولية وبناء نظام عالمي جديد حقًا سوى حل الأزمة الشاملة التي يعانيها العالم الثالث ككل وحل معضلات بناء تحالف عالمي للتقدم والسلام .

فالواقع أن التغيير الهائل الذي حدث في علاقات القوة داخل المنظومة الدولية يعود ليس إلى انهيار الاتحاد السوفييتي فحسب ، بل يعود قبل ذلك إلى انهيار حركة التحرر الوطني في العالم الثالث . ويعزى هذا الانهيار بدوره إلى فشل الدولة الوطنية في حل معضلات تطورها، ومن بينها معضلة الاندماج القومي في الداخل والاندماج الإقليمي في الخارج . وما أن حصلت معظم دول العالم الثالث على استقلالها حتى اشتبكت في صراعات مريرة إما مع الأقليات العرقية والثقافية داخل حدودها أو مع الدول المجاورة ، ولهذا السبب تركزت الحروب والانقلابات العسكرية والسياسية والمظاهر الأخرى للتحلل السياسي في العالم الثالث ، الأمر الذي فاقم من ضعفه وتدهور مكانته في المنظومة العالمية .

ولا يبدو من أمل في إحياء مكانة العالم الثالث ، بما فيه الوطن العربي ، في المنظومة الدولية وفرض حقه في المشاركة في صنع السياسات الدولية من خلال مجرد الإفادة من تناقضات وتوازنات الكتل الكبرى للقوة في الساحة العالمية . فالإنجاز الداخلي فقط هو الذي يفتح الباب أمام تحقيق التطلعات المشروعة لشعوب العالم الثالث ـ خاصة الوطن العربي ـ في المنظومة الدولية ، وهذا الإنجاز يعني حل معضلات إعادة البناء الاقتصادي والديمقراطية السياسية والازدهار الثقافي من خلال صياغات مبدعة تطلق الإمكانات الهائلة لدى شعوب هذا العالم .□



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

السنهورى والنظام العالمى

قد يدهش البعض من القول بان للسنهورى رايا «النظام العالمى» ولكن استاذنا العبقرى الكبير المرحوم الاستاذ الدكتور عبدالرزاق السنهورى عندما قدم رسالة عن «الخلافة» ليحصل بها على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة «ليون» بفرنسا جعل موضوعها «تطور الخلافة لتصبح عصبة امم شرقية» اى لتكون منظمة دولية وبهذا كان اول من نقل موضوع «الخلافة» من نطاق القانون الدستورى او نظام الحكم وحده إلى نطاق اوسع بحيث يشمل جميع فروع القانون العام منها «القانون الدولى العام» ـ وبالذات مايتعلق بالموضوع الذى يشغل بال كثير من الناس فى الوقت الحاضر ـ وهو موضوع «النظام العالمى».

كان السنهورى قد وصل الى فرنسا فى بعثة لدراسة الدكتوراه فى عام ١٩٢١ وبقى بها إلى عام ١٩٢٦ وفى هذه الفترة كانت الحرب العالمية الاولى قد انتهت قبل عامين ـ وبدأ المنتصرون فى الحرب العالمية يفكرون فى المحافظة على ماغنموه فى هذه الحرب بحجة المحافظة على «السلام» . كان النظام العالمى هو وسيلتهم لذلك وقد اسفر عن انشاء اول منظمة دولية عالمية فى التاريخ وكانت تحمل اسم عصبة الامم ومقرها فى جنيف بسويسرا (القريبة من مدينة ليون التى كان يقيم بها بعد رسالته فى جامعتها) وكانت فرنسا تعتبر نفسها فى نشوة انتصارها ـ اقوى دول اوربا ـ وكان لها دور كبير فى انشاء تلك المنظمة وفى اختيار مقرها فى مدينة ناطقة باللغة الفرنسية لتكون لغتها هى لغة الدبلوماسية العالمية ، ويكون لها الدور الاول فى السياسة العالمية وقد زاد دورها فى هذا النظام العالمى عندما رفضت الولايات المتحدة الامريكية الانضمام لعصبة الامم ولم تنضم اليها روسيا التى كانت قد اصبحت تحمل اسم «الاتحاد السوفييتى» ويسيطر عليها النظام الشيوعى الذى تجمعت دول اوربا الغربية ضده وقررت محاصرته لمنعه من نشر افكاره الثورية خارج نطاق الامبراطورية الروسية ولذلك لم ينضم هذا الاتحاد الى عصبة الامم وبقيت زعامتها محصورة فى فرنسا وبريطانيا ـ وبقيت هاتان الامبراطوريتان الاستعماريتان تقودان «النظام العالمى» الناشىء إلى ان قامت الحرب العالمية الثانية وانضمت الولايات المتحدة الامريكية الى الحلفاء وكذلك الاتحاد السوفييتى فرجحت كفتهم وانتصروا فى هذه الحرب كما انتصروا من قبل فى الحرب العالمية الاولى .

لقد كان موضوع عصبة الامم والتنظيم العالمى الذى كانت هذه «العصبة» محوره من اهم الموضوعات التى شغلت الكتاب والباحثين والدارسين فى فرنسا عندما كان السنهورى الشاب يدرس فيها ويتابع مايكتب فى هذا الصدد بما عرف عنه من نهم فى القراءة وحب للاطلاع ـ وزاد اهتمامه بهذا الموضوع عندما انهارت الامبراطورية العثمانية واضطر اتاتورك واصحابه لإلغاء الخلافة ارضاء للحلفاء الذى انتصروا فى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

الحرب العالمية الأولى وفرضوا هيمنتهم على العالم وانشاوا ماسموه «النظام العالمى» ليكون اداة لهذه الهيمنة التى كان اول مظاهرها استيلاء الامبراطوريات الاستعمارية الاوروبية على جميع اقطار العالم الاسلامى وتوزيع اقطارنا العربية على تلك الامبراطوريات الاستعمارية طبقا لمعاهدة سرية عقدت اثناء الحرب وتعرف باسم «سايكس بيكو» ونفذت خططهم بقرارات من عصبة الامم ـ وكل مافعلته هى أنها اعطت لهذا الاحتلال الاستعمارى للاقطار العربية اسماء جديدة هى «الانتداب» البريطانى على العراق والاردن وفلسطين والانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان ـ فضلا عن الحماية البريطانية على مصر ـ والاحتلال الايطالى لليبيا والفرنسى لاقطار شمال افريقية الثلاثة تونس والجزائر والمغرب .. واستمرار الاستعمار البريطانى فى الهند وسيلان والاستعمار الفرنسى فى الهند الصينية وافريقيا الغربية والوسطى ـ والاستعمار الهولندى فى اندونسيا ـ وبهذا كان العالم الاسلامى هو اول فريسة لما يسمى آنذاك بالنظام العالمى ..

ان الذين يزعجهم اتجاه «النظام العالمى الجديد» الى فرض السيطرة الاجنبية على الاقطار العربية والدول الاسلامية عامة عليهم ان يذكروا ان هذا المخطط ليس جديدا ولا مستحدثا بل كان الهدف الأساسى لاول تنظيم عالمى بعد الحرب العالمية الاولى التى كانت نتيجتها وما وصفناه من استيلاء الدول الكبرى على اقطارنا وتحكمهم فى شعوبنا . وعليهم ان يتصور شعور السنهورى الشاب وهو يرى بلاده والعالم الاسلامى تواجه هذه المخططات الاستعمارية التى تنفذ بواسطة المنظمات الدولية والنظام العالمى فى ذلك الوقت فجعل دراسته للخلافة وسيلة لرسم الطريق العملى لمقاومة هذه المخططات الاستعمارية ـ كما اننى ارى ان نواصل تنفيذ خطته حتى لايكون نقدنا لهذا النظام محصورا فى نطاق الشكوى والرفض بل يجب ان نسعى لكى تكون لنا خطة ايجابية ودور جدى فى تطويره وتصحيحه لكى نقاوم الاطماع الاجنبية التى تتخذ المنظمات الدولية اداة لاستمرار السيطرة على ثرواتنا ودولنا وشعوبنا ـ ان هذا مافعله السنهورى العبقرى فى كتاب «الخلافة» ـ ولذلك كان من الضرورى ان نعرض خطته على القراء ليعرفوا ان العدوان الاجنبى إذا كان قديما فان التخطيط لمقاومته والتحرر منه كان قديما كذلك وقد شارك فيه كثير من علمائنا ومفكرينا وقادتنا ومنهم السنهورى الشاب وبذلك نشعر بواجبنا فى ان نواصل الخطة التى اقترحها فى هذا الصدد والتى يجهلها الذين لايعرفون ماقصده استاذنا من دراسته للخلافة وما قصدناه نحن من نشر هذا الكتاب باللغة العربية بعد تاليفه باكثر من ستين عاما ـ لاننا موقنون ان الاحداث لاتزيده الا جدة واهمية فى نظرنا .

الدكتور توفيق الشاوى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

حول مستقبل الإسلام السياسي

دعتني « جمعية اكسفورد للشرق الأوسط » لالقاء كلمة بقاعة محاضرات مجلس المدينة حول « دور الاسلام السياسي في تطورات الشرق الأوسط مستقبلا » ضمن ندوة شاركت فيها شخصيات مرموقة عديدة . منها حنان عشراوى ، وغسان توينى ، والمرشح السابق للرياسة الأمريكية جورج ماكجفرن ، ووكيل الخارجية البريطانية ديفيد جور بوث ، والعديد من اساتذة جامعة اكسفورد المتخصصين في شئون الشرق الاوسط .

بقلم :

محمد سيد أحمد

ورايت ان اركز مداخلتى على عدد من الافكار الاساسية :

○ اولا – مع زوال النظام العالمي المستقطب الى قطبين عدائيين ، لم يكن بغريب ان تبرز للمقدمة صور مختلفة للتعبير عن الهوية – منها الاسلام – كانت على نحو او آخر مكبوتة من قبل ... وهى هوية اصبح الاحتماء بها في مناخ عالمي يتسم بالقلق والحيرة ، بالغ الأهمية لا للحفاظ على الذات وحسب ، بل لكونها خليقة بحشد الانصار في ظرف يبحث فيه الغرب عن « عدو » يحل محل الشيوعية ، ويكون سنده في حفظ تماسكه !

وقد وصف الغرب « النظام الدولى الجديد » بانه نظام يقوم في الاساس على « منظومة قيم » ، هى الديمقراطية وحقوق الانسان واقتصاد السوق ... ولكن العرب يشعرون بأن هذا « النظام » انما يقوم في الأساس على « مجموعة مصالح » ، هى مصالح الدول العظمى وعلى راسها امريكا ، وان نسبة « النظام » الى « منظومة قيم » ماهى الا « غطاء » لتحقيق اوسع حشد عالمي ممكن ضد اطراف يلاحقها الغرب باعتبارها – حسب تصوره – مناهضة لمصالحه ! ... يؤكد ذلك قول رئيس اسرائيل حائيم هرتزوج – مؤخرا : « ان مهمة اسرائيل مستقبلا هى حماية قيم الغرب في وجه الصحوة الاسلامية ! » ، وكانما عبّد بهذا التصريح الطريق لصيغة مستحدثة للحروب الصليبية ، على مشارف الفية جديدة ، يتصدى فيها الغرب المسيحى – اليهودى للشرق الاسلامى ! !

○ ثانيا – ينطلق الغرب من ان منظومة قيم « النظام العالمي الجديد » عالمية بطبيعتها UNIVERSALIST ومع ذلك يتصرف الغرب وكانما قيمه التى بلورها مساره التاريخى منذ عصر النهضة هى التى يتعين الاحتكام اليها واعتبارها ، دون غيرها ، ذات « مرجعية » للحضارة العالمية العصرية ! وهذا ادعاء لاتسنده حقائق العصر .... فان هناك دولا كاليابان ، او اسرائيل مثلا ، قد بلغت حدا بعيدا من « التحديث » MODEHNIZATION ولا يمكن القول بانها تتبنى « علمانية » الغرب SECULARIZATION بالمفهوم الغربى للكلمة .... ثم المعروف عن الاسلام انه ، باعمال الاجتهاد والقياس ، كفيل بمواكبة متطلبات العصر دون ان يشكل مفهوم الغرب عن « العلمانية » عقبة – بالضرورة – في وجه « تحديث » المجتمعات الاسلامية ...

○ ثالثا – لم تعد احدث المكتشفات في مجال العلوم الطبيعية تسند مفهوم « العلمانية » كما استقر في القرن الماضي .... فقد كان « للميكانيكا الكمية » QUANTUM MECHANICS ولمبدا « اللاحتمية » لهايزنبرج في مجال الفيزياء ، ولمبدا « عدم امكان التقرير » UNDECIDABIL-ITY لجوديل ، ولنظريتى « الفوضى » و « التعقيد » CHAOS & COMPLEXITY THEORIES في مجال الرياضيات ، دور كبير في اشعار العلماء والمفكرين المعاصرين بالحاجة الى نظرة جديدة لمذهب « الجبرية » فلسفيا ... وهذه قضايا ليست محسومة بعد عمليا ، ولكنها تبرر القول بان الغرب لم يعد يملك التباهى بان فكره خليق بان تكون له اسبقية على الروافد الثقافية والحضارية الاخرى ، وان هناك مايبرر استعلاءه في هذا الشان !

○ رابعا – ثمة شواهد على ان المواجهة يتعاظم شانها بين فكر الغرب المستند الى الحضارة المسيحية اليهودية ، وبين صحوة اسلامية تمتد من المحيط الاطلسى غربا الى اقاصى آسيا شرقا ... وهذا يدعونا الى تمحيص مفهوم « العدوان » .... فان ازمة الخليج قد اظهرت ان

٥٢٣



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هناك ادانة عالمية قوية لاية عملية تنم عن « عدوان سافر مكشوف » ، ولكن مازالت هناك حساسية مفرطة حيال صور خبيثة غير معلنة « للعدوان » فشل « النظام العالمى الجديد » فى وضع حد لها !

فان كل مواطن بانتمائه الى « هوية » معينة انما « يتمست » مجموعة اشياء تحيط به ، ليست هى فقط اشياء مادية ، كـ « الارض » التى نشا فوقها ، بل ايضا اشياء معنوية ينسب نفسه اليها ، وتتمثل فى « منظومة قيم » يؤمن بها ... وتختلف هذه « الاشياء » التى يتملكها كل انسان مع اختلاف الهوية التى ينسب نفسه اليها ... ومن الممكن ان تكون هناك اشياء يتنازعها اكثر من طرف لانتساب اكثر من طرف اليها ، نتيجة انتماء المتنازعين الى منظومات قيم مختلفة .... فان هناك فى اسرائيل مثلا من يعتبرون ارض فلسطين كلها ارض اسرائيل ، وان استعادة الفلسطينيين ارضهم فى اى جزء من فلسطين « عدوان » على ارض اسرائيل « التاريخية » التى اقرتها التوراة لليهود ! ! بينما يستند الفلسطينيون الى الشرعية الدولية لاعتبار هذه الدعوى عدوانا على ارضهم وحقهم فى تقرير المصير ... وبوجه عام ، فان الغرب بنظرة الى قيمه على انها هى « المرجع » ، انما لابد ان يولد لدى مجتمعات ذات « هوية » غير غربية الاحساس بانها « موضع عدوان » مسها بقدر او آخر من الحدة ... وهذا هو الحادث بشان المواجهة مع الاسلام ..

ولذلك سوف يكون اسلوب حسم النزاع العربى الاسرائيلى محكا رئيسيا فى تقرير مقدرات المواجهة مع الاسلام مستقبلا .... واذا كانت هناك مراهنة على ان يكون التصدى لما يتصوره الغرب « خطر تعاظم شان الاسلام السياسى » هو العنصر الداعى لابرام سلام مع اسرائيل ، فلن يكون هناك سلام ، بل سوف تكتسب المواجهة مع الاسلام طابعا اكثر ضراوة ... وقد آن اوان نزع فتيل هذه المواجهة ، بالاعتراف للاسلام بانه احد الروافد الرئيسية للحضارة العالمية العصرية ... ان هذا وحده سبيل استعادته صفته كـ « هوية » لدى قطاع بارز من الجنس البشرى . قبل اتسامه بصفة « الاداة السياسية » فى مواجهة فرضها الغرب ...

وكان ضمن حضور الندوة الزعيم الاسلامى التونسى راشد الغنوشى ، الذى علق على كلمتى بقوله : « اوافقك على طرحك الخاص بان « التحديث » ممكن بعيدا عن مفهوم الغرب للعلمانية ، ولكن اتحفظ بشان قولك ان الاسلام « هوية » عليها ان تظل بمناى عن السياسة » . قلت : « بصفتى مصريا ، كيف ترى ان يكون تعاملى مع الاقباط ؟ » قال : « كمواطنين » . قلت : « كيف يكون ذلك والاسلام وحده هو المرجع سياسيا ؟ قال : انها ليست بالقضية المتعذرة الحل ..

٥٢٢



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

□ هذا الأسبوع □

نظام دولى !

النظام الدولى الجديد ، رغم ان معالمه لم تتضح بعد ، الا انه كسب جولة عندما اقر مجلس الامن فرض عقوبات دولية شاملة على الصرب بسبب عدوانها على جمهورية البوسنة

وقد كان تقاعس الدول الكبرى فى التحرك لاصدار مثل هذا القرار .. بينما يتعرض شعب البوسنة لمذابح مروعة .. يغرق العالم فى دوامة كثيبة من التساؤلات التى تصب اجاباتها فى غير صالح النظام الدولى المنشود واداته الامم المتحدة

فمنذ حرب الخليج وحتى الان .. وصانعو القرار فى العواصم الكبرى يراهنون على احياء دور الامم المتحدة بحيث تصبح اداة فعالة فى صياغة امن واستقرار عالم ما بعد انهاء الحرب الباردة من خلال اقرار الشرعية الدولية على نحو ما حدث فى الخليج

غير ان الازمة اليوجوسلافية بكل ما انطوت عليه من تفكك للدولة القديمة ، واندلاع القتال الوحشى .. كانت تشير الى ان الامم المتحدة تتراجع الى المربع رقم واحد .. خاصة وان الامر بدا وكان واشنطن تغض الطرف عما يجرى هناك عندئذ كان من المنطقى ان تجتاح الهواجس العالم العربى والاسلامى حول مصداقية النظام الدولى الجديد .. ولم ينقذ هذه المصداقية سوى قرار مجلس الامن . ولكن يبقى تنفيذه

واذا كان النظام الدولى الجديد قد افلت الا قليلا من « المصيدة اليوجوسلافية » الا انه يوشك على الوقوع فى شرك الخلافات الاوروبية الجديدة حول تشكيل قوة اوروبية خارج نطاق حلف الاطلنطى : ولم تخف واشنطن قلقها من هذه القوة وعارضتها بشدة بينما انقسمت الدول الاوروبية الاعضاء فى حلف الاطلنطى بين مؤيد ومعارض

مازق جديد يرى البعض انه قد يكون بداية لتفكك الاطلنطى .. ولتوتر العلاقات الاوروبية الامريكية .

٥٢٤



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : [illegible]

نظامنا .. ونظامهم ..

فى النظام العالمى الجديد كل شىء تم اختزاله واختصاره الى كتلة واحدة .. وقف الرئيس «بوش» على فوهة «المفرمة» وبعد «فك» الاتحاد السوفيتى .. وتقطيعه .. القى به الى فتحة الدخول هو ومن معه .. فخرجت من الناحية الاخرى «مفرومة» تحولت الى اصابع «كفته» فى صينيه كبيرة مكتوب عليها «نظام عالمى جديد» .. لافرق فيه بين فلان أو علان الا بالدولار.

والنظام الجديد يقوم على مبدأ .. «الناس لبعضها» .. كلنا مجموعة من الاوانى المستطرقة .. نتساوى فى الفرق والاحتياج .. ومد المجد الى امريكا باعتبارها مدير عام النظام الجديد .

والان ما موقعنا كعرب فى هذا الاختيار «صفر» .. نأتى الى الجانب الكوميدى .. فى تلك المسرحية .. اغلب مواردنا فى يد الغرب .. بدون ان يطلب الغرب ذلك .. انه فقط يلمح ومن باب الكرم تندفع اليه ونلقى تحت قدميه بكل ما لدينا ثم نطلب منه ان يعطينا من فيض اموالنا .. دخلنا النظام العالمى الجديد وحصلنا على بطاقة العضوية .. لكن المأساة اننا نحمل هذه البطاقات بدون اسماء .. بدون صور .. مما يؤكد اننا تائهون لا محاله .. وخاصة ان النظام كبير ومزدحم .. فقد تكوم العالم فى مركبة واحدة .. باستثناء العم «كاسترو» الذى اختار ان يقطع بقية الطريق راكبا دراجته .. وفى فمه قطعة سكر .. وسيجار «هافانى» .

المبكى والمضحك فى الوقت نفسه .. ان العرب كتلة واحدة فى النظام الجديد .. ولكنهم عشرات الكتل فى ظل نظامهم العربى .

كنا فيما نمضى ننقسم كعرب حسب الميول شرقا وغربا الان كلنا نولى الوجه والقلب والارادة صوب الغرب .. مع الناس كلها .. فما هى حجتنا للانقسام والانفصال الا اذا كنا عباقرة فى «الفرقة» واساتذة فى علم الشتات .. تتفق الدنيا على القفز فى سلة واحدة نحن كلنا فيها لكن داخل السلة .. نحتفظ نحن العرب بانقسامنا .. واختلافنا .. وكأننا نتمسك بأهم مايميزنا .. وكأننا بذلك ندخل النظام الجديد .. لكن بنظامنا نحن !!

سمير الجمل



وإذا العدالة سئلت .. بأى ذنب وئدت

* يسود الآن فى النظام العالمى الجديد كما يسود فى نظامنا الداخلى مبدأ إعمال القوة والعنف لتحقيق مصلحة الطرف القوى وسيادته على الضعيف .
* وارى ان الحديث عن المثل العليا والاخلاق والعدالة والمواثيق الدولية والدستورية قد غدا طنطنة فاقدة القيمة يدمغها الواقع ويفضحها التطبيق كما تفتقر إلى ادنى تصديق .
* فعلى الصعيد العالمى لم يعد يخاف على احد انه بعد وحدانية القوة العظمى فى العلم (المادى المرئى) وانفراد امريكا بها فقد تعرت تماما من كل ما سبق ان نادت به وزعمت انها تناصره من مبادىء ومثل لتحقيق العدل فى المجتمع الدولى . فهذا هو موقفها من ليبيا الذى سبقه ويفضحها مع العراق واعقبه ما فضحها من رضاء تام وتاييد غير مجحود لما يدور من مذابح للمسلمين داخل سلخانة البوسنة ومجزر الهرسك . فعين الرضا عن كل عيب كليلة تُحصد ارواح المسلمين وتجرى دماؤهم انهارا بمباركة من امريكا .
* وما يسوقه النظام الأمريكى من مبررات واهية لعدم تدخله وعدم تدخل الامم المتحدة . هو اول من يعلم انها مبررات لا تقنع احدا ولا تنطلى على عاقل .
* ولكن ما حاجتها إلى الاقناع وما داعيها إلى التبرير . مادامت تنفرد بامكانيات القوة ولايستطيع احد ان يخرج على طاعتها فيكون ناشزا . تحرمه النفقة التى تمده بها من صندوق النقد الدولى . او تخلعه بخلع حضورى أو غيابى رضائى او قهرى فلابد من الطاعة المطلقة من جانب الدولة الضعيفة إلى النظام الأمريكى والا سقط حقها فى الانفاق حتى ولو كان الارتباط بينهما يحقق متعة فهل هنك فى العالم من يقول ان امريكا لها دين غير مصلحتها فدينها هو مصلحتها فقط . ويوجد العدل فى منظورها حيث توجد مصلحتها وتجند قوتها على الصعيدين الدبلوماسى والعسكرى فى المحافل الدولية وفى ساحات القتال لتفرض ما ترى انه مصلحتها .
* وعلى مستوى نظامنا الداخلى نلمح ذات الاساس بذات المعايير فالحكومة بالنسبة للشعب هى امريكا بالنسبة للعالم الثالث تملك من وسائل القوة والسيطرة الكاملة على الإعلام ما يجعلها تلفق للابرياء الاتهامات .
* ان النظام العالمى حتى يسترد مصداقيته لابد ان تكون مواقفه نابعة من مبادىء عامة مجردة لا تختلف باختلاف مواقع الاحداث او اطرافها فتلك هى العدالة وابجدياتها .
* وكذلك نظامنا الداخلى حتى يسترد روح الانتماء التى تبددت لابد وان يلزم نفسه بما يلزم به شعبه .

فاذا ما كان يحظر على المواطنين الارهاب وسفك الدماء والنهب وهتك الاعراض وغيرها . فنحن معه بكل قوة فى ذلك لكن بشريطة ان يكون هو القدوة والاسوة فى احترام القانون وتحرى العدل .

* خاصة وان امريكا إذا كانت قادرة على فرض طاعة بعض حكومات العالم الثالث بالانفاق عليها . فان واقع الحال فى كل نظم العالم الثالث ان شعوبها تكدح لتنفق على حكوماتها بل ويقتطع الشعب من قوته لمواجهة اسراف حكومته .
* فضلا عن انه فى اى قضية حتى يكون الحكم صحيحا لابد ان تتاح فيه الفرصة لكل اطراف الدعوى ان يبدوا رايهم ودفاعهم ولكن اعلامنا فى كل مشكلة تكون الحكومة طرفا فيها لا يعرف الا رايها وحدها ويتعمد واد راى الطرف الاخر . لذا كانت احكامه باطلة تفتقد مصداقيتها ..
* من اجل هذا اقول بكل الصدق ان اعلامنا الحكومى قد غدا عاجزا تماما عن صياغة الراى العام كما يريده وتريده الحكومة لجوره وعدم عدالته .

بل بكل أسف أصبح الناس تتشكل اراؤهم على عكس ما يبثه الاعلام الحكومى وعلى نقيضه تماما .

* واحتكم إلى اى جهاز قياس راى عالمى محايد .
* بل معاذ الله ان الجا إلى حكم اجنبى . فهل أصبحت عقدتنا لعدم عدالة حكومتنا الا نثق فى انفسنا . اننى احتكم فى كل ذلك إلى وجدانك وضميرك العادل ايها القارىء العزيز ؟؟؟

فتحى تميم

٥٣٦



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ع‍ـ‍دد ١٩٩٢

من البوسنة إلى بورما!

ثمة حرب «اهلية» اخرى وهاربون اخرون ولاجئون اخرون لا يسمع بهم احد ونادرا ما يكتب عنهم احد: السبب الاول هو الخوف والسبب الثاني هو البعد والسبب الثالث ان العالم يفضل أن ينسى على أن يحصي كل هذه المشاكل والماسي التي يحيطه بها الجنرالات!

اما الخوف، فهو خوف بنغلادش من ان يكبر حجم المشكلة بينها وبين جيرانها الجنرالات الذين يحكمون بورما. لكن هذا البلد الفقير، المغالي في الفقر، يستقبل كل يوم آلاف اللاجئين المسلمين الهاربين من اقليم «اراكان».

وقد حاولت بنغلادش ان «تتستر» على المشكلة بادئ الامر، اعتقادا بان المسألة لا تتعدى بضعة آلاف لاجئ، لكن الآن هناك اكثر من ٣٠٠ ألف لاجئ بورمي وهناك قناعة لدى الاسرة الدولية بان بورما قد عثرت على «الحل النهائي» لمشكلة الاقلية الاسلامية لديها: طرد جميع المسلمين!

هناك حوالي مليوني مسلم في اقليم اراكان. والهاربون الى بنغلادش فقراء مثل اهلها، سرعان ما يذوبون بينهم، وسرعان ما يتحولون معاً الى رحل يطلبون الكفاية. غير انهم تحولوا، في كل حال، الى عبء مالي وانساني شديد. وقد اقامت الحكومة المعسكرات ومراكز توزيع الاغذية ومراكز تسجيل اللاجئين، من دون ان تطلب اي مساعدة خارجية بادئ الامر. لكن حين ارتفع عدد اللاجئين الهاربين يوميا من ألف الى سبعة آلاف لم يعد في امكانها اخفاء المأساة ولا العناية بها وحدها.

ومنذ ذلك الوقت تولت المسألة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة مع عدد من الهيئات الدولية كالهلال الاحمر وجمعية «اطباء بلا حدود» و«اطفال العالم» وغيرها. الا ان العبء الاكبر لا يزال طبعا عبء حكومة بنغلادش التي اقامت ٨ مراكز لاستقبال اللاجئين وحوالي ١٢ معسكرا لاقامتهم حيث يعيشون على اعاشة يومية مؤلفة من نصف كيلوغرام من الارز و٦٠ غراماً من العدس و٢٠ غراما من زيت الطهي!

ويزيد في المأساة ان اللاجئين يتدفقون الى منطقة هي الاكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم. ويقال ان هناك حوالي ١٠٠ ألف لاجئ لا يزالون الى الآن (رسميا) بلا مأوى، في منطقة اشتهرت بحرها الشديد وفيضاناتها الهائلة! لذلك لا يمكن وصف الحالة البشرية التي يعيش فيها الهاربون، حيث يضطر حوالي ١١ الف شخص مثلاً الى الشرب من بئر واحدة.

كل ذلك في بلاد «يعيش الكثيرون فيها مثلما يعيش اللاجئون من بورما»، كما يقول احد المواطنين. لكن المندوب الدولي هناك ميتشل كارلسون يقول ان «التضامن الديني والروابط الاثنية تلعب دورا كبيرا في حفظ الهدوء والسلام بين الفقراء المقيمين والفقراء اللاجئين، لكن العنصر الاكثر اهمية هو التسامح الذي يظهره البنغاليون والمقدرة الفائقة على الصبر وتحمل المشاق»!

تكاد مشكلة الاقلية المسلمة في بورما تكون مشابهة تماما لمأساة المسلمين في البوسنة برغم اختلاف الظروف والتاريخ. فاقليم اركان يشكل جزءا اساسيا من الاتحاد الذي قامت بموجبه بورما حين اعطيت الاستقلال في العام ١٩٤٨. لكن منذ ذلك الوقت والاكثرية البوذية تحاول البحث عن «حل نهائي» لقضية الاقلية الاسلامية التي معظمها من اصل بنغالي!

ويبدو ان جنرالات بورما عثروا اخيرا على هذا الحل: طرد المسلمين جميعا، او الاكثرية الساحقة منهم. وذات مرة وقف الرئيس الباكستاني الراحل ضياء الحق ضد هذه العملية واعطى بورما درسا... ما لبثت ان نسته الآن. والدليل هو مشكلة في هذا الحجم لا يشعر بها أحد.

سمير عطا الله

٥٢٧



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢ ‏ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جاد الحق ومفتى سنغافورة يدينان العدوان على المسلمين

أعرب كل من فضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر والسيد حاجى سيد عيسى بن محمد مفتى سنغافورة - عن تأثرهما العميق بالاحداث الدامية الدائرة الان فى اماكن عديدة من العالم والموجهة ضد المسلمين فى البوسنة والهرسك ، والفلبين وفلسطين وبورما ، ولبنان .

وأشاد مفتى سنغافورة بما قامت به مصر من مساع لوقف هذا العدوان .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٢

النظام العالمى بين القديم والجديد [١]

«ما بعد أزمة الخليج والعلاقات العربية الأوروبية»

التحولات العميقة فى الاتحاد السوفيتى كانت المقدمة للتغيرات فى النظام الدولى

هل هناك نظام عالمي جديد... اتضحت ملامحه وبدت هويته؟! ام نحن أمام مرحلة انتقالية تقوضت فيها ركائز النظام العالمى القديم.. وارتسمت بعض ملامح نظام عالمى جديد مازال فى طور الاكتمال؟!

ثم ما هى المتغيرات الكبرى التى ادت إلى هذا التحول الهام وما موقع العالم العربى منه. هذه الدراسة الموجزة مجرد محاولة للاجابة على هذه التساؤلات التى تتردد كثيراً فى المحافل الدولية.

فى اعقاب الحرب العالمية الثانية... خرجت الدول المنتصرة تبحث لنفسها عن مغانم من هذه الحرب.. وكانت كل من الدولتين الكبريين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تبحثان عن حماية عرينهما وتامين سلامتهما ضد بعضهما... وجرى السباق باسلوب مأساوى لم يراع للشعوب ارادة.. ولا للانسان حقوقا وهكذا بسط الاتحاد السوفيتي سيطرته على كافة دول اوروبا الشرقية التى اجتاحتها جيوشه إبان الحرب العالمية الثانية.. ورفض الانسحاب الى حدوده الدولية قبل اسقاط النظم السياسية القائمة فى هذه الدول وفرض النظم الشمولية من خلال الاقليات الشيوعية التى كان يساندها ويمولها فى هذه الدول..

د . إبراهيم دسوقى أباظة

غير ان هذا الجناح الاوروبى من دول الكتلة الشيوعية قد عانى من وطأة الحكم الشيوعى الذى جاء باسم التقدم والحرية فاذا به يسحق الحرية ويعطل التقدم... فقد تدفقت موارد هذه الدول وامكاناتها على الاتحاد السوفيتى.. وامكن بناء الصناعة السوفيتية على اسس نقل الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة من بعض دول اوروبا الشرقية ذات العراقة الصناعية القديمة مثل تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية والمجر وبولندا... واصبحت الترسانة الصناعية السوفيتية تحظى بالدعم الصناعى المتفوق من هذه الدول... حتى جاز القول بإن النهضة الصناعية السوفيتية فى مجالات التكنولوجيا المتفوقة فى الصناعات العسكرية وصناعات الفضاء قد ارتكزت فى الجانب الاعظم منها على خبرات ومهارات جاءت كلها من دول اوروبا الشرقية.

اما فى المجالات السياسية العسكرية فقد نهض حلف وارسو من مجموعة هذه الدول ليواجه تحت زعامة الاتحاد السوفيتى حلف الاطلنطى تحت زعامة الولايات المتحدة.. واصبحت اوروبا القارة منذ الستينيات ترسانة اسلحة تقليدية ونووية تنتشر فى كل ركن من اركانها.. وتستعد لمواجهة محتملة لحرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٢

عالمية ثالثة.

وعلى الجانب الاخر من العالم.... وفى ارض العالم الثالث... او العالم الفقير... كان الصراع يدور فى الخفاء والعلن بين العملاقين السوفييتي والامريكي.... وكانت للولايات المتحدة ايضا خطتها فى حماية عرينها من الدب السوفييتي... ولم يكن امامها فى دول العالم الثالث... خاصة الدول المحيطة بالاتحاد السوفييتي او القريبة من منابع البترول سوى التحالفات السياسية مع النظم الحاكمة... وانتهاج اسلوب الانقلابات العسكرية لفرض نظم قوية قادرة على تنفيذ السياسات الامريكية.

الحرب الباردة وتكاليفها

كان التزاحم على كسب المواقع الاستراتيجية سياسية ملازمة لواقع الستينيات... وقد اضطرت الولايات المتحدة الى نهج سياسات التقارب مع العديد من دول العالم الثالث وخاصة دول الشرق الاوسط لكسب السبق حول القواعد العسكرية الاستراتيجية... غير ان التكلفة الاقتصادية لهذه السياسة كانت فادحة الثمن... فقد تمثلت فى برامج ضخمة للمعونة والمساعدة فرضت على الخزانة الامريكية حتى ان ميزانية الدفاع الامريكية اصبحت تنوء باعباء الالتزامات العسكرية الخارجية الى درجة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الصراعات الدولية.

وقد انعكست هذه السياسة فى اشكال متواترة من الاتفاقيات والمعاهدات المشتركة التى ربطت الولايات المتحدة اول الامر بالمغرب وتونس وليبيا واسرائيل والعراق وتركيا وإيران... وبدت نتائجها فى صورة قواعد عسكرية ضخمة انتشرت فى معظم هذه البلدان وقد واكب هذا الانتشار كما لمحنا تواطؤ ملحوظ مع النظم الحاكمة فى هذه الدول وصلت الى حد صنع الانقلابات العسكرية وفرضها فرضا على الدول العربية.

غير ان هذه الاوضاع لم تلبث ان انقلبت تحت تاثير التطور التكنولوجي الضخم فى صناعة الصواريخ العابرة للقارات وتوجيهها... فقد حدثت طفرة هائلة فى صناعة الصواريخ بعيدة المدى واصبح التحكم فى مسارها امرا واقعا... وبالتالى لم يعد من الضرورى مع هذه الطفرة الهائلة امتلاك قواعد قريبة من حدود الاتحاد السوفييتي... بل اصبح من الممكن اطلاق الصواريخ بعيدة المدى من نيويورك الى موسكو او العكس... بالتالى فلم يعد لازما الاحتفاظ بقواعد عسكرية استراتيجية حول الاتحاد السوفييتي لما تتطلبه هذه القواعد من مصروفات ضخمة لا داعي للاستمرار فيها.

وهكذا بدات الولايات المتحدة فى انتهاج سياسة عكسية تتلخص فى تقليص معظم قواعدها فيما وراء البحار... والاعتماد فقط على بعض القواعد التموينية او قواعد الاتصالات.. فضلا عن الاستمرار فى دعم وتقوية بعض الدول التى تعتبر راس الحربة فى استراتيجية المواجهة على الجبهة الشرقية مع الاتحاد السوفييتي كتركيا وإيران.

غير ان سياسة تقليص القواعد فى دول العالم الثالث وفى الشرق الاوسط بوجه خاص قد اصطحبتها دائما وسائل دعم اقتصادية وسياسية لبعض دول المنطقة... كما حدث فعلا بالنسبة لليبيا بعد ما سمي بثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ حيث قامت الولايات المتحدة بتصفية قاعدتها الضخمة فى طرابلس كهدية لمعمر القذافى وزملائه الذى اعتبر هذا التصرف انتصارا للثورة الليبية وانجازا من انجازاتها الكبرى!!

فشل الاقلاع الاقتصادى:

كانت الشعارات التى اطلقتها النظم الحاكمة فى كافة دول اوروبا الشرقية تشع الامل فى غد افضل ينتهي فيه الاستغلال... ويعم فيه الرخاء... وكانت الماركسية التى نادى بها الحكام وادعوا الايمان بمبادئها هي الكتاب المقدس لشعوب اوروبا الشرقية شانها فى ذلك شان الاتحاد السوفييتي والدول التى تدور فى فلكه من خارج القارة الاوروبية... غير ان التطبيق... والممارسة للمبادىء الماركسية وما تفرع عنها من اساليب قد انتهى فى الواقع الى نظام راسمالية الدولة اى امتلاك الدولة لكافة وسائل الانتاج... وسيطرتها على الادارة الاقتصادية من خلال التخطيط المركزى.. وقد كانت هذه الصيغة المعروفة من قديم تجد اوصافا مذهبية عديدة عند الماركسيين كان اشهرها ديكتاتورية البروليتاريا... غير ان البروليتاريا لم تلبث ان اكتشفت ميلاد طبقات جديدة فى اروقة الحكم وهى الطبقات التى تنتمي الى الاحزاب الشيوعية فى دول اوروبا الشرقية... فقد استاثرت هذه الطبقات بكل السلطات... وتمكنت عبر سنوات قليلة ان تستحوذ على الكثير من الامتيازات المادية والمعنوية التى كان تستحوذ عليها الطبقات البرجوازية والارستقراطية... فحق الاجر الكبير... وحق السكن الفاخر.. وحق اقتناء سيارات... وتليفونات.. وغيرها.. وحق الانتقال بحرية فى الداخل.. وحق السفر الى الخارج... كل هذه الحقوق لا يملكها الا الحكام واعضاء الاحزاب الشيوعية... ومن ثم تزايد الانفصال بين هؤلاء وبين بقية الشعب العامل مع توالى الزمن.. وعدم وجود قوة تصحيحية تعيد التوازن بين هاتين الفئتين فى اطار من العدالة الحقة... ولكن هذا الانفصال بين الاقلية الحاكمة وحزبها الشيوعى وبين الغالبية الساحقة من شعوب اوروبا الشرقية كان يقابله انفصال مشابه فى الاتحاد السوفييتي نفسه... والجمهوريات التى تتبعه... الا ان هذا الانفصال كان يقابله من الناحية الاخرى انفصال اخر فى مستويات المعيشة بين شعوب اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي.. فقد ساعدت الاقليات الحاكمة فى هذه الدول على استنزاف مواردها لصالح التنمية السوفييتية.. وبالتالى فقد خضعت هذه الدول بدرجات متفاوتة لمخططات التبعية الرهيبة للاتحاد السوفييتي فى الانتاج والتسويق... ولم تتمكن كلها من تحقيق معدل تنموى مقبول شبيه بالمعدلات التنموية التى حققتها دول اوروبا الغربية او حتى الاتحاد السوفييتي بجمهورياته العديدة.. وفى الوقت الذى بدت فيه عثرات التنمية وازمات الاقتصاد الاشتراكي فى اوروبا الشرقية كانت اجهزة الاعلام الغربية تبث بقوة مظاهر التقدم الذى احرزه العالم الغربى... وكان المثال البارز هو دول اوروبا الغربية وخاصة المانيا الغربية التى كان لتقدمها السريع وقع مباشر على الجزء الشرقى من المانيا وعلى كل دول اوروبا الشرقية.

وفى خط مواز لهذا التطور كانت الدول العربية التى نقلت عن التجربة السوفييتية واقتدت بها فى نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تعانى من صدمات الفشل فى اطلاق التنمية.. وكانت حكوماتها تجتهد فى الحفاظ على استقرارها بكل الاساليب الديكتاتورية التى اتبعتها دول اوروبا الشرقية غير ان هذا الاستقرار كان باهظ الثمن فقد تمثل فى موجات عاتية من القمع الجماعي ضد القوى الشعبية التى لم تعد تحتمل مزيدا من تدهور مستويات المعيشة وسوء توزيع الدخول وتفشى البطالة بانواعها.... فضلا عن كبت الحريات واهدار ابسط حقوق الانسان فى حياة حرة.

نهاية الحرس القديم

وفى الوقت الذى نضج فيه وعى الشعوب بحقيقة التجربة الاشتراكية بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية كان الحرس القديم من قادة الثورة البلشفية وروادها يتساقطون.. فقد انقرض او كاد جيل العشرينيات من البلاشفة... وصعدت الى مواقع المسئولية القيادية اجيال جديدة عاصرت التجربة الاشتراكية واكتوت بنيرانها.. وقد ساعد على ايقاظ الوعي فى هذا الجيل اخطاء القيادة السوفييتية والتناقضات الخفية التى كانت تدور فى محيطها.. فقد مهدت حملة خروشوف على العهد الستالينى الفرصة ليقظة وعى هائلة فى العالم السوفييتي... وتبين النظام الذى جاء من اجل نصرة الانسانية قد ارتكب من المذابح الجماعة ما لم تعرفه غزوات التتار وعهود الملكيات المستبدة.

- كما مهدت عثرات عهد برجينيف ليقظة اشد على واقع التخلف الاقتصادى فى بلد يتبارى فى غزو الفضاء.. ويستعد لحرب النجوم فى الوقت الذى يتدنى فيه دخل

الفرد الى اقل من ثلث المواطن الامريكي.... واقل من نصف المواطن الاوروبى الغربي... وقد تعاظم الوعى الجماعى بهذه الحقائق وبلغ ذروته في بداية عهد القيادة الجديدة التى تزعمها ميخائيل جورباتشوف.. وكان امام هذه القيادة معارك متعددة لابد من خوضها كان اولها معركة الانتصار على الحرس القديم وتامين سلطة القادة الجدد... وقد نجح جورباتشوف في ذلك الى حد السيطرة الكاملة على اللجنة المركزية ومجلس السوفيت الاعلى... ثم كانت معركة الاصلاح الاقتصادى التى ارتكزت اساسا على تصحيح اخطاء المركزية العنيفة... والملكية الجماعية لوسائل الانتاج غير ان هذا الاصلاح الذى اطلق عليه مصطلح بروسترويكا كان يعكس في جوهره اصلاحا آخر اشد خطورة وتاثيرا على كافة المسارات داخل الاتحاد السوفييتى وخارجه وهو الاصلاح السياسى او تحرير الدول والكيانات التى يتشكل منها العالم الشيوعى من السيطرة الكاملة للاحزاب الشيوعية... وبالتالى انهاء احتكار السلطة وفتح ابواب التعددية الحزبية.

ولكن الاخطر والاهم في سياسة البروسترويكا هو تقرير مبدا الحرية الاقتصادية واتاحة الفرصة للمبادأة الفردية والملكية الفردية... كللت هذه الاصلاحات بالنجاح خلال عام ١٩٨٩ وكان آخرها الاعتراف بحق الملكية الفردية وحرية تاسيس المشروعات الخاصة منذ اسابيع قليلة وان كانت هذه الحقوق قد تقررت في حدود ضيقة... وقد انعكست هذه السياسة الجديدة على دول اوروبا الشرقية.. وكان طبيعيا ان تؤدى الى انقلاب جذرى في نظم الحكم القائمة..

وهى نظم تعيش على الاتحاد السوفييتى وتستمد وجودها من تاييده.

وقد اعتمد هذا التحول على عاملين رئيسيين:

الاول: ضعف قدرة الاتحاد السوفييتى على تقديم المعونة الاقتصادية الفعالة لدول اوروبا الشرقية، فقد كان الاقتصاد السوفييتى نفسه يعانى من عجز شديد في الموارد.. وضعف في معدلات التنمية.

ومن هنا كان لابد ان تجد هذه الدول حريتها في التصرف اقتصادها وفتح ذراعيها على التمويل الخارجى والمعونة الخارجية.

الثانى: تباعد المخاطر التى يمثلها المعسكر الغربى بعد سياسة الوفاق التى ميزت عصر جورباتشوف... واتجاه الكتلتين الكبيرتين الى التخفيض من التسلح النووى في اوروبا... وقد لعب هذا العامل دوره في اسقاط المخاوف واشاعة جو الاطمئنان في امكانية التوجه التحررى لدول اوروبا الشرقية.

وكانت إشارة البدء في التحول الاشارات الصريحة والخفية التى اطلقتها القيادة السوفييتية في دول اوروبا الشرقية.. والتى كانت تنبىء بعزم هذه القيادة على التزام الحيدة والتجرد ازاء اختيارات الشعوب لنظمها السياسية وازاء السياسات والتوجهات التى تراها مناسبة لخدمة مصالحها الاقتصادية.

وقد وجدت هذه الاشارات... استجابة فورية في بولندا... وانتصرت نقابة تضامن بزعامة فالونسا على قوة الدولة والحزب الشيوعى البولندى... ثم في تشيكوسلوفاكيا ثم في المجر.. ثم في اوروبا الشرقية حيث تهاوى سور برلين العتيد... وتعانق الشعب الالمانى في الغرب والشرق... وتعالت صيحة توحيد الالمانيتين... ثم تراجع الحزب الشيوعى في بلغاريا ولم يشذ عن خطوط التراجع سوى رومانيا التى حاول رئيسها شاوشيسكو ادعاء الخصوصية والبعد عن هذه الموجة التحررية... ولكنه دفع الثمن غاليا في انفجار ثورى عنيف اطاح به وبحكومته بعد معارك دامية

غير ان هذه التحولات كانت تحكمها اعتبارات تخرج عن كل ما هو مالوف من عالم التطور والتغيير... فقد كانت هذه التحولات تستند الى تجمعات مدنية حيوية... فقد لعبت النقابات العمالية والمهنية والاتحادات النقابية والفكرية ادوارا رائدة في حركة التحول الكبرى خارج الاحزاب السياسية.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٢

زمن التفكّك الداخلي في ظل النظام العالمي الواحد

بقلم حليم بركات *

هذا زمن موحش حقا.

ينشأ في العالم نظام واحد تسيطر عليه قوة لا تضاهى تفرض ارادتها وتخطط لمستقبل لا تنازعها فيه اية قوة اخرى. وفي فرضها لارادتها وتخطيطها للمستقبل، تنطلق هذه القوة من قاعدة مصلحتها القومية ونظرتها للامور والحياة من زاوية السوق التجارية الحرة فحسب، وهي، اضافة لتجاهلها وعدم احترامها لمصالح الآخرين وحقوقهم، مستعدة لممارسة العنف مهما كان بشعاً ضد كل من يتحداها ويقاوم مشاريعها او يريد فقط ان يخرج عن مدارها.

وفي نظرتها العامة للامور تسود ثقافة الاستهلاك فينصبّ الاهتمام على اشباع حاجات ثانوية تصبح مع الوقت حاجات اساسية وضرورية ويصبح الاقتناء قيمة بحد ذاتها وتتحرر الفردية من اية التزامات لا تنسجم معها وتنبع منها.

وفيما تسيطر الثقافة الاستهلاكية ويتحول العالم تدريجياً الى قرية، يجد الانسان نفسه يخرج عن مداره الخاص ويعايش شراسة الواقع على هامش الوجود، تتراكم الاشياء والامور حوله، ويطارد احلامه كما لو انه يطارد ظله، ويشعر وسط الحركة الدائبة بفراغ في عمق اعماقه. يطارد اهدافاً لا يدرك كيف اختارها لنفسه ولا يعرف اسماءها منفصلا عن قواه المبدعة وينابيعه الاصيلة والتزاماته بالاخر. يلاحق خطواته المبرمجة من دون توقف، ومن دون ان يدري تماما ما حدث له وكيف وصلت به خطواته الى حيث يجد نفسه على هامش الوجود لا يهتم بأحد ولا يهتم احد به. ولأنه لا يعرف اتجاهه وموقعه في خريطة العالم الذي يتسع ويتفتت في الوقت ذاته، يكتشف انه محقون بالغضب والخوف الممتزج بالاحباط فيصاب بالرعب من انتشار طاعون الجنون.

يكتشف بعد متابعة دقيقة وتامل، في نطاق الوقت القليل الذي يمكنه فيه ان يتامل ويدقق في شؤون حياته، كان العالم يتخذ ظاهرا مسلكين متناقضين: من ناحية، يتضح له ان نظاماً عالميا واحداً هرمياً قد تكون فعلا بعد ان اندمجت كافة البلدان والمجتمعات (طوعا او مصادفة او تمشيا مع التيار او اضطرارا او تخوفا) في النظام السياسي الاقتصادي الغربي الراسمالي. تمكنت الولايات المتحدة الاميركية منذ الخمسينات ان تحل محل اوروبا، او بريطانيا وفرنسا على وجه التحديد، وان تحتوي المنظومة الاشتراكية وتسهم في تدميرها، وان تحتل بمفردها قمة الهرم.

وقد ساهمت شبكات وسائل الاعلام والاتصال والمواصلات والانتقال السريع والتكنولوجيا الحديثة بتكامل عملية الاندماج في النظام العالمي



عن طريق الوصول الى اقصى المجتمعات واكثرها عزلة. تقلّص العالم وتحول الى قرية صغيرة، واصبح هناك من يشعرون انهم مواطنون عالميون، فانشاوا علاقات موسعة ومكثفة في سائر انحاء الارض وبداوا يتطلعون الى غزو الفضاء. وفوق هذا اصبحت النخبة في مختلف الحقول مرتبطة بالنخب الموازية لها في المجتمعات الاخرى اكثر مما هي مرتبطة بشعبها الا من حيث علاقة السيطرة عليه وتطويعه.

ورافق هذه التطورات نشوء ثقافة استهلاكية اعادت صياغة او تحديد الدوافع والتوجهات والحاجات والطموحات والرغبات والآمال الانسانية ووصلت الى اقاصي القرى النائية. انتقلت الثقافة الاستهلاكية التي تشجع على الفردية والانانية والمتعة والتنافس في الاقتناء والتمسك بمظاهر المكانة ورموزها الى كل بقعة في الارض وحددت التطلعات المستقبلية للفرد والجماعات. ويكاد كل بلد، بل كل جماعة وفرد ان يعيش في مداره الخاص لا يهمه غير نفسه في نظام شمسي طاغ.

وفي الزمن الذي تحول العالم فيه الى قرية صغيرة، يشهد الانسان الحديث، من ناحية ثانية، نزوعا نحو التفكك الاجتماعي داخل مختلف بلدان العالم. في ظل النظام العالمي الواحد (وهو نظام اقتصادي سياسي بالدرجة الاولى) تترسخ ظاهرة التفسخ الداخلي على مختلف المستويات، يشهد، من دون ان يتمكن ان يفعل شيئا، مزيدا من الانقسامات الاجتماعية والتفرقة العرقية والعنصرية والطائفية والدينية والقبلية والطبقية التي تهدد المجتمعات والانظمة من الداخل. يحدث هذا في بلدان العالم الثالث كما في اوروبا واميركا وفي ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي، في البلدان الكبيرة والصغيرة، وفي ظل الانظمة الديموقراطية كما في ظل الانظمة الشمولية الاستبدادية، وذات الاقتصاد الحر كما في ذات الاقتصاد المسيّر مركزياً. وكثيرا ما تتحول هذه الانقسامات الى نزاعات وحروب اهلية دامية تؤدي بدورها الى تعميق التمزق، وترسيخه. بذلك يفقد التنوع والتعدد ما يمكن ان ينسب اليهما من ثراء ووهج، ويتحولان الى جراثيم تفتك بجسد الامة الواحدة.

وبين اخطر ما يغيب عن الانسان طبيعة هذه الانقسامات فيظن انها تعود لوجود تنوع وتعدد في الانتماءات والتوجهات الثقافية بحد ذاتها. ولو تعمق قليلا (وهو لا يريد ذلك)، لادرك ان التنوع والتعدد يتحولان الى انقسامات ونزاعات فقط حين تسود الفروقات الطبقية ويقوم النظام على التمييز وتغيب العدالة وتبطل المساواة في الحقوق والواجبات.

الفتك الداخلي في لبنان امتد الى السودان والصومال وافغانستان وبلدان عدة في العالم الثالث، والى جمهوريات الاتحاد السوفياتي الذي زال من الوجود، والى يوغوسلافيا المحتضرة، وما سياتي قد يكون اكثر هولا مما حدث حتى الآن.

واخيراً بدا يظهر ان التفسخ لا يقتصر على العالم الثالث، فقد وصل



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ حزيران ١٩٩٢

الى قمة الهرم بالانفجار الاجتماعي الذي يحدث في المدن الغربية، كما حدث في مدينة لوس انجليس مؤخرا. وما حدث في هذه المدينة ليس سوى مؤشر، لم يتفاجأ من يعرفون المدن الاميركية بما حدث، وربما انذهل المفتونون باميركا وبحضارة الاستهلاك والبذخ والترف في الداخل والخارج. في وسط هذه الحضارة يلتقي الفقر والعنف والانحراف والانهيار والموت، وتغيب العدالة بقدر ما يزداد الاهمال. والفقر في مدن الولايات المتحدة لا يعني الجوع والحرمان والمرض والمخدرات والاجرام والسجون والقتل والعيش دون منزل او ملجأ والبطالة عن العمل فحسب، انه يعني ايضا الانهيار الانساني والجنون والوحشة وانعدام الكرامة وتهدم العائلة وفقدان الامل بالمستقبل والاخر. ويتعرض لكل ذلك اكثر من يتعرض الاطفال والمسنون والنساء، واذا ما تذكرنا ان المجتمعات الغربية هي مجتمعات حضرية، ربما ندرك حينئذ ما مصير الغرب.

شخصيا تعرفت الى المخيمات والاحياء الصفائحية وتجولت في الازقة الشعبية في القاهرة والخرطوم وتونس والجزائر والدار البيضاء وفاس والرباط وصنعاء فلم اشهد فقراً كالذي شهدته في المدن الاميركية من حيث تأثيره على هدر انسانية الانسان ومدى اهمال وتجاهل الدولة والمؤسسات الخاصة والعامة لمشكلات الفقر. لقد تحولت غالبية احياء نيويورك ولوس انجليس وديترويت وواشنطن وفيلادلفيا وبوسطن وغيرها الى غابات لا يجرؤ حتى المغامرون على اقتحامها. فقط عندما تجري احداث عنف دامية كتلك التي جرت مؤخراً في لوس انجليس، يضطر الاميركيون للاعتراف بمدى انتشار العنصرية والتفرقة والفقر والتفاوتات الطبقية في الحياة الاميركية ومدى هشاشة المجتمع الداخلية وهزالة نظامه العدلي. ولفترة قصيرة جداً خلال هذه الاحداث الدامية وبعدها مباشرة تجد النخبة السياسية والاقتصادية واجهزة الدولة نفسها مجبرة ان تعترف بوجود المشكلات الاجتماعية وان تتعامل معها على انها ليست مجرد مسالة امنية تحل بالقمع وعن طريق الشرطة وقوى الامن، بل تتعدى ذلك لتصبح ايضا مسالة انعدام العدالة الاجتماعية. في مثل هذه الفترات القصيرة فقط، يسمع كلام من قبل النخبة عن وجود حاجة ملحة للقيام بتحليل في العمق وبشمولية للمشكلات الاجتماعية وتشخيصها على حقيقتها من اجل ايجاد الحلول الجذرية لها. وتؤلف لجان قد تخرج بتقارير وتوصيات تضاف الى تقارير سابقة منسية، ويعود الوضع الى سابق عهده.

«ساهمت شبكات وسائل الإعلام والإتصال والمواصلات والإنتقال السريع والتكنولوجيا الحديثة بتكامل عملية الإندماج في النظام العالمي عن طريق الوصول الى أقصى المجتمعات وأكثرها عزلة»

كيف نفهم وجود نظام عالمي واحد وتفكك اجتماعي داخلي في سائر المجتمعات في الوقت ذاته؟ فيما يتحول العالم الى قرية صغيرة، كيف يتحول المجتمع الى قرى متناحرة؟ هل يتسبب قيام نظام عالمي



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٢

هرمي واحد بالتفكك الاجتماعي الداخلي؟ لماذا يتفتت العالم العربي والاتحاد السوفياتي (ليبدأ تفتت جمهورياته بعد ان تنفصل وتستقل)؟ لماذا تتفتت يوغوسلافيا ويلغي الجار جاره في المبنى الواحد؟ لماذا تلغي القبائل بعضها البعض في السودان والصومال ولبنان؟ ما الذي يجعل البلدان الصغيرة تستكبر حجمها فتكافح جماعاتها من اجل الاستقلال والانفصال بدلا من التوحد والاندماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي؟ هل من علاقة بين هذه الظواهر؟ ما القوى والعوامل الظاهرة والخفية وراءها؟ كيف نفسر هذا الواقع المزدوج؟ هل من تناقض او تكامل بين هذه الظواهر؟

في محاولة للاجابة على هذه الاسئلة، لا بد من معرفة طبيعة هذه التطورات العالمية والمحلية، ومسبباتها والعلاقة في ما بينها والتوصل من خلال البحث الدقيق والشامل الى تفسيرات مقنعة. هنا، وباختصار تقتضيه طبيعة هذه المقالة، اريد ان اوحي باحتمال تقديم تحليل اجتماعي يرتكز الى المقولات التالية:

- ان النظام العالمي الواحد المسيطر حاليا يقوم على الهيمنة والتبعية لمصلحة الدول الصناعية او ما بعد الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية بالدرجة الاولى والدول الاوروبية الغربية بالدرجة الثانية، وذلك ليس لمصلحة المجتمعات الاخرى بل على حسابها. من هنا وصفي للنظام العالمي الواحد على انه نظام هرمي.

- في المجتمعات التابعة تستفيد النخبات السياسية والاقتصادية من العلاقة بالنظام العالمي على حساب شعوبها وترفض ان تهتم بمشكلاته.

- في ظل الانظمة السائدة في العالم تزداد الفجوات بين البلدان الغنية والفقيرة، وبين الطبقات والجماعات والمناطق داخل كل مجتمع. فيما تزداد ثروات الاغنياء وتتراكم مقتنياتهم، تسوء احوال الفقراء.

- تتجاهل النخبات والطبقات والجماعات الحاكمة في كل بلد الاوضاع المأسوية في مجتمعها ولا تعترف بوجودها. بل ان المرفهين والمثقفين من اصول فقيرة وجماعات معدمة انفسهم يتخلون عن اصولهم ويلتحقون بالمرفهين من الجماعات والطبقات المسيطرة. يلاحظ مثلا ان السود الناجحين في اميركا يتخلون عن السود الفقراء مدفوعين بمصالحهم الخاصة، وان البلدان الغنية تتخلى عن البلدان الفقيرة في أمتها الواحدة. هذا يفسر ايضا لماذا بدأت عملية الانفصال في يوغوسلافيا من قبل الجمهوريات الاكثر ازدهاراً، ولماذا تسعى النخبة في الاتحاد السوفياتي السابق متخلية عن شعوبها لكي تصبح جزءا من النظام العالمي، ولماذا تنجح في شمال ايطاليا في الانتخابات الاخيرة حركة تقول بالتخلي عن الجنوب



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٢

الايطالي معلنة ياسها من احتمالات تحسين احواله وتفضل الالتحاق باوروبا الشمالية، ولماذا انهار لبنان لأن جماعاته الحاكمة فضلت ان تكون جزءا من الغرب على ان تكون جزءا من محيطها.

– بالاضافة الى التخلي عن الفقراء، تتبنى الانظمة والجماعات المستفيدة الغنية والطبقات المسيطرة المرفهة ايديولوجية ومفاهيم تسوغ هذا الواقع فتحمل الفقراء مسؤولية فقرهم وتتهمهم بالكسل وقلة الطموح والجهل فيما تنسب لنفسها التفوق العقلي والخلقي والنفسي وتعتبر انها حققت ما حققت بفعل مواهبها الخاصة.

انطلاقا من هذه القناعات الهشة، يتم التخلي عن مسؤولية تحسين اوضاع الغارقين في البؤس. بذلك تفقد الطبقات والجماعات والمناطق والبلدان المرفهة والمأخوذة باغراءات ثقافة الاستهلاك الحساسية المرهفة تجاه من هم دونها مكانة وتتخلى عن مسؤولياتها في خلق الظروف والاوضاع التي تساعد على التغلب على مشكلات الفقر والتحرر من اسره. بكلام آخر، نجد ان الطبقات والجماعات المرفهة اصبحت منشغلة كليا بأمور تعزيز مكانتها وتخلت عن مهمات التنمية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية التي لا تكون هناك حرية واستقرار بدونها.

وطالما تسود هذه الاجواء، من المتوقع ان يزداد التفكك الداخلي وان تحدث تفجرات اجتماعية تتخذ اشكالا يستحيل التنبؤ بها ■

---

* عالم اجتماع وروائي، استاذ في جامعة جورجتاون – واشنطن.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

الإسكان الهامشي والعرقي يهدد الاستقرار السياسي

عند إعادة ترتيب الأوراق ومراكز الدول والأمم والشعوب في «النظام العالمي الجديد»، تسعى كل دولة لتبرز ما لديها من مقومات الموقع الجغرافي والنفوذ السياسي والمكانة الاقتصادية والأسلحة العسكرية وغير ذلك من مقومات متعارف عليها، والتي تتلخص في النفوذ الخارجي والاستقرار الداخلي فهما المؤشران الأساسيان لمكان كل دولة، فمن الوهم أن تعيش أمة على الإعلام الخارجي متناسية الانسجام الداخلي.

ومنذ انتهت حرب الخليج وتفكك الاتحاد السوفياتي، ارتفعت مكانة الولايات المتحدة الأميركية لتحتل موقع القمة، وزادت مكانة الرئيس بوش حتى بدا وكأنه الحاكم الرئيسي للعالم، إلى أن جاءت الاضطرابات العرقية والتي اشتعلت - منذ أسابيع قليلة - في مدينة لوس انجليس بولاية كاليفورنيا (أغنى ولاية في أميركا) عقب صدور حكم بتبرئة رجال الشرطة الذي اعتدوا بشكل مؤكد ومسجل على شريط فيديو على رجل أميركي من السود، فجاء ذلك الحادث المفاجئ ليكشف أن هذا «الهيلمان» الأميركي هش، لأن التركيبة البشرية لم تصل بالفعل لأن تكون «بوتقة انصهار» كما تحاول الدولة من خلال التعليم والمزج مستهدفة أن ينسى كل مواطن جذوره وعروقه، ويتأمرك، غير أن الممارسة تؤكد أن من يحصل على الجنسية الأميركية بعد سنوات من حصوله على «الكارت الأخضر» تلاحقه جذوره لجيل أو أكثر والتي عادة ما تنقسم إلى خمسة أنواع رئيسية هي: القوقازي، أي كل الشعوب التي من أصول أوروبية وتتربع على قمتها المجموعة التي يشار إليها بـ WASP والتي تعني «الجنس الأبيض من أصل انغلوساكسوني وديانته مسيحية ومذهبه بروتستانتي»، كما يقع السود (وهم الأميركيون من أصول زنجية إفريقية) لقرون في القاع ومنهم القس جيسي جاكسون والذي لم يوفق في الترشيح للرئاسة، وبينهما يأتي الأميركيون من أصول بلدان إسبانيا والبرتغال وكل أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، ولأنهم يتكلمون الاسبانية يشار إليهم بلفظ «هسبانيك» HISPANICS ويمثلون عددا لا بأس به في الولايات المختلفة داخل أميركا، وبعدهم يأتي «الآسيويون» أي الذين تنحدر جذورهم إلى منطقة الشرق الأقصى أي اليابان والصين وكوريا وغيرها، وقد برز منهم المفكر «فوكوياما» والذي يطلقون عليه «كيسنجر أميركا عام ٢٠٠٠»، عقب طرحه فكرة «نهاية التاريخ»، ومنهم مئات من العلماء والمبدعين في جميع أنحاء أميركا، وقد أقلقتهم ثورة وتدمير السود للبيوت والمحلات التجارية ونظموا مظاهرات يدعون فيها لمساواتهم بالبيض وحمايتهم هم وممتلكاتهم. أما نحن العرب - بما فينا من مصريين وسكان بلدان شمال إفريقيا - فنأتي تحت مصنف «البيض من غير الإسبانيين»، ولكل من هذه التصنيفات الخمسة الرئيسية، مجموعات أصغر حجما.

وقد انعكس هذا الوضع من التفرقة العرقية على جميع أنواع الحياة والنشاط، فهناك مجالات عمل لا يدخلها السود أو تكون مقصورة على القوقازيين الأوروبيين، ولا يكون رئيس الجمهورية إلا من «الواسب»، وكان الاستثناء هو جون كينيدي والذي صار رئيسا على الرغم من أن مذهبه كاثوليكي، ولم يستطع كيسنجر أن يتقدم لمنصب الرئاسة، ليس لأنه يهودي - فمن الناحية النظرية والدستورية لا يوجد ما يمنع - ولكنه ممنوع قانونا لأنه مهاجر وليس مولودا في أميركا أي من الجيل الأول من المهاجرين.

ونتيجة كل ذلك تكتلت المجموعات البشرية في أحياء سكنية وأصبح مستوى المعيشة فيها معبرا عن مجمل وضعها الاقتصادي وأحيانا لا تستخدم في بعض من هذه المناطق إلا اللغة الأصلية لأصحابها مثل اللغة الصينية أو الاسبانية أو الايطالية.

وإذا عدنا من هذه الجولة داخل أميركا لنعود إلى واقعنا العربي نجد أن وضع الإسكان ككل والإسكان الهامشي على وجه الخصوص يختلف من دولة إلى أخرى اختلافا بينا، فالدول البترولية بشكل عام سواء تلك التي تأخذ بالنسق



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢



بقلم: د. ميلاد حنا

الرأسمالي مثل دول التعاون الخليجي، اوالدول التي لديها تخطيط مركزي بدرجات متفاوتة، ليس لديها مشاكل حادة في الإسكان، فقد استثمرت جزءا من عائدات البترول في توفير المسكن لمواطنيها بشكل عام وبطريقة متوازنة مع الدخل على الرغم من وجود بعض مناطق من العشش الصفيح أو الكرتون هنا وهناك.

اما الدول الزراعية كثيرة السكان ومحدودة الدخل مثل مصر وسورية ولبنان والأردن وتونس والمغرب فإنها تعاني من هجرة مستمرة من الريف إلى الحضر، وهناك ولا شك الدول العربية الأفقر كالسودان والصومال واليمن وموريتانيا، فإنها تشكو بشدة من سوء حالة الإسكان في كل من الريف والحضر.

ومن بين كل هذا العالم العربي الواسع تبرز على السطح وبشدة مشاكل كل من القاهرة والخرطوم، حيث تكونت فيها مناطق إسكان عشوائي تحيط بها من كل جانب، واصبح ذلك مصدر خطر اجتماعي وأمني على حد سواء، وربما يكون ذلك أحد العوامل التي دعت الرئيس مبارك اخيرا لتشكيل لجنة خاصة برئاسة د. صبحي عبد الحكيم خبير الإسكان والذي كان لسنوات طويلة في حقبة السادات رئيسا لمجلس الشورى وأمينا للحزب الوطني.

وتوجد بالقاهرة تشكيلة عجيبة من إسكان الفقراء الذين يهاجرون من الريف إلى المدينة التي تبهرهم بأضوائها حتى اسموها «ام الدنيا»، فهناك اولا بعض الأحياء القديمة والتي كانت تسكنها العائلات المتوسطة وربما الثرية مثل «الحلمية الجديدة» والأزهر ومصر القديمة وحلوان وشبرا وغيرها والتي كانت السكنى فيها معقولة حتى اواخر الأربعينات، ولكن اهلها قد تركوها وهاجروا إلى المناطق الأرقى في مصر الجديدة والمهندسين والدقي وغيرها، وهكذا استولت الطبقات والفئات الأقل قدرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على هذه المناطق وانحدر لذلك مستوى الحياة فيها.

وفي بحر الثلاثين سنة الماضية ظهرت حول القاهرة مناطق كثيرة، كانت إلى عهد قريب ارضا زراعية ثم تم تقسيمها إلى قطع اراض بمسطحات صغيرة تتراوح بين ٧٠ و١٢٠ مترا مربعا، ثم قام الأهالي من الملاك (وهم ايضا من بسطاء الناس) ببنائها دون تخطيط او ترخيص وعلى مراحل وبطريقة عشوائية وتركوا مبانيها بدون بياض خارجي إقلالا للتكلفة، ولعل اشهر هذه المناطق: بولاق الدكرور ويسمونها بالصين الشعبية كناية عن التزاحم الشديد بها، وإمبابة (حيث يتردد اسمها مقرونا بأحداث الفتنة الطائفية)، وعلى طول شارع الهرم بالجيزة ثم هناك مدينة بأكملها باسم منشية ناصر والدويقة في الصحراء شرق القاهرة، ثم قام الأهالي بملء الفراغات والمسطحات الزراعية في جنوب القاهرة بين مصر القديمة والمعادي فنشأت أحياء عشوائية في دار السلام واسطبل عنتر وغيرهما.

خلاصة القول، أن النسيج الاجتماعي يتغير في القاهرة بشكل واضح وفي كثير من مدن العالم العربي، حيث تكونت انماط جديدة من السكنى لم تكن معروفة من قبل، ولكنها كانت الوسيلة المتاحة لمحدودي الدخل في الحصول على المسكن لتكوين اسر جديدة، ولولا ذلك لثار الناس لتأخر سن الزواج، فالحكومة لا توفر المساكن بالقدر الكافي او بالايجار المعقول الذي يتناسب مع الدخول الهزيلة، ولكن هذه الأنواع من السكنى اصبحت مصدر قلق من الناحية الأمنية، فلو حدث - لا قدر الله - اي واقعة مخططة أو غير مخططة - مثلما حدث في كاليفورنيا اخيرا عندما صدر حكم بتبرئة رجال الشرطة وتوهم السود أنه حكم ظالم ضد السود عموما - نقول، لو حدث ظرف مماثل فمن الممكن ان يحدث تحرك تلقائي في هذه المناطق والتي تصعب السيطرة عليه او اقتحامها.

ومن هنا فإن دراسة هذا المناطق من الإسكان العشوائي اوالهامشي اجتماعيا واقتصاديا أمر بالغ الأهمية وربط ذلك بالاستقرار السياسي وضمان التنمية والإصلاح الاقتصادي.

على ان الحلول لهذه القضية طويلة ومعقدة وتحتاج لتخطيط طويل، ولكن نقطة البداية لا بد ان تكون بالاعتراف الرسمي بهذه المناطق العشوائية، والعمل على تحسين الأحوال فيها وتخطيط شوارع وممرات تسمح بمرور سيارات الشرطة والمطافئ والإسعاف وغيرها، والتأكيد على عدم إنشاء مساكن عشوائية جديدة بدون ترخيص مستقبلا ولكن بشرط أن تقوم الدولة ببناء المساكن الشعبية بإيجارات زهيدة مناسبة، وهو أمر كان قد تحقق في عهد عبد الناصر في ما يعرف الآن بمناطق المساكن الشعبية. ولا يفوتني أن أؤكد ان نصف مشاكل القاهرة لا تحل من داخلها بل في خارجها، لأنه لا بد ان نعمل على تنمية مناطق الطرد في بعض محافظات الوجهين القبلي والبحري، لأن ذلك سيوقف هذا السيل من الهجرة منها إلى القاهرة او الإسكندرية حيث موارد الدخل الهامشي في اي وظيفة أو عمل غير منتج قائمة ومتاحة وممثلة في الباعة المتجولين وماسحي الأحذية وحارسي السيارات والتسول المقنع فضلا عن العيش على مجالات الانحراف في المخدرات وما في شاكلتها، وكلها تجذب مهاجرين كانوا يقومون بعمل شريف في فلاحة الأرض، ولكن الدخل منه أصبح هزيلا، وحالة الضياع في المساكن العشوائية قد اصبحت أيضا هي البيئة المناسبة للتطرف الفكري ومنبع العنف الاجتماعي، وهكذا نشأت علاقات واضحة بين مشاكل الإسكان وبين الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي.

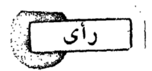
٥٢١١



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٢



خديعة النظام العالمي .. «الجديد» !!

إن الاستراتيجية الامريكية منذ ان برزت (بعد الحرب العالمية الثانية) كقوة عظمى ، قامت على اسس تصفية الامبراطوريات الاوروبية ووراثة مستعمراتها وعندما واجهت الاتحاد السوفييتي (كامبراطورية منافسة) حرصت على ان تدمر هذه الامبراطورية بتخريبها من الداخل ومحاصرتها من الخارج وذلك دون المجازفة بدخول حرب نووية وهو ماعبر عنه الرئيس الامريكي الاسبق نيكسون بانه (النصر بلا حرب!) .. وقد تحقق لامريكا حلمها .. ورغم ان الاتحاد السوفييتي لم يعد يمثل اى تهديد لامريكا ، إلا ان امريكا لاتبدى مخاوفها فقط من دول العالم الثالث التي تاثرت بالفلسفة الماركسية او التي اقتبست نظمها او تلقت دعما من الاتحاد السوفييتي . وإنما تدفعها فلسفتها في خلق الاعداء إلى ان متوقى اية حركة تحررية في اية دولة من دول العالم الثالث ولاسيما الدول العربية والاسلامية التى تدعو عقيدتها الدينية إلى التحرر ومقاومة الظلم .. وهذا هو السبب في زرع كيانين عنصريين احدهما في قلب الوطن العربي ، والثاني في جنوب افريقيا .. وقد قام الغرب وعلى راسه امريكا بجعل الكيانين اضخم ترسانتين في هاتين المنطقتين بالاضافة إلى تسليحهما تسليحا نوويا ! بينما تحرم كافة الدول الاخرى من التزود باى سلاح حتى تقاوم هذا التهديد .. وفي ظل التهديد بالابادة يفرض على الشعوب العربية والاسلامية والافريقية الاستسلام لكل المطالب الامريكية ، حتى لو اتخذ ذلك شكل الالتزام بالمفاوضات بوصفها السبيل الشرعي والمتحضر لتسوية المنازعات ، وكانت النتيجة ضياع فلسطين وتهديد مصير لبنان والجولان بالضياع .. والدور الآن على البوسنة والهرسك رغم تمسك قيادتها السياسية بالاصول والقيم الانسانية .. وتقول الجارديان إنه حتى بعد ان رحلت يوغوسلافيا كابوس التعصب والتطرف والارهاب : (وبينما كان الصرب والكروات يسنون السكاكين لتقطيع اوصال جمهورية البوسنة والهرسك على اجساد المسلمين احياء او موتى .. كان قادة المسلمين يعولون على الجهود الدبلوماسية والحلول السلمية ، وبدل ان يكدسوا السلاح والات الموت ، خاطبوا ضمير الانسانية ! وكانت النتيجة انه في خلال اسابيع قليلة سقط ثلثا اراضى البوسنة والهرسك في ايدى العصابات الصربية المدعومة بسبعين الفا من الجيش الفيدرالى ومدفعيته وطيرانه ، ورغم بسالة وصمود المسلمين فإنهم كما قال مراسل غربى مثل رجل يقاتل مدفعا رشاشا وهو يمسك بمقلاع (نبلة !) ويسخر الكاتب الامريكى من النظام العالمى الجديد الذى بشر به بوش .. مؤكدا ان العالم لم يتقدم خطوة منذ ذلك الوقت .. بل لقد ازداد الوضع سوءا) ! .

د . محمد عصفور



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٢

العسكرية الأمريكية .. ولغة القوة أحادية كونية .. والى اين تقود العالم ؟



داود عزيز

« المرشد فى خطط الدفاع » هو عنوان التقرير الذى نشرته « النيويورك تايمس الامريكية » والذى يكشف عن الخطة السرية لمواجهة التحديات والاولويات التى لها علاقة بما يسمى « بالمصالح الامريكية ». لقد اثار التقرير انزعاج حلفاء امريكا فى اوروبا الغربية واليابان . وابرزت مفاهيمه المدلولات القديمة عن دور « العم سام » والقيام بمهمة الشرطي العالمى كما استرجع من جديد فكرة القبلة الامريكية .

لقد كان المعنى الصريح لورقة البنتاجون هو رفض فكرة « الجماعية العالمية » والتى نادى بها بوش خلال حرب الخليج الثانية . وظهور هذا التقرير والمناقشات التى تدور حول دور العسكرية الامريكية والتسليح الأمريكى يكشف عن اتجاهين واضحين كلاهما محافظ .

فالنظرة التى يتبناها التقرير ومن خلفه رجال البنتاجون العسكريين وغلاة الجمهوريين وارباب الاحتكارات الصناعية والعسكرية الكبرى تتلخص فى أن امريكا يجب أن تمضى فى طريق بناء قوة عسكرية هائلة للمحافظة على المصالح الأمريكية فى أنحاء العالم وفرض ما يسمونه بالسلام الامريكى !

ومن ناحية اخرى يتحدث بعض اقطاب الديمقراطيين عن صيانة المصالح الامريكية وكيف أنه من الضرورى ان عن طريق شركاء آخرين وعن طريق استخدام النفوذ الغربى عموما ومن داخل هيئة الامم بل وتثور فكرة تخفيض الانفاق العسكرى بعض الشىء لمواجهة مشاكل المجتمع الأمريكى الداخلية والتى برزت خلال المعركة الانتخابية وتفجرت جوانب منها مع احداث لوس انجلوس الأخيرة .

بل انه قد تم اتخاذ قرار فعلى بتخفيض الانفاق العسكرى بمقدار ٢٥٪ خلال ثلاث سنوات تالية . مع تخفيض القوات الأمريكية المرابطة فى اوروبا الى النصف كضرورة من ضرورات مواجهة العجز فى الميزانية .

ونتقدم فى مجرى الأحداث والصراعات حول قضية العسكرية الأمريكية ودورها وحجمها مناقشات عديدة وأفكار أهمها تحديد طبيعة العدو . فهم يجمعون على أن العدو فيما سبق كان واضحا . كان هو الاتحاد السوفييتى والعسكرية السوفييتية وحلف وارسو . ولكن المشكلة الآن ان الحديث عن العدو يتناول شيئا يسمونه « المجهول وغير المؤكد » ولكنهم يتفقون على تعبير جديد يولونه أهمية اساسية وهو اختصار لعبارة غامضة هى « الصراعات الاقليمية الكبرى » فما هو المقصود بهذه العبارة الغامضة ؟ انهم تارة يتحدثون صراحة عن الحركات السياسية الدينية وخاصة الحركة الاسلامية السياسية وتارة اخرى يتحدثون عن مخاطر الحركات القومية وخاصة فى افريقيا وامريكا اللاتينية وشرق أسيا . ومن المعروف أن وكالات الأمن الأمريكية قد عمدت أخيرا الى انتقاء اعداد جديدة من العملاء الذين يعرفون الفارسية (ايران) والسواحلية (افريقيا) وغيرها وذلك لضمان استيعاب هذه الحركات والسيطرة عليها او اجهاضها وتوجيه العمليات العسكرية ضدها . ولا يتم الكلام عن المصالح الامريكية ويدور الحديث عن مواطن الثروات فى البلدان المختلفة خارج امريكا خاصة البترول ومنطقة الخليج . ولا ينسون الاشارة الى الصين وكوريا الشمالية وكيف انهما لا زالتا على الخريطة السياسية . ويتردد فى ذات الوقت بشكل متكرر الحديث عن انتشار الأسلحة الذرية عن طريق عديد من مناطق العالم . ويثور الحديث المشوب بالقلق عن مشاكل الانقسام الواضح بين الشمال الغنى والجنوب الفقير وكيف أن مشاكل هذا العالم الفقير لا حل لها بل وتتفاقم يوما بعد يوم وتزداد الهوة اتساعا مما يهدد المصالح الغربية عامة والامريكية خاصة . وهم يخلصون فى مناقشاتهم الى ان القوة العسكرية الامريكية وجودها وتعاظمها امر لازم وملح . وانها القوة المنوط بها القيام بالعمليات الهامة فى البلقان مثلا او القرن الافريقى وبعض مناطق امريكا اللاتينية ومناطق عديدة فى العالم .

ان مناقشات العسكريين الامريكيين تملأ أجواء السياسة الأمريكية ومن الغرفة المبطنة بخشب الماهوجنى بالبنتاجون والمسماة بالغرفة « المصفحة » حيث تجتمع هيئة الأركان العسكرية الامريكية تخرج العديد من الخيارات والافكار التى تحدد مصير العالم خلال العقد القادم واوائل القرن الواحد والعشرين هل تمضى امريكا نحو « الأحادية الكونية » أم تنتهج سبيل « الجماعية العالمية » هل تقوم امريكا ببعض العمليات منفردة مثلما حدث مع غزو بنما واصطياد نورييجا أم تقوم بدور المأمور الامريكى (الشريف) الذى يقود مجموعة معاونة لاصطياد احدهم كما حدث مع العراق وصدام .

٥٤



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

ثم تتطرق المناقشة الى ضرورة استكمال النقص الذى حدث فى حرب الخليج حيث حاربت امريكا ومعها حلفاؤها باسم هيئة الامم ، وكيف أن امريكا قد قادت الحرب ولم تستكمل شرط اشراف الأمم المتحدة الذى يقضى بأن تتم المهمة العسكرية تحت اشراف لجنة عسكرية تمثل هيئة اركان عسكرية من الممثلين الدائمين لمجلس الأمن وهو ما لم يحدث ، ويرى البعض استكمال مثل هذا النقص فى المرات القادمة وهم يرشحون لرئاسة مثل هذه اللجنة الجنرال كولن باول وذلك بعد ان يتخلى عن منصبه فى البنتاجون وينتقل الى هيئة الامم ليرأس مثل هذه اللجنة !

ان رد الفعل الأولى للتقرير المشار اليه ونفى المسئولية لجديته لم يمنع ريتشارد شينى وزير الدفاع الأمريكى من أن يؤكد اخيرا ما جاء به فهو يعلن فى صراحة بأن الاستراتيجية الأمريكية تعتمد على تشكيل الاوضاع فى العالم حتى مطلع القرن الحادى والعشرين . وان امريكا ستظل اقوى دولة قادرة على مواجهة التحديات وانهاء الصراعات الاقليمية مثلما حدث فى حرب الخليج وهو يمضى قائلا ، ان امريكا تحشد قوة عسكرية لردع أية محاولة تهدد مصالحها فى اى موقع من العالم هكذا تعلو لغة القوة وتمتلىء بالتحدى فهل تسعى امريكا الى اكراه العالم على المرور بتجربة نازية كونية جديدة تقودها العسكرية الامريكية .

وهل العالم وهو يمر بمشاكل متفاقمة ويتطلع الى حريات اوسع على استعداد لتقبل لغة القوة هذه ؟ ألم تكشف الاحداث الملتهبة الاخيرة داخل أمريكا نفسها عن التحدى الصريح للغة القهر والقوة ! كما تكشف ايضا عن ضعف البنيان الداخلى للمجتمع الامريكى ذاته .

٥٤١



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشروق

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

٦ أسئلة و ٦ اجابات

حول النظام العالمي الجديد

لرسم خطى المستقبل، لابد من التعرف على التحولات الكبرى في البيئة الدولية. صحيح انها مازالت تتشكل. لكن من الواضح ان ملامح النظام العالمي الجديد في مرحلته التكوينية، تفتقد الى الميزان العادل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : لشروق

التاريخ : ١٠ ... ١٩٩٢

I

□ ما التحدي الذي يواجه العالم الآن؟

■ العالم يعيش اليوم مرحلة «تحلل في التنظيم» الدولي، وهي مرحلة مليئة بالمخاطر واللااستقرار وانعدام التوازن، وقد تستمر هذه المرحلة لفترة غير قصيرة. والتحدي الاساسي كما جاء في تقرير للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة والصادر في مارس - آذار الماضي، هو «كيفية احتواء الراسمالية» وكبح جماحها، من اجل الا تقوم بحروب باردة أخرى أو حتى ساخنة، وهذا يعتمد اساسا على اميركا وسلوكها خلال العقد المقبل، خصوصا بعد أن ملكت «حق الوصاية» في المسائل الدولية، وأملت على الآخرين قواعد جديدة للنظام العالمي، وأصرت - حتى الآن - على استغلال لحظة الاستقرار القطبي، متجاهلة خبرة التاريخ التي ترينا أن مثل هذا الاستقرار لا يدوم طويلا، خصوصا امام احتمالات ردود فعل الاقطاب المتراجعة - على الرغم مما تبديه من مواءمة وتكيف مرحلي - فضلا عن تصاعد النزوع نحو «التعددية» على المستوى العالمي وليس على المستوى السياسي المحلي فقط.

ان اميركا تمثل اليوم النموذج «الاسبرطي» في التاريخ، وهي - ونحن - في حاجة الى فهم هذا النموذج بعيدا عن أوهام التهويل لما جرى أو سيجري من توترات عرقية او اجتماعية، وبعيدا عن الغلو في التبسيط، خصوصا بعد ان سقط النموذج «الاستبدادي» الذي مثله الاتحاد السوفييتي.

ولقد أثبتت المنظومة الراسمالية انها قادرة على تجديد نفسها والاستفادة من ازماتها، ومن النقد الموجه لها في تطوير بنيتها، والمهم، اليوم، هو احتواء مضاعفات «التحلل»، والعالم في حاجة الى «انضباط» تنظيمي جماعي وليس الى شرطة دولية، بل الى نظام اخلاقي جديد، والى توازن بين القيم الروحية والقيم المادية، والى حضارة عالمية جديدة، والى أمن حقيقي لا وهمي، والأخير يخلق التوتر ويولّد سياسات يائسة.

د. يوسف الحسن

II

□ كيف تفسر اللحظة الراهنة في هذا العالم؟

■ أفسرها في ضوء أربع ظواهر اساسية:

١ - صعود ظاهرة القيم المعنوية في المجتمعات الانسانية، وتشمل الصحوة الدينية والهوية الثقافية والانبعاث القومي والاهتمام بنوعية الحياة وقضايا البيئة وحقوق الانسان... الخ.

٢ - ظاهرة هيمنة المنظومة الراسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. وهذه المنظومة متعددة الجوانب والتأثير، من السلاح والتقنية حتى الثقافة والاقتصاد.

٣ - ظاهرة الديموقراطية والتعددية على المستوى المحلي، وغيابها على مستوى البيئة الدولية.

٤ - ظاهرة القرية الكونية والاعتماد المتبادل في اطار توازن القوى.

III

□ توازن المصالح و«توازن القوى» في العلاقات الدولية.. كيف تفسره أيضا؟

■ «توازن المصالح» كاساس لادارة العلاقات الدولية، لا يزيد عن شعار رومانسي واحلام، لان العالم محكوم بتوازن القوى الذي تتحرك فيه العلاقات الدولية من تعاون وتبادل مصالح وتنسيق مواقف.. الخ. وعادة ما يأتي مفهوم الاعتماد المتبادل مناظرا لتوازن المصالح، الا ان هذا الاعتماد المتبادل لا يقوم الا بين اطراف متكافئة، وعند درجة عالية من الكثافة والتعقيد والتشابك في تبادل المنافع. اما توازن القوى فهو الاطار الأوسع للعلاقات الدولية، وهو اساس توازن المصالح، وأي فهم لتوازن



المصدر : الشروق

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصالح على اساس انها البديل لتوازن القوى، من شأنه ان يكرس علاقات التبعية.



□ ماذا تريد البشرية من أميركا المعاصرة؟

■ ان اميركا تتمتع اليوم بالقوة والسلطة معا، لكنها تفتقد الى الحس التاريخي بالمسؤولية العالمية، والمبني على العدل والنظام وقيمهما.

صحيح ان هناك قوى قادرة على لعب دور اساسي في نظام عالمي يتخلق الآن، مثل المانيا، لكنها غير راغبة، ومثل اليابان لكنها مترددة وتنزع نحو الابتعاد عن المشاركة في الهيمنة، وصحيح ان هناك فوضى وسيولة في العلاقات الدولية، ناتجة عن تحلل القديم واختلال التحالفات التقليدية، الا ان المسؤولية التاريخية للولايات المتحدة تقتضي عدم الابقاء على العقيدة الاستراتيجية التقليدية للقوة. ولابد من سرعة العودة الى التعددية القطبية والأمن الجماعي الدولي والمشاركة المتعددة.

ان عمر أية قوة في التاريخ مرتبط بقدرتها على التمتع بالشرعية، وتوافر الرضا العام، وامتلاك الموارد الاقتصادية الكافية للقيام بمسؤولياتها، وقدرتها على السيطرة على البيئة السياسية والفضاءات المتنوعة للسياسة الدولية.

١٨

□ ما هو مستقبل العالم الثالث في النظام العالمي الجديد؟

■ لا اتصور ان في امكان العالم الثالث، في المدى المنظور، عصيان النظام الجديد الى حد البقاء خارجه، او التطابق الكامل معه. ففي العالم الثالث اكبر عدد من «المطلوبين» من قبل هذا النظام العالمي الجديد. كما يلاحظ انه مع ازدياد الازمات الهيكلية والتوترات الاجتماعية في العالم الثالث، فان الدول الرئيسية الكبرى تندفع بشكل متزايد نحو الاهتمام بقضاياها الداخلية من ناحية وبعضها بعضاً من ناحية أخرى.

وفي الوقت نفسه، فانه في غياب الحد الأدنى من التعاون والتنسيق بين دول العالم الثالث، فان الغرب الصناعي يعمل للحيلولة دون بلورة حركة جماعية فاعلة في العالم الثالث، كما تتقلص الاهمية الاستراتيجية لبعض المواد الخام في العالم الثالث بسبب انخراط العالم الصناعي في ثورة التكنولوجيا الثالثة، مما يوفر امكانات تخليق مواد خام بديلة.

في اية حال، فان المهم هو تطوير مداخل «جنوبية» للتعامل مع النظام العالمي الجديد.

١٩

□ هل ستطول مرحلة السيولة في العلاقات الدولية؟ وما هي سمات الحركة والتغيير فيها وخلالها؟

■ من اسف، فان الاهتمام العربي، الرسمي والاكاديمي والعلمي، بالنظام العالمي الجديد مازال دون المستوى المطلوب، ويغلب على دراساته طابع الوصف للاحداث، والسرد الصحفي، من غير منهجية تاريخية وتحليل عميق وفكر استشرافي وتوفير التراكم العلمي اللازم، ومن هنا، لكي نفهم هذه المرحلة



الانتقالية لابد من رصد علمي لملامح التطور وتحليلها، ومعرفة رؤى ومدركات النخب والمؤسسات الغربية الرئيسية حول ماهية النظام المطلوب تشكيله، واحتمالات التعاون والتنافس بين اطراف النظام الاساسية.. الخ.

في النظام العالمي القديم وخلال الحرب الباردة، شهد العالم اكثر من ١٢٠ حربا، قتل فيها حوالي ٢٠ مليونا من البشر، غير حروب عالمية شاملة.. فهل ستشهد الفترة الانتقالية حروبا صغيرة واستمرارا للقيم القديمة، من سيطرة وهيمنة و انكار للآخر وتسلط للقوة واستغلال وتدخل؟ أو تتم تقوية سلطة النظام الدولي، وتستيقظ اميركا من حلم «الانفرادية»، فتتطلع الى شركاء في قيادة امن الانسانية ورفاهيتها؟

ان الفترة الانتقالية، ربما ستطول قليلا حتى نهاية هذا القرن. لكن المطلوب منها الكثير الكثير، فالاطراف كلها تتحرك في كل الاتجاهات وعيونها على المستقبل ـ عدا العرب ـ ومراحل السيولة الدولية تستدعي الاختيارات الجريئة لمواجهة الاخطار. لان الخطر لا يقوم فقط لمجرد وجود مصدره، وانما ينشأ لمجرد توافر عناصره التي توقظه وتستدرجه، اي توافر مصادر الغواية والاغراء، وهشاشة البنية المجتمعية، وتوافر عناصر الاستبداد والاحباط والظلم. وغالبا، فان الذين يسبحون خارج الجاذبية هم اكثر الاطراف عرضة للتفسخ او الاحتراب او السقوط في مراحل السيولة في العلاقات الدولية.

والتغير الذي يحدث خلال هذه المرحلة، هو انتقال القوة، كما اسماها «توفلر». تنقلات في مراكز القوة، وفي مالكيها، وتغير في ماهية القوة، وبروز مراكز جديدة... ويظل البقاء للاسرع في التحرك نحو تحقيق اهداف متجددة بوسائل متطورة، وعلينا ان نراقب من الآن ما يجري في جنوب الصين، وان نحلل امكانات دولة عظمى هي روسيا، ونرصد حركة اطراف جغرافية ومذهبية في افغانستان في اتجاه مراكز خارجية.. ونحلل بعمق حركة هجرة السكان الجارية والمتوقعة في حوض المتوسط نحو المركز، وفي اليابسة الاوراسية ووسط آسيا نحو المركز والاطراف.. الخ.

وفي مرحلة السيولة، مطلوب من المجتمع الدولي حل اشكاليات عدة منها: ماهية المنظومة المعرفية والرؤية الفلسفية للنظام الجديد، وقواعده التي تسيطر عليها فلسفة لعبة الاقوياء بدلا من فلسفة عالمية موحدة للعدل في العلاقات الدولية، ومنها ايضا اشكاليات مخاض الفتات السوفييتي واشكاليات التجارة الدولية والتسلح، وقبل ذلك اشكالية المعركة الدائمة بين القدرة والمسؤولية، بين الشعور بالفوقية والمسؤولية تجاه البشرية وسلامتها ورفاهيتها.

ولا تكفي النوايا الطيبة، والتفاؤل بعالم جديد، لان النوايا لا تقود اصحابها الى الجنة. فهتلر نفسه دعا الى خلق نظام دولي، ولكن تحت نعال عسكر وعنصر الالمان. كما ذهب غورباتشوف ضحية الآمال والطموحات التي عجز عن تحقيقها، مثلما حدث للقيصر الكسندر الثاني حينما فتح روسيا على العالم.

ان الفترة الانتقالية، هي فترة امتحان رهيب لصلاحية بقاء امم ودول.■■

٥٤٥



المصدر : الوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

هل هناك نظام عالمى جديد اتضحت ملامحه وبدت هويته ؟ ام نحن امام مرحلة انتقالية تقوضت فيها اركان النظام العالمى القديم وارتسمت بعض ملامح نظام عالمى جديد ما زال فى طور الاكتمال ؟ ثم ما هى المتغيرات الكبرى التى ادت الى هذا التحول الهام ؟ وما موقع العالم العربى منه ؟ هذه الدراسة الموجزة مجرد محاولة للاجابة على هذه التساؤلات التى تتردد كثيرا فى المحافل الدولية .

النظام العالمى بين القديم والجديد (٢)

المجموعة الأوروبية واليابان .. واحتمالات منافسة القطب الأمريكى

العالم العربى فقد أهميته النسبية بعد التحولات الجديدة فى النظام العالمى

د . ابراهيم دسوقى أباظة

لا شك ان التحول المفاجىء والمتسارع فى دول اوروبا الشرقية .. وفى الاتحاد السوفييتى نفسه قد وجد ترحيبا وتشجيعا من الولايات المتحدة .. ومن العالم الغربى كله .. الا ان هذا التشجيع والترحيب كان مشوبا ببعض الحذر والترقب من جانب الولايات المتحدة .. وقد برزت نتائجه على العلاقات الامريكية السوفيتية فى العديد من نقاط الوفاق ثم الاتفاق تحددت فى النقاط الاساسية التالية :

١ ـ الوفاق والاتفاق من حيث المبدا على توحيد المانيا رغم كافة الصعاب والمخاطر التى تحيط بهذه الفكرة .

٢ ـ الاتفاق والوفاق على مساندة دول اوروبا الشرقية على النهوض من عثرتها الاقتصادية . وذلك بفتح ابواب المساعدات والقروض من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية .

٣ ـ الاتفاق والوفاق على وقف الحروب المحلية فى دول العالم الثالث كحرب العراق وايران وحرب افغانستان .. وحرب دول امريكا اللاتينية .

٤ ـ الاتفاق والوفاق على حماية اسرائيل ودعمها بالمال من الجانب الامريكى وبالرجال (المهاجرين السوفييت) من جانب الاتحاد السوفييتى .

واوضح ان هذا الاتفاق ينطوى على فائدة مالية هائلة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى معا .. فقد وفرت الدولتان مئات المليارات من نفقات التسلح التى انهكت ميزانيات الدولتين .. الا ان هذه الوفورات سوف توجه .. على الاقل من جانب الولايات المتحدة واوروبا الغربية الى اعانة دول اوروبا الشرقية التى تعتبر جزءا لا يتجزا من استراتيجية اوروبا الموحدة .. والتى لا يمكن فصلها عن قضية الامن الاوروبى ..



لقد القت هذه العاصفة الهائلة من التحول المتوالى المنظم . ظلالها بشدة على عالمنا الثالث .. وبالذات على هذه البقعة الحساسة من الشرق الاوسط التى تعرف بالعالم العربى .. ذلك ان دوافع التقليد والمحاكاة تجرى بين الشعوب حتى فى الانتفاضات والثورات وان اختلفت الطبيعة وتغايرت الظروف .. فقد كان النظر الى احداث اوروبا الشرقية انها تحرير للانسان المستبعد واطلاق فكرة وارادته من قيود المذهبية الجامدة .. ولا شك ان هذه المذهبية وبالذات الماركسية بتوابعها وذيولها قد وجدت اكبر صدى فى العالم الثالث والعالم العربى بوجه خاص بل ان نماذجها الاقتصادية ونظمها السياسية وممارساتها القمعية قد نقلت نقلا الى العديد من بلدان العالم العربى وطبقت فى الكثير من الاحيان بعنف وشراسة على واقعنا .. وكانت مصر فى الستينات اكبر مسرح لهذه النقل والتقليد .. فالنظام الاقتصادى المصرى منقول بقطاعه العام ومركزيته المفرطة وتخطيطه الشامل عن النموذج الاقتصادى اليوغوسلافى والسوفييتى ..

اما النظام السياسى فهو انعكاس طبيعى ولازمة ضرورية للنظام الاقتصادى فقد ركز بين ايدى المحاكم كل السلطات سلطة القهر وسلطة التحكم فى الارزاق .. وكانت النتيجة اسوا مما وقع فى دول اوروبا الشرقية .. فقد تفشى الفساد وانهارت الادارة .. وتوقفت التنمية واثرت الطبقة الحاكمة .. وانتهت الوعود التى نادى بها الحكام الى تخلف وفقر وديون تهدد الشعوب العربية على امتداد المستقبل .

الملامح الرئيسية لنظام عالمى جديد :

لقد كانت محصلة كل هذه الانقلابات والتطورات تداعى اركان النظام العالمى القديم الذى كان يقوم على توازن القوى الكبرى .. فى اطار من الردع النووى والحرب الباردة .. وبذلك ارتفعت الحدود التى كانت تفصل مناطق النفوذ بين العملاقين وانفردت الولايات المتحدة وحلفاؤها بحرية الحركة السياسية والعسكرية فى كل ارجاء العالم .

وجاء غزو الكويت وما اعقبه من صراع ليقدم النموذج العلمى على هذا التحول فلم تعد الولايات المتحدة تتدخل منفردة لحماية مصالحها ولم تعد الامم المتحدة تلعب الدور السلبى فى الازمات الدولية .. ولم تعد الدول العربية بدورها تتحرج من تحديد مواقفها مع اوضاع الولايات المتحدة . لقد تلاشى الخوف من عواقب المواجهة النووية .. وتحرر الغرب كله من عقدة الحرب الباردة وما يستتبعها من اعباء ومخاطر .. ويمكن تلخيص السمات البارزة لهذا التحول فى النقاط التالية :

١ - وضع مبدا احترام الشرعية الدولية موضع التنفيذ .. وهو المبدا الذى لم تحترمه يوما لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفييتى على الاقل فى علاقاتهما بالدول المستقلة التى تدخل فى نطاق نفوذهما المباشر .. فقد اصرت الولايات المتحدة وحلفاؤها هذه المرة على ضرورة استصدار قرار من مجلس الامن يدين ويفرض عقوبات على المعتدى ويبيح للولايات المتحدة وحلفائها التدخل المسلح لطرد العراق من الكويت .

٢ - اشراك الدول الصناعية الكبرى فى الجهود الرامية الى تحرير الكويت وخلق الاستقرار فى منطقة الخليج .. وقد كانت جهود فرنسا وانجلترا مباشرة فى هذه الحرب بينما تركزت جهود المانيا واليابان فى المعونات والدعم المالى للدول المتدخلة عسكريا وقد كانت هذه المشاركة عاملا هاما فى نجاح التدخل تحت مظلة الامم المتحدة .. كما كانت حافزا على تشجيع بعض دول المنطقة على اتخاذ موقف واضح من الازمة .

٣ - وقوف بعض الدول العربية المؤثرة الى جانب الرعية الدولية والتزامها بقرارات مجلس الامن (كمصر وسوريا والمملكة العربية السعودية ودول الامارات العربية) واشتراكها عسكريا فى تحرير الكويت .. بينما التزمت دول عربية اخرى بالحصار الذى فرضه مجلس الامن حتى ولو كان هذا الالتزام ظاهريا .

وهكذا اتسمت ملامح تعاون دولى لاحتواء الازمة وانهائها .. وان كان هذا التعاون بزعامة الولايات المتحدة وتخطيطها .. وكانت المصلحة الامريكية هى اولى المصالح التى تحرك هذا التعاون .

غير ان هذه الملامح التى رسمت بعضها حرب الخليج لا تشكل الصورة النهائية للنظام العالمى الجديد فهذا النظام مازال فى طور البناء فمنظمة الامم المتحدة التى تاسست عام ١٩٤٦ لم تعد بمواثيقها وانظمتها صالحة لمواجهة الانقلابات والتطورات التى اجتاحت العالم والتى ادت الى تفكك قوى كبرى وتجميع قوى صغرى .. وظهور تكتلات دولية جديدة لا تقل شانا عن القوى التى تفككت ان لم تفقها قوة ونفوذا .. فامامنا الكتلة الاوروبية التى تتدعم يوما بعد يوم خصوصا بعد توحيد الالمانيتين وعودة انجلترا الى الحظيرة الاوروبية باستبعاد تاتشر من رئاسة الحكومة الانجليزية ويبدو الاكتمال الوشيك للكتلة الاوروبية من خلال المؤشرات التالية :

١ - انتهاء الدول الاوروبية الاثنتى عشرة من انجاز معظم المراحل الاخيرة للسوق الاوروبية المشتركة بحيث اصبحت السوق بكل مكوناتها الاقتصادية والمالية حقيقة واقعة .

٢ - تطوير وتنسيق السياسات الخارجية الاوروبية فى مواجهة العالم الثالث والولايات المتحدة استنادا الى المصالح الاوروبية المشتركة والنظرة المستقبلية المشتركة .

٣ - تعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول العالم العربى ومصر بوجه خاص ويبدو ذلك من خلال العلاقات التجارية العربية الاوروبية .. وسياسات الاستثمار والمعونات والقروض .

ويرشح المستقبل القريب كتلة ثانية بعد الكتلة الاوروبية .. وهى كتلة الشرق الاقصى التى تتزعمها اليابان اذ لا يمكن ان ترى اليابان مستقبلها فى عالم الكتل الكبيرة بغير التجمع مع جيرانها او بعضهم وخاصة النمور الخمسة (هونج كونج - كوريا الجنوبية - سنغافورا - ماليزيا - تايوان) التى تحاول ان تجد لنفسها مكانا على خريطة العالم الصناعى .. ولا يمكن ان تغفل المخاض الكبير الذى يجرى فى العالم الاسلامى .. والذى يتمثل فى مد اسلامى صاعد يحمله التطرف حينا والاعتدال احيانا على رسم صورة للمستقبل .. ولا شك ان هذا المد هو الانجاز الطبيعى للنظم الشمولية التى حكمت معظم دول العالم الاسلامى والتى لم تتمكن الا فى النادر من علاج مشكلات الفقر والتخلف الذى تعانيه الشعوب الاسلامية .. وقد بدت محاولات الالتحام بين بؤر هذا المد فى ايران والجزائر والسودان ومصر وغيرها بشكل ملحوظ خلال الاعوام القليلة الماضية وجاء انفجار الكتلة الشيوعية وتفتت جمهورياته الاسلامية ليعطى هذا المد بعدا جديدا فى اتجاه اسيا .. واوروبا الشرقية ولا شك ان هذا المد يبحث عن منطلق للتكتل بعدما استشعر وحدة الظروف .. ووحدة المصير فى عالم لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة ولا للشعوب الفقيرة ..

ويعتبر نصيب العالم العربى من هذا المد اوفر نصيبا .. وذلك ليس مردودا فقط لاسباب تاريخية .. ولكنه منسوب الى العديد من نظم الحكم الشمولية التى فشلت فى تحقيق اى تحسن ملموس فى مستوى معيشة المواطن رغم كل القهر والفساد الذى تمارسه .

ولا شك ان التطرف والعنف الذى يصاحب احيانا المد الاسلامى يستفيد اكبر استفادة من اخطاء هذه النظم الشمولية .. ويجد الارض الصالحة والمناخ الصالح لاستقطاب الجماهير العاجزة عن إكفاء حاجتها وتحقيق طموحها ..

وفى ضوء هذه الظروف يبدو ان نجاح النظم الشمولية العربية فى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

تطويق هذا المد الهائل محدود للغاية خاصة على المدى المتوسط حيث يضيع الامل فى بدائل ديمقراطية حقيقية تعيد للانسان العربى حقه فى الحرية والحياة الكريمة .

ان العالم يتقدم نحو التجمع والتكتل وهذا امر مؤكد ومحتوم .. ولكن الى ان يكتمل هذا التحول وتستقر الصورة ستظل الاوضاع الدولية الراهنة مسخرة لخدمة الولايات المتحدة .. غير ان اوروبا الموحدة وقد بدات تدرك الاهمية المتزايدة لوجودها ودورها على صعيد العلاقات الدولية لا بد وان تعيد النظر جذريا فى روابطها القديمة وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية بمنطقة الشرق الاوسط .. فهذه الروابط التاريخية خصوصا بالدول العربية والتى نمت خلال الحقبة الاستعمارية قد تقوضت وان ظلت بقاياها عالقة بالسياسات الاوروبية العربية ولن تستطيع الولايات المتحدة - مع اعبائها الجديدة - بالقارة الامريكية ومشاكلها الداخلية لعب الدور المطلوب فى تعاون دولى مثمر بين الشمال والجنوب او بين الاغنياء والفقراء .. فالعالم العربى يتطلع الى الديمقراطية ويهفو الى التنمية والتقدم .. وهذه الاعباء ترشح اوروبا القوية الموحدة للدور الرائد فى التعاون الدولى على امتداد المستقبل .. فالروابط التاريخية والموقع الجغرافى والاسواق الاستثمارية والاستهلاكية فى عالمنا العربى يمكن ان تشكل املا كبيرا فى الانطلاق والنهضة ، ولكن هذه التوقعات المتفائلة لا يمكن ان تتحقق الا بشروط اساسية تفرض على العالم العربى تحولات عميقة داخلية تتناول هياكلها السياسية والاقتصادية .. فرغم ما بذل من جهود فى بعض الدول العربية فما زال التشرذم العربى يفرض وجوده على الساحة العربية .. رغم الجامعة العربية ورغم الوحدة العربية . ومعنى كل ذلك هو ضرورة ميلاد توجه سياسى اقتصادى جديد يستهدف مصالح الاغلبية العريضة ويهيىء العالم العربى لدخول القرن الواحد والعشرين .. وهذا الدرس ينطبق تماما على مصر .. وسورية والعراق .. وليبيا والجزائر واليمن الجنوبية .. وكل بلد عربى ساقته اقداره الى اعتناق المذهب الماركسى او تقليد نماذجه الاقتصادية والسياسية ..

خاتمة

نخلص من هذا التحليل الوجيز الى عدد من النتائج العامة التى ترسم صورة لاحتمالات المستقبل :

١ - ان التوجه الى السلام سوف يكون بديلا محتملا للحرب .. وان لغة التفاوض التى تلعب فيها الامم المتحدة الدور الرائد سوف تحل محل لغة الصراع المسلح .

٢ - ان التوجه الى اقتصاد السوق سوف يكون بديلا لاقتصاد الخطة وان مبادىء الحرية الاقتصادية سوف تعلو على مبادىء اقتصاد الدولة .

٣ - ان الولايات المتحدة ستظل الى حين القطب الاوحد المنفرد بقيادة العالم .. الى ان تظهر كتل جديدة تنازعها هذه القيادة والى جانب هذه النتائج العامة يمكن استخلاص عدد من النتائج الخاصة بمصر والعالم العربى وذلك فيما يلى :

١ - ان العالم العربى ومصر بوجه خاص قد فقد اهميته النسبية فى صراع العمالقة .. ولم يعد يحظى بالاهتمامات الدولية التى تؤدى الى تسابق العملاقتين الى استقطابه .

٢ - ان مصر ربما تظل لمرحلة قادمة موضع اهتمام العالم الغربى .. والولايات المتحدة لاسباب استراتيجية تتعلق بمخزون البترول بدول الخليج .. واصرار الولايات المتحدة على حماية هذا المخزون انطلاقا من موقع مصر فى العالم العربى .

٣ - ان تدفق المعونات والمساعدات على دول العالم العربى قد تنخفض او تنقطع عن بعض دول المنطقة بسبب الالتزامات المالية الجديدة التى رتبتها التحولات الجديدة على عاتق الولايات المتحدة واوروبا الغربية تجاه دول اوروبا الشرقية ،ودول الاتحاد السوفييتى السابق .

٤ - ان مصر لن تتاثر بسياسات المعونات والقروض الخارجية الا تكتيكيا وبالقدر الذى تستطيع به اصلاح هياكلها السياسية والاقتصادية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

على هامش النظام الدولي الجديد

بقلم: د. حسن بكر*

ظهر في الفترة الاخيرة طوفان كاسح من الكتابات السياسية والاستراتيجية على الساحة العربية والدولية يحاول استشراف معالم النظام الكوني الجديد الذي ظهر إلى العالم على مشارف التسعينات وغداة حرب الخليج الثانية مباشرة. بل إن البعض سارع من قبيل التفكير بالتمني إلى القول منذ الآن إن عصر الإمبراطوريات قد انتهى من العالم أو أوشك على الغروب، دون سند أو هدي أو كتاب منير.

بادئ ذي بدء لابد من الاعتراف بمشروعية هذا الهاجس الخطير من جانب، وعلى الجانب الآخر لابد من الاعتراف بأن حضارة اليوم ليست بنت بلد واحد من البلدان بل هي نتاج جميع المناطق والحضارات السابقة دون استثناء، شارك فيها كل بني البشر على مختلف ألوانهم وأجناسهم وتضاريس بلادهم ومبادئهم. وكان لمنطقتنا بما أفرزته من حضارات متعددة فرعونية وقبطية وعربية - إسلامية فضل السبق في موسوعات الحضارة وكتب التاريخ على اختلاف كتابها وأماكن صدورها. لقد سطعت الحضارة العربية - الإسلامية على العالم منذ القرن السابع الميلادي في زمن كانت فيه أماكن كلندن وباريس وأميركا غابات فيما وراء بحر الظلمات. كانت حينئذ راية الاجتهاد تسبق راية الجهاد وكان مداد العلماء يعادل دماء الانبياء. ثم جاءت العصور الوسطى بما لها وما عليها وبدأ عصر الانهيار الكبير فيما تلا القرن الثالث عشر مع تراجع روح الاجتهاد وظهور الدولة العثمانية. ولقد كانت دولة بني عثمان حركة جهادية عظيمة فتحت آفاقا جديدة للعالم الإسلامي، وانتقلت من خلالها الحضارة الإسلامية إلى العالم الغربي من خلال بؤر الحضارة العربية - الإسلامية في البحر المتوسط فيما يسمى بعصر النهضة الأوروبية. ولكن دولة بني عثمان ضربت حركة الاجتهاد في مقتل ونزل ستار من الجهل والجهالة على أرجاء العالم الإسلامي، بل إنها اعتبرت كل حركة اجتهادية من الداخل معادية لها (والأمثال على ذلك كثيرة في ضرب أفكار الأفغاني وتلاميذه في مصر) فحكمت على نفسها بالانقسام والشلل وأن تصبح رجل أوروبا المريض إبان ذلك عملت المدن الأوروبية المتوسطية (بؤر الحضارة في البحر المتوسط: كريت، صقلية، أثينا، قبرص والأندلس.. إلخ) كمراكز وسطية لحركة الترجمة والنقل والتطوير عن العرب - المسلمين وأقلمته مع عصر النهضة الأوروبية في جميع المجالات. فنحن خير أمة أخرجت للناس بأثر رجعي ولنا دور في هذه الحضارة القائمة دون شك ولكننا لا يمكننا النهوض مرة أخرى دون إدراك لقيمة الاجتهاد في التقدم بجناحيه العلم والتعليم وذلك لا يتم إلا بالطرق السلمية القائمة على الحوار والاقتناع المتبادل، لا يتم أيضا إلا بالوصول إلى صيغة مشتركة ينتهي إليها هذا الحوار حول صيغة التنمية المطلوبة في عصر سقوط الأيديولوجيات الكبيرة وتحول العالم إلى النموذج الغربي المتأزم لليبرالية في ظل انهيار المشروعات القومية الطموحة في بلاد العالم الثالث التي كانت تبشر بها في الخمسينات والستينات وفي وقت تجاوزت فيه بعض بلدان العالم المتقدم عصر الثورة الصناعية الثالثة.

وهذا لن يخرج بنا عن موضوعنا فالحضارات الكبرى لها مواصفاتها وشروط ولادتها وموتها وأنا من القائلين بأنه لن يكون هناك تغير في التوازن الدولي القائم قبل مضي عشر إلى عشرين سنة على الأقل، إذ كيف يمكن الحديث عن دولة عظمى صاعدة كاليابان وألمانيا وهي لاتزال خاضعة عسكريا لنظام توازن القوى لما بعد الحرب العالمية الثانية ؟ فهذه الدول تطورت اقتصاديا ولم تتطور عسكريا او استراتيجيا بالقدر الكافي عبر نصف القرن الماضي. إن ذلك يقودنا إلى الحديث عن ملامح النظام الدولي القائم في عالم اليوم:

• أول هذه الملامح وجود نظام قطبي متعدد الجوانب يهيمن عليه طرف واحد مسيطر يتصرف بطريقة أحادية الجانب في شؤون العالم كرجل الشرطة الدولي الحارس مرتكزا على الشرعية الدولية التي تعطيها له الأمم المتحدة .

• تحول مبدأ توازن القوى الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية، أو ما اسمي نظام القطبين أو القطبين ونصف كما أسماه عالم السياسة الأميركي «ستانلي هوفمان»، إلى مبدأ توازن المصالح بين دول الشمال (الشرق والغرب) مع انهيار الحواجز الأيديولوجية والعسكرية القائمة وبروز المباراة السلمية في أوسع معانيها للدخول في الثورة الصناعية الرابعة.

• انتقال ساحة الصراع الدولي وأطرافه من صراع بين الشرق والغرب حول روح أوروبا (التي أصبحت جزيرة للتعايش والتقدم باستثناء بعض الجزر المتفجرة) إلى صراع بين الشمال والجنوب. أي بين الشمال الصناعي المتقدم (دول المركز) والجنوب النامي أو المتخلف في ظل تكريس نسق الاعتماد المتبادل المبني على وجود قاعدة صناعية وعسكرية متقدمة في الشمال ووجود مواد خام وأسواق واسعة لتصريف المنتجات في الجنوب في تكبيل هذه التوابع بحلقات الفقر المفرغة المانعة للتطور وبالديون التي لا تنتهي.

• انفجار الصراعات الاجتماعية والقومية الممتدة التي لم تحسم بعد في مناطق عديدة من العالم بقصد سبر غورها والإعداد لنظام دولي جديد بعد الانتهاء من حلها. إن هذه الصراعات الممتدة تعود في جزء منها لنمط الاستضعاف في الهيكل طويل الأجل في مناطقها أضف إلى ذلك عوامل التخلف في هذه المناطق والتي لن تجد حلولا إلا على المدى الطويل.

• سيادة شكل من أشكال الديمقراطية في النظام الدولي الجديد مع انهيار الحواجز في الشمال. وكان ذلك معناه فتح الباب على مصراعيه للدول التي تمسك بتوازنات المناطق (الفرعية) في الجنوب لكي تعيد صياغة القواعد التي تحكم الأقاليم الفرعية الواقعة خارج نطاق الغرب. إن أحد الدروس المستفادة من خبرة الحرب الباردة القديمة(٤٥ - ٦٩) والجديدة (٧٥ - ١٩٨٥) هي أن امتلاك أسلحة الدمار الشامل يؤدي إلى تحييد الصراع وليس إلى انفجاره، وقد كان ذلك باعثا لبعض الدول الجنوبية القوية لامتلاك هذه الأسلحة وتطويرها كأداة ردع إقليمية مع انهيار نظام القطبية الثنائية على المستوى الدولي. وقد عنى ذلك خطرا حقيقيا في التوازنات الإقليمية الفرعية وباعثا

٥٤٦



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 11 يونيو 1992

على الاهتمام في دول الشمال التي تسربت منها تكنولوجيا التصنيع الذري والتقليدي - بقصد أو بدون قصد - والتي كانت تمارس يوما بيوم عملية التفاوض لإزالة أسلحة الدمار الشامل من الوجود.

• حاولت المنظمات الدولية والإقليمية التي ظهرت في عصر الحرب الباردة تكييف نفسها واللحاق بركب النظام الدولي الجديد ولكنها ورغم التفوق الكمي في الحركة الفاعلة على المسرح الدولي لم تستطع التقدم والإنجاز إلا بالكيف الذي ارتضته لها قوى التوازن الجديد فاقتضرت أدوارها على المعونات الإنسانية والوساطة والمساعي الحميدة.. إلخ.

وموجز ما سبق أن السلوك العدواني للدول الجنوبية الصغيرة والتي تمسك - احيانا - بخيوط التوازنات الإقليمية لم يعد يحميه نظام القطبية الثنائية القديم، فقد انتهى الاستقطاب إلى غير رجعة وبدأ التعاون والتنسيق في كل كبيرة وصغيرة وفق مصالح كل بلد في دول الشمال ابتداء من ازدهار الديمقراطية بشقيها الاجتماعي والسياسي وانتهاء باستراتيجيات حماية البيئة من التلوث.

إن الذين لم يدركوا ذلك جاء عليهم الدور لكي يدركوه بمرارة وقسوة بعدما دفعوا ثمن ذلك غاليا من قوت شعوبهم واحلامها وإلا دفعتهم ضخامة الأحداث وتلاحقها إلى هامش التاريخ ونحن على اعتاب الثورة الصناعية الرابعة.

• قسم العلوم السياسية
جامعة اسيوط



المصدر : الصياد

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مقال

بقلم: رؤوف شحوري

تنتظر الباحثين ومؤرخي الفكر السياسي العالمي مهمة دقيقة وصعبة، هي البحث عن الجذور التي استقى منها غورباتشوف نظريته الشهيرة «البيريسترويكا»، وكانت السبب المباشر في اطلاق الشرارة واحداث الحريق الهائل الذي قاد الى انهيار الاتحاد السوفياتي واندلاع النار في اطرافه الاربعة. وقد يكون السر كامنا في الحقبة التي كان يتردد فيها غورباتشوف على لندن خلال العهد التاتشري، وكان لا يزال يومها رجلا مجهولا ليس في الغرب فقط، بل وعلى المسرح السياسي السوفياتي ايضا. وكذلك في نطاق «حوزة علاقاته الصغيرة» في موسكو ذاتها.

ويجدر بهؤلاء الباحثين التنقيب في دائرة علاقات غورباتشوف مع الاوساط البريطانية، والاميركية في بريطانيا، ذات الطابع البريء ظاهريا، ومع الشخصيات التي تنتمي الى مؤسسات علمية وثقافية ومراكز ابحاث ودراسات فكرية واستراتيجية. والتنقيب كذلك في دائرة العلاقات الصغيرة والعائلية لزوجته رايسا التي كان لها التأثير الاكبر على آرائه وقراراته في مختلف مراحل حياته الشخصية والسياسية، في حقبة وصوله الى قمة هرم السلطة، وقبلها وبعدها.

□□

الاسلوب الذي تتبعه الولايات المتحدة في ممارسة سياساتها الدولية فريد من نوعه ولا مثيل له في اي من الدول الاخرى. واحد مفاتيح هذا الاسلوب ان السياسة هي اخطر من ان تترك للسياسيين وحدهم. والولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يكاد يفصل تماما بين رجل السياسة ورجل التخطيط الاستراتيجي. والسياسي الاميركي هو «النجم الجماهيري» الذي يهتم باناقته وربطة عنقه وزوجته وسمعته واهتماماته الرياضية من صيد السمك الى لعبة الغولف.

اما السياسات العامة فهي مسؤولية المؤسسات، ومجلس الامن القومي، ومراكز الابحاث والدراسات التي تتعاون تعاونا وثيقا مع اجهزة الدولة المختصة... ففي اميركا ليس المطلوب من رجل السياسة ان يكون مفكرا سياسيا، بل ان يكون فقط رجلا محبوبا وجذابا ويستقطب عواطف الناس واصواتهم الانتخابية.

ومثل هذا النظام قد يتيح وصول رجال اقوياء الى الرئاسة مثل كنيدي وايزنهاور وروزفلت. كما قد يتيح وصول رجال عاديين مثل جونسون ونائب الرئيس الحالي دان كويل، او ضعفاء مثل كارتر، او فارغين مثل ريغان. ولكن قوة هذا النظام تكمن في ان الرئيس القوي يزيد في قوة اميركا، والرئيس الضعيف لا يجعلها تنهار كما في الانظمة الدكتاتورية الفردية، او دكتاتورية الحزب الواحد، او غيرهما من نماذج الحكم المشابهة.

وما بلغته الولايات المتحدة من تفوق تكنولوجي لم يسبق له مثيل، يكاد لا يقاس في شيء بقوة التخطيط الاستراتيجي والسياسي والنفسي للمؤسسات الاميركية. والاساليب التي ابتكرتها وتطبقها تكاد تملي على الدول الاخرى قراراتها وسياساتها وتتحكم بها وكانها تجري عمليات معروفة وعادية في مختبر. وهي قادرة بوسائلها النفسية والاستخبارية واساليبها على اصابة الاخرين بالعمى السياسي، رغم الوقائع والحقائق الصارخة الموجودة تحت انظارهم. ولعل اقرب دليل على هذا ان اميركا احضرت حوالى نصف مليون جندي الى الخليج، ومع ذلك نجحت باقناع صدام حسين - بالوسائل النفسية والاستخبارية والمعلومات المغشوشة - بان الحرب لن تقع، ولم يتمكن من رؤية الحقيقة البسيطة وهي انه لو قبل



المصدر : المسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

اقتراح الرئيس الفرنسي ميتران، لكان عليه ان ينسحب ٧٠ كيلومترا فقط، بينما كان على اميركا ان تنسحب ٨٠٠٠ كيلومتر!

□□

ومع ذلك، فان تاريخ البشرية يدل بصورة قاطعة على ان حقبة وحدانية القطب الدولي، قد تطول او تقصر، لكنها لا يمكن ان تستمر الى الابد، كما لا يمكن لاميركا ان تتحكم بمصائر الشعوب الاخرى الى ما لا نهاية. والواقع ان اميركا تستثمر اليوم الوهم الناجم عن حرب الخليج، وهي حرب لن تستطيع اميركا ان تقوم بمثيل لها مرة اخرى على الاطلاق. ولو قرر العرب اليوم مثلا، باجماع حقيقي، ان يكسروا قرار المقاطعة المفروض على ليبيا، لما كان في استطاعة اميركا ان تفعل شيئا... ولكن هذا الامر يحتاج الى من يكسر جدار الوهم اولا!

ومن يتامل في مجرى سير الحركة التاريخية في اواخر هذا القرن، لا بد له ان يلاحظ ان ملامح العقود الاولى من القرن الواحد والعشرين، ستمثل عودة الى القرن التاسع عشر! وهذه العودة تتمثل في امرين على الاقل. الاول، في يقظة القوميات مجددا وعودة الحروب في ما بينها، وهذا ما نجد نموذجه الصارخ في دول العالم الشيوعي سابقا. وهذه اليقظة لا تقتصر على اوروبا الشرقية والجمهوريات السوفياتية سابقا. وحتى كيسنجر يعترف بصراحة بان هناك ظاهرة تثير القلق هي ان اميركا بدأت تشهد صراعا بين الاثنيات على ارضها.

والامر الثاني هو ان القوى العظمى في القرن التاسع عشر كانت خمس دول هي: اميركا وبريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا. وان القرن الواحد والعشرين سيشهد ولادة قوى عظمى جديدة، وان مجموعها سيكون خمس قوى ايضا هي: اميركا والمانيا واليابان وروسيا والصين، ولن تضم اللائحة دولا مثل بريطانيا او فرنسا ولا حتى «اوروبا الموحدة» التي سيكون مشروعها اشبه بحلم من احلام اليقظة في «ماستريخت»!

ومهما بلغت قوة الوهم الذي تنشره اميركا في العالم حول «وحدانية القطب الدولي»، فالوقائع المجردة تشير الى ان الولايات هي واقعيا في مرحلة انحسار. وعمليا هي تنسحب من اوروبا، ومن الشرق الاوسط، ومن آسيا. وهي ستسعى جهدها للاحتفاظ بحلف الاطلسي لتتوكا عليه، لانه يستحيل تعويضه او خلقه من جديد. واميركا تعرف ان السلاح النووي فقد اهميته، ليس فقط لان التكنولوجيا النووية ستنتشر في العقود المقبلة وتمتلكها امم كثيرة، بل كذلك ان تكنولوجيا السلاح التقليدي بلغت درجة من الفعالية تكاد معها تضاهي السلاح النووي.

والثابت ان ادارة الرئيس بوش هي ادنى من مستوى الافق الذي يرسمه مخططو الاستراتيجية الاميركية في مداها البعيد. وهي تمارس ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد» باسلوب تنطبق عليه تسمية «نظام الانتقام الجديد». وهذا تحديدا ما يجعله نظاما اقرب الى السقوط وباسرع مما يتصوره كثيرون. وقد بدأت ادارة بوش ـ في اطار هذه النظرة الضيقة ـ في ممارسة ضغوطها السرية والعلنية على بعض الدول العربية. وسنسمع قريبا بان الهدف التالي سيكون كوبا حتى لا يقال ان النظام الدولي الجديد لا يطبق الا على العرب وحدهم! وستكون المواجهة نموذجا مصغرا ومحسنا عن حرب الخليج، لانه يشتمل هذه المرة ليس فقط على اقتحام كوبا عسكريا وانما على اسقاط كاسترو ونظامه ايضا!

□□

سينتهي النظام العالمي الجديد في كوبا.. راقبوا كوبا!



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

أحداث البلقان تحذير للعالم من التسويات الظالمة

محاولات عديدة تجري في أنحاء العالم لتسوية الصراعات الدولية المتفجرة والأزمات العالمية الحادة بعد انتهاء الحرب الباردة وقبل الوصول إلى إطار النظام العالمي الجديد.

وإذا كانت المحاولات في اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي هي اكثرها حظا من اهتمام الإعلام، فليس معنى ذلك انها المحاولة الوحيدة، فهناك مشكلة البيئة ويجتمع لها مؤتمر قمة عالمي، ومشكلة تصدير السلاح وتجتمع لها دول مجلس الأمن الدائمة، وغير ذلك كثير.

والمهم ليس مجرد محاولة تسوية الصراع، اي صراع، وفق موازين القوى في اللحظة، بل يجب أن تتوافر لها رؤية مستقبلية تحقق لها إمكان الصمود أمام مسيرة السنين، وهو ما لا يتحقق إلا إذا قامت على اساس من العدالة والحق وإلا تحولت المحاولة إلى تسوية الصراع على نار هادئة وفق مصالح الأقوى حتى يصبح مع الأيام بركانا متفجرا ينسف كل ما في طريقه.

وذلك ليس نوعا من جماليات اللغة ولا هو مبالغات الكتابة، ولكنه درس الواقع الذي يعيش العالم مأساته هذه الأيام، فمنذ ايام عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعا وفرض عقوبات على دولة الصرب. ومؤكدا ان الكثير لم يسمعوا اسم هذه الدولة إلا مع اندلاع الحرب الأهلية في يوغسلافيا، بل استطيع القول إن الذين يعرفون اسماء الصرب وكرواتيا والبوسنة والهرسك هم إما طلبة الدراسات التاريخية او هواة قراءة التاريخ وهم جميعا اقلية تكاد تكون ندرة، فهذه الأسماء اختفت من انباء العالم واختفت من خريطته منذ الحرب العالمية الأولى، اي سنة ١٩١٩ على اكثر تقدير.

وكانت قبل الحرب ضمن الإمبراطورية العثمانية التي اعتبرها البعض وفق موازين القوى لحظتها الرجل العالمي المريض وبالتالي حق للقوي وراثته. وتمت مجموعة من التسويات بعضها ما يعرف بدول البلقان التي تجدد الحديث عن اسمها هذه الأيام بعد طول غياب، وهناك تسويات اخرى عديدة في مواقع كثيرة تمت بالأسلوب نفسه.

ولأنها تسويات لا سند لها من حق او عدالة إلا حق القوي في فرض إرادته، فإنها استمرت مع استمرار عملية توازنات القوى، وخدع العالم كله في هذا الصمت، واعتبر ذلك تسويات مقبولة، بل اعتبر أن المساس بها ينذر بحرب عالمية.

وحدث الانفجار وأصبحت أوروبا التي كانت تتغنى بالاستقرار على فوهة البركان وتتصاعد نيران تسويات خاطئة جرت في ظل أوضاع ما قبل الحرب العالمية الأولى.

والزمن لا يعطي شرعية للخطأ وإن كان قد يعطي له عمرا يطول أو يقصر، ولكنه مجرد حقبة من التاريخ. وشاهد ذلك في العصر القديم الحروب الصليبية التي استمرت لحوالي ٢٠٠ عام اي قرنين كاملين باستثناء سنوات خمس فقط، ومع ذلك فطول الزمن إلى ١٩٥ عاما لم يمنع عودة الحق إلى اصحابه حين أستحق هؤلاء عودة الحق لهم ولا هي اعطت اي شرعية يعتمد عليها قيادات الصليبيين.

وهكذا تتوالى الشواهد والوقائع وكلها مسجلة في التاريخ القديم والأوسط والحديث وليست وهما ولا احلاما ولكنها حقائق، ولكن غرور القوة وحماقة اللحظة تدفع البعض إلى تصور انه قادر على تغيير مسار التاريخ او ان يوقف حركته.!!



بقلم:
د. سامي منصور*

وقد تصور العالم أنه استطاع احتواء الإيمان بالانتماء القومي حتى أن البعض انساق في الكتابة عن انتهاء عصر القوميات ونشوء عصر آخر أكثر عالمية. وظهر ان القوميات اقوى من كل أوهام الاحتواء أو دعوات العالمية. وهكذا انفجرت فجأة أزمات وعادت إلى الخريطة دول كانت قد اختفت لحوالي ٨٠ عاما منها البوسنة وكرواتيا وأذربيجان.

والمشكلة ليست في عودة دول اختفت بتسويات الحرب العالمية الأولى، ولكن اثر عودتها على الإطار المحيط بها، فهي لا تعود كما كانت، بل في إطار ما هو ممكن حتى الآن، ولا يمكن أن يبقى أثرها في هذا النطاق وهو مجرد تمزيق دولة مثل يوغسلافيا او الاتحاد السوفياتي. وهكذا يواجه العالم تراكم أزمات تمت تسويتها بالخطأ، وهو اليوم



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مطلوب منه سداد فاتورة كل هذه السنين وتصفية ترتيبات كانت تبدو ثابتة،والذي حدث هو ترحيل المشكلة من جيل إلى جيل آخر يدفع ثمن خطأ وقع فيه الأجداد.

وما يجري اليوم في محاولة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وهي ليست حلا للصراع باليقين، ولكنها وان نجحت ستبقى تسوية جاءت بالقصد او المصادفة في لحظة يتفوق طرف على آخر تفوقا ساحقا، خاصة في مصادر القوة. بل إن الإطار الدولي نفسه قد اصبح إلى جانب القوي.

ومن الممكن بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية سواء فاز الليكود او العمل فيها العودة إلى المفاوضات والوصول إلى إطار لتسوية هي باليقين لا تراعي حقوق الشعب الفلسطيني صاحب الحق والأرض،وجنون العقل الحاكم في إسرائيل يؤكد ان ما يمكن الوصول إليه لا يصل ولو من قريب للحد الأدنى من الحق الفلسطيني، ويكفي أن إسرائيل تتحدث عن حق المهاجرين اليهود في فلسطين، بينما ترفض حق عودة الفلسطيني إلى دياره وتعتبر ذلك دعوة لإبادة إسرائيل.

وتسوية لا تراعي الحقوق الأساسية وهي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته وحق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم أو تعويضهم لمن لا يريد العودة فإنها

تسوية محكوم عليها بالفشل مهما طال زمن استمرارها، وتتحول مع الزمن إلى براكين متفجرة مثلما حدث في يوغسلافيا وغيرها.

ولتجنب المصير نفسه بأن يعيد التاريخ نفسه لابد من قيادات تاريخية او زعامات رائدة تضع الحق قبل المصلحة وتراعي القانون قبل القوة. وواضح ان ما هو مطلوب نوع من المثالية التي لا وجود لها في عالم اليوم بعد ان انقضى عصر الزعامات التاريخية، وهو ليس إساءة إلى القيادات القائمة، ولكنه توصيف للواقع يعترف به البعض وينكره البعض الآخر. والمهم أن يعرف الجميع أن اي تسوية لا تراعي الحقوق والعدالة للشعوب فهي مجرد تأجيل للصراع وليست تسوية له، والوعي بالتاريخ يقول إن التأجيل جريمة وترحيل الانفجارات إلى أجيال أخرى حماقة وهروب سواء كان بالغرور او الخوف. وتبقى ملاحظة لابد من تسجيلها رغم أنها معروفة، ولكن الظروف التي يمر بها العالم العربي تجعل التسليم بمعرفة الأشياء أمرا غير مأمون، وهي أنه ليس معنى ذلك أن حتمية حركة التاريخ كما حدث في الانفجارات القائمة لإعادة الحق الضائع منذ الحرب العالمية الأولى اليوم هي ليست عملية آلية أو ميكانيكية بمعنى أن يترك الأمر لمسيرة التاريخ، وهو يصحح نفسه تلقائيا، فذلك نوع من الوهم، بل جريمة في حق التراث.

ودور الإنسان هو الأساس والانتقال بالراية من جيل إلى جيل هو الذي يحدد المسار دون أن تختفي الراية أو تمزق. وأظن أن تلك هي الدلالة الحقيقية للانتفاضة الفلسطينية والتصعيد الذي يجري الآن في اسلوبها، فهي تقول إن مرور أكثر من اربعين عاما لا يعني التسليم بالواقع والمثل يقول ما ضاع حق وهناك صاحب يطالب به. فحقوق الشعوب لا تسقط مع الزمن بالتقادم.

• كاتب مصري



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

الولايات المتحدة الأمريكية .. وطرقة النظام العالمي الجديد

الحرب النفسية لأنظمة الرفض العربية

يعرف (لينبارجر) الحرب النفسية انطلاقا من مفهومين ، ضيق وواسع ، فهى فى المفهوم الضيق ،استخدام الدعاية ضد الخصم مع اجراءات عملية اخرى ذات طبيعة عسكرية او اقتصادية او سياسية مما تتطلبه الدعاية، اما فى المفهوم الواسع فهى تطبيق لبعض محاور علم النفس لمعاونة المجهودات التى تبذل فى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية . ومن هذا التعريف نخرج بنتيجتين اولهما ان الحرب النفسية بالمعنى الضيق هى العمل الاعلامي الدعائي النفسى ، وثانيهما بالمعنى الواسع حشد واستخدام القوى غير المادية جنبا الى جنب مع القوى المادية بقصد تدمير معنويات الخصم وتحطيم ارادة القتال لديه .

صبرى سعيد

ويعد هذا المدخل هو حقيقه الاحداث فى الشارع العربى والتى تثبت وتؤكد انه يعيش حالة من التشوهات المعرفية وانهيارا لاحلامه المستقبلية ، ويحيا فى اجواء من الحرب النفسية تتبناها الولايات المتحدة الامريكية (كشاكوش معدل) للطرق على ابواب قد اخفقت من قبل فى فتحها نتيجة لما كان يسمى (بالتوازنات الاستراتيجية) اما الآن فقد حان الوقت وآن الأوان لاقتحامها واسر من فيها .

العالم العربى أسير النوايا السيئة

بقراءة للسيناريوهات المقترحة والقابلة للتنفيذ بالفعل ، ومن خلال السيناريوهات التى تم الموافقة عليها رقابيا ، ونفذت خلال الفترة من أزمة الخليج الأولى وحتى هذه اللحظات نلاحظ اننا نحيا مرحلة من مراحل التغييب التاريخى واننا اسرى النوايا السيئة لتطورات النظام العالمى الجديد والقصص كثيرة ومتنوعة ومثيرة ، تؤكد ما يمر به العالم العربى من حالات الفوضى المؤسساتية والوقوع فى فخ النوايا السيئة لطموحات العالم من حولنا . ونقصد بالعالم (ذلك الجزء الشمالى منه الذى يتمتع بالثراء والقوة والتكنولوجية المتقدمة) فبرغم الحرص العربى او على الاقل (بعض دوله وانظمته) على تطبيق الشرعية الدولية على اسس سليمة والامل فى ان يمتد تطبيقها ليشمل كل النزاعات الدولية دون استثناء فإن ما تبين وما سيظهر من استمرار الضغط الغربى (او الشمالى) بفرض عقوبات متعددة على اجزاء متفرقة من عالمنا العربى لهو خير دليل .

القرارين ٧٣١ ، ٧٤٨ وضرب القوى المعنوية

بصدور - القرار ٧٣١ فى فبراير الماضى - من الامم المتحدة ، الداعى لتسليم المتهمين الليبيين ، والقرار ٧٤٨ فى نفس الشهر والداعى للاستجابة لنفس المطلب مع مطالب اخرى بفرض عقوبات على ليبيا وتقديم ما يثبت التخلى وصراحة عن ادانة الارهاب - فإن الحرب النفسية التى خاضتها الولايات المتحدة قد اثبتت نجاحها . فمنذ عام ١٩٨٦ والولايات المتحدة تمارس انواعا من الضغط السياسى - العسكرى على ليبيا ، على اساس انها (تمثل احد اقطاب الارهاب فى المنطقة الشرق اوسطية) ، (مع سوريا وايران) وكانت تحاول منذ اوائل الثمانينات اسقاط نظام العقيد القذافى لاعتبارات تخص الاستراتيجية الامريكية وللقضاء على اى محاولات راديكالية فى المنطقة . وهى محاولات كانت تسعى باشكال مختلفة الى ايجاد ما يسمى بالقوة العربية فى مناهضة (مثلث القوى) المكون من إيران - تركيا - اسرائيل فى منطقة الشرق الاوسط .

وبعد نجاح الولايات المتحدة الامريكية فى استقطاب دول الغرب وفرض استراتيجيتها ومصالحها على المنظمة الدولية للحفاظ على الامن والاستقرار الامم المتحدة - بدءا من تورط العراق - ايران فى حرب استمرت ثمانى سنوات وانتهاء بالقضاء على البنية العسكرية للنظام العراقى . فقد ان الاوان للتخلص من البنية العسكرية للنظام الليبى من منطلق نفس الاهداف التى تسعى اليها الولايات المتحدة ونفس الوسائل ايضا . والسؤال الذى يطرح نفسه الان هل ليبيا هى المحطة الاخيرة الآن فى طريق تصفية الحسابات مع الانظمة العربية والاسلامية التى لعبت على (التوازنات الاستراتيجية) اثناء فترة الثمانينات . الاجابة من خلال ما هو مطروح فى السيناريوهات المقترحة بالنفى . فليبيا محطة فى طريق مفتوح ومحاولة تاديب كافة النظم التى رفضت او ابت ان تدخل المنظومة الامريكية والسيناريو الذى يطرح نفسه ايضا فى هذه المرحلة هو اى دولة عربية اخرى ، ان الاوان ، ان تتجه الولايات المتحدة - تحت ما يسمى النظام العالمى الجديد - الى تصفيتها وتاديبها ودفع ضريبة مواجهتها . المطروح الآن هو سوريا بالضرورة على اعتبار انها طوال الثمانينات وهى تمثل جناحا راديكاليا فى المنطقة العربية يلعب عن توازنات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة - وما الزيارة والجولة التى قام بها حافظ الاسد الى دول الخليج العربية داعيا الى الوقوف بجانبه فى مواجهة ما يحتمل من غزوة تترية من قبل الولايات المتحدة وتوريط اسم سوريا فى قضية لوكربى - سوى انها محاولة للوقوف فى وجه خطة الحرب النفسية الامريكية .

مصر وضباب الموقف الأمريكى

ظلت مصر طوال السبعينات والثمانينات وخاصة بعد معاهدة السلام - وتحييد موقفها السياسى - العسكرى - تلعب دورا يتسم بالوسطية تجاه الازمات التى يمر بها العالم العربى حينا ، والسلبية حينا ، والرفض حينا لسياسة الولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة ، خاصة فى الازمة الاخيرة (ازمة لوكربى) والصراع الغربى الليبى . ولذلك كان من الطبيعى ان تصاب بلعنة امريكية ويحل عليها الغضب الامريكى وما تردد على لسان مدير وزارة الدفاع الاسرائيلية من ان معاهدة السلام ليست معاهدة للابد وانما هى اقرب الى هدنة حرب ، ما هى الا تنبيه للنظام المصرى الذى حاول ان يقوم بدور الوسيط الفعال وعدم المشاركة دبلوماسيا فى اجراءات العقوبات الامريكية ، وقيامه باكثر من محاولة لتقليل حدة التوتر فى المنطقة وطرحه لحلول - كانت عملية فى كثير من الاحيان .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

واخيرا يبدو ان الحرب النفسية ستتطور الى مواجهات عسكرية لكافة الانظمة العربية والاسلامية التى رفضت الدخول فى المنظومة الامريكية طوال عقدى السبعينات والثمانينات . وهنا نثبت المعادلة التى مؤداها ان حساب القوة المعنوية مع المادية يمثل قوة الدولة بشكل ملحوظ مما جعل الولايات المتحدة تمارس هيمنتها على العالم بأسره نتيجة هذه المعادلة .. ومن هنا وجب على العالم العربى ان يمارس حقه فى شن حروب نفسية بالمثل وما تم بشان ازمة الخليج الثانية وتصفية البنية العسكرية الاجتماعية الاقتصادية للنظام العراقى ما هى الا ترجمة لهذه المعادلة ، والتى ستنسحب على النظم العربية الأخرى المكتوبة فى السيناريوهات الامريكية - المتحدة .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٢

بؤر التوتر التي تواجه النظام العالمي الجديد

باهر السعيد

منذ منتصف الثمانينات أخذت العلاقات بين دول العالم تتخذ أشكالا جديدة بعيدا عن الشكل التقليدى لهذه العلاقات التى سادت النظام الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهو ما كان معروفا باسم نظام القطبية الثنائية والذى اتسم بانقسام العالم إلى معسكرين. وكانت العلاقات بينهما تتسم بالعداء الشديد والتوتر، وهو ما عرف بمناخ الحرب الباردة.

فقد شهد نهاية العقد الماضى انهيار سور برلين وتوحيد شطرى المانيا ثم تفكك النظم السياسية التى كانت قائمة فى أوروبا الشرقية، وما صاحب هذه التطورات المتلاحقة من اثار على المجتمع الدولى اهمها نهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب وظهور ما بات يعرف بالنظام العالمي الجديد.

والسؤال الان هو ما هى التهديدات التي يمكن أن يشهدها النظام العالمى الجديد، وما هى أشكال هذه التهديدات؟ وما هى مصادرها؟.

وواقع الأمر أنه إذا كان العداء بين الشرق والغرب قد انتهى بغياب المعسكر الشرقى فإنه لم يعد هناك مصادر متبادلة للتهديد. بل أصبحت مصادر ترتبط أكثر بمواقف إقليمية وليست مصادر تهديد ترتبط بالاستراتيجية العالمية لمعسكر فى مواجهة المعسكر الاخر وهى الاستراتيجيات المتواجدة فى كافة بقاع العالم، والتى تعتبر الأصل فى كافة أقاليم العالم. ومنها تتفرع الاستراتيجيات الأخرى.

ويعنى هذا أن التهديدات مازالت مستمرة فى العالم وإن كانت قد تغيرت من حيث الشكل حيث ارتبطت هذه التهديدات بمواقع التوتر الإقليمية فى كل منطقة من مناطق العالم، فهذه التهديدات قد تظهر من زيادة مخاطر الحرب فى إقليم كما كان الحال فى الخليج، أو من مخاطر الارهاب الدولى الذى أصبح يهدد مواطنى الدول فى تحركاتهم اليومية أو غيرها من المخاطر التي تختلف عن المخاطر والتهديدات التي عهدها العالم فى ظل الحرب الباردة.

مصادر التهديد للدول الغربية

ومن ناحية أخرى مازالت هناك مخاوف فى أوروبا الغربية من القوة النووية والتقليدية لدى روسيا والجمهوريات السوفيتية، خاصة أن بعض الوحدات الروسية لم تنسحب من مواقعها خارج حدود روسيا مثل القوات الروسية فى دول البلطيق البالغ قوامها ١٣٠ الف جندى روسى، وكذلك وحدات الجيش الروسى فى أرمينيا ومولدوفا.

وقد صرح جون جالفين رئيس حلف شمال الاطلنطى والقائد الأعلى لقوات الحلف فى أوروبا، بأن روسيا قد تكون غير قادرة على القيام بأى تحرك على المستوى الأوروبى إلا أن الحلف مازال ينظر بتخوف من القوة العسكرية الروسية سواء النووية أو التقليدية. ومازالت النداءات المتكررة لمراعاة عدم نقل الأسلحة النووية السوفيتية إلى جمهوريات أخرى وضرورة نقل هذه الأسلحة إلى روسيا لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة فى السابق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق بشأن الأسلحة النووية السوفييتية.

ومن المعروف أن مصدر التهديد الرئيسى لدول أوروبا الغربية هي القوات التقليدية الروسية التى مازالت تستطيع حتى الآن غزو الأراضى الأوروبية الغربية فى أيام معدودة، وهى مصدر رئيسى لتهديد أمن الدول فى أوروبا الغربية.

هناك أيضا مصادر تهديد تقتضى تكاتف دول العالم جميعا لمواجهة مخاطرها، ولا يجوز فيها الاعتراف بأن هذه التهديدات تقتصر على دولة ما

دون باقي الدول أو أن الدولة تقوم بهذا من وحى حريتها فى التصرف على المستوى الدولي، فالضرر فى هذه الحالات سيلحق بجميع سكان الكرة الارضية وليس بمنطقة أو إقليم أو غيرهما لعل اخطرها واكثرها شهرة أيضا قضايا تلوث البيئة فى العالم وغيرها من قضايا التلوث البيئى مثل ثقب الاوزون الذى يتاثر بدوره بقضايا اخرى مثل معدلات الزيادة السكانية المرتفعة فى دول العالم الثالث وهى المسئولة عن تضاعف عدد السكان فى الكرة الارضية ليصل إلى عشرة مليارات نسمة فى مطلع القرن القادم، والدول النامية هى المسئولة عن ٩٠٪ من هذه الزيادة السكانية الكبيرة خاصة مع اهتمام الدول الغربية بالوصول بشعوبها إلى ما يعرف بدولة الرفاهية فى العالم الغربى، وتزيد اهمية هذا الوضع مع نقص الموارد الغذائية المتاحة أمام سكان الارض فى هذه الفترة الزمنية، ومع ازدياد موجات الهجرة البشرية من دول العالم النامى الفقيرة إلى الدول الصناعية المتقدمة والفنية وزيادة معدلات العنف التى تمارس ضد المهاجرين فى تلك الدول. وكلها موضوعات تؤثر على أمن الدول الصناعية المتقدمة وهو ما من شأنه توجيه مواردها لخدمة هذه الأهداف.

التوترات الإقليمية والحروب الأهلية

وتعد هذه الحروب والتوترات من اهم مظاهر التوتر العالمى والتوتر بين الدول الكبرى، ولعل التهديد الذى اطلقه رئيس هيئة اركان جيش كومنولث الدول المستقلة لتركيا بعدم التدخل فى النزاع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان فضلا عن اهتمام روسيا بالتطورات الحالية الدائرة فى إقليم دينستر الواقع فى جمهورية مولدوفا بين الحكومة المركزية والقوات الانفصالية. وهو الأمر الذى وصل إلى حد اتهام حكومة مولدوفا لروسيا بالتدخل فى شئونها الداخلية واتهام الوحدة «١٤» من الجيش السوفييتى السابق بالتدخل لصالح الانفصاليين فى إقليم دينستر. ولعل أخطر هذه التوترات والحروب الأهلية كان انهيار الاتحاد اليوغوسلافى الذى مهد الطريق أمام العديد من الأطراف الإقليمية والدولية للتدخل، كما رفعت حدة التوتر بين الأطراف الإقليمية كتركيا، والمانيا، روسيا، اليونان وروسيا وكانت هذه البداية الحقيقية لاندلاع الحرب العالمية الاولى وهو دليل كاف فى حد ذاته على خطورة ما تمثله هذه الاوضاع والتوترات.

وهناك القلاقل الإقليمية التى تثيرها هذه التوترات الإقليمية فى أفغانستان والتى تغذيها الانقسامات العرقية فيما بين الاقليات الافغانية من الباشتون والاوزبيك والطاجيك وغيرها من الاقليات العرقية.

خلاصة القول إن مصادر التهديد فى العالم الان وفى المعاملات الدولية الان اصبحت موجودة على اكثر من مستوى وأخذت شكلا مختلفا للتهديد بل وأصبح المناخ الدولى الحالى يدفع أكثر باتجاه التعاون لحل المشكلات التى تواجه العالم شرقه وغربه وقهر الظروف البيئية المحيطة بالدول والتعاون لتسخير الظروف الطبيعية لخدمة البشرية وهى بالتاكيد ظروف افضل من ظروف التوتر الدولى التي كانت سائدة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفى الوقت نفسه فقد استمرت المصادر الإقليمية والتوترات والحروب الدولية تشكل تهديدا للعالم.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٢

حلاويات

فايز حلاوة

العرف المألوف .. والنقاط على الحروف !

المصدر : أكتوبر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

لا أعرف ما إذا كان من حقى أن أذبح خروفا فى ظل النظام العالمى الجديد أم أن حق القتل والسفك والذبح قد أصبح مقصورا على الاخوة المسلمين دون السادة الخرفان الموقرين . أما الذى اعرفه فهو أن سعر السيد الخروف قد اشتعل وارتفع ووصل إلى النصف « أستك » والأستك فى لغة أهل الانفتاح والانتفاخ هو « الباكو » ولا تسألنى عن معنى الباكو إلا إذا كنت لا سمح الله من الذين لا يتعاملون بالنقود ويشترون حاجياتهم بالبيض ورغيف العيش وكوز الذرة كعادة اجدادنا السالفين فى إقليمى الدلتا والصعيدلا تظن يا عزيزى ولا تعتقد أنى حزين أو مكتئب أو زعلان لارتفاع سعر الخرفان فأنا أقدر الخرفان على كافة الأشكال والأحجام والألوان .. فقط كان بودى وما كل ما يتمنى المرء يدركه أن يرتفع أيضا سعر الإنسان ولكن على رأى جدتى الست جلفدان رحمها الله واسكنها فسيح الجنان نحن كالعبيد كلما زدنا فى السن انخفضت أسعارنا وباعونا فى الأسواق بأبخس الأثمان ومن المؤكد أن النظام العالمى الجديد ستكون له وجهة نظر جديدة وفريدة وجادة وحاسمة فى مذبحة الخرفان التى تدور رحاها كل عام فى عيد الأضحى طبقا لشريعة الاسلام . ومن الجائز أن تتخذ قرارات عاجلة ورادعة ضد كل من تسول له نفسه بالتضحية فى هذا العيد الدموى السعيد واعتقد أن القرار الأول سيكون بمنع طائرات هؤلاء السفاحين الجزارين من الصعود أو الهبوط فى مطارات الأمريكان . ومن المحتمل أيضا أن تتبعها قرارات أشد فتكا وضراوة كسحب السيد السفير وتجميد عضوية أى دولة تثبت عليها تهمة أكل اللحمة الضانى أورقته الخروف أو اسياخ الكباب مع قطع المعونات والقروض والسلفيات ومنع تصدير السكاكين والسواطير والمناشير ومطاوى قرن الغزال وكافة الآلات والمعدات التى تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى العدوان الغاشم على هذا المخلوق الوديع البرىء تطبيقا لنصوص ميثاق إعلان حقوق الحيوان . وقد يتم اجتماع قمة عاجل بين الرؤساء بوش وميجور وميتران يخرجون بعده باعلان يطالب بتسليم جميع الجزارين الذين اشتركوا أو شاركوا بالذبح أو السلخ أو السحب على المكشوف لأى كبش أو خروف ومحاكمة هؤلاء المعتدين الغاشمين أمام محاكم الأمريكان .

يمكنك يا عزيزى أن تتخيل أى شىء من هذا دون تعجب أو استغراب فى ظل النظام العالمى الجديد . ولأنه جديد فهو غامض وغريب ومريب ومن واجبنا ان نتمشى معه وفيه حتى نتعود عليه ، ولا تعجب يا أخى فتلك إرادة الله .

ومن حسن حظنا أننا أصحاب تجارب قديمة وعريضة وغزيرة مع النظم العالمية العجيبة فقد شاء حظنا أن تجرب التعامل مع الثورة الفرنسية ثورة الحرية والإخاء والمساواة وتعلمنا على يد بونابرطه كيف تكون آخر الصيحات الفرنسية فى الحرية والإخاء والمساواة . وجربنا أيضا مذاق النخوة الحضارية البريطانية ورأينا كيف تحركت أساطيل نيلسون وسير سيد فى سميث وكيف انطلقت مدافع العدالة الانجليزية إلى صدورنا دفاعا عن حمار مالطى تشاجر مع زميل له فى قيادة الحمير وكيف رفض العدل البريطانى ان تهان كرامة انسان حمار على يد هؤلاء المصريين التتار-ورأينا كيف دخلت قوات الاحتلال إلى أراضينا لتحقيق العدالة والمساواة والرفاهية والإخاء بين ظهرانينا . وعندما عاشرنا الإخوة الاصدقاء البريطان عرفنا ان مفهومهم للعدالة لا يختلف كثيرا عن مفهومنا للنذالة وان المحاكم هى المحاكم سواء أكانت فى لاهاى.. أو فى دنشواى .

ونحن والحمد لله الذى لا يحمد على مكروه سواه قوم تواكليين متواكلين نؤمن بمشيئة الله وبقضائه وقدره ونؤمن بدعاء الوالدين ويستوى عندنا الديك الرومى مع فحل البصل الذى يدمع العينين ونحن ندرك ونعلم علم اليقين أننا قد ضحكنا على العالم أجمع وتركناهم ينعمون



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

بعرض الدنيا الزائل بينما نحن بالجوع والفقر والحرمان قانعون طمعا فى جنات وعيون تجرى من تحتها الأنهار وهذا هو الفوز المبين . ويأيها النظام العالمى الجديد نحن نعلم مسبقا أن آمالنا سوف تخيب فيك كما خابت فى نظم مثلك من قبل ونحن لانفرط فى آمالنا وتطلعاتنا إليك وفيك ولا نطمع فى أن تهشكنا كما تهشك أحبابك وذويك .. لكن فقط .. نرجو أن نتمتع فيك بحقنا فى الحد الأدنى من الحياة طبقا لميثاق حقوق الانسان .. فإن لم تستطع فلا بأس .. ولا يهمك .. خليها طبقا لميثاق جمعيات الرفق بالحيوان .

تلغرافات

● العزيز أمين بسيونى رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون

اقترح تعيين ما يسمى بالمنسق العام للعلاقات بين القنوات لمنع التصادمات المتعمدة بين الأفكار ومواعيد الاذاعات مثلما حدث فى التصادم الملتهب بين فكر ثوانى وكلام من دهب .

● العزيز المهندس القدير سليمان متولى

تليفونى يتحدث بجميع اللغات حيث اجتمعت فيه أكثر من أربعة خطوط وأكثر من سبعة راكب .. أرجو التكرم بفض الاشتباك أو تقسيم الاشتراك .

● العزيز الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى تثبت دائما وبكل التلقائية انك مثال رائع للعلم والفضل والتواضع وهى معادلة سهلة ومتوائمة وجوهرية لكنها صعبة جدا على الذين لا يتفهمون حقيقة الديموقراطية .

● العزيز محافظ الجيزة « تانى مرة » .

لا يزال عرض فيلم « الناموس عمال يقرص ياخويا » مستمرا وبنجاح لم تشهده المحافظة من قبل ... أجمل تهانينا .

□

٥٦١



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

ايديولوجيا المستقبل في ظل المتغيرات

بقلم: جمال عبدالملك*

يبدو ان الجدل حول الايديولوجيا والتغيير الاجتماعي سوف يستمر فترة طويلة في مرحلة التحولات السريعة والمفاجئة في نهاية القرن العشرين وعقب انهيار النظم الشيوعية خلال شهور في اوروبا الشرقية وروسيا وأواسط آسيا، ومع ان النازية والفاشية سقطتا بنهاية الحرب العالمية الثانية الا انه كان سقوطا متوقعا بعد هزيمة المحور الالماني - الايطالي في الحرب. ولكن النظم الشيوعية انهارت من الداخل كما يحدث للامبراطوريات القديمة بسبب العجز عن التكيف مع المستجدات وفقدان روح المقاومة. وهذه المسألة تستدعي التوقف عندها وبحثها وهنا لا بد من تثبيت جملة حقائق منها الآتي:

١ - ان العالم صار مترابطا يصعب تجاهل ما يجري في اي جزء منه وانه سريع التأثير والتأثر ببعضه، وثورة التكنولوجيا وتدفق المعلومات ساهمت في ذلك، كما أصبح العالم سوقا واحدا يسيطر عليه اقتصاد عالمي يخضع لقوانين السوق الراسمالي.

٢ - ان التفوق لم يعد بعدد السكان او بامتلاك الثروات الطبيعية او بالجيوش الجرارة، بل صار التفوق بامتلاك ناصية العلم والتقنية الحديثة.

٣ - ان القوة لم تعد قادرة على حل المشاكل ذات الطابع السياسي والاجتماعي، بل تزيدها تعقيدا لأن الحروب الحديثة مدمرة بصورة لم يسبق لها مثيل ومكلفة وحصيلتها خسارة لجميع الأطراف.

٤ - ان الدول المتقدمة عازفة عن التورط في حروب طويلة الأمد تستنزف مواردها وشبابها، وفي حروب العالم الثالث يكون استثمار التخلف واردا، فخسارة المجتمع المتقدم اكبر دائما من خسارة المتخلفين حيث لا اهداف تستحق التعامل معها بأسلحة غالية والناس قطعان يمكن توظيفهم لتنظيف حقول الألغام!!

٥ - ان اي صراع يطول ويمتد مصيره ان يبلغ حدوده القصوى سواء في المساحة التي ينتشر فيها او في درجة العنف التي يتصاعد اليها، فاستعمال أسلحة الدمار الشامل كالأسلحة الذرية والكيماوية، ممكن في الحروب الاقليمية التي تبدو محدودة الان، والصراعات المحلية تفرز تخريبا شديدا في البيئة، وهجرات ولاجئين وامراضا وضحايا.. وكلها لا بد أن تؤثر على العالم الأول وتزيد أعباءه.

٦ - ان هناك مشاكل ذات طابع عالمي يتعذر ان تتصدى لها دولة بمفردها مثل الزيادة في السكان وتلوث البيئة والديون والتصحر وانتشار الأمراض المستعصية والمخدرات وأعمال الارهاب... الخ، وكلها تحتاج لتعاون دولي وثيق مازال مفقودا حتى الان.

الأيديولوجيا كان لها دور أساسي في مسار الأحداث التاريخية وفي تشكيل المجتمعات وصياغة الفرد وبناء الدول، ولا يجوز التقليل من شأنها. ومن الخطأ استبعاد دور المنظومات الفكرية في ربط الكيان الاجتماعي وتماسكه، فالايديولوجيا هي (الأسمنت) الذي يربط البناء السياسي والاجتماعي، وعندما يفقد الأسمنت قدرته في حفظ التماسك يتهاوى البنيان.

في القرن الرابع الميلادي لاحظ الامبراطور الروماني قسطنطين تفكك امبراطوريته وهبوط معنويات جيشه وفشل مذهب عبادة الامبراطور والمذاهب الوثنية الأخرى، وكانت المسيحية قد انتشرت سرا بين جنوده، فأعلنها دينا رسميا، ووجد الصيغة الايديولوجية التي أوقفت اضمحلال الامبراطورية والتي سميت بعد ذلك بالامبراطورية المقدسة واستمرت الف عام آخر حتى دخل العثمانيون القسطنطينية عام ١٤٥٣م.

• • •

في العالم القديم كانت الامبراطوريات تنهض وتسقط تحت الوية العقيدة، فلم يكن ثمة فصل بين الدين والدنيا، وليست الثورة الفرنسية بداية الدعوة للفصل بين الدين والسياسة او بين العقيدة والانتماء القومي، بل الحقيقة ان (نيكولو ميكافيللي) صاحب كتاب «الأمير» - ١٥٣٢ م - هو اول من لفت النظر لانفصال السياسة عن الدين والأخلاق وايضا عن الأحلام بدولة فاضلة مثالية، إذ كتب يقول: «ان القدماء ظلوا يتحاورون حول جمهوريات وممالك لم توجد قط في الواقع ولم يسمع بها انسان وهذا لا يفيد، ولا يخدم غرضا».

ولنسأل ما هي (الفلسفة) التي يعتنقها الشباب اليوم في المجتمعات الغربية وفي الدول المتقدمة؟ وكثيرون سيقولون: لا توجد (فلسفة) او (ايديولوجيا) فهم ضد العقائد والمذهبيات، ولكن هذا ليس صحيحا قد لا توجد (فلسفة) مكتوبة متبلورة.. ولكن هناك سلوك يشي بأشياء كثيرة مضمرة يمكن تلخيصها في الآتي:

- مبدأ العيش في الحاضر والاستمتاع بالحياة والاقبال على الجديد والمبتدع والتمرد على القديم.
- فكرة الاعتزاز بالفردية والتخفف من المسؤوليات تجاه المجتمع والآخرين.
- التفوق في سباق الحياة، مهما كان نوعه من منطلق براغماتي

٨٦٦



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٢

تجريبي.

- اعتبار الارتباط الأهم هو الارتباط العاطفي مع فرد آخر مع الاتجاه لتجريد الجنس من الحب.

والنموذج المعاصر الذي تقدمه وسائل الدعاية التجارية هو الانسان القوي المعافى الذي يتمتع بالصحة والثروة والشباب، وكما وصفه أحد المعلقين أنه شبيه جيمس بوند!

او كما قال سيجموند فرويد عن متطلبات تحمل عناء العيش في عواصم البلدان الصناعية: «انها تحتاج لشاب قوي ومعافى وجيبه مليء بالمال» (وكان فرويد آنذاك شيخا مريضا ومفلسا).

ولكن المشكلة ان هذا الشباب الذي يضيق بالتضحيات مهدد بمخاطر عديدة منها (الايدز) والمخدرات والفراغ الروحي، ولهذا تعتمد الدول المتقدمة على التفوق التكنولوجي لكي تختصر زمن أي حرب تضطر لخوضها. ولكن على المدى البعيد لا بد ان تواجه مخاطر الأزمة الفكرية وتآكل (الأسمنت) الفكري المعنوي الذي كان يربط كيان المجتمع، وقد يؤدي لفقدان مناعته، لا بد من حلم جديد ينفخ في جذوة الأمل في المستقبل.

وفي المجتمعات المتقدمة لا جدوى من العودة للوراء واستلهام التاريخ او الحلول السلفية، وكما لاحظ جان كوكتو: «التاريخ أحداث حقيقية تحولت بمرور الزمن لأساطير، اما الأساطير فهي خيال تحول لحقائق بمرور الوقت» القديم يكتسب قيمة فائضة سواء كان لوحة لفان غوخ أم طابع بريد ومكانه المتحف، وليس ثمة مؤشرات اليوم لظهور مفكرين عمالقة يستوعبون علوم العصر ونظرياته ويعممون استقراءاتهم لاستخلاص نسق فكري شامل. لقد مضى زمن داروين وماركس وأينشتاين وآدم سميث، لان معارف عصرنا اضخم من ان يستوعبها عقل فرد مهما كان عبقريا، ومع ذلك يمكننا ان نضع موجهات وعلامات على طريق البحث عن ايديولجيا جديدة، من ذلك:

● ان تكون علمية تستوعب احدث ما وصل اليه العلم في شتى مجالاته.

● ان تكون مفتوحة وقابلة للمراجعة والنقد والتصحيح، بعيدة عن الجمود والتعصب والانغلاق.

● ان تمنح البشر درجة من التفاؤل والثقة بمستقبل حضارتهم وتعدهم لمرحلة وحدة سكان الأرض.

● ان تكون اخلاقية، بأن تحدد معاني الخير والشر في ضوء التحولات المتوقعة في التعامل مع البيئة وهندسة الأحياء وعلى أساس ان كل ما يدعم الحياة ويساهم في تقدم البشرية هو خير، وان تدين العنف والظلم وعدم المساواة والاستبداد، والتمييز ايا كان، وايضا.. تخريب البيئة وإهدار الموارد.

• • •

ان المجتمعات الشرقية لديها تقاليدها العريقة وعقائدها الموروثة التي تحميها من التفكك وتحافظ على اوضاعها الثابتة وقناعاتها الراسخة، اما مصانع الايديولوجيا المنتظرة فهي في المجتمعات الفسيفسائية في اميركا وروسيا واوروبا حيث القديم يضمحل بانتظار بزوغ الجديد، وحيث الحوار لم ينقطع بين القديم والجديد، وبين النظرية والواقع، وبين الحلم والعلم، وحيث بدأت تجربة حضارية عمرها الآن ثلاثة قرون ومازالت عناصرها تتفاعل.

- - - -

• كاتب سوداني

٥٦٢

وقفة المراجعة

لم ترتسم بعد تماماً ملامح النظام الدولي الجديد وان تكن تبلورت خطوطه العريضة. واول ما يمكن الحديث عنه هو السقوط الكامل للقاموس القديم الذي سادت مفرداته في اعقاب الحرب العالمية الثانية. فحسابات الامن اختلفت في صورة جذرية ومعها حسابات السياسة، فذلك القاموس قام على عالم المعسكرين اي انه قاموس عالم لم يعد قائماً. ثم ان الحرب الباردة انتهت بخسارة صريحة للمعسكر السوفياتي وصلت الى حد خسارة الاتحاد السوفياتي لنفسه ووحدة اراضيه. وهذا الواقع يعطي للولايات المتحدة دوراً كبيراً وحاسما في موازين القوى الجديدة على الساحة الدولية.

ويمكن الحديث في السياق نفسه عن استرجاع الامم المتحدة هيبتها وقدرتها على فرض احترام قراراتها، بمعنى ان تكون الامم المتحدة الهيئة الساهرة على احترام قواعد النظام الدولي الجديد الذي تبقى ديمومته مرهونة بمدى استناده الى مبادئها. لقد حققت الامم المتحدة في ظل ثلاثة اعوام ما عجزت عن تحقيقه في ثلاثة عقود. وبعدما كان ينظر اليها كمسرح من مسارح الحرب الباردة بات ينظر اليها اليوم كملجا للدول التي تنتهك حقوقها وتستباح سيادتها.

حجم التغيير الذي طرا على المشهد الدولي فرض على الدول اعادة النظر في حساباتها والعودة الى تقويم سياساتها. وها هي اوروبا اليوم وبرغم تحفظات من هنا وهناك تسعى جاهدة لحجز مقعدها في النادي الدولي الجديد. واليابان نفسها تتساءل عن موقعها في عالم يعطي لعمالقة الاقتصاد دورا لم يعد حجم الترسانات مؤثرا في انتزاعه.

وهكذا يمكن القول ان الصورة الدولية تتشكل حاليا، وان الاعوام القليلة المقبلة ستشهد تسابقا على حجز المواقع والمقاعد. وبديهي ان يكون العالم العربي معنياً بمسالة تخص امنه واستقراره ومستقبله. لكن اي تعامل عربي مع هذا الموضوع لا بد ان يبدأ بمراجعة للسياسات، اذ لا يمكن البناء على حسابات خاطئة تنتمي الى العالم القديم.

«الشرق الأوسط»



١

المصدر : الحياة ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٦/١٩٩٢

وجهة نظر مختلفة في النظام العالمي الجديد (١ من ٣)

التعرف على الطرح الاميركي للشعار

احمد صدقي الدجاني *

■ كان موضوع النظام العالمي الجديد احد مواضيع ثلاثة ناقشها حوار عربي - صيني جرى في بكين يوم ١٩٩٢/٥/٩، بدعوة من «اللجنة المصرية للتضامن» و«الجمعية الصينية للصداقة مع الدول الاجنبية»، وشارك فيه عدد من الشخصيات العامة العربية وعدد من الديبلوماسيين والخبراء الصينيين المختصين. وقد دعاني هذا الحوار الى بلورة افكاري حول هذا الموضوع الذي تابعته منذ طرحه وتقديمه في ورقة عمل.

تتضمن ورقة العمل هذه نظرية عربية الى «النظام العالمي الجديد»، وفيه نبصره ونتامله ونتدبره ونتفكره، في اطار حوار عربي - صيني، بينما يشهد عالمنا دخول الامم المتحدة مرحلة جديدة من تاريخها في اعقاب تحولات حدثت على الصعيد العالمي وبفعل زلزالي اوروبا الشرقية والخليج. فقد ادت تحولات اوروبا الشرقية الى تغير معادلة التوازن بين ما كان يطلق عليه في الغرب العالمين الاول والثاني، وبدء صفحة جديدة شهدت توقيع معاهدة باريس في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ لترتيب «البيت الغربي»، واعلان انتهاء حرب باردة استمرت بينهما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، كما ادى زلزال الخليج الى تغير في العلاقات القائمة بين ما اسماه الغرب «العوالم الثلاثة».

ان هذا الحوار الذي يستهدف تعزيز العلاقات بين امتين قديمتين وحضارتين عريقتين من اجل اسهامهما الفعال في تعمير عالمنا، يدعو الى الذهن خواطر كثيرة، من بينها ان هذه العلاقات موغلة في القدم، فهي كما يقول المؤرخون ترجع الى بضعة قرون قبل الميلاد حين قامت صلات تجارية بين بلاد العرب وبلاد الصين، واصبحت وثيقة في القرون الاولى بعد الميلاد، وان لم تدون الا في اواسط القرن الخامس الميلادي. وقربت بعد ظهور الاسلام في القرن الهجري الاول، السابع الميلادي، واقترن اسم الصين في اذهان العرب بصور كثيرة من خلال التفاعل الحضاري الذي حدث واثمر ثمارا طيبة. وتردد في اوساطنا القول المأثور «اطلب العلم ولو في الصين»، والتقى حكماء صينيون وعرب على افكار فلسفية من بينها فكرة «الطريق» الروحي «تاو» المتصلة بالحقيقة القصوى وبالرحلة اليها. وقد رأينا هذه العلاقات وهي توطد في عصرنا اثر تفجر ثورة التحرير في آسيا وافريقيا وتدفق موجاته وسط ظروف صعبة وفي مواجهة تحديات قوية على صعيد عالمنا.

سنحاول في هذه الورقة الوقوف على ما هو مطروح اليوم بشأن «النظام العالمي الجديد»، والنظر في اسباب بروز فكرته، ثم نعالج عددا من القضايا المتصلة به.

يتردد الحديث بكثرة في عالمنا عن «النظام العالمي الجديد»، ويحتدم النقاش حول هذا المصطلح في اسمه ومضمونه، وسط اعلام مكثف، ونجد في هذا الحديث من يرى ان هذا النظام العالمي الجديد قد قام فعلا، ولذا يستخدم هؤلاء المصطلح معرفا ويتحدثون عن سمات النظام وعناصره وفعاليته وما الى ذلك، كما نجد آخرين ينكرون قيامه مؤكدين «ان ما هو حادث اليوم انما هو تدمير نظام وتوازنات اقيمت منذ مؤتمر يالطا عام ١٩٤٥ في اعقاب الحرب العالمية الثانية»، على حد قول دومنيك شيفالين المؤرخ الفرنسي للاهرام، «فلا يوجد اليوم نظام عالمي جديد». وقد عمل السفير شارل ليخشنستين رئيس تحرير مجلة «غلوبال افيرز» الى تغيير عنوان بحثه في مؤتمر علمي عقد في بروكسيل في آذار (مارس) ١٩٩١ حول حلف الاطلسي، من «نحو نظام عالمي جديد» الى «الابتعاد عن النظام العالمي الحالي». ونجد ايضا من يرى ان النظام العالمي يشهد اليوم تغيرا بفعل تفكك احدى الدول الكبرى، وتطلع دولة كبرى للانفراد في التحكم فيه، مما يزيد في ازمته، وينذر بتفجره، ويدعو الاسرة الدولية لاعادة النظر فيه وتعديله بصورة تضمن سيادة العدل في عالمنا وتوفر الامن للانسان وامة الارض.

اقترن هذا المصطلح بالرئيس الاميركي جورج بوش الذي دأب على طرحه منذ انتهاء حرب الخليج، وكان قد تحدث يوم ١٩٩١/١/١٦ وهو يعلن بدء العمليات القتالية ضد العراق عن «نظام عالمي جديد» تبدو الفرصة سانحة لاقامته، ووصف هذا النظام بقوله «حيث يكون حكم القانون هو ما يحكم تصرفات الامم، وحيث تستطيع امم متحدة تتوافر لها الصدقية استخدام دورها كصانعة سلام لانجاز وعد موجديها وتحقيق رؤاهم». وكان الرئيس بوش اشار الى فكرة النظام العالمي الجديد حين اعلن ادانته للاجتياح العراقي للكويت في آب (اغسطس) ١٩٩٠ وقال «ان ما يتعرض للخطر ليس بلدا صغيرا فحسب، بل فكرة كبيرة حيوية هي فكرة النظام العالمي الجديد». ويومها اكد الرئيس بوش على ان «اميركا والعالم يجب ان يدعما حكم القانون، ونحن سنفعل». واوضح بجلاء في خطابه الذي اعلن فيه بدء الهجوم «ان الولايات المتحدة وحدها من بين امم العالم هي التي تتوافر لها على حد سواء المكانة المعنوية والوسائل اللازمة لحماية النظام العالمي الجديد».

اثار طرح الرئيس بوش فكرة «نظام عالمي جديد» نقاشا محتدما داخل الولايات المتحدة وخارجها. وبرز في النقاش الذي جرى في الساحة الاميركية فريق تساءل «هل الحديث عن القانون الدولي يرد فقط حين يكون مناسبا لنا نحن الاميركيين؟» واستذكر ان مبدأ ريغان كان رفضا واضحا للقانون الدولي، وان فكرة «النظام» كقيمة عليا تمثل مساحة من الفكر في قلب القانون الدولي ولكن الولايات المتحدة لم توليها عناية طوال عقد الثمانينات، وان ادارتي ريغان وبوش اولتا انتباها ضئيلا في غرينادا ونيكاراغوا وبنما لاعتبارات «سيادة» الدول. واستشهد مايكل ماكينزي وهو يطرح هذه الآراء في «واشنطن بوست» يوم ١٩٩٠/٩/٣ بما كتبه دانييل مونيهان في كتابه الجديد «حول قانون الامم» من «ان لا شيء يمكن ان يقارن بتلاشي فكرة قانون الامم من العقل الاميركي» «وان الدول الحليفة لاميركا وغير الحليفة على السواء تستطيع دعم السياسات الاميركية او قبولها على الاقل اذا كانت تصرفاتنا مرئية على انها تستند الى قانون يلزمنا كما يلزمهم».

وبرز في النقاش ايضا تحذير عدد من اتباع «المدرسة الواقعية» الرئيس بوش من انه «سيندم على سيره في طريق القانون الدولي والالتزام بالنظام العالمي الجديد الذي تحدث عنه»، على حد قول جورج ويل، «لان هذا الالتزام سيعني ان نسلم بالتخلي عن حرياتنا في العمل في مناسبات ونسمح لتقويماتنا القيمية لكل حالة بمفردها ان



تحدد بقواعد يمكن ان تجابهنا كمخطئين، كما سيعني احترام سيادة حكومات نحن لا نرغب فيها، وسيعني السماح لاحكام امم اخرى ان تمسك بايدينا احيانا عن الحركة حتى حين نظن ان تلك الاحكام خاطئة، ذلك ان القانون الذي لا يطاع اذا لم تتفق معه ليس بقانون، والمناداة بالقانون الدولي حين يتلاءم مع مصالحنا تعني ان نحترمه حين لا نريد ذلك»، كما اختتم مايكل ماكينزي حديثه. ويصف هؤلاء احلام النظام العالمي الجديد بانها زائفة مجادلين بان الوضع الذي برز في مجلس الامن ابان ازمة الخليج ليس مستقرا، وان النجاح الاميركي في اقامة التحالف الدولي ليس من الممكن تكراره، وهم يرون ان على الولايات المتحدة ان تكون منتقية وتعيد اختبار سياسة تحالفاتها وتعتمد توازن القوى اساساً. ويذكرون بان هذا الاساس جعلها تكسب الحرب الباردة، ويدعون الاميركيين الى اعادة النظر في اعتراضهم على مبدأ توازن القوى بسبب حياده القيمي الظاهر لانه الاساس العملي المناسب، كما اوضح هنري كيسنجر في مقاله «جدول اعمال لما بعد الحرب» الذي نشره في «نيوزويك» بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣.

كان واضحا في طرح الرئيس بوش لمصطلح «النظام العالمي الجديد» انه يريده نظاما تنفرد فيه الولايات المتحدة بالقيادة، وتعمل فيه باسم «الشرعية الدولية» مستخدمة منظمة الامم المتحدة. وقد توقف ايريل كويل رئيس تحرير «كريستيان ساينس مونيتور» في مقال نشره في آذار ١٩٩١ امام تصريح صادر عن البيت الابيض اشار الى «ان جورج بوش يريد جعل عام ١٩٩١ مفرقا تاريخيا مثل عام ١٩٤٥ في اطار تغيير العالم»، وقال كويل ان استخدام مصطلح «النظام العالمي الجديد» ليس مجرد شعار حماسي اثناء الحرب، بل هو جواز يريد بوش ان يدخل به سجل التاريخ. وهو يعتقد بامكان اللجوء لاستخدام الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية لوقف النزاعات وفرض السلام، لانه يشعر بان الوقت سيطول الى ان يؤيد الرأي العام الاميركي مرة اخرى انتشار قوات اميركية ضخمة مثل تلك التي ارسلت الى الخليج ايا كانت تكلفة تلك الحرب، ولهذا فهو يريد ايجاد مخرج لاستخدام الامم المتحدة والآليات الدولية الاخرى لحل الازمات، وتجميع تحالفات متوازنة لتسوس العالم وتقوم بدور الشرطي العالمي. والمشكلة التي تواجه هذا التصور هي نفسها التي واجهت النظام العالمي في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، فالامم المتحدة تؤدي دورها كما يريد اقوى اعضائها ووفق ما يحقق اغراضهم. ولكن كان من الصعب الحفاظ على هذا التوازن طويلا، ويلاحظ جيري ساندرز من جامعة كاليفورنيا في مقاله «التراجع من النظام العالمي» الذي نشره في مجلة «السياسة العالمية» في ربيع ١٩٩١، «ان رؤية الرئيس بوش للنظام العالمي الجديد مكونة من النزعة العاطفية القومية المتطرفة نفسها مثل فكرته عن ان هناك الف نقطة ضوء، وهي رؤية مكونة من اجزاء متساوية من الوهم والاسطورة. ويتمثل الوهم في الاعتقاد بان المكانة المعنوية الفريدة لاميركا صالحة على المستوى الكوني، وتتمثل الاسطورة في ان الولايات المتحدة لديها وسائل ليس لها نظير لحماية هذه المكانة. والوهم الكوني واسطورة القطب الواحد سيقتضيان ثمنا فادحا من النظام العالمي ومن موارد الولايات المتحدة لو اصبحتا حقا دعامتي المفاهيم التي تحكم السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عصر ما بعد الحرب الباردة».

حين نتامل في النقاش الذي احتدم حول فكرة «النظام العالمي الجديد» في دائرة الغرب الاوروبي على الصعيد الرسمي، نلاحظ ان المملكة المتحدة كان لها دور خاص في تشجيع الرئاسة الاميركية على هذا الطرح وعلى التصرف من وحيه من دون ان تعير انتباها كبيرا لتحفظات الدول الاوروبية الاخرى على الفكرة. ويشار بخاصة في هذا الصدد الى الاجتماع الذي جرى بين الرئيس بوش ومارغريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا آنذاك، ولم يكن مخططا له، في اعقاب الاجتياح العراقي للكويت، على انه «ملأ بوش عزما وتصميما» حيث اوضحت ثاتشر ان القيادة العراقية لا تفهم الا القوة واشارت انه يتعين ارسال قوات الى المنطقة فورا والى ان الامم المتحدة يجب ان تقوم في افضل الاحوال بدور المساندة في هذا الجهد. وقد شاركت بريطانيا الولايات المتحدة في اقامة تحالف دولي تولى تنفيذ ذلك في اطار الامم المتحدة.

واذا كان اعضاء الجماعة الاوروبية الاخرون قد دخلوا في هذا التحالف الدولي، الا ان مواقفهم لم تتطابق مع موقفي الولايات المتحدة وبريطانيا في عملية ادارة الازمة وايجاد حل لها، وبدا واضحا ان لدى كثيرين من الدول الاوروبية ملاحظات وتحفظات على الطرح الاميركي لفكرة «النظام العالمي الجديد» اثناء الازمة والحرب وفي اعقابهما. واشتدت هذه التحفظات اخيرا في اعقاب اعلان وثيقة وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) التي تتضمن استراتيجية الولايات المتحدة حتى مطلع القرن المقبل، وتحولت الى انتقادات. وتقول الوثيقة ان الولايات المتحدة ستكون القوة العظمى الوحيدة في النظام العالمي الجديد بفعل تفوقها العسكري والنووي والتقني، وان عليها الحفاظ على ذلك ولو ادى الى استمرار الانفاق العسكري واغضاب دول اخرى مثل المانيا واليابان. وانتقدت وزارة الخارجية الفرنسية الوثيقة على لسان وزيرها. وكشفت الاسئلة التي وجهت الى جيمس بيكر وزير الخارجية الاميركي في اعقاب اجتماع مجلس التعاون لحلف الاطلسي في بروكسيل في آذار ١٩٩٢ عن مشاعر القلق التي تنتاب الاوروبيين ازاء «النظام العالمي الجديد» ومن نزعة اميركية للهيمنة من خلاله.

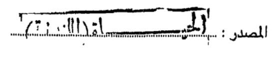
لعل اكثر ما يسبب قلق كثيرين من اعضاء الاسرة الدولية فيما هو مطروح حول هذا النظام ان ازمة القيم التي يعاني منها «النظام العالمي» منذ نشاته في اوروبا لا تزال تحكم التوجه الجديد، وان حرص الطرح على الحديث عن المبادئ والقانون وحقوق الانسان والاخلاق، وتتجسد ازمة القيم هذه في تحكم «الاستئثار المصلحي» وسيطرة منطق «القوة الغاشمة». وقد لاحظ جيري سوندرز في بحثه ان الرئيس بوش حرص على ان يعلن ان هدف اميركا من التدخل في ازمة الخليج هو «حماية الحرية، وحماية مستقبلنا، وحماية الابرياء» ولكن معالجة ادارته للازمة تميزت بثوابت ثلاثة:

اولها، تركيز عملية صنع القرار في البيت الابيض والبنتاغون، مع قصر دور مجلس الامن على مجرد القيام بالعلاقات العامة وتوفير الدعم.

والثاني، الحماس المبيت لاستخدام القوة العسكرية والاحتكار الواضح للديبلوماسية والعقوبات.

والثالث، التصميم ليس على مجرد رد العدوان العراقي وفق قرارات مجلس الامن فحسب بل جعل «صدام حسين عبرة». ورأى سندورز ان فهم السبب في هذه المعالجة يقتضي الانتقال من مملكة المبادئ والايديولوجيا الى مجال المصالح والقوة «فقبل شهر من غزو الكويت شهدت قمة هيوستن الاقتصادية للدول الصناعية المانيا واليابان وهما يتصرفان بطريقة غير مسبوقة في توكيد المكانة وتطرحان سياسات تجاه الاتحاد السوفياتي والصين على التوالي بمعزل عن قيادة الرئيس بوش



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢

وعلى رغم تحفظاتها، واضاف استقلالهما هذا وزنا اكبر للحشد الذي يدفع عالم ما بعد الحرب الباردة في اتجاه هيكل متعدد الاقطاب». ويلفت النظر ان عنوانا رئيسيا في صحيفة «نيويورك تايمز» كان بعد تلك القمة الاقتصادية يشير الى «بزوغ ميزان جديد للقوة مع انهاء المانيا الغربية للقوة الاميركية»، وان عددا من المعلقين الصحافيين تساءل عما اذا كانت هذه هي حقا الايام الاخيرة في «السلام الاميركي» وان ردود الفعل قدمت جوابا يؤكد على «ان اميركا مقضي عليها بان تقود في القرن الحادي والعشرين، بشرط ان تتوافر لها الارادة السياسية في ان تكون قوة عالمية، وبشرط ان يرى الآخرون ان هناك اخطارا تهدد امنهم ومصالحهم تبرر لهم ان يكونوا من التابعين».

---

* كاتب وسياسي فلسطيني.



المصدر : الكفاح العربي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يونو ١٩٩٢

زاوية حادة

وعود وكوابيس

سمير كرم

■ من لم ير منكم النظام العالمي الجديد حتى الآن فهو - اسمحوا لي - نائم في عسل!

إنه - على الاقل - في حالة سبات او بيات شتوي بانتظار ان يصحو على اصوات ملائكية تعلن ان كل ما وعد به قادة التغيير في العالم قبل عام او اكثر قد نفذ واصبح حقيقة واقعة.

ماذا كانت الوعود؟

من حيث الكثرة، بلا عدد. ومن حيث الاتساع، باتساع آفاق الكون. ومن حيث فرص التحقق، بسرعة انهيار الامبراطوريات والجدران الفاصلة والايديولوجيات... وهل اسرع منها؟

كانت وحدة اوروبا - الغربية والشرقية - وعدا آخر.

كما كانت نهاية الحرب الباردة وعدا اكبر.. والديمقراطية بالجملة. والرخاء بلا حساب. والامن العالمي بلا اخطار نووية ولا انفجارات ارهابية.

كان الرجل الذي قال في خطاب تنصيبه يوم ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩ «نحو عالم ارق واكثر رفقاً» كان يتنبأ بالنظام العالمي الجديد. جورج بوش الرسول الحقيقي لنهاية التاريخ بدأ عهده في الرئاسة الاميركية بوعد برئاسة العالم على هدي من هذه العبارة الخلابة. ولم يكن سور برلين قد تهدم. ولا سور الكرملين قد تحول الى حدود نهائية لما كان دولة السوفيات وحزبهم... قبل ان زولوا جميعا.

حتى الشرق الاوسط. تلك المنطقة التعيسة الملعونة المحكوم عليها. نالها نصيبها واكثر من وعود لم تقطع لها من قبل: فقط تحادثوا والسلام على الابواب. والعدل بانتظاركم عند بوابات مدريد، ان لم تدركوه فهو بانتظاركم عند بوابات واشنطن. فان لم يدرككم فعواصم العالم كلها ترحب بكم. تحتضن قضيتكم... فقط لا تنسوا: السلام على الابواب. افتحوا له.

الوعود في مناطق اخرى من العالم اتخذت اشكالا بديعة مختلفة.

مناطق للتجارة الحرة.. طرق الحرير العصرية التي تفرشها اميركا بالورود - في شكل دولارات - امام كندا والمكسيك... ومن يشاء بعد ذلك في البرازيل والارجنتين.

ديون العالم الفقير؟ تلغى الديون بقرارات رسمية برلمانية وحكومية واقليمية. اخطار البيئة والتلوث والاختناق بالسموم الكيماوية.

نسيناها طويلا. لكن هيا نلتقي وعلى مستوى القمة. نختلف. لا يهم. فالرأي الواحد الذي تراه المؤسسات الاميركية يجمع الكل على كلمة: لا تقيدوا حركة رأس المال بقيود البيئة.. هذا لا يعني الا مزيداً من البطالة ومزيداً من الفقر. لا يحمي البيئة الا.ان تحدّوا من اعدادكم. يا فقراء العالم تقلصوا. افسحوا الكوكب للنظام العالمي جديد.

وعود. وعود. وعود.

وكما يفعل السذج فعلنا. اخذنا الكلام بحرفيته. انتظرنا الوعود ان تاتي على الصورة التي صورتها بها الكلمات. وعندما جاءت على صورة مختلفة ها نحن نقول: لا. ليست هذه. الوعود لم تات بعد.

والحقيقة انها جاءت. لكننا لا نريد ان نصدق. جاءت مختلفة. لهذا نرفض ان ندرك انها هي. جاءت بلغة الواقع وكنا نتصورها بلغة الاحلام.

ولا نزال نعتقد ان لا علاقة بين ما يصفعنا به الواقع وما كانت احلام الوعود تهيئنا له.

ما الذي جاء بعد الوعود؟

كوابيس متلاحقة من الحروب الاهلية والدينية والعنصرية، من الصرب، الى ناغورنو كاراباغ، الى هايتي ولوس انجيلوس.

اوروبا الموحدة تمزقها صراعات عرقية. ومن سلم حتى الآن من هذه الصراعات، واقع تحت كابوس البطالة والانكماش الاقتصادي وخيم اللاجئين.

اميركا الواحدة الوحيدة على مقعد «السوبر باور» مقسمة الوانا.. الوانها جميعا لون الفقر والجوع. لم تعد ملجأ المتعبين المضطهدين بل جلادهم.

الشرق الاوسط يسيل الدم فيه بغزارة، كما لم يكن في ذروة الامتناع عن الاقتراب من مائدة المفاوضات. يقترب من صدام اشد ترويعا تحت اعلام مفاوضات السلام. واميركا هناك على الخط الجانبي، تصر على ان المشكلة تخص الطرفين وتعتبر ان هذا دور الحكم النزيه.

هذه هي الوعود. هذا هو النظام العالمي الجديد. هل يمكن ان ياتي على نحو آخر بهذه القيادات. بادواتها الفكرية. باسلحتها. باهدافها؟

هم واقعيون. ونحن - وانتم، كلنا - خياليون.

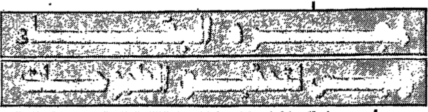
هذه قوتهم. وهذا ضعفنا.■■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢





في مقال سابق لى بعنوان « خواطر حول النظام العالمى الجديد » تطرقت الى ذلك التعبير الذى شاع فى الاونة الاخيرة حول نظام عالمى بدات ملامحه فى الظهور التدريجى اثر سقوط الانظمة الشيوعية فى دول شرق يوروبا وما تبعه من انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفييتى وانتهاء الحرب الباردة وهى كيانات كانت تشكل فى مجموعها اهم الركائز التى قام عليها النظام العالمى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واستمر لما يقرب من نصف قرن من الزمان الامر الذى كان طبيعيا ان يؤذن بزوال هذا النظام واختفائه تماما وظهور نظام جديد بديل عنه كانت اولى مؤشرات وجوده الملموسة هو الموقف الدولى تجاه العدوان العراقى على الكويت فى اغسطس ١٩٩٠ واسلوب مواجهة ذلك العدوان

وكنت قد تحدثت ايضا فى ذلك المقال عن بعض اهم الظروف والملابسات التى تحكم نشاة ماسمى بالنظام العالمى والعوامل التى تحدد اطره وابعاده بشكل عام ثم تعرضت بعد ذلك للأسس المفترض ان يقوم عليها النظام الجديد والاسباب التى تدعو لترجيح هذا الافتراض وكذلك القوى الدولية المؤهلة لقيادة النظام الجديد والتى حصرتها تحديدا فى اليابان والمانيا واوروبا الموحدة والولايات المتحدة الامريكية او بتعبير اخر القوى المعروفة حاليا باسم الدول الصناعية المتقدمة

بقلم د . فؤاد عبد السلام الفارسى

وفى مقال لاحق بعنوان قراءة معاصرة فى خارطة العالم الجديد تعقبت اثر النظام الجديد من زاوية اخرى ركزت خلالها على الدول المرشحة او تلك التى تسعى لان تكون ليس من زعامات هذا النظام وانما من القوى المؤثرة فى مجريات الاحداث على المستوى الاقليمى وقد اخترت نماذجى من الدول الاسيوية بالذات لانها تقع فى المنطقة المحيطة بنا مباشرة وخصصت منها بالذكر كلا من الصين والهند وايران وتركيا كما تطرقت إلى جمهوريات اسيا الوسطى المسلمة التى تحررت حديثا من ارتباطاتها السياسية والايديولوجية مع الاتحاد السوفييتى أو على الاصح ماكان يعرف بالاتحاد السوفيتى ليس من قبيل مساواتها بالدول السالف ذكرها كقوى محركة للأحداث فى المنطقة وانما لان هناك سباقا لاحتوائها من قبل بعض جيرانها ولاشك أن من يفوز منهم بهذا السباق سوف يصبح اكثر قوة واكثر قدرة على تحقيق تطلعاته

ولقد خلصت من تحليلى لهذا الموضوع كما خلص الكثيرون غيرى الى ان اساس القوة فى النظام الجديد سوف يقوم على المعيار الاقتصادى بالدرجة الأولى واقول بالدرجة الأولى لانه يبدو ان لا مفر من أن تكون هناك دائما قوة عسكرية تساند القوة الاقتصادية وتحميها غير أن سمو احداهما على الاخرى امر تمليه الظروف وتفرضه الاحداث المتغيرة لذلك فمن الطبيعى أن نكون أولا على دراية مسبقة بحجم امكانات الدول الاقتصادية والعسكرية والسياسية عندما نريد أن نحدد موضعها على خارطة النظام الجديد

واذا كان التعرف على ظروف واوضاع الدول الاخرى يعد امرا هاما وضروريا بالنسبة لنا وضرورة تقتضيها حاجتنا الى التعرف على مواضع اقدامنا واختيار المسار المناسب لخطانا فى المستقبل بصورة تخدم مصالحنا وتجنبنا العوائق التى قد تحد من امكانية تكيفنا مع النظام الجديد فمن باب اولى ان يكون الامر الاكثر اهمية هو معرفتنا لانفسنا ودرايتنا لواقعنا وادراكنا لحجم امكاناتنا ومدى قدرتنا على الاندماج السلس فى النظام الجديد وفرض هيبتنا واحترامنا فى الاوساط الدولية بالشكل الذى يحفظ مصالحنا ويصون كرامتنا ويحقق طموحاتنا لذلك فسوف يكون هذا المبحث هو مدخلنا الطبيعى وبدايتنا عندما نستكمل حديثنا اليوم الموضوع

... بده هناك بعض الامور التى ينبغى ان تكون واضحة تماما قبل الدخول فى تفاصيل الموضوع ويأتى فى مقدمة هذه الامور اقرارى باننى لست اول من يتعرض لهذا الموضوع وبالتاكيد لن اكون اخرهم فلقد اصبح الحديث حول هذا الموضوع لكثرة تكراره يصيب القارىء بشىء اكثر من الملل ومع ذلك فاننى لا ارى بدا من معاودة طرحه مرة اخرى وربما اخيرة وايا كانت النتائج ذلك لان الموضوع اخطر مما يتصور الكثيرون ويكفى ان نعلم فى هذا الصدد ان الاحداث على الساحة الدولية وفيما يتعلق باستقرار النظام الجديد قد وصلت الى مراحلها .الحاسمة ولحظاتها المثيرة التى سيتحدد بعدها مباشرة مصير شعوب الارض ليس فقط لسنة واحدة ولاحتى لعشر سنوات قادمة بل ربما لاجيال كثيرة متعاقبة لايعلم عددها الا الله



الامر الثانى الذى وددت ايضاحه هنا هو اننا نحن العرب ظللنا طوال نصف القرن الماضى نعالج قضايانا وعلاقاتنا المشتركة باساليب تفترض ان التغاضى عن التناقضات والتعامى عن الخلافات والتحلى باقصى درجات التسامح وضبط النفس وكبت مشاعر الغيظ ازاء عدوانية واطماع وبلطجة بعض الاخوة والاصدقاء على ظن منا بان هذا الاسلوب قد يفرغ شحنات الحماس والاندفاع او يهدىء من ثورات الغضب والانفعال ويعطى الزمن فرصة لمعالجة الجراح. علاوة على انه يظهرنا امام الاعداء بمظهر خادع يجعلهم يعتقدون اننا جميعا مع أن قلوبنا شتى فيخشوننا ويرهبون باسنا ولقد تبين اننا لم نكن نخدع سوى انفسنا طول الوقت اما الاعداء فقد كانوا يعرفون كل مانخفى وكنا مكشوفين لهم تماما دون ان ندرى

والمطلوب الآن هو أن نكف عن هذا النهج ونرتفع الى مستوى العصر الذى يقتضينا مواجهة مشاكلنا بجدية وموضوعية وبشكل مباشر ومن اقصر طريق لعدم اضاعة الوقت كما يقتضينا ان نناقش قضايانا المشتركة بالصدق والصراحة بعيدا من الحساسيات المفرطة والمفتعلة احيانا والمجاملات الزائفة والمعنويات الكاذبة التى اثبتت الايام وفى اكثر من مثال فشلها ومساوئها وطفوليتها وذلك بالطبع بهدف ان يستقيم منطقنا ونتحدث بلغة واحدة يفهمنا ويفهمها العالم ونستطيع من خلالها التوصل الى افضل السبل الكفيلة بازالة العوائق من طريق تضامننا ووحدتنا وتقدمنا بشكل حقيقى يخدم مصالحنا مثل ذلك الذى يحدث، فى أوروبا وغيرها

اما الامر الثالث الذى ينبغى ايضاحه فهو ما اود تاكيده من ان كل ماسبق ان تعرضت له من خلال احاديثى الصحفية وما قد اتعرض له مستقبلا

⁂

اذا قدر الله لى ان افعل ماهو الا تعبير عن ارائى الشخصية البحتة امارسه بكامل حريتى فى اطار الحقوق الانسانية المشروعة لكل من يجد لديه القدرة على تقديم شىء ذى قيمة للمجتمع من خلال التعبير عن مرئياته تجاه الاحداث العامة والقضايا الفكرية والثقافية والامنية الخ

والآن نعود الى موضوعنا الاصلى والذى نبحث من خلاله عن قدراتنا وامكاناتنا التى ستتحدد فى ضوئها اوضاعنا المستقبلية على خارطة النظام العالمى الجديد وابدأ هنا بالقول أنه سبق وان جزت ابحاث عديدة ودراسات موسعة حول هذا الموضوع وانتهت الى انه لايوجد فى العالم العربى دولة واحدة تملك بمفردها من الامكانات المادية والبشرية والعلمية والتقنية مايؤهلها لاتخاذ مكان مناسب فى التصنيف العالمى الجديد القائم على اساس موازين القوى الاقتصادية خاصة اذا علمنا ان العالم يتجه منذ فترة غير قصيرة نحو التكتلات البالغة الضخامة ويكفى أن نذكر هنا ان تكتلا مثل الجماعة الاوروبية الموحدة يضم اكثر من ستمائة مليون نسمة موزعة على عدد من الدول المعروفة بانها من الدول الصناعية الكبرى والقوى العسكرية والاقتصادية العريقة ناهيك عن القوة اليابانية والالمانية الجبارة

ومن هنا كان واضحا تماما ان الخيار الوحيد المتاح امام العالم العربى لمجرد البقاء وليس لتحقيق الطموحات هو التضامن والتكامل الاقتصادى وفى هذه الحالة فقط يمكن ان تجد هذه المجموعة لنفسها مكانا امنا فى النظام الجديد وربما يمكنها ايضا اذا استطاعت تطوير هذا التكامل ليشمل النواحى السياسية والعسكرية ان تحتل مكانا بين دول الصف الثانى من التصنيف العالمى المشار اليه

غير ان السوال الذى يبقى حائرا هنا بغير اجابة مقنعة هو اذا كانت مقتضيات التضامن العربى قائمة وحيوية وملحة الى هذا الحد وكانت متطلبات هذا التضامن متوافرة كما هو معروف باكثر مما توافرت لاى من التجمعات الدولية الاخرى فلماذا اذن لم يتحقق هذا التضامن والتكامل بالفعل وليس بالكلام طوال كل هذه المدة التي امتدت حتى الان الى مايقارب النصف قرن وما هي المشكلة وللاجابة عن هذا السؤال الذى اعرف مدى صعوبته واقدر حساسيته ودقته استطيع القول بان العلة ليست فقط فى عدم تجانس الانظمة العربية من حيث الكفاءة والولاء والشعور بالمسئولية كما يتصور الكثيرون اذ ان هذا السبب وحده غير كاف فى تقديرى لسد الطريق امام الاتفاق والتوافق بدليل ان المجموعة الاوروبية على سبيل المثال والتى ستتحول قريبا الى اتحاد سياسى اقتصادى بالغ القوة الى جانب مايضمها اصلا من اتحاد عسكرى ممثلا فى حلف شمال الاطلسى تعانى هى الاخرى من تناقضات اكثر مما عندنا سواء فى انظمة الحكم او اختلاف اللغات وغيرها ومع ذلك فانها لم تعجز عن اقامة تكتل هائل يخدم مصالح كل دولها

لذلك فانه يبدو لى ان مكمن العلة هو فى عدم نضج الفكر السياسى لدى بعض القيادات التى لم تستطع تفهم حقائق العصر والتفريق بين ارتباطاتها السياسية والايديولوجية التى افرزتها او حتى فرضتها عليهم ظروف معينة خلال مراحل صراع الحرب الباردة التى واكبت عمر الجامعة العربية وبين امكانية تحقيق مصالحها الذاتية وامانيها الوطنية من خلال القوة الشاملة للامة العربية الى جانب عجزها عن استيعاب دروس التاريخ وافتقادها الرؤية المستقبلية الواضحة والحنكة السياسية التى تتطلب المرونة والقدرة على التكيف والتلاؤم مع الظروف المتغيرة

وقد يقول قائل هنا ان الانظمة العربية الثورية والتقدمية كانت تطالب دائما ومنذ قيامها بالوحدة وليس بمجرد التضامن العربى وتعمل على تحقيقها بالطرق المشروعة حينا وغير المشروعة فى معظم الاحيان ولكن الانظمة غير الثورية هى التى لم تستجب لها وسوف افترض ان هذا صحيحا وانا هنا لست فى مجال النقد او المفاضلة بين الانظمة ولكن الحقيقة والواقع هى ان اولئك الذين كانوا ينادون بالوحدة لم تكن لديهم اية برامج جادة أو تصور واضح لتطبيقها بدليل ما حدث فى محاولات متعددة معروفة لنا جميعا كما انهم لم يقدموا فى بلادهم نفسها نماذج من النجاح يمكن ان تغرى بقية الدول العربية باتباعهم او حتى مجرد الارتباط معهم بل على العكس كانت تجاربهم فاشلة ومنفرة وتصيب بالاحباط ونحن نعرف ان الداعية لكى يكون ناجحا لابد وان يكون هو نفسه قدوة صالحة

كذلك فقد ثبت ان معظم تلك الانظمة لم لم تكن جادة ولم تقصد بدعواتها هذه الى الوحدة سوى الشهرة والدعاية الاعلامية بهدف تكريس زعاماتها فى داخل بلادها فى حين انها كانت فى حقيقة الامر تخشى قيام الوحدة او حتى التكامل الاقتصادى خوفا من ان يتطور الى تكامل سياسى يفقدون معه مراكزهم التى هم على استعداد للتضحية بمستقبل بلادهم بل وبمستقبل العالم العربى كله ثمنا لبقائهم فيها ولعل المثال الوحدوى العراقى الفذ مازال ماثلا فى الاذهان

والواقع ان المشاكل التى اعترضت قيام التضامن العربى الجادومازالت تعترضه حتى الآن كثيرة ولربما يرجع العديد منها الى ماقبل قيام الجامعة العربية ولكن كان المنتظر ان تختفى هذه المشاكل نهائيا او يتناقص عددها على الاقل من خلال العمل العربى المشترك المتمثل فى الجامعة العربية ولكن ماحدث فعلا هو ان هذه المشاكل تفاقمت وازدادت عمقا واتساعا بمرور الوقت حتى فجعنا مؤخرا بكارثة العدوان العراقى على الكويت والذى ليته اقتصر على ماسببة من خراب



المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ودمار وخسائر فادحة في الارواح والأموال وانما كانت من نتائجة المأساوية الاشد وطأة مامني به مشروع الحلم العربي في التضامن والتكامل والوحدة

وهكذا نكون قد وصلنا الى لب المعضلة والعقدة الدرامية المستعصية المتمثلة في السؤال اذا كان قيام التضامن العربي يعتبر حتمية تاريخية وضرورة بقاء ملحة يتوقف عليها مصير العالم العربي لعدة اجيال قادمة واذا كان الواقع السياسي العربي يؤكد استحالة قيام مثل هذا التضامن في ظل الظروف والأوضاع الراهنة فلماذا اذن اضاعة الوقت واهدار الجهد وتصديع الرءوس في البحث عن سراب ؟ .. وإجابتي عن هذا السؤال بسيطة وتتلخص في ان هناك فعلا حلا لهذه المعضلة ولكن بشروط يمكن اختصارها في النقاط التالية

أولا : صرف النظر في المرحلة الحالية عن فكرة التضامن السياسي والعسكري وان يتم الاسراع بالتركيز على عنصر التكامل الاقتصادي فقط تحت اي مسمى مثل وحدة اقتصادية او سوق مشتركة الخ وهذا يحقق هدفين اساسيين هما :

١ ـ ان التكتل الاقتصادي بالذات هو المطلب العاجل في هذه المرحلة باعتباره يمثل عنصر الترجيح والمفاضلة في ميزان القوى الجديد

٢ ـ ان التركيز على الجانب الاقتصادي وحده يعتبر اكثر سهولة مما لو ارتبط بالجوانب الاخرى السياسية والعسكرية التي تتركز فيها معظم العوائق.

ثانيا : ان يصرف النظر عن ضرورة الربط بين تحقيق هذا الهدف وبين مشاركة جميع الدول العربية فيه بالرغم مما يوجد فيما بينها من تفاوت فكري وتناقض ايديولوجي طالما وقف حجر عثرة في طريق الجهود والمساعي التي بذلت في هذا الصدد حتى الآن على ان يكتفي بطرح الدعوة على الانظمة المتجانسة وتلك التي تجد لديها القناعة بمثل هذا النوع من التكتل وتستطيع التكيف معه برغم اختلاف انظمتها

ثالثا : ان يكون اساس هذا التكتل هو المصالح البحتة لاعضائه على ان يتسع الاتفاق للدول الصديقة ذات السمعة الدولية الطيبة التي تشعر بان لها مصالح اقتصادية مشتركة مع دول الاتفاق وتؤمن بالالتزام بشروطها مع الاستبعاد التام لاية اعتبارات عاطفية

رابعا : من المعروف أن بعض الانظمة قد اساءت ادارة مواردها واضاعت فرصا عديدة للتنمية واهدرت الكثير من المعونات والمساعدات التي قدمت لها وبالتالي فمن غير المنطق ومن غير المقبول ان تتحمل شعوب مغبة اخطاء او مغامرات او تبذير شعوب اخرى لذلك فان مثل هذا المشروع لابد وان يتجاوز العواطف كما ذكرنا وان يؤخذ في الاعتبار عدم تأثره باشكال القيادات او اشخاصها كما يتعين ان يتم التعاقد بين الاطراف بموجب اتفاقات مكتوبة وواضحة ومحددة الحقوق والالتزامات مسجلة دوليا حتى تحفظ لكل دولة حقوقها تجاه الاخرى تحت اي ظرف من الظروف

واخيرا ارجو ان يكون واضحا لنا هنا تماما ان العمل باتجاه التكامل الاقتصادي العربي اصبح ضرورة حياة وضرورة بقاء يفرضها الأمر الواقع والظروف الدولية الحاضرة حيث ان التكتلات الاقتصادية الدولية صارت من القوة والضراوة بحيث يتعذر بل قد يستحيل على اي دولة بمفردها أن تحافظ على مقومات وجودها واستقلالها وحريتها في مواجهة هذه القوى بالاضافة الى ان الغرب او حتى اية قوة أخرى لن تهتم بمعاملة العرب على قدم المساواة مالم يهتم العرب بانفسهم وتصبح لهم قوة واحدة مهابة وصوت واحد يفهمه العالم

وجهة نظر مختلفة في النظام العالمي الجديد (٢ من ٣)

معالم النظام وأمور ثلاثة تتصل بسياساته الدولية

أحمد صدقي الدجاني *

■ اقترن طرح الرئاسة الاميركية لفكرة «النظام العالمي الجديد» إبان أزمة الخليج بممارسات عملية تتالت في عالمنا، يمكننا النظر فيها من تحديد معالم هذا النظام وفق رؤية تصميمية.

اول هذه المعالم هو تصدي دولة واحدة لقيادته، فهو نظام القطب الواحد، وقد حرصت هذه الدولة على ان تبرز للعالم اجمع في ممارسات عدة، ولم تتردد وثيقة البنتاغون في المجاهرة بفكرة «القوة العظمى الوحيدة»، واوحت بانها كانت المنتصرة في الحرب الباردة، ودللت عمليا على سيطرتها على عملية اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة. وتستعين هذه الدولة على متطلبات هذا التصدي لقيادة العالم بعلاقة خاصة تربطها بالمملكة المتحدة، وتحالفات مع بقية دول الغرب، وترتيبات اقليمية أخرى.

ثاني هذه المعالم، هو ان هذا القطب الواحد يتصرف باسم القانون الدولي والشرعية الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة.

ثالث هذه المعالم، هو حرص هذا القطب الواحد على عدم الخضوع لسلطان الامم المتحدة في الوقت الذي يعمل فيه تحت مظلتها، واعتماده معيارين في التعامل مع الشرعية الدولية، وقد راينا كيف استجابت للطلب الاسرائيلي بابعاد مؤتمر التسوية عن الأمم المتحدة وعقده باشرافها الفعلي لايجاد حل للصراع العربي - الصهيوني تضع هي خطوطه الرئيسية بغض النظر عن مضمون الشرعية الدولية الذي حددته قرارات الأمم المتحدة.

إن هذا الطرح الاميركي لفكرة النظام العالمي الجديد، المدعوم بريطانياً، مقترنا بهذه الممارسات الأميركية، يدعونا إلى النظر في امور ثلاثة وثيقة الاتصال:

الاول، هو وضع منظمة الأمم المتحدة، باعتبارها الصيغة المعتمدة للنظام العالمي، وواضح ان هذه المنظمة دخلت مرحلة جديدة في تاريخها تواجه اختبارا صعبا لقدرتها على تطبيق احكام الشرعية الدولية وفق ميعار واحد، وذلك بعد أن تعذر عليها ذلك طوال ٤٦ عاما. وقد توصلت دراسة قام بها كاتب هذه الورقة حول «تشريح الامم المتحدة» عرضها في اكاديمية المملكة المغاربية في ربيع ١٩٩١ إلى «أن المنظمة الدولية لم تكن صاحبة قرار حاسم في القضايا التي لم تشأ القوى الكبرى لها أن تحل في إطار الأمم المتحدة. وهذه الحقيقة لا تمثل مفاجأة لأنها متفقة مع تكوين هذه المنظمة»، ذلك أن الأربعة الكبار الغربيين الذين «صمموها» اعطوا انفسهم حق النقض في مجلس الأمن صاحب سلطة اتخاذ القرار، وجعلوا قرارات الجمعية العامة بمثابة توصيات لمجلس الأمن لها تأثيرها «الأوروبي الاستشاري» على اعضائها. وإذا ضربنا مثلا بقضية فلسطين باعتبارها إحدى القضايا التي طرحت على الأمم المتحدة منذ قيامها، نجد ان الجمعية العامة أصدرت مئات القرارات بشأن تلك القضية تتضمن في مجملها ما يحفظ الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربي، وما يوصل إلى حل مقبول للصراع العربي - الصهيوني لو تم تطبيق تلك القرارات، وما يتصدى لانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي لحقوق الانسان والقانون الدولي في الاراضي العربية المحتلة، ولكن جل القرارات بقي مجرد توصيات لم يؤخذ بها وأصبح مضمونها يتكرر تضمينه قرارات جديدة تصدر سنويا دورة إثر دورة، مثل قرار ١٩٤ لعام ١٩٤٩ الذي يقضي بحق العودة أو التعويض لكل فلسطيني. كما نجد أن مجلس الأمن نظر في مشاريع قرارات كثيرة تتعلق بقضية فلسطين والصراع العربي - الاسرائيلي وخصوصاً منذ عام ١٩٦٧ واجهها استخدام الولايات المتحدة الاميركية حق النقض بامتناعها عن التصويت، وكانت جميع هذه المشاريع تنحي باللائمة على انتهاكات اسرائيلية للقانون الدولي ورفض تطبيق الشرعية الدولية.

ونجد ايضا أن مجلس الأمن حين توصل الى إصدار قرارات دعت إلى إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ مثل قرار ٢٤٢ وقرار ٢٥٢ الخاص بالقدس، لم يقدر لهذه القرارات ان تنفذ لأن مجلس الأمن لم يمض قدما في تطبيق مواد الميثاق الواردة في الفصل السابع. والحق ان مجلس الأمن في تلك المرحلة «صُيِّر عاجزا بفعل تنافس دولتين كبيرتين، واصبحت الجمعية العامة وكانها منبر للمساجلات والجدل» كما تقول افتتاحية «كريستيان ساينس مونيتور» يوم ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ بمناسبة انعقاد «قمة مجلس الأمن».

تحدث عدد من الرؤساء في اجتماع مجلس الأمن على مستوى القمة قائلين: إن انتهاء الحرب الباردة جاء بعصر جديد من التعاون بين الأمم المتحدة من أن تتحرر من العجز الذي واكبها ٤٦ عاماً.

كما بشر البيان الصادر عنهم بان انتشار الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان سوف يلعبان دورا حاسما في جعل العالم مكانا اكثر أمنا في عصر ما بعد الحرب الباردة. ودعا إلى خطوات ثابتة جديدة لوقف انتشار اسلحة الدمار الشامل وتخفيض مخزون السلاح. وتشهد هذه المرحلة

الجديدة إقبال الولايات المتحدة على الرجوع الى الأمم المتحدة في قضايا بعينها من دون قضايا اخرى. وتفسير هذا التحول في الموقف الاميركي من الامم المتحدة عما كان عليه مطلع الثمانينات هو ان الإدارة الأميركية استشعرت فائدة معالجة تلك القضايا وهي مستظلة بالشرعية الدولية، بعد أن حققت نفوذا متميزا في مجلس الأمن في إطار توازن القوى العالمي الجديد، يجعلها قادرة على استصدار قرارات لمصلحتها.

يثير وضع الأمم المتحدة الجديد هذا لدى الكثير من اعضائها ملاحظات على بنيتها وتحفظات على طريقة عملها، ويدعو إلى خواطر هؤلاء ذكريات مريرة تتعلق بولادتها على ايدي الأربعة الكبار الغربيين، وخروجها بصورة خيبت آمال الشعوب وجسدت تحكم منطق القوة الغاشمة. وقد جرى طرح هذه الملاحظات والتحفظات بمناسبة انعقاد قمة مجلس الامن بمبادرة من بريطانيا. ويبدو ان هذه المبادرة جاءت ليضفي اجتماع القمة شرعية على الوضع الجديد، وليستمع الى وجهات النظر المختلفة لأطراف النظام العالمي ويعطيهم فرصة للتنفيس عما يعتورهم من شكوك إزاءه، وكان مما لفت النظر ان اجتماع القمة هذا «لم يتخذ قرارات محددة لتقوية نشاطات الأمم المتحدة ومعالجة صعوباتها المالية ودينها على الاعضاء البالغ أكثر من ٨٠٠ مليون دولار»، ويبلغ نصيب الولايات المتحدة الأميركية من هذا الدين ٧٣٩ مليون دولار.

مجمل القول في هذا الأمر هو أن وضع الامم المتحدة الحالي بحاجة إلى إعادة نظر ليس فقط للتغيرات التي طرات على الإطار الدولي بل لتجاوز العلل التي عانت منها هذه المنظمة منذ ولادتها، ولا بد ان تشمل إعادة النظر تكوين مجلس الامن وطريقة عمله. وسيكون من الخطأ ان نواجه عصراً جديداً ونحن مقيدون بحدود عصر مضى، وأن «يظل لاعبون اساسيون يقومون بادوار ثانوية» على حد قول فيرجنير رنيوني وزير الدفاع الايطالي. ومن دون إعادة النظر هذه يشتد خطر هيمنة قطب واحد على المنظمة الدولية، وإساءة استخدامها باسم الشرعية الدولية في ظل نظام عالمي جديد يجري تشكيله.

الأمر الثاني المتصل بالنظام العالمي الجاري تشكيله: هو حدود ممارسة «مبدأ التدخل» الدولي في امور داخلية للدول. فعالمنا اليوم يشهد صورا من التدخل الخارجي باسم القانون الدولي، والامن الجماعي. وهناك ثلاث حالات بات مألوفا الحديث في الغرب عن التدخل مقترنا بها، وهي «التدخل لأسباب إنسانية» لمنع انتهاك واسع النطاق لحقوق الإنسان او وقفه، «والتدخل لأسباب أمنية» لوقف استعمال وشيك او مستمر لأسلحة الدمار الشامل، «والتدخل لأسباب بيئية» لوقف إطلاق مواد تسبب اضرارا شديدة وواسعة النطاق للمناخ ولمعالم الارض، والبحر او احتوائها. وقد اثارت بعض صور التدخل تساؤلات عما إذا كان تطبيق مبدأ التدخل استنادا على الشرعية الدولية سيؤدي الى اسباغ شرعية على ظاهرة الاستعمار بصورة جديدة وحمل هذا التساؤل الذي تردد في دول غير غربية، في طياته قلقا مشروعا من احتمال حدوث شطط في تطبيق مبدأ التدخل يمكن ان يؤدي الى استعمار باسم الشرعية ورغبة أصيلة في استخلاص عبرة تدخلات حدثت اخيرا، بل إن كثيرين في الدول الغربية نفسها يرون ان المسائل المتعلقة بالاكراه القانوني للدول فيما يمكن اعتباره شؤونا داخلية، ينبغي أن تزداد توضيحا عن طريق إبرام اتفاقات عامة توضح فيها الحالات الثلاث بدقة. فسيادة القانون الدولي مقيدة بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول الذي يتضمن مفهوم السيطرة السيادية على الإقليم. والأمم المتحدة ملزمة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول اساسا، ولكن النظريات الحديثة المنطلقة من رؤية عالمية ترى ضرورة وضع حدود لمبدأ سيادة الدولة. وهذا ما يسبب لبسا تجب إزالته.

لقد انطلق ميثاق الأمم المتحدة من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في مادته الثانية، وأوضح في الوقت نفسه أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع المتعلقة «فيما يتخذ من الإعمال في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان». وهكذا يبرز «مبدأ التدخل» كاستثناء استنادا إلى قواعد القانون الدولي العام حسب تطوره المعاصر في حالات لم تعد تعتبر من المسائل الداخلية البحتة. وهذه الحالات هي الالتزام بحل المنازعات الدولية بطرق سلمية، والقيود الخاصة باستعمال القوة بين الدول، والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين، وإدارة المستعمرات والاخذ بشعوبها الى الاستقلال، والأمور الخاصة بنظام الوصاية الدولي، والتزامات الدول في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وما يتفرع عنها من حماية حقوق الانسان وفقا لمضمون المادتين ٥٥ و٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة. ولعل القاعدة العامة



التي تستخلص من فتاوى محكمة العدل الدولية وقضائها «أن الامر لا يُعد من قبيل الاختصاص الداخلي المطلق إلا إذا كانت يد الدولة حرة بصدده من كل قيد مصدره العرف أو الاتفاق الدولي». ويلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كثيرا ما استندت الى المادتين ٥٥ و٥٦ لإقرار حقها في مناقشة المشاكل المتعلقة بحقوق الانسان في المناطق والاقاليم التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية، كما اسست عليها حقها في الاعتراف باختصاصها في النظر في كثير من مشاكل تصفية الاستعمار.

إن اضفاء «الشرعية» على ممارسة «مبدأ التدخل» هو في عالمنا المعاصر من اختصاص «الأمم المتحدة»، فالشرعية هنا هي شرعية دولية بلورها القانون الدولي عبر مسار شهد اشكالا من التدخل مارسته دول كبرى في العصر الحديث اعطت نفسها حق إسباغ شرعية عليه. ويمكن التمييز بين مراحل عدة في هذا المسار آخرها مرحلتا عصبة الأمم (١٩٢٠-١٩٣٠) والأمم المتحدة (منذ ١٩٤٥) اللتان لبست فيهما «الشرعية» رداء دوليا وان تحكمت في تحديدها الدول الكبرى. وقد برزت في مرحلة عصبة الأمم صورة «الانتداب» لتضفي شرعية على «الاستعمار» قائم. كما برزت صورة «الوصاية» للغرض نفسه في مرحلة الأمم المتحدة، مع الالتزام في الحالتين بان يكون «الاستقلال» مصير هذه الأقاليم التي عانت من «الاستعمار» ووضعت تحت «الانتداب» و«الوصاية». وكانت الدول الاستعمارية الغربية قبل هاتين المرحلتين تمارس التدخل بذرائع مختلفة، مرة باسم «مجد الدولة وشهوة السيطرة» جهارا، ومرة باسم «رسالة عالمية مقدسة» تقوم بها لتمدين شعوب أخرى وتحضيرها انطلاقا من شعور بالاستعلاء بفعل فكرة خاطئة عن «وحدانية الحضارة الغربية» تودي الى السقوط في مهاو عنصرية «الجنس الابيض»، ومرة باسم متطلبات الأمن والحاجات الدفاعية، ومرة باسم الحفاظ على المصالح الاقتصادية. ويلاحظ اليوم أن ذرائع التدخل تبرره بالدفاع عن أهداف إنسانية نبيلة مشتركة مثل «المحافظة على الأمن والسلم العالميين، ومواجهة انتهاكات حقوق الانسان، وتحطيم اسلحة الدمار الشامل، والحفاظ على البيئة». وبالمقابل نجد ان الشعوب المستهدفة بتدخل القوى الكبرى استخدمت مصطلحات «الاستعمار الجديد» و«الهيمنة» و«الطغيان» للدلالة على هذه الظاهرة.

لا شك في ان نظاما يقوم على القطب الواحد ينذر بإمكان قيام هذا القطب بممارسة التدخل باسم الشرعية الدولية. الأمر الذي يقتضي رسما دقيقا لحدود ممارسة مبدأ التدخل في إطار النظام العالمي الذي تتطلع الشعوب الى قيامه على أساس من العدل. وواضح ان دولا كثيرة غير غربية تستشعر قلقا شديدا من هذا النذير. والحق أيضا أن دائرة الغرب عموماً والساحة الأميركية تشهد حوارا محتدما، على صعيد المشتغلين بالفكر السياسي حول موضوع التدخل والأمن الجماعي العالمي. وهناك نفر غير قليل منهم قلقون من توغل بلادهم في ممارسة التدخل، وهم يذكرون قومهم بان تكاليف التدخل لا تنتهي مع النجاح في عملية الحرب بل تستمر ما بقيت الدولة المتدخلة منغمسة في المنطقة. وقد أورد كاتب هذه الورقة في بحثه «قراءة في القرارات الامنية بشان أزمة الخليج والتدخل»، الذي قدمه لاكاديمية المملكة المغاربية في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩١، امثلة على هذه الآراء وبخاصة ما كتبه تشارلز ويليام ماينز في مجلة «السياسة الخارجية» ربيع ١٩٩١.

الأمر الثالث المتصل بالنظام العالمي الجاري تشكيله هو وضع الدولة العظمى التي تتصدى لإرساء قواعده وقيادته. فهذا الوضع يشهد حدوث تفاعلات قوية داخل الساحة الأميركية، كما يشهد حدوث مفاعلات قوية بين الولايات المتحدة والعالم المحيط بها، تشتد معها الضغوط الداخلية والخارجية.

لقد لاحظ كثيرون وهم يتفكرون في الطرح الأميركي للنظام العالمي الجديد أن الولايات المتحدة هي أكثر دول العالم مديونية، وان «مما يضعف النظام الدولي الحالي عدم الاتساق بين هيكله الاقتصادي القائم على اقتصاد احتكار القلة الذي تلعب دول محدودة الدور الرئيسي فيه وهيكله العسكري القائم على الهيمنة حيث تسيطر الولايات المتحدة وحدها»، وان «في الولايات المتحدة اليوم مشاكل اجتماعية وعرقية تؤدي الى خلل في التوازن داخل المجتمع الأميركي».

حين نستذكر خلفية الوضع الاميركي على صعيدي بعد الزمان وبعد المكان نجد ان الولايات المتحدة حديثة عهد، عبرت كدولة طور الطفولة وطور الشباب لتدخل طور النضج، وقد تحدث علماء الجغرافيا السياسية ومنهم جمال حمدان وفان فالكنبرج عن عبورها الطور الأول مع انتهاء القرن التاسع عشر الذي مثل طفولتها وكانت منهمكة أثناءه في صراعاتها الداخلية البحتة وحروبها الاهلية وعمليات الضم الاقليمية أو تعميق الاتحاد، ودخولها الطور الثاني فى القرن العشرين ووضوح

عناصر قوتها، ثم اعتزازها بهذه القوة إلى حد الغرور الذي اشتد في العقد السابع حتى اعتبره البعض نوعا من جنون القوة، ثم عيشها «أزمة القوة» إبان محنتها في فيتنام إذ أصبحت على حد تعبير جيمس بالدوين «ماردا يواجه ضغوطا» وبلوغها الطور الثالث بفعل «عقدة فيتنام» وصدمة الانفراج مع انعطافها اثناء ازمة الانفراج الى القيام بتظاهرات قوة تقوم بها في مناطق مختلفة من العالم ومنها فلسطين ولبنان عام ١٩٨٣.

كما نجد ان الولايات المتحدة ذات مساحة ضخمة، وعدد وافر من السكان يجاوز ٢٥٠ مليوناً، جاءوا من مجتمعات مختلفة واختلطوا في بوتقتها، وهي تتبنى عقيدة تقوم على الراسمالية وتتمسك بالقومية الذاتية، وتقول بهرمية الطبقات وترى تطور التاريخ والمجتمع في تطور العلم والتقنية، وقد حققت تفوقا علميا وتقنيا متميزا. وكان من سماتها في دور الشباب أن نُضج قوتها المادية يسبق نضج خبرتها وحنكتها السياسية، ونجم عن هذا الوضع بروز ما سماه وليم فولبرايت «غطرسة القوة» في السياسة الأميركية، والاتجاه الى القيام بدور «رجل البوليس العالمي».

إن أخطر ما يتعرض له النظام العالمي هو أن تتحكم فيه «غطرسة القوة» على الصعيدين النظري والعملي، وقد عرّف فولبرايت «غطرسة القوة» في كتابه الذي اصدره بهذا الأسم عام ١٩٦٨ بانها «حالة نفسية تعتري الأمم، وتبدو اثناءها أمة ما في حاجة نفسية إلى إثبات أنها أكبر من الأمم الأخرى وافضل وأقوى».

واوضح أن هذه الحــــالة «لا بد ان تصل بمن تعتريه إلى خوض الحرب التي تعزى أسبابها الى الارض والاسواق والمصادرة الطبيعية والدفاع عن المبادئ أو التمكين الخالد لها، وهذه جميعا لا تعدو أن تكون أيضاحات او معاذير لقوى محركة في الطبيعة البشرية تتجسد في غطرسة القوة»، واعرب عن اعتقاده «أن هذا الحال دليل على الافتقار الى الثقة بالنفس على عكس ما يظن أو يبدو، يدفع صاحبه الى الانشغال عن معالجة أمور بيته الداخلي بالتدخل في امور الغير والقيام بمغامرات خارجية والمغالاة في تصرفاته». وتحدث فولبرايت عن وجود مدرستين في الولايات المتحدة تجعل منها «اميركتين» أميركا لينكولن ويتفنسون، واميركا تيودور روزفلت وغلاة الوطنيين المحدثين. الاولى كريمة خيرة إنسانية، والأخرى تحجمها الانانية وضيق الافق. الاولى تنقد ذاتها والاخرى تؤمن بانها دوما على صواب. الاولى حساسة والاخرى عاطفية. الاولى حكيمة متزنة والاخرى حمقاء في استخدامها القوة الفائقة. وانتهى فولبرايت الى أن عدم الثبات في السياسة الأميركية الخارجية ليس مصادفة ولكنه تعبير عن الوجهين والجانبين، وحذر من ان الميل المعاصر في هذه السياسة يتجه نحو مزيد من العنف والعدوان تعبّر عنه لغة وطنية اميركية جديدة تركز الحديث على القوة وشؤون الحرب.

ويحذو علماء السياسة الاميركيون من المدرسة المثالية حذو فولبرايت في تحذيره، ويذكرون بقول هانز مورغانثر «ان المعضلة الاساسية التي تواجه السياسة الأميركية الخارجية لا تكمن في كيفية الحفاظ على الاستقرار في وجه الثورة، وإنما في كيفية ايجاد الاستقرار»، ويضيف ستيفر يانوس في كتابه «التصدع العالمي» بعد أن يستشهد بهذا القول «إن عالم نهاية القرن العشرين يمكنه أن يكون المسرح الأثيم الذي تمارس فيه قوة عظمى تلك السياسة الواقعية التي تنتهي على صورة خرقاء، فالحاجة تقتضي إدراك الترابط القائم بين مشكلة الافراد في التقدم ومشكلة الاغراق في التخلف، ومعالجتهما تتم برؤية مشتركة تدور حول ما يواجه البشرية جمعاء من وعيد لا مثيل له ووعد لا مثيل له». وينادي هؤلاء بضرورة الاعتراف بان العقائد مهمة لأن السياسة الخارجية لدولة ما هي نتائج القيم المتجسدة في مؤسساتها، على حد قول ستانلي كوبر في دراسته عن السياسة المثالية، ويستشهدون برؤية عمانويل كانت في كتابه «السلام الأبدي» أن هذا السلام ليس نتاجا لتوازن القوة بل للحكم الجمهوري.

واضح ان صفة «القوة الاعظم في العالم» تضع الولايات المتحدة أمام اختبار محدد، واجهته جميع الدول التي تتابعت في حمل الصفة عبر مراحل التاريخ. وهذا الاختبار هو في استخدام القوة. هل تستخدم لإقرار العدل أم للتجبر والطغيان؟ اتكون قوة غاشمة تنكر القيم العليا الإنسانية، أم تكون قوة راشدة تذود عن هذه القيم بعد أن تستلهمها؟ واضح أيضا ان مصير الإنسانية لا يحتمل الاختبار في هذا الموضوع لأن السقوط فيه قد يحمل في طياته دماراً شاملاً. ومن هنا فإنه لا يجوز بحال أن يترك النظام العالمي رهينة بوضع قطب واحد، ولا بد لجميع أطرافه أن تنهض بمسؤولياتها إزاءه. وواضح أيضا أن اخطار الوقوع في غواية غطرسة القوة تطرح قضية الاخلاق السياسية في عالمنا.

---

* كاتب وسياسي فلسطيني.



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٢

وجهة نظر مختلفة في النظام العالمي الجديد (٣ من ٣)

مستقبل النظام الدولي الجديد وقضية الامن الجماعي

احمد صدقي الدجاني*

■ مجمل القول بشان النظام العالمي الجديد في ضوء ما سبق هو ان عالمنا يشهد اليوم منذ بداية تسعينات القرن الجاري في وقت واحد انتهاء مرحلة اخرى من مراحل هذا النظام، ومحاولة دولة كبرى رسم خطوطه الاساسية في مرحلته الجديدة، وفرصة اشتراك جميع اعضاء الاسرة الدولية في اقامته على اسس اقوى.

فالتوازنات التي ارساها مؤتمر يالطا في اعقاب الحرب العالمية الثانية لتحكم المنظمة الدولية الوليدة انتهت، وقد اعلن اجتماع قمة مجلس الامن يوم ١٩٩٢/١/٣١ هذا الانتهاء رسمياً وسجل في بيانه ان اجتماعه عقد في وقت يشهد تغييراً بالغ الاهمية، وأن اعضاء المجلس يعتبرون هذا الاجتماع «اعترافاً» جاء في حينه بأن هناك ظروفا دولية جديدة مواتية بدا مجلس الامن في ظلها يضطلع بفعالية اكثر بمسؤوليته الرئيسية في صون السلم والامن الدوليين.

ان اقامة نظام عالمي جديد على اسس متينة تقتضي استخلاص عبرة من مراحل النظام العالمي التي سبقت كما وسبق اخذها في الاعتبار. فالنظام الجديد الامثل هو ما يمثل حقائق الواقع القائم في عالمنا، ويستلهم احلام الانسان في عصرنا، ويعالج قضايا حيوية مطروحة.

حين نستحضر تاريخ النظام العالمي القائم نجد ان نشأته غربية اوروبية، وقام على توازن المصالح بين الدول الاوروبية وفق الخطوط التي رسمها مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ اثر هزيمة نابليون بونابرت، وفرض نفسه على بقية القارات من خلال التسلط الاوروبي عليها، وتعرض اوائل هذا القرن لازمة عام ١٩١٤ بعد سلسلة من الازمات التي قسمت دول اوروبا الاستعمارية الى كتلتين لا يقوم بينهما جسر، وجعلت التوازن بينهما واهياً لدرجة ان نفثة ريح قد تهب به، على حد قول سبنغلر في تلخيصه لواقع النظام آنذاك في كتابه «خمسين سنة من تاريخ اوروبا». وكانت هذه الدول الاوروبية الرأسمالية قد تسمت العالم فيما بينها وركزت ثرواته في ايدي بعضها، فكانت «قسمة ضيزى»، ولم يكن ممكناً لاي تقسيم جديد ان يحدث الا على حساب دول اخرى، والقوة وحدها التي تحسم الامر. ومن هنا اصبحت الحرب بين نسور العالم المفترسة حتمية، وهكذا تفجرت ما عرف اوروبياً باسم «الحرب العالمية الاولى» ورسم مؤتمر فرساي في اعقابها عام ١٩١٩ خطوط توازنات «النظام العالمي»، واقامت الدول الاوروبية والولايات المتحدة «عصبة الامم» التي سرعان ما اختفت مع تفجر «الحرب العالمية الثانية» عام ١٩٣٩ اثر ازمة حادة، وكان من اسباب اخفاق هذه المنظمة ضعف ميثاقها وتوظيفها لصالح دول بعينها للحفاظ على «الحال الراهنة» و«الامر الواقع».

وحين نراجع ازمة عام ١٩٣٩ العالمية نجد انها نشبت بسبب احقاق الامن الجماعي لاطراف النظام العالمي، وتفاقم التنافس بين هذه الاطراف، واقامت الدول الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية «منظمة الامم المتحدة» بعد أن رسم مؤتمر يالطا عام ١٩٤٥ خطوط توازنات النظام العالمي. وطرأ تطور واضح على هذا النظام اثر تفجر ثورة التحرير في اسيا وافريقيا وانضمام الدول التي استقلت الى عضوية المنظمة الدولية، وشهد في الوقت نفسه عدداً من الازمات العالمية بين ما يعرف بالعالم الاول والعالم الثاني في دائرة الحضارة الغربية مثل ازمة برلين عام ١٩٤٨ وازمة المجر عام ١٩٥٦ وازمة تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، كما شهد ازمات عالمية اخرى حين حاولت اطراف مما يعرف بالعالم الثالث تحسين اوضاعها في هذا النظام مثل الازمة الكورية عام ١٩٥٠ وازمة السويس ١٩٥٦. ويشير الخبراء الى امور افرزها النظام العالمي في مرحلته تلك التي امتدت ستة واربعين عاماً:

اولها، انتشار الحروب المحلية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية التي بلغت اكثر من ١٣٠ حرباً ومعركة وانتفاضات اهلية وغزوات.

وثانيها، تصاعد سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بخاصة وبروز خطر الفناء باسلحة الدمار الشامل.

وثالثها، اتساع الهوة بين «الشمال والجنوب».

ورابعها، تدهور البيئة وتغير المناخ وجفاف الكرة الارضية، وقد ارتفعت اصوات كثيرة في عالمنا خلال العقد الماضي تنبه الى الخلل الموجود في النظام العالمي وتدعو الى تعديله واخراجه من ازمة القيم التي فعلت فيه خلال مراحله المتتالية.

يسود اقتناع عام في عالمنا بالحاجة الى نظام عالمي جديد ياخذ في الاعتبار حقائق الواقع القائم. فالعالم اليوم يتاثر بعامل تقني اوجدته ثورة المعرفة والمعلومات ادى الى ثورة الاتصال وثورة التقنية الحيوية والهندسة الوراثية وثورة المعدات الجديدة، وهو يتاثر بعامل اقتصادي ادى الى تدويل الاقتصاد وانتشار الشركات عابرة القارات وتجاوز الحدود السياسية للدول وبروز تكتلات حيوية، كما يتاثر بعوامل اجتماعية وسياسية وفكرية وروحية ادت الى بروز الهوية وظهور مشاكل عالمية. ويتردد الحديث بقوة في هذا العالم عن سوء التغذية والغازات الخانقة واستخدام علوم الوراثة والتسليح والمخدرات باعتبارها مشاكل يجب ان يعالجها تعاون دولي بل سلطة عالمية. وتخرج اصوات هنا وهناك تطالب بادارة عالمية للمشاكل وتنبه الى ان ذلك يستدعي ثقافة جديدة ورؤية سياسية جديدة ومؤسسات جديدة. فمؤسسات الامم المتحدة الناتجة عن الحرب العالمية الثانية لم تعد



ملائمة وهي لا تملك الوسائل ولا الصلاحيات الضرورية ولذلك لا بد من الانتقال الى مرحلة اعلى في النظام العالمي. وتقابل هذه الاصوات في اوساط كثيرة بالحذر والشك حين تصدر من دائرة الغرب الحضارية، لان الانتقال الى مرحلة اعلى في النظام العالمي تقتضي اولاً معالجة مشكلة عدم التوازن بين البلدان ومشكلة الانتقال العسير الى نظام السوق، ومشكلة المظالم بين المجموعات الاقتصادية ومشاكل البطالة والمجاعات والفوضى الضاربة اطنابها في اسواق المال واسعار المواد الاولية والديون. ويحذر بعض الخبراء الاقتصاديين من ان النمو في عالمنا لن يتحقق الا اذا توقفت سياسات الدول الكبرى الاقتصادية عن السير في الاتجاه المعاكس، ويضربون مثلاً بالولايات المتحدة التي لا يمكن للمضاربات الاميركية الجارية فيها بشكل مفرط والعجز بالوفر الحقيقي وعودة التضخم وزيادة معدلات الفائدة وديون الشركات ان تسلم من الهزات الخطيرة في اسواق البورصة. ويلاحظ هؤلاء ايضا ان النمو عموماً حتى في اكثر البلاد ثراءً لا يمس الا فئة محدودة من السكان وأن البنى التحتية لا تزال متخلفة في بعضها، وان العزلة اصبحت مهيمنة في المدن الكبرى في تلك البلاد تؤدي الى «غربة الانسان» واتجاهه الى البحث عن ملذات السراب.

ان احلام الانسان في عصرنا التي يجب ان نستلهمها ونحن نبلور رؤيتنا لنظام عالمي جديد، هي احلام الانسان منذ خلقه الله وكرمه ان يسود العدل فيستتب السلام وان تتحقق الكفاية فلا محتاج ويعم الامن وتعلو كلمة الحق في الحكم بين الناس، وهكذا نجد انفسنا امام قضية «الاخلاق والسياسة» المطروحة في عالمنا على مختلف الصعد. ومن الملاحظ ان دائرة الحضارة الغربية تشهد مواجهة لهذه القضية، لمعالجة ازمة القيم التي استحكمت في السياسة الدولية، وقد اوضح ريمون بولان في كتابة «الإخلاق والسياسة» ان هذه المراجعة يجب ان تحرص على الربط بين النظرية والممارسة، وتنطلق من مبادئ واضحة، وتهدف الى حل التناقض الذي قام في الفكر الغربي بين الاخلاق والسياسة، وان تعتبر العدل قيمة سياسية ستنظر الى «الشرعية الدولية» كثمرة لهذا العدل لا تنمو الا في حضور «قيمي» كما اوضح رالف بارتن بيري وهو يعالج الاقتصاد، وان يتغلغل المقياس الاخلاقي في التفكير الاقتصادي كله، «ذلك ان نظام الحكم يتأثر بارتباط الاسس الاقتصادية عن طريق الهدف الاخلاقي المشترك بالضمير والقانون والفن والعلم والتراث والتربية والدين والمزيج الثقافي، وقد اصبح من الضروري بسبب الدعاوى المسرفة في النظر الى دور العقل في الامور الانسانية تسليط الضوء على فعل الاسباب الاخرى النفسية والروحية والغريزية، بل اللا معقول ايضاً». والحق ان قيمة العدل هي واحدة من «قيم روحية انسانية» تشتد الحاجة اليها في عالمنا المعاصر لتدخل في تكوين روح العصر، وقد يعنى العمران الحضاري العربي الاسلامي بهذه القيم وبقضية الاخلاق والسياسة وبلورة رؤية واضحة بشانها تطرح مفهوماً اخلاقياً للسياسة يربط بين ظاهر الانسان وباطنه وبين الدنيا العاجلة والآخرة الآجلة، وهو ايضاً مفهوم عقلي يفرق بين السياسة العادلة والسياسة الظالمة، كما انه مفهوم عملي يرى ان «الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن». ولا شك في ان العمران الحضاري في الشرق الاقصى اكد على هذه القيم في مراحله المتتالية وهو يدعو اليوم إليها، وقد انطلقت اصوات منه تنبه الى ان الثورة العلمية التي حققت منافع كثيرة للانسان لا تكفل وحدها سعادته كما ان اساءة استخدامها تهدد كرامته، ولا بد من دعمها بقيم روحية وصولاً الى التضامن والتجانس المستمدان من اسمى تطلعات الروح البشرية.

لعل من اهم القضايا الحيوية المتصلة بالنظام العالمي الجديد هي قضية تحقيق الامن الجماعي لاعضائه. والسؤال الذي يبرز في هذه القضية هو عن الصلة بين الامن الجماعي والامن الاقليمي، فالامم المتحدة لا يمكن لها ان تصبح رجل شرطة في النهاية، ولا بديل ان يبدأ التفكير في الامن الجماعي من الزاوية الاقليمية اكثر من الزاوية العالمية، وهذا يقتضي تحديد مفهوم للأمن الجماعي لا يجعله بديلاً عن الامن الاقليمي، وأن يعهد اليه بأدوار محددة وفي مجالات معينة. ويذكر تشارلز ويليام ماينز في مقالة في مجلة «السياسة الخارجية» (العدد ٨٢ ربيع ١٩٩١) مجالات منع انتشار الاسلحة الفتاكة وعمليات حفظ السلام ومساعدة اطراف النزاع على فض الاشتباك دون فقد ماء الوجه ووضع القواعد الدولية للسلوك. ولاحظ ماينز ان مبدأ الامن الجماعي اكتسب تاييداً واسع النطاق في الغرب بسبب «الحملة الصليبية» التي قامت لهزيمة هتلر، «فقد بدا آنذاك ان التجمع معاً في تحالف عالمي هو الطريق الوحيد لهزيمة دولة كبرى معتدية، وان مفهوم التهديد للسلام العالمي كمقابل للسلام الاقليمي يفترض حقا ان دولة كبرى تسيطر على العالم، وبعد ١٩٤٥ قررت الدول المنتصرة ان المانيا واليابان ينبغي ألا تصبحا قادرتين على السعي وراء هذه السيطرة، وتم تنظيم الامم المتحدة بطريقة لا تعطي اياً منهما فرصة لذلك، ولكن الميثاق لم يقدم حلاً للمشكلة التي ستثور لو اصبحت احدى الدول المنتصرة نفسها مصدر تهديد للسلام، ففي هذه الحال ستصاب الامم المتحدة بالشلل لان الدولة المعتدية ستستطيع استخدام حق النقض ومنع جهود المنظمة لمواجهة عدوانها. ولم يكن واقعياً منذ البداية الاعتقاد بأن الدول الخمس ستنظر لكل ازمة بطريقة مماثلة، وانها ستستطيع فرض السلام في كل ركن من العالم». وقد راينا امثلة على الشلل الذي اصيبت به الامم المتحدة حين كانت الولايات المتحدة تمنع بالفيتو اية ادانة في مجلس الامن لحليفتها الاستراتيجية اسرائيل بسبب عدوانها المتكرر.

يتوقع كثير من علماء السياسة الاميركية ان يكتوي الذين تغويهم «غطرسة القوة» في الغرب بنار التدخل. فالتدخل المباشر له اعباؤه الباهظة من دم يسيل ونقود تبدد في المحل الاول. ومن ثم يجب ان يقوم النظام العالمي على شيء اكبر من اكتاف القدرة العسكرية الاميركية، ولا يمكن لأولئك الذين يراهنون



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩٢

على غير ذلك ان يتوقعوا ان تجهد الولايات المتحدة نفسها بالدرجة عينها في ازمة قادمة بعد ازمة الخليج على حد قول ماينز. ويرى جون تشبمان في دراسته «سياسات العالم الثالث والامن في التسعينات» في مجلة «واشنطن» الفصلية شتاء ١٩٩١ «ان كثيراً من المنازعات الاقليمية هي ببساطة منازعات تهم الولايات المتحدة، ومن المشكوك فيه ان تثبت ازمة الخليج انها نموذج لرد الفعل الدولي ازاء المنازعات الاقليمية في التسعينات»، كما يتوقع ان يتم تحديد اتجاه سياسات العالم الثالث وأمنه على المستوى المحلي بصورة اكثر من اي وقت مضى في ظل البيئة الدولية التي تسود اليوم. وقد اوضح شاهرام شوبين في مقالة في مجلة «سيرفايفال» ربيع ١٩٩١، انه «اصبح من المسلّم به ان الابنية الاقليمية ينبغي ان تكون احجار الزاوية في بناء الامن في مختلف اجزاء العالم، ويعكس هذا جزئياً الصعوبات السياسة واللوجستية للتدخل وتكاليفه، وكذلك التصور الشائع عن ان الترتيبات الاقليمية هي انعكاس مشروع للسياسات المحلية، ومن المعتقد عادة ان مثل هذه التجمعات تعكس روح المناطق، وتبني توافق الراي وتسهم في الامن العام».

ان بلوغ الامن الجماعي من خلال الامن الاقليمي تواجهه مشكلة وجود منطقتين في عالمنا تعانيان من اقامة قاعدتين استعماريتين فيهما، فالصراعات الناشبة بفعل الاستعمار الاستيطاني وتهجيره مواطنين دول اخرى الى اوطان شعوب استهدفها لها بعدها الدولي المؤثر بفعل وجود قوى دولية تدعمه وتمكن له، وقد عرض ماينز في دراسته لما اسماه «القضية العربية – الاسرائيلية» و«النزاع العنصري في جنوب افريقيا»، حيث العرب والافارقة يعتقدون ان العالم الخارجي فرض من خلال الهجرة مشكلة جديدة على منطقتهم، الامر الذي يدعوهم الى عدم السماح لاسرائيل وجنوب افريقيا بالانضمام للمنظمات الاقليمية ذات الصلة. ولاحظ ماينز ان «ازمة الخليج كشفت عن حقيقة قاسية هي انه يستحيل ان يضم الشرق الاوسط دولة نووية واحدة فقط هي اسرائيل»، ومعلوم ان قوى الهيمنة الغربية زودت هاتين القاعدتين بالسلاح النووي حين كانت تخوض غمار الحرب الباردة ضد الشيوعية، وترتفع اصوات كثيرة في العالم، وحتى في الولايات المتحدة نفسها، لتقول «ان مشكلة الانتشار النووي لا يمكن حلها بسياسة الهجوم المنتظم على الدول التي تكون على وشك تطوير قدراتها النووية» ويجب التماس الحل بانهاء الصراعات والاتفاق على نزع السلاح الشامل. وقد مثلت سياسة الهجوم هذه خرقاً مستمراً للقانون الدولي وانتهاكاً لسيادات دول وتدخلاً بغير حق يعتمد معيارين ويكيل بمكيالين. والحق ان تردد الحديث في اوساط اميركية حول بؤر التوتر الناجمة عن الاستعمار الاستيطاني وعن ضرورة اتباع نهج جديد للوصول الى انهاء الصراعات المحتدمة فيها يذكرنا باحدى السنن المتصلة بالاستعمار الاستيطاني وهي حلول لحظة تاريخية يختل فيها التطابق بين مصالح الكيان الاستعماري الاستيطاني ومصالح القوى الكبرى التي اقامته ومكنت له بفعل تغيرات استراتيجية حدثت. وان حلول هذه اللحظة التاريخية يهيىء مناخاً صالحاً لمحاصرة المستعمر المستوطن وإرغامه على مواجهة حقائق داب على التهرب من مواجهتها، وردعه عن اللعب بالنار حفاظا على السلم والامن العالميين وصولاً به الى التسليم بحقوق الشعب صاحب الوطن والخضوع لمنطق التحرير. ولا بديل امامنا عن ان يشهد عالمنا انتهاء الاستعمار الاستيطاني في آخر قلعتين له في فلسطين وجنوب افريقيا، كما سقطت قلاعه الاخرى من قبل كي تنتهي المشاكل التي تحدث بفعله وتنطوي صفحته. ولا بديل عن التمسك بموقف مبدئي الى ان ياتي ذلك اليوم جوهره «انه لا يمكن لقاعدة استعمارية استيطانية في اقليم ما ان تكون جزءا من نظامه الاقليمي». وحتى لو تم فرض ذلك بالقوة فان استمراره متعذر لان هذه القاعدة مشدودة دوماً لموجديها ولنظامهم الاقليمي، ولان هناك سنناً تاريخية تحكم علاقاتها بهم وبالشعب المستهدف بها ومنطقته المستهدفة ايضاً.

ان النظام العالمي الجديد الذي يجري الحديث عنه لا يمكن ان يدوم – كما يقول امين هويدي في اسبوعية الاهرام الانكليزية يوم ١٩٩١/١٠/١٠ – «الا اذا استند الى انظمة اقليمية قائمة على العدل والتعاون والامن المتبادل والاستقرار الاقليمي، لا يمكن ان يتحقق الا اذا كان المشاركون فيه قادرين على الاجابة عن اسئلة مهمة: ما مفهوم الامن؟ وهل العدل يتاسس على الحق ام القوة؟ وهل هناك توازن مصالح الى جانب توازن القوى؟ وهل الشرعية مؤسسة في سياق حق تاريخي ام تغييرات بالقوة؟ وهل يمكن لتقرير المصير ان يطبق حين لا تستطيع الشعوب العيش في اوطانها؟ لقد بلورت ازمة الكويت العلاقة بين الفوضى الاقليمية والامن العالمي في وقت كان النظام القديم فيه يتراجع. ومن هنا فان مشاكل الامن يجب مقاربتها بشمولية من خلال الربط بين انهاء الصراع وحله، وامدادات السلاح والتحكم فيها، والترتيبات الاقليمية والضمانات الخارجية. اننا حين نواجه هذه الاسئلة والمشاكل بنزاهة ونصب اعيننا العدل سنكون متاكدين من ان خطواتنا ستصل بنا الى نظام عالمي جديد مستتب».

واضح ان اقامة هذا النظام مسؤولية عالمية حضارية عمرانية، لا بد ان تتعاون على النهوض بمتطلباتها جميع الحضارات الانسانية واعضاء الاسرة الدولية. ولا شك في ان الصين بحضارتها العريقة ووطننا العربي الكبير ودائرة العمران الحضاري العربي الاسلامي يستطيعان بتعاونهما معاً ان يسهما بنصيب وافر في هذه المتطلبات ويتعاونا مع الحضارات الاخرى لبناء عالم السلام القائم على العدل. –

* كاتب وسياسي فلسطيني.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

الصراع الايديولوجي في ظل النظام الدولي الجديد

لا شك أن سقوط الانظمة الشمولية خاصة داخل الكتلة الشرقية، مع تفكك الاتحاد السوفياتي الذي كان السند الرئيسي لدول العالم الثالث، إضافة إلى تبني دول هذه الكتلة للتوجه الراسمالي نقيضا لما كانت تتبعه من فكر اشتراكي، ادى إلى تفجر موضوع الصراع الأيديولوجي وطبيعته في ضوء الظروف التي يمر بها عالمنا المعاصر.

وقد استدعى هذا انتباه أحد المفكرين الأميركيين - وهو ياباني الأصل - ويدعى (فرنسيس فوكوياما)، بأن نشر مقالا بعنوان (نهاية التاريخ) في مجلة «المصلحة القومية» في بداية عام ١٩٩٠، حيث أكد أن التاريخ قد وصل إلى نهايته بعد انتصار الليبرالية انتصارا ساحقا على الشمولية، وهيمنة النموذج الراسمالي. وبعد عامين تبلورت افكار هذا الرجل في كتاب شامل ضم عددا من الفصول المترابطة، صدر بعنوان «نهاية التاريخ وآخر الرجال». وأكد فيه من واقع دراسته لتاريخ المجتمعات البشرية المختلفة، أن هذا التاريخ وصل لنهايته بانتصار الأيديولوجية الرأسمالية، وأن النظام الدولي الجديد يقوم على قيم الراسمالية الديمقراطية الليبرالية، وهي القيم التي ترمز لها أميركا وتملك قبل غيرها القوة الكفيلة بالذود عنها.

وواقع الأمر أن «فوكوياما» انطلق من افتراض أساسي وهو أن الصراع الأيديولوجي في العالم كان يدور بين ايديولوجيتين بشكل صارم، وهما (الشيوعية والرأسمالية)، ومن ثم فإنه بعد سقوط الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، فإنه يتصور تلاشي هذا الصراع أساسا، وبالتالي فإن الراسمالية تتربع على عرش هذا العالم بلا منازع، وبلا منافسة ايديولوجية أخرى.

وأكاد اتفق مع ما وصل إليه الاقتصادي الراسمالي الشهير (جالبرت)، بأن هذا التصور يتسم بالتبسيط والسطحية، لأنه تصور بعيد عن الواقع، باعتبار أن المسألة أعقد من هذه النظرة السطحية، فالتصور بأنه يمكن أن يعيش العالم بدون صراع ايديولوجي هو تصور لا يتسم بالدقة ولا يتفق مع التاريخ فالعالم منذ أن نشأ وهو قائم على فكرة الشيء ونقيضه، أي الفكر وعكسه. ولم يسد فكر واحد على مدار التاريخ البشري. ومع ذلك يمكننا أن نناقش الصراع الأيديولوجي من زوايا عديدة، فهو أولا موجود، وأن سقوط الأيديولوجيات عموما في عالمنا المعاصر أمر لا يعززه المنطق والعقل والواقع التاريخي. فإذا أخذنا بمؤشر «الكم» مثلا، فسنجد أن العالم الراسمالي بما يحتويه من عدد السكان لا يتجاوز الخمس من عالم يقترب من ٥ آلاف مليون نسمة، وذلك بعد ضم دول الكتلة الشرقية لهذا الفكر. وفي المقابل فإن عدد سكان الصين يزيد على ربع سكان العالم (١,٢) مليار نسمة، ومازالت تأخذ بالنظام الاشتراكي وبين هذين التوجهين الكبيرين يوجد نصف سكان العالم الذي يتأرجح بينهما، إضافة إلى التوجه الديني وخاصة التوجه الإسلامي.

كما أنه بالنظر إلى مؤشر طبيعة الأيديولوجيات الموجودة، فإننا نلاحظ عدم اختفاء الاشتراكية من الصين والتي لها مقعد دائم وصوتها مسموع وتجربتها راسخة. والفرق الوحيد بينها وبين الاتحاد السوفياتي أن الصين لا تنتهج في تبنيها للأيديولوجية الشيوعية دورا عالميا خارج حدودها دفاعا عن هذه الأيديولوجية أو نشرا لها، أو مساندة النظام يأخذ بها، على عكس ما كان سائدا لدى الاتحاد السوفياتي الذي كان يسعى للأممية الشيوعية على مستوى العالم، مما أدى آنذاك إلى وضوح الصراع الأيديولوجي العالمي بين الراسمالية والشيوعية ما قبل تفكك الاتحاد السوفياتي، أو بالتحديد ما قبل تولي غورباتشوف الحكم في عام ١٩٨٥. وإلى جانب الأيديولوجية الشيوعية، توجد أيضا «الأيديولوجية الإسلامية» وهي التي أفصحت عن نفسها في الواقع العملي منذ ظهور الثورة الايرانية عام ١٩٧٩. واضحى لهذه الثورة الإسلامية دور في تصديرها ومساندة أنظمة إسلامية جديدة، ومؤازرة حركات إسلامية وأحزاب لها هذا التوجه أيضا. ويقترب حجم الوجود



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ..... ١٩٩٢

الاعتقاد بأن التاريخ وصل الى نهايته بانتصار الرأسمالية على الاشتراكية هو تصور يتسم بالتبسيط والتسطيح

بقلم: د. جمال علي زهران *

الإسلامي في بلدان العالم من ربع سكان العالم، وتكتسب هذه الأيديولوجية الإسلامية كل يوم أرضا جديدة طبقا لما يلاحظ وتتقارب من حيث الحجم السكاني من الأيديولوجية الرأسمالية.

وفي ضوء الاستعراض السابق يتضح أن الايديولوجيات موجودة وتكاد تنحصر في ثلاثة هي (الرأسمالية، والاشتراكية، والإسلامية). والسؤال المحوري في هذا الصدد هو: أين موقع العالم الثالث من خريطة هذه الأيديولوجيات الثلاث ؟ والإجابة تشير إلى أن انتكاسة التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي لها تأثيرها السلبي على دول العالم الثالث التي تبنت التوجه الاشتراكي، ويصبح من الصعب استمرار هذا التوجه فيها، بل إن العديد من هذه البلدان سارعت بالإقلاع عنه إلى توجه جديد غير محدد. وفي الوقت نفسه فإن تركيبة العالم الثالث الذي يعاني من ظاهرة التخلف، وكذا افتقاد دوله إلى وجود العدالة الاجتماعية، بل إن هذه العدالة المنشودة لا تتحقق في ظل تبني الاختيار الرأسمالي، خاصة أن الطريق الرأسمالي في مجتمع متخلف يزيده تخلفا، بل يؤدي إلى توسيع الهوة بين طبقاته بما يتنافى مع قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. ومن ناحية أخرى فإن تبني الاختيار الرأسمالي يكرس التبعية للبلدان الرأسمالية الكبرى، ويجعل دول العالم الثالث نهبا لهذه البلدان الصناعية الرأسمالية. كذلك فإن ضعف الدور العالمي الايديولوجي للصين، يضعف من فرص تبني هذه البلدان في العالم الثالث للايديولوجية الاشتراكية «الصينية».

ويبقى السؤال إذن هو: أي الايديولوجيات سيكون لها وجود في عالمنا الثالث ؟ والإجابة تنحصر في أن الايديولوجية التي يمكن أن تتنامى في هذه البلدان هي الايديولوجية الإسلامية، باعتبارها تحمل قيما سامية تتركز في «العدالة والمساواة وعدم التمييز وحقوق الإنسان.. وغيرها». وعلى الرغم من وصف «فوكوياما» لنمو هذه الأيديولوجية بأنه يأتي في إطار ما تتسم به بالفاشية كالتي ظهرت في ألمانيا وإيطاليا، وهي تعبير عن شعور دول العالم التي يعيش فيها المسلمون بأن كرامتهم وكبرياءهم قد جرحا، إلا أن هذه الأيديولوجية الإسلامية تشق طريقها في مجتمعات العالم الثالث الذي لن يجد نفسه في ظل قيم النظام الرأسمالي وهذا هو الذي دعا الرئيس الأميركي الأسبق نيكسون في كتابه الجديد «الفرصة السانحة» إلى أن يتوقع أن هذه القوة الخطيرة التي ستواجه الغرب هي «المد الإسلامي»، وأنه يتوقع أيضا الصدام بينها وبين العالم الحر. كما أن الكاتب محمد حسنين هيكل، بعد أن كان يرى من قبل أن الحركات الإسلامية في طريقها إلى الأفول، عاد ليؤكد أن الأصولية الإسلامية هي المستقبل في ظل الظروف العالمية الجديدة وهو ما ورد على لسانه في حديث صحافي أخير له. والواقع يشهد ما يؤكد هذه التصورات، فها هو النظام الإيراني الذي يعد نموذجا عمليا للايديولوجية الإسلامية يسعى جاهدا لتجميع الدول الآسيوية الإسلامية ومن بينها الدول الإسلامية السوفياتية الست وهي: (كازاخستان، وأوزباكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأذربيجان، وقرغيزيا). علاوة على دول وسط آسيا في باكستان وأندونيسيا، وأفغانستان التي انتصر فيها المجاهدون الإسلاميون أخيرا ووصلوا للسلطة)، وبنغلاديش. ومن ثم يتضح أن المد الإسلامي يأتي من الشرق ممتدا إلى الغرب عبر المنطقة العربية المرشحة لأنها تواجه تبنيا للأيديولوجية الإسلامية. وهذا ما يعزز من فرص المواجهة الايديولوجية بين الإسلام والرأسمالية.

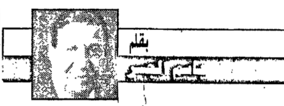
وعلى الرغم من أن الصراع الايديولوجي عامة قد خفتت حدته نسبيا، إلا أنه لم يختف نهائيا، بل يتعزز كل يوم. وأن التحدي القائم هو في مدى إمكان بلورة نظرية إسلامية متكاملة في الفكر والممارسة في ضوء الظروف المعاصرة. وأن تدعيم أركان هذه النظرية في الواقع العملي من شأنه دعمها وانتشارها في رقعة دول العالم الثالث بصفة عامة.

كذلك فإن الشيوعية في الصين كايديولوجية تواجه تحديا يتمثل في كيفية تجاوزها لنقاط الضعف التي أودت بها في الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، وذلك بإحداث مزج بين الفكر الماركسي والظروف المعاصرة. وعلى الرغم من أن هناك بعض الأمل في دور عالمي للصين في الفترة المقبلة، إلا أن هذا ربما يعزز الصراع الايديولوجي بين الشيوعية أو الاشتراكية وبين الرأسمالية بعد أفول التجربة السوفياتية، ومع ذلك فإن الشيوعية كايديولوجية لن تتبدد من الساحة العالمية. أما الصراع الايديولوجي المرتقب خلال التسعينات والذي له بوادره وتعززه عوامل عديدة أشرنا إليها هو الصراع بين الايديولوجية الإسلامية والايديولوجية الرأسمالية. وهذا ما يؤكد أن النظام العالمي الجديد لن يخلو من سمة الصراع الايديولوجي أو حتى اختفاء الايديولوجيات أساسا كما يتصور البعض في ضوء فهم الواقع وتفسيره بنوع من التعصب للفكر الرأسمالي والهيمنة الغربية.

---

* باحث مصري

«الحدود» السياسية والقانونية للنظام الجديد



استسلام بوريس يلتسين أمام الكونغرس الأميركي، وإعلانه «موت» الشيوعية، لا يوازيه في الخطورة، من جهة اخرى، غير لبس «الرفيق» غورباتشيف القلنسوة اليهودية، اثناء زيارته لاسرائيل، وإعلانه عن عدم رغبته في الاجتماع بممثلين عن الفلسطينيين، «لأن موقفهم من حرب الخليج لم يكن سليماً»؟

«الله الله، يا دني»، كما يقول المثل اللبناني، وسبحان مغير الأحوال... زعيم الحزب الشيوعي السوفياتي «نصير العمال والمسحوقين والمستغلين في العالم»، كما كان يردد ملايين «الموهومين» في العالم (ومن بينهم، عشرات الألوف من العرب) اصبح يتمسح بالدولة التي قال عنها، ذات يوم، انها قاعدة استعمارية ودولة عنصرية وعدوانية! ورئيس ثاني دولة في العالم، اصبح يستجدي من الدولة التي كانت دولته، منذ سنوات، تطلق عليها أبشع الاوصاف، كما يستجدي أي رئيس لأي أصغر دولة في العالم!

ان يكون العالم انقلب، رأساً على عقب، في السنوات الثلاث الأخيرة، تلك حقيقة مسلم بها. اما ان يكون هذا الانقلاب لمصلحة السلام والانسان والحرية والتقدم، فذلك موضوع آخر، فيه ما يقال.

ان من يقرأ العناوين الكبرى في الصحف، يدهش من ظواهر ثلاث:

١ ـ تعدد وتفشي الانفجارات القومية والعرقية والمذهبية، الداخلية والاقليمية، إثر اعلان انتهاء الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن. كأنما خطر الحرب العالمية كان «يلجم» الصراعات «الصغيرة» ويعطل الانفجارات الاقليمية. فهل ترى يحتاج العالم، دائماً، الى قوتين متكافئتين في القوة ومتنافستين، كي يصان السلام فيه؟

٢ ـ تناقضات موقف واشنطن من الصراعات والانفجارات، فهي تتدخل هنا ولا تتدخل هناك وتوعز الى الأمم المتحدة بالتدخل في مكان ثالث. كأنما تفرد الولايات المتحدة بـ «حراسة» النظام العالمي الجديد، عبء لا تريد حمله، كل الوقت، أو مسؤولية تحرص على اشراك غيرها معها في تحملها.

٣ ـ ابتعاد أو اغتراب أو حيرة العرب والمسلمين، بوجه عام، إزاء هذا العالم الجديد، وهذه القواعد الجديدة للسياسة الدولية.

نقول اغتراب، و«بوجه عام»، لأن ثمة من ادرك، بين المسؤولين في البلاد العربية والاسلامية، حقيقة التحولات العميقة والشاملة التي حدثت، منذ ثلاث سنوات، ولكنهم قلة، ولأن ما يجري في العالمين العربي والاسلامي يسير عكس ما تتجه نحوه الدول والمجتمعات في انحاء أخرى من العالم.

وإلا كيف نفسر استمرار القتال في السودان، والوضع في الجنوب اللبناني، والحرب الداخلية الجديدة بين بعض الأنظمة العربية وما يطلق عليه اسم «المد» أو «الحركات» أو «الجماعات»؟

لقد عادت أوروبا، بل العالم، الى القرن التاسع عشر، وهما على عتبة القرن الواحد والعشرين. فيوغوسلافيا تتفكك «وتعود الى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، والاتحاد السوفياتي، الذي استمر قائماً، سبعين عاماً، وكسب الحرب العالمية الثانية، ها هو يتقسم الى جمهوريات مستقلة قائمة على أساس الدين أو العرق أو اللغة أو الواقع الجغرافي أو الاقتصادي الخاص. بل ان أوروبا الغربية التي كانت تتجه، تدريجياً، نحو الاتحاد أو الوحدة، ها هي تتعثر وتتردد وتستيقظ فيها النعرات والتيارات المحافظة أو المتشددة قومياً أو وطنياً.

ولقد عدنا، نحن العرب، الى القرن التاسع عشر، الى ما قبل «النهضة العربية» الحديثة، بعد فشل كل محاولات الوحدة والاتحاد والتحرر والتحرير، وتفاقم خلافاتنا وانقساماتنا عند حدود العبث.

انه من السهل تحميل أسباب مصائبنا للغير، اي للغرب واسرائيل و«اعداء العرب والمسلمين»، واسهل من ذلك، القول او الاعتقاد، بأن العالم كله على خطأ، وبأننا على حق. واسهل من هذا وذاك، تعطيل الحريات والغاء دور العقل والنقد والتفكير، بحجة «منع الفتنة» أو «وحدة الصف» أو «افشال المؤامرة الاسرائيلية ـ الامبريالية» الـ.. الخ. ولكن الحقيقة ليست بمثل هذه السهولة، فـ «العدو»، اليوم، في جنوب السودان، بالنسبة للمتقاتلين فيه، ليس اسرائيل، وبالنسبة لأكراد العراق أو لابناء الكويت، ليست واشنطن بـ «شيطان كبير». وأما اللبنانيون، فالعدو هو، وقد يصبح اكثر فأكثر، ذلك الفريق الذي يحول دون خروج بلادهم من الحرب وعودة السلام والأمن الى ديارهم، أياً كان اسمه.

أما العودة الحقيقية الى القرن التاسع عشر، فتتجلى في هذا التجاوز، أو «الالغاء» للقانون الدولي الذي رفعت الدول الغربية لواءه عالياً طوال قرن. فلقد اقرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة حق السلطات الأميركية في تطبيق القانون الاميركي على أراضي دولة مستقلة اخرى. كما رفضت الحكومة الأميركية، أيضاً، منح سورية حق «المعاملة الفضلى» التجارية، بحجة انها «لا تحترم حقوق العمال». كما استطاع الأكراد في العراق اجراء انتخابات بالرغم من الحكومة المركزية التي ما زالوا تابعين لها دستورياً.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

في الواقع لا يقتصر النظام العالمي الجديد على «الخطوط الكبيرة»، أي السلام ومنع التسلح النووي ومراقبة التسلح في العالم، وربط الديموقراطية بالانماء ومنع تغيير الحدود بالقوة، بل انه يشمل مقاومة زراعة الحشيش وتجارة المخدرات وحماية حقوق الاقليات ومراقبة «احترام حقوق الانسان» وطريقة انفاق الدول لموازناتها ووضع شروط معينة للمساعدات الدولية.

انها وصاية، بكل ما في الكلمة من معنى، تمارسها الولايات المتحدة الأميركية ولكن بشكل «قانوني» أي بواسطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وعبر المؤسسات الشرعية، وتختار هي الوقت والمكان المناسبين لممارستها.

ومما لا ريب فيه ان الشرق الأوسط يجد نفسه امام العالم الجديد، ولعدة أسباب، قد يكون من أهمها: أهمية النفط الستراتيجية، وجود اسرائيل فيها، أو بالأحرى تأثير اللوبي اليهودي على سياستها الداخلية والخارجية، وخروج مليار مسلم من سباتهم. والسؤال الذي أخذ يرتفع في كل مكان هو: هل يؤدي تطبيق هذا النظام الأميركي الجديد للعالم، الى اصطدام حتمي بالعرب والمسلمين؟ أم انه، بالعكس، سوف يساعد العرب والمسلمين على اجتياز هذه المرحلة الاكثر من صعبة، في تاريخهم؟

ان الانسان العربي العادي، أو ما يطلق عليه، عادة، اسم «الشارع» أو «الجماهير» العربية، لا تستطيع، نظر للسوابق، إلا ان ترى في الستراتيجية الأميركية الجديدة، خطراً على المصالح والاماني. ويذكي هذا الاعتقاد، الصلف الاسرائيلي والتباطوء الأميركي وعجز مراكز القرارات في الغرب، عن التحرر من النفوذين اليهودي والاسرائيلي. ولكن عدداً متزايداً بين المسؤولين والمفكرين العرب والمسلمين، بات مقتنعاً بضرورة ركوب الموجة الأميركية الجديدة وعدم ترك اسرائيل، كما جرت العادة حتى الآن، تتفرد باستغلالها، والاستفادة منها.

وانه لرهان صعب، ذلك الذي قام أو سيقوم به فريق الواقعيين العرب لدخول القرن الواحد والعشرين «من خلال» النظام العالمي - الأميركي الجديد. لا سيما ان واشنطن ليست راغبة ولا قادرة على اعطاء أكثر مما اعطت، وهو دون الأماني والحقوق العربية المشروعة أو المعقولة. ولكنه رهان أخطر بكثير، ان لم نقل مغامرة جنونية، ذلك الذي يفكر في القيام به بعض المتطرفين في «اعلانهم الحرب» على الغرب والولايات المتحدة واعتبارهما عدواً دائماً للعرب والاسلام.

إن مسألة تحمل العرب والمسلمين للنظام العالمي - الأميركي الجديد، أو ملاءمة النظام للمصالح والأماني العربية والاسلامية، انما هي مسألة «حدود». فالحدود، في نظر واشنطن، بين الشعوب والدول، لم تعد حدوداً «جغرافية» تفصل بينها، بل أصبحت حدوداً من نوع آخر: حدوداً انسانية، اعلامية، قانونية، صحية، قيمية، اخلاقية. بينما المشكلة في الجانب العربي، ما زالت مشكلة أرض وحدود وتاريخ وجغرافيا.

تلك مشكلة. أما المشكلة الاخرى والأهم، فهي ان قضية القيم والاخلاق والأولويات في الحياة العامة والخاصة، لم تحسم، بعد، بين العرب والمسلمين انفسهم. بل ان «معركتها» هي على أشد ما تكون من الاحتدام.

ومشكلة واشنطن، الأخرى، هي في انها لا تستطيع التدخل في هذا الجدل العربي - العربي، والاسلامي - الاسلامي، حول الأولويات والقيم والدنيا والآخرة.

وبين «الحدودين»، لسوء حظ العالم والسلام، مجال واسع لن تحرم اسرائيل نفسها من استغلاله.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

إمكانيات التطور فى النظام العالمى الجديد

هناك مقولة مترسخة فى تاريخ العلاقات الدولية، مفادها ان اى نظام فى هذه العلاقات يجب ان تكون له قواه المنظمة للقواعد والمحددات التى يحتكم اليها فى إدارة العلاقات الدولية. والنقاش لايدوركما يحاول البعض فى دحض هذه المقولة، انما يجب ان يكون فى المدى المتصور لقبول هذه القواعد، واليات التعامل معها بالتكيف او الرفض. فالمتتبع لتاريخ العلاقات الدولية منذ بدايته، يكتشف ان هناك قوى سواء كانت قوة واحدة، أو مجموعة قوى وتحالفات تسعى دائما لوضع قواعد واليات تنظم سلوك الدول الاعضاء فى هذا النظام، فقديما كانت الدولة الرومانية، ثم تبعتها دول مثل هولندا والبرتغال-اسبانيا، وانجلترا،ثم الولايات المتحدة- الاتحاد السوفييتى، واخيرا الولايات المتحدة، التى ينظر اليها خصوصا بعد ازمة الخليج باعتبارها القوة الوحيدة فى النظام العالمى الجديد، التى لا تملك فقط الرغبة، بل وايضا المقومات الموضوعية الملموسة لمارسة هذا الدور المهيمن وفق مصطلح Americana-Pax بما يتطلبه ذلك من محاولات وضع قواعد للسلوك الدولى.

إن الباعث على أثارة هذه المداخلة، هو قرار المحكمة الفيدرالية العليا، الذى يقضى باعطاء الحق للحكومة الامريكية فى اختطاف اى متهم بالارهاب من أى دولة خارج الولايات المتحدة، لمحاكمته داخلها. وهو القرار الذى اثار ردود فعل متباينة. وبصفة موضوعية، ينظر الى هذا القرار، بل لابد ان ينظراليه على انه خطوة اولية، من المحتم ان تتبعها خطوات اخرى مكملة فى سبيل تقنين القواعد المهيمنة على سلوك الدول فى النظام العالمى الجديد، مثل بلورة فكرة انشاء محكمة دولية لمحاكمة المتهمين بجرائم وقضايا ذات طابع عالمى مثل الارهاب والمخدرات من ناحية.. وعلى انه اول صيغة ذات طابع قانونى تسعى لرسم وتحديد ادارة العلاقات والسلوك الدولى فى هذا النظام، بدلا من الاعتماد على ارادة الدولة وجهازها السلطوى وفق مصطلح Reason of state أو الاعتماد على مبادئ عامة ذات طابع شخصى مثل اعلان ولسون، أو المبادئ التى اشتهرت به السياسة الخارجية الامريكية مثل مبدأ ترومان وصولا الى مبدأ ريجان من ناحية ثانية. ورغم الانتقادات الحادة التى وجهت لهذا القرار - لها مشروعيتها من حيث تضمنه لعناصر تتجاوز السيادة الامريكية، فان هذا القرار بالاضافة الى تضمنه لعناصر تكييف قانونية اهمها «حق التعقب» المتبع فى السلوك الدولى الراهن، فانه ينظر اليه من ناحية اخرى، على انه محاولة امريكية لاعادة انتاج الظروف والمقومات الموضوعية التى تدعم استمرار Americana-Pax ولكنها هنا وهو الشىء المختلف نسبيا عن المراحل الاخرى، لا تستند فقط وفق المصالح الامريكية، وان يكتسب هذا العنصر محوريته، بل ايضا تتم وفق مصالح المجتمع الدولى بكافة قطاعاته.

٥٨٦



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

حوار ١٢ يومـــا فى ندوة أوروبـــا مـا بعـــد ١٩٩٢

البيت الأوروبى الجديد وبناء النظام الدولى الجديد

على مدى ١٢ يوما شهدت مدينة سالزبورج بالنمسا اعمال «ندوة سالزبورج» بشكل مكثف ابعاد قيام السوق الأوروبية الداخلية الموحدة مع بداية العام القادم، وشارك فى الندوة التي عقدت تحت عنوان «اوروبا ما بعد ١٩٩٢» نحو خمسين شخصا من ٢٧ دولة من شرق ووسط وغرب اوروبا.. وكذلك مصر والأردن واسرائيل والهند.. وقد دعى نخبة من الخبراء والأكاديميين كمحاضرين فى هذه الندوة.. كان منهم كل من جاريت فيتسجيرالد رئيس وزراء ايرلندا الأسبق ورئيس الندوة والبروفيسور ديفيد كاليو من جامعة جوين هوبكنز الإميركية والرئيس المشارك للندوة، وكذلك جون وايتهيد نائب وزير الخارجية الإمريكى الأسبق وفيتالى زوركين مدير معهد اوروبا بأكاديمية العلوم بموسكو والسير مايكل هوارد رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن. وقد حرص منظمو الندوة على توفير مناخ وتنظيم جيدين لانجاحها واشاعة روح من المودة بين المشاركين.. ولا شك ان عناصر اشعاع الجو الطيب ايضا الموقع المتميز الذى أختارته هيئة الندوة او ما يعرف بـ «سالزبورج سيمينار» وسط الطبيعة الخلابة والهدوء التام. ليتم نسيان اى شيء أخر ما عدا ما يدور حوله النقاش سواء اثناء المحاضرات أو خلال الأحاديث الجانبية.

ويعد إختيار قصر ليوبولد سكرون - الذى شهدت أركانه تصوير فيلم صوت الموسيقى - اختيارا اكثر من موفق، فهناك يتم الجمع بين العمل والاسترخاء.. وإن كانت معادلة صعبة إلا انها تحققت.. ولا شك أن موضوع الندوة يعد ايضا معادلة صعبة. فقيام السوق الموحدة ليس نهاية المشوار الأوروبى..

الولايات المتحدة الأوروبية

ذلك أن التصور الوارد بالنسبة للمستقبل هو ان تقوم دولة فيدرالية اوروبية، أو ولايات متحدة اوروبية - كما اقترح في الماضى ونستون تشرشل - على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.. التى تشكلت فى البداية من ١٣ ولاية.. وان كان هذا الطريق مازال بعيد المنال حاليا، الا أنه مطروح خاصة فى ضوء تزايد طلبات الانضمام للمجموعة الأوروبية.. ولا شك ان انتهاء الحرب الباردة وانهيار الشيوعية إنما يفسح الطريق بصورة اكبر لاقامة «البيت الأوروبى» ومع مولد عصر التكتلات الاقتصادية قد يكون البيت الاوروبى نواة لـ «قرية عالمية» تمثل فيها التكتلات المختلفة سواء الأسيوية أو الافريقية - حيث وقعت في العام الماضى اتفاقية لاقامة جماعة أفريقية أقتصادية مشتركة - كما يبدأ في العام القادم سريان اتفاقية المنطقة الاقتصادية الاوروبية - وتضم دول المجموعة الاوروبية ودول الإفتا - ويبلغ تعدادها ٣٨٠ مليون نسمة.. وكذلك المنطقة الاقتصادية الحرة التى تضم كندا والولايات المتحدة والمكسيك - ٣٤٥ مليون نسمة - وهو التجمع الذى ترى فيه واشنطن توازنا مع التكتل الأوروبى.. وهناك دول الأسيان بجنوب شرق أسيا ومجلس التعاون الخليجى.

وتجمع أراء المشاركين على أن عصر التكتلات لا يوجد به مكان لدول فردية.. ولابد ان تلحق الدول بالركب وتنشط فى بلورة تصور محدد وواضح ووضعه موضع التنفيذ.. وعدم التردد طويلا.. ذلك ان ما وصلت اليه المجموعة الاوروبية هو حصاد عمل وجهد شاق منذ عام ١٩٥٧.

رسالة سالزبورج من :
ايناس نور

كذلك ينظر الى التكتلات أو التجمعات علي أنها افضل وسيلة للتغلب على المشاكل والقضايا حيث بات النظام الدولى - الأمم المتحدة - ينوء تحت وطأة عبء ضخم.. ومن المهم توزيع الأدوار..

وفى ضوء تزايد طلبات الانضمام لعضوية الجماعة الأوروبية يطرح تساؤل آخر عما اذا كان البنيان الحالى للمجموعة بمؤسساتها يتحمل ذلك الاتساع.. ورغم وجود بعض التحفظ من جانب المجموعة ازاء طلبات العضوية الا أن النتيجة السلبية لاستفتاء الدنمارك على اتفاقية ماستريخت للوحدة النقدية والسياسية دفعت بعض الزعماء الاوروبيين وعلى رأسهم المستشار الالمانى كول الى الدعوة بالاسراع فى قبول دمج دول اخرى بالمجموعة خاصة دول إفتا الخمس حرصا على تماسك البنيان الأوروبى وللحيلولة دون تفشى روح الانعزالية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٢

سرعتان للوحدة ؟

وقد اثارت الندوة نقطة هامة وهي أن نجاح اوروبا لا يجب أخذه كأمر مسلم به وان الطريق مازال بعد طويلا، ولم تتخط بعد كل عقباته.. وان ما يتفق عليه القادة لا يعكس بالضرورة رأى قطاعات الشعب العريضة وهو ما ظهر في استفتاء الدنمارك.

ويقول البروفيسور كاليو ان نتيجة استفتاء الدنمارك تطرح تساؤلا عما اذا كان من الممكن طرح نظام شامل يعمم ومدى نجاحه وامكانية الانسجام بين مختلف المناطق. ويرى كاليو أن فكرة اللجوء الى الاستفتاء ليست الاسلوب المناسب علي المدي الأبعد بالنسبة لعملية الاندماج لأن ذلك يتيح الفرصة لوجود سرعتين متوازيتين في العملية الأوروبية - اى ان يقبل طرف جزءا ويتردد في قبول جزء أخر.. او أن تقبل بعض الأطراف خطوات ويتردد أخرون في اقرارها - وأكد أن تقنين وجود سرعتين ليس من صالح الجماعة ويثير المخاوف من ان الاقل سرعة سيكون خاضعا أو مضطرا لأن يكون تابعا في النهاية.

ويشير البعض الي أنه مع اتساع نطاق الجماعية فهناك حاجة لاسلوب ديكتاتوري لادارة المنظمة، وكلما كبر حجمها كانت هناك حاجة لمركزية ادارتها.. ومن ثم تتراجع الديمقراطية؟! ولدى الاقتراع هل يتم الأخذ بمبدأ الاجماع.. مثلما هو متبع حاليا - أم بالاغلبية، وما اذا كان يتم تحديد تولي رئاسة المجموعة من قبل البرلمان الأوروبي بدلا من تبادلها كل ٦ اشهر بين الدول بالترتيب الابجدي.

وقد أتاحت الندوة فرصة ليس فقط للحوار بين شرق ووسط اوروبا وغربها.. وانما ايضا للحوار بين اعضاء تحالف الأمس الشرقيين - كما ذكر أحد المشاركين من بولندا - وقد اصبح هؤلاء الآن يناقشون قضاياهم فيما بينهم مثلما يتناقشون مع الغرب.. ولم يكن الوضع كذلك قبل انهيار الشيوعية. بل كان هناك خط مساند يتبعه الجميع.. وبات الخلاف مسموحا به وطبيعيا دون حساسيات.. ولابد من التسليم أن هناك مستويات مختلفة من التقدم بهذه الدول.

كما بحثت الندوة اهمية بناء مستقبل أمنى فى اوروبا وأن يكون اتحاد غرب اوروبا هو الدعامة الثانية للنظام الأمنى الغربى الى جانب حلف الأطلنطى - ناتو - ومع ادراك اهمية تنمية دور الأمم المتحدة لحفظ السلام.. ولكن لا يمكن أن يفرض السلام من الخارج.. ومع قرار الناتو مؤخرا فى اجتماعها باوسلو بالقيام بمهمات لحفظ السلام في اوروبا غير أنه من غير الوارد أن تقوم الناتو بهذه المهمات خارج منطقتها.. وأن ما شهده الخليج حدث لن يتكرر ومن الممكن مساهمة حلف الأطلنطي في مثل هذه المهمات فقط تحت اشراف الأمم المتحدة.

الشرق الأوسط.. بعد أمنى

كذلك رئى ان نجاح عملية السلام فى الشرق الأوسط وتحقيق التنمية له أهمية مطلقة في تأمين السلام والأمن فى المناطق المجاورة - ومنها اوروبا - ولتأمين الاستقرار ايضا من المهم الحد من الهجرة من شمال افريقيا لأوروبا ولا يمكن تحقيق ذلك الا بخلق وضع اقتصادى موال فى هذه الدول مما يتيح الفرصة لبقاء هؤلاء في بلادهم.

كذلك يرى جاريت فيتسجيرالد رئيس وزراء ايرلندا الأسبق ان هناك فرصة عظيمة وامكانيات ضخمة لتحقيق الاندماج والتكامل فى الشرق الاوسط اذا تم اقرار السلام والثقة بين الأطراف. ويضيف انه رغم استحواذ علاقات اوروبا بالشرق على الاهتمام الأكبر الا أننا ندرك أن هناك بعدين لعلاقة المجموعة الأوروبية وهما شرقا وجنوبا.

وعن تأثير الوحدة الأوروبية على الدور الأمريكى فى الشرق الأوسط يقول البروفيسور الأمريكي ديفيد كاليو :

قد يكون هناك اعتقاد بأن مع انتهاء الحرب الباردة وتراجع التهديدات بمنطقة الشرق الأوسط فإن واشنطن سيقل أهتمامها بالمنطقة مما يسمح بدور أنشط لاوروبا وقد يكون هذا متصورا علي المدى البعيد . أما حاليا وفى وقت لاحق فلا اعتقد بصحة ذلك.. لعدد من الاسباب منها : سبب اقتصادى وحيوى لنا وهو حاجتنا لبترول المنطقة. وكذلك تحالفنا مع اسرائيل الى جانب علاقاتنا الوثيقة التى طورناها مع دول المنطقة ومنها مصر..

واضاف أن لأوروبا دورا هاما فى مجال التعاون الاقتصادى والتجارى مع المنطقة.

وحول ما يثار في الغرب من وجود ما يسمي بالخطر والتهديد الاسلامى وكيفية التقريب بين الديانات السماوية يقول سير مايكل هوارد رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن : الأحرى بنا أن نتحدث عن التهديد المسيحى وليس الاسلامي، وما ينسبه البعض الى الاسلام يأتي من قبل اناس لم يفكروا بموضوعية فيما يقولونه. ونحن نعلم أن دولا عديدة ومختلفة يضمها لواء الاسلام مثلما هو الحال فى المسيحية. وأضاف : الا أن اظهار بعض الدول الاسلامية روحا عدوانية ومناصرتها لتيارات متشددة إنما هو وصمة للاسلام.

وعن اجراء الحوار بين الاديان السماوية لزيادة الفهم والتقارب قال هوارد : ان تفرق الكلمة ليس بين الأديان.. بل نحن مازلنا فى المسيحية لم يتوحد صفنا.. وابرز مثال على ذلك تقاتل الكاثوليك والبروتستانت في ايرلندا.. وقال إن من يلجأ الى العنف تحت ستار الدين انما يفعل ذلك لأسباب لا علاقة لها بالدين.. وقد يكون ذلك سعيا الى السلطة أو تسبب خصومات وصراعات عرقية أو بسبب الحرمان الاقتصادى.. وتقدم يوغوسلافيا مثلا واضحا على ذلك . فالمسألة ليست صراعا بين مسلمين ومسيحيين.. انما بين الكروات - وهم كاثوليك - والصرب - وهم أورثوذوكس - وقتالهم ليس لخلاف حول تفسير ديني انما لأنهم عرقان مختلفان يكرهان بعضهما البعض.

روسيا .. دولة غربية

وفي معرض استعراض الموقف الروسى تجاه الوحدة الأوروبية وعلاقة موسكو مع مناطق اخرى كالشرق الاوسط يقول البروفيسور فيتالى زوركين في تصريحات خاصة : أن روسيا تريد أن تصبح دولة غربية طبيعية .. والتحرك نحو الغرب له اولوية اكبر لدينا.. وهناك رأى أخر يرى أن لروسيا هوية أسيوية مثل الهوية الأوروبية وأن تكون جسرا بين القارتين وأن تلعب دورا هاما في الشرق الاوسط وشرق أسيا والمحيط الهادى. وأشار الي أن المساهمة الأساسية التى يمكن لروسيا تقديمها للأمن الدولى هى أن تعيد اصلاح نفسها وتسوية مشكلاتها الداخلية.. وتوفير الاستقرار داخل جمهوريات اتحاد الكومنولث.

وعن خطر تسرب الأسلحة النووية خارج جمهوريات الكومنولث قال زوركين : هناك أربع جمهوريات فقط هى التى تمتلك هذه الاسلحة وهى روسيا واوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء.. وستوقع هذه الجمهوريات اتفاقا بعدم انتشار هذه الأسلحة وتقوم في وقت لاحق بازالتها.. واوضح أن الأسلحة النووية مقسمة الي فئتين : استراتيجية.. وتكتيكية.. ولا يملك التكتيكية سوى روسيا..



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

وعن جهود خفض التسلح داخل اطار مجلس الامن خاصة بالنسبة للشرق الاوسط ودور روسيا قال زوركين هناك رأيان في روسيا، الاول - ويمثله سياسيون وعلماء ورجال البيئة - يرى ضرورة وقف كافة امدادات الأسلحة. والثانى يرى الحاجة الي عائد مبيعات الاسلحة من العمله الصعبة. ولكن يمكن الحد من هذه الامدادات بتحديد نوعياتها المصدرة وأن تكون لاغراض دفاعية.

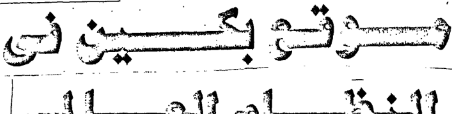
وقد خلصت الندوة الي اهمية اجراء الحوار لبناء الثقة والامن، واثارت العديد من التساؤلات دون وضع اجابات محددة عليها.. انما اتاحت الفرصة لتعرف مختلف الأطراف علي وجهات نظر الآخرين افضل. وحتى لو لم يتم اتفاق فى المواقف بين شرق اوروبا وغربها فعلى الاقل يمكن للغرب أن يتفهم الضغوط التى يتعرض لها شرق ووسط اوروبا للاسراع في ادماجها.. كما يتفهم الشرق لماذا لا يتحرك الغرب نحوهم بايقاع اسرع واذا فهم الطرفان ذلك فانهما يكونان قد قطعا شوطا طويلا علي طريق إزالة العوائق بينهما.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

رحلة إلى الصين (١/٣)



هـذا حديث من وحي رحلة إلي الصين امتدت اسبوعين خلال شهر أيار «مايو» من عام ١٩٩٢، شاركت أثناءها مع عشرين شخصية عربية في حوار صيني عربي نظمته جمعية الصداقة للشعب الصيني مع البلدان الاجنبية ولجنة التضامن المصرية برئاسة أحمد حمروش.

● إن انظارا كثيرة في اسيا وافريقيا تتطلع إلى سياسات الصين الدولية في هذه الفترة التي تشهد مرحلة جديدة في النظام العالمي. ويستطيع المراقب ان يرى في هذه الأنظار آمالا وتساؤلات وتطلعات، فما هي خطوط هذه السياسات؟

استطاع الخبراء والمسئولون الصينيون بما طرحوه على الجانب العربي في الحوار العربي الصيني ان يساعدونا على بلورة اجابة عن هذا السؤال، وبخاصة من خلال تناولهم لموضوع النظام العالمي الجديد وموضوع الصراع العربي الصهيوني.

يرفع الساسة الصينيون شعار «الكفاح من أجل انشاء نظام عالمي جديد عادل معقول، ويتطلعون إلى دول ما يسمى بـ «العالم الثالث» للعمل مع الصين من موقع كونها جميعا «دولا نامية»، لتحقيق هذا الشعار. وهم يرون ان ما شهده عالمنا من أحداث مؤخرا كشف أزمة النظام العالمي، و«أعلنت هذه الأحداث رسميا تفكك نظام يالطا الثنائي القطبية الذي أقيم بعد الحرب العالمية الثانية، وكذا انتهاء الحرب الباردة.. كما يرون» ان المعادلة الجديدة لم تتبلور بعد والنظام العالمي القديم القائم على اسس الهيمنة وسياسة القوة لم ينته.

يصنف الخبراء الصينيون الطروحات التي تتناول انشاء النظام العالمي الجديد بحسب مضامينها إلى ثلاثة أصناف. أولها نظام عالمي احادي القطبية تقوده الولايات المتحدة التي تسعى إلي الانفراد بزعامته، وتعمل على منع ظهور أي منافس كامن لها على نطاق العالم سواء من بين الخصوم أو الحلفاء». وثانيها نظام عالمي ثلاثي القطبية تقوده الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وتسعى إلى انشائه أوروبا واليابان اللتان أصبحتا عملاقين اقتصاديين، من خلال آليات مؤتمر القمة للدول الصناعية السبع. وتحاول روسيا ان يكون لها مكان بارز فيه من خلال موقعها الأوروبي ومن دول الشمال. وترفض الصين هاتين الصيغتين وتطرح شعارا يعبر عن الصنف الثالث وهو «انشاء نظام دولي جديد عادل ومعقول على أساس المبادىء الخمسة للتعايش السلمي».

وهذه المبادىء هي «الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي» و«عدم الاعتداء» و«عدم التدخل في الشئون الداخلية» و«المساواة والمنفعة المتبادلة» و«التعايش السلمي». وهي تعني حق جميع الدول ان تختار لأنفسها انظمة اجتماعية وسياسية وطرقا تنموية تنسجم مع خصائصها وظروفها القومية، ولا ينبغي للدول وخصوصا الكبرى منها ان تفرض بالقوة عقائدها وقيمها وطرقها التنموية والا يسمح لها بالتدخل في الشئون الداخلية لدول أخرى بأية حجة كانت. وقد تحدث دنج شياو بينج عن هذا النظام منذ عام ١٩٨٨ ودعا إلي انهاء الهيمنة.

يشرح الخبراء الصينيون تفاصيل مضمون هذا الشعار الذي يرفعونه.

فجميع الدول لها الحق في ان تشارك في مناقشة الشئون الدولية ومعالجتها «كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة على حد سواء بصفتها عضوا متساويا في المجتمع الدولي». ولابد من العمل «على تحقيق نزع السلاح الفعال والحد من التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل على نحو عادل ومعقول ومتوازن». وينبغي احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للبشرية جمعاء بشكل عام. وحقوق الانسان في المفهوم الصيني تتضمن الحقوق السياسية للمواطنين والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و«هي تعتبر من حيث الجوهر مسألة في إطار سيادة الدولة، فلا يمكن ان تطلب دولة معينة من الدول الأخرى ان تنقل عنها معايير أو نماذج حقوق الانسان»، و«لا أن تتخذ حقوق الانسان ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية لدول أخرى». ويجب ان يشمل النظام العالمي الجديد «قيام نظام اقتصادي دولي جديد على أسس من العدالة والعقلانية والمنفعة المتبادلة والتعاون» حتى يمكن تخفيف حدة التناقض القائمة اليوم بين الشمال والجنوب والحيلولة دون توسيع الفجوة بينهما. وعلى الأمم المتحدة أن تقوم بدور نشط في اقامة هذا النظام، «والاسهام بنصيب أعظم في دفع عملية نزع السلاح وحماية حقوق الدول النامية ومصالحها وحماية البيئة والسيطرة على النمو السكاني ومكافحة المخدرات».

لقد حدد نائب وزير الخارجية للاعلام ثلاثة خطوط لسياسة الصين الخارجية التي تطرح هذا التصور للنظام العالمي الجديد. وهذه الخطوط هي حماية السلام في العالم، ومعارضة الهيمنة وعدم السعي لها، والاستقلال في المواقف. والصين اليوم لا تتحمس لاقامة تحالفات مع قوى كبرى وتعمل على تعزيز علاقات تعاون وصداقة مع دول العالم الثالث. وجاءت الأسئلة

د. أحمد صدقي الدجاني ★

العربية في الحوارات الموجهة للجانب الصيني وأجوبة الأصدقاء الصينيين عليها لتوضيح محددات هذه السياسة. فالصين تتعامل مع الامم المتحدة بواقعية، وهي تدرك وضع عضويتها الدائمة في مجلس الأمن. وكم أخطأ أولئك الذين يراهنون على احتمال استخدامها حق النقض على مشاريع قرارات غربية تتعلق بطرف ثالث من العالم الثالث. وهي تتحدث ملتزمة بمصطلحات السياسة الدولية. وقد أجاب مسئول صيني عن سؤال بشأن فرض العقوبات على ليبيا بقوله «نعارض الارهاب بأي شكل من الاشكال، وندعو إلى اجراء تحريات وتحقيقات دقيقة وفق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويجب معاقبة المجرمين الذين تثبت ادانتهم. ولا نوافق مبدئيا على فرض العقوبات لأن ذلك يزيد من تصعيد المشكلة وفي التوتر القائم بسببها».

تولي السياسة الصينية الخارجية اهتماما بالصراع العربي الصهيوني مدركة «موقعة من السياسة الدولية، وتاثيره على النظام العالمي وتاثره به. وينتهي تحليلها لأوضاع «الشرق الأوسط» إلى التأكيد على حرص الولايات المتحدة التحكم في هذه المنطقة بكل وسيلة ممكنة حيث تعتبرها حلقة مهمة للاستراتيجية العالمية الامريكية. كما ينتهي هذا التحليل إلى ان عملية التسوية التي بدأتها واشنطن في أعقاب حرب الخليج ستظل بحاجة إلي الجهود الامريكية لدفعها وأن «الولايات المتحدة تنوي بدورها مواصلة هذه العملية على المسلك الذي مهدته هي وقد أعلنت الصين موقفها تجاه حل هذا الصراع العربي الصهيوني. ويتضمن هذا الموقف الدعوة لاحترام وضمان السيادة والاستقلال ووحدة الاراضي والامن لجميع دول المنطقة، ووجوب التعامل مع الشئون الاقليمية للشرق الاوسط عن طريق التشاور والتفاوض فيما بين دول المنطقة بشكل رئيسي، وضرورة تسوية النزاع وفق قراري ٢٤٢ و٣٣٨، وضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها، ووجوب استعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وبالمقابل وجوب الضمان والاحترام للأمن والسيادة لاسرائيل، وعلى الأطراف المختلفة في الشرق الاوسط ان تتعهد بعدم استخدام القوة واتخاذ التدابير العملية لتحقيق الانفراج في الموقف حتى تتم اقامة الثقة المتبادلة فيما بينها على نحو تدريجي. وفي الوقت نفسه على كل الأطراف أن تقوم بنزع سلاحها وحظر أسلحة الدمار الشامل.

لقد وقف الجانب العربي في الحوار طويلا أمام هذا الموقف الصيني النظري من حيث لغته ومضمونه. فاللغة المستخدمة في التعبير عنه تقترب اكثر فاكثر من اللغة الغربية التي لا تميز بين المعتدي والمعتدى عليه. والمضمون يكشف عن مفهوم للصراع اقرب إلي المفهوم الغربي. وهو يتحدث عن شعب عربي وشعب يهودي أو أمة عربية وأمة يهودية «واللغة الصينية تستخدم كلمة واحدة للشعب والامة». وقد لفت النظر ان بعض الخبراء الشبان رددوا مقولات غربية عن منطقة الشرق الاوسط الحافلة بالتناقضات الأمنية والطائفية... وحين طرح الجانب العربي تساؤلاته وملاحظاته بروح الصداقة والصراحة، وأشار بداية إلى استخدام مصطلح الشرق الأوسط الغربي وإلى استخدام مصطلح «الامة اليهودية» وتساءل عن الموقف من التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم والموقف من القدس والموقف من حق العودة لشعب فلسطين وقانون العودة الاسرائيلي، رد الجانب الصيني مطمئنا. وجاء جوابه كجواب نائب وزير الخارجية للاعلام بأن الصين حريصة على أن تقف إلى جانب الشعوب العربية في قضاياها، وهي لم تقم علاقات مع إسرائيل التي اعترفت بالصين مبكرا، ولكن تغيرات كبيرة حدثت مؤخرا في منطقتكم وبدأت المفاوضات المباشرة بينكم وبين اسرائيل فبدأنا تمشيا مع هذه التغيرات نطور العلاقات مع اسرائيل. ويرى الساسة الصينيون ان اعترافهم باسرائيل واقامة علاقات دبلوماسية معها في مطلع هذا العام ينبغي الا يؤثر على الصداقة الصينية العربية التي صمدت أمام الاختبار، وان المشاركة الصينية في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن منطقة الشرق الأوسط التي كان من شروطها اقامة العلاقات الدبلوماسية قد تتيح للصين دورا أكبر في عملية السلام الجارية.

لا شك في ان تحولا واضحا حدث في تعامل الصين مع الصراع العربي الصهيوني. وإذا كان انعقاد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ والتفاوض المباشر بين العرب والاسرائيليين قد فتح الباب على مصراعيه أمام دول أفريقية لتعيد علاقتها مع الكيان الصهيوني، وأدى إلي اقامة كل من الصين والهند علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، فإن بدايات هذا التحول في الصين تعود إلى مطلع الثمانينات مع تزايد نشاط «اليهودية الغربية» الاقتصادي هناك في ظل سياسة الانفتاح ودعم السياسة الامريكية القوى لهذا النشاط. وقد برز خلال العقد الماضي في الأوساط



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدبلوماسية في بكين دور مكتب الاتصال الاسرائيلي الذى أصبح مديره أول سفير اسرائيلي لدى الصين.

إن لنا ان نراهن على حكمة الصين وخبرتها في السياسة الدولية في تعاملها مع اليهودية الغربية والصهيونية، وبخاصة في ضوء الدور الذى قامت به الصهيونية في أوروبا الشرقية لصالح الغرب، كما ان لنا أن نراهن على تعزيز العلاقات الصينية العربية وايجاد حقائق جديدة في ميدان التعاون بين الصين والوطن العربي في مختلف الميادين لمحاصرة التخريب الصهيوني الذى يستهدف هذه العلاقات ومصالح المنطقتين. وتبرز الحاجة ماسة لتعاون عربي صيني على صعيد مراكز البحث السياسية في المنطقتين لايجاد تفاعل صحي يثمر أفكارا صحيحة ايجابية. وما أعظم الجهود التي يجب ان نبذلها نحن العرب على هذا الصعيد.

ان وجود علاقات أجنبية عربية قوية ضرورة ملحة لصالح المنطقتين، ومن أجل نجاحهما في الاسهام ببناء نظام عالمي عادل.

---

* كاتب ومفكر عربي فلسطيني.

الأربعاء: عصارات حوارات



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

الحروب قبلاً، اما اليوم فازمات وحلول

عماد فوزي شعيبي *

■ فرضت علينا خارجية الفعل السياسي عموماً، ان نعاود النظر في واقع السياسة العربية بعيداً عن الاسقاطات الذاتية والرغبويات، لندرس السياسة في واقعها ولنتعلم كيف تجري بعيدة عنا وعن افكارنا مهما بدت لنا افكارنا صحيحة وضرورية.

ان «خارجية» الفعل السياسي حقيقة يجب ان نواجهها كعرب، فالسياسة - فعلاً تسير «خارج» دوائر وعينا وخارج دوائر رغباتنا وتنظيراتنا. فهي تتحرك بطبيعتها، بمسارها، بوقائعها، وليس بما نرسمه لها نحن المثقفين منذ الخمسينات. وهذا ما جعل الافتراق والانفصال، عن الرحم الذي ولدنا فيه بوجودنا ورسمنا عليه امالنا، صعب التصديق وصعب الفهم، حتى من قبل اعتى واقعيي السياسة الفكرية في ربوع البلاد العربية.

هذه «الخارجية» اصبحت من طبيعة الاشياء والاعتراف بها والانطلاق من مسارها، امر تفرضه علينا الواقعية السياسية. انها ليست واقعية التسليم بما يحدث، انما واقعية فهم ما يحدث والاعتراف به واقعاً، وبناء التحليل والتوقع والمرغوب والمامول والتاريخي عليه. وهذه الواقعية صعبة. نعم صعبة، لانها تضرب وتقطع اوتار الحلم وترسم وجودها في ملكوت المكمن وتحمل التنظير بعيداً عن استقصاء المطلوب، وتقبل بالتدرج بدلاً من الانقلاب، وبالاصلاح بدلاً من الثورة.

وما سناتي اليه من تحليل، لا يهدف الا الى عرض الية الفعل السياسي لواقع الدولة وهذه العرض القاسي، سيطرح نفسه كوقائع استكملت وانبرت كلفة للسياسة وحدود واضحة لها:

من الواضح ان الممارسة السياسية كانت في تراثها السياسي حكراً على الغرب (سواء كنا نحمل موقفاً عصابياً من هذا الغرب او كنا ازاءه باردين)، فمنذ معاهدة وستفاليا التي الغت الحروب الدينية اصبح واضحاً ان السياسة لا تقوم الا على اساس الدول. ومن هذا المؤشر بدأ النظام العالمي بالظهور. وكان لا بد ان تمر مرحلة قاسية حتى يقتنع الغرب وتحديداً الاوروبي بان الدولة يجب ان تكون دولة قومية لا دولة امبراطورية حيث دفع الالمان ثمن النزوع الامبراطوري للدولة الفرنسية المتعددة القوميات.

مرة اخرى تاكدت الدول في عقد الخمسينات وظهر نظام عالمي جديد قائم على عملاقين جديدين حلاً مكان فرنسا وبريطانيا وسائر اوروبا، وانهيا زمن الدولة الامبريالية (التوسعية الامبراطورية المباشرة) ثم ترسخ مع النظام العالمي الجديد فضلاً عن الديبلوماسية ارساء قواعد عامة للنزاعات الدولية بين العملاقين تقوم على الخطوط الحمراء لكل منهما والتي لا يصح اختراقها.

كذلك اعتمدت آلية للضبط العالمي واصبحت السياسات الاقليمية محددة بهذا الضبط الذي تجنب اللجوء الى القوة مراراً. وإن بقيت بؤر كثيرة للنزاع والتوتر. وفي السبعينات ختم عهد الفلتان على صعيد الهوية السياسية العالمية لتصبح كل مناطق العالم دولاً، ولم يعد ممكناً ابقاء حتى اكثر المناطق تخلفاً، تحت حكم لا يتسم بنظام الدولة، فمن افريقيا الى الصحارى اصبحت الهوية العالمية هوية الدولة، فليس مسموحاً قط ان تكون هنالك جغرافيا بشرية لا تدخل في نطاق مبدأ الدولة، والانتصار المطلق الوحيد المسموح به هو انتصار الدولة على اللادولة.

وتدعيماً لنظام الدولة كانت جاءت عصبة الامم ووريثتها الجمعية العامة بمؤسساتها الدولية التي ادخلت الجغرافيا البشرية السياسية كلها تحت لوائها، وضبطت هذه الجغرافيا بمجلس الامن الذي كان تعبيراً واضحاً عن الهيمنة وانعكاساً اميناً لتوازنات القوى العالمية اثر النظام العالمي الحديث الذي تبلور بعد ١٩٤٥، واصبح مجلس الامن الشرطي الضروري.

لقد ارسى النظام العالمي قواعد للخروج من زمن الجماهير التي وجدت نفسها لاعتبارات الصراعات الوطنية والايديولوجيات التنظيرية تتدخل في الفعل السياسي، وغدا من الصعب اختراق السور الصيني الكبير بين فاعلي السياسة والناظرين من الخارج، وهو ما مهد عملياً لازالة نتائج عقد الخمسينات وعقد الستينات، وببساطة جاء عقد السبعينات ليعلن الغاء الثورات المنفلتة من عقالها او ضبطها وتحجيمها فما ان بدأ عقد الثمانينات حتى كان الزمن الثوري كلياً.

لقد ادرك جميع العمالقة انذاك ان كل ايديولوجيا تثويرية انما هي خطر على الهوية العالمية الامر الذي حول اليسار في العالم من يسار المستقبل في الخمسينات وحتى ازمة كوبا الى مجرد حامل طوبى او مجرد اصوات غير فاعلة وغير ذات قيمة اللهم الا القيمة المعنوية. وهكذا فقد اليسار دوره في الحراك السياسي واصبح مجرد ذكرى.

وهذه النهاية المحزنة لم تكن دون اصداء عالمية درامية. فقد كانت سنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٠ على المستوى العالمي مرحلة الهياج الاخير، حيث تالقت الثورة الثقافية الصينية ومثلت المقاومة الفيتنامية درساً في خطا تورط الدول العظمى في نزاعات غير مدرجة تحت عنوان الحروب بالوكالة. وفي اميركا اللاتينية ترك تشي غيفارا كوبا ليقوم بحروب عصابات ساذجة في ادغال بوليفيا، وشهدت باريس احداث ايار (مايو) ١٩٦٨ التي قام بها الطلاب فجاء الرد من الدولة الفرنسية اكثر من حازم تاكيداً على ان الدولة اهم من الديموقراطية وان القمع ممكن في نظام ديموقراطي عندما يكون الرهان في الديموقراطية على مصير الدولة.

لقد كان درس الدولة الذي تحول في السبعينات الى درس الاستقرار حاسماً جداً في الفاعلية والفهم السياسيين لارساء قاعدة تقوم على استحالة اي سياسة خارج اطار العقلانية السياسية، اي خارج اطار الحسابات العالمية والخطوط الحمراء. وتحولت الايديولوجيا الى ترف ثقافي من اللاعقلانية السياسية بهذا المعنى الحصري. ونشات العلاقة بين الافكار والمؤسسات بشكل مضطرب، فالمؤسسات تقاوم الافكار خشية ان تؤدي الاخيرة الى تغييرات تراجيدية تنسف معها المؤسسات.

وقد جاء واقع حسم دور المؤسسات في بعض الدول الغربية على طريقة التغيير الاجتماعي (من فوق) ومن خلال الدولة (إبعاداً لكل شبح للثورة) وعن طريق تمييع دور الايديولوجيا وحصره في النخب التي تم تاطيرها في مؤسسات البحث الاجتماعي او الاستشارات العليا ومؤسسات صنع القرار، وعن طريق تحويل العامة عن الاهتمام الجماعي بفسح المجال امام الذات الفردية لتنطلق من عقالها. لكن دولاً اخرى اقامت الضبط على اساس قاعدة ويلهلم رايش: «ان اول عمل قام به

القمع انه مهد السبيل لكل استبداد تال له». وبالتالي اقامت الاولى الضبط على اساس من الهيمنة الضابطة فيما اقامت الثانية الاكراه والعنف. الامر الذي جعل امكان الانفجار في النموذج الثاني متوافراً.

وإن كان الخيال العسكري لا يزال ينهي آخر استعراضاته او يكاد، فقد صعدت الى الواجهة السياسية العالمية نظرية الامن العالمي الجماعي والتي تعني تشابك القوى العظمى في مواجهة التهديدات المباشرة او غير المباشرة للقواعد العالمية، وتزايد الاهتمام بفن ادارة الازمات اي عدم استخدام القوة العسكرية المباشرة كما اصبح امام العالم اختيار واحد من المفاهيم التالية او ايجاد توليفات تجمع بينها: الهيمنة، توازن القوى، الامن العالمي الجماعي.

ان النظام العالمي الجديد الذي ارسى قواعده على اساس قوة الاقتصاد سوف يدخل معه مؤسسات عالمية معدلة تسمح بانخراط القوى العظمى الاقتصادية الجديدة في نظام الامر الواقع بحيث يرتفع عدد الدول التي لها حق الفيتو ليتلاءم مع تعدد الاقطاب. ولتحقيق كل ما سبق تبدو الفرصة مهياة لأن تعيش الدول العالمية حال سلام ولكنها لن تكون اكثر من حال سلام واقعي لا مثالي، لأن الاخير يقوم على اختفاء الصراعات وهذا مستحيل. فما نميل الى قوله ان الصراعات ستتحول الى تنافسات باردة وحارة وهذا ما يرفع اسهم ادارة الازمات بدلاً من الحروب.

* كاتب سوري.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من بالي الى ريودي جانيرو

في جزيرة بالي الاندونيسية اطلقت دول عدم الانحياز رصاصة الرحمة على آخر «يافطات» النظام الدولي القديم حين وقف وزراء خارجية الحركة قبل ثلاثة اسابيع يتساءلون: عدم الانحياز عن من؟ وختموا اللقاء دون ان يجيبوا عن هذا السؤال.

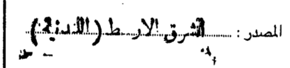
ففيما كان الرؤساء عبد الناصر وتيتو ونهرو قبل ما يزيد على ثلاثة عقود يستطيعون الاجابة بسهولة عن هذا السؤال بالقول انهم ليسوا منحازين الى الكتلتين الدوليتين (الولايات المتحدة - الراسمالية - والاتحاد السوفيتي - الاشتراكية) ولا الى احلافهما، فقد ادى انهيار القطبية الثنائية وقيام عالم ذا قطبية واحدة الى سقوط مفهوم اللا انحياز او الحياد، في الاقل، حين يتعلق الامر بخيار الموقف الثالث بين كتلتين متناحرتين. ويكفي الامعان في حقائق عجيبة مثل غروب الناصرية عن مصر والنهروية عن الهند والتيتوية (هذه الايام) عن يوغسلافيا للاسترشاد الى الحقيقة الاكثر عجبا وتتمثل في انطفاء الشخصية او الشخصيات الرائدة التي توقف تداعي الوضع الدولي وتعيد بناء مساهمة هذه المجموعة الكبيرة في السياسة الدولية بما يحد من لا عدالة العلاقات الاقتصادية التي تفرضها مصالح الاستقطاب، ولا عدالة العلاقات السياسية التي تختزل دور هذه الدول بالتلقي والاستسلام. واذا عقد رجالات العالم مؤتمر الارض في ريودي جانيرو هذا الشهر فقد برز مأزق حركة عدم الانحياز حيث تراوح موقف دولها الاكثر فقرا بين استجداء المعونة الدولية بوصفها «اكرامية» او نوعا من «الزكاة» وبين السلبية والانتظار، وقد بلغ بزعماء دول فقيرة ان قذفوا بمفاتيح السيادة الوطنية لدولهم الى رؤساء الدول الصناعية الكبرى معلنين عجزهم عن ادارة هذه الدول بدون «شفقة» بمستوى النجدة العاجلة. وعرض البعض من الرؤساء تأجير بلدانهم للاخرين كـ«قواعد» عسكرية متناسين ان «البعبع» الذي كان يثير الفزع ويلزم تشكيل حزام من القواعد لترويضه قد اختفى، ولم تعد الولايات المتحدة بحاجة الى حلف بغداد ولا الى اتحاد دول جنوب المحيط الهادىء «الانزوس» ولا الى منظمة «السياتو» بعد ان اغلق حلف وارسو دكانته واقامت وارسو نفسها اقتصاد السوق وقبلت ان يرشح لرئاستها ثري اميركي معروف من اصل بولوني.

ورأى البعض الاخر المتغيرات الدولية بصورة مقلوبة حين افترضوا ان «القطب» الوحيد هو في نقطة الضعف الامر الذي يتوجب اعفاءه من الالتزامات والمعونات ريثما يتعافى أكثر فأكثر. واذ يحن بعض ورثة حركة الانحياز الى نظام القطبين فانهم يقفزون من فوق الواقع الى الفراغ... واذ يرفع البعض الاخر يد الاستسلام فانهم يتناسون ان الحالة القطبية الراهنة هي في صيرورة مفتوحة على احتمالات عديدة منها ولادة استقطاب جديد. واذ يلجأ البعض الاخر الى الانكفاء في «غيتو» وطني فانه سيصطدم عاجلا ام آجلا بأن العالم واحد ويستمد توحيده من عالمية وسائل الاتصال والتكنولوجيا والكوارث العمياء وظواهر انتقال الازمات والنزوح واستعصاء كبح الجرائم دون تعاون دولي. وفي جزيرة بالي، كان قليلون قد تأملوا حقيقة انه آن الاوان لوضع حركة عدم الانحياز في متحف التاريخ، وان المرارة والتأسي والشكوى لن تضخ في هذا الجسد روحا فاعلة.. وان المطلوب بناء حركة جديدة من ذوي المصالح بتغيير العالم واكساء نظامه الدولي الجديد العدالة والنزاهة».

عبد المنعم الاعسم

٨٦٥



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

الحارس الدولي

بعد كل تغيير كبير يطرأ على المشهد الدولي تجد الدول نفسها مدعوة لاعادة تقويم حساباتها ومراجعة سياستها، خصوصا حين يكون التغيير شاملا عواصم القرار الكبرى وموازين القوى الدولية. والواقع هو ان هذا القرن كان حافلا بالتغييرات الانقلابية. فغداة الحرب العالمية الاولى وجد العالم نفسه امام نهاية امبراطوريات وامساك اخرى بالقرار. وغداة الحرب العالمية الثانية بدا واضحا ان شمس العملاقين البريطاني والفرنسي اخذة في الغروب وان العملاقين الامريكي والسوفياتي يستعدان لتثبيت المواقع وتوسيعها.

في موازاة ذلك كانت هناك دائما محاولة لادارة شؤون العالم عبر هيئة توكل اليها مهمة تمثيل القانون الدولي والسهر على تطبيقه. فبعد الحرب الاولى كانت عصبة الامم ترجمة لرغبة العالم في عدم الوقوع ثانية في فخ المواجهة الشاملة المدمرة. وبعد الحرب العالمية الثانية قامت الامم المتحدة، محاولة الافادة من الاخطاء التي ميزت عمل عصبة الامم.

هذا التفكير بـ «حكومة عالمية» بدا في كثير من الاحيان اقرب الى الخيال. ذلك ان الهيئة الدولية لا بد أن تعكس موازين القوى القائمة في العالم ولا شيء يستطيع منع النزاعات بين الكبار من التسلل الى منبرها وتحويله ساحة للتجاذبات.

لم يحن الوقت بعد لتناسي صورة اندريه جروميكو يرفع اصبع الفيتو (حق النقض) او يوكل المهمة الى من يمثله. لكن تلك المشاهد تنتمي فعلا الى عهد راح والى عالم لم يعد موجودا.

التغيير الذي شهده العالم في الاعوام الثلاثة الماضية لم ينسف فقط ركائز السياسات السابقة، بل نسف معها استقرار دول واسقط معسكرات ونظريات وحسابات في السياسة والامن. وبمقدار ما حفل النظام الدولي الجديد من امال فانه حمل معه من الاخطار وبينها ما نشهده في البلقان وانحاء اخرى من العالم. كل هذا يحتم الرجوع الى تعزيز دور الضابط المؤتمن على القانون الدولي كي لا تتفاقم النزاعات وتحبط الامال بالسلام.

«الشرق الاوسط»



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

الظاهرة الأصولية والنظام الدولي



بقلم: د. حسن بكر *

بدا واضحا للعيان خلال العقدين الأخيرين ظهور وانتشار الظاهرة الأصولية على المسرح الدولي عامة والأصولية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط خاصة، وقد واكبت ذلك بعض مظاهر العنف الطائفي الذي هز استقرار بعض اقطار العالم العربي والإسلامي. وليس مصادفة ان يحدث ذلك مع الانهيار الكبير للحواجز بين الأيديولوجيات التي كانت سائدة والنظم الاجتماعية المختلفة التي افرزتها في الشمال الغربي الذي توحد في لغة واحدة تمثل العودة للحضارة المسيحية الغربية واخلاق السوق الراسمالية المختلطة بها على حد تعبير «ماكس فيبر» عالم الاجتماع الألماني الشهير.

ترى هل هناك ارتباط بين تنامي الظاهرة الأصولية والتغير الحادث في النظام الدولي؟ وما هي الأسباب والنتائج؟

إن أحد الآثار الجانبية للسقوط العظيم للشيوعية هو انتقال أولوية المواجهة الغربية من الخطر الأول (مواجهة واحتواء إمبراطورية الشر) إلى الخط الثاني اي إلى قوس الأزمة الممتد من عدن إلى افغانستان وما حوله، وبمعنى اصح منطقة الشرق الأوسط. إن ذلك كان يعني الانتقال إلى مبدأ توازن المصالح في كل الأمور ابتداء من تجارة السلاح والمواد الخام وانتهاء بالحفاظ على البيئة بين دول الشمال في العالم الأول والثاني. وكان ذلك معناه ان تحل امور قابلة للتفاوض حولها كالمصالح محل القيم وإشباع حاجات الإنسان الأساسية التي سادت قبل ذلك، اي محل نظريات تبادل القوى وتوازن القوى التي سادت في المكان نفسه في العقود الماضية. وبينما كان العالم على مفترق الطرق نحو عصر جديد من تسوية الصراع بالطرق السلمية برزت على السطح في منتصف السبعينات ظاهرة الأصولية الممتزجة بالعنف، رافضة أن تكون شكلا هامشيا للنظام الدولي فجذبت اطراف الصراع نحوها بشكل لم يسبق له مثيل وجعلت منطقة الشرق الأوسط بؤرة استقطاب واختبار محورية للوضع الكوني الجديد.

غير ان العنف المتولد من هذه الظاهرة يعكس في حقيقته ترابط المحلي بالإقليمي بالدولي في حلقات متصلة. فالأسباب داخلية تسرعها الدوافع الخارجية، والفعاليات الموجودة على الساحة محلية وذات هوية جماعية مترابطة بهوية دولية ممتدة في الخارج. وهنا تتداخل الأسباب والنتائج في دائرة واحدة .

إن النظرة المتأنية لوقائع العنف التي ظهرت سوف تكشف عن عاملين رئيسيين بالاضافة إلى البعد الخارجي الذي حاول تهميش المنطقة عند رسم توازناته ووفق مصالحه. وهذان العاملان هما التخلف الهيكلي الضارب اطنابه بشكل غير متواز في كل مناحي الحياة في مواجهة حضارة صناعية غربية متقدمة ، والصراع من حيث وجود مخزون من الصراعات الاجتماعية والقومية الممتدة ذات ارتباط لصيق بجماعات الهوية في الخارج وقابلة للانفجار بمجرد وجود باعث على ذلك.

ولكي نوضح ما سبق فإن التخلف الموجود قد افرز ما يسمى بنسق الاستضعاف الهيكلي Structural Victimization الدائم لجماعات بعينها في بعض بلدان المنطقة وظهر ذلك في الفجوة القائمة بين من يملكون ومن لا يملكون، وفي الارتفاع المجنون للسكان وزيادة الهوة بين الريف والمدينة.. إلى آخره، كل ذلك ادى إلى حرمان المواطن من حاجاته الأساسية للمعيشة، أي الحد الأدنى اللازم للحياة الكريمة . اضف إلى ذلك وجود ترسانة من القوانين المقيدة للحريات تنكر على الإنسان حريته التي منحها له الله يوم ولادته، وأمنه على يومه ومستقبله، وإيمانه بمبادئ وانتماء إلى وطن يكون له فيه حقوق المواطنة Citizenship rights، كل هذه القيم التي لا يمكن التنازل عنها او التفاوض بشأنها والتي إن لم يجدها المواطن داخل النظام فإنه يتجة حتميا إلى جماعة هوية (دينية، سياسية ، عرقية ، قومية ، جنسية،.. إلخ) يجد ذاته فيها . وهنا تظهر الحلقة المفقودة بين التخلف والعنف الممتد فهما وجهان لعملة واحدة . فدول العالم الثالث وفي قلبها عالمنا العربي والإسلامي تزخر تحت السطح بعشرات من جماعات الهوية المختلفة ذات الامتدادات الدوليه الخارجية وهناك من المشاكل المعلقة والأحلام المؤجلة والآمال المحطمة ما يشكل انغاما قابلة للانفجار في أي لحظة ، بل وفي كل اللحظات بشكل دائم عنيف وكثيف ومتعدد الأطراف ولا يمكن إيجاد حلول شافية له بسهولة ، وهنا تلعب



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القوى الخارجية دور المسرع أو المعجل لتلك الصراعات الكامنة . وعبر الوطن العربي، حدث ولا حرج عن هذه الصراعات الاجتماعية والقومية الممتدة . وقد تبلور ذلك بشكل واضح في أيامنا في صورة العنف الطائفي أو الديني والذي عبر عن نفسه في شكل مواجهة صريحة مع النظم القائمة في وقت ظهرت فيه فوضى دولية وإقليمية لم يسبق لها مثيل في المنطقة منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ .

وقد كان من نتائج ذلك ان الحركات الأصولية - وقد أصبحت في مقعد القيادة في المعارضة غير الرسمية - ترسم خريطة الصراع بين الشرق والغرب (على أنه صراع ديني بين شرق إسلامي وغرب مسيحي أو يهودي) ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين والعالم بأسره يخطو نحو الثورة الرابعة، ثورة البيئة والتنمية.

• تهديد استقرار منطقة من أهم المناطق الفرعية في العالم وأشدها سخونة بصراع قومي ممتد هو الصراع العربي - الإسرائيلي الذي يجتذب نحوه صيغة الصراع الديني وجماعات الهوية الدينية الأصولية على اختلاف أنواعها عبر العالم. هكذا يظهر أن تدويل الصراع أو قوميته قد فشلت. وبسبب التعنت الإسرائيلي في مفاوضات السلام وبروز اليمين الإسرائيلي بدور قوي خلال العقدين الماضيين على المسرح الإسرائيلي فإن بروزا مقابلا قد وضح على الجانب الآخر ويكاد الصراع برمته يتحول إلى صراع ديني عقيدي على غرار القرون الوسطى.

• صدرت المواجهة والحال هكذا بين الشرق والغرب على انه صراع بين دار الإسلام ودار الحرب. فدار الإسلام هي دار السلام، ودور الغير تمثل دور الحرب والطاغوت والإلحاد. وكما فعل «ستالين» إبان الحرب الباردة حين رسم العالم على خريطة الأبيض والأسود : معسكر الاشتراكية : معسكر السلام والحرية، معسكر الراسمالية : معسكر الحرب والعبودية، يكرر الأصوليون ذلك بصورة أخرى في عالم اليوم. فالعالم يعيش عصر الجاهلية الثانية والدول العظمى هي ومن يلف لفها، دول الاستكبار والطاغوت وعلى المسلمين التوحد لمواجهتهم في حرب لا تبقي ولا تذر.

• سيادة موجة من العنف والوقائع المدمرة عبر العالم العربي والإسلامي تحت أسماء وشعارات مختلفة من افغانستان حتى المغرب وما بينهما. لقد ادى ذلك إلى هز انظمة شرق أوسطية كثيرة (فراجعت حساباتها الثابتة وتوازناتها الإقليمية الراسخة)، بل وتجاوزتها إلى هز النظام الدولي باكمله وعلى الفور سارعت الدول الغربية التي تتحكم في نظام الاتصال الدولي بربط الظاهرة الأصولية بالإرهاب الدولي بحق أو بدون وجه حق في وقت تواصل فيه الدولة العبرية توسعاتها المستمدة من التعاليم التوراتية ولا تنكر ذلك وتعطي الغرب وجها مستنيرا تقدميا وتعطي الشرق وجها دينيا قاتما، دون حياء .

إن الوقت قد يلعب دورا حاسما في تغيير بعض المعتقدات السياسية الراسخة في الإطار القيمي للأصوليين وقد ينتهي الأمر ببعضهم إلى الخضوع للواقعية السياسية في عالم متغير كما يحدث مع «رفسنجاني» وأتباعه في إيران، ولكن ولأجل غير مسمى، سوف تظل آثارها منعكسة على النظام الفرعي للشرق الأوسط في تعامله مع العالم الخارجي.

---

* قسم العلوم السياسية
جامعة أسيوط



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢



سيكون عالم القرن الواحد والعشرين عالما مختلفا بالتاكيد عن عالم اليوم ، حيث نشاهد بدايات هذا التغير حاليا متمثلا على سبيل المثال فى ثورة اتصال تتضمن ثورة معلومات ، نتيجة للتقدم التكنولوجى الهائل . وسواء رضينا ام ابينا سنجد انفسنا فى خضم هذا التغير . السؤال المطروح هنا هو كيف يمكن ان نكون فاعلين وليس مفعولا بنا ، نحن فى حاجة الى التعامل مع المتغيرات الجديدة بصورة ايجابية ، تزيح من على كاهلنا التبعية ، او الانعزالية ، لندخل فى بوتقة التفاعل والعطاء . هناك عدد من المحاور الرئيسية التى يجب ان نراها بوضوح :

أولا : ليس هناك خلاف ولاينبغى ان يكون على ان الديمقراطية هى وسيلة وغاية لشعوب العالم قاطبة ، وأن أى تقدم لن يتم الا فى مناخ ديمقراطى ، سواء كان النظام الاقتصادى اشتراكيا ام رأسماليا .

ثانيا : لم يعد هناك شك فى اهمية العلم لأى مجتمع وعلى نفس الدرجة من الاهمية ان نكون قادرين على استخدام التفكير العلمى فى اى حوار ، اذ انه ضرورة لاقامة ديمقراطية واعية وحوار فكرى مثمر .

ثالثا : هناك سباق زمن بين دول العالم الثالث ودول العالم المتقدم ولهذا فان اسلوب « الملاحقة » و« استيراد » النماذج سيجعل المسافة الزمنية تزداد اتساعا ، ولذا فنحن فى حاجة الى « الابتكار » و « الاضافة » وهذا ليس من قبيل تحميل النفس قدرات أكثر من طاقاتها . يكفى ان ناخذ مثلا اليابان التى خسرت عسكريا ، وانتصرت اقتصاديا فى وقت قياسى ، وايضا الصين ونهضتها التى اعتمدت على المخزون الثقافى فى التنمية :

د . علياء رافع •

وأما عن تقهقر الأيديولوجيا ، فيجب بادي ذى بدء ان نحدد معنى الكلمة اذ انها جاءت فى استخدام د . سعد الدين ابراهيم على انها تعنى المذهب السياسى المغلق ، واما محمد سيد احمد فقد رأى انها رؤية تربط بين متغيرات من اجل تحقيق الاهداف . وهكذا جاءت رؤية د . ابراهيم لتضع الايديولوجيا فى مقابل العلم ، لايتفقان او يتوافقان ، خاصة فى هذا العصر الذى يتطلب مرونة وفكرا مفتوحا يعتمد على الخبرة الانسانية المعاشة ، وليس تطويقها أو تجاهلها والتعالى عليها ، وبالتالى عزلها مما يمثل عائقا عن التقدم ، وهذا الاستخدام لكلمة الايديولوجيا هو الاستخدام الشائع ، تطورا وتطويرا من رؤية ماركس للعلاقة بين الايديولوجيا و « تزييف الوعى » والايديولوجيا بهذا المعنى الكلاسيكى يتم توظيفها من اجل خدمة اهداف القوى المتصارعة على النفوذ . ومن هناك فان تقهقر الإيديولوجيا يعنى ان هناك يقظة وعى عالمى وانتشار اللتفكير العلمى ، والسؤال هنا هل هذه الرؤية تصف الواقع ام انها جزء من ايديولوجيا جديدة ؟

يثبت الواقع انه ليس هناك اسس عقلية علمية تحكم العلاقات بين الدول ، بل هناك ازدواجية بين القول والفعل وهو ما يعنى ان هناك توظيفا ايديولوجيا



المصدر : الاهالى

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لمقولة « النظام العالمي الجديد » ولم تتمخض انتهاء مرحلة الحرب الباردة عن انتهاء الصراع اذ ان بؤرا من الصراع تتفجر فى اماكن مختلفة من الارض ، وتتراجع مبادىء الشرعية الدولية امام مصالح الدول الكبرى .

واذا كانت قمة ريودى جانيرو مهمة فلانها بينت بوضوح موقف العالم المتقدم الذى يريد ان يستثمر كل شىء لمصلحته . وهذا ما يشكك فى فاعلية النظام العالمي بصورته التى رسمتها امريكا نظريا وتراجعت عن تطبيقها عمليا .

واذا كان هذا يعنى شيئا بالنسبة لدول الجنوب فيجب ان يكون حافزا لهذه الدول على التضامن والتعاون ، لا فى مواجهة عدائية مع دول العالم المتقدم ، ولكن فى تفاعل ايجابى قائم على فهم ما يدور فى الساحة العالمية .

ومن هنا تنبع حاجتنا الى رؤية فكرية واضحة المعالم ترسم اهدافا محددة ، فلا نترك فكرنا وثقافتنا تتحلل فنفقد بذلك شخصيتنا ودورنا ، وقد ابرز محمد سيد احمد حاجتنا الى هذه الرؤية الفكرية المترابطة وابرز فيها اهمية « العدالة » وذلك من اجل ابراز زيف مقولة « النظام العالمي » من ناحية ومن اجل ابراز « العدالة » على مستوى السياسة الداخلية من ناحية اخرى وجاء استخدامه للايديولوجيا فى شقها الايجابى فهى لاتقف فى مقابل العلم او ضده ، بل هى جزء منه ، وذلك اذا وسعنا من مفهوم الايديولوجيا لتعنى المسلمات الضرورية التى تقوم على اساسها الرؤية المعرفية ، اذا اصبح هدف العلم فى الرؤية المعاصرة هو تعميق الرؤية الى الواقع وتطويرها مع التسليم ان الوصول الى قانون ثابت هو عائق عن التقدم المعرفى . وتبنى هذه الايديولوجيا على المستوى السياسى يعنى ان اختلاف الرأى يغذى المعرفة ، وان الديمقراطية ضرورة .

وفى هذا السياق نصبح فى حاجة الى اطار فكرى واخلاقى مرجعى قابل للتطوير ولكنه ضرورى من اجل تشكيل واقعنا اى حتى نكون فاعلين وليس مفعولا بنا ، هل يمكن ان نطلق على هذا الاطار « ايديولوجيا » ؟ .

● دكتوراه فى الانثربولوجيا



شعراء الحدائق!

بعد ساعتين على نشوب حرب الخليج وقف الرئيس الاميركي جورج بوش، والقى خطابا معدا امام العالم تحدث فيه عن مائة عام من النظام العالمي الجديد. وقال ان القاعدة الاساسية لهذا النظام سوف تكون الامم المتحدة. وتاكيدا لهذا الكلام اجتمع ١٥ رئيس دولة في نيويورك ووضعوا شرعة جديدة للمنظمة الدولية تمكنها من التدخل عسكريا في اماكن النزاع. وبالفعل بدا طابور كبير جدا من معتمري الخوذ الزرقاء يتحرك في اتجاهات كثيرة!

لكن هذه الامم المتحدة الجديدة وهذا النظام العالمي الجديد لم يستطيعا حتى الآن فتح مطار ساراييفو من اجل نقل الادوية الى الجرحى الذين يموتون مجانا امام عدسات التلفزيون. وهذه الامم المتحدة الجديدة، مثل الامم المتحدة القديمة، تفتح فمها عاليا لكي ترينا ان لا اسنان لها فيما ذئاب بلغراد يحاربون بانياب حادة ورهيبة، وامس كان احد اطباء ساراييفو يقول للتلفزيون الفرنسي باكيا: ان الحيوانات افضل بكثير. ان الحيوانات اكثر شفقة بكثير!

انهم «الان» يدفنون الضحايا في حدائق المنازل في ساراييفو: مدافع الصرب طمرت الشوارع بالجثث واغلقت المدافن العامة! حين تحرك بوريس يلتسين اخيرا، الرجل الصامت على مذابح سارايبفو ومجازر حليفه السري سلوبودان ميلوشفيتش، تحرك لكي يحذر من الحرب في مولدافيا. وللمرة الاولى هدد بارسال القوات الروسية خارج الجمهورية.

السبب هو وجود ٦٠٠ الف روسي هناك. السبب ان النار بدات تشتعل في ثياب ٢٥ مليون روسي ينتشرون في جمهوريات الاتحاد السابق، بينهم ١١ مليونا في اوكرانيا وحدها. انها القنبلة الموقوتة التي بدات بالانفجار، لذلك سارع يلتسين الى التحذير من ان «روسيا لا تستطيع ان تقف مكتوفة الايدي حين تدور حرب على حدودنا»! على ان الرئيس الروسي كان يعرف، او لا يعرف، ان لا حدود مشتركة لروسيا مع مولدافيا على الاطلاق وان بلدا هائلا يفصل بينهما هو اوكرانيا.

كان الفرنسيون يطلقون على الفرنسيين الذين يستوطنون المستعمرات لقب «الاقدام السوداء». وحين تركوا الجزائر كانت مشكلتهم الكبرى بقاء الآلاف من ذوي «الاقدام السوداء». واليوم هناك الملايين من «الاقدام السوداء» الروسية التي زرعت خلال قرون من الامبراطورية والشيوعية،وليست الحرب الدائرة في مولدافيا سوى طلائع هذا الانفجار!

ماذا يفعل بوريس يلتسين؟

من السذاجة الاعتقاد بان محادثات واشنطن بينه وبين جورج بوش لم تشمل هذه الخريطة من المفرقعات الدموية التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي، لكن بصرف النظر عن محادثات واشنطن فان الرئيس الروسي امام خيارين لا ثالث لهما: اما ان يحل مشكلة «مواطنيه» بالطريقة الديمقراطية، وفقا للمثال التشيكوسلوفاكي، واما ان يحلها وفقا للنموذج الصربي، الذي نشر في اوروبا كمية من الدماء لم تعرفها منذ الحرب، من اجل «حماية» مصالح الاقليات الصربية في الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة.

الخيار الثاني كارثة، على العالم، على النظام العالمي الجديد وعلى الامم المتحدة! غير ان المطلوب من رئيس الروسيا، الدولة الكبرى، ليس مجرد موقف اثني او عرقي، بل المطلوب قبل ذلك ان تتخذ موسكو موقفا صريحا وعلنيا (بالاضافة الى التوقيع على قرار مجلس الامن) في شان المجازر الصربية المريعة. ليس من اجل الصرب



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولا من اجل المسلمين الآخرين، بل بالتحديد من أجل مسلمي الاتحاد الروسي ومسلمي اسرة الدول المستقلة. والمؤسف ان يلتسين لم يتخذ مثل هذا الموقف حتى الآن، بينما اختارت الصين، دولة الفقراء والمساكين والعدالة الاجتماعية ونصرة الشعوب المظلومة وكل هذه اللافتات التي يكتبها عادة رجال اختصاص، اختارت ان تقف علنا الى جانب القاتل في سارايبفو التي تدفن قتلاها في حدائق المنازل.

الذي يشاهد اخبار سارايبفو كل مساء، حين يخلد رؤساء الدول الكبرى الى النوم، يعرف تماما ان ثمة كذبة كبيرة في هذا العالم اسمها الدول الكبرى. واخرى اسمها الامم المتحدة. واخرى اسمها النظام العالمي الجديد!

سمير عطا الله



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

● التكنولوجيا والسياسة .. ورقــة جديــدة

.. فى ساحة الصراع !

اكثر مايثير القلق فى هذه المرحلة الانتقالية الحرجة الى مايسمى بالنظام العالمى الجديد هو هذا الاستخدام المكثف للعقوبات الاقتصادية كاداة بديلة لتحقيق اهداف سياسية وحماية مصالح حيوية، ومصدرالقلق هو ان هذا الاستخدام لايخضع حتى الآن لقواعد دولية تحكمه وتحدد اطاره العام ومبرراته ، وتلتزم الحياد فى تنفيذه دون تمييز طرف على اخر ، والمدة المنطقية التى يلزم بعدها التوقف عن فرضها اذا ثبت الفشل فى تحقيق الهدف المرجو منه ، وكذلك تحديد المتضررين منه بطريق غير مقصود، وكيفيةتعويضهم عن هذه الاضرار .

كما ان تاثير العقوبات يتحقق بطريق غير مباشر، بمعنى ان الضرر يلحق بالشعوب اولا الى الحد الذى يدفع بها الى الضغط على النظام الحاكم وفرض التغيير عليه . وقد يقتضى هذا استمرار العقوبات لفترة طويلة،كما حدث فى جنوب افريقيا ـ قبل ان يتجه النظام العنصرى الى الاقتراب من الحوار مع الاعتراف بالاغلبية السوداء ، كما انه فى حالات اخرى قد يستمر تطبيق العقوبات دون ان يتحقق الهدف منها تماما ـ ودون ان تتوافر الآلية الملائمة لوقفها خاصة اذا كان الهدف المنشود واسع النطاق . كما هو الحال بالنسبة للنظام العراقى الذى مازال مستقرا وغير عابىء بمعاناة الشعب من جراء انهيار هياكله ، والشلل الذى اصاب قطاعاته الانتاجية .

لكن ماهو اخطر من ذلك ان غياب او عدم وضوح القواعد الدولية التى تحكم العقوبات ، يمثل فى حد ذاته عامل اغراء قويا للجوء الدول الصناعية المتقدمة الى اساليب الحظر الاقتصادى ـ ليس لتحقيق غرض سياسى محدد ـ ولكن باعتباره وسيلة سهلة لحجب التكنولوجيا الحديثة ووضع العقبات امام تطويرها فى دول العالم الثالث ، خاصة ان بعض هذه الدول اصبحت تشكل منافسا محتملا قادرا على اقتحام مجالات كانت محظورة او مقصورة على الدول المتقدمة ، وبالتالى توشك ان تدخل طرفا فى حلبة الصراع الدولى على تقسيم الاسواق .

لعل مااثار هذا الهاجس هو الاقتراح الامريكى الالمانى المريب والمثير للدهشة الذى طرح فى اجتماع عقد فى باريس قبل ايام لاعضاء لجنة « كوكوم » وهى الحروف الاولى للجنة متعددة الاطراف لضبط والتحكم فى صادرات التكنولوجيا المتطورة . لقد شكلت هذه اللجنة عام ١٩٤٩ ، من اعضاء حلف الاطلنطى باستثناء ايسلندا بالاضافة الى استراليا واليابان بهدف التنسيق المشترك لمنع تسرب التكنولوجيا الغربية الى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية .

وفى اجتماعهم الاخير راى الاعضاء ان دواعى الحذر قد زالت ، وانه من المفيد الآن حقن جمهوريات اتحاد الكومنولث ودول اوروبا الشرقية بجرعات منشطة محكومة من



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

السلع التكنولوجية حتى تتمكن اقتصادياتها المنهارة من اجتياز مرحلة الاصلاحات الصعبة فى اقصر وقت ممكن .

سجينى دولرمانى

اما الغريب فهو ان امريكا والمانيا اقترحتا استمرار العمل بهذه القيود مع استبدال الهدف . بمعنى ان تكون دول العالم الثالث ـ التى تتخذ موقفا معاديا من الغرب ، وتقف فى طريق مصالحه الحيوية ـ هى الهدف الجديد . وتضمن الاقتراح بندا يدعو الى تشكيل لجنة مشتركة مع روسيا واوروبا الشرقية لتنسيق هذا الحظر التكنولوجى بحيث يتم احكام اغلاق جميع المنافذ امام العالم الثالث .

لقد عارضت عدة دول اعضاء فى اللجنة مد الحظر الى مناطق جديدة بعد زوال مبررات المواجهة العسكرية بين الشرق والغرب ، لكن هذا لم يمنع الولايات المتحدة من التحرك المنفرد ، كما فعلت فى نزاع اثارته مؤخرا مع الهند بشأن صفقة قيمتها ٢٥٠ مليون دولار مع روسيا ، تحصل الهند بموجبها على تكنولوجيا روسية لمحركات صواريخ لاطلاق اقمار صناعية .

وبالرغم من التحسن الذى طرأ على العلاقات الامريكية الهندية فى الآونة الاخيرة بعد انتهاء حقبة حكم اسرة غاندى للهند ، وانتهاج الحكومة الجديدة سياسات تدفع بها الى التحول الى طريق الاقتصاد الحر الا ان هذا لم يمنع الرئيس بوش من التحرك بقوة لفرض حظر على بيع سلع تكنولوجية امريكية لوكالتى الفضاء الهندية والروسية ، وبرر بوش موقفه بأن تنفيذ الصفقة ـ التى فشلت واشنطن فى عرقلتها لمدة عام دون جدوى ـ يمثل انتهاكا لاتفاق الحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الى العالم الثالث ـ وهو اتفاق لم توقع روسيا عليه لكنها اعلنت فقط التزامها الأدبى به .

وهناك اكثر من سبب يثبت ان الحظر العسكرى ـ دون تجاهله ـ لم يكن الدافع الرئيسى وراء الغضب الامريكى . فواشنطن كانت تدرك تماما ان عدم حصول الهند على التكنولوجيا الروسية لن يقف حائلا دون تطويرها لقدراتها الخاصة لكنه سيعطلها فترة من الوقت فقط . وهذا ماحدث فعلا عندما اطلقت الهند قمرا صناعيا للابحاث بعد ايام من الحظر معتمدة على تكنولوجيتها المحلية ، ثم اطلقت بعد ذلك صاروخا متوسطا مداه ٢٥٠٠ كيلو متر .

الحظر العسكرى اذن ليس المبرر الوحيد فى هذا الوضع ، لان اسرائيل تطور قدراتها النووية والصاروخية بايقاع سريع دون ان يحفز ذلك واشنطن للتحرك ضدها . لكن ماأثار ازعاج واشنطن هو احتمال دخول الهند كمنافس جديد فى السوق الدولية الرائجة لاطلاق الاقمار الصناعية لاغراض تجارية سلمية ، وهى سوق مازالت مقصورة على الولايات المتحدة واوروبا .

وربما ارادت واشنطن بفرض العقوبات ، اطلاق طلقة تحذير للهند لتسوية العديد من الخلافات التجارية القائمة ، وللضغط عليها كى تتخذ موقفا مرنا فى دورة اوروجواى لمفاوضات تحرير التجارة العالمية .

من المحتمل كذلك ان تكون واشنطن قد اثارت هذا النزاع لاختبار النوايا الروسية ، ومدى استعداد رئيسها يلتسين لقبول القواعد الغربية للتعامل مع العالم الثالث ، والاستفادة فى الوقت ذاته من الفرصة السانحة لبذر بذور الخلاف فى العلاقات الوطيدة بين نيودلهى وموسكو حتى تحين الفرصة لواشنطن لطرد النفوذ الروسى من منطقة الجنوب الاسيوى ، وفتح الطريق امامها لصياغة علاقتها مع دول المنطقة وفقا لشروطها ، وبما يخدم مصالحها .

وسواء مضت روسيا فى التعاون التكنولوجى مع الهند ، او تراجعت عن ذلك رغبة منها فى تطوير علاقاتها مع الغرب والحصول على الدعم المالى منها فما يعنينا هنا هو الحاجة الملحة لوضع ضوابط دولية تحكم عملية فرض العقوبات واساليب الحظر الاقتصادى حتى وان جاءت بقرار منفرد من دولة واحدة . واخضاعه لرقابة دولية فعالة تحول دون توظيفه لحجب التكنولوجيا واستخدامه كمخلب قط فى لعبة الصراع الدولى على الاسواق بين القوى الراسخة والقوى الصاعدة .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

العالم... يهتز

بقلم: جورج عين ملك *

قيل قديما ان التاريخ يسيّر الجغرافيا ويحكمها احيانا، وفي العصر الراهن يبدو ان هذه المقولة اصبحت معرضة لوهن تزيد من وطاته الاهتزازات التي اصابت وتصيب غير جزء من العالم المعاصر، سواء عبر تبدلات سياسية طارئة او عبر ثورات وانفجارات عنف تجاوزت احيانا حد المتوقع، وفاقت ما كان ينتظر حدوثه في بداية التسعينات مع صعود الدعوة لما اتفق على تسميته «النظام العالمي الجديد».

حتى الان حدثت، ودون ترتيب معلوماتي، ما يزيد عن ٣٠ حالة تبدل نتج عنها تشتت جغرافي - ديموغرافي طال ما يزيد عن ٥٠٠ مليون من البشر سقط منهم ما لا يقل عن ١٠٠ الف قتيل وجريح وتحول ما يزيد عن ٦ ملايين نسمة الى لاجئين، إما في ديارهم السابقة أو في اراضي الدول المجاورة او اراضي الدول الجديدة التي قامت عبر التبدل الذي حدث في اقل من ١٠٠٠ يوم. وفيما استغرق الامر ما يزيد عن نصف قرن في الماضي لتستقر جغرافيا ما بعد الحرب العالمية الثانية على حدود ومؤسسات معينة وشبه ثابتة اقتضى الوضع الجديد اياماً قليلة احيانا لتظهر على السطح معالم الجغرافيا الجديدة بصرف النظر عن الوضع التاريخي لهذه «الجغرافيا الواقعية».

انه لأمر يدعو الى التساؤل حقاً، هل نتجت هذه الحالات بمجملها عن فلسفة جديدة للتاريخ ام عن فلسفة جديدة للسياسة العالمية، ام عن كليهما معا؟

وفي حال كان الوضع الجديد متعلق بالحالة الثالثة، فالى اي مدى سيتمتع بالاستقرار هذا الوضع الجغرافي الجديد الذي يعتقده البعض طارئاً وهيولياً (اي قابل للتبدل السريع)، فيما البعض الاخر يتصوره شكلا جديدا للثابت الجغرافي المتأطر باطار النظام العالمي الجديد؟

حتى الان لا تزال مظاهر الاعتزاز ونتائج التبدل تحكم حتى اشكال «الحدود» الجديدة للدول الجديدة، ذلك ان مثل هذه الحدود انما ارتكنت الى ترسيمات سابقة قيل انها ارتكزت (حينذاك) على صور ووقائع تاريخية.. وخلال خمسين عاماً تقريباً لم نكن لنسمع الكثير عن اوضاع تململ او اختلاف كبير حول هذه الحدود، مع انها كانت تقع دون ان تؤثر كثيرا على ما هو متفق عليه بين كل الاطراف.. وحتى حين اعيدت المانيا الى حالة التوحيد في خريف ١٩٩٠، تم توضيح وتأكيد التزام حدود المانيا «الموحدة» الجديدة بثوابت ما بعد عام ١٩٤٥، فيما نرى اليوم ان البحث عن اساليب جديدة لتجاوز هذه «الثوابت» يتحول ليصبح حالة خلافية داخل المجتمع الالماني الجديد الذي حوله تصاعد حدة الجريمة باشكالها والتظاهرات العنصرية البالغة الحدة، الى ساحة صراع تحاول التطلعات الجغرافية وخيالاتها وما تخلقه من هلوسات فكرية جامحة لدى البعض، ان تكون المعبر الاساسي له وحتى المتكلم الوحيد ذي الراي المسموع.

وان كان من قبيل الواقعية قبول ما حدث حتى الان في العالم وكانه النهاية النهائية للامور، او الشكل الطبيعي لحالة التبدل والاهتزاز بصورتها العالمية، وما يمكن ان تعكسه، الا ان ذلك في الواقع يتعارض حتى مع ما يتطلع اليه الكثير من فلاسفة ودعاة العالم الجديد، لان ما جرى حتى وان تم استيعابه على الصعيد السياسي العالمي، وتم التعامل معه كواقعة، ليس الا الشكل الاولي لظاهرات التبدل والاهتزاز، سرعان ما سيتعرض ايضا الى ما يمكن ان نسميه عمليات التصحيح واعادة التشكيل المتعددة التي لا تتعلق هذه المرة بذات القوى المؤثرة التي وقفت وراء عملية التبدل الاولية بقدر ما تتعلق بردود افعال الجغرافيات المجاورة وكذلك الاقتصاديات والسوسيولوجيات المجاورة وتركيباتها التي كثيرا ما تكون مختلفة، لان المصالح التي بنيت عليها مختلفة بشدة على نحو مؤكد..

واذا ما بدا لنا انه قد تمت حتى الان محاصرة مثل ردود الفعل هذه في ضيق نطاق حتى الان، فلأن ظروفاً شديدة التعقيد لا تزال قادرة على التأثير، وحين يبدو للعالم انه قد تم، شكلاً على الاقل، استيعاب التبدلات والاهتزازات التي رافقت نشوء النظام العالمي الجديد، فانه حينذاك يمكن توقع آثار ردود الفعل بعد تحولها الى افعال هذه المرة، ليس بشكل ميكانيكي بحت، لكن تأثير الجغرافيا الجديدة وما يتعلق بها من مصالح جديدة.. وعندها يمكن القول بان شيئاً جديدا قد بدا فعلاً، شيئاً لا نعرف الكثير عنه حتى الان.. كذلك دعاة النظام العالمي الجديد، على الاقل حتى هذه الساعات!

• صحافي سوري



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

النظام العالمي الجديد

بين الشكل الأمريكي والمضمون الإنساني

إننا أمام قرار يمكن أن يؤدى إلي كثير من المخاطر وإثارة أعمال العنف المضادة، فلا يمكن وباى حال أن تكون هناك شرعية للاختطاف.

ويبدو أن قضاة المحكمة الدستورية العليا الستة الذين أصدروا هذا الحكم بخطف واحضار اى شخص من اى بلد أمام المحاكم الأمريكية مادام متهما أو مشتبها فى أمره، قد نسوا انهم لا يعنون بقرارهم هذا الولايات الأمريكية بل الأمر يتعلق باكثر من ١٦٠ دولة مستقلة ذات سيادة ليست حتى الان ولايات داخل الاطار الأمريكي.

إن الخطر الحقيقي لهذا القرار ياتى من توافقه مع الرغبة التى أبدتها وسعت إليها الادارة الأمريكية نفسها.

لقد سبق وقدمت الفكرة فى شكل مشروع قانون في أوائل الثمانينات أثناء حكم الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان ونائبه فى ذلك الوقت جورج بوش، وتحت دعوى مقاومة الارهاب وخطف الطائرات وتجارة المخدرات ولكن الكونجرس الأمريكى رفض المشروع باعتباره تدخلا سافرا فى شئون الدول الأخرى.

وتكررت نفس المحاولة من جانب الإدارة الأمريكية سنة ١٩٨٥ بعد حادثة الباخرة الإيطالية اكيلى لورد وقامت الولايات المتحدة بالفعل بتغيير مسار الطائرة المصرية وأجبارها على الهبوط في قاعدة أمريكية فى إيطاليا تحت دعوى القبض علي بعض الارهابيين.

ولكن الكونجرس رفض مرة أخرى إصدار مثل هذا القانون.. ويبدو هذا الأمر واضحا من رد فعل الإدارة الأمريكية إزاء قرار المحكمة العليا والترحيب به باعتباره جسد في النهاية مطالبها..

فبينما وجدنا الرئيس الأمريكى جورج بوش عشية انتفاضة لوس انجلوس يعلن ادانته للحكم الذي أصدرته المحكمة الامريكية بل ويصدر قرارا بضرورة إعادة المحاكمة ووقف الحكم السابق.

نجد الإدارة الامريكية هذه المرة غير عابئة بالإحساس بالصدمة ورد الفعل العالمى العنيف إزاء هذا القرار الخطير والذى صدرت به بيانات من وزارة الخارجية فى كندا وسويسرا والمكسيك وعدد اخر من دول أوروبا وأمريكا اللاتينية تدين القرار بشدة وتعتبره خروجا على كل القواعد والقوانين والأعراف الدولية بل وتعتبره «عملا اجراميا» مثلما جاء فى بيان وزارة الخارجية الكندية..

د. فتحى عبد الفتاح ★

بل إن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية فى محاولته لتهدئة وتطمين بعض الدول المحتجة والتى يعتبر بعضها من أقرب حلفاء أمريكا لم يفعل سوى التاكيد علي القرار الذى أصدرته المحكمة العليا الأمريكية حين قال «إن رؤساء الولايات المتحدة يجرون دائما توازنا بين متطلبات السياسة الخارجية والقوانين والالتزامات»

والواقع أن ما قاله جيمس بيكر كانت تمارسه الإدارة الأمريكية بالفعل حتى قبل صدور قرار المحكمة العليا، فهناك حالات عديدة شهدتها المحاكم الأمريكية قدم فيها مواطنون من بلدان أخرى تم احضارهم على الأراضي الأمريكية بوسيلة أو باخرى لعل أشهرها المحاكمة التي تجرى حاليا لرئيس بنما السابق «نوريجا» والذي تم اختطافه منذ سنوات بعملية عسكرية.

وقد كشفت الصحف الأمريكية عن وجود قوائم طويلة ومعدة بالفعل تتضمن أسماء من يحق اختطافهم وفقا للقرار الأمريكي الأخير ومصنفين تحت بنود مختلفة أهمها الارهابيون «مع ملاحظة مواصفات الارهابي لدى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 26 يونيو 1992

الادارة الامريكية» ومحتجزو الرهائن وتجار المخدرات وتشمل حتى قوائم المتهربين من الضرائب..

قرار مسبوق

القرار إذن هو قرار الإدارة الأمريكية وليس مجرد شطحه من شطحات القضاء الأمريكي، وقد فضح القضاة الثلاثة الذين صوتوا ضد القرار هذه المناورة المكشوفة من جانب الإدارة الأمريكية وهم جون بول ستيفنس وهاري بلاكمان وساندرا داى حين قالوا إن قرارا همجيا مثل هذا ما كان ليصدر لولم تكن هناك ضغوط ومناورات كثيرة قد جرت في الكواليس.

وليس صحيحا أننا بإزاء قرار غير مسبوق مثلما ذهب الكثير من التعليقات حتى داخل الولايات المتحدة نفسها ولعل أيسر هاريل رئيس الموساد الإسرائيلي السابق قد ساعد على مضاعفة الاحساس بالصدق ولدى الأمريكيين بشكل خاص حين أعلن في القدس أن القرار الأمريكي الأخير قرار ثوري ومشروع وإن كانت اسرائيل تعتبر الرائدة في هذا المجال إذ أن القضاء الإسرائيلي ومنذ الخمسينات أعطي الحق للموساد في ملاحقة أى متهم لعب دورا في اضطهاد اليهود وخطفه واحضاره لإسرائيل للمحاكمة.

والسؤال المحير الذى يفرض نفسه علي كثير من المراقبين والراصدين للتطورات التى تجرى علي الساحة الدولية والأمريكية بشكل خاص هى المعدلات السريعة لتدهور مصداقية الزعامة الأمريكية للنظام الدولى الجديد التى كانت تطمح في قيادته حيث كانت كل الظروف المساعدة متوافرة من أجل تحقيقه وخاصة بعد أزمة وحرب الخليج التي استطاعت فيه الولايات المتحدة أن تقود تحالفا عريضا وبنجاح في المجالات السياسية والعسكرية لدعم الشرعية الدولية.

معارك خاسرة

فهى تخسر في معركة الاقتصاد والسوق الحر الذى قادته ولسنوات طويلة أمام المعسكر الاخر الذى كان قائما: فبعد زوال الاتحاد السوفييتى وانهيار ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكى الأوروبى وفتح الطريق واسعا أمام القيادة الاقتصادية الأمريكية ليكتشف العالم بما فيهم الشعب الأمريكي نفسه أن هناك دولا أخرى كثيرة كانت تمضى في السابق تحت الزعامة الاقتصادية الأمريكية قد أصبحت تمثل هاجسا مزعجا لها بعد أن سبقتها وتفوقت عليها في الكثير من المجالات الاقتصادية..

فالاقتصاد اليابانى، ومعه الاقتصاد الألمانى واللذان خرجا كلاهما من عباءة الاقتصاد الأمريكى في أعقاب الحرب العالمية الثانية أصبحا يمثلان منافسا قويا وخطيرا وخاصة بعد تحقيق السبق والتفوق في مجالات صناعية وتجارية عديدة بينما حوصر الاقتصاد الأمريكى في موجة انكماش طويلة جعلته يربض عند مستويات متخلفة في معدلات الانتاج والادخار والتصدير يقابلها ارتفاع مضطرد في نسبة البطالة والتضخم الأمر الذي وصل إلي أن رئيس الوزراء اليابانى يتهم الأمريكيين «بالكسل والتراخى» مما أدى إلي افتقاد القدرة على التجديد والابتكار» وهو يرد على قائمة الاتهامات الأمريكية لليابان بانها أحد أسباب التدهور الاقتصادى الأمريكى.

وتدخل الولايات المتحدة في حرب تجارية طويلة، وخاسرة حتى الان مع القوى التصديرية النشطة لليابان وألمانيا وتخسر العديد من الأسواق فيما عدا سوق السلاح..

مع أن المعركة تجرى على أسس الاقتصاد الحر المفتوح واليات السوق..

الشكل والمضمون

ويمر الموقف الأمريكى في مؤتمر قمة الأرض والرافض لتقديم اي مساعدات ملموسة والمساهمة النشطة في الحفاظ على البيئة ورفض توقيع معاهدة التنوع الاحيائي وكذلك المعاهدة الخاصة بالمناخ ليحاصر إمكانية الزعامة الأمريكية في مجال من أهم المجالات التي تشغل البال والهم الانسانى وخاصة بالنسبة لدول الجنوب..

ووقف الرئيس الأمريكى جورج بوش وحده في قمة «ريو» وهو يقدم خطابه الذي فسر به المشاكل الاقتصادية والبيئية التى يواجهها العالم من زاوية واحدة هى مصالح المستهلك الأمريكى فقط مع أن المسئولية الأمريكية في تلويث البيئة العالمية تضعها في الصدارة هذه المرة وبجدارة. ثم جاء القرار الأخير للمحكمة الأمريكية العليا باحقية خطف أى مواطن من بلده تحت دعوى مساسه بالمصالح الأمريكية ليكشف الوجه الحقيقى لتوليفة المبادىء الأمريكية التي تسعى إلى قيادة العالم من خلالها..

فهى تقنن مبادىء الاختطاف والارهاب باسم محاربة الارهاب، وتفتح الباب واسعا للفوضى الدولية علي حسب تعبير بيان وزارة الخارجية السويسرية تحت دعوى وضع أسس تابعة لنظام دولي جديد.

ولا يبقى من مقومات الزعامة الأمريكية سوى عامل القوة.

وفي هذا العامل ليس مطلقا فمازالت هناك قوى دولية أخرى صغيرة أو كبيرة تملك ترسانات مدمرة وتمثل خطرا وتهديدا على الأمن الأمريكى.

لقد كانت ومازالت فكرة النظام الدولي الجديد تبشر بثورة في ثلاثة مجالات رئيسية هى حقوق الانسان والحفاظ على البيئة تحت شعار عالم واحد والثورة العلمية والتكنولوجية وما تفتحه من افاق واسعة ورحبة للتطور البشرى..

والواضح حتى الان أن الولايات المتحدة وبسياستها المعلنة تعمل على تحجيم وتفسير هذه المجالات الأساسية في قالب أمريكى شيق وفقا للمصالح الذاتية..

وهنا ياتى التناقض بين المضمون الحقيقى لاي نظام عالمى جديد وبين الشكل الذي تحاول فرضه الدولة التي تطمح وتسعى لصياغة هذا النظام.. وهو تناقض لن تستطيع فيه القوة العسكرية البحتة أن تكون هى العامل الحاسم والمحدد..

لقد واجه الاتحاد السوفييتى هذا التناقض الحاد ولم تكن القيادة قادرة علي إيجاد حلول فانهار تماما رغم أن قوته العسكرية الهائلة لم تمس..

ومن قبل حاولت ألمانيا النازية الاستخدام المطلق لعوامل القوة العسكرية لفرض نظام جديد يفتقد المضمون الانسانى وفشلت..

ترى أى طريق اختارته القيادة الأمريكية!!

★ كاتب وصحفي مصرى



حديث الوطن

تقدمه هدايت عبد النبي

واستمرار لماذا بعد عاصفه الخليج ..

فهناك اراء عدة لم تطرق بعد ..

منها رؤية السياسي الايطالي فيرجنيو رونيوني ..

ورؤية الكاتب الأمريكي توم ماكناور محلل شئون الامن .. وريتشارد ميرفي المساعد الاسبق لوزير الخارجية الامريكي للشرق الادنى وجنوب اسيا ..

وكلها اراء هامه تضمنها كتاب ماذا بعد عاصفه الخليج .. والذى تركز الحديث حوله في العدد السابق ..

البعد الدولي الجديد



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

اذ يرى السياسى الايطالى رونيونى ان بعدا دوليا جديدا للامن والتعاون اخذ فى التطور وقد ابرزته بوضوح دعوه رئيس الولايات المتحدة لاقامة نظام عالمى جديد .

ويفرض النجاح العسكرى ، لتحالف الامم المتحدة فى الخليج وكذلك الحاجة الى تدبر التحول نحو نظام دولى اكثر تكاملا ورسوخا من الناحية الاقتصادية مسئوليات جديده على كل القوى الفاعله الدولية خاصة الولايات المتحدة واليابان واوروبا الغربية ولذلك تجميع دول الشرق الاوسط التى كانت لها مشاركة مباشرة اكبر فى العمليات ضد العراق

ويوضح السياسى الايطالى انه رغم ان الولايات المتحدة اصبحت هى الدولة العسكرية العظمى الوحيده الباقية ، الا انه لا يوجد فى المجال الاقتصادى هذا الدور المهيمن .

ويعتقد ان من الايجابيات حدوث عملية السلام التى بدات فى مدريد التى بدأت فى ٣٠ اكتوبر الماضى لان الشرق الاوسط والعالم الثالث باسره فى حاجة الى السلام والتعاون لمواجهة المشكلات الهائلة الجديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسى والاجتماعى وان اختفاء المواجهة القديمة بين الشرق والغرب من شانه ان يتيح الفرصة للتركيز على المساعى الاكثر ايجابية الا ان هذا التطور سيصبح مستحيلا اذا عرقلت المنازعات الاقليمية القديمة والجديدة التعاون الدولى على النطاق العالمى

وتطرح وجهة النظر الاوروبية التى يعكسها السياسى الايطالى عددا من المصالح المشتركة المرتبطة بمنطقة الشرق الاوسط تتجلى فى النقاط التالية ..

- العلاقة بين منتجى النفط ومستهلكيه
- الاهمية المستمرة لاسواق الشرق الادنى وشمال افريقيا بالنسبه لاوروبا
- حقيقة ان المال العربى اصبح مندمجا فى الاسواق المالية الغربية بدرجة عالية
- الدور الحاسم للبحر المتوسط وللبحر الاحمر كخطوط رئيسية للنقل البحرى .
- حماية حوض البحر المتوسط
- الموقع الاستراتيجى للبحر المتوسط بالنسبة للامن الاوروبى ..

ويؤكد السياسى الايطالى انه من الممكن استخدام الامم المتحدة استخداما اكبر وافضل باعتبارها اداه نافعة لتحقيق اهداف مختلفة كثيره ومن بينها العمل كاداه متجردة لتقصى الحقائق وتحديد المسئوليات النسبية .

ويشير إلى أنه لابد لمجلس الامن ان ياخذ فى اعتباره التغييرات التى طرأت على النظام الدولى ، إذ ليس من الصواب ، فى رأيه ، ان يظل لاعبون عالميون اساسيون - مثل اليابان والمانيا - يقومون بادوار ثانوية ، وسيكون خطا فادحا ان نواجه العصر الجديد ، ونحن مقيدون بحدود العصر الماضى .

وفى اطار رؤية مابعد عاصفة الخليج يطرح السياسى الايطالى من جديد اقتراح الحكومة الايطالية بانشاء بنك للتنمية للبحر المتوسط ، مماثل لذلك الذى انشىء بالفعل من اجل اوروبا الشرقية فى اطار اقتراح وزير خارجية إيطاليا ان تلتزم دول الاتحاد الاوروبى بتحويل ١ ٪ من ناتجها القومى الاجمالى لمساعدات التنمية الرسمية بتخصيص ٥ , ٪ للدول الاقل تطورا ، و ٢٥ ٪ لدول اوروبا الشرقية ، و ٢٥ ٪ لدول منطقة البحر المتوسط .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

وتظل الحقيقة الثابتة ، كما يراها روبيون ، انه بدون جهد مالى كبير على امتداد عدد كبير من السنين ، سيكون من الصعب جدا وجود سياسة اوروبية عالمية لادارة الازمات تتعلق بهذه المنطقة وبقية العالم الثالث .

ويؤكد السياسى الايطالى ان اوروبا الغربية فى امكانها ان تصبح نـدا للـولايات المتحدة (وربما اليابان) فى المسعى المشترك لاقامة « نظام عـالمى جـديد » . ولتحقيق هذا ، ليس من المطلوب ان تتحدى دور الولايات المتحدة ، او ان تـطرح نفسها كبديل لها لان الاتجاه الاساسى لهذه الدعوة هو ان الولايات المتحدة واوروبا الغربية لايمكن ان ياملا فى تحقيق هذا الهدف الطموح الا عن طريق العمل معا ، وان يكمل كل منهما اوجه النقص لدى الاخر .

فيرى توم ماكنادر ، خبير الدراسات الاستراتيجية بمعهد بروكنجـز بواشنطن ، انه يتعين على الولايات المتحدة ان تسعى لان يكون وجودها العسكرى فى منطقة الخليج فى حده الادنى ، وان عاصفة الصحراء قد ساعدت على ايجاد الظروف اللازمة لتحقيق ذلك .

ويرى ان الهدفين الاساسيين لعاصفة الصحراء تركزا على تحرير الكويت وتقليص قوة العراق العسكرية ، ومن ثم اقامة توازن تقريبى بين العراق وايران ، وهذا التوازن جعل هاتين الدولتين العظيمتين - بمقاييس القوة فى الخليج - مشغولين الواحدة منهما بالاخرى ، وصرفهما عن التدلال بصوره عدوانية ضد دول الخليج الست ومن ثم فإن عاصفة الصحراء ، خلقت الظروف اللازمة للرحيل السريع لقوات التحالف .

ويرى وليام كوانت ، المساعد السابق لمستشار الامن القومى الامريكى فى عهد الرئيس السابق كارتر ، ان هناك صحة فى الملاحظة القائلة اننا نواجه لحظة من تلك اللحظات التى قد يكون احراز تقدم فى المفاوضات العربية ، الاسرائيلية امرا ممكنا ، وهناك كثيرون - كما يقول - قد سئموا هذا النزاع المدمر الذى لانهاية له ، مما يؤكد ان الشروع فى عملية المفاوضات ووضع الهدف النهائى نصب العينيين امران ضروريان .

ويعتقد كوانت ان بامكان اداره بوش - بيكر المساعده فى اعداد هيكل يحفز الاطراف لان بوش يملك السليقة السليمة الخاصة بان وقتنا هذا هو وقت تظهر فيه الزعامة الامريكية ، ووزير خارجيته يملك من ماهو مطلوب من الصبر ومن المهارات فى التفووض

ويؤكد ريتشارد ميرفى ، المساعد السابق لوزير الخارجية الامريكية ، ان النجاح العسكرى الامريكى فى ازمة الخليج قد اكد مكانه الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الخارجية البارزه النشيطة فى المنطقة . ويذكر واشنطن بحورتها الى مساندة دول اخرى ، وهى تعبىء منها لجهد جديد فى دبلوماسية الشرق الاوسط .

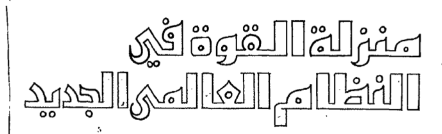
وهكذا اختتم رؤية عن ماذا بعد عاصفة الخليج ، والذى صدر عن مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ولخصت اراء عدة طرحت فيها على مدى ثلاث حلقات ... حلقتان سبقنا حلقة اليوم ورغم اننى لفت ساكتفى بحلقتين الا اننى وجدت الاخيره ضروره لاستكمال الصوره



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : يوليو ١٩٩٢



منزلة القوة في النظام العالمي الجديد

بقلم : الدكتور هيثم الكيلاني *

من مقومات النظام العالمي الراهن أن المواثيق الدولية قننت استخدام القوة ، فجعلتها للدفاع المشروع ، ومنعت استخدامها في غير هذه الحال، وأقامت الحق والمنع في الاستخدام على أساس المساواة ، وأسست هذه المواثيق منظمات دولية تسهر على تطبيق تلك المبادئ .

غير أن تجربة منظمتين عالميتين ، أولاهما سابقة وهي عصبة الأمم ، وثانيتهما راهنة وهي الأمم المتحدة ، لا تزال لا تبعث الثقة في نفوس الدول الصغيرة أو الضعيفة ، وهي السواد الأعظم من دول العالم . ذلك أن الواقع الفعلي يؤكد أن القوة هي أساس تنظيم العلاقات الدولية . وتبقى مأساة فلسطين

* رئيس تحرير مجلة « شئون عربية » ـ مندوب سوريا الدائم الأسبق في الأمم المتحدة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ......الحرب......

التاريخ : ......يونيو ١٩٩٢......

والصراع العربي الإسرائيلي ومجريات المفاوضات في مؤتمر السلام للشرق الأوسط ، أكبر شاهد تاريخي على استمرار التناقض الجذري بين نصوص المواثيق وممارسات سياسات القوة والعدوان .

من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة

ولقد جاءت منظمة الأمم المتحدة (٢٦/ ٦/ ١٩٤٥) تجسيدًا وتقنينًا للنظام العالمي الجديد ، الذي ولد في إثر الحرب العالمية الثانية ، ولتخلف عصبة الأمم (٢٨/ ٤/ ١٩١٩) التي كانت أيضًا تجسيدًا وتقنينًا للنظام العالمي الذي أفرزته الحرب العالمية الأولى . ومن يطلع على مبادئ المنظمتين وأهدافها قد لايجد فروقًا كثيرة بينهما . فالمشكلة لم تكن في المبادئ ، بقدر ما كانت في الممارسات والمتغيرات التي طرأت على النظامين العالميين ، الأول والثاني ، إذا صح هذا الوصف . فقد شهد النظام الأول ترسيخ أسس الاستعمار في آسيا وإفريقيا لمصلحة الدولتين العظميين يومذاك ، انكلترا وفرنسا . كما شهد صعود الفاشية في أوربا إلى مراكز القيادة في ألمانيا وإيطاليا في العشرينيات والثلاثينيات . وحينما أفرزت الحرب العالمية الثانية النظام الثاني ، تربعت على سدة قيادته الدولتان العظميان ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، لتقودا عهدًا طويلاً من الحرب الباردة ، وتشرفا على عدد كبير من الحروب الإقليمية والمحلية ، ولتخوضا سباقا لا حدود له في التسلح التقليدي ثم النووي .

هل بدأ القرن الحادي والعشرون ؟

ولقد طرأت على نظام العلاقات الدولية الراهن متغيرات جذرية ، جعلت بعض القادة السياسيين ورجال الفكر يرون فيها ملامح تشكيل نظام عالمي جديد ، حتى أنه يمكن القول إن أحداث الأعوام الثلاثة الأخيرة ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ رسمت حدًا انتهى عنده عصر القرن العشرين ، الذي شهد الحروب الثلاث : الأولى والثانية والباردة ، كما شهد عملية تصفية الاستعمار وعددا كبيرًا من الحروب الإقليمية والصغيرة . ويبدو أن القرن الذي نعيش أواخر سنواته قد كوّن فترة تاريخية مكتملة الحلقات ، وتخلى عما بقي له من العمر للقرن الحادي والعشرين كي يبدأ عصره قبل نحو عشر سنوات من مولده .

لقد شهدت هذه السنوات الثلاث ، التي سبقتها إرهاصات وأمارات كثيرة ، متغيرات متتالية ومتوازية ، يمكن رصد أبرزها وأهمها في الوقائع التالية : انتهاء الحرب الباردة ، وانتصار النظام الرأسمالي الليبرالي على النظام الاشتراكي الشمولي ، وزوال الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى كانت تشكل قطبًا نقيضًا وندًا للولايات المتحدة القطب الآخر ، وانهيار الأنظمة الاشتراكية في دول أوربا الشرقية وزوال المعسكر الذي كانت تشكله ظهيرًا للاتحاد السوفييتي ، ومواصلة أوربا الغربية مسيرتها التوحيدية كقوة سياسية اقتصادية واحدة ، ومواصلة اليابان صعودها سلم القوة الاقتصادية الصناعية الكبرى ، ومحافظة الصين على مسيرتها الاشتراكية كدولة كبيرة .

حرب الخليج منعطف النظام العالمي

كانت حرب الخليج المنعطف الذي التوت عنده مسيرة النظام العالمي . ولهذا لا نعجب حين يفتتح رئيس وزراء بريطانيا قمة مجلس الأمن التي انعقدت في نيويورك يوم ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ ، بقوله في السطرين الأولين من خطبة الرئاسة ـ وكانت يومذاك معقودة لبريطانيا ـ : « نحن نجتمع في وقت يتسم بتغير بالغ الخطورة والأهمية". منذ سنة واحدة فقط تصدى المجلس لتحدي غزو العراق للكويت . "وواجه المجلس ذلك التحدي بنجاح كبير » .

ويبدو أن النجاح الذي أحرزه مجلس الأمن في تلك المواجهة ، وتوافر مجموعة من العوامل العربية والدولية التي أدت إلى بلوغ ذلك النجاح ، قد كانا كافيين لإشعار دول العالم بأن نظامًا جديدًا للعلاقات الدولية يمكن أن ترتسم ملامحه على قاعدة تجربة حرب الخليج . فعند تلك التجربة حدث التغير الكافي لمثل ذينك الإشعار والارتسام .

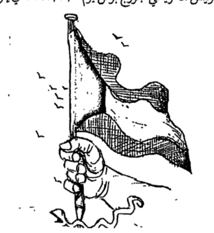
ويوم أن اجتمع مجلس الأمن على مستوى القمة ليتدارس أعضاؤه ما جدّ على شبكة العلاقات الدولية من متغيرات ، وما بقي منها ، وإلى أين مسيرها ومصيرها ، تتابع على منبر الخطابة خمسة عشر ملكًا ورئيسًا ورئيس وزراء . وكل منهم نظر إلى المتغيرات من زاوية تختلف عن زوايا نظر الآخرين ، اختلافًا واسعًا أو

ضيقًا . ولكنهم ، في معظمهم ، سعوا إلى قراءة ميثاق الأمم المتحدة ـ وبخاصة فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين واستخدام القوة الجماعية ـ قراءة جديدة ، مبعثها ميزان القوى الجديد ، الذي نشأ في إثر حدوث المتغيرات التي أشرنا إليها .

ويلاحظ قارئ خطب الملوك والرؤساء ، أن حرب الخليج ، بأسبابها ومجرياتها ونتائجها ، وبخاصة دور مجلس الأمن في تلك المجريات والنتائج ـ وهو دور لا يزال مستمرًا ـ كانت مسيطرة على الأفكار التي تضمنتها الخطب . ذلك أن مسيرة الحرب ومآلها أغريا أعضاء المجلس بإمكان تكرار دور المجلس ، وإمكان الحصول على مآل مماثل ، إذا ما توافرت الظروف نفسها التي يسّرت على مجلس الأمن اتخاذ تلك السلسلة المتصاعدة من القرارات ، وسهّلت على دولة عظمى انفردت ـ في تلك الفترة على الأقل ـ بوحدانية القطبية العالمية ، في حين كان القطب الثاني ـ الاتحاد السوفييتي ـ يتآكل من داخله وتتقوض دعائمه ، وكانت القوى الغربية الأخرى غير قادرة ، وحدها ، على التصدي لإدارة أزمة الخليج سياسيًا وعسكريًا .

في مجلس الأمن

لم تكن دورة مجلس الأمن ، التي أشرنا إليها ، ندوة لتبادل الآراء فحسب ، بقدر ما كانت أيضًا لرسم ملامح ما اصطلح على تسميته « النظام الدولي الجديد» . وسواء أكانت هذه التسمية دقيقة بمعناها اللفظي القانوني والسياسي ، أم كانت غير ذلك ، فقد التقطتها أجهزة الإعلام والسياسة في العالم من خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم ٥/ ٣/ ١٩٩١ في إثر



انتهاء حرب الخليج . ومازال المصطلح ساريًا وموضوعًا للمناقشة ، قبولاً أو رفضًا أو تعديلاً .

ما يهمنا في هذا الشأن أن الرئيس بوش نفسه هجر هذا المصطلح في خطبته في مجلس الأمن ، واكتفى بقوله « إننا نجتمع في لحظة بدايات جديدة » . في حين وصف الرئيس الروسي يلتسين الوضع بأنه « حالة سياسية جديدة في العالم » . وقال الرئيس الصيني : « انهار الهيكل القديم ولم يتبلور الهيكل الجديد بعد » . أما الرئيس الفرنسي ميتران فلم يستعمل أي مصطلح أو وصف يدل على معنى نشوء نظام جديد . وتراوحت تعبيرات معظم سائر الخطباء بين الإشارة إلى حصول بعض التغيرات ، والإشارة إلى نشوء نظام جديد . ولكن أي خطيب لم يشر قط إلى زوال الاتحاد السوفييتي ومعسكره الاشتراكي من الوجود ، كمتغير جد مهم في التحول الذي دخل على شبكة العلاقات الدولية .

وإلى جانب ذلك ، شهد مجلس الأمن تدفق بعض الأفكار القليلة المتسمة بالعنف من أفواه بعض الرؤساء، كمثل « العزم على مواجهة التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين ـ انكلترا » ، و « أن انتصارنا في الخليج شهادة على مهمة الأمم المتحدة ، وهي أن الأمن مسئولية مشتركة . . . علينا أن نواجه بحسم الأنظمة المارقة . وإذا لزم الأمر عن طريق الجزاءات أو تدابير أقوى لإجبارها على الالتزام بمعايير السلوك الدولية ـ الولايات المتحدة » . وذهب الرئيس الفرنسي إلى وضع قوة قوامها ألف جندي في تصرف الأمين العام لعمليات صيانة السلم .

وفي حين كان هذا النوع من الأفكار نادرًا في خطب سائر الرؤساء ، اتجهت معظم الأفكار الأخرى إلى اقتراح التدابير العملية التي تنزع من احتمالات الصراعات المسلحة أسباب نشوبها ووسائلها ، كمثل : نزع السلاح ، والحد من التسلح ، ورصد عمليات نقل الأسلحة ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، ثم تدميرها، ورصد الأزمات ومعالجة أسبابها ، وإنشاء صناديق إقليمية لتحويل البحث والتطوير العسكريين إلى الإنتاج المدني ، وتعزيز دور الأمم المتحدة .

وإلى جانب هذه المجموعة من الأفكار ، انتصبت فكرتان مترابطتان ترابطًا وثيقًا ، هزّتا الجو الذي انساق إليه المجلس . أولى الفكرتين طرحها الملك الحسن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحرب

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

الثاني ، حين قال إنه لا يمكن تصور إقامة نظام عالمي جديد ، والعالم العربي يعاني مأساة استمرت ما يقرب من نصف قرن ، هي مأساة الشعب الفلسطيني « المحروم من ممارسة حقوقه ، المشرد من أرضه ووطنه ، المهدد في هويته وتاريخه » .

أما الفكرة الثانية فقد تمسك بها رئيسا وزراء الهند والرأس الأخضر، حينما لاحظا أن من واجب المجلس، وهو يتناول قضايا العدوان والاحتلال ، أن يكون منصفا ، فلا يتبع نهجًا انتقائيا في هذا الصدد . وإذا ما فعل ذلك ، فإنه يدمر مصداقيته ، ويضعف سلطته وسلطانه . وإذا ما أراد المجلس أن تكون له ، في أعين شعوب العالم ، المصداقية التي يستحقها ، فعليه أن يضمن تنفيذ جميع قراراته .

وفي حين انفرد رئيس فنزويلا بالدعوة إلى التفكير في نوع من حكومة عالمية ، وذلك بأن « نصقل المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية ، وأن ندخل فيه المسئوليات المتحددة الجنسية الكامنة في تكافل جميع أممنا وفي النزعة المتخطية للحدود الوطنية » ، أكد رؤساء آخرون على مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشئون الداخلية .

وإذا كان البيان الختامي لمجلس الأمن قد حفل بهذه المفاهيم والمصطلحات ، فهو قد بنى نظرته المستقبلية على أننا نعيش « زمن التغيير » ، ومن أماراته زيادة قدرة الأمم المتحدة على صيانة السلم والأمن الدوليين وتسوية المنازعات الإقليمية .

ولقد سيطرت على البيان فكرة كانت تبرز في جمل وكلمات ، وتختفي وراء جمل وكلمات أخرى . وتلك هي فكرة تجنب استعمال القوة في العلاقات الدوليّة ، وتسوية جميع المنازعات بالطرق السلمية ، وأن الأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة التي لها أن تفرض السلم وتصون الأمن بما منحها الميثاق من سلطات ووسائل . وتنبعث تلك السلطات والوسائل من التزام الدول الأعضاء بنظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق، لمعالجة الأفكار التي تهدد السلم .

نحو نمطية جديدة للعلاقات الدولية

كان من حصائل المتغيرات والتطورات التي حاولنا رسم بعض معالمها ، أن فقدت بعض المصطلحات معناها ، أو أصبحت غير مطابقة للواقع ، فقد أضاع تعبير « العالم الثالث » محتواه ، بعد أن زال « العالم الثاني» الذي كان يضم دول المنظومة الاشتراكية . واتسعت كلمة « الغرب » لتمتد إلى « الشرق » فتضم اليابان واستراليا في تضاعيفها ، ولم يعد « الشمال » قادرًا على احتضان ألبانيا ورومانيا وأمثالها . ولم يعد « الجنوب » يرتاح لعضوية كوريا فيه . ولم تعد « حركة عدم الانحياز » قادرة على إيجاد مكانة لها بين طرفين متصارعين زال أحدهما . وهنا تبدو الحاجة واضحة إلى تصور نمطية جديدة للعلاقات الدولية . ولعل أحد تلك التصورات يتجسد في تعبير « المراكز والأطراف » . والمركز هنا هو تلك الكتلة الرئيسية من الاقتصادات الرأسمالية المسيطرة على العالم . أما الأطراف فهي مجموعة من الدول الأضعف في النواحي الصناعية والمالية والسياسية ، تتحرك في إطار علاقات يرسم المركز أشكالها وحدودها ، وتخضع الأطراف لما رُسم لها. وثمة دول من الأطراف ، ذات قوة أو غنى أو تقدم حضاري ، يمكن أن توصف بأنها « أشباه المركز » . فهي تطمح إلى أن تهجر دائرة الأطراف ، وتنضم إلى عضوية المركز . ولا يعني مصطلح « المركز والأطراف » هنا أي مفهوم جغرافي . فليس المركز تجمعًا أو تجاورًا لدول تشكل مركز دائرة ، وليست الأطراف دائرة جغرافية تحيط بالمركز . بل المعيار في الانتماء مقدار القوة الاقتصادية والحضارية والسياسية والعسكرية .

ويمكن تصور آلية العمل في منظومة « المركز والأطراف » استنادًا إلى التجربة الأولى التي مرت بها تلك المنظومة حينما واجهت تحدي إحدى دول الأطراف (العراق) . فقد شكلت أربع دوائر : احتلت الولايات المتحدة الدائرة المركزية القيادية . ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة لقيادة المعركة إلا إذا كان هناك من يقاتل معها ، ومن يؤيدها على نطاق واسع . وبذلك نشأت الدائرة الثانية التي ضمت دولاً مستعدة للقتال، بعضها من دول المركز ، وبعضها الآخر من الأطراف . وأحاطت بالدائرة الثانية دائرة ثالثة ضمت أولئك الذين يدفعون مالاً ولا يقاتلون (كاليابان وألمانيا) ، ثم دائرة رابعة خصصت للمؤيدين دون قتال ولا مال . وكان هؤلاء كُثرًا ، من دول المركز ودول الأطراف على السواء .





ولا يعتبر هذا النموذج (حرب الخليج) صورة جامدة للمستقبل ، فهو ليس حلفا مؤسسيا أو ائتلافًا دائمًا . وليس من المحتمل أن يتكرر ، ولكنه يعطي فكرة عن الطابع العام لعلاقات الأمن في عالم يسيطر عليه مركز واحد ، ويبين الآليات المتاحة ، ويتعرف على وسائل تشغيلها ويظهر قدرة المركز على إنزال الأذى بمن يهددون النظام السياسي المعترف به ، والقواعد المستقرة للاقتصاد العالمي .

ويمكن أن نصف الهيكل الجديد لعلاقات القوى ، بأنه « متعدد الأقطاب غير المتعارضة » ، من حيث إنه مجموعة من الدول الكبرى يقوم كل منها بدور في القطبية التعددية ، وبأنه ، في الوقت نفسه ، « ذو قطب واحد » بمعنى أن ثمة قطبًا واحدًا مسيطرًا يحكم العلاقات الدولية . وهذا التحالف هو الذي يمنح نموذج « المركز والأطراف » قوته ، ويدخل على نظام العلاقات الدولية تغييرًا واضحًا .

هيكل القوة في منظومة المركز والأطراف

وإذا أردنا أن نتلمس الآثار الأمنية المترتبة على منظومة « المركز والأطراف » هذه ، ونحن نعبر الزمن إلى القرن الحادي والعشرين ، ينبغي أن نرصد التغيرات التي طرأت على المركز ، باعتباره ينزل في النظام العالمي منزلة الدماغ في جسم الإنسان . ولعلنا يمكن أن نرصد ثلاث خصائص جوهرية في النمطية الجديدة للعلاقات الدولية :

١ ـ ظهور هيكل للقوة متعدد الأقطاب ذي قيادة مركزية ، وذي مرونة تسهل تحقيق الاتفاق ، وتستوعب أسباب الاختلاف الذي لا يبلغ حد التصارع ، في المدى المنظور على الأقل . وقد حل هذا الهيكل في مكان الهيكل ذي القطبية الثنائية المتضادة ، الذي ميّز عصر الحرب الباردة ، وزالت عنه الثنائية بزوال الاتحاد السوفييتي .

٢ ـ ضمور التصارع الأيديولوجي . فقد كان القرن العشرون عصر الأيديولوجيات المتنافسة . التي أفضت إلى حروب ساخنة وباردة . وقد انتهى العصر بانتصار الرأسمالية والليبرالية . وقد يحمل القرن الواحد والعشرون في ثناياه تنافسات أيديولوجية جديدة تختلف عن تلك التي شهدها القرن العشرون .

٣ ـ نشوء بؤرة للأمن الدولي في قلب منظومة « المركز والأطراف » . فقد أدى زوال التهديد العسكري المتبادل بين حلفي الأطلسي ووارسو ، إلى إفراز ثلاث ظواهر : (أ) نشوء فراغ في إطار التهديدات المرصودة المباشرة ، (ب) واحتمال ظهور تهديدات طارئة أو غير مرصودة (مثل غزو العراق للكويت) ، (جـ) وتشكل جماعة أمنية في قلب المركز ، وهي جماعة لا تتوقع استخدام القوة العسكرية في علاقة إحداها بالأخرى ، ولا هي تستعد لذلك . وقد منحتها هذه السمة القدرة على مواجهة التحدي من جانب الآخرين . وتكشف السهولة النسبية التي تمكنت بها الولايات المتحدة من إقامة تحالف عسكري ومالي ضد العراق عن إمكانات هذه الجماعة الأمنية ، وعن قدرتها على العمل لمواجهة أي تحدٍّ من جانب دول الأطراف .

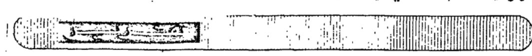
وقد استخدمت قيادة المركز (الولايات المتحدة بالتعاون مع انكلترا وفرنسا) مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأجهزتها وآلياتها إلى أقصى مدى ممكن ، على أساس تغييب أو إزاحة أية معارضة دستورية أو واقعية قد تقف عثرة في طريق الحد الأقصى لذلك الاستخدام. ولقد كان مجلس الأمن هو الباب الذي عبرت منه تجربة منظومة « المركز والأطراف » إلى أرض الواقع والمعركة . كما كانت المادة (٤١) من الميثاق بشأن اتخاذ تدابير غير عسكرية ، والمادة (٤٢) بشأن اتخاذ تدابير عسكرية هما المستند القانوني الدولي لاستعمال القوة المسلحة ضد العراق من أجل تحرير الكويت . □



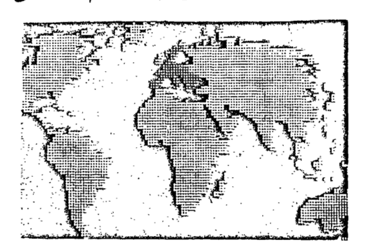
المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



التفكك الدولى والنظام العالمى الجديد



السفير / احمد طه محمد

يتحدثون فى العالم عن اقامة نظام عالمى جديد ، بعد التغيرات السياسية والدولية التى وقعت ، خاصة ماحدث منها فى القارة الاوربية من تفكك الاتحاد السوفيتى القديم ، وانهيار الحرب الباردة ، وانتهاء القطبية الثنائية ، وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقطب منفرد ، وبدات بالفعل تبرز بعض معالم النظام العالمى الجديد ، الذى وان كانت الظروف الدولية تستدعيه ، والاستقرار الدولى يتطلبه ، الا أنه لايزال فى دور التشكيك

ومايحدث فى العالم منذ التفكك والانهيار الذى وقع ، يتطلب الدراسة والمتابعة لحين تحقق استقرار الأوضاع الدولية ، الذى يمكن النظام المتبقى من ان يحدد معالمه ويرسى دعائمه ويحقق أهدافه ، ومن اهم الأحداث بروز النزاعات العرقية والخلافات القومية فى بعض مناطق فى القارة الأوربية ، حيث اندفعت الاقليات القومية للمطالبة بالاستقلال ، وهكذا استقلت دول البلطيق الثلاث ـ لاتفيا واستونيا وليتوانيا ـ واصبحت اعضاء فى الأمم المتحدة ، وكذلك استقلت كرواتيا وسلوفينيا منفصلة عن الاتحاد اليوغوسلافى السابق .

ويمكن ملاحظة الهدوء الذى كان يحيط ببروز بعض الدول الجديدة التى انفصلت عن الاتحاد اليوغوسلافى القديم ، وكأن ماحدث كان متوقعا ، فقد استقلت « سلوفينيا » عن يوغوسلافيا عام ١٩٩١ ، دون ان يثير ذلك ايه مشكلة للصرب ، ولعل ذلك يرجع الى انها لاتضم الا القليلين منهم ، ولاتندرج اراضيها داخل نطاق مايعتبرونه الصرب الكبرى ، ولكن جمهورتى « البوسنة » و « الهرسك » تتعرض للمذابح وعمليات القمع والابادة التى تثير قلق العالم ، وتؤثر فى امكانات الاستقرار الذى ينشده النظام العالمى الجديد ، فضلا عن الصراع فى اقليم (كوسوفو) كذلك .

كما يمكن ملاحظة ان الأوضاع لم تستتب بعد ، ازاء التغيرات التى تمثلت فى تفكك الاتحاد السوفيتى القديم ، حيث تبرز مشكلات شبه جزيرة القرم ، ويدور الصراع حول اقليم (ناجورندكاراباخ) بين ارمينيا واذربيجان ، فالساحة الدولية لاتزال تشهد تصفيات وتغيرات فى القارة الاوربية ، وانعكاسات التفكك فى المناطق والدول الاخرى التى قد تتوافر فيها الدوافع والأسباب المكبوتة ، مما يشير الى امتداد بعض الوقت ، قبل ان تكتمل معالم الخريطة الجديدة للعالم فى اطار نظام عالمى جديد .

نزاع (ناجورندكاراباخ) :

أما بالنسبة للصراعات التى لاتزال مستمرة بعد تفكك



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاتحاد السوفيتي القديم ، فان ابرزها الصراع الذى يجرى فى اقليم (ناجورندكاراباخ) ، وهو اقليم جبلى يثور النزاع عليه بين ارمينيا واذربيجان ، وتقطنه اغلبية ارمينية ، وان كان يقع فى اراضى جمهورية اذربيجان فى الاتحاد السوفيتي السابق ، حيث سبق للسلطات السوفيتية المركزية ضم الاقليم الى اذربيجان عام ١٩٢٣ ، وحتى ذلك العام كان الأرمن يشكلون كل شعب الاقليم تقريبا ، الا ان الأرمن الحاليين فى الاقليم اصبحوا يشكلون ثلاثة ارباع السكان ، بعد ان غيرت اذربيجان التركيبة السكانية مما ادى الى انخفاض عددهم .

ويضاف الى الصراعات الخاصة باقليم (ناجورندكارباخ) الصراعات الخاصة بمنطقة (ناخيتشيفان) ذات الحكم الذاتى الاذربيجانى ، والتى تقع باكملها داخل اراضى ارمينيا ، وتشكل هذه الصراعات مساحة من الخلافات السياسية والعسكرية ليس فقط فى اطار جمهوريات دول الكومنولث المستقلة ، وانما اصبحت تتعداها الى الدول الاخرى ، خاصة ايران ، وتركيا التى هددت بارسال قوات تركية الى ناخيتشيفان) لتدارك تكرار ما وقع فى اقليم (ناجورندكاراباخ) ، واعلن قائد القوات الموحدة لبلدان الكومنولث (المارشال يفجينى شابوشنيكوف) مؤخرا ان التدخل العسكرى من جانب تركيا قد يؤدى الى وقوع حرب عالمية ثالثة ، خاصة لأن تركيا عضو فى حلف الناتو .

والملاحظ ان ايران تعارض اى تغيير فى الحدود القائمة بين ارمينيا واذربيجان ، وان كانت تدين تصرفات القيادة الارمنية والاعتداءات ضد اذربيجان ، وقد حاولت ايران التوسط فى مشكلة اقليم (ناجورنو كاراباخ) ، ولكن ظهر ان وساطتها لم تكن جادة ، والمفهوم ان ايران قد تحاول الافادة من النزاع القائم لصالحها ، خاصة وان اتجاه اذربيجان واضح فى التعاون مع تركيا

غير أن الموقف الروسى ، وان كان يعارض اى تغيير على الحدود القائمة بين ارمينيا واذربيجان ، الا ان هذا الموقف يشوبه الغموض ، بسبب توقيع ارمينيا على معاهدة الأمن الجماعى التى تمت فى طشقند فى ٢٢ مايو ١٩٩٢ ، والتى تضم ستة من بلدان الكومنولث ، وتقضى بانحياز الدول الموقعة على المعاهدة الى جانب اية دولة تتعرض للعدوان ، كذلك لاتزال هناك قوات روسية فى كل من ارمينيا واذربيجان ، كما ترتبط روسيا بمعاهدة مع تركيا منذ عام ١٩٢١ تقضى بأن تعتبر (ناخيتشيفان) اقليما ذا حكم ذاتى يتبع اذربيجان ، وهو الاقليم الذى تحده ايران من الجنوب وتركيا من الجنوب الغربى ، ويقع بالكامل داخل الأراضى الارمينية حسبما سبق ، الأمر الذى يجعل الاهتمام بهذا الاقليم اهتماما دوليا يخص المجتمع الدولى فى اطار النظام العالمى الجديد .

وفى مولدوفا ، يتهمون روسيا بدعم الانفصاليين فى منطقة (ترانس - دنيستر) التى تطالب بالاستقلال ، وهذه المنطقة محاذية لأوركانيا ، وتخشى توحد مولدوفا مع رومانيا التى سيطرت على المنطقة بأكملها باستثناء (دينستر) قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكن روسيا تنفى دعمها للانفصاليين ، وتؤكد ان الجيش السوفيتي - الرابع عشر - يلتزم الحياد فى المنطقة ، وترى (مولدوفا) ان تصاعد النزاع فيها يؤثر فى الأمن والسلام فى جنوب شرق اوربا ، وقدمت شكوى فى هذا الشأن الى مجلس الأمن ، بل ان رئيس مولدوفا (ميرتشيا سنيفور) حث مؤخرا برلمان بلاده على اعلان الحرب على روسيا .

والملاحظ ان الاشتباكات مستمرة منذ شهور بين شرطة مولدوفا والانفصاليين من السلاف (اروس والاوكرانيين) فى منطقة (الدينستر) ، وفى ٢٧ مايو ١٩٩٢ وافق البرلمان المولدوفى على استخدام القوة ضد الانفصاليين السلاف الذين اعلنوا منطقتهم فى (الدينستر) جمهورية مستقلة تحت اسم (بريد نيستروفيه) ، وصوت لصالح استخدام القوة ضد السلاف ٢١٠ من نواب البرلمان المولدوفى دون معارضة احد ، وان كان ثمانية نواب قد امتنعوا عن التصويت ، وتمكن عدد من النواب من تضمين القرار النص على استنفاد كل الوسائل السلمية قبل اللجوء الى القوة ، كما خول القرار السلطات استخدام كل وسائل القوة ضد الانفصاليين .

وجاء هذا القرار بعد ايام من اصدار الرئيس (ميرتشيا سنيفور) مرسوما باعلان التعبئة لجميع الرجال فى سن الخدمة العسكرية ، وطلب الحاقهم بالجيش المولدوفى ، وقبل اجراء التصويت على قرار استخدام القوة طالب (سنيفور) بضرورة التخلص من القوى الانفصالية غير المشروعة من اجل اعادة الوضع القانونى لمؤسسات الدولة فى منطقة (الدنيستر) واوردت الانباء ان مايزيد على ١٦٠ شخصا قد قتلوا فى المعارك المستمرة بين السلاف والمولدوفيين منذ اعلان جمهورية (بريد نيستروفيه) فى ديسمبر ١٩٩١ ، وارسلت روسيا مراقبين عسكريين الى المنطقة للاشراف على وقف اطلاق النار والفصل بين المقاتلين .

ومن الناحية الاخرى ، ابرزت الانباء فى ٢٢ مايو ١٩٩٢ ، ان البرلمان الروسى بحث فى جلسة سرية الغاء قرار ضم القرم الى اوكرانيا ، التى اعلنت ان مجرد طرح هذا الموضوع يشكل تدخلا مباشرا وخطوة غير ودية ازاءها ، وكان قرار فصل شبه جزيرة القرم عن روسيا وضمها الى اوكرانيا قد صدر عام ١٩٤٥ فى ذكرى مرور ثلثمائة عام على توحيد البلدين السلافيين ، وفى فبراير ١٩٩٠ وقعت روسيا واوكرانيا معاهدة تخلى الطرفان



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

بموجبها عن اية مطامع فى الاراضى ، واكدت روسيا تمسكها بالمعاهدة على اثر توقيع اتفاق (مينسك) الثلاثى الذى قضى بالغاء الاتحاد السوفيتى وتشكيل اسرة دول الكومنولث المستقلة ، ولكن الخلاف على مصير اسطول البحر الأسود الذى يرسو فى موانى القرم وتحرك القوى الروسية المطالبة بالانفصال عن اوكرانيا ، اديا الى توتر العلاقات بين الطرفين ، واصدر برلمان القرم فى ابريل ١٩٩٢ مشروع قانون الاستقلال واجراء استفتاء عام عليه فى ٢ اغسطس القادم .

ازمة البوسنة والهرسك :

اما بالنسبة للصراعات القائمة بعد تفكك الاتحاد اليوغوسلافى القديم ، فأبرزها الصراع الدموى والأحداث الدامية التى تجرى فى جمهورية البوسنة والهرسك ، وهى احدى الجمهوريات الست التى تشكلت منها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية دولة يوغوسلافيا السابقة ، وهى جمهوريات صربيا ، وكرواتيا ، ومقدونيا ، والجبل الأسود ، والبوسنة والهرسك ، وسلوفينيا ، ومع انهيار الشيوعية فى شرق اوربا وفى الاتحاد السوفيتى القديم ، تفككت هذه الجمهوريات وانفصلت عن بعضها ، حيث استقلت كرواتيا ، كما استقلت وانفصلت كل من مقدونيا وسلوفينيا ، واستقلت صربيا وكذلك الجبل الأسود مع البقاء معا بمظلة الاسم اليوغوسلافى .

وجاء الدور على جمهورية البوسنة والهرسك ، حيث اجريت فيها الانتخابات التى اسفرت عن موافقة ٧٠ ٪ من السكان على الاستقلال ، وتم اعلان انشاء الجمهورية فى أول مارس ١٩٩٢ ، واعترفت بها الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاوربية فى ٧ ابريل ، وتنافست فى هذه الانتخابات الاحزاب الثلاثة القومية ، واولها الحزب الديمقراطى الاسلامى الذى يراسه (الدكتور/على عزت بيجوفتش) والثانى الحزب الصربى ، والثالث الحزب الكرواتى ، ويمثلون المسلمون فى الجمهورية ٤٤ ٪ من السكان ، والصربيون ٣٠ ٪ ، والكروات ١٨ ٪

ولكن الصرب رفضوا استقلال البوسنة والهرسك ، ودعم الجيش اليوغوسلافى - وهو اصلا من الصربيين حيث يشكلون ٨٠ ٪ من ضباطه وجنوده - ميليشيات الصرب فى الجمهورية ، وقاموا بحرب ابادة للمسلمين الذين تحالف معهم الكروات فى البلاد دفاعا عن وجودهم ، حيث قتل الصربيون حتى الأن ربع مليون من المسلمين من الأطفال والنساء والشيوخ ، كما اضطر حوالى مليون وربع المليون من المواطنين المسلمين الى الهروب والتشرد ، وتركوا ديارهم واموالهم ازاء الذابح البشرية البشعة التى مارس فيها الصرب أعمال القتل بكل الوحشية ، واحرقوا فيها العديد من المدن والقرى ، ودمروا المساكن والمؤسسات بل والمساجد التى بلغ عدد مادمر منها ١٦٠ مسجدا .

وقد حاول الصرب بكل الوسائل اعاقة استقلال جمهورية البوسنة والهرسك ، ونفذوا مخططا بمساعدة كرواتيا لتصفية المسلمين الذين يشكلون ٢,٥ مليون اى حوالى نصف سكان الجمهورية ، واعتمد الصرب على جيرانهم الكروات وفى جمهورية الجبل الأسود فى ارهاب المسلمين لاجبارهم على التراجع عن طلب الاستقلال والسماح باقامة امبراطورية الصرب الكبرى على اشلاء الاتحاد اليوغوسلافى القديم ، فلما قرر (بيجوفيتش) اجراء الاستفتاء ، قام الصربيون بافتعال مختلف الحوادث وضرب اهم المناطق الرئيسية للمسلمين حيث اطلقوا النار على مسجد مدينة (موستار) وذبحوا مسلما وتركوه امام منزله للعيان ، ودبرت الصرب افناء الشباب المسلم الموجود لديها وكذلك الموجود فى البوسنة والهرسك ، وذلك بوضع هذا الشباب فى الصفوف الأمامية فى حربهم غير المتكافئة ضد الكروات وضد الألبان ، بل لقد خطفوا الأطفال لتهديد واجبار المسلمين على تقسيم البوسنة والهرسك

وتتمثل أطماع الصرب فى جمهورية البوسنة والهرسك فى محاولة الاستيلاء على الجزء الأكبر الذى تتوافر فيه الموارد الطبيعية ، وكذلك اكبر ميناء على البحر تعتمد عليه التجارة الدولية ، فضلا عن اهداف التنكيل بالمسلمين ، ولتنفيذ مخطط التقسيم ارسلوا تعزيزات مسلحة ومعدات عسكرية لمنطقة وادى انهار سافا وليفنوا غرب الجمهورية لارهاب المسلمين ، مع رسمهم لحدود مادية اجبارية على السكان لتقسيم البلاد على طول وادى نهرى (نيرنفا) والبوسنة ، والجدير بالذكر ان اهمية جمهورية البوسنة والهرسك ترجع الى وجود ٦٥ ٪ من مصانع السلاح اليوغوسلافى على ارضها .

والمعروف ان يوغوسلافيا سبق لها ان عاشت تحت الحكم الاسلامى منذ اربعة قرون لمدد طويلة ، حيث اسلم خلال هذه السنين كثير من الشعوب الأصلية فى هذه البلاد بعد الفتح العثمانى ، وانتشر الاسلام من البوسنة الى انحاء يوغوسلافيا ومقدونيا وكوسوفو ، ولكن عندما تشكلت اول دولة يوغوسلافية فى عام ١٩١٨ تم استبعاد المسلمين من التكوين الديموغرافى ، رغم ان المسلمين ايدوا الرئيس جوزيف تيتو ابان ثورته تطلعا منهم للاعتراف بهويتهم ، ولكنه لم يف بوعده وصادر جميع الأوقاف وحرمهم من حقوقهم ، والتاريخ حافل بالمعاناة التى تحملها المسلمون ، فمع بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٣ تعرضت البوسنة فى مذبحة النهر لقتل ٢٢ الف مسلم ، ومذبحة اخرى فى مدينة (سيرونيك) وفى مدينة (فوستشا) حيث قتل الصرب الالاف من المسلمين ، وبعد انتهاء الحرب تم اعدام ٢٤ الف شاب مسلم خلال عام واحد .



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : أول يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإزاء حمامات الدم والمذابح البشعة التى تجرى فى البوسنة والهرسك ، جرت تحركات دولية مكثفة أسفرت فى ٣٠ مايو ١٩٩٢ ، عن إصدار مجلس الأمن للقرار رقم ٧٥٧ الذى صدر بموافقة ١٣ دولة وامتناع الصين وزيمبابوى فقط عن التصويت ، دون معارضة من أية دولة عضو بالمجلس ، وقد فرض القرار حظرا تجاريا وبتروليا وجويا شاملا على جمهورية الصرب وكذلك على جمهورية الجبل الأسود الحليفة لها ، من أجل حملها على وقف العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك وسحب القوات اليوغوسلافية من اراضيها .

وتشمل العقوبات التى فرضها مجلس الأمن الحظر التجارى الشامل على الاستيراد والتصدير ، ووقف جميع انواع التجارة بما فيها الحظر على استيراد الصرب للبترول ، كما تشمل فرض حظر ثقافى وعلمى يمنع تبادل البعثات أو تصدير الخبرات أو استيرادها ، وفرض حظر جوى شامل يمنع وصول واقلاع الطائرات من والى بلجراد ، مع خفض عدد موظفى البعثات الدبلوماسية الى أقل عدد ممكن ، واغلاق بعضها خاصة مكاتب التمثيل التجارى الاعلامى والثقافى ، فضلا عن منع جميع الفرق الرياضية اليوغوسلافية من المشاركة فى المسابقات الرياضية العالمية .

وطالب قرار مجلس الأمن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم الاعتراف بانتقال مقعد يوغوسلافيا لجمهوريتى الصرب والجبل الأسود ، ومنح الصرب فترة خمسة عشر يوما لتنفيذ ماورد فيه ، حيث يصبح تطبيق العقوبات ساريا ، مع تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير فى موعد أقصاه خمسة عشر يوما ، عن مدى تنفيذ الصرب لقرار المجلس ، والتزام الدول الأخرى بتطبيق العقوبات .

وكانت المجموعة الأوروبية قد سبق لها أن قررت الحظر من جانبها على جمهوريتى صربيا والجبل الاسود ، وتبلغ قيمة التجارة بين المجموعة والجمهوريتين ٢٤٠ مليون دولار شهريا ، ويأتى قرار مجلس الأمن القاضى بالمقاطعة التجارية التامة لجميع الدول ، حيث تخسر جمهورية صربيا بموجبه اسواق صادراتها التى تقدر قيمتها بأكثر من خمسة ونصف مليار دولار سنويا ، كما أنها ستعجز عن استيراد البترول ، وتعتبر ايران اكبر مصدر له لصربيا وتليها روسيا ثم رومانيا ، ورغم عدم موافقة ايران على الحظر البترولى إلا أنها ملتزمة بالموافقة عليه للطبيعة الالزامية للقرار ، وقد أعلنت بلغاريا انها لن تسمح بمرور البترول الايرانى الى صربيا عبر أراضيها .

والمعروف أن مجلس الأمن سبق له استخدام الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا لممارستها التفرقة العنصرية ، وضد (إيان سميث) حاكم روديسيا الجنوبية عند إعلانه استقلالها من جانب واحد ، وذلك إبان النظام العالمى السابق ، كما تم استخدام هذا الفصل فى أزمة الخليج بتطبيق مختلف انواع العقوبات على العراق ، فضلا عن تطبيق مجلس الأمن للحصار الجوى والعسكرى على ليبيا فى الأزمة الليبية الغربية فى اطار النظام العالمى الجديد ، وأبرز وزير خارجية البوسنة والهرسك أن المجتمع الدولى شارك فى تحرير الكويت ووقع مجلس الأمن العقوبات على العراق ، وأن الولايات المتحدة الامريكية كانت القوة المحركة وراء ذلك دفاعا عن البترول فى الوقت الذى يترك شعب البوسنة والهرسك فريسة المذابح وحمامات الدم لعدم توافر البترول فى بلاده .

وأما عن الامم المتحدة ، فإن الدكتور بطرس غالى الأمين العام قد حذر من إرسال مجلس الأمن لقوة دولية لحماية العاصمة (سارايفو) ومطارها ، مادام القتال لايزال دائرا ، وأوصى بدلا من ذلك بالتوصل لاتفاق بين الأطراف المتحاربة للسماح بتوزيع مساعدات الاغاثة العاجلة حيث يمكن للأمم المتحدة ارسال مراقبين مزودين بأسلحة خفيفة لمواكبة قوافل الاغاثة ، وقد طلب مجلس الأمن من الأمين العام بضغط من المجموعة الأوروبية ، إعادة دراسة اقتراح ارسال القوات الدولية الى البوسنة مع تقديم تقرير عن كيفية ايصال الامدادات الى مواطنى الجمهورية .

موقف جمهورية مصر العربية :

وقد أولت جمهورية مصر العربية اهتماما خاصا لقضية البوسنة والهرسك ، واثارت احداثها قلق مصر حكومة وشعبا ، وبذلت جهودا مكثفة لاستصدار قرار فرض العقوبات من مجلس الأمن ، كما صدر عن وزارة الخارجية المصرية العديد من بيانات الادانة للأعمال الوحشية والدموية المستمرة من جانب جيش يوغوسلافيا الاتحادى فى أرض البوسنة والهرسك ، وفى ٢٨ مايو ١٩٩٢ ابلغت مصر المسئولين اليوغسلاف إدانتها واستنكارها الشديدين للمذبحة التى ارتكبتها الميليشيات الصربية فى مدينة (سارايفو) العاصمة والتى راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين العزل ومعظمهم من النساء والأطفال ، وطالبت مصر الخارجية اليوغوسلافية بضرورة اتخاذ الاجراءات العاجلة لايقاف القصف المتواصل للمدينة من قبل هذه الميليشيات ورفع الحصار عنها لامكان توصيل المساعدات الانسانية الى السكان المدنيين .

وفى اجتماع وزراء خارجية عدم الانحياز فى مدينة بالى باندونيسيا فى مايو للتحضير للقمة القادمة فى سبتمبر ١٩٩٢ ، نجحت فى إدراج قضية البوسنة والهرسك فى جدول أعمال المؤتمر ، حيث أصدر وزراء الخارجية قرارها ، بشأن هذه القضية ، تضمن ابراز القلق العميق



تجاه الوضع المأسوى فى البوسنة والهرسك ، وتوجيه النداء من أجل الوقف الفورى لنزيف الدم هناك ، والنداء بأهمية الاحترام الكامل لوحدة اراضى البوسنة والهرسك والانسحاب الفورى لكافة القوات الأجنبية من اراضيها ، مع مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة فى المنطقة من خلال التسوية السلمية ، وناشد القرار جميع الدول للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة وتأييد جهودها السلمية ، كما اكد القرار على أهمية المحافظة على التراث الثقافى والحضارى للبوسنة والهرسك ، خاصة فى (سارايفو) و (موستار) ، وتأييد كافة المبادرات التى اتخذت ، مع حث المجتمع الدولى والأمم المتحدة على منح المساعدات الانسانية لضحايا النزاع .

وعقب انتهاء المؤتمر ، واصلت مصر الاتصالات المكثفة مع الدول الاسلامية من اجل عقد اجتماع طارىء لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامى لبحث المأساة التى يتعرض لها الشعب المسلم فى البوسنة والهرسك ، وطالبت مصر الأمم المتحدة بالتدخل على وجه السرعة لتوفير الحماية اللازمة لهذا الشعب واجبار القوات المعتدية والميليشيات التابعة لها على الانسحاب الفورى ، كما طالبت مصر بضرورة التوصل لحل سلمى يصون سيادة واستقلال دولة البوسنة والهرسك ، ويحفظ حرمة أراضيها من العدوان العسكرى الذى تتعرض له ومن مؤامرات التقسيم التى تدبر ضدها ، وأبرزت فى الوقت نفسه التأييد المصرى لانضمام جمهورية البوسنة والهرسك للأمم المتحدة ومناشدة الدول المحبة للسلام لتأييد هذا الانضمام وتأييد المطالب العادلة لشعب البوسنة ، والهرسك والتضامن معه فى محنته ، وفى ٣٠ مايو ١٩٩٢ قررت مصر سحب سفيرها فى بلجراد ، احتجاجا على موقف الصرب وعلى أعمالهم العدوانية .

ازمة إقليم (كوسوفو) :

ومع متابعة احداث جمهورية البوسنة والهرسك ، نجد ان عدوان الصرب لم يقتصر عليها وحدها ، بل تعداها الى اقليم (كوسوفو) حسبما تبرز التطورات هناك ، حيث جاءت الأنباء فى ٢١ مايو ١٩٩٢ بوقوع تجاوزات تعرض لها المسلمون فى منطقة (السنجق) المجزأة بين جمهوريتى الصرب والجبل الأسود (مونتينيغرو) ، كما تردد ان ثمة ضغوطا تمارس على المسلمين لاجبارهم على النزوح من الصرب ، حيث لجأ عدد كبير منهم فعلا الى مقدونيا ، ومعاناة المسلمين لاتقتصر على منطقة (السنجق) بل وكذلك تتوافر فى مقاطعة (كوسوفو) .

ويقع اقليم (كوسوفو) جنوب صربيا ، ويبلغ عدد سكانه مليونى نسمة معظمهم من المسلمين الالبان (٩٢٪) ، وقد سبق أن فتح العثمانيون هذا الاقليم عام ١٣٨٩ ، وتأصل العداء للمسلمين لدى الصربيين منذ انتصار العثمانيين على الصرب فى منتصف القرن الثالث عشر ، حيث اعتبر الصربيون كل المسلمين اتراكا ، وعندما تدهورت الامبراطورية العثمانية عقدت معاهدة (سان استيفانو)عام ١٨٧٨ حيث وافقت بضغوط من روسيا على ضم معظم اقليم (كوسوفو) من أراضى البانيا الى الدولة الصربية ، وتم رسم حدود دول البلقان عند نهاية الحرب العالمية الأولى فى مؤتمر باريس ، وحصلت الصرب على اقليم(كوسوفو) بالكامل كمقابل لمواجهتها للعثمانيين .

وعند إنشاء الدولة اليوغوسلافية بزعامة تيتو ، عمد الى اضعاف الصرب فى اطار محاولته لمواجهة تعدد القوميات ، فقام بنزع اقليم (كوسوفو) من صربيا ، ومنحه الحكم الذاتى ، وفى عام ١٩٧١ أصبح للاقليم برلمان وحكومة اقليمية وهيئة رئاسة تمثل فى مجلس الرئاسة الفيدرالى فى العاصمة بلجراد ، واعترف باللغة الالبانية لغة رسمية للاقليم ، وبعد وفاة تيتيو تسلم (سلو بودانميلو سيفيتش) زعامة جمهورية الصرب عام ١٩٨٧ ، وقام بتجميد الحكم الذاتى فى (كوسوفو) وفرض حالة الطوارىء ، ولكن البرلمان الصربى اعتبر ان الأقليم جزء من صربيا وطالب بإلغاء الحكم الذاتى ، وهو مارفضته ثلاث جمهوريات يوغوسلافية ، فقام (ميلوسيفيتش) بإرسال قوات من الصرب لقمع مظاهرات الاقليم ضد السلطة الصربية ، والغت الصرب الحكم الذاتى للاقليم ، ولكن حدث فى سبتمبر ١٩٩٠ ، أن وافق مجلس نواب (كوسوفو) الذى تم استدعاؤه سرا على الدستور الجديد الذى أعلن (كوسوفو) دولة فى اطار اتحاد فيدرالى أو كونفيدرالى مع الدولة اليوغوسلافية .

وفى ٢١ مايو ١٩٩٢ ، اكد ممثل المجموعة الأوروبية توافر انتهاكات لحقوق الانسان جانت الصرب فى (كوسوفو) ، وأن المجموعة ستتخذ سلسلة من الاجراءات لارغام الصرب على احترام حقوق الانسان والأقليات ، غير أنه أشار الى أن المجموعة الأوروبية لن تعترف بانفصال (كوسوفو) واستقلالها كدولة ، لأنها تقع ضمن حدود جمهورية الصرب ، وأن كانت المجموعة تؤيد حق الألبان فى اجراء انتخاباتهم المقرر اجراؤها فى ٢٤ مايو ١٩٩٢ ، لأنها تاكيد لحقهم الديمقراطى فى التعبير عن رغباتهم ومواقفهم السياسية وتحديد توجهاتهم ، وهذا على عكس ماتراه الأوساط داخل (كوسوفو) من أنها محتلة ومن أن خيار الألبان هو الحرب أو الرضوخ للأمر الواقع ، ومن أنهم سيختارون الحرب فى النهاية إذا استمر الاحتلال الصربى لبلادهم .

ورغم التحذيرات من السلطات الصربية أجريت الانتخابات فى (كوسوفو) فى ٢٤ مايو ١٩٩٢ ، وشارك فيها الألبان والأتراك والمسلمون ، وناشد المؤيدون لهذه الانتخابات نظام الحكم الصربى التجاوب مع قرار الأغلبية الألبانية ، لاختيارها طريق السلام والديمقراطية فى الوصول الى حل عادل لمشكلتهم ، وقد صوت ٩٠٪ من



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

الناخبين فى (كوسوفو) لصالح الاستقلال الفورى عن الاتحاد اليوغوسلافى ، فى حين اعترض أو امتنع عن التصويت عشرة فى المائة من السكان ، ومعظمهم من الصربيين من غير المسلمين ، وقد عبرت نتيجة هذا الاستفتاء عن رغبة الشعب الكوسوفى فى الانضمام لأسرة الدول المستقلة ، ومن المتوقع اعلان استقلال (كوسوفو) رسميا ، فى الوقت الذى تسعى فيه القوى الغربية لفرض العقوبات على صربيا بسبب اعتداءاتها على جمهورية البوسنة والهرسك .

والواقع أن الاستفتاء فى (كوسوفو) قد تم ، على الرغم مما قام به الجيش الصربى من عمليات الارهاب والتخويف ، حيث قام الجيش اليوغوسلافى بحملة اعتقالات واسعة عشية الاستفتاء بهدف عرقلة العملية الانتخابية ، حيث اعتقل اكثر من ثلثمائة شخص فيهم القادة الدينيون والشخصيات الثقافية المعروفة فى مدينة (برشتيا) العاصمة ونقلوا الى بلجراد ، كما تم اختطاف المئات من الزعماء الذين يحتجزهم الصربيون كرهائن ، ورفضت السلطات استخدام المبانى العامة كمراكز انتخابية ، فاستخدم الشعب المدارس والحوانيت والمنازل لهذا الغرض ، فى الوقت الذى ظلت فيه معظم المساجد وعددها حوالى ٤٠٠ مسجد مغلقة يحتلها الجيش الصربى .

ومع توجه (كوسوفو) للمطالبة باعتراف العالم بها والانضمام الى الأمم المتحدة ، يحذر القادة الصربيون من أن يحولوا (كوسوفو) من سهل (اللؤلؤ) ـ وهو معنى الاسم الأصلى لكوسوفو (كوسمت) باللغة الألبانية ـ ، الى بحر دماء إذا مضت قدما نحو الاستقلال ، ولكن الواضح أن شعب (كوسوفو) مُصر على المضى فى هذا الطريق ، رغم موقف الصرب المتعنت والتهديدات الصربية ، ورغم المعاناة التى تعرض لها الشعب الكوسوفى خاصة خلال العامين السابقين اللذين عاشهما فى ظل الأحكام العرفية .

تحرك جمهورية (مقدونية) :

وتضاف مشكلة جمهورية مقدونية التى تتحرك نحو الاستقلال ، الى سلسلة عمليات التفكك فى الدولة اليوغوسلافية ، وهى جمهورية يبلغ تعدادها مليونى نسمة ، يشكل المسلمون منهم حوالى النصف ، وقد انشئت هذه الجمهورية بمعرفة المارشال جوزيف تيتو عام ١٩٤٤ ، بهدف تقليص حجم جمهورية الصرب واقامة دولة عازلة مع بلغاريا على أن أرض مقدونية مقسمة بين اليونان ، وتضم ميناء (سالونيك) ، وبلغاريا وجمهورية مقدونية اليوغوسلافية وبعض من البانيا ، وتعارض صربيا واليونان استقلال مقدونية .

وترى اليونان أن مجرد اسم (مقدونية) يثير المخاوف من المطالبة بكل الأراضى التى تنطوى تحت هذا الاسم ، ومن سعى السلاف للحصول على ميناء لهم على بحر (ايجه) ، ومن استخدام الاسم لاثارة نزاعات عرقية فى البلقان ، كما تعتبر اليونان أن اسم (مقدونية) هو من تراث تاريخها ، حيث أنها الموطن الأصلى للاسكندر الأكبر الذى عاش فى القرن الرابع قبل الميلاد ، وتلقى تعليمه على يد (أرسطو) الفيلسوف اليونانى وقام بنشر الثقافة اليونانية الى حدود الهند ، وقد تأمل اليونان أن تغير (مقدونية) اسمها قبل الاعتراف بها كدولة مستقلة ، وقد يؤدى موقف اليونان فى هذا الشأن الى خلاف كبير بين اليونان والمجموعة الأوروبية ، كما أن اليونان تواجه مشكلة هروب الآلاف من اليونانيين الأصليين من يوغوسلافيا اليها .

احداث (لوس انجلوس) :

وإذا تركنا جانبا أحداث وتغيرات التفكك فى القارة الأوروبية ، نرى أن أحداث (لوس انجلوس) بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الامريكية ، لتثير قضية هامة وخطيرة ؛ لانها أولا تأتى فى الوقت الذى يجرى فيه تشكيل النظام العالمى الجديد ، وثانيا لانها تقع فى الولايات المتحدة الأمريكية التى أصبحت القطب الواحد فى اطار تشكيل هذا النظام ، وينظر لها العالم على انها دولة الاستقرار والتقدم والتحرر والديمقراطية التى تعتبر من مقومات النظام ، وثالثا لأنها تثير مخاوف من توافر عوامل فى الدولة العظمى قد تدفع الى تفككها فتنهار القطبية ، على نسق من تفكك القطب السابق ـ الاتحاد السوفيتى القديم ـ رغم اختلاف الظروف والاسباب ، ورابعا لأنها قد تفتح الباب أمام أحداث وتغيرات أخرى فى العالم بتشجيع المزيد من التفكك إذا توافرت العوامل والأسباب ، فيفضى ذلك الى عدم الاستقرار على مستويات وعلى المستوى الدولى ككل ، وخامسا لانها تبرز واقعا عمليا موجود وعوامل كامنة يمكن ان تطفو على السطح فجاة وتشكل خطرا على الاستقرار المطلوب أن يكون حقيقيا ودائما إن لم يتم احتواء العوامل واصلاح الأوضاع التى أدت اليها فى الدولة الكبرى التى تقود النظام العالمى الجديد .

وتواترت التحليلات هنا وهناك ، وتسابقت الآراء والتقديرات ، مابين تشاؤم وتفاؤل ، ومابين اعتبار ماحدث مؤشرا لتفتيت الدولة القطب العظمى وتوقع تغيير ومصير لها مشابه لما حدث للقطب السوفيتى السابق ، ومن هنا يكون الاستطراد الطبيعى هو توافر مجموعة التساؤلات والتكهنات حول كيان ومعالم ومصير النظام العالمى الجديد الذى كان قد بدأ يبرز ويتشكل نتيجة متغيرات كبيرة ورئيسية حدثت ، وفى مواجهة متغيرات كبيرة ورئيسية من الممكن أن تحدث .

وتبرز بعض التحليلات أنه إذا كان ماحدث فى (لوس انجلوس) قد أبرز على السطح قضية العنصرية ، وكشف عن صراع للسود ضد البيض ، والسود فى الولايات

المتحدة الامريكية هم الاقلية ، وعن أن هذا الصراع ساده العنف الدموى ، فقد يثير ذلك قضية اندلاع الصراع بين الاقليات العرقية ، خاصة بعد احداث التفكك والتغيرات الدولية التى وقعت فى العالم ، واشارت الى أن هذا الصراع كان مزمنا ومكبوتا ، واندلع مع التحولات والتغيرات الجديدة التى شكلت الفرصة المواتية له للبروز على السطح ، ليفرض حقيقة وجوده كمشكلة من الضرورى حلها ، وكقضية من اللازم حسمها ، فى اطار التوجهات والأسس التى يعاد عليها تشكيل نظام عالمى جديد .

وتذهب بعض التحليلات الى ان التاريخ الأمريكى يوضح كيف نشأ فى جنوب البلاد نظام المزارع الاقطاعية الذى كان الهدف منه انتاج السلع الزراعية باستخدام العمالة السوداء التى كانوا ياتون بها من افريقيا ، وان التصنيف الاستيطانى فى الجنوب كان مبنيا على اساس اللون على عكس الشمال الذى تم فيه التصنيف على اساس كل من اللون والدين ، ثم جاءت الحرب الاهلية الأمريكية التى اطلق عليها حرب تحرير العبيد ، وعلى ذلك يرون أن ماحدث فى (لوس انجلوس) ليس انفجارا واردا من فراغ ، وإنما هو نتيجة للتركيبة الاجتماعية للشعب الأمريكى وللواقع التاريخى الأمريكى الذى عاصر الحرب الاهلية وابادة الهنود الحمر واستقدام الافارقة السود كرقيق للعمل فى الارض الجديدة ، كما اكدت الدراسات تغيير التركيب العرقى فى كاليفورنيا ، حيث اصبح اللون الأسود غالبا فى لون بشرة السكان مختلطا باللون الأصفر والأسمر والاحمر ، بمعنى أن سكانها أصبحوا يمثلون تجمعا لشعوب العالم الثالث من القارات الثلاثة (أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا) .

وتوضح بعض التحليلات وضع المواجهة السكانى على اساس اللون بشكل احصائى ، بمقولة ان السود يشكلون ١٢٪ من السكان فى الولايات المتحدة ، وتشكل الأقليات الاخرى أكثر من ١٥٪ من السكان ، وهذه الاقليات التى يطلق عليها اسم (الهيسبان) يزيد عددهم على ٢٥ مليون ، أصلهم من دول امريكا اللاتينية كالمكسيك وكوبا ونيكاراجوا والأرجنتين (١٧,٥ مليون) فضلا عن الدول الآسيوية (مليون) والافريقية (نصف مليون) ، ومطالب هذه الاقليات متشابهة مع مطالب السود ، كما ان هناك ٣٠٪ من السكان البيض انفسهم ذهبت التحليلات الى انهم يشاركون السود والاقليات الأخرى ثورتهم ، ويجعل غالبية ٥٧٪ من السكان يواجهون ٤٣٪ من السكان البيض الامريكان

كذلك يقال بأن الفجوة بين البيض والسود قد تزايدت خلال العشرين سنة الماضية فى المجتمع الامريكى ، حيث انقسم هذا المجتمع الى مجتمعين ، احدهما للبيض الذين يقيمون فى الضواحى ، والثانى للسود الذى يعيشون فى احياء المدن ، كما يقال بأن الواقع يجسد هذه الفجوة ، حيث تبلغ نسبة البطالة بين السود ضعف نسبتها بين البيض ، ويعيش ٤٥٪ من الأطفال السود تحت خط الفقر مقابل ١٦٪ بالنسبة للأطفال البيض ، ومن هنا يبرزون أن الأمة الأمريكية تتجه نحو الانقسام الى مجتمعين منفصلين منعزلين عن بعضهما وغير متساويين ، احدهما للبيض ، والثانى للسود ، والأخيرون هم الذين يحيط بهم التخلف فى مستوى التعليم والخدمات الاجتماعية وتسود فى اوساطهم البطالة والتشرد والجريمة وتعاطى المخدرات .

وتضيف التحليلات أن الفقراء فى الولايات المتحدة يزدادون فقرا ، والاغنياء يزدادون ثراء ، وأن الثروة تتركز فى أيدى الشركات الاحتكارية والطبقة الوسطى الأمريكية التى كانت تشكل ٦٣٪ من مجموع السكان سابقا ثم اخذت فى التناقص ، ومثلت انهيارا اجتماعيا واقتصاديا ، امتزجت فيه الصراعات العرقية والعنصرية والعصبيات القومية والدينية واللونية ، مع ملاحظة انقسام الطبقة الوسطى الى فئات متعددة بحسب دخل الفرد السنوى ، ثم توقف دخل هذه الطبقة عن النمو فى السبعينيات حيث تجمد فى حدود ثلاثين الف دولار سنويا ، وساعد ارتفاع معدل الانفاق على التسلح والسياسة الدفاعية الى تضخم الاستثمار فى المجال العسكرى ، الأمر الذى زاد من ثراء الاغنياء وبؤس الفقراء ، وتراجع مستوى معيشة الطبقة الوسطى .

ولم تقتصر ردود الفعل عما كشفته أحداث (لوس انجلوس) على التحليلات الاقتصادية والاجتماعية ، بل ابرزت كذلك الابعاد السياسية التى ترتبط بالتطبيق الديمقراطى القائم على العدالة والمساواة ، وبالقضاء الذى يعتبر الدعامة لتحقيق العدل والانصاف دون تحيز أو محاباة ، وربطت بعض ردود الفعل بين الأحداث والموقف الأمريكى الخاص بقضية الليبيين المتهمين فى حادث لوكربى وبالمطالبة بتسليمهما لاجراء محاكمة عادلة لهما حيث جاءت أحداث (لوس انجلوس) فى توقيت مع بروز هذه القضية بين ليبيا والولايات المتحدة والدول الغربية ، وفى الوقت الذى يسود فيه التوجه بأن الديمقراطية والعدالة والمساواة هى من سمات ودعائم النظام العالمى الجديد .

التفكك الاوروبى والامريكى :

وإذا كان من الطبيعى أن تكون هناك دروس مستفادة من التجارب المعاصرة للكيانات التى سبق توحيدها بالفرض مثل الاتحاد السوفيتى السابق والدولة اليوغوسلافية السابقة ، وكلاهما شهد الانهيار رغم مرور احقاب طويلة من الزمن على توحيدهما ، إلا انه مع تواتر ماسبق من تحليلات ، فهناك من التوجهات مايدعو الى تجنب التسرع فى ابداء التقدير والتوقع بحدوث ماوقع من تفكك لدى السوفيت واليوغسلاف ، فى دولة كالولايات



المتحدة الأمريكية ، إذا ثارت فيها مشكلة عرقية بين السود والبيض ، مع ماقد يحيط بالتسرع من دوافع من التشفى أو التمنى ، لعوامل وأسباب سياسية قد لاترتبط بالواقع ، وقد تبرز فى هذا الشأن مجموعة من الاعتبارات .

الاعتبار الأول أنه إذا ماتصورنا أن التفكك الدولى هو النتيجة الطبيعية والمحصلة الحتمية لأية اختلافات أو نزاعات على اطلاقها بين بنى البشر ، لكان مؤدى ذلك التغير الشامل والكامل لخريطة العالم ، بحيث لن تبقى دولة أو اتحاد دون تفتت وتفكك ، فالاختلافات والصراعات قائمة فى كل الدول التى تعيش فيها أقليات ، وهى متوافرة فى مجموعة كبيرة من الصور ، كاختلاف الأديان الرئيسية فى العالم ، بل واختلاف المذاهب داخل الدين الواحد ، واختلاف اللغات ، والحضارات والثقافات ، واختلاف الثروة بين الفقراء والاغنياء ، واختلاف الأجناس بين السمو والدنو ، واختلاف الجنس بين الرجال والنساء ، واختلاف اللون بين الأبيض والأسود وغيرهما من الألوان .

ومع عدم التقليل من أهمية هذه الفوارق والاختلافات والصراعات فى الدول والمجتمعات إلا أن التاريخ والواقع يبرز تعايش الأديان ، بالسماحة والحرية والاحترام المتبادل كما يبرز نجاح دول تتعدد فيها اللغات والثقافات والأجناس ، كذلك الواقع الذى يؤكد الاحتياج الضرورى لاختلاف الجنس فى كل المجتمعات مهما كانت الصراعات ، والاحتياج المتبادل بين الفقراء والأغنياء مادام طريق الكسب مفتوحا للجميع بحيث يمكن الفقراء من العيش الكريم ومن تحسين أوضاعهم ، وفى مجتمعات التحرر والانفتاح قد يكون فقير اليوم هو غنى الغد .

والاعتبار الثانى أن الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا سبق لها أن شكلت نظاما اشتراكيا شموليا مفروضا قام على أساس نظرية قوامها وحدة الحياة الاقتصادية ، دون مراعاة لعوامل انتماء الشعوب وتناسق العروق والأجناس ، ولغبة الكبت والضغط والحرمان ، بل ودون مراعاة للأوضاع التى كانت سائدة فى البلدان التى تشكل منها هذا النظام ، فكان من اليسير أن تلفظ الشعوب هذا النظام بمجرد انهيار النظرية التى قام عليها ، حيث تبين أنه نجح فقط فى ابراز قوة عسكرية ونووية عظمى تقف بالمرصاد للدولة العسكرية والنووية الأخرى فى صراع عسكرى ونووى استنفذ موارد النظام دون جدوى ، وصراع سياسى على مناطق النفوذ ، استنفذ قدرات النظام دون تحقيق هدف ، فى الوقت الذى فشل فيه فى توفير الغذاء للسكان ، كما فشل فى تحقيق حقوق الانسان .

والاعتبار الثالث أن النظام الشمولى المفروض من شأنه أن يدفع بعض التجمعات العرقية أو القومية للاحساس بفقدان الكيان ، وكذلك بفقدان العدالة فى العائد عليها من استمرار الاندماج ، والاقتناع بتوقع النمو وتحسن الأوضاع إذا استرجعت كيانها وجمعت مواردها وطاقاتها المادية والاقتصادية وامكانياتها فى الحصول على الدعم المخصص لها ، ويعنى ذلك أن النظام الشمولى لم يحقق عند دمجه لها العدالة فى التوزيع واستخدام طاقاتها ومواردها لمصالح لم تعد عليها بالفائدة ، بل حرمت ابناءها من المعيشة الطيبة كما يعنى ذلك من الناحية الأخرى ان هذا النظام قد حرمها من السلطة والمكانة التى تتناسب مع مالديها من موارد وامكانيات .

والاعتبار الرابع أن المتتبع لانشاء الاتحاد السوفيتى السابق والدولة اليوغوسلافية السابقة ، يجد أن الشعوب التى تشكلت منها لها قوميات أصلية لها تاريخها ولغتها وثقافتها وهويتها وعاداتها وتقاليدها على أرضها التى عاشت فيها ، وجاء الاتحاد قسرا عليها ليضعها فى اطار مفروض سياسى ومدنى واقتصادى شمولى ، فلم تندرج فيه اجتماعيا وعمليا ، ولكنها استمرت فيه مغلوبة على أمرها ، ولو لم يكن شموليا ومتحكما ماتمكنت من الابقاء طوال السنوات التى فرض فيها ، وقد ظلت هذه الشعوب بقومياتها المتميزة فى حالة انفصال وانتظار حتى انهار النظام فتنفست الصعداء لتعود الى لم شعثها وتجميع قواها وتحقيق تحررها واستقلالها .

والاعتبار الخامس أن الولايات المتحدة الأمريكية ، أساس إنشائها هجرة شعوب من قارات أخرى ، والمهاجر ولو أن له بلدا سابقا جاء منه ، إلا أنه فى الغالب لديه الاستعداد لقبول الوضع المتطور والاندماج مع الآخرين فى نظام اجتماعى وثقافى جديد ، فيه الامكانات والفرص الاقتصادية التى تهيىء له العيش والكسب ، والامكانات والفرص السياسية التى تحقق له مع الآخرين الحرية والاشتراك والانطلاق ، وهكذا بالرغم من أن الولايات المتحدة تضم شعوبا كانت فى الأصل مختلفة اللغات والعادات ، إلا أنها أصبحت شعبا واحدا ذا لغة واحدة وذا ثقافة متطورة وعادات جديدة .

والاعتبار السادس أن تطبيق النظام الراسمالى والحرية الاقتصادية ومجتمع الأعمال فى الولايات المتحدة الأمريكية قد ساعد على ربط مصالح الشعوب التى تعيش فيها ، بحيث يكون من صالح الجميع التمسك بالتوحد فى اطار مثل هذه الدولة سواء من حيث الانتاج أو الربح أو التوزيع ، بصرف النظر عن اختلافات الجنس أو العرق أو غيرها من الفوارق ، اما ثورة فئة من فئات الشعب فى مثل هذه الدولة ، فالمفروض أن تقوم بحسب دوافعها وأسبابها وأن تتم متابعتها على هذا الأساس وليس على أساس أنها تعبر عن الرغبة فى تفكك الدولة أو انفصال الولاية التى تعيش فيها هذه الفئة .

والاعتبار السابع أن ماحدث فى (لوس انجلوس) لاشك يستدعى مبادرة الادارة الأمريكية للقيام بمختلف



المصدر : الأسبـوع الدولي

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

الاصلاحات التى تهدف الى معالجة غضبة السود وازالة دواعى وجذور الحقد لديهم التى اندلعت فى شكل ثورة العنف التى شهدتها المدينة الامريكية ، ومن الطبيعى ان تكون هذه المبادرة فى شكل حاسم يؤكد قدرتها على اصلاح وضع داخلى يمس المبادىء الديمقراطية التى تنادى بها فى النظام العالمى الجديد الذى يقوم على أسس من الحرية والعدالة والمساواة ، خاصة فى الوقت الذى تبرز فيه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى رئيسية فى العالم ، بعد تفتت وانهيار القوة الرئيسية الأخرى ـ الاتحاد السوفيتى السابق ـ وفى الوقت الذى يهيىء لها الواقع العملى الفرصة للقيادة فى العالم ولرسم دعائم وأسس النظام العالمى الجديد .

والاعتبار الثامن أن التفكك الدولى الذى حدث فى القارة الأوروبية والذى لايزال العالم يتابع تصفياته وتطوراته ، قد ينعكس على القارات الأخرى ، كالقارة الأفريقية ، التى تتوافر فيها الصراعات والنزاعات القبلية بدرجة كبيرة ، وتوافرت ولاتزال فيها التوجهات والاتجاهات الانفصالية خاصة وأن الحدود القائمة بين دول القارة قد تم رسمها عند استقلال هذه الدول وتحررها من الاستعمار الأوربى (البريطانى والفرنسى والبرتغالى) .

والمعروف ان الوضع فى افريقيا رغم توافر هذه التوجهات ، قد سبق أن حسمته القارة ممثلة فى ميثاق وقرارات نقطة الوحدة الأفريقية التى دعمت تحرر واستقلال دول القارة من الاستعمار ، ولكنها فى الوقت نفسه تقف مناهضة للتوجهات الانفصالية ، فى ضوء ماتم بالنسبة لرفض تفكك جمهورية نيجيريا ووأد الحركة الانفصالية فى (بيافرا) وفى تفكك جمهورية الكونغو ووأد الحركة الانفصالية فى (كاتنجا) ، كما ناهضت مؤخرا تفكك الصومال ، ورفضت استقلال شمال الصومال واقامة دولة (صوماليلاند) حسبما جاء فى القرارات التى اصدرتها قمة المنظمة الأخيرة فى (ابوجا) عاصمة نيجيريا فى يوليو ١٩٩٢ .

الاعتبار التاسع أن ماحدث فى (لوس انجلوس) أظهر على السطح مشكلة التمييز العنصرى القائم على أساس اللون ، وواضح ان هذا التمييز الذى ناضل العالم من اجل القضاء عليه ، قد لفظه الرأى العام العالمى ، وتمثلت آخر مراكزه فى دولة جنوب افريقيا ، التى لم تجد فى آخر المطاف ، وبعد العناد الذى دام على مدار سنوات طويلة ، بدا من تقرير إنهائه ، فقرر برلمانها إلغاء قوانينه واتجهت حكومته نحو تحقيق الاصلاح القائم على أساس هذا الالغاء ، وتحقيق المساواة بين الجميع من البشر بصرف النظر عن لون بشرة الانسان ، ولاشك ان التطورات والتغيرات الدولية كان لها اثرها فى دفع عجلة التحول فى دولة جنوب افريقيا فى طريق انهاء التفرقة العنصرية .

والمتوقع ان يستمر التحول فى جنوب افريقيا ، رغم المحاولات والتحركات التى لن تنجح والتى يقوم بها المتطرفون العنصريون من الجماعات اليمينية الذين يدعون الى التفكك وتقسيم البلاد بين البيض والسود ، حتى أن الحركة الانفصالية لتحرير البوير قد قامت برسم خرائط لهذا الغرض ، وهددت الحكومة إذا لم توافق على قيام دولة بيضاء منفصلة ، حيث يفضلون الحرب على أن يحكمهم السود ، وأكدوا أن الخريطة الجديدة لانشاء هذه الدولة جاءت بعد أبحاث ديموغرافية مكثفة تجددت فيها المناطق العالية الكثافة بالبيض والأقل كثافة من السود ، وحددوا موقع هذه الدولة بشريط ضيق بطول ساحل رأس الرجاء الصالح ، وتضمنت الخطة تخصيص ٢٠٪ من البلاد للبيض مع اقتراح اقامة منطقة للثروة يقتسمها الجميع ، أى أن خطتهم تقوم على أسس اقتصادية وعلى أساس الفصل بين البيض والسود فى الوقت نفسه .

والاعتبار العاشر أن الجزء الشرقى من القارة الأوروبية تفككت دوله الاتحادية نتيجة انهيار النظام الشيوعى لتصحيح الأوضاع باستقلال الجمهوريات وانفصالها عن الدولة الكبيرة السابقة ، وذلك يأتى فى الوقت الذى قطعت فيه القارة الأوروبية فى غربها الشوط الأكبر فى التوجه نحو التوحد فى إطار يأتى هذه المرة بعد الدراسات المتأنية وبالارادات المشتركة الحرة ، وفى ظل النظام الديمقراطى والتحرر الاقتصادى ، كما أن التوحد قد عاد من جديد ، بالنسبة لألمانيا العملاقة ، ومن الطبيعى أن يتم فى المستقبل استيعاب التوحد الأوروبى لدول شرق القارة مع غربها بالدراسات المتأنية والارادة المشتركة وكذلك اقتنعت القارات الأخرى فى الوقت نفسه بضرورة التوجه نحو التوحد ، وهكذا وقعت الدول الأفريقية فى قمة منظمة الوحدة الأفريقية الأخيرة فى (ابوجا) فى يوليو عام ١٩٩١ على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، ولاشك أن أحداث التفكك مع توجهات التوحد تنعكس على النظام العالمى الجديد .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة

اسامة المجدوب

نشأ مفهوم السيادة الوطنية للدولة بصورة مستقرة منذ ميلاد التوصيف القانونى للدولة فى القرن السادس عشر ، وبينما تعددت المدارس الفكرية وتتنذ اجتهادا فى تعريف السيادة الداخلية للدولة ارتباطا بالتنظيمات الاخرى ، بدا توافق اراء مختلف المفكرين على كون مبدأ السيادة الخارجية للدولة فى مواجهة الدول الاخرى بمثابة المرادف فى مجمله لمفهوم الاستقلال ، الذى ينشىء حقوق الدولة والتزاماتها تجاه الدول الاخرى فى اطار مبدأ المساواة بين الدول والاقدام المتبادل لعناصر كل منها .

ووصولا الى القرن الحالى ، ظل مفهوم السيادة الوطنية المطلقة للدولة سائدا بصورة لم تستدع طرحه للنقاش او النظر فى تعديله ، برغم ماشهده القرن من اعتداءات وحروب وخرق عن قبل بعض الدول لسيادة واستقلال دول اخرى ليتحفظ مفهوم السيادة بمكانته كحجر الزاوية فى سبيل حسم النزاعات وحلها ، وتحديد صاحب الحق والمعتدى .

ولقد ادى قيام التجمعات الدولية ، والتى تبلورت صورتها النهائية فى شكل منظمة الامم المتحدة عام ١٩٤٥ ، الى ادخال عنصر جديد على عناصر تعريف السيادة الوطنية للدولة وتحديد نطاقها ، ليطرح تصورا لحدود السيادة الوطنية للدولة الفردية فى مواجهة التجمع الدولى ، وهو الطرح الذى اشترط من ناحية ، تمتع الدولة بالسيادة للانضمام للتجمع ، بينما عمد من ناحية اخرى الى تقليص تلك السيادة عن صورتها السابقة المطلقة ، بحيث لاينشأ تعارض بين مصالح الدولة الفردية ومصالح الجماعة الدولية فى اطار التنظيم الدولى . مؤكدا فى ذات الوقت على ضرورة احترام الدول لسيادة الدول الاخرى وسلامة اراضيها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية . او بمعنى اكثر ايجازا : ان ميلاد التنظيم الدولى عمد من ناحية الى تاكيد وترسيخ سيادة الدولة الفردية فى مواجهة الدول الفردية الأخرى بينما من ناحية اخرى تقليص جانب من تلك السيادة فى مواجهة التجمع الدولى بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والتعاون بهدف تحقيق الرخاء .

وببزوغ عقد التسعينات معلنا انتهاء ثنائية القطبية والحرب الباردة معا ، اصبح من المنطقى ان تتبوأ الامم المتحدة دورا اكثر فاعلية وحسما على صعيد ترتيب العلاقات الدولية وتسوية النزاعات والأزمات الطارئة على العلاقات بين الدول ، وهو التطور الذى تمت ترجمته عمليا ، ولأول مرة فى صورة موقف دولى موحد ابان تفجر



احداث الخليج من جراء الغزو العراقى للكويت ، وتوافق الارادة الدولية وتقتئذ فى مواجهة العراق حماية لسيادة دولة الكويت المستقلة وسلامة اراضيها . مما جاء مبشرا بعصر جديد يمارس فيه المجتمع الدولى ، بصورته الجماعية ، دورا اكثر ايجابية وفاعلية على صعيد تسوية النزاعات وحل الازمات الاقليمية ، اذا ماجازت تلك التسمية على احداث الخليج والاحداث الدولية .

وبرغم الجوانب العديدة التى اكتنفت الغزو العراقى للكويت ، والموقف الدولى منه وتداعيات هذا وذاك ، سواء على الساحة الدولية او الاقليمية ، فانه ينبغى التوقف لوهلة عند هذا الحدث لتدارك اثاره على الوضع الدولى العام ، وما اضفاهمن تعديل وتطوير على النمط الدولى لمعالجة الازمات وكيفية التعامل معها من منظور علاقة السيادة الوطنية للدولة بالدور الجماعى الدولى والعكس ، ومايتطوى عليه كل ذلك من عناصر ومتغيرات جديدة ادخلت على علاقات القوى وتوزيع الادوار الدولية مع دخول الامم المتحدة كطرف او لاعب اساسى فى هذا المجال . ويمكن ايجاز تلك التداعيات من هذا المنظور فى ثلاث نقاط رئيسية :

اولا : شكلت ازمة الخليج نقطة تحول عن النمط الدولى السائد فى العلاقات الدولية والذى اقتصر فيه الدور الجماعى على التاييد والرفض والادانة اللفظية ، وعن الدور التقليدى السابق للامم المتحدة التى لم يسبق لها تنسيق عمل عسكرى متكامل من عدة اطراف دولية متباينة لدرء العدوان ومعاقبة المعتدى ، وهو مايمكن وصفه ايضا باعادة بث الروح فى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، ومايفرضه من قرارات ملزمة وتدابير عقابية .

ثانيا : رغم اللجوء الى العمل العسكرى كسبيل لحل ازمة الخليج ، نجد ان موقف الامم المتحدة قد تأسس من منظوره القانونى على اساس مبدأ احترام السيادة والاستقلال للدول وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود امنة ، وهو ما اكسب دور الامم المتحدة ورد الفعل الدولى مشروعيته ، فلم يفسر وقتئذ موقف المنظمة الدولية على انه تقليص لسيادة العراق فى مواجهة ارادة المجتمع الدولى ، ولكن على كونه حماية لسيادة الكويت واستقلها .

ثالثا : واخيرا فلقد اتاحت احداث الخليج ، بجانب الاحداث والمتغيرات العالمية الاخرى ، ارضية راسخة لتاكيد زعامة امريكية شبه مطلقة للعالم ، ونفوذ امريكى عالمى منفرد - ولو لفترة - انعكس بالتبعية وبصورة مباشرة على توجيهات المنظمة الدولية وطبيعة قراراتها واولوياتها ، والتى تعكس مباشرة منظومة موازين القوى والوضع الدولى السائد طبقا لطبيعة كل عصر .

ولكن ..اذا ماتناولنا هذا الحدث وتداعياته بمنظور ادق ، نجد ان ازمة الخليج تشكل اول ترجمة عملية للتوجه الجديد الذى تتبناه الولايات المتحدة ، نحو تقليص حدود السيادة الوطنية للدولة المنفردة فى مواجهة مايسمى بالارادة الدولية ، وضعا فى الاعتبار مدى استقلالية تلك الارادة من عدمه عن مقتضيات المصلحة الذاتية لدولة ما .. ذات نفوذ عالمى مؤثر وقوى .

ولقد بدا هذا التوجه بوضوح من خلال الالتزامات التى قطعها العراق على نفسه عقب استسلامه ، من واقع قرارات المنظمة الدولية ، خاصة على صعيد تدمير كافة عناصر تسليحه الاستراتيجى ووسائل انتاجه ، وفتح الباب على مصراعيه دون قيد او شرط امام لجان التفتيش والازالة ، بحجة تهديد العراق للسلم والأمن الدوليين ، رغم امتناعه طوال فترة الحرب وحتى الهزيمة عن استخدام هذا النوع من الاسلحة واقتصار الأمر على مجرد التهديد باستخدامها من قبيل المناورة ، فى وقت تحتفظ دول عديدة بالمنطقة ، وعلى رأسها اسرائيل بتسليح استراتيجى هائل دونما ادنى تعرض او اعتراض من قبل المجتمع الدولى وبالتبعية المنظمة الدولية .

وبالتالى ، فانه بالرغم من كون الموقف الدولى تجاه العراق يعد موقفا مشروعا وعادلا فى اطاره القانونى ، استنادا الى الاجماع ومشروعية قرارات مجلس الامن فى هذا الشأن ، الا انه من الناحية العملية قد تعدى حدود المشروعية فى اتجاه تقليص سيادة العراق على ارضه ومواطنية ومصلحته القومية من خلال اسلوب تنفيذ ما استقرت عليه الارادة الدولية ، وحدود التطبيق العملى لقرارات المنظمة الدولية ، سواء وقت الحرب او ما اعقبها من ترتيبات .

وفى هذا الاطار .. وبالنظر الى المظلة القانونية التى اتخذت من خلالها التدابير ضد العراق ، رغم التجاوزات التى اشرنا اليها فيما يخص الجانب التنفيذى الفعلى لتلك التدابير ، ثم انتهاء احداث الخليج دون اى اعتراض من قبل اى طرف من اطراف المجتمع الدولى فيما يخص التجاوزات ، ودور الولايات المتحدة وراء كل ذلك ، الامر الذى يمكن معه وصف ماحدث ضد العراق على انه عمل عسكرى امريكى اكتسب مشروعيته من خلال تلك المظلة القانونية الدولية ، اصبح من الهام للولايات المتحدة تقنين النمط الجديد الذى ابتكرته فى ازمة الخليج ، فيما يخص الدور الظاهرى للمنظمة الدولية ، ومايكسبه من شرعية للدور الامريكى المحرك له فى شتى بقاع الارض ، ومن هذا المنطلق جاءت قمة مجلس الأمن فى ٣١ يناير من العام الحالى ، لتشكل توصياتها مظلة قانونية دولية دائمة لاطلاق يد الولايات المتحدة فى توجيه وادارة العالم ، ولكن بصورة ظاهرها قانونى ، بما يتيح لها مكافاة الحليف ومعاقبة المرتد والخارج عن السطوة الامريكية ، وتصفية حساباتها مع انداد العصر المنصرم او من تبقى منهم واعادة ترتيب الاوضاع الدولية بما يتلاءم مع الرؤية الامريكية

ولقد انتهت تلك القمة الى وضع تصور لاطار جديد



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لضوابط العلاقات الدولية يتماشى فى مجمله مع مقتضيات الزعامة الامريكية المطلقة للعالم ، متجاهلا التطلعات الفردية للدول المختلفة ، والعوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقائدية التى تحكم فى حالات عديدة توجهات الدول واولوياتها ومقتضيات مصلحتها القومية ، بينما ارست القمة الخطوط العريضة لمبادىء عامة تتماشى مع التصور والمعيار الامريكى لتعريف وتصنيف العضو الصالح من العضو الطالح فى المجتمع الدولى ومحاسبته على هذا الاساس ، وتتضمن تلك المبادىء :

اولا : رفض البناء الايديولوجى كاساس للعلاقات الدولية ، لانتهاء عصر الايديولوجيات المتباينة ، واذا كان من الضرورى وضع اساس ايدلوجى للعلاقات فليكن قوامه الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرية الانتخابات ونزاهتها .

ثانيا : التأكيد على اهمية العمل الجماعى ضد الارهاب والنظم المساندة له سواء استدعى هذا العمل مجرد فرض العقوبات والحصار الاقتصادى ، او اللجوء الى القوة العسكرية .

ثالثا : تقوية دور مجلس الامن ، بصورته الحالية ، وتوسيع نطاق صلاحيات السكرتير العام للأمم المتحدة ، باعتبارها الالية المنوط بها الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وترسيخ الديمقراطية وحماية حقوق الانسان .

رابعا : البدء فى تطبيق مبدأ « الدبلوماسية الوقائية » التى تتنبأ بالازمات وتتصدى لها قبل وقوعها .

وبرغم مايبدو فى تلك المبادىء الاربعة من تماشى قد يصل الى حد التطابق مع نص وروح ميثاق الامم المتحدة ، الامر الذى يدعو على التساؤل عن اهمية عقد المؤتمر من عدمه واصداره لتوصيات تضمنها ميثاق الامم المتحدة بالفعل ؟ الا ان القراءة بين السطور تلقى الضوء على الجانب الاخر من تلك المبادىء الذى يتيح تكريسها لخدمة المصلحة الامريكية فى المقام الاول ، فدعونا نستعرضها معا :

اولا : يتيح رفض البناء الايديولوجى كمدخل للعلاقات الدولية الفرصة للولايات المتحدة لتأكيد عدم ظهور ايديولوجيات جديدة تتعارض مع التوجه الامريكى العام ومصالحه ، فى ضوء بروز قوى جديدة على الساحة الدولية قد تجلب مفاهيم جديدة ، بما يعطى الولايات المتحدة الاساس القانونى لمعاداة اية نظم او دول تسعى لاعتناق ايديولوجية مغايرة ، واكساب هذا العداء ومايفرزه من اجراءات صفة الشرعية الدولية ، لتعارضه مع الارادة الدولية الرافضة لتباين الايديولوجيات كاساس للعلاقات الدولية ، استنادا لتوصيات قمة مجلس الامن .

وبرغم الظاهر الايجابى فى الدعوة لاعتناق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان كمنهاج وحيد للعصر الحالى ، وما قد تلقاه تلك الدعوة من هوى فى النفوس ، تكمن خطورة هذا التوجه ليس فقط فى إمكان تعارضه مع الظروف القائمة فى العديد من الدول والتى قد تجعل الوقت غير ملائم لتطبيق مثل هذا التوجه ، ولكن ايضا فى امكانية استخدام تلك العناصر لخلق ذرائع جديدة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول ، حيث تعد تلك الامور من صميم الشئون الداخلية التى تتدرج ليس فقط تحت مفهوم السيادة الخارجية للدولة والذى بدأ بالفعل فى التلاشى ، ولكن ايضا مفهوم السيادة الداخلية للدولة وحقها فى اختيار نظامها السياسى ، وهو ما لم يسبق المساس به على هذا النحو ، الامر الذى يفتح الباب امام امكانية فرض العقوبات ، او حتى شن الحروب ضد الدول التى تسوجب تركيبتها الداخلية ونسيجها الاجتماعى والثقافى والعقائدى تطبيق سياسات مرحلية تتعارض مع المفاهيم الواردة بتوصيات القمة ، بما يعنى إختصارا : مصادرة حق الدولة المنفردة فى إعتناق فلسفة قومية تتماشى مع طبيعة مجتمعها ، مع إعطاء الحق للدول ذات النفوذ وعلى رأسها الاعضاء الدائمون فى مجلس الامن فى إملاء فلسفة معينة على سائر الدول ، حتى ولو ادت تلك الفلسفة الى الاضرار بمصلحة الدولة المنفردة ، بدعوى حماية الديمقراطية وحقوق الانسان .

ثانيا : بينما لا يوجد خلاف من حيث المبدأ بين دول العالم كافة على ضرورة نبذ الارهاب ومكافحته بهدف القضاء عليه فى شتى صوره ، تأتى التوصية الخاصة باهمية تنسيق العمل الجماعى ضد الارهاب والنظم المساندة له وعدم استبعاد اللجوء للقوة ، لتفتح الطريق امام تفسير مفهوم الارهاب والمعايير التى تطبق لتحديد الاطراف أو النظم المساندة له ، والجهة المنوط بها القيام بذلك الدور وصلاحياتها ، وكل تلك أمور غير محددة المعالم ، الامر الذى ينشىء الذريعة القانونية المشروعة لدولة او مجموعة من الدول لاتخاذ التدابير للاضرار بمصالح دول أخرى ، أو إستئناس نظمها وكسر شوكتها بحجة مساندتها للارهاب ، مما يضيف مزيدا من التحول نحو سلب الدولة حقها فى ممارسة سيادتها على اراضيها ورعاياها ، وتعريض مصالحها الحيوية للضرر سواء سياسيا او إقتصاديا ، على غرار ما تواجهه ليبيا الآن من مخاطر وعقوبات لاتهامها بمساندة الارهاب ، وهو ما سنعرض له لاحقا .

ثالثا : أما التوصية الخاصة بتقوية دور مجلس الأمن وتوسيع نطاق صلاحيات سكرتير عام الامم المتحدة ، فبرغم تمشيها فى مجملها مع التوجه الدولى الجديد لعالم ما بعد الحرب الباردة لتقوية دور المنظمة الدولية وزيادة فاعليتها بهدف تفويت الفرصة على طرف وحيد بفرض هيمنته وسيطرته وإملاء ارادته على دول العالم كافة ، فإن واقع الامر يختلف كلية عن ظاهره . فلقد برزت



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

الولايات المتحدة بالفعل كقوة عظمى وحيدة تبسط نفوذها بشتى السبل ، كما ان المجلس الامن بتركيبته الحالية لا يعكس مقتضيات الواقع العالمي الجديد بل ويتعارض مع الارادة الدولية الفعلية وتطلعاتها لانهاء عصر الهيمنة والنفوذ ، فأصبح إقتصار العضوية الدائمة وبالتبعية (حق الفيتو) على الدول الخمس فقط أمرا يسهم في الاخلال بالتوازن الدولي ، خاصة بعد ظهور دول كالمانيا واليابان كقوى إقتصادية كبرى وتطلعات الدول الكبرى في افريقيا وامريكا اللاتينية لتمثيلها بمقعد دائم في مجلس الامن خاصة بعد إختفاء الاتحاد السوفيتي ، وقصر روسيا ، الوريث الشرعي للمقعد السوفيتي بالمجلس ، إستخدام حق الفيتو على الامور التي تضر بمصالحها فقط ، الامر الذي يجعل من مجلس الامن بتركيبه الحالي اداة طيعة في يد الولايات المتحدة تستخدمها كيفما تشاء لتنفيذ سياساتها وفرض تصوراتها تحقيقا لمصالحها الذاتية ولكن بشكل ظاهرة قانوني يحظى بتوافق دولي متمثلا في مجلس الامن بصلاحياته التي قد تمس بشكل مباشر حق الدولة في ممارسة السيادة .

رابعا : يبقى تطبيق مفهوم الدبلوماسية الوقائية ، وهو المفهوم الذي تعني ترجمته حرفيا بذل الجهود والمساعي الدبلوماسية المبكرة بهدف منع وقوع النزاعات والذي لو جاز تطبيقه من هذا المنطلق تكفى العالم شر حروب وأزمات عديدة وهو الامر الذي يمكن تحقيقه من خلال إعادة بناء مجلس الأمن بحيث يضم في عضويته الدائمة الدول الكبرى ذات الثقل الاقليمي المؤثر على النحو الوارد في البند السابق بما يكفل تمثيل كافة المناطق الجغرافية بنفس الدرجة في المجلس ، وبالتبعية ترجيح وجهات النظر التي تكفل تحقيق السلم والاستقرار ، وليست تلك التي تغلب مصالح الدول ذات النفوذ العالمي ، على مقتضيات المصلحة العامة للمجتمع الدولي .

اما إتباع السبل الوقائية في ظل الواقع العالمي الحالي والبناء القائم لمجلس الامن يعني إزالة المزيد من القيود المفروضة على حرية الدولة العظمى في التدخل بشكل قانوني ظاهر في اى دولة وفي اى منطقة من العالم ، ليس فقط لرد العدوان او حماية الديمقراطية او مكافحة الارهاب ، وهي الذرائع القانونية المستحدثة للتدخل ، ولكن ايضا لمنع تفجر النزاعات تطبيقا لهذا المبدأ ، واستنادا الى الاشتباه في نوايا وتوجيهات دولة ما قد تؤدي الى نشوب نزاع ، نحى جانبا الخلافات الحدودية والتي كانت من قبل السبب الرئيسي وراء تفجر الصراعات ، مما قد يصل بالامور الى حد إرغام دولة على تعديل حدودها تجنبا لتفجر النزاع المسلح ، ونزولا على الارادة الدولية من خلال قرارات ملزمة يصدرها مجلس الامن ، الأمر الذي يصادر على مفهوم السيادة الوطنية ككل ويجعل منه مجرد مصطلح من مصطلحات التراث السياسي . وبرغم تأسيس المفهوم على شقين ، اولهما الدبلوماسية التي تشكل الوسيلة وثانيهما الوقاية التي تمثل الهدف ، فالمرجح في ظل الوضع الدولي السائد ان يستقر التفسير على ان الهدف ـ وهو الوقاية من نشوب الصراعات ـ يبرر الوسيلة وبالتالي فليس بالضرورة ان تقتصر على السبل الدبلوماسية .

وبعد ان اختبرت الولايات المتحدة قدرتها على انجاح مسعاها الرامي الى تقليص سيادة الدولة الفرد لحساب الجماعة من خلال إدارتها لأزمة الخليج ، ثم تقنين هذا المسعى في صورة توصيات عن قمة مجلس الامن ، اصبح من الضروري البدء فعليا في تطبيق هذا النمط الجديد بهدف ترسيخه وتأكيده ، لجاءت الازمة المثارة ضد ليبيا بسبب حادثة الطائرة ، وتداعياتها لتشكل الترجمة العملية للنجاح الامريكي في إنهاء عصر السيادة الوطنية المطلقة للدولة ، وتقنين هذا الوضع بصورة نهائية .

فلقد قامت الولايات المتحدة بإستصدار قرار من مجلس الامن في ٢١ يناير من العام الحالي برقم ٧٣١ ـ اى بعد قمة المجلس بشهرة أيام يلزم ليبيا بتسلم المتهمين في حادث تفجير طائرة بان أمريكان عام ٨٨ اعقبه قرار آخر في ٣١ مارس رقم ٧٤٨ اى بعد قمة المجلس بشهرين ـ ينص على فرض عقوبات محددة ضد ليبيا تسرى من تاريخ ١٥ إبريل ـ لتقاعسها عن تنفيذ القرار الاول . ونصت في قرار العقوبات على انه صدر تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بما يجعل منع قرارا ملزما لكافة الدول اعضاء الامم المتحدة ، إعمالا لأحكام المادة ٢٥ من الميثاق والتي تلزم الدول الاعضاء بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها ، والمادة ٤٩ التي تنص على تعاون الدول الأعضاء فيما بينها لتنفيذ قرارات المجلس .

وهنا تثار عدة نقاط هامة تسترعى الانتباه حول تلك الأزمة : ـ

اولا : تعد ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة ، استندت في رفضها تسليم المتهمين من مواطنيها الى القوانين الوطنية التي تمنع تسليم المواطن الليبي المتهم لأى جهة اجنبية لمحاكمته ، وتقضي بضرورة محاكمته امام المحاكم الليبية وفي حالة إدانته توقع عليه العقوبات الواردة بالقانون الوطني .

ثانيا : تعد ليبيا واحدة ضمن دول عديدة تكفل قوانينها نفس الضمانات لمواطنيها فيما يخص تسليمهم لجهات اجنبية ، ولكن هذا لم يمنع صدور قرار مجلس الامن وتصويت عشر دول من اعضاء المجلس لصالح قرار العقوبات ومن بينهم ـ على سبيل المثال ـ فنزويلا التي كانت تترأس المجلس في دورها وقت صدور القرار ، والتي تمنع قوانينها تسليم المواطن الفنزويلي لأية جهة اجنبية



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

لمحاكمته الا فى حالة وجود اتفاقية ثنائية لتبادل المتهمين .

ثالثا : صدر قرار العقوبات ضد ليبيا تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وهو الفصل الخاص بالقرارات الملزمة والتدابير العقابية والتى يقتصر استخدامها على حالات الحروب والنزاعات الدولية ـ على غرار ازمة الخليج ـ وليس فى حالات على مستوى الازمة الليبية الامريكية ، التى كان ينبغى ان تصدر قرارات المجلس بشأنها تحت الفصل السادس من الميثاق الخاص بالتوصيات والقرارات غير الملزمة .

وبدون النظر إلى الفترة الزمنية المنقضية منذ تاريخ الحادث وحتى تاريخ نظر مجلس الأمن للمسألة ، نجد بداية ، ان المطلب الامريكى ـ البريطانى المشترك لليبيا بضرورة تسليم مواطنيها للمحاكمة هو مطلب يتعارض شكلا وموضوعا مع قواعد القانون الدولى لتعارضه مع القانون الليبى ، وغياب اتفاقية ثنائية لتبادل المتهمين ، الامر الذى يشكل مساسا مباشرا لسيادة ليبيا على رعاياها ، ولا تقتصر خطورة الازمة على ذلك فقط ، ولكنها تكمن فى نجاح الولايات المتحدة فى تقنين مطلبها غير المشروع من خلال مجلس الامن ، ثم فرض العقوبات ضد ليبيا لادعاء تأسس على أساس غير قانونى ، واخيرا إرغام دول العالم كافة للامتثال لارادتها التى ترتدى ثوب الارادة الدولية فيما يمكن اعتباره تحديا سافرا لتلك الارادة ، وتجاهلا تاما لقواعد القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول وتقضى بإحترام سيادتها الوطنية .

ومن هنا نستخلص ان المنطق الذى يحكم العلاقات الدولية اليوم ابعد ما يكون عن وصفه بالمنطق القانونى المشروع ، رغم محاولات تقنينه وإضفاء الشرعية عليه كما انه لم يعد منطق توازن القوى والردع المتبادل والذى ساد العلاقات الدولية طوال فترة الحرب الباردة ، إنما هو منطق القوى المنفردة التى تحظى بها الولايات المتحدة دون رادع أو رقيب فنجد أن الولايات المتحدة تناصب ليبيا العداء وتفرض ضدها العقوبات لرفضها تسليم مواطنيها للمحاكمة فى دولة اجنبية بما يخالف قوانينها ، بينما نكتفى بالاعتذار عن اسقاط قواتها لطائرة مدنية ايرانية اثناء حرب الخليج وقتل ٧٩ من ركابها بحجة ان ذلك كان خطأ غير مقصود ، وتناصب كوبا العداء وتفرض عليها الحصار الاقتصادى لغياب الديمقراطية عن نظامها السياسى الشيوعى ، بينما توطد علاقاتها التجارية بالصين معقل الشيوعية فى عالم اليوم ، وينادى البعض فى الولايات المتحدة بمنحها مرتبة الدولة الاكثر تفضيلا تجاريا ، وتهدد الولايات المتحدة العراق بمعاودة شن الهجوم ضده إذا لم يمتثل لعملية تدمير كافة عناصر تسليحه الاستراتيجى ووسائل إنتاجه بينما تدعم البرنامج النووى الاسرائيلى ، او تغمض العين عنه على اقل تقدير ، فالمسألة اذن ليست مسألة مبادىء عامة لنظام عالمى جديد ، ولكنها فى الواقع عملية فرض لمبادىء مستحدثة ، تحمل مفاهيم جديدة ذات صياغات مرنة تحتمل التفسير وتتيح فرصة وتتيح فرصة الانتقاء والتمييز وإزدواجية المعيار طبقا لمقتضيات المصلحة الامريكية المطلقة ، والتى اقتضت فى تلك المرحلة اضفاء الشرعية على ممارسات الهيمنة الامريكية من خلال إستئناس المنظمة الدولية ، وتقليص السيادة الوطنية للدول ، وإستحداث المزيد من الذرائع ذات الصبغة القانونية المشروعة التى تعطى للولايات المتحدة فرصة التدخل فى اى دولة ، فى اى وقت وبالصورة التى تراها ملائمة ، إعمالا لواحدة من تلك الذرائع ، معلنة بذلك انتهاء عصر السيادة الوطنية المطلقة ، وتقليص مفهوم السيادة ككل من خلال جعل مجلس الامن بمثابة سلطة عليا تدير شئون العالم .. ولكن طبقا للرؤية الامركية ، وليس نزولا على الارادة الدولية ، التى إبتعد بها الواقع العالمى اليوم عن موضع التنفيذ وحصرها فى نطاق الطموحات .. والآمال المنشودة للدول .. ربما انتظارا لعصر اخر جديدا □ .



هلل دعاة الرأسمالية عقب أحداث أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى وتصوروا أن الرأسمالية حققت انتصارها التاريخى، وانها ستسود العالم الى ماشاء الله، ووصل الأمر بأحدهم إلى القول «بنهاية التاريخ». وبعد حرب الخليج والانتصار الامريكى فيها عادوا ليؤكدوا أن الولايات المتحدة هى زعيمة العالم، وهى القوة الكبرى الوحيدة التى ليس بعدها قوة.

لكن ثمة رأى آخر يتبناه البعض فى الغرب نفسه يرى أن كل هذا ليس حقيقيا، وإن الرأسمالية لم تقدم للإنسان الجنة الموعودة بدليل المشاكل الاجتماعية الخطيرة التى تعانى منها المجتمعات الغربية نفسها، وإن امريكا. التى تعانى اقتصاديا- لايمكنها قيادة العالم.

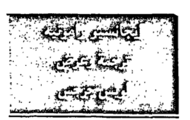
من هؤلاء- ايجناسيو رامونيه- مدير جريدة موند ديبلوماتيك الفرنسية الشهرية الذى نعرض له مقالا نشره فى عدد مايو الماضى يؤكد فيه أن وعود الرأسمالية لم تتحقق فى مجتمعاتها، ورغم ذلك فأنها تحاول فرضها على الدول النامية التى ستعانى بدورها من تلك التوترات الاجتماعية وهو مايهدد مستقبل الديمقراطية فى تلك المجتمعات.

ويقول إن المواجهة العالمية القادمة ستكون بين الشمال المستهلك للمواد الأولية والجنوب المالك لهذه المواد. ويطرح سؤالا فى النهاية حول امكانية بناء العالم على أسس مختلفة عما هو سائد الآن. وتظل اجابة هذا السؤال اختيارا يواجه الانسان إن تمكن من انقاذ البشرية.

(المحرر)

حول النظام العالمى الجديد :

الولايات المتحدة غير مهيأة إقتصاديا لقيادة العالم



توقع الكثيرون أن يسود الغرب جو من الفرح والرضا بعد انهيار النظم الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتى- ذلك الانتصار الذى انتظروه عشرات السنين- ولكن شيئا من هذا لم يحدث. حيث أتى النصر معه بالقلق من المستقبل. ويعترف روبرت جراف رئيس وكالة المخابرات المركزية «امامنا عالم أكثر بؤسا من الأمس».

إن مانخشاه هو استمرار الازمات، وانتشار الاضطرابات، والدخول فى متاهة جديدة من غطرسة الغرب والهيمنة التكنولوجية، والعنصرية وكراهية الاجانب. والواقع إن العالم يقف الآن على مفترق طرق رئيسى فإذا كانت بعض التحولات السياسية- مثل الوحدة الالمانية والتفكك السوفيتى وأزمة الأمم المتحدة والغاء «الابارتهيد» وانهاء الحروب الاقليمية- قد غيرت تماما الوجه الجيوستراتيجى للكرة الارضية، فإن أحداثا أخرى- مثل انشاء اوروبا الموحدة- ستترك أيضا تأثيرا حادا على مجرى الحياة السياسية الدولية.

يعيش العالم الآن عصر التغييرات الكبيرة إلا أن رؤية المستقبل غير واضحة للقادة السياسيين، ولا أحد يعرف ماذا سيكون عليه العصر الجديد «نحن فى منتصف تطور طويل وشاق يقود الى مجتمع



المصدر : اليسار

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عالمي لايمكن تصور شكله» هذا مايقوله الكسندر كينج مؤسس نادى روما.

لقد انتهى عصر الابطال، ومانعرفه فى الوقت الحاضر ان الجميع متضامنون وايضا- وفى نفس الوقت- الجميع فى نزاع، وان على النظام الجديد أن يشمل كل المجالات، ولايستبعد شيئا من مجال حركته: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، والثقافة والتعليم. إنه مجال واسع جدا بالنسبة لطموحات زعامة الولايات المتحدة للعالم رغم انتصارها فى حرب الخليج ويعترف ارثر شليزنجر مستشار الرئيس الأسبق كنيدى «موقف الولايات المتحدة متناقض جدا فهى قوة عسكرية عظمى ولكنها لاتتمكن من تغطية نفقات حربها الخاصة، انها لاتملك أى مستقبل كقوة عظمى وهى غير مهيأة لحكم العالم».

إن مشروع توحيد العالم تحت قيادة واشنطن يواجه تحديا يتمثل فى عودة النعرات القومية والدينية والعرقية. تلك العوامل التاريخية التى جمدت زمنا طويلا- بفعل توازن الرعب- تنفجر الآن فى هذه النهاية العاصفة للقرن.

فى هذا السياق الجديد تثير فكرة الخصم والعدو البلبلة. وطوال سبعين عاما كانت الاجابة الجاهزة لدى الغرب هى «الشيوعية» والاتحاد السوفيتى. الآن يظل هذا السؤال بدون اجابة. فلم يعد العدو عاملا مشتركا فى كل الأزمات بل أصبح وحشا ذا الاف الوجوه: القنبلة السكانية، المخدرات، الانشطار النووى، العصبيات العرقية، السلفية الاسلامية، والهجرات الكبرى والأيدز وكل تهديد منها يشمل العالم كله.

الاندماج والتفكك

وبينما يبحث العالم الآن- وبعد التخلص من وطأة القوتين العظميين- عن استقرار جديد، فإن ثمة ظاهرتين تؤثرات فيه وهما الاندماج والتفكك. فمن ناحية تتجه عدة دول الى التوحد بهدف انشاء تجمعات اقتصادية أكثر صلابة على غرار المجموعة الأوربية، وقد ضاعفت مجموعات اخرى من الدول فى امريكا الشمالية والجنوبية، وفى افريقيا الشمالية، وفى أسيا حجم اتفاقيات التبادل الحر وخفض الحواجز الجمركية والوحدة الاقتصادية.

وفى المقابل نجد تجمعات اخرى مركزية تعانى من الاضطرابات (الهند- سريلانكا- الصين -تشيكوسلوفاكيا) والتفكك (اثيوبيا والصومال) أو تتمزق إلى قطع (الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا). وتتأثر قوى التشرذم هذه بعودة الفكرة الرومانسية عن «الدولة- الأمة» حيث تحكم الدولة مجتمعا متجانسا (نفس اللغة ونفس الدين) وهذا المفهوم يطرح مرة أخرى مشكلة الاقليات وحقوقهم، ويشجع طلبات استعادة مناطق معينة مثل الصرب التى تحاول استعادة مناطق مأهولة بالصربيين فى البوسنة، أوارمينيا التى تحاول ضم كاراباخ.

وتعانى أوروبا أيضا من كثير من هذه الحركات الاقليمية مثل فلاندر، وكاتالونيا والباسك ولومباردى. وهذا التمزق فى شخصية الامة يساهم فى زيادة الحيرة السياسية، والتى تظهر فى نتائج الانتخابات فى بلجيكا وفرنسا والمانيا وايطاليا وبريطانيا. حيث لاتحظى الاحزاب السائدة بالثقة وتخسر الناخبين.

الليبرالية: وعود لم تتحقق

وإذا كانت الرؤية غائمة بالنسبة لمستقبل الاشتراكية حتى بالنسبة لشخص مثل ليونيل جوسبين- السكرتير الأول للحزب الشيوعى الفرنسى من ٨١ الى ٨٨- الذى يقول «ثمة اسباب قليلة للاعتقاد بأن الاشتراكية لها مستقبل فى نطاق معين من نمط الانتاج» فإن الليبرالية لم تتمكن بعد من جنى تعاطف الجماهير.



المصدر : الميسار

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه العقيدة السياسية الاقتصادية المطبقة بقوة خلال عقد الثمانينيات فى الولايات المتحدة (عصر ريجان) وانجلترا (تاتشر) انعجت مزيدا من النتائج الاجتماعية المؤلمة من تعاظم عدم المساواة وزيادة حجم البطالة وتدهور الخدمات العامة. وكان الخبراء يؤكدون أن العجز يمول تلقائيا وأن النمو الاقتصادى سيستمر إلا أن هذه الوعود لم تتحقق.

وعلى العكس فقد ادى الاقتصاد الاحتكارى الى إفلاس صناديق الادخار الامريكية (بلغت الخسارة ٤٠٠ مليار دولار) والى خراب الآلاف من صغار المدخرين. وثبت مرة أخرى خداع نظرية «مافوق الرأسمالية» لجالبريث حيث يقول «الرأسماليات الكبيرة هى بين أيدى اناس ذوى قوى عقلية خارقة»!!

وهكذا تبدو الرأسمالية- رغم انتصارها الظاهر- غير جديرة بالثقة، وظهر بالتدريج حنين الى دور اكبر للدولة، ذلك الدور الذى تم تعطيله باسم السوق، كما كشف المواطنون خداع «مجتمع الوفرة» بـ... اعداد المتعطلين والمستغنى ... المؤقتين.

قوانين السوق والديمقراطية

وبرغم فشل الليبرالية داخل مجتمعاتها فأنها تواصل توسعها فى الخارج ، وتجبر المنظمات الدولية (مثل صندوق النقد والبنك الدوليين) دول الجنوب على تطبيقها بالأمر، وتضمن من أجل ذلك بكل شئ حيث تعانى من التضخم ، وصعوبات الميزانية. وتؤكد تلك المنظمات لدول الجنوب إنه لايوجد طريق آخر للخلاص الا الاندماج فى الاقتصاد الدولى.

إن قوانين السوق التى يتم اجبار دول الجنوب على تطبيقها هى نفسها المسئولة عن معاناة الدول الغربية من البطالة بحيث اصبحت مرضا مستوطنا. وفى الجنوب فأن تطبيق هذا الاقتصاد يؤدى الى توترات اجتماعية خطيرة، لانها تحقق رخاء نظريا بينما يزداد سكانها فقرا.

فى فنزويلا حدثت انفجارات اجتماعية ومحاولة انقلاب عسكرى. وفى الجزائر تحركت السلطة العسكرية بينما اتجه الشعب نتيجة يأسه من تحسين الأوضاع- الى تأييد الجبهة الاسلامية.

وهنا نطرح سؤالا هاما.. هل انقاذ السوق والقبول بهذه التوصيات يعنى التضحية بالديمقراطية؟

اضطهاد المهاجرين

لقد شملت حركة «التغريب» كل دول الجنوب حتى قال أحد المؤرخين «لم يحدث أبدا طوال الاف السنين حيث كانت الحضارات متصلة أن حققت أى منها نجاحا عالميا مماثلا.

وهذا السحر الذى يمثله الشمال بالنسبة لأهل الجنوب - إلى جانب تزايد حدة الصراعات فى دول الجنوب (السودان- اثيوبيا- ليبريا- موزمبيق..) -يدفع بالمزيد من المواطنين للهجرة الى مايبدو انه قطب الازدهار والرخاء فى العالم، وخاصة الى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وغالبا ماتكون هجرات سرية وغير مشروعة.

ويستتبع ذلك مع جو الازمة فى الغرب- الذى يتمثل فى وجود ٢٠ مليون عاطل و٤٠ مليون فقير- تتناسى الاحزاب خلافاتها ، وتتوحد فى المطالبة باعادة هؤلاء المهاجرين

... الهجرة، وصر ... الاقليمية الاخيرة فى ...

ويعتقد عالم الاجتماع ... هذا الموقف وثيق الصلة بالمناخ الاقتصادى السائد والذى يتم تحقيق التوازن فيه على حساب الجانب الاجتماعى، مما يؤدى الى توترات نفسية فى شكل بطالة وجرائم وادمان للخمور والمخدرات وعنصرية.

ويشعر المواطنون أن البؤس كبير جدا، وان السلطة بعيدة جدا عنهم. وإن لا أحد يهتم بهم أو يسمعهم، وخاصة وسائل الاعلام التى تشرح وتحلل وتعلى من شأن حب



المصدر : اليسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

الوطن، ولكنها في نفس الوقت تساهم في مضاعفة البلبلة لدى المواطنين، ولذلك يرى الكثيرون انها لاتقول الصدق، واصبح الحق في الاعلام- وهو حق ضروري للديمقراطية الحقيقية- مهدد.

حقوق جديدة

ويشعر المواطنون- بتأثير صدمة هذه الأزمات- أن ثمة حقوقا جديدة يجب أن تؤخذ في الاعتبار مثل الحق في الاعلام وفي السلام والأمن وفي نقاء الماء والهواء وحماية البيئة.

وأصبحت حماية البيئة- وكانت سابقا قضية جزئية- توضع في الاعتبار في جميع المجالات، ويعتبر الاقتناع بأن الكرة الأرضية في خطر كأهم مكسب سياسي في نهاية القرن الحالي.. وأصبح السؤال المطروح هو: أليس من الاجدى- بدلا من النظر إلى البيئة باعتبارها مادة اولية اقتصادية- الشروع في اعادة بنائها انطلاقا من نظريات علوم البيئة نفسها؟ وذلك في اطار مابات مسلما به من أن الزيادة المالية وحدها لاتصلح مقياسا للنمو والتقدم، وان الطاقة هي المحرك الرئيسي للاقتصاد.

واذ يظل استهلاك الطاقة غير متساو تماما- حيث تستهلك الدول السبع الأكثر تقدما ٤٣٪ من الانتاج العالمي من المحروقات وجزء كبيرا من المنتجات الناشئة من الغابات- فإنه لايمكن ترتيب العالم على اساس هذا الاستهلاك حيث يبلغ عدد سكان الدول المستهلكة ٥٠٠ مليون فرد بينما يبلغ الآخرون ٤ مليارات نسمه، وهكذا، فإن كل موارد الارض لن تكفي الجميع عند مستويات استهلاك دول الشمال.

ولهذا يبدو ان المواجهة السابقة بين الشرق والغرب لايمكن مقارنتها باى حال بما سيندلع قريبا من مواجهة بين الشمال (مستهلك المواد الاولية) والجنوب (المالك لهذه المواد).

واخيرا يظل السؤال الأهم: هل يمكن بناء العالم على نحو مختلف؟

وبعد سنوات من المعاناة من التضخم المالي والغش يشعر الانسان برغبة قوية في العودة الى الانشطة ذات القيمة الحقيقية، والى الاخلاق، والى الشرف والبساطة. وهي دوافع إنسانية جديدة. وهذا هو الطريق الوحيد لانقاذ الارض ولتقوية الديمقراطية ولانقاذ الانسان... فهل ينجح الانسان في الاختبار؟



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ..... يناير ١٩٩٢

ظاهرة الصراع الدولى فى عالم مابعد الحرب الباردة

احمد ابراهيم محمود

يمثل انهيار الاتحاد السوفيتى نقطة فاصلة فى حركة التطور السياسى العالمى خلال القرن العشرين ، بحيث ادى ذلك بالضرورة الى احداث تحولات جذرية فى كافة التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيمية على المستوى العالمى . وقد ولدت هذه المتغيرات ذاتها تحولات مماثلة فى ظاهرة الصراع الدولى ، ذلك ان الظاهرة المذكورة كانت تتحدد دائما فى ضوء هيكلية النظام الدولى وعلاقات القوة السائدة فيه . وينبع ذلك من ان انهيار نظام القطبية الثنائية ادى الى توليد مصادر جديدة للصراع الدولى على مستويات عديدة ، اذ تسبب هذا الانهيار فى انهاء الحاجة الى المناهج العالمية الشاملة للامن ، والتى كانت تمثل مطلبا حيويا فى ظل التصارع والتنافس بين خصوم استراتيجيين قادرين على التحرك الفاعل على امتداد الساحة العالمية[١] . وبالتالى ، ادت هذه الوضعية الى فقدان وانهيار ميكانيزمات الاستقرار وضبط الصراع التى طورتها القوتان العظميان فى ظل الحرب الباردة فى اطار قيامهما باعادة تكييف كافة الصراعات الاقليمية فى العالم وفقا لصراعهما المركزى ، الامر الذى كان قد اتاح السيطرة على تناقضات المصالح الاقتصادية داخل المنظومة الراسمالية العالمية بفرض التركيز على التهديد العسكرى السوفيتى ، علاوة على قيام السوفييت بكبح الانقسامات العرقية المريرة داخل البلاد وفى اوربا الشرقية ، فضلا عن احتواء العديد من صراعات العالم الثالث والحد من احتمالات التصعيد فيها حينما بدا ان ذلك يمكن ان يجر القوتين الاعظم ذاتهما الى مواجهة شاملة[٢] .

وقد تسبب هذا الوضع فى نشوء العديد من التحديات البازغة فى البيئة الدولية ، بل ان انتهاء الحرب الباردة شكل بحد ذاته منطلقا للعودة الى ظاهرة « تعدد مصادر الصراع الدولى » Diversity Of Sources Of International Conflict . ويمكن القول بشكل عام ان التحول فى ظاهرة الصراع الدولى قد امتد الى جميع العناصر والابعاد المكونة للظاهرة ، سواء المصادر المسببة للصراع الدولى او مضمونه او الياته . والحقيقة ان دراسة هذه الظاهرة فى طورها الجديد تستلزم اتباع منهج نظامى Systematic Approach فى التناول يقوم على النظر الى التحولات المذكورة فى ظاهرة الصراع الدولى باعتبارها احدى النواتج الرئيسية للتغيرات الحادثة فى بنية المنظومة الدولية . وسوف يجرى تطوير هذا المنهج بصورة اكثر توافقا مع اغراض هذه الدراسة ، حيث يصبح من الملائم التعرض للضغوط والتحولات التى تلعب دورا رئيسيا فى توليد الصراع ، ثم تناول التغييرات التى طرأت على مضمون الصراع الدولى والياته .

وهكذا ، فان هذه الدراسة سوف تنقسم الى ثلاثة اقسام رئيسية ، يتعرض اولها للمصادر الاساسية للصراع فى البيئة الدولية ، باعتبار ذلك نقطة البدء المحورية فى الدراسة ، والتى تستتبع تحولات منطقية فى باقى مكونات الظاهرة . اما القسم الثانى ، فيختص بتناول التغيرات الحادثة فى مضمون ظاهرة الصراع الدولى ، اى الجوانب المختلفة التى يجرى التصارع والتنافس بشانها فى عالم مابعد الحرب الباردة . واخيرا ، سوف يجرى التركيز فى القسم الثالث على التحولات الجارية فى اليات الصراع الدولى ، اى فى الابعاد المؤسسية للظاهرة .

اولا : المصادر الرئيسية للصراع فى البيئة الدولية

يعتبر الصراع احد جانبى التفاعلات الدولية ، ويمتد بحكم هذه الصفة الى كافة مجالات الحياة الانسانية . وبالتالى ، تتعدد مصادر الصراع فى المجتمع الدولى ، بحيث تشتمل على مصادر نفسية وتاريخية وجغرافية وسكانية واقتصادية وايديولوجية ونظامية[٣] . ويمثل ماسبق عموما الشكل الاجمالى لمصادر الصراع الدولى ، الا ان الاوزان النسبية لهذه المصادر تختلف باختلاف النظام الدولى وتوزيع القوة وعلاقات القوة بين اطرافه . وفى ظل هذه الوضعية ، كان المصدر الرئيسى للصراع الدولى خلال الفترة مابين ١٩٤٥ ـ ١٩٩٠ متمثلا فى المصدر الايديولوجى ، حيث انقسم العالم الى معسكرين اشتراكى وراسمالى تقود كل منهما دولة عظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) ، وكان كل منهما يتسلح بايديولوجية عالمية شاملة تمتلك محتوى اخلاقيا ، ولها القدرة على تفسير التاريخ الانسانى وتحديد الاهداف البشرية وطرق الوصول الى تحقيقها . وقد ولد الصراع الايديولوجى خلال تلك الحقبة بدوره طائفة متنوعة من مصادر الصراع الاخرى على كافة المستويات[٤] .

على ان انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية كان بحد ذاته دليلا اكيدا على حالة الافلاس الايديولوجى الشامل الذى وصلت اليه النظم الماركسية ـ اللينينية فى اوربا الشرقية ، الامر الذى ادى الى تراجع مكانة الايديولوجية كمصدر من مصادر الصراع الدولى ، وافساح الطريق امام مصادر اخرى كانت فيما سبق تستحوذ على اوزان نسبية ضئيلة . وفى مقدمة هذه المصادر ياتى العامل الاقتصادى كمصدر رئيسى من مصادر الصراع الدولى ، حيث تلعب المتغيرات الاقتصادية فى الوقت الراهن دورا محوريا فى تشكيل وبلورة النمط العام لظاهرة الصراع الدولى ، ويليها فى ذلك المصادر النظامية للصراع الدولى النابعة من هيكلية النظام الدولى وتوزيعات القوة بين وحداته . واخيرا ، فعلى الرغم من ان الصراع التاريخى بين الماركسية ـ اللينينية والليبرالية قد حسم لصالح هذه الاخيرة ، الا ان النظام الدولى مازال يشهد اشكالا شتى من التعارض



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

الايديولوجى ، والذى يمثل بحد ذاته واحدا من المصادر المولدة للصراع الدولى ، وان كان بدرجة اقل حدة بكثير مما كان عليه الوضع ابان الحرب الباردة .

وفى ضوء ماسبق ، فان النوعية الاولى لمصادر الصراع الدولى فى مرحلة مابعد الحرب الباردة تتمثل فى المصادر الاقتصادية ، حيث اصبحت المصالح الاقتصادية المتعارضة تمثل المصدر المحورى للصراع فى المرحلة الانتقالية الراهنة التى يمر بها النظام الدولى . وواقع الامر ، ان هذه الوضعية تعتبر نتاجا موضوعيا للعديد من التناقضات الناجمة عن نظام الراسمالية الاحتكارية المعمول به فى الدول الصناعية المتقدمة فى الغرب واليابان ، حيث أدت هذه التناقضات الى تفاقم ازمة الركود الاقتصادى داخل الدول الراسمالية بشكل عام .

وقد نشأت هذه الازمة بفعل انقلاب موازين القوى الاقتصادية بين الدول الراسمالية الكبرى لغير صالح الولايات المتحدة واوروبا ، ولصالح اليابان والدول الصناعية الجديدة ، الامر الذى ادى الى انخفاض الطلب الكلى عن العرض الكلى للسلع والخدمات فى المنظومة الراسمالية العالمية . ومن غير الممكن تحليل هذا الانقلاب فى موازين القوى الاقتصادية دون الرجوع الى نظام القطبية الثنائية وظروف الحرب الباردة بين القطبين . فقد تحملت الولايات المتحدة مسئولية ادارة الصراع حول السيطرة العالمية مع الكتلة الاشتراكية ، لاسيما من خلال سباق التسلح كاداة رئيسية لاستنزاف الاتحاد السوفيتى والحيلولة دون نجاحه فى تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية داخل الكتلة الاشتراكية عموما . على ان هذا السباق ادى الى تحميل الولايات المتحدة وحدها العبء الاقتصادى للتسلح ، فى الوقت الذى جرى فيه اعفاء حلفائها من هذا العبء الى حد كبير . وقد ترتب على هذا العبء انخفاض قدرة الولايات المتحدة على الاستثمار فى مختلف مجالات التجديد التكنولوجى وتمكين حلفائها ـ خاصة اليابان والمانيا ـ من التفوق الاقتصادى والتركيز على القيادة التكنولوجية فى القطاع المدنى . وبالتالى ، فقد استمرت الولايات المتحدة فى المحافظة على مكانتها القيادية غير المنازعة للغرب والعالم فى الجانب العسكرى ، الا ان مكانتها تاخرت كثيرا فى المجال الاقتصادى ، بحيث اصبحت ادنى بكثير فى علاقات القوة الاقتصادية بالمقارنة مع اليابان والمانيا والدول الصناعية الجديدة ، ويظهر ذلك بصفة خاصة فى مؤشرات مثل العجز المزمن فى الميزان التجارى وانتقال موازين الاستثمار المباشر ضد مصلحة الولايات المتحدة وتدهور القيمة النسبية للدولار فى مواجهة العملات الاخرى القوية وخاصة الين والمارك وتحول الاحتياطيات النقدية الدولية للتقويم بهذه العملات الاخيرة .. وما الى ذلك(٥) .

والحقيقة ان المظهر الرئيسى الذى تجسدت فيه هذه الازمة هو حالة التشبع التى اصبحت تميز الاقتصاد العالمى ككل . فقد اتسع نطاق النظام الراسمالى العالمى ، فى الوقت الذى لاتسمح فيه علاقات التوزيع داخل الدول الراسمالية الكبرى بان تنمو القدرة على الاستهلاك بنفس المعدل الذى تنمو به القدرة على زيادة الانتاج ، بل ان هذه العلاقات التوزيعية تؤدى فى اغلب الاحيان الى حدوث احتلال فى التناسب بين فروع الانتاج المختلفة ، وبالذات بين الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية والفروع المنتجة للسلع الانتاجية . وقد ادت هذه الحالة الى تعميق الصراع بين الدول الراسمالية الكبرى من اجل اسواق التصريف وميادين توظيف رؤوس الاموال ، الامر الذى افضى منطقيا الى ايجاد ازمة فى عملية التراكم الراسمالى ، علاوة على تعطيل الدورات الاقتصادية لراس المال فى تلك الدول . ومن ثم ، سارت عملية التراكم خلال الاونة الاخيرة بمعدلات غير ثابتة بفعل الخلل فى دورة رأس المال ، وعبر هذا الخلل عن ذاته فى صورة تعاظم التضخم والانكماش ، وايضا فى صورة تزايد النزعات الحمائية لدى الدول الراسمالية .

ان مثل هذه النوعية من الأزمات ليست جديدة على النظام الرأسمالى العالمى ، اذ أنه شهدها مرارا من قبل ، الا ان الازمة الراهنة تتميز عن سابقاتها فى عجز هذا النظام عن الوصول الى صيغة مناسبة من التكيف مع الازمة الهيكلية القائمة . فهذه الازمة تعنى الحد من قدرة النظم الراسمالية على تحقيق هدفها الرئيسى المتمثل فى تعظيم الارباح ، ومن ثم العجز عن تحقيق المزيد من التراكم فى راس المال وخفض الانتاج وصعوبة ادخال تعديلات مستمرة فى الفنون الانتاجية ... وما الى ذلك . وقد مرت النظم الراسمالية فيما مضى بدائرة حلزونية من الازمات الصاعدة والهابطة ، وكانت هذه الازمات ذاتها تفرز العديد من وسائل التكيف للتخفيف من حدة الازمة فى صالح بقاء النظام الراسمالى واعادة انتاجه(٦) ، الا ان الراسمالية تبدو فى الوقت الراهن كما لو كانت قد استنفذت كافة وسائل التكيف الممكنة ، حيث تبدو ثمة صعوبة بالغة فى تحقيق المزيد من التوسع فى قاعدة اسلوب الانتاج الراسمالى ، علاوة على ان اسواق التصريف تنكمش بصورة تدريجية ، بل ان سوق الانتاج يشهد دخول المزيد من المنتجين اليه ، بالاضافة الى صعوبة فتح منافذ جديدة للاستثمار داخل المنظومة الراسمالية العالمية . وفى الوقت الراهن ، يبدو واضحا ان الدول الراسمالية الكبرى عجزت عن الوصول الى صيغة مناسبة لتوزيع الادوار فيما بينها فى مناطق العالم المختلفة ، علاوة على ان دول اوربا الشرقية والعالم الثالث ـ التى كان يمكن فتح اسواق لتصريف الفوائض فيها ـ لا تبدو فى اغلبها اسواقا ملائمة للتصريف لضعف القوة الشرائية بها وافتقارها الى درجات الاستقرار السياسى والاقتصادى اللازمة لجعلها ميادين مناسبة لتوظيف رؤوس الاموال . ويعنى ماسبق ، إن جوهر الازمة العامة للراسمالية الاحتكارية فى طورها الراهن يتمثل فى التقلص التدريجى فى ميادين الاستثمار الراسمالى بصورة اكثر من ذى قبل ، فيما يمثل مصدرا متزايدا للمصادمات بين الدول الراسمالية وعجزها عن استيعاب هذه المصادمات داخل الاطار المؤسسى ، اى فى المنظمات الراسمالية ، لاسيما قمة الدول الصناعية السبع .

وبالاضافة الى ماسبق ، تتفاقم حالة التفاوت الاقتصادى الحاد فيما بين دول الشمال ودول الجنوب . فعلى الرغم من انتهاء الانقسام الايديولوجى العالمى فيما بين الشرق الاشتراكى والغرب الراسمالى ، فان الانقسام الاقتصادى بين الشمال المتقدم المهيمن والجنوب المتخلف التابع مازال قائما ، بل ان هذا الانقسام الاقتصادى يتعزز باطراد فى الوقت الراهن ، بحيث بات يكتسب ابعادا سياسية وحياتية جديدة بما يزيد خطورته يوما بعد يوم على الامن والاستقرار الدوليين(٧) . ومما يزيد من خطورة هذا الانقسام الاقتصادى بين الشمال والجنوب ان تناقضات المصالح الاقتصادية بين الدول الراسمالية الكبرى سوف تكون على حساب دول الجنوب بالدرجة الاولى ، لاسيما من حيث ان النزعات الحمائية المتزايدة داخل المنظومة الراسمالية العالمية ، والتى تتخذ شكل الكتل التجارية ، سوف تؤدى الى فرض قيود هائلة امام نمو الصناعات التحويلية القائمة على التصدير الى الخارج فى دول العالم الثالث ، الامر الذى يمكن ان يؤدى الى اغلاق اسواق الدول المتقدمة فى وجه الصادرات الصناعية من الدول النامية ، او على الاقل فرض شروط اقتصادية وفنية صارمة على هذه الصادرات فى احسن الاحوال .

اما النوعية الثانية من مصادر الصراع الدولى ، فتتمثل فى المصادر النظامية . ذلك انه ليس من قبيل المبالغة القول ان تناقضات المصالح الاقتصادية بين دول المنظومة الراسمالية باتت تمثل المظهر الخارجى لهرم كامل من مصادر الصراع الدولى الاخرى ، وفى مقدمتها المصادر النظامية ، اى الناتجة عن طبيعة النظام الدولى وتوزيعات القوة وعلاقات القوة بين وحداته . ومن هذا المنظور ، ينبغى التفريق بين مضمون الصراع القائم فى المرحلة الانتقالية الراهنة للنظام الدولى وبين الاحتمالات الممكنة لتطور النظام الدولى . ففى المرحلة الانتقالية الراهنة للنظام الدولى ، ادى انقلاب موازين القوى الاقتصادية لغير صالح الولايات المتحدة ، فى الوقت الذى مازالت تتمتع فيه بمكانة الريادة فى مجال تطوير التكنولوجيا العسكرية والاجيال الاكثر تطورا من نظم الاسلحة ، الى نشوء مايعرف بـ « عدم انسجام المكانة » Status Inconsistency ، اى عدم توازن مكانة الولايات المتحدة فى المجالات المختلفة للقوة ، بينما تنعكس الصورة تماما مع دول اخرى مثل اليابان والمانيا ، حيث تتمتع هذه الفئة الاخيرة من الدول بمكانة مرتفعة فى مؤشرات القوة الاقتصادية ومكانة منخفضة فى مجال القوة العسكرية ، وتعتبر حالة عدم انسجام المكانة بشكل عام مصدرا قديما للصراع والعنف المسلح فيما بين الدول ، كما كانت ظاهرة شائعة فى المنظومة الدولية .

وخلال الفترة الراهنة ، تتمثل الاثار التطبيقية لحالة عدم انسجام المكانة فى كونها اسندت وظيفة (الانتاج المنظم للعنف) الى دول معينة ، ياتى فى مقدمتها الولايات المتحدة ، بغض النظر عن المزايا الاقتصادية والتكنولوجية لهذه الدول . ومن الطبيعى ان تتولد لدى هذه الدول دوافع قوية لتحويل المزايا العسكرية التى تتمتع بها الى مزايا سياسية واقتصادية . وعندما تفشل فى ذلك فى اطار التكوين المؤسسى للمنظومة الدولية ، فانه يتكون لديها دوافع قوية للعنف العسكرى ، الامر الذى يدفع بدوره نحو توليد استجابات دولية مختلفة تسعى اما لاستيعاب هذا العنف من خلال التاقلم السلبى والاذعان للابتزاز من ناحية ، او الاصطدام العنيف ونمو نزعة العسكرة لدى الدول المتعرضة للابتزاز من ناحية اخرى ، لاسيما لدى الدول القوية اقتصاديا والضعيفة عسكريا . ويعنى ماسبق ، ان حالة عدم انسجام المكانة تمكن ان تؤدى الى نشوء فترة طويلة من التوترات العنيفة واعادة ترتيب علاقات القوى ، بما ينطوى عليه ذلك من احتمالات انفجار الازمات والحروب[٨] . وبطبيعة الحال ، فان هذه الوضعية تمثل مصدرا متجددا للصراع الدولى بحكم ماتنطوى عليه من حرص الدول المنتجة للعنف المسلح على مواصلة الاحتفاظ بالادوات العسكرية اللازمة لانتاج العنف المسلح ، وبحكم مايمكن ان تقدم عليه من استخدام سياسات الابتزاز والاكراه والاجبار فى تفاعلاتها مع الدول الاخرى فى سياق مسعاها الحتمى لتحويل تفوقها العسكرى الى مزايا سياسية واقتصادية .

ومن ناحية اخرى ، فان التحولات الهيكلية الحادثة فى قمة النظام الدولى فى اتجاه نبذ القوة العسكرية كاداة لتسوية الصراعات بين القوى الكبرى ، لم تترافق مع تحولات مماثلة فى قاعدة النظام الدولى ، اى فيما بين دول العالم الثالث على وجه التحديد . فمازالت اقاليم العالم الثالث تزخر باشكال شتى من التوترات الناتجة عن تعدد الصراعات الاجتماعية الممتدة واختلاف الايديولوجيات السياسية للنظم الحاكمة ، علاوة على تنامى مصادر متجددة للتعصب وللصراع المسلح ياتى فى مقدمتها الاشكال المختلفة للتفاوت فى معدلات التطور الاقتصادى فيما بين تلك الدول[٩] . وفوق ذلك كله ، فان مجمل هذه التوترات قد رسخت لدى العديد من دول العالم الثالث الاعتقاد بان لها حقوقا مهدرة لدى الخصوم الاخرين . ومما يزيد من حدة التوتر فى العالم الثالث ان الكثير من دوله مازالت تحتفظ بقوات عسكرية ضخمة ، يمكن ان تصبح اداة هامة فى تزكية واشعال التنافس والصراع المسلح بينهما ، علاوة على ان نفس هذه الوضعية ادت الى تنامى الصراعات منخفضة الحدة فى العالم الثالث ، لا سيما تلك الصراعات الناتجة عن اعمال التمرد والارهاب الدولى[١٠] . وفى ظل الوضع ، تتحدث بعض الكتابات الاكثر حداثة فى العلاقات الدولية ان تحولات النظام الدولى يمكن ان تدفع بعض القوى الاقليمية فى العالم الثالث للافادة من انهيار نظام القطبية الثنائية فى تعديل التوازنات الاقليمية لصالحها وتوسيع قاعدة نفوذها الاقليمى ، كما حدث فى حالة الغزو العراقى للكويت[١١] .

وفى نفس الوقت ، فان تفاوت معدلات التطور الاقتصادى فى دول العالم الثالث يمكن ان يعمل على توليد مصادر ديموجرافية جديدة للصراع فيما بين تلك الدول ، ذلك ان ازدياد معدلات النمو السكانى فى الدول ذات النمو الاقتصادى المحدود يمكن ان يزيد من معدلات الهجرة فيما بين الحدود ، الامر الذى يمكن ان يؤدى الى نشوب نزاعات واسعة وصراعات سياسية[١٢] . ويشير مجمل ما سبق الى وجود طائفة متنوعة ومتعددة من المصادر المولدة للصراع والعنف المسلح فى اقاليم العالم الثالث ، على ان هذه المصادر لا تمثل فى معظمها نتاجا للظروف والاوضاع الذاتية التى تعيشها تلك الاقاليم فحسب ، وانما تنبع ايضا من وضعية العالم الثالث كساحة للصراع الدولى الدائر بين القوى الكبرى داخل المنظومة الراسمالية .

اما فيما يتعلق بمستقبل الصراع فى ضوء المسارات المحتملة لتطور النظام الدولى ، فان معظم التحليلات المطروحة تنطلق بصفة اساسية من حقيقة وجود تراجع نسبى فى القوة الامريكية ، بما يؤكد استحالة دوام حالتى القطبية الاحادية الراهنة ، والتى تتمتع فيها الولايات المتحدة بمكانة القوة العظمى الوحيدة فى العالم . والواقع ، ان كافة المؤشرات الاحصائية لتوزيع موارد القوة ، لاسيما القوة الاقتصادية ، تدلل على تاكل قدرة الولايات المتحدة على الانفراد بالقيادة العالمية ، الا ان ذلك - برغم صحته - لا يترافق مع صعود قيادة بديلة ، اى دولة تسيطر على معظم الموارد العالمية للقوة ، وانما مع صعود هيكل قوة انتشاريا نسبيا[١٣] . وايا كان الوضع ، فان احتمالات تطور النظام الدولى تصب جميعها فى اتجاه نشوء نظام دولى متعدد الاقطاب ، الا ان الاشكالية المحورية القائمة فى هذا الشان تنصب فى تعيين درجات التعاون والصراع المميزة لهذا النمط المحتمل لتطور النظام الدولى ، اذ انه ليس هناك ما يساعد تماما على القطع بما اذا كانت القوى المتنافسة داخل المنظومة الراسمالية العالمية سوف تنجح فى احتواء تناقضاتها وخلافاتها (بما يؤدى الى نشوء نظام كتلى متوازن) ، ام انها سوف تعجز بلورة نظام ما لتقسيم العمل وتنظيم التعاون فيما بينها ، (بما يمكن ان يؤدى الى ظهور نظام كتلى تنافسى فوضوى) .

ومن ثم ، فان مستقبل ظاهرة الصراع الدولى ككل يبدو مرهونا باحتمالات التطور المذكورة فى النظام الدولى . ففى ظل النظام الكتلى المتوازن ، سوف ينقسم العالم الصناعى المتقدم الى كتل كبرى متنافسة ، ولكن متوازنة ، بما قد يفضى الى حالة من الاستقرار النسبى فى العلاقات بين هذه الكتل الدولية . وفى هذه الحالة ، فان نمط الصراع الدولى سوف يتحدد فى ضوء حركة التفاعل بين المراكز المتنافسة وعلاقتها بدول الجنوب ، حيث انه كلما تعاظمت عوامل الوحدة والتجانس بين مراكز القوة المتنافسة للسيطرة على المنظومة الدولية ، كلما امكن السيطرة على المنافسات وتعاظمت مستويات

٦٤٤

التجانس فيما بينها ، مع تنامى ميل قوى لفك الصلة مع دول الجنوب ، بينما يؤدى تفاقم التناقضات والمنافسات بين هذه المراكز الى ظهور ميل قوى للسيطرة المباشرة على الجنوب ، بما يعنى ان العالم الثالث ربما يمثل ساحة الصراع العسكرى والسياسى غير المباشر بين القوى الراسمالية الكبرى فى ظل سيادة علاقات التنافس بينهما . اما فى ظل نشوء كيان كتلى فوضوى بفعل اختلال العلاقات بين الكتل الدولية الكبرى او بسبب عجزها عن السيطرة على التناقضات فيما بين دول الجنوب واجزاء معينة من الشمال ، فان تناقضات المصالح وانفلات المشاعر القومية والعرقية والطائفية والدينية يمكن ان تؤدى الى تورط الكتل الدولية الكبرى فى التناقضات المذكورة بما يؤدى الى فوضى عارمة فى النظام الدولى وزيادة احتمالات توسيع الصراعات والحروب لتصبح مادية أو عالمية[١٤] . ويعنى ذلك ، ان النمط العام للصراع الدولى سوف يختلف اختلافا جذريا ما بين المسارات المحتملة لتطور النظام الدولى ، والواضح فى جميع الحالات ان دول الجنوب سوف تتحمل العبء الاكبر للصراع أيا كانت انماطه واشكاله ، الا ان هذا العبء سوف يختلف حسب طبيعة العلاقات القائمة بين القوى الدولية الكبرى .

واخيرا ، فان المصدر الثالث للصراع الدولى فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، يتمثل فى المصادر الايديولوجية ، حيث ادى انتهاء الاستقطاب الايديولوجى فيما بين الكتلتين الاشتراكية والراسمالية الى اعطاء درجة اكبر من البروز لمصادر اخرى للصراع الايديولوجى فى النظام الدولى ، وتتسم هذه الوضعية الصراعية الايديولوجية بالتعدد الواضح فى الانماط والمستويات . فمن ناحية ، تتسم بتعدد المستويات نظرا لأنها تميز كافة المستويات الافقية والراسية داخل النظام الدولى ، اى فيما بين الشمال والجنوب فى مواجهة بعضهما البعض ، وفى داخل كل منهما على حدة . كما يتصف الصراع الايديولوجى من ناحية اخرى بتعدد الانماط نظرا لكونه ينطوى على قدر هائل من التنافس بين الأيديولوجيات السياسية والدينية والاقتصادية .

ففى الوقت الراهن ، تشهد الايديولوجية الليبرالية الغربية ازمة هيكلية حادة على كافة المستويات . فقد ادى الانتصار النهائى الذى حققته الليبرالية فى صراعها الضارى ضد النموذج الاشتراكى الى جعل الليبرالية ايديولوجية عالمية لا تقتصر فقط على الغرب ، وانما أصبحت نموذجا انسانيا شاملا تشترك فيه البشرية جمعاء ، الامر الذى ادى الى احساس الغرب بفقدان الخصوصية الايديولوجية بعد ان اصبحت كافة شعوب العالم تشترك فى تبنى النموذج الليبرالى وصياغة افكاره ومشروعاته ، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى ، فان التاثير العاصف الذى احدثته الثورة الصناعية الثالثة فى توحيد منظومات القيم والافكار فى الغرب ادى الى نشوء تهديدات حقيقية لقدرة الليبرالية على تجديد ذاتها ولقدرتها على توليد المشروعات والافكار الكبرى ، وسادت بدلا من ذلك ايديولوجيات ناعمة تتلاشى فيها الحدود بين نظم الافكار والايديولوجيات السياسية ومشروعات الاحزاب المختلفة ، حيث اصبح الجميع يتبنون نفس القيم والمبادىء والافكار ، وبات جوهر الليبرالية وثقافتها وفلسفتها يتلاشى بعد ان تضاءلت الاختيارات المتنوعة والمتعددة[١٥] . وربما كان هذا الوضع يشير الى وصول الايديولوجية الليبرالية بدورها الى مرحلة الافلاس الشامل ، الأمر الذى ادى بدوره الى ترعرع وتنامى الاتجاهات اليمينية المتطرفة داخل اوروبا الغربية ، لا سيما المانيا وفرنسا وايطاليا .

وفى نفس الوقت ، يمثل صعود ظاهرة الاسلام السياسى فى العديد من دول الشرق الاوسط مصدرا من مصادر الصراع الايديولوجى فى النظام الدولى فى احدى دلالاته ، ذلك ان جوهر هذه الظاهرة يرتكز على النظر الى الاسلام باعتباره منهجا بديلا فى الفكر والممارسة للمنهج الليبرالى الغربى . وبحكم هذه الصفة ، فان ظاهرة الاسلام السياسى تنطوى على رفض النموذج الحضارى الغربى ، وتدعو بدلا من ذلك الى اقامة المجتمع الاسلامى ، الا ان جماعات الاسلام السياسى تختلف فيما بينها اختلافا بينا فى وسائل تحقيق هذا الهدف . فالجماعات الاسلامية المعتدلة تدعو الى اقامة المجتمع الاسلامى من خلال التغيير التدريجى السلمى بدلا من الثورة الراديكالية باعتبار ذلك الطريق السليم لتقوية الاسلام فى مجتمعاته ، بينما تدعو الجماعات المتطرفة الى استخدام العنف والاطاحة بالانظمة السياسية الفاسدة وتطهير المجتمع الاسلامى من الذيول اليسارية والعلمانية وتخليص اراضى المسلمين من القوى الاجنبية . والواقع ، ان قطاعات بالغة الاهمية داخل المنظومة الراسمالية العالمية باتت تنظر الى ظاهرة الاسلام السياسى باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر التهديد فى النظام الدولى ، واكدت على ذلك العديد من الكتابات المنشورة والتصريحات المعلنة ، ومن اهم تلك الكتابات كتاب (انتهزوا الفرصة) ، الذى الفه الرئيس الامريكى الاسبق ريتشارد نيكسون ، والذى خصص فيه فصلا كاملا عن (العالم الاسلامى) ، ودعا فيه الى تحجيم من اسماهم بـ (الاصوليين) و (الرجعيين) من النظم الحاكمة فى العالم الاسلامى ، والاقتصار على التعاون مع النظم التقدمية الاسلامية الساعية الى الارتباط مع العالم المتحضر من الناحية السياسية والاقتصادية[١٦] .

وبصورة موازية ، تنامت ايضا الأيديولوجيات الدينية الاخرى (المسيحية واليهودية) فى مختلف مجتمعاتها بدرجات متفاوته[١٧] كما تنامت ايضا الولاءات العرقية والروابط الاولية فى العديد من مجتمعات العالم الصناعى المتقدم بصورة غير مسبوقة خلال القرن العشرين . وقد برزت هذه الاشكالية بصفة اساسية فى القارة الاوربية ، لا سيما حول هوية اوروبا وموقعها الجغرافى ودورها التاريخى ، ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة فى[١٨] :

- التناقضات المذهبية بين الكاثوليك والارثوذكس والبروتستانت فى القارة الاوروبية ، وهى تناقضات غير منفصلة عن الكتل الاجتماعية والاقليات ، او غلبة الطابع العرقى التعددى على جغرافية اوروبا السياسية .
- التناقضات السياسية والاجتماعية القائمة على تعدد الهويات القومية بين شعوب دول اوروبا الشرقية واوروبا الغربية ، اى التناقضات بين شرق القارة وغربها .
- التناقضات القومية والدينية فى داخل كل دولة اوروبية .

وهكذا ، فان انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الصراع الضارى بين الاشتراكية والليبرالية لم يؤد الى انتهاء ظاهرة الصراع الدولى كما ذهبت بعض الكتابات المبكرة ، وانما يعتبر الصراع ظاهرة قديمة قدم التاريخ الانسانى نفسه ، علاوة على ان تحولات النظام الدولى ذاتها تلعب دورا محوريا فى خلق اليات تفاعلية لتوليد مصادر متجددة للصراع فيما بين الدول ، بحيث ترتبط هذه المصادر المتجددة ارتباطا وثيقا مع مضمون التحولات الحادثة فى النظام الدولى وقائمة الاهتمامات البارزة فيه وتوزيعات القوة بين وحداته .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

ثانيا : مضمون الصراع الدولى فى عالم ما بعد الحرب الباردة :

من البديهى القول ان مضمون الصراع الدولى فى مرحلة تاريخية ما يتحدد حسب طبيعة المصادر الفعلية او المحتملة المولدة لهذا الصراع وطبيعة المشكلات القائمة على مائدة البحث والكامنة فى نسيج العلاقات الدولية فى نفس المرحلة . ومن ثم ، فان مضمون الصراع يعتبر من حيث الجوهر بمثابة نوع من الاستجابة مع المصادر المدركة للصراع . وفى المرحلة الراهنة ، يكاد يكون مضمون الصراع الدولى محصورا فى ثلاثة اشكال رئيسية يمثل كل منها نوعا من التجاوب مع مصدر محدد من مصادر الصراع . فالشكل الاول للصراع يتمثل فى استمرار معدلات التسلح ، فيما يمثل تجاوبا مع التوترات النظامية القائمة ، بينما يتمحور الشكل الثانى فى تزايد النزعات الحمائية والكتل التجارية كنوع من التجاوب مع المصادر الاقتصادية للصراع الدولى . واخيرا ، يتحدد الشكل الثالث للصراع الدولى فى العمل على فرض الهيمنة على العالم الثالث من جانب القوى الكبرى فى المنظومة الراسمالية العالمية ، لا سيما الولايات المتحدة الامريكية .

وتنبع الدوافع الكامنة وراء استمرار معدلات التسلح العالية كشكل رئيسى من اشكال الصراع الدولى فى عالم ما بعد الحرب الباردة من ان القوة المسلحة كانت ومازالت بمثابة القبضة التى تعبر عن قوة الدولة فى تفاعلاتها مع العالم الخارجى ، وخلاصة عناصر قوتها بابعادها الشاملة والمتعددة ، كما تعتبر اداة الدولة فى الصدام العضوى مع الدول الاخرى لتحقيق اهدافها السياسية . ولذلك مازالت معظم الدول فى النظام الدولى تسعى الى زيادة قدراتها الدفاعية وحماية مصالحها القومية لتصبح دولا ذات نفوذ وتأثير من خلال زيادة القدرات والامكانات العسكرية والنووية . وعلى الرغم من انتهاء الاستقطاب الايديولوجى فى العلاقات الدولية وانهيار نظام القطبية الثنائية ، فان القوى الكبرى داخل المنظومة الرأسمالية العالمية تعمل فى الوقت الحالى على البحث عن عقائد استخدام جديدة لما تمتلكه من اسلحة ومعدات بما يتفق مع المتغيرات الدولية ، وبما يساعد تلك الدول فى تعزيز مكانتها ودورها فى النظام الدولى .

ويبدو التوصيف السابق واضحا بصفة خاصة فى حالة التسلح النووى ، حيث اصبحت الولايات المتحدة تنظر الى القوة النووية باعتبارها أداة هامة لتصحيح التفاوت الذى تشعر به بين قدراتها العسكرية الهائلة وامكاناتها الاقتصادية المتدهورة نسبيا .. وفى ظل هذا الوضع ، بادرت القوى الدولية الاخرى المالكة للسلاح النووى الى ربط مصير قدراتها النووية بمدى امكانية الاتفاق على اسس مشتركة ومتبادلة لتحقيق المزيد من نزع السلاح والقضاء على مصادر عدم الاستقرار النووى ، فى المجتمع الدولى ، وينطوى ذلك ضمنيا على امتناع تلك القوى عن التخلى عن قدراتها النووية طالما تحرص الولايات المتحدة على الاحتفاظ بقدراتها النووية الماثلة(١٩) .

والواقع ان الوثائق الرسمية الامريكية القليلة الصادرة فى هذا الشأن تؤكد على ضرورة احتفاظ الولايات المتحدة بقدر كبير من القوة التقليدية والنووية ، بما يسمح لها بالحفاظ على مكانتها الريادية فى النظام الدولى وردع جميع الخصوم المحتملين حول العالم ، بما فى ذلك المنافسون الاقتصاديون داخل المنظومة الراسمالية العالمية مثل المانيا واليابان . وعلى الرغم من ان المصادر الرسمية وغير الرسمية فى الولايات المتحدة تؤكد على ضرورة تحقيق المزيد من الخفض فى الترسانة والنووية الامريكية وتغيير خطة الاهداف التى سوف توجه اليها الاسلحة النووية ، الا ان هناك حرصا امريكيا واضحا على ابقاء القوة النووية عند مستوى لا يقل عن خمسة آلاف رأس نووى . ويؤكد ذلك على ان التفوق العسكرى الامريكى بصفة عامة ، والنووى بصفة خاصة ، بات يستحوذ على اهمية متزايدة فى السياسة الخارجية الامريكية بوصفها اداة فاعلة من ادوات تنفيذ هذه السياسة ، لا سيما فى ظل التدهور الشديد فى القدرة التنافسية للاقتصاد الامريكى ، حيث تسعى الولايات المتحدة الى الافادة من المزايا النسبية التى تتمتع بها فى المجال العسكرى من خلال تحويلها الى مزايا سياسية واقتصادية . ويتخذ هذا المسعى شكلا تطبيقيا يقوم على توظيف القوة النووية الامريكية فى دعم مكانة الولايات المتحدة كدولة قائدة فى الشئون العالمية ، علاوة على ردع اية اعمال عدائية من جانب الخصوم المحتملين سواء فى العالم الثالث او فى رابطة الكومنولث او داخل المنظومة الراسمالية ذاتها ، اى ان الاستخدامات الرئيسية للقوة النووية فى الاستراتيجية الامريكية تتمحور اساسا حول وظيفتى الردع والمكانة . وفى نفس الوقت ، ترى الولايات المتحدة ان التهديدات المذكورة لا تحتاج الى استراتيجيات الردع التى سادت ابان الحرب الباردة ، وانما تحتاج فقط الى مستويات منخفضة من الردع فى اطار ما يطلق عليه (استراتيجية الردع الادنى) ، والتى تنطوى على اجراء خفض كبير فى الترسانة النووية الامريكية ، مع الابقاء على عناصر الردع النووى وادواته فى حدودهما الدنيا .

وفى ظل هذا الوضع ، بادرت القوى النووية الاخرى فى العالم إلى ربط سياساتها النووية بالموقف الامريكى ، لاسيما روسيا والصين ، واللتان اكدتا على ضرورة إرتكاز جهود نزع السلاح النووى على اسس متبادلة ، مع ضرورة ان تنطلق هذه العملية فى إطار مجهود جماعى شامل لتدمير الاسلحة النووية ، بل ان فرنسا وبريطانيا ذاتهما إشتركتا فى هذا الموقف ايضا ، حيث اكدتا على إستعدادهما الدائم للمشاركة فى جهود نزع السلاح ، إلا انهما تطالبان بالمساواة التامة بين جميع القوى النووية فى العالم ، وترفضان بالتالى التخلى عن قوتهما النووية طالما ظلت الولايات المتحدة ودول الكومنولث والصين تمتلك ترسانات نووية أكبر حجما وأكثر تقدما .

ومن ناحية أخرى ، يمتد الحفاظ على مستويات التسلح العالية ايضا إلى القوة التقليدية ، حيث يعبر المسئولون الامريكيون عن إعتقادهم ان القوة التقليدية تستطيع دعم الاستقرار السياسى فى النظام الدولى وإقامة العلاقات الدولية مع معظم دول العالم والاسهام فى إستراتيجية مكافحة الفوضى والشغب وردع العدوان والقتال الفعلى فى حالة فشل الردع . وقد تدعمت هذه الاتجاهات بقوة عقب حرب الخليج الثانية ، والتى اكدت أن القوة التقليدية يمكنها التعامل بصورة حاسمة مع طائفة واسعة من الأزمات الدولية وتحديد الناتج النهائى لها . ومن ثم ، يجرى العمل فى الولايات المتحدة على إقامة بناء جديد للقوة التقليدية يجمع بين المهارات المتعددة والقدرة على الانتشار السريع فى مناطق الأزمات والقدرة على الحسم(٢٠) . وفى إتجاه مواز ، تعمل دول اوربا الغربية على تعزيز اوضاعها الدفاعية فى عالم ما بعد الحرب الباردة من خلال القوة التقليدية ، مع تغيير مهام وطبيعة حلف شمال الاطلنطى . فعلى الرغم من أن دول غرب اوربا إستبعدت فى إستراتيجيتها الجديدة ما يسمى بـ « التهديد التقليدى لحلف وارسو » الا أنها حرصت فى نفس الوقت على تأكيد الدور الرادع للقوة التقليدية والنووية كضمان للحفاظ على الأمن فى اوربا والتأكيد على الصفة الدفاعية للحلف(٢١) . وفى نفس الوقت ، مازالت الكثير من دول العالم الثالث تحتفظ بترسانات عسكرية ضخمة لمجابهة التهديدات العديدة الماثلة امامها .



وتتمثل الصورة الرئيسية الثانية للصراع الدولى فى عالم ما بعد الحرب الباردة فى تنامى النزعات الحمائية والكتل التجارية . فقد تمخضت المصادر الاقتصادية للصراع الدولى عن حالة من الفوضى فى النظام الاقتصادى العالمى ، الأمر الذى ترك آثاره بالدرجة الأولى على حقل التجارة الدولية ، لاسيما فيما يتعلق بدعم النزعة المتزايدة نحو الحمائية والتجارة المقيدة ودعم التوجه نحو تفضيل الادارة الثنائية والكتلية على نظام التجارة المفتوحة فى ظل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) ، وذلك بهدف إحتواء منافسة السلع المستوردة الرخيصة والمحافظة على الطاقات الانتاجية ومعدل التشغيل فى الفروع المحلية المنافسة . وتنطوى النزعة الحمائية على إستخدام « سلة » من الأدوات الحمائية غير التعريفية أبرزها القيود الكمية والاعانات والمنح المقدمة للصناعات المحلية خاصة التى تحل محل الواردات ، علاوة على التدخلات الادارية المتنوعة . وتعتبر أكثر الدول الغربية لجوءا إلى الحواجز غير التعريفية هى الدول الأكثر تقدما ، لاسيما الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وكندا ، وتمتد الاجراءات الحمائية الى النطاقات الرئيسية للنشاط الاقتصادى مثل السلع الأولية والسلع المصنعة والخدمات والتدفقات التكنولوجية . وتدلل إتجاهات التطور طويلة الأمد لهذه الظاهرة على أن الحواجز غير الجمركية لن تخف مع الوقت نظرا لنشوء « جماعات مصالح » يرتبط تصورها لمنافعها بالدفاع عن الحماية ، سواء فى أوساط أصحاب العمل أو أوساط العمال أنفسهم ، بالاضافة إلى قيام البيروقراطية بدور هام متزايد فى هذا الشأن[٢٢] .

وفى نفس هذا السياق ، برزت ظاهرة التكتل الاقتصادى والتجارى بإعتبارها أهم الاجراءات الحمائية المستخدمة فى الصراع الاقتصادى بين القوى الكبرى داخل المنظومة الرأسمالية العالمية . فقد إتسمت الفترة منذ منتصف الثمانينات بالتعاقب السريع للتحركات الرامية إلى توسيع الكتل التجارية القائمة أو تعميقها أو إنشاء كتل جديدة ، حيث بدأت دول الجماعة الأوروبية تحركا مكثفا لتطبيق توصيات الكتاب الأبيض لعام ١٩٨٥ والقانون الأوروبى الموحد لعام ١٩٨٧ بشأن مشروع أوروبا ١٩٩٢ ، كما أعلنت الولايات المتحدة وكندا عن إنشاء منطقة للتجارة الحرة فى يناير ١٩٨٨ ، ثم لحقت بهما المكسيك عام ١٩٩١ ، وأصبحت المفاوضات تدور بين الدول الثلاث للانتهاء من تكوين منطقة للتجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، بل وبدأت المفاوضات الأولى لتكوين كتلة تجارية فى نصف الكرة الغربى ، كما أعلنت عدة مبادرات لتكوين كتل تجارية أو تجمعات إقتصادية فى آسيا . وبناء عى ما سبق ، تتمثل أهم الكتل التجارية القائمة فيما يلى[٢٣] :-

- الجماعة الأوروبية ، حيث يسعى مشروع أوروبا ١٩٩٢ إلى توفير الحماية للاقتصادات الأوروبية لزيادة قدرتها على المنافسة مع اليابان والولايات المتحدة والدول الصناعية الجديدة فى مجال التجارة الدولية ، لاسيما فى الفروع الأكثر ديناميكية وتوسعا مثل صناعة المعلومات والاليكترونيات الدقيقة . ومن ثم ، يسعى هذا المشروع إلى تحقيق الحماية المطلوبة عن طريق مجموعة من الوسائل الاقتصادية والوسائل الادارية ذات الطبيعة الحمائية . وتشتمل الوسائل الاقتصادية على حرية رأس المال والعمل وتناسق السياسات الاقتصادية الكلية . أما الوسائل الادارية ذات الطبيعة الحمائية ، فهى تشتمل على التعريفة الجمركية الموحدة وتوحيد المواصفات الفنية والعوائق الفنية والادارية الأخرى .

- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، فقد كان الهدف الرئيسى للولايات المتحدة من إنشاء منطقة التجارة الحرة مع كندا فى أوائل الثمانينات يتمثل فى محاولة الضغط على الشركاء التجاريين الأساسيين لها (الجماعة الأوروبية ، اليابان) عن طريق إظهار أن لدى الولايات المتحدة بدائل أخرى للتوسع التجارى ، بالاضافة إلى محاولة التغلب على نظام الدعم الحكومى الكندى للمنتجات الصناعية والحصول على حقوق المواطنة والتدفق الحر لاستثماراتها فى كندا . أما كندا ، فقد سعت من خلال هذا التكتل إلى التغلب على النزعة الحمائية المتصاعدة داخل الولايات المتحدة ، والتى تفرض قيودا على صادراتها الصناعية الى الجانب الأمريكى . وقد وقع الجانبان على إتفاقية التجارة الحرة فى يناير ١٩٨٨ ، الأمر الذى شجع الولايات المتحدة على الدعوة بعد ذلك إلى إقامة منطقة تجارة حرة فى نصف الكرة الغربى بأسره ، وتمثلت الخطوة الأولى فى هذا الصدد فى عقد إتفاقية مماثلة للتجارة الحرة مع المكسيك بحيث تكون المكسيك جسرا للتبادل التجارى بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ، إلا أن جهود إنشاء هذا التكتل مازالت تواجه صعابا شاقة مبعثها الاختلاف الشديد فى أهداف مختلف الأطراف .

- مشروعات التكتل التجارى فى آسيا وغرب الباسيفيكى ، وإنطلقت أساسا من الرغبة فى مواجهة الموجة العاصفة من إجراءات الحماية المباشرة وغير المباشرة التى أصبح حقل التجارة الدولية يحفل بها . وهناك فى الواقع ثلاثة محاور للتكتل التجارى فى تلك المناطق هى : رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم (الآسيان) ، جماعة التعاون الاقتصادى لآسيا الباسيفيكية المعروفة بإسم (الأبيك) ، رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمى المعروفة باسم (سارك) . وعلى وجه العموم ، مازالت أفكار التكتل التجارى والاقتصادى فى آسيا مجرد مبادرات دبلوماسية فى معظمها لم تترجم إلى مشروعات محددة .

وهكذا ، فإن الصراع الاقتصادى أصبح يمثل الملمح الأكثر بروزا فى ظاهرة الصراع الدولى فى الوقت الراهن ، حيث أدت الأشكال المتباينة من الاجراءات الحمائية المباشرة وغير المباشرة التى تتسم بها حركة التجارة الدولية إلى إشاعة الاضطراب فى نظام التجارة الدولية متعدد الأطراف المعمول به ، الأمر الذى يترك إنعكاساته على كافة دول العالم ، وأيضا على كافة المستويات السياسية والاقتصادية فى العلاقات الدولية .

وبالاضافة إلى الشكلين السابقين ، فإن محاولات الهيمنة على العالم النامى تمثل الشكل الثالث للصراع الدولى فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، بل إن الهيمنة على العالم النامى بأتت تستقطب حيزا رئيسيا من السلوك السياسى لدول المنظومة الرأسمالية العالمية ، لاسيما الولايات المتحدة ، حيث يعتبر ذلك مطلبا حيويا لانتزاع أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية وتحقيق أقصى درجة ممكنة من الضبط والتحكم فى عجلة التطور الدولى بما لا يهدد مصالحها فى الأفق المنظور ، إلا أن هذا الهدف يختلف إختلافا بينا حسب مستويات التطور الاقتصادى لدى كل دولة من دول العالم الثالث وطبيعة تفاعلاتها مع الولايات المتحدة والغرب الرأسمالى عموما .

ففى الوقت الراهن ، تتباين دول العالم الثالث فيما بينها فى كافة مجالات التطور الاقتصادى والسياسى والتكنولوجى والاجتماعى ، والمتوقع فى ظل التحولات العالمية الراهنة أن تتعقد علاقات دول الشمال بالدول النامية على إختلاف شرائحها . ففى الوقت الذى تسود فيه علاقات الاعتماد ، وربما الاعتماد المتبادل مع الشرائح العليا من الدول النامية ، فإن علاقاتها مع الدول الراديكالية منخفضة الدخل سوف تكون علاقات تبعية وتدخل وسيطرة إستعمارية[٢٤] . والحقيقة ، أن دول المنظومة الرأسمالية العالمية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩٣

كانت قد أحكمت منذ فترة ليست بالقصيرة سيطرتها الاقتصادية والنقدية والتجارية على دول العالم الثالث ، وإستنزافها في إطار التكوين الرأسمالي العالمي كامتداد لنفس الأوضاع الاستعمارية التي كانت سائدة خلال فترات ما قبل موجة التحرر الوطني في العالم الثالث ، إلا أن جهود الهيمنة التي تبذلها القوى الرأسمالية الكبرى ترمي إلى القضاء على إحتمالات تهديد الاستقرار الاقليمي والعالمي ، التي يمكن أن تتفاقم بفعل إستمرار إحتفاظ الكثير من دول العالم الثالث بقوات عسكرية ضخمة ، لاسيما في الاقاليم المليئة بالصراعات والتوترات . وتنصب الجهود المبذولة في هذا الاتجاه في مجالين رئيسيين ، أولهما إقامة ابنية عسكرية تقليدية قادرة على مجابهة التهديدات التي يحتمل أن تنشأ في العالم الثالث ، وثانيهما فرض نظم صارمة للرقابة على التسلح والحد منه في أقاليم العالم الثالث المختلفة ، لاسيما بالنسبة للدول الراديكالية التي تتسم تفاعلاتها مع الولايات المتحدة والقوى الغربية بغلبة الطابع الصراعي ، بما لايؤدي إلى الحد من إستمرار تدفق الاسلحة والمعدات اليها فحسب ، ولكن أيضا لتقليص القدرات التسليحية الموجودة لدى تلك الدول .

وتستهدف جهود الحد من التسلح التي تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة ضد العالم الثالث عموما ، ضمان تمرير أعمال إعادة ترتيب الأوضاع الاقليمية في العالم الثالث والحيلولة دون إقدام الأطراف المتنازعة على اللجوء الى تسوية منازعاتها بالقوة العسكرية ومنعها من العمل على تحقيق طموحاتها الاقليمية من خلال القوة . وتلعب الولايات المتحدة دورا قياديا في توجيه هذه الجهود ، حيث ترتكز هذه الجهود على ما يسميه البعض بـ (مذهب الكلاوزفيتزية الجديدة) الذي يسعى الى توظيف أعمال الحد من التسلح بإعتبارها شكلا من أشكال السلوك السياسي الرامي الى تقليص القدرات التسليحية للخصوم الفعليين أو المحتملين ، دون أن يترتب على ذلك التأثير سلبا على قدرة الولايات المتحدة على مواصلة التنافس العسكري بفاعلية(٣٥) . وفي مراحل الاعداد والتخطيط ، وجدت الادارة الأمريكية أن هناك عددا من المتغيرات المتفاعلة القائمة في الفترة الراهنة التي يمكن أن تحقق قدرا من النجاح لأعمال الحد من التسلح في العالم الثالث بصفة عامة . فعلى جانب العرض ، حاولت الجهود الأمريكية للحد من التسلح الافادة من مستويات التعاون غير المسبوقة بين الدول الصناعية المتقدمة في مواجهة الغزو العراقي للكويت ، بما يفيد في تقليل الضغوط التنافسية فيما بينها على بيع السلاح إلى العالم الثالث ، لاسيما وأن ذلك الغزو شكل بحد ذاته حالة نموذجية لاظهار نتائج إستمرار سباقات التسلح في العالم الثالث . ومن ناحية ثانية ، حاولت الادارة الأمريكية الافادة من الأدوار الجديدة للأمم المتحدة كأداة لحل المنازعات وقيادة الجهود الدولية في مجال الحد من التسلح على المستوى العالمي . وفي نفس الوقت ، نشطت السياسة الأمريكية في بناء إجماع قوي بين الدول المصدرة للسلاح بقصد الالتزام بأنظمة الحد من التسلح . وفي نفس هذا الاطار ، وجدت الولايات المتحدة أن هناك بعض المتغيرات القائمة على جانب الطلب التي يمكن أن تساعد دول العالم الثالث ذاتها على التجاوب مع برامج الحد من التسلح ، أولها أن المشتريات التسليحية أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على الميزانيات الدفاعية لجميع الدول ، وثانيها أن سباق التسلح في العالم الثالث قد أدى إلى زيادة معدلات الانكشاف الأمني فيما بينها ، بدلا من أن يحقق لها قدرا أكبر من الأمن(٣٦) .

وعلى هذا الأساس ، فإن السلوك الأمريكي للحد من التسلح في العالم الثالث إرتكز عند التطبيق على عدة إجراءات متداخلة ، أولها فرض القيود والشروط الصارمة على مبيعاتها من الأسلحة والمعدات ، بحيث لم تعد هذه المبيعات متاحة في السوق الأمريكية مثلما كان الوضع فيما مضى ، وثانيها ممارسة الضغوط على الدول الحليفة والصديقة لمنع وصول الأسلحة والمعدات إلى الكثير من دول العالم الثالث ، وأيضا لمنع تلك الدول من الحصول على القدرة اللازمة لتطوير البدائل العسكرية الوطنية ، وثالثها العمل على خنق الصناعات العسكرية في دول العالم الثالث بهدف منعها من تمكين تلك الدول من إحلال المنتجات الوطنية العسكرية محل الواردات التسليحية من الخارج ومنعها أيضا من الدخول الى ساحة التنافس في مجالات البحث والتطوير والانتاج الكمي للتكنولوجيا العسكرية الاكثر تقدما ، ورابعها محاولة الحد من نشاط أسواق السلاح السوداء والرمادية في الولايات المتحدة وأوربا للحد من دورها في عمليات تدفق السلاح من الشمال إلى الجنوب(٣٧) . وبالاضافة إلى ماسبق ، لايستبعد إقدام الولايات المتحدة ودول المنظومة الرأسمالية على الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية حال تنامي القدرات التسليحية لدولة ما في العالم الثالث ، بما يهدد مصالحها بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ثالثا : آليات الصراع في المرحلة الانتقالية الراهنة للنظام الدولي

المقصود بآليات الصراع الدولي هنا هو عملية ماسسة الصراع الدولي وإدارته وإتخاذ القرارات الكبرى فيها . وتنبع أهمية هذا الجانب من حقيقة أن وحدات النظام الدولي كانت تسعى دائما إلى إدارة تفاعلاتها الصراعية عبر ترتيبات مؤسسية ، تنعكس داخلها مصالح الدول الأعضاء وأهدافها وسبل الدفاع عنها والحفاظ عليها . وفي ظروف الحرب الباردة ، مثلت الاحلاف العسكرية التعبير المؤسسي الرئيسي لظاهرة الصراع الدولي ، كما مثلت الأداة الرئيسية في إدارة الصراع وحفظ التوازن والردع . ويعني ذلك أن النمط العام للصراع الدولي خلال كل مرحلة تاريخية يفرز البنى المؤسسية اللازمة لادارته ، إلا أن تحديد وتعيين آليات الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة تنطوي على درجة عالية من التعقيد بفعل حالة السيولة الشديدة لظاهرة الصراع خلال المرحلة الانتقالية الراهنة التي يمر بها النظام الدولي والتي تتسم بتعدد الانماط والمستويات كما أشرنا سابقا . وقد أدت هذه الخاصية إلى تداخل العلاقات الصراعية والتعاونية فيما بين الدول ، حيث أن الدول المتحالفة معا في مواجهة الصراع ما إنما تنخرط بدورها في صراعات مختلفة بين بعضها البعض حول قضايا أخرى .

ومع ذلك ، فإن آليات الصراع الدولي ومؤسساته تبدو كما لو كانت قد شكلت في الوقت الراهن بحيث تختص كل آلية منها لمواجهة مصدر محدد من مصادر الصراع . ففي ظل التنامي الملحوظ في المصادر الاقتصادية للصراع وإزدياد الوزن النسبي لها في تسيير حركة مجمل التفاعلات الدولية ، فإن المؤسسات الاقتصادية العالمية أصبحت الساحة الأكثر إتساعا للصراع الدولي أو التعبير المؤسسي الرئيسي لدى التكتلات المتنافسة لادارة تفاعلاتها الصراعية مع بعضها البعض .

ويبدو ذلك واضحا في كافة المنظمات العالمية التي تشهد تنافسا ضاريا حول المصالح الاقتصادية فيما بين الدول الاعضاء ، الا انه

يعتبر اكثر وضوحا فى حالة التكتلات التجارية التى انشئت فى اطار تنامى النزعات الحمائية لدى مجموعة معينة من الدول ضد العالم الخارجى . فالجماعة الاوربية تمثل اضخم نظام حمائى فى حركة التطور الاقتصادى العالمى سواء بفعل ما ترتكز عليه من فرض لانظمة الحصص العديدة او بفعل مما تسعى اليه من زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات الاوربية ومعالجة التخلف النسبى للدول الاوربية فى مجال انشطة الابتكار التكنولوجى والارتفاع النسبى فى تكلفة الانتاج الاوربى بفعل تفتت الاقتصادات الاوربية واستمرار الحواجز على التدفق الحر للسلع والخدمات والعمال ورؤوس الاموال دول القارة الاوربية . كذلك فان الدعوة الامريكية المطروحة حاليا لاقامة منطقة تجارة حرة فى نصف الكرة الغربى تنطوى على محاولة ضمنية للضغط على الشركاء التجاريين الكبار للولايات المتحدة فى اوربا واليابان للقبول بمقترحاتها فى مجال تحرير تجارة الزراعة والخدمات ، اى ان هذه الدعوة تسعى الى تعزيز المركز التنافسى الامريكى فى الحرب الاقتصادية الباردة الدائرة حاليا فيما بين الكتل التجارية الكبرى داخل المنظومة الراسمالية العالمية . وفى نفس هذا السياق ، تنطلق مشروعات التكتل التجارى فى اسيا وغرب الباسيفيكى من الرغبة فى مواجهة الموجة العاصفة من اجراءات الحماية المباشرة وغير المباشرة التى اصبح صقل التجارة الدولية يحعل بها .

وبناء على ما سبق ، فان الكتل الاقتصادية والتجارية اصبحت بمثابة الاداة الرئيسية لادارة الصراع الاقتصادى العالمى ، بحيث لم تعد هذه الكتل مجرد ظاهرة مميزة فى ميدان العلاقات الدولية ، وانما اصبحت تشكل صميم ومحور العلاقات فى عالم ما بعد الحرب الباردة . وتتأسس هذه الكتل على أرضية صلبة من التلاقى والاتفاق فى المصالح الاقتصادية والتجارية بين الدول الاعضاء ، بينما تتحرك انطلاقا من نزعة تمييزية وحمائية ضد جميع دول العالم غير الاعضاء فى نفس التكتل .

ومن ناحية اخرى ، فان الامم المتحدة ـ وبصفة خاصة مجلس الامن ـ اصبحت ايضا واحدة من الآليات الهامة فى ادارة الصراع الدولى من جانب القوى الكبرى دائمة العضوية فى المجلس ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، وذلك بدلا من كونها اداة لحل الصراعات والنزاعات بين الدول . وقد بدا ذلك واضحا فى الدور الذى لعبه مجلس الامن فى اضفاء الشرعية الدولية على مواقف القوى الكبرى فى المنازعات التى شهدتها الساحة الدولية فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، لاسيما ازمة الخليج والازمة الليبية ـ الغربية ، والتى كان مجلس الامن فيها مجرد أداة لتنفيذ السياسات التى تتبناها الولايات المتحدة والقوى الغربية واعطائها وضعا قانونيا . كما اتضح ذلك ايضا فى قمة مجلس الامن التى عقدت فى ٣١ يناير ١٩٩٢ ، والتى طرحت فيها الولايات المتحدة رؤية كاملة لتطوير المنظمة الدولية والحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل ، لا سيما ضد الدول التى يجرى تصنيفها باعتبارها عنصر مزعزعا للاستقرار فى اقاليم العالم الثالث .

وواقع الامر ، ان هذا التطور يمثل نتاجا منطقيا للتحولات الهيكلية الحادثة فى النظام الدولى ، والتى تركت قطبا واحدا يتبوا موقع القيادة العالمية هو المنظومة الراسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، الامر الذى ادى الى نشوء ما يصفه البعض بـ (علاقة التسخير) فى تعامل هذه الاخيرة مع المنظمة الدولية ، وعبرت هذه العلاقة عن ذاتها فى صورة هيمنة تلك القوى على مفاتيح عمل المنظمة بصفة عامة ومجلس الامن بصفة خاصة ، لا سيما فيما يتعلق بحفظ الامن والسلم الدوليين ، حيث اصبح مجلس الأمن اداة رئيسية لتحقيق سياستها وتوطيد هيمنتها عبر ادوات وآليات عمل تلك المؤسسة . وقد اتخذ هذا المسعى عدة اشكال تطبيقية على ارض الواقع تمثلت فى استغلال المنظمة الدولية فى اضفاء المشروعية على تصرفاتها غير المشروعة ، وتجنب النقد المباشر لسياساتها بالاستتار خلف غطاء قرارات ودعم حلفائها الغربيين ، وضبط ايقاع النظام الدولى مما يحقق مصالحها واهدافها عبر آليات المنظمة وادواتها بما يقلل من تكلفة تلك التصرفات ماديا وادبيا(٢٨) .

واخيرا ، فان الاحلاف العسكرية مازالت ايضا أداة هامة من ادوات الصراع الدولى . فعلى الرغم من انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء الاستقطاب الايديولوجى فى العلاقات الدولية وحل حلف وارسو ، الا ان ثمة اصرارا واضحا لدى دول غرب اوربا والولايات المتحدة على الابقاء على حلف شمال الاطلنطى ، مع الحرص على ضمان استمرارية علاقات التعاون بين الاجهزة العسكرية والامنية لدول المجوعة الاوربية وحلف شمال الاطلنطى من خلال منظور تكميلى يرمى الى النهوض بدور هذه المؤسسات وتعميق امكاناتها لتتفق مع متطلبات النظام الدولى الجديد والمتغيرات الناتجة عن تفكك حلف وارسو والتغير السياسى فى شرق اوربا بصفة عامة . ومازالت هناك اختلافات عميقة بين دول الحلف حول صيغة التعاون المناسبة وتطبيقاتها ، الا أن هذا الوضع يؤكد إجمالا على حرص الدول الاعضاء على استمرارية حلف الاطلنطى . والحقيقة ان هذا المسار يتفق تماما مع مقولات بعض ادبيات العلاقات الدولية وتحليلاتها لظاهرة الاحلاف العسكرية منذ فترة احتدام الحرب الباردة ، حيث تذهب الى ان الآحلاف العسكرية كانت تمثل فى جوهرها الادارة العسكرية لايديولوجية المعسكرين الاشتراكين والليبرالى ، الا ان انتهاء مفعول الايديولوجية فى العلاقات الدولية لا يعنى بالضرورة انعدام الاحلاف كلية ، وانما سوف تستمر كاداة لحماية كيانات الدول المتكتلة فى كتل اقليمية او غير اقليمية مشتركة فى المصالح والاهداف الاستراتيجية(٢٩) . ويتجه حلف شمال الاطلنطى بالدرجة الاولى نحو مجابهة التهديدات الكامنة النابعة من دول الكومنولث وشرق اوربا والعالم الثالث ، الا انه لا توجد أدنى نية على ما يبدو لتوظيفه فى معالجة تناقضات المصالح القائمة بين دول المنظومة الراسمالية ذاتها .

وهكذا ، يمكن القول فى ختام هذه الدراسة ان ظاهرة الصراع الدولى كانت من اكثر الظواهر التى تاثرت بالتحولات الحادثة فى هيكلية المنظومة الدولية . وعلى الرغم من ان كافة الاحتمالات مازالت مطروحة امام تطور ظاهرة الصراع الدولى ، الا ان الثابت حتى الان ان العالم الثالث سوف يكون الخاسر الاكبر فى ظل هذا الوضع على اعتبار ان التطورات المذكورة تصب اساسا فى اتجاه المزيد من تهميش العالم الثالث ، علاوة على ان العالم الثالث سوف يكون موضوعا رئيسيا للصراع بين القوى الدولية الكبرى فى عالم ما بعد الحرب الباردة .

والجانب الاكثر خطورة أن هذه التحولات قد قلصت كثيرا من امكانات المناورة والتحرك المتاحة امام دول العالم الثالث فى ظل نظام القطبية الاحادية الراهن ، بما يتيح فرصا افضل لاقطاب المنظومة الراسمالية العالمية لادارة تفاعلاتها مع العالم الثالث بما يحقق لها مصالحها ويضمن لها السيطرة عليه باقل قدر من التكاليف والاعباء .



(1) Lawrence Freedman, «Order and Disorder in The New World», **Foreign Affairs,** Volume 71, No.1, 1992, P.20

(2) Joseph Nye, «What New World Order?» **Foreign Affairs,** Volume 71, No. 2, 1992, P.

(٣) د . احمد يوسف احمد ، د . محمد زيارة ، **مقدمة في العلاقة الدولية** (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٥) ، ص ص ١٤٧ ـ ١٥١

(٤) د . عبد المنعم سعيد ، « العلاقات السوفيتية ـ الامريكية وقضية الحد من التسلح » ، **السياسة الدولية** ، العدد ٨٣ يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٤٠

(٥) د . محمد السيد سعيد ، « المتغيرات السياسية الدولية واثرها على الوطن العربي » ، في د . صفي الدين ابو العز (اشراف) ، **الوطن العربي والمتغيرات العالمية** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١) ، ص ٥٨

(٦) نيكيتين ، **اسس الاقتصاد السياسي** (موسكو : دار التقدم ، ١٩٨٤) ، ص ص ١٥٦ ـ ١٧٠

(٧) د . عبد الخالق عبد الله ، **العالم المعاصر والصراعات الدولية** (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٣٣ ، يناير ١٩٨٩) ، ص ١٣٥

(٨) د . محمد السيد سعيد ، مصدر سابق ، ص ٥٨

(9) Geoffrey Kemp, «Regional Security, Arms Control, and The End of The Cold War», **Washington quarterly,** Autumn 1990, P. 36

(10) Carl Vuono, «Desert Storm and The Future of Conventional Forces», **Foreign Affairs,** Spring 1991, P.P. 52-55

(11) Eloit Cohen, «After The Battle», **New Republic, April 1,1991, P.P. 19-26**

كذلك انظر عرضا وافيا لمختلف الاشكال المحتملة الصراع في العالم الثالث في :

Don Snider and Gregory Grant, «The Future of Conventional Warfare and U.S. Military Strategy», **The washington quarterly,** Winter 1992, P.P. 203-228

(12) Yezid Sayigh, Confronting The 1990's: Security in The Developing Countries, **Adelphi Papers, No. 251, 1990, PP 31-35**

(١٣) د . محمد السيد سعيد ، مصدر سابق ، ص . ٥٧

(١٤) د . محمد السيد سعيد ، « صور الامن القومي العربي في بيئة دولية عاصفة » ، ورقة غير منشورة مقدمة الى ندوة **نحو تاسيس نظام عربي جديد** ، منتدى الفكر العربي ، تونس ، ١٨ ـ ٢٤ ابريل ١٩٩٢ .

(١٥) نبيل عبد الفتاح ، « تعقيب على موضوع انهيار الاتحاد السوفيتي » ، ورقة غير منشورة . الى **ندوة انهيار الاتحاد السوفيتي وتاثيراته على الوطن العربي** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ٢٢ ـ ٢٣ فبراير ١٩٩٢

(١٦) ريتشارد نيكسون ، **الفرصة السانحة** ، ترجمة احمد صدقي مراد (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٩٢) ، ص ص ١٣٥ ـ ١٦٢

(١٧) انظر في ذلك مثلا : محمد السماك ، **الاصولية الانجلية والصهيونية المسيحية والموقف الامريكي** (مالطة : مركز دراسات العالم الاسلامي ، ١٩٩١) .

(١٨) وليد نويهض ، « من الحرب الباردة الى السلام البارد » ، **مستقبل العالم الاسلامي** ، العدد ٣ ، صيف ١٩٩١ ، ص . ٥٢

(١٩) اعتمدنا بصفة اساسية في هذا الجزء على : احمد ابراهيم محمود ، « مستقبل القوة النووية في عالم ما بعد الحرب الباردة » **الاهرام** ، ٢٠ / ٣ / ١٩٩٢

(20)Carl Vuono, **op-Cit, PP. 55-56**

(٢١) صفاء موسى ، « الاطار الامني الاوربي الجديد » ، **السياسة الدولية** ، العدد ١٠٨ ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨ . وكذلك :

Hans Binnendijk, «The Emerging European Security Order», **The Washington quarterly,** Autumn 1991, PP 67-81

(٢٢) د . محمد عبد الشفيع عيسى ، « الحمائية التجارية للراسمالية واثرها على العالم الثالث ، **الفكر الاستراتيجي العربي** ، العدد ٣٨ ، اكتوبر ١٩٩١ ، ص ص ٢٢٣ ـ ٢٢٧

(٢٣) د . محمد السيد سعيد ، « الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي » ، في د . صفي الدين ابو العز (اشراف) ، مصدر سابق ، ص ص ٣١٧ ـ ٣٢٧

(٢٤) من الدراسات المبكرة التي حاولت تشخيص هذه التباينات ، د . عبد المنعم سعيد ، **العرب ومستقبل النظام العالمي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) .

(25) Gloria DUFFY, «U.S. Thinking About Arms Competition and Arms Control», on Carl Jacobsen (ed), **Strategic Power· U.S.A/** U.S.S.R (New York: St. Martin's Press, 1990), P. 144

(26) Janne Nolan, «The Global Arms Market After The Gulf War: Prospects For Control», **The Washington quarterly,** Summer 1991, PP.

(٢٧) احمد ابراهيم محمود ، « السوق الدولية للسلاح ومستقبل النظام الاقليمي العربي : الهيكلية الجديدة والاتحاد المتبادل للمنتجين » ، **السفير** ، ٢١ / ١١ / ١٩٩١

(٢٨) محمد عاشور مهدى ، ميثاق الامم المتحدة بين التاويل والتسخير » ، **مستقبل العالم الاسلامي** ، السنة الثانية ، العدد ٦ ، ربيع ١٩٩٢ ، ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠١

(٢٩) انظر في ذلك ، بسيوني محمد الخولي ، ظاهرة الاحلاف العسكرية في الاستراتيجية العالمية للقوتين الاعظم ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٢

التوتاليتاريات الصغرى و... المؤامرة!

■ يبقى النظام الدولي الجديد بالنسبة لكثيرين مفهوما غامضا في افضل الاحوال، وفي اسوئها مريبا هدفه الوحيد خدمة مصالح الولايات المتحدة الاميركية وتكريس هيمنتها على العالم، بل يذهب بعضنا الى حد اعتباره بداية لحملة صليبية غربية جديدة على الشرق عموما والشرق الاسلامي خصوصا.

ويشير هؤلاء علينا الى ان نتطلع حولنا لنرى الحروب والنزاعات الاقليمية والعرقية والدينية الناشبة التي يعتبرون انها افرازات للنظام الدولي الجديد. وهناك طبعا من يتطرف فيؤكد ان هذا النظام ليس سوى مؤامرة دبرتها الاستخبارات الاميركية بمساعدة «وكيلها» في موسكو ميخائيل غورباتشوف الذي مهد لمرحلة الانتقال «من يالطا الى مالطا» في اجتماع القمة الذي عقده مع بوش في مالطا عام ١٩٨٩.

هذا النمط من التفكير ينطوي على كثير من السذاجة والتبسيط وينظر الى النظام الدولي الجديد كانه «نظام حاكم» تشمل سلطته العالم باسره، بينما هو يمثل قيما ومفاهيم جديدة لمرحلة تختلف نوعيا عن المرحلة السابقة التي سادتها قيم النظام الدولي القديم ومفاهيمه. وفي الواقع ان مثل هذا الطرح يجعل مفهوما لماذا يصب اصحابه اللعنات على هذا النظام ويحملونه مسؤولية كل ما يجري في العالم حاليا من حروب ونزاعات وانهيار انظمة وتفكك دول ونزعات انفصالية واستقلالية.

بداية تنبغي الاشارة الى ان معظم النزاعات الحالية بما فيها التي تتخذ طابع صدامات دموية كانت قائمة في ظل النظام القديم. بعضها تمت تسويته بالفعل وبسرعة لافتة بعدما كان تعذر ذلك لسنوات طويلة. ويعرف الجميع ان ذلك لم يكن ممكنا حدوثه بهذه السرعة لولا انتهاء الحرب الباردة وعهد المواجهة على الصعيد الدولي، اي بمعنى اخر بداية ما يسمى بالنظام الدولي الجديد.

ولان هذا النظام ليس نظاما حاكما فانه في الحقيقة ليس اختراعا لاحد ولم يظهر فجاة نتيجة لـ «مؤامرة» او «انقلاب». فهو نشا بالتدريج. واذا استعرنا المصطلح الماركسي المعروف قلنا انه ولد في رحم النظام الدولي القديم. فالصراع الذي دام عقودا بين النظامين العالميين الشيوعي والراسمالي انتهى باستسلام الاول. وكانت احدى نتائج هذه الهزيمة ان الاتحاد السوفياتي الذي كان يتزعم الفريق المنهزم انفرط عقده بعدما قررت دوله وشعوبه العودة الى عهد ما قبل الاتحاد المفروض عليهم بالقوة.

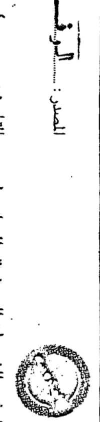
اما اسباب الهزيمة فكانت في الواقع داخلية اكثر منها خارجية. ومن دون الدخول في تفاصيل كثيرة يمكن القول ان انهيار الاتحاد السوفياتي كشف ببساطة ان الشيوعية كانت نظاماً غير قابل للتطبيق على الاصعدة جميعها الفكرية والروحية والاجتماعية والاقتصادية. ولعل الصعيد الاخير لعب الدور الحاسم في اكبر انهيار امبراطوري منذ سقوط الامبراطورية العثمانية. ففي عصر بلغ معه التقدم التكنولوجي في العالم الراسمالي حداً إعجازياً، يتضح الآن للعالم اجمع ان الاتحاد السوفياتي الذي بشر اباؤه المؤسسون بانه سيكون الجنة الارضية ما زال يراوح في مرحلة من التخلف تجعل دولا كثيرة في العالم الثالث الفقير تتقدم عليه في معظم المجالات. يكفي التذكير بان الرعاية الطبية التي كان النظام يصر على انها الافضل في العالم اتضح اخيرا انها تحتل المرتبة الـ ٦٨ في العالم.

واذا كان انهيار الاتحاد السوفياتي بدا مفاجئا وغير معقول وتم في سرعة خيالية، فان الازمة الاقتصادية التي انكشف عمقها الآن تبيّن في وضوح ان الانهيار كان حتميا بعدما وصل العفن في الاساس الاقتصادي درجة لم يعد يحتمل ثقل الدولة التي كرست طاقاتها كلها للتصنيع العسكري والاجهزة القمعية باعتبارها الوسائل الوحيدة لادامة النظام في الداخل ومواجهة الغريم الراسمالي في الخارج.

وهكذا يبدو منطقيا تماما ان القيم والمبادئ التي كانت تتحكم في نظام العلاقات الدولية في ظل المواجهة الناجمة عن انقسام العالم الى معسكرين، لم يعد استمرارها ممكنا بعدما انتهى عمليا وجود احدهما. تتبع هذا نتيجة منطقية ايضا هي ان الهزيمة الذاتية للنظام الشيوعي العالمي عنت، شئنا ام ابينا، انتصار النظام المقابل اي الراسمالي الذي تتزعمه الولايات المتحدة. والمشكلة انه كان من المضاعفات المنطقية ايضا ان تشمل الهزيمة جميع الانظمة والدول والحركات التي ارتبط مصيرها في هذه الصورة او تلك بالطرف المهزوم. ومن سوء الحظ ان الغالبية الساحقة لهذه الجهات تقع في العالم الثالث. وفي هذا تكمن المأساة الحقيقية لان الارتباط السابق لكثير من انظمة هذا العالم بالمعسكر المهزوم جعل انهيار النظام «الام» يفقدها شرعية الوجود، وبالتالي تبدو نشازاً في اطار المبادئ والقيم والمفاهيم الجديدة.

في ظل انهيار القوة «التوتاليتارية» العظمى في العالم وتفككها وبداية انتقالها الى تبني المفاهيم والقيم والمبادئ الديموقراطية، اصبحت التناقضات بين الحاكمين والمحكومين في التوتاليتاريات الصغرى شيئا عمليا ملموسا. ولم يكن الا طبيعيا ان تشهد هذه المناطق هزات اجتماعية كبرى حتمية من دون اي حاجة الى ان «يتامر» عليها النظام الدولي الجديد.

لندن – كامران قره داغي



المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي :

من هو العدو القومي الجديد .. لأمريكا ؟!

من اخطر عوامل انهيار اى امة غياب عدو قومي يوقظ الهمم ويوحد القوى .. ويدفع الشعب الى الانتاج والحماس ..

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي غاب العدو القومي الاوحد للشعب الأمريكي .. وارتفعت الأصوات مطالبة بخفض نفقات السلاح ، واعباء القوات المسلحة .

ولكن الحديث الان يدور في كل مكان عن : من هو العدو القومي المرتقب .. وما هي ابعاد خطورته .. وهل تركن واشنطون الى غياب هذا الشعب .. فتبدأ قوة امريكا في الانحلال .

من هنا يتحدث مفكرو امريكا عن اهمية البحث عن عدو قومي .. يحفظ لأمريكا قوتها وزعامتها على العالم كله ..

الصين .. هل ترث زعامة الشيوعية الدولية وتصبح العدو الأول ؟

ايران .. لماذا تبني قوة عسكرية عملاقة وتسعى لامتلاك القوة النووية ؟



المصدر : الوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

اكبر قضية يتحدث عنها الراى العام الامريكي الآن هي : ماذا بعد ان انهار الاتحاد السوفييتي ؟ بمعنى اكثر دقة : ماذا تفعل امريكا بعد أن غاب العدو رقم واحد من ساحة المعركة ، واصبحت الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة الاكبر في العالم ؟ واذا كانت معركة الانتخابات الامريكية تستحوذ على تصرفات وقلب الناخب الامريكي .. الا ان قضية العدو القومي لامريكا تسيطر على عقل معظم الامريكيين ، خصوصا المثقفين منهم ، والمهتمين بالأمن القومي ، ومستقبل امريكا كلها ..

رسالة امـريكا بقلم : عباس الطرابيلى

وفي الولايات المتحدة الآن تياران :

●● الأول يطالب بأن تعود قوات واموال امريكا الى داخل امريكا ، وبمعنى اكثر وضوحا خفض الانفاق العسكري .

●● والثاني يتحدث عن اهمية بقاء القوة العسكرية الامريكية بل وتدعيمها حتى لا تفاجأ امريكا بقوة جديدة ، وخطر جديد يهدد الأمن القومي الامريكي ..

والتيار الاول قوي يقول ان امريكا لم تَبْنِ نفسها الا عندما عزلت نفسها عن العالم ومشاكل العالم .. وهذا التيار يؤكد ان امريكا لم تشترك في هذه القضايا الدولية المثيرة الا خلال الحرب العالمية الاولى اى عندما تهددت مصالح الامريكيين ، وان مبدأ «مونرو» يجب أن يعود . المبدأ الذى يقول بأن امريكا للامريكيين . ولا علاقة لامريكا بمشاكل العالم ، ولا يجوز لأى دولة غير أمريكية ان تتدخل او تهدد الامريكيين في القارتين : الشمالية والجنوبية ، وهذا المبدأ ايضا تم تطبيقه خلال الحرب العالمية الثانية .. بدليل ان امريكا لم تشترك في هذه الحرب الا بعد ان ضربت اليابان القاعدة العسكرية والامريكية في المحيط الهادى ، اى في بيرل هاربور .

وكم كانت سعادة ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا عندما سمع نبأ الهجوم اليابانى الساحق على هذه القاعدة ، وقال : اليوم ضمنت اشتراك «القوة الامريكية» الى جانبي في الحرب .. وبالفعل اعلنت امريكا الحرب على اليابان !!

ثروة امريكا .. ذهبت لغير الأمريكان !

وهذا الراى يدعمه قول كثير من المفكرين ، ويقولون انه منذ الحرب العالمية الثانية ذهبت اموال امريكا لتنعش غير الأمريكان . ويتحدثون الآن - في امريكا - عن المساعدات المالية الهائلة التى قدمتها امريكا لاوروبا من خلال مشروع مارشال الشهير ، الذى اعاد بناء اوروبا التى دمرتها الحرب ، ولكن باموال امريكية . ويتحدثون الآن ايضا عن اموال امريكا التى دعمت وأعادت اليابان ، العدو الاكبر خلال هذه الحرب .. الى ما كانت عليه قبل الحرب ، بل واعظم . ويتحدثون في امريكا الآن عن ثروة امريكا التى اهدرها الساسة على معظم دول العالم ، ويطالبون بإعادة النظر في سياسة المساعدات الامريكية .. لكل دول العالم .

حتى لا تتكـــرر هزيمة بيرل هاربور

واصحاب الراى الثاني يحذرون من مطالب اصحاب الراى الأول . ويقولون ان أخطر ما واجه امريكا في الحرب العالمية الثانية كان قرار عودة امريكا الى سياسة مونرو ، عندما فوجئت أمريكا بالقوة الصاعدة الجديدة اليابان التى هددت مصالح امريكا في الشرق الاقصى ، بل وهددت أمنها القومي الذى كان يمتد الى المحيط الهادى ، اى الباسيفيكي .. وان الخطر كل الخطر هو في العودة الى سياسه الانعزال عن العالم ، والبعد عن مشاكله لان غياب قوة اساسية سيحول العالم الى غابة للصراع بين مختلف القوى العسكرية والاقتصادية ، صراع على الثروات الطبيعية .. وعلى الاسواق .. وعلى مناطق النفوذ . واصحاب هذا الراى يحاولون إعادة الذاكرة الى الشعب الامريكي فيقولون ان امريكا تلقت ضربات هائلة أصابتها في مقتل واوجعتها في السنوات الاولى التى اعقبت مأساة بيرل هاربور .. وكيف خسرت امريكا كثيرا من المواقع والمعارك .. حتى استطاعت ان تقف على اقدامها عسكريا امام اليابان ، التى كانت قد تمكنت من احتلال كل شرق وجنوب شرق اسيا .

مطلوب : عودة الدولار وعودة القوات الامريكية !

والذين يطالبون بخفض الانفاق العسكرى الامريكي ، وعودة كل القوات العسكرية الامريكية الى بلادها يقولون ان الاموال الامريكية هي التى اعادت بناء اليابان حتى أصبحت قوة اقتصادية هائلة تهدد الآن الاقتصاد الامريكي .. حتى داخل امريكا . وهي التى كانت اكسير الحياة الذى احيا اوروبا من جديد .. وأصبحت تهدد امريكا ايضا وهي الآن في طريقها لكى تصبح قوة اقتصادية موحدة هائلة قد ترفض يوما - وهو قريب - الزعامة الامريكية للعالم ..

وكانت الاصوات المطالبة بعودة ثروة امريكا الى داخل امريكا تتحدث في البداية على استحياء .. ولكنني سمعتها الآن بحدة واكثر وضوحا خلال المعركة الانتخابية . بل ان بعض الذين فازوا بمقاعد مجلس الشيوخ - خلال انتخابات الرئاسة الحالية - يتحدثون صراحة عن :

●● عودة الدولار الامريكي الى بلاده بعد طول اغتراب وكفى انفاقا على ناكرى الجميل !!

●● وعودة القوات الامريكية الى الوطن .. فلم تعد اوروبا بحاجة للقوات امريكية ، لا هي ولا اليابان . فاذا كانت هذه الدول تحتاج الحماية الامريكية فان عليها ان «تدفع كل دولار» مقابل حصولها على هذه الحماية .

واصحاب هذا الراى لهم وجهة نظر لها صداها عند المواطن الامريكي .. فهم يقولون ان مشاكل الداخل ، ومتاعب البيت الامريكي من الداخل يجب ان يكون لها المقام الأول . هناك قضية البطالة التى تهدد المجتمع الامريكي من الداخل ويتعجبون : كيف تكون امريكا بكل هذه الثروة .. وفيها من لا يعمل ! ويتعجبون اكثر من معاناة الشعب من الضرائب الباهظة ، ومن سوء حالة قطاعات كبيرة من الناس ومن انخفاض مستوى المعيشة ، ومن مشاكل التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية .. بل وايضا من مشاكل الاسكان .. ولو عاد الدولار الامريكي فسوف يخصص لحل



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

أوروبا الموحدة .. تهدد الأمن الاقتصادى الأمريكى

اليابان .. والتخوف من سطوتها الاقتصادية وبحثها عن الأسواق

كل هذه المشاكل وسوف تخف معاناة الناس ، خصوصا الفقراء . وسوف تتوحد كل الجهود لاعادة بناء امريكا التى يرى البعض منهم انها شاخت واصبحت بحاجة الى دم جديد والى غرفة انعاش ، والى الالتفات اكثر لمتاعب الناس ، خصوصا فى ولايات الجنوب الفقيرة ..

لا ضرائب جديدة ..

من اجل الميزانية العسكرية

وللمثقفين راى اخر .. فهم يرون ان عودة قوة امريكا الى داخل البيت الأمريكى سوف تهدد بالفعل الأمن القومى بل والبيت الامريكى ذاته .

ولهذا السبب ـ وخلال اقل من عام واحد ـ ظهر ٣٨ كتابا تتناول كلها «قضية العدو القومى» وماذا يعنى غياب هذا العدو .. ومن هو العدو المنتظر ، بعد سقوط وتفتت الاتحاد السوفييتى ، الذى بنت عليه وعلى قوته الحضارة الغربية كلها ـ والسياسة الغربية كلها ـ سياستها واستراتيجيتها ؟! هذا الكلام سمعته من الدكتور وليام كوانت خبير شئون الشرق الاوسط واحد كبار موظفى ومستشارى البيت الابيض السابقين ..

ويضيف : انه مطلوب فعلا اعادة النظر فى ميزانية الدفاع بعد الذى حدث للاتحاد السوفييتى ، وغيابه كعدو قومى رئيسى بل ووحيد طوال ٤٧ عاما ، بل بنت عليه الحضارة الغربية استراتيجيتها بالكامل . والناس فى امريكا ـ كما يقول ـ يرفضون ان يستمر مسلسل خروج الأموال الامريكية للانفاق على القوة العسكرية اكثر مما حدث فى الماضى ..

وفى المؤتمر الانتخابى الذى حضرته فى مقر مجلس النواب فى العاصمة واشنطون ـ وكان مخصصا لممثلى الحزب الديمقراطى المعارض ـ تحدثوا عن «العدو القومى المنتظر لأمريكا» وكان الكلام الذى شارك فيه السناتور هارت الديمقراطى يدور حول ضرورة تحديد هذا العدو .. وهل هو عدو سياسى .. أم عدو اقتصادى . وتناول الحوار قضية ماذا بعد انتهاء الحرب الباردة وضياع هيبة وقوة الاتحاد السوفييتى ، الذى اصبح «سابقا» وقالوا انه حتى دور وكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A) اصبح مختلفا .. وطالبوا بالبحث فى قضية الايديولوجية الجديدة .. بعد سقوط الاتحاد السوفييتى ..

والآن تعالوا نحدد : من هو العدو القومى المرتقب .. هذا العدو الجديد الذى يجب ان يكون واضحا .. حتى تتحرك تجاهه القوة الأمريكية .. وما اقوله هنا هو خلاصة لقاءات ومحاورات مع شخصيات سياسية وأساتذة جامعات ورجال اقتصاد .. ومن الشارع الأمريكى ..

اوروبا الموحدة ..

هل هى العدو القادم ؟!

●● البعض يرى ان المجموعة الاوروبية ، او الوحدة الاوروبية يمكن ان تكون العدو القومى . ولكنه عدو من نمط معين ، عدو اقتصادى فى المقام الاول . لأن اسس سياسة المجموعة الاوروبية هو العامل الاقتصادى ، بدأ بالسوق الاوروبية المشتركة على استحياء فى الخمسينات .. ثم توسعت هذه السوق وزاد عدد اعضائها . وها هى اوروبا وقد اتفقت على توحيد عملاتها وإلغاء الحواجز الجمركية .. وهى فى الطريق لكى تصبح وحدة سياسية واقتصادية كاملة وواحدة . وإذا كان من المستبعد ان يحدث صراع عسكرى بين «الدولة الاوروبية الموحدة» والولايات المتحدة .. إلا ان الصراع الاقتصادى محتمل الوقوع . وإلا ـ كما يقول بعض المتشددين فى امريكا ـ لمن تتجه الآن .. هذه الوحدة الاوروبية ؟! الصراع المرتقب اذن هو صراع اقتصادى فى المقام الاول اساسه الصراع على مناطق المواد الخام .. وعلى الاسواق من هنا فالبعض يصنف اوروبا .. كعدو قومى قادم رغم ان هذه القوة اعتمدت على الثروة الامريكية فى الاساس خصوصا عندما اعتمدت اوروبا على الحماية العسكرية الامريكية وخصصت امكانياتها للبناء الاقتصادى . ولكنهم يستبعدون الصراع العسكرى لانها فى النهاية حضارة غربية واحدة .. ولكن البعض يتخوف من المانيا الموحدة التى يمكن ان يصبح لها الصوت الاقوى داخل اوروبا الموحدة .

اليابان .. هل تصبح عدوة بسبب الصراع الاقتصادى ؟

●● وهناك من يعتقد ان اليابان يمكن ان تصبح من جديد هذا العدو القومى الذى يهدد امريكا كما حدث منذ ٥٠ عاما . ويقولون ان اليابان التى خرجت قبيل الحرب العالمية الثانية تبحث عن المواد الخام وتبحث عن الاسواق ، لديها الآن نفس الاسباب . وإذا كانت قد غزت الصين وكوريا ومنشوريا فى الثلاثينات بحثا عن حاجتها من المواد الخام .. فما الذى يمنعها الآن من ان تكرر نفس الخطوة ؟! وإذا كانت بعض الآراء ترفض هذه الفكرة ، إلا ان البعض يرد قائلا : وهل كان احد يتوقع ان ينهار الاتحاد السوفييتى ويتفكك خلال اقل من عام ؟! ويقولون ان اليابان اعتمدت تماما على امريكا فى حمايتها . ولم تتحمل

الاقتصاد الامريكي يعاني الآن من المنتجات اليابانية والسيارات اليابانية تهدد السيارات الامريكية وتلك بداية الصراع ..!

«ينا واحداء من تكاليف الدفاع عنها ، خصوصا في السنوات التي اعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بعد الحرب الكورية .. وقد وجهت الاستراتيجية اليابانية جهدها كله ، تحت مظلة الحماية العسكرية الامريكية ، لإعادة بناء القلعة الصناعية اليابانية ، التي أصبحت تهدد الآن المصالح الاقتصادية الامريكية ، بل وكانت من اسباب تفكير اوروبا في بناء .. اوروبا الموحدة .. ويضيفون : «لا شيء غريبا ، ولا مستبعدا في العمل السياسي العالمي .. لان صديق اليوم .. يمكن ان يصبح العدو الاول .. غدا »..

وماذا عن الصين بعد غياب موسكو ؟

●● وبعض المفكرين يستبعدون ان تصبح الصين الشعبية العدو القومي لامريكا .. او للحضارة الغربية ككل . واصحاب هذا الراى يقولون ان بكين الشيوعية الان ستحاول ان ترث دور موسكو الشيوعية سابقا . وانها ـ وهي الدولة الشيوعية الأكبر الآن تحلم بامبراطورية صينية تؤكد وتستغل الحجم السكاني الهائل للشعب الصيني الان .. ولا يستبعدون ذلك لعدة اسباب منها ان الصين الآن دولة كبرى .. وهي دولة نووية ، اى من اعضاء النادى النووى الدولى . ولها قوتها العسكرية الهائلة وصناعتها العسكرية الكبيرة .. وهي ايضا قوة اقتصادية تبحث عن الاسواق الخارجية لتسويق منتجاتها .. فضلا عن ملكيتها لمواد خام هائلة ..

ولكن الراى المعارض يرد قائلا : ان الصين تعاني من مشاكل عويصة تحت السطح . بل هي تسعى إلى المساعدات المالية الأمريكية .. وتطلب وتلح في طلب التكنولوجيا الغربية .. ولهذا لن تكون هذا العدو القومي ، على الاقل في القريب العاجل .. ولكن من يضمن ماذا يحدث غدا .. فالمخطط السياسي يرسم سياسته الاستراتيجية لعشرات السنين .

العراق .. وصدام حسين وعدو امريكا في المنطقة

واذا كان الرئيس بوش قد جعل من العراق وصدام حسين عدوا قوميا لامريكا خلال ازمة الخليج ، بعد ان كان العراق وكان صدام صديقا لأمريكا خلال حربه مع إيران .. إلا ان البعض لا يرى ان العراق يمكن ان يهدد الأمن القومي الأمريكي ككل .. ولكن البعض يضيف : نعم ، ولكنه يهدد الآن سياسة أمريكا في الشرق الأوسط . ويهدد منابع البترول الذى تعتمد عليه امريكا والحضارة الغربية كلها .. خصوصا وان العراق نفسه يملك ثاني اكبر احتياطي بترول في المنطقة بعد السعودية .. ويهدد بترول المنطقة كله وفيها ٦٠٪ من بترول العالم .

ويقولون : لماذا يسعى العراق لبناء قوة نووية .. ولماذا سعى لبناء قوة عسكرية هائلة هزمت إيران ثم احتلت الكويت وهددت السعودية والامارات وباقي دول الخليج العربي ؟!

●● ثم ياتي الكلام عن إيران : إيران الخوميني .. وإيران ما بعد الخوميني . إذ في أعقاب الثورة الاسلامية التي قادها اية الله الخوميني ، تلك الثورة التي قلبت موازين القوى في المنطقة ، وحولت إيران من دولة مصنفة ضمن المعسكر الغربي ـ الأمريكي ، إلى دولة مصنفة ضمن المعسكر المعادى للغرب ، بعد كل هذا اصبحت إيران في نظر امريكا عدوا يجب ان تعمل له كل حساب .. أولا حتى لا تهدد طهران الشيعية .. باقي دول المنطقة السنية ..

وجاء انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه ليزيد من مخاوف واشنطون والغرب . ذلك ان إيران تسعى الآن إلى استقطاب علماء الاتحاد السوفييتي ، بل وتؤكد وكالة المخابرات المركزية الامريكية ان في إيران الآن عددا كبيرا من هؤلاء العلماء ، تدفع لهم طهران رواتب هائلة وتقدم لهم مغريات وتسهيلات كبيرة .

وتتحدث واشنطون الآن عن محاولات إيرانية عميقة وقوية لجذب الجمهوريات الاسلامية الخمس السابقة التي كانت تمثل عصب القطاع الجنوبي في الاتحاد السوفييتي السابق .. وهذه الجمهوريات تملك مصادر هائلة من المواد الخام ، فضلا عن قوة نووية وعسكرية لا يستهان بها .. وتحلم إيران في ان تنجح في بناء قوة إسلامية كبيرة في المنطقة بالتعاون والتنسيق بينها وبين هذه الجمهوريات الاسلامية «السوفييتية سابقا» .

إيران والإسلام وامن الخليج

من هنا فإن السبب الاول لابقاء واشنطون على صدام حسين ، وعدم تدمير القوة العسكرية العراقية بالكامل مرجعه إلى الابقاء على القوة العراقية لتحدث نوعا من التوازن مع القوة الايرانية الصاعدة .. حتى لا تهدد إيران دول الخليج ، لان مطامع إيران في دول الخليج مطامع تاريخية لا يمكن التهوين من شانها ..

وليس غريبا اذن ما يقال الآن من ان الاسلام يمكن أن يصبح العدو القومي لأمريكا في المنطقة .. هذا الراى الذى عبر عنه الرئيس السابق نيكسون عندما حدد صراحة ان الاسلام هو هذا العدو القومي للغرب .. وللحضارة الغربية .

ويتساءلون في امريكا : لماذا تبنى إيران الآن قوة عسكرية هائلة .. ولماذا هذا البرنامج النووى الكبير الذى بدا تنفيذه الآن باموال البترول الإيراني .. وعقول وخبرات العلماء السوفييت السابقين ..

●● هي بالفعل مثار حديث في امريكا الآن : من هو العدو القومي لامريكا .. وكيف تستعد له امريكا من الآن .. وهل ستصنع امريكا عدوا محددا ثم تقوم بالتركيز عليه ، لضربه .. حتى يجمع الخطر القومي كل الشعب الأمريكي من جديد .. تلك قضية الساعة .. في امريكا .. الآن !!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٢

رؤية للنظام العالمي الجديد:
الاقتصاد الحر والعملة القوية.. الرئيس الفعلي!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٢

جو مشحون بالغليان والتوتر يخيم على العالم ، تصاعد حالات التمرد والعصيان وتنامى الشعور القوى لدى الجماعات العرقية المختلفة ، زيادة حدة التعامل بين الأفراد داخل المجتمعات الواحدة ، اللجوء الى السلاح والتصفيات الجسدية بدلا من الحوار واتباع الأساليب الحضارية الفعالة .

يقف المرء فى ذهول ويتساءل ماذا يجرى حوله ، هل هو نذير لحلول عهد جديد متخم بالاضطرابات والانقسامات والصراع بين الكيان الواحد ، أم هو عهد التحالفات والتكتلات والاتحاد والكيانات الاقتصادية الكبرى ، هل هو عهد الجوع والعطش . والأوبئة والامراض أم هو عهد الرخاء والصحة والبيئة هل النظام والمدينة والحضارة هى التى سوف تتغلب فى النظام العالمى الجديد أم قانون الغاب والعودة الى القرون الوسطى ؟

ان الحيرة والارتباك تملان شعور الانسان وعقله عندما لا يجد اجابة قاطعة على كل هذه الاسئلة المحيرة والسبب فى هذه الحيرة واضح وجلى للجميع لان النقيضين فعلا موجودان دول تتفكك وتنحل ويسودها الفوضى والحروب العرقية ودول اخرى تتماسك وتتحد وتشكل كيانات كبرى ، دول يزيد فقرها فقرا وتنتشر فيها الأوبئة والأمراض والفساد فى كل جوانبها واخرى يزيد غناها وتطورها ويشعر مواطنوها بزيادة فى الرخاء وينعمون بالتقدم والرخاء والتكنولوجيا .

وبعد انهيار النظم الشيوعية فى شرق أسيا وانهيار الاتحاد السوفيتى وهى الاهداف الرئيسية التى لم يتوان الغرب عن اصراره على متابعتها طوال حقب متعاقبة ، كان من المفروض ان يسود جو من الارتياح والفرحة بالنصر الذى تحقق ولكن شيئا من هذا لم يحدث وبدلا من ذلك فقد اثار هذا النصر السريع مخاوف وهواجس .

حالة اكتئاب

ومن المتناقضات العجيبة انه فى نفس الوقت الذى أجتمع فيه العالم كله تحت مظلة قمة الأرض مجددا الامل والثقة فى المستقبل إذا بالعالم تجتاحه حالة اكتئاب تكاد تبدو وكانها مرضية بسبب شيوع مشاعر التذمر والاحباط ، بحيث اصبح كل واحد يلاحظ ان الشك والريبة هما الحقيقه الوحيدة الملموسة

كيف وصل الوضع بنا الى هذا الحد المؤسف ؟

ان انقلاب الاوضاع الذى حدث فى المجالات المختلفة خلال السنوات القليلة الماضية وضع المجتمعات على حالة خيارات جوهرية . ولا شك ان عمق التحولات السياسية مثل انهيار الاتحاد السوفيتى وتوحيد المانيا وحرب الخليج وانتهاء الحروب فى كل من انجولا والسلفادور وكمبوريا وافغانستان والتغييرات التى حدثت فى كل من نيكاراجوا واثيوبيا والجزائر وشيل ، لا شك ان هذه التحولات قد غيرت جذريا شكل التقسيمة

على هاشم حسين

الجيوبولوتيكية والاستراتيجية لكوكب الارض .

والواقع ان العالم يشهد حاليا فترة انتقالية تعتبر بمثابة المخاض الذى من المؤكد ان يسفر عاجلا أم آجلا عن ولادة نظام عالمى جديد قد يسود لفترة .

وهذه المرحلة الانتقالية مما لا شك فيه انها تؤرق الغرب وتربك المجتمعات المتطورة خاصة ان قيادات هذه الدول لم تفض ولا تستطيع بعد الافضاء لجمهيرها بصورة واضحة عن المستقبل الذى سيسفر عنه هذا المخاض ، ولا احد يستطيع ان يؤكد بصورة واضحة العصر الجديد الذى لاحت بشائره .

وحول هذا الموضوع يقول الكسندر كنج وهو احد مؤسسي نادى روما : نحن فى منتصف الطريق لعملية بناء شاقة وطويلة سوف تنتهى ببزوغ مجتمع كامل وشامل انما لا يستطيع مخلوق ان يتصور الشكل المتوقع لهياكله .

ان عصر الابطال قد انتهى والكل يعرف ان جميع الامور متشابكة ومتصارعة وانه من المفروض ان يكون النظام العالمى الجديد شاملا وجامعا لكافة المجالات بدون استثناء

اين الطموح ؟

ولاشك ان هذا الشمول يفوق كثيرا طموح الولايات المتحدة الأمريكية فى بسط هيمنتها على العالم حتى بعد انتصاراتها المتعددة فى الآونة الاخيرة

وعلى حد اعتراف ادلى به آرثر شليزنجر المستشار السابق للرئيس كيندى : ان وضع الولايات المتحدة الامريكية يحوى تناقضا غريبا فهى قوة عسكرية عظمى ولكنها عاجزة فى نفس الوقت على تحمل الاعباء المادية حتى لحروبها الذاتية ، لذا فلن يكون هناك مستقبل عظيم لها كقوة عظمى لانها ليست على المستوى المطلوب لتحكم العالم بمفردها ولن تستطيع الاستمرار فى تمثيل دور البطل الأوحد على خشبة المسرح العالمى ولابد من ظهور ابطال جدد من الشباب قد يشاركونها هذه البطولة وقد ينتزعونها فيها . ويرى آرثر نجر ان القوميات الصغيرة والأقليات الدينية والعرقية سوف تقف بكل قوتها فى وجه مشروع توحيد العالم تحت قيادة واشنطن

وفى ظل هذا السياق الجديد يبدو ان التشوه قد اصاب احد المفاهيم الجوهرية لتعريف من هو الخصم وماهو التهديد والخطر فطوال سبعين عاما من الزمان ظل المغرب يردد نفس الاجابة على كل هذه الاسئلة الا وهو ان المسئول عن كل هذا هو الشيوعية والاتحاد السوفيتى ولكن هذه الاسئلة تبقى الان بدون اجابة واضحة بالرغم من اهمية الرد بالنسبة لاى نظام سياسى اذ ان كل نظام يعتمد على قيامه وبقائه وقوته فى تحديد العدو والخطر لكى يتم تحديد نوعية النظام الامنى الكفيل ببقاء النظم السياسية وقدرتها على تحسب الازمات واداراتها .



المصدر : مـــــايــــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩١

امريكا باعدائها ومخاطرها.. ليست مؤهلة للقيادة

من العدو !؟

لم يعد العدو الرئيسى معروفا شكلا واسما بل اصبح من الآن فصاعدا الغول ذا الألف وجه يتلون تارة في هيئة الانفجار السكانى وتارة اخرى في هيئة الادمان العرقي ومرض الايدز والهجرة الجماعية وتارة رابعة فيما امكن الغرب بتسميته التطرف الاسلامي وكلها اخطار في نظر امريكا والغرب بلا حدود واضرارها سوف تدوى في كل ارجاء المعمورة .

وعندما تخفف العالم من وطاة الدولتين العظميين عليه اذ به يبحث عن نمط جديد من الاستقرار رغم توتره الواضح بين ظاهرتين قويتين ومتناقضتين احداهما ان بعض الدول تسعى الى التحالف والمشاركة مع دول اخرى بهدف تكوين تجمعات كبيرة اقتصادية الطابع بين الخصوص على غرار الجماعة الأوروبية وابرام اتفاقيات متعددة للتبادل الحر بهدف تقليل الحواجز ودعم الروابط ، وعلى نقيض ذلك نجد ان دولا اخرى تنفجر ذاتيا وتتفتت من جراء هذا الانفجار مثل تشيكوسلوفاكيا واثيوبيا والصومال ويوجوسلافيا .. وكل هذا يحدث تحت انظار العالم كله الذى يقف مذهولا .

ونقلا عن عبارة ادلى بها ادجار موران ان المشكلة الاساسية خلال السنوات القادمة هى مشكلة الصراع بين الكيانات الاتحادية الكبرى وبين القوى الانفصالية الصغرى .

واذا كان الضعف قد اصاب تيار اليسار فان هذا لايعنى بالضرورة ان النظام الحر سيجنى في المقابل مزيدا من التفاف الجماهير حوله خاصة ان هذا النظام الاقتصادى السياسى الذى تم تطبيقه بصرامة وشدة خلال الثمانينيات في الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس ريجان وفي بريطانيا في عهد تاتشر قد اسفر عن عواقب اجتماعية وخيمة للغاية مثل زيادة الفروق الاجتماعية وزيادة البطالة وتوقف مصانع باكملها عن العمل وانهيار مستوى الخدمات

واذا بالراسمالية التى خرجت منتصرة من المواجهة مع الاشتراكية الستالينية بدات في فقد مكانتها هى الاخرى لدرجة ان الحنين الى الماضى بدا يتسلل الى نفوس الكثيرين في امريكا وبريطانيا .

ولكن رغم هذه النكسات يواصل النموذج الجديد للاقتصاد الحر توسيع قاعدته على مستوى العالم ولقد عنيت كبرى المنظمات الدولية مثل البنك الدولى والصندوق الدولى بفرض هذا النظام على دول الجنوب وبفرض خطط صارمة على هذه الدول واصلاح هياكلها حتى يتسنى ادماجها بعد ذلك في حركة السوق العالمية وتؤكد هذه المنظمات انه لايوجد سبيل آخر لانقاذ الموقف بعيدا عن هذا الحل ..

وحول هذا الموضوع يؤكد الخبراء الاقتصاديون الغربيون ان الربط بين الديمقراطية واقتصاد السوق هو طوق النجاة الوحيد للتخلص من التخلف والديون في آن واحد في دول الجنوب .

ويؤكد خبير الاقتصاد الامريكى جفرى ساتشس الاب الروحى لنمط التحرر الاقتصادى الجديد على هذا التحليل فيقول اؤمن ايمانا عميقا بان مفتاح الحل العديد من المشاكل بما في ذلك مشاكل التنمية يكمن في الاندماج في حركة الاقتصاد العالمى .

ولان كل اقتصاديات العالم اصبحت مرتبطة بعضها بالبعض الاخر فان نظرة السوق الشاملة اصبحت الان هى الايديولوجية الجديدة التى تغطى كل ارجاء الارض تقريبا وكل اوجه النشاط البشرى ايضا وحذار ان يفكر اى بلد من الانحراف عن هذه الايديولوجية

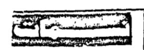
ولهذا نجد ان دول شرق اوروبا تطبق الان قوانين اقتصاديات السوق بالتزام شديد بصرف النظر عن قسوة الاثار الاجتماعية المترتبة على هذا التطبيق .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ [illegible]



○○○○ يتجه النظام العالمى الجديد الى تغليب الوفاق والى تاييد الشرعية الدولية والى المطالبة بالحرية ونصرة حقوق الانسان وتعميق الديمقراطية والى الاهتمام فى المقام الاول بالمصالح الاقتصادية . ويرتكز النظام الجديد على قيام الكيانات الكبيرة بالرغم من تفكك ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وفى اعتقادى ان هذا التفكك لن يلبث طويلا ولابد له فى النهاية من الدخول فى كيانات كبيرة .

هكذا يصبح التكامل الاقتصادى هدفا جوهريا للدول العربية ولدول منظمة الوحدة الافريقية لنساير الزمن ونتمشى مع النظام العالمى الجديد . ومن المتوقع ان يعم الوفاق والتعاون الدولى وسيكون للامم المتحدة مهابتها وقوتها لفرض الشرعية وصون الامن والسلام العالميين فى ظل سيادة القانون واحترام حقوق الانسان وتعميق الديمقراطية واطلاق الحرية . ارجو ان نسارع الى التطوير والا نظل جامدين متوقفين فنتخلف عن الركب فتضيع الامال المرجوة لمستقبل طموح بعد طول معاناة وبعد صبر وكفاح ونضال .

○○○○○

○○○ اهتز العالم لمصرع المجاهد الجزائرى والزعيم المناضل الرئيس محمد بوضياف وندد الجميع بالارهاب وبعناصر العنف والتطرف التى ترتكب مثل هذه الجرائم النكراء ونحن اذ نرحب باختلاف الراى وبالفكر الحر نرفض ان يكون الرد باراقة الدماء وندعو الى مقاومة الحجة بالحجة والى الحوار البناء تحت مظلة الحرية وفى اطار من الديمقراطية الحقيقية التى تفتح ابوابها على مصراعيها .

انى اذ اقدم صادق عزائى للشعب الجزائرى الشقيق راجيا الله ان يوفقه فى عبور هذه الخسارة الفادحة وان يتغلب على حالة عدم الاستقرار والتعرض للعنف والارهاب وان تمضى الحكومة الجزائرية قدما فى السيطرة على الموقف وتعميق الديمقراطية واطلاق الحرية وتقبل الاراء الحرة .

○○○○

○○○ تقف المجموعة الاوروبية مواقف ايجابية مؤيدة للحق فى ازمة الشرق الاوسط واصدرت اخيرا قرارها باعتبار القرار ٢٤٢ هو الاساس للتسوية فى المنطقة وهو الذى يرتكز على مبدا مبادلة الارض بالسلام .

ومن المحتم ان يكون للعرب راى موحد لامزايدة ولا مبالغة فيه وان يستثمروا التاييد الحالى العالمى ويغتنموا فرصة زوال حكم الليكود المتعنت ومجىء حكومة حزب العمل الاكثر مرونة واقتناعا بالسلام وامل الا تضيع الفرصة الذهبية المتاحة الان وكفانا ماسبق واضعناه من قبل

صلاح الرفاعى

نائب رئيس حزب الاحرار



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: يونيو ١٩٩٢

نظرة جديدة لما بعد الحرب الباردة

سفير صلاح بسيوني

فى مقال فى مجلة «العالم اليوم» التى تصدر عن المعهد الملكى للعلاقات الدولية فى لندن كتب وليام وودرف استاذ العلوم السياسية الأمريكى، يتساءل عن مدى قدرة الولايات المتحدة على تحمل الاعباء والمسئوليات التى فرضت عليها بعد المتغيرات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة وأشار فى هذه الدراسة إلى:

أولا: أن نهاية الحرب الباردة لم تنه فقط الصراع الايديولوجي بين الافكار الغربية (ويقصد بذلك الأوروبية) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، ولكنها انهت مرحلة مهمة من التاريخ سادت خلالها القوة الغربية بلا منازع وانه خلال الخمسمائة سنة الماضية، فإن أوروبا تمكنت من ان تفرض وصايتها الفعلية على العالم ولم تكن أوروبا تعبأ أو تهتم خلال استعمارها للعالم باية عوامل عرقية أو قبلية أو وطنية أو عنصرية أو دينية.

ثانيا: ولكن أوضاع العالم اليوم تشير إلى اشكالية المواجهة بين جيوبوليتيكية الغرب وجيوبوليتيكية نظام عالمى جديد تتأكد منه أهداف اقليمية وعرقية ودينية ووطنية، ولذلك رغم انتهاء الحرب الباردة فإن العالم يعيش مرحلة عدم استقرار، وإذا كان الفكر الغربى قد قلق بالأمس من امتداد نفوذ الاتحاد السوفييتى إلى الخليج، فإن قلق اليوم مصدره امكانية امتداد نفوذ إيران الاسلامية إلى الاراضى السوفييتية السابقة.

ثالثا: وهذه الأوضاع تفتح صفحة جديدة وفريدة فى تاريخ العالم، وتجد فيها الولايات المتحدة نفسها تتحمل المسئولية كقوة عالمية تؤدى دورها فى إطار الفكر الغربى ومن خلال تنظيم دولى يحتل فيه الغرب أربعة مقاعد دائمة فى مجلس الأمن «بحكم ان روسيا جزء من الغرب». وإذا كانت أوروبا قد سادت العالم خلال قرون وكانت لها مركزية القرار السياسى والاقتصادى، فإنه من الصعب تكرار ذلك الآن أو ان تستطيع امريكا ان تفرض «باكس أمريكانا» على هذا العالم.

رابعا: ولقد ادى انهيار الاتحاد السوفييتى إلى مواجهة مع مشاكل لم تكن متوقعة. واذا كان انتهاء الصراع قد أضاء العالم من حيث تفادى الفناء، فإنه أدى من جهة أخرى إلى فقدان الدور الروسى فى العالم وظهور مخاطر انقسامات وصراعات عديدة. ويبدو ان العالم يخرج الان من تحت السيطرة الأمريكية وسيكون للقوى غير الأوروبية القرار فى المستقبل حول السلام فى العالم، لأن هناك مراكز قوى اقليمية صاعدة ومتنامية فى اسيا وبدأت تطغى على أمريكا ذاتها، ومن هنا فإن على أمريكا ان توائم نفسها مع واقع تعدد الأقطاب، وأنه لا توجد أمة أو قارة أو جنس أو مدينة أو دين يحتكر الحقيقة وان كل المجتمعات بها عوامل القوة والضعف، وانه إذا كان نظام ثنائية القطبين خلال الحرب الباردة قد سمح باستقرار دولى غير مسبوق فى التاريخ المعاصر، فإنه تمكن من احتواء الصراعات والحروب الاقليمية. واليوم، أصبح التهديد الاقليمى بديلا للتهديد العالمى، وهناك الصراع العربى – الاسرائيلى، وتحرك صدام حسين تحت عباءة القومية العربية، والصراع فى ايرلندا وبلجيكا وأسبانيا ودول البلطيق وكندا واسيا الوسطى وجنوب غرب وجنوب شرق أسيا وفى شرق أوروبا وفى الشرق الأوسط، وما يحدث فى يوغوسلافيا اليوم مثال لما سيحدث مستقبلا.

خامسا: ويرى الكاتب ان ظهور القوة الاسلامية فى الثمانينات يهدد بما اسماه «أزمة» فبعد انهيار الدولة السوفييتية فإن هناك مخاوف حروب أهلية فى دول اسيا الوسطى. وباكستان تحبذ قيام حزام اقتصادى وأمنى اسلامى يمتد من المغرب حتى اندونيسيا. ومن شمال أفريقيا والشرق الأوسط والسودان تظهر قوى اسلامية أصولية وتطالب بالسلطة وتعتبر ان أمريكا هى العدو الأول. وقد أكد التغيير فى ايران وعزل الشاه رفض الافكار الأجنبية المدنية الأوروبية. ومازالت دول مثل مصر والكويت وغيرهما واقعة تحت تهديد



اضطرابات تحت اسم الاسلام وإذا كان من غير المحتمل مواجهة عسكرية اسلامية عالمية، إلا ان الأصولية الاسلامية قد تسبب للولايات المتحدة الكثير من المتاعب وخاصة في الشرق الأوسط ومن هنا يصبح واجبا العمل على التعايش مع هذه الصحوة الاسلامية من خلال التفاهم لانه كلما حاولنا ضرب الاسلام من خلال القوة العسكرية، فإن الاسلام سيقوى، فالقضايا الروحانية لا يمكن ان تحل من خلال القوة.

سادساً: ثم انه بعيدا جدا عن أي تصور بانتهاء التاريخ، فإن ما يشهده العالم من اختلافات عرقية وطموحات وطنية وأصولية اسلامية يدفع إلى التسليح بصورة رهيبة، ومثل هذا الانتشار للأسلحة الحديثة وانتقال القوة من ثنائية القطبين إلى تعدد الأقطاب وافتراض ان أمريكا هي رجل الشرطة العالمي يخالف الحقيقة، لانها لا تملك الآن القوة الاقتصادية والمالية والصناعية التي تؤهلها لهذا الدور. وكمثال فإن اسرائيل أصبحت اليوم اشكالية صعبة أمام أمريكا، لانه إذا كان من الصعب عدم استمرار التأييد السياسي والمعنوي فإن دعمها ماليا يزداد صعوبة في كل يوم ويسبب عداء عربيا لامريكا. وفي كل الأحوال فإن أمريكا لا تملك الامكانيات المالية التي تمكنها من اداء مهمة رجل الشرطة العالمي، كما انه من الصعب حل القضايا الفكرية بحد السيف، وإنما يكمن الحل في أن تتحول السياسة الأمريكية من اتجاه السيطرة إلى اتجاه المشاركة.

وقد حاولت قدر الامكان ان أقدم للقارىء موجزا لهذه الدراسة القيمة والتي لا تخفى حقائق الأوضاع السياسية في العالم ولا تدعى استمرارية وأبدية احادية القطب الأمريكي في زعامة النظام الدولي المعاصر.

وأعتقد ان أهم ما يستخلص من هذه الدراسة، انه إذا كان هناك تصور لنظام عالمي جديد، فإن هذا النظام سيقوم على أساس تعدد الأقطاب، وليس تحت زعامة الولايات المتحدة وحدها، وانه إذا أرادت الولايات المتحدة التعامل مع هذا النظام الجديد، فإن ذلك يجب ان يتم من خلال التوافق وليس من خلال مواصلة فرض السيطرة للفكر الاستراتيجي الغربي.

ولذلك فإن النزاعات الاقليمية يجب ان تحل على المستوى الاقليمي، ويرى الكاتب انه كان من الممكن مثلا تفادي حرب الخليج لو كانت هناك كلمة وموقف عربي واحد وحاسم، ولذلك فإن فشل العرب في وقف عدوان صدام حسين لم يترك للولايات المتحدة من خيار سوى العمل من خلال الامم المتحدة للتدخل. ولكن التحرك الأمريكي أثبت أيضا ان الولايات المتحدة غير قادرة على تحمل عبء الدفاع عن بقية العالم وانه لم يعد واقعيا من النواحي السياسية - العسكرية وعلى الأخص الاقتصادية ان تتحمل اية دولة ضمان الأمن الدولي.

ومن جهة أخرى، فإنه من الواضح ان الاتجاه المتصاعد في أوروبا وأمريكا حول الصحوة الاسلامية واحتمالات المواجهة مع القوى الاسلامية، يحتل مكانا خاصا في هذه الدراسة وان كان الكاتب يرى في النهاية انه من غير الممكن مواجهة القوى الاسلامية بحد السيف وإنما من خلال التفاهم وبعيدا عن محاولة فرض ايدلوجية الفكر الأوروبي على الدول الاسلامية.

غير ان جوهر ما يتم من متغيرات دولية وما يسمى بنظام عالمي جديد يعتبر بعيدا تماما عن التصورات السائدة من ان هذا النظام الجديد يحقق الأمن والسلام والاستقرار، حيث إن الواقع الملموس الآن هو سلسلة من الانفجارات الاقليمية والتي أصبحت تتطلب تحركا دوليا جماعيا لمواجهتها من خلال تطوير التنظيم الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة. ونلاحظ في هذا الصدد، ان إعلان قمة مجلس الامن في يناير الماضي أكد هذا الاتجاه وطالب الأمين العام للأمم المتحدة بان يقدم تقريرا يعرض فيه مقترحاته لكي تكون الامم المتحدة أكثر فعالية في اداء دورها، ولذلك فإن مقترحات د. بطرس غالي في انشاء قوة حفظ سلام دولية دائمة تندرج تحت هذا الاتجاه وتتوافق مع حقائق المتغيرات في النظام الدولي.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

الجذور التاريخية والقانونية للنظام العالمي الجديد

بدأ الحديث عن شكل النظام العالمي الجديد مرتبطا بالتغيرات الكبري التي طرأت علي الحياة الدولية بسبب السياسات الجديدة التي تبناها الاتحاد السوفيتي في سنواته الخمس الأخيرة ، ثم بسبب التغيرات التي طرأت علي الساحة الدولية علي أثر انهيار وتفكك المعسكر الاشتراكي ، والأتحاد السوفيتي نفسه بعد ذلك ، غير أن هذا الحديث قد بلغ ذروته مع التحركات الدولية السياسية والعسكرية التي أعقبت الغزو العراقي للكويت ، علي النحو الذي عرضنا له تفصيلاً في مقالنا السابق .

نعود الي القول بأن هناك جهودا كثيرة ، ومحاولات متعددة قام بها الكثيرون في أوساطنا الفكرية والسياسية ، لاستيضاح حقيقة هذا الامر وسبر أغواره الحقيقية ، وقد كان للجنة المصرية للتضامن الافريقي الأسيوي ، اهتمام كبير بهذا الموضوع، ومن أجل ذلك قامت بعقد «مائدة مستديرة» بالقاهرة في أواخر العام الماضي لمدة ثلاثة ايام ، وشارك فيها عدد كبير من المفكرين والمتخصصين في الشئون الدولية من الباحثين والدبلوماسيين .

وفي الحقيقة ، فإن موضوع «النظام العالمي الجديد» هو من الخطورة والأهمية بحيث أنه يستحق كل جهد يبذل في دراسته . كما أنه من التعقيد والصعوبة بحيث أنه يحتاج الي قدر كبير من الدقة والتعمق .

وبادىء ذى بدء ينبغى التعرض بالبحث لفكرة «النظام العالمي» نفسها ، وماالذي يعنيه هذا التعبير من الوجهة الفعلية ، وماهي جذوره التاريخية والقانونية ؟

كل ذلك كمدخل ضروري لابد منه لفهم هذا الموضوع ،

حدود السيادة:

فأول ماينبغي ذكره في بعض الدراسات هو أن تعبير«النظام العالمي» وإن كان قد أخذ يظهر في بعض الدراسات والمراجع السياسية التي تتناول الشئون الدولية منذ أوائل هذا القرن، وبصفة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الاولي سنة ١٩١٨ وقيام «عصبة الأمم» ، إلا أنه لايكاد يكون له ذكر في المراجع أو الدراسات الخاصة بالقانون الدولي حتي الحديثة منها،ويستفاد من ذلك أن تعبير«النظام العالمي» هو تعبير سياسي ، وليس تعبيراً قانونيا.

أن المشكلة الأساسية ، أو«التناقض الرئيسي» الذي عانت منه الحياة الدولية منذ أن ظهرت «الدول» الى حيز الوجود في العصور القديمة والذى مازال قائما حتي الأن ، هو ذلك التناقض بين مبدأ«السيادة» لكل دولة علي حدة وبين الضرورات الواقعية والعملية التي تفرض وجود علاقات للتعامل والتعاون بين مختلف الدول.

محمود توفيق★

وفي حين يعتبر مبدأ«السيادة» هذا من الامورالجوهرية الضرورية لحياة الدولة، ولقدرتها علي ممارسة وظائفها الداخلية والخارجية ، نجد أن التعايش والتعامل والتعاون بين الدول هو أيضا أمر لاغني عنه لحياة الدولة . ولتحقيق الرفاهية والتقدم والإزدهار للمجتمعات البشرية ، ومبدأ«السيادة»هذا يقتضي تمسك كل دولة بكامل حريتها واستقلالها وحقها في إتخاذ ماتراه من قرارات لتحقيق وحماية «مصالحها» كما يفترض المساواة التامة بين الدول مهما كان شانها ، وهو ما يتعارض الي حد ما مع مقتضيات التعامل والتعايش والتعاون الدولي ، التي تستلزم الالتزام بأسس وقواعد لتحديد وتنظيم العلاقات بين الدول ، مما يقتضي الحد بدرجة أو بأخري من حرية كل دولة في أتخاذ قراراتها ، ومن ثم فهو ينتقص من سيادتها المطلقة.

ومن هنا ، فإنه منذ القدم كان هناك سؤال هام هو : إلي أين تصل سيادة كل دولة، وأين تقف هذه السيادة ؟ وبديهي أن يكون الجواب هو أن سيادة أي دولة لابد ان تتوقف عند حدود سيادة الدولة الأخري . غير أنه إذا كان مبدأ السيادة يعني حرية الدولة في أن تعمل ماتشاء لحماية «مصالحها» ، فإن حدود سيادة كل دولة انما يقررها مدي«قدرة» هذه الدولة علي فرض إرادتها علي الدولة او الدول الأخري ، ومن ثم علي الانتقاص من سيادة تلك الدولة أو الدول ، وعلي الانتقاص من تلك المساواة المفترضة بين كل تلك الدول . وهكذا نصل الي الحقيقة الجوهرية التي حكمت العلاقات الدولية منذ القدم ، وهي أن تلك العلاقات انما تخضع في المحل الاول لمقتضيات المصالح من جهة ولتوازن القوي من الجهة الأخري بين الدول.

وقد كان الامر دائما واضحا كل الوضوح في هذا الشأن ، حتي أن القانون الدولي التقليدي كان ولايزال لايحرم الحرب كوسيلة لحل المنازعات الدولية ، بل هو علي العكس من ذلك يعتبر حق الدولة في إعلان الحرب مظهراً من مظاهر ممارسة«السيادة» ، ولذلك فإن القانون الدولي يتضمن مايسمي «بقانون الحرب» الذي يرمي الي تنظيم العلاقات بين الدول المتحاربة . ومشروعية الحرب في القانون الدولي لاترتبط فقط بالحرب «الدفاعية» أو حتي بالحرب«الوقائية» ، بل إنه يعتبرها حقاً مطلقا للدولة ووسيلة مشروعة لتحقيق «مصالحها» ، باعتباره مظهراً من مظاهر ممارستها لسيادتها كما سلف القول.

تلك هي الحقيقة العارية التي سادت الحياة الدولية علي مدي التاريخ ، والتي مازالت أثارها تمتد حتي عهد قريب ، بل والي وقتنا الحاضر .

وفي تلك الحقيقة مايفسر استمرار الحروب وأعمال القهر الوطني والقومي التي جرت علي مدي التاريخ ، إذ كانت مصالح الدول من ناحية وتوازنات القوي من الناحية الاخري ، هي أهم العوامل الحاكمة في الحياة الدولية . أما اعتبارات ومقتضيات التعاون والتعايش فقد كانت تاتى بعد ذلك بمسافات طويلة .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

وقد كان كل نزاع بين دولتين – أو – اكثر – ينتهي إما الي وقوع الحرب ، أو الي عقد اتفاقية او معاهدة . وكانت تلك المعاهدات تعكس توازن القوي بين الدول أكثر مما تعبر عن وجه الحق والعدل في النزاع المطروح ، ولذلك فإنها ماكانت لتبقي إلا ريثما بقي توازن القوي هذا قائما علي حاله .فإذا ماتغير ميزان القوي فقدت تلك المعاهدات مصدر بقائها .

دور القانون الدولي

إن الحديث عن النظام العالمي الجديد قد ارتبط في الآونة الأخيرة بالحديث عن «الشرعية الدولية» ، ومن ثم فهو يتصل «بالقانون الدولي» ، باعتباره هو المرجع في شأن هذه الشرعية .إن كثيرا من فقهائنا الباحثين في القانون الدولي قد راعهم مدي مايتسم به فقه هذا القانون من سمات التعصب ، فقد كان الفقهاء الغربيون – الي عهد قريب– يعرفون القانون الدولي بأنه : مجموعة القواعد التي تعترف الدول المسيحية بالزاميتها في علاقاتها المتبادلة . وقد تأكد هذا الزعم في التطبيق العملي ، إذ انه حتي عام ١٨٥٦ مثلا[1] ، لم يكن معترفا بتركيا كعضو في «الجماعة الدولية» علي أساس أنها ليست دولة مسيحية . وقد ترتب علي ذلك نشوء نظام الامتيازات في الدول الاسلامية وغيرها من الدول الأسيوية كالصين واليابان ، التي كانت بدورها تعتبر خارج «الجماعة الدولية» . وترتب علي ذلك أيضا تقسيم الدول الي غربية وشرقية كستار لاخفاء النزعة المتعصبة لدي فقهاء القانون الدولي العام ، تعبيرا عن سيادة تلك النزعة في العالم الغربي كله .

كذلك فقد ظهرت التفرقة بين الشعوب «المتمدينة» والشعوب «غير المتمدينة» في الفقه الغربي .

علي أنه من الواجب علينا هنا أن نذكر أن هناك من الفقهاء الغربيين ،والمسيحيين من تصدي لفضح هذا التعصب مثل الاستاذ «ألفاريز» وهو من أبرز فقهاء القانون الدولي العام في أمريكا اللاتينية .

وعلي العكس من ذلك ، فإنه من الملاحظ أن علماء الاسلام قد نهجوا منذ بداية العصور الاسلامية نهجا مختلفا تماما في مؤلفاتهم التي تعرضت للأسس الواجب اتباعها مع الدول الاخري ، فقد أكدوا أن أساس هذه العلاقات هو قاعدة «الوفاء بالوعد» ، ووجوب التزام المنتصر في الحرب بتأمين المغلوبين علي حياتهم وحريتهم وقوانينهم وأموالهم ودينهم ، وهذا مايأمر به الاسلام المسلمين في علاقتهم بالشعوب غير الاسلامية حتي في الحالات التي نكث فيها هؤلاء بعهودهم. وكذلك فإنه يرجع للاسلام والمسلمين الفضل الأول في التفرقة في المعاملة بين المتحاربين وغير المتحاربين ، وفي وضع نظام عادل لمعاملة أسري الحرب والرهائن والمدنيين والنساء والشيوخ والأطفال ، تلك الأسس التي لم تدخل ضمن مبادىء القانون الدولي العام في الدول الغربية إلا منذ عهد جد قريب ويتطلب ذلك التنبيه إلي جذور المواقف والنزعات العنصرية التي مازالت كامنة في الفكر الغربي ، حتي القانوني منه ، والتي تكشف عن نفسها في العديد من الممارسات الدولية للدول الغربية ،علي مايظهر واضحا علي الساحة الدولية حتي كتابة هذه السطور. إن الحديث عن «النظام العالمي» ، و«الشرعية الدولية» لابد أن يقودنا الي الحديث عن «القانون الدولي» باعتباره المرجع في تحديد قواعد هذه الشرعية ومقوماتها .وإذا بدأنا بتعريف هذا القانون ، بانه مجموعة القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول ، سوف نجد بعد قليل أن الامر ليس بهذه البساطة ، فرغم أن هذا التعريف البسيط يبدو واضحا ومقبولا ، إلا أنه كان دائما ومازال محل خلاف كبير بين فقهاء القانون الدولي العام وعلمائه ، حتي لقد قيل بأن هناك اكثر من مائة تعريف «للقانون الدولي» . وأكثر من ذلك فإن هناك الكثيرين من أكبر فقهاء القانون وفلاسفته ، مثل كانت ، وهيجل ، وهوبز ، وأوستن ، وغيرهم ، ينكرون علي القانون الدولي العام ، صفة القانون أصلا . ذلك أن القانون – أي قانون – في رأيهم هو مجموعة القواعد الآمرة أو الناهية التي تصدر عن سلطة عامة ، يكون لها قوة إلزامية لسائر المخاطبين به ، تفرضها تلك السلطة العامة ، في ظل جزاءات مادية تضمن احترام نصوصه . وهذا كله لايتوافر أصلا بالنسبة للقانون الدولي ، إذ انه لاتوجد سلطة تشريعية في المجتمع الدولي ، ذلك كفيل بأن يحجب عن القانون الدولي العام صفة النظام القانوني الكامل ، ويجعل من نصوصه مجرد«توصيات» لاتتوافر لها صفة الإلزام . وكذلك فإن «النظام القانوني» لايقوم إلا اذا كانت هناك جزاءات مادية تضمن احترام نصوصه . ويزداد الأمر التباسا وغموضا عندما نتطرق بالبحث الي مسالة أساسية أخري هي تحديد مصادر القانون الدولي . فمن المعروف أنه لايوجد نص متكامل «كود» يضمن أحكام هذا القانون . وعلي الباحث أن يجتهد في الوصول الي القاعدة الواجب اتباعها في أي حالة أو نزاع معروض ، والفقه التقليدي يعتبر أن هناك ثلاثة مصادر أساسية للقانون الدولي العام ، وهي النصوص المكتوبة والعرف ثم القواعد العامة للعدالة ومبادىء القانون الطبيعي ، علي خلاف بين الفقهاء في ترتيب تلك المصادر من حيث أهميتها ، فبينما يري البعض أن للمصادر المكتوبة المكانة الأولي من الاهمية ، يري آخرون أن «العرف» هو اهم تلك المصادر . وتتمثل المصادر المكتوبة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أبرمت بين دولتين او أكثر بهدف تحديد وتنظيم العلاقات بين تلك الدول في المسائل التي تتناولها تلك المعاهدة . فمن خلال تلك المعاهدات توصل الباحثون في القانون الدولي ، أو أنه يمكنهم أن يتوصلوا إلي «استنباط» القواعد التي سارت عليها العلاقات بين الدول والتي تعتبر هي المبادىء التي يتضمنها القانون الدولي .

أما العرف ، فهو تلك القواعد التي يمكن «استنباطها» من استقراء السوابق والعادات الجارية في العلاقات الدولية ، والتي تعتبر مصدرا اساسيا ، أو حتي المصدر الأساسي ، من مصادر القانون الدولي، وكذلك الحال بالنسبة للمصدر الثالث ، وهو القواعد العامة للعدالة ، ومبادئ «القانون الطبيعي» ، وهي بطبيعة الحال قواعد غير مكتوبة .

ومن الواضح أن كل ذلك يثير قدرا كبيرا من البلبلة والغموض والالتباس حول قواعد القانون الدولي ، يخلع علي هذا القانون طابعا خاصا ، يجعله أقل مدعاة للثقة والتعيين من سائر فروع القانون الاخري .

ولايقف الأمر عند هذا الحد ، فهناك الكثير من الفقهاء ممن ينتمون إلي المذاهب العلمية أو الإشتراكية ، لايرون في مصادر القانون الدولي التي ذكرناها والتي يعتمدها الفقه التقليدي ، سوي مصادر شكلية أو سطحية ، ويرون أن المصادر الحقيقية للقانون الدولي انما هي المصالح الاقتصادية للدول من ناحية ، واعتبارات القوة وتوازناتها من جهة اخري .



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

الآمال الصغيرة ... جوهرية أحيانا

يبدو ان النظام العالمي الجديد لا يسمح للكثرة من دول العالم بالأحلام والآمال الكبيرة التى كانت تجيش فى صدور البعض وتترد على ألسنتهم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وبدء عصر التنظيم الدولى الذى أدركه «الهرم» سريعا لكى يسلمنا جميعا الى ما اصطلح على تسميته النظام العالمي الجديد الذى يتشكل بعيدا وبغير مشاركة من غالبية دول العالم ، هذا النظام الذى لايسمح لأمثالنا بالجرى وراء الآمال الكبيرة والأحلام العريضة باعتبارها اصبحت نوعا من السراب ، او هكذا يراد اقناعنا بذلك ، وان المتاح لنا هو التفكير فى الآمال الصغيرة والجرى وراءها والتعلق بها. ومع ذلك، فان هذه الآمال الصغيرة تبدو جوهرية احيانا.

ومن الآمال الصغيرة والجوهرية فى نفس الوقت والتى يجوز - بل يجب - على امثالنا الانشغال بها هى كيف يدرك الموظف انه خادم لجمهور المتعاملين معه وانه ليس ، بالضرورة سوط عذاب يجلد ظهورهم كلما ساقتهم اقدارهم السيئة اليه لكى ينجزوا امرا او يقضوا حاجة.

الموظف فى البلاد المتحضرة حيث تتاكد سيادة القانون - عملا وليس مجرد شعار - هو جزء من جهاز الخدمة المدنية . ويسمى عادة Civily Servant وترجمتها الحرفية «خادم مدنى».

والموظف في تلك البلا يدرك طبيعة عمله ويتقبلها سعيدا بها. والمتعاملون معه يدركون انه فى موقعه لكى «يخدمهم» - بعبارة اخرى لكى يقضى حاجات محددة لهم أسند اليه القانون ضرورة القيام بها والا عد مقصرا. وقد يصل تقصيره الى حد الذنب الادارى وان كان ذلك نادرا ما يحدث فى تلك البلاد لفرط احساسهم بالمسئولية ولشدة شعورهم بسيادة القانون وضرورة الانصياع لاحكامه.

القاعدة القانونية تعهد الى هذا الموظف بهذه الاختصاصات وهو يدرك ان «عليه» ان يؤديها وان يؤديها فى وقت معين. والوقت هناك فى تلك البلاد شيء ثمين لانه هو الحياة نفسها. والمواطن صاحب حق اصيل فى ان تؤدى حاجته لأنه هو الذى يدفع الضرائب التى يتقاضى الموظف راتبه منها ولأنه هو ايضا فى موقع اخر يطالب نفسه بما يطالب به غيره. وهكذا تدور عجلة الحياة فى تلك البلاد فى يسر وسهولة ويتحقق للناس ما يريدون من انتاج.

ليس مطلوب من المواطن ان يقف أمام الموظف متضرعا ملتمسا وجلا خائفا. كل المطلوب منه ان يخاطب الموظف باحترام يعادل تماما قدر الاحترام الذى ينتظره منه. هذا هناك.

اما عندنا فلا حول ولا قوة الا بالله.

مفهوم الموظف - سواء فى ذلك عند الموظف نفسه او عند الجمهور

د . يحيى الجمل
أستاذ بحقوق القاهرة

- انه جزء من السلطة العامة وانه يملك هذه السلطة العامة وعليه ان يستعمل ما يملكه وان يشعر الناس به. وكثير من الموظفين من لا يكتفى بذلك وانما يزيد عليه ان يسيء استخدام هذه السلطة لكى يرهق الناس ارهاقا ولكى يشعرهم انه سيدهم، وحاشا لله ان يكون خادمهم كما يتصورون هناك فى بلاد «الخواجات».

الموظف لا يكون موظفا اذا استقبل المواطن حفيا به واذا اجابه اجابة واضحة وصريحة واذا أدى عمله كما ينبغى له وفى الوقت المحدد له.

الموظف يكون موظفا عندما يرهق من امامه ويعذبه «اى نعم» يعذبه والا فما قيمة ما بيده من سلطة.

وما اكثر ما تحدثنا جميعا عن هذه الظاهرة الخطيرة ورحم الله الكاتب الكبير صلاح حافظ فما اظن احدا تناول هذه الظاهرة بمثل ما تناولها بها من دقة وسخرية مرة فى آن واحد.

وقد اسمح لنفسى برواية حادثين بينهما قرابة ثلاثين عاما وقد كنت طرفا فيهما جميعا، وشاهد روايتهما ان ثلاثين عاما لم تؤد الى تطور حقيقى فى معنى الوظيفة العامة ولا مهمة الموظف العام.

عقب استقالتى من القضاء لاعمل فى المحاماة وقبل عملى فى هيئة التدريس بالجامعة ذهبت الى ادارة حكومية لعمل من الاعمال القانونية وهناك ثارت بعض العقبات وذهب بى موظف صغير الى حجرة فيها وكيلان لتلك الادارة لاعرض على احدهما المشكلة وعرضت مشكلتى على قدر فهمى لها وناقشنى احد الرجلين بروح طيبة واستمرت المناقشة بعض الوقت ولم نصل الى حل. وهنا التفت محدثى الى وكيل الادارة الاخر ليشركه معنا فى المناقشة. وكان صاحبنا يقرأ جرائد الصباح ويشرب القهوة وما ان بادره زميله بالحديث حتى نظر الى ذلك الاخر شذرا كانه ينظر الى حشرة، ثم لم يوجه الى حديثا وانما التفت الى زميله قائلا «يا آخى انت غلطان. هو احنا فاتحين مكتب استعلامات قل له هى كده وبس» بطريقة توحى بانه يزيد ان يطردنى من مكتبه.

وثار الدم فى عروقى كلها وكنت شابا وكنت حديث عهد بالسلطة العامة فى أعلى مراتبها - فقد كنت قبل الحادث بشهور وكيلا للنائب العام - وثرت ثورة عارمة انهيتها بقولى لذلك الموظف ما وجهته اليك كان يمكن ان يكون اهانة لموظف عام ولكن للاسف لكى يكتمل ذلك كان يتعين ان تكون اثناء تادية عملك لا اثناء شرب القهوة وقراءة الجرائد، وتركت الحجرة غير اسف او بالاحرى اسف كل الاسف.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كان ذلك منذ حوالى ثلاثين عاما.

وفى الاسبوع الماضى قادتنى مسالة خاصة الى هيئة حكومية. وهناك احتمال كبير ان رئيس تلك الهيئة يعرفنى وان رئيس ذلك الرئيس يعرفنى جيدا بل وتربطنى به صداقة. وهناك احتمال كبير أيضا ان الموظف الذى ذهبت اليه يعرف اسمي ويعرف على الأقل انى استاذ فى كلية الحقوق بجامعة القاهرة. وكان ذلك الموضوع الخاص عند ذلك الموظف منذ شهور. وسالته لماذا لم ينجز دراسة ذلك الموضوع. وبكل برود واستهتار نظر الى قائلا «وانت مستعجل ليه.. موضوعك محل بحث».

وتمالكت اعصابى وقلت له يبدو لى ان الموضوع واضح وبسيط ولا يحتاج هذه الاسابيع الطويلة لبحثه ومع ذلك فانا مستعد للمناقشة مع سيادتك فيما قد يكون غامضا فلم يزد سيادته على ان اشاح بوجهه عنى قائلا كل شىء باوان ثم اخذ يتمتم ببعض الايات القرآنية. وخرجت من عنده وقلبى حسرات على مصر.

ان الجهاز الادارى الذى يسير امور الحياة فى بلادنا يقوم على غالبية من هؤلاء واذا لم يهز هذا الجهاز هزا عنيفا فلن يكون هناك امل فى تقدم حقيقى وسنظل نرفع شعارات ونمضغ كلمات ونخطب خطبا والعالم من حولنا يتقدم ونحن بالضرورة نرجع الى الوراء.

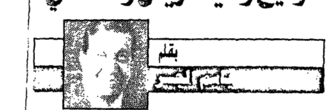
ولا حول ولا قوة الا بالله ..

المصدر : الشرق الأوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 11 يونيو 1992

صورة العالم «المهزوزة» بين مونيخ ومايستريش وهلسنكي



عندما يجتمع رؤساء دول العالم الغربي، ثلاث مرات، في شهر واحد (ريو، مونيخ، هلسنكي)، بالاضافة الى الاجتماعات الثنائية والثلاثية الأخرى بين رئيسين او اكثر من الدول السبع الكبرى، لا يسع المراقب السياسي سوى التساؤل عن دور وزراء الخارجية في السياسة، او ان يستنتج بأن «أحوال» العالم، بعد انتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج، وبزوغ فجر النظام العالمي الجديد، ليست على خير ما يرام، لكي تتطلب من رؤساء الدول الكبرى في العالم كل هذه الاجتماعات والجهود.

ولكن من يطلع على ما تسرب من اخبار عن نتائج هذه الاجتماعات التي تناولت مستقبل المناخ والبيئة في العالم، ومستقبل الاقتصاد والستراتيجية الدفاعية في شمالي الارض وغربها، يجد نفسه أمام حقائق رهيبة ألا وهي ان هذه الدول السبع، او الثماني (اي بإضافة الاتحاد السوفياتي اليها)، تشكو من ازمات اقتصادية لا تقل حدة عما قبل، في الوقت الذي يتطلع العالم الثالث وشعوب جنوبي الكرة الارضية، اليها لتنقذه من حالته الاقتصادية المتدهورة. بطبيعة الحال، تتوجه الانظار، في كل هذه المؤتمرات او الاجتماعات «القممية»، الى الولايات المتحدة الاميركية، ويحاول المؤتمرون قراءة مصائر الامور على شفتي الرئيس «بوش»، الذي تنفرد بلاده بـ «الهيمنة» على السياسة الدولية. ولكن الرئيس بوش مشغول، لسوء الحظ ـ والبعض يقول لحسنه ـ بالمعركة الانتخابية التي قد يخسرها. اذا ادت مواقفه، في السياسة الخارجية، الى تازيم الاوضاع الاقتصادية داخل بلاده. هذه الاوضاع التي ورثها من سلفه «ريغان»، ادى تفاقمها الى احداث «لوس انجلوس» الدامية والى تراجع سعر الدولار، وارتفاع ديون الدولة الاميركية الاتحادية الى اعلى نسبة في تاريخها.

العالم، يجب ان يستمر في سيره. والانتخابات الاميركية، وان جمدت بعض المواقف والقرارات، لن توقف مسيرة العالم، بعد دخوله في المرحلة الجديدة التي تلت سقوط الاتحاد السوفياتي وتوحيد المانيا وتوقيع معاهدة مايستريش، وحرب الخليج ولكن التطورات السريعة والتحولات العميقة التي لم تتوقف عن الحدوث، منذ عامين ونيف، نسفت او غيرت او طورت معظم المعطيات والاوضاع والعلاقات بين الدول، حتى ان المسؤولين الكبار فيها، باتوا عاجزين عن التخلي عن سياسات كانت بلادهم تتبعها منذ سنوات طويلة، بل منذ اجيال، والدخول في هذا العالم الجديد، الذي يرتسم امامهم، كل يوم، بمواقف ونظرات، بل ونظريات سياسية، جديدة.

في اجتماع «مونيخ» بين السبع الكبار، او بالاحرى الاغنياء، لم ينجح الرؤساء الذين «يديرون» العالم اقتصاديا، في اكتشاف الاسباب التي تتحكم بالتراجع الاقتصادي، او الاتفاق على معالجتها، بل اكتشفوا ان الرئيس الاميركي ليس مستعداً لخسارة الانتخابات الرئاسية لإنقاذ الاتحاد السوفياتي المتدهور اقتصاديا، او لمساعدة الدول الغربية على اجتياز البرزخ الصعب الذي تقترب من صخوره سفينة الوحدة الاقتصادية الاوروبية.

بل ان الاجتماع الثنائي بين الرئيس الاميركي والرئيس الفرنسي، لإزالة سوء التفاهم بين دولتيهما حول السياسة الزراعية، لم يسفر سوى عن تأجيل القرارات، الى ما بعد الانتخابات الاميركية والاستفتاء الفرنسي القادمين وهذا يعني ان شقة الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة سوف تتسع، كلما اقترب موعد تنفيذ معاهدة مايستريش، وان الدول السبع الكبرى التي تقتحم العالم، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تحت لواء «النظام العالمي الجديد»، لا تشكل كتلة عقائدية ـ سياسية ـ دفاعية ـ اقتصادية. واحدة، متراصة، وذات اهداف استراتيجية مشتركة، بل ان هنالك بينها اكثر من تناقض في المصالح وخلاف في النظرة الى امور عديدة.

وليس ادل على وجود فجوات وثغرات واسعة وعميقة بين الدول الاوروبية «المتحدة» نفسها، وبينها وبين الولايات المتحدة الاميركية، كذلك بين المجموعة الغربية كلها واليابان، من جهة اخرى، من تباعد او تناقض مواقفهم من المسألة اليوغوسلافية. فالأمم المتحدة لا تستطيع ان تلعب الدور الذي لعبته في ازمة الكويت وحرب الخليج، في يوغوسلافيا، بدون ان «تنخرط» الولايات المتحدة الاميركية، انخراطا كاملا وجديا، في حل الصراع، والولايات المتحدة ليست مستعدة لاتخاذ اكثر مما اتخذته من المواقف، في نزاع اوروبي، بينما ترى فرنسا، وغيرها من الدول الاوروبية ان السلام والامن الاوروبيين، لا معنى لهما اذا لم يكن بوسع الدول السبع الكبرى، وقف اي حرب اوروبية داخلية.

اما الميدان الذي بدت فيه «الفوضى» الستراتيجية الغربية على اعلى درجات تجليها، فكان اجتماع «هلسنكي» في اطار «مؤتمر التعاون والسلام الاوروبيين»، حيث تبين ان كل الاحلاف ومجالس التعاون العسكري، بين الدول الغربية والاوروبية، اضحت في شبه «خبر كان». لقد انتقل «حلف وارسو» الى «رحمة الله»، ولكن الولايات المتحدة الاميركية لم تسحب الا نصف قواتها العسكرية من اوروبا. وبالرغم من الحاح «روسيا الجديدة»، او ما يسمى «دول الكومنولث الروسي المستقلة»، على دخول نادي الدول الاوروبية الغربية الليبرالية، فان هيكليات الدفاع عن غربي اوروبا القديمة والسابقة لكل التحولات العميقة والشاملة، ما تزال، رسمياً، قائمة حلف الاطلسي، مجلس الدفاع الاوروبي، يضاف اليهما الجيش الفرنسي ـ الالماني المشترك، ومجلس دفاع المجموعة الاوروبية بعد تنفيذ معاهدة «مايستريش».



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ١١ يوليو ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد كانت دول جنوبي الارض، قبل ان تحدث هذه «الزلازل» السياسية في العالم، والدول العربية والاسلامية، منها، تحاول التعاطي مع مصائرها او تحديد مصالحها الستراتيجية، على ضوء معطيات دولية راسخة او ملموسة: الحرب الباردة، التنافس الاقتصادي بين الدول الغربية، المصالح المشتركة بين الدول الاوروبية او الغربية، وبينها ولكن ما حدث في الاعوام الثلاثة الاخيرة ادى الى نتيجتين خطيرتين، هما: سقوط المعادلات الدولية المعروفة وعدم توصل الدول الكبرى الى رسم معالم تعاونها وخلافاتها، من جهة، وتفرق الدول العربية والاسلامية، من جهة اخرى «ايدي سبأ».

الصلة الوحيدة القائمة اليوم بين ما يتمخض عنه غرب العالم وشماله الغنيين، وجنوب العالم المتخبط في ديونه وصراعاته الداخلية والاقليمية هي هذه المحادثات بين اسرائيل والدول العربية، وقضية البيئة والسؤال الحقيقي والمأساوي، في هذا الصدد، هو: الى اي درجة تحرص الدول السبع الكبرى، كي لا نقول الولايات المتحدة الاميركية، على مساعدة شعوب ودول العالم الثالث والعرب والمسلمين منها على حل مشاكلها؟ بل حتى ولو رغبت او ارادت، فهل تستطيع الى ذلك سبيلا، والى اي درجة من التدخل والمساعدة يمكنها الوصول؟

عندما يشاهد الانسان «جبارا» كالاتحاد السوفياتي، سابقا، يقف على اعتاب، كندا واليابان والمانيا (التي ما تزال جيوشه تحتل اراضيها)، وهو ما يزال يملك ترسانة نووية قادرة على تدمير العالم، يتساءل الانسان، فعلاً، عن اهمية السلاح والستراتيجيات الدفاعية في حياة الامم؟ او عندما يتأمل الانسان في ما حدث في لوس انجلوس، او ما يحدث في نيويورك، من اضطرابات اجتماعية، لا يسعه، ايضا، سوى التساؤل عن شرعية او قدرة الدول الكبرى على فرض نظام عالمي جديد.

يبقى ان كل هذا وذاك يجريان في العالم ويؤثران على مصير كل دولة، بل كل انسان في العالم، ونحن، العرب والمسلمين، عاجزون عن عقد اجتماع بين مسؤولينا، واكتشاف معالم طريق حل مشاكلنا او انهاء نزاعاتنا. ليس بين اليابان وكندا وايطاليا، من التاريخ والروابط القومية او العقائدية والثقافية، جزء من الف مما بين الدول والشعوب العربية والاسلامية، وبينما وجدت تلك - وتبحث اكثر فأكثر - اسباباً للتلاقي والتعاون والتحالف، نعثر، نحن، كل - يوم، على سبب جديد كي ننقسم ونتنازع ونتحارب.

ترى، هل تعب العرب والمسلمون من «النضال»؟ ام هم على عتبة مفترق مهم من تاريخهم، يستعدون ويترددون في سلوك دربه؟ ام ان مصير هذه الشعوب «التي تزعج العالم» - كما كتب يقول احد الصحافيين الفرنسيين، هي العودة الى ما قبل النهضة، كي تنهض من جديد؟

الامر الراهن الوحيد هو ان الصحف الغربية والدولية تكاد تكون خالية من اخبار العالمين العربي والاسلامي. ويرى البعض في ذلك دليل تراجع اهتمام العالم بالعالم العربي، او نتيجة منطقية لما وصل اليه العالم العربي من انقسام وتفكك وتراجع سياسي وحالة، اقتصادية.

وذلك في الوقت الذي ترسم فيه الخطوط الكبرى لصورة القرن الواحد والعشرين المقبل. -



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

خيارات الجنوب الصعبة في النظام الدولي الجديد

بقلم: د. حسن بكر*

ترى ما هو «الجديد» في هذا النظام الكوني وكيف ترتبط به دول العالم الثالث ؟ وما هي معوقات هذا الارتباط في الوقت الحاضر؟

لعبت مصر - عبد الناصر في الخمسينات والستينات من خلال ثقلها العربي والإسلامي والأفروآسيوي دورا محوريا وذكيا في تشكيل حركة عدم الانحياز، وعلى ضوء ذلك شارك عبد الناصر بدور رئيس مع آباء الاستقلال في إفريقيا: في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ في المؤتمر التأسيسي بأديس أبابا على غرار جامعة الدول العربية . وقد اصطحب الرئيس عبد الناصر وقتئذ وفدا مصريا كبيرا (٤٣ عضوا) لإصراره على تزويد المنظمه الوليدة بالخبرة العربية.

كان الهدف المصري والعربي آنذاك هو إنشاء كتلة وسط بين الشرق والغرب المتصارعين وذلك من دول القارات الثلاث : آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية. ولم يكن ذلك ليرضي قادة المعسكر الغربي أو الشرقي على السواء. رغم ذلك استمرت كتلة عدم الانحياز ومازالت رغم ضعفها في عالم متغير تحوي أكبر عدد من بلدان العالم غير المنحازة متفوقة بذلك على مؤسسات ومنظمات وأحلاف قوية كثيرة .

ومع تحول الصراع بين الشرق والغرب إلى اتفاق وتعاون تحولت العلاقة بين الشمال والجنوب إلى شد وجذب وصدام غير عنيف مع نهاية القرن العشرين. وهنا يظهر الدور المصري من جديد محاولا صياغة دور الجنوب وبالذات إفريقيا في النظام العالمي الجديد فقد اختفت دول كثيرة ومنظمات كانت ملء السمع والبصر من خريطة الأحداث الدولية .

فإزاء هذه التحولات الجوهرية في النظام الدولي كان لابد من مشاركة دول الجنوب في صنع الأحداث على مشارف القرن الحادي والعشرين وفق قيم جديدة لم تكن مألوفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهي الوفاق الدولي والتكامل والاعتماد المتبادل بين وحدات العالم المختلفة وإقامة الكيانات الكبيرة في وقت تتجزأ فيه كيانات الجنوب، وتغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات الأيديولوجية ، والحد من استخدام القوة ولا شرعية الغزو في تسوية النزاعات، وتبني قضايا جوهرية للتعاون والتبادل عبر العالم كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة.. إلخ.

وتفرض هذه المتغيرات والقيم الجديدة للنظام الدولي ضرورة قيام دول الجنوب بتوحيد صفوفها وقضاياها المشتركة والاقتراب بكل الطرق والوسائل من خلال الأمم المتحدة أو التنظيمات الدولية الأخرى من دول الشمال لإيجاد أرضية مشتركة للحوار وحد أدنى للاتفاق كما حدث في مؤتمر قمة الأرض في البرازيل في شهر يونيو (حزيران) الماضي ومن ثم إقناع هذه الدول بضرورة المشاركة الفعالة لرسم مستقبل البشرية معاً .

١٥



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

فالجنوب يمثل للشمال مصدرا للمواد الخام والأيدي العاملة لا غنى عنه، كما يمثل سوقا لتصريف المنتجات والسلاح. وبالتالي تستمر تلك المعادلة التقليدية بين دول المركز في الشمال والتوابع في الجنوب ولكن هذه المرة دون استقطاب ودون احتمال وقوع أي مواجهة عنيفة مباشرة قد تؤدي إلى حدوث حرب نووية . لقد اصبح الشمال باستثناء بعض البقع الملتهبة هنا وهناك - جزيرة للوفاق والتعاون وتقبل - دون استثناء - قواعد وقيم النظام الدولي الجديد واهمها سيطرة نسق القطب الواحد كأمر مسلم به.

أما الجنوب فلايزال يواجه مشاكله وصراعاته المستمرة دون حل. ولما كنا في عالم واحد وحدته إرادة الإنسان وتتكامل فيه الوحدات الجغرافية اقتصاديا وسياسيا ولما كان نظام الاتصال الدولي قد جعل - من خلال انسياب المعلومات الحرة (التي افرزتها الثورة الصناعية الثالثة) - العالم قرية صغيرة واحدة، فإن مخرجات الجنوب قد أصبحت - بلا إرادة - مدخلات للشمال. وبالتالي وجد الشمال نفسه يشارك الجنوب مشاكله التي لا حد لها ولا حلول عاجلة تنهيها، فتقلق راحته المزعومة وتقلل من مساحة الرفاهية التي تعود عليها مواطنوه في الماضي.

• أول هذه المشاكل هي الصراعات الاجتماعية والقومية المتفجرة في بقاع كثيرة من بلدان العالم الثالث المنهك بالديون والمشروعات الاقتصادية الخاسرة ومخلفات النظم الديكتاتورية.

• ثاني هذه المشاكل بروز الأصولية الدينية على اتساع العالم مع انهيار الشيوعية ، كتحد حضاري وثقافي يواجه الفعل والفكر الغربي المتمثل في المجتمع المدني والحرية على اتساعها. ولمواجهة تيارات هذه الأصولية حدث انكفاء للداخل في معظم بلدان الجنوب على مختلف نظمها السياسية بل وفي بلدان الشمال لاتزال الأصولية الإسلامية والمسيحية واليهودية وغيرها تمثل تحديا حقيقيا لبعض هذه الأنظمة.

• المشكلة الثالثة وهي أخف قليلا وفي طريقها للحل بفعل العاملين الأخيرين فهي مشكلة الديون المتراكمة التي كبلت دول الجنوب وجعلتها مدينة للغرب بمئات المليارات من الدولارات مما يؤجل الكثير من طموحاتها وأحلامها في التنمية والتقدم.

• يلي ذلك مشاكل نوعية مثل ازدياد التلوث في بلدان العالم الثالث التي اعتبرت بعض عواصمها مغلقة ولا تصلح للسكنى الآدمية يضاف إلى ذلك مشكلة نقص الغذاء التي سوف تتفاقم بسبب ندرة المياه المتوقعة وظاهرة التصحر وسوء تنظيم سوق الحبوب الدولية لأسباب أيديولوجية وغير ايديولوجية.

• ثم تبقى مشكلتان جنوبيتان مهمتان ولكنهما اقل حدة، تتعلقان بتجارة السلاح التي تستوجب استمرار الحروب وهي المعروفة بنظرية الشيطان، ثم العنصرية في جنوب إفريقيا وإسرائيل.

ولا يبقى من خيار للجنوب في ظل هذه البدائل الصعبة في عالم متغير إلا استشراف المستقبل والبحث عن صيغة تتضمن مشاركته في النظام الدولي الجديد على قدم المساواة مع الشمال.

وذلك لا يتحقق إلا إذا سلم الجميع بحق كل الدول والمجتمعات التي تمثل الحضارات الإنسانية المتنوعة في صياغة هذا النظام.. وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

---

* قسم العلوم السياسية - جامعة اسيوط



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

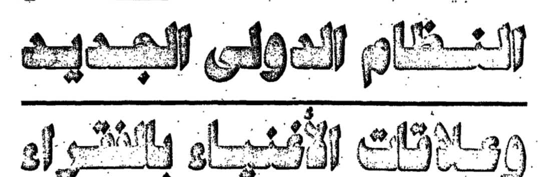
المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢



محمود عبدالمنعم مراد

إذا كنا نظن أننا مقبلون على أيام سعيدة ، بالنسبة لنا ككل ، أى بالنسبة لسكان العالم بوجه عام ، فسوف نكون مخطئين ، وسوف نندم على هذا الظن حين لا ينفع الندم بشىء ، ونحن مقبلون على زيادة الهوة بين أغنياء العالم وفقرائه أكثر وأكثر ، ومقبلون على انقسام بين صفوف البشر لا يرجى معه تفاهم أو تعاطف أو شعور بوخز الضمير ، وقد تكشفت هذه الحقيقة شيئا فشيئا حتى افتضحت تماما خلال هذه الأيام ، رفع الغطاء عن النظام العالمى الجديد فى قمة الأرض التى عقدت فى ريودى جانيرو منذ قليل ، وزادت الأمور وضوحا عندما اجتمع فى الأسبوع الماضى زعماء الدول الصناعية الغنية المتقدمة السبع ، ولحق بها الرئيس الروسى يلتسين لعله ينال من السبعة الكبار ما ينقذ بلاده من الجوع والقلق ، على حين اجتمع فى موسكو عشرة رؤساء من أصحابه فى دول الكومنولث الجديد التى كانت أجزاء من الاتحاد السوفيتى العظيم ، ثم أضنى عليها الدهر وتقطعت الحبال والأوصال وأصبح الاتحاد أثرا بعد عين .



وفى الوقت نفسه لا تكف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية عن حمل أنباء مفزعة عن دول أفريقية كثيرة يموت أهلها جوعا ومرضا ، ويتعرض كل يوم مئات الألوف من أطفالها للسقوط صرعى الجوع .. فى حين يتسابق الكبار على أوراق الشجر يأكلونها بعد أن عزت عليهم كل أصناف الطعام ، هكذا أصبح النظام الدولى الجديد الذى علقت عليه البشرية آمالها .. نظاما يحصل فيه الكبار الأغنياء من دول الشمال على كل شىء على حين يموت الصغار الفقراء من أهل الجنوب جوعا ومرضا ، ويقف حلفاء العالم الثانى الكبير على الأبواب طالبين النظر إليهم بعين العطف لعلهم يستطيعون اللحاق بالأغنياء وتحاشى السقوط فى قاع المجتمع الدولى مع المساكين من أهل الجنوب ، والغريب أن الأغنياء الصناعيين المتقدمين الذين اجتمعوا فى ميونيخ بألمانيا مساء الاثنين الماضى كانوا فيما بينهم يشكون من الأوضاع الاقتصادية والمالية فيما بينهم أكثر مما يشكو الفقراء الذين يتضورون من الجوع ، برغم غناهم الفاحش ومستوى معيشتهم الذى يحلق بهم عند السحاب ، واستحواذهم على الأغلبية الساحقة من ثروات العالم وإنتاجه ، فى حين أنهم من حيث العدد أقلية ضئيلة لا تصل إلى الخمس .

وعندما اجتمع الكبار الأغنياء من زعماء الدول الصناعية المستقرة للتداول فيما يعنيهم من حل خلافاتهم وتسوية أزماتهم وزيادة ثرائهم ونفوذهم ، عندما اجتمعوا فى ميونخ مساء الاثنين الماضى ، كانت الأمم المتحدة قد أصدرت قبلها بيومين أحدث تقرير لها عما تعانيه دول الجنوب الأفريقى من الفقر والجوع والمرض والجفاف ، وقال التقرير إن هذه الدول سوف تتعرض خلال الشهور المقبلة لكارثة إنسانية لم يشهد لها العالم مثيلا من قبل ، ففى الدول الأفريقية الواقعة فى الجنوب ١٨ مليون إنسان مهددون بالموت جوعا بسبب نفاد المخزون من الأطعمة والغذاء خلال الشهور الثلاثة القادمة على أقصى تقدير ، وقال التقرير إن دول هذه المنطقة تعانى من جفاف أنهارها الرئيسية وتفشى الأمراض الفتاكة فيها كالكوليرا والدوسنتاريا والتيفود ، ويقدر خبراء منظمات المعونة الدولية أن كلا من أنجولا وبوتسوانا وليسوتو ومالاوى وموزمبيق وناميبيا وسوازيلاند وتنزانيا فى حاجة عاجلة إلى توريد أربعة ملايين طن من الأغذية لهذه الدول لإنقاذ أهلها من الجوع والموت . فقد تعرضت دول الجنوب الافريقى لموجة من الجفاف أتلفت حوالى ثلثى محاصيلها الزراعية التى يعتمد عليها الأهالى فى غذائهم اليومى ، وهناك ثمانون مليونا آخرون يعانون من الجوع وشظف العيش بسبب الجفاف والقحط فى هذه المنطقة ، وقد أصبح الناس فى موزمبيق على سبيل المثال يتساقطون موتى من الجوع والعطش ..

وليس الأمر مقصورا على جنوب القارة ، فإلى الشمال منها توجد دول أفريقية أخرى تعيش فى أسوأ حالات الفقر والمرض ، والصومال الذى خربته الحرب الأهلية مثال لمدى ما وصلت إليه الحياة فى كثير من أجزاء القارة ، وفى كل مساء تقريبا تعرض علينا شاشة التليفزيون صور الرجال والنساء والأطفال المتساقطين على الأرض وقد أصبحوا جلودا على عظام ، فهل حاول الزعماء الأغنياء فى الدول الصناعية المتقدمة أن يخصصوا فى جدول أعمال مؤتمرهم بندا واحدا للنظر فى مصير هذه الملايين من البشر الذين يموتون جوعا ، فى حين تتضمن المخلفات والقمامة التى تجمعها فرق النظافة فى المدن الأمريكية أو الألمانية ، تتضمن من الأغذية والأطعمة ما يكفى لإبقاء الملايين من الأفارقة على قيد الحياة ..

أبدا على العكس كان هم المجتمعين من رؤساء وقادة الولايات المتحدة وكندا واليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا أن ينظروا فى الخلافات الاقتصادية القائمة بينهم والمعارك الدائرة حول تقسيم الغنائم والأرباح ، وفى مقدمة هذه الخلافات ما يدور حول دعم الدول الأوربية للمزارعين الأوربيين حتى يستطيعوا تصدير منتجاتهم إلى الخارج منافسين الأغذية والمنتجات الزراعية الأمريكية التى تستطيع غزو أوربا إذا امتنع الأوربيون عن دعم منتجاتهم الزراعية ، كما انهم برغم الغنى الواسع الذى تتمتع به دولهم يشكون جميعا من الركود الاقتصادى العالمى الذى بدأ منذ عامين والذى تأثرت به الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيرها ، فتفشت فيها البطالة وزادت نسبتها مما أضطر الحكومة الأمريكية إلى تخفيض أسعار الفائدة على القروض والمدخرات تشجيعا للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة ، وخاصة أن الرئيس بوش يستعد لمواجهة أخطر التحديات التى واجهته فى حياته وهى المعركة الرئاسية الانتخابية التى يتوقعون أن تكون معركة شرسة إلى أبعد حد .

ثم إن الخلافات الاقتصادية أو التجارية بين الولايات المتحدة واليابان قد بلغت ذروتها أخيرا بعد أن أخفق الرئيس الأمريكى فى إقناع اليابانيين بتعديل الميزان التجارى بين أمريكا واليابان ، وذلك بالتقليل من سيل الصادرات اليابانية إلى الولايات المتحدة وزيادة الواردات من السلع الأمريكية إلى اليابان ، وإذا كان لدى مجموعة الدول الصناعية الكبرى قدر من التعاطف مع الدول الأخرى التى تخلفت عن الركب ، فيكاد يكون هذا التعاطف مقصورا على الاتحاد السوفيتى القديم وأنقاضه .. وبخاصة جمهورية روسيا الاتحادية التى يتزعمها يلتسين ، وقد أكد يلتسين منذ بداية الاجتماع أن لبلاده روسيا مشكلات اقتصادية عنيفة لابد أن تكون محورا للمناقشات ، ويتصدى له بالرغم من ذلك عدد من قادة الدول الصناعية السبع وبخاصة من جانب اليابان التى ترفض إعفاء روسيا من سداد الديون المستحقة عليها ، التى تبلغ نحو ٧٤ مليار دولار ، وتأجيل سداد هذه الديون لمدة عامين ، فى حين يتحمس الرئيس بوش لمساعدة يلتسين ، حتى يضمن تحول روسيا وبقية دول الكومنولث إلى الاقتصاد الرأسمالى ، ودفن النظام الشيوعى السياسى والاقتصادى إلى غير رجعة ..

وفى الوقت نفسه لم يبد فى اجتماعات القمة أى استعداد للنظر فى مشكلة الديون المتراكمة على كاهل الدول النامية



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

الأخرى ، وتبلغ هذه الديون حتى نهاية عام ١٩٩١ مبلغ ألف وستمائة مليار دولار ، كما أن الأغنياء الكبار لم ينظروا إلى أبعد من أقدامهم وهم يبحثون عن حلول لأزماتهم الاقتصادية ، ولم يدركوا أن كسر نطاق هذه الأزمة قد يكون متاحا لو أنهم ساعدوا الدول النامية والفقيرة على تحسين أحوالها الاقتصادية ، بحيث تستطيع شعوب هذه الدول أن تزيد من إستهلاكها للسلع التى تراها ضرورية لها مما تنتجه مصانع الغرب ، كما أنها لم تفكر فى مساعدة الدول الفقيرة عن طريق زيادة ما تستورده منها من حاصلات ومواد خام .

وهكذا يبدو واضحا جليا أن الدول الصناعية السبع المتقدمة تتصف بالأنانية حتى فيما بين بعضها وبعض ، فالروس يريدون مساعدة الأغنياء لهم حتى يمكنهم المضى معهم فى الطريق نفسه ، واليابانيون يعترضون لأن لهم مطالب إقليمية لدى الروس ، بسبب استيلاء الاتحاد السوفيتى القديم على جزر كوريل اليابانية ، والرئيس بوش يريد فتح أسواق اليابان أمام المنتجات الأمريكية وكذلك يريد الشىء نفسه من ألمانيا لتوفير فرص عمل جديدة للشبان الأمريكيين ، وبخاصة قبيل الانتخابات الرئاسية التى ستجرى بعد أربعة شهور .

ولن يستمر الحال على ما هو عليه فى ظل ما نسميه بالنظام الدولى الجديد ، بل إنه سوف يزداد سوءا من وجهة نظر الدول النامية والفقيرة ، وبخاصة دول أفريقيا التى تضافرت قوى الطبيعة مع الإنسان الأبيض فى إصابة هذه الدول بالفقر والجفاف ، وإذا كان الكبار السبعة الصناعيون يمثلون الآن خمس عدد سكان العالم ويملكون أربعة أخماس الاستثمارات العالمية ، وأربعة أخماس التجارة العالمية ، وأربعة أخماس الدخل القومى ، فإن الوضع سوف يتطور إلى الأسوأ والأكثر إظلاما كلما مرت الأيام والسنون ، وقد ذكرت صحيفة لوموند ديلوماتيك الفرنسية فى الأسبوع الماضى أن عدد سكان العالم سوف يتضاعف فى عام ٢٠٥٠ وبينما كان عدد سكان الكرة الأرضية ألفين وخمسمائة مليون نسمة عام ١٩٥٠ ، أصبح عددهم فى عام ١٩٨٧ خمسة آلاف مليون ، وسيصبح هذا العدد بعد ستين عاما عشرة آلاف مليون ، وسوف تزداد الهوة أتساعا بين أهل الشمال الذين يقف عددهم عند حد ، وأهل الجنوب الذين يزدادون برغم الفقر والمرض بنسبة أكبر ، ومن ثم ستقع الضغوط والأزمات فوق رءوس المطحونين من سكان أفريقيا بالذات .

إن السؤال الذى تطرحه المجلة فى هذا الصدد يحتاج بالفعل إلى إمعان النظر فيه : هل يستطيع العالم أن يضمن تنمية اقتصادية كافية لأن يعيش خمسة آلاف مليون شخص إضافة إلى الذين يعيشون الآن على سطح هذا الكوكب بالظروف التى أشرنا إليها فيما سبق ؟ إن الصحيفة الفرنسية تقول إنه لابد من تضييق الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب بحيث يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بأسرع ما يمكن ، ولكن هل من المستطاع تحقيق ذلك ؟ هل من المستطاع إقامة نظام سياسى دولى جديد يمكن عن طريقه كفالة قدرة الناس على مواصلة الحياة وخاصة إذا تضاعف عددهم فى السنوات الخمسين القادمة ؟ .

إن التكتلات أو المجموعات الاقتصادية فى الوقت الحاضر لا تقتصر على مجموعة الدول الصناعية السبع المتقدمة ومجموعة الدول التى تعيش فى ظروف سيئة للغاية كالدول الأفريقية التى يتهدد شعوبها الموت جوعا وعطشا ومرضا ، ولا مجموعة دول الكومنولث الجديد التى تريد اللحاق بأخواتها الأوروبيات الغربيات التى لم تعطل مسيرتها النظرية الماركسية كما حدث فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى ، ولكن هناك مجموعة كبيرة من الدول النامية أو المتخلفة أو الدول المدينة المتعثرة التى ترزح تحت وطأة الديون الخارجية برغم ما تملكه من ثروات بشرية ومادية كتلك الدول التى نعرفها فى أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين والمكسيك ، فإلى جانب هذه المجموعات التى درجنا على الحديث عنها مجموعة أخرى قريبة منا تتجاهل بحث أوضاعها صحفنا عن عمد أو عن غير قصد ، هذه المجموعة هى الدول النفطية التى تكون فيما بينها مجلس التعاون الخليجى مضافا إليها دول نفطية أخرى قريبة منها كالعراق وإيران ، هذه الدول ليست بطبيعة الحال من الدول الفقيرة ولكنها فى الوقت نفسه ليست من الدول الصناعية المتقدمة برغم أنها تملك مدخرات قد تستعصى على الحصر ، وليست هذه المدخرات الهائلة تدخل فى عداد الاستثمارات النافعة على أرض هذه الدول ، حتى ليخيل للمرء أنه بعد مرور بضع عشرات من السنين سوف تصبح هذه الدول قاعا صفصفا خاليا من معالم الحياة ، إن القصور المبنية الآن على الرمال لن يسكنها أحد ، فالناس يقيمون حيث توجد مصادر الحياة والعمل ، والاستثمارات النفطية معظمها قائم الآن فى أراضى الغير ، وعندما ينضب معين هذه الدول من النفط وهو يمثل ثروة غير متجددة ، فعلينا أن نتصور من الآن هجرة أهل هذه الدول إلى الأراضى التى تستغل فيها ثرواتهم المتراكمة من الآن هناك فى أمريكا أو ألمانيا أو انجلترا أو إيطاليا أو غيرها من بلاد الله الواسعة ، وتبقى خالية تلك الصحراوات التى ستقول عنها الأجيال القادمة إنها كانت ذات يوم أرضا مسكونة مأهولة فأصبحت الآن أطلالا لا يسكنها أحد ..

وقبل أن نمضى فى الحديث عن إخوتنا العرب والمسلمين أصحاب هذه الثروات النفطية الهائلة ، أود أن أقرر أننا لسنا من الداعين إلى مشاركتها فى الثروة التى منحها الله لهم ، ولسنا من أنصار صدام حسين الذى كان يزعم أنه يريد توزيع ثروة العرب على كل العرب ، ولسنا أيضا من الداعين إلى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، حتى إن كانت أقربها إلينا سياسيا وتاريخيا وجغرافيا ، ولكننا إذا كنا نتحدث عن الأبعدين فهل نسكت ونمنع ألسنتنا وأقلامنا من الحديث عن الأقربين ، وبخاصة أن الحديث عام يتناول أوضاع العالم بأسره فى هذه الفترة الحاسمة من



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

تاريخ البشرية تحت ظل ما درجنا على تسميته بالنظام الدولى الجديد .

إننا نريد عزة العرب جميعا ، وغنى العرب نفطيين وغير نفطيين ، ولهذا فنحن نقول إن الظروف التى يمر بها العالم اليوم تقتضى أن تتكتل كل مجموعة من الدول يرتبط بعضها ببعض بروابط خاصة ، لتستطيع مواجهة التكتلات الأخرى ، وهى من القوة والنفوذ بحيث لا يوجد مجال للتشكك فى قدرتها على المنافسة أو التربص بنا

وإيقاف نمونا عند حد ، وكان من الممكن أن تستثمر المدخرات النفطية على أرض الدول العربية بإقامة مشروعات زراعية وصناعية قادرة على تشغيل كل الأيادى العربية العاطلة الآن عن العمل وتوفير مستوى معيشة مرتفع لكل الشعوب العربية دون استثناء .

إن اليابان لا تملك الطاقة المحركة التى تستخدمها فى مصانعها ، ولا تملك المواد الخام التى تعتمد عليها فى صناعاتها التى تغزو بها أسواق العالم ، وتنافس بها الولايات المتحدة الأمريكية فى عقر دارها ، ولكنها برغم هذه الحدود والقيود والسلبيات تملك القدرة البشرية على اجتياز المصاعب وقهر العقبات ، وتملك من العلم والإرادة والإبداع والإخلاص فى العمل وما جعلها تتبوأ الآن أعلى مراتب التقدم فى المجتمع الدولى الحديث .

أما نحن العرب فقد امتلكنا ثروات هائلة لا تحد ، وبخاصة بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، صحيح أن الدول النفطية استطاعت عن طريق هذه الثروات الضخمة المفاجئة التى انهالت عليها من باطن الأرض ، استطاعت أن ترفع مستوى معيشة شعوبها حتى أصبحت تعيش فى رفاهية أغلى وأكبر من شعوب الشمال الصناعى المتطور ، ولكنها فى

الوقت نفسه حولت مجتمعاتها إلى مجتمعات أستهلاكية خاملة تعيش على ما تمنحها لها الدولة من فرص الكسب المريح وتراكم الثروات بغير حد ، وممارسة حياة بذخ ولذات عابرة وسباق نحو المصالح الآنية فتجميع الثروات القائم على أموال النفط الهائلة لم يكن نتيجة عمل وإبداع وعلم ومنافسة وسعى إلى تجديد الإنتاج والتفوق فيه .

ويشهد بذلك الواقع الذى تعيشه دول البترول منذ ارتفعت أسعاره فجأة من ثلاثة دولارات للبرميل إلى ثلاثين دولارا ، فماذا كانت النتيجة ؟ هل قامت المليارات البترولية بتنمية حقيقية فى مجال الزراعة أو الصناعة فى أى بلد عربى أو اسلامى من بلاد النفط المليئة خزائنها أو خزائن البنوك الأجنبية بمليارات الدولارات ؟ إن دولة واحدة نفطية كبيرة استوردت خلال عامين اثنين هما ٨١ و ٨٢ سيارات بعشرة مليارات وسبعين مليون دولار ، وهو ما يساوى ميزانية السودان وسوريا معا ، وفى السنتين نفسهما استوردت أدوات كهربائية بعشرين مليار دولار ، وهو ما يوازى ميزانية المغرب وتونس واليمن الشمالى واليمن الجنوبى (فى ذلك الوقت) والصومال وموريتانيا معا ، واستوردت سلعا استهلاكية أخرى بخمسة وسبعين مليارا من الدولارات وهو ما يساوى ميزانية مصر وليبيا والجزائر .

إن العالم أصبح غابة كبرى لن يبقى فيها إلا القوى القادر المنتج المتعلم الخبير .. فأين نحن من ذلك ؟ وكل عام يمضى من عمرنا يصبح أخطر من كل الأعوام التى سبقته .

☐



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

٤ خبراء دوليون يناقشون في ندوة «صوت الكويت»

الصراعات القومية والنظام الدولي الجديد (١ من ٢)

أوروبا الغربية مهيأة لانتقال عدوى النزاعات القومية من الشرقية

لندن ـ «صوت الكويت» أكد جورج جوفي خبير الشؤون الدولية في جامعة لندن، ان مشكلة العراق الحالية هي ان نظاماً واحداً فرض على مجموعات ذات هويات ثقافية واحدة، كما ان تفجر المشاكل الحالية في السودان يعود الى عوامل تاريخية، بالاضافة الى الممارسات غير الصحيحة للحكومات المتعاقبة، وبخاصة حكومة البشير التي تريد فرض رؤيتها على مجموعات ذات اصول وثقافات مختلفة.

جاء ذلك في ندوة «صوت الكويت» حول «الصراعات القومية والنظام الدولي الجديد»، في ضوء مجريات الاحداث التي تشهدها دول أوروبا الشرقية والسوفياتية السابقة، حيث تصاعدت حدة الصراعات الانفصالية وتعمقت التناقضات بين المجموعات الاثنية هناك.

عالج الخبراء من خلال الآراء التي ادلوا بها، اليات الحلول التي ينبغي اعتمادها من قبل المجتمع الدولي، والمسؤولية الاوروبية خصوصا حيال وقف النزيف الذي تشهده يوغسلافيا.

وتطرقوا بشكل خاص الى التأثيرات التي تتعرض لها المنطقة العربية نتيجة لتلك المتغيرات ومضاعفاتها.

وفي ما يلي وقائع الندوة:



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

□ «صوت الكويت»: نلاحظ ان الكثير قد كتب عن استعادة الحركة القومية لقوتها في اوروبا الشرقية وكلنا يعلم تاريخ تلك الدول بل الاقليم بكامله الذي يتشكل من قوميات متعددة. كذلك في اوروبا الغربية، تبدو قضية القومية في ازدياد وباستطاعتنا البرهان بسهولة عن وجودها في اقسام مختلفة من العالم. وهذه القضية تثير تساؤلات كثيرة منها:

- ماذا نقصد بالقومية؟ ولماذا تصاعدت حركتها في أماكن كثيرة من العالم هذه الأيام؟

- هل شهدنا الأسوا في الصراعات القومية ام ستكون هناك حروب اخرى وصراعات على مستوى اقل؟ وما هي الحلول الملائمة للصراعات الناشئة عنها؟

- هل سيكون استخدام القوات لفرض السلام هو السياسة المتبعة؟

- ومن يجب ان يقوم بها؟ وما هي اخر نظريات دول المجموعة الاوروبية، وحلف «ناتو» والامم المتحدة حول هذه المشكلة؟

- هل باستطاعتهم القيام بأي خطوة؟ وكيف؟

- وما الذي تنطوي عليه هذه القضية حيال منطقة الشرق الاوسط؟

فلادوسابل: انا اهتم كثيرا بما يحصل في يوغسلافيا... وقد قيل في منذ عام تقريبا انه لن تكون هناك حرب واعتبرت ذلك كضمانة من دول المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة والأمم المتحدة. فالكل كان على علم تام بما يحصل هناك والجهود لمنع الحرب. وما حصل في حرب الخليج كان دلالة على قدرة الغرب على الامساك بزمام الامور خصوصا وان العالم خرج منها بنظرية النظام العالمي الجديد. فأحسست انه سيكون هناك نظام اوروبي جديد. ولكننا اليوم نواجه حربا اهلية طاحنة في يوغسلافيا والقضية ستصبح دولية وشاملة. وهي حالة خطرة أعتقد انه قد حان الوقت لاعطائها الاهتمام الجدي لاتخاذ الخطوة المناسبة. ولكن ما اراه هو التردد والبرودة في التحرك وهذا نابع من قلة اهتمام الاخرين بما يجري. وما يشغل اهتمامهم الان هو القضايا القانونية مثل شرق المانيا او شرعية ارسال قوات «الناتو» الى المنطقة.

وما يقال اليوم عن الحركة القومية في شرق اوروبا هو ان قيامها حدث من خلال الضغط عليها لوقت طويل وهذا صحيح. والنقطة الايجابية في قضية القوميات انها تشكلت ضد انظمة الحكم الواحد او الفدرالية المركزية كما كانت الحال مع الاتحاد السوفياتي سابقا. وهذا الوضع قد يمتد الى اوروبا الغربية اذا ما استمرت في ممارستها لنظامها البيروقراطي وتخطيطها المركزي دون اللجوء الى تطبيق ما يريده المواطن ويفضله. عندها ستذكر باشكال القومية، وهذه هي الناحية الصحية للحركة القومية. اما الناحية السيئة فهي اشكال العنف واستعمال القوة.

مارتن ماكولي: اذا اردناتعريف القومية فهناك نظريات عدة لها احداها ان القومية تنبع من مجموعة ترتبط باللغة والدين وتسكن ارضا معينة. وبعد فترة من الزمن تنمي تلك المجموعة رابط دم لتلك الارض فتصبح الارض في بعض الحالات مقدسة وتكون هناك روابط قوية متماسكة بين تلك المجموعة مع بعضها من جهة ومع الأرض من جهة اخرى. أما النظرية الثانية فتقول ان القومية هي مجموعة اقتصادية وهي مجموعة من الشعب التي تصادف وجوده مع بعضه البعض وشغل ارضا ما وارتبط وجوده هناك بالتجارة والمواد الخام والمصادر الأخرى وهذا هو رابطهم: اقتصادي بالدرجة الاولى وتتبعه الثقافة. واذا اخذنا رابط الدم في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا ويوغسلافيا لوجدنا ان هذا الرابط قوي جدا في تلك الاراضي، وهو احد اسباب ظهور القومية على السطح من جديد في مرحلة التسعينات لأن الحرب الباردة بين الشرق والغرب قد انتهت، والعامل الآخر هو زوال الماركسية التي باعدت بين تلك الشعوب من خلال تواجد الاتحاد السوفياتي. تلك الايديولوجية انتهت ولهذا استبدلت بالقومية وكل مجموعة عادت الى سلاحها معلنة بأن الارض لها وهي تفضل حكم نفسها بنفسها ضمن هويتها الثقافية ولغة شعبها. في الماضي، تبنت الماركسية مبدا الامساك بزمام امور القوميات داخل الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية في سبيل الدفاع عن العقيدة والبنية الفدرالية. فاذا نظرنا الى مالدوفا، جنوب اوستيا وشمالها لرأينا ان محاولات موسكو تهدف الى تقسيم المجموعات وابعادها عن بعضها لاعطاء موسكو الدور الاول للقيادة. واذا ما اردناتسمية رجل اوروبا السيىء للنصف الاول من القرن العشرين لاخذنا ستالين لانه اتبع سياسة التقسيم لفصل الشعوب. فلولا الاتحاد السوفياتي والحدود الاصطناعية لسمح للشعوب بالتعرب على اراضيها وثقافتها ولناضلت من اجلها حتى اخر رجل او امراة. فلنأخذ مثلا الروس، هناك ٢٥ مليون روسي خارج روسيا يطمعون في طلب الحماية من روسيا الام. وفي اوروبا الشرقية، انتج فشل الماركسية واللينينية تطلع الشعوب الى البحث عن ايديولوجية مختلفة او ايديولوجية صراع. لنأخذ ايضا يوغسلافيا والبانيا، فقد اقتطعت يوغسلافيا عن اوروبا لمدة ٤٥ سنة والاهمية هنا تكمن في انها لم تنتم الى الشرق ولا الى الغرب ولا الى اي مقاطعة وعليه لم تشترك في اي مؤسسة عالمية مهمة قد تمنحها الاتصال الاشمل مثل المجموعة الاوروبية. والسؤال المطروح هو كيف ستكون العلاقات بين تلك الدول واوروبا الغربية؟ وهذا صالح للجدل. فاذا توجهنا نحو اوروبا الشرقية، نجد ان دول تلك المنطقة تقف في موقع الدفاع فهي لا تريد أن تستبدل الميول السوفياتية بالميول الغربية.. او السيطرة السوفياتية بالسيطرة الالمانية. وهذه هي مشكلة السلاف اليوم، حيث يريدون التحرر من التشيك للسيطرة على اقتصاد جديد وسياسة جديدة. وهو ما اراه سياسة غبية لانها بانفصالها، ستقود نفسها نحو الكارثة. اقتصاديا، ستجد السلاف نفسها في وضع صعب للغاية كدولة مستقلة، والاعتراف باستقلالها من قبل الدول الاخرى لا يعني ان الاستثمارات الخارجية ستتدفق عليها. فالبانيا تم الاعتراف بها ولكن لا احد يهتم بها لأنها منطقة غير مهمة.

ماهية القومية

جورج جوفي: قبل التحدث عن القومية يجب أن نعرف ما هي وما مدى اهميتها..

القومية في الاساس هي احساس بالهوية الجماعية، احساس ينتمي الفرد من خلاله الى مجموعة كبرى. ولقد طغت على الساحة الدولية من جديد على شكل تنظيمات دولية وقبلية وعلاقات قرابة والتعريف العام عنها هو القومية. لكن القومية هي

حالة غير طبيعية وهي بالتحديد حالة اوروبية في المعنى الذي نمت وتطورت فيه. فقد بدأت في أوروبا مع بدء عصر النهضة واخذت وقتا طويلا في نموها الكامل الذي حصل في القرن ١٩.

ويجادل ارنست غاونر ان القومية تمثل مجموعة ترى نفسها مترابطة ضمن حدود اثنية وهذه المجموعة ترى نفسها متشابهة ثقافيا ومتفردة ومختلفة عن العالم الخارجي. والقومية هنا ليست قضية الهوية الجماعية فقط بل قضية الايمان بالحقوق والمساواة بين كل افراد المجتمع، وهذا ما جعلها حركة قوية في السنوات الأخيرة. والسبب الاخر لأهميتها يعود الى تطوير فكرة الدولة مع اوروبا، فأصبحت القومية المعنى الذي اعطى للدولة شرعيتها. والأمة هي التعريف الاساسي لوحدة الدولة في العالم الحديث على الرغم من ان اكثر من نصف شعوب العالم لا تعيش ضمن انظمة الامة. لكنها الكيان الذي تقاس به كل الدول والذي عرف عنه في ميثاق الامم المتحدة وفي القانون الدولي وهو بذلك فكرة أساسية. والفكرة الأولية ان المجموعة القومية تشرع مؤسسات الدولة واذا ما حدث، فان المجموعة القومية تنشأ من خلال عملية بناء الامة لقبول التشابه الثقافي لأن القومية هي خبرة ثقافية في الأساس. وهذا صحيح على الأخص في غرب اوروبا كبريطانيا مثلا واسبانيا وفرنسا وتقريبا المانيا وايطاليا. وفي اوروبا الشرقية، بدأت العملية نفسها ونستطيع القول بأن القومية الحديثة وجدت تعبيرها الافضل في اقسام واسعة من المنطقة خصوصا شرق تشيكوسلوفاكيا هي القسم الاخير من القرن ١٩. والسؤال هو لماذا أصبحت القومية قوية وعميقة في عالمنا الحديث؟

كلنا نوافق على ان قضية القومية اصبحت محور الملاحظة الدقيقة بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء سيطرة القيادة الواحدة في الاتحاد السوفياتي السابق واوروبا الشرقية، والحاجة الى ايجاد مبادئ شرعية اخرى لاستمرارية الدولة. والواقع ان اوروبا الشرقية، بعد زوال الامبراطوريتين العثمانية والنمساوية، لم تتواجد فيها مبادئ شرعية تسمح باستمرارية الدولة، وعليه مالت الشعوب هناك الى القومية للتعبير عن هويتها الشرعية واشكال قوميتها التي لا تتواءم مع شكل الدولة القائمة. ففي معظم الحالات فرضت الدولة على القوميات بنية تختلف عن البنية الصحيحة للدولة الام. ومن الطبيعي انه بعد ٧٠ عاما بدأت حركات التشدد القومي بالصعود وظهرت على شكل الصراعات الموجودة في الوقت الحاضر. وهذا ليس ناتجا عن العملية الماركسية او اللينينية، بل هو نتيجة بنية الدولة التي لا تسمح لشعب ما بتشكيل ثقافة متشابهة. ومشكلة الحركات القومية هي ابعد بكثير من اوروبا الشرقية، واستطيع القول بأنها موجودة، في كل دولة أفريقية وبعض مناطق الشرق الاوسط حيث تتشكل تلك الحركات لتهدد سيادة الدولة كما في العراق مثلا وايران والجزائر والمغرب، كذلك في آسيا كالهند والصين. والسبب الذي يكمن خلف ضراوة الصراعات في اوروبا الشرقية يعود الى تفكك الاتحاد السوفياتي كمؤسسة سياسية.

اسبانيا وبريطانيا

ولا يجب ان ننسى انه في اوروبا الغربية اليوم دولتان تواجهان امكانية وجود المشكلة نفسها.

الأولى هي اسبانيا، وذلك انه ليس هناك ادنى شك انه خلال سنة او سنتين ستنشق عنها دولتان هما كاتالونيا والباسك سواء من خلال الحرب او السلام.

والثانية هي بريطانيا حيث بدأت المشكلة في شمال ايرلندا، واليوم تمثل اسكوتلندة امكانية تهديد للمستقبل لان انشقاق السلاف عن التشيك سيقوي حماس الاسكوتلنديين للانشقاق عن انكلترا.

ما هو الحل؟ اعتقد ان العملية العسكرية هي الحل وانا لا اوافق على الرأي بعدم التدخل العسكري في يوغسلافيا، او وفق خطة اوروبا الغربية التي تقول انه من الخطأ دعم فريق ضد آخر. فأحد الدروس التي تعلمناها من حرب الخليج هي ضرورة الدعم الكبير المالي والمعنوي لانجاح العملية العسكرية. وفي يوغسلافيا يرى المراقبون الاوروبيون ان الموضوع سيشكل مشكلة كبيرة ولا يوجد من هو مستعد لأن يتحمل مسؤولية الخطر الذي تنطوي عليه القضية. وما اذكره ان اخر عملية تدخل غربية ضد الصراع القومي كانت في بيروت، وكانت نتيجتها انسحاب القوات الغربية لانها لم تستطع ضبط الازمة، وهذه هي حالة يوغسلافيا اليوم في عدم تدخل القوات الغربية ولا أعتقد انها ستتدخل. واذا لم نستطع استخدام التدخل العسكري، علينا التفكير بتقنيات اخرى والتقنية الوحيدة التي يمكن استخدامها هي قوات حفظ السلام من خلال دعم الأمم المتحدة، خصوصا اذا ما تشكلت كقوات دائمة كما قال الامين العام بطرس غالي. وهذا هو الحل.. نحصل عليه من خلال المباحثات والمفاوضات دون ان نفرضه. والسؤال الان هو البنية السياسية. فمن خلال الاختلاط الداخلي للشعوب كما في كردستان مثلا، سيكون من الصعب جدا تشكيل الكيان السياسي الذي سيضمن الحلول السلمية للمستقبل.

اما من سيقوم بها؟ فانا اقترح المنظمات الدولية لان هناك مشكلة اساسية في تدخل الدول الاخرى، فأحد مبادئ القانون الدولي هو الطبيعة المطلقة لسيادة الدولة على ارضها. واذا ما عارضنا القانون فالموضوع سيكون خطيرا بالدرجة الاولى لاننا لا نستطيع تفسيره لشعوب الدولة انه وضع لمصالحهم الخاصة وهذا ما سيؤدي الى صراعات مستقبلية.

ولكن هل هناك حاجة لربط القومية بالايديولوجية الاخرى؟ كلا لأن كل ايديولوجية تقدم مجموعة من البشر كمجموعة خاصة انفرادية. اما الدين فقد يكون عامل ربط بالقومية لانه اذا اخذنا قضية يوغسلافيا، لوجدنا ان مشكلة الصرب وكرواتيا يمكن تحديدها ضمن خط ديني ولكن اذا سلمنا بهذا المنطق فهو لن يساعدنا على فهم المشكلة. فالدين هو احد العوامل الثقافية الاساسية التي تتمسك بها المجموعات القومية ولكن الدين نفسه ليس احد عوامل الانقسام.

عوامل سياسية وليست دينية

□ «صوت الكويت»: لقد شهدنا حروبا وصراعات في السودان والصحراء الغربية وافغانستان، فهل كان ذلك نتيجة القومية؟ وما هو الفارق بين حروب الشرق الاوسط وحروب اوروبا الشرقية؟

- جورج جوفي: ان المجموعة القومية لا تعرف من الخارج بل تعرف عن نفسها. وقضية الصحراء الغربية هي مثل مهم يعرض اختلاط التقاليد السياسية المختلفة. ليس هناك خلاف في ان اهل الصحراء يشكلون دولة فالصحراويون منذ الخمسينات، يعرفون عن انفسهم بأنهم دولة ونحن هنا لا نستعرض قضية تدريبهم وتوجيههم نحو العالم الحديث، ولكنهم مجموعة قومية تتطلب قصة تاريخية تحدد وجودهم في تلك الارض لفترة طويلة. بينما المغرب تقول ان الصحراء الغربية تعود لها تاريخيا وهذا صحيح. ولكن مغرب ما بعد الاستعمار تختلف عن مغرب ما قبل الاستعمار، وملكية

المغرب بعد الاستعمار لا يمكن ان تحدد ما كان لها قبل الاستعمار لذلك فان ادعاءها ملكية الصحراء الغربية تم تجاهله. ولكن المغربيين مقتنعون تماما في نقاشاتهم انه لا فرق بين فترة ما قبل الاستعمار وما بعده، وان مطلبهم صحيح مئة بالمئة. لذلك فان قضية الصحراء الغربية يمكن ان ينظر اليها كقضية قومية.

اما في السودان فالوضع يختلف لانه نشأ نتيجة للحكم الانغلو - مصري الذي رسم حدود السودان حسب ما ناسب الادارة البريطانية. وشعب السودان يختلف فيما بينه بين قبائل مسيحية في الجنوب ومسلمين من اصل عربي في الشمال. لذلك فان فرض بنية الدولة الواحدة على الشعب السوداني ولدت الصراع بين مجموعات الشعب. ان المشكلة الاساسية هي السودان هي مشكلة الاستعمار الذي جمع عدة مجموعات من الشعوب ذات هوية محلية مختلفة، واذا اردنا فرض بنية واحدة من النظام على هذه المجموعات كما حصل عام ١٩٨٢، فمن الطبيعي ان تنفجر الصراعات.

اما العراق فانا ارى مشكلته في فرض نظام واحد بالقوة على مجموعات ذات هويات ثقافية مختلفة. والمشكلة ليست في الشيعة والسنة وهو ما لم تحاول حكومة بغداد اثارته، بل في كردستان بسبب ضمها من قبل الاستعمار البريطاني في نهاية الحرب العالمية الثانية، والقضية في قضية اختلاف لغة. ولذلك فان كردستان ستكون المشكلة الدائمة لاي حاكم يحكم العراق. ان احدى نتائج حرب ١٩٩٠ - ١٩٩١ هو منح شيعة الجنوب ملامح دولة مستقلة وعندما ضغط النظام العراقي على الشيعة في الجنوب، اتى ضغطه على مجموعة واحدة من البشر وبالتالي اوجد مشكلة كان يحاول تحاشيها.

لماذا يختلف الشرق الاوسط عن اوروبا في هذه المشكلة؟ لان التطور مختلف. الاختلاف الاساسي هو ان الشرق الاوسط عانى تجربة الاستعمار الذي لم تعانه اوروبا الشرقية.. لقد كانت الاخيرة تجربة

استعمال القوة ولكن ليس الاستعمار.

جورج روبرتسون: سأبدأ بالحديث عن تأثير الاستعمار في المانيا الشرقية والشرق الاوسط وافريقيا وهو نوعان: اداري وسياسي. اداري لأن الحدود رسمت من قبل القوى الاحتلالية، وسياسي لان احدى نتائج الاحتلال الاوروبي لدول عدة من العالم فرضت بنية سياسية معينة على تلك الدول، جعلتها فيما بعد خاضعة لسياسة القوى الاحتلالية. وهذا لم يحصل في اوروبا الشرقية لانها كانت جزءا من قطاع ثقافي مشترك.

.. واوروبا الغربية

مارتن ماكولي مقاطعا: بولندا هي الدولة الوحيدة في اوروبا الشرقية التي كانت منقسمة فيما بينها. وما سأقوله الآن عن اوروبا الشرقية هو انها تتجه نحو القومية التي لا اراها سلبية تماما. انها مرض الدول الشابة التي تحررت واستعادت سيادتها من جديد. من جهة ثانية، فان روسيا وأوكرانيا وبعض دول اوروبا الشرقية تحاول جهدها للاشتراك مع المجموعة الاوروبية. اذن فالميول الاقتصادية هي الطريقة الاخرى. فما تقوله روسيا عن «الانضمام الى العالم المتمدن»، وهي جملة اخترعتها، تقصد فيها الانضمام الى اوروبا الغربية. انهم يتطلعون الى المؤسسات الاوروبية الغربية لانشاء مؤسساتهم وتطويرها. يريدون ان ينظر اليهم كدولة اوروبية شرعية. اذن هي تعتمد تكنولوجيا اقتصادية جديدة مشابهة لاوروبا قبل القومية حيث عرفنا عن انفسنا تبعا لثقافتنا فحددنا معا ما اذا كنا بريطانيين او فرنسيين او المانيين وكان هناك المحامي والراهب والطبيب وكل ينتمي الى مجموعته. وما تقوله اوروبا الغربية لاوروبا الشرقية انه يجب عليها اطاعة قوانين اوروبا الغربية. اذن المشكل الاساسي لاوروبا الشرقية والدول السوفياتية (سابقا) هو المواطنية. من هو مواطن استونيا ومواطن روسيا ومواطن مولدوفا الخ..؟

وهذا ما لجأ اليه الاستونيون ووجدت فيه روسيا اساءة. وانا اركز على المواطنية هنا لانه بعد الخصخصة وتحويل ممتلكات الدولة الى مواطنيها، لا يجب ان تتحول تلك الممتلكات الى الشخص الخطأ.

جورج جوفي: انه لمن الضروري معرفة ان التقسيم القومي لا يمنح لدول اوروبا الغربية فهناك مبدأ قانوني يمنع التقسيم القومي على اوروبا الغربية ويطبقه خارجها. وهذا فقط لحفظ حدود الدول الاوروبية وهذا المبدأ تستخدمه كل دول اوروبا الغربية لمقاومة مطالب المجموعات القومية داخل حدودها منذ اكثر من ٢٠ سنة. كذلك احب ان اوضح ان القومية لا علاقة لها بالديمقراطية على الاطلاق، واحد اهم مبادئ الاشتراك في مجموعة الدول الاوروبية ان الدول يجب ان تبقى ديمقراطية. وعليه يمكن الجدل بأن التركيز على القومية الواحدة في اوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفياتي (سابقا) ليس في مكانه في تحديد الهوية الغربية ودول السوق الاوروبية المشتركة.

جورج روبرتسون: هناك شعور قوي بالقومية في اسكوتلندا حاليا، ومن الممكن الجدل انه في الوقت الذي تتوحد فيه اوروبا اقتصاديا، تأتي طلبات الانفصال الثقافي لتضعفها. واوروبا الغربية تشهد الان حركة خطيرة للقومية كما يحدث في اسبانيا.. وكذلك هناك قضية بلجيكا. كل هذه الدول تتظاهر ثقافيا واعتقد انه من غير المناسب تسميتها بالقومية. ففي كل دولة هناك مواطن من البلد الرئيسي ومواطن من غير البلد الرئيسي وكل منهم يطالب بهوية ثقافية منفصلة. والدرس الذي نتعلمه هو سؤال المواطنية.. فهو سؤال غامض لا علاقة له بتحويل الممتلكات والارض، وغالبا ما تكون الارض شرارة الصراع لانها اهم عنصر في الانتماء. والدرس الآخر هو تطور اوروبا الاقتصادي والمنهج السياسي الذي يتماشى مع الاقتصاد الداخلي المستقل الذي وضعه نخبة من الساسة الاوروبيين. يبقى هنالك خوف من الاندماج الاقتصادي كالذي مارسته الدنمارك ضد الاقتصاد الذي تسيطر عليه المانيا. وما نراه اليوم هو اعتراف نخبة الساسة الاوروبيين ببنية تقنية حديثة كثيرة التعقيدات.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

نقطة حوار

■ أول الكلام:

● من شعر سعيد عقل:

«رب ارض من شذى وندى
وجراحات بقلبي عدا
سكتت يوماً فهل سكنت؟
اجمل التاريخ كان غداً».

●●●

● نتأمل في خلفيات وسمة هذه المرحلة التاريخية من معايشة الشعوب لبعض الحكام. وهي مرحلة يصفها محللون بأنها مخاض لميلاد نظام عالمي جديد. ويصفها فريق آخر، بأنها مرحلة تساقط الطغاة، منذ كانت بداية المخاض بسقوط الطاغية شاوشسكو.

ولدينا نماذج ماثلة اليوم لهذه الشرائح السيئة من الحكام المتفردين بالسلطة. لا يعترفون حولهم بمجالس الشعب، ولا بالوزراء، ولا بالمستشارين، ولا بالرأي العام الذي يحمل صوت المواطن/الشريك في المسؤولية والذي تسقط على رأسه، في الغالب وحده، نتائج ما ارتكبه حاكمه بانفراده بالسلطة!

وهذه الشعوب المبتلاة ترزح تحت انظمة الطغيان، والديكتاتورية، والتسلط على مقدرات الشعب، وقمع إرادته، وخياراته في التعامل الديموقراطي الذي يبشر به النظام العالمي الجديد. ومن هذه الامثلة:

●●●

● اولاً: الرئيس العراقي صدام حسين الذي انفرد بالتسلط على شعبه، وعلى جيرانه بمحاولته الفاشلة حتى اودى بشعبه داخل هذا الخندق الخانق: وحيداً، معزولاً منذ اندحاره من الكويت، وتسببه في فرض حظر على شعبه في ارزاقه وغذائه، وثروة ارضه التي يستحق ان يستثمرها لتطوير اقتصاده.

انه الذي تدهور وانحط بطموحات شعب العراق الذي ادخله في حربين ظالمتين، ثم اسلمه للحصار الدولي، والعزلة، والسقوط في نبذ العالم كله للتعاون معه. اي مع حاكمه الذي تسلط على مقدراته، واعتسف ما كان يطمح اليه شعبه من خطط تنموية!

وقد حملت الاخبار الينا - وما زالت لم تضع حملها - الكثير من المحاولات التي تستهدف الاطاحة بهذا الديكتاتور، وهو يواصل وأد هذه المحاولات لمزيد من انزال القهر بالشعب العراقي الصابر.

وصدام حسين تأكد لديه انه بات مكروها من شعبه، وغير مرغوب فيه. ورغم هذه الحقيقة التي تقض مضجعه، لكنه يتمسك بكرسي الحكم: يقتل، ويصدر احكام الاعدام الجماعي، من اجل ان يبقى!

●●●

● ثانياً: الرئيس الصربي ميلوسيفيتش يبدي تشبثه بالسلطة رغم انف شعبه، وارادته التي اصدرها بضرورة تنحيته.

وما زلنا نشاهد من خلال ما تبثه وكالات الانباء المصورة: تلاحق المظاهرات، وتعاظمها، وانتشارها في كل ارجاء الصرب، تنادي بسقوط هذا الديكتاتور السفاح الذي حول جيش الوطن المدافع عن اهله، الى جلاد، ومعتد، ينفذ احكام الاعدام الجماعي في ابرياء، ويقصف المنازل والمنشآت، ويدمر دون ان يستجيب لنداءات العالم كله!

ان هذا الحاكم الطاغي يشاهد اصرار شعبه على اسقاطه، وقيام المظاهرات امام بيته، وامام مبنى رئاسته مطالباً بترك السلطة، وهو سادر في طغيانه، يرفض الانصياع لارادة الشعب الذي بات لا يريده.

فأي حكام هؤلاء الذين يصرون على التشبث بالحكم قسراً، وضد رغبة شعوبهم؟!

وأية ديموقراطية يزعمونها وتعاملهم مع شعوبهم بالحديد والنار؟!

●●●

● ان هذه الشرائح من الحكام الطغاة تتطلب من المجتمع الدولي ان يهب لنجدة شعوبها من جورهم، طالما ان هذه الشعوب ضعيفة في قدراتها، ولتخليص هذه الشعوب من طغاتها، بدلاً من ربط مساعدة الشعوب وانقاذها بمصالح القوى العظمى التي تتحكم في اقتصاد العالم، وفي سوق السلاح، وتريد ان تتوسع التعاملات في هذه السوق، حتى لا تفقد مورداً اقتصادياً مهماً من تجارة السلاح على حساب قتل الشعوب!!

عبدالله الجفري



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

التحدي الجديد الذي لم يضعه العالم في حسابه

بقلم: عاطف الغمري *

لا تغيب عن الانتباه دلالات إعطاء أولوية في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، الذي عقد في هلسنكي اخيرا، لما وصف بقبول «تحدي التغيير»، وإعطاء مؤتمر الأمن والتعاون سلطات أوسع، لمنع وقوع النزاعات، والمساعدة على تسويتها، وتنظيم عمليات حفظ السلام.

فإن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في إطار التصور الذي كاد أن يستقر للنظام الدولي الجديد «تحت التأسيس»، سيكون إطار الأمن للعالم الغربي، بعد ان تتحول في المرحلة الانتقالية الراهنة من النظام الدولي، آليات مباشرة هذا الأمن من حلف الأطلنطي الذي تقوده الولايات المتحدة، إلى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، الذي تعتبر الولايات المتحدة عضوا فيه، لكن التطور يدفع بوضعه تحت قيادة أوروبية، باعتبار اوروبا مرشحة لتكون القوة العظمى المتفوقة اقتصاديا وعسكريا في النظام الدولي الجديد، الذي ينتظر أن تتعدد فيه القوى العظمى.

وعلى الرغم من ان التصور السابق كان قد بدا يميل إلى الانتقال التدريجي إلى هذه الآلية الجديدة للأمن الدولي، إلا ان احداث الصراعات القومية العرقية في انحاء يوغسلافيا السابقة، وكذلك الاتحاد السوفياتي السابق، قد بدات تطرح تحديا جديدا للأمن الغربي عامة، والأوروبي خاصة، لم يكن موضوعا في اي حسابات، نظرا لأن هذه الصراعات آخذة مع كل يوم يمر في اكتساب شحنات ذاتية جديدة، تعطيها قوة دفع تتجاوز اي حدود كانت متوقعة، لدرجة ان بعض مراكز الفكر الاستراتيجي في عواصم الغرب، بدات تنبه إلى انه ما لم يتم بسرعة إيجاد وسائل وآليات جديدة وقوية لاحتواء هذا الاندفاع غير المحكوم للصراعات القومية العرقية في هذه البلاد، فإن التصورات التي كانت قد استقرت، بشكل ما للنظام الدولي الجديد سوف تنقلب راسا على عقب، ويصبح هناك نظام عالمي غير مرغوب فيه تجتاحه الفوضى، وتخرج احداثه الخطيرة عن زمام سيطرة وتحكم القوى الكبرى، خاصة أن النظريات والتصورات للأنظمة الدولية هي وليدة اوضاع واحداث تتحدد لها نتائج في ما بعد. ومن اكثر التطورات التي لحقت بموجات الصراعات القومية العرقية ، أنها اخذت تظهر ان ما كان معترفا به في فترة السنوات الأربعين الماضية، من شرعية الحركات القومية ، وحق تقرير المصير، قد بدا يعاد النظر في شرعيته، بعد أن بدات هذ الحقائق تكتسب ظواهر تدميرية وليست بناءة أو إيجابية، تجعلها مصدر خطر على شعوبها وعلى المجتمع الدولي بأسره. حتى أن البعض من السياسيين في الغرب أطلق على النزعات القومية العرقية التي ظهرت في اعقاب انتهاء الحرب الباردة، «هذا النوع السام من القومية»، كما وصف مسؤول بوزارة الخارجية الأميركية يوغسلافيا بانها النموذج المرعب للجنون الذي أصاب حق تقرير المصير، فالقومية تجردت في ظروفها الراهنة في هذه البلاد من سماتها الصحية وتحولت إلى موجات من العدوان والتعصب، وطريق إلى إثارة الحروب بين الدول المتجاورة، وبعث الكراهية بين سكان الوطن الواحد، وهي تعيد العالم إلى عصور الفوضى، قبل أن يشهد قيام نظام الدولة بشكلها المعاصر. عندما أصبح النظام الأمني للغرب، حتى مع استمرار قيام حلف الأطلنطي بدوره، يشعر بوجود ثغرة في نظامه، بدت في تفاوت الرؤى والمواقف حول الخطر الذي يمثله هذا التعصب القومي على هذا النظام، وعجزه عن إيجاد موقف مشترك يعبر عن حالة أمن جماعي، حتى ان الولايات المتحدة ظلت تميل إلى ان تتحمل اوروبا عبء مواجهة هذا الموقف،



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٣

بينما أوروبا نفسها واجهت في داخلها تفاوتا في درجات الحماسة، فكانت فرنسا مثلا الأكثر إيجابية وهو ما تجسد في الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران لسراييفو عاصمة البوسنة والهرسك، رغم مخاطر السفر إلى هناك، وتعرض مطارها للقصف المتواصل طوال ٢٤ ساعة من مدفعية الصرب التي تحتل التلال المحيطة بالعاصمة سراييفو، ثم بعد ذلك القرار الفرنسي بإرسال قوة فرنسية ضاربة تتكون من ٧٠٠ جندي للاشتراك في حماية مطار سراييفو. لكن، عندما التقى زعماء ٥١ دولة في هلسنكي، كانت المخاطر على الجميع قد بدأت تطرح نفسها على القادة المجتمعين هناك، بصورتها المرعبة، في تحد صريح، فحواه أنه إذا لم يتم إيجاد آلية جديدة تردع هذه النزعة القومية العنصرية الخطيرة، فإن القوى الكبرى ستكون مهددة بأن تفقد قدرتها على السيطرة على الأحداث الإقليمية ، التي تشكل تهديدا للأمن الدولي بشكل عام، وسيكون النظام الدولي المقبل خارج إطار السيطرة عليه. من ثم كان الاتجاه الذي ظهر في إعطاء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي سلطات أوسع، تمكنه من التصدي لهذا التحدي الجديد، يشير إلى تحرك نحو اختصار الفترة الانتقالية التي تنتهي بتقلد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي مسؤولية أمن العالم الغربي.

ولما كان الاستتباب الذي يتحقق في مثل هذه الأوضاع هو رهنا بالقدرة على إدارة الأزمة وتحقيق الانتصار فيها، والوصول بها إلى تسوية، تنزع فتيل التهديد القائم للأمن الدولي، فإن قدرة أوروبا في الفترة المقبلة على إدارة الأزمة الصربية، وإنهائها، هو الذي سيحسم أمر هوية الإطار الذي ستنتهي إليه مقاليد مباشرة مهام الأمن الغربي في الفترة المقبلة.

مع ملاحظة أن التحرك السريع الذي تضمن - يوم السبت الماضي - قيام الولايات المتحدة وحلف الأطلنطي واتحاد دول أوروبا الغربية باتخاذ إجراءات عسكرية مشتركة لإرغام الصرب على الانصياع للقرارات الدولية ووقف العدوان على البوسنة والهرسك، جاء تعبيرا عن الوضع الذي مازال فيه حلف الأطلنطي هو صاحب آلية الأمن الغربي الرئيسية، وأن أوروبا على الناحية الأخرى تتأهب لهذا الدور في الوقت المناسب.

---

* نائب رئيس تحرير «الأهرام»

خطوات على طريق إيجاد نظام عالمي

التلازم التام بين الحق والقوة، وتغليب المصلحة الخاصة لكل دولة على كل ماعداها من اعتبارات، وأحقية كل دولة فى اتخاذ ماتراه من قرارات وأعمال للدفاع عن مصالحها الخاصة، ولتحقيق تلك المصالح، بما فى ذلك الحق فى شن الحروب الدفاعية والوقائية والعدوانية، ومشروعية تلك الحروب واعتماد نتائجها كمصدر قانونى لاكتساب الحقوق، واعتبار كل ذلك من مظاهر ممارسة حق «السيادة» المقرر لكل الدول. تلك هى القواعد كانت تحكم العلاقات الدولية منذ بدء وجود الدول، والتى كانت محصلتها النهائية هى أن تلك العلاقات إنما تقوم على مبدأ أساسى، وهو: توازن القوى.

ولقد ظلت الأمور تجرى على هذا النحو على مدى العصور، وتؤخذ على هذا النمو باعتبارها من طبيعة الأشياء.

غير أنه منذ أواخر القرن الماضى، وأوائل هذا القرن وقعت تطورات نوعية هائلة وغير مسبوقة فى مختلف أوجه الحياة، وكان لابد أن تكون لها اثار واضحة على الفكر السياسى والقانونى فى المجال الدولى. فقد أدى التطور الهائل فى المجالات العلمية والصناعية إلى قفزات هائلة فى كفاءة وقدرة المعدات العسكرية ووسائل الدمار الشامل على نحو لم يشهد العالم له نظيراً من قبل، كما ظهر بوضوح فى الحروب التى جرت فى أواخر القرن الماضى وبدايات هذا القرن، ثم بصورة أكثر وضوحا فى الحرب العالمية الأولى، بما دفع الكثيرين من الكتاب والمفكرين والساسة إلى الدعوة لمراجعة القواعد والأسس التى تقوم عليها الحياة الدولية، سعياً إلى ارساء قواعد جديدة، ووسائل واليات ملائمة، لحماية الأمن والسلام الدوليين، وتجنيب البشرية ويلات الحرب الحديثة. كما أدى التطور الهائل فى وسائل الانتاج ووسائط النقل والمواصلات، إلى تجسيد الحاجة لايجاد القواعد والوسائل السياسية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية الكفيلة بتيسير سبل التبادل والتعاون الدوليين، وتذليل العقبات المختلفة التى تعوق هذا التعاون.

ومن أجل ذلك كله شهدت تلك المرحلة نهضة كبيرة فى العمل على تحديد القضايا والمشكلات الأساسية التى تواجه العلاقات الدولية، والتى تعوق حركة التبادل والتعاون بين الدول والشعوب، وتمثل ذلك فى ابرام عدد هائل من المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف، وفى إقامة المنظمات والتنظيمات الدولية العاملة فى مختلف ميادين وأوجه العلاقات الدولية.

الاستجابة للمتغيرات

فى هذه الفترة وقعت اتفاقيات جينيف لسنوات ١٨٦٤ و١٨٦٨ و١٩٠٦ الخاصة بمعالجة جرحى ومرضى وأسرى الحرب. كما وقعت اتفاقيات لاهاى لسنة ١٨٩٩، ولسنة ١٩٠٧، الخاصة بإنشاء هيئات التحيكم الدولى، والمحكمة الدائمة للعدل الدولى التى أقيمت سنة ١٩٢٠. كما أقيمت منظمتان دوليتان فى سنة ١٨٦٤، وسنة ١٩١٨ لتحقيق التبادل والتعاون فى مجالات الخدمة التلغرافية والتليفونية. وفى الفترة بين سنتى ١٨٦٣ إلى ١٩١٢ انعقدت سبعة مؤتمرات دولية للبحث فى حماية الأسلاك تحت البحر. كما عقدت اتفاقيات دولية لتوحيد القواعد الخاصة بالتفتيش الجمركى، والنقل الدولى للبضائع عن طريق السكك الحديدية. كما عقدت عدة مؤتمرات دولية لدراسة وتقنين القواعد القانونية والإجراءات الواجب اتخاذها لانقاذ الحياة فى البحر، وبصورة عامة، لوضع قواعد القانون البحرى، كما عقدت أربعة مؤتمرات دولية اهتمت بمشاكل الموازين والمقاييس، وذلك قبل الحرب العالمية الاولى.

وكذلك فقد انعقد مؤتمران دوليان فى بروكسل سنة ١٩٨٨ وسنة ١٩٩٠ لدراسة التعاريف الجمركية، كما أن حماية شهادات الاختراع والماركات الصناعية وحقوق المؤلف كانت محل دراسة من جانب عشرين مؤتمرا دوليا جرى عقدها منذ سنة ١٨٨٠ ومابعدها. بل انه قد تم توقيع اتفاقية دولية للرقابة على قوارب الصيد فى بحر الشمال.

وفى ظل عصبة الامم عقدت عدة مؤتمرات دولية لدراسة مسائل الامتيازات والحصانات الدبلوماسية والقنصلية، ومشكلة عديمى الجنسية، ومسألة الوضع القانونى للدول أمام المحاكم الاجنبية، ومن تلك المؤتمرات مؤتمر لاهاى الذى انعقد لمدة عامين من سبتمبر ١٩٢٧ إلى سبتمبر ١٩٢٩ واشتركت فيه وفود ٤٧ دولة الى جانب مراقبين من الاتحاد السوفييتى، وقد اقر المؤتمر أربع اتفاقيات دولية إحداها خاصة ببعض المسائل المتعلقة بتنازع القوانين الخاصة بالجنسية، والاخرى خاصة بالمياه الاقليمية وتحديد النظام القانونى فى البحر الاقليمى. كذلك فقد عقد مؤتمر فى هافانا عام ١٩٢٨ انتهى بتوقيع عدة اتفاقيات دولية فى القانون الدولى الخاص، والحياد، وقانون المعاهدات، ونظام المبعوثين الدبلوماسيين.

وليست هذه المعاهدات والمؤتمرات والمنظمات الدولية التى أشرنا اليها فيما تقدم سوى جزء من تلك المعاهدات التى ابرمت، والمؤتمرات التى عقدت، والمنظمات التى أقيمت على مدى نصف قرن من الزمان، والتى تعكس مدى الحاجة التى احس بها المجتمع الدولى الى مزيد من التحديد والتقنين للعلاقات الدولية، ولتنمية وتسهيل التعاون الدولى فى مختلف المجالات ولايجاد المنظمات الدائمة لتحقيق هذا التعاون والتنسيق.

وماكان ذلك سوى استجابة ضرورية للمتغيرات الكبيرة التى احدثها التطور العلمى والصناعى والاقتصادى العظيم فى الساحة الدولية، ومانتج عنه من تجسيم لمخاطر الحرب وويلاتها من ناحية، ولحتمية زيادة التنسيق والتعاون فى المجالات السلمية من ناحية اخرى.

غير أن ذلك كله لم يكن كافيا لتحقيق القدر المطلوب من الجهد الجماعى الكفيل بإبعاد شبح الحروب، ولصيانة الأمن والسلام الدوليين. فالمعاهدات والاتفاقيات الكثيرة المتفرقة لاتقدم سوى حلول جزئية لقضية تقنين العلاقات الدولية على أسس واضحة ومتكاملة. والتنظيمات الدولية التى اقيمت لم تكن سوى أدوات متفرقة ومنعزلة للتعاون الجزئى فى مختلف الميادين.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٢

محمود توفيق ★

المحاولة الأولى

وفى هذه المرحلة ، بدأ الاحساس يتزايد بضرورة العمل على ايجاد «نظام عالمى» متكامل ، لضمان الأمن والسلام وتفادى الحروب، وكذلك لتامين أوجه التعايش والتعاون والتبادل الدولى فى الاغراض السلمية. وبدا واضحاً أن وجود هذا النظام يقتضى إيجاد «سلطة عالمية» تجسد ارادة كل الدول، سلطة منفصلة عن إرادة أية دولة بمفردها أو إرادة أية مجموعة متحالفة من الدول، أيا كانت قوة هذه الدولة أو المجموعة، سلطة عالمية عامة تمثل إرادتها «شرعية دولية» تلتزم بها كل الدول طوعا أو كرهاً، سلطة تلتزم «بقانون دولى» واضح المعالم، سلطة تملك فى النهاية القدرة والوسائل التنفيذية والقضائية اللازمتين لفرض القانون الدولى وإلزام جميع الأطراف به. وهذه الشروط كلها هى المعالم الاساسية «للنظام العالمى»، وهى التى تميزه عن كل «القوى» العالمية، أو التحالفات الدولية السابقة، التى حاولت من قبل أن تفرض إرادتها على المجتمع الدولى، والتى اعتبرت إرادتها هذه، وماتستند إليه تلك الارادة من عوامل القوة، بمثابة الشرعية الملزمة لغيرها من الدول.

ولقد كانت أول محاولة جادة لايجاد «نظام عالمى» هى تلك التى اعقبت نهاية الحرب العالمية الاولى، والمتمثلة فى قيام «عصبة الامم».

وقبل «عصبة الامم» كانت هناك مجرد دعوات فلسفية يغلب عليها الطابع المثالى، لخلق «حكومة عالمية»، أو إنشاء «اتحاد لتنظيم المجتمع الدولى»،مما كان يستحيل تحقيقه فى ظل الصراعات التي كانت تسود اوروبا فى ذلك الحين. ومن امثال هذه الدعوات مشروع «بييرديبوا» سنة ١٣٠٥، ومشروع الشاعر «دانتى اليجيرى» الذى نشره فى كتابه «دى موناركيا» سنة ١٣١٠. ومنها بعد ذلك مشروغ «شارل كاستل» سنة ١٧١٢، ومشروع «سان سيمون» .. الخ. أما من الناحية العملية فقد حاول «مؤتمر فيينا» الذى انعقد سنة ١٨١٥ بعد الفوضى التى خلفتها حروب نابليون ان يعيد تنظيم اوروبا، وإقامة «سلطة عالمية» تستند الى تحالف الدول الاربع الكبرى «بريطانيا، والنمسا، وروسيا، وبروسيا»، وهو التحالف الذى سمى «بالتحالف المقدس»، والذى كانت مهمته فى الواقع هى ضمان استمرار انظمة الحكم الاستبدادى فى اوروبا، وفرض المصالح المشتركة لدول التحالف تحت ستار «الحفاظ على سلاح اوروبا وسلام العالم كله».

واعقب ذلك قيام مايسمى «تنظيم الوفاق الدولى» الذى ضم الدول الاربع السالف ذكرها مضافا اليها فرنسا، والذى كان قائما لفترة طويلة من القرن التاسع عشر، والذى كان بدوره مجرد تحالف يرمى الى فرض دكتاتورية الدول الكبرى. ومن الواضح ان تلك التحالفات كانت بعيدة كل البعد عن ان تكون «نظاما عالميا» على النحو المطلوب، والذى اشرنا الى مقوماته وخصائصه الرئيسية فيما تقدم.

واعقب ذلك، تصاعد النشاط الدولي فى عقد المؤتمرات وإبرام الاتفاقات وإقامة التنظيمات الدولية «الجزئية» على النحو الذي اوردناه فيماسبق، وكان فى ذلك إرهاص طبيعى بالاتجاه نحو إقامة «نظام دولى».

وكان إنشاء «عصبة الامم» هو اهم مراحل تطور حركة «التنظيم الدولى» فى اتجاه إقامة «نظام عالمى»، وقد نشات هذه المنظمة فى اعقاب الدمار الذى خلفته الحرب العالمية الاولى من اجل حفظ السلام وتحريم استخدام القوة، واحترام القواعد القانونية فى العلاقات الدولية، ومن اجل زيادة التعاون الدولى، على انه قد دب الخلاف الجاد بين مختلف الاطراف الاساسية فى الساحة الدولية، حول وضع «العصبة» ودورها وسلطاتها. ومما يذكر انه كان هناك نحو ثلاثين مشروعا بشأن شكل التنظيم المقترح تقدمت بها هيئات خاصة وحكومية. وكان من أهم هذه المشروعات مشروعات ثلاثة، الاول: مشروع الولايات المتحدة تحت اشراف الرئيس ولسن، وكان يخول العصبة اختصاصات واسعة فى مجال خفض التسلح، ويأخذ بمبدأ التحكيم الاجبارى فى المنازعات الدولية. والثانى: مشروع فرنسى أعده «ليون بورجوا» يرمى الى خلق منظمة ذات اختصاصات واسعة تجعل المجتمع الدولى اقرب مايكون الى شكل «الدولة الاتحادية»، ويأخذ بمبدأ التحكيم الاجبارى، ويجعل للعصبة قوة عسكرية دولية دائمة يمكنها استخدامها عند الحاجة ضد الدول التى تخالف قرارتها. والثالث: مشروع بريطانى يقوم على قدسية «سيادة الدول» الاعضاء، فيحد بالتالى من اختصاصات المنظمة ليجعل منها مجرد «تجمع دولى» يعتمد على الراى العام العالمى وتاثيرة الادبى، وهو لذلك يرفض فكرة التحكيم الاجبارى، وفكرة الجزاء فى حالة عدم تنفيذ قرارات المنظمة. وانتصرت وجهة النظر البريطانية، وتم اقرار المشروع البريطانى فى مؤتمر فرساى فى ٢٨ ابريل ١٩١٩، واصبح «عهد» عصبة الامم، وهو وثيقة تأسيسها، جزءا من معاهدات الصلح، ودخل حيز التنفيذ منذ عام ١٩٢٠. وقد اشتمل «العهد» على بيان للمبادىء التى تقوم عليها العصبة والتى تتحدد بالاتى:

١- أن تقبل الدول الالتزام بعدم الرجوع الى الحرب.

٢- أن تقوم العلاقات بينها علانية وعلى اساس العدالة والشرف.

٣- أن تلتزم باحترام قواعد القانون الدولى العام وتتبعها فى تصرفاتها.

٤- أن تحقق العدالة وتحترم الالتزامات التى تتقرر فى المعاهدات.

ثم يحدد «العهد» بعد ذلك اسلوب تشكيل العصبة، والمهام التى تضطلع بها، ووسائل تحقيق اهدافها.

قصور تجربة العصبة:

وعلى عكس التجارب والاحلاف السابقة التى اقتصرت عضويتها على بعض الدول الاوروبية، تميز تشكيل العصبة بصبغة عالمية تسمح لكل الدول بعضويتها. وكانت العضوية من نوعين: الاولى: عضوية بالتأسيس، وتشمل الدول التى وقعت «عهد العصبة»، الى جانب مجموعة اخري من الدول ورد ذكرها فى ملحق العهد، وكان مسموحا لها بالانضمام خلال مدة معينة. والثانية: عضوية بالانضمام، وتشمل الدول التي توافق العصبة على قبولها باغلبية ثلثى اعضاء الجمعية العامة، على انه رغم ذلك فإن العصبة لم تنجح فى تحقيق صفة العالمية، ذلك انها لم تضم فى أى وقت كل الدول، كما أن الطابع الاوروبى ظل غالبا عليها. ففى السنوات الاولى للعصبة استبعد اعضاؤها المؤسسون، وهم الحلفاء المنتصرون فى الحرب العظمى الاولى، الدول الاعداء فى الحرب، كما ظلت العصبة محرومة من اسهام الدول الكبرى فى نشاطها. فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الاشتراك فيها - رغم ماكان لها من دور رائد فى الدعوة الى إقامتها، لاعتقادها ان مشاركتها فى العصبة سوف تؤدى الى تدخل الدول الاوروبية فى شئون القارة الأمريكية، مما يتعارض مع سياسة الولايات المتحدة التي تتمثل فى مبدأ «مونترو» الذى يقرر رفض أى تدخل غير أمريكى فى شئون القارتين الامريكيتين ولم تقبل المانيا عضوا فى العصبة الا عام ١٩٢٦ ثم انسحبت سنة ١٩٣٥ ولم ينضم الاتحاد السوفييتى الا

عام ١٩٣٤ ثم فصل فى ديسمبر ١٩٣٩ على اثر هجومه على فنلندا كذلك انسحبت اليابان عام ١٩٣٥ وايطاليا عام ١٩٣٧ وقد ترتب على انسحاب هذه الدول عجز العصبة عن اتخاذ اى اجراء جماعى ضد اية دولة الامر الذى ادى إلى ضعف العصبة ثم انهيارها فيما بعد.

وتميزت العصبة بأن تشكيلها لم يكن محددا بمدة معينة كما كان يحدث فى التحالفات السابقة بل انها كانت مشكلة كمنظمة دائمة ومستمرة وكان تشكيلها يشتمل على «جمعية عامة تضم كل الدول الاعضاء وتجتمع فى دورة عادية مرة كل عام وتختص بكل المسائل التى تدخل فى نشاط العصبة كما كان يشتمل على «مجلس» شكل من الدول الاعضاء الدائمة وهى انجلترا وفرنسا وايطاليا واليابان والمانيا والاتحاد السوفييتى «فى فترات عضويتها بالعصبة» ومندوبى دول أعضاء غير دائمة تنتخبهم الجمعية العامة لمدة محددة وقد اختل التوازن بين العضوية الدائمة والعضوية غير الدائمة للعصبة ففى عام ١٩٢٢ كان عدد الاعضاء الدائمين اربعة وغير الدائمين ستة وفى عام ١٩٢٦ كان عدد الدائمين خمسة وغير الدائمين تسعة اما فى عام ١٩٣٦ وبعد انسحاب اليابان وايطاليا والمانيا فلم يتجاوز عدد الاعضاء الدائمين ثلاثة، فى حين بلغ الاعضاء غير الدائمين احد عشر عضواً واما فى عام ١٩٣٩ فلم يكن هناك الا عضوان دائمان وكان ذلك ايذانا بانهيار العصبة وقد كانت قرارات المجلس وكذلك قرارات الجمعية العامة تصدر بالاجماع باستثناء بعض الحالات القليلة كما كانت اختصاصات الهيئتين واحدة تقريبا وسلطاتهما متساوية من الوجهة القانونية الأمر الذى اوجد حالة من الازدواجية ادت إلى تنازع سلبى وتنازع ايجابى فى الاختصاص كما ادت احيانا إلى صدور قرارات متعارضة وإلى جانب الجمعية العامة والمجلس كانت هناك السكرتارية العامة للعصبة وهى جهاز ادارى يشرف عليه سكرتير عام يعينه المجلس بالاجماع.

وبالنسبة للاختصاصات فقد كانت للعصبة اختصاصات واسعة فى المجال السياسى وفى مجال التعاون الدولى فقد كانت السلطات الفعلية للعصبة ضعيفة جدا إذ كانت لا تملك – تحت تاثير الاتجاه الانجلوسكسونى وبسبب احتياجها إلى الاجماع لاتخاذ اى قرار، اية سلطات حقيقية فى الواقع وكان ذلك إلى جانب ضعف عضويتها مما ادى بعصبة الامم إلى العجز والشلل ثم بعد ذلك إلى الانهيار ومن الغريب انه رغم ان الامن الجماعى كان هو الهدف الاساسى للتنظيم الدولى اى للعصبة فإن «عهد» العصبة لم يكن يحرم الحرب بل كان يجيز للدول الالتجاء للحرب ولكن بعد مرور ثلاثة اشهر إما على صدور حكم قضائى أو من هيئة تحكيم دون ان ينفذ وإما على صدور قرار اجماعى من المجلس ضد اى دولة دون ان تمتثل له وإما على عرض النزاع على المجلس دون ان يصدر قرار اجماعى منه فى النزاع المطروح.

وقد حدا هذا النقص فى عهد عصبة الامم بعدد من الدول الى توقيع معاهدة سميث « ميثاق بريان ليلوج» سنة ١٩٢٨ يقرر لاول مرة تحريم الحرب سواء كوسيلة لفض المنازعات أو لتحقيق المصالح القومية للدول وكعمل من اعمال السيادة وقد وقعت خمس عشرة دولة على هذا الميثاق، ثم انضمت اليه فيما بعد اغلبية الدول الاعضاء فى الاسرة الدولية بحيث اصبح عددهم قبيل الحرب العالمية الثانية اكثر من ستين دولة ورغم ان هذه المعاهدة كانت خطوة مهمة فى سبيل تحريم الحرب والحفاظ على السلم الا ان عددا من فقهاء القانون الدولى قد اعتبروا أنها قد بلغت من الشجاعة فى تحريمها للحرب حد التهور واغفال الحقائق حالة انها قد اكتفت فقط بمجرد النص على هذا التحريم دون ان تقرر أية مسئولية تضامنية لرد العدوان او لمجازاة المدعى.

وكذلك فإن «عهد العصبة لم يتضمن اى تحديد لمعنى «العدوان» الامر الذى ادى فى الواقع إلى عجز العصبة عن مواجهة هذا العدوان كما ان الاجراءات الجماعية التى كانت العصبة تملك اتخاذها كانت غير كافية لرد العدوان سواء بالنسبة للجزاءات الاقتصادية أو العسكرية ولهذه الاسباب مجتمعة فقد منيت عصبة الامم بالعجز والانهيار، وكان انهيارها اعلانا باجهاض اول تجربة حقيقية لايجاد نظام عالمى لحماية السلام وتطوير التعاون الدولى.

وقد قيل فى تلخيص هذه الحقيقة ان الاهداف المرجوة من عصبة الامم كانت أكبر بكثير من قدراتها والوسائل المتاحة لها ولذا كان طبيعيا أن تفشل فى حل المنازعات الدولية وان يتناقص دورها تدريجيا إلى ان توقف نهائيا بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية ورغم هذا الانهيار فإن عصبة الامم تعتبر أول خطوة حقيقية على طريق ايجاد «نظام عالمى» فبالاضافة إلى ماحققته من نجاحات جزئية فى بعض المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية فإنها قد بعثت الشعور بأهمية التضامن الدولى وحتمية وجود «نظام عالمى» لتحقيق الامن الجماعى والعدالة الدولية والتعاون البناء بين الامم.

★ السكرتير العام للجنة المصرية للتضامن الافريقى الاسيوى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٢



بين الفيلسوف والملك

قال دبشليم الملك لبيدبا الفيلسوف : حدثنى يا بيدبا عن النظام العالمى الجديد ، فقد احترت فيه ولم افهمه !!

قال بيدبا الفيلسوف لدبشليم الملك : هذا موضوع صعب يا مولاى ، لان نظام العوالم الجديد ما زال فى بدايته .. والعوالم يا مولاى لهن طباع لا تعرفها الا بالاحتكاك المباشر ، وهو احتكاك لن تعرف فيه راسك من قدميك ، وربما صافحتك العالمة من هؤلاء فسرقت منك اصبعا او اثنين وهى تصافحك .. ان العوالم يا مولاى لا امان لهن ولا ضمان .

قال دبشليم الملك : يا بيدبا .. انا سالتك عن النظام العالمى الجديد ولم اسالك عن العوالم ..

قال بيدبا الفيلسوف : هما شىء واحد يا مولاى .. دعنى اشرح فكرتى اولا ، لكى نفهم النظام العالمى الجديد ، يجب علينا ان نفهم قبله فن « اللوع » كما تمارسه العوالم والغوازى والراقصات ومن سار سيرهن .

قال دبشليم الملك : دعنا نكن محددين يابيدبا ، بماذا يتميز النظام العالمى الجديد ؟

قال بيديبا الفيلسوف : يتميز النظام العالمى الجديد كنظام العوالم بالغموض واللوع ، واللوع يا مولاى هو فن الكيل بمكيالين او ثلاثة .. قال دبشليم الملك : حدثنى عن خصائص النظام العالمى الجديد ، قال بيدبا الفيلسوف : اهم خصائص النظام العالمى الجديد انه يضرب الشعوب ، ولكنه يؤمن حياة حكامها الطغاة ، مثال ذلك العراق ، لقد ضرب النظام العالمى الجديد شعب العراق ولكنه ترك طاغية العراق رمزا للصمود والتصدى ، صمود الطاغية امام الشعب وتصديه لاى محاولة للحرية ، ايضا احرقت الطائرات الامريكية عدة اطنان من القمح بعد حصادها فى الحقول العراقية بهدف تركيع شعب العراق ، ولكنها لم تحرق المحصول كله ليظل هناك خبز يكفى لطاغية العراق واعوانه وخدمه ، اما مشاكل الكرة الارضية الاخرى فلكل مشكلة منها عند النظام الجديد ميزان ومكيال ، اذا كانت هناك مذبحة للمسلمين فى البوسنة والهرسك فلا باس ، واذا كانت هناك مذبحة للسود فى جنوب افريقيا فلا باس ، فاذا اقترب الخطر من بترول امريكا هنالك يظهر الباس كل الباس ، وتظهر الشهامة الامريكية

قال دبشليم الملك : انك تصف لى غولا جديدا لانظاما جديدا يا بيدبا .. كم تظن هذا النظام يعيش ؟

قال بيدبا الفيلسوف لحسن الحظ لا يعيش الغيلان طويلا يا مولاى .. إذ يظهر غول جديد ياكلهم بعد فترة .. وهذه هى دورة الحياة .

أحمد بهجت



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

- «إريك رولو» احد ألمع كتاب اليسار الفرنسى المعتدل، والذى عرفه القراء من مقالاته السياسية فى صحيفة «الموند» ومؤلفاته العديدة والتى احدثها كتابه عن قضية الشعب الفلسطيني، الذى دلل فيه على أحقية هذا الشعب، فى إقامة دولته المستقلة على ارضه الوطنية، والتعايش السلمى مع الدولة العبرية، فى تعاون اقتصادى تكاملى بين دول المنطقة، يشيع ازدهار الحياة، ويحقق الرخاء للجميع.

وقد هجر الكتابة والصحافة، فى السنوات القليلة الماضية، حيث عمل سفيرا لفرنسا فى تونس، ثم في انقرة التى عاد منها فى اوائل الشهر الماضي، بعد أن ظل اربع سنوات سفيرا لبلاده فى تركيا.. وقد قرر العودة الى الكتابة، المهنة التى عشقها وعاش بها طوال حياته، وابتداء من أول اغسطس القادم، يكون قد أنهى عمله فى وزارة الخارجية الفرنسية، متفرغا لمهنة القلم التى عرفه بها قراؤه ومحبو كتاباته، والذين على رأسهم، صديقه الشخصى القديم الرئيس «فرانسوا ميتران»

النظام الدولى الأمريكى مرحلة لن تنتهى!

«إريك رولو» من اصل مصرى، ولد ونشا فى مصر ثم غادرها الى فرنسا عام ١٩٥٦ بين العديدين الذين رحلوا من مصر، غداة العدوان الثلاثى، وحصل علي الجنسية الفرنسية، وعمل كاتبا صحفيا في جريدة «لموند»

التقينا به فى مسكنه الفلكلورى العتيق، الذى يقع فى أحد ازقة الحى اللاتينى، فى بيت عمره اربعمائة سنة، من تتابع أعمال صيانته وتجديده، يبدو وكأنه قد شيد فى الأمس القريب، وحين تقترب منه وتدلف الى داخله تكاد تضل الطريق الى مسكنه، لكثرة ما به من دهاليز، تحيط بفناء يتفرغ منه ممرات الى منافذ الوصول الى المساكن، وتحس بأنك فى احدى القلاع الأثرية الفرنسية.. والحى اللاتينى هو فى باريس، هى الجامعات والمسارح والمكتبات والأتيليهات والأدب والفن، فيه تقع جامعة السوربون التى يزيد عمرها على خمسمائة سنة، وتتكاثر فى شوارعه المكتبات والمقاهى والمعاهد العلمية بمختلف أنواعها ومراحلها.

حين تتجول فى شوارعه وأزقته، تجد بين كل مكتبة ومكتبة.. مكتبة، وكذا الحال فى المقاهى والمطاعم.، وفى نهاية كل اسبوع، تتناثر ليلا فى أرجائه، مجموعات من هواة الموسيقى، يقضون الليل فى العزف والغناء، وفي الأعياد تتحول ساحاته الى مراقص للمارة.. وفي هذا الحى العتيق، يعيش عدد غير قليل من السياسيين والأدباء والفنانين، من بينهم منزل الرئيس ميتران.



اريك رولو

تحقيق من باريس :

سعد زغلول فؤاد

بدأت الحوار بالقضية الساخنة، التي تشغل الاوساط السياسية والشارع الفرنسى وهى الوحدة الأوروبية أو اتفاقية «مستريخت»، الواجبة التطبيق اول العام القادم ١٩٩٣، فقلت:

● الوحدة الأوروبية هى حلم فرنسا القديم، وهى التى قامت بالدور الرئيسى فى انجاز اتفاقيتها «مستريخت»، لكن ما يثير التساؤلات انه وهذه الوحدة اصبحت على وشك التحقق، تتعالى فى فرنسا اصوات عالية معارضة ترفض هذه الاتفاقية. لماذا..؟!

- قال: هناك عدة اسباب وراء رفض جزء من الشعب الفرنسى لاتفاقية «مستريخت» يمكن توضيحها على النحو التالى:

اولها «الخوف من المجهول»، ما هو هذا المجهول؟، نقول أنه لأول مرة في تاريخ فرنسا، مطلوب أن تتنازل عن جزء من سيادتها الوطنية مثال ذلك منح الأوروبيين والمقيمين الأجانب، حق التصويت فى الانتخابات الاقليمية والبلدية وهنا يرتفع صوت اليمين المتطرف، بأن العرب والمسلمين المقيمين فى فرنسا سيكون لهم حق التصويت فى انتخابات هذه المجالس البلدية والاقليمية.

العامل الثانى خاص بتوحيد العملة النقدية، الذى تقضى به الاتفاقية، اي أن فرنسا تفقد السيطرة على عملتها الوطنية، فالذى سيحدد قيمتها بموجب الاتفاقية، مجموعة من الموظفين الأجانب يقيمون فى بروكسل.

- يستطرد فيقول: من هنا نجد معارضين من اليمين واليسار، فبعض عناصر الحزب الاشتراكى معارضون، فهم يتخوفون من جراء النقاط السابق بيانها، كما أن الحزب الشيوعى معارض. تماما مثل اليمين ومعه فى صف معارضة مستريخت، اليسار الفرنسى يطلق على معاهدة «مستريخت» أنها «اوروبا الأغنياء» لأنهم يقولون أن بنودها كلها لصالح أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال، وأنها تخلو من أية ضمانات لأصحاب الدخل المحدود.

من ناحية اخرى، فى [illegible] وراء معارضة الاتفاقية، نجد بعض المثقفين الفرنسيين، يخشون على ضياع اصالة وتقاليد الثقافة الفرنسية. وهذا الجانب نجده لدى الديجوليين، فديجول لم يكن يريد هذا الشكل والمحتوى للوحدة التى تشكلها اتفاقية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... يونيو ١٩٩٢

مستريخت، فقد كان دائما يقول بصدد الوحدة الأوروبية «اتحاد لدول لا لشعوب» اى يقع اتحاد بين الدول الأوروبية، تحتفظ فيه كل دولة بشخصيتها وقوميتها وسيادتها، لكن أن تذوب الشعوب فى بعضها البعض، فى وحدة اندماجية فهذا امر مرفوض... وعندما جاء الاستفتاء فى الدنمرك برفض المعاهدة، تشجع الرافضون فى فرنسا، لكن لما اعلنت ايرلندة فى الاستفتاء الذي أجرته مؤخرا قبولها لمعاهدة (مستريخت) تشجع المؤيدون الفرنسيون، على أن الرافضين فى فرنسا، لا يعارضون الوحدة الأوروبية، أنهم يعارضونها فقط بالشكل الذى رسمته مستريخت، علي اية حال فسيجرى فى فرنسا استفتاء الشعب حول قبول أو رفض هذه المعاهدة فى سبتمبر القادم، وإذا ما اسفر الاستفتاء عن الرفض فستقع أزمة كبرى فى أوروبا خاصة فى فرنسا، قد يضطر فيها الرئيس ميتران الي الاستقالة.. لكن الاحتمال الاكبر هو أن المعاهدة فى الاستفتاء ستحصل علي اغلبية الأصوات بقبولها

● قلت ، ننتقل الي نقطة أخري ، ماذا عما يسمي بالنظام العالمي الجديد ، فالبعض يصفه بانه «النظام الأمريكي الجديد للعالم» ، وماذا عن القطب الواحد علي الساحة العالمية ، أو الدولة العظمي الوحيدة اليوم التي تتحكم في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية ؟

- أجاب قائلا : لا..انها لاتتحكم ، ولكنها تسيطر عليه فحرب الخليج قوت وزادت كثيرا النفوذ الأمريكي ، والدليل علي قوة هذا النفوذ ، أن الأمريكان في حربهم في الخليج ، مولوا حربهم هذه من غيرهم ، وهذه حالة فريدة في تاريخ الحروب .. والظاهرة الأمريكية الثانية في حرب الخليج ، أن أمريكا جذبت الي جانبها في هذه الحرب ، عدة دول لم تكن مقتنعة بالحرب ، فغالبية الدول الأوروبية لم تكن مقتنعة بحل أزمة الخليج بالحرب ، وبالرغم من ذلك خاضتها الي جانب أمريكا ، كانت تفضل الالتجاء لحل الأزمة الي الضغوط الاقتصادية والسياسية ، بلد مثل فرنسا كانت تري ، أن يجري الحل بالربط بين أزمتي الخليج والشرق الاوسط ، وأن علي صدام ان يعلن عزمه علي الانسحاب من الكويت ، ويجري عقب هذا الاعلان ، العمل علي حل مشكلة الخليج مع مشكلة الشرق الأوسط ، كان هذا موقف فرنسا ، لكن صدام حسين لم يرد علي فرنسا ولو انه أعلن قبوله للحل الفرنسي ، لكان لفرنسا في أزمة الخليج موقف أخر

- **يمضي قائلا** : عندما شاركت فرنسا في الحرب ، حصلت مسبقا علي وعد أمريكي ، بأنها ستشارك في حل أزمة الشرق الأوسط ، عقب انتهاء حرب الخليج ، لكننا بعد الحرب ، فوجئنا باستبعادنا ، بل ان مؤتمر السلام للشرق الأوسط الذي أعدته ونظمته وترعاه الولايات المتحدة الأمريكية ، لم تدع فرنسا للمشاركة فيه ، بل أخرجت منه دول أوروبا ، بل وحتي الأمم المتحدة التي لعبت الدور الأساسي في مناصرة الارادة الأمريكية بالتدخل العسكري في الخليج ، استبعدت هي الأخري من المشاركة في مؤتمر السلام للشرق الأوسط ، والي جانب ذلك هناك ظاهرة أمريكية عقب حرب الخليج ، فقد أعلن الأمريكان أثناء حرب الخليج ، أنه بعد هذه الحرب ، يبدأ عصر نزع السلاح ، خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، لكنهم بعد الحرب باعوا لبعض دول هذه المنطقة أسلحة بـ ٣٠ مليار دولار ، هذه دلالة تزايد قوة النفوذ الأمريكي بعد هذه الحرب ، والذي نراه أيضا في قرارات مجلس الأمن ، الذي يباشر بصياغة الارادة الامريكية في صورة قرارات الشرعية الدولية .. وفي هذا الصدد نجد أن روسيا تصوت في مجلس الأمن الي جانب الارادة الأمريكية ، فقد انهارت الامبراطورية السوفيتية وأصبحت فى حاجة الى المساعدات الأمريكية ، والصين لشعورها انها منعزلة وفى حاجة الى أمريكا تصوت معها .. ، ودول أوروبا لم تصل الى الدرجة التى يمكن عندها أن تتخذ مواقف وقرارات تستفز الادارة الأمريكية

● هل سيمضى الحال على ماهو عليه اليوم ؟

- لا ، فبالرغم من كل هذا ، أقول أن العالم اليوم فى مرحلة انتقال ، فالادارة الأمريكية لاتضمن الاستمرار فى سيطرتها على العالم ، لماذا ؟ لأن الاقتصاد الأمريكى فى انهيار ، فسنوات حكم ريجان ؛ كانت كارثة للصناعة الأمريكية ، فأمريكا فقدت ولاتزال جزءا كبيرا من السوق الصناعية ، واليابان اليوم هى القوة الاقتصادية الأولى فى العالم ، وفى المرتبة التالية لذلك تأتى المانيا ، والتى هى قوة صناعية ومالية كبرى ، يتوجب أن يحسب حسابها فى المستقبل الى الوحدة القومية لدولته ، لكن بعد عامين أو ثلاثة ، سنرى المانيا الدولة العملاقة صناعيا واقتصاديا .. ، والسبب فى أن الولايات المتحدة الأمريكية ، اليوم الدولة العظمى والوحيدة فى هذه الأوصاف ، هو ان اليابان والمانيا ليست لديهما قوة عسكرية ، وليست لأى منهما طموحات سياسية فى الساحة الدولية.

ختاما لما سبق ، اقول ان الولايات المتحدة الأمريكية ، لديها النفوذ اليوم فى العالم ، وهو نفوذ قوى ضاعفت منه حرب الخليج ، ولكن ليست لديها القدرة ، على التحكم فى مجريات الاحداث والتغيرات الداخلية فى بلدان العالم ، ولما كان العالم اليوم يجتاز فترة انتقال ، خاصة ان أوروبا الموحدة ، ستلعب دورا اساسيا هاما فى الساحة الدولية ، ويسدل الستار على ظاهرة القطب الواحد ، أو الدولة العظمى الوحيدة فى العالم .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

دبلوماسية القمة.. والنظام الدولي الجديد

بقلم :احمد يوسف القرعي *

من الظواهر اللافتة للنظر - ومن ثم تستحق المزيد من الدراسة - شيوع دبلوماسية القمة وتوالي انعقادها منذ بداية التسعينات أكثر من أي وقت مضى، بمعنى انها اصبحت ظاهرة مميزة من ظواهر المتغيرات الدولية الجديدة لا من حيث الكم فقط، بل من حيث الكيف أيضا، حيث اتخذت مؤتمرات القمة عمقا في فعاليتها وشمولا في فعاليتها واستحداثا جديدا لمستوياتها، وليس أدل على هذا من انعقاد أول قمة للدول الأعضاء في مجلس الأمن ٣١ يناير (كانون الثاني) الماضي. والمقصود بدبلوماسية القمة تلك المؤتمرات التي تتم على مستوى رؤساء الدول والحكومات لبحث ومناقشة قضايا حيوية او عقد اتفاقات تحقق مصالح مشتركة او تخدم قضايا السلام العالمي. واللجوء إلى عقد مؤتمرات القمة يعني تجاوز الوسائل التقليدية الأخرى، وذلك بقصد سرعة حسم الموضوعات والقضايا المطروحة على المؤتمر من قبل الرؤساء.

وليس معنى ذلك أن دبلوماسية القمة ظاهرة حديثة، فالحقائق التاريخية تؤكد انها عرفت فيما مضى تحت اسم الدبلوماسية الشخصية لأنها بدأت باللقاءات الشخصية بين القادة والملوك والأباطرة والقياصرة، ثم تطورت إلى مؤتمرات دورية وغير دورية في إطار التنظيمات الدولية والإقليمية أو خارجها.

وهناك أمثلة كثيرة تبرهن على اقدمية هذه الظاهرة ونتائجها الخطيرة على مستوى اوروبا، ومن ابرز لقاءات القمة اجتماع نابليون في مطلع القرن الماضي مع الكسندر الأول قيصر روسيا، وهو الاجتماع الذي انتهى بالتوقيع على معاهدة بشأن تقسيم اوروبا بين فرنسا وروسيا، كما أن مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ بعد هزيمة نابليون يعتبر أول مؤتمر قمة اوروبي موسع في التاريخ، وهو المؤتمر الذي قام بإرساء دعائم نظام دولي جديد آنذاك ادى إلى صيانة السلم الاوروبي لمدة طويلة، ثم هناك مؤتمر باريس المعقود عام ١٨٥٦ ومؤتمر برلين المعقود عام ١٨٧٨ وهي المؤتمرات التي حاولت ان تخلق نوعا من التوازن بين روسيا من جهة وبين باقي اوروبا بما في ذلك ممتلكات تركيا في منطقة البلقان، وبعد الحرب العالمية الأولى عقدت عدة مؤتمرات قمة بشأن معاهدات الصلح وتسويات السلام. وحدث هذا خلال وبعد الحرب العالمية الثانية في منتصف الاربعينات. وإذا كانت الدول الكبرى قد احتكرت لنفسها مؤتمرات القمة لفترة طويلة، فإن دول العالم الثالث بدأت منذ بداية الأربعينات تمارس هذه المسؤولية فكانت مؤتمرات القمة العربية التي انشأت جامعة الدول العربية



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

عام ١٩٤٥ ومؤتمر القمة الإفريقي الآسيوي في باندونج عام ١٩٥٥ الذي وضع اسس الحركة الأفروآسيوية، وأول مؤتمر قمة إفريقي عام ١٩٥٨ في أكرا (غانا) واول مؤتمر قمة لعدم الانحياز في بلجراد (يوغسلافيا) عام ١٩٦١. وهكذا شاعت مؤتمرات القمة وتنوعت طوال سنوات الحرب الباردة وكانت أبرزها مؤتمرات القمة الأميركية السوفياتية، وقد كان سلام العالم وامنه مرتبطا بهذه المؤتمرات وكان القصد منها تبادل الأفكار والتقديرات حول الموقف الدولي انطلاقا من التزامها بمنع الصراعات التي يتسبب فيها سوء التقدير وسوء التقييم لكل من أهداف ودوافع الجانبين ومنع سباق التسلح النووي وسباق التسلح بوجه عام من السيطرة على الشؤون الدولية.

وانعقد اول لقاء قمة بين خروشوف وإيزنهاور عام ١٩٥١ في كامب ديفيد وشهدت الستينات لقامين (كنيدي - خروشوف في فيينا ١٩٦١) و(جونسون - كوسيجين في جلاسبورو ١٩٦٧، ثم شهدت السبعينات ستة لقاءات (نيكسون - بريجنيف في موسكو ١٩٧٢)، ثم في واشنطن ١٩٧٣ ثم في موسكو ١٩٧٤، (فورد - بريجنيف في فلاديفستوك ١٩٧٤) ثم في هلسنكي ١٩٧٥، (كارتر - بريجنيف في فيينا ١٩٧٩). ثم حالت المتغيرات الدولية دون عقد لقاء قمة اميركي سوفياتي حتى جاء غورباتشوف وانعقد في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٥ مؤتمر القمة بينه وبين ريغان. وبمعدل أسرع تتالت مؤتمرات القمة الأميركية السوفياتية، ثم الأميركية الروسية أكثر من سنوات الستينات والسبعينات، فقد انعقدت بعد ذلك ٩ لقاءات (ريغان - غورباتشوف في ريكيافيك ١٩٨٦) ثم في واشنطن ١٩٨٧ ثم في موسكو ١٩٨٨، (بوش - غورباتشوف على متن السفينة مكسيم قبالة ساحل مالطة ١٩٨٩) ثم في واشنطن يونيو (حزيران) ١٩٩٠، ثم في هلسنكي في سبتمبر (ايلول) ١٩٩٠، ثم في موسكو - يوليو (تموز) ١٩٩١، (بوش - يلتسين في واشنطن - فبراير (شباط) ١٩٩٢) ثم في واشنطن ايضا في يونيو (حزيران) ١٩٩٢.

وعلى خلاف مؤتمرات القمة في حقبة الحرب الباردة تطورت فكرة المؤتمر وهدفه في عهد الوفاق من ناحية الإعداد له، ذلك أن زعماء الدولتين كانوا يذهبون إلى لقاءات القمة السابقة في الستينات والسبعينات لكي يضعوا توقيعاتهم على اتفاقيات، تم التفاوض حولها مسبقا، وعلى امتداد شهور أو سنوات طويلة فقد كان يتوجه وفدان كبيران، واحد سوفياتي وآخر أميركي إلى جنيف حيث يمكثان لمدة اشهر يحاولان تضييق شقة الاختلاف بين الجانبين كي يتمكن رئيسا البلدين من توقيع اتفاقيات لضبط التسلح، وعندئذ يقتصر مؤتمر القمة آنذاك على الإخراج الدولي الملائم لإضفاء الهيبة الإعلامية اللازمة.

وجاءت مؤتمرات القمة في حقبة الوفاق الدولي منذ منتصف الثمانينات للتداول والحوار والمناقشة في قضايا العالم الشائكة والتوصل إلى ما يعزز السلام والأمن الدوليين دون محاولة التوقيع على بيان مشترك تم إعداده مسبقا، بل إن المؤتمر الأخير بين بوش ويلتسين استحدث للمرة الأولى إعلان جدول مفصل بصورة استثنائية للمفاوضات بين الرئيسين الأميركي والروسي قبل انعقاد القمة. وقيل بحق إن مثل هذه المؤتمرات تشكل بداية عصر جديد، او بداية نوع جديد من القمة. وما احوجنا نحن العرب لمزيد من دراسة قمم العصر، فالدروس المستفادة قد تطور مفاهيمنا للقمة العربية الغائبة إذا قدر لها ان تنعقد عاجلا او آجلا.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

محنة الجنوب
تأملات أولية

تتلاحق إذن الاحداث من حولنا ، وتتتابع التحولات سريعة مدوية ، ويتراجع النظام العالمي القديم ليحل محله طلائع نظام عالمي جديد ، كان النظام القديم يضم ثلاث مجموعات ، يدور بينها الصراع ويتحقق ايضا فيما بينها شكل مامن اشكال التوازن ، وكان هذا النظام محكوما بجناحين ، جناح راسمالى واخر اشتراكي ، وبينهما تتارجح غالبية دول العالم ، إنها دول العالم الثالث ، قد تميل بعضها الى احد القطبين وقد يميل ايضا الى إتخاذ درجة ما من درجات الحياد والاستقلال ، تجنح بعض دول هذا العالم الثالث الى الاخذ بنظام يلتمس في الراسمالية خلاصا من ازمتة ويجنح البعض الاخر الى طريق ابواب النظام الاشتراكي ، إستمر هذا التوازن عقودا ، وبدى وكانه ينطوى على بعض الخير لدول العالم الثالث ، والحق ان هذه الدول كانت كثيرا ما تحقق من هذا التوازن بين النظامين مكاسب غير قليلة وكان كل من هذين النظامين يسعى الى هذه الدول او الى بعضها بالمساعدات تارة وبالخبرات والمعونات تارة وبالمساندة السياسية تارة وان كان ذلك لم يكن يحول دون محاولة كل من النظامين السيطرة على هذه المجموعة من الدول ..

- ثم تقع الواقعة ، وتاتى السنوات الاخيرة من العقد الماضى - عقد الثمانينيات - والسنوات - الاولى من هذا العقد - عقد التسعينات بهذا الانقلاب الذى لم يكن في الحسبان ، اعنى سقوط النظام الاشتراكي ذلك السقوط المدوى والذى لم نتبين اسبابه بعد ، والذى لانعى يقينا ما سيترتب عليه من تداعيات .. المهم اننا اصبحنا امام عالم جديد تماما عالم الشمال الصناعي الراسمالى المتقدم القوى وعالم الجنوب الفقير الضعيف المتخلف ، اما ما كان يشكل العالم الاشتراكي سابقا فلم يعد امامه الا احد مصيرين ، اما ان يلحق بالشمال وإما ان يسقط في شباك الجنوب ويقع في اغلال الفقر والعجز والتخلف .

وهكذا صرنا امام عالم واحد ، عالم السوق ، وميكانيزمات السوق والياتها وقوانين التجارة العالمية واليات العرض والطلب ، وتراجع ميثاق الامم المتحدة ، وتقدم عليه البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، وتضخمت ديون الفقراء ، وصارت خدمة الدين شغل ابناء هذه الدول الشاغل ، وإنسابت انغام سيمفونية حزينة انها سيمفونية رفع الدعم وزيادة الاسعار ، وتتابع مواكب الضحايا من ابناء الجنوب ويحتل الصفوف الاولى جياع الصومال ، الدولة الافريقية المسلمة عضو الجامعة العربية ولا نضيف الى ذلك شيئا فهو مفهوم ..

هذه هى اوضح ملامح النظام العالمى الجديد ، نظام التخمة حتى السفه ، ونظام الجوع حتى الموت ، وهى تخمة في كل شيء .. في الطعام ، وفي المال وفي الحقوق وفي الحريات هذا في الشمال الغني المرفه الديمقراطى الحر ، والجوع حتى الموت في كل شيء ، جوع الى الطعام ، جوع الى الحرية ، جوع الى الحقوق والديمقراطية ، جوع الى اعمال العقل وعصمة الدم والحياة .

ولعل الصومال ، والقرن الافريقى بل وكثير من الدول الافريقية ، وربما الاسيوية ايضا مجرد نماذج لبانوراما هذا التقسيم الجهنمي الجديد لعالم الغد ، عالم الشمال والجنوب .

ولنسترسل في تاملاتنا في احوال الجنوب ، ولنظل في تاملنا لاحوال الصومال من حيث هي نموذج يجسد ، من قسوة وعنف محنة الجنوب في مواجهة الشمال وبالمقارنة به هل يا ترى هذه المجاعة التي تحصد في صباح كل يوم عدة الاف من اطفاله ، هل تنفصل هذه المجاعة عن محنة الحرب الاهلية ، يقينا لا ، فالحرب الاهلية هي الوجه الاخر للمجاعة ، بل لعلها الجانب الانسانى الفاعل في تفجير المجاعة وفي أحداثها ، وليس ايضا مصادفة ان نجد نفس الشيء ، اعني الحرب الاهلية في السودان ، وفي اثيوبيا ، ربما هي في الصومال اكثر عنفا وضراوة ، اليس من المحزن حقا ان نجد شبح الحروب الاهلية يطارد اكثر الدول والشعوب فقرا وتخلفا

إن الحرب الاهلية هي الفعل الانساني ، او هي الخيار الانساني الذى يكشف عن التخلف في مواجهة الازمات ، وفي التصدى لها لغة النار ، والدم هي لغة التخلف في مواجهة مشاكل الوجود على اختلاف هذه المشاكل ، انها اللغة التي تحتل ساحة الوجود عندما تتراجع لغة العقل ولغة الانتاج ولغة الحوار



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

د . فرج أحمد فرج

والحرص على الوحدة القومية والوطنية لذلك ايضا ليس مصادفة ان نجد شبح الحرب الاهلية يطل بوجهه الكئيب بين اطلال النظام الاشتراكي السابق . هاهي جوغوسلافيا وهاهي ارمينيا واذربيجان وها هو نفس الخطر يهدد دولا اخرى اسيوية وافريقية ونرجو من الله الا يطل هذا الخطر بوجهه الكئيب على العالم العربي . كفانا ما حدث في لبنان وما يحدث في السودان .

الجوع والعنف اذن على راس الذ الجنوب . ولاشك ان العنف هو العنصر الفاعل . فهو الذى يحول دون الانتاج ، بل إنه يدمر الطاقات البشرية المنتجة ويدمر الهياكل والمؤسسات الانتاجية ذاتها ، إنه يحول دون التنمية ودون الانتاج ، بل انه كما يحدث في الدول الافريقية . يحول حتى دون وصول المساعدات الخارجية الى الجياع من اطفال وابناء هذه البلدان

ولاشك ان حجم العنف الذى نشاهده الان على الصعيد العالمى مثير ومخيف ، كما انه محير للغاية . فهو يلقى ظلالا كثيفة من الشك حول مسلمات اعتدنا ان نركن اليها وان نسعد بما تقدمه للانسان بعامة

وللجماهير والشعوب من صورة وردية متفائلة ، الفنا ان نتحدث عن وعى الجماهير التلقائى وعن حكمة الشعوب وعن فطنتها ، وهانحن امام ظواهر تتعارض مع هذه الصورة الوردية شديدة التفاؤل ـ بغير سند حقيقى من الواقع ـ هاهى الجماهير والشعوب تندفع الى اشكال من العنف الدموى ، ولا يقنع احد بالادعاء القائل بتضليلها . او براءتها وخداع الحكام لها . نحن امام عنف شديد وحقيقى عنيف تندفع اليه الجماهير ، وتمارسه الشعوب لأسباب عرقية . او طائفية او مذهبية ...... الخ تتحمل فيه القيادات القدر الاكبر من المسئولية . لكن الجماهير تستجيب . بل وتبادر وتندفع ، وتوغل فيه مستسلمة لصور بدائية من العنف دون اعمال للعقل ودون محاولة للسيطرة الواعية والفهم الهادىء

ـ ان العنف شكل بدائى من اشكال المواجهة للفشل وللاحباط والحرمان ومن ثم فهو المحصلة النهائية لسلسلة متواصلة من الاخفاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إنه دائرة جهنمية ، وهو نتيجة للتخلف الشامل والكامل نتيجة للاخفاق في مواجهة حركة الحياة والوجود لكنه يعمق هذا الاخفاق ويزيده حده ويدفع به الى افاق اشد إخفاقا وهكذا تدور وتدور الحلقة الجهنمية .. العنف نتيجة لا تلبث ان تصبح سببا .

ـ ان العنف من الظاهرات شديدة الغرابة والتعقيد انه اشبه بالرمال المتحركة من يسقط في براثنها يجد نفسه كلما حاول التحرك للفكاك منها وجد نفسه اكثر غوصا فيه . اليست هذه هى لغة الشر .. فكلما زاد المرء فشلا زاد عنفا وكلما زاد عنفا زاد فشلا العنف يزيد الفشل اتساعا الفشل يقود الى عنف اعمق واوسع وهكذا دواليك هذا هو حال العالم الثالث سابقا عالم الجنوب اليوم وهذه هى الصورة التى يطالعنا بها غده الكئيب

ـ واذا كان الفشل والعنف وجهين لشىء واحد فان للفشل صورا عديدة واشكالا متباينة من بين اهمها الفساد .. وعن الفساد حدث ولا حرج صحيح ان الفساد ظاهرة من ظواهر الوجود الانسانى لايفلت فيها زمان ولا مكان ولكن الفساد في ظل العنف والتخلف وفي ظل الفشل والفقر يصبح غولا له الف وجه ووجه . فساد وخراب النفوس ماليا النهب المنظم بين بلدان العالم الثالث . عالم الجنوب ، هناك ماليا فساد في الشمال لكن الشمال ينعم بما يشبه جهاز المناعة . يتمثل في الانتاج . في الديمقراطية في سيادة القانون .. في غياب الامية .. في وجود مؤسسات ديمقراطية تلاحق الفساد وتقلم اظافره وتحاصره وتطارده . ثم ايضا ، وبالسخرية القدر تدفع به بعيدا عن جسدها تدفع به الى الاخرين . الى الجنوب نعم فللشمال سجل حافل في إفساد الجنوب .. في صناعة العملاء والمرتشين والسفاحين

ـ ان تفشى ظاهرة الرشوة بين تلك الحشود الهائلة من العاملين في مختلف اجهزة الدولة والحكم والخدمات والادارة من ادناها الى اعلاها امر مالوف معروف لا يتوقف الحديث عنه في كل اجهزة الاعلام .. ويعمق هذا الفساد ويدفع به الى الانتشار حتى ليكاد يصبح قاعدة وقانونا لكل ما سبق ذكره من مظاهر الفقر والجوع والجشع ... والغلاء الطاحن ....

القصة معروفة للجميع وعندما كانت مادة دسمة لكثير من الاعمال الفنية في الادب ، في التليفزيون وفي السينما ... والبداية دائما ، او قل في معظم الاحيان يد وجلة راعشة تمتد في استحياء وتحت وطأة الحاجة لتلتقط دريهمات معدودة .. ثمن الطعام للجياع الصغار ..... ويتكرر الامر ويصبح عادة ثم حقا ، ثم فرضا ، ثم إتاوة واجبة الدفع وينفتح الطريق طريق الثراء والترف .... الاكثر جراة والاكثر حظا ياخذ اكثر ومن لا يقدر ... لضمير يقظ او لخوف او لعجز او لغياب الفرصة ينطوى ينزوى يتقوقع حول نفسه ويبدأ مسيرة الياس والعزلة ، والاضراب الصامت عن العمل.... انه اى هذا الاضراب الصامت عن العمل ـ آفة ابناء الجنوب .... هذا هو مايطلق عليه انخفاض الانتاجية او التسيب انه في معظمه استجابة العاجزين عن الانغماس في الطوفان او العاجزين عن وقفه

ـ هذه هى الثلاثية الحزينة والاليمة لدول الجنوب في ايامنا هذه .. وهى حزينة حقا لعمقها وشمولها ومدى انتشارها .. فهو بكل اسف وبكل حزن وبكل صدق ايضا ظاهرة عامة شاملة ، لا تقتصر على طبقة ولا تقف عند حدود الدولة وجهاز الحاكم ، واحسب انه قد آن الاوان ان نطرح جانبا تلك الصورة الساذجة التى استكنا اليها ولاتزال صورة الجماهير النقية البريئة والفاضلة والثورية والشريفة .. والحاكم الواحد الفرد الشرير .. لايا سادة لقد اصبحنا نعرف جيدا ان الشعوب تصنع حكامها وحكوماتها وانها شريكة لها متواطئة معها بالتشجيع احيانا وبالتصفيق احيانا وبالصمت احيانا كثيرة ولسنا معشر البشر عالم الغابة عالم الاسد القوى القادر وحده ومن حوله حشود وحشود من الحملان الوديعة والاليفة .. ان مع الحاكم ومن حوله حشودا وحشودا وحشودا من الشركاء والمعاونين والمنتفعين . جهاز واجهزة يفرزها هذا المجتمع المتخلف العنيف الفاسد الكسول .. لذلك تتقدم شعوب وتتراجع شعوب وتهلك شعوب نعم تهلك شعوب اذا طال بها الصمت وغفت الارادة واستمر السبات وطاب لها لغالبية ابنائها لصفوتها ومفكريها لروادها ومعلميها دفن الرؤوس في الرمال ، رمال الوهم والكذب والنفاق . وادارة الظهور . بل والرؤوس والعقول والضمائر لحقائق العالم من حولهم لابد اذن من الخروج .. الخروج من كل غياهب الجهل . والحق انني اعتقد ان اصدق ما يقال اليوم . الان ان نكرر قول الفيلسوف اليونانى الاكبر افلاطون الفضيلة علم والرذيلة جهل ونحن اليوم . بل الان مطالبون اكثر من اى يوم مضى باعمال العقل طلبا للعلم بما هو فضيلة . او للفضيلة بما هى علم وهربا من الرذيلة بماهى جهل

٦٨٠



المصدر : الشروق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٦

شؤون دولية

موسم القمم في الشمال

الجنوب كان الغائب الأكبر عن مؤتمرات القمة الأخيرة، وسيطرت ٤ ملفات أهمها أمن أوروبا واقتصاد روسيا

باريس ـ عبدالله اسكندر

■ في الفترة الممتدة بين السادس والعشرين من يونيو ـ حزيران الماضي والعاشر من يوليو ـ تموز الجاري، شهد النصف الشمالي من الكرة الأرضية أربع قمم متلاحقة. وفي هذه الاجتماعات التي كان لبعضها طابع اقليمي، مثل القمة الاوروبية في لشبونة (البرتغال) في ٢٦ يونيو، وقمة أسرة الدول المستقلة (جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق) في ٦ يوليو، والتي كان لبعضها طابع التداول العام في الشؤون الغربية الحارة مثل قمة الدول الصناعية السبع في ميونيخ في ٦ يوليو، أو قمة مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي في هلسنكي في ٩ يوليو. في هذه الاجتماعات تكررت المناقشات والمداولات والقرارات الاساسية، على نحو يحمل على الاعتقاد بأن شؤون هذا الجزء من العالم هي وحدها التي تستحق الاهتمام.

ويتعزز هذا الاعتقاد بعد الفشل الذريع الذي انتهت اليه قمة الأرض في البرازيل، في الشهر الماضي. ويتساءل المراقبون عما اذا كان العالم الغربي (الجزء الجغرافي الشمالي من الكرة الارضية) قادرا، خلال سعيه للرد على التحديات الاقتصادية والأمنية المرتبطة بمرحلة انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، على الخروج من نظرته الذاتية الى العالم وعلى الأخذ في الاعتبار التحديات الاقتصادية والأمنية للجزء الجنوبي من الكرة الارضية. كما يتكرر السؤال عما اذا كان العالم المتطور اقتصاديا قادرا على التخلي عن مصالحه الانانية المباشرة في معالجة مثل هذه التحديات، التي يتوقف على كيفية الرد عليها الحل الممكن لقضايا كثيرة تهم سكان الكرة الارضية كلها.

لقد بدا، من موسم القمم المتلاحقة في الشمال، ان الجنوب غائب. وهذا الغياب لا يتضمن القضايا التي تهم هذا الجنوب فحسب، وانما يتضمن أيضا الاهتمام بما يمكن ان يقرره الشمال. فالمسألة لا تتعلق هنا بصراع كامن أو معلن، طرفاه الشمال والجنوب.

فعندما كان الأمر كذلك في اطار قمة الارض وسبل المحافظة على الثروة البيئية انتصر الشمال برفضه المطلق لتكييف صناعته وحياته مع الهدف المنشود من وراء انعقاد القمة، لكن المسألة تتعلق بالاستقالة الكاملة للجنوب من المداولات التي يجريها الشمال، وكان ما يتقرر على مستوى الأمن في أوروبا والعلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية والأمن النووي وحل الخلافات الاثنية، قضايا لا تأثير لها على هذا الجنوب. ويزداد حجم الكارثة الناتجة عن هذه الاستقالة عندما يتعلق الأمر بالبلدان القريبة جغرافيا من أوروبا (البلدان الشرق أوسطية، والعربية تحديدا) وبتلك التي تملك ثروات طبيعية تدور المفاوضات في الشمال حول كيفية استثمارها، وفي البلدان العربية حصة كبيرة من هذه الثروات، أو بتلك التي يرتبط أمنها بالامن الاوروبي، وللبدان العربية اكثر من ارتباط في هذا المجال.

٣ قضايا

من لشبونة حيث عقدت القمة الاوروبية في ٢٦ يونيو الى هلسنكي حيث اجتمع زعماء بلدان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ٩ و١٠ يوليو، مرورا بميونيخ حيث التأمت قمة الدول الصناعية السبع (اضافة الى حضور روسيا الاجتماع الاختتامي) في ٦ و٧ و٨ يوليو، وبموسكو حيث عقدت قمة اسرة الدول المستقلة في ٦ يوليو، جرى التداول في القضايا المطروحة التي تهم دول القارة الاوروبية والولايات المتحدة وكندا واليابان. لكن هذه القضايا تلخصت في العناوين الاساسية التي وضعت للقمة الصناعية أو مجموعة الدول السبع الأكثر تطورا في العالم، وهي الولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان وكندا، وهذه العناوين هي نفسها



المصدر : الشروق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

تقريبا التي تداولتها المناقشات في القمم الاخرى. ويمكن تقسيم هذه العناوين الى ثلاث قضايا اساسية: الأمن الاوروبي، المساعدة الاقتصادية لأوروبا الشرقية أو الكتلة السوفييتية السابقة، والعلاقات الاقتصادية الدولية وبشكل خاص اتفاقية «الغات». وفي كل من هذه اللغات الاساسية التي لم يتم التوصل الى اتفاقات نهائية في شأنها، برزت خلافات ومعارضات في وجهات النظر، على الرغم من البيانات السياسية العامة والخطابات والتصريحات التي حاول كتابها ان يظهروا فيها اقصى النيات الحسنة.

أميركا وأمن أوروبا

في ملف الأمن الاوروبي، طرحت المشكلة اليوغوسلافية عموما، والاقتتال في البوسنة والهرسك خصوصا، نفسها كموضوع حار استقطب الكثير من الاهتمام والنقاشات. فبعيد القمة الاوروبية التي اقر المجتمعون فيها «عدم استبعاد اللجوء الى السبل العسكرية، من اجل ضمان وصول المساعدة الانسانية «بشكل فعلي الى سراييفو وضواحيها»، توجه الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الى العاصمة البوسنية ليخلق الصدمة التي شكلها الموقف الفرنسي الذي انتقل من التحفظ الى الهجوم، وليضع بريطانيا والولايات المتحدة خصوصا، امام اختبار جدي للنيات. وربما شكل هذا الموقف الفرنسي القوي الاساس الذي اعتمدته القمة الصناعية، بعد أيام في ميونيخ، لجهة التصعيد في اللهجة التدخلية الاوروبية في يوغوسلافيا.

وحسب الناطق باسم الرئاسة الفرنسية رغب ميتران في أن يدفع كل الدول، وليس الدول الاوروبية وحدها، الى المشاركة في التدخل في البوسنة والهرسك. الأمر الذي فسرته أوساط فرنسية مطلعة بانه رسالة مباشرة الى الولايات المتحدة التي رفضت حتى الآن مشاركة جنود أميركيين في القوة الدولية هناك، في الوقت الذي تنتقد واشنطن عدم فعالية التحرك الاوروبي.

وتقول مصادر فرنسية ان بارس، ومعها بون، امتعضتا من الرسالة التي وجهها وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر الى القمة الاوروبية، مطالبا فيها بطرد صربيا، وريثة يوغوسلافيا الاتحادية، من كل الهيئات الدولية. ومصدر الامتعاض هو ان واشنطن التي رفضت تقديم المساعدات الانسانية والدعم العسكري تعطي دروسا لأوروبا في كيفية معالجة المسألة. وما ضاعف الاستياء الفرنسي هو الموقف الذي عبر عنه رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور، وخلاصته انه لا ينبغي الاهتمام بالملف اليوغوسلافي على حساب الملفات المطروحة امام القمة.

في الواقع كان ميتران، بتخليه عن سياسة الحل الدبلوماسي التي اعتمدتها باريس منذ اندلاع النزاع قبل سنة تقريبا، يسعى الى ضرب عصفورين بحجر واحد. الأول هو عملية البناء الاوروبي، ذلك ان أوروبا، اذا تأكد عجزها في معالجة نزاع على حدودها، لن تكون قادرة على بناء وحدتها الاقتصادية والسياسية. فأوروبا الضعيفة تفقد كل رصيد امام ابنائها (ميتران دعا الفرنسيين الى استفتاء على الوحدة الاوروبية في سبتمبر ـ ايلول المقبل) وامام شركائها وخصوصا أميركا واليابان. والعصفور الآخر هو ضمان حجة اضافية في السجال الواسع مع أميركا حول الأمن الاوروبي.

فقد ظهر خلال قمة الأمن والتعاون في اوروبا التي تضم كل البلدان الاوروبية (باستثناء يوغوسلافيا) والولايات المتحدة وكندا ان النزاع في البلقان هو مختبر لميزان القوة بين المؤسستين الامنيتين في أوروبا، وهما اتحاد أوروبا الغربية (الذراع المسلحة للسوق المشتركة) وحلف شمال الاطلسي (الذراع المسلحة للولايات المتحدة في أوروبا).

فالاجتماعات الهامشية خلال هذه القمة تركزت على كيفية ايجاد صيغة ملائمة تحفظ دور كل من هاتين المؤسستين. وربما كان هذا الأمر وراء اقناع الأميركيين بمشاركة الحلف الاطلسي في الدوريات البحرية في البحر الادرياتيكي، ولتفادي وضع أمني في هذا الجزء من العالم تنفرد أوروبا بالقوة العسكرية فيه.

وكذلك كان الأمر بالنسبة الى حماية قوافل



المصدر : الشروق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

المساعدات الانسانية لسراييفو، فالاتحاد ضغط من اجل توفير الحماية الامنية لهذه القوافل وتصعيد الحصار على صربيا لحملها على وقف النار، فرد الحلف، على لسان الاميركيين، بضرورة السعي الى قرارات جديدة من مجلس الأمن الدولي. هذا الاتجاه الى ايجاد شكل من التعايش الأمني بين الاتحاد والحلف، جرى التعبير عنه في الخطب الرسمية في قمة هلسنكي. فقال وزير الخارجية الايطالي فنسنزوسكوتي، باسم الاتحاد، انه «خطوة اولى مهمة ويفتح السبيل امام العلاقات المستقبلية وتطوير أدوات أخرى للتعاون» بين أوروبا والولايات المتحدة، في حين دعا بوش صراحة الى «قوة أوروبية ـ أطلسية» لحفظ السلام.

وهنا بالضبط، تكمن أهمية الاختبار اليوغوسلافي بالنسبة الى الأمن الاوروبي، فقمة هلسنكي اعتبرت في بيانها الختامي، وانطلاقا من الدور الملتبس الذي اعطي لكل من الاتحاد والحلف في تطبيق خطة السلام الدولية في سراييفو، «ان مجلس الأمن والتعاون الأوروبي يمكنهما الاستفادة من موارد المؤسسات القائمة مثل السوق المشتركة وحلف شمال الاطلسي واتحاد أوروبا الغربية، ويمكنهما بالتالي أن يطلبا منها ان تضع هذه الموارد في تصرفها من اجل المساعدة على تنفيذ خطط للحفاظ على السلام».

لاشك ان الرئيس بوش ارتاح الى مثل هذه التسوية. لا بل ان الهدف الاساسي من جولته الأوروبية (زار بولونيا وحضر قمتي ميونيخ وهلسنكي)، ومحادثاته الكثيفة مع زعماء القارة القديمة، هو الابقاء على الحلف الاطلسي كقوة أمنية أوروبية في اطار النظام الدولي الجديد. فالرئيس الأميركي الذي يواجه معركة انتخابية صعبة لتجديد ولايته، حاول ان يجعل الساحة الأوروبية مسرحا لتثبيت نظرته الى المرحلة الجديدة الناشئة بعد أنهيار الاتحاد السوفييتي. لكن هذه النظرة، ومعها الدور الذي يرغب بوش في ان يلعبه الحلف الاطلسي، اصطدما بالواقع اليوغوسلافي ونزاعه الاثني الدموي الذي لم تشهد أوروبا مثيلا له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقبل ان يبدأ بوش رحلته الأوروبية، وخلال تلك الرحلة، حاول داشا الاجابة على التساؤل الآتي: ما هي الفائدة من الابقاء على الحلف الاطلسي مادام هذا الحلف لايزال غير قادر على التدخل في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشروق

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

يوغوسلافيا؟ والرد الاميركي كان دائما، وجاء بوش الى اوروبا من اجل تأكيده، ان عدم قيام الحلف بدور فعال في يوغوسلافيا لا يلغي دوره الاوروبي. واكد علنا امام الصحافة ان الحلف الاطلسي «ظل وسيبقى المنظمة الدفاعية الاوروبية الأكثر اهمية والأكثر فعالية».

وشكلت مثل هذه التأكيدات الهجوم المضاد الذي قامت به واشنطن لمواجهة التحرك الفرنسي، سواء في القمة الاوروبية أم خلال زيارة ميتران لسراييفو.

وكانت القمة الفرنسية ـ الاميركية التي انعقدت في ميونيخ عشية البدء في أعمال القمة الصناعية مناسبة لتبديد الخلاف بين الجانبين، علنا على الأقل. وجاءت صياغة البيان الختامي لتؤكد التسوية الأمنية المشار اليها سابقا. فقد جاء في هذا البيان «ان انشاء مجلس التعاون الاطلسي الشمالي يعزز التعاون بين الحلف الاطلسي وبلدان أوروبا الوسطى ودول الاتحاد السوفييتي السابق. كما ان اتحاد غرب أوروبا يعزز، هو أيضا، العلاقات مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية». ويضيف بيان الدول الصناعية السبع الكبار: «نرحب ترحيبا شديدا بالقرارات التي اتخذها وزراء خارجية حلف شمال الاطلسي واتحاد أوروبا الغربية بالنسبة الى عمليات حفظ السلام التي تقع مسؤوليتها على مجلس الأمن والتعاون في أوروبا» هكذا احتفظ الحلف الاطلسي بوظيفة ودور في أوروبا، كما يدعو الرئيس بوش، لكن التغطية لهذه الوظيفة والدور تظل في مجلس الأمن والتعاون الأوروبي، كما تدعو بلدان السوق المشتركة.

المساعدات

الملف الحار الثاني كان المساعدة الغربية لدول أوروبا الشرقية والوسطى عموما، وروسيا خصوصا. فالرئيس الروسي بوريس يلتسين الذي جاء الى ميونيخ لحضور الحفلة الختامية للقمة الصناعية، كما فعل سلفه رئيس الاتحاد السوفييتي السابق ميخائيل غورباتشوف في قمة لندن قبل عام تقريبا، حصل على خطة مساعدة من ١٠ نقاط تنفذ «بمقدار تقدم هذه المجتمعات نحو الديموقراطية والحرية السياسية والاقتصادية»، كما جاء في البيان الختامي. وعلى عكس غورباتشوف، جاء يلتسين الى ميونيخ مسلحاً بأوراق عدة قوية. لقد حصل عشية توجهه الى ميونيخ، على تحرير مبلغ مليار دولار من صندوق النقد الدولي، وعلى دعم أميركي لدخول نادي الدول السبع كعضو كامل العضوية، وعلى وعد من بون بإيفاء الالتزامات التي تعهدت بها المانيا في مقابل انسحاب القوات السوفييتية السابقة من شرق المانيا. اضافة الى ذلك، حصل يلتسين على دعم فرنسي كبير في مجال توفير ضمان أمن المعاملات النووية الروسية. كل هذه الأوراق جمعها الرئيس الروسي ليعلن في ميونيخ «أن روسيا قوة كبيرة، ولا يمكنها ان تقبل شروطا مهينة، من اجل الحصول على المساعدات الاقتصادية، وأنه يفضل التخلي عن برنامج المساعدة الغربية التي تبلغ قيمتها ٢٤ مليار دولار على ان يطلب من الشعب الروسي الاقدام على تضحيات غير محتملة».

لقد شعر يلتسين بالقوة الى حد انه اعتمد الهجوم بدل اللين في طلب المساعدة. وحصل بذلك على برنامج من ١٠ نقاط، ينفذ على ثلاث مراحل في مقابل ان تعتمد روسيا سياسة اقتصادية ونقدية صارمة، وأن ترسي قواعد اقتصاد السوق، وتوفر ظروفا ملائمة للاستثمار الخارجي. وحسب هذه الخطة، ستعمد الدول الصناعية الى اعادة جدولة الديون الروسية، وتحرير أرصدة للتصدير، وارسال خبراء لتسهيل الانتقال الى اقتصاد السوق، وتشكيل لجنة عمل لدرس أمن المفاعلات النووية وتخصيص مبلغ ٧٠٠ مليون دولار لهذه اللجنة.

وبغض النظر عن قدرة هذه الوعود، أو ما قد ينفذ منها على حل المأزق الاقتصادي الروسي، فان الدول الغربية لا تملك خيارات كثيرة ازاء المساعدة المقترحة لموسكو، وذلك لأسباب تكتيكية استراتيجية. فموسكو التي احتضنت، عشية افتتاح قمة ميونيخ، قمة أسرة الدول المستقلة، لاتزال وحدها القادرة على ضبط ترسانة الاسلحة النووية التي كان



يملكها الاتحاد السوفييتي سابقا. ولذلك ثمة مصلحة غربية لتشجيع المترددين داخل الاسرة، - وبشكل خاص أوكرانيا - على تسريع وتيرة تخليهم عن هذه الأسلحة لروسيا. وإذا كانت كل من كازاخستان وبيلوروسيا لا تشكلان مشكلة في هذا الصدد، فان أوكرانيا تخلت عن مطلب ممارسة الاشراف والإمرة على الاسلحة النووية فوق أراضيها، لتتمسك بمطلب الاشراف الاداري عليها. ويعني ذلك - في نظر الغرب - ان تعزيز القدرة الروسية الاقتصادية والسياسية الاقليمية يساعد كثيرا في عملية تخلي أوكرانيا عن موقفها. ويقع مثل هذا التحرك الغربي في صلب الدعوة الى السيطرة على تسرب الأسلحة والتقنيات النووية.

هناك دوافع اخرى تجعل الخيار الغربي ينحصر في ضرورة مساعدة روسيا؛ فموسكو - وريثة الاتحاد السوفييتي في المؤسسات الدولية ومجلس الامن - تملك القسم الاكبر من ترسانته النووية، ولاتزال تملك أكبر قوة ضاربة تقليدية في أوروبا. في مقابل هذا الوضع القوي عسكريا، هناك وضع اقتصادي بائس وفوضى متمادية وانبعاث للمشاعر القومية. وكل ذلك من الاسباب التي توفر المناخ الصالح لبروز نظام توتاليتاري جديد في روسيا. ومثل هذا النظام - كما يعتقد الخبراء الغربيون - يطرح تحديا جديا على مشروع النظام الدولي الجديد، ويشكل خطرا على الأمن الاوروبي كما تصوره الغربيون بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

لذلك قد تكون الضمانة لمنع مثل هذا التحول الدراماتيكي التشجيع على إرساء الديموقراطية، بجوانبها الاقتصادية والسياسية، وربط موسكو بسلسلة من الروابط مع أوروبا الى حد جعلها الجزء المكمل للنظام الأمني الأوروبي.

ويشكل هذا الهدف بالنسبة الى الاوروبيين التحدي الأكبر في مرحلة انهاء الحرب الباردة وإرساء النظام الدولي الجديد. لذلك ظهر الكرم، في القمة الصناعية، لمساعدة الاقتصاد الروسي. لكن تضارب المصالح بين الغربيين والتطورات الداخلية في روسيا، قد لا تجعل هذا الهدف سهل التحقيق. ■■



المصدر : المجالس

التاريخ : ٥-٢٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حدث وتعليق

حلاّل العقد

مكوك المهمات المستحيلة
حامل اختام وصكوك الحرب والسلام
صاروخ النظام العالمي الجديد العابر للعواصم والقارات
ماكينة جورج بوش الانتخابية العاملة عبر الحدود.
فيلسوف العصر الاميركي الجديد الذي يبدأ بالبيت الابيض، وينتهي بالمكتب البيضاوي.
حلال العقد.

بائع الاحلام والاوهام والسراب والحلول الوسط، التي تجعل المهزومين منتصرين، والمنتصرين مهزومين.
تاجر الشنطة التي تعج بالوعود والمواعيد ومفاتيح الابواب الموصلة الى البر الاميركي، حتى يصبح العم سام القدوة والمثال، والهامبرغر، طعام كل الشعوب والامم من العالم الاول الى العالم الثالث عشر.
يعرف كيف يطفىء الحرائق المشتعلة قبل ان تصل الى الاصابع الاميركية. وكيف ينفخ في الجمر حتى يشب ويلتهب ويحرق الهشيم والوجوه التي لم يزل اصحابها خارج بيت الطاعة، حتى يطلبوا النجدة من احفاد ابراهام لنكولن وجورج واشنطن.
لديه الجواب لكل سؤال.

ولديه اسئلة. الا ان الاجابة عليها معلقة حتى اشعار اميركي اخر.
مجلس امن متنقل
هيئة امم متحدة تمشي على قدمين.
خرائطه احسن الخرائط وافضلها رغم انف الجغرافيا والتاريخ ايضا.
ولديه داء لكل دواء.
من الدولار وحتى ضمانات القروض، مروراً بالطائرة والصاروخ، والـ CIA.
والبدائل جاهزة.

ويحفظ الروزنامة الاميركية للقرن الواحد والعشرين غيبا.
ولكل قضية اجل وميعاد. ولكل مشكلة بدء وختام، ولكل عقدة الف حل وحل وكلها مرتبة ومنسقة وممهورة بالخاتم الاميركي.
وعواصمنا العربية تعرفه.
تلغي كل مواعيدها للقائه.
تبدل توقيتها ليتناسب مع موعد وصوله، لعل ميعاد الحل قد اتى. وحان زمان البوح بكلمة السر الاميركية في الاذن الاسرائيلية كي تذعن للسلام.
فاهلا بالآتي.
اهلا بيكر.. اعطنا السلام. وخذ دعواتنا بنجاح بوش رئيسا. والمعادلة واضحة.. وفي كلتا الحالتين انت الرابح..



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

مبدأ التدخل الدولي المحسوب في الشؤون الداخلية

في إطار التحولات في العمل الدولي وأساليبه، والتي تتحرك حاليا بعد انتهاء عصر الحرب الباردة، وقبل قيام النظام الدولي الجديد، بدأت تلوح في افق المرحلة الانتقالية الراهنة الفاصلة بين عصرين، ملامح مبدأ جديد، هو مبدأ التدخل الجماعي الدولي المحسوب، في دائرة ما كان يعرف بالشؤون الداخلية للدول، وهي الدائرة التي كانت خارج حدود عمل المجتمع الدولي.

هذا المبدأ يتخذ حاليا صورتين لعمله، الأولى التدخل لأسباب إنسانية، وهو الذي كانت بداية تطبيقه في أبريل (نيسان) ١٩٩١، عندما اتخذ مجلس الأمن قرارا يخول قوات الحلفاء التدخل في شمال العراق لمساعدة الأكراد الذين يتعرضون للمجاعات، وسط ظروف إنسانية بالغة السوء.

وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن بتقديم المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة للمسلمين في جمهورية البوسنة والهرسك، قد جاء تلبية لطلب هذه الجمهورية، وهو ما يجعله يختلف عن حالة التدخل في أمور دولة دون العودة إلى السلطة المختصة، مثلما حدث مع أكراد العراق، إلا أنه يعد تحركا في الإطار الأوسع لمبدأ تقديم مساعدات إنسانية لشعب يعاني من ظروف صعبة تهدده بخطر الإبادة أو المجاعة أو العدوان العسكري.

الصورة الثانية لعمل هذا المبدأ، تتخذ شكل اتفاق مشترك بين مجموعة من الدول، تجمعها معا مصلحة واحدة في درء خطر يتهددها جميعا، ويحتاج منها لعمل جماعي على المستوى الدولي، وقد تجسد ذلك بطريقة عملية في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو والبرازيل في الشهر الماضي، بعد أن أصبحت الأخطار التي تهدد البيئة مشكلة دولية لا تقل الخسائر الناجمة عنها عن خسائر الحروب، وبعد أن صار قيام دولة بمفردها بمواجهة هذه الأخطار مسألة غير عملية وغير ممكنة، ولا تؤدي إلى نتائج فعالة وقاطعة، نظرا لأن الأضرار التي تلحق بالبيئة لا تشارك في التسبب فيها دولة واحدة، بل تتجاوز أسبابها حدود الدولة الواحدة، وتتجمع معا من خلال صدورها عن أكثر من دولة.

وإن ما يسري على الأخطار التي تهدد البيئة، يسري أيضا على الإرهاب، وتهريب المخدرات، وغيرها من أوجه النشاط المدمر للمجتمعات الإنسانية، والتي لم تعد مجرد ظواهر إقليمية محصورة داخل

بقلم: عاطف الغمري*

حدود الدولة التي تنشأ في أرضها، أو تزاول نشاطها وراء حدودها، نظرا لأن عدم مشروعية هذه النشاطات، ووقوع الضالعين فيها تحت طائلة القانون، والمواثيق التي تحكم المجتمع الدولي ككل، يجعل هؤلاء يتكاتفون ويشكلون تجمعات متشابكة المصالح، وهو ما يخلق حافزا دوليا لمواجهة نشاطاتهم بالعمل الجماعي الدولي.

وكان مما سهل ذلك، سقوط الحواجز الأيديولوجية التي كانت



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجعل مثل هذه النشاطات، ضمن وسائل الحروب المضادة بين الدول وبعضها البعض. بينما أدى التحول في العلاقات الدولية، وحلول مبدأ المنفعة وتوازن المصالح، محل مبدأ المذهبية وتوازن القوى، إلى التوجه نحو العمل الجماعي على المستوى الدولي.

وفي الحالتين السابقتين.. فإن العمل الجماعي يختلف كليا عن التحالفات القديمة في فترة الحرب الباردة، فالتحالفات كانت تقوم في إطار مبدأ الأمن الجماعي لكن هذا المبدأ يلحقه حاليا تغيير جذري، حيث تتم صياغة مفهوم جديد للأمن يتناسب مع عصر تحكمه التنافسات، خاصة في المجال الاقتصادي، حتى بين حلفاء الأمس. من ثم فإن العمل الجماعي في هذا الإطار المتغير، هو عمل موقوت بالظروف التي تجد، بحيث إنه عندما تتصدر مجموعة من الدول، تحركا لمواجهة هذه الظروف، فإنها تفعل ذلك بدافع من وجود تهديد مباشر لمصالحها من جانب هذه الظروف. وبالتالي فمن الممكن في مواجهة ظروف أخرى مختلفة، أن يضم العمل الجماعي دولا ليست هي التي التقت حول العمل الجماعي في الحالة الأولى.

وربما كان مما يزيد من الاقتناع بأن مبدأ التدخل الإنساني - سواء بصورته الأولى او الثانية - يكتسب قوة دفع ترسخ من أساسه في عمق النظام الدولي الجديد، ان هذا النظام لا يعترف بدور ملموس ومؤثر في كيانه، لدول منفردة، لكنه يفسح مجالا أكبر على قمته للتكتلات الدولية التي يدرك المشاركون فيها ان النظام الدولي الجديد، يحتل فيه البعد الاقتصادي الحافز والمحرك للأحداث أكثر من غيره من العناصر، ومن ثم فإن القدرة على امتلاك ناحية التنافس، في نظام يعتبر التنافس جوهره، هي للمنتمين إلى تكتلات تتكامل حركتها الاقتصادية والسياسية، ومنها على سبيل المثال المجموعة الأوروبية، وتجمع اليابان مع دول آسيا النشيطة إنتاجيا واقتصاديا، وتلاقي الولايات المتحدة في تكتل جديد مع دول اميركا الوسطى.

وعندما يكتمل بناء هذه التكتلات، فإن أسلوب العمل الجماعي الدولي، سوف يكون بالضرورة أحد وسائلها في العلاقات والعمل تجاه الأحداث الدولية التي تجد أنها تؤثر على مصالحها بشكل مباشر او حتى غير مباشر.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٢

هذا الزمان

أخطاء القاضي

بعض القضايا الدولية تعالج بحسم شديد وبعضها الاخر يوضع فى ثلاجة درجة حرارتها الف تحت الصفر.

والنظام العالمى الجديد يصاب بحالة هياج شديد أمام بعض الظواهر والمشاكل بينما نجده باردا متماسلا كسولا متراخيا امام البعض الاخر. بعض الابناء فى الفصل الدراسى يخطىء فتنهال على رؤوس البعض كوارث الدنيا وتراق الدماء وتتهاوى الرؤوس بينما يمارس البعض الاخر الوانا مختلفة من التجاوزات والجرائم ولايخاطبهم احد.

قوات الأمم المتحدة تنتقل بسرعة الصاروخ إلى أماكن ساخنة فى العالم بينما هناك مناطق أخرى لاينتقل إليها أحد مهما كانت درجة السخونة فيها.

والنظام العالمى الجديد له اكثر من ميزان.. وتحكمه فيما يبدو اعتبارات خاصة جداً فى الحكم على الاشياء وأصبحت الصورة قبيحة للغاية.. حيث يظهر التشدد المجنون ضد البعض بينما هناك تدليل وتسيب مع البعض الاخر.

ولا ادرى إلى أى مدى سوف يصل التشدد أو التسيب لأن ذلك سيحدث خللا رهيبا فى الصورة العامة للمستقبل خاصة إذا افتقد القاضى نزاهة الاحكام وشرف الضمير. والصورة العامة الان أمامنا جميعا تبدو غريبة.. حيث يقف النظام العالمى الجديد بحسم مريب أمام بعض المواقف بينما هناك حالات حرجة للغاية تتطلب تدخلا سافرا لاتجد من يسمع أو يتحرك أو يحاول.

اكبر دليل على ذلك إذا جاع اطفال افريقيا فلا يسأل عنهم احد، اما إذا جاع أطفال أوروبا فالعالم كله يتجه إليهم.. وإذا سالت دماء فى أى مكان فى العالم لابد وان نتساءل عن نوع هذه الدماء وهل هى دماء زكية تتطلب تدخلا سريعا ومباشرا لحمايتها أم أنها مجرد دماء عادية يمكن ان تسيل انهارا ولا يسأل أحد عنها.

ولا أدرى ماذا سيحدث لو استمر القاضى على موقفه هذا من الانحياز للبعض و «تطنيش» البعض الاخر؟ وهل يمكن أن يستمر النظام العالمى الجديد فى مواقفه المتناقضة والمتعارضة فى معالجته لقضايا العالم.

إذا كنا ندين ظلم الافراد بعضهم لبعض، فماذا سنفعل إذا تحول الظلم إلى موقف عام ربما سحق شعبا بأكمله؟

الظلم ربما سيكون أخطر تجاوزات النظام العالمى الجديد.

فاروق جويدة

١٦٥١

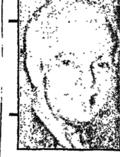


المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضحايا الأول فى النظام العالمى الجديد !!



يكتبها اليوم :

عبد العزيز صادق

هذه الصور التى تتوالى علينا يوما بعد يوم .. صور المأساة الدامية التى حلت ـ ولا تزال تحل حتى كتابة هذه السطور ـ بالمسلمين فى البوسنة والهرسك .. صور الامهات المنتحبات والأرامل والثكالى الباكيات .. لفقد الابن او الاب او الأخ او الاخت ..

لم يعد احد يدرى إلى متى تستمر ؟ . ومتى تكون نهايتها ؟ . وكيف تتوقف المذبحة التى تجرى علنا تحت عين وسمع العالم كله ؟!

الغد .. وبعد الغد .. والمستقبل كله .. لايبشر باى خير !!

فاخر الانباء يقول إن المصادر الدبلوماسية فى لندن تقول عن محادثات السلام التى تجرى هنك بين الأطراف المتحاربة فى جمهورية البوسنة والهرسك تحت اشراف المجموعة الاوروبية ، تتشكك كثيرا فى امكانية نجاح جهود « كوتيليرو » لجمع الاطراف المتحاربة الثلاثة ، على مائدة حوار واحدة .. تسبب تغاير المواقف !

ومع ذلك .. فان « كوتيليرو » قال انه متفائل بشان امكانية التوصل للصراع الدامى فى جمهورية البوسنة والهرسك ..

واشار الى امثلة كثيرة فى التاريخ لدول واطراف نزاع ، تفاوضت اثناء استمرار المعارك .. ووصلت الى حلول وضعت نهايات للحروب والقتال !!

فى نفس الوقت .. تستمر المعارك فى « سراييفو » ويستخدم فيها مختلف انواع الاسلحة ، حيث تقول اخر الأخبار إن القذائف الثقيلة تتساقط على منطقة « روبرينا » القريبة من مطار العاصمة سراييفو !

اتابع ما يجرى .. وتعود بى الذاكرة الى الماضى القريب .. حين تم توقيع اتفاق تاريخى فى باريس بين « جورج بوش » رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، و« ميخائيل جورباتشوف » السكرتير العام للحزب الشيوعى بالاتحاد السوفيتى ـ اى الرئيس الحقيقى للاتحاد السوفيتى ـ بحضور رؤساء دول كثيرين .. وتهلل العالم فرحا وهو يقول لقد انتهت الى الابد « الحرب الباردة » بين المعسكرين الشرقى والغربى !! وانه فى لحظة توقيع هذه الاتفاقية العظيمة ، تم ميلاد شىء جديد فى الدنيا المعاصرة .. وعندما قيل ان الجديد الذى ولد فى حياة البشر .. ظهر تحت اسم : « النظام العالمى الجديد » !!

واستبشر الناس خيرا .. وقالوا : نتصور ونامل ان ينتصر هذا الجديد للشعوب المظلومة المسحوقة ! نتصور ونامل ونرجو أن يتحرك على الفور اذا حدث انتهاك لحقوق الانسان ! ونتصور ونامل ان هذا النظام الجديد لسوف



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

يحرك طائراته وأساطيله وقواته لمواجهة ما قد يقع من عدوان وطغيان على الدول الضعيفة ، والدول الصغيرة !! هكذا تصورنا وتصور كل الناس املا فى النظام العالمى الجديد !!

وقد تاكد هذا التصور ، وذاك المامول والمرجو .. عندما تحرك .. الطغيان العراقى الغاشم بقواته المسلحة يغزو ويحتل الكويت الصغيرة منذ عامين او اقل قليلا .. وأصاب الناس فرح عظيم عندما واجه النظام الجديد المعتدى وفرض عليه الانسحاب بالقوة !

ولكن .. بمضى الأيام والاسابيع والشهور تبين ان تحرك النظام العالمى الجديد كان من اجل مصالحه الشخصية ..

من اجل الملايين الغالية من براميل النفط فى الخليج العربى !! وبعد ان حقق لنفسه تامين الحاضر والمستقبل فى مواجهة الذين يثيرون قلقه مثل : اليابان .. والوحدة الاوروبية .. والصين .. واقتصاد الشرق الاقصى .. بعد ان تحقق له كل هذا .. بدأ ينام هادئا فى استرخاء شديد !!

ولم يتحرك من رقدته واسترخائه عندما وقع عدوان الصرب الغاشم الباغى ضد البوسنة والهرسك وكرواتيا .. وقال وهو يتثاءب : سوف تقتصر مساندتى للمعتدى عليهم ، بارسال المعونات !! لان الامر ـ من وجهة نظر النظام العالمى الجديد ـ انه ما ابعد الفرق بين خطر يهدد بترول الخليج .. وخطر يهدد حياة بضعة ملايين من الناس ـ من البشر ـ المسلمين والكرواتيين !!

ان اقصى ما فعله النظام العالمى الجديد ـ وهو يتفرج على ذبح المسلمين فى سراييفو ـ هو اصدار بعض بيانات الاحتجاج او الادانة !! واغمض عينيه عن حمامات الدم المستمرة .

ان العدوان على البوسنة والهرسك جزء من العدوان العام الذى يلقاه المسلمون فى اماكن اخرى كثيرة من العالم .. ولعل ابلغ دليل على هذا ان العدوان قائم ومستمر منذ اكثر من اربعة شهور .. والنظام العالمى الجديد لا يقدم على اى تحرك جاد لوقف هذا العدوان !!

للحق أقول :

الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات .. ورئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين .. طرح كل منهما اوراقه بشأن قضية الحكم الذاتى وتصورى ـ واعتقد ان كثيرين غيرى يشاركوننى هذا التصور ـ ان ثمة تحضيرات تجرى الان لاستئناف محادثات السلام على اسس عملية وموضوعية .. والذى يفترض ان تكون الخطوة الطبيعية التالية ، هى اتخاذ اجراءات من الجانبين ـ الفلسطينى والاسرائيلى ـ لبناء الثقة المتبادلة ، ويرى الكثيرون ان هذه الاجراءات هى الجسر الحقيقى للاتصال الذى يسبق خطوات التفاهم والاتفاق .

اقول قولى هذا واتجه به الى الزملاء الكتاب والصحفيين فى الوطن العربى .. لأن بعضهم لا يزال مصرا على تسمية الجانب الاسرائيلى بعبارة : « الكيان الصهيونى » !! هذا البعض يبدو ان عينيه لا ترى ما يحدث الآن من متغيرات !!

مع اللحظات التى سبقت اللقاء الذى جرى بين الرئيس المصرى حسنى مبارك ورئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين ، كان وزير الخارجية المصرى فى لندن .. حيث ادلى بتصريحات اعجبنى منها ، تاكيده القاطع بان مصر ترفض تماما اقتراح « رابين » باستئجار الجولان من سوريا !! وعندما سئل توضيحا قال : لسنا سماسرة عقارات !! بل نحن نتحدث عن مبادىء خاصة بالسلام والسيادة .. واكد ان مصر لا تقبل باقل من سيادة سوريا على الجولان !!

هل هو موت وخراب ديار !!

الزميل الكاتب الصحفى « عبد العليم المهدى » ، كتب فى الزميلة « الاهرام تحت عنوان : « ولا احد يستطيع ان يسأل » .. حول « تربى » ـ بضم التاء وفتح الراء وكسر الباء ـ طلب من اهل الميت مبلغ ٢٥٠ جنيها اجرا لدفنه ! وقال الزميل المهدى إن هذا الأجر الكبير من اجل نصف ساعة عمل فقط !!

ولذلك احتج اهل الميت .. فقال .. « التربى » انه يجاملهم بطلب هذا القدر المتواضع من الفلوس !! لانهم « غلابة .. على قد حالهم » !! واستمر اهل المتوفى فى الاعتراض على هذا السعر المغالى فيه !

فاجاب « التربى » ببساطة :



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

إنها تسعيرة الدفن في مقابر مدينة نصر .. وان كل شيء أصبح الان غاليا جدا .. حتى دفن الميت !! ويضيف الزميل قائلا : بعد الأخذ والعطاء في الكلام والجدل والفصال اجرى « البيه التربي » تخفيضا على السعر حتى وصل الى ١٧٥ جنيها فقط لاغير !! ويختتم سطوره قائلا : وهكذا يمتد شبح الغلاء الى الآخرة !! ولا احد يستطيع ان يناقش او يسأل : لماذا ترتفع اسعار دفن الموتى .. والله سبحانه وتعالى لطيف بعباده ؟!

الشيء المثير للدهشة .. ان الزميل الكاتب الصحفي « حامد دنيا » في نفس الوقت كتب في مجلة « اكتوبر » تحت عنوان « ضريبة مبيعات على الميت » حول حكاية مواطن مات خارج مصر . واحضر اهله جثمانه إلى مصر .. احضروه - طبعا - ببوليصة شحن على الطائرة .. وكالعادة يدخل الصندوق المودع فيه الجثمان الى قرية البضائع .. وللافراج عن الميت يلزم سداد « ضريبة مبيعات » على البوليصة .. والزميل حامد يحذر كل مصرى من ان يموت خارج مصر ابدا .. حتى لا يعذب اهله بسداد ضريبة المبيعات !!

ولكنه يتذكر الله سبحانه وتعالى وقوله في كتابه الكريم « وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا .. وما تدرى نفس باى ارض تموت »

صدق الله العظيم .

صحيح .. لقد امتد واتسع شبح الغلاء .. حتى بلغ المسيرة الى الاخرة !! عجبى !! انه موت وخراب ديار !!

محطات صغيرة

○ جاء يدعونى لعقد قران ولده يوم الخميس .. في الساعة الخامسة بعد الظهر ! تعجبت للموعد المبكر !! قال صاحبى : لا تتعجب يا اخى .. فهذه ارادة مولانا فضيلة المأذون و .. شهرته « البيه المأذون » !!

○ ايام زمان .. كان الطيبون من الناس .. يقيمون « السبيل » ليشرب منه العابرون العطاشى . ايام زمان كان « السبيل » يتدفق من حنفية .. او يوجد في « زير » من الفخار .. او في مجموعة من الزلع او القلل القناوى ! في ايامنا المعاصرة واحد من الطيبين اقام سبيلا عصريا على سور عمارته الشاهقة في مصر الجديدة .. السبيل فريجيدير ومبرد كهربائى .. ليشرب العطاشى ماء مثلجا !!

○ عندما قيل لام « نيرون » انها ستلقى حتفها على يد ولدها .. وانه سيقتلها عندما يصبح امبراطورا .. قالت في هدوء : ساكون راضية عن موتى على يديه ، لو تحقق له ان يكون الامبراطور !! انها .. الام !



بين «ضريبة الكربون» والفيلق الالماني ـ الفرنسي

«روما القديمة» تتجدد وتستعيد جبروتها في واشنطن، وتحاول تثبيت سيطرتها على العالم باحتكار السلاح النووي، والهيمنة على مصادر وتجارة الطاقة، في ظل خلو الساحة من منافس يردع تطلعاتها [illegible].

هل يكون انشاء الفيلق الالماني ـ الفرنسي وفرض «ضريبة الكربون» على المشتقات البترولية،

اعلاناً لانفراط عقد المصالح وبداية الرد الاوروبي؟!

▫ الوضع الدولي الجديد هيأ الفرصة الفعلية لانفراد اميركا بالعالم!

تبدو السياسة، في الولايات المتحدة، من حيث آلية صنع وتسويق القرار، على درجة عالية من التطابق مع الصناعة التي، حتى في ادق واتفه تفاصيلها التكنولوجية، تجد نفسها مقيدة تقييداً تاماً بما تمليه مصالح رجال الاعمال من اوامر وتعليمات.

ان الادمغة المبدعة، في الحقل التكنولوجي، تستجمع من كل مكان، لتعمل معاً، وتفجر طاقاتها الابداعية، في اطار مراكز تابعة لمقار الشركات الصناعية الكبرى، تسمى بمراكز البحث والتطوير. وما يميز عمل هذه المراكز، من الوجهة الاجتماعية، هو الجهد الجهيد الذي تبذله بغية تكييف اهم واحدث مكتسبات الابداع العلمي والتكنولوجي مع المصالح الضيقة لرجال الاعمال، الذين لا يرون في هذا الابداع نعمة الا اذا اتاهم بمزيد من النقد الرنان.

واحتذى ارباب السياسة، في الولايات المتحدة، مثال رفاق الدرب من رجال الاعمال، فاقاموا مراكز لصنع وتسويق القرار السياسي. وتتوفر العقول المبدعة، في هذه المراكز، على جمع وتحليل المعطيات والمعلومات؛ ثم تقدم جهدها البحثي والتحليلي والمركز على شكل دراسات، تعتمد عليها مؤسسات مشابهة، ولكن ذات طابع رسمي، في تحضير التوصيات والاقتراحات التي تقدمها لذوي الحق في اتخاذ القرار السياسي.

مؤسسة «هيريتاج فاونديشين» هي من ابرز واهم هذه المراكز. وكان لها في عهد الرئيس الاميركي السابق رونالد ريغان كلمة مسموعة في البيت الأبيض، وباعاً طويلة في صنع بعض مكونات القرار السياسي، فاستحقت مكافآت مالية ومعنوية ثمينة على ما قدمته من خدمات تتناسب وحجم الكراهية التي كان يضمرها ويبديها الرئيس ريغان ازاء «امبراطورية الشر».



المصدر : الشاهد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ... ١٩٩٢

نائب رئيس هذه المؤسسة «بورتون يال باينز» استقال قبل بضعة اشهر، وعقب نشر المؤسسة لدراسة تنتقد ادارة الرئيس جورج بوش لامتناعها عن تحديد وتوضيح ابعاد واهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الحقبة الدولية الجديدة ،التي بدأت مع اعلان انتهاء «الحرب العالمية الثالثة» التي اتخذت شكل «الحرب الباردة»، وتكرست مع انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي.

لقد استفزت هذه الدراسة الانتقادية والتوجيهية ادارة الرئيس بوش: اذ وصمتها بالقصور الذهني وطالبتها بان تتبنى، علانية، مواقف واهداف وشعارات محددة، بينما المصالح المحددة للولايات المتحدة، في هذه الحقبة الانتقالية العاصفة، تفرض عليها الاستعانة على قضاء حوائجها بقدر من الكتمان، فتسليط ضوء هائل على الاهداف يمكن ان يمنع حتى اصحابها من رؤيتها في وضوح.

ان التعقيدات والاشكالات التي ينطوي عليها الوضع الدولي الجديد الناشيء من رحم الحرب الباردة، لا تطمس حقيقة ان فرصة فريدة تهيأت امام الولايات المتحدة، التي عقد لها التاريخ الزعامة السياسية في العالم، للتأثير في مجرى التطورات والاحداث على نحو يمكنها من تشديد قبضتها على قيد هذا الكوكب والتحكم، عن بعد، في مصائر شعوبه.

والرئيس بوش، الذي لا تضنّ علينا بلاده بكل ما من شأنه ان يمكّن الاوهام منا، عقلاً وارادة وتصرفاً، يريد ان يقنعنا ، على طريقة اسلافه من الاباطرة، بان الله كان حليفاً لاميركا في الحرب الباردة، فتمكنت بفضله من ان تخرج من هذه الحرب مكللة بالغار وزعيمة من غير منازع للعالم بأسره.

اما وزارة الدفاع الاميركية(البنتاغون) فقد اعدت دراسة ، تشرح فيها اهمية اضطلاع اميركا بدور «الحكومة العالمية» التي يتعين عليها ان تضمن، بما تتمتع به من نفوذ سياسي وعسكري «عدم ظهور قوة عالمية منافسة لواشنطن، سواء في اوروبا الغربية او آسيا او جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً».

وحتى تضمن اميركا المنعة والدوام لتفوقها، لا بد من استمرارها في تصويب اسلحتها النووية نحو القدرات النووية الروسية، والاحتفاظ بوجود عسكري في اوروبا، في اطار حلف الاطلسي، والبقاء يقظة ازاء احتمال تعزيز اليابان وكوريا دورهما الاقليمي في شرق آسيا.

اما اذا فشل «فن الاقناع» فمن الممكن لجوء اميركا الى القوة العسكرية لمنع انتشار الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل، حتى في اوروبا.

ونصحت مجموعة استشارية عسكرية رفيعة المستوى وزارة الدفاع الاميركية بالابقاء على ترسانة نووية اميركية قوية لردع بلدان العالم الثالث عن الحصول على اسلحة الدمار الشامل او القيام باعمال «عدوانية»، ولمنع اليابان والمانيا من تطوير قدرات نووية. كما نصحت باعادة توجيه الرؤوس



المصدر : الشاهد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : آب اغسطس ١٩٩٢

النووية الاميركية بحيث تهدد «اي خصم محتمل» في انحاء العالم.

وتنبّه الدراسة، التي اعدتها مؤسسة «هيريتاج فاونداشين»، الادارة الاميركية، الى ان المانيا واليابان قد تشكلان، على المدى البعيد، تهديداً جدياً لازدهار اميركا الاقتصادي ورفاهيتها.

وحددت الدراسة خمس مصالح حيوية سياسية للولايات المتحدة، هي:

١ ـ حماية اراضي اميركا ومواطنيها.

٢ ـ منع سيطرة قوة معادية (يمكن ان تكون داخلية) على اوروبا وشرق آسيا والخليج.

واعتبرت الدراسة ان اوروبا وشرق آسيا (اليابان خصوصاً) يملكان موارد صناعية وتكنولوجية يمكن، في حال وقوعها تحت سيطرة قوة معادية، ان تجعل الولايات المتحدة في مواجهة خطر عسكري لا تقوى على احتوائه والتغلب عليه.

واوضحت ان اميركا دخلت هذا القرن في حربين عالميتين وفي حرب باردة للدفاع عن هذه المصلحة.

٣ ـ حماية حرية الوصول الى الاسواق الدولية وحرية التجارة.

٤ ـ ضمان الوصول الى مصادر المواد الاولية.

٥ ـ حماية الاميركيين من تهديدات الارهاب والمخدرات.

في ضوء كل ذلك يصبح غنياً عن التأكيد ان المصلحة الاميركية تقضي بعدم بروز قوة اوروبية منافسة للولايات المتحدة، خصوصاً اذا تسلحت هذه القوة بالسلاح النووي الذي تجهد واشنطن في البحث عن وسائل تمكّنها من احتكاره. على ان صحيفة «نيويورك تايمز» ذكرت اخيراً ان وزارة الدفاع الاميركية اعادت النظر في الاستراتيجية التي تتصور عالماً تسعى فيه الولايات المتحدة الى منع بروز المانيا واليابان كدولتين كبريين.

وقالت الصحيفة ان الوثيقة الجديدة التي اقرها وزير الدفاع ريتشارد تشيني تتخلى عن الهدف المتمثل في عرقلة ظهور «اي منافس عالمي محتمل في المستقبل». واشارت الى ان الوثيقة الجديدة تمثل اعادة نظر مهمة، -



المصدر : الشاهد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١ اغسطس ١٩٩٢

وترفض، على ما يبدو، الفكرة الداعية الى تركيز الولايات المتحدة جهودها على احتواء طموح المانيا واليابان في ان تصبحا قوتين اقليميتين.

ان هذا الموقف الجديد، اذا اخذناه مأخذ الجد، يبدو متعارضاً مع منطق المصالح الاميركية التي ستجد نفسها مضطرة الى التنصل منه ما ان تلمس نتائجه العملية الضارة.

لن نقر بصدقية «الوثيقة الجديدة». ولكن ما هو تفسير هذا التعبير الظاهري في السياسة الاميركية؟

لا بد، اولاً، ن تسجيل ملاحظتين. لقد كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» عن هذه «الوثيقة الجديدة» بعد بضعة ايام من إعلان الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران والمستشار الالماني هلموت كول، انشاء قوة فرنسية - المانية تكون نواة لقوة دفاع اوروبية مشتركة. ونظر الى هذه الخطوة كتقليص لنفوذ حلف شمال الاطلسي.

ويحسب البيان المشترك للرئيسان الاوروبيان، فإن القوة الالمانية - الفرنسية ستضم ما يراوح بين ٣٥ و٤٠ الف عنصر، وستكون جاهزة للعمل بحلول سنة ١٩٩٥.

واعتبر ان انشاء هذه القوة «سيساهم في تمكين اوروبا الموحدة من امتلاك قدرات عسكرية ذاتية، وسيظهر ارادة الدول الاوروبية في تحمل مسؤولياتها في ما يتعلق بشؤون الامن وحفظ السلام في اطار الوحدة القائمة بينها، التي تقضي، وفي المدى الطويل، بتحديد سياسة دفاعية مشتركة».

وكانت فرنسا ودول اخرى ابدت تحفظا من الاقتراح الذي يقضي بتوسيع مسؤوليات حلف الاطلسي، بحيث تتجاوز الاكتفاء بمهمة الدفاع عن اعضائه . وقد اشارت تصريحات فيرنر الى انه تم التغلب على مثل هذا التحفظ. في ضوء ذلك اليس من المشروع التساؤل عما اذا كانت للخطوة الالمانية - الفرنسية مشترطة بعدم عرقلة مسعى واشنطن لادخال مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي في دائرة نفوذ حلف شمال الاطلسي الخاضع



المصدر : الشاهد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ اغسطس ١٩٩٢

تماماً للسيطرة الاميركية.

ان الولايات المتحدة، ومنذ انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي، تسعى الى تعزيز دورها العسكري المستقل والمنفرد، والى توسيع دور حلف الاطلسي.

وقبل ان تتمكن واشنطن من انتزاع موافقة اوروبا الاطلسية على ادخال مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي في مجال عمل حلف الاطلسي، نجحت في اقامة علاقات اسمية بين الحلف والاعداء السابقين للغرب، الذين كانوا اعضاء في حلف وارسو. وتتوطد هذه العلاقات الجديدة في إطار «مجلس للتعاون».

اننا لا نعرف منذ الآن الوجهة المستقبلية للسياسة الالمانية. حتى المانيا نفسها لا تعرف هذا الامر. على انه من الواضح ان المانيا تريد لدورها الجديد ، من بداياته، ان يتسع ويتعزز في اطار مشاركة جديدة مع الولايات المتحدة، التي تتخوف من درب تعرف بدايته ولكنها تجهل تماماً نهايته، فوجهة النظر الحالية لالمانيا تطابق مصالحها القائمة.

وكان وزير الدفاع الالماني قد طلب، في اثناء محادثات سابقة مع تشيني، من الولايات المتحدة ان تحتفظ بوجود عسكري «اساسي» في اوروبا، على رغم زوال التهديد السوفياتي، ليكون ذلك «عامل استقرار في القارة».

ان كثيراً من المواقف الاميركية والاوروبية هي اقرب الى المجاملة السياسية المتبادلة منها الى التعبير عن المصالح والاهداف الحقيقية للطرفين.

بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي، وحتى عندما اعلنت واشنطن، وموسكو انتهاء الحرب الباردة، اخذت في التلاشي شروط العلاقة التقليدية المتبادلة بين الولايات المتحدة وبين اوروبا واليابان.

واستشعرت الولايات المتحدة ، منذ البداية، خطورة النتائج المترتبة على عودة روسيا، ذات الترسانة النووية الهائلة، الى النظام الرأسمالي والى



المصدر : الشـاهد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٢

الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، خصوصاً وان شرعية السيطرة الاميركية المتعددة الوجوه على أوروبا الغربية واليابان، مستمدة من مصلحة حيوية مشتركة هي احتواء «الخطر الشيوعي».

وهذه المصلحة المشتركة، هي التي فرضت على اوروبا الغربية واليابان ملاينة الولايات المتحدة واستجابة جل شروطها ومطالبها.

وما كان في امكان النمو المتعاظم في القوة الاقتصادية والتكنولوجية لاوروبا الغربية واليابان، ان يجد تتمته المنطقية والطبيعية في المجال العسكري وفي مجال السياسة الدولية، في مناخ الحرب الباردة. لقد انبثقت من انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه خريطة مصالح دولية جديدة، فروسيا في امس الحاجة الى القطع النادر والتكنولوجيا المتطورة. وتستطيع اوروبا الغربية واليابان تلبية هذه الحاجة، في مقابل الافادة من المفاعيل السياسية والاستراتيجية للترسانة النووية الروسية، وفتح السوق الروسية الواسعة والواعدة امام الاستثمارات والسلع الاوروبية واليابانية.

ويتدخل العامل الجغرافي ليزيد من خطورة قيام كتلة عالمية جديدة تضم روسيا واوروبا الغربية واليابان، بالنسبة الى المصالح الاميركية.

على ان التغلغل الواسع للرأسمال الاميركي في اقتصادات دول اوروبا الغربية واليابان، لا يمكن تفسيره بمعزل عن مناخ الحرب الباردة وعن الضمانات القوية التي يتمتع بها هناك بفضل الرقابة السياسية والعسكرية والامنية التي تمارسها واشنطن في تلك الدول.

لقد ايقنت الولايات المتحدة ان النصر الكبير الذي احرزته في الحرب الباردة يمكن ان يستحيل هزيمة نكراء ان هي اساءت التقدير والتصرف. وما كادت الحرب الباردة تضع اوزارها حتى بدأت الولايات المتحدة حرباً غير معلنة ضد اوروبا واليابان، انطلاقاً من عملية عاصفة الصحراء التي كانت اخطر واعقد نزاع اقليمي - دولي يندلع عقب انتهاء الحرب الباردة، ويتحرك ضمن المعادلة الدولية الجديدة.



المصدر : المشاهد

التاريخ : آب اغسطس ١٩٩٢

ابان الحرب الباردة، كان الخطر الرئيسي الذي يتهدد حقول نفط الخليج وطرقه، في نظر الولايات المتحدة ، هو الخطر السوفياتي: اذ لو سيطرت موسكو على نفط الخليج واستخدمته سلاح ضغط، لواجهت اليابان واوروبا الغربية وضعاً اقتصادياً على درجة عالية من الخطورة . لذا كان الرادع النووي هو الوسيلة الاهم التي تملكها واشنطن لمنع تحقق احتمال كهذا.

وبعدما اطمأنت الولايات المتحدة الى زوال مقومات الخطر السوفياتي اندفعت في عملية عسكرية، فرضت على اوروبا الغربية المشاركة فيها، لاحراز السيطرة المباشرة والنهائية على حقول النفط في الخليج، مستخدمة

تكنولوجيا حربية متطورة لبث الذعر شرقاً وغرباً وجنوباً، ولاشعار ذوي الطموحات بان اميركا تستطيع خوض حرب ظافرة وقليلة الكلفة (بشرياً ومادياً) من دون اللجوء الى ترسانتها النووية، فلديها من التطور التكنولوجي في مجال الحرب التقليدية، ما يكفيها مؤنة استعمال اسلحة الابادة الجماعية.

وتبلغ المعنيون الرسالة الاميركية، التي مفادها ان اميركا لن تسمح بقيام ائتلاف روسي - اوروبي - ياباني وان امدادات النفط الى اوروبا واليابان غدت، من الآن وصاعداً، تحت المراقبة الاميركية الشاملة. والواقع ان اعتماد دول اوروبا الغربية واليابان اعتماداً رئيساً على امدادات النفط الخليجي، هو كعب اخيل ازدهارهم الاقتصادي. واغرب ما في الامر ان الولايات المتحدة خاضت هذه الحرب، ضد الاوروبيين واليابانيين، بتمويل اساسي من اوروبا واليابان (فضلاً عن المشاركة العسكرية)، ولم تتكلف هي اكثر من ٣ في المئة من مجمل تكاليف الحرب.

ولم تتوقف اميركا عند هذا الحد في سعيها للسيطرة على مصادر الطاقة البترولية في العالم، انطلاقاً من تقدير مؤداه ان الاقتصاد العالمي سيزداد اعتماداً على هذه الطاقة في السنوات المقبلة، فهيأت من الشروط

اوروبا تدرك الاهداف الاميركية ولكن تعوزها القدرة على المواجهة!



المصدر : الشاهد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ...... أغسطس ١٩٩٢

والظروف ما اضطر كبرى شركات النفط الاميركية الى الرحيل الكامل عن عمليات التنقيب البري في الولايات المتحدة.

واين الضرر الذي يمكن ان يصيب اميركا ان هي احتفظت باحتياطها النفطي الضئيل وازدادت اعتماداً على النفط المستورد الرخيص والمسعر بعملتها والذي تسيطر على مصادره شركاتها وقواتها؟!

ولان اميركا تريد للعالم اجمع ان يعتمد على النفط الذي تسيطر على مصادره الاساسية، فقد عارضت بشدة التقيد بخفض نسبة غاز ثاني اوكسيد الكربون المنبعث من احتراق المشتقات البترولية والمسؤول عن ظاهرة «الاحتباس الحراري»، علماً ان اميركا هي المسؤولة عن اطلاق ربع كمية هذا الغاز في الجو.

لقد ادركت اوروبا حقيقة النيات الاميركية؛ ولكنه ادراك تعوزه القدرة على المواجهة .

ان اميركا تريد لاوروبا استمرار التبعية لمصادر الطاقة النفطية التي تسيطر، وتتوسع في السيطرة عليها. فردت اوروبا باعلانها العزم على فرض «ضريبة الكربون»، اي فرض ضريبة على استهلاك مواطنيها للمشتقات النفطية.

ومن شأن فرض هذه الضريبة، التي عارضتها الولايات المتحدة بشدة، ان يقلل اعتماد اوروبا على النفط المستورد، وان يزيد من اعتماد الاوروبيين على مصادرهم الذاتية من الطاقة مثل الفحم الحجري والغاز والكهرباء المتولدة من الطاقة النووية والنفط. كما ان من شأن فرض «ضريبة الكربون» ان يشجع الاوروبيين على تطوير مصادر الطاقة البديلة والاقتصاد في استهلاك الطاقة.

ونذكّر ، هنا ، بان الصدمة النفطية في السبعينات ساعدت الاوروبيين واليابانيين على تطوير تكنولوجيا تسمح بخفض نسبة الطاقة المستهلكة مع زيادة الانتاج وتخفف من حجم وزن المنتجات المشتقة من النفط في مجال انتاج اسلع.

وقد اصاب وزير النفط والثروة المعدنية السعودي كبد الحقيقة عندما قال ان فرض «ضريبة الكربون» سيؤدي الى حال من «عدم اليقين» في السوق البترولية تؤثر في استثمارات توسيع الطاقة الانتاجية.

ونعلم ان هذا هو الاغراء الذي حمل اكبر ١٥ شركة نفط اميركية على الرحيل عن بلادها ومعها المعدات والخبراء ورؤوس الاموال الضخمة، للاستثمار خارج الولايات المتحدة.

على ان اهم ما تنطوي عليه «ضريبة الكربون» من نتائج هو زيادة اعتماد اوروبا على الغاز الطبيعي الذي لا يؤثر احتراقه سلباً على البيئة كما احتراق المشتقات النفطية.

ان خفض اوروبا اعتمادها على النفط المستورد يلزمها سد النقص في الطاقة بواسطة الغاز الطبيعي. ولا تملك اوروبا من الغاز الطبيعي الكمية التي تسمح لها بتعويض هذا النقص، فكيف يمكن حل هذه المشكلة؟

الحل في يد روسيا وايران؛ فالاولى تملك كميات وافرة من الغاز الطبيعي، وهي تصدر قسماً منه بواسطة الانابيب الى اوروبا. وتتمتع الثانية بطاقة على زيادة صادراتها من الغاز بواسطة الانابيب الى الجمهوريات السوفياتية سابقاً؛ وكلما توافرت كميات من الغاز الايراني الى روسيا والجمهوريات، يتسع المجال امام روسيا لزيادة صادراتها من الغاز الى اوروبا.

واخيراً، فان وضع «ضريبة الكربون» موضع التنفيذ يجب ان يكون مشروطاً بعدم اضعاف القدرة التنافسية للشركات الاوروبية امام الشركات الاميركية.



المصدر : الشاهد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : اغسطس ١٩٩٢

لذلك تضمن مشروع قانون «ضريبة الكربون» بند «الحياد الضريبي» بمعنى الا تؤدي الضرائب المقترحة الى زيادة حجم الجبايات العامة المسلطة على المؤسسات الصناعية، خصوصاً المؤسسات التي تستهلك قدراً كبيراً من الطاقة. ويتوقع ان تعفي حكومات المجموعة الاوروبية، بعد فرض «ضريبة الكربون»، هذه المؤسسات من سلسلة ضرائب اخرى.

لقد بدأ الرد الاوروبي على التحدي الاميركي، كانت «ضريبة الكربون» هي الخطوة الاولى. ثم اعقبتها الخطوة الثانية وهي الاعلان عن تشكيل نواة القوة الاوروبية العسكرية المشتركة.

وفي كلتا الخطوتين تكشفت اهمية موازنة القوة الاميركية المنفلتة من عقالها، بقوة دولية جديدة تضم، اساساً روسيا واوروبا الغربية واليابان.

قد تتمكن الضغوط الاميركية من احباط هاتين الخطوتين الصغيرتين، بالمقارنة مع ما يجب فعله لاحتواء نزعة الهيمنة الاميركية ودرء مخاطرها على العالم؛ ولكن انفراط عقد المصالح بين القوى الرأسمالية الكبرى، بدأ.

ان البشر، ومنذ آماد بعيدة، يحلمون بعالم هو دائماً غير عالمهم الواقعي ومضاد له في امور كثيرة، ويستخلصون من تجربة عيشهم، في حلوها ومرها، مبادىء وقيماً انسانية واخلاقية عامة ينسبونها تارة الى الارض وطوراً الى السماء؛ ثم يسعون في تجسيدها على شكل منطلقات واهداف لمشاريع التغيير الموثقة بحنين الى الماضي، وبأمل في ولوج المستقبل، حيث يُصنع العالم الجديد من كل شيء منزّه عن تصارع واحتراب المصالح المادية الضيقة.

ولطالما ذهب الضعفاء والمستضعفون ضحية اعتقادهم، عن وهم وحسن نية، بان ثمة ضابطاً اخلاقياً لسلوك هذه الدولة الكبرى او تلك. ونحن، اليوم، في العالم الثالث، ننسج من اوهامنا العريقة والقاتلة، اعتقاداً مماثلاً نخلعه على الولايات المتحدة او على القوى الرأسمالية المنافسة لها، فتكون النتيجة ان العالم الثالث ينظر الى الوراء فيجد ان وضعه تحسن نسبياً؛ ثم ينظر الى الامام فيجد ان الهوة بينه وبين الشمال قد اتسعت.

ومع ذلك، يظل العالم الثالث في حاجة ماسة الى التوازن العالمي الذي انكسر، فجأة، ليقيم الدليل الملموس على ان لا خطر على البشرية يفوق خطر الولايات المتحدة، ان لم تجد رادعاً يردعها ويحمينا ويحميها من شرورها.

لقد عرف التاريخ دولاً استطاعت بجبروتها العسكري ردع الآخرين عن التطاول عليها عسكرياً؛ ولكن التاريخ لم يعرف دولاً احتكرت سلاحاً مثل السلاح النووي، مع كل ما يمكن ان يترتب على احتكار كهذا من عواقب حضارية.

ان احتكار اميركا للسلاح النووي والدرع الفضائية، يمكن ان يسوّل لها استعمال هذا السلاح، في هذه الطريقة او تلك، لمنع الآخرين من اللحاق بها تكنولوجيا واقتصادياً، وكأن شرور روما القديمة تأتي الى الدنيا من جديد مزودة انياباً ومخالب نووية!

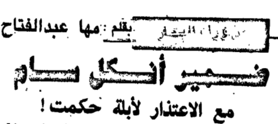
جواد البشيتي



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٢



بقلم : مها عبدالفتاح

ضمير أنكل سام

مع الاعتذار لأبلة حكمت !

ثبت ان الصحفيين الامريكيين عندهم ضمير ومنطق ومبادىء عامة اكثر بكثير من حكومتهم ونظامها العالمى الجديد الذى يطوع كما يراد له ويلوى ويمط او ينكمش كما تشاء له المصالح .. وللتين قوم ، وللجميز اقوام !

.. فالصحفيون اول امس « الاثنين ٣ اغسطس » اكلوا وجه الخارجية الامريكية و « هروها » فى شخص المتحدث الرسمى وامطروه بالتساؤلات المحرجة لمواقفها المتناقضة .. مثل عندما غزت العراق الكويت كانت لهذه الادارة صوت عال ودقت طبول وتردد عنها كلمات كبيرة من عيار الشرعية .. والعدوان وشريعة الغاب . والمبادىء التى تجعلنا لا نقبل ، ولا نسمح ، ولا يمكن فى ظل النظام العالمى الجديد الخ .. وحشدت الجيوش وتحركت الاساطيل واغارت الطائرات « لتضع مبادىء النظام الجديد » واذا بعد اقل من عام يتكرر ذات الفعل ونفس العدوان ولايزال ومع رفع درجات البربرية والوحشية باكثر مما تعرفه شريعة الغاب .. وكل ما هناك ان العراق صارت هى الصرب وبدلا من الكويت تحول شعب البوسنة الى ضحية ، هذا بينما الحكومة الامريكية ذات الحكومة الامريكية ، قائد عموم النظام العالمى الجديد لا تتفرج - استغفر الله - وانما هى ليست ساكتة فهى تندد وتندد .. وتعلن كل يومين عن « قلقها العميق » واسفها واساها ولكن ماذا تقول ؟ فى البوسنة الارض لا تطرح البترول !

واسمعوا بعض هذه التساؤلات من الصحفيين الامريكيين :

- هل اصبح « القلق العميق » الذى تعربون عنه من بعض الاسلحة الامريكية ؟!

وسؤال اخر : الا يدخل ضمن جهودكم فى « المعونات الانسانية » ، تحرير معسكرات الاعتقال التى تثير « قلقكم العميق » ؟!

وسؤال : ما هى اجابتكم على بيان قيادات البوسنة بأن المعونات الانسانية التى تقدمونها اليهم ، ما هى إلا مساعدات لاناس كي يعيشوا لفترة اخرى الى حين ان ياتى عليهم الدور ويقتلهم الصرب !!

وسؤال : ما رايكم فى التصريحات العلنية لقيادات الصرب وامام مندوبى الامم المتحدة بانهم لن يتوقفوا عن القتال قبل « تنظيف » البلاد من جميع العناصر من غير الصرب .. اى من ٢ مليون ونصف مليون مسلم يطاردونهم بالرصاص ليتركوا اراضيهم ورائهم ويوقعوا على الحدود تحت فوهة السلاح انهم متنازلون عن بيوتهم وممتلكاتهم بمحض ارادتهم !!

وهذه عينة ليس إلا من الاسئلة التى وجهت اول امس فى الخارجية الامريكية ومن بعد التقارير التى نشرتها جميع الصحف الامريكية فى الايام الاخيرة ويندى لها جبين اوروبا وامريكا معا فيما لو كان عندهم بقية من خجل .. وهو ما جعل صحفا كبرى مثل واشنطن بوست ونيويورك تايمز تكتب فى افتتاحياتها مؤكدة على ان ما يحدث من الصرب يعيد الى الاذهان أساليب « النازية » التى اقسم الاوروبيون الغربيون بعد الحرب .انهم لن يسمحوا ابدا بتكرارها مرة اخرى .. فماذا حدث .. وما الذى يمنع ان يتدخلوا ببعض قواتهم لوقف هذا العدوان الوحشى بالقوة ؟

الجواب واضح : لان البوسنة لا تطرح بترولا !

● ● ●

السيناريو الاخر تقسيم العراق ..

نشرنا فى الاسبوع الماضى السيناريو المؤجل بين واشنطن وبغداد .. والمنظر هذا الاسبوع السيناريو الاخر والاكثر ترجيحا على الاقل لاننا سنشهد بوادره فى القريب العاجل ..

فان ماتراه العين وتسمعه الآن هنا فى الاسبوع الاخير لابد وان توقن منه بأن اتفاقا صامتا قد استقر بين جميع الاطراف المعنية مباشرة فى الصراع بين العراق والخليج بأن لا حل إلا وينتهى بتقسيم العراق .. ومعنى هذا ان تحولا كاملا قد طرأ على المواقف فى الاسابيع الاخيرة ادى الى ان لا استقرار فى الخليج مع بقاء العراق على ما هو عليه فالمسألة قد تعدت الآن شخص صدام حسين ، كما كان الحال منذ انتهاء حرب الخليج .. واصبح المطروح هى خطر العراق ذاته ككيان موحد !

والذى تابع الموقف الامريكى عن كثب منذ نهاية حرب الخليج يدرك مدى التحول الهائل الذى طرأ .. فالموقف الامريكى والمواقف العربية فى الخليج كانت وحتى اسابيع مضت تعتبر الحفاظ على كيان العراق الموحد بعد خلع اظافره وانيابه هو عنصر ضمان الاستقرار فى المنطقة وفى مواجهة ايران والى درجة احتمال وجود صدام حسين نفسه على راس النظام فى العراق باعتبار ان البديل قد يؤدى الى تفتيت العراق !

●● ويشهد على ذلك عشرات من شهادات للمسئولين الامريكيين وقفوا خلال العامين الاخيرين امام الكونجرس والذى اشبع بوش وادارته لوما وتقريعا وانتقادا لانه لم يساعد الاكراد عند تمردهم بعد انتهاء الحرب ولم يساعد الشيعة فى الجنوب وتركهم تحت رحى القمع الشديد من حكومة بغداد وصدام حسين جالس مايزال فوق رقاب العباد ! ولكن تغير الموقف تماما فى الفترة الاخيرة بعد ان استجدت امور تدخل فى دائرة عدم الاحتمال سواء للسياسة الامريكية او لاصدقائها فى الخليج .

●● اولا ظهور امكانيات عراقية كانت غائبة تماما عن نطاق المعلومات التى سبق توافرها عن العراق . ثانيا استمرار التحدى العراقى واحراجه للادارة الامريكية واعلانه عن اصراره على النوايا العدوانية ، ثالثا اقتناع كامل استولى على جيران العراق بأن امكانيات العراق البترولية والسكانية « ١٧ مليونا » ومراميها التوسعية العدوانية .

شنت حربان فى عشر سنوات .

●● والمؤتمر الصحفى الذى عقدته المعارضة العراقية فى واشنطن الخميس الماضى بفئاتها الثلاث اكراد - شيعة - وسنة بعد مقابلتهم الطويلة مع جيمس بيكر ، كشف بوضوح ان واشنطن قد قبلت وللمرة الاولى خطة الحكم الذاتى للاكراد فى العراق خصوصا بعد ان قاموا بانتخابات لمجلس برلمانى محلى فى شمال العراق بل وتردد اسم كردستان علنا كناية عن شمال العراق .. والتخطيط المعد هو انسلاخ شيعى فى الجنوب وانسلاخ كردى فى الشمال تحت حماية سلاح الطيران الامريكى والامم المتحدة خصوصا وان استخدام القوة العسكرية ضد العراق يجد حاليا قبولا متزايدا هنا فى الولايات المتحدة ولا يوجد فى ذلك اى تناقض مع الديموقراطية .. بل والمطروح حاليا هو اتخاذ نموذج المقاومة الافغانية وتطبيقه فى العراق حتى ولو استغرق ذلك بعض الوقت .. شن الهجمات من الشمال والجنوب حتى اسقاط النظام !

●● باختصار التناقضات التى فجرها صدام حسين وتضارب المصالح بدون روية قد جعلت من المستحيل على ما يبدو بقاء الخريطة السياسية على ما كانت عليه منذ الحرب العالمية الاولى .



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ٥ آب ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«نظام جديد» قبل العالم الجديد

ما كل ما يتمناه «النظام العالمي الجديد» يدركه.

ولكن ان تجري رياح الامم المتحدة بما لا تشتهيه شعوب العالم الثالث فهي ظاهرة تتعدى اطار خلاف سياسي او اجرائي بين منظمة الامم المتحدة وامينها العام بطرس بطرس غالي الى مستقبل المنظمة الدولية نفسها.

الامين العام يعتبر خلافه مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن «ظاهرة صحية» رغم انه لا يبرئ هذه الظاهرة من خلفية التناقض البديهي بين «حضارتين» واستطراداً مفهومين مختلفين للأولويات الدولية.

ولكن اذا كان الخلاف قد انطلق من تحفظات الامين العام على تقديم ازمة على اخرى فإنه يتخطى، في الواقع، عملية تصنيف الاولويات الدولية الى دور الامم المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة او في عهد النظام العالمي الجديد. واضعف الايمان إن اريد لهذا النظام ان ينمو ويستمر، ان يبدأ العالم الجديد الموعود بـ «نظام جديد» مسقط رأسه البديهي مبنى الامم المتحدة في مانهاتن.

ليس وارداً، انكار الدور الرئيسي الذي تلعبه الامم المتحدة على الساحة العالمية الواسعة فقد كان دوراً فاعلاً في كمبوديا والعراق والصحراء الغربية وقبرص وحتى في يوغوسلافيا ولبنان - وان كان بمردود اقل فاعلية.

ولا يمكن ايضا تجاهل الاعباء المالية التي رتبها هذا الدور على الامم المتحدة وان كانت هذه الاعباء لا تبرر تقصير عدد من الدول المساهمة في ميزانية الهيئة الدولية عن تسديد حصصها المستحقة وبالتالي تعميق ازمتها المالية.

ولكن اذا اريد لأمور العالم ان تظل مرهونة باوقاتها فإن قيام «النظام الجديد» يتقدم «العالم الجديد» باي منطق تطوري او حتى تسلسلي.

وهذه البداية الطبيعية لـ «النظام الجديد» تستوجب اعادة نظر في شرعة الامم المتحدة نفسها، خصوصاً ان المناداة بسيادة الديمقراطية في العالم اجمع تفترض بادئ ذي بدء تعميم الديمقراطية داخل «مجلس ادارة» العالم الجديد، اي مجلس الامن الدولي، والغاء تصنيف اعضائه الى دول دائمة العضوية - تتمتع بحق النقض - واخرى لا تملك من مجد مجلس الامن اكثر من الجلوس على مقاعده.

غني عن التذكير بان حق النقض كان «حقاً» فرضته ظروف تاريخية معينة واقتضته معطيات «الحرب الباردة» وتوازناتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.

ولكن عصر الحرب الباردة انقضى - ربما الى غير رجعة - وإرث الحرب العالمية الثانية ينهار في اوروبا، يوماً اثر يوم... والعالم يتطلع الى «مجلس ادارة» كوني يسوس شؤونه بالعدل والقسطاس الذي تسمح به السياسة الدولية ومتطلبات السلام في العالم.

ربما تكون هذه البداية المتواضعة نهاية الخلافات «الحضارية» الخلفية بين الامين العام للامم المتحدة ودول مجلس الامن وضمانة الشعوب النامية في اهتمام دولي متوازن بشؤونها وهمومها.

وليد أبي مرشد



المصدر : الصالحون اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٨ / ١٩٩٤

النظام العالمى فى ظل الامم المتحدة

كانت النواقص ونقاط الضعف التى اتسمت بها عصبة الامم، سواء فى بنائها القانونى او التنظيمى اللذين قررهما «عهد» العصبة، أو فى ممارساتها العملية التى املاها الواقع الدولى وتوازنات القوى الفاعلة فيه، قد حالت دون تحقيق الامال التى عقدت عليها لتكون إطارا «لنظام عالمى» حقيقى، يكفل المحافظة على الامن والسلام والعدالة الدولية، ويضمن تحقيق التعايش السلمى والتعاون الفعال بين الدول لما فيه رعاية المصالح المشتركة للاسرة الدولية. وبدا واضحا أن محاولة إقامة «نظام عالمى» فى إطار عصبة الامم قد ولدت ميتة ومحكوما عليها بالفشل منذ البداية. فسرعان ما ظهر عجز العصبة عن تحقيق مهمتها، وسرعان ما أخذت مسيرتها تتعثر، حتى انهارت تماما فى النهاية بقيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩.

غير أن الأسباب التى دعت إلى إقامة هذا «النظام العالمى»، وهى الإحساس العالمى العام بالحاجة الماسة إلى وجوده، قد تصاعدت بصورة أعظم بسبب قيام الحرب، وما حفلت به من أهوال لا بالنسبة للأمم المتحاربة وحدها، بل وأيضا بالنسبة لكل شعوب العالم ودوله، ولو بدرجات متفاوتة. وكشفت تلك الحرب التى استمرت ست سنوات، عن تزايد هائل جديد فى القدرات التدميرية لأسلحة الحرب الحديثة ومعداتها، بما فى ذلك الأسلحة النووية التى كان يجرى تحضيرها منذ ما قبل بداية الحرب، والتى انتجت واستخدمت فعلا فى أواخرها. وأدركت كل الشعوب أن البشرية لن تستطيع احتمال حرب عالمية جديدة تستخدم فيها مثل هذه الأسلحة وغيرها مما سوف يستجد، وأن مثل هذه الحرب لو حدثت فسوف تحمل نذر الفناء للبشر جميعا. وكذلك فقد أدى التطور الهائل لوسائل الاتصال والمواصلات الذى حدث قبيل الحرب وخلالها، إلى تزايد الشعور العام بتقارب المسافات وتضاؤل الفواصل التى كانت قائمة بين الدول والشعوب فى الماضى، بحيث بدا العالم كيانا محدودا قابلا لتنظيمه وضبطه والتحكم فى مصائره وتوجيهها على نحو أفضل. كما أن التطورات العلمية والتطبيقية التى طرأت على وسائل الإنتاج فى تلك الفترة، وما أدت إليه وبشرت به من خطوات هائلة فى حجم الإنتاج السلمى، قد أدت بدورها إلى إبراز الحاجة إلى جعل قضية التبادل والتعاون بين الدول، قضية حيوية حاسمة لا تحتمل الإرجاء أو التهوين.

وهكذا أدت تلك الحرب وما حفلت به من أحداث وتطورات، إلى إذكاء آمال البشرية فى إيجاد عالم أفضل، عالم يسوده الأمن والسلام والعدالة، ويقوم على أساس التعاون بين الامم، ومن ثم فى إيجاد «نظام عالمى» يكفل تحقيق كل ذلك. ولهذا فإنه لم يكن غريبا أن يبدأ العمل على إقامة هذا «النظام العالمى» منذ بداية تلك الحرب، فقد أخذ الحلفاء يفكرون فى ذلك ويخططون له منذ البداية، طبقا لما كشفت عنه التصريحات الصادرة تباعا من قادة الدول الأساسية المتحالفة - روزفلت، وستالين، وتشرشل - منذ عام ١٩٤١، وعلى ما أوضحته المؤتمرات الدولية العديدة التى عقدت لهذا الغرض. وقد انتهى كل ذلك إلى وضع «ميثاق الأمم المتحدة» الذى تم التوقيع عليه واصداره فى مؤتمر سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥، والذى أصبح نافذا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ووضع موضع التطبيق منذ ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٤٥. وقد أدخلت على هذا الميثاق عدة تعديلات مهمة فيما بعد بواسطة الجمعية العامة

محمود توفيق★

للامم المتحدة، فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣، وفى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥.

ولما كان هذا الميثاق يتضمن تحديدا كاملا وشاملا لكافة الأسس والقواعد السياسية والقانونية والتنظيمية التى يقوم عليها النظام العالمى القائم منذ ذلك الحين، فإنه لابد لفهم هذا النظام وإدراك معطياته الحقيقية، من استعراض شامل ودقيق لنصوص هذا الميثاق.

يتضمن «ميثاق الامم المتحدة» - بعد الديباجة - فصلا أول يحدد مقاصد الهيئة ومبادئها، التى تتمثل فى العمل على حفظ السلم والأمن الدوليين، واتخاذ التدابير المشتركة والفعالة لمنع الاسباب التى تهدد السلم ولإزالتها، ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم، وفى انتهاج الوسائل السلمية، وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولى، لحل المنازعات الدولية وتقضى هذه المقاصد، بالعمل على تحقيق التعاون الدولى فى حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا.

كما ينص الفصل الاول من الميثاق على تأكيد: مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الدول الاعضاء فى الهيئة، وعلى التزامهم بفض جميع منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية، وعلى وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر، وأن يمتنعوا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة.

ويتناول الفصل الثانى من الميثاق مسائل العضوية، فينص على أن الاعضاء الأصليين للهيئة هم الدول المشاركة فى مؤتمر الأمم المتحدة لوضع هذا الميثاق، والمصادقة عليه، كما أن العضوية مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام،

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والتى تأخذ نفسها بالالتزامات التى يتضمنها الميثاق، والتى ترى الهيئة انها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات راغبة فيها.

ويتناول الميثاق فى فصله الثالث طريقة تشكيل الهيئة وهياكلها التنظيمية، التى تتكون من الجمعية العامة، ومجلس الامن الدولى، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والامانة العامة. كما ينص على جواز إنشاء فروع ثانوية أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ويتناول الفصل الرابع طريقة تشكيل الجمعية العمومية العامة وتحديد وظيفتها وسلطاتها. وتتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء «الأمم المتحدة». ولها أن تناقش أى أمر يدخل فى نطاق الميثاق وأن تصدر توصياتها للدول الأعضاء أو لمجلس الامن بما تراه بشأنه، وذلك باستثناء المسائل التى يجرى عرضها على مجلس الأمن، إذ يمتنع على الجمعية العمومية ابداء أية توصية بشأنها إلا إذا طلب منها مجلس الامن ذلك، وينص الميثاق على أن يكون لكل عضو فى الأمم المتحدة صوت واحد فى التصويت فى الجمعية العامة.

ويتناول الفصل الخامس من الميثاق طريقة تشكيل مجلس الامن وتحديد اختصاصاته. ويتألف المجلس من خمسة عشر عضوا، منهم خمسة أعضاء دائمو العضوية هم: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين، أما الأعضاء العشرة الاخرون، غير الدائمين فتنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين. ويراعى فى هذا الانتخاب مساهمة هذه الدول فى حفظ السلم والأمن الدوليين، وفى مقاصد الهيئة الاخرى، كما يراعى ايضا التوزيع الجغرافى العادل.

وينص الميثاق على انه رغبة فى أن يكون العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالا، فإن الهيئة تعهد إلى مجلس الامن بالتبعات الرئيسية فى أمر حفظ السلام والأمن الدوليين، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم فى قيامه بواجباته التى تفرضها عليه هذه التبعات. وتضمن الميثاق نصا خاصا بمسئولية مجلس الامن عن وضع خطط لتنظيم التسليح، عملا على الحد من استنزاف موارد العالم الإنسانية والاقتصادية فى تلك الاغراض.

وينص الميثاق على أن يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الامن صوت واحد، وتصدر قراراته فى المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه، أما فى المسائل الاخرى فيشترط لصدور القرار موافقة الاعضاء الخمسة الدائمين، على أن يمتنع منهم عن التصويت من كان طرفا فى النزاع.

ويعتبر الفصل السابع أهم فصول الميثاق، فهو يتناول اختصاصات مجلس الامن بتقرير ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم او إخلال به، أو اعتبار ما وقع عملا من أعمال العدوان، ويقرر ما يجب اتخاذه من التدابير حيال ذلك لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه. ويجوز لمجلس الأمن فى تلك الحالات أن يدعو المتنازعين للاخذ بما يراه ضروريا او مستحسنا من تدابير مؤقتة، بما لا يخل بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمراكزهم. وللمجلس أن يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وأن يطلب إلى أعضاء الامم المتحدة تطبيق تلك التدابير، التى يجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا، كما أن له ان يقرر ويطلب قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة المعتدية وللمجلس إذا رأى أن التدابير السالف ذكرها لا تفى بالغرض، أو إذا ثبت له ذلك، أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين او لإعادته إلى نصابه، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصار والاعمال الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة للدول الاعضاء فى الأمم المتحدة.

ويقوم مجلس الامن بتشكيل لجنة من أركان الحرب للمعاونة فى الامور الحربية المتصلة بمهام حفظ السلام والأمن الدوليين، ولاستخدام القوات المسلحة الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها، ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع. وتتشكل هذه اللجنة من رؤساء أركان حرب الدول الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن أو من يقوم مقامهم، وعليها أن تدعو اى عضو اخر فى الامم المتحدة للاشتراك فى أعمالها عند الاقتضاء. اما الاعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الامن لحفظ السلم والأمن الدوليين فيقوم بها جميع أعضاء الامم المتحدة أو بعضهم حسبما يقرره المجلس.

ويتناول الفصل الثامن حق الدول فى إقامة تنظيمات، أو وكالات إقليمية تعمل لحفظ السلم والأمن الدوليين، بما يتلاءم مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، كما يحدد شروط التعاون والتنسيق بين هذه التنظيمات وبين مجلس الأمن.

أما الفصل التاسع من الميثاق فهو يتناول التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى، ويحض على المساواة بين الأمم فى الحقوق، وكفالة حقها فى تقرير مصيرها، معتبرا ذلك كله سبيلا لتهيئة دواعى الاستقرار والأمن الضروريين لقيام علاقات سليمة وودية بينها. وفى سبيل ذلك فعلى الأمم المتحدة أن تعمل على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد، والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى.

ويتناول الفصل العاشر تشكيل المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة بمعرفة الجمعية العامة، واختصاصات ذلك المجلس بالقيام بدراسات ووضع تقارير عن المسائل الدولية فى أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها.

وتتناول الفصول الحادى عشر، والثانى عشر، والثالث عشر، كيفية إدارة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى، وتلك الخاضعة لنظام الوصاية الدولية، على أساس الالتزام بالعمل على تنمية تلك الاقاليم ورفاهية أهلها، وتحقيق تقدمهم، وحمايتهم، واحترام ثقافتهم القومية، وتهيئة تلك الاقاليم لتحقيق استقلالها فى أقرب وقت ممكن. كما تنص على تأليف مجلس للوصاية، وعلى إنشاء نظام دولى لها، ولإدارة الاقاليم الخاضعة للوصاية.

أما الفصل الرابع عشر من الميثاق، فهو الخاص بمحكمة العدل الدولية، الذى يحدد تشكيلها واختصاصاتها وطريقة عملها. وينص الميثاق على اعتبار أن تلك المحكمة هى الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وعلى اعتبار جميع أعضاء الامم المتحدة أطرافا فى النظام الأساسى لها، وعلى تعهدهم بالنزول على أحكامها، وأنه إذا امتنع أى طرف عن القيام بما



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يفرضه عليه حكم المحكمة، فإنه يكون للطرف الاخر ان يلجا إلى مجلس الأمن الذى يجوز له أن يقدم توصياته أو أن يصدر قراراته بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ ذلك الحكم.

وأخيرا فإن الميثاق ينص فى الفصل الخامس عشر فيه على تشكيل الامانة العامة للهيئة؛ وتتكون من «أمين عام» ومن الموظفين الذين تحتاج إليهم الهيئة فى عملها. ويتم تعيين الأمين العام بمعرفة الجمعية العامة، وبناء على توصية مجلس الأمن، وهو يعتبر الموظف الإدارى الأكبر فى الهيئة.

★السكرتير العام للجنة المصرية للتضامن الافريقى الاسيوى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٦ [illegible] ١٩٩٢

كلمات

اسفر النظام الدولى الجديد عن كذبة كبرى ومغالطة صريحة وكابوس مفزع . إنها الفوضى الدولية الجديدة ، وسلوك الوحوش فى الغابات ، واخلاقيات الكذب والانانية والقسوة التى لم يشهد لها العالم مثيلا من قبل . ان هتلر بجانب رئيس الصرب ، رجل طيب ذو ضمير ، اما الذى تشهده الان جمهورية البوسنة والهرسك فهو دليل على افلاس القيم والمبادىء وتحول البشر الى وحوش ، والعالم الجديد الى غابة كلها شراسة وسفك دماء ، فقد انكشف الامر ولم يعد بحاجة الى دليل . توجد معسكرات اعتقال يتم فيها القتل بالجملة . والاطفال الصغار واليتامى الذين كانوا يركبون الاوتوبيس لينقلهم الى خارج يوغوسلافيا إنقاذا لحياتهم ، تعرضوا لقنابل الصربيين فمات منهم طفلان . وعندما قام بعض الاهالى الذين لم يغادروا وطنهم بعد . بتشييع جنازة الضحيتين ، امطر الصربيون الجنازة بوابل من رصاصهم ، وقرأنا ذلك فى الصحف وشاهدناه على شاشة التلفزيون .

ان المتحدث باسم الخارجية الامريكية يقول ان معسكرات الاعتقال فى البوسنة تشهد تعذيبا واعمال قتل جماعية فى محاولة لتفريغ المناطق المسلمة من سكانها . ولكنه اضاف وإننا لا نعتزم التدخل .. !

وقالت جريدة فيجارو الفرنسية ان هذه المعسكرات تعيد الى الذاكرة معسكرات الاعتقال النازية ، ودعت الدول الاوربية المتحضرة إلى التخلى عن موقفها الغامض .

كل هذا والنظام الدولى الجديد الذى تحدث عن الشرعية الدولية والقانون الدولى ومنع استيلاء الدول على اراضى الغير بالقوة ، كل هذا والنظام او الفوضى الدولية الجديدة تغمض عينا وتفتح الاخرى لتتلذذ بالفرجة على قتل المسلمين وتعذيبهم وانتهاك اراضيهم وبيوتهم وحمل الباقين على الهرب بجلودهم الى خارج البلاد .

النظام الدولى الجديد اصبح هو هذا الذى نراه!اذا كانت لهم مصلحة فى عمل ما قالوا انه تنفيذ للشرعية الدولية ومبادىء القانون الدولى وإذا لم تكن لهم مصلحة فى رد المعتدين وإيقافهم عند حد ، قالوا ببساطة شديدة ليس لدينا اية نية للتدخل .

والاخوة الاوربيون الذين انقضوا على الوحدة وعلى النظام الجمركى واخترعوا عملة اوربية موحدة تباع الان فى الاسواق المالية ، انقسموا على انفسهم ثلاث فرق ، فريق مع الصربيين الارثوذكس ، وفريق مع الكروات الكاثوليك ، والاقلية القليلة مع المسلمين ، الذين لهم رب اسمه الكريم .

ان الاسس التى يقوم عليها النظام الدولى الجديد ، هى اكثر بشاعة وانانية من اسس النظام الدولى القديم . كان القدماء صرحاء أما الجدد فإنهم اشد نفاقا ؟

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : المصور
التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

أزمة أمريكا الداخلية والنظام الدولى الجديد !

بقلم : مصطفى الحسينى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....الحياة........

التاريخ : ....٢ مايو ١٩٩٢........

اصبح واضحا للعيان ان الولايات المتحدة الأمريكية تعاني ازمة داخلية عميقة ، وانها ازمة ذات مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية ، وان هذه المضامين تدور - بدرجة او بأخرى - على قاعدة من العنصرية . وما يوضح هذا ليس ما حدث في مدينة لوس انجلوس اخيرا ، بقدر ما توضحه اكثر من اي شيء اخر تلك المظاهرة التي جرت في العاصمة ، وسار فيها عشرات الآلاف ، وقادها وتحدث اليها عدد من حكام الولايات وعمد المدن الكبرى وغيرهم من الزعماء الأمريكيين ، ربما كان ابرزهم ماريو كومو حاكم ولاية نيويورك ، والزعيم الأسود المرشح السابق للرئاسة في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧ جيسي جاكسون .

فهذه المظاهرة تكتسب دلالتها ليس فقط من حجمها ، وليس فقط من انها جرت في العاصمة ، إنما تكتسب هذه الدلالة من انها كانت مقررة ، اي خطط لها قبل احداث لوس انجلوس ، وان من خططوا لها هم هؤلاء البارزون الذين يحتلون إما مناصب مرموقة وصلوا اليها بالانتخاب ، وإما يعتبرون زعماء لقوى سياسية - اجتماعية - عنصرية او عرقية لا ينازع احد في زعامتهم ، وانهم سود وبيض ، وربما يكون مصدر الدلالة الكبرى ، انها تعلن احتجاجا رهينا على عدم اهتمام الرئيس الأمريكي جورج بوش بالشئون الداخلية الأمريكية ، وهو الاحتجاج الذي صاغه حاكم نيويورك في لغة النذير : انه مالم يبذل الاهتمام والمال والجهد المطلوب جميعا لحل المشاكل الاجتماعية ، والتي تتبدى في المدن الكبيرة اكثر منها في اي مكان آخر ، فان البلد باكمله "سينفجر ، من لوس انجلوس (على الساحل الغربي) الى نيويورك" (على الساحل الشرقي .

قبل هذه المظاهرة ، كان يمكن لمن يشاء ويهوى ان يطرد حادث لوس انجلوس من التفكير ، بالقول بانه حادث عارض ، انفجر نتيجة لواقعة محددة ، هي حكم المحكمة "البيضاء" بقضاتها وهيئة محلفيها ، بتبرئة رجال الشرطة الأربعة "البيض" المتهمين بضرب المواطن "رودني كنج" الأسود ، ضربا قاسيا ومبرحا ، رغم قوة الادلة على فظاعة الضرب ، الذي هو بذاته خروج على القانون ، حتى لو كان ضربا هينا ، وكان يمكن لمن يشاء ويهوى ان يقصر دلالة احداث لوس انجلوس على كونها من تبديات وجود رواسب عنصرية وذيول ، في العلاقات الاجتماعية وفي النفسية العامة لبعض قطاعات المجتمع الامريكي .

اما بعد هذه المظاهرة ، فلا يستطيع احد مهما جمح به الهوى ، الا ان يرى ان ما حدث في لوس انجلوس ، لم يكن الا احد العوارض التي تدل على ازمة اعمق تأخذ بخناق تلك البلاد الكبيرة والضخمة والغنية والمهمة ، والتي تقدم نفسها وهي تحمل على عاتقها دعاوى تتراوح ما بين ان تكون نموذجا للبلدان والمجتمعات ، وما بين ان هذه "النموذجية" تضفي عليها جدارة لا تنازع بقيادة العالم .

وكون الولايات المتحدة تعاني من ازمة داخلية عميقة وحادة في آن ، ليس خيرا كله وليس شرا كله ، بل ليجسر المرء على القول انه لا هو خير ولا هو شر ، بل انه لا يقاس بهذا المقياس ، وانها حقيقة اكبر بكثير من هاتين القيمتين .

ثم ان شئون الدول ، رواجا وكسادا ، صلاحية وفسادا ، قوة وضعفا ، صعودا وسقوطا ، لا يجري عليها التقييم بالخير والشر .

انما يجري عليها التقييم بالأثر والتأثير ، الأثر على اوضاعها الداخلية على مركزها الدولي ، والتأثير على ما عداها من دول ومجتمعات وشعوب .

فمابالك اذا كان الحديث عن دولة في حجم الولايات المتحدة الأمريكية ، بثروتها وقوتها وقدرتها وامكاناتها ، وفوق ذلك ، وقبله وبعده ، اذا كانت تصف نفسها ويصفها غيرها بانها ، بعد انتهاء الاتحاد السوفييتي ، بانها القوة الدولية الكبرى بلا منازع ، وتدعي لنفسها حق قيادة العالم ، او "إعادة تنظيمه وصياغته" على حد قول وزير دفاعها ريتشارد تشيني ؟

على ان الأمر اهم من ذلك !

ولنحاول ان نتلمس هذه الاهمية القصوى ، في عدد قليل من الاسئلة التي قد تبدو لاول وهلة سطحية وتبسيطية ، ثم فلنحاول ان نتبين لماذا هي غير ذلك .

اول هذه الأسئلة واكثرها بداهة هو القول : اذا كانت هذه الدولة الكبرى لا



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

تستطيع ادارة شئونها الداخلية ، فكيف لها ان تتصدى لادارة شئون العالم ؟

والشاهد على عدم سطحية هذا السؤال ولا تبسيطيته ، ان ما ادى الى تخلى الدولة الكبرى الاخرى ، عن إدعاء الحق في مشاركة الولايات المتحدة في ادارة شئون العالم ، كان هو بالذات عجز الاتحاد السوفييتي عن ادارة شئونه الداخلية ، او بالاحرى انكشاف هذا العجز امام العالم وهو الانكشاف الذى تحتفى به الولايات المتحدة ذاتها فرحا وجذلا ، وتتخذه واحدا من اسانيد دعواها بالحق في ادارة شئون العالم .

ثاني هذه الأسئلة هو القول : انه اذا كان النظام القضائي الأمريكي ، وبالذات من خلال العنصر الذى ادخل اليه تعبيرا عن ديمقراطية ، وهو نظام المحلفين (قرارها بالبراءة او الادانة يلزم القاضى) قد عجز عن إقامة العدل بين مواطنيها ، فكيف لهذا البلد ان يخرج الى العالم بدعوى إقامة العدل ، ويصبح السؤال اكثر حدة بتدخل عامل عنصرى فى هذا الخلل ، على نحو ما حدث في لوس انجلوس ؟

وقد يحب المغرمون بالنظام الأمريكي ان يضعوا "ووتر جيت" في مقابل "لوس انجلوس" ، ليصلوا إلى ان الاخيرة كانت خروجا على المألوف ، ففى "ووتر جيت" طالت العدالة الكبار والأقوياء ، الرئيس ورجاله ، فان الرد المتداول فى الولايات المتحدة ذاتها بشان هذه القضية ، ان العدالة استطاعت ان تاخذ مجراها لان القضية كانت صراعا بين الأقوياء ، بين الحزبين الكبيرين اللذين يتداولان السلطة احتكارا بينهما ، بين الرئيس والطامح القوى الى الرئاسة ، وبالتالى فانه : عليها لا يقاس .

والشاهد على عدم سطحية هذا السؤال ولا تبسيطيته ان الاخلال بالعدالة منسوج في قماش النظام القانونى والنظام القضائى الامريكى ذاته : ففى النظام القانونى ان ما يتعلق من القوانين بحقوق اقرت للجماعات العرقية والفئات الاجتماعية- لا ينفذ بقوة القانون ، أى ان عبء تطبيق القانون لا يقع على من صدر لالزامهم ، انما يقع العبء على من صدر لتعزيز حقهم ، فالأمريكى الأسود الذى يتعرض للتفرقة خلافا لقانون الحقوق المدنية ، هو الذى عليه ان يلجا إلى القضاء ، وليس الفرد او المؤسسة التى تتمسك بمخالفة هذا القانون فتعاقب ، حتى عندما تعلن على الملأ رفضها الالتزام بالقانون وامتناعها عن تنفيذه ؛ وفى النظام القضائى ، فانه ان كان القانون يقضى بعزل هيئة المحلفين عما يجرى ويقال خارج المحكمة متعلقا بالقضية المنظورة ، فهل يستطيع القانون ان يستل من نفوس افراد المحلفين ما هو مستقر فيها من تحيزات ، خصوصا اذا كانت هذه التحيزات جزءا لا يتجزأ من التاريخ والتراث والتنشئة الاجتماعية .

وفيما يعنى العالم خارج امريكا ، او فيما يعنى دعوى امريكا بالحق في قيادة العالم والجدارة بادارة النظام الدولى ، فان التحيزات التى عبرت عن نفسها فى قضية "لوس انجلوس" هى ذاتها التحيزات التى تمتد بالضرورة الى بقية العالم : دوله ومجتمعاته وافراده ، لأنها تحيزات قائمة على العنصر ، او كما قال جيسى جاكسون موبخا : ان الغالبية العظمى من سكان العالم ملونون ولا يتحدثون الانجليزية .

وثالث هذه الأسئلة يبدأ من ان من بين أهم ما تستند اليه الولايات المتحدة فى دعوى جدارتها بقيادة العالم وادارة شئونه ، قولها ان انهيار تجربة الشيوعية السوفييتية تثبت ان النظام الراسمالى هو النظام الوحيد القادر على تحقيق الرخاء والحرية ، ومن حيث هى القيادة التى لا تنازع لهذا النظام والتجسيد الأكمل لخواصه وافعاله وتفاعلاته ، فهذا هو مؤهلها لقيادة العالم .

وبغض النظر عما فى هذه الدعوى فى صياغتها الأمريكية هذه على النحو السابق الموجز غير المخل ، من تبسيطية تتناول عناصرها جميعا ، فان الشاهد الذى تبدى ماسويا وحشيا طليقا فى لوس انجلوس ، وتجلى عاقلا ورصينا فى مظاهرة واشنطن ، ان النظام الراسمالى فى التجربة الأمريكية لم يوفر لقسم غير قليل من السكان لا الرخاء ولا الحرية ، ولم يوفر

لغيرهم من المتمتعين بالرخاء (والحرية ؟) لا الإمان ولا الطمانينة .

ولذلك فالسؤال الثالث هو : كيف لمن لم يستطع ان يحقق لا الرخاء ولا الحرية ولا الامان ولا الطمانينة فى ربوعها ان يقدر ان يحقق هذا كله فى ربوع العالم جميعا .

وحتى لا نسترسل مع الاسئلة ، نقول ان الاسئلة - دائما - مجرد امثلة :

على ان ما لهذا الذى يجرى فى الولايات المتحدة من "اهمية قصوى" لا يرجع فقط الى ما تثيره هذه الاسئلة - الامثلة وغيرها ، انما يرجع الى ما يحيط بهذه الاسئلة وما تعبر عنه ، اى الى البيئة الامريكية الخاصة والمتميزة والتى صدرت عنها ، وليس فقط بشانها ، هذه الاسئلة ، لان لهذا صلة مباشرة بهذه الدعوى الامريكية بالحق فى قيادة العالم فى الجدارة بادارة النظام الدولى .

هذه البيئة الامريكية الخاصة تتشابه تشابها شديدا مع البيئة الدولية ، فالولايات المتحدة تتكون فعليا من امم مصغرة ، هى ذاتها امم العالم تقريبا ، لانه بلد قام على الهجرة ، وبحكم ما جرى عليه تاريخه لم يصل الى تحقيق اندماج هذه الامم فى امة جديدة ، وقطع الصلة الثقافية - التراثية ، لهذه "الاميمات" او على الاقل توهنها بثقافات الامم الاصلية وتراثها .

ولقد كان هذا طموح "الاباء المؤسسين" للولايات المتحدة الامريكية او المثاليين من مفكريها ، واطلقوا على البلاد وتجربتها اسم "البوتقة" ، وكان هذا املا لم يتحقق ، فاستبدل به المحدثون اسم "إناء السلطة" بينما فى "البوتقة" تنصهر العناصر جميعا فتندمج فى سبيكة غير السبائك السابقة ، بينما "إناء السلطة" يضم العناصر جميعا ، تتجاور وقد تختلط لكنها لا تمتزج .

هذا التشابه بين البيئة الداخلية الامريكية وبين البيئة الدولية يجعل المقارنة والمقابلة بين قدرة النظام الامريكى على حل مشاكله الداخلية ، وبين قدرة الولايات المتحدة على القيام بما تدعيه او تسعى اليه (يعنى : تحاول ان تفرضه) ليس من الامور المشروعة فحسب ، وانما تجعلها مقياسا لقيمة الدعوى ، وربما كشفا لحقيقتها .

■ ■ ■

اذا اتفقنا على التشابه بين البيئة الداخلية الامريكية والبيئة الدولية .. فسيكون علينا ان ننظر فى الآلية التى يدير بها النظام الامريكى بيئته الداخلية ، لننتقل بها الى مدى قدرته على إدارة البيئة الدولية ، او بالاحرى مدى صلاحيته لتحقيق ما يدعيه فى هذه الاخيرة .

يقع التشابه بين البيئة الداخلية الامريكية والبيئة الدولية فى مجالين :

اولهما : هو التكوين ، والثانى هو القيمة الاصلية التى تحكم العلاقات ، وبالتالى ترسم امكانات التفاعلات وحدودها ، بين هذه المكونات .

من حيث التكوين ، معلوم ان مجتمعات "العالم الجديد" جميعا قامت على الهجرة التى بدات بعد اكتشافه منذ قرون خمسة ، ومعلوم انها كانت هجرة "الرجل الابيض" ، لكن هذا يجب ان يذكر محاطا بتحفظين مهمين : اولهما : ان هجرة هذا "الرجل الابيض" وضعته مباشرة فى صدام مع السكان الاصليين ، لجا فى حله الى "الابادة" وقد نجحت اكثر ما يكون فى الشمال ، الذى هو الآن الولايات المتحدة ، وثانيهما : ان هذه الهجرة البيضاء ، وبسبب قلة اعدادها مع اتساع البلاد وخصب ارضها وثروتها الطبيعية الضخمة ، انتجت نوعا آخر من التهجير



المصدر : ....

التاريخ : ١٩٩٤

القسرى ، اتخذ شكل ، غارات النخاسين على المجتمعات البدائية فى افريقيا ونقل اعداد ضخمة من هؤلاء الناس لبيعهم الى المستوطنين البيض فى هذا العالم الجديد ، رقيقا يستخدم اساسا فى الزراعة ، وبالتالى فقد نشا المجتمع هنك منذ البداية مكونا من "امم" ثلاث : "الامة البيضاء" التى تحتكر لنفسها كل شىء من الثروة الى القانون الى السلطة و"الامة الاصلية" التى اطلق عليها "الهنود الحمر" او من تبقى منهم بعد جهود الابادة ، وقد انكرت عليها اى حقوق ، و"الامة السوداء" التى انكر عليها كل شىء حتى صفة الآدمية ، الى درجة ان جُرِّم على افرادها اعتناق المسيحية بدعوى ان "الاسود لا روح له" بينما جوهر المسيحية هو "خلاص الروح" .

وبعد صراع طويل تميز بدموية قاسية ومسرفة ، جرى حصر "الهنود" فى معازل ، تحكمها "معاهدات" ، تعترف لسكانها بقدر من الحقوق ، محصورة داخل هذه المعازل ، ومازال هذا الوضع قائما . اما الامة السوداء ، فايضا وبعد صراع لا يقل دموية ولا اسرافا فى القسوة ، كسبت حقا بعد اخر ، الى ان اعترف لافرادها بالمساواة الكاملة وحق الاندماج فى الخمسينات والستينات والسبعينات القريبة فى هذا القرن .

واذا كانت "الهجرة البيضاء" قد مارست التفرقة وحاولت تقنينها ضد هاتين الامتين ، ونجحت بدرجات متفاوتة والى امد من الزمان ، فانها هى ذاتها لم تبرأ من التفرقة الداخلية ، فبينما كان المكتشفون الاصليون من الاسبان ، فقد كان المستوطنون الاوائل من الهولنديين ، الا ان "الانجلو ـ ساكسون" مالبثوا ان لحقوا بهم وباعداد اكبر وامكانات اضخم ، ليزيحوهم عن مراكز السلطة والامتياز ، ولم يكن هذا يخلو من امتداد للصراع الاوربى الناشب فى ذلك العصر ، حتى ليمكن القول ان مركز كل جماعة من المهاجرين ونصيبها من الثروة والسلطة فى العالم الجديد ، كان يماثل مركز دولة المنشا" فى هذا الصراع .

ودون اغراق فى متابعة التاريخ ، نشا المجتمع وتطور فى هذه الدولة على قواعد معقدة من التراتب ، تتحدد فيها الجماعات باصولها القومية ، وتتحدد مراكزها بعديد من العوامل يتداخل فيها : اسبقية الهجرة ، مركز دولة المنشا فى الصراع الاوربى ، حجم الهجرة ، كما دخل فى ذلك الانتماء الدينى على نحو ادى الى ظهور انقسامات حتى فى الكتلة القومية الواحدة على أسس مذهبية ، فالانجلو ـ ساكسون مثلا ، رغم انهم جميعا من ابناء بريطانيا العظمى ، ففى امريكا انقسموا وتحددت انصبتهم من الثروة والسلطة والمكانة على خطوط التمايز والتراتب داخلها ، انجليز ، اسكتلنديون ، ايرلنديون ، اسكتلنديون ايرلنديون ، ايرلنديون بروتستانت وايرلنديون كاثوليك ، وهكذا ؛ ومازالت هذه التقسيمات قائمة وفعالة ، فقمة السلطة فى الدولة كما فى المال كما فى الاقتصاد مازالت بصفة عامة ميزة "الابيض" الانجلو ـ سكسونى ـ البروتستانتى" وهو من يسمى اختصارا "واسب ـ WASP" ، ولذلك كانت رئاسة فان باورن استثناء يذكر فى تايخ الرئاسة الامريكية ، وكذلك كانت رئاسة جون كنيدى ، فالاول ، الهولندى الاصل ، تنقصه صفة الانجلو ـ سكسونية ، والثانى ، الانجلو سكسونى الاصل كان كاثوليكيا .

ولذلك ايضا ، وعلى نحو اعمق ، كان موضوع النقاش الرئيسى فى الولايات المتحدة ، الذى اثاره ترشيح "الاسود" جيسى جاكسون للرئاسة ، ليس جدارته ولا صلاحيته ولا برنامجه ولا مدى ما يتمتع به من تاييد ، انما كان موضوع هذا النقاش : هل نضجت الولايات المتحدة بحيث تتقبل رئيسا اسود ؟!



وقد ادى هذا التراتب بين الجماعات التى يتكون منها المجتمع ، والذى تقوم قاعدته العميقة على الاصول القومية العرقية وعلى المذهب الدينى الى نوع من "تسوير" هذه الجماعات ، لان التراتب حال دون خلق "امة امريكية" ، فلم يعد شىء يستجيب لحاجة الناس الى هوية ، سوى الهوية "العنصرية - العرقية" رؤى سابقة على وجودها فى امريكا .

ورغم ان ايا من هذه الهويات "العنصرية - العرقية" لا تشكل كتلة عددية غالبة ، فضلا عن ان تشكل اغلبية ، ورغم ان ايا منها لم تتركز فى إقليم محدد ، كالولايات التى تتشكل منها الدولة ، ورغم توزع هذه الهويات فى الولايات جميعا تقريبا ، وإن يكن بدرجات متفاوتة ، ففى داخل كل اقليم محدد : ولاية أو مدينة ، بقيت هذه الجماعات ذات الهويات المتباينة متجاورة ، متفاصلة ، قليلة التداخل ، بل وغالبا متصارعة .

وهى خلاصة يمكن ان تؤدى الى القول ان هناك امريكا ، انما ليس هناك امريكيون ، فهوية الامريكى العادى تتحدد فى النهاية تحديدا مركبا ، يسمونه هناك Hyphenat ed Amerilan ، فهناك الأمريكى الايرلندى والأمريكى الايطالى ، الأمريكى اليونانى ، الأمريكى الأسود ، الأمريكى الأسبانى ، اللاتينى ، اليابانى الأمريكى اليهودى ، وهكذا ، ويفخر من يستطيع ان يدعى غير ذلك .

وهى ذاتها الخلاصة التى تؤدى الى القول ان "الأمة الأمريكية" هى "مجتمع من الامم" وهذا هو وجه التشابه الأول بين البيئة "الأمريكية الداخلية ، والبيئة الدولية" .

اما الوجه الثانى ، فهو القيمة الأصلية التى تحكم العلاقات وبالتالى ترسم امكانات التفاعلات وحدودها ، بين تلك الامم .

فهذه القيمة الأصلية ، هى ذاتها السائدة فى العلاقات الدولية ، أى ان الفوضى هى الأساس ، والقوة هى الحكم ، وتتولد قواعد النظام الدولى عبر الأزمات والحروب ، وتتشكل حسب معايير النصر والهزيمة ، وبالتالى موازين التسويات .

وتجد هذه القيمة سائدة ومعلنة فى المنظومة الاخلاقية الأمريكية ، فمن المأثورات المتداولة فى هذه المنظومة ان "القوة على حق" او ان "القوة هى الحق" «Might is Right» ، وان "ما تستطيع الفوز به والنجاة ، إفعله" If you can, get Away with it ، و"من لا تستطيع ان تغلبهم ، إلتحق بهم" If you cannot Beeat Them, Join Them .

هذه القيم "الاخلاقية" الملحوظة فى الحياة الأمريكية اليومية وفى السلوك الفردى والجماعى ، تشكل مع غيرها مما يشبهها استخلاص تجربة الصراع الاجتماعى فى الولايات المتحدة ؛ وهو صراع بدوره متميز عما عرفه سواه من المجتمعات .

فانقسام المجتمع داخليا الى جماعات قوام كل منها الأصل القومى ، العرقى ، قد حال دون تمايز المجتمع الأمريكى داخليا الى طبقات تمتد عبرة افقيا حسب نصيبها من الثروة والسلطة ، بالطبع ، وجد الانقسام الطبقى ، انما اصبح انقساما طبقيا داخل كل جماعة قومية - عرقية ، محاطا بهذا السور ذاته ، فعنصر التضامن العام هو الهوية القومية العرقية ، فنجد المتمول الأسود مثلا ، فى لحظة الاختيار ، يعتمد على تضامن الأسود الفقير والمحروم اكثر مما يعتمد على تضامن المتمول الابيض ، لأن فقراء السود هم قاعدته الاجتماعية والسياسية ، وهم سوقه الذى يسعى إلى الاستئثار به .

وقد ادى هذا الى ان يتميز الصراع الداخلى الأمريكى بخواص لم يعرفها مجتمع غيره ، على ما حفل به تاريخ هذا المجتمع من صراع .

كان هذا الصراع دائما محليا ، وكان موضوعه دائما من شقين : اولهما : الدفاع عن "ارض" الجماعة القومية ، العرقية المعنية او عن "مجالها الحيوى" فى وجه ما تراه تهديدا من جماعة قومية ، عرقية اخرى لهذه "الارض" او هذا "المجال" او تهديدا من السلطة المركزية ـ الفيدرالية او سلطة الولاية ، لهما ، وثانيهما : السعى الى توسيع ما تتمتع به هذه الجماعة القومية ـ العرقية من حقوق ، اى من نصيب فى الثروة والسلطة .

وقد تولدت عن هذه الخواص الثلاث ، خاصية اخرى تميز بها تاريخ البلاد ، انه فيما عدا الحرب الاهلية الامريكية فى الستينيات من القرن الماضى ، لم تحاول اى من حركات "التمرد" التى غص بها تاريخها ، ان تغير من هيكل السلطة ، إنما كانت تسعى دائما للالتحاق به . اى ان الاهداف دائما كانت تدور حول "إعادة اقتسام السلطة والثروة" ، عن طريق ان تفرض الجماعة المتمردة نفسها شريكا فيهما إلى جانب الشركاء المستقرين ، وليس "تغيير قاعدة الاقتسام" ذاتها ، اى ان الهدف كان دائما هو الالتحاق بهيكل السلطة وليس تغييرها .

ولم يكن الصراع الداخلى الامريكى الا عنيفا ، وربما يرجع هذا الى ان الهجرة من بدايتها اقترنت ، بالعنف ، وقد يرجع ايضا الى ان صراع الجماعات القومية ـ العرقية البيضاء فيما بينها ، كان تعبيرا عن صراعات التوازن الأوربى حيث اتت الهجرات مدعومة من دولها ، ويمكن ان نرى شواهد هذا فى الصراع بين الانجلو ـ ساكسون والهولنديين على السيطرة على الساحل الشرقى ، الموطىء الاول للهجرة والموطن الاول للاستيطان ، والذى قد يرمز له الصراع عل تسمية نيويورك التى كان مؤسسوها الهولنديون قد اسموها "نيو امستردام" لكن ابناء يوركشير الانجليز عندما اصبحت لهم فيها غلبة المصالح ، الثروة والنفوذ ، استبدلوا اسمها ، ونراه فى حرب الاستقلال ، حيث اعتمد تجار نيو انجلند الذين فجروا قضية الاستقلال الانجلو ـ ساكسون ، فى وجه بريطانيا ، بلد المنشأ ، على التأييد الفرنسى والاسبانى ، بينما كان الجنوبيون ، الذين شاركوا فى حرب الاستقلال واستولوا على قيادتها ، يميلون الى ان "يقسموا يمين الولاء للملك جورج الثالث" عندما ابهظتهم كلفة ، الحرب والحصار الذى ادى الى بوار حاصلاتهم الزراعية ، ونراه فى الحرب الامريكية ـ الأسبانية التى وسعت حدود الولايات المتحدة ، بل ووسعت هيمنتها الى البحر الكاريبى والفيليبين ، وحولت الولايات المتحدة من موطن ، "حق تقرير المصير" الى امبراطورية استعمارية على شاكلة ما سبقها من امبراطوريات اوربية كانت تستهجنها ، الى اننا يمكن ان نراه ايضا فى هذا التزامن بين صعود حركات التمرد الأسود وبين موجة الاستقلال فى افريقيا فى الستينيات ، وما بدا من صعود فى قوة العالم الثالث وحركة عدم الانحياز ، وان كان هذا تعبيرا داخليا امريكيا عن تغير من نوع اخر فى الموازين الدولية امتد اثره الى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن النوع ذاته يمكن ان ننظر فى المعاملة التى لقيها الأمريكيون ذوو الأصول اليابانية بعد إغارة اليابان على "بيرل هاربور" فى الحرب العالمية الثانية .

اذا كان هناك هذا التشابه بين البيئة الأمريكية الداخلية وبين البيئة الدولية ، فان النحو الذى جرى عليه الصراع الداخلى فى الولايات المتحدة ، من شانه ان يساعد على تصور النحو الذى ستدير به الصراع الدولى ، ان جرى التسليم لها ، بالحق والجدارة اللتين تدعيهما فى هذا الشان .

فكيف أدارت امريكا هذا الصراع الداخلى ؟

مصطفى الحسينى



المصدر : وطني

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشروع في كواليس السياسة الدولية :
جيش دولي .. لوضع النظام العالمي الجديد موضع التنفيذ

واشنطن :

اشارت صحيفة ـ الواشنطن تايمز ـ الى ضرورة توفر جيش دولي ، اذا ما اتجهت الرغبة الى اقامة وتأكيد نظام عالمي جديد .

وتساءلت الصحيفة ، حول اداء منظمة الامم المتحدة ازاء النظام الدولي الجديد قائلة : كيف يتسنى اقامة نظام عالمي جديد ما لم يتوفر جيش دولي جديد لوضع هذا النظام موضع التنفيذ .

واضافت الصحيفة ، ان هذه المشكلة بدأت تلح على فكر الرئيس الامريكي جورج بوش منذ ان شرع في التحدث عن رؤية عالمية جديدة من جانبه .. كما دفعت مشكلة البلقان والعراق ، بالسكرتير العام للامم المتحدة : الدكتور بطرس غالي ، الى البحث من جانبه عن حل لهذه المشكلة

واعادت ـ واشنطن تايمز ـ الى الاذهان انه خلال اجتماع القمة الاقتصادية للدول السبع الكبرى في شهر يناير الماضي ، طلب المجتمعون من الدكتور بطرس غالي الشروع في وضع خطط تستهدف ما وصف على استحياء بالدبلوماسية الوقائية لوضع السلام والمحافظة عليه .. وقبيل اجتماع الدول السبع من جديد في شهر يوليو الماضي ، كان السكرتير العام للامم المتحدة جاهزاً بما كلف به من عمل لطرحه للاطلاع عليه .

وقالت الصحيفة ان السكرتير العام قد ذكر ان الوقت قد حان للتخطيط لتوفير الظروف والمتطلبات التي تبرر النشر الوقائي ، بما يعني ـ بطريقة اخرى ـ ان تتجه الامم المتحدة ـ بدلا من ارسال قوات ـ القبعات الزرقاء ـ ، لتهدئة النزاعات بين الاطراف المتحاربة .. الى الوثوب مباشرة لوقف هذه النزاعات قبل تفجيرها .

واضافت الصحيفة ، انه علاوة على ذلك ، فان القوات المسلحة للامم المتحدة ستحتاج ، في هذه الحالة الى ان تكون جاهزة للعمل طوال الوقت . وان مجلس الامن الدولي لديه سلطة القيام بعمل عسكري للحفاظ على السلام والامن الدوليين وان كان من المتعين الا يتخذ هذا الاجراء سوى بعد استنفاد واخفاق كافة السبل والوسائل السلمية .



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٢

في العلوم والتكنولوجيا والسياسة الدولية

هل يساهم العلماء والصناعيون في "ترشيد" النظام الدولي الجديد؟



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

التاريخ : ١٠ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصطفى مرجان*

■ خبر صغير أذيع اخيراً مؤداه ان اكبر ثلاث شركات الكترونية في العالم وضعت موازنة مشتركة بهدف اجراء الابحاث العلمية والتكنولوجية اللازمة لتصنيع جيل جديد من خلايا الذاكرة سيكون عماد العقول الالكترونية التي ستستخدم في السنوات العشر الاولى من القرن الواحد والعشرين. واذا كانت الصحف ووسائل الاعلام ركزت على القدرات الخارقة التي تتمتع بها هذه الخلية والتي تقترب اكثر فاكثر في صفاتها من خلية النورون في العقل البشري، فإن احداً لم يشر الى حدث آخر لا يقل اهمية وهو ان «الاعداء» الثلاثة، اي توشيبا اليابانية وسيمنز الالمانية وانترناشيونال بيزنس ماشينز (آي.بي.ام) قرروا انهاء حال الحرب فيما بينهم على الاقل فيما يختص بالبحث العلمي.

وجاءت هذه الخطوة اولا من قبل الاميركيين بعدما ادركوا ان هذا الصراع لن يكون في صالحهم، لا على المستوى العلمي التكنولوجي ولا على المستوى الاقتصادي التجاري، فالابحاث التي يقوم بها الالمان واليابانيون اليوم في هذا الميدان تخطط للخمسين سنة المقبلة. في حين لا تهدف الابحاث في الشركات الاميركية الكبرى الا لتغطية احتياجات العشرين سنة المقبلة في احسن تقدير.

من ناحية اخرى يملك اليابانيون والالمان اليوم شرائح كبيرة في الاسواق العالمية التي تسمح بتصريف سهل للتطبيقات المدنية لهذه الاختراعات. فالسيارات اليابانية واجهزة الهاتف والفيديو والتلفزيون الالمانية ستكون من اوائل المنتجات التي ستستفيد من الاختراعات الجديدة ليس فقط من حيث التصغير بل ايضا من حيث تحسين الخدمة.

في السنوات القليلة المقبلة سينتشر هاتف الجيب باستقلالية اكثر مما هو حاصل الآن. هذه الاجهزة غالية نسبياً والاجيال الجديدة منها في السنوات المقبلة لن تكون اقل غلاء فما السبب في ذلك؟ هذه المستحدثات لا تتطلب تكاليف عالية، ومع ذلك وبسبب هذا الغلاء تظل اسواق هذه المنتجات محدودة مما يعني حرمان المستهلك من منتجات جديدة، ومما يعني ايضا نقصاً في التعامل بالنسبة للمنتج. نشهد اليوم تكوين احدى السمات الاساسية فيما يسمى بالنظام الدولي الجديد: فإلى جانب تدهور نفوذ رجل السياسة اليوم يتعاظم يوماً بعد يوم دور رجل العلم والتكنولوجيا. وعلى عكس مما هو الامر بالنسبة الى الساسة ومراكزهم الذين لا يكفون عن التطاحن يتمتع رجال العلم بقدرة خلاقة على التفاهم والاتفاق. وهؤلاء هم اول من يدرك ان المال هو العصب على عكس ما يشاع عنهم. ولذلك كانوا من الاوائل الذين نبهوا في السنوات الاخيرة الى صعوبة، ان لم يكن استحالة، استمرار البحث والتنمية مع استمرار الصراع على الاسواق والتجسس العلمي والصناعي ومختلف اشكال الحروب الظاهرة والخفية التي يقودها ساسة العالم كل لصالحه. وهم ايضا الذين نبهوا الى ان النتائج التي يتم التوصل اليها اليوم باهظة التكاليف بسبب التكاليف والموازنات التي ترصد للبحث والتنمية. وبالطبع لم يكن المقصود فقط من هذه التنبيهات وقف حال الحرب - التنافس هذه بين كبريات الشركات العالمية بل كان ذلك يعني في المقام الاول اعطاء رجل العلم والتكنولوجيا نصيبه الشرعي والطبيعي من القرار السياسي.

حتى الاعوام القليلة الماضية كانت كبريات الشركات الالكترونية في العالم تكرس نسباً كبيرة من عوائدها لموازنات البحث والتنمية وللتوصل الى نتائج اكثر تقدماً من نتائج المنافسين. وكان يمكن لهذا التنافس ان يستمر الى ما لا نهاية وان تستمر الحروب الضارية للسيطرة على الاسواق. ولكن امراً جديداً ظهر ومن موقع جديد تماماً هو ان العلوم وتطبيقاتها تفرض اليوم على المخططين واصحاب القرار في المشروعات الكبيرة تبني استراتيجيات جديدة لتصنيع المنتجات الجديدة وتسويقها، وهي استراتيجيات تفرض على اصحاب القرار السياسي تصورات جديدة لعلاقات القوة في العالم. من ذلك على سبيل المثال ان العلاقات بين البلدان الصناعية الكبرى في العالم تعد حتى الآن وبرغم انهيار الاتحاد السوفياتي وفق منظور المنافسة كشكل من اشكال الصراع فيما بينها. ولكن الحاصل على ارض الواقع ان التنمية في هذه الميادين المتقدمة كالالكترونيات اصبحت تتطلب موازنات هائلة لا يستطيع طرف واحد ان يتكبدها وحده. فبعد ان كان قسم الابحاث في شركة ما يتوصل الى تصور ينتج ما يتم تصنيعه وتسويقه لعدة سنوات اصبح الفارق الزمني بين التصور والتصنيع معدوماً تقريباً! وهذا يحدث الآن في اميركا واوروبا واليابان، مما يعني تعاظم موازنات البحث والتنمية بما لا طاقة لاحد عليه. ولان كل طرف من هذه الاطراف الدولية الكبرى يدرك تماما انه لن يستطيع القضاء على الآخر او الانتصار عليه ولو بعدة نقاط، كما يحدث في مباريات الملاكمة، فالكل يدرك انه لا مناص من الاعتراف بقوة الآخر ومن التنسيق معه من اجل البقاء.

ان المبالغ التي انفقت حتى الآن للتوصل الى الجيل الحالي من خلايا الذاكرة في العقول الالكترونية تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون دولار. اما النفقات

المطلوبة لانتاج وتسويق جيل العشرينات الاولى من القرن الواحد والعشرين لهذه الخلايا (٢٥٦ ميغابايتس) فتقدر بحوالي ٣ بلايين دولار. وليس هناك شركة واحدة في العالم تستطيع وحدها توفير مثل هذا المبلغ. واذا افترضنا نظرياً ان بلداً كالولايات المتحدة يقرر تكريس موازنته للدفاع كلها لتطوير خلية الذاكرة هذه، وهذا امر غير معقول، فلن يغير ذلك من واقع الامر شيئاً. فالحاصل اليوم ان كل قوة الكترونية في العالم تحتفظ بنصيب من السوق ولكنها تدرك ايضا ان تغيير هذا الوضع امر حتمي في المدى المتوسط (اقل من ١٥ سنة) بسبب استياء المستهلكين ازاء الحصار الذي تمارسه عليهم الشركات الالكترونية. ان من يملك حاسباً من انتاج توشيبا لا يستطيع الاتصال بزميل له يعمل على جهاز من انتاج سيمنز او «آي.بي.ام» هذا الحصار الذي يسمى بحرب المعايير لن يدوم طويلا. واذا كانت هناك اجهزة تلفزة تعمل وفق الانظمة الثلاثة «بال» و«سيكام» و«ان.تي.اس.سي» فما الذي يمنع من توحيد النظم والمعايير بالنسبة الى الاجهزة الاخرى؟ ولكن الجواب النظري شيء والتطبيق العملي شيء اخر. اذ يعني توحيد النظم الاتفاق على المشاركة في انصبة السوق. وهذا ليس قراراً اقتصادياً وحسب بل هو ايضا قرار سياسي. وفي السباق الدولي الحالي، على رغم انتهاء الحرب الباردة وعلى رغم الابواق التي تعلن مولد نظام عالمي جديد، فإن الصراع على اشده بين اميركا واوروبا وبينهما من جانب واليابان من جانب اخر. ويتركز هذا الصراع بشكل اساسي حول مسالتين استراتيجيتين هما الاسواق الجديدة، اي الصين واوروبا الشرقية ودول العالم الثالث بدرجة اقل من ناحية، والاتفاق على خطط التنمية في المستقبل بالنسبة للعلوم والتكنولوجيا من ناحية ثانية. وغني عن القول انه اذا كان كل طرف من هؤلاء العمالقة الثلاثة يدرك انه لن يستطيع مواجهة هذه المسائل مستقبلا وحده فمما لا شك فيه ان هناك علاقة قوة داخل التحالف الاميركي - الالماني - الياباني. فما هي الامتيازات التي يتمتع بها كل طرف وما هي مواطن ضعفه؟

«هي الاحسن»

تكاد قصة انترناشيونال بيزنس ماشينز «اي.بي.ام» ان تشبه ظهور وصعود هذا البطل الاسطوري، راعي البقر، الذي نقل الى العالم، بفضل وسيلة اعلام اخرى هي السينما، جوانب عديدة من شخصيته وحياته بل وحتى ملبسه. فإذا كانت هوليوود قد روجت للبنطلون الجينز ولصورة البطل الذي ياتي في اللحظة الاخيرة ليخلص المدينة من الاشرار، فشركة «اي.بي.ام» قد فرضت على العالم لغتها المعلوماتية. وبرغم المصاعب التي تواجهها اليوم فهي تحلم بتوصيل رسالة الى العالم اجمع هي التفاهم بين مختلف العقول الالكترونية وغير الالكترونية بشرط ان يدين الجميع بالولاء لها لانها «هي الاحسن» كما يقال عن الـ «كوكا كولا». فالمسدس الذي كان «الكاوبوي» يفخر بتدويره على سبابته اصبح هو المعرفة في يد «اي.بي.ام».

المشكلة ان هناك فارقاً جوهرياً وجذرياً بين المسدس والمعرفة. فالمسدس كما يقول الفين توفلر في كتابه الرائع الجديد «السلطات الجديدة» لا يمكن ان يستخدم الا بواسطة شخص واحد في وقت واحد. في حين ان المعرفة او المعلومة الواحدة يمكن استخدامها بواسطة عدة اشخاص في وقت واحد. مما يعني ان المعلوماتية كفرع من فروع المعرفة ليست حكراً على فرد واحد او على فئة معينة بل اكثر من ذلك... هناك معارف اخرى في الميدان نفسه تاتي من اخرين ولا يمكن تجاهلها.

في بدايات عصر تصنيع العقول الالكترونية وانتقالها من الميدان العسكري الى الميدان المدني كانت هذه العقول او الحاسبات اشبه بالخزانات (الدواليب كما يقال في مصر) التي تصر العروس على ان يكون ضمن «جهازها» قبل الدخول الى بيت الزوجية! اقصد انه كان شيئاً ضخماً يزحم المكان ونادراً ما يمتلئ حتى اخر «رف» فيه. مع ذلك فقد ظلت الولايات المتحدة من خلال «اي.بي.ام» محتفظة بهذا الاحتكار ولا تلقى اي منافسة تذكر. واصبحت هذه الخزانة المعلوماتية بمواصفاتها الداخلية هي النموذج الذي يحتذى. المشكلة بدات في اميركا نفسها في منتصف الستينات عندما قرر مهندسان شابان بناء خزانة جديدة اصغر بكثير وتحتوي على «رفوف» كثيرة تسمح بتخزين كم هائل من المعلومات من دون المواصفات الداخلية التي فرضتها «اي.بي.ام» واستطاعت بفضلها ان تحتكر الاسواق العالمية. هذه المواصفات الداخلية هي ما يعرف في المصطلحات المعلوماتية بنظام الاستغلال الذي يحدد انماط البرامج التي يستطيع العقل الالكتروني ان يقوم بتنفيذها.

حدثت الثورة عندما قرر هذان الشابان استخدام نظام استغلال مختلف عن ذلك الذي تستخدمه «اي.بي.ام». هكذا ظهر نظام «التفاحة» (ابل). ويقال ان هذا الاسم اختير لان صاحبيه كانا على حال من الكرب والفقر المدقع بحيث لم يكن امامهما لخداع الجوع وانتظار الفرج الا اكل التفاح، وهو ارخص بكثير من الفجل والكراث في بلادنا. ولكن الاهم من ذلك كله ان «اي.بي.ام» اعتمدت الى حد كبير في تطورها على عقودها مع وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) في حين اتجهت «ابل» وغيرها الى القطاع المدني في استخدام الالكترونيات المعلوماتية، وهو القطاع الذي تعاني «اي.بي.ام» من الدخول اليه وفرض هيمنتها عليه. مع ذلك تظل «اي.بي.ام» واحدة من اهم عشر شركات الكترونية - معلوماتية في الولايات المتحدة في حين لا تملك اوروبا الا ست شركات كبيرة، بينما لا يتجاوز عدد الشركات الكبرى المتخصصة في هذا الميدان الاربع شركات.

من ناحية اخرى تملك الولايات المتحدة وحدها ٧٠ في المئة من حجم المعاملات العالمية في قطاع تصنيع بنيات البرامج المعلوماتية الذي تقدر قيمته بحوالي ٥٠ بليون دولار. وبعبارة اخرى فرصيد «اي.بي.ام» كرصيد الولايات المتحدة على مستوى العلاقات الدولية: انها تملك امتيازات لا يستهان بها، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة انها ستكون صاحبة الكلمة الاخيرة. لكن اصحاب القرار في الشركات يختلفون عن صناع القرار في السياسة من حيث انهم اكثر واقعية، فرقابة المساهمين تحتم عليهم ذلك، وعليه فهم لا يرون اي غضاضة في التعامل مع الالمان واليابانيين وقبول فكرة انهم قد يصبحون ذات يوم شركاء مع هؤلاء ولا يتمتعون بامتيازات الهيمنة وفرض السيطرة على الآخرين.

الالمان يكتبون الصينية

على العكس تماماً من «اي.بي.ام» لم تدخل سيمنز قطاع تصنيع البراغيث الالكترونية الا منذ سنوات قليلة، فهذا العملاق الالماني مشهور بصناعة الاجهزة الضخمة الثقيلة، واخر صيحة قدمها في هذا الميدان كانت التوربينات التي تعمل بالغاز والبخار معاً والتي تستخدم اليوم بشكل واسع في مولدات الكهرباء في الدول الصناعية الكبرى، يضاف الى ذلك ان سيمنز وريثة تقاليد المانيا ما بعد الحرب فيما يختص بالاستثمار والبحث والتنمية. انها وليدة عدة

تحالفات مصرفية المانية، اي انها لا تتعرض لاهواء ومضاربات البورصة، كما انها ليست عرضة لتقلبات الشراء العامة التي تتعرض لها الشركات الاميركية مرات عدة في السنة. ويضاف الى ذلك ان مجال انتاجها مدني صرف وان كان الميدان العسكري غير بعيد عنها. وبدخولها الى ميدان المكونات الالكترونية اصبحت سيمنز عملاقاً متعدد المواهب من الالكترونيات الدقيقة الميكروسكوبية الى الصناعات الثقيلة. ومثل هذا التعدد يعني وجود عقلية تخطيطية جبارة تعمل من منظور المدى البعيد اي لما سيتم تصنيعه في العشرين سنة المقبلة. وهذا يعني رصد موازنات ابحاث وتنمية لا يستهان بها.

الجدير بالذكر في هذا الشان انه اذا كانت سيمنز تعتمد على نفسها في موازنات الابحاث فإن «اي.بي.ام» تعتمد حتى اليوم على موازنات الابحاث الخاصة بوزارة الدفاع الاميركية، فماذا يحدث اذا اضطرت الشركة الاميركية الى الاعتماد على نفسها كما تفعل الشركة الالمانية؟ هذا السؤال هو كابوس صناع القرار في «اي.بي.ام». اما بالنسبة الى سيمنز فهي لا تنظر الى المستقبل بقلق خصوصاً انها تتمتع بقدرة فائقة على خدمة عملائها. ومما يذكر في هذا الشان ان سيمنز هي الوحيدة ضمن الشركات العالمية التي استطاعت تركيب برنامج للصينيين بالحروف الصينية، الامر الذي لم يجرؤ عليه احد. فالحروف الصينية اكثر تعقيداً حتى من الهيروغليفية، من حيث الحروف، فهي ليست حروفاً في ذاتها بل هي تعبير عن صور وافكار وكلمات قد يشكل كل منها تعبيراً مستقلاً، كما يمكن ان تكون جزءاً من فكرة مركبة. وليس مثل هذا العمل خدمة استثنائية قدمها الالمان للصينيين، بل هو يدخل في صميم برنامج واسع يهدف الى تكوين عقول الكترونية تستطيع ان تقوم بالترجمة الفورية وان تتخاطب مع الفرنسي والايطالي والاسباني والبرتغالي، اي مع كل بلدان السوق الاوروبية المشتركة. هنا ايضا يكمن فارق جوهري بين الاميركيين والاوروبيين، فهؤلاء يريدون فرض لغتهم في حين يعمل اولئك من اجل الحفاظ على لغة كل بلد. وهذا لا يعني بالضرورة ان باستطاعة الشركة الالمانية ان تعتمد على امكاناتها الخاصة لتمويل مشروعات المستقبل، بل يعني ان هناك تكافؤاً اكيداً مع الاميركيين، اي ان الاتفاق على مشروعات مشتركة للبحث والتنمية هو اتفاق بين اطراف تقف على قدم المساواة كل إزاء الآخر.

تختلف الشركات الالكترونية في اليابان عن مثيلاتها في اوروبا واميركا بالبعد القومي، اذا جاز هذا التعبير، لموازنات البحث والتنمية. وهذا تحديداً هو مصدر قوتها بالمقارنة الى الغرب. ومن هذا المنظور قد يكون الصحيح ان نقول : «جهد» البحث والتنمية، فالموازنات تاتي بعد ذلك. ففي بداية السبعينات، وبإلهام اصحاب الراي في وزارة التجارة الخارجية والصناعة قررت اليابان بناء اقتصادها على المعرفة والمعلومات. هكذا نشات «الجوكو» وهي مدارس ما بعد الفصول الدراسية وتهدف الى تحسين وزيادة معارف التلاميذ على المستوى القومي. وطيلة العقود التالية وحتى اليوم تشكل زيادة المعارف هدفاً قومياً بالنسبة لكل ياباني اياً كان عمره. فنتيجة لهذا الجهد القومي تقف اليابان اليوم في الصفوف الاولى بالنسبة الى قطاعات الالكترونيات والتكنولوجيات البيولوجية والفضائية الى جانب انها حققت انجازات مهمة في ميدان المعادن الجديدة خصوصا تلك التي لا تقاوم التوصيل الكهربي، اضافة الى انها الدولة الثالثة في العالم بعد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة التي ارسلت الى القمر سفينة فضاء غير مسكونة.

على رغم هذا التقدم الهائل تدفع اليابان لبراءات الاختراع التي تستوردها ثلاثة اضعاف ما تحصله من البراءات اليابانية. ونقاط الضعف الاساسية تكمن في نقص المتخصصين في الهندسة المعلوماتية الموازية، اي في امكان تشكيل عدة وحدات حسابية في وقت واحد. واذا كانت وزارة التجارة الخارجية والصناعة قد مولت برامج البحث في هذا الميدان فالنتائج التي تحققت هزيلة مقارنة مع البلدان الاخرى وخاصة الولايات المتحدة. ترسل اليابان الى الولايات المتحدة واوروبا الاف الجامعيين والباحثين لاكتساب المعارف النظرية والتجريبية، ولكن المشكلة في هذه المرحلة المتقدمة من التطور الصناعي والتكنولوجي هي مشكلة حضارية في المقام الاول. فاستيراد التكنولوجيات الغربية من دون التاثر بها فكريا وحضارياً ممكن في حدود معينة فقط وبعدها تظهر مشكلات كتلك التي لم نتمكن بعد، في بلداننا العربية، من الاتفاق عليها ولو في الحدود الدنيا كمشكلات الحداثة والاصالة والهوية... الخ.

اليابانيون وقوميتهم

لا حاجة هنا للحديث عن المعجزة اليابانية، ومع ذلك لا يمكن ان نتجاهل ان اليابان تعمل وفق نظام مغلق بارادة اليابانيين انفسهم ولاسباب خاصة بلغتهم وحضارتهم، وايضا لان النمط الثقافي السائد في العالم هو النمط الانغلو - سكسوني يظل التبادل بين اليابان والعالم بمختلف مظاهره محصوراً حتى الآن في الماديات ولصالح اليابان الى حد كبير. ولكن العكس غير صحيح، فإذا كان اليابانيون قد بداوا بتقليد المنتجات الغربية وبتسويقها في الغرب نفسه فقد اقامت اليابان حول نفسها حاجزاً لا يستطيع الغرب التغلب عليه الا بصعوبة بالغة. فالياباني من تلقاء ذاته لا يشتري سيارة اميركية كما لا ياكل الرز المستورد، واذا كان يشاهد الافلام الغربية ويستهلك بسهولة المنتجات الثقافية الغربية فالانتاج الثقافي الياباني غير منتشر في العالم بسبب الحاجز اللغوي وربما ايضا لأن القيم الجمالية عسيرة. أتذكر على سبيل المثال انه عندما افتتحت الاوبرا المصرية الجديدة التي ساهمت اليابان في انشائها بنصيب كبير قدمت ليلة الافتتاح مسرحية يابانية بفريق قيل انه لا يخرج من اراضيه الا نادراً. واستقبل المشاهدون عرض مسرح «الكابوكي» بادب جم وليس اكثر. وغداة العرض اعترف المسؤول الثقافي الياباني بهذا الفشل، اعترف بذلك بلغة عربية صحيحة تشوبها لكنة... مصرية! الحاصل ان كبار صناع القرار في اليابان يدركون ان هذه النزعة القومية التي كانت بمثابة الدرع الذي يحميهم قد تصبح يوماً جداراً يعزلها عن بقية العالم في عصر لم يعد يمكن فيه للحياة ان تستمر الا من خلال الانفتاح والتبادل. ويدركون ايضا ان اليابان قد تجاوزت الآن عصر التقليد والمحاكاة وان الابداع الخلاق يحتاج اكثر ما يحتاج الى التنوع والتفرد وليس الى التماثل والتشابه والانغلاق على الذات. لذلك تشكل اتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي مع المانيا والولايات المتحدة خطوة مهمة بل استراتيجية بالنسبة الى اليابان والعالم حتى وان



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٢

ظلت هذه الخطوة محصورة في ميدان تطوير خلايا الذاكرة للعقول الالكترونية التي سيبدأ استخدامها في العقد الاول من القرن المقبل.

ان الانجازات العلمية والتكنولوجية الخطيرة التي يشهدها عالم اليوم تثير بالضرورة تساؤلات حول حتمية تغير طبيعة او على الاقل وظيفية القرار السياسي. فقد اثبتت هذه الانجازات ان مشكلات تحسين ظروف الانسان على الارض ليست بلا حلول، بل ان التقدم العلمي نفسه يفرض الاستقرار والامن والسلام في مختلف بقاع الارض بعد الوصول الى حافة هاوية توازن الرعب النووي وبعد ادراك ان اليابان والمانيا قد وصلتا الى هذه الحال من الرخاء لانهما كرسا كل جهودهما للتقدم العلمي التكنولوجي في القطاع المدني بعد هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية.

واذا كان من غير المنتظر ان تنتقل صلاحيات القرار السياسي من رجال السياسة الى رجال العلم كما تصور كبار فلاسفة وكتاب الانسانية من افلاطون الى هـ . ج ويلز، فالارجح هو تصور التكامل والتكافؤ بين الهيئتين. وبالنسبة الى الوقت الراهن امام اليابان احد ثلاثة اختيارات تماماً كما هو الامر بالنسبة إلى القوى الصناعية العظمى في العالم:

أ - اما ان العالم سائر نحو تكوين مناطق اقليمية كبرى، وفي هذه الحال يتحول جنوب شرق آسيا الى منطقة نفوذ ياباني كما هو الامر بالنسبة الى اميركا اللاتينية مع الولايات المتحدة، وهذا حاصل الى حد كبير الآن وان لم يصل الامر بعد الى حد تحريم المنطقة على اي نفوذ آخر.

ب - واما ان تظهر ازدواجية قطبية جديدة قوامها الولايات المتحدة من جانب واوروبا من جانب آخر. وفي هذه الحال ستظل بلدان العالم الثالث على ما هي عليه اليوم وتستطيع اليابان عندئذ ان توسع دائرتها بما يشمل التعاون مع هذه البلدان في الحدود التي ستسمح بها هذه الازدواجية، ما يعني ظهور صراعات جديدة على مناطق النفوذ (الصين والشرق الاوسط بوجه خاص).

ج - واما ان يتفق العالم على مبدأ المشاركة والترشيد بدلا من الصراع على مستوى الكرة الارضية. وهذا ليس مجرد حلم طوباوي. فهناك من مشاكل البيئة ما يهدد سكان الكوكب في مختلف اطرافه ويتطلب تعاون الجميع. وهناك بدايات متواضعة في هذا الاتجاه (قمة الارض التي عقدت في ريو دي جانيرو اخيرا). ومن هذا المنظور تستطيع اليابان ان تشكل قطب توازن مدعوماً باتساع شبكة الاستثمارات اليابانية والتعاون القائم مع مختلف بلدان العالم.

غني عن القول ان اختيار احد هذه التوجهات لن يتم بجرة قلم او بقرار سياسي منفرد، بل سيكون نتيجة منطقية لما تفرضه المصالح الاقتصادية من ناحية والمكتشفات العلمية والتكنولوجية من ناحية اخرى.

ان اتفاق «اي.بي.ام» وسيمنز وتوشيبا لن يكون له نتائج اقتصادية او تكنولوجية وحسب، بل سيؤدي عاجلاً او آجلاً الى انهاء المعركة القائمة اليوم، معركة توحيد المعايير والمقاييس، اي ما بما يسمح لمختلف العقول الالكترونية في العالم بالتخاطب فيما بينها وباستخلاص نتائج غير مضمنة في البرامج الاصلية... ومن يدري فقد تشير الآلة للانسان بالطريق الى سلام العالم.

* كاتب مصري مقيم في باريس.

رأى

أمريكا تقود العالم .. ولـــو حاربتـــه !

قبل ان تسرب أمريكا خطتها الاستراتيجية للهيمنة على العالم ولو بالقوة العسكرية الجبارة التى تملكها ـ وفى يناير ٩١ نشرت كتابى عن (كارثة الخليج وازمة الشرعية فى العصر الامريكى) اكدت فيه انه بعد ان سقطت الامبراطورية السوفييتية كقوة عظمى وانفردت أمريكا بان تكون الامبراطورية العالمية الوحيدة ، فإن النتيجة الحتمية لذلك ان يعود القرن الواحد والعشرون امتدادا للعصر الامريكى الذى بدا فعلا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى وإن بدا ان الهيمنة الامريكية لم تظهر إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . ولنيس هناك اى مبرر لان ناخذ بجدية اى تفسيرات او تاويلات او ما يبدو انه تراجع امريكى عن الاصرار على قيادة العالم .. وعلى منع اى منافس ولد بالقوة العسكرية من ان ينازع امريكا فى انفرادها بهذه القيادة .. ويستحيل ان ننخدع باسطورة يطلقها بعض المؤرخين الامريكيين تنذر بان تسقط الامبراطورية الامريكية بسبب تدهورها الاقتصادى وذلك وفقا لقانون استخلصه بول كيندى من مطالعاته التاريخية لارتفاع القوى الامبراطورية وسقوطها منذ القرن الخامس عشر . وهو قانون يفترض لاستمرار الامبراطورية فى الوجود التوازن بين قوتيها العسكرية والاقتصادية .. وانه عندما يختل هذا التوازن فإن شمس هذه الامبراطورية تؤذن بالافول ! غير انه يبدو ان كيندى ـ لم يتنبه الى ان مثل هذا القانون إذا امكن تطبيقه عندما تكون هناك عدة امبراطوريات فإنه حيث توجد امبراطورية واحدة كما هو وضع امريكا الآن ، فإننى اشك كثيرا فى امكان تقبل امريكا تطبيق هذا القانون ! بل إن منطق القوة الطاغية العمياء يستحيل ان تقبل هذه القوة الرضوخ لتفوق دولة أخرى اضعف عسكريا لمجرد تفوقها الاقتصادى .. ولذلك فإن على العالم ان يتنبه الى ان ما كان يعد من قبل شرطا لاستمرار وجود الامبراطوريات (وهو التمتع بالتفوق الاقتصادى) ، لم يعد الآن كذلك فامريكا بقوتها العسكرية تستطيع ان تسحق تفوق الدول المنافسة اقتصاديا ! وهناك اكثر من وسيلة تحقق بها امريكا هذا التحطيم .. وهو ما يبرر تخوف كثيرين من المعلقين من ان تكون الازمة الاقتصادية (التى اصابت امريكا) دافعا للقوة العسكرية الامريكية الى المغامرة المجنونة او ما وصفه البعض فإنه اتجاه نحو ما يسمى بالنازية الكونية !!

د. محمد عصفور



المصدر : الشرق الاوسط (الدنيا)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

الصراع في البلقان قد يكون الاختبار الأهم لمعرفة قدرة القوة العسكرية في الحفاظ على النظام العالمي الجديد

مايكل جوردون * كتب عن احتمالات التدخل العسكري في حرب البلقان. ويقول ان البنتاجون يتخوف من لبنان اخرى. ويرى ان الصراع في البلقان قد يكون الاختبار الأكثر صدقا لمعرفة قدرة القوة العسكرية في الحفاظ على النظام الدولي الجديد.



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيما تدرس ادارة بوش احتمال التدخل عسكريا في حرب البلقان فانها عازمة، على ما يبدو، على ان يكون الدور الامريكي فيه اقل ما يكون ايمانا منها بأن النزاع الحالي في البلقان لا يبرر استخدام القوة العسكرية في عالم لم يعد تحت تأثير الحرب الباردة.

وتبدو الادارة في الوقت الحالي وكأنها تستبعد استخدام القوة لوقف القتال في البوسنة وحمل الاطراف المتنازعة على التفاوض وصولا لاتفاق لوقف اطلاق النار. وتتجلى سياسة الادارة هذه في تحديدها لأهداف الولايات المتحدة والغرب على انها تأمين تسليم المساعدات الانسانية. والتزم المسؤولون الامريكيون الصمت حيال ما اذا كان من المطلوب ارسال قوات خارجية الى البوسنة لغلق معسكرات الاعتقال الصربية فيها ويتخذون موقفا حذراً من هذا الموضوع شأنهم شأن حلفائهم الاوروبيين.

ويتضح الآن ان القوى الغربية على استعداد لاستخدام القوة فقط لتأمين وصول المساعدات الغذائية والطبية الى سكان البوسنة. الا ان ما ليس واضحا هو كيف ستؤمن هذه القوى وصول هذه المعونات الى البوسنة.

يمكن نقل الامدادات براً باستخدام قوافل مسلحة الامر الذي سيبقي عدد القوات الاجنبية اللازمة لهذه الغاية عند الحد الادنى علماً بأن الجنود الاجانب اصبحوا في بعض الحالات ضحايا للهجمات. الا ان الخبراء العسكريين في مقر حلف شمال الاطلسي «الناتو» يرون ان النهج العسكري الامثل هو باستخدام عدة فرق عسكرية لضمان امن الممر البري الجبلي المقترح فتحه ما بين البحر الادرياتيكي وسراييفو ولمنع وقوع الشاحنات التي تستخدمه في كمائن تضعها القوات الصربية.

ومن وجهة النظر العسكرية، وكما اقترحت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت ثاتشر وحاكم أركنسو بيل كلينتون وغيرهما ، فان بمقدور الغرب اللجوء الى خيارات اخرى لوقف النزاع او، على الاقل، لمساعدة البوسنيين في الدفاع عن انفسهم في حال استمرار النزاع ولتتجنب في ذات الوقت التورط في الوضع الذي تخشاه الادارة والبنتاجون بالذات.

وتتضمن هذه الخيارات ضربات جوية عقابية وغارات جوية للاستيلاء على معسكرات الاعتقال ورفع الحظر المفروض على الاسلحة حتى يتمكن البوسنيون الرديئو الاسلحة من صد هجمات القوات الصربية الاحسن منهم سلاحا . وفي الحقيقة ليس هناك من يطالب بإقحام قوة عسكرية برية كبيرة في المنطقة.

ومن وجهة البنتاجون فان النزاع الدائر في البلقان ليس نزاعا من السهل التورط فيه.



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ففي بنما وفي الخليج وضع البنتاجون نظريته حول الحرب القصيرة الضارية موضع التطبيق بنجاح، حيث تتدخل الولايات المتحدة في اوضاع كهذه بقوة كبيرة ساحقة وتنجز مهمتها عاجلا ثم تنسحب تاركة المعنيين مباشرة بها ليعالجوا مشاكلهم المتبقية. وما عداها يعتبر في نظر البنتاجون مستنقعا كل خطوة صغيرة فيه تعمق التورط العسكري وتزيد احتمالات الهزيمة.

وهذه النظرية العسكرية هي حصيلة تجارب عسكرية مريرة في فيتنام ولبنان. وفي الاسابيع الاخيرة أكد مسؤولو البنتاجون ان النزاع في البلقان قد يصبح لبناناً آخر. من هنا فان الخطط التي تضعها القوى الغربية بشأن التدخل العسكري المحتمل في البوسنة تستند الى رغبة القوى الغربية في تجنب التورط في منطقة تمزقها صراعات دموية اكثر من استنادها الى رغبتها في انهاء القتال.

وبالاضافة الى ما تقدم، ليس من الواضح من هي الدول التي ستساهم في القوات التي ستستخدم لتنفيذ تهديد الامم المتحدة. والفرقة في الجيش الامريكي تتراوح ما بين ١٠ الاف الى ٢٠ الف مقاتل.

وستكون الدوريات الجوية ضرورية، وقد يحتاج الامر الى ضربات جوية لحماية الممر من المدفعية وقذائف الهاون.

ومن الممكن ايضا نشر القوات في سراييفو لضمان الابقاء على المطار مفتوحا لتلقي امدادات العون. ويقول احد تقريرات البنتاجون، ان الحاجة قد تقوم لنشر فرقة كاملة لحماية المطار من القذائف القادمة من التلال المحيطة.

والخيار الآخر الذي يدرسه الناتو، ويؤيده الالمان علنا، هو تحويل رصد التحركات البحرية المتجهة الى صربيا الى حصار بحري كامل. وهذا سيكون اجراء رمزيا لأن معظم تجارة صربيا تمر عبر الطرق البرية.

لكن كبار مسؤولي الادارة لا يريدون تدخلا عسكريا عميقا لانهاء القتال، الامر الذي يذكر بلبنان، حيث قتل ٢٤١ جندي امريكي في حادث تفجير مقر مشاة البحرية هناك عام ١٩٨٣.

ان القيام بعمل عسكري غربي ضد الصرب قد يزيد الصراع اتساعا دون ان يأتي بنتائج حاسمة، كما يقولون. والضربات الجوية الموجهة الى مواقع المدفعية الصربية قد تكون مساعدة مؤقتة للبوسنيين لكنها لن تنهي القتال. فالهجمات الجوية ضد اهداف في صربيا نفسها قد تعاقب الصرب دون ان تروع الميليشيات الصربية عن مهاجمة المسلمين في البوسنة.

لكن بعض منتقدي الادارة يشكون من ان الادارة وحلفائها الغربيين، مصابون بالشلل الفكري من جراء انتهاج فكرة عمل كل شيء او لا شيء



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اطلاقا ومن جراء اعتقادهم بان الخطوات المحدودة قد لا تنجح بالمرة. وهم يقولون ان الاهداف العسكرية المحدودة يمكن تحديدها بدقة. وفي حين قد لا تجيء خطوات كهذه بنهاية عاجلة للقتال، الا انها احسن من عدم القيام بشيء على الاطلاق.

وتستطيع القوى الغربية ان تصر على تسليم القوات المتصارعة لاسلحتها الثقيلة الى مراقبي الامم المتحدة، واعطاء المراقبين الغربيين حق دخول معسكرات الاعتقال. واذا لم تنصع تلك القوى لهذه المطالب، فيمكن معاقبتها بضربات جوية.

وفي ما وراء ذلك، يمكن استخدام الضربات الجوية لكسر شوكة الهجمات بالمدفعية والهاون على سراييفو وغيرها من مواقع المسلحين. وقد لا تنهي القوة الجوية والبحرية كل فعاليات المدفعية، لكنها ستدمر بعضها الامر الذي يساعد على اقامة توازن عسكري بعد ان ظلت الامور لصالح الصرب بشكل كبير.

وهناك امثال اخرى تقع ضمن دائرة قابليات القوة الجوية الغربية. اذ تقول التقارير السرية، مثلا، ان طائرة صربية في قاعدة باينالوكا، وهي قاعدة يسيطر عليها الصرب في البوسنة، القت قنابل عنقودية ضد البوسنيين في الاسبوع الماضي. وبإمكان القوة الجوية الغربية التي حيدت بسرعة القوة الجوية العراقية، ان تفعل نفس الشيء ازاء الخطر الجوي الصربي، وهذا ما يراه الخبراء العسكريون.

ويقول منتقدو الادارة ايضا، انها لو كانت مصرة على عدم التدخل في القتال، فان عليها، على الاقل، ان تعيد التفكير في التزاماتها بمسألة حظر اعطاء السلاح للبوسنيين، بحيث يستطيعون الدفاع عن نفسهم بشكل افضل. وقد طالبت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، في الاسبوع الماضي، باعادة النظر في الحظر على السلاح.

وفي اول خطة مفصلة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وضع البنتاجون عدة سيناريوهات للتعامل مع الصراعات الممكنة، وتراوحت السيناريوهات ما بين انقلاب في الفلبين وحرب مع كوريا الشمالية. لكن ايامها لم يتصور استخدام القوة العسكرية في وضع مثل البلقان، حيث ادى تفكك يوغوسلافيا الى اندلاع خصومات دامية. ومع ذلك، فنحن نعرف ان انهيار الاتحاد السوفياتي وأمم اوروبا الشرقية ادى الى قيام المجموعات العرقية المختلفة بمحاولة فرض ذاتها وبدأت الامم او الدول بالتفكك الى اجزاء صغيرة.

والسؤال هو هل يمكن لهذا التجزؤ ان يتم دون عنف؟ وهل هناك دور للقوة العسكرية الغربية للحفاظ على السلام عندما يندلع القتال؟ وباثارة هذا السؤال يمكن القول ان الصراع في البلقان قد يكون هو الاختبار الاكثر صدقا لقدرة القوة العسكرية على الحفاظ على «النظام الدولي الجديد» باكثر من اختبار حرب الخليج.

---

* «نيويورك تايمز»

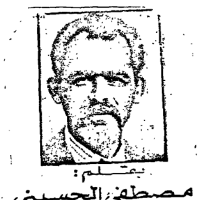


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٢

أزمة أمريكا الداخلية والنظام العالمى الجديد - ٢



بقلم :
مصطفى الحسينى



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

●● اشتق الأمريكيون من العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية "علما" جديدا اطلقوا عليه "علم حل المنازعات" واسسوا له برامج تدرس في الجامعات، بل انشاوا له مراكز البحث والمعاهد المتخصصة . وذلك رغم ان دور الولايات المتحدة الأمريكية في حل المنازعات الدولية "كوسيط شريف" كما تحب ان تصف نفسها قريب الحداثة . فحتى الستينات من هذا القرن لم تكن تلعب اى دور من هذا القبيل .

لكن "علم حل المنازعات" هذا نشا هناك نشاة طبيعية استجابة لاحتياجات داخلية .

ومصدر هذا الاحتياج الداخلي ، لايقتصر فقط على تاريخ التكوين وما ادى اليه من تركيب اجتماعي جعل من سكان البلاد مجتمعا من الامم لايتحول ، او لم يتحول حتى الآن الى امة ، وإنما جعلها تتمايز على الدول الشبيهة ـ اى التى تتكون من عدد من الامم ، او الامتدادات التاريخية الباقية لامم سابقة ـ من نواح عديدة ●●

فليس بين "الأمم" الامريكية واحدة تستطيع الادعاء انها "اصل البلد" سوى من يسمون الآن الهنود الحمر ، وهم ليسوا فقط الاقل عددا والاشد فقرا ، إنما هم ايضا الوحيدون الذين يعيشون في "معازل" والمستثنون من الحياة الوطنية العامة دون اى حق في المشاركة .

وليس بين "الامم" الأمريكية ، واحدة تستطيع الادعاء بغلبة عددية ، فاكثر هذه الامم عددا هم ذوو الأصول البريطانية الذين يقدر انهم يشكلون ١٤٪ من السكان ، وهي نسبة قريبة جدا من "الامة" التالية ، ذات الأصول الالمانية (١٣٪) يليهم السود او يوازونهم (ما بين ١٢٪ و ١٣٪) .

وليس بين "الامم الامريكية" واحدة تستطيع ان تحدد في نطاق هذا البلد إقليما يخصها ، حتى ولو بالاكتساب بالتقادم ، ولا حتى اقليما تستطيع ان تدعى فيه بالسبق التاريخي الى الاستيطان والاعمار ولا بالغلبة العددية .

يضاف الى هذا كله ، انه ليس بين هذه "الامم" من رابطة جامعة سوى ما يسمونه "طريقة الحياة الامريكية" و "الحلم الامريكي" وبالنسبة للهجرات الحديثة والمستجدة يضاف إلى هذين ، مايفترض من شعور بالامتنان لموطن توافر لها فيه الامان من الاضطهاد ، او الفرصة ، متحققة كانت او مامولة او موهومة . وغنى عن القول ان هذا النوع من الروابط الجامعة ، يفتقر الى اصالة جامعة ، من قبيل مايجمع الصينيين او الالمان او العرب مثلا ، وغنى عن القول ان عناصرها جميعا تتعلق بالمنافع ، وفي هذا الشان هي اقرب الى منافع الافراد منها الى منافع الجماعات ، فتحقق اى منها لايمكن ان يشمل جماعة او امة من هذه الامم او الجماعات القومية ـ العرقية ، بافرادها جميعا على نحو متجانس او متناسق ، بحيث يغنيها عن رابطتها الجمعية الاصلية السابقة على الهجرة ، والتى اصبحت بعد الهجرة هي هويتها في نظر غيرها ، وهي العلامة عليها في نظر هذا الغير جميعا .

ويزيد التركيب تعقيدا بالوضع الخاص الذى تتميز به اثنتان من هذه "الامم" .

"الامة" السوداء هي الوحيدة التى لاتستمد هويتها "القومية" هذه من منشا قومي ، فهؤلاء الذين جاءوا الى العالم الجديد "عبيدا مجلوبين" لايعرف اى منهم من اى بلد في افريقيا جيء باسلافه ، ولا إلى اى ثقافة اصلية ينتمي سوى ذلك الاصل العام غير المحدد لثقافة "افريقية" يفترض فيها تجانس موهوم ، ولذلك فان هذه "الامة" حددت هويتها على الارض الامريكية ذاتها ، وبعد تاريخ طويل من الاخضاع والصراع لتنجز مجرد الاعتراف لها بادميتها وبالحرية الطبيعية للانسان ، وفي مواجهة "الابيض" الذى مارس ضدها وعليها التمييز والذى ادركت تمايزها عنه باللون والقهر .

وقد زاد من وضع هذه الامة تعقيدا ، انه رغم انها الجماعة "القومية" الثانية في



المصدر : الشروق
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٤ اغسطس ١٩٩٢

المركّب الامريكي بحساب زمن الوصول الى العالم الجديد ، وانها الجماعة "القومية" الثانية او الثالثة من حيث التعداد ، فهي في العلاقة بالثروة وتوزيعها تحتل الدرجة قبل الاخيرة في السلم ، وهي الوحيدة من بين "الامم" الامريكية التي كان عليها ان تناضل على الارض الامريكية وداخل النظام الامريكي وفي مواجهته من اجل حقوق المساواة القانونية والمدنية والسياسية ، وهي الوحيدة ايضا ، التي كان الحس الامريكي العام ، وحتى وقت قريب ، ينكر عليها مجرد حق ابداء الراي في السياسة الخارجية الامريكية او حتى التعليق عليها ، ناهيك عن المشاركة في صياغتها وتقريرها ، رغم ان "المجيء الى تلك البلاد ، كان العمل الاول من اعمال السياسة الخارجية الامريكية ، من قبل الاستقلال وقيام الولايات المتحدة ، كما قال ذات مرة النائب الامريكي الاسود ديفيد لورى ، كما انها "الامة" الامريكية الوحيدة ، التي حاولت المؤسسة السياسية الامريكية الرسمية حل مشكلتها عن طريق "الاستئصال" (عدا عن "الهنود الحمر" الذين جرت حيالهم وبنجاح كبير محاولة الابادة) . فعندما اقتنع الرئيس الامريكي ابراهام لينكولن في خضم الحرب الاهلية ، بان "تحرير العبيد" من شانه ان يحرم اعداء الفيدرالية من البيض الجنوبيين من اهم عمد اقتصادهم ، اقترح على الزعماء السود ان يصدر مرسوما يحرر السود على ان يهاجروا من الولايات المتحدة الى بعض جزر الكاريبي حيث يستطيعون إقامة دولتهم "كمواطنين احرار متساوين" ولذلك كان "الاحترام" مطلبا ملحا في برامج الحركات الامريكية السوداء ومنظماتها .

اما "الامة" الاخرى التي تتميز بوضع خاص فهي اليهود ، الذين يعتبرون في المركّب الامريكي "امة من الامم" ، ربما في مزيج بين اسطورة "الشعب اليهودي" القديمة واللاتاريخية ، وبين التعريف الامريكي الفريد بالامة بانها "اى جماعة من الناس تعتبر نفسها كذلك" .

ووضع هذه "الامة" يكاد يكون مقابلا عكسيا كاملا لوضع "الامة" السوداء ، فهم من حيث المنشا السابق على الهجرة ابناء امم حقيقية عديدة وثقافات ، وهم في مابينهم مذاهب متفاصلة ، وفي كثير من احيان متنافرة ، وفي بعضها متنافية ، وهم ككتلة بشرية ينتمون الى اقرب الهجرات حداثة في المُركب الامريكي فاغلبيتهم التي جعلت منهم كتلة بشرية هاجرت الى الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وفي هذا القرن العشرين ، وهم من بين اقل "الامم" الامريكية تعدادا ، ومع ذلك فإنهم يحتلون مواقع القمة في معظم المجالات ، ربما فيما عدا انه لم يخرج من بينهم رئيس للبلاد ، فهم على راس القائمة في متوسط دخل الاسرة ، وهم على راس الامم من حيث مستوى التعليم ، ويجرى هذا على درجاته العليا ، وهم اصحاب الحظ الاوفر في المهن ، وهم "الامة" الامريكية الوحيدة التي تكاد تكون غير ممثلة في المشتغلين بالاعمال العضلية واليدوية او مايسمى اصحاب الياقات الزرقاء ، ولا وجود لهم في الزراعة ، ولا في مهن الخدمات الدنيا ، وهم اصحاب الحضور الاكبر في الإعلام وصناعات الثقافة والتسلية ، وهم من اقوى "جماعات المصالح" نفوذا ، وفوق هذا كله ، فهم ومنذ زمن يكاد يسبق تكون وزن كتلتهم السكانية مؤثرون في السياسة الخارجية الامريكية بل وذوو نفوذ ملحوظ في صياغتها ، ولاينكر عليهم احد هذا او شيئا منه رغم ان معظمه يخرج عن "قواعد الامتياز" في التركيبة الامريكية ! .

ولقد كان وضع هاتين "الامتين" من شواغل التاريخ والسياسة والجدل العام في الولايات المتحدة لردح طويل من الزمان ، ومازال . كان وضع كل منهما حيال النظام السياسي ـ الاجتماعي ـ الاقتصادي من هذه الشواغل ، كما كان منها ايضا وضع كل منهما تجاه الاخرى ، خصوصا ان "امة" اليهود الامريكيين ، وهي التي لم تتعرض لاى قدر ملحوظ من التمييز او الاضطهاد في امريكا قد وضعت نفسها في موضع الصدارة من الدفاع عن حقوق الاقليات ومناصرتها ، جزئيا لانها "اقلية" من الناحية العددية ، وإنما اساسا لكى تؤكد ما لها من نفوذ في مؤسسة الحكم وفي السياسة وفي الاقتصاد وفي المجتمع جميعا ، فتعزز مراكزها باصطفاف "الامم" المقهورة والمحرومة في المُركب الامريكي تحت رعايتها او بالاحرى وصايتها ، وفي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ....

هذا السياق اولت "الأمة" السوداء اهتماما خاصا . ونجحت لزمن طويل فى ان تكون لها بمثابة "الراعى" و "الناصح" و "المشير" ومازال لها حتى الآن شىء من ذلك وان يكن فى وهن متزايد . وقد جرى هذا الوهن بفعل تطورين : اولهما بزوغ وعى افريقى تطور وتنامى فى صفوف "الأمة" السوداء جعلها تدرك صلتها بالعالم الثالث عموما ، ومنه العرب ، حيث أن منهم أبرز قياداته خصوصا فى الستينات ، الذين هم فى صراع وتناقض مع الدولة اليهودية التى اقيمت على ارضهم وبين ظهرانيهم غصبا عنهم ، وثانيهما وصول محاولتهم ان يحاصروا افاق سعى "الأمة" السوداء الأمريكية الى نيل الحق والاحترام فى المجتمع الأمريكى ، الى حد استفزاز الزعيم الأمريكى الأسود ، المسالم والمعتدل ، مارتن لوثر كنج ، فقد لامه نصحاؤه من اليهود الذين كانوا يتصدرون حركة الحقوق المدنية على تصريح له ضد حرب فيتنام ، وبلغت بهم البلادة ان لم يضعوا فى حسابهم ان الجنود السود الأمريكيين كانوا يشكلون الكتلة الأكبر من وقود تلك الحرب ، وكان لهم النصيب الأكبر من ضحاياها : قتلى وجرحى ومشوهين نفسيا وعقليا ، لكن "اليهود" كانوا يريدون ابقاء "السود" بمنأى عن السياسة الخارجية .

وتحفل علاقات "الأمم" الأمريكية ببعضها البعض بتعقيدات اقل اهمية من تعقيد العلاقة بين هاتين "الامتين" المتميزتين ، ووضعهما حيال النظام ، ومن امثلة هذه التعقيدات الصعود السريع ، وفى المجالات كافة ، الذى حققته "الأمم" الاسيوية الصينية واليابانية ثم لحقت بهما الفيتنامية ، فى مدارج الثروة والتفوق التعليمى ، وان كان هذا لم يترجم الى نفوذ سياسى بعد ، وكلها هجرات احدث من معظم الهجرات البيضاء ، لكن اليابانيين والصينيين يحتلون الآن المركزين الثانى والرابع فى معدلات دخل الأسرة ، ولن يمضى وقت طويل قبل ان يلحق بهم الفيتناميون ، وهو مايثير الضغينة من اتجاهين : البيض الذين يرون انهم الأجدر بحكم الريادة الى الهجرة والاستيطان وتأسيس البلاد وتحقيق استقلالها ، والسود ، الأقدم الذين يرون انفسهم احق ، على الأقل بمنطق التعويض المتأخر للضحية .

فى هذه الفسيفساء التى تتجاور ولا تمتزج ، ولاتكاد تندمج ، تنبت الضغائن الجماعية وتترعرع ، ولعل من الأمثلة ذات الدلالة على ذلك ، تقرير نشرته هيئة علمية امريكية رصينة ، هى اكاديمية العلوم الأمريكية فى ١٩٨٥ ، وفيه "تحذر" من ان الدور التقليدى للطبقة الوسطى الأمريكية البيضاء آخذ فى تراجع ملحوظ ، فهى مع نهاية القرن ستكون عاجزة عن انتاج البيروقراطية التى تحكم امريكا ـ سياسة واقتصادا ، فالأمم الأخرى "الصاعدة" تزيحها عن موقعها ، ورصدت الاكاديمية انه فى السنة الاكاديمية السابقة ، كان الذين حصلوا على مراتب الشرف والامتياز فى اهم خمس جامعات امريكية جميعا من ذوى الأصول الآسيوية !

والى ذلك ، فالولايات المتحدة هى البلد الوحيد فى العالم ، الذى تحتوى الاحصاءات الحيوية لسكانه واحوالهم ، جداول وارقاما مقارنة مبنية على الأصول القومية ، وهى مؤشرات إحصائية ترسم بدقة صورة التفاوتات بين "الأمم" التى يتوزع عليها السكان .

ولذلك كانت نشأة نوع من التفكير يسمى "علم حل المنازعات" فى هذا البلد بالذات نشأة طبيعية

لكن مرجع هذا ليس مجرد التنوع والتفاصل والتفاوت والضغينة ، إنما مرجعه الأقوى هو ما ينتظم هذه العناصر من اطر وآليات تطيل بقاءها ، بدلا من ان تعمل على تصفيتها .

فقد قام النظام الأمريكى منذ الاستقلال على قاعدة ائتلاف " مجموعات المصالح " على اساس مابينها من مشترك ، فحرب الاستقلال ذاتها تولدت عن تذمر تجار نيوانجلند فى الشمال من الضرائب الاضافية التى فرضتها عليهم دولة الاستعمار ـ بريطانيا ـ لتعويض كلفة إخماد الثورة فى الهند ، وائتلف معهم مزارعو الجنوب تذمرا من القيود التى فرضتها بريطانيا على الصادرات الزراعية من مستعمراتها الأمريكية ، وعبر هذا

الائتلاف عن نفسه بتولي جون هانكوك الشمالي رئاسة "المؤتمر القاري" الذى هو اصل الكونجرس الامريكي اى البرلمان ، بينما تولى جورج واشنطن المزارع الجنوبي القيادة العسكرية . وبقي هذا الائتلاف قائما وقلقا منذ الاستقلال حتى الحرب الاهلية ، حيث غلبت مجالات اختلاف المصالح بين الشمال التجارى - الصناعي وبين الجنوب الزراعي ، كانت ولايات الشمال قد اخذت بتحرير الرقيق فاصبحت ملجا للعبيد الهاربين اليه من الجنوب ، ولم يكن هذا إلا تعبيرا عن انهيار ائتلاف الاستقلال ، وانتهت تلك الحرب بانتصار الشماليين (انتصار الفيدرالية) على الجنوبيين الذين ارادوا ان تتحول الدولة - او تتراجع الى الكونفدرالية ، ومع النصر جاءت خطة إعادة صياغة الجنوب والتي كانت تعني اساسا الانتقال بالزراعة من الاقطاعات الضخمة القائمة على الرق ، إلى الزراعة الراسمالية ، لكن "حرب الإرهاب" التي شنها الجنوبيون حالت دون ان تكتمل إعادة الصياغة هذه إلا بعد زمن طويل وبثمن باهظ من الاضطرابات والدماء ، وافرزت اثرا مازال باقيا حتى اليوم هو المنظمات العنصرية ، واشهرها كوكلوكس كلان ، التي تقول - وحتى اليوم ! - بتفوق الرجل الابيض ، وهى منظمة "مشروعة" ، وكان لها مرشح في الانتخابات التمهيدية الجارية .

ولان النظام قام على هذا النحو ، وعلى خلفية من هذا التركيب من التنوع والتفاصل والتفاوت ، فقد اصبح من اسسه ان بعض جماعات السكان ، "الامم" - تقوم داخله ، بينما بعضها منبوذ خارجه ، فالقاعدة في الائتلافات انه لايدخلها إلا من لديه ما يساوم به الجماعات الاخرى .

والطريق المجرب ، فى هذا التاريخ ، لانتقال "الامم" من خارج النظام الى داخله هو العنف ، فقد تجرب الواحدة من هذه "الامم" اثبات جدارتها للالتحاق بالنظام بالوسائل القانونية والسلمية ، لكن النظام لا يستجيب ، لان اطرافه جميعا ، لايسلمون بسهولة بتقسيم الكعكة بين مزيد من الشركاء ، فلاتجد "الامم" التى ترى نفسها مؤهلة للمشاركة فى القسمة ، من وسيلة سوى ان تثبت للشركاء قدرتها على الإضرار بمصالحهم .

ولذلك ، اصبح للعنف فى الولايات المتحدة تاريخ طويل ومستمر .

وحتى في تلك الفترات التى يبدو انها قد سادها نوع من السلم الاهلى ، فإن هذا لايعني انقطاع العنف ، إنما يعني تحوله إلى اشكال ادنى ، فعندما تخسر "امة" من "الامم" معركتها لـلالتحاق بمنظومة المصالح الحاكمة ، او عندما تسلم لها هذه المنظومة ببعض المكاسب ، ثم تكتشف عامتها ان ما احرزته لم يغير كثيرا من اوضاعها فإن حالة الاحباط ترتد عنفا داخلها ، وجريمة موجهة الى خارجها وممتدة الى داخلها ، ويؤدى هذا الى نوع آخر من العنف الرسمي تمارسه الشرطة بذريعة قانونية هي مقاومة الجريمة ، وفي النهاية يؤدى هذا الى حلقة جديدة من العنف الجماعي .

ومن مراجع هذه الدائرة اللولبية من العنف ، ان مصادره تتماهى مع نوع الانقسامات السائدة فى المجتمع ، والتى هي ليست مما تعرفه المجتمعات الاخرى من انقسامات "افقية" ، فهو ليس مثلا عنف البروليتاريا ضد الراسمالية ولا العكس ، ولا عنف الريف ضد المدينة ولا العكس .

فهذا مجتمع فريد التركيب ، يغلب فيه ماهو عرقى على ماهو طبقى .

وإنما المرجع الاهم هو ما انتجه النظام الامريكي من وسائل لحل منازعاته الداخلية .

ويمكن ان ناخذ رد الفعل الرسمي على احداث لوس انجلوس الاخيرة على بعض هذه الوسائل ، ففي وجه اندلاع العنف استعان حاكم الولاية بقوات "الحرس الوطني" وهى الاحتياطي الاستراتيجى للجيش الامريكي ، الذى يفترض انه فى حالة الحرب يتولي الجزء الاكبر من مهمات الدفاع عن أراضى الولايات المتحدة ، بينما يكون الجيش هو "الذراع الطويلة" التى تقاتل العدو خارج هذه الاراضي ، اى على اراضيه والاراضى التي يسيطر عليها وفي البحار . ولذلك فان استدعاءه يعتبر من اخطر القرارات امام الحكومة الفيدرالية فقد ارسلت الى لوس انجلوس قوة مختارة من الجيش تحت القيادة التى اختبرت فى حرب "عاصفة الصحراء" .

فالخطوة الاولى فى منظومة معالجة المنازعات الداخلية هى السيطرة عليها



بالقوة .

لكن لوس إنجلوس ، مع هذا ، لاتصلح مثالا كاملا ولانموذجيا ، فالعنف فيها كان ردا على حدث ، او كان بالتعبير الذي يستخدمه علماء "حل المنازعات ، عنفا انفضوا عنها .. الخ ، فيكون التفكير « العاقل » هو ان تخفض من مطالبها او « تخفف من غلواء » هذه المطالب او ان تركز جهدها على المحافظة على ضئيل ماحققت من مكاسب ، وان تدافع عنها ضد محاولات الغائها . ومن امثلة ذلك انه من بين ماتمخضت عنه « ثورة الأمة السوداء » فى الستينات هو اقرار سياسة الدمج العنصرى فى المدارس ، ولما كانت « الامم - العرقية » الأمريكية تعيش فى العادة متفاصلة ، تقرر ان يتحقق هذا الدمج بنقل التلاميذ الى مدارس لاتقع فى احياء مساكنهم ، إى ينقل التلاميذ السود الى مدارس فى احياء بيضاء ، وهو مايعرف باسم Bussing اى بالنقل بالاتوبيسات . وماحدث بعد ذلك هو ان البيض بعد ان سلموا بهذا لبعض الوقت عادوا يحاولون الغاءه ، واصبح مطلب السود هو بقاءه وهمهم هو الدفاع عنه ، وكانه المنى ونهاية المطاف ، مع ان اطفالهم يجدون فيه عنتا ومشقة ولافائدة ولامتعة ، واحيانا ولا كرامة .

وماهذا إلا مثال يومى مصغر لتخفيض التوقعات .

اما الامثلة الاكبر ، فهى لعبة المعونات الاجتماعية كمعونة البطالة والاعانة الطبية والاسكان المدعم ، التى كانت ضمن برنامج « الحرب على الفقر » وبديهى ان هذه جميعا من نوع الحلول التى ليست حلولا ، لأن الحلول الحقيقية انما تكون فى تنشيط الاقتصاد وتوسيعه ليستوعب قوة العمل ، وفى التعليم والتدريب لتأهيلها وفى نظام شامل للتامين الصحى ، وفى تخفيض الفوارق بين الدخول .. الخ . لكن لهذه المعونات الاجتماعية فى النظام الامريكي وظيفة اخرى ، هى « اخضاع الامم المقهورة » فى منظومة الامم الامريكية فالذين يعتمدون عليها هم « امم - طبقات » السود وابناء بورتوريكو وذوو الاصول الامريكية اللاتينية ، فيجرى تعييرهم دائما ويوميا عبر الاعلام وتصريحات القادة والمسئولين وفى مناقشات الكونجرس بهذا الاعتماد على « صدقة الدولة الخيرة » ومع هذه المهانة يأتى انخفاض التوقعات ، ثم تنتقل المعالجة الى حلقة اخرى او لولب آخر : من رفض زيادة المخصص فى الميزانيات لهذه المعونات مع تزايد المستحقين لها ، اى تقليل نصيب الفرد منها ، الى انقاص هذه المخصصات . وفى العادة تستخدم هنا حجج قومية ، مثل : موارد الدولة ، ضرورة تخفيض عجز الميزانية ، تصحيح المركز الدولى للعملة لتنشيط الصادرات والتغلب على العجز التجارى . و« الغلاف السكرى » لهذه الحجج جميعا ان تحقيق هذه الأهداف القومية ، سيؤدى الى خلق فرص عمل جديدة لصالح هذه الجماعات - الامم المحرومة

وقد تصاحب هذا حملة ايديولوجية او حملات فنجد « المحافظين » يلومون الفقراء على كسلهم والمحرومين من فرصة التعليم على جهلهم ومن لم يجدوا مجالا للتدريب على نقص مهاراتهم ، ويفلسفون هذا كله فى خواص تتميز بها اجناس واعراق . اما الليبراليون ، فسلاحهم الايديولوجي هو التمجيد المنافق للثقافات القومية - العرقية ومزاياها والتبشير بين ابنائها بالمحافظة على « طريقتهم فى الحياة » لكي يتجنبوا الغرق فى رذائل الاستهلاكية الحديثة ، بينما هؤلاء الليبراليون فيها غارقون وبها مستمتعون .

● ● ●

فى النهج المستقر والمتواتر لمعالجة الولايات المتحدة لنزاعاتها الداخلية ، نجد ان الهدف دائما هو التسويات وليس الحلول ، وان التسويات هى دائما تسويات الحد الأدنى من تنازلات مجموعات المصالح المؤتلفة فى السلطة السياسية والاقتصادية ، تحت ضغط عنف « الجماعات - الامم » المحرومة والمقهورة ، ويؤدى هذا الى ان تبقى جذور المنازعات الداخلية فى تربتها ، وتبقى اسباب انفجارها قائمة لان النظام دائما يريد المحافظة على التوازن القائم بأقل تعديل ممكن .

ففى خضم عنف الستينات ، شكلت لجنة عرفت باسم « لجنة كرنز » شخصت أسباب هذا العنف فى تقريرها بالاقرار بان



المصدر : ....

 التاريخ : ....

١

« سياسات الادماج العنصرى التى اتبعتها الحكومة الفيدرالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فشلت » وقالت ان « العنف العنصرى هو نتاج انقسام امريكا الى مجتمعين ، ابيض واسود » .

وكان هذا بعد قرن كامل من نهاية الحرب الأهلية الأمريكية ، التى كان من تداعياتها ـ وليس من موضوعاتها حسب ماهو شائع ـ انهاء الرق وتحرير العبيد .

وبعد « لجنة كرنز » جاءت « لجنة ايزنهاور » فى ١٩٦٩ لتتحدث تقريرها عن مشاكل عنصرية مزمنة ، وعن قسوة الشرطة فى التعامل مع السود (الذى ظهر فى لوس انجلوس فى ١٩٩٢) وعن عدم احترام السلطات للاجراءات القانونية واساءة استخدامها (ظهر ايضا فى محاكمة رجال الشرطة البيض فى الاحداث نفسها) .

على ان لجنة تولى رئاستها تيد جور فى ١٩٧٠ ، كان تقريرها اكثر صراحة واعمق دلالة . فيرى أن العنف الجماعى هو « نتاج تزايد الهوة بين « التوقعات القيمية » لاحدى الجماعات وبين « القدرات القيمية للنظام » ويوصى بانه « اذا كان النظام لايستطيع توفير توقعات القطاعات الدنيا من المجتمع ، فهل يستطيع تخفيضها ؟ »

● ● ●

وسنرى فى المقال التالى ، السياسة الخارجية الأمريكية ، تعالج منازعات العالم ، بهذه الوسائل ذاتها ، وبالفلسفة عينها الكامنة فى ثناياها .

مصطفى الحسينى



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دور الأمم المتحدة فى النظام العالمى

الأنجازات والنكسات

كانت إقامة «هيئة الامم المتحدة» هى البداية الحقيقية لقيام ما يسمى بـ «النظام العالمى» فبقيامها بدات مرحلة جديدة فى حياة المجتمع الدولى، خطا بها هذا المجتمع خطوة واسعة على طريق العمل الدائم المنتظم من اجل تحقيق الأمن الجماعى، وتعزيز التعاون الدولى.

وإذا كانت منظمة «هيئة الأمم المتحدة» هى الاطار التنظيمى للنظام العالمى الذى نشا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن «ميثاق الأمم المتحدة» هو «الدستور المكتوب» لهذا النظام، فهو الذى يتضمن مجموعة القيم والمبادىء والأهداف التى توخاها المجتمع الدولى عند وضعه، كما انه يتضمن القواعد القانونية المتفق عليها لصياغة العلاقات الدولية، والاجراءات والوسائل التنظيمية المقررة لوضع تلك القواعد موضع التطبيق.

ومن الواضح ان واضعى الميثاق قد بذلوا جهداً ملحوظا لتلافى سلبيات التجربة السابقة الماثلة فى «عهد» عصبة الامم، ومن ثم لتلافى العيوب والنواقص الماثلة فى القواعد القانونية التى قامت عليها العصبة، والتى الت بها إلى الفشل والانهيار. فقد تميز ميثاق الامم المتحدة بقدر كبير من النضج والشمول، وجمع فى وقت واحد بين المثالية فى تحديد القيم والمبادىء والاهداف التى تطلعت إليها البشرية فى تلك المرحلة من تطورها، وفى اتخاذها أساسا معنويا – فكريا واخلاقيا – للميثاق، وبين الروح العملية المتمثلة فى تحديد القواعد القانونية – السياسية والتنظيمية – اللازمة لوضع تلك القيم والمبادىء المعنوية موضع التطبيق. ومن هذه النواحى فإن الميثاق يعتبر أساسا دستوريا ملائما لاقامة أول «نظام عالمى».

ورغم ذلك فإن نصوص الميثاق بما تضمنته من القواعد القانونية، قد انطوت – إلى جانب المزايا والايجابيات الكثيرة التى اتسمت بها، على كثير أيضا من السلبيات والعيوب ونقاط الضعف التى انعكست بعد ذلك على مسيرة «النظام العالمى» الذى قام فى ظلال هذا الميثاق.

مميزات كثيرة

وفى معرض الحديث عن مزايا الميثاق، فلابد لنا ان نسجل ان الميثاق قد عمد إلى رصد أفضل القيم والمبادىء والمقاصد النبيلة التى توصلت إليها البشرية من خلال المعاناة والمآسى التى حفل بها تاريخ العلاقات الدولية، والتعبير الواضح عن الرغبة الجماعية فى جعل هذه القيم والمبادىء أساسا لتشكيل العلاقات الدولية بين الامم والشعوب. وقد انعكس هذا الاتجاه المثالى فى ديباجة الميثاق وفى فصله الأول الذى تحدث عن مقاصد الهيئة ومبادئها، كما انعكس على سائر نصوص الميثاق وفصوله بصفة عامة. ويمكن القول بأن الميثاق قد أدخل بذلك تطورا نوعيا كبيرا على العديد من مبادىء القانون الدولى العام، فى اتجاه جعلها اكثر نضجا ورحابة واتساقا مع الروح الانسانية. وفى هذا المجال فإننا نلاحظ ان الميثاق قد أسقط عددا من القواعد العتيقة التى سادت فى فقه القانون الدولى من قبل، والتى كانت نابعة من التشبث بمبدأ السيادة الوطنية بمفهومها المطلق، والمنافى لمقتضيات التعايش والتعاون بين الدول والشعوب، مثل الاعتراف بحق الدولة فى شن الحرب الدفاعية والوقائية والعدوانية دفاعا عن مصالحها، وحق الفتح، والحق فى ضم الأراضى بالحرب، وفى تملك الغنائم... إلخ. وقد جاءت نصوص الميثاق لتقضى على عكس ذلك بتحريم شن الحرب أو التهديد بها، وتحريم العدوان واعتبار ذلك اعتداء على الأسرة الدولية كلها، وتكليف الهيئة الدولية بكافة الصلاحيات اللازمة لقمع العدوان وازالة اثاره.

وقد تضمن الميثاق نصوصا عديدة تقرر الكثير من المبادىء السامية التى تمثل تطلعات البشرية إلى عالم أفضل فنص على أحقية الشعوب جميعا فى تقرير مصيرها، وعلى ضرورة احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا، وعلى رفض التفرقة العنصرية بجميع أشكالها.

وكذلك فإن الميثاق قد استهدف جعل هيئة الأمم المتحدة هيئة «عالمية» فاتاح عضويتها لسائر الدول، وقد نجحت الهيئة فعلا فى ضم كل دول العالم تقريبا، ومن ثم فى أن تصبح إطارا سياسيا وتنظيميا لـ «نظام عالمى».

وقد اخذ الميثاق بمبدأ الامن

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤ . [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجماعى كاملا بشقيه الوقائى والعلاجى، ورسم الطريق للحفاظ على هذا الأمن، وبذلك فقد مهد الطريق لايجاد «شرعية دولية» لها مقوماتها القانونية والتنظيمية متلافيا بذلك النقص الذى كان قائما فى «عهد» عصبة الامم وما قبلها من المراحل.

وكذلك فإن الميثاق باتخاذه قاعدة «الأغلبية» أساسا لاتخاذ القرارات والتوصيات، بدلا من قاعدة «الاجماع» التى حكمت أعمال عصبة الأمم، قد أقام البناء القانونى والتنظيمى للهيئة على أسس أفضل، وجنبها الاصابة بالعجز والشلل وتضارب الاختصاصات التى سادت على عهد عصبة الأمم.

وأخيرا فإن من مميزات الميثاق انه قد تضمن النص على جواز تعديله ورسم الطريق القانونية كذلك عن طريق جمعية عمومية، وبذلك فتح الباب لامكانيات تطوير النظام العالمى وفقا لما يطرأ على الواقع الدولى من المتغيرات. وقد جرى تعديل الميثاق فعلا مرتين من قبل، الأولى فى ٣١ أغسطس ١٩٦٥، والثانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٥ على ما سلف القول.

نواقص أكثر

تلك كانت أهم المميزات التى تميز بها ميثاق هيئة الامم المتحدة، وهى مميزات لا يستهان بها خاصة إذا ما قارنا بين هذا الميثاق وبين «عهد» عصبة الأمم. غير انه مع ذلك فقد كانت لهذا الميثاق ومازالت عيوبه ونواقصه الواضحة.

أبرز هذه العيوب هى اختلال التوازن فى السلطات بين الجمعية العامة، الممثلة لمجموعة الأسرة الدولية وبين مجلس الأمن الدولى، ممثلا للسلطة التنفيذية فى الهيئة، والذى تتحكم فيه الدول الخمس الدائمة العضوية. ففى حين تنحصر اختصاصات الجمعية العامة فى عرض القضايا، واجراء المناقشات بشأنها «ما لم تكن معروضة على مجلس الأمن» فإن قراراتها فى تلك القضايا تعتبر مجرد توصيات تقتصر قيمتها على أثرها المعنوى والسياسى، دون ان تكون لها أية قوة تنفيذية أو الزامية، هذا فى حين نجد ان مجلس الامن هو الذى يملك كافة السلطات الفعلية والتنفيذية والالزامية فى مختلف الامور المهمة. ولما كان الميثاق يشترط لصدور اى قرار من مجلس الأمن موافقة الدول الخمس الدائمة العضوية عليه، وهو ما يسمى بـ «حق الفيتو» المخول لكل من هذه الدول، فإن ذلك يعنى تحكم هذه الدول الخمس، بل تحكم كل منها على حدة، فى أهم قرارات الهيئة بل وفى مصير الهيئة ذاتها.

وقد أثارت تلك الأوضاع، ومازالت، الكثير من الاعتراضات والمناقشات منذ مرحلة وضع الميثاق، وحتى الآن، وذهب البعض فى نقدها إلى حد التشكيك فى اعتبار نظام الأمم المتحدة «نظاما عالميا» بالفعل، وإلى وصفه بانه مجرد «واجهة عالمية» لسلطة تلك الدول الخمس العظمى، تلك السلطة القائمة فى الاساس على القوة العسكرية، والنفوذ السياسى، والقدرة الاقتصادية. وتعزو إلي تلك الأوضاع معظم النواقص والعيوب التى شابت الحياة الدولية فى ظل الأمم المتحدة.

ولاشك ان القاء مسئوليات أعظم على عاتق الدول الاكثر قدرة، هو أمر يتفق مع حقائق الحياة الدولية، ويجعل من المنظمة الدولية كاطار للنظام العالمى كيانا أكثر قدرة وأكثر ثباتا. غير انه من ناحية أخرى فإن النقد الموجه إلى الميثاق فى هذا الشأن ينطوى على قدر كبير من الصحة. وقد أثبتت التجربة العملية خلال المرحلة الماضية من حياة الهيئة، انه إذا كان تخصيص الدول العظمى الخمس بمسئوليات وسلطات متميزة قد ساعد على بقاء الهيئة واستمراريتها، إلا ان تلك السلطات التحكمية لهذه الدول، قد ساهمت في اصابة المنظمة فى كثير من الأحيان بالعجز والقصور عن تحقيق الأهداف والمقاصد التى تطلعت إليها الشعوب عند انشائها.

يضاف إلى عيوب الميثاق، ذلك الضعف الواضح في وظيفة «محكمة العدل الدولية»، وفى اختصاصاتها، وفى طريقة عملها، سواء فى ذلك ما جاء بصلب الميثاق فى الفصل الرابع عشر منه، أو فى «النظام الاساسى للمحكمة»، والذى يعتبر جزءاً مكملاً للميثاق. فقد صيغت تلك النصوص بطريقة تتسم بالغموض والتعقيد، وتحول دون قيام المحكمة بدور السلطة القضائية فى النظام الدولى. وهذا ما حدث فعلا فى التطبيق طوال المرحلة الماضية من حياة الهيئة، فقد ثبت عجز تلك المحكمة عن القيام بدور فعال في الحياة الدولية.

مسئولية التوازنات

ولاشك ان قدرا كبيرا من أسباب قصور الأمم المتحدة ونظامها عن تحقيق الكثير من أهدافها إنما يرجع إلى تلك العيوب الماثلة فى ميثاقها. غير انه لاشك أيضا فى ان قدرا أكبر من تلك الأسباب إنما يرجع إلى الحقائق والمعطيات الواقعية التى سادت الحياة الدولية ذاتها فى المرحلة الماضية من حياة الهيئة، حقائق ومعطيات توازن القوى عسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا فى هذا العالم، ومن ثم توازنات المصالح واعتباراتها بين الدول الأقوى، وأولوية ذلك كله على المبادىء والقيم والمقاصد الأخلاقية والانسانية التى نص عليها الميثاق، تلك الحقائق والمعطيات التى تمثل الامتداد التاريخى للقيم والقواعد التى ظلت تحكم العلاقات بين الدول منذ القدم.

وقد أدت كل تلك العوامل، وصراعات الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى، إلى قيام حالة الانقسام والاستقطاب الحاد فى الحياة الدولية، مما انعكس بشكل واضح على الكثير من المواقف والممارسات داخل هيئة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة على الكثير من المواقف والممارسات داخل هيئة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة داخل مجلس الأمن. ووضع حق «الفيتو» المقرر للدول الخمس دائمة العضوية فى خدمة الحرب الباردة وحالة الاستقطاب الدولى فى معظم الأحيان، وكثيرا ما استخدم لحماية المعتدى وتعطيل قيام الهيئة الدولية بواجبها فى ردع العدوان وانهائه.

محمود توفيق ★

كشف حساب

فإذا ما انتقلنا إلى المحصلة النهائية لكل هذه الحقائق المتعلقة بالنظام العالمى الذى قام فى ظل الأمم المتحدة، فسوف نصل إلى رصد للعديد من ايجابيات هذا النظام، وللعديد من سلبياته أيضا.

أولى هذه الايجابيات: هى انه قد قام بالفعل نظام عالمى – بالمفهوم الواسع لهذا التعبير – ولأول مرة فى التاريخ. نظام يستند إلى بناء معنوى – سياسى وقانونى وأخلاقى – متكامل، ومتفق عليه بين كل دول العالم، وإلي بناء تنظيمى تنتمى إليه كل هذه الدول، وهو مفتوح أمام كل الدول التى سوف توجد فى المستقبل.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٢

وثانية هذه الايجابيات: هى ان هذا النظام قد استطاع أن يحيا ويستمر حتى الآن، رغم كل نواقصه وعيوبه، ورغم كل الأزمات والعواصف التى مر بها.

وثالثة هذه الايجابيات: هى ان هذا النظام قد نجح فى تجنيب العالم ويلات حرب عالمية جديدة، كانت تتهدده بالفناء. وقد كان ذلك فى الواقع هو اهم الأهداف التى توختها الشعوب فى تلك المرحلة من التاريخ.

وإذا كنا ننسب إلى قيام هذه المنظمة الدولية الكثير من الفضل فى تحقيق هذا الهدف، فإننا لا ننسب إليها هذا الفضل كله. ذلك ان العوامل الواقعية التى سادت الحياة الدولية فى تلك المرحلة، وفى مقدمتها توازن القوى بين المعسكرين، وتوازن الرعب النووى بصفة خاصة، بالاضافة إلى الدور الايجابى البارز الذى قامت به حركة عدم الانحياز، وإلى نضال الجماهير الشعبية المتواصل فى مختلف أرجاء العالم دفاعا عن السلام وشجبا لمخططات الحرب والعدوان، كل ذلك قد لعب الدور الأكثر حسما في حماية السلام العالمى. غير ان وجود منظمة الامم المتحدة قد أتاح لكل تلك العوامل أن تلعب دورها في حفظ السلام باعتبار ان المنظمة قد وفرت إطارا شرعيا للصراع السياسى السلمى، ومجالا للحوار وللاتفاق أو الخلاف.

ورابعة تلك الايجابيات، هى ان المنظمة قد ساعدت الكثير من شعوب العالم على نيل استقلالها السياسى، وعلى التحرر من نير الاستعمار والتبعية. ورغم ان الفضل الاول فى ذلك إنما يرجع إلى نضال تلك الشعوب ذاتها، وإلى المعونة المادية والمعنوية التى قدمت لنضال تلك الشعوب من جانب قوى التحرر في العالم، وما أتاحه الوضع الدولى وتناقضاته وتوازناته من فرص النجاح لحركات التحرر الوطنى فى تلك المرحلة من التاريخ، فإن الدور الايجابى الذى لعبته الامم المتحدة، والجمعية العامة بصفة خاصة، قد لعب دورا مهما في تحقيق هذا الاستقلال، وفى حمايته.

وخامسة تلك الايجابيات: هى ان الامم المتحدة قد لعبت دورا نشطا فى مجال التعاون الدولى، وقدمت الكثير من الخدمات للكثير من الشعوب فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية، وذلك من خلال عمل المنظمات والهيئات الفرعية والتابعة التى اقامتها الهيئة، مثل المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، وهيئة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، ووكالة غوث اللاجئين، وغيرها. ولقد قدمت تلك الهيئات ومازالت تقدم - الكثير من الخدمات الجليلة لشعوب عديدة هى فى أمس الحاجة إليها، وهو ما يشيع روحا من التعاون والتضامن بين الشعوب، ويساعد فى النهاية على المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

وأخيرا وليس اخرا فإن الامم المتحدة قد لعبت دورا رائداً فى إعلاء شان العديد من القيم والمبادىء الانسانية فاصدرت العديد من القرارات والمواثيق المهمة الداعية إلى حماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية وإلى حظر اعمال التعذيب والتفرقة العنصرية. وإذا كانت تلك الجهود لم تكن كافية إلى الحد الذى يكفل القضاء الفعلى على تلك الظواهر البغيضة، وإذا كانت تلك الجهود قد خالطتها الاغراض الدعائية والسياسية فى بعض الاحيان، إلا ان ذلك لا يمنع من الاعتراف بفضل الامم المتحدة فى هذا الشان، وبأن جهودها فى تلك الميادين قد حققت قدرا ملموساً من النجاح، كما انها تبشر بمزيد من التقدم فيها فى المستقبل المنظور.

وتلك كلها ايجابيات جليلة لا يمكن انكارها أو التهوين من شانها. غير انه إلى جانب تلك الايجابيات فقد منيت الامم المتحدة والنظام العالمى الذى قام فى ظلها بالكثير من الاخفاقات والنواقص والعيوب التى تحسب عليه وتقلل من مدى نجاحه في تحقيق رسالته كـ «نظام عالمى».

أولى تلك النواقص: هى الاخفاقات الكثيرة التى منيت بها الامم المتحدة فى مهمة حفظ السلام والأمن، وقمع العدوان وإزالة اثاره، ومن ثم فى تحقيق العدالة وارساء قواعد «الشرعية الدولية». وإذا كانت عوامل توازن القوى بين المعسكرين قد حالت دون نشوب حرب عالمية ثالثة، فإن تلك العوامل ذاتها، وما أدت إليه من حالة الاستقطاب، قد حالت أيضا دون حماية الدول والشعوب الصغيرة من العدوان فى حالات كثيرة، ودون قيام المنظمة بواجباتها فى هذا الشان.

ولعل أبرز مثال على كل ذلك فى الوقت الحاضر، هو الاعتداءات الوحشية التى تجرى على شعب ودولة البوسنة والهرسك، من جانب الصرب فى حين تقف الامم المتحدة ومجلس الأمن موقف العجز والتباطؤ عن ردع هذا العدوان وإزالة اثاره ولاشك ان ذلك كله قد أدى - ومازال يؤدى - إلى اضعاف دور الامم المتحدة، ويقلل من مكانتها كما يضعف مصداقية القول بوجود «شرعية دولية»، وباكتمال وجود «نظام عالمى».

وثانية تلك النواقص: هى عجز الامم المتحدة عن تحقيق واحد من أهم واجباتها التى نص عليها الميثاق وهى العمل على تحديد التسلح، واعفاء الشعوب من مخاطره وأعبائه الباهظة، فقد ظل التسابق بين مختلف الدول كبيرها وصغيرها يجرى على قدم وساق طيلة السنوات الخمس والاربعين الماضية فى مجال التسلح، حتى ناءت به البشرية كلها واستنفد القسم الأكبر من طاقاتها البشرية والاقتصادية، مما انعكست اثاره السلبية الواضحة على مستويات المعيشة وأحوال الشعوب فى سائر ارجاء العالم.

وثالثة تلك النواقص: هي عجز الامم المتحدة ونظامها العالمى القائم عن تحقيق العدالة الاقتصادية بين الدول والشعوب وعن ايجاد نظام اقتصادى عالمى مقبول.

وأخيراً وليس اخرا : فقد عجزت الامم المتحدة ونظامها العالمى عن التنبيه إلي المشكلات الحقيقية لعالمنا، وعن مواجهتها بما تستحقه من العناية والاهتمام، وهى مشكلات التخلف والفقر والجوع والعطش والمرض، التى ترزح تحتها الغالبية العظمى من الشعوب، والتى باتت تحصد أرواح الملايين من البشر فى أرجاء عديدة من هذا العالم. تضاف إلى ذلك مشكلات البيئة وتدهورها، وتلوثها، وتغير مناخ الأرض وتصحر الكثير من أراضيها، وهى مشكلات لا تقل كثيرا فى خطورتها على حاضر البشرية ومستقبلها، من الحرب النووية ذاتها.

★ السكرتير العام للجنة المصرية للتضامن الافريقى الأسيوى.

٧٣٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٢

المناظرة
الأمريكية
الكبرى

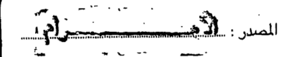
٢

النظام الدولى الجديد .. ذلك المجهول!

ما هى المهمة الصعبة للادارة الأمريكية القادمة؟

متى تظهر شعار أمريكا «عودى الى الوطن»



المصدر : 

التاريخ : ١٦ اغسطس ١٩٩٢

الجدل السياسي الصاخب فى امريكا الآن حول تحديد اولويات السياسة الداخلية والخارجية.. يكاد يتحول الى عاصفة فكرية جامحة.. ومن المرجح الا تهدأ رياحها العنيفة الا عندما يصل الحوار الديمقراطى الى شاطىء آمن هو اجماع الرأى العام الامريكى حول منطلقات جديدة للتوجهات السياسة الامريكية على الصعيد الداخلى اولا.. ثم الخارجى الهموم الامريكية الآن تتركز حول «الاجندة الداخلية».. وهذه تعنى ضرورة الاتفاق على حلول حاسمة للمشاكل الداخلية وفى مقدمتها الاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية والجريمة والعنف.. باختصار هناك اصرار على اهمية اعادة ترتيب البيت الامريكي من الداخل الآن وفوراً.

والوقع ان من تسنى له مثلى ان يزور امريكا خلال هذا الصيف الساخن بالقضايا المطروحة للمناقشة خلال حملة انتخابات الرئاسة الامريكية قد يشعر بالدهشة للوهلة الاولى.. ذلك أن الدولة العظمى الوحيدة فى العالم الآن لم يستقر رايها بعد على التوجهات الجديدة لسياساتها الداخلية والخارجية.. ولكن المرء سرعان ما يفطن الى ان هذا الجدل سمة ديمقراطية اساسية.. وانه يتحول الى مناظرة قومية كبرى عندما تجد البلاد نفسها امام منعطف تاريخى جديد.

رسالة امريكا:

محمد عيسى الشرقاوى

هذا هو الموقف الآن فى امريكا.. لقد خرجت منتصرة من الحرب الباردة دون ان تطلق رصاصة واحدة على العدو الايديولوجي (الاتحاد السوفيتي القديم) .. فقد انتحر هذا العدو فجاة فى مشهد درامى مفجع ومثير.. مشهد ملىء بالرموز: مركبة الفضاء السوفيتية الشهيرة «مير» تحلق في الفضاء.. فى حين يتهاوى على الارض الاقتصاد الى حد مفزع.. الى درجة البحث الصعب عن الخبز.

درس تاريخى بليغ.. لا يمكن الالتفاف بالتفسيرات المجانية والساذجة من حوله.. درس يقول بوضوح وجلاء.. «لا قوة عظمى بدون اقتصاد اعظم».. هذا المعنى يؤرق الامريكيين اليوم.. وهم يقراون صباح مساء مقالات واحصائيات تنذر بالمخاوف.. احصائيات الكساد الاقتصادى وما يفرزه من بطالة.. وانخفاض معدل النمو.. وما ينطوى عليه من تقلص امكانيات المنافسة الاقتصادية في السوق العالمية. امام تكتلات اقتصادية جديدة بازغة فى «اوروبا الموحدة ومحورها المانيا.. وفى شرقى اسيا ومحورها اليابان..

وهنا يشير بعض الدارسين الامريكيين الى ان هذه التكتلات الاقتصادية الجديدة سوف تنطوى بالضرورة ان عاجلا او اجلا على طموحات سياسية قد تستهدف الحد من الدور الامريكى القديم فى اسيا واوروبا.. خاصة ان التهديدات السوفيتية قد انتهى زمانها.. ومن ثم لم تعد الحاجة ماسة للحماية العسكرية الامريكية.

القضايا الداخلية

هذه المؤشرات التى تقتحم الآن الافق الدولى.. يدرك الامريكيون ابعادها واسرارها ومتاعبها.. ولذلك فان واشنطن قد بدأت بالفعل الاستعداد الا قليلا لقواعد الزمن القادم على وجه السرعة.. فهى تقيم الآن تكتلا اقتصاديا مع كندا والمكسيك فيما يطلق عليه منظمة التجارة الحرة لامريكا الشمالية.

وهكذا فان جوهر القضايا الامريكية الان هو: الاقتصاد .. وهو محور المناظرة القومية الكبرى وليس ادل على ذلك من ان النقاش الدائر الآن حول الدور العالمى لواشنطن فى المستقبل ينطلق اساسا من اعتبارات اقتصادية.. ذلك ان اى دور امريكى قيادى على الصعيد الدولى لابد ان ينطوى على اعباء اقتصادية وعسكرية تتحملها القوة العظمى الوحيدة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ [illegible] ١٩٩٢

وهذا بالتحديد ما يثير هواجس، بل ومخاوف المواطن الامريكي.. لانه يعني تخصيص جزء من الموارد الامريكية لهذا الدور العالمي.. وهو يعني ايضا خفض الموارد المخصصة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.. ومن ثم فان الراى العام الامريكي لا يتحمس لقيام امريكا بدور قيادى في العالم.. هذه حقيقة اساسية تحكم ابب الحوار الديمقراطي فى الولايات المتحدة. ولكن الجدل لم يتوقف من حولها.

ولهذا لم تكن مفاجاة مثيرة لاحد ان تتعالى بعض الاصوات وهى تردد شعار « امريكا اولا» او «امريكا عودى الي الوطن» وهو شعار تقليدى للتيار الانعزالى فى السياسة الامريكية.. وهو ايضا جزء اصيل من التراث التاريخي والثقافي.. ذلك ان امريكا لم تخرج من عزلتها للمشاركة فى السياسات الدولية الا يوم ٧ ديسمبر ١٩٤١.. ففي ذلك اليوم هاجمت الطائرات اليابانية ميناء بيرل هاربور الامريكي.. ومن وقتها تزعمت واشنطن قيادة التحالف الديمقراطى الغربى لدحر النازية وقد غدا هذا التحالف قوة فعالة فى اعقاب الحرب العالمية وخلال سنوات الحرب الباردة.. وكان هدفه الاساسى التصدى للتوسع السوفيتي وللشيوعية. وقد تاكد انتصار هذا التحالف الديمقراطى بقيادة واشنطن يوم ٨ ديسمبر ١٩٩١.. عندما اعلن قيام دول الكومنولث على انقاض الاتحاد السوفيتى القديم.. يومها انتهت الحرب الباردة رسميا وبدات تباشير عصر جديد، ووجدت واشنطن نفسها امام ضرورة تاريخية هى ان تعيد صياغة توجهات سياستها الخارجية.

والوقع ان ادارة الرئيس الامريكي بوش كانت تفطن الي هذه الضرورة وملابساتها التاريخية منذ ان بدات سلسلة التحولات الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى بعد ان تولى جورباتشوف السلطة عام ١٩٨٥ .. وقد بلغت هذه التحولات ذروتها بالثورة الديمقراطية فى دول اوروبا الشرقية

شعار بوش

غير ان ازمة الخليج التى اندلعت يوم ٢ اغسطس ١٩٩٠ بغزو العراق للكويت هى التى هيأت الفرصة السياسية المواتية لبوش لطرح شعاره الشهير عن النظام الدولى الجديد فقد قال فى مستهل الازمة «ان ما يتعرض للخطر ليس بلدا صغيرا فحسب بل فكرة كبيرة هى فكرة النظام الدولى الجديد واضاف ان الولايات المتحدة وحدها من بين امم العالم هى التى تتوافر لها المكانة المعنوية والوسائل اللازمة لحماية النظام العالمى الجديد.

فى ذلك الوقت كانت واشنطن تقود التحالف الدولى الذى تصدىٰ للعدوان العراقى وحرر الكويت. وقد بدا الرئيس بوش انذاك فى اوج مجده السياسى وان فى وسعه ان يمتطى صهوة هذا المجد ليدخل البيت الابيض مرة اخرى بعد اعادة انتخابه للرئاسة. غير ان هذه التوقعات سرعان ما اصبحت افتراضا صعبا. ذلك ان امريكا كلها.. وفى تحول مثير اتجهت بانظارها وافكارها إلى الداخل.. قالت فى صوت واحد تقريبا ان مشاكلنا الداخلية الآن اهم.. مما تبقى من مشاكل دولية بعد انتهاء الحرب الباردة وكان ان بدات المناظرة الكبرى حول المستقبل الامريكي.. وعندما احتدمت المنافشة خفف بوش من لهجة حديثه عن النظام الدولى الجديد.. ثم كف تماما عن هذا الحديث عندما بدات الحملات الانتخابية للرئاسة.

والسبب واضح.. وهو ان الشعب الامريكي مايريده الآن هو اعادة ترتيب البيت من الداخل اولا.. ولذلك لم يستطع بوش ان يفلت من حملة انتقادات ضارية.. تحمل ادارته الكساد الاقتصادى نظرا لانه كرس كل وقته وجهده لادارة السياسة الخارجية الامريكية وتجاهل المشاكل الداخلية مما ادى الي تفاقمها - بل ان شعار بوش عن النظام الدولى لم يسلم من النقد.. ففي يناير ١٩٩١ قال السناتور جورج ميشيل زعيم الاغلبية فى مجلس الشيوخ.. «ان الرئيس يسعى لارساء اسس نظام دولى جديد.. لكننا ندعوه الى ان ينضم الينا لاعادة ترتيب البيت من الداخل.

امريكا اولا

ثم ازدادت اللهجة حدة عندما قال السناتور بول توسنجاس المرشح الجمهورى للرئاسة خلال الجولات الاولية.. اننا فى حاجة ماسة الى اعادة مواردنا للوطن اما المرشح الجمهورى الاخر وهو الكاتب المحافظ باتريك بوكانان فقد رفع شعار «امريكا اولا».

والسؤال الآن : هل تشهد امريكا اتجاها قويا للعزلة فى مواجهة الاتجاه الدولى لبوش وبيكر؟

وفي محاولة للاجابة عن هذا السؤال قد يمكن القول بانه من المبالغة تصور الامر من خلال هذا الطرح. ذلك ان غالبية الامريكيين يدركون ان العزلة الآن مستحيلة.. نظرا لان اقتصادهم مرتبط بالاقتصاد العالمى. ومن ثم فان ما يرمون اليه هو انتهاج سياسة خارجية عادية بحيث لاتقوم امريكا بدور سياسى كبير من شانه اثقال كاهلهم وكاهل الاقتصاد القومى باعباء فادحة.

وفى ضوء هذه المقدمات فان امريكا لاتهتم فى الوقت الحاضر ولا فى المستقبل المنظور بشعار النظام الدولى الجديد.. وكان امرا مثيرا حقا ان يبدى بعض المسئولين الإمريكيين نوعا من الدهشة وعدم الاهتمام عندما يطرح عليهم احد سؤالا عن النظام الدولى الجديد.. حدث هذا فى مقر البعثة الامريكية بالامم المتحدة.. فقد سالت مسئولا امريكيا عن تصوره للفكرة التى تقول ان الامم المتحدة هى قاطرة النظام الدولى الجديد..

وقد استهل اجابته بانكاره لمصطلح النظام الدولى الجديد.. وكانه «امر مجهول تماما لايعرفه احد.. ولم يتحدث عنه يوما الرئيس بوش ! وكان هذا الموقف قد تكرر من قبل خلال محاضرات استمعت اليها فى جامعة ميتشيجان عن السياسات الدولية الجديد فى فترة ما بعد الحرب الباردة.

السياسة الواقعية

رغم ذلك فان النخبة السياسية فى امريكا لها تصور واضح تقريبا للدور الامريكى الجديد فالعديد من اساتذة الجامعات والكتاب يرون ان واشنطن يتعين عليها ان تتحرك دبلوماسيا تحت مظلة الامم المتحدة.. لتنفيذ اهدافها فى العالم باقل تكلفة اقتصادية ممكنة. وقد يقترن هذا المعنى بان محور السياسة الخارجية



الامريكية قد يرتكز على ما يسمى بالسياسات الفعلية او الواقعية. وهذا يعنى ، فى ايجاز واختصار الا تهتم واشنطن باى قضية ساخنة فى العالم طالما انها لاتؤثر تاثيرا مباشرا على مصالحها القومية.

وقد برز هذا المعنى بجلاء خلال حوار بين صديق صحفى من سرى لانكا وبين استاذ بجامعة نيويورك فقد اعرب الصديق عن قلقه لان امريكا تتجاهل تماما الحرب الاهلية الضارية المشتعلة فى سرى لانكا منذ ١٩٨٣ وحتى الآن.

وقد جاء رد الاستاذ الامريكى لافتا للنظر.. قال له ولنا.. اقول لكم الحقيقة .. ان هذه الحرب الاهلية ليس لها اى تاثير من قريب او بعيد على المصالح الامريكية .. فلماذا تهتم بها واشنطن ؟ واعتذر عن هذه الاجابة الصاعقة .. ثم اردف قائلا .. انها السياسات الواقعية!!

ثم تكرر المشهد عندما انفعل صديق صحفى من نيجيريا وهو يتهم واشنطن بانها لاتهتم بالاوضاع المتردية فى افريقيا ولا بالحرب الاهلية فى الصومال.. عندئذ سمعنا نفس الرد السابق.. افريقيا الآن لاتشكل اى تهديد للمصالح القومية بعد انتهاء الصراع الاستراتيجى على ساحتها بين موسكو وواشنطن. ذلك تاريخ مضى.

ومع ذلك فان ماسلف لايعدو ان يكون مجرد اراء فى المناظرة الكبرى حول الدور الامريكى الجديد فى العالم .. والوقع ان حوار هذه المناظرة مثير وعميق دائما.. وغاضب ومتسرع احيانا.. وليس من المنتظر ان يتبلور عن اجماع فى الراى العام الامريكى الا بعد ان تنتهى انتخابات الرئاسة الامريكية..وعندئذ تبدا المهمة الصعبة للادارة الامريكية القادمة: عندما يبدا الحوار مع الكونجرس للاتفاق على صياغة للدور الامريكى فى العالم.



أزمة أمريكا الداخلية والنظام الدولى الجديد «٣»

ابتكرت الولايات المتحدة الأمريكية فرعا من العلوم السياسية والاجتماعية أصبح يعرف باسم "علم حل المنازعات" وقد توصلت اليه دون غيرها بحكم تركيبها الداخلى الفريد ، وما تراكم لها من خبرة مميزة فى إدارته وحل ما ينشب داخله من اشكال النزاع ●●



فالتركيبة الداخلية لمجتمع قام على الهجرة ، التى كانت اوربية فى الاساس ، فحملت معها الى هذا "العالم الجديد" نزاعات دول القارة العتيدة التى صدرت عنها وموازين القوى بينها ، كما استقدمت وجاءت اليها هجرات اخرى من اصول غير اوربية ، فتشكل مجتمعها من هؤلاء واولئك بالاضافة إلى السكان الأصليين بطبيعة الحال ، لكن هؤلاء الأخيرين دخلوا دفعا وبالعنف إلى اطراف المجتمع وهوامشه "ومعازله" وفى الجزء الشمالى الأوسط من هذا العالم الجديد ، الذى اصبح ـ فيما بعد ـ الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد انتجت هذه التركيبة فى سياق تاريخها ، نظاما يقوم على نوع مميز من التراتب ، حيث احتفظت الهجرات ـ معظمها ـ بانتماء عميق ، واحيانا دقيق ـ الى قومياتها وثقافاتها الأصلية ، فتشكلت فى جماعات قومية ـ عرقية . يتحدد مركزها داخل المجموعة بالعديد من العوامل ، يتداخل فيها السبق الى الهجرة ، ومركز بلد المنشأ الاوربى فى توازنات القارة الأصلية ، وتعداد الجماعات القومية ـ العرقية ، وما نجحت او فشلت فى تحقيقه من مراكز الثروة والسلطة فى الموطن الجديد ، وانتجت هذه التراتبية ائتلافا قوميا اوربيا فى الأساس اصبح هو مؤسسة الحكم ، واصبحت نواته الصلبة والقوية هم ذوى الأصول البيضاء والانجلو ـ ساكسونية البروتستانتية ، لأن هؤلاء شكلوا اولى الهجرات الكبيرة ، ولأن بريطانيا العظمى التى جاءوا منها كانت اقوى دول النظام الدولى آنذاك ، رغم ان الهولنديين سبقوهم الى الهجرة وان الاسبان هم الذين اكتشفوا العالم الجديد .

وبحكم سيطرة هذا الائتلاف ، بقيت خارجه قوميات عرقية اخرى ، تسعى كل منها الى الدخول إليه ، فتميز تاريخ هذا المجتمع بصراع مستمر ومتجدد . ارسينا من خلال التجربة قواعد للتعامل معه .

وتتلخص هذه القواعد فى مجموعة متدرجة تنازليا من السياسات والاجراءات ، تبدأ بالسيطرة بالقوة على التمرد عندما يقع ، وبعد ان تتحقق هذه السيطرة ، يبدأ التفاوض مع القوة المتمردة باسلوب قوامه لجان التحقيق وتقصى الحقائق ، وفى سياق هذه العملية يتحقق حرمان المجموعة المتمردة من نخبتها التى قادت تمردها ، ويجرى هذا بوسائل شتى تبدأ من استيعاب من يمكن استيعابه من هذه النخبة داخل النظام وينتهى إلى عزل من يستعصى على الاستيعاب او تشريده او اغتياله ، ثم يقدم الائتلاف القومى ـ العرقى الحاكم للمجموعة المتمردة حدا ادنى من التنازلات يتناسب عادة مع ما تبقى لها من قوة بعد ان تكون سياسات السيطرة والتفاوض والتجريد من النخبة القائدة قد فعلت فعلها ، ويتحقق بهذا نوع من "اصطناع الرضا الشعبى" على النتائج ، لكن ما يكون قد تحقق فعلا هو أن توقعات الجماعات التى كانت تمردت تتراجع ، وتسودها القناعة بالقليل الذى حصلت عليه أو بالقليل الممكن .

ولأن المجتمع الامريكى نشأ وتطور على هذا النحو فقد اصبح اشبه المجتمعات بالمجتمع الدولى ، وهو ما غذى السياسة الأمريكية بدعوى انها اقدر السياسات على قيادة النظام الدولى .

وقد طبقت الولايات المتحدة واتبعت فى علاقاتها الدولية ، وفى قيادتها للنظام الدولى السياسات والاساليب ذاتها التى تنتهجها فى معالجة نزاعاتها الداخلية .

ولو اخذنا ـ على سبيل المثال نزاعها مع اسبانيا فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى ، نجد ان هذا الصراع قد نشب فى ١٨٩٨ تطبيقا لمبدأ مونرو الذى اعلن فى ١٨٢٣ ان "امريكا للأمريكيين" وكان هدفه هو منع المزيد من الاستعمار الأوربى للعالم الجديد ، لكن مرماه كان استئصال وجود الدول الأوربية منه ، وفى مقدمات الصراع الامريكى الاسبانى كانت الولايات المتحدة قد توصلت مع بريطانيا إلى تفاهم يشجع الأولى على استئصال الوجود الاستعمارى غير البريطانى من شمال امريكا وجنوبها ، واستغلت الولايات المتحدة وجود حركة استقلالية معادية للاسبان فى كوبا ، فافتعلت حربا مع اسبانيا لتحرير الجزيرة ، والحقيقة ان مطلب اخراج اسبانيا منها يرجع فى

وإذا كان استخدام القوة للسيطرة على الجماعات القومية ـ العرقية المتمردة فى الداخل يجرى تحت اسم "اقرار النظام والقانون" فإنه فى السياسة الخارجية يتخذ اسم "التهدئة" Pacification ، وهو ما جرى فى الهند الصينية من الخمسينات الى السبعينات . كما ان الترجمة الخارجية لما يجرى فى الداخل من "اصطناع الرضا"

بقلم :
مصطفى الحسينى

قد اصبحت "الاعتماد المتبادل" Interdependence حيث تبدو العلاقات غير المتكافئة وكانها علاقات بين اطراف متساوية .

على ان فهم الصلة بين معالجة منازعات مجتمع الأمم الداخلى فى الولايات المتحدة ، وبين معالجة هذه القوة الكبرى للعلاقات الدولية ومنظوماتها يجب ان تبدأ من فهم أصول السياسة الخارجية الامريكية وتاريخ ظهورها .

فمنذ ان عرفت الولايات المتحدة لنفسها سياسة خارجية اقامتها على اعمدة ثلاثة :

● توازن اوربى قائم على الانقسام والصراع ، وقد تعلمت هذا من حرب الاستقلال ، فلولا المساندة الفرنسية والاسبانية بالسلاح من مستعمراتها الأمريكية ، ولولا الحصار البحرى الامريكى على الشواطىء البريطانية ما انتهت تلك الحرب إلى ما انتهت إليه .

● تفوق بحرى امريكى ، وقد تعلمت هذا بداية من حرب الاستقلال ، ثم اكده لها ادراكها لما يمكن ان توفره لها ثرواتها الطبيعية من مكانة دولية ، ومدى توقف هذا على القوة البحرية ، فالدولة التى تقع بين محيطين ، لا يمكن ان يكون لها شان فى العلاقات الدولية مالم تعتمد على تفوق بحرى حاسم ، كما تاكد لديها هذا على وجه

السياسة الأمريكية الى ١٨٥٤ ، وان اسبانيا قد اخرجت من كوبا لتحل محلها الهيمنة الامريكية عليها تحت ستار شفاف من الاعتراف باستقلالها . ثم تعقبت البحرية الأمريكية اسبانيا فورا عبر المحيط الهادى الى الفلبين ، وفى الطريق اليها استولت على العديد من المستعمرات الاسبانية ، من بورتوريكو الى جوام وساموا ، بالاضافة الى الاستيلاء على هاواى التى كانت جمهورية مستقلة .

لكن ، بعد ان نجحت الولايات المتحدة فى اخضاع اسبانيا بالقوة المسلحة بدات التفاوض معها من مركز القوة ، فاجبرتها على الاعتراف باستقلال كوبا ، واشترت منها الفلبين بعد ان كانت قد استولت عليها ، مقابل ٢٠ مليون دولار ، حتى يكتسب هذا الاستيلاء "شرعية" فى نظر العالم ، وبعد ذلك تفرغت لاخماد ثورة الفلبيين التى ذهبت لمناصرتها ، بحجة انها "تمرد على دولة الوصاية" .

واذا كان هذا مثالا قديما ، فاشتباهه الحديثة ماثلة ، تمارسها الولايات المتحدة احيانا عن طريق وكلاء لها ، كما فى حالة إسرائيل والعرب ، فهى تسلح إسرائيل كى تضرب العرب وتهزمهم ، ثم تتولى الولايات المتحدة الوساطة فى عملية التفاوض ، وبين الحلقتين تكون النخب العربية التى تصدت لقيادة الصراع ضد إسرائيل قد فقدت مصداقيتها ، وتكون توقعات العرب قد انخفضت من "تحرير فلسطين" إلى "التسوية العادلة" التى توفر لإسرائيل الأمن وتضمن للولايات المتحدة النفوذ على نحو ما نرى .

لكن هذا المثال الذى تمارس فيه الولايات المتحدة "علم حل المنازعات" عن طريق الوكيل الإسرائيلى ليس هو المثال الوحيد ، فالأوضح منه هو الامثلة المباشرة ، التى مارستها فى كوريا وفيتنام ولاوس وكمبوديا وجرانادا وبنما ، وغيرها العديد من حالات التدخل العسكرى غير المباشر فى منطقة الكاريبى وامريكا الوسطى وامريكا اللاتينية .



الخصوص مما بدات تلحظه من تراجع قوة بريطانيا في العالم ، في وقت مبكر منذ اواخر القرن الماضى ،

● وكانت الولايات المتحدة في ذلك الحين تعتبر نفسها الوريث الشرعى للامبراطورية البريطانية ،

فالطبقة الحاكمة في الجمهورية الفتية ترى نفسها امتدادا فتيا للعنصر الانجلو ـ ساكسونى ، وان عليها بالتالى ان تتحمل "العبء" الذى لم تعد الامبراطورية القديمة قادرة عليه .

■ وفى سبيل وراثة هذا الدور وحمل هذا "العبء" ، رات هذه الطبقة الحاكمة ان من متطلبات ذلك ولوازمه ان تتحقق للولايات المتحدة السيطرة على مصادر الطاقة في العالم ، فقد تزامن صعود هذه الدولة الفتية مع عنفوان الثورة الصناعية والطاقة من الزم لوازمها ، كما رات ان مبرر الاستحواذ على مصادر الطاقة لا يقتصر على الحاجة اليها وقودا للصناعة وللقوة العسكرية والبحرية منها بالذات ، وإنما ان من الضرورى ايضا حرمان المنافسين الممكنين او المحتملين من هذه المصادر .

ويلاحظ انه إذا كان الأول من هذه الاعمدة الثلاثة ذا طبيعة دفاعية تاسيسا على فكرة ان امن الصغار والضعفاء يحميه اختلاف الكبار واقويائهم ، فإن طبيعة ثانى الاعمدة عدوانية وهجومية ، اما الثالث ـ السيطرة على مصادر الطاقة ، فمهمته هي توفير الضمان الاستراتيجى لما يمكن ان يتحقق اعتمادا على الاسطول القوى والتفوق البحرى .

لكن هذه الاعمدة الثلاثة للسياسة الخارجية الامريكية منذ استقرارها بالتجربة والتراكم ، لا تحقق اغراضها فور ادراكها واقرارها ، إذ انه من البديهى انها تحتاج الى ادوات لكى تتحقق ، ولطرق ووسائل للاستفادة منها عندما تتحقق ، كما تحتاج إلى ممارسة تتميز بالمرونة حتى تصبح صالحة للاستخدام في مواكبة للظروف الدولية المتغيرة من ناحية ولمقاييس القوة الامريكية من ناحية اخرى .

ومنذ ان عرفت الولايات المتحدة هذه الاعمدة الثلاثة لسياستها الخارجية ، كانت القوة الامريكية مطردة التزايد والتصاعد .

لكن صعود القوة الامريكية ، مع ذلك ، لم يعبر عن نفسه دائما في سياسات خارجية اكثر جسارة تتميز بالاقتحام . فقد كان عليها في احيان كثيرة ان تطامن من تقديرها لنفسها لتتلاءم مع قدرات القوى الاخرى ، وكان عليها دائما ان تضع في حسابها العوامل الامريكية الداخلية .

ولقد تعلمت الولايات المتحدة حكمة تطامن القوة في وقت مبكر نسبيا ، ففى بدايات القرن الثامن عشر ، انزلقت السياسة الخارجية الامريكية إلى حلبة الصراع البريطانى ـ الفرنسى ، منحازة الى فرنسا بادوات مالية واقتصادية ، فلما فرضت بريطانيا حصارا بحريا على سواحلها الشرقية ، ارتكبت حماقة اعلان الحرب على الامبراطورية البريطانية ، فما جنت سوى حملة تاديبية بريطانية ، احرقت فيها واشنطن العاصمة .

وتعلمت الدولة الشابة ، التى لم يكن عمر استقلالها قد بلغ الاربعين ، ان في العلاقات الدولية شيئا اسمه "حماقة القوة" وتعلمت انه وإن كان عليها ان تتمسك بالسعى الى استمرار توازن اوربى قائم على الانقسام والصراع ، إنما عليها ايضا ـ ان ارادت السلامة ـ الا تتغمس في هذا الصراع الاوربى او تتورط الا في اضيق الحدود . وكان درس ١٨١٢ ـ ١٨١٣ ، هو مصدر ترددها امام المشاركة في الحربين العالميتين في ١٩١٤ ثم في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٢

١٩٤٥ . وفي الحالين لم تتدخل الا بعد ان بدا ان مجريات الحرب تهدد بانهاء التوازن الاوربي ووقوع القارة العتيدة تحت هيمنة قوة واحدة .

وفي اواخر القرن نفسه ، كانت الولايات المتحدة ، وقد جاوز عمر استقلالها القرن من الزمان بعقدين ، وكانت قد حققت لنفسها الاسطول الذي يمكن أن تقيم عليه تفوقها البحري المنشود ، كما كانت قد نجحت قبل ذلك بزمن طويل في اعلان "باب موصد" امام القوى الاوربية في العالم الجديد غرب المحيط الأطلسي ، بمبدأ مونرو الذي اعلن "امريكا للامريكيين" فخرجت إلى العالم لتؤكد ذلك التفوق البحري ، فافتعلت حربا مع اسبانيا حول كوبا التي كان شعبها يقاتل لتحقيق استقلاله عن اسبانيا ، ونجحت في إخراجها منها واجبارها على الاعتراف باستقلال الجزيرة ، واحرزت الاقرار النهائي لمبدأ مونرو على الأرض بانهاء الوجود الأوربي في الامريكتين ، واغراها هذا النصر بتعقب اسبانيا الى الفلبيين ، وقضت على قوتها البحرية . وفي ذلك الحين كانت اسبانيا هي القوة البحرية الثانية في العالم ، او كانت تنافس بريطانيا على المركز الأول في البحار .

واغرى هذا النصر الرئيسين الأمريكيين المتعاقبين ويليام ماكنلي وتيودور روزفلت بالتفكير في الاستيلاء على الصين التي كانت تمزقها الحروب الأهلية وتتنازعها الاطماع الاستعمارية البريطانية والالمانية والروسية ، والتي كانت تحمل في باطنها القسم الاكبر من احتياطي العالم من الفحم ، الذي كان حينذاك هو المصدر الرئيسي للطاقة ، لكن وزير الخارجية الاريب جون هاي ، كان يعرف حدود القوة ومغبة حماقتها ، كما كان يفهم ان الامبراطورية البريطانية متراجعة ، لكنها ليست متهاوية بعد ، فصاغ من هذا الأساس ما يعرف باسم "سياسة الباب المفتوح" في الصين ، فاذا كانت بريطانيا تبذر الفرقة والوقيعة في الصين لكي تسيطر ، واذا كانت روسيا قد استولت على "بورت آرثر" واستولت المانيا على "شلنتونج" ، فقد اكتفت الولايات المتحدة في النهاية بالمطالبة بشنغهاي ، وسميت هذه بتلك التسمية التي تكررت كثيرا بعد ذلك في مداولات القوى الدولية حول مناطق اخرى من العالم واصبحت "الباب المفتوح" عملة رائجة على السنة السياسيين من القوى الدولية جميعا .

اى ان الولايات المتحدة التي كان اسطولها يطرق ابواب موانىء الصين من قواعده في الفلبين ، تعلمت من خلال هذه التجربة عند منقلب القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين ، قيمة التحالف بين الاقوياء ، بديلا لصدام معهم غير مضمون النتائج ، ولا مأمون العواقب .

لكن من حصيلة هذه التجربة ايضا ، ان الركيزة الثالثة من ثوابت السياسة الخارجية الامريكية ، ان السيطرة على موارد الطاقة في العالم ، قد تأخرت إقامتها ، فهي اذ لم تحقق في الصين مع بداية القرن ، تحققت حوالي منتصفه ، عندما دخلت الولايات المتحدة إلى "الشرق الأوسط" ، وكان النفط قد حل مكان الفحم كمصدر للطاقة اهم وأرخص .

لكن هذه قصة أخرى .

واذا كانت بدايات التجربة الامريكية في المعترك الدولي ، وهي التي شغلتها عند



المصدر : الحـــــــرس ٣

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منقلب القرن ، قد كيفت ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية على قدر متغير من المرونة تبعا للمتوازنات الدولية ، او بالأحرى الأوروبية ، فإن التجربة الداخلية الأمريكية كانت ابعد اثرا فى تكييف هذه السياسة .

وقد عبر عن هذه الظاهرة عميد مؤرخى السياسة الخارجية الامريكية آرثر شليزنجر ، بالقول انه اذا كانت السياسة الخارجية لأى دولة امتدادا لسياستها الداخلية ، فإن نوع التفاعل المتبادل بين السياسة الخارجية والاعتبارات الداخلية للولايات المتحدة ، يتميز بوضع فريد يميزها عن سواها من الدول .

وابرز معالم هذا التفاعل الفريد هو تاثير الجماعات ،، الأمم العرقية الامريكية على السياسة الخارجية ، وهو امر ميزها منذ البداية ، وامثلته عديدة ، وبعضها كان بالغ الاثر على وجه هذه السياسة .

ويرصد مؤرخو السياسة الخارجية الأمريكية انه منذ بداية هذا القرن ، اصبحت تنمية تفاهم وثيق مع بريطانيا ، تصطدم دائما بعقبة عداء الأمريكيين ذوى الأصول الايرلندية والالمانية لهذا الاتجاه . وهذا العداء كان عنصرا مهما فى تأخر المساعدة الامريكية لبريطانيا فى الحربين العالميتين ، وحتى بعد انتهاء الحربين استطاعت ضغوط هاتين الجماعتين القويتين ان تفرضا قدرا كبيرا من الحذر على اى تقارب وثيق بين واشنطن ولندن ، رغم استقرار خبراء السياسة الخارجية الامريكية على ان دخول الولايات المتحدة هاتين الحربين منذ البداية (وهو مالم يحدث) كان اولى بخدمة ، المصالح القومية الأمريكية ، ورغم اقتناع الرئيسين الأمريكيين ، وودرو ويلسون وفرانكلين روزفلت برأى هؤلاء الخبراء .

وقبل هاتين الحربين ، استطاعت هاتان الجماعتان القوميتان تعطيل معاهدة امريكية بريطانية لشق قناة فى البرزخ الواصل بين امريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ـ قناة بنما ، رغم ما كان من شأن شق هذه القناة ان يؤديه من خدمات للاقتصاد الأمريكي والأمن الأمريكي معا ؛ وهو ما ادته بالفعل بعد شقها فى النهاية .

وبعد الحرب العالمية الاولى لم يستطع الرئيس ويلسون ان يحصل من الكونجرس على التصديق على معاهدة فرساى . فقد عارضها الايرلنديون الأمريكيون لأن الرئيس تراجع عن وعده بالضغط من أجل استقلال ايرلندا ، وعارضها الألمان الأمريكيون بسبب شدة العقوبة التى فرضتها المعاهدة على المانيا ، ووقف ضدها الايطاليون الأمريكيون لأنها لم تحقق لإيطاليا مطامحها الكاملة على ساحل البحر الادرياتيكى ، كما ساهم فى منع التصديق عليها الأمريكيون ذوو الأصول الأرمنية والسورية واليونانية والليتوانية ، فقد اعتبر هؤلاء جميعا ان ويلسون هو الذى "خان امانى بلدانهم الأصلية" .

وفى تلك الحرب الأولى ، نجد ان الأمريكيين ذوى الأصول الانجليزية هم الذين دعموا تدخل الولايات المتحدة ، وكان ويلسون نفسه من اصول انجليزية .

وعندما قامت ايطاليا بغزو اثيوبيا فى ١٩٣٥ ، وجد الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت نفسه بين قوتى ضغط داخليتين تستندان الى اصول قومية عرقية ، فالأمريكيون ذوو الأصول الايطالية عارضوا مشاركة الولايات المتحدة فى فرض عقوبات اقتصادية على ايطاليا ، بينما ابلغه الزعماء الأمريكيون السود أن على الولايات المتحدة ان تقف إلى جوار اثيوبيا ، انتصارا لمبادىء الحرية التى يفترض ان البلاد قامت عليها ومبدأ حق تقرير المصير ، ابرز ما بقى من الرئيس ويلسون للتاريخ .

وكانت هذه واحدة من الحالات القليلة التى وجدت الحكومة الأمريكية فيها نفسها قادرة على التحرر من الضغوط القومية الداخلية ، فقد استخدمت ضغط كل جماعة قومية لتحييد ضغط الجماعة الأخرى .

والأمثلة عديدة ومؤثرة ، فبينما كانت الولايات المتحدة فى اواخر القرن الماضى تعمل جاهدة لفتح ابواب الصين للتجارة والاستثمار ، ادت ظروف الصين الخارجة من حرب اهلية الى زيادة أعداد المهاجرين الصينيين إلى الولايات المتحدة ، وأثار

هذا معارضة بين الجماعات القومية البيضاء ، خصوصا فى الأوساط العمالية ، وارتفع شعار يقول ان "على الصينيين ان يرحلوا" وصدرت قوانين تفرض قيودا على هجرتهم وعلى نشاط من هاجر بالفعل منهم ، وادى هذا الى اضعاف اقتناع الصين بما كانت الولايات المتحدة تعلنه من صداقة لها ، والى مقاطعة البضائع الامريكية فى شنغهاى .

وما حدث مع الصين حدث مثله واسوا مع اليابان ، ويعتقد عديد من المؤرخين الأمريكيين ، ان جذور الهجوم اليابانى غير المبرر فى ١٩٤١ على بيرل هاربور (والذى ادى إلى دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية) ترجع الى ما فرض على الامريكيين- ذوى الأصول اليابانية فى الحاق ابنائهم بالمدارس فى سان فرانسيسكو ، وقيود اخرى على تملكهم للاراضى فى كاليفورنيا ، ثم الى استبعاد اليابانيين من الهجرة الى الولايات المتحدة فى ١٩٢٤ .

واذا كانت هذه كلها امثلة تنتمى الى الماضى ، فإن موقف الولايات المتحدة الامريكية من القضية الفلسطينية مثال معاصر . ففى العامين ١٩٤٦ و ١٩٤٧ استطاع اثنان من معاونى الرئيس الامريكى انذاك هارى ترومان ، وهما كلارك كليفورد وديفيد نايلز ، بان يقنعاه بان تاييد اقامة دولة يهودية فى فلسطين يكسبه اصوات اليهود الامريكيين ، دون ان يخسر اصوات اى جماعة قومية امريكية اخرى .

ومنذ ذلك الحين والتاييد الامريكى لإسرائيل كبير ومطرد ، ولم يدخل اليه اى قدر من التوازن رغم ضخامة المصالح الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية الامريكية فى العالم العربى ، الا بعد ان هددت ازمة الطاقة المستهلك الامريكى فى اعقاب حرب ١٩٧٣ ، وبزوغ كتلة انتخابية من العرب الأمريكيين بعد ذلك ، وان كانت بعد ضعيفة الوزن .

ويكشف المثال اليهودى الامريكى ، اكثر من مثال اى جماعة قومية ـ عرقية امريكية اخرى عن قدرة هذه الجماعات على التاثير على مجرى السياسة الخارجية الامريكية ، ولو كان هذا التاثير ضد "المصالح القومية للولايات المتحدة" .

ففى عام ١٩٧٥ ، اوشكت الولايات المتحدة على عقد اتفاق تجارى ضخم مع الاتحاد السوفييتى ، لكن اليهود الامريكيين نجحوا فى ادخال تعديل على الاتفاق عند عرضه على الكونجرس ، يربط ما بين تنفيذه وبين معاملة موسكو لليهود السوفييت ، فتراجعت الاخيرة عن ابرام الاتفاق .

ويكشف مثال اليهود الامريكيين عن ان الجماعة القومية ـ العرقية الامريكية تستطيع التاثير على السياسات الخارجية ، بقدر ما تتميز به من قدرة على التصويت الجماعى على نحو يضمن تبنى المرشحين للمناصب السياسية ـ من الكونجرس الى الرئاسة ـ على ما يعنيها من قضايا ، وبقدر ارتفاع نسبة اقبال افرادها على التصويت ، خصوصا إن كان للجماعة القومية ـ العرقية المعنية وجود متمركز فى ولايات مهمة ، مثل تمركز اليهود فى ولايات نيويورك وكاليفورنيا وايلينوى .

واذا استجمعت جماعة عرقية ـ قومية امريكية هذه المواصفات ، فإنها حتى لن تكون بحاجة الى فرض ما يعنيها من قضايا على البرامج الانتخابية ، لان المرشحين سيبادرون إلى السعى لاسترضائها لكسب اصواتها ، حتى عندما يكون الوزن النسبى لهذه الاصوات محدودا (كما هى حال اليهود الامريكيين) ، لانه فى اللعبة الانتخابية تستطيع كتلة متجانسة من الاصوات ، مهما كانت محدودة ، ان تقرر مصير المرشح .

ويوضح هذه النقطة ، او يزيدها وضوحا ، مثال السود الامريكيين ، فهم وإن كانوا اكثر عددا من اليهود بكثير ، الا ان النظام الانتخابى الامريكى كان حتى وقت قريب لا يشجع مشاركتهم فى العملية الانتخابية ، بالاضافة الى توزعهم ما بين تاكيد انتمائهم الافريقى وبين التخلى عنه فى سبيل الاندماج فى المجتمع . ولذلك ، كانت السياسة الامريكية التى ايدت حكم الاقليات البيضاء فى كل من روديسيا (زيمبابوى) وجنوب افريقيا تعبيرا عن



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ اغسطس ١٩٩٢

وضع السود فى الولايات المتحدة .

وتكشف علاقة السود الأمريكيين بالسياسة الخارجية الامريكية عن خط عنصرى ابيض يمتد من السياسات الداخلية الى السياسة الخارجية . فمنذ بداية هذه السياسة وهى تعامل العالم الملون معاملة مواطنيها السود ، فإذا كانت الشعوب البيضاء "ذوات" يجب "التعامل" معها ، عداء وودا ، سلما وحربا ، فإن الشعوب الملونة "موضوعات" تتعين "معالجتها" . ويظهر هذا الخط العنصرى بامتداده من الداخل إلى الخارج فى محاولة الرئيس الأمريكي ابراهام لينكولن ربط قرار "تحرير العبيد" فى الولايات المتحدة أثناء الحرب الأهلية الأمريكية بالتزامهم بالهجرة الجماعية إلى بعض جزر الكاريبى حيث يقيمون "دولتهم المستقلة" كما يظهر فى تشجيع هجرة جماعية لأعداد كبيرة من السود الأمريكيين الى الساحل الغربى لافريقيا ، وإقامة دولة لهم هى ليبيريا ، ورغم توارى العنصرية فى العالم عموما ، كما فى الحياة الداخلية الامريكية ، فقد ظهر هذا الخط العنصرى فى الموقف من حكومتى الاقليات البيضاء فى روديسيا (زيمبابوى) وفى جنوب افريقيا ، وعبر عن نفسه على نحو مختلف ، معاكس ، فى منتصف الثمانينات عندما انتهت مقاومة الولايات المتحدة لفرض العقوبات الدولية على حكومة جنوب افريقيا البيضاء ، تحت ضغط السود الأمريكيين الذين كانت تطورات حركة الحقوق المدنية فى الخمسينات والستينات قد وفرت لهم قدرا من الوزن السياسى زاد بروزا بالحجم النسبى للتأييد الذى احرزه المرشح الأسود جيسى جاكسون فى الانتخابات التمهيدية للرئاسة عن الحزب الديمقراطى .

بل ان هذا الخط العنصرى قد ظهر مرة اخرى فى الشهور والأسابيع الأخيرة فى التفاوت الملحوظ فى الاهتمام الأمريكي بين ما يجرى فى البوسنة والهرسك ، وما يجرى فى الصومال . وهو تفاوت قد يرجع الى عوامل عديدة ، بينها ان شعوب البوسنة والهرسك اوربية بيضاء بينما الصوماليون افارقة ملونون ، وهو مالم يستطع الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى الا ان يلاحظه ويعبر عنه أو يلح إليه ، رغم انه دبلوماسى حسوب ، الا انه لم يستطع الصمت إمام الاهمال الأمريكي لافريقيا التى انتخب باسمها .

ويتوازى هذا الاهمال الأمريكي لافريقيا مع ما اصبح ملحوظا من تدهور نسبى فى اوضاع السود الأمريكيين ، وهو ما كشف عنه تقرير امريكى صدر فى ١٩٨٩ من "المجلس القومى للبحوث" فى العاصمة الأمريكية ، تحت عنوان "مصير مشترك : السود فى المجتمع الأمريكي" . ودون الخوض فيما يعرضه التقرير من تراجع الوضع النسبى للسود الأمريكيين فى المجالات كافة ، تكفى الاشارة الى ما قاله محرره جيرالد جينز فى مقدمته : "إن مركز السود بالنسبة للبيض قد اصابه الركود أو التراجع منذ مطلع السبعينات" ويتنبأ التقرير انه فى العام ٢٠٠٠ ، ستكون نسبة الفقر بين السود الأمريكيين ٣٢٪ وسيكون متوسط دخل الاسرة السوداء ٥٤٪ من دخل نظيرتها البيضاء ، اذا ما استمرت اتجاهات توزيع الداخل التى سادت مابين ١٩٧٤ و ١٩٨٦ ، وهى ذاتها النسبة التى كانت سائدة فى ١٩٦٠ .

فلماذا إذن لا يهملون الصومال ؟

مصطفى الحسينى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٢



أين هو النظام ؟

حين تستخدم القوة امكانياتها لخدمة مصالحها فقط، وحين تمضى القوة فى مسيرتها دون غطاء من المبادئ الاخلاقية والقيم الانسانية، حين تصبح القوة فوق الحق، وتصبح المصلحة هى الاله المعبود.. حين يحدث هذا تفقد القوة احترامها وهيبتها...

هذا ما كشفت عنه تجربة النظام العالمى الجديد... لقد تحرك هذا النظام تحت ستار من المبادئ الاخلاقية (او هكذا قال) لتحرير الكويت من الغزو العراقى، وقلنا فى انفسنا لقد نجحت الاسرة الدولية اخيرا ان تصل الى نظام جديد يضع الحق فوق القوة، ويستطيع ان يهب لنجدة المظلوم من الظالم...

كان هذا تصورنا.. حتى جاءت التجربة الثانية بعد ازمة الكويت... وهى ماساة البوسنة والهرسك..

على امتداد الشهور الخمسة الاخيرة، نجحت القوات الصربية ان تعيد بعث النازية من جديد، وان تطرد ٧٠٪ من المسلمين من اراضيهم فى البوسنة، وان تحول ٣ ملايين الى لاجئين ومفقودين.. وان تنشئ معسكرات اعتقال تعيد الى الذهن معسكرات الاعتقال النازية..

وانتظرنا من النظام العالمى الجديد ان يتدخل، او يتحرك، او يهب لنجدة المظلوم، ولكن النظام العالمى الجديد كان يتحرك خطوة للامام وخطوتين للخلف... كان يفكر ويتامل ويتفلسف ولكنه لم يفعل شيئا.. كان تردده واضحا فى حسم الموقف..

انكشف سر اقدام امريكا على الحركة فى ازمة الكويت، وسر احجامها عن الحركة فى ازمة البلقان..

لقد كان بترول الكويت يمثل مصلحة لامريكا ومن هنا تحركت وحركت معها اوروبا، اما ازمة البلقان فكانت ماساة انسانية بحتة، ومن هنا اكتفت امريكا ودول اوروبا بالفرجة على مايجرى مع تقديم وجبة الطعام الاخيرة للابرياء المحكوم عليهم بالقتل.. كيف يراد منا ان نصدق بوجود نظام عالمى جديد، اذا كانت المصلحة الشخصية هى التى تحرك الغرب ـ بعيدا عن اى مبدأ اخلاقى أو التزام اخلاقى..

أحمد بهجت



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ اغسطس ١٩٩٢

مجلس الأمن والنظام الدولى الجديد

«اذا كانت طوكيو تسعى للحصول على مقعد دائم فى مجلس الامن، فاننا سوف نطلب مقعدا مثلها، لاننا واعون بالحقائق ونرعى مصالح المانيا فى هذا الشان» بهذه العبارة لخص «كلاوس كينكل» وزير الخارجية الالمانى موقف بلاده الواضح والصريح تجاه التغييرات الجارية على الساحة الدولية ومؤسسات النظام.

وتعكس هذه الدعوة طبيعة النظام العالمى الجديد الآخذ فى التشكل حتى الان، اذ ان الظاهرة اللافتة للنظر تكمن فى صعود كل من اليابان والمانيا، على رأس النظام الاقتصادى العالمى، باعتبارهما قوة اقتصادية قادرة على الامساك بزمام الامور، والتحكم فى مجريات الاحداث الاقتصادية على الصعيد الدولى. ولذلك نجحتا فى انتزاع الاعتراف بهذه المكانة، من جانب الاطراف الاخرى الفاعلة فى النظام، كالولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وانجلترا، فتم تعديل اوضاعها التصويتية داخل صندوق النقد والبنك الدوليين، باعتبارها المؤسسات القائدة للنظام الاقتصادى العالمى.

وكان من الطبيعى ان تسعى الدولتان، للحصول على المكانة السياسية التى تتلاءم مع اوضاعهما الجديدة، فجاء سعيهما الحثيث للدخول كعضوية دائمة فى مجلس الامن.

وتشير هذه العملية الى حقيقة اساسية مؤداها ان المؤسسات الدولية على راسها مجلس الامن، اصبحت تتطلب اعادة نظر جديدة فى اوضاعها التنظيمية تاخذ بعين الاعتبار التغييرات الجارية على الساحة الدولية عموما، ومصالح بلدان العالم الثالث على وجه الخصوص. بمعنى ان تزداد نسبة بلدان العالم الثالث داخل هذه المؤسسة، حتى تشارك فى عملية صنع القرار على المستوى العالمى!!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الأوسط (مدنية)

التاريخ: ٢٩ أغسطس ١٩٩٢

هل هناك نظام عالمي جديد؟

بقلم: نجيب عبد الرحمن الزامل

تفتت الجبل السوفياتي الهائل وتطايرت منه الشظايا، وتناثرت من الشظايا شظايا أخرى، وما زال الكيان المارد يمور في الداخل، ويهز دعائم في الخارج.

وجذب الستار الحديدي عن الكويكبات الدائرة حول الجرم الكبير. وترعبك وسائط المعلومات عن انباء الصدمات، والتغيرات، والتخلخلات التي اصابت الوتيرة الهائمة مع الايدلوجية الموسكوفية لعقود من الزمان.. والانكى.. والاقسى ضراوة، ووجعا، تحرك الضغائن الاثنية، والدينية الكامنة.. وما يجري هناك يهز السلام، ويهز الملفات البيضاء على المائدة اللامعة لأوروبا الموحدة، أو التي تحاول ان تتوحد.. وتهز الخدود المتوردة في البنوك الرئيسية، وتهز اشياء كثيرة.. أهمها الضمير!!

وتقفز الى وسط القارة العتيقة لتلمس ما يخطط وينفذ، وما لا يخطط ولا ينفذ في حروب ومعارك لا تنتهي. ويحار عقلك كيف بدأت؟!

وفي القارة ـ الحلم ـ لم تعد الاحلام سادرة وردية. ويجاهد القائمون على السياسة، والمجتمع، والاقتصاد في الولايات المتحدة الا تتحول مولدات الاحلام، والتفوق الى كوابيس البطالة، واللون، والفقر، والسباق مع النمور اللاهثة في حوض الباسيفيك أو ادارة عجلات مكابحها.

حتى النصف السعيد المحسود في القارة المترفة، التي كان يبدو ان اتجاهها نحو اوروبا الواحدة يمضي كما خطط له بدقة صانعي الساعات السويسرية، وينظر الجميع الى ان العام ١٩٩٣ سيشهد انتثار حواجز الجغرافيا، والاقتصاد، والسياسة كتحصيل الحاصل.. وعلى حين غرة تتجاسر اغلبية قليلة في الدانمارك الدولة المنكفئة في حضني بحر الشمال، والبلطيق، ويصوتون بـ (لا) ضد «مايستريخت».

.. وفي دولة الامازون يجتمع مؤيدو البيئة وغيرهم، وفي اكبر تجمع قممي لدول العالم في مكان واحد، في محاولة لترميم سكننا الكوني.. ولم يتفق المجتمعون إلا على رغبتهم في ذلك.. ولكن تصادمت الرغبات!!

ومرورا على مؤشرات البورصات المترامية عبر الارض، من داو جونز كثير الهلع، الى نيكي الذي فقد كثيرا من رشده الاسطوري!!

فأين «النظام العالمي» في كل هذا؟ وما هي اهمية هذا النظام؟ وهل هو نظام لضبط السياسة العالمية، أو لترشيد السياسيين، أم هو لإحكام موازين الاقتصاد.. أم هو بعث لمراودات الفلاسفة الاقدمين للمجتمعات المثلى.. ووضع حدود للتاريخ!

وكفرد لا تدعي الكهانة السياسية، ولا خوارق التحليل الثاقب، ومن خلال رؤياك المحدودة المؤيدة بالمنطق التتابعي المفهوم، لن تجد شواهد من خلال ما حدث وما يحدث وربما ـ والله اعلم ـ بما سيحدث لهذا النظام، إلا ان يكون «اللا نظام»، كاراجيف فكر العبث والعابثين، فنحن والعالم في انتظار «النظام العالمي الجديد».. والمهم، كما في المسرحية العبثية المشهورة، اننا ننتظر.. وليس ان كان آت أو، انه قد اتى!

وربما وددت ولو لفترة قصيرة من عمرك ان تتلاعب بسبابتك للتوجيه، وإسداء الرأي، وباتكاءة اكاديمية تنساب منك الافكار التي تفصح على ان الامة لا بد من أن تضع خططها ونظامها كي تتعايش مع الامم الأخرى، لا لتعيش تحت تأثيرات ومؤثرات من الامم الاخرى.. ان للأمة ان تلتقط انفاسها وتراقب دون ان تنغمس في التغيرات الدراماتيكية التي جاءت كموجات تاريخية عارمة لتقتلع ركائز، وتزيل وتغير ما حسبناه ثابتا دائما.. إن بعد ثورة البركان الذي خمد طويلا ونبتت على كتفه الزهرة، وحسبنا ان يقظته شيء من الماضي الذي لن يجيء.. يلملم الناس من حوله انفسهم.. وينتظرون أن تنطفئ الحمم.. لتعود الاشياء الى نسقها، أو الى شيء من نسقها.. إن الانتظار والتأمل أمام التاريخ الذي يدير دفة الامور هو ما يمكن القيام به الآن.. فالأحداث العظمى تحسب بالقرون.. وربما لن نعيش في فترة حياتنا القائمة امورا كهذه ـ إلا ما يقدر الله.

إن التشبث بالعمود الراسخ في البحر المتلاطم هو أول قرار عاقل عندما تتعذر السباحة بانسياب.. ولكن ربط الأمة بمصيرها من الداخل من خلال الدين الذي تؤمن به.. فالاسلام كفيل باشاعة النظام في أي مكان.. اي زمان.. ومن خلال التراث وثروة الاعراف والمبادئ وأصالة التقاليد.. تعطي الأمة حدودها وتصنع هويتها.. وبالتالي تخرج من بوتقتها تصوراتها، وقراراتها، لتجنب شعوبها ويلات العالم.. ولذا تبدو مدى صحة ما تنتهجه هذه البلاد، ومعها دول مجلس التعاون الخليجي، فالأمر في غاية السهولة إذ لا يصح إلا الصحيح.. «وهو الا نكون إلا نحن».

ثم إن التوظيفات المالية، والاندفاعات الاستثمارية ـ الكبرى على الاقل ـ لا بد ان تقف على المنعطف، وتطل من وراء الاكمة وتتأمل فقط! فالأحداث التي نعلمها وهي قليلة.. وتلك التي لا نعلمها وهي كثيرة.. قد تتطور الى فجوات تلتهم الفوائد وتنهش الاصول.. إن الشواهد والأدلة كثيرة لما يجري في الساحة الاقتصادية بين حين وآخر، من تشهير، وفرض نظم وقوانين مبتكرة وجديدة.

ولا بد الآن ان تسقي مياه عذارى القريب.. لا البعيد.. الى ان يعود العالم هادئا، وتكبر الخبرات من الداخل لتقارع الخبرات في الخارج.

النظام الدولى وتعبيرات قانونية جديدة

بينما استمرت عملية التطور فى النظام الدولى على المستويات الاقتصادية والسياسية نجد انه على الجانب الاخر لم تحدث استجابة مماثلة فى التنظيم القانونى الممثل لوحداته ، فعلى حين عكس التنظيم الدولى الامم المتحدة ثقل القوى والاطراف المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية وهو ما تبلور فى تشكيل مجلس الامن حيث ضم الدول الخمس التى تقرر فعليا مصير العالم الا انه من الناحية الواقعية يمكن القول بان الدول الخمس كانت تعتبر مختزلة فى القطبين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى (سابقا) وما دار بينهما من حرب باردة اصابت التنظيم الدولي بالشلل التام حتى اصبحت المشاكل الدولية تسوى خارج الامم المتحدة سواء عن طريق التنظيمات الاقليمية او وساطة اطراف دولية الا انه بسقوط الاتحاد السوفييتى ومن ثم انتهاء الحرب الباردة وبزوغ ما سمى بالنظام الدولى الجديد الذي تسوده القيم الليبرالية الغربية وتهيمن عليه فعليا الولايات المتحدة وهو ما ترتب عليه اعادة ترتيب قضايا واولويات النظام الدولى الجديد، بحيث اصبحت القضايا الاقتصادية هي الاكثر حيوية ومن ثم بزغت قوى اقتصادية جديدة حيث أصبحت هناك ثلاث قوى رئيسية هى الولايات المتحدة والمانيا واليابان وتنتج ٥٠٪ من الانتاج العالى وبالتالى فإن تشكيل التنظيم الدولى بتكوينه الحالى، لا يعكس القوى الفعلية فى المجتمع الدولى مثل اليابان والمانيا التى ظلت كل منهما لا تتمتع بعضوية مجلس الامن. ومن هنا تاتى ضرورة إعادة النظر فى بناء التنظيم الدولى بانضمام القوى الجديدة وهو نفس المشروع الذي تقدم به الدكتور بطرس غالى للمطالبة بضم كل من اليابان والمانيا ونيجيريا والبرازيل والهند كاعضاء دائمين فى مجلس الامن، وهو ما يجب أن يترتب عليه بالضرورة إعادة النظر فى العملية التصويتية داخل المجلس وخصوصا «الفيتو» الذى يعوق عمل المجلس خصوصا بعد الدور المحورى الذى اصبحت تلعبه الامم المتحدة فى المشاكل الدولية حيث أصبحت أكثر تدخلا فى شئون الدول.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٢

علاقة إيجابية ممكنة مع النظام الدولى

الأمر المؤكد ان نظام مابعد الحرب الثانية الذى نشأ فى ظل الحرب الباردة قد انتهى رسميا وفعليا، كما ان نظاما عالميا جديدا تتشكل قسماته الان عن طريق الممارسة والاعلان. فاين يقف العالم العربى من هذا النظام الجديد؟.. أم هل يحكم عليه بخبرته التاريخية ومعاناته من النظم الدولية السابقة، أم أن بوسعه الاسهام فى توقى الاثار السلبية لهذا النظام الجديد بل وأن يشارك فى تشكيله؟!

د.عبدالله الأشعل ★

الاجابة تقتضى عودة سريعة إلى تجربة العرب مع الأنظمة العالمية السابقة، والتى يبدو أن مرارتها تدفع الكثيرين منا الى نظرة سلبية متشائمة لعلاقتنا مع النظام العالمى الجديد، دون اعتداد بالمتغيرات التى جدت. فرغم اهمية الخبرة التاريخية فإنه لا ينبغى أن تكون المحدد الوحيد لرؤيتنا ومواقفنا فى الحاضر والمستقبل. وقد كانت خبرة الماضى سلبية بالفعل على مدى ثلاثة أنظمة دولية متتالية.

نظام توازن القوى:

شهدت أوروبا تطورات واضطرابات هائلة خلال القرن الماضى كان من نتائجها العديدة قيام الحروب بين الدول الاوروبية بسبب اختلاف قواها وسياساتها الاستعمارية، فاضطرت الى العمل على تجاوز معوقات انطلاقها بعد تعثر جهودها الاستعمارية منذ انطلاق حركات الكشوف والاستعمار فى القرن السادس عشر، واتفقت على تنسيق سياساتها الاستعمارية فى اطار نظام توازن القوى، وقد أدى ظهور نظام توازن القوى وتنسيق السياسات الاستعمارية منذ مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ إلى انطلاق الاستعمار المنظم فى العالم العربى الذى صار أولى ضحايا هذا النظام الجديد.

والطريف أن من اهم ملامح ذلك النظام هو التعاطف مع حركة القوميات التى اجتاحت أوروبا منذ سبعينات القرن الماضى وقد سرت الى المنطقة العربية لظروف مختلفة تتصل بحركة التتريك فى الدولة العثمانية. وانقسم الموقف فى أوروبا منها، حيث شجعتها الدول الطامحة فى الاجهاز على الامبراطورية العثمانية بينما قاومتها الدول التى آثرت التريث ريثما يتم ترتيب الاوضاع.

نظام ما بعد الحرب الأولى

خلال الحرب العالمية الأولى ظهرت الولايات المتحدة كقوة بازغة مترددة فى الخروج على وصايا آبائها ومؤسسيها فى البعد عن السياسات الأوروبية، وكان الرئيس الأمريكى ولسون هو اول من بشر بملامح النظام الدولى الجديد بعد الحرب فى برنامجه ذى النقاط الاربع عشرة واهمها النقطة الحادية عشرة الخاصة بحق



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشعوب في تقرير مصيرها، وظن العالم العربي خيرا بهذه الشعارات الخلابة، ولكنه اكتشف بعد ذلك ان الولايات المتحدة كانت تروج لهذه المبادىء السامية التى انتفعت بها الشعوب الأوروبية والاقليات في الدول الاسلامية، وان نظام عصبة الأمم كان همه الوحيد هو اقامة نظام يضمن مكاسب المنتصرين ويكرس احقاد المهزومين. ثم تبين ان النظام العالمي الجديد الذى بشر به الرئيس ولسون قد اصاب العالم العربي في خمسة مواقع قاتلة:

١ ـ الاتفاق البريطاني الأمريكي على مدلول وعد بلفور لانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

٢ ـ وقوع بعض مناطق العالم العربي تحت نظام الانتداب الذى يغلف النظام الاستعماري.

٣ ـ تمكين بريطانيا بموجب نظام الانتداب من العمل على انشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين.

٤ ـ تكريس سلطة الاستعمار الغربي في صوره المتباينة بين المستعمرة والحماية.

٥ ـ رفض مؤتمر باريس مجرد لقاء زعماء حركات التحرر العربية ومنهم الوفد المصري برئاسة سعد زغلول باشا لانهم يطالبون بالاستقلال عن بريطانيا الحليفة.

لكل ذلك قابل العالم العربي النظام العالمي بعد الحرب الأولى بالكثير من التشاؤم ولم ير فيه خيرا. ولذلك تعجل العرب وشعوب أخرى كثيرة جمعتها والعرب مشاعر الغبن نهاية هذا النظام وظهور نظام اخر تتحقق فيه بعض العدالة.

نظام الحرب الباردة

خلال الحرب العالمية الثانية انضم العالم العربي إلى الحلفاء رغم تعاطف بعض القطاعات مع الالمان املا في ان تكون غلبتهم سببا لتخليص العرب من الاستعمار الغربي وانهاء مسلسل المأساة التى بدأت في فلسطين منذ سنوات الحرب العالمية الأولى.

ومن ناحية أخرى نظر العرب بقدر من الشك والحذر الى مبادىء الرئيس الأمريكي روزفلت الاربعة حول التحرر من الخوف والفقر والاكراه والتبعية وتذكروا مبادىء سلفه وربما توهموا أن لغة الخطاب التى تداولها الحلفاء في مؤتمراتهم ابان الحرب في القاهرة وموسكو وطهران موجهة إلى الأمم المتحدة ضد القهر والعنصرية والظلم، ثم وقعوا بعد ان اعلنوا الحرب على دول المحور، ميثاق الأمم المتحدة الذى يبشر بعصر المبادىء الكبرى ويقيم نظاما عالميا جديدا أساسه احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية وتحرير الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ونبذ كل صور استخدام القوة والمساواة بين الأمم في السيادة صغيرها وكبيرها، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ثم مالبثوا أن وقعوا الاعلان العالمي لحقوق الانسان، فماذا نالهم من هذه الملامح والقسمات الجميلة للنظام العالمي الجديد؟

فوجىء العالم باسره أن النظام الذى تضمنه ميثاق الأمم المتحدة نظام نموذجي انتهت الفرضيات السياسية التى نهض عليها وصيغ على أساسها وأن العالم قد انقسم إلى معسكرين متصارعين يحاول كل منهما أن يوسع رقعته وان يدمر الاخر ويهيمن على العالم وهكذا لمس العرب الفرق بين عالم المثل كما سطره الميثاق وعالم الواقع الذى يعيشون فيه.

ولم يلبث العالم العربي أن عاني من ضغوط الصراع الدولي فعصفت تيارات الحرب الباردة بوشائج الأخوة بين ربوعه، كما تآمر عليه الشرق والغرب وضاع العرب مرة أخرى في طيات الوهم وعجزوا عن الفهم الصحيح لحقائق اوضاع القوة في العالم المعاصر.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ اغسطس ١٩٩٢

العالم العربى فى العصر الجديد

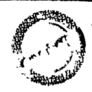
المقطوع به أن النظام العالمي الذى اعتمد على القطبية الثنائية واكتسب سمات واوضاعا معينة قد انتهى واعلن رسميا عن نهايته بعد انتهاء مقوماته باختفاء الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفييتى، وغياب التقسيمات الايديولوجية القديمة.

وقد يختلف المراقبون فى تصور ملامح النظام الجديد ولكن هذه الملامح على الجملة تبدو فيما اعلن عنه حتى الان من الرغبة فى دعم هيبة المنظمة الدولية ممثلة للمجتمع الدولى، وتاكيد سلطان القانون والعدل، واشاعة السلام والاستقرار أساس تشجيع اشكال اقتصادية سياسية واجتماعية وثقافية تتخذ لها من مبادىء الديمقراطية وحرية المبادرة واقتصاد السوق، وحماية البيئة ونبذ العنف سياسات رسمية لها.

وهكذا يقف العالم العربي مرة أخرى امام اختبار جديد. فهو فى ازمة الخليج تطابقت مصلحته مع المصالح العالمية، وهذه بداية طيبة لعلاقة ايجابية بين العالم العربى والنظام العالمى الجديد. ولعلنا عند هذه النقطة تتفرق بنا سبل الاجتهاد واجدنى مضطرا رغم التجارب التاريخية المريرة ومع الاقرار باهمية التاريخ فى استقراء الحاضر واستشراف المستقبل، الى أن اشير إلى الفارق الكبير بين العالم العربى هذه المرة وذلك العالم العربى المهيض الجناح ابان النظم العالمية السالفة، اما كيف ينهض العالم العربى بدوره فى توقي ضغوط النظام الجديد بل والتقدم للمساهمة فى تشكيله، فذلك موضوع يتصل الحوار حوله ولابد من اعطائه الاهمية الواجبة.

★ المستشار القانونى لمنظمة المؤتمر الاسلامي سابقا

٧٥٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المشاهد

التاريخ : سبتمبر ١٩٩٢

«اللانظام الدولي الجديد»

هبوط الى المرتبة الثانية

خلف متراس القوة النووية تقف اميركا «الحقيقية» التي هبطت من الناحية الاقتصادية الى المرتبة الثانية!
واوروبا التي تدرك هذا الامر بوضوح، ستجد نفسها مضطرة الى بناء قوتها العسكرية المناسبة
والملائمة لقوتها الاقتصادية لمواجهة الابتزاز الاميركي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: المشاهد

التاريخ: سبتمبر ١٩٩١

ما ان انهار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، حتى روج الاميركيون لنظرية - اخذوا يتصرفون فورا وكأنها غدت امرا واقعا - تقول ان نهاية انقسام العالم الى نظامين اجتماعيين متضادين تعني ايضا نهاية صراعاته وتناقضاته، وان البشرية دخلت في نظام عالمي جديد، يعبر بالضبط عن هذه الحقيقة وينظم ادامتها على مستوى كوني شامل، ذلك ان هذا النظام هو اول نظام يقوم منذ انهيار الامبراطورية الرومانية على تناغم وانسجام مكوناته الوطنية والقومية المختلفة ووحدة مصالحها.

التفرد بالقيادة

هذا النظام الدولي الجديد، الخالي من التناقضات والصراعات لا يمكن ان يستمر، اذا ما سعت اطرافه المختلفة وراء مصالحها القومية بوصفها مصالح متضاربة، او افتقر الى مركز موجه ينسق، بمعونة بعض الهيئات والمؤسسات الدولية كالامم المتحدة ومجلس امنها، العلاقات والمصالح العالمية، ويضفي عليها بدورها قدرا من التناغم والانسجام، يجعل منها عاملا من عوامل التفاهم والوفاق الدوليين بعد ان كانت طيلة قرون طويلة السبب الاساس لما شهدته السياسات الدولية من اضطرابات وفوضى وحروب. لهذا السبب، يجب ان تلعب القوة الدولية التي قادت الصراع ضد المعسكر الاشتراكي الى نهايته المظفرة، والتي ترتب النظام الدولي الجديد على انتصارها هذا، عنيت اميركا، نفسها، دورا متميزاً، ان لم يكن متفردا، في توجيه وادارة الاوضاع العالمية الجديدة، التي نجمت عن اصرارها على تخليص العالم الرأسمالي من الغول الاشتراكي، سبب الاضطراب والهلع في العلاقات الدولية، الذي اشاع، وخاصة في أعقاب الحربين العالميتين الاولى والثانية، قدرا كبيراً من القلق وعدم الاستقرار تجلى في سلسلة من الاحداث الثورية الجسام المعادية للرأسمالية، امتدت من آسيا الى اوروبا الى اميركا اللاتينية وافريقيا، وطرقت ابواب اميركا الشمالية ذاتها، وشملت الحركات ذات الطابع الاجتماعي في البلدان المتقدمة، وحركات التحرر الوطني والقومي المعادية للاستعمار والامبريالية باعتبارهما شكل وجود الرأسمالية الغربية في العالم غير الاوروبي.

بنية فريدة

هذه هي الحجج التي تسعى اميركا بواسطتها لوضع ما تسميه «النظام الدولي الجديد» تحت قيادتها الصريحة والمتفردة، رغم ان النتائج التي ستترتب على ذلك ستقضي الى قلب العلاقات الدولية رأساً على عقب، وستؤدي الى قيام بنية دولية لا سابقة لها منذ اوائل القرن التاسع عشر، اي منذ مؤتمر فيينا، الذي اقام النظام الاوروبي على مبدأ الدولة القومية التي يجب أن تكون متساوية الحقوق من حيث المبدأ، وان اختلفت ادوارها باختلاف قوتها ومكانتها، والتي ينبثق هذا النظام من تساويها من جهة، ومن التوازنات الضرورية لاقامة تعادل بين ادوارها المتباينة، يفضي الى ادامة العلاقات السلمية فيما بينها، من جهة اخرى. هذا النظام الاوروبي كان هو النظام الدولي ايضا، فالسياسة الدولية اقتصرت منذ اوائل القرن التاسع عشر وحتى قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية السوفياتية، على علاقات القوى الاستعمارية الاوروبية ببعضها، وعلى علاقاتها مع البلدان المستعمرة من قبلها!

بقول آخر: ان النظام الدولي الجديد، كما تتصوره اميركا، سيكون لاغيا للنظام الدولي الراهن، القائم على مبدأ الدولة القومية، وسيكون في الوقت نفسه، معاديا للحركات الوطنية والقومية، وللحركات الاجتماعية ايضا، التي تشكل مجتمعة مكونات السياسات الوطنية والقومية والدولية، كما عرفها قرننا هذا والقرن الذي سبقه. ان النظام الجديد سيكون معاديا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المشاهد

التاريخ : سبتمبر ١٩٩٢

لبنى وعناصر العالم الراهن، مهما كانت مواقع اطرافه او طبيعتها.

نظام الإكراه

سيكون النظام الدولي الجديد معاديا للحركات القومية والوطنية باعتبارها حركات لعبت ذات يوم دورا معاديا للغرب في الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية . وبما ان الاشتراكية قد انهارت في اوروبا والاتحاد السوفياتي، فإن على الحركات القومية والوطنية اما ان تلفظ طابعها المعادي للرأسمالية والتسلط الخارجي، او ان تموت بالوسائل المتاحة للنظام الرأسمالي العالمي وفي مقدمتها العنف وسلاح «الشرعية الدولية» . وسيكون «النظام الجديد» معاديا للدولة القومية بما هي ركيزة النظام العالمي القائم، لانه لن يقر باحقية مثل هذه الدولة في الوجود، ما دام قيام اي نظام على قطب واحد يفترض بالبداهة الاعتراف بحقه وحده في امتلاك مصالح قومية، وانكار حق غيره في بناء سياساته على مصالح كهذه. والحال، ان النظام الدولي الجديد يقوم على فرضية صريحة هي حق اميركا وحدها، دون اية دولة اخرى في العالم ، في امتلاك مصالح قومية، ويفرض بالبداهة ايضا على الدول الاخرى، مهما كان موقعها، واجب التخلي - الكلي اوالجزئي - عن الصفة القومية لمصالحها، اما بالاحجام عن إعطائها اولوية في سياساتها وعلاقاتها الدولية، او بدمجها بمصالح الدولة القائدة عالميا، التي هي الولايات المتحدة. من هنا يمكن القول: ليس النظام الدولي الجديد نظاماً دولياً بالمعنى الحقيقي للكلمة بل هو نظام دولة قومية واحدة، مفروض بالاكراه على عالم تريد هذه الدولة اعادة بنائه بصورة جذرية، كي يتلاءم ومصالحها ويعيد انتاج سيطرتها عليه الى امد لا يعرفه الا الله وحده. ولعله ليس من السهل تصور الكيفية التي ستحقق بها اميركا هدفها هذا، ومن اين ستاتي بالقوة اللازمة لاعادة النظر في نظام عالمي يرجع الفضل اليه في نشوئها هي ذاتها، وفي تحولها الى دولة عظمى.

الانفجار من الداخل

قد يقول قائل: لكن اوروبا ليست اليوم في المركز القادر على الدفاع عن نظامها الدولي، نظام الدولة القومية، لانها لم تعد القوة المقررة لشؤون النظام الرأسمالي. هذه الحجة تحمل بعض الصحة، وتفسر، من جهة اخرى، اعتقادنا أن اميركا لن تفلح في فرض نظامها الدولي، لانه معاد في حقيقته للعالم بأسره، وخاصة القوى الرأسمالية الاوروبية المتقدمة، التي لم تخرج منهزمة من الصراع مع المعسكر الاشتراكي، بل خرجت منه بنصر باهر حتى على اميركا نفسها. آية ذلك، ان اميركا كانت تستخدم قوة البلدان الرأسمالية الاقتصادية والسياسية والعسكرية في الصراع ضد الاشتراكية، فكان يبدو انها القوة الاولى في العالم. وان خلو الساحة من خصمها الاشتراكي سيحولها بلا ادنى شك من قوة اولى الى قوة وحيدة فيه على هذه الصعد جميعا. الا ان انهيار الاتحاد السوفياتي ادى بالفعل الى خروج اميركا من الصراع كقوة عسكرية اولى في العالم ، لكنه ادى، من جانب آخر، الى انفراط عقد وحدة العالم الرأسمالي الاقتصادية في مواجهة العدو المشترك، والى بروز اوروبا كقوة اقتصادية عالمية اولى، تنتج ٢٠ بالمئة اكثر مما تنتجه الولايات المتحدة داخل اراضيها وخارجها. هكذا يمكن القول: ان اميركا ربحت الصراع الاستراتيجي الشامل مع المعسكر الاشتراكي في اوروبا، لكنها خرجت منه وقد فقدت القدرة على استخدام ورقة القوة الاقتصادية الاوروبية، التي ستستخدم من الآن فصاعدا ضدها؛ علما بأن انهيار الاتحاد السوفياتي قد ادى الى حدوث تبدل في طابع الصراعات الدولية، ابرز دور العوامل غير العسكرية على حساب العوامل العسكرية فيها، وأحل الاقتصاد والتنافس والصراع الاقتصادي كقوة حسم محل الجيوش والقوى العسكرية. اذا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المشاهد

التاريخ : سبتمبر ١٩٩٢

اضفنا ، الآن، الى هذه الحقيقة الاساسية حجم القارة الاوروبية وموقعها وعدد سكانها وقدرتهم المرتفعة جداً على الاستهلاك، وانتشار اوروبا العالمي، وديناميـة نظامهـا الاقتصادي والاجتماعي، وما قطعته من شوط على طريق الوحدة السياسية، وتوجهها نحو اقامة جيش مستقل عن حلف الاطلسي، بل وتأسيسها لنواة قوة برية وبحرية مستقلة عنه... الخ، ادركنا اية مصاعب تنتظر النظام الاميركي الجديد، الذي هو في الواقع «لا نظام دولي» جديد، كما قال ديتر بوريس، استاذ العلوم السياسية في جامعة ماربورغ بالمانيا. وفهمنا ان صراعات هذا النظام - ان هو قام فعلا - قد تكون اكبر من تلك التي خاضها المعسكر الرأسمالي ضد المعسكر الاشتراكي، وقد لا تقل ضراوة ووحشية عنها.

مهما يكن من امر ، فإن قادة اميركا يدركون صعوبة تحقيق مطامحهم، ويعلمون انهم يطلبون شيئا يكاد يكون مستحيلا: عنيت انضواء الآخرين تحت سلطانهم دون ان يكون هناك مبررات كافية لانضواء كهذا، او قوة قادرة على فرضه. والحال، ان ما حدث في مؤتمر قمة الارض يعطي صورة واضحة جداً عما ينتظر سياسة اميركا، التي تريد التعامل مع العالم من منظورات محض قومية، بل وانانية، وتنتظر من شعوبه المختلفة ان تنسى مصالحها القومية والوطنية، مع ان واشنطن لا تعدها بشيء سوى معاملتها باجحاف، ووضع يدها على ثرواتها وممتلكاتها والتصرف بها ضد رغبتها ودون العودة اليها!

لكن المشكلات الناجمة عن النظام الدولي الاميركي لن تقتصر على علاقات اميركا باوروبا وحدها، بل هي ستمتد الى علاقاتها مع بقية دول العالم، بدءا بروسيا ، مرورا بالصين واليابان والهند،وصولا الى بلدان العالم النامي المختلفة، التي يعدها النظام الاميركي بدفعها الى اسفل السافلين، بعد ان شرعت اميركا وغيرها من البلدان الرأسمالية بالتصرف - بدرجات متفاوتة طبعا - وكأن الغطاء قد كشف عنها، فغدت فريسة ضعيفة يسهل وضع اليد باكثر الشروط اجحافا على ثرواتها ومواردها واوطانها وشعوبها.

تكتلات مصلحية

عرجنا منذ قليل على الصراعات والتناقضات التي نشبت وانتهى الامر بين البلدان الرأسمالية المتقدمة، ممثلة بصورة خاصة في اميركا واوروبا الغربية واليابان. لكننا لم نعرج على التطورات العالمية التي ستترتب في الامد القريب على بروز الصين كقوة اقتصادية عظمى، وعلى احتمالات تحالف صيني - ياباني سيكون بدوره اقوى اقتصاديا من اميركا وربما من اوروبا الغربية .

كما لم نعرج على ما سينجم عن عودة روسيا، التي كانت الى الامس القريب قوة العالم الاقتصادية الثانية واحدى قوتيه العسكريتين الاوليين، الى السوق الدولية، مهما كان شكل هذه العودة. ولم نذكر النتائج التي ستنبثق عن تفاهمها مع الصين واليابان او مع اوروبا الغربية، منطقة التكامل الاقتصادي والاستراتيجي الطبيعي معها، والتي سيخفف تحالفها مع روسيا من ارضغوطات اميركا النفطية عليها، بفتح ابواب النفط الروسي الوفير امامها . اخيرا، فإننا لم نذكر ايضا الاحتمالات الممكنة، التي قد تنشأ عن قيام تكتلات مصلحية تضم بلدانا من العالم النامي، غرضها الدفاع عن مواردها الاولية وثرواتها الطبيعية، التي يعد الوصول الاميركي الحر والمفتوح اليها شرطا لقيام ونجاح النظام الدولي الاميركي الجديد.

ما هي الخيارات المتاحة امام اميركا في وضع كهذا؟ هل تعدل نظامها الجديد، بحيث يقتصر على البلدان الرأسمالية المتطورة، التي ستشكل عندئذ كتلة عليا، منفصلة بدرجات متفاوتة عن بقية بلدان العالم، تمتلك اميركا مزايا معينة بالقياس الى بلدانها الاخرى، تجعل منها «الاول بين متساويين» وليس القوة الوحيدة المقررة، التي على غيرها الانصياع لها؟ بينما يكون العالم، باجزائه المختلفة ،كتلا متفاوتة

الاهمية، يتم التعامل مع كل واحدة منها بما يتفق ومكانتها وقدراتها وحاجة البلدان الرأسمالية اليها التي ادت الى، وترتبت على قيام دول البلدان الرأسمالية الاكثر تصنيعا في العالم، المسماة بكتلة البلدان السبع، التي تتحكم منذ قرابة عقد ونيف بالقسم الاكبر من الاقتصاد العالمي، والتي سيكون عليها التحكم، في الوضع الجديد، بالسياسة الدولية وبالعلاقات المختلفة بين اقسام وكتل العالم، على الصعد المختلفة، بما في ذلك تقرير مواقع ومكانة دول شعوب وامم العالم الاخرى.

صراع الجبابرة

بيد ان نشوء وضع كهذا لن يكون بالامر السهل، فاميركا هي في الحقيقة القوة الاقتصادية الثانية في العالم، شاءت ذلك ام كرهته. والنظام القادم، او اي نظام آخر، سينطلق من هذه الحقيقة، ولن يأخذ بعين الاعتبار الارادات الذاتية لقيادات هذا البلد او ذاك، بل سينطلق من الحقائق الصلبة والقاسية، ومنها ان اميركا نزلت، لحظة انتصارها الحاسم الى مرتبة قوة اقتصادية ثانية في التراتبية العالمية. لهذا السبب نرجح ان اوروبا واليابان وكندا لن تقبل السير وراء اميركا بالطريقة القديمة، ولن تضع امكاناتها في خدمة اهدافها او صراعاتها، لسبب بسيط وجلي هو ان هذه ستكون موجهة بقسط لا بأس به ضدها. وعلى كل حال، فإن قيام نظام الدول السبع لم يمنع نشوء انواع من الازمات المستعصية على مستوى العالم، وفي العلاقات بين هذه البلدان ذاتها. ولعلنا لم ننس بعد صراعات اليابان واميركا، واميركا واوروبا، واوروبا واليابان على الاسواق العالمية، وخاصة منها اسواق البلدان المتقدمة ذاتها. من هنا نرجح ان يكون موضوع قيادة العالم مسألة صراعية بين الجبابرة الرأسماليين، تتنازع فيه جملة من البلدان الرأسمالية المتطورة اشد التطور، الزعامة العالمية بمعنى محدد هو: تحديد موقع الآخرين من العالم وفيه، وليس التسليم لهم بالموقع الذي يريدون انتزاعه لانفسهم. بكلمات اخرى: ان الزعامة الاقتصادية الاوروبية للعالم ستكون محل صراع مرير بين اوروبا واميركا واليابان، وربما الصين والبرازيل بعد عقود قليلة من السنين. كذلك ستكون الزعامة العسكرية الاميركية محل صراع مرير بدورها، اذ ان اوروبا القوية اقتصاديا لن تقبل ان تبقى سيوف القوة العسكرية الاميركية مشهرة فوق رأسها، تحد من فاعلية اقتصادها، رغم ان الاقتصاد سيتحول في الوضع الجديد الى عامل حاسم في تقرير شؤون القوى المختلفة ومكانتها الدولية. ان اوروبا ستبني لنفسها، احبت ذلك ام كرهته، قوة عسكرية تتناسب وقوتها الاقتصادية، مهمتها الدفاع عن تفوقها الاقتصادي العالمي ضد اي كان، وبالاخص اميركا.وهناك، على كل حال، دلائل كثيرة تشير الى ذلك، قلنا منذ قليل ان

بينها تكوين نواة قوات برية وبحرية اوروبية مشتركة... الخ. من جانب آخر، فإن لدى كل طرف من اطراف البلدان الرأسمالية المتقدمة قناعة بان مستقبل الصراع فيما بينها يتوقف على نمط التحالفات التي سيفلح في اقامتها، وليس سرا ان بوش عرض على اليابان خلال

زيارته الاخيرة لها حلفاً مضادا لاوروبا، وان اليابانيين ردوا بالرفض، وهو ما تسبب في ارباكات جدية لعلاقاتهم مع الاميركيين. كما ان اوروبا تبدي اللين النسبي في علاقاتها مع اليابان، طمعا في تحييدها ومنعها من الاقتراب من اميركا، بينما يتجه اليابانيون نحو جنوب شرق آسيا، طامحين للتفاهم مع الصين والهند حول اقامة كتلة اقتصادية تستطيع احتلال موقع

حاسم في الصراعات الدولية، التالية لظهور الوضع الدولي الجديد واختفاء النظام الذي قام طيلة ثمانين عاما على انقسام العالم الى معسكرين، بكل ما ترتب عليه بالنسبة للبلدان الرأسمالية ولشعوب العالم الثالث وبلدان اوروبا الوسطى والشرقية وروسيا.



ثمة خيارات اخرى لا مجال للتعريج تفصيليا عليها في هذه المقالة، منها تحالف اميركي مع روسيا، يطرق القارة الاوروبية ويدق اسفينا في الصف الاوروبي ويحول روسيا الى بوابة اميركية نحو جنوبي شرقي آسيا. سيزيد من قيمة تحالف كهذا انضمام الوطن العربي اليه، بما له من مكانة مركزية بين القارات، وثروات نفطية وغير نفطية وموارد مالية كبيرة. والحق، ان اميركا دمرت العراق لاقصاء اوروبا واليابان اقصاء تاما عن منابع النفط وعائداته البترودولارية الهائلة القيمة بالنسبة لمستقبل الصراع الدولي، ولما لمنطقة الشرق العربي من موقع مفتاحي في فصل القارات والبلدان عن بعضها ووصلها ببعضها.

ان حلفا اميركيا - روسيا ينضم اليه عرب النفط والبترودولار سيكون ذا دور حاسم في الصراع الدولي، لانه سيملك معظم موارد العالم النفطية،

والقسم الاكبر من ثرواتها الطبيعية، ونصيبا هائلا من الانتاج الصناعي والزراعي العالمي، وحصة لا تجارى في التقدم التقني الدولي، وقوة عسكرية ساحقة بكل المعايير.

ينتج مما سبق ان الصراع الدولي لم يزل بزوال الانقسام العالمي الى معسكرين، بل انتقل مركزه من العلاقة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي الى داخل المعسكر الاخير، اي انه كان صراعا خارجيا بالدرجة الاولى بالنسبة للمعسكر الرأسمالي فغدا صراعا داخليا بين دول وبلدان المعسكر، طرفاه الاساسيان اميركا واوروبا، مع ان علاقاتهما بالبلدان والقوى الدولية الاخرى يمكن ان تلونه بالوان كثيرة، منها ما قد لا يخطر لنا اليوم على بال.

هذا الانتقال في مركز الصراع هو الحقيقة الاساسية لعصرنا والعصر الآتي. وستنجم عنه انواع جديدة من التناقضات في الحقبة القادمة كما ستتوقف على مجرياته مصائر العالم في العقود القليلة القادمة. هذا امر هام يجب ان يعيه ابناء الامة العربية، علما بأن المجتمعات الرأسمالية المنخرطة فيه ستشهد، وهي تشهد منذ الآن، تبدلات جدية ستصيب بناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية الداخلية، وتوازنات وطبيعة القوى فيها، الامر الذي تعيشه اليوم اوروبا، قارة التبدلات البرجوازية ذات الطابع الديمقراطي المفتوحة على آفاق اجتماعية اشتراكية، وستعيشه في مستقبل قريب اميركا، بلد المشكلات الكبيرة جدا، التي تضع على المحك نظامه السياسي والاجتماعي الاجحافي، الذي حول ربع الشعب الاميركي الى جياع ومشردين لا امل لهم في حياة سوية، تتيح لهم حدا أدنى من العيش اللائق.

كان الياس مرقص يقول: ان من يكسب الصراع الدولي هو الطرف الذي ينجح في دفع خصمه الى الهاوية قبل سقوطه هو فيها بلحظات. وكان يضيف: ان النظامين المتصارعين يعانيان كلاهما من امراض لا سبيل الى شفائها. والحال، ان النظام الاميركي اطال عمره لانه نجح في اسقاط النظام السوفياتي قبل سقوطه هو نفسه بلحظات. مع ان حياته لم تخل ولن تخلو يوما من الامراض القاتلة، التي كانت قد سببت له سلسلة من الهزائم والنكسات في الاعوام العشرين الاخيرة، جعلت خدمه المخلصين يقولون «انه بلغ ذروة تطوره وشرع انحداره النهائي نحو العدم» (كيسنجر) ويعلنون «ان نهايته الوشيكة هي نهاية الحضارة الغربية» (بريجنسكي). ان النظام الاميركي، الذي قاتل باسم وبدعم النظام الرأسمالي العالمي من اجل كسب لحظات يرتب فيها اوضاعه، في اعقاب انهيار النظام الاشتراكي، يجد نفسه في مواجهة معركة اشد ضراوة مع الاطراف الاخرى لهذا النظام؛ معركة حرمته نتائجها من القدرة على استخدام ورقته العسكرية كورقة ضاربة وحاسمة، يؤدي استعمالها الى فرط البلدان الرأسمالية مثلما ادى في الماضي القريب الى فرط الاتحاد السوفياتي. فهل يمكننا القول ان اميركا سائرة نحو هزيمة لا مفر منها؟



ليس هذا ما ندعيه. فاميركا ما تزال قادرة على لعب اوراق قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية، كما انها تعرف معرفة يقينية نقاط ضعف خصومها، وتقدر ان تتلاعب بها لكبح

تطورهم وتقدمهم، وتعطيل امكاناتهم واجبارهم على توظيفها في حقول غير تلك التي قد تلحق بها الضرر. من نقاط الضعف هذه، المشاكل والحروب الناشبة في البلقان، التي يراد بها استنزاف طاقات اوروبا وتعويق سيرها نحو

الوحدة والاندماج. منها ايضا تطورات افريقيا الشمالية، التي تمثل حجر الرحى الثاني، الذي يجب ان يطحن اوروبا الجنوبية، بينما تطحن احداث البلقان ووسط اوروبا الشرقية بلدان اوروبا الغربية الشمالية والوسطى، علما بأن

بلدان اوروبا الغربية ذاتها تمر في طور من الخطورة، يتجلى في هزيمة الاحزاب الاشتراكية في كل مكان - وهي هزيمة تلت هزيمة الحركة الشيوعية وانهيار قواها ودولها - وفي بروز خطر امساك قوى يمينية وقومية باوروبا؛ قوى يدفعها ارتباطها بمصالح الرأسمالية على حساب مصالح الجماهير الى تشنجات قومية ووطنية معادية للاجانب في الخارج الاوروبي وللشعب

العامل داخل بلدانها ذاتها. وربما كان صعود القوى الفاشية في انتخابات البرلمانات الاوروبية المختلفة مؤشراً مخيفا الى طبيعة الصراعات التي ستشهدها مجتمعات الرأسمالية المتقدمة، والى طبيعة القوى التي ستلجأ الاطراف الرأسمالية المختلفة اليها من اجل قهر خصومها واعدائها، داخل بلدانها وخارجها!

الى ذلك، فإن اميركا لن تتخلى عن سياستها التقليدية، التي طورتها ابان صراعها ضد الاشتراكية، وجوهرها احتواء الخصم الذي لا تستطيع قهره، وادخاله في أزمات مستعصية لا

قدرة له على الخروج منها، تقوم هي بادارتها وبدفعها اكثر فاكثر الى التفاقم، الى ان تقضي عليه من داخله، بفعل آلياتها ذاتها: ان اميركا تعلم علم اليقين انها لا تستطيع التحكم بالعالم، لافتقارها الى القوة الضرورية لذلك، وبسبب قوة خصومها وقدرتهم على الرد عليها. لذا، فهي تخطط لتفجير ازمات العالم وادارتها والتحكم به من خلال التحكم بها. وهي تعمل، منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، على خطين متوازيين:

الامساك بالمناطق المفتاحية من العالم، التي تمكنها من الوصول الى وضع تتفوق من خلاله على الغير تفوقا يتيح لها التحكم به - هذا هو هدف حرب الخليج - وتوريط خصومها في أزمات وصراعات تفككهم، في الحدود القصوى، وتشلهم وتفتح المجال لتدخلها في شؤونهم دون قيود، في الحدود الدنيا. ومن يراقب ما يحدث في وسط وشرق اوروبا يلمس فاعلية هذه الخطط التي ترتكز، كما قلنا، الى مكونات داخلية في اوضاع البلدان المعنية، تتلاعب السياسة الاميركية بها تلاعباً يجعل لها مفعول القنبلة الموقوتة، التي تفجر بلدانها من الداخل.

اما من يراقب الاوضاع الروسية، فانه سيفهم، دون كبير عناء، سائر أوجه السياسة الاميركية ضد خصوم الولايات المتحدة. بكلمات اخرى: ان اميركا مقبلة على مرحلة بالغة الصعوبة، ستشحن فيها الحياة الدولية بأزمات لا حصر لها، متفجرة وخطرة ودامية، تمكنها من ادامة تحكمها بالعالم عن طريق تمكينها من ادارة ازماته. لهذا السبب، قلنا ان انتهاء الانقسام العالمي الى معسكرين لا يعني ولن يعني نهاية الصراعات الدولية، بل دخولها في طور جديد.

نكرر اعتقادنا انه سيكون اشد فظاعة من كل ما سبق لنا ان عرفناه من صراعات. فهل هذا «نظام دولي جديد»، أم «لانتظام دولي» وحسب؟!

ميشيل كيلو



كتـــــاب :

مسيرة النظام الدولى الجديد قبل وبعد حرب الخليج

تأليف: أحمـــد شــرف - دار الثقافـــة الجـــديدة - ١٩٩٢

يتتبع هذا الكتاب مفهوم النظام الدولى وتطوراته، مع تركيزه على تقصي أسس وظواهر المجتمع الدولى الراهن من خلال تتبع المفاهيم المطروحة حول مايسمى بالنظام الدولى الجديد، قبل حرب الخليج وبعدها، ليصيغ فى النهاية تصورا مستقلاً لهذا النظام الدولى المنشود، يتداخل مع رؤية اشتراكية للموضوع نفسه .

وعبر خمسة فصول: مفهوم النظام الدولى وتطوراته، حقائق ومرتكزات النظام الدولى الجديد، المفاهيم والتصورات المختلفة والمتعارضة للنظام الدولى الجديد، حرب الخليج الدولية، النظام العالمى الجديد .. المأزق والمخرج، يؤكد مؤلفه أنه منذ ان استحكمت أزمة الخليج، وخلال حرب الخليج الدولية وبعدها، اخذت وسائل الاعلام الأمريكية وتصريحات الزعماء الأمريكيين تروج لتعبير «النظام الاوامرى الجديد للعالم» New World Order وهو تعبير يعكس - على حد قوله - مضمونا يتأسس على رؤية تراتبية أوامرية تقود العالم، من خلال أوامر وقرارات، اكثر مايبذل فيها أن تكون من المنظمة الدولية، اى من الأمم المتحدة، وكثيرا ماتتخلى حتى عن هذا الشرط، وتمارس باتفاقات جماعية او حتى بإرادة فردية للولايات المتحدة الأمريكية .

ويختلف هذا التعبير - برأيه - عن التعبير الأكثر دقة وانسجاما مع فكرة النظام الدولى التى تتأسس بين كيانات مستقلة ومتساوية أو شبه متساوية، وهو تعبير New International System أى النظام العضوى الدولي، أو النظام الدولى الوظيفى، الذى يخدم أغراضا وأهدافا عامة كوظائف محددة، ومن خلال اليات محددة تكون محل اتفاق فعلى عام .

غير أن التصور الأمريكى مما يسمى بالنظام الدولى الجديد يمتد فى أرض الواقع الى أكثر من عشر سنين مضت، ويمتد كمفهوم مصاغ منذ حوالى ثلاث سنوات، والمفهوم والتصور الأمريكى الرسمى بدأ جنينه - حسب المؤلف - منذ اعلان مبدأ كارتر حول حرب الخليج، وأخذ يتابع تخلقه مع مساندة المتمردين فى افغانستان ومتمردى الكونترا فى نيكاراجوا، وبدأ ينمو مع غزو جرينادا وبنما حتى اشتد واستفحل بحرب الخليج التى اظهرت مدى عقونة وخطورة هذا المفهوم .

وينكر المؤلف أن مايموج به العالم الآن من فوضى واضطراب هو نتيجة لعدم تجديد المفهوم والتصور الملائم للنظام الدولى الجديد، مؤكدا أن مايحياه هو فوضى حقيقية نتيجة لرواج المفهوم الاوامرى الامريكى، وانتكاسة النظام الدولى الذى استقر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . □

عصام عبد الله



المصدر : الوفد

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستقبل البشرية .. في العصر الأمريكي !

بقلم الدكتور محمد عصفور

إن الحقيقة التي لا يجوز التشكيك فيها هي اننا نعيش منذ الان «العصر الامريكي» والذي لا يعلم احد - على وجه اليقين او الترجيح - متى ينتهي ! وإن كان فوكوياما (الكاتب الامريكي الياباني الأصل) قد اصدر مؤلفا زعم فيه ان الديمقراطية الراسمالية هي نهاية التاريخ ، اى ان الفكر السياسي والنظام الاجتماعي سوف يتحددان - والى الأبد ! - في إطار النظام الامريكي السياسي الاجتماعي وفلسفته ! وحتى إذا كانت هناك اصوات كثيرة تعارض هذا التصور وتظهر مافيه من مبالغة وانحياز بل وتعتبره نوعا من الاعلان المخابراتي الموجه ، فإن بعض الأصوات تتطرف وتدعي ان مصير الإمبراطورية الأمريكية نفسه مثل سائر الامبراطوريات مصير تاريخي محتوم ، وهو السقوط او الانهيار او التفكك وإذا كان المفكر الأمريكي «كارتر» يفسر ذلك بأنه تاكيد او تطبيق لقاعدة عامة (في السقوط او الانهيار الامبراطوري) وهو اختلال التوازن بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية ، فإن مفكرين اخرين يتنباون بهذا المصير الماساوي بسبب عوامل الانحلال الداخلية ، ومايقترن بهذا الانحلال من فساد وظلم ..

وبقدر علمي فإن ماظهر من الدراسات الجادة عن مستقبل البشرية (بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتمزقه) دراسات قليلة ، وربما كانت اولى هذه الدراسات في عالمنا العربي دراسة د . سمير امين (بعنوان : بعض قضايا للمستقبل - تاملات حول تحديات العالم المعاصر) وقد انتهت هذه الدراسة (ص ٣٧٤) الى ان (العالم المعاصر في حاجة الى إعادة البناء على اساس مبدا الاعتراف بالتعددية لها مضمون شعبي ولا اقول اشتراكي ، ووطني على اساس قطري او قومي او إقليمي .. وهذه التعددية هي الأساس الوحيد الذي يسمح بتولد فكر ناقد يرفض الدغماتيكية - اى العقائدية بمختلف اشكالها ، دون أن يفرض الخطاب الليبرالي كحل لأزمة العالم المعاصر فتكون ردود الافعال لا عقلانية تتمثل في وسائل التعصب العنصري او القومي او الديني بمختلف اشكالها) ويرى الكاتب (ان الليبرالية الجديدة - التي يراد فرضها - لا تعدو كونها طوباوية ماضوية رجعية خطيرة) وإن كان يعترف باننا سوف نظل نعيش لبعض الوقت في عالم سوف يستمر متسما بالثنائية العسكرية الى ان يتم الاعتراف بتباين الظروف لمختلف اقاليم عالمنا وهو مايسمح بتخطي حدود خطوات «التعايش السلمي» الدارج والبسيط ليحل محله خطاب أقوى يتفق مع احتياجات الاعتراف بوحدة العالم وتاسيس شرعيتها على اسس متينة) فهل يمكن ان تتحقق امنيات د . سمير امين . بحيث تنقضي (هيمنة البورجوازية الكومبرادورية الطابع التي تحول دون تنمية الانتاج) وان تتاح لبلدان ومناطق العالم الثالث فرصة التحرك والتقدم عندما تخضع علاقاتها الخارجية لاحتياجات تنميتها الداخلية عوضا عن تكيف التنمية الداخلية بما يتفق ومصالح القوى الراسمالية ؟!) ص ٢٧١ - ٢٧٤ دون تقيد بالترتيب ؟! لست اتجنى على مفكرنا العربي اذا انا وصفت مقترحاته او مشروعه التنموي بانه وهم مغرق في الخيال حتى لو اننا اعتبرناه نبوءة مستقبلية ولهذا السبب ارى من الضروري الإنطلاق من حقائق واضحة ومؤكدة وهي الهيمنة الأمريكية المطلقة على كافة شؤون العالم ، والنفاذ الى طبيعة هذه الهيمنة وكيف نشات ، وماإذا كانت تتعرض في المستقبل القريب او البعيد لاى منافسة او تراجع او انتقاص؟ ام أن العوامل والاصول التي ساهمت في قيام هذه الهيمنة واستمرارها - اصبحت دعامات راسخة في بنيان الإمة الامريكية وشخصيتها القومية ، بحيث لا يتصور ان تتخلى عنها القيادة السياسية الامريكية ؟!

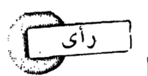
لا يجوز ان نعتبر هذه الاسئلة امورا تافهة او افتراضات نظرية تدخل في مجال الابحاث الإكاديمية . وإنما هي امور جوهرية تتعلق بمصير شعوب العالم كلها سواء كانت شعوب الدول العظمى او شعوب العالم الثالث .. ويخيل الى ان معظم من تناولوا مستقبل العالم ، لم يبداوا البداية المنطقية الصحيحة وهي ليست دراسة طبيعة الهيمنة الامريكية على العالم فحسب ، وإنما كذلك دور امريكا الحاضر في كافة مشكلات العالم : ماهو دور امريكا في تمزيق الاتحاد السوفييتي سابقا ، بل وتمزيق اوروبا او تفجيرها من الداخل في اكثر من موقع وبوجه خاص في البوسنة والهرسك . وماهو دور امريكا في صناعة الجوع وإثارة الفتن واشعال الحروب الاهلية في القارة الافريقية .. وبينما يتظاهر الغرب بمحاولة إنقاذ الشعب الصومالي من الموت جوعا . يغذي الإطراف المتقاتلة بالسلاح . الذي يحيلها الى عصابات مسلحة تنهب معظم مايقدم من معونات !! واما في وطننا العربي فإن المساندة الأمريكية المنحازة لإسرائيل التي زرعت في قلب وطننا ، اطلقت يد الجيش الصهيوني واسلحته الامريكية في ان يبيد ويهجر ويدمر ليس في فلسطين المحتلة وحدها وإنما في مناطق الغزو في سوريا ولبنان !! ثم موجة الكراهية المجنونة ضد اى تسليح عربي دفاعي في مواجهة اسلحة الدمار الشامل التي لدى اسرائيل والإصرار الأمريكي على تقسيم العراق ، بحجة حماية المواطنين العراقيين الشيعة .. الخ ! لو كل هذه المواقف العدائية تحتاج الى تفسير .. فهل نجده في اصل النشاة البيوريتانية المتعصبة والمعادية لاى دين اخر غير المسيحية في صورتها المتشددة والمتطرفة ؟ وليس موقف امريكا في القارة الآسيوية - بل وفي امريكا اللاتينية - اقل ضراوة .. فهل يمكن ان ترد هذه الضراوة الى نزعة عنصرية لدى البروتستانت البيض الذين يزعمون التفوق بالنسبة للشعوب المنحطة او الأجناس الملونة !

● لعله يكون واضحا من هذه النماذج المتفاوتة في اشكالها وفي مظاهرها ان جوهرها واحد .. وهو القسوة والوحشية في التعامل مع العالم الخارجي ، وان هذه القسوة او الوحشية تستند تارة الى العنصرية ، وتارة ثانية الى التعصب الديني ، وتارة ثالثة الى اعتبارات نفعية محضة وسعيا وراء الربح والثراء حتى ولو ادى ذلك الى اشعال الحروب واثارة الفتن . وذلك لتسليح نظم الدول العميلة حتى ينتزع رغيف الخبز من افواه الشعب الجائع ، ويدفع ثمنا للسلاح !! لا نرى محلا الآن لمعالجة اصداء النشاة الدموية للأمة الامريكية على مواقف الدولة الامريكية عندما تحولت من مجموعة من المستعمرات البريطانية الى دولة اتحادية مستقلة .. ثم تحول هذه الدولة الاتحادية الى امبراطورية تقوم على الغزو الغادر . وشراء الرؤساء والملوك لبيع دولهم او بعض اجزاء منها .. وسوف نرجىء الآن الحديث في هذا الموضوع لانه يتعلق بالاساليب غير المشروعة لإقامة الدولة الامريكية المتوسعة . ويهمنا أن نبرز ماتنهجه إمريكا الآن من اساليب في تنفيذ خططها الرامية الى إضعاف كافة الدول سواء تلك التي يمكن ان تنافسها او غيرها من دول العالم الثالث .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٢



أمركة العالم .. بين التذويب والتدمير والتمزيق

قبل الحرب العالمية الثانية وماعقبها من ظهور الإمبراطوريتين العملاقتين (الامريكية والروسية) كانت اوروبا سيدة العالم بلا منازع !! وفى تعبير (دوبوشير) : (أن اوروبا منذ مايزيد على الفى عام يدوّى صوتها عاليا .. ويدوّى صوتها وحده ، بانها هى التى تاخذ بزمام المبادرة دائما . اوروبا التى نراها فى كل مكان ممسكة شعلة الحرب فى قبضتها هى التى اعلنت قيامها بالدور الاول ، وان تاريخها هو تاريخ البشرية) . ونشاهد اليوم نفس التبجح وإن كان فى صورة امريكية ! فقد نشرت الأهرام (١٦ مايو ٩٢ ـ تحت عنوان «تشيني ـ الاستراتيجية الامريكية تهدف الى تشكيل أوضاع العالم حتى عام ٢٠٠٠») ماأعلنه هذا الوزير الأمريكي المغرور (إن الاستراتيجية الأمريكية تعتمد حاليا على تشكيل الأوضاع فى العالم !! حتى مطلع القرن الحادى والعشرين ..) ولم يخجل هذا الوزير من أن يعتبر المصالح الأمريكية امورا مقدسة لا يجوز التطاول عليها أو المساس بها . وإلا ساءت عاقبة المتطاول او المعتدى ! فهو يعلن (أن امريكا حشدت قوة عسكرية كافية لردع أية محاولة تهدد مصالحها فى أى موقع من العالم ! وستعمل امريكا على أن تظل اقوى دولة قادرة على مواجهة التحديات ، وإنهاء الصراعات الإقليمية !! التى لها ابعادها الدولية مثلما حدث فى حرب الخليج) ولم يخف «تشيني» أن امركة العالم لا تقتصر على (تشكيل الأوضاع فى العالم) . (وإنهاء الصراعات الإقليمية) التى تهدد المصالح الامريكية وإنما هذه الامركة تعني ايضا : امركة «ايديولوجية» وثقافية . غير ان ماهو اخطر من الاتجاه الى الأمركة بالتذويب ، هو اتجاه الأمركة الى التفتيت الى جزئيات ضعيفة يسهل ابتلاعها او السيطرة عليها .

ورغم ذلك فإن بريجينسكى يعتبر ان تفتيت العالم ، ووحدة امريكا ظاهرة من ظواهر الثورة الالكترونية ، وان ذلك لا يتم وفقا لتخطيط مزدوج يهدف الى إزدياد قوة ووحدة امريكا على حساب تفتيت العالم ! فهذا المفكر الامريكى البولندى الأصل ينكر ان يكون التفتيت سياسة امريكية ! ومن المستحيل ان نقتنع بان مايجرى فى الاتحاد السوفييتى سابقا هو مجرد إسقاط النظام الشيوعى وفرض اقتصاديات السوق ، وإنما الهدف الواضح هو تفتيت هذا الكيان الضخم الى خمس عشرة جمهورية مستقلة ، تتضارع فيما بينها قوميا واقتصاديا وإقليميا ! وينفذ نفس المخطط فى يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا .

د . محمد عصفور

النظام العالمى بين التصحيح والانهيار

بقلم الدكتور :

توفيق الشاوى

مستشار مصرى

قبل انشاء عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة لم يكن هناك ما يسمى بالنظام العالمى وانما كانت هناك «امبراطوريات عالمية» مثل الامبراطورية الرومانية والامبراطورية البريطانية وكانت كل امبراطورية من هذا النوع عقب انتصارها تفرض على الشعوب الأخرى ما يسمى «السلم الرومانى» او «السلم البريطانى» ويقصد به السلم الذى يفرضون هم شروطه على غيرهم.

فإذا لاحظنا ان السلم الذى انشئت عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة للمحافظة عليه هو السلم الذى حددت شروطه دول الحلفاء الذين انتصروا على المانيا وحلفائها فى الحرب العالمية الأولى وفى الحرب العالمية الثانية، فإنه يجب اعتباره سلم الحلفاء المنتصرين وان كانوا يصفونه بانه سلم «عالمى».

وانصافا لهم يجب ان نعترف بأن وصف هذا السلم المفروض بانه سلم «عالمى» سببه ان الحرب التى نتج عنها ـ هذا السلم ـ والتى انتصر فيها الحلفاء ـ سميت حربا عالمية ـ وهم الذين اطلقوا عليها هذه الصفة والسلم الذى جاء بعد تلك الحروب ورث صفة العالمية عن الحروب التى جاء ثمرة لها.

لا جدال فى ان السلم الذى انشئت عصبة الامم وهيئة الامم المتحدة للمحافظة عليه جاء ثمرة الانتصار الذى حققه الحلفاء فى الحربين العالميتين الاولى والثانية ـ وانتصارهم أخيرا فما يسمى «بالحرب الباردة» فهو سلم الحلفاء ـ وان كان يسمى سلما عالميا من باب التجاوز للسبب الذى اشرنا اليه.

انهم يعتقدون انهم خاضوا هذه الحروب الثلاثة ليصلوا الى هذا السلم الذى انشأوا النظام العالمى للمحافظة عليه. وانتصار الحلفاء فى الحرب هو الذى اعطاهم الحق فى ان يحددوا هم شروط هذا السلم وان ينشئوا هيئات دولية هدفها المحافظة عليه وتثبيته وحمايته من كل من يفكر فى زعزعته ـ أو مزاحمتهم فى فوائده ومزاياه ـ سواء جاء التهديد من جانب الاعداء الذين هزموا فى الحرب الأولى او الثانية او الباردة ـ أو من غيرهم من باب أولى.

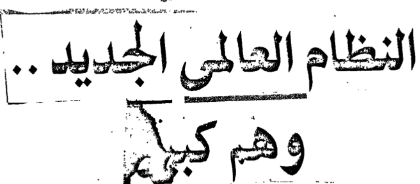
ان من انشأوا عصبة الأمم او هيئة الأمم المتحدة كان مفهوما عندهم ان الخطر على «سلم الحلفاء» الذى تحميه تلك المنظمات الدولية مصدره الاعداء المهزومون فى تلك الحروب وهم المانيا وحلفاؤها فى الحربين العالميتين الأولى والثانية والاتحاد السوفييتى وحلفاؤه فى الحرب الباردة.

لذلك فإن سياسة الحلفاء تهدف فى المرتبة الاولى الى ترويض هذه الدول المهزومة وتغيير انظمتها ومجتمعاتها بصورة تكفى لكى تصبح تابعة لهم أو مستأنسة لا تستطيع ولا تفكر فى تحديهم فى الحاضر أو المستقبل، وهم يعتقدون أنهم نجحوا لحد الآن فى تحقيق هذا الهدف. حتى أنهم أصبحوا يتعاملون مع اعدائهم فى تلك الحروب الثلاث باعتبارهم حلفاء أو موالين لهم أو مؤيدين لسياستهم فى ظل النظام العالمى الجديد.

ومن جانب تلك الدول التى كانت تعادى الحلفاء فى الحروب الثلاث المشار اليها فإنها تسعى لكى تصرف نظر دول الحلفاء عن معاداتهم. ومن مصلحتهم أن توجه عداءها الى غيرها من الشعوب التى لم تشارك فى الحروب الثلاث المشار اليها ـ فما هى تلك الشعوب التى يمكن لهم ان يسخر النظام العالمى للقضاء عليها؟

هنا تظهر عبقرية الحركة الصهيونية وخططها الشيطانية فهى تسارع لاستغلال نفوذها فى الاعلام الغربى، وفى المحافل الدولية والمنظمات العالمية لكى توجه نظر الحلفاء الغربيين الى العدو الذى تخشاه «اسرائيل»، وهم العرب والمسلمون ـ دون غيرهم من الشعوب، بل لقد استطاعوا ان يوجدوا فى المجتمعات الاجنبية فى مختلف القارات من يساعد فى ترويج هذه الدعاية ـ بل ان لهم فى بلادنا من يساعدهم فى هذه الدعاية المسمومة. لهؤلاء نوجه حديثنا آملين ان يتنبهوا لهذه الخطة الصهيونية الشيطانية وألا يساهموا فى تصوير العرب والمسلمين على انهم خطر على النظام العالمى أو الحضارة الاوروبية او ما يشابه ذلك من دعايات تستفيد منها الصهيونية العالمية.

صحيح أن من حقنا انْ نعترض على الانحراف الذى يشوب قرارات المنظمات الدولية، وخاصة انحيازها لصالح اسرائيل أو الصرب أو القلبين أو الهند وغيرها من الدول التى تعتدى على الشعوب العربية أو الإسلامية، واننا نطالب باصلاح النظام العالمى لكى يلتزم بمبادىء العدالة الصحيحة ـ ولكن لا يجوز تصوير ذلك على أن من مصلحتنا القضاء على النظام العالمى أو المنظمات الدولية ■



النظام العالمى الجديد.. وهم كبير

بنهاية الحرب الباردة وإعلان تفكك الاتحاد السوفييتى، وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بقمة الهرم العسكرى والسياسى العالمى فإن الحديث تردد عن نظام دولى جديد، السيادة فيه لدولة واحدة هى الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على القرار السياسى العالمى وتحرك منظمة الأمم المتحدة لكى تكون اداة لتنفيذ سياساتها الخارجية.

وتعمق مفهوم هذا النظام العالمى الجديد أو تمت تجربته خلال أزمة

السيد البابلى

الخليج فى أعقاب غزو العراق للكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠.

وظهر واضحا خلال هذه الأزمة أن كل ما تريده واشنطن يتحقق، فالافكار الأمريكية تصبح قرارات جاهزة للصدور على الفور من مجلس الأمن بشكل لم يحدث من قبل، فلا اعتراضات ولا احتجاجات، ولا حديث عن امكانية استخدام حق الاعتراض «الفيتو» لتعطيل صدور اى قرار..

فقادة موسكو أو بكين لم يعد بمقدورهم الاعتراض او مخالفة الاوامر الصادرة من البيت الابيض وإلا تعرضوا للعقوبات الجاهزة فى واشنطن وتوقف سيل المعونات الاقتصادية أو الاتفاقيات التجارية التى تتيح لهما معاملة خاصة.

وفى هذا الإطار نجح ما أطلق عليه الرئيس الامريكى جورج بوش بالنظام العالمى الجديد القائم على احترام ارادة الشرعية الدولية.

وتوقع العالم فى ظل نجاح هذا النظام فى مواجهة العراق ان تحل المشاكل المعلقة فى بقية أنحاء العالم بنفس الحزم. ولكن هذه التوقعات كانت وهما كبيرا، لانها قامت على افتراضات خاطئة. ففى أزمة الخليج التى تبلور من خلالها النظام العالمى الجديد كانت الامور مختلفة لأن الجميع كانوا متحدين فى مصلحة واحدة وهى تحجيم دور العراق، وتاديب الرئيس صدام حسين، ولذلك جاء غزوه للكويت ليقدم للجميع الفرصة المناسبة لتوجيه العقاب المناسب، ولهذا نجح التحالف الدولى بزعامة الولايات المتحدة لوضوح الهدف.

ولم يصلح هذا النموذج بالطبع فى معالجة بقية مشاكل العالم الاخرى، لان المصالح متضاربة سواء بين أوروبا وأمريكا او بين أمريكا وحلفائها العرب او حلفائها فى اليابان واسيا.

وكان فشل هذا النظام العالمى واضحا فى قضية الشرق الأوسط التى تتشابك فيها المصالح وتتضارب وتتعقد ما بين أوروبا والولايات المتحدة وروسيا والعرب، ولذلك فإن إمكانية صدور قرار ملزم من مجلس الامن مماثل للقرارات التى اتخذت أثناء احتلال العراق للكويت هو مسالة مستحيلة وأمنية بعيدة المنال.



المصدر : .... العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٥ سبتمبر ١٩٩٢

وامام اختلاف أوروبا مع الولايات المتحدة في القضية الليبية فإن الموقف ياخذ نفس الابعاد، فهناك اختلاف بين أوروبا، وأمريكا حول المدى الذى تذهب إليه هذه الدول في تنفيذ العقوبات ضد ليبيا، ومدى إمكانية تطبيق حظرا على الواردات الليبية النفطية فإيطاليا على سبيل المثال تعلق أهمية كبيرة علي وارداتها من النفط الليبي ولا يمكنها الاعتماد على نفط بديل من دول اخرى، لان مصانعها ومعاملها التكريرية جهزت للتعامل مع نوعيات النفط الليبي، وهذا الاختلاف فى المصالح كان وراء تأجيل الضربة العسكرية الامريكية لليبيا، ونجاح جهود الوساطة المصرية فى هذا الاتجاه..

وهذا النظام العالمى الجديد فشل أيضا فى مواجهة ازمة البوسنة والهرسك ولم تستطع الشرعية الدولية إيقاف اعتداء الصرب على المسلمين فى البوسنة والهرسك، وتبادلت المجموعة الاوروبية والامم المتحدة، الاتهامات حول مسئولية الفشل، والقضية لا تهم مصالح الولايات المتحدة ولا أوروبا بدرجة كبيرة بعد سقوط الاتحاد السوفييتى وتلاشى اهمية يوغوسلافيا.

ونفس الشيء فى الازمة الكمبودية، وفي افغانستان، فهى قضايا هامشية الان بالنسبة للنظام العالمى الجديد الذى لن يتحرك ليفعل شيئا فمصالحه معدومة في هذه المناطق.

والنظام العالمى الجديد مرهون أيضا ببقاء الرئيس جورج بوش فى البيت الابيض، فالمرشح الديمقراطى بيل كلينتون لا يؤمن بأن تتولي الولايات المتحدة مسئولية قيادة المجتمع الدولى من منطلق أن تبعات القيادة مكلفة وتؤدى فى النهاية إلى ارهاق وترهل القوة الامريكية، فكلما ازدادت قوة النظام الامريكى فى العالم واتسعت مسئولياته فإنه من السهل استنزاف هذه القوة فى أزمات فرعية تؤدى فى النهاية إلي انهيار هذه الامبراطورية.

والرئيس الامريكي جورج بوش نفسه يدرك خطورة الانزلاق فى مسئولية القيادة الدولية لذلك فقد حاول التاكيد عدة مرات على ان الولايات المتحدة لن تقوم بدور الشرطى العالمى وأنها تسعى لان تقوم المنظمة الدولية للامم المتحدة بواجباتها فى هذا الشان من خلال دعم دول مجلس الامن الكامل لقراراتها.

ولقد أكد معهد الدراسات الاستراتيجية فى واشنطن فى تقريره السنوى للعام الماضى على اهمية التزام الولايات المتحدة بمسئولياتها الدولية في عدد من مناطق العالم المتوترة ضمانا للاستقرار فى هذه المناطق وخاصة في جنوب شرق اسيا، إلا أنه حذر من أن انفراد الولايات المتحدة بهذه المسئولية دون اشراك الحلفاء فى أوروبا واليابان فى القيام بمسئولياتهم سوف تكون له تاثيراته السلبية مستقبلا على القوة الامريكية الاقتصادية والسياسية.


Bibliotheca Alexandrina
0490142